

عنه صوفي

9/15
1-1

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
هدى والعبادة
مقاماً رفيعاً

الهداية (مترجما) الكفاية

في المسائل الفقهية ودلائلها العقلية والعقلية

قد اهتم بطبعهما معان بذل الجهد في حسن ترتيبهما وتم

خادم العلماء مهين الاطباء

عبد المجيد

عفانه الله الوحيد

استثالا امر كيتي اف پابلنك انتركشن

باعانة هؤلاء العلماء الاعلام والفضلاء الكرام - نظهم الملك المنعام

إفني القضاة السيد حامد الله النقوي والمفتي عباس علي والمفتي عام - راجحافظ المولوي احمد كبير

والمولوي بديع الدين والمولوي عبد الله والمولوي محمد - المولوي قدرة الله والمولوي عجب احمد

سنة ١٢٤٧ هجري

THE HIDAYAH,

WITH

ITS COMMENTARY,

CALLED

THE KIFAYAH,

A Treatise on the Questions of Mohamadian Law

PUBLISHED UNDER THE AUTHORITY OF THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION

BY

HUKEEM MOULUVÉE ABDOOL MUJEEB

With the Assistance of other learned Men of Calcutta

1831.

فهرس الهداية والكفاية
١٠ جلد الاول

| | | |
|----------------------|----|-------------------------------|
| باب المسح على الخفين | ٣١ | فصل في نوافض الوضوء |
| باب الحيض والامتناع | ٤٧ | فصل في الغسل |
| فصل الامتناع | | باب الماء الذي يجوز به الوضوء |
| فصل في النفاس | ٥٥ | وما لا يجوز به |
| باب الانجاس وتطهيرها | ٧٦ | فصل في البئر |
| فصل في الامتناع | ٨٢ | فصل في الامار وغيرها |
| | ٩٥ | باب التيمم |

كتاب الصلاة

| | | | |
|----------------------------------|-----|------------------------|-----|
| باب المواقيت | ١٦٨ | باب سجود السهو | ٢٤٩ |
| باب شروط الصلاة التي تتقدمها | ١٩١ | باب صلاة المريض | ٢٦٥ |
| باب صفة الصلاة | ٢٠٣ | باب سجود التلاوة | ٢٧٢ |
| فصل في القراءة | ٢٣٨ | باب صلاة المسافرين | ٢٨٣ |
| باب الامامة | ٢٥٠ | باب صلاة الجمعة | ٢٩٧ |
| باب الحدث في الصلاة | ٢٦٩ | باب صلاة العيدين | ٣١٠ |
| باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها | ٢٨٠ | فصل في تكبيرات التشريق | ٣١٧ |
| فصل فيما يكره | ٢٩٣ | باب صلاة الكسوف | ٣٢١ |
| فصل | ٣٠٢ | باب الاستسقاء | ٣٢٦ |
| باب صلاة الوتر | ٣٠٥ | باب صلاة الخوف | ٣٢٩ |
| باب النوافل | ٣١٣ | باب الجنائز | ٣٣٣ |
| فصل القراءة | ٣١٦ | فصل في الغسل | ٣٣٤ |
| فصل في قيام شهر رمضان | ٣٢٨ | فصل في تكفينه | ٣٤١ |
| باب ادراك الفريضة | ٣٣١ | فصل الصلاة على الميت | ٣٤٤ |
| باب قضاء القوائت | ٣٣٦ | فصل في حمل الجبازة | ٣٥٦ |
| | | فصل في الدفن | ٣٥٨ |
| | | باب الشهيد | ٣٦٢ |
| | | باب الصلاة في الكعبة | ٣٦٩ |

باب الزكاة

| | | |
|-----|------|-----------------|
| ١٤٧ | ١٤٨١ | ب صدقة انسوائهم |
| ١٤٨ | ١٤٨١ | صل في الابل |
| ١٤٩ | ١٤٨٦ | صل في البقر |
| ١٥٠ | ١٤٨٧ | صل في الغنم |
| ١٥١ | ١٤٩٠ | صل في الخيل |
| ١٥٢ | ١٤٩١ | صل |
| ١٥٣ | ١٥٠٠ | ب زكاة المال |
| ١٥٤ | ١٥٠٠ | صل في الفضة |
| ١٥٥ | ١٥٠٨ | صل في الذهب |

باب الصوم

| | | |
|-----|------|----------------------------|
| ١٥٦ | ١٥٦٢ | صل في روية الهلا |
| ١٥٧ | ١٥٦٩ | ادسه ايوجب القضاء والكفارة |
| ١٥٨ | ١٥٨١ | صل |

كتاب مناسك الحج

| | | |
|-----|------------------------------|-----------------|
| ٧١٨ | ٦٢١ فصل | فصل في المواقيت |
| ٧٢٨ | باب مجاوزة الوقت بغير احرام | باب الاجرام |
| ٧٢٢ | باب اضافة الحرام الى الاحرام | فصل في الوقوف |
| ٧٢٧ | باب الاحصار | باب القران |
| ٧٢٩ | باب الفوات | باب التمتع |
| ٧٢٦ | باب الحج عن الغير | باب الجنائيات |
| ٧٧٣ | باب الهدي | فصل |
| ٧٧٩ | مسائل منثورة | فصل |





الحمد لله الذي ايسس على قواعد الكتاب والسنة مباني الدين والاسلام :
يشيد بالبراهين الواضحة والحجج الفاطحة اركان الشرع والاحكام : وبعث
لى عبادة رسلا وابناء علمهم السلام : للهداية والارشاد : واحلفهم علماء
في اظهار شعائر الملة واطفاء نائرة الزيف والالحاد : يستفرغون مجهودهم في اعلاء
كلمة الحق ورفع صارا الدين : وبسنفدون وسعهم في احياء سيرة الانبياء
مرسلين : محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم اجمعين : وعلى عترته وحلفائه
برأشدين : وصحابته ومن تابعهم الى يوم الدين : وسام تسليما كبيرا :
ويعد فان الكتب الجامعة في العقيدة للاصول والفروع : المنهاج : على لطائف
كت المعقول والمسموع : كسرة لا تحيط بها الغاية والحد : وجملة لا يستوعبها
لاحصاء والعد : غير ان كتاب الهداية من بينها اجمع مصنف لاصول الواقعات

وامهات المسائل : واحرى مجلد لعون الرواية ومتون الدلائل : ثم انه وان كان
 شرحا للبداهة كما شفا لمشكلاته : موضعا لمعضلاته : الا ان فيه غوا مض اسرار
 محتجزة ورأى اسنار لا يكشف عنها من نهار بر العلماء الا من اوتي كمال
 التيقظ في التحقيق : واكرم في استخراج بدائع الفقه ومحاسن الکت بالعناية
 الازلية والتوفيق : والمحققون من مشايخنا شكر الله مساعدهم جمعوا له فوائد
 ترفع عنه الحجاب : وتكشف عن وجهه النياب : غير ان بعضها في غاية الاحتصار
 غير وافي لما في الكتاب : وبعضها قد جرى فيه نوع من الاطباب : فاقترح علي
 من اجمع قلوبهم ان تمس الحاجة اليه : وانتخب ما هو الموثوق من بسبها والمعول عليه :
 فاجبت الحق ذلك مستعينا بالله وهو المنعان في كل الامور : ومحسبا اياه فيما
 ازاوله وهو العلم ما في الصدور : وحين انتهى المجموع كافلا بايضاح ما استبهم في
 الهداية واشكل : وكافيا بما استصعبه جمع ما في المشرح من الا حصر والا طول : سميته

الكفاية في شرح الهداية

اسأل الله تعالى ان يوفقني لمزيد العلم والعبادة : وان يكرمني بحسن العاقبة فيختم لي
 بالخير والسعادة : انه المبسر لكل عسير : وهو على ما يشاء قد بر : وبلا جابة جدير :



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي اعلى معالم العلم واعلامه

قوله الحمد لله الحمد هو الثناء على الجبل من نعمة وغيرها يقال حمدت
الرجل على انعامه وحمدته على حسنه وشجاعته والتعريف فيه قيل هو نحو
التعريف في أرسلها العراكب وهو تعريف الجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه
كل احد من ابن الحمد ما هو والعراكب ما هو من بين اجناس الافعال وقيل
الا ستغراق اي جميع المحامد لله تعالى والاختلاف معروف وانما حص اضافة
الحمد الى هذه الاسم لانه يدل على غيره لان الله اسم للموجود الحي الجامع
لصفات الالهية فيكون ذكره ذكر الصفات كلها معنى ولانه اخص الاسماء
للموجود الحي الجامع اذ لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا فالاضافة اليه اولى
قوله معالم العلم المعلم موضع العلم قيل المراد بها الاصول التي يوقف بها على
الاحكام... والجواز والفساد والحل والحرمه وهي الكتاب والسنة والاجماع
والقياس والآثار هاهنا حيث اوجب علينا الاتباع والا يتما قال الله تعالى
انزلنا ما انزل اليكم وما اتاكم الرسول فخذوه ومن يشاقق الرسول من بعد
ما تبين له الهدى ويتبع غير سهيل المؤمني الآية فاعتبروا يا اولي الابصار وقيل
المراد به العلماء واعلاؤهم ايضا ظاهر قال الله تعالى وزرع الله الذين آمنوا منكم
والذين اوتوا العلم درجات حيث خصهم بالدرجة انما بعد دخولهم في ذكرا نذرين آمنوا
انما الزيادة درجاتهم عنده **قوله** واعلامه قيل المراد بها الاسباب الشرعية (نحو)

وأظهر شعائر الشرع وأحكامه : وبعث رسلاً وأنبياء صلوات الله عليهم
أجمعين : إلى سبل الحق هادين :

نحو دلوك الشمس وملك النصب وشهود الشهر وشرف المكان للصلوة والزكاة والصوم
والحج لان العلم هو الأمانة والأسباب الشرعية أمارات لوجوب الأحكام في الحقيقة لان
الوجوب في الحقيقة مضاف إلى ما يحجب الله تعالى وهو غيب عنا والله تعالى أقام
الدلالات الظاهرة من نحو دلوك الشمس وغيرها علماً على إيجابه الغيبي تيسيراً للعباد
وأعلاماً لهم حيث أضاف الوجوب إليها وقيل المراد بالأعلام العلماء الذين
يقتدى بهم وله وجه حيث يطلق الأعلام ويراد بها العلماء في كثير من المواضع :

قوله وأظهر شعائر الشرع أشعائرباً لهمزة كمانى الصنائف جمع شعيرة وهي
ما جعل علماً على طاعة الله تعالى قيل الموادد بها ما يؤدي على سبيل الاشتهار
كصلوة الجمعة والعديد والخطبة وجمع العرفات والمزدلفة والمراد من الشرع
المشروع اذ لو كان المراد به الشارع لقال شعائره ولقائل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون واضعاً للظاهر موضع المضمر قلت فيه اطناب بلا ضرورة وهذا قبيح
في الكلام والمشروع باطلاقة يتناول الأسباب والأحكام الشرعية وهذا من قبيل
إضافة البعض إلى الكل **قوله** وأحكامه الحكم الأثر الثابت بشيء نحو الجواز
والفساد وإلاضافة للبيان كما تم فضاء لجواز إضافة الأحكام إلى غير المشروع
كالنحو وغيره فكان هذا من المصنف رح رعاية المناسبة بين التحميد والتصنيف
على ما قبل ذكر التحميد متضمناً مضمون التأليف من شرط صحة التصنيف
قوله وبعث رسلاً وأنبياء بعث الرسل من اهلى النعم والرسول هو النبي الذي معه كتاب
كموسى عليه السلام والنبي هو الذي بنى من الله تعالى وان لم يكن معه كتاب كذا في الكشاف :
قوله هادين صفة لأنبياء هداة الطريق اذ هبة إلى المقصد وذلك لا ينحقق الا (من)

واخلفهم علماء النبي سنن سننهم داعين : يسلكون فيما لم يؤثروا عنهم مسلک
الاجتهاد : مسترشدين منه في ذلك وهو ولي الارشاد : وخص اوائل المستنبطين
بالوفيق : حتى وضعوا مسائل

من الله تعالى واليه الاشارة في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وهذه الى الطريق
اي اراء الطريق وهي وظيفة الرسل صلوات الله تعالى عليهم اجمعين .
قوله واخلفهم علماء من خلف فلان فلانا اذا جاء خلفه عدو بالهمزة الى
المفعول الثاني اي جاء بهم خلفهم وجعلهم خلفاء لهم فان العلماء ورثة الانبياء
والوارث خليفة المورث وعلماء بجمع عالم كشعراء جمع شاعر وهو من قبيل
لابن ونامرلان العلم لمريدل علم ان صاحبه تعا طاه حتى افضي اليه وليس
بجمع علم وان كان يجيء في هذا كحكيم وحكماء **قوله** يسلكون من
باب ترفيع الاستعارة لذكور الطريق اولا ولهذا قال مسلک الاجتهاد وعقبه
يقوله مسترشدين **قوله** فيما لم يؤثروا عنهم اي لم يرو عن الرسل والانبياء هن
اثر الحديث اذ ارواه **قوله** وحض اوائل المستنبطين اراد بذلك والله اعلم
ابا جنيفة واصحابه رضي الله عنهم اذ هم الحائزون فصبات السبق في مضار استنباط
الدلائل من النصوص والفائزون بدرجات الفضل في وضع المسائل على الخصوص
وكل من بعدهم بمقدون على آثارهم مقتبسون من انوارهم فلهم الدرجة العليا والرتبة
القوى برزقنا الله شفا عنهم آمين رب العالمين وآلا استنباط الاستخراج من
نبط الماء من العين اذ اخرج ويستعمل الاستنباط في استخراج الوصف المؤثر من
النصوص لما ان في الموضوعين كلفة ومشقة ولهذا عظمت به اقدار العلماء وارتفعت
ذخائرتهم ولما بين الماء والعلم من المشابهة اذ الاول سبب حياة الاشباح والثاني
سبب حياة الارواح واليه وقعت الاشارة في قوله تعالى **وَاحْيِيْنَاهُ بِدَلَّةٍ مِنَّا (و)**

من كل مجلي ودقيق : غير ان الحوادث متعاقبة الوقوع : والنوازل يضيق عن
نطاق الموضوع : واقتناص الشوارد : بالاقتباس من الموارد :

وقوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه اي كافرا فهديناه فاطلق اسم الاحياء فيهما .
قوله من كل مجلي ودقيق اراد به المسائل القياسية والا استحسانية فان البعرة
اذا وقعت في البئر القياس ان يفسد الماء لوقوع النجاسة في الماء القليل هذا دليل
ظاهر دركه ولا استحسان ان لا تفسد لان آبار الفلوات ليست لها رؤس حاجزة
والمواشي تبعر حولها وتلقيها للريح فيها فجعل القليل عفو للضرورة ولا ضرورة
في الكثير وهذا دليل خفي . **قوله** غير ان الحوادث جواب عما ترد شبهة
على قوله وضعوا مسائل من كل مجلي ودقيق ان المسائل اذا كانت كلها موضوعة
فما بال من بعدهم يتعدى لا سلبا بل لا بل ووضع المسائل اليس تكفي
موضوعاتهم فاجاب عنه وقال نعم كذلك الا ان النوازل تنزل ساعة بعد ساعة
والحوادث تحدث حينما غيب حين فلا يستوعب جميعها نطاق الموضوعات ولا يحوز
كلها حزام المنصوصات فمست الحاجة لمن بعدهم الى وضع المسائل على حسب
تلك الحوادث والنوازل لكن بانها على ما اسوة ومفرعا على ما اصلوه فكانوا
هم الواضعين كلها على التحقيق بعضها بالمباشرة وبعضها بالتسبيب لبيان الطريق
فكان لهم الاجر المسمى والذكر المسمى **قوله** واقتناص الشوارد بالاقتباس
من الموارد الاقتناص الاصطياد والشوارد جمع شاردة وهي النافرة من الشارد
والشرد من حد ضرب يقال اقتبس منه نارا وعلمنا اي استفاد لما استعار الشاردة
وهي الصيود النافرة والمتعسرا صابتها للمعاني الدقيقة المؤثرة المستخرجة من
الاصول المتعصب اذ راعها بجامع تعسر الوصول وشرح تلك الاستعارة
بالاقتناص وجعل لفظ الاقتباس قرينة لها واراد بالموارد الاصول لما بين العلماء (و) .

والاعتبار بالامثال : من صنعة الرجال : وبالوقوف على المأخذ : يعرض عليها لنواجذ :
 وفد جري علي الوعد في مبدأ بداية المبتدي : أن اشرحها بتوفيق الله تعالى شرحا
 ارسعه بكفاية المنتهي : فشرعت فيه والوعد يسوغ بعض المباح : وحين اكاد اتكى
 عنه افتكأ الفراغ : تبينت فيه نبذا من الاطاب : وخشيت أن يهجر لاجله الكتاب :

والعلم من الشبه فكما ان المورد يستقي منه الملع فكذا لك الاصول يؤخذ منها
 المغني الموثر في حكم المفروع او كما ان الصيود النافرة يتسرا صطيادها في المارد
 فكذلك المعاني الشارحة تستفاد من الاصول التي هي كما لوارد .
قوله والاعتبار بالامثال من صنعة الرجال اي وقياس الاحكام على نظائرها
 بالعلل المؤثرة من صنعة الكاملين في الرجولية لاجتماع ما يكون في الرجال
 من مريضات الخصال لا من صنع كل واحد وجعل من عداهم كانه ناقص
 في الرجولية **قوله** وبالوقوف على المأخذ يعرض عليها لنواجذ قال في المغرب
 البعض قبض بالاسنان من باب لبس وعرض في العلم بناجذه اذا اتقنه والنواجذ
 ضرر الحلم اي انما يتوصل الي ايقان تلك الشوارد بالوقوف على مأخذ
 النصوص والضمير في عليها للشوارد **قوله** والوعد يسوغ بعض المساغ اي يجوز
 بعض التجاوزاتي شرعت في شرح البداية الموصوم بكفاية المنتهي والجمال
 ان المراد الذي جرى لي تجوز ما تصدى له لان الخلف في الوعد مذهبهم
 شرعا وابن كان صعوبة هذا الامر تقتضي الامتناع عنه هذا من المصنف
 رحمه الله هضم النفس وتعظيم شأن التصنيف **قوله** اتكى عنه ضمن الاتكأ
 : معنى الفراغ فعداه بعن اي كنت متكئا عليه فلما انتهت كدت استريح
 لفراغي عنه **قوله** اتكأ الفراغ اي اتكأ متلبسا بالفراغ **قوله** نبذا يقال
 في رأسه تهذ من شيب واصاب الارض نبذا من مطراي شيب يعبر (قوله)

(خطبة الهداية مع شرحها الكفاية)

فصرفت العنان والعناية : الى شرح آخر موسوم بالهداية : اجمع فيه بتوفيق الله تعالى بين عيون الرواية : ومتون الدراية : تاركاً للزوائد في كل باب : معرضاً عن هذا النوع من الاسهاب : مع ما انه يشتمل على اصول : تنسحب عليها فصول : واسأل الله تعالى ان يوفقني لانما مها : ويختم لي بالسعادة بعد اختتامها : حتى ان من سمت همته الى مزيد الوقوف يرغب في الاطول والاكبر : ومن اعجله الوقت عنه يقتصر على الا صغروا لا قصر :

قوله فصرفت العنان والعناية الهداية مصدر عنى بكذا اذا اهتم به **قوله** بين عيون الرواية عين الشيء خيارة **قوله** متون الدراية متن الشيء بالضم متانة فهو متين اي صلب وقوي ويقال رجل متين اي صلب وقوي والمراد من متون الدراية هو المعاني المؤثرة والنكات المتيعة التي لا تنقض **قوله** في كل باب اي في الرواية والنكت **قوله** مع ما انه يشتمل على اصول تنسحب عليها فصول فيه : فع توهم من يتوهم انه لما ترك الزوائد في كل باب واعرض عن الاسهاب لعله لم يأت باصول ذات هو اذ يقال مع كونه محذوف الزوائد مشحون بالفوائد هذا كما قيل في فساد البيع بالشرط وهو كل شرط يخالف مقتضى العقد وفيه نفع لا حد المتعاقدين او للمعتود عليه وهو من اهل الاستحقاق يفسد البيع والا فلا ففي كل قيد منه احتراز عما يصادف وجمع لما يوافقه وكذلك في مسألة المحاذاة ومن شرط المحاذاة ان تكون الصلوة مشتركة وان تكون المرأة من اهل الشهوة وان لا يكون بينهما حائل وامثالها كما يعثر عليها في اثناء كلماته **قوله** لا تمامها - واختتامها يريد به شرحين وفي بعض النسخ لا ختتامها .

(قوله)

وللناس فيما يعشقون مذاهب : والفن خير كله ثم سأ لني بعض اخواني :
 ان املني عليهم المجموع الثاني : فانتحته مستعينا بالله تعالى في تحرير ما اقاوله :
 مبصرها اليه في التيسير لما احاوله : انه ليس لكل محبر : وفو على ما يشاء قد ير :
 وبالا جابة جدير : وحسبنا الله ونعم الوكيل .

قوله وللناس فيما يعشقون مذاهب : الشعر لا بني نواس اوليسه
 علي لربع الغامرية وقفة : ليملي علي الشوق والدمع كاتب
 ومن عا دتي حجب الديار لا هله : وللناس فيما يعشقون مذاهب .
قوله اقاوله المقابلة القول ولحن فيها زيادة مزاولة ومقاساة ليحت في القول
 لانها من باب المغالبت والمباراة لان الفعل متني غولب فيه جاء ابلغ واحكم
 مما اذا زاولته وحده لزيادة قوة الداعي اليه المحاولة طلب الشيء بحيلة ومنه
 التحدث اللهم بك احاول وبك اقول روي انه عليه السلام كان يقول هذا الدعاء
 عند لقاء العدو اي بنصرتك وتوفيقك ادفع عني كيد العدو واطلب الثوب
 عليهم يقال فلان جدير كذا اي خليف والله اعلم .

كتاب الطهارة

قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ الْآيَةَ

بد كتاب الطهارة لأن الصلوة عماد الدين وأعظم أركان الإسلام بعد الإيمان بالله تعالى فكانت أحق بالتقديم والطهارة شرطها ولا بد من تقديم الشرط على المشروط وإنها أهم لأنها لا تستقل بعد رما من الاعتذار بخلاف سائر الشروط من استقبال القبلة وستر العورة وطهارة الثوب والمكان وذكر الطهارة بلفظ الجمع دون الواحد كما في الصلوة والزكاة نظرنا إلى اختلاف أنواع الطهارة حدًا وحقيفة فان طهارة الوضوء نفس أمرًا والماء ونفس إصابته وفي الثوب غسله حتى يزيل النجاسة وكذلك طهارة التيمم مخالفة لهما أما الصلوة المطلقة فليست بمختلفة الحقائق أذهي عبارة عن الأركان المعهودة وإن تنوعت من حيث الصفات بالفرض والواجب والنفل وكذلك في الزكاة يجمع أنواعها قوله عليه السلام ها تواربع عشور أموالكم فكان الموتى من كل أنواع المال ربع العشر فكانت شيئًا واحدًا من حيث ربع العشره .

قوله قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ الْآيَةَ افْتَتَحَ بِآيَةِ الْوُضُوءِ تَبَرُّكًا بكلام الله تعالى وإن كلن الاصطلاح يقتضي أن يكون الدليل مرتبًا على المدلول أي إذا أردتم القيام إلى الصلوة وأنا جاء باذاهي تستعمل في الأمور الكائنة لا محالة دون أن وهي في الأمور المترددة لأن القيام إلى الصلوة من الأمور الكائنة لا محالة نظرنا إلى الإيمان وقيل في الآية الالتفات والمشهور أن الالتفات في علم المعاني هو التعبير عن معنى بطريق مر. الثلاثة بعد التعبير (بجته)

(كتاب الطهارات)

فغرض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس

عنه بأخر منها وغير المشهور ان يكون مفتضى الظاهر ان يعبر عنه بغيره منها وقد يدل هنا عن الغيبة وهو الذي آمنوا الى الخطاب وهو قمتم فيكون من هذا الباب وليس كما قيل لان الغيبة والخطاب هنا كل واحد منهما في موضعه والتعدول عنه خروج عن سنن العربية لان ضمير الموصول يكون غائباً في الاستعمال الشائع ولهذا نسب الى مخالفة القياس قول علي رضي الله تعالى عنه انا الذي سمتني امي جیدرة : وكذلك الخطاب في قمتم في موطنه لا يقال يا فلان اذا فعل بل يقال اذا فعلت لان المتأد من في مقام المخاطب وجميع ما ورد من الخطابات في القرآن يعد مثل هذا النداء وكذا في كلام العرب على هذه الطريقة ولا يسمع دعوى العدول في الكل فافهمه •

قوله فغرض الطهارة الغرض لغتاً لتقدير والقطع قال الله تعالى سورة انزلناها وفرضناها اي قد رنا وقطعنا الأحكام فيها تطعاً وفي الشرع عبارة عن حكم مقدر لا يحتمل زيادة ولا نقصاً ثابت بدليل لا شبهة فيه والفرض ههنا المفروض كقوله تعالى هذا خلق الله اي مخلوقه والآصاف للبيان لان المفروض قد يكون من الطهارة وغيرها اي مفروض الطهارة غسل الاعضاء الثلاث وهي الوجه واليد والرجل وفي الكشف قرأ جماعة وارجلكم بالنصب فدل على ان الارجل مغمسولة فان قلت ما يصنع بقراءة الجرد دخولها في حكم المسح قلت لا رجل من بين الاعضاء الثلاثة المغمسولة تغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة للاسراف المذموم المنهي عنه فعطفت على الثالث الممسوح لا يمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصار في صب الماء عليها وقيل الي الكعبين فجاء بالغاية ما طأطأ لظن طان يحسبها ممشوخة لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة وعن علي رضي الله عنه اشرف على فئة من قريش فقرأ في وضوءهم نجوزا فقال ويل للاعقاب من النار فلما سمعوا جعلوا يغسلونها

(كتاب الطهارة)

بهذا النص والغسل هو الا سالة والمسح هو الا صابة .

غسلا ويد اكونها ذلكا وعن ابن عمر رضي الله عنه كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ قوموا عتق بهم بيض تلوح فقال ويل للعقاب من النار وفي رواية جابر ويل للعراقيب وعن عمر انه رض رأى رجلا فتوضأ فترك باطن قدميه فامر ان يعيد الوضوء وذلك للثعلب عليه وعن عائشة رض لان يقطعاً أحب الي من ان امسح على القدمين بغير خفين وعن عطاء الله ما علمت ان احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين وقد ذهب بعض الناس الى ظاهر العطف فوجب المسح وعن الحسن انه جمع بين الامرين . وروي عن الشعبي نزل القرآن بالمسح والغسل سنة الي هذا في الكشاف ونظيره قوله تعالى الم تر ان لله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر الآية . والجامع ان في كل واحد منهما مسحاً اذا المتوضي لا يقنع بصب الماء على الاعضاء حتى يمسحها في الغسل ويقال مسحت للصلوة اي توضأت ولا يعتبر قول من رأى المسح على الرجل نظرا الى ظاهر العطف لان قراءة النص يعارضه ولو تكلف فقال قراءة النص للعطف على محل المجرور هو قوله برؤسكم فقد ارتكب مجازاً والعمل بالحقيقة اولى وفيه عمل بالنص من كل وجه ايضا لان المصحح بعض الغسل اذا المسح هو الا صابة والغسل هو الا سالة فكان الحمل عليه اولى ولان التطهير هو المقصود في الوضوء لقوله عز اسمه ولكن يريد ليطهركم والغسل هو ليطهركم حقيقة وحكما فكان العمل به عند الاحتمال اولى وقراءة الجرايض احتمل العطف على الايدي وان كان مجروراً اذ يحتمل ان يكون الجرفيه للجوار فعلم ان القول بالمسح على الرجل تعسف وخروج عن القطع الى الاحتمال ومخالفة للسنة المشهورة ومخالفة لعمل الصحابة ايضا .

قوله بهذا النص لان هذا النص قطعاً ظاهر الآية يحجب عنه كل (قائل)

فأثم إلى الصلوة سواء كان محدثاً وغير محدث وعليه أصحاب الطواهر فقالوا الوضوء سببه القيام إلى الصلوة فكل من قام إليها فعليه أن يتوضأ وهذا فاسد لما روي أن النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلوة فلما كان يوم الفتح صلى الخمس بوضوء واحد فقال له عمر رضي الله عنه رأيتك اليوم فعلت شيئاً لم تكن تفعله من قبل فقال عمدت فقلت يا عمر كيلا يخرجوا ومذهبهم هذا يوجب أن من جلس فتوضأ ثم قام إلى الصلوة يلزمه وضوء آخر فلا يزال كذلك مشغولاً بالوضوء لا يتفرغ للصلوة وفساد هذا لا يخفى على أحد كذا ذكره في المبسوط الإمام المحقق شمس الأئمة أبو بكر محمد بن سهل السرخسي رحمه الله وقال أصحاب الطهر سببه الحدث لأنه يتكرر بترك الحدث وهذا أيضاً فاسد لأن السبب ما يكون مفضياً إلى المسبب والحدث رافع للوضوء لا يفيض إلى نكف يكون سبباً له وعند الجمهور سببه الصلوة لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم يعني إذا أردتم القيام إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم لأجل الصلوة لأن مثل هذا الكلام لا فائدة أثبات الثاني للأول كما يقال إذا دخلت على السلطان فتزين أي لأجل الدخول عليه وإذا رأيت الأسد فخذ حذرك ولأنه مضاف إليها وهي تدل على السببية لأنها تدل على الاختصاص ثبت أقوى وجوهه وذافي أن يكون سبباً له فالمسبب حادث به ولأن الطهارة شرط للصلوة يوجب أن يكون سبب وجوبها الصلوة لا غير فإيا سأل سأل الشرائط من استقبال القبلة وستر العورة والطهارة عن النجاسة الحقيقية وهذا لأن شرط الشيء تبع له وإنما يصير تبعاً له أن لو وجب بسببه فلو وجب بسبب آخر يصير تبعاً لمسببه لا لمشرطه وإنما لم يجب على المتوضي وأن يكرر سببه وهو الصلوة لأن فعل الوضوء غير مقصود بنفسه وإنما المقصود حكمه وهو باحة الصلوة فلما كان المقصود حاصلاً كفيلاً ذلك كما في استقبال القبلة وستر العورة وتطهير الثوب إذا وجدت

من قصاص الشعر الى اسفل الذقن والى شحمتي الاذن لان الموا جهة تقع بهذه الجملة

هذه الافعال عند الشروع لا يشترط تجديدها فكذا هذا ثبت بما ذكرنا ان سبب وجوب الوضوء هو الصلوة والحدث بشرطه بدلالة النص وصيغته اما الدلالة فلانه ذكر التيمم بالتراب الذي هو بدل عن الماء معلقا بالحدث والنص في البدل نص في الاصل لانه لا يفارقه بشرطه وسببه وذكر الغسل وهو اعظم الطهرين معلقا بالحدث فقال الله تعالى وان كنتم بنساء فامسوهن وقال وان كنتم مرضى الآية واما الصيغة فقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اي من مضاجعكم لان القيام المطلق كان عن غير القيام مطلقا وهو الاضطجاع وهو كناية عن النوم والنوم ليل الحدث كما في قوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط فهو كناية عن التمكن في المكان المطمئن للاستتار والتمكن فيه دليل الحدث قال فخر الاسلام البزدوي رحمة الله عليه في اوائل القياس واختير هذا النظم والله اعلم لان الوضوء مطهر وضعا فدل على قيام الجاسة فاستغنى عن ذكره بخلاف التيمم والصلوة سبب الوضوء والحدث شرطه فلم يذكر الحدث ليعلم انه سنة وفرض فكان الحدث شرطا لكونه فرضا لكونه سنة فاما الغسل فلا يسن لكل صلوة بل هو فرض خالص فلم يشرع الا مقرونا بالحدث ولا يقال ان الغسل سنة للجمعة فيثبت التنوع لانا نقول المدعى انه لا يسن لكل صلوة فلم يتجه نقضا او نقول بكونه سنة لصلوة الجمعة غير مسلم لان الغسل عند البعض لليوم لا للصلوة وهذا مما اختاره فخر الاسلام البزدوي رحمه الله وذكر في الكشف فان قلت هل يجوز ان يكون الامر شاملا للمحدثين وغيرهم لهؤلاء على وجه الاجاب ولهؤلاء على وجه الندب قلت لا لان تناول الكلمة لمعنيين مختلفين من باب الالغاز والتعمية.

قوله من قصاص الشعر في الديوان قصاص الشعر بفتح القاف وقصاصه (بضمها)

وهو مشتق منها ~~والله~~ فنان والكعبان يدخلان في الغسل عندنا خلافاً لفرج وهو يقوأن
ان الغاية لا تدخل تحت المغية كما لليل في باب الصوم ولنا ان هذه الغاية لا سقاط ما وراءها

بضمها بمعنى وهو مشتق في الرأس وغايته . . .
قوله وهو مشتق منها في الكافي وخطيء صاحب الهداية في قوله وهو مشتق
منها حيث جعل الثلاثي مشتقاً من المنشعبة والامر بالعكس والمخطيئ مخطيئ
فقد قال صاحب الكشاف اشتقاق اليم من التيم لان المتفيعين به يقصدونه
واشتقاق البرج من العرج لظهوره **قوله** لا سقاط ما وراءها الاصل في هذا
ان الغاية قد تذكر لمدا الحكم اليها وقد تذكر لا سقاط الحكم عما وراءها
وانما يتبين ذلك بالنظر في صدر الكلام ان كان صدر الكلام لا يتناول الغاية
وما وراءها لو اقتصر على الصدر يعلم ان ذكر الغاية لا ثبات الحكم ومده اليها
فيجعل غاية الاثبات فلا يدخل تحت الاثبات ومتى كان صدر الكلام يتناول
الغاية وما وراءها لو اقتصر عليه يعلم ان ذكر الغاية لقصر الحكم فيجعل غاية الاسقاط
فبقي الحكم الاول ثابتاً في الغاية بصدر الكلام كما انه لم يذكر الغاية والذي
نحن فيه من قبيل الثاني لان قوله تعالى وايدكم يتناول كل اليد من رؤس
الا صابع الى الانبصار ذكر المرافق بحرف الغاية لاخراج ما وراء المرفق
من ان يكون داخل تحت حكم الاسقاط فبقي حكم الغسل ثابتاً في المرفق
بصدر الكلام واما الصوم فهو من قبيل الاول لانه يتناول الامساك ساعة لفة
وشرعاً حتى لو حلف لا يصوم فصام ساعة حث ولا يدخل محل الغاية تحت حكم
الصدر لان هذه الغاية لمدا الحكم لما قلنا وانما دخلت الغاية في حكم الصدر
انما كانت لقصر الحكم لانها دخلت في صدر الكلام والى تفيد معنى الغاية مطلقاً
واما دخولها في الحكم وخروجها فامر يدور مع الدليل فلا يخرج عن الصدر

اذ لولا هالا ستوعبت الوظيفة الكل وفي باب الصوم لمد الحكم اليها اذا الاسم

بغيرد ليل واذا كانت لمد الحكم فلا يدخل من غيرد ليل فان قيل دعوى غاية الا سقاط انما تصح ان لو كانت الغاية لليد بل هي غاية غسل اليد لان المأمور به مقصود هو الغسل والغاية تكون لبيان المأمور به ولان المقصود من الكلام هو الفعل لا محل الفعل لانه تتبع ولان ذكر اليد وازادة الكف غالب في الشرع وفي العرف اما الشرع فكآية السرقة واما العرف فانه اذا قيل عند الطعام اغسل يدك او غسل فلان يده لا يزداد بها الا المكف فلا تشبه الزيادة عليها الا بذكر الغاية فتح كانت هذه الغاية مد الحكم كما في الصوم قلنا دعوى غاية مد الغسل ساقطة ايضا لفهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم ذلك الى الا باط في آية التيمم في الابتداء وهم اهل اللسان فكان ذكر الغاية لاخراج ما وراءه فتبقى المرافق داخله كما ذكرنا او لما اشبهت حال هذه الغاية باعتبار ان من الغايات ما يدخل ويكون حرف الى فيه بمعنى مع كما قل الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم ومن الغايات ما لا يدخل وهو ظاهر كان هذا مجمل في كتاب الله تعالى فبينه نبيه عليه السلام بفعله فانه توضأ وادار الماء على مرافقه ولم ينقل عنه ترك غسل المرافق في شيء من الوضوء فلو كان ذلك جائزا لفعل مرة تعليما للجواز كذا في المبسوط واما في باب السرقة جرف بقول النبي عليه الصلوة والسلام وضرب من المعقول وهو التعدي حصل من هذا القدر وفي الكشف الى تفيد معنى الغاية مطلقا فاما دخولها في الحكم وخروجها فامر يدور مع الدليل فمافيه دليل على الخروج قوله تعالى فنظرة الى ميسرة لان الاعسار علة الانظار وبوجود الميسرة نزول العلة ولود خلت الميسرة فيه لكان منظرنا في كلتا الحالتين معسرا وموسرا وكذا لك اتموا الصيام (الى)

(كتاب الطهارات)

يطلق على الامساك ساعة والكعب هو العظم الثاني

البنى اللبلى ولود خل الليل لوجب الوصال ومما فيه دليل على الدخول فوايك
 حفظت القرآن من اوله الى آخره لان الكلام مسوق لحفظ القرآن كله
 ومنه قوله تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى لوقوع العلم بانه لا يسرى
 به الى بيت المقدس من غير ان يدخله وقوله تعالى الى المرافق والى الكعبين
 لا دليل فيه على اخذ الا مرين فاخذ كافة العلماء بالا حنطا فحكموا بدخولها في
 الغسل فمأخذ زفر روح ما لمتيقن وذكر في بعض الفتاوى انهم في الآية ذكر المرافق
 بلفظ الجمع والكعبين بلفظ التثنية لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد
 على الآحاد كما يقال ركب القوم دوابهم وكل يد مرفق واحد فصحت المقابلة
 ولوقيل الى المكعب فهم منه ان الواجب بازاء كل رجل كعب واحد
 فذكر الكعبين بلفظ التثنية ليتناول الكعبين من كل رجل فان قيل يشك بقوله
 تعالى وايديكم وارجلكم على ما ذكرتم ينبغي ان يكون الواجب على كل
 مكلف غسل يد واحدة ورجل واحدة قيل له جاز ان يكون الثابت بالنص غسل
 يد ورجل واحدة والاخرى بدلالة النص او يقال الاصل ما ذكرنا ولكن
 يجتمعا ان يكون الجمع مقابلا بالفرد كما قال زفر رحمه الله فاحتطنا وقلنا بوجوب
 غسلهما ونقول الاصل ما ذكرنا ولكن تخلف الحكم عنه بدليل خارجي وهو فعل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين وتخلف الحكم عن الاصل في صورة
 لدليل لا يمنع التمسك به في صورة فقد ذلك الدليل وقيل انما ذكر المرافق بلفظ
 الجمع والكعبين بلفظ التثنية لان المرفق طرفا العظم الذي يرتفق به اي يعضا
 حنطيه ونها في كل يد ثلاثة طرف احد عظمي الساعد وطرفا عظم العضد بخلاف الكعبين
 فانهما العظامان النان من جانبيه القدم قاله الاصمعي . عليه عامة الامم .

(كتاب الطهارات)

هو الصحيح ومنه الكعب قال والمفروض في مسح الرأس مقداراً لئلا يصيبه وهو ربع الرأس لما روي المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى سبابة فوم فبال وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه والكتاب مجمل فالتحقق ببياناه وهو حجة على الشافعي في التقدير بثلاث شعرات وعلى مالك في اشتراط الاستيعاب

قوله هو الصحيح احتراز عما ذكره هشام عن محمد رحمه الله أنه المفضل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك قال لأن الكعب اسم للمفضل ومنه كعوب الرمح والذي في وسط القدم مفصل وهو المتين به وهذا سهو من هشام لم يردّه محمد رحمه الله تفسير الكعبين بهذا في الطهارة فأما أراد في المحرم إذا لم يجد نعلين ليقطع خفيه أسفل من الكعبين فأما في الطهارة فلا شك أنه العظم الناتج المتصل بعظم الساق وكذا في قوله عليه السلام الصقوا الكعب بالكعب كذا في المبسوط

قوله والمفروض في مسح الرأس أي المقدر على وجه الفرضية لا يقال هذا المقدار غير مقطوع به للاختلاف فكيف يكون فرضاً لا نقول الفرض على نوعين قطعي وهو كما ذكرت وظني وهو الفرض على زعم المجتهد كما يجب الطهارة بالفصد والحجامة عند أصحابنا فانهم يقولون يفترض عليه الطهارة عند اعادة الصلوة وهذا من قبيل الثاني وقال الشافعي رح المفروض أدنى ما يطلق عليه اسم الرأس إذا الباء في قوله تعالى واما مسحوا برؤسكم للتبويض وقال مالك رحمه الله كله لأن الباء صلة كما في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وقال الحسن البصري رحمه الله أكثر الرأس لأن الأكثر حكم الكل **قوله** والكتاب مجمل المجمل ما ازدحم فيه المعاني فاشتبه المراد اشتباهاً لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع إلى الاستفهام ثم الطلب ثم التأمل وإذا عرف ذلك فنقول الباء متى دخلت في آلة المسح تعدى الفعل إلى محله فتستوعبه لا الآلة نحو مسحت رأس اليتيم يدي (ومتى)

وفي بعض الروايات قدره بعض اصحابنا رحمهم الله تعالى بثلاث اصابع من اصابع
اليد لا نها اكنزوما هو الاصل في آله المسح .

ومنه دخلت في محله تعدى الفعل الى الآله فيقتوعبها لا المحل كما في الآية فيقتضي
ممسوحة الرأس وهو مجمل يحتمل السدس والرابع والثالث وغيرها وما روى
المغيرة صاريانا له فان قيل المحل ما لا يمكن العمل به قبل البيان وامكن
العمل به هنا لانه يخرج عن عهده بادننى ما يطلق عليه اسم البعض فلنا لم يرد
ذلك بل اراد بعضا مقدرا لانه يحصل بغسل الوجه فلا يحتاج الى الجواب
على جهة او نقول المفروض في سائر الاعضاء غسل مقدركذا في هذه الوظيفة
ولا يقال حديث المغيرة ليس بدليل لانه يدل على فرضية عين الناصية والمدعى
قدر الرابع لان الحديث يحتمل التعيين وبيان المقدار ولو حملناه على التعيين
يكون نسخا ولو حملناه على البيان يكون بيانا وخبر الواحد صالح للبيان لا للنسخ فحملناه
على ما يصلح لا على ما لا يصلح فان قيل حكم المسح في التيمم ثبت بقوله تعالى
فا مسحوا بوجوهكم وايديكم منه ثم الاستيعاب فيه شرط فلنا ما على ظاهر رواية الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله لا يشترط فيه الاستيعاب بهذا المعنى وما على ظاهر الرواية
فقد عرفناه ابا شارة الكتاب وهو ان الله تعالى اقام التيمم في هذين العضوين
مقام الغسل عند تعذره والاستيعاب في الغسل فرض فكذلك فيمما اقيم مقامه او عرفناه
بالسنة المشهورة وهو قوله عليه السلام لعما رضي الله عنه يكفيك ضربتان ضربة للوجه وضربة
للذراعين والسبابة الكناسة فاراد المكان الذمي القى القوم الكناسة فيه فكان اطلاق
اسم الحال على المحل وانما لم يقتصر في ايراد الحديث على قوله مسح على ناصية مع كفايته
للمدعى لان نقل الحديث بما يتلوه يتعلق من الحكاية يوجب صحته وكادته .

قوله وفي بعض الروايات قدره اصحابنا رحمهم الله تعالى بثلاث اصابع وذكر

قال وسنن الطهارة غسل اليدين

في الاصل الغرض قد رُتِلَ اصابع لسان الباء دخلت في المحل فتستوعب الآلة وهي غير مستوعبة عادة بوحقيقة فیراد اكثرها والا اصل في اليد الا اصابع اذ لو قطعها بلا كف يجب نصف الدية كما لو قطعها مع الكف ولم يجب حكومة العدل للكف كما لو انفردوا الثلث اكثرها فيقام الكل التقدير في مقام الكل الحقيقي وذکر ابن رستم رحمه الله في نوادره انه اذا اوضع ثلث اصابع ولم يمدّها جاز في قول محمد رح في الرأس والخف جميعا ولم يخزفي قول ابي حنيفة وابي موسى رحمهما الله حتى يمدّها فيصيب البلة ربع رأسه فالجواب ان مسألة الرأس خمسة قولان من اصحابنا وقول الشافعي وقول مالك وقول الحسن البصري رح .

قوله وسنن الطهارة وجه التمسك بالحديث انه عليه السلام نهى عن الغمس على وجه التاكيد والنهي العاري عن التاكيد يقتضي التحريم فهذا اولی فحرم الغمس قبل الغسل والاجتناب عن المحرم واجب وبالغسل يصير مجتنباً فيجب بالنظر الى اول الحديث وبالنظر الى آخره لا حيث اشار الى توهم النجاسة ومن شك في النجاسة يستحب غسلها ولا يجب فاليقين لا يزول بالشك فقلنا بالامر بينهما وهو السنة ثم غسلها وان كان فرضا لكن تقديم غسلها الى رسغيه سنة وينوب عن الغرض كالغائبة تنوب عن الواجب بخبر النعيعين وينوب عن الغرض بالنص وذکر الائمة في الحديث بناء على عادتهم فلم يتوار على ابواب المساجد يتوضؤون منها والشرط في الحديث يحتمل انه خرج محزج العادة لان غسل اليدين اولا سنة مطلقا قال مولانا نجم الدين الزاهد رحمه الله عليه فلما ظفرت بالرواية بحمد الله عن محمد رح في المحيط وتحفة الفقهاء وجمع نجم الائمة البخاري رح ان غسل اليدين الى الرسغ في ابتداء الوضوء سنة (على)

قبل ادخالهما الاناء اذا استيقظ المتوضي من منامه لقوله عليه السلام اذا استيقظ اجدكم من منامه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدرى اين باتت يده ولان الميذأة التطهير فتن الهداية بتنظيفها وهذا الغسل الى الرسغ لوقوع الكفاية به في التنظيف .
قال وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله عليه الصلوة والسلام لا وضوء لمن لم يسم

على الاطلاق زالى الاشتباه بحمد الله على ان توهم النجاسة في آلة التطهير شامل لكل فيكون الاستئذان شاملا ويحتمل ان يكون شرطاً لهذا قيد به في الايضاح مشروط في مختصر الكرخي وسائر شروح المختصر وذكّر في شرح الآثار وانما نهى لاحتمال تنجس اليد اذ عادت لهم ان لا يستجوا بالاحجار ولا بالماء حتى لو نام مستنجياً لاحاجة الى غسل اليدين .
قوله قبل ادخالهما الاناء جكي عن الفقيه ابي جعفر الهندي واني رحمه الله ان الاناء ما اذا كان صغيراً يمكنه رفعه يرفعه المتوضي بشماله ويصبه على كف اليمنى ويغسلها ثلاثاً ثم يأخذ به يمينه ويصب الماء على كف اليسرى ويغسلها ثلاثاً ولا يدخل يده فيه وأن كان كبيراً لا يمكن رفعه كالجب وشبهه فان كان معه كوز صغير يرفع الماء بالكوز ولا يدخل يده فيه ثم يغسل يديه على نحو ما بينا فان لم يكن معه كوز صغير ادخل اصابع اليد اليسرى مضمومة في الاناء ولا يدخل الكف ويرفع الماء من الجب ويصب على يده اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض فيفعل كذلك ثلاثاً ثم يدخل يده اليمنى بالغاً ما بلغ في الاناء ان شاء وقوله عليه السلام لا يغمس يده في الاناء محمول على ما اذا كانت الآنية صغيرة او كبيزة ومعه آنية صغيرة اما اذا كانت الآنية كبيرة وليس معه آنية صغيرة فالنهي محمول على الادخال على سبيل المبالغة .
قوله وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء اختلف في لفظ التسمية قال الطحاوي رحمه الله عليه يقول بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام وعن الوبري رحمه الله يتعوذ في ابتداء الوضوء ويبسم للبرك والافضل فيه ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم .

والمراد به نفى الفضيلة والإصحاح أنها مستحبة وإن سماها في الكتاب سنة : ويسمى قبل الاستنجاء وبعدة هو الصحيح .

قوله والمراد به نفى الفضيلة لا نفى الجواز لئلا يلزم الزيادة على النص بخبر الواحد وهي نسخ وهذا لأن الله تعالى أمر بالوضوء وهو غسل ومسح وما شرط التسمية فلو شرطها بالخبر لنسخنا النص به ولأن قوله عليه الصلوة والسلام من توضأ وسمى كان طهوراً لجميع بدنه ومن توضأ ولم يسم كان طهوراً لأعضاء وضوئه يقتضي وجود الوضوء بلا تسمية فحمل الأول على نفى الفضيلة ليعمل بها ولما ثبت سنيتها للوضوء شرطت ابتداء ليكون للوضوء كله لا لبعضه : فإن قيل هلا أوجبتموها كالفاتحة قيل له أنما جعلنا الفاتحة واجبة لمواظبة النبي عليه الصلوة والسلام من غير الترك ولم ينفل نفس المواظبة فضلاً عن عدم الترك حتى قال في الكتاب والإصحاح أنها مستحبة لا سنة إذا لم تكن ثابتة بدون المواظبة ولأن خبر الفاتحة ورد في الصلوة وأنها عبادة مقصودة وهذا الخبر ورد في الوضوء وأنه ليس بعبادة أو ليس بمقصود فأنحط رتبة عن الأول فافاد السنة **قوله** والإصحاح أنها مستحبة لأن المواظبة لم تشتهر من رسول الله عليه الصلوة والسلام **قوله** وإن سماها في الكتاب أي في مختصر القدرى لأن لفظ المبسوط بلفظ الاستحباب **قوله** هو الصحيح اخترا من قولين آخرين قال بعضهم يسمى قبل الاستنجاء ليقع الاستنجاء أيضاً وهو سنة مع التسمية وقال بعضهم يسمى بعد الاستنجاء لأن قبله حال كشف العورة وذكر الله حال كشف العورة غير مستحب تعظيماً للاسم الله تعالى كذا في مبسوط شيخ الإسلام وفتاوى قاضيخان ثم قال في فتاوى قاضيخان والإصحاح أن يسمى مرتين والاختلاف في التسمية نظير الاختلاف في غسل اليد فقال بعضهم يغسل يديه قبل الاستنجاء وقال بعضهم بل يغسلهما بعد الاستنجاء والإصحاح أن يغسلهما مرتين قبله وبعدة (قوله)

والسواك لانه عليه السلام كان يواظب عليه وعند فقده يعالج بالإن صبع لانه عليه السلام فعل كذا لك : والمضمضة : والاستنشاق لان النبي عليه السلام فعلهما على المواظبة : وكيفيته ان يغمض ثلاثاً يأخذ لكل مرة ماءً جديداً ثم يستنشق كذا لك هو المحكي من وضوئه صلى الله عليه وسلم : ومسح الأذنين وهو مضمضة بماء الرأس خلا للشا نعي رحمه الله لقوله عليه الصلوة والسلام الاذان من الرأس

قوله والسواك اي استعماله لان السواك والمسواك اسم للخشب المتعينة للاستياك وذكر في المحيط انه ينبغي ان يكون السواك من اشجار مرة لانه يطيب نكهة الفم ويشد الاسنان ويقوى المعدة ويكون في غلظ الخصر وطول الشبر وليستاك عرضاً طولاً فان لم يجد فليتنسك بحديث علي رضي الله عنه التثويب بالمسحاة والا بهام سواك واما وقته فذكر في كفاية البيهقي والوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء وفي تحفة الفقهاء زاد الفقهاء انه سنة حالة المضمضة تكملاً لا لنقاء وذكر في مبسوط شيخ الاسلام رح ومن السنة حالة المضمضة ان يستاك **قوله** كان يواظب عليه اي مع تركه احياناً بدليل انه عليه السلام علم الاعرابي الوضوء ولم ينقل فيه تعليم السواك **قوله** والمضمضة والاستنشاق قيل المضمضة باليد اليمنى والاستنشاق باليد اليسرى قال الذندويسي رحمه الله عليه الاول ان يدخل اصبعه في فمه وانفذه والمبالغة فيهما سنة ايضا قال شمس الاثمة الحلواني رحمه الله عليه المبالغة في المضمضة اخراج الماء من جانب الى جانب آخر وقال شيخ الاسلام رح المبالغة فيها الغرغرة وقال صدر الشهيد رحمه الله عليه المبالغة في المضمضة تكثير الماء حتى يملأ الفم فان لم يملأ الفم يغرغره حتى يذهب في الاستنشاق ان يضع الماء على منخريه ويجذبه حتى يصعد **قوله** لان النبي عليه السلام فعلهما على المواظبة ولا يقال المواظبة يدل على الوجوب حتى قال اهل الحديث هما فرضان في غسل

(كتاب الطهارات)

والمراد بيان الحكم دون الخلقة قال وتخليل اللحية لان النبي عليه السلام امره جبرئيل عليه السلام بذلك وقيل هو سنة عند ابي يوسف رحمة الله عليه

الجنابة والوضوء استدلالا بالمواظبة لانا نقول انه عليه السلام كان هو المثل في العبادات على ما فيه تحصيل الكمال كما كان يواظب على الاركان وفي كتاب الله تعالى امر بتطهير اعضاء مخصوصة والزيادة على النص لا تجوز الا بما ثبت به النسخ وعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الا عرابي الوضوء ولم يذكرهم فيه مع ان فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً عليه ومرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم هما سنتان في الوضوء واجبتان في الغسل .

قوله والمراد بيان الحكم لانه عليه السلام لم يبحث لبيان الخلقة فثبت انها من اجزاء الرأس حكما ولو كانتا من اجزائه حقيقة لسن اقامة وظيفتهما بماء واحد كما امر لا جزاء فكذا هذا ولان استيعاب الرأس بماء واحد سنة ولا يتم الاستيعاب بدونهما حيث جعلنا من الرأس وهذا لانه مسح زيد عن مسح مفروض فسن اقامة وظيفته بماء الرأس لا بماء جديد كما لا استيعاب وانما لا يتأدى فرض المسح به لانه ثبت بالكتاب وكونهما من الرأس ثبت بخبر الواحد فلا يتأدى به ما ثبت بالكتاب كمن استقبل الحطيم بالصلوة لم يجز وان كان من البيت لان فرضية استقبال القبلة ثبت بالنص وكون الحطيم من البيت ثبت بخبر الواحد فان قيل لم لا يجعل الحديث بيانا لان وظيفتهما المسح لا الغسل من غير اثبات التبعية فكان الحديث بيانا لانهما من الممسوح قلنا لا يلزم من كون وظيفة الشيء المسح كونه من الرأس كالخف **قوله** وتخليل اللحية ذكر في الايضاح واما تخليل اللحية فليس بمسنون عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقيل ابو يوسف رحمه الله هو مسنون وكيفيته ان يخلل بعد التلثيث من حيث الاسفل الى فوق . (قوله)

جاء عند أبي حنيفة ومحمد رَحْلَانِ السَّنةُ اكْمَالُ الْفَرْصِ فِي مَحَلِّهِ وَالِدَا خَلِّ لَيْسَ بِمَحَلِّ الْفَرْصِ وَتَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَلُّوا أَصَابِعَكُمْ كَيْ لَا تَخْلِلَهَا نَارُ جَهَنَّمَ وَلَا نَهْ أَكْمَالُ الْفَرْصِ فِي مَحَلِّهِ وَتَكَرُّرُ الْغَسْلِ إِلَى الثَّلَاثِ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً وَقَالَ هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ وَتَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَقَالَ هَذَا وَضُوءٌ مِنْ يَضَاعِفُ اللَّهُ لَهُ الْأَجْرَ مَرَّتَيْنِ وَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا وَقَالَ هَذَا وَضُوءِي وَوَضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ

قوله : جاء عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أي لو فعل لا ينسب إلى البدعة كما يبدع ما سمح الحلقوم **قوله** : لأن السنة اكمال الفرض في محله فإن قيل يشكل بالمضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين قلنا المضمضة والاستنشاق لتكميل وظيفة الوجه والنفث من الوجه وأما الأذنان فلما جعلنا من الرأس مكان المسح في محل الفرض من وجهه أيضا **قوله** : وتخليل الأصابع يعني مبالغة في إيصال الماء لأن التخليل إنما يكون سنة بعد وصول الماء وقبله يكون فرضا **قوله** : لقوله عليه الصلوة والسلام خللوا أصابعكم في الكافي كان ينبغي أن يكون واجبا نظرا إلى الأمر إلا أنه لا مدخل للوجوب في الوضوء لأنه شرط الصلوة فيكون تبعاً لها فلو قلنا بالوجوب هنا كما في الصلوة لساوى التبع الأصل بخلافه بالنسبة فيهما لظهور التفاوت هناك حيث يثبت التبع بثبوت الأصل ويمسقط بسقوطه ولا كذلك هنا ولوعيد المذكور في الحديث متعلق بترك إيصال الماء وكيفية التخليل أن يخلل بخنصر يده اليسرى فيبدأ بخنصر رجله اليمنى ويختم بخنصر رجله اليسرى **قوله** : فمن زاد على هذا أي على التثليث وعبارة أخرى أوزاد على الثلث معتقداً أن اكمال السنة لا يحصل بالثلث أو نقص عنه معتقداً أن السنة هذا فأمّا لو زاد لطمأينة القلب عند الشك .
٢ ولنية وضوء آخر فلا بأس به لأنه أمر بترك ما يريبه إلى ما لا يريبه كذا في المبسوط .

(كتاب الطهارة)

فقد تعدى وظلم والوعيد لعدم رويته سنة . قال ويستحب للمتوضي ان ينوي الطهارة
فالنية في الوضوء سنة عندنا وعند الشافعي رح فرض لانه عبادة فلا يصح بدون النية
كالتيسم . ولنا انه لا يقع قربته الا بالنية ولكنه يقع مفتاحا للصلوة لوقوعه طهارة
باستعمال المطهر بخلاف التيمم لان التراب غير مطهر الا في حال ارادة الصلوة

قوله فقد تعدى التعدى يرجع الى الزيادة لانه مجاوزة عن الحد قال الله تعالى
ومن يتعد حدود الله فقد ظلم وظلم والظلم يرجع الى النقصان قال الله تعالى ولم يظلم
منه شيئا اي لم ينقص **قوله** فالنية في الوضوء سنة هي ان يفوي ازالة الخدث
اذا قامه اباحة الصلوة **قوله** لانه عبادة لان العبادة فعل تؤتى بهاتعظيم الله تعالى
بامر ويثاب عليه وهو موجود في الوضوء قال عليه الصلوة والسلام الوضوء على
الوضوء نور على نور يوم القيمة فكان عبادة والنية شرط صحة العبادة لقوله تعالى
وما مروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين جعل الا خلاص وهو النية حال للعابدين
والاحوال شروط وما لم ينو فما اخلصه عن الاستعمال للتبرد والتعليم او العادة
قوله كالتيسم يعني لو لم يشترط النية في الوضوء لما شرطت في بدله وهو التيمم
لان البدل لا يفارق الاصل ولا تفرقه والنية لتحصيل العبادة ومتى لم يثبت
في الاصل لا يثبت في البدل كابدال المغصوب وعكسه ابدال الكفارات
قوله ولنا انه لا يقع قربته الا بالنية هذا قول بموجب العلة حيث ان التزم ما التزم
الشافعي رحمه الله يعني ان الوضوء لا يقع قربته الا بالنية هذا مسلم الا ان الكلام
فيما وراءه وهو ان استعمال الماء في اعضاء الوضوء هل يوجب الطهارة بدون النية
ام لا قلنا بانه يوجب وذلك لان اعضاء الوضوء محكومة بالنجاسة في حق الصلوة
حيث امرنا بالتطهير لحقها وهو لا يتحقق بدون النجاسة اذ تطهير الطاهر ميم والماء
طهور بطبعه فاذا لاقى النجس طهره تصد المستعمل الطهارة او لا كما لماء (للا رواء)

او هو ينهى عن القصد .

للأزواء والطعام للأشباع لان استعمال آلة التطهير في محل قابل للتطهير يفيد الطهارة لا مُحالَة فاذا ثبت الطهارة في اعضاء الوضوء بهذا الطريق كان مقتضاها للصلوة وان لم ينول ان الوضوء جعل شرطاً للصلوة بوصف كونه طهارة لا يوصف انه قريباً بخلاف التيمم لان التراب لم يعقل مطهراً فلا يكون مزيلاً للحدث أصلاً فلم يبق فيه الا معنى التعبد وذلك لا يحصل بدون النية فان قيل في الوضوء مسح والمسح غير مطهر بنفسه وضعاً قلنا الماء مطهر بنفسه لا بفعلنا الا انه اذا قل حتى لم يكن سبباً لضعف عن التطهير للنجاسة الحقيقية لان تطهيرها في ازالة عينهما ونما نحن فيه النجاسة ضعيفة لانه حكمي دون العيني فاستغنى عن الازالة لا فادة الطهر فصار البلب كالمسائل الذي يقدر على الازالة في افادة الطهر كذا في الاسرار .

قوله او هو ينهى عن القصد يريد به ان آية الوضوء ظاهرة للمعنى في وجوب الغسل والمسح وليس فيه ما يدل على النية فكان اشترط النية زيادة على النص وذلك لا يجوز بالقياس والخبر الواحد بخلاف التيمم فانه عبارة عن القصد لغة قال الله تعالى ولا تيمموا الخبيث اي لا تقصدوا فكان اشترط النية فيه ثباتاً بالعبارة فان قيل لانسلم بانهم ليس في الآية ما يدل على النية بل فيها دليل على اشترط النية وذلك لان وجوب حكم الغسل خرج مخرج الجزاء للشرط فيتنقيد به فتح يكون تقديره فاغسلوا هذه الاعضاء للقيام الى الصلوة ولا يعنى بالنية سوى ان غسل هذه الاعضاء للقيام الى الصلوة فكان هذا نظير قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة فيشترط التحرير بنية هذه الكفارة والا فلا تجوز تعلق الجزاء بالشرط فكذا هذا قلنا هذا مسلم فيما كان ذلك حكماً غير شرط لحكم آخر وما اذا كان هذا الحكم شرطاً لحكم آخر لا يشترط النية في هذا الشرط لان الشرط يراعى

ويستوعب رأسه بالمسح وهو سنة وقال الشافعي رج السنة هو التلث بمياه مختلفة
اعتبارا بالمغسول قولنا ان انسارضي الله عنه توضأ ثلثا ثلثا ومسح برأسه مرة واحدة وقال
هذا وضوء رسول الله عليه السلام والذي يروي من التلث محمول عليه بماء واحد

وجوده مطلقا لوجوده قصد اكما في توله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة
من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله لما كان السعي شرطا لاداء الجمعة لا يشترط
في السعي نية ان يكون للجمعة حتى انه اذا سعى بغير قصد اداء الجمعة وحضر الجمعة
فادى يجوز فالحاصل ان المتوضي اذا نسي مسح الطهارة فاضابه المطرا وجري الماء
على اعضاء وضوءه او علم الوضوء انها انا وتوضأ للتبرد هل يكون مفتاحا للصلاة عندنا
يكون وعند الشافعي رح لا يكون والآية شرط للوضوء الذي هو قرينة وعبادة بالاتفاق

قوله ويستوعب رأسه بالمسح وكيفية ان يضع من كل واحدة من اليدين
ثلاث اصابع على مقدم رأسه ولا يضع الا بهام والمسحة ويجا في كفيه ويمد هما
الى القفا ثم يضع كفيه على مؤخر رأسه ويمد هما الى المقدم ثم يمسح
ظاهر اذنيه با بهاميه وباطنهما بمسحيه كذا في المستصفى وزاد في النهاية ويمسح
رقبته بظهر اليدين حتى يصير ماسحا ببلل لم يصير مستعملا قلت هذا البيان الافضل
ويجوز ان يستوعب رأسه بالمسح بثلاث اصابع لان الماء لا يعطى له حكم الماء
المستعمل حال الاستعمال نص على ذلك في المسبوط فقال فكما ان في المغسولات
الماء في العضولا يصير مستعملا فكذا في اقامة السنة في الممسوح ولكن يجب ان
يستعمل فيه ثلاث اصابع اليد في الاستيعاب ليقوم الاكثر مقام الكل حتى انه
لو مسح باصبعيه بجوانبها الاربع لا يجوز في الاصح لعدم استعمال اكثر الاصابع
قوله والذي يروي من التلث هو ما روي عن عثمان وعلي رضي الله عنهما انهما
حكيا وضوء رسول الله عليه الصلاة والسلام فغسلا ثلثا ومسحا بالرأس ثلثا قلنا (المشهور)

وهو مشروع على ما روي عن ابي حنيفة رح ولان المفروض هو المسح والتكرار يصير غسلا فلا يكون مسنونا نصا وكمسح الخف بخلاف الغسل لانه لا يضره التكرار. ويرتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره وبالميا من والترتيب في الوضوء سنة عندنا وعند الشافعي رح فرض لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم الاية والفاء للتعقيب ولنا ان المنع كور فيها حرف الواو وهي مطلق الجمع باجماع اهل اللغة فتقتضي ابعقاب غسل جملة الاعضاء.

المشهور عنهما انهما غسلا ثلثا ومسحا بالرأس مرة واحدة ولئن ثبت ما روي فمحمول على ان التكرار ثلثا كان بماء واحد وما روي انه مسح مرة محمول على انه استوعب الكل بالمرة الواحدة كذا في مبسوط شيخ الاسلام.

قوله وهو مشروع على ما روي عن ابي حنيفة رحمه الله عليه روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله اذ مسح ثلثا بماء واحد كان مسنونا فان قيل اليد صار مستعملا بالمرة الاولى فكيف يسر امرارة ثانيا وثالثا ولهذا قلنا مسح رأسه باصبع واحد ومدة حتى صار قدر ثلث اصابع لم يجز حتى يعيد الى الماء عندنا خلافا لفررح لان فرض المسح يتأدى بالاصابة فاذا وضع الاصابع يتأدى الفرض فيأخذ الماء حكم الاستعمال قيل على ما ذكرنا من رواية المبسوط لا يصير مستعملا وانما لم يجز ذلك لان الواجب ان يستعمل فيه ثلث اصابع اليد على الاصح ولئن اخذ حكم الاستعمال لاقامة فرض آخر لا يأخذ في اقامة السنة لانها تتبع للفرض فلا يفصل عن الأصل الا ترى انه يسر الاستيعاب بماء واحد **قوله** والفاء للتعقيب اي مع الوصل فيقتضي غسل الوجه عقيب القيام الي الصلوة ويمنع تخلل عضو آخر بينهما تحقيقا للاتصال فلما ثبت وجوب ترتيب غسل الوجه على القيام بمقتضى الفاء على ما ذكرنا ثبت الترتيب في سائر الاعضاء لعدم القائل بالفصل فان كل من كان قاعلا بترتيب

والبداية بالميا من فضيلة لقوله عليه السلام ان الله تعالى يحب التيامن في كل شيء
حتى التنعل والترجل .

فصل الوجه على القيام قائل بترتيب سائر الاعضاء عليه و كل من لم يقل
ذلك لم يقل هذا ولنا ان الماء موزع به غسل هذه الاعضاء لانه عطف بعضها
على بعض بالواو وهو مطلق الجمع بلا تعرض للمقارنة ولا ترتيب والجمع بحرف
الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيقتضي تعقيب الجملة كانه قال فاغسلوا هذه الاعضاء
الثلاثة وهذا لا يوجب الترتيب وفي هذا عمل بالسنة ودلالة الاجماع والمعقول
اما السنة فهي ما ذكرنا بوداؤد في سنته ان النبي صلى الله عليه وسلم تيمم فبدأ
بذراعيه قبل وجهه والخلاف فيها واحد وروي انه عليه السلام نسي مسح
رأسه في وضوئه فتذكر بعد فراغه فمسحه ببلل كفه : واما دلالة الاجماع فانه
لو انغمس في الماء بنية الوضوء اجزاء وان لم يوجد للترتيب واما المعقول فانهم
وضعوا الفاء للترتيب مع الوصل فلوقلنا بان الواو يوجب الترتيب لكان تكرارا
وهو خلاف الاصل اذا الاصل ان يكون كل كلمة موضوعة لمعنى خاص ومن الدليل
على كون الواو موضوعة للجمع المطلق صحة قولهم اشترك زيد وعمر بالواو ودون
الفاء ولا معنى للاقتراق هنا في الصحة وعدمها سوى ان الفاء للترتيب ولا يتصور
الترتيب هنا فلم يضح والواو للجمع المطلق والمقام يستدعيه نص .

قوله والبداءة بالميا من فضيلة لان التيا من ليس من خصائص الوضوء كالسمية
قوله حتى التنعل والترجل في المغرب رجل شعرة ارسله بالمرجل وهو لمشط وترجل فعل
ذلك بشعر نفسه ومنه في تنعله وترجله ونهي عن الترجل الا غبا وتفسيره بنزع الخف
خطأ وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه من الناس من زعم ان المراد من الترجل نزع الخفين
من الرجل ولكن ذلك خطأ محض لان السنة في النزع ان يبدأ باليسار والله اعلم .

فصل في نواقض الوضوء

المعاني الناقضة للوضوء كل ما يخرج من السبيلين لقوله تعالى أوجاء احد منكم من الغائط وقيل لرسول الله صلعم ما يحدث قال ما يخرج من السبيلين وكلمة ما عامة فتناول المعنأ وغيره . والدم والقيح اذا خرجا من البدن فتجا وزنا الى موضع يلحقه

فصل في نواقض الوضوء

هي جمع ناقضة والنقض بمتى اضيف الى الاجسام يراه به ابطال تاليها ومتى اضيف الي غيرها يراه دبه اخراجه عما هو المطلوب منه كذا ذكره القاضي الامام ظهير الدين رحمة الله تعالى عليه والمطلوب هنا من الوضوء استباحة الصلوة **قوله** المعاني العلل كما في قوله عليه الصلوة والسلام لا يحل دم امرء مسلم الا باحدى معان ثلاث قيل ذكر المعاني احتراز عن ذكر لفظ مستعمل الفلا سفة كثيرا **قوله** ما يخرج من السبيلين اي خروج ما يخرج منهما لانه علة الانتقاض وهي عبارة عن المعنى **قوله** لقوله تعالى أوجاء احد منكم من الغائط وهو المطمئن من الارض واستعمل للحدث محازا لانه يقضى في مثل هذا الموضع تيسيرا فقد امر بالنييم عند عدم الماء للجائي من الغائط فيكون ناقضا للوضوء ضرورة لان التيمم لا يحجب على المتوضي لان الامر بالنييم عند عدم الماء امر بالتوضي عند وجوده دلالة بوجوبه دليل على الانتقاض ضرورة **قوله** وكلمة ما عامة فيتناول المعتاد وغيره فيه نفى لقول مالك رحمه الله فان غير المعتاد كدم الاستحاضة لا ينقض الطهارة ههنا . وقوله عليه السلام كل ما يخرج من السبيلين ليس بمجرى على عمومته اذ لم يخرج الجراح من القبل والذكري ليس بناقض كما قال في آخر هذا الفصل **قوله** اذا خرجا بقتن البدن وتجا وزنا شرط الخروج لان نفس النجاسة غير ناقض ما لم توصف بالخروج اذ لو كان نفسها ناقضا لما حصلت الطهارة لشخص ما وشرط التجا وزنا ان كان

حكم التطهير: والقريء ملأ الفم وقال الشافعي رحمة الله عليه الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء لما روي أنه عليه السلام قاء فلم يتوضأ ولأن غسل غير موضع الإصابة امر تعبدى فيقتصر على ما ورد الشرع وهو المختار ج المقاعد

الخروج انما يتحقق بالتجاوز احتراز عما يبدولان ذلك لا يسمى خارجا وزفر فرح ظن البادى خارجا وقال فيه بانتقاض الطهارة فيجب الاحتراز عنه .

قوله حكم التطهير أى حكم هو تطهيره كما يقال علم الطب والمراد ان يجب تطهيره فى الجملة فى الحدث او الجنابة حتى لو سأل الدم من الرأس الى ما لان من الانف انتقض الوضوء اذا الاستنشق فرض فى الجنابة بخلاف البول اذا نزل الى قصبة الذكر ولم يظهر لان هناك النجاسة لم تصل الى موضع يلحقه حكم التطهير وعن هذا قلنا اذا كان فى عينة قرحة ووصل الدم منها الى جانب آخر من عينه فلا ينقض وضوءه لانه لم يصل الى موضع يجب غسله فى الجملة

قوله قاء ولم يتوضأ وكان من عادته عليه السلام الوضوء عقب كل حدث وروي انه قاء فغسل فمه فقبل له الا تتوضأ وضوءك للصلاة فقال هكذا الوضوء من القي ذكره محلى بالالف واللام قيصر الى الجنس فيشمل القليل والكثير وانما يصرف الى المعهود اذا كان متعينا اما لو كان محتملا فلا والمعهود هنا تردد بين ان يكون قليلا او كثيرا على انما لو حملناه على الجنس يندرج تحته المعهود فكانت الفائدة اعم

قوله امر تعبدى أى تعبدنا الله تعالى وكلفنا غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس عند خروج الحدث من السبيلين من غير ان يدركه العقول لان الاعضاء غير متصفة بالنجاسة اذ هلة الاتصاف قيام النجاسة ولم توجد بل قامت بمحل آجر فلا يوجب نجس موضع آخر لان العلة معنى محل بالمحل فيتغير به المحل الذى يقوم به العلة لا غيره فيبقى ظاهرة كما كانت والامر بالتطهير وهى ظاهرة (اثبات)

ولنا قوله عليه الصلوة والسلام الوضوء من كل دم سائل وقوله عليه الصلوة والسلام من بقاء أو رفق في صلواته فلينصرف وليتوضأ وليبين على جلوته ما لم يتكلم

اثبات التائب وإزالة المزال وكلاهما محل فيقتصر على مورد الشرع لأن شرط القياس أن يكون الحكم في الأصل على وفق القياس لأنه لو كان بخلافه كيف يقتضي القياس ثبوته في محل آخر مع أنه ينفيه في الأصل .

قوله ولنا قوله عليه السلام الوضوء من كل دم سائل أي يجب الاتقاع الجار والمجرور الفعل وتعين الوجوب لأنه أخبار وهو كده من الأمر المتضي للإيجاب **قوله** أو رفق قال العلامة المطرزي رحمه الله رفق سئل رعايته رقيق العين دول نصيح الاستدلال بالحديث من وجوه أحدها أنه عليه السلام أمرنا بالأصراف والإباحة الانصراف بعد الشروع الأبعد إلا تنقاص لأن المضي واجب والثاني أنه أمر بالوضوء وهو الموجب والوضوء الواجب لا يكون إلا من الحدث والثالث أنه أمر بالبناء وأدنى درجات الأمر الباحة والجواز ولا جواز للبناء الأبعد الانتقاص لا يغفل جازان يكون الأمر بالانصراف لغسل ما أصاب من الزعاف أو القيء بدنه أو ثوبه ويكون المراد بالوضوء الغسل وقد أريد بالوضوء غسل الفم في قوله عليه السلام هكذا الوضوء من القيء لأننا نقول لا يجوز لوجهين أحدهما جواز البناء بدليل قوله وليبين فإن الانصراف لغسل الثوب والبدن من القيء والزعاف يفسد بالاتفاق والثاني الاستدلال بالأمر بالتوضي فإن مطلق الوضوء ينصرف إلى المعهود في الشرع إذ كل متكلم يتكلم باصطلاحه فدل الإطلاق من مبين الشرع على أنه أراد الوضوء الشرعي وبؤيده ما ذكر في رواية أخرى أو أمضى وعن المذنب لا يجب إلا الوضوء الشوغي نكذاعن غيره لأن الأمور واحد النبي عليه الصلوة والسلام إنما عبر عن غسل لغم بالوضوء على طريق المشاكلة لجواب سائل قل له حين ذاء فغسل ثوبه الاتوضأ

ولان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر في الاصل معقول

وضوء ك للصلاة فان قلت قوله عليه السلام وليس ليس للوجوب فكذا قوله
فليصرف ويتوضأ ليناسب احكام المعطوفات قلنا القرآن في النظم لا يوجب القرآن في
الحكم وترك الاصل في جملة بدليل الاجماع لا يدل على تركه في جملة اخرى
والاجماع ثمة واعتبر بقوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر وآتوا حقه يوم حصاده
والثاني للوجوب والاول للاباحة .

قوله ولان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا التعليل يتوقف على
مقدمات احدى بيان معلولية النص الوارد في الاصل اي السبيلين فنقول
هو معلول لانه تعدى الى الثقة التي تحت السرة فان الرواية منصوصة بان
الانسان ان طعن في السرة فخرج البول او العذرة انتقضت الطهارة عند الشافعي
رحمه الله ثبت انه معلول ولا تعدي بلا تعليل : والثانية بيان العلة في الاصل فهي
الخارج النجس لان الحكم انما يتعلق بالمخرج او بالخارج او بالنجس او بواحد
غير معين او بالجميع او بالخارج والمخرج او بالمخرج والنجس او بالخارج والنجس
لا يجوز الاول لان المحال لا تدخل تحت التعليل لئلا ينسد باب التعليل وهو
مفتوح فيما يؤدي الى انسداد فهو مردود ولان المخرج لا يرى بله فلو يتعلق
الانتقاض به لكان منتقض الطهارة في كل الاحوال ولا يتعلق بالخارج فالبزاق
والمخاط لا ينقضان ولا يتعلق بالنجس لما مر في المخرج ولم يصف الى واحد
غير معين لان كل معين لما لم يصلح للاضافة لا يصلح احدها ضرورة وبما مر
عرف بطلان باقى الوجوه سوى الوجه الاخير فتعين مرادنا والثالثة بيان
التاثير فنقول انه مؤثر اذا ظهرت اثره في موضع من المواضع لانه عليه السلام قال -
توضئي وصلي فانها دم عرق انتجرا اوجب الطهارة لمعنى النجاسة (وعلقه)

والاقتصار على الاعضاء الاربعة غير معقول لكنه يتعدى ضرورة تعدى الاول

وعلقه بالاقبحا روله اثر في الخروج : الرابعة بيان ان العلة موجودة في الفرع فنقول هي موجودة فيه ولهذا استويا في تنجس الثوب باصا بهما فلم يبق من بعد الا التعدية من الاصل الى الفرع لوجود العلة المشتركة فان قيل سلمنا ان الخارج النجس علة لا نقاض الطهارة وهو معقول اي مدرک بعقولنا اذ الطهارة مع النجاسة ضدان فلما اتصف بالنجاسة زالت الطهارة ولكن لا تتصار على الاعضاء الاربعة غير معقول فكان ينبغي ان يغسل محل النجاسة او كل البدن كما في الحيض والنفاس والجنابة قلنا ما هو معقول يجب تعديته لا نكلفنا بالا اعتبار وتعدية الاحكام وما هو غير معقول وهو الاقتصار على الاعضاء الاربعة لا يمتنع تعديته ضمنا وضرورة وهذا لانه لا يخلو اما ان يتعدى وحده او مع لازمه لا يجوز الاول اذ لا وجود للشيء بدون لازمه ولان من شرط صحة القياس ان يتعدى الحكم الثابت في الاصل بلا تغير حتى اذا ثبت الحكم في الاصل بصفته ولا زمه لا يجوز تعديته بدونها فتعين تعديته بصفته ولا زمه وان كانت مخالفة للقياس وفي الاصل اعني الخارج من السبيلين الحكم مشتمل على امر معقول اصالة وهو زوال الطهارة وغير معقول تنها وضمنا وهو الاقتصار على الاعضاء الاربعة لانه ثبت مرتبا عليه فكان تبعاً فيجب ان يثبت الحكم في الفرع على وفاق ذلك مشتملا على امر معقول وغير معقول لئلا يلزم تغير حكم النص في الفرع وهذا كسقوط الجودة في باب الربوا يتعدى الى غير المنصوص عليه ضرورة تعدى وجوب التسوية لوجود العلة وهي القدر والجنس او الطعام مع الجنس مع انه يلزم منه تعدية امر غير معقول وهو استواء الجيد والردى لكن لما كان ضمنا وضرورة لم يعبا به كذا هنا وهذا لان الشيء منى ثبت في ضمن غيره لا يعطى له حكم نفسه وانما يعطى له حكم المتضمن كالوكالة

(كتاب الطهارات - فصل في نواقض الوضوء)

غير ان الخروج انما يتحقق بانسيلا ن الى موضع يلحقه حكم التطهير

الثبوت في ضمن الرهن فانها يلزم وان كانت من العقود الجائزة وكذا بنية الاقامة من شرطها ثبوت المدوثة يصير الجندي مقيما في الغيا في بنية اقامة الامير في المص وهذا كثيرا النثير على ان الاقتصار معقول لان الاصل ان يغسل كل الاعضاء لان كله موصوف بالحدوث لانه لا يتجزى في حق جواز اداء الصلوة فاذا ثبت في البعض ثبت في الكل ولان الصفة متى ثبت في البعض يتصف الكل به كما علم والارادة فانهما قايما بالقلب ويوصف الذات بهما فان قيل على ما ذكرت ينبغي ان يتصف كل البدن بالنجس عند اصابة النجس بعرضه فيجب تطهير كله عند وجوب تطهير بعضه قلنا هذا معارضة في موضع الاجماع فلا يرد ولان غسل المخرج لما وجب اذا القيام بين يدي الرب تعالى مستحب باللقدر اساءة في الادب وجب غسل الباقي لان غسل البعض دون البعض مخل بالزينة كغسل بعض الثوب الوسخ والتزيين هو المطلوب فيجب غسل كل البدن تحقيقا لمعنى التزيين الا انه اقتصر على هذه الاعضاء الاربعة دفعا للخرج فيما يكثر وقوعه ويعتاد تكراره واقر على القياس فيما لا حرج فيه وهو الحيض والنفاس والجناية •

قوله غير ان الخروج جواب لسؤال مقدر وهو ان يقال شرط صحة القياس ان لا يتغير حكم الاصل ولم يوجد اذ في الاصل وهو الخارج من السبيلين استوى القليل والكثير وفي الفرع لا قلنا مناط الحكم في الاصل والفرع هو الخروج والخروج انما يتحقق بالانتقال عن موضع النجاسة وفي الاصل يحصل بمجرد الظهور لان ذلك الموضع ليس موضع النجاسة فاذا اظهرت علم انها انتقلت الى موضع آخر وفي الفرع لا يتحقق الخروج الا بالسيلان لان تحت كل جلدة رطوبة فاذا زالت كانت بادية لاحارجة كالبيت اذا انهدهم كان الساكن ظاهرا لا منتقلا عن موضعه (قوله)

وبملا الفم في القيء لان بزوال القشرة تظهر النجاسة في محلها فتكون بادية لا خارجة بخلاف السبيلين لان ذلك الموضع ليس بموضع النجاسة فيستدل بالظهور على الافتقال والخروج وملا الفم ان يكون بحال لا يمكن ضبطه الا بتكلف لانه يخرج ظاهراً فاعتبر حارجاً وقال زفر رحمة الله تعالى عليه قليل القيء وكثيره سواء كذا لا يشترط السيلان اعتباراً بالمخرج المعتاد ولا طلاق قوله عليه الصلوة والسلام الفم ليس حدثاً ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ليس في القطرة والمقطرتين من الدم وضوء الا ان يكون سائلاً وقول علي رضي الله تعالى عنه حين عد الاحداث جملة اود سعة تملأ الفم واذا تعارضت فلاخبار يحمل ما رواه الشافعي رحمه الله عليه على القليل

قوله وبملا الفم معطوف على قوله بالسيلان وهو ان يكون بحيث لو لم يتكلف لخرج وقيل ان يمنع من الكلام وقيل ان يزيد على نصف الفم كذا في النهاية **قوله** ليس في القطرة والمقطرتين أراد به الفلة وسماها قطرة لانه على عرضية التقاطر ويدل عليه قوله الا ان يكون سائلاً **قوله** اود سعة تملأ الفم الدسعة الحقيقة يقال دسع اذا ماء الفم واصل الدسع الدفع ولو كان مادوناً حدثاً عنده لم يحل له السكوت عند بيان الجملة فثبت انه كان يراه حدثاً بهذا التقيد **قوله** واذا تعارضت الاخبار يحمل لان الاصل في الدالة الاعمال وفي الحمل ذاك **قوله** فيحمل بما رواه الشافعي رحمه الله تعالى وهو ماء فلم يتوضأ على القليل وهو الظاهر من حاله عليه السلام لان الكثير نتيجة كثرة الاكل وهو عليه الصلوة والسلام كان معزول عن ذلك ولا فقه حكاية حال فلا عموم له والقليل مراد بالاجماعة فلم يبق لكثير مراد الا وانه عليه السلام لم يتوضأ عن القيء في نوره ذاك وغسل فمه فان هكذا الوضوء من القيء اي لاجل القيء نفسه فان الزيادة تجب عند ارادة لصلوة اما غسل الفم عن النجاسة فيجب حال القيء ويدل عليه ما روي في رواية

ومأرواه زفر رحمة الله عليه على الكثير والفرق بين المسلكين ما قد منا •
ولمؤاء متفرقا بحيث لو جمع يملأ الفم فعند ابي يوسف رحمه الله يعتبر اتحاد
المجلس وعند محمد رحمة الله عليه يعتبر اتحاد السبب وهو الغثيان • ثم لا
يكون حدثا لا يكون نحسا يروى ذلك عن ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه

اخرى انه عليه السلام فاء فتوضأ والفاء يوجب التعليق به كقولك سفاه فأرواه •
قوله وما رواه زفر رحمة الله عليه على الكثير لان القلس مصدر قلس اذا قاء
ملا الفم ذكره في المغرب **قوله** والفرق بين المسلكين اي بين السيلين
وغيرهما قد منا • وهو قوله غير ان الخرج يتحقق بالسيلان الى آخرة
قوله فعند ابي يوسف رحمه الله يعتبر اتحاد المجلس لان لاتحاد المجلس اثرا
في جمع المتفرقات ولهذا يتحد الاقوال المتفرقة في النكاح والبيع وسائر العقود
باتحاد المجلس وكذلك التلاوات المتعددة لآية السجدة يتعدد بتعدد المجلس
ويتحد باتحاده وعند محمد رحمه الله اتحاد السبب وهو الغثيان اي اذا قاء
ثانيا قبل سكون نفسه من الهيجان والغثيان كان السبب متحدا وان قاء بعده كان
السبب مختلفا لان لاتحاد السبب اثرا ايضا في اتحاد الحكم ولهذا لو جرح انسانا
جراحات ومات منها قبل تخلل البرء يتحد الموجب ومتى تخلل البرء يختلف
الموجب وكذا الوضوء العبد في يد البائع فبرئ فباعه فمرض في يد المشتري ان كان
هذا الممرض بالسبب الذي في يد البائع يتمكن من الرد والا فلا وكذلك البول
في الفراش والسرقة والابق وذكر في الكافي والاصح نولي محمد رحمة الله عليه
لان الاصل اضافة الاحكام الى الاسباب وانما ترك في بعض الصور للضرورة
كما في سجدة التلاوة اذ لو اعتبر السبب لا يبقى التداخل لان كل تلاوة سبب
وفي الاقارير اعتبر المجلس للعرف وفي الايجاب والقبول لدفع الضرر (قوله)

وهو الصحيح لأنه ليس بنجس حكماً حيث لم ينتقض به الطهارة وهذا إذا شاء مرة أو طعاماً أو ماءً فإن فاعاً بلغم غير نافع عند أبي حنيفة ومحمد رحموا قال أبو يوسف رحمه الله نافع إذا شاء ملاً أو لغم والخلاف في المرتقي من الجوف أما أنزل من الرأس فغير نافع بالاتفاق لأن الرأس ليس بموضع النجاسة لأن أبي يوسف رحمه الله نجس بالمجاورة

قوله وهو الصحيح احتراز عن قول محمد رحمه الله فإنه نجس عنده والمذكور في الكتاب قول أبي يوسف رحمه الله خاصة حتى إذا أخذ ذلك بقطنة أو بقي في الماء لا يتنجس الماء عند أبي يوسف رحمه الله وكذا إذا صاب ثوبه منه أكثر من قدر الدرهم منع الصلوة عند محمد رحمه الله وعند أبي يوسف رحمه الله لا ثم بعض مشايخنا رحمه الله أخذوا بقول محمد رحمه الله احتياطاً وبعضهم أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله وهو اختيار المصنف رفقاً بالناس خصوصاً في حق أصحاب القروح **قوله** فإن شاء بلغم إلى آخره قال الإمام المصنف رحمه الله في الجامع الصغير هذا الاختلاف يرجع إلى اختلافهم أن البلغم طاهر أم نجس عندهما طاهر وعند أبي يوسف رحمه الله نجس وحكي عن الإمام أبي منصور المصنف رحمه الله قال ليس هذا اختلاف حجة بل اختلاف صورة فتصور لا أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله أن البلغم يهيج من جوانب الفم فاجاباً أنه طاهر وتصور لا أبي يوسف رحمه الله أنه يهيج من البطن ويعلم منه فاجاب منه بأنه نجس وفي الملبسوط فابو يوسف رحمه الله يقول البلغم إحدى الطبائع الأربع فكان نجساً كالمرة والصفراء وقالوا البلغم بزاق والبزاق طاهر ومعنى هذه أن الرطوبة في أعلى الحلق ترق فيكون بزاقاً وفي أسفل الحلق يتنجس فيكون بلغمًا وبهذا تبين أن خروجه ليس من المعدة بل من أسفل الحلق وهو ليس بموضع النجاسة والبلغم هو النخامة وقال صلى الله عليه وسلم لعمار رضي الله عنه ما نخامتك ودموع عينك والماء الذي في رموك الأسواء

ولهما انه لزج لا يتخلله النجاسة وما يتصل به قليل والقليل في القي غير ناقض •
 ولو فاءد ما وهو علق يعتبر فيه ملاً الفم لانه سوداء محترقة • وان كان ما ثعاً
 فكذلك عند محمد ربح اعتبارا بسائر انواعه وعندهما ان سال بقوة نفسه ينقض
 الوضوء وان كان قليلاً لان المعدة ليست بمحل الدم فيكون من قرحة في الجوف
 ولو نزل من الرأس الى ما لان من الانف نقض الوضوء بالا اتفاق لوضوله الى
 موضع يلجئه حكم التطهير فيتحقق الخروج •

قوله ولهما انه لزج لا يتخلله النجاسة فان قيل ينقض هذا بلغم يقع في النجاسة ثم
 يرفع بحكم نجاسته قلنا لا رواية في هذه المسئلة ونحن سلم فالفرق بينهما ان البلغم
 مادام في الباطن يزداد ثخائنه فتزداد لزوجه فاذا انفصل عن الباطن تقل
 ثخائنه فتقل لزوجه ولذا قل لزوجه ازدادت رفته جاز ان يقبل النجاسة بخلاف ما اذا كان
 في باطنه وكان الطحاي يميل الى قول ابي يوسف ربح حتى كان يكره للانسان
 ان يأخذ البلغم بطرف رداءه ويصلي معه كذا في الفوائد الظهيرية **قوله** ولو فاءد ما
 وهو علق اي غليظ منجمد ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في الجامع
 الصغير فاذا كان الدم منجمداً كالعلق لم ينقض الوضوء حتى يملأ الفم لان
 ذلك ليس بدم وانما هي مرة سوداء وبهذا يعلم ان موصوف السوداء المرة في قوله لانه
 سوداء محترقة ثم السوداء المحترقة يخرج من المعدة وما يخرج من المعدة لا يكون حدثاً
 ما لم يكن ملاً الفم **قوله** فكذلك عند محمد رحمه الله اي يعتبر فيه ملاً الفم ايضاً وقول
 ابي يوسف ربح مضطرب منهم من يجعله مع ابي حنيفة رحمه الله ومنهم من يجعله مع
 محمد رحمه الله كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** اعتبارا بسائر انواعه
 وانواع القي خمسة الطعام والماء والمرة والصغراء والسوداء كذا ذكره الامام
 المحبوبي ربح **قوله** وعندهما ان سال لقوة نفسه اي خرج بقوة نفسه لا بقوة البزاق (و)

والنوم مضطجعا ومتكئا ومستندا الى شيء

وفي الاصل بزق فخرج منه دم فالحكم للغالب وان استويا احب الي ان يتوضا
اخذا بالفقه كذا ذكره التمر تاشي رحمه الله .

قوله والنوم مضطجعا وفي المبسوط اما نوم المضطجع فتأخذ للوضوء وفيه طريقان احدهما
ان عينه حدث بالسنه المروية فيه لان كونه طاهرا ثابت بيقين ولا يزول
اليقين الا بيقين مثله وخروج شيء منه ليس بيقين فعرفنا انه حدث * والثاني ان
الحدث ضمالا يخلو عن لنا ثم عادة فان نوم المضطجع يستحكم فيسترخي به
مفاصله واليه اشار رسول الله عليه الصلوة والسلام العيان وكاء السه فاذا نامت
العيان استطلق الوكاء وما هو ثابت عادة كالمتيقن به وكان ابو موسى
الا شعري رضي الله تعالى عنه يقول لا ينتقض الوضوء بالنوم مضطجعا حتى يعلم
بخروج شيء منه فكأن اذا نام اجلس عنده من يحفظه فاذا انتبه سأله فاذا
اخبره بظهور شيء منه اعاد الوضوء وفي الاسرار قال علماءنا رحمهم الله تعالى النوم
لا يكون حدثا في حال من احوال الصلوة وكذلك قاعدة خارج الصلوة الا ان
يكون متوركا لان التورك جلسة يكشف عن مخرج الحدث غير ان اليقظان
يعنوه فلما نام وزال قوة منعه والمسكة كانت زائلة بالجلسة تحقق الاستطلاق
وفي الذخيرة النوم مضطجعا انما يكون حدثا اذا كان الاضطجاع على غير ما
اذا كان الاضطجاع على نفسه لا يكون حدثا حتى ان من نام واضعا اليته على
عقبه وصار شبه المنكب على وجهه واضعا بطنه على فخذه لا ينقض وضوءه
قوله ومتكئا اي على احد رجليه **قوله** ومستندا الى شيء في الكافي ولو نام مستندا
الى شيء لو ازيل لقسط لا ينقض في ظاهر المذهب وعن الطحاوي رحمه الله عليه
انه ينقض فان نام قاعدة فسقط روى عنه ابيه حذيفة رحمه الله انه قال ان انتبه قبل

لوازيل لسقط لان الاضطجاع سبب لا سترحاء المفاصل فلا يعرى عن خروج شيء عادة والثابت عادة كالمتيقن به والاتكاء يزيل مسكة اليقظة لزوال المقعد عن الارض ويبلغ الاسترحاء في النوم غايته بهذا النوع من الاستناد غير ان السند يمنع من السقوط بخلاف حالة القيام والقعود والركوع والسجود في الصلوة وغيرها هو الصحيح لان بعض الاستمساك باق اذ لو زال لسقط فلم يتم الاسترحاء والا صل فيه قوله عليه السلام

ان يصل جنبه الى الارض لم ينقض وضوءه لانه لم يوجد شيء من النوم مضطجعا وهو الحدث بخلاف ما اذا انتبه بعد السقوط لانه وجد شيء من النوم حال الاضطجاع

قوله لوازيل لسقط متعلق بقوله مستندا **قوله** لان الاضطجاع سبب الاسترحاء اي على وجه الكمال **قوله** والثابت عادة كالمتيقن به اي يد اراحكم على سببه كما في السفر مع المشقة وكما ستحدث المملك مع شغل البرحم في حق وجوب الاستبراء وكالتقاء المختارين في حق وجوب الغسل وكالبلوغ مقام كمال العقل

قوله مسكة اليقظة اي التماسك التي يكون للينطان **قوله** في الصلوة وغيرها اذا نام على هيئة السجود او قائما او راكعا خارج الصلوة فلهذا اختلاف المشايخ رحمهم الله وذكر ابن شجاع انما لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلوة فاما خارج الصلوة فيكرن حدثا وفي ظاهرها الرواية لا فرق بينهما لبفاء الاستمساك وعن علي بن موسى القمي رحمة الله عليه انه قال لا اعرف في هذه المسئلة رواية منصوصة عن اصحابنا المتقدمين ولكن على قياس مذاهبهم ينبغي ان يقال اذا نام ساجدا على الصفة التي هي سنة السجود بان كان رافعا بطنه عن الارض مجافيا لمرفقيه عن جنبه لا يكون حدثا ولو نام قاعدا ووضع اليته على عقبه وصار شبه المنكب على وجهه قال ابو يوسف رحمه الله عليه الوضوء كذا في المبسوطين وفي النهاية وروى عن ابي يوسف رح (انه)

لا وضوء على من نام قائماً وقاعداً أو راكعاً أو ساجداً إنما الوضوء على من نام مضطجعا فإنه إذا نام مضطجعا استرخت مفاصله * والغلبة على العقل بالأغماء * والمجنون لأنه فوق النوم مضطجعا في الاسترخاء والأغماء حدث في الأحوال كلها وهو القياس في النوم إلا أن عرفناه بالأثر والأغماء فوقه فلا يقاس عليه *

أنه قال لو تعمد النوم في حالة السجود ينقض وضوءه وإن غلبته عيناه لم ينقض * **قوله** ليس الوضوء على من نام قائماً الحديث التمسك بالحديث من ثلاثة أوجه الأول النص على الغفني فمن أوجب فقد خالف : والثاني إنما لا ثبات المذكور نفي ما عداه : والثالث التعليل وهو استرخاء المفاصل فإخبار بالتعليل أن عينه ليس بحدث ولم يردبه أصل الاسترخاء بل إرادته أنه إذا أصل الاسترخاء موجود في الركوع والسجود لأنه نتيجة النوم والنوم موجود في كل الأحوال فلو حمل آخر الحديث على أصل الاسترخاء لانتقض الأول والآخر ولصار كأنه قال لا وضوء على من استرخ مفاصله وإنما الوضوء على من استرخت مفاصله وصلى حملناه على نهايته صار كأنه قال إذا وجد استرخاء المفاصل على النهاية بان زال التماسك من كل وجه وجب الوضوء ونهايته فقدت في القيام والركوع والسجود إذ بعض التماسك باق وإلا سقط فإن قيل إنما القصر الحكم على الشيء أو لقصر الشيء على الحكم فعلى هذا يوجب قصر الوضوء على النائم مضطجعا وليس كذلك لانتقاضه بسائر الأحداث وبالنوم متعنا ومستند قلنا المراد القصر عليه من بين أنواع النوم قاعداً أو قائماً وغيرهما والنوم متكئاً ومستند في معنى النوم مضطجعا فيدخل في حكم المضطجع بدلالة النص **قوله** والمجنون بالرفع عطفاً على الغلبة لأن العقل في الأغماء يكون مغلوباً وفي الجنون يكون مسلوباً **قوله** والأغماء فوقه لأن في النوم إذا نبه انتبه وفي الأغماء لا وكذلك السكر يكون ناقضاً كما لا غماء (قوله)

والقهيقة في كل صلوة ذات ركوع وسجود والقياس انها لا تنقض وهو قول الشافعي رحمه الله علينا لانه ليس بخارج نجس ولهذا لم يكن حدثا في صلوة الأجنبية وسجدة التلاوة وخارج الصلوة ولنا قوله عليه الصلوة والسلام الا من ضحك منكم قهيقة فليهد الوضوء والصلوة جميعا وبمثلته يترك القياس والاثرورد في صلوة مطلقة فيقتصر عليها والقهيقة ما يكون مسموعا له ولجيرانه والضحك ما يكون مسموعا له دون جيرانه وهو على ما تيل يفسد الصلوة دون الوضوء والداية التي تخرج من الدبر ناضة فان خرجت من رأس الجرح او سقط اللحم منه لا ينقض

قوله والقهيقة اي قهيقة بالغ **قوله** وبمثلته يترك القياس لان الخبر تعين باصله وانما دخلت الشبهة في نقله والرأي محتمل باصله في كل وصف على الخصوص فكان الاحتمال في الرأي اصلا وفي الخبر عارضا ونقول المراد من قوله بمثلته اي بمثل هذا الحديث الذي عمل به الصحابة والتابعون وكان رواية من المعروفين بالتقدم والاجتهاد كما بي موسى الاشعري رض بترك القياس وقال في الاسرار والمشهور ما روى ابو العالقة مرسل ورواه مستندا الى ابي موسى الاشعري رض ان رجلا دخل في المسجد وفي بصره سوء فمر على بئرفها خصة الى ان ذكر حديث الضحك ثم قال ورواه ايضا اسامة بن زيد عن ابيه فهو وان ورد بخلاف القياس لكن لما ثبت برواية العلماء المشهورين وعمل به الصحابة والتابعون وجب رد القياس به وذكر في مبسوط شيخ الاسلام وروى ابو حنيفة رح عن منصور بن زاذ ان عن الحسن بن سعيد الجهني ان النبي عليه الصلوة والسلام كان يصلي واصحابه خلفه فجاء اعرابي وفي بصره سوء الى ضعف فوقع في ركعة فضحك بعض اصحابه الحديث ثم قال فان قيل التعلق بهذا لا يصح لانه روي انه وقع في ركعة ولم يكن في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعة فلنا ليس في خبر الجهني انه كان (يصلي)

والمُرَادُ بِالْإِدَابَةِ الدُّوْدَةُ وَهَذَا لِأَنَّ النِّجْسَ مَا عَلَيْهَا وَذَلِكَ قَلِيلٌ وَهُوَ حَدِثٌ فِي السَّبِيلَيْنِ دُونَ غَيْرِهِمَا .

يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ بِأَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ وَفِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ رَكِيَّةٌ وَإِنَّمَا قَهْقَرَةُ النَّائِمِ فِي الصَّلَاةِ فَقَدْ ذَكَرَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْعَوَارِضِ وَالصَّحِيحِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ حَدَثًا وَلَا تَفْسِدُ صَلَاتُهُ لِأَنَّ الْقَهْقَرَةَ جَعَلَتْ جَدَثًا لِقَبْحِهَا فِي مَوْضِعِ الْإِدَابَاتِ وَسَقَطَ ذَلِكَ بِالنَّوْمِ وَلَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ لِأَنَّ الْمُتَوَسِّمَ يَبْطُلُ حُكْمُ الْكَلَامِ وَذَكَرَ فِي الْمَحِيطِ الْقَهْقَرَةَ مِنَ النَّائِمِ فِي الصَّلَاةِ لَا تَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَفِيهِ أَيْضًا الْمَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ قَهْقَرُهُ فِي صَلَاتِهِ بَطُلَتْ صَلَاتُهُ دُونَ طَهَارَتِهِ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مِنْ غَيْرِ وَضُوءٍ وَقَبْلَ تَبْطُلِ طَهَارَةِ الْأَعْضَاءِ وَفِي قَهْقَرَةِ الْإِسْهَاءِ عَنِ الصَّلَاةِ وَالْبَانِي فِي الطَّرِيقِ بَعْدَ الْوُضُوءِ .

قوله والمراد بالادابة الدودة إنما فسرناها لانه لو طار الذبذب في الدبر ودخل ثم خرج من غير بلة لا ينقض الوضوء **قوله** لان النجس ما عليها لا يقال هذا تناقض لانه قد سبق ان مالا يكون حدثا لا يكون نجسا لا نأقول لعله ذكره بناء على قول محمد رحمه الله تعالى والاول قول ابي يوسف رحمه الله تعالى خاصة ولو كان الاول قول الكل كما ذكر في الجامع الصغير مروى ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما محكي عن ابي يوسف رحمه الله ولم يرو عن غيرهما خلاف ذلك فخل محل الإجماع نقول تقدير قوله النجس ما عليها النجس لو كان لكان ما عليها وبهذا يندفع التناقض فان قيل القليل في غير السبلين إنما لم يكن حدثا لعدم الخروج وهذا قد خرج فكان كالسبلين قلنا الخروج فيه مقدر بالسبلان قد اراد الحكم عليه فلم يجعل حدثا وان وجدت حقيقة الخروج تيسيرا وهو كما لجشاء فانه ليس بحدث وان خرج معه ريح منتنة والفساء حدث لانه خارج من السبلين وان كان قليلا

فاشبه الجشاء والغساء : بخلاف الريح الخارجة من القبل والذكر لا نهالا تتبع عن محل النجاسة : حتى لو كانت المرأة مفضاة يستحب لها الوضوء لا حتمال خروجها من الدبر : فان فشرت نقطة فسال منها ماء او صديد او غيره ان سال عن رأس الجرح نقض وان لم يسلب لا ينقض وقال زفر رح ينقض في الوجهين وقال الشافعي رح لا ينقض في الوجهين وهي مسئلة الخارج من غير السبيلين وهذه الجملة نجسة لان الدم ينضج فيصير قيحا ثم يزداد نضجا فيصير صديدا ثم يصير ماء هذا اذا قشرها فخرج بنفسه * واما اذا عصرها فخرج بعصره فلا ينقض لانه مخرج وليس بخارج والله اعلم *

قوله فاشبه الجشاء والغساء لف ونشروذ كزالامام التمر تاشي رحمه الله واختلف ان الريح عينها نجس ام نجس بسبب مرورها على النجاسة وثمرته تظهر فيما لو خرج منه الريح وعليه سراويل مبتلة من قال ان عينها نجس يقول يتنجس السراويل ومن قال لا يتنجس عينها وتنجسها بالمرور عليها يقول لا يتنجس السراويل كالומר الريح بنجاسة ثم مرت تلك الريح على ثوب مبتل فانها لا ينجسه **قوله** لا حتمال خروجها من الدبر اي لا يجب لعدم التيقن وفائدة الاحتمال تظهر في مسئلة اخرى ايضا وهي ان المفضة اذا اطلقها زوجها ثلاثا وتزوجت بزوجة اخرى ودخل بها الزوج الثاني لا تحل للاول ما لم تحبل لاحتمال ان الوطي كان في دبرها لا في قبلها كذا في الفوائد الظهيرية فان قيل على تعليل الاحتمال ينبغي ان يجب عليها الوضوء احتياطا قلنا كونها متوضئة كان ثابتا بيقين واليقين لا يزول الا بيقين مثله فلا يجب الوضوء لكون الاصل ثابتا بيقين كالمتوضي اذا شك انه احدث ام لا لا يجب الوضوء **قوله** فخرج بعصره لا ينقض وذكر في المحيط عصرت القرحة فخرج منها شيء كثير وكانت بجان لولم يعصرها لا يخرج منه شيء ينقض الوضوء وكذا ذكر في الغياثية والذخيرة ولكن قال في الذخيرة وفيه نظرو في الفتاوى الظهيرية مثل ما ذكر في الهداية والله اعلم *

فصل في الغسل

وفرض الغسل المضمضة • والاستنشاق • وغسل ساكن البدن وعند الشافعي
رحمة الله عليه هما سنتان فيه لقوله عليه السلام عشر من الفطرة أي من السنن
وذكر منها المضمضة والاستنشاق • ولهذا كانا سنتين في الوضوء • ولنا قوله تعالى وان
كنتم جنباً فاطهروا امر بالاطهار وهو تطهير جميع البدن • الا ان ما تعذر ايصال
الماء اليه خارج بخلاف الوضوء لان الواجب فيه غسل الوجه والموا جهة
فيهما منعذمة • والمراد بما روي حالة الحدث بدليل قوله عليه الصلوة والسلام
انهم افرضوا في الجنابة سنتان في الوضوء • وسنته ان يبدأ بالمغتسل فيغسل يديه وفرجه

فصل في الغسل

قوله فرض الغسل المضمضة والاستنشاق أطلق اسم الفرض على المجتهد فيه هنا
واحترز عن ذلك في اول الكتاب فقال والكعبان والمرنقان تدخلان في
الغسل لان ظاهر النص هنا يتناول المضمضة والاستنشاق لانه امر بالمبالغة في
التطهير وذلك انما يكون بايصال الماء الى ما يمكن ايصاله اليه **قوله** لقوله عليه السلام
عشر من الفطرة أي عشر خصال من السنة قيل خمس منها في الرأس وخمس
في الجسد فالتى في الرأس الفرق والسواك والمضمضة والاستنشاق وقص الشارب
والتي في الجسد الختان وحلق العانة ونتف الا بطر وتقليم الاظفار والاستنجاء
بالماء كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه الله عليه في الصوم من الجامع الصغير
قوله الا ان ما يتعذر ايصال الماء اليه خارج كذا غسل العينين لما في غسلهما من الضرر
• الاذى ولهذا لم يجب غسلهما عن النجاسة الحقيقية فاما المضمضة والاستنشاق
فيمكن من غير مشقة ولهذا افترض غسل الانف والفم عن النجاسة الحقيقية
فيغترض في الجنابة كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى عليه •

ويزيل النجاسة ان كانت على بدنه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة الا رجليه ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً ثم يتحنى عن ذلك المكان فيغسل رجليه هكذا حكت ميمونة رض اغتسال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنما يؤخر غسل رجليه لانهما في مستنقع الماء المستعمل فلا يفيد الغسل حتى لو كان على لوح لا يؤخره وأنما يبدأ بأزالة النجاسة الحقيقية كيلا تزداد باصا به الماء وليس على المرأة ان تنقض صفاتها في الغسل اذا بلغ الماء اصول الشعر لقوله عليه الصلاة والسلام لا م سلمة رضي الله عنها يكفيك اذا بلغ الماء اصول شعرك وليس عليها بل ذواتها هو الصحيح لما فيه من الحرج بخلاف اللحية لانه لا حرج في ايصال الماء الى اثنائها

قوله ويزيل النجاسة في النهاية والإصحاح ان يقال ويزيل نجاسة وذكر وجه كونه اصح ثم قال الا ان الرواية بالالف واللام وفي الفوائد الكرمانية ويزيل نجاسة بدون الالف واللام لانها عست ان تكون وعست ان لا تكون فذكرها منونة الاولى ولهذا قال ان كانت ولم يقل اذا كانت وذلك لان حرف التعريف اما ان تكون للعهد ولا عهد هنا والجنس وادناه غير مراد لان اقل من الذرة لا يكون مراد او كذا اعلاه لعدم تصور جميع النجاسات على بدن الانسان قلت يصح ان يكون اللام لتعريف الحقيقة المعهودة في الذهن ويندرج تحته القليل من النجاسة والكثير منها وحكم الازالة لا يختلف فيهما فيكون المعروف هو الا ليق بهذا المقام **قوله** ثم يتوضأ وضوءه للصلاة هذا احتراز عما روي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله ان الجنب يتوضأ ولا يمسح رأسه لانه لا فائدة في المسح لوجود اسالة الماء من بعد وذلك لعدم معنى المسح والصحيح ظاهر الرواية لما روي انه عليه السلام توضأ وضوءه للصلاة الا رجليه والوضوء يشمل الغسل والمسح **قوله** وليس عليها بل ذواتها هو الصحيح احتراز عما روي عن ابي حنيفة رحمه الله انها تبل (ذواتها)

قال والمعاني الموجبة للغسل انزال المني على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة حالة النوم واليقظة وعند الشافعي رحمه الله خروج المني كيف ما كان يوجب الغسل لقوله عليه الصلوة والسلام إماء من إماء أي الغسل من المني ولنا ان الامر بالإنظهير يتناول الجنب والجنباء في اللغة خروج المني على وجه الشهوة يقال جنب الرجل اذا قضى شهوته من المرأة واتحدت محمول على الخروج عن شهوة . ثم المعتبر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى انفصاله عن مكانه على وجه الشهوة

ذواتها ثلاثا مع كل بثة عضرة لقوله عليه الصلوة والسلام آفبلوا الشعر والصحيح الاول لانها يحتاج الى النقض والظفر ثانيا وفيه حرج حتى ان المرأة ان لم تخرج في اصال الماء الى اثناء الشعر بان كانت منقوضة. الشعر يفترض عليها اصال الماء الى اثناء الشعر لان شعرها من بدنها نظرا الى اصولها وليس منها نظرا الى رؤسها فيعمل بالشبهين في حق من يلحقه الحرج ومن لا يلحقه ولا يخالف الخبر النص لانه يتناول ما هو من البدن من كل وجه والرجل ان صفر كاعلوي وانترك يجب اصال الماء اليه احتياطا وقال بعضهم لا يجب النقض للتراك والعلويين .

قوله والمعاني الموجبة للغسل ذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله سبب وجوب الاغتسال ارادة ما لا يحل فعله بسبب الجنباء عند عامة المشايخ وهذا بعضهم السبب هو الجنباء وهذا الخلاف مثل الخلاف الذي بيناه في نواتض الوضوء **قوله** والجنباء في اللغة خروج المني على وجه الشهوة أي الجنباء حالة تحصل عند خروج المني على وجه الشهوة **قوله** والحديث محمول على الخروج من شهوة لان قوله عليه السلام إماء من إماء عام لا يمكن اجزاؤه على العموم لانه تناول المذي والودي والمني عن شهوة وعن غير شهوة فيراد به اخص الخصوص المني عن شهوة مراد بالاجماع فلا يبقى غيره مرادا .

وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه ظهوره أيضا اعتبارا للخروج بالمزايلة
 اذ الغسل يتعلق بهما ولهما أنه متى وجب من وجهه فلا احتياط في الإيجاب
 والتقاء الختانين من غير انزال لقوله عليه الصلوة والسلام إذا التقى
 الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل انزل أو لم ينزل ولا نه سبب للانزال

قوله وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه ظهوره أيضا أبي على وجه الشهوة
قوله اذ الغسل يتعلق بهما أي بالمزايلة والخروج وقد شرطت الشهوة
 في أحدهما بالاجماع فكذا بالآخر فإسائه وفائدته تظهر في من استمتع
 بالكف فلما انفصل المني عن مكانه عن شهوة أمسك ذكره حتى سكنت
 شهوته ثم سال أو احتلم فأمسك ذكره حتى سكنت شهوته فسال منه مني
 أو نظرا إلى امرأته بشهوة فزایل المني مكانه عن شهوة فأمسك ذكره
 حتى سكنت شهوته ثم سال بعد ذلك أو اغتسل قبل أن يبول ثم سال منه
 بقية المني يجب الغسل عندهما خلا فإله ولو بالالمجامع ثم اغتسل أو نام
 فخرج شيء لا يجب إجماعا **قوله** متى وجب أي الغسل من وجه نظرا إلى
 حالة الانفصال **قوله** فلا احتياط في الإيجاب فإن قيل دار الغسل بين
 الوجوب وعدمه فلا يجب بالشك قلنا جهة الوجوب راجحة لأن الموجب
 أصل اذ الخروج بناء على المزايلة بالشهوة وعدم الخروج بالشهوة بعد المزايلة
 من العوارض النادرة فلا اعتبار لها **قوله** والتقاء الختانين أي مع توارئ الحشفة
 والختان موضع القطع من الذكر والأنثى والتقاءهما كناية عن الإيلاج لطيفه
قوله والحشفة رأس الذكر **قوله** من غير انزال قيد به لرد قول من يشترط الانزال
 مع التقاء الختانين لا للشرط لأن أحدهما إذا كان كافيا لإيجاب الغسل كان عند
 انضمامهما أولي وذكر في المبسوط وإذا التقى الختانان وغابت الحشفة (وجب)

و نفسه يتغيب عن بصره وقد يخفى عليه لقلته فيقام مقامه : وكذا الإيلاج
في الدبر لكمال السببية .

وجب الغسل انزل اولم ينزل وهو قول المهاجرين كعمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم
وأما الأنصار كابي بن كعب وحذيفة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم قالوا لا يجب
الاغتسال بالإكسال ما لم ينزل وبه أخذ سليمان الأعمش لظاهر قوله عليه السلام
الماء من الماء ولنا إن النبي عليه الصلوة والسلام قال إذا التقى الختانان وجب الغسل
انزل أو لم ينزل والأصح أن عمر رضي الله عنه لم يسوغ للأنصار هذا الاجتهاد
حتى قال لزيد أي عدو نفسه ما هذه الفتوى التي ظهرت عنك فقال سمعت
عمومي من الأنصار يقولون كذلك فجمعهم عمر رضي الله عنه فسألهم فقالوا كنا
نفعل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نغتسل فقال أو كان يعلم رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالوا لا فقال ليس بشيء وبعث إلى عائشة رضي الله عنها
فسألها قالت فعلت ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واغتسلنا فقال عمر
لزيد لئن عدت إلى هذا لادبتك ولا يعارض هذا الحديث قوله عليه السلام الماء من
الماء لأن الماء موجود في الالتقاء تقديرًا لأنه سبب الإغزال إذا الغالب في مثله
الإنزال وهو مغيب عن بصره وربما يخفى عليه الانزال لقلته فاقم السبب الظاهر
وهو الالتقاء بمقام الانزال فيكون الماء موجودًا تقديرًا فيجب الغسل بالحديث
فكان هذا منا قولًا بموجب العلة ولأنه لما قام مقام الانزال في حق وجوب
الجد فلان يقوم مقامه في حق وجوب الإغتسال أولى ولهذا احتج علي رضي الله
عنه على الأنصار فقال يوجبون الرجم ولا يوجبون صاعه من الماء . . .
قوله ونفسه أي نفس الانزال يتغيب عن بصره **قوله** لكمال السببية لأنه سبب لخروج
الماء غالبًا بالإيلاج في القبل لا شترًا كما لنا وحرارة وشهوة حتى إن الفسقة

(كتاب الطهارات فصل في نواتض الوضوء)

ويجب على المفعول به احتياطاً بخلاف المهمة وما دون الفرج لان السببية ناقصة :
والحيض لقوله تعالى حتى يطهرن بالتشديد .

رجحوا قضاء الشهوة من الدبر على قضاء الشهوة من القبل كما في قصة قوم لوط .
قوله ونجب على المفعول به احتياطاً هو علة وجوب الغسل لان الغسل مستحب لان
وجوب الغسل بدون الانزال فيه على قولهما ظاهر لانهما سويا السيلين في ايجاب
الحد ففي هذا اولى وكذلك على اصل ابي حنيفة رحمة الله عليه لانه لما لم يوجب
الحد فيه للاحتياط في درء الحدود ههنا الاحتياط في الايجاب فيجب الغسل اجماعاً
قوله والحيض اي روية الدم او خروج الدم لان الدم اذا حصل نقض الطهارة الكبرى
ولم يجب الغسل مع سيلان الدم لانه ينافيه فاذا انقطع امكن الغسل فوجب لاجل
ذلك الحدث السابق وما الا نقطاع فهو طهارة فلا يوجب الطهارة كذا في شرح
مختصر الكرخي ووجه التمسك بقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن
بالتشديد هو ان حق الزوج ثابت في حال انقطاع الحيض وهو ممنوع التصرف
في ملكه قبل الاغتسال فلولا لم يجب لما منع لان بالمباحات والتطوعات لا يمنع
الا ترى ان له حق نقض صومها اذا كان تطوعاً وليس له حق النقض اذا كان
فرضاً وههنا قد منع عن القربان فعلم انه واجب ولانه منع من القربان الى غاية
فيحرم عليها التمكين ضرورة ويجب عليها التمكين اذا اطلبه منها لان حقه ثابت
حال انقطاع الحيض وهي لا يتوصل اليه الا بالغسل وما لا يتوصل اليه الا واجب
الا به يجب كوجوبه ومتى ثبت فيما دون العشرة ثبت فيها ضرورة اذ وجوب
الاغتسال هنا باعتبار الدم المخصوصة وقد وجد ثمة ولما احتيج الى الاغتسال
للقربان فلان يحتاج اليه للصلوة اولى لشدة احتياجهما الى الطهارة الا ترى انه
يحل وطى الجنب والمحدث ولا يحل صلواتهما . (قوله)

وكذا النفس للاجماع * وسن رسول الله عليه السلام الغسل للجمعة : والعديد وعرفته : والا حرام صاحب الكتاب نص على السنة وقيل هذه الاربعة مستحبة وسعى محمد رحمه الله تعالى الغسل في يوم الجمعة حسنا في الأصل وقال مالك روح هوذا جب لقوله عليه السلام من اتى الجمعة فليغتسل ولنا قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فهو افضل وبهذا يحمل ما رواه على الاستحباب او على النسخ ثم هذا الغسل للصلوة عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه وهو الصحيح لزيادة فضيلتها على الوقت واختصاص الطهارة بها وفيه خلاف الحسن والعيد ان بمنزلة الجمعة لان فيهما الاجتماع فيستحب الاغتسال دفعا للتأذي بالرائحة وما في عرفته والا حرام فسنينه في المناسك ان شاء الله تعالى *

قوله وكذا النفس للاجماع وهو بناء على نص ورد فيه واكتفوا به عن نقله او قاسوه على دم الحيض لانه اقوى لانه يثبت بنفس السيلان بخلاف الحيض **قوله** فيها ونعمت الباء متعلق بفعل مضراي فبهذه الخصلة او الفعلة يعنى الوضوء ينال الفضل ونعمت اي نعمت الخصلة هي وسئل الاصمعي رحمه الله فقال اظنه يريد بها السنة اخذ كذا في الفائق **قوله** او على النسخ فدليل النسخ ما ذكر في المبسوط هو ما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها وابن عباس رضي الله عنه قال كان الناس عمال انفسهم وكلوا ويلبسون الصوف ويعرقون فيه والمسجد قريب السمك فكان يتأذى بعضهم براحة البعوض فامروا بالاغتسال لهذا ثم انتسخ هذا حين لبسوا غير الصوف وتركوا العمل بايديهم وامر ان نسخ الوجوب لا الشرعية كقوله نسخت الزكاة كل جديدة ونسخ صوم رمضان كل صوم **قوله** وفيه خلاف الحسن وقائدة الخلاف فيما اغتسل يوم الجمعة ثم احدث فتوضأ وصلى الجمعة عند ابي يوسف رحمه الله لا يكون مقيما للسنة وعند الحسن يكون مقيما وفي المبسوط شيخ الاسلام اذا اغتسل

قال ليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء لقوله عليه السلام كل فحل يمدني فيه الوضوء والودي الغليظ من البول يتعقب الرقيق منه خروجاً فيكون معتبراً به والمذي خاثر ابيض ينكسر منه الذكر والمذي رقيق يضرب اليه البيان يخرج عند ملاعبة الرجل اهله والتفسير مأثور عن عائشة رضي الله تعالى عنها

من الجنابة قبل طلوع الفجر ولم يحدث حتى صلى الجمعة بذلك إلا اغتسال فانه على قول محمد رحمه الله ينال فضل الاغتسال وعلى قول ابي يوسف رحمه الله لا ينال ذكر فيه محمداً مكان الحسن بن زياد والاغتسال في الحاصل احد عشر نوعاً خمسة منها فريضة الاغتسال من التقاء الختانين ومن انزال الماء ومن الاحتلام ومن الحيض والنفاس وأربعة منها سنة الاغتسال يوم الجمعة ويوم عرفة وعند الا حرام والعيدين وواحد منها واجب وهو غسل الميت وآخر مستحب وهو غسل الكافر اذا اسلم يستحب له ان يغتسل به امر رسول الله عليه السلام من جاءه يريد الاسلام وهذا اذا لم يكن جنباً وان كان جنباً ولم يغتسل حتى اسلم فقد قال بعض مشايخنا لا يلزمه الاغتسال لان الكفار لا يخاطبون بالشرائع والا صح انه يلزمه لان بقاء صفة الجنابة بعد اسلامه كبقاء صفة الحدث في وجوب الوضوء كذا في المبسوط •

قوله وليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء فان قيل ما معنى قول محمد راجح في الكتاب في الودي والوضوء ولا يتصور انتقاض الطهارة بالودي لانه انما يخرج على اثر البول وقد وجب الوضوء به قلنا انما ذكره ليتبين ان الواجب به انتقاض الطهارة لا الاغتسال لتصور انتقاض الطهارة كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله او نقول الوضوء بالبول لا ينافي وجوبه بالودي بل يجب به ايضا حتى اذا حلف لا يتوضأ من الرعاف فبال ثم رعف ثم توضأ فانه يحث في يمينه فعلم ان كل واحد موجب للوضوء الا انه يكتفى بالوضوء مرة من الكل

(كتاب الطهارات ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به) (٥٥)

باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به

الطهارة من الأحداث جائزة بماء السماء والأودية والعيون والآبار والبحار لقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهوراً وقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه وقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته

وروي عن خلف ابن أيوب كتب إلى محمد بن الحسن رجمة الله تعالى عليه يسأله عن رخصته أنه قال إن الوضوء يكون من الثاني أو من الأول فكتب إليه أن الوضوء يكون منهما وهكذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله في غير رواية الأصول ونقول فائدة تظهر في حق سلس البول فإنه إذا اتوصاً للبول ثم أودى حال بقاء الوقت تنقض طهارته بالودي والله أعلم *

باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به

قوله الطهارة من الأحداث الخبث يطلق على الحقيقي والأحداث يطلق على الحكمي والنجس يشملهما وتقييد الأحداث ليس للاختصاص بها فإن الأحداث يشارك الأحداث في هذا المعنى لكن لما سبق بيان الطهارتين الكبرى والصغرى وما ينقضهما احتاج إلى بيان ما يحصل به هاتان الطهارتان وهو الماء المطلق فصارع على هذا التحقيق الألف واللام فيها للعهد أي الطهارة من الأحداث التي سبق ذكرها من الحيض والنفساء والجنابة وغيرها ثم وجه التمسك بقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهوراً في حق ماء السماء والأودية ظاهر وأما في حق ماء العيون والآبار فما إن أصل المياه كلها من السماء قال الله تعالى هو الذي أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض أو يصرف وجهه تمسك الآية إلى ماء السماء ويصرف وجهه تمسك قوله عليه الصلوة والسلام الماء طهور

ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه : ولا يجوز بما اعتصر من الشجر والتمر
لأنه ليس بماء مطلق والحكم عند نقده منقول إلى التيمم والوظيفة في هذه
الأعضاء تعبدية فلا تتعدى إلى غير المنصوص عليه وأما الماء الذي يقطر من
الكرم فيجوز التوضي به لأنه ماء خرج من غير علاج ذكره في جوامع أبي يوسف رح

إلى غيره والظهور البليغ في الطهارة وفي المغوب وما حكي عن ثعلب أن الظهور
ما كان طاهراً في نفسه مطهراً لغيره أن كان هذا زيادة بيان لنهايته في الطهارة فصواب
حسن والا فليس فعول من التفعيل في شيء وقياس هذا على ما هو مستق من
الأفعال المتعدية كقطوع ومنوع غير سديد.

قوله ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه المطلق هو المتعرض للذات دون الصفات
لا بالنفي ولا بالاثبات **قوله** ولا يجوز بما اعتصر بالقصر لا بالمد لأنه ليس بماء حقيقة
وفيه إشارة إلى جواز التوضي بما خرج بنفسه كالماء الذي يقطر من الكرم
قوله والحكم عند نقده منقول إلى التيمم أي نقل التطهير عند عدم الماء المطلق إلى
التيمم بالنص فيجب ومن ضرورته عدم الجواز بهذه المائعات **قوله** والوظيفة في هذه
الأعضاء تعبدية هذا جواب إشكال يرد على قوله والحكم عند نقده الماء المطلق منقول إلى
التيمم بأن يقال سلمنا بأن الماء الذي اعتصر من الشجر والتمر ليس بماء مطلق ولكن
هو في معنى الماء المطلق كما نحققه أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله بالماء المطلق
في إزالة النجاسة الحقيقية فيجب أن يكون في الحكمة كذلك فأجاب عنه وقال أن
من شروط صحة القياس أن لا يكون حكماً الاصل معدولاً به من القياس وأنه معدول عنه
وذلك لأن الأعضاء المحدث طاهرة حقيقة لعدم أصابة النجاسة الحقيقية وحكما
لأنه لو صلى حامل محدث أو جنب تصح صلوته ولو كان نجس لما صحت كما لو كان
معدوم وتطهير الطاهر محال لأنه اثبات الطهارة وإزالة النجاسة والطهارة (ثابتة)

(كتاب الطهارة باب الماء الذي يجوز به الوضوء ومالا يجوز به)

وفي الكتاب اشارة اليه حيث شرط الاعتصار : ولا يجوز بماء غلب عليه غيره
فاخرجه عن طبع الماء كالا شربة والخل وماء الورع وماء الباقلي والمرق و
ماء الزردنج لانه لا يسمى ماء مطلقا والمراد بماء الباقلي ما تغير بالطبخ فان
تغير بدون الطبخ يجوز التوضي به : وتجوز الطهارة بماء خالطه شيء باهر

ثابتة فلا يمكن اثباتها لان الحاصل لا يحصل والنجاسة زائلة فلا يمكن ازالته لان
المزال لا يزال وغير المطلق ليس في معنى المطلق من كل وجه حتى يلحقه به دلالة
لان الماء المطلق لا يبالى بخبثه ويوجد مجانا والمقيد يبالى بخبثه ويعز وجوده
بخلاف النجاسة الحقيقية فان ازالته بالماء المطلق معقول المعنى فيعدي
الي غيره من الماءات بجامع الازالة الجسدية .

قوله وفي الكتاب اي في المختصر القديري الباقي اذا شدت اللام قصرت
وان خففت مددت الواحدة باقلاة باقلاء كذا في الصحاح وماء الزردنج هو ما يخرج
من العصفرا لمنقوع فيطرح ولا يصبغ به **قوله** ما تغير بالطبخ عني بالتغير الثخونة
حتى اذا طبخ ولم يثخن بعد بل رقة الماء فيه باقية جاز الوضوء به ذكره الناطقي
كذا في فتاوى قاضي خان رح **قوله** كالا شربة والخل ان كان المراد من الاشربة
الاشربة المتخذة من الشجر كشراب الرياس ومن الخل الخل الخالص كانا
من نظير المعتصر من الشجر والتمر وكان ماء الباقلي والمرق نظير الماء الذي
غلب عليه غيره فكان من صنعة اللف والنشر وهو ان تلف شيئين ثم تفسرهما ثقة
بان السامع يرد الى كل واحد منهما كقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل
والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وان كان المراد من الاشربة الاشربة المخلوطة
بالماء كالدبس والشهد المخلوط به ومن الخل الخل المخلوط بالماء كانت الاربعة
كلها نظير الماء الذي غلب عليه غيره **قوله** لا يسمى ماء مطلقا اذ لا يفهم بمطلق

اسم الماء ولهد اصح نفي اسم الماء عنه فيقال فلان لم يشرب الماء ان كان شرب ماء الباقلا والمرق ولو كان ماء حقيقة لما صح نفيه لان الحقيقة لا تسقط عن المسمى وبطلان صفة الاطلاق بغلبة الممتزج وهي بكثرة الاجزاء او بكمال الامتزاج وهو يطبخ الماء بخلط الطاهر كماء الباقلا والمرق او بتشرب النبات الجلاء حتى بلغ الامتزاج مبلغا يمتنع خروج الماء عنه الابعلاج والامتزاج بالطبخ انما يمتنع الوضوء به اذا لم يكن مقصود الغرض المطلوب من الوضوء وهو التنظيف كالا شنان والضابون اذا طبخا بالماء الا اذا غلب ذلك على الماء فيصير كالسويق المخلوط لزال اسم الماء عنه والامتزاج الاختلاط بين الشيئين حتى يمتنع التمييز ويتوضأ بماء الزعفران واللبن والزردج ان لم يطبخ ولم يغلب الماء خلافا للشافعي رح عليه وان غلب لم يجز بغلبة الممتزج ولا يتوضأ بماء يسيل من الكرم لكمال الامتزاج ذكره في المحيط وفيل يجوز لانه خرج من غير علاج بخلاف ما اعتصر من شجر او ثمر لكمال الامتزاج لانه لا يخرج منه الابعلاج وهو العصر

قوله فغير احدا وصفه فيه اشارة الى انه اذا غير الاثنين او الثلاثة من الاوصاف لا يجوز التوضي به وذكر في النهاية ان المنقول من الاساتذة انه يجوز حتى ان اوراق الاشجار وقت الخريف تقع في الحياض فيتغير ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة ثم انهم يتوضؤون منها من غير تكبر ولكن ذكر في اول تنمة الفتاوى ما يوافق الاشارة المذكورة في الكتاب وهو انه سئل الفقيه احمد بن ابراهيم المبداني رحمه الله عن الماء الذي يتغير لونه لكثرة الاوراق الواقعة فيه حتى يظهر لون الاوراق في الكف اذ ارفع الماء منه هل يجوز التوضي به قال لا ولجئ بجوز شربه وغسل الاشياء به اما جواز شربه وغسل الاشياء به فلانه طاهر واما عدم جواز التوضي به لانه لما غلب عليه لون الاوراق صار ماء مقيدا بماء الباقلي (قال)

كَمَاءٍ الْمَدِّ وَالْمَاءِ الَّذِي اخْتَلَطَ بِهِ الزَّعْفَرَانُ أَوِ الصَّابُونَ أَوِ الْإِشْنَانُ قَالَ الشَّيْخُ
 الْأَمَامُ أَجْرِي فِي الْمَخْتَصَرِ مَاءُ الزَّرْدِجِ مَجْرِي الْمَرْقِ وَالْمَرْوِيِّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ
 بِمَنْوَلَةِ مَاءِ الزَّعْفَرَانِ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَذَا اخْتَارَهُ الْبَاطِنِيُّ وَالْأَمَامُ السَّرْحَسِيُّ رَحِمَهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَجَّحَ
 لَا يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِمَاءِ الزَّعْفَرَانِ وَأَشْبَاهَهُ مِمَّا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ لِأَنَّهُ مَاءٌ مُقْبِلٌ إِلَى
 أَنَّهُ يُقَالُ مَاءُ الزَّعْفَرَانِ بِخِلَافِ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يَخْلُوعُنَهَا عَادَةً * وَلِنَا أَنَّهُ اسْمُ الْمَاءِ
 بَاقٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ لَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يَتَجَدَّدْ لَهُ اسْمٌ عَلَى عِدَّةٍ وَاضَافَتْهُ إِلَى الزَّعْفَرَانِ
 كَاضَافَتْهُ إِلَى الْبُخْرِ وَالْعَيْنِ وَلِأَنَّ الْخُلْطَ الْقَلِيلَ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ لَعَدَمُ امْكَانِ الْإِحْتِرَازِ
 عَنْهُ كَمَا فِي أَجْزَاءِ الْأَرْضِ فَيُعْتَبَرُ الْغَالِبُ وَالْغَلْبَةُ بِالْأَجْزَاءِ لَا بِتَغْيِيرِ اللَّوْنِ هُوَ الصَّحِيحُ *
 وَإِنْ تَغْيِيرُ اللَّوْنِ بَعْدَ مَا خُلِطَ بِهِ غَيْرُهُ لَا يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِي مَعْنَى الْمَنْزِلِ مِنَ
 السَّمَاءِ إِذَا نَارُ غَيْرَتِهِ إِلَّا إِذَا طُبِخَ فِيهِ مَا يَقْصَدُ بِهِ الْمُبَالِغَةُ فِي النِّظَافَةِ كَمَا لَا شَنْانَ وَنَحْوَهُ
 إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ ذَلِكَ عَلَى الْمَاءِ فَيَصِيرُ كَالسُّوَيْقِ الْمَخْلُوطِ لَزْوَالِ اسْمِ الْمَاءِ عَنْهُ *

قَالَ صَاحِبُ النَّهَايَةِ لَمْ تَغْيِرْ لَوْنُ الْمَاءِ هُنَا بَوَقُوعُ الْأَوْرَاقِ الْكَثِيرَةِ لَا بِدَانٍ يَتَغَيَّرُ
 طَعْمُهُ أَيْضًا فَحِينَئِذٍ كَانَ الْوَصْفَانِ مِنَ الْمَاءِ زَائِلَيْنِ فَصَارَ مُوَافِقًا لِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي
 الْكِتَابِ فَإِنْ قِيلَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزُ بِهِ الْوَضُوءُ إِذَا غَيَّرَ أَحَدٌ أَوْ صَافَهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ إِلَّا مَا غَيَّرَ طَعْمَهُ أَوِ لَوْنَهُ أَوْ رَائِحَتَهُ قِيلَ مَعْنَاهُ إِلَّا مَا غَيَّرَ وَاسْمَهُ
 نَجَسٌ فَيَكُونُ الْمَعْنَى لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ مَا إِلَّا مَغْيِيرَ نَجَسٍ وَالنَّصُّ وَزَدَ فِي الْمَاءِ الْجَارِي
 وَالْحُكْمُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ حَيْثُ تَرَى فِيهِ النِّجَاسَةَ أَوْ يَوْجَدُ طَعْمَهَا أَوْ رَائِحَتَهَا
 فَإِنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي تَدُلُّ عَلَى قِيَامِ النِّجَاسَةِ *

قوله كَمَاءٍ الْمَدِّ هُوَ وَاحِدُ الْمَدِّ وَهُوَ السَّيْلُ وَأَمَّا خَصٌّ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ يُجْبَى بِغَتَاءٍ وَنَحْوِهِ
 كَذَا فِي الْمَغْرِبِ **قوله** وَاضَافَتْهُ إِلَى الزَّعْفَرَانِ الْأَضَافَةُ نَوْعَانِ أَضَافَةُ تَعْرِيفٍ
 وَأَضَافَةُ تَقْيِيدٍ وَعَلَامَةٌ أَضَافَةُ التَّقْيِيدِ تَصَوُّرُ الْمَاهِيَةِ فِي الْمُضَافَاتِ كَانَ تَصَوُّرَهَا تَقْدِيرُ

وكل ماء وقعت النجاسة فيه لم يجز الوضوء به قليلا كانت النجاسة او كثيرا
وقال مالك رحمه الله يجوز ما لم يتغير احدا وصفاته ما روينا وقال الشافعي رحمه الله يجوز ان
سكان الماء قلتين لقوله عليه السلام اذ بلغ الماء قلتين لا يحمثل خبثا ولنا حديث المسقيط
من منامه وقوله عليه الصلوة والسلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من
الجنابة من غير فصل والذي رواه مالك رحمه الله تعالى عليه ورد في بئر بضاعة

كيلا يدخل تحت المطلق بيانه انه لو حلف لا يصلي يحنت بصلوة الظهر لا نه ا صلوة مطلقة
واضافتها الى الظهر للتعريف ولا يحنت بصلوة الجنابة لانها ليست بصلوة مطلقة واضافتها
الى الجنابة للتقييد وقد ذكرنا ما تبطل به صفة الاطلاق ويتقيد الماء به .

قوله وكل ماء المراد منه الدائم الذي لم يكن عشرا في عشر كالواني والآبار
قوله قليلا كانت النجاسة او كثيرا من قبيل ملحفة جد يدو عليه قوله تعالى
ان رحمة الله قريب من المحسنين ثم وجه التمسك بقوله عليه الصلوة والسلام
لا يبولن احدكم في الماء الدائم ما قاله صاحب الاسرار ان مطلق
النهي يوجب التحريم ونسأد الفعل شرعا ولا فصل في الحديث بين دائم
وغير دائم فهو على العموم الا ان يصير في حكم الجاري كالبحر وما لا يخلص
بعضه الى بعض فان قيل جاز ان يكون النهي للادب وللتنزيه قلنا مطلق النهي
يقضي الحرمة مع عرائه عن التاكيد فكيف وقد اكذب بالنون بالثقله ولانه
لو كان كذلك لما قيده بالدائم فان الجاري يشاركه في ذلك المعنى لان البول
في الماء الدائم كما هو ليس بادب كذلك البول في الجاري ليس بادب ايضا
فلا يبقى حينئذ لقيد الدائم فائدة **قوله** ورد في بئر بضاعة الباء في بضاعة تكسر وتضم
كذا في الصحاح وفي المغرب بالكسر لا غير عن المغوري وهي بئر قديمة
بالمدينة وكان ماؤها كثيرا فقل انه ثمان في ثمان . (قوله)

(كتاب الطهارة ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به)

وماءها كان جاريا في البساتين وما رواه الشافعي ضعفه ابوداؤد رحمه الله تعالى

قوله وماءها كان جاريا ذكر عائشة رضي الله تعالى عنها وانها كانت قناة ولها منفذ الى بساتينهم وتستقي منه خمسة بساتين او سبعة والجال يدل عليه فان ماء البئر ان لم يكن قناة يتغير بالجيف فان قيل العبرة عندنا لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فكيف خص عموم قوله عليه الصلوة والسلام الماء طهور لا ينجمه شيء بسببه وهو زودة في بئر ضاعة قلنا الا حادith الموجهة للتجسس مثل حديث المستيقظ وحديث ولوغ الكلب وحديث النهي عن البول في الماء الدائم منعت عن اعتبار عموم اللفظ فوجب التخصيص بالسبب ضرورة فان قيل لما تبين انه مختص بالسبب لا يستقيم تمسك الشيخ رحمه الله تعالى عليه في اول الباب بعمومه قلنا قوله ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه قضية مسلمة ثم في قوله عليه السلام الماء طهور ثبت كون الماء الجاري طهورا بعبارة النص وكون غيره طهورا بدلالة النص اذ كون الماء الجاري طهورا لكونه ماء مطلقا لا لكونه جاريا فثبت هذا الحكم في المياه كلها بعبارة النص ودلالته فيصح التمسك بعمومه في اول الباب وهذا نظير التمسك في حرمة الضرب والقتل وسائر ما فيه اذى بعموم قوله تعالى ولا تقل لهما اف : دلالة وان كانت الثابت بالعبارة حرمة التأنيف بعمومه وهو التكلّم لهما بكلمة اف على سبيل التضرع ونظائر كثيرة **قوله** وما رواه الشافعي رحمه الله عليه اراد به قوله عليه السلام اذ بلغ الماء قلتين لا يحتمل خبثا الحديث القلة اسم لجرة لحمل من اليمن تسع فيها قربتان وشيء في المغرب وقد را الشافعي رحمه الله اقلتين بخمس قرب واصحابه بخمس مائة رطل وزنا كل قرية مائة رطل **قوله** ضعفه ابوداؤد وجهه انه قال في كتابه بلغني باسناد لا يحضرني من ذكره ومثله ذون المراسيل

او هو يضعف عن احتمال النجاسة . والماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء به اذا لم ير لها ما أثر لانها لا تستقر مع جريان الماء والاثر هو الرائحة او الطعم او اللون والجاري ما لا يتكرر استعماله وقيل ما يذهب بنبته والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الطرف الآخر اذا وقعت النجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه اذا أثر التحريك في السراية فوق اثر النجاسة ثم عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه انه يعتبر التحريك بالاغتسال وهو قول ابي يوسف رح وعنه بالتحريك باليد وعن محمد رح بالتوضي

لان المرسل يقطع القول بانه من رسول الله عليه السلام وهو آية اتقانه وقوله باسناد لا يحضرني على عكسه والمراسيل عنده ليست بحجة فهذا اولى وعن علي بن المدني استاد محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله ان حديث القلتين مما لا يثبت وهكذا ذكر ابوداود ودolan ابن عباس وابن زبير رضي الله عنهم امر ابن زحر ماء بقر زمزم ولو كان هذا صحيحا لا احتجوا عليهما به فعلم بانه شاذ في حادثة تعم بها البلوى فيرد كخبر الوضوء مما مسته النار وفي متنه اضطراب روي اذا بلغ الماء قلتين او ثلاثا وروي اذا بلغ الماء أربعين قلة والقللة اسم مشترك بين قامة الرجل ورأس الجبل والجرة فلا يصير حجة الا ببيان .

قوله او هو يضعف عن احتمال النجاسة يريد انه لقلته يضعف عن احتمال الخبث، ومقاومته كما يقال فلان لا يحتمل الضرب وفلان لا يحتمل اذى الناس وهذه الدابة لا تحتمل هذا المقدار من الحمل وهذه الاستوانة لا تحتمل ثقل السقف فلا يتعين ما ذهب اليه محملا **قوله** والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك طرفه الآخر المراد من تحرك احد طرفيه هو ان يتحرك، بالا ارتفاع والانخفاض ساعة تحريكه **قوله** وعنه بالتحريك باليد لان التحريك بها اخف فكان اولى توسعة هذا الناس **قوله** وعن محمد رحمه الله تعالى عليه بالتوضي . (لان)

(كتاب الطهارات ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به) (٦٣)

ووجه الاول ان الحاجة الي الغسل في الحيض اشد منها الي التوضي وبعضهم قدروا بالمساحة عشرة اذراع الكرباس توسعة الامر على الناس وعليه الفتوى والمعتبر في العمق ان يكون بحال لا تنحسر الارض بالغرف هو الصحيح وقوله في الكتاب جاز الوضوء من الجانب الآخر اشارة الي ان لا ينحسر موضع الوقوع وعن ابي يوسف رح انه لا ينحسر الا بظهور النجاسة فيه كما لماء الجاري

لان التحريك بالوضوء اخف من التحريك بالاغتسال ومبنى الماء في حكم النجاسة على الخفة دفعا للضرورة فان القياس ان يتنجس الكثير لان الجزء الذي لا قاة النجاسة يتنجس بالملاقاة فيتنجس الجزء الذي يجاوره ثم يتم حتى يصير الكل نجسا كما في غير الماء من المائعات لكن سقط حكم النجاسة تخفيفا فلما اعتبر التخفيف في أصل الماء يعتبر التخفيف في التحريك **قوله** ووجه الاول ان الحاجة اليه في الحيض اشد فيكون اختصاص الغسل بالحيض اكثرا لتقدير ما يختص بها اولى واجدر **قوله** وبعضهم قدروا بالمساحة عشرة اذراع وهو ابو سليمان الجورجاني رحمه الله تعالى عليه وذراع الكرباس سبع قبضات فانه اقصر من ذراع المساحة وهو سبع قبضات لكن باصبع قائمة في المرة السابعة كذا في الفوائد الكرمانية وذكر صاحب النهاية ان ذراع الكرباس دون ذراع المساحة وقد ذكرنا شيخ الامام ظهير الدين اسحاق بن ابي بكر اللؤلؤي رحمه الله في الفصل الاول من كتاب الصلوة من تناواه فقال فالمعتبر فيه ذراع الكرباس دون ذراع المساحة وهي سبع مشطات ليس فوق كل مشط اصبع قائمة وذراع المساحة سبع مشطات فوق كل مشط اصبع قائمة وفي المحيط والاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم ولم يتعرض الكرباس والمساحة وجعل في فتاوى قاضي خان الصحيح ذراع المساحة وقال لان ذراع المساحة لا يليق بالمسوحات **قوله** لا تنحسر الارض بالغرف

قال وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه كالبق والذباب والزنابير والعقرب ونحوها **وقال الشافعي** رح يفسده لان التحريم لا بطريق الكرامة آية النجاسة بخلاف دود الخل وسوس الثمار لان فيه ضرورة ولنا قوله عليه السلام فيه هذا هو الحلال اكله وشربه والوضوء منه ولان المنجس اختلاط الدم المسفوح باجزائه عند الموت

وهو الصحيح انما قاله نفي الماذكرة المعلي لن المعتبر قد رذرا عين وحكي عن ابي بكر بن حامد انه قال قدر مشايخنا رحمهم الله تعالى بأربع اصابع مفتوحة ثم اذا لم يتنجس كله هل يتنجس شيء منه فهذا على وجهين ان كانت النجاسة مرئية لا يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة . وقال بعضهم يتنجس مما حول النجاسة بمقدار حوض صغير وهو اربع اذرع في اربع اذرع وما وراءه ظاهر وان كانت غير مرئية بان بال فيه انسان او اغتسل فيه جنب حكي عن مشايخ العراق لا فرق بين النجاسة المرئية وغير المرئية ومشايخ بخارا وبلخ فرقوا بين المرئية وغيرها فقالوا في غير المرئية يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة بخلاف المرئية ويبتني على هذا ما اذا غسل وجهه في حوض كبير فسقط غسله وجهه في الماء فرفع الماء من موضع الوقوع قبل التحريك قالوا على قول ابي يوسف رحمه الله لا يجوز ما لم يتحرك الماء وبه قال ابو جعفر الا سترو شني رحمه الله وغيره من مشايخ بخارا رحمهم الله جوزوا ذلك وتوسعوا فيه لعموم البلوى كذا في المحيط .

قوله وموت ما ليس له نفس سائلة اي دم سائل وذكر الزنابير بلفظ الجمع دون غيره لان فيه انواعا شتى **قوله** لا ينجسه حكم في هذه المسئلة بعدم التنجس وفي الثانية بنفي الاخصا لان الموت في المسئلة الاولى في غير معدنه فيتوهم التنجس فناسب نفيه وفي الثانية الموت في معدنه فلا يتوهم تنجسه بواسطة الضرورة لكن احتل تغير صفة الماء فنفاه بقوله لا يفسده **قوله** ولنا قوله عليه السلام وهو فيما (رواه)

(كتاب الطهارة ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به)

حتى حل المذكي لانعدام الدم فيه ولا دم فيها والحرمة ليست من ضرورتها
النجاسة كالطين وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كما لسمك والضفدع والسرطان
وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يفمده الا لسمك لما مروا لنا انه مات في معدته
فلا يعطى له حكم النجاسة كبيضة حال مخها دما ولانه لا دم فيها لانه الدموي
لا يسكن في الماء والدم هو المنجس وفي غير الماء قليل غير السمك يفسده

رواه سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل
عن اناء فيه طعام او شراب يموت فيه ما ليس له دم سائل قال عليه الصلوة والسلام
هذا هو الحلال اكله وشربه والوضوء به كذا في المبسوطين *

قوله حتى حل المذكي لانعدام الدم فيه فان قيل ذبح المجوسي يريق ولا يظهر
وجرح الصيد يظهر ولا يريق والاهلي بالذبح يحل وان لم يغسل الدم بعارض قلنا
الحكم يتعلق بالسبب وهو الذكاة الشرعية لا بنفس الراقعة وذبح المجوسي غير
ذكاة شرعا والجرح في الصيد قام مقام الذكاة ضرورة وما لم يرق بعارض
لا يعتبر فدار الحكم مع سبب الراقعة تيسيرا كما لمشقة والسفروا العقل والبلوغ فلما
صارت الذكاة مبيحة مطهرة لانها سبب اراقعة الدم وقامت مقامها صار الموت
منجسا لانه سبب خلط الدم بغيرها بذهاب قوى الطبائع التي كانت تمتاز لقومها
في معادنها عن غيرها فصارت النجاسة معقولة لمجاورة الدماء النجسة والطهارة
معقولة بسيلان الدماء النجسة قبل الفساد وما لا دم له فحال الحيوة والموت والتذكية
وعدمها سواء **قوله** كبيضة حال مجاهد ما يعني تغير صفرتها ما يعني لو صلى
وفي كمة تلك البيضه تجوز الصلوة معها لان النجاسة في معدنها بخلاف ما اذا صلى
وفي كمة قارورة فيها دم لا تجوز صلوته لان النجاسة ليست في معدنها **قوله**
قليل غير السمك يفسده وهو قول نصر بن يحيى ومحمد بن سلمة وابي معاذ البلخي

(كتاب الطهارات باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به)

لانعدام المعدن : وقيل لا يفسد لعدم الدم وهو الاصح والضفدع البحري والبري سواء وقيل البري يفسد لوجود الدم وعدم المعدن وما يغيش في الماء ما يكون نواله ومثواه في الماء وما نثي المعاش دون ما نثي المولد مفسد .

قال الماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الاحداث خلافا لما لك والشافعي ربح هما يقولان ان الطهور ما يطهر غيره مرة بعد اخرى كما لقطع . وقال زفر ربح

وابي مطيع رحمه الله وقيل لا يفسد وهو قول ابي عبد الله البلخي ومحمد بن مقاتل رحمه الله كذا في المحيط .

قوله لانعدام المعدن في الكافي وما ذكر في الهداية لعدم المعدن تعليل بعدم وهو غير صحيح وتاويله ان الموجب للنجس وهو الدم موجودا ذا اللون ليون الدم والرائحة رائحتها والمانع وهو المعدن مفقود وانما لم يفسد الماء لان المانع موجود فلم يعمل الموجب والاصح هو القول بعدم الفساد وجعل شمس الائمة السرخسي رحمه الله التعليل الثاني وهو قوله ولا نه لادم فيه اصح فان ما يسيل من هذه الحيوانات ليس بدم لانه اذا شمس بيبض والدم اذا شمس يسود ويستوي ان ينقطع اوله ينقطع الاعلى قول ابي يوسف رحمه الله فانه يقول اذا انقطع في الماء افسده بناء على قوله ان الدم نجس وهو ضعيف فانه لادم في السمك انما هو ماء آجن ولو كان فيه دم فهو ماء كؤل فلا يكون نجسا كما اطحال والكبد وعن محمد رحمه الله ان الضفدع اذا تفتت في الماء كرهت شربه لالنجاسة لكن لان اجزاء الضفدع فيه والضفدع غير ماء كؤل كذا في المبسوط **قوله** والضفدع البحري والبري سواء الضفدع المائي ما يكون بين اصابة سترتدون البري كذا في الفتاوى الظهيرية **قوله** في طهارة الاحداث قيد بالاحداث لما منه يطهر الانجاس فيما روى محمد عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قال في المحيط واختلفوا في طهارة ماء المستعمل قال محمد هو طاهر وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى (قوله)

(كُتِبَ الطَّهَارَاتُ ... بَابُ الْمَاءِ الَّذِي يَجُوزُ بِهِ الْوُضُوءُ وَمَا لَا يَجُوزُ بِهِ) (٦٧)

وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ أَنَّ كَانَ الْمُسْتَعْمَلُ مَتَوَضِئًا فَهُوَ طَهُورٌ وَإِنْ كَانَ مُحَدَّثًا فَهُوَ طَاهِرٌ غَيْرُ طَهُورٍ لِأَنَّ الْعَضُوطَ طَاهِرٌ حَقِيقَةً وَبِاعْتِبَارِهِ يَكُونُ الْمَاءُ طَاهِرًا لَكِنَّهُ نَجَسٌ حَكْمًا وَبِاعْتِبَارِهِ يَكُونُ الْمَاءُ نَجَسًا فَقَلْبًا بِانْتِفَاءِ الطُّهُورِ بِهِ وَبَقَاءِ الطَّهَارَةِ عَمَلًا بِالشَّبْهِينِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ رَايَةُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ طَاهِرٌ غَيْرُ طَهُورٍ لِأَنَّ مِلَاقَةَ الطَّاهِرِ الطَّاهِرِ لَا تَوْجِبُ التَّنَجُّسَ إِلَّا أَنَّهُ قِيمَتْ بِهِ قَرِيبَةً فَتَغَيَّرَتْ بِهِ صِفَتُهُ كَمَا لَمْ يَلِدْ قَرِيبَةً وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمَا هُوَ نَجَسٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يَمُوتُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ

قوله وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله عليه المشافعي في الماء المستعمل أقوال ثلاثة أظهر أقواله كما قاله محمد رحمه الله عليه أنه طاهر غير طهور وقال في قول طاهر ومطهر وقال في قول أن كان المستعمل محدثًا فهو طاهر غير طهور وإن كان متوضئًا فهو طاهر غير طهور وهو قول زفر رحمه الله وقال مالك رَحِمَهُمَا اللَّهُ طَاهِرٌ غَيْرُ طَهُورٍ لِأَنَّ مِلَاقَةَ الطَّاهِرِ الطَّاهِرِ لَا تَوْجِبُ التَّنَجُّسَ إِلَّا أَنَّهُ قِيمَتْ بِهِ قَرِيبَةً فَتَغَيَّرَتْ بِهِ صِفَتُهُ كَمَا لَمْ يَلِدْ قَرِيبَةً وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمَا هُوَ نَجَسٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يَمُوتُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ الْخَبَرُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوَّى بَيْنَ النِّجَاسَةِ وَالْحَقِيقَةِ وَلَا رَيْبَ لَمْ يَتَنَجَّسْ **قوله** عملاً بالشبهين فكان هذا كسور الحمار لما تعارضت الأدلة بعضها يوجب الطهارة وبعضها يوجب النجاسة خرج من أن يكون طهوراً وبقي طاهر بخلاف ما إذا لم يكن محدثاً لأنه لم يتحول إلى الماء شيء لا من حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم فكان هذا وغسل ثوب طاهر سواء **قوله** وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله هو نجس لقوله عليه السلام لا يموت أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة الحديث فإن النبي عليه السلام سوى بين النجاسة والحقيقة فانه كما نهى عن البول كذلك نهى عن الاغتسال دل أن الاغتسال فيه يوجب النجاسة كما لبول لا يقال إنما نهى الجنب عنه لأنه لا يخلو عن المني وهو نجس لأنه قد يخلو والجنب جنب وإن غسل فرجه والنهي يتناول في هذه الحالة

(كتاب الطهارات ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وفلا يجوز به)

ولأنه ماء أزيلت به النجاسة الحكمية فيعتبر بماء أزيلت به النجاسة الحقيقية ثم في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله نجس نجاسته غليظة اعتباراً بالمستعمل في النجاسة الحقيقية وفي رواية أبي يوسف رح وهو قوله نجاسة خفيفة لمكان الاختلاف والماء المستعمل هو ماء أزيل به حدث أو استعمل في البدن على وجه القربة قال رضي الله تعالى عنه وهذا عند أبي يوسف رحمه الله وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله أيضاً وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لا يصير مستعملاً إلا باقامة القربة .

قوله ولأنه ماء أزيلت به النجاسة الحكمية لأن عضواً جنب والمحدث له حكم النجاسة في الشرع حتى منع من جواز الصلوة ولذلك أطلق اسم التطهير لقوله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا والتطهير عبارة عن إزالة النجاسة وقد أزيلت تلك النجاسة بالماء فانتقل حكم النجاسة إليه فكما في الحقيقة فإن قيل بالأعضاء حكم النجاسة والحكم لا يقل التحول إلى الماء قلنا لو لم يلحق بالعين في حق الإزالة لما ثبت حكم الإزالة ولما تغير صفة الماء كما في الثوب الطاهر وقد تغير بالاجتماع أو بالدلائل التي قلنا ثبت أنه تحول إليه ما كان بالعضو حكماً ولا يثبت ذلك إلا أن يعتبر ذلك الحكم بعين حله فإن قيل هذا إنما يتحقق في المحدث والجنب فاما المتوضي إذا توضأ ثانياً بنية القربة فلأنه لم يكن بأعضائه من النجاسة الحكمية حتى تزول من أعضائه وينتقل إلى الماء قلنا لما نوى القربة فقد أراد به طهارة على طهارة ونوراً على نور على ما جاءت به الأخبار ولا يكون طهارة جديدة حكماً إلا بإزالة النجاسة حكماً فصارت الطهارة على الطهارة وعلى المحدث سواء حكماً كذا في الأسرار **قوله** والماء المستعمل هو ماء أزيل به حدث بان يتوضأ متبرداً وهو محدث أو استعمل في البدن على وجه القربة بالوضوء يتوضأ وهو طاهر بنية الطهارة **قوله** وهذا عند أبي يوسف رحمه الله أي ضكون الماء مستعملاً بأحد هما قول أبي يوسف رحمه الله وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله أيضاً (و)

لأن الاستعمال بانتقال نجاسة الآثام اليه وإنما تزال بالقرينة وأبو يوسف رح يقول إسقاط الغرض مؤثر أيضاً وثبت الفساد بالمرين ومتى يصير الماء مستعملاً صحيح أنه كما زایل العضو ما يستعمل لأن سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده

وذكر في مبسوط شيخ الإسلام قالوا يجب أن يكون قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف رح وقد دلت مسائل نقلت عنهم قال في كتاب الحسن قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أن غمس رجل جنب أو غير متوضئ يديه إلى المرفقين أو أحدهما رجيلة في ماء في إيجانه لم يجز أن يتوضأ منه لأنه سقط فرضه عنه وذكر أبو يوسف رحمه الله في نوادر المعلى رجل في يديه قدر فأخذ الماء بقمه وصبه على يده فغسلها لم يطهرها لأنه قد صار الماء مستعملاً حين أخذ الماء بقمه وهو جنب وعند الماء المستعمل نجس وقال محمد رح في صلوة العصر طهر اليد إذا لم يرد به المضمضة كدافى النهاية *

قوله لأن الاستعمال بانتقال الآثام والاثم قد رلقوله عم من أصاب من هذه القاذورات فليست ريسر الله إلا أن هذه النجاسة لا يظهر حكمها مادامت على البدن بمعارضة طهارة الإيمان فإذا انتقلت إلى محل لا معارض له ظهر حكم النجاسة وانتقال الذنب من الكرامة وإنما يستوجب بنية التقرب والحدث ليس بشيء حتى ينتقل إلى الماء وإنما هو عبارة عن منع أداء الصلوة **قوله** الصحيح أنه كما زایل العضو ذكر في المحيط أن الماء أنما يأخذ حكم الاستعمال إذا زایل البدن والاجتماع في مكان ليس بشرط هذا هو مذهب أصحابنا رحمه الله وقال وما ذكر في شرح الطحاوي أن الماء أنما يأخذ حكم الاستعمال إذا زایل البدن واستقر في مكان فذاك قول سفيان الثوري رحمه الله وأبراهيم النخعي وبعض مشايخ بلخ وهو اختيار الطحاوي وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني أما مذهب أصحابنا ما ذكره عن هذا فله أن من نسي مسح رأسه فأخذ ماء من لحيته ومسح به رأسه لا يجوز وفي نظم الزند ويسي أن عند مشايخ بخارا يصير الماء مستعملاً وإن كان في الهواء حتى قالوا لو أصاب ثوبه يتنجس

(كتاب الطهارات ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به)

والجنب اذا انغمس في البئر لطلب الدلو فعند ابي يوسف رحمه الله الرجل بحاله لعدم الصب وهو شرط عندنا لاسقاط الفرض والماء بحاله لعدم الامرين وعند محمد رجمة الله عليه كلاهما طاهران الرجل لعدم اشتراط الصب والماء لعدم نية القربة وعند ابي حنيفة رحمة الله كلاهما نجسان الماء لاسقاط الفرض عن البعض باول الملافة

وفي الفتاوى الظهيرية اتفق علماؤنا ان الماء الذي تأدت به القربة ما دلم مترددا في العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فاذا زایل العضو ولم يصل الي الارض ولا الى موضع يستقر فيه بل هو في الهواء اذا نزل على عضو انسان وجري فيه لم يصير متوضئا

قوله والجنب اذا انغمس لطلب الدلو اراد به الجنب الذي ليس في بدنه

نجاسة من المني وغيره فيه اشارة الى انه لو انغمس للاغتسال يفسد الماء عندا لكل

قوله وهو شرط عنده ماي في الماء الذي هو ليس بجار ولا هو في حكم الجاري

حتى انه لا يشترط في الماء الجاري والحياض الكبيرة وروي عن ابي يوسف

رحمة الله ان الصب شرط في الثوب ايضا وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى عليه

قوله لعدم الامرين وهما اسقاط الفرض ونية التقرب ثم انما قدم قول ابي يوسف

رحمة الله ولم يوسطه كما هو حقه لزيادة احتياجه الى البيان بسبب ترك اصله في هذه

المسئلة لان كان يجب ان يتنجس الماء على مذهبه كما قاله ابو حنيفة رحمه الله لان الماء يصير

مستعملا عنده بسقوط المفروض وقد سقط الفرض وان لم ينوفك انه انما ترك اصله

في هذه المسئلة لضرورة الحاجة الى طلب الدلو فلم يسقط الفرض كيلا يصير الماء

نجسا فيفسد البئر ونظيره ما روي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال اذا ادخل الجنب

او لمحدث يده في الاغصاء ليغتفر ف الماء لا يزول الحدث عن يده كيلا يقصد

الماء للحاجة الى الاعتراف فكذا هذا فاما محمد رحمه الله مر على اصله حيث

جعل الماء طاهرا لعدم نية القربة والرجل طاهرا لان الماء بطبعه طهور من غير نية (قوله)

(كتاب الطهارة ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به) (٧١)

والرجل لبقاء الحدث في بقية الاعضاء وقيل عنده نجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال وهو اوفق الروايات عنه

قوله والرجل نجس نجاسة الجنابة قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والصحيح انه نجس نجاسة الجنابة لانه باول الملاقة صار الماء مستعملاً وكذا في توله الثاني صار الماء مستعملاً لسقوط الغرض فتنجس الرجل به **قوله** وهو اوفق الروايات عنه لان جميع البدن في حكم عضو واحد في حكم الاغتسال والماء مادام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فاذا انفصل من الماء انفصل العضو طاهر او صار الماء مستعملاً فيتنجس فعلى القول الاول لا تجوز الصلوة ولا قراءة القرآن وعلى القول الثاني تجوز قراءة القرآن ولا تجوز الصلوة وعلى القول الثالث يجوز كلاهما يسمى هذه المسئلة مسئلة جيط الجيم من النجس اي كلاهما نجسان والآء من الحال اي كلاهما باحاليهما عند ابي يوسف رح والطاء من الطاهر اي كلاهما طاهران عند محمد رحمه الله قال القدوري كان شيخنا ابو عبد الله الجرجاني رح يقول الصحيح عندي من مذهب اصحابنا رح ان ازالة الحدث توجب استعمال الماء ولا معنى لهذا الخلاف اذ لانص عنهم على هذا الوجه يعني ان الماء انما يكون مستعملاً عند ابي يوسف رح باحد الامرين اسقاط الغرض ونية القرية وعند محمد رح نية القرية ولا يجوز ان يؤخذ هذا الاختلاف من مسئلة البثر قال الكرخي ويمكن تخريجها بان يقال ان محمد انما لم يحكم نجاسة ماء البثر لمكان الضرورة كما قلنا في الجنب والمحدث اذا دخل يده في الاناء الاغتراف لا يصير الماء مستعملاً بخلاف مكان الضرورة فان الانسان عسي لا يجد اناء صغيراً ولا يمكنه صب الماء على يده من الاناء الكبير فيضطر الى الادخال وقامت اليد مقام الاناء الصغير وابو يوسف رحمه الله لم يعتبر تلك الضرورة في البثر فوقع الاختلاف وههنا لضرورة ثبت حكم الاستعمال عند اسقاط الغرض بخلاف ولا يصح الاستدلال بمسئلة البثر على اثبات الخلاف ههنا لوجود الفارق على ما ذكرنا كذا في المحيط والفوائد الظهيرية *

قال وكل اهاب دبع فقد طهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الإجلد
 الخنزير والادمي لقوله عليه الصلوة والسلام ايما اهاب دبع فقد طهر وهو بعمومه
 حجة على مالك رحمه الله في جلد الميتة ولا يعارض بالنهي الوارد عن الانتفاع
 من الميتة وهو قوله عليه السلام لا تنتفعوا من الميتة باهاب لانه اسم لغير المدبوغ

قوله الاجلد الخنزير والادمي التقديم دليل التعظيم في موضع التعظيم لقوله تعالى والسابقون
 السابقون اولئك المقربون واما في موضع الاهانة والتعظيم في تاخير كقوله تعالى لهدمت
 صوامع وبيع وصلوات ومساجد **قوله** وهو بعمومه حجة على مالك لان النكرة
 اذا اتصفت بصفة عامة تعم كقولهم اي عبيدي ضربك فهو حري يعقق كلهم اذا ضربة
 فان قيل الحديث متروك الظاهر لانه يتناول جلد الخنزير والادمي ولا يطهران
 بالدبع قلنا جلد الخنزير لا يندبع فلا يطهران شعرة غليظ ينبت من لحمه ولانه نجس العين
 كالخمر وجلد الادمي ان احتمل طهر لكن لا يحل سلخه ودبغه احترامه كشعرة
 وفي النهاية وقال بعض الناس ان كان جلد ما يؤكل لحمه يطهر بالدباغ لحديث ميمونة
 رضي الله عنها وهو ما روي عن رسول الله عليه الصلوة والسلام انه مر بشاة ميمونة فقال
 هلا انتفعتم باهابها ف قيل انه لم يمتنع فقال انما حرم من الميتة اكلها وان كان جلد ما لا يؤكل
 لحمه لا يطهر بالدباغ لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وجعل هذا القول قول الشافعي
 رحمه الله في مبسوط شمس الأئمة السرخسي واستدل مالك بحديث عبد الله بن
 عليم الليثي رضي الله عنه قال اتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته
 بسبعة ايام وفي رواية شهرين وشهرين وكان فيه لا ينتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب
 وقيلنا الاهاب اسم للجلد الذي لم يدبغ كذا قال الاصمعي والدليل عليه ايضا ما روي
 عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تخطب وتمدح اباها فقال رحم الله ابا بكر قرر الرأس
 على كواهلها والدماء في اهابها كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى * (قوله)

(كتاب انظہارات ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به) (۷۳)
وحجة على الشافعي رحمة الله تعالى عليه في جلد الكلب وليس الكلب
نجس العين الا ترى انه ينتفع به حراسة واصطيدا .

قوله وحجة على الشافعي رح في جلد الكلب التخصيص بجلد الكلب يوافق
رواية الاسرار ويخالف رواية المبسوط لما ان عنده على تلك الرواية كل ما يؤكل
لحمه لا يطهر جلده بالدباغ فقام على جلد الخنزير والادمي **قوله** وليس الكلب
بنجس العين هذه مسألة اختلفت فيها روايات المبسوط ذكر في باب الحدث منه
الانتفاع به مباح في حالة الاختيار فلو كان عينه نجسا لما ابيح الانتفاع به ثم ذكر
في اوائل باب الوضوء والغسل منه في بيان مسألة سور الكلب فقال والصحيح
من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس ثم قال وبعض مشايخنا يقولون عينه ليس
بنجس ويستدلون عليه بطهارة جلده بالدباغ وذكر ايضا في كتاب الصيد منه في
مسألة بيع الكلب في التعليل وبهذا تبين انه ليس بنجس العين وفي مبسوط شيخ
الاسلام واما جلد الكلب فعن اصحابنا فيه روايتان في رواية يطهر بالدباغ وفي رواية
لا يطهر وهو الظاهر من المذهب وفي فتاوى قاضي خان رحمة الله اذ وقع في البئر
كلب او خنزير ومات اولم يميت اصاب الماء فم الواقع اولم يصب ينزح ماء البئر كله
٢٠٠ الخنزير فلان عينه نجس والكلب كذلك ولهذا الواجب الكلب وانتفض واصحاب
ثوب اكثر من قدر الدرهم افسده وفي المحيط الكلب اذا وقع في الماء فاخرج حيا
ان اصاب فمه الماء يجب نزح جميع الماء وان لم يصب فمه الماء فعلى قولهما يجب نزح
جميع الماء وعن ابني خنيفة رحمة الله لا بأس به وقال وهذا اشارة الى ان عين الكلب
ليس بنجس **قوله** الا ترى انه ينتفع به حراسة واصطيدا فان قيل يشك هذا بالسوقين
فانه نجس العين ثم انه ينتفع به ايقادا وتقوية للزراعة قيل هذا الانتفاع بالاستهلاك
وهو جائز في نجس العين كما لا قرب من الخمر للاقعة .

(كتاب الطهارات ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به)

بخلاف الخنزير لانه نجس العين اذ الهاء في قوله تعالى فانه رجس منصرف اليه لقربه : و حرمة الانتفاع باجزاء الأدمى كرا منه فخر جامعاً وروينا ثم ما يمنع النتن والفساد فهو دباغ وان كان تشميساً او تريبالان المقصود بجصل به فلا معنى لاشتراط غيره : ثم ما يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكاة لانها تعمل عمل الدباغ في ازالة الرطوبات النجسة وكذلك يطهر لحمة وهو الصحيح وان لم يكن مأكولاً :

قوله بخلاف الخنزير وفي المبسوط واما جلدا الخنزير فقد روي عن ابي يوسف رحمه الله انه يطهر بالدباغ ايضا وفي ظاهر الرواية انه لا يحتمل الدباغ فان له جلوداً متراً أدنا بعضها فوق بعض كالأدمى وانما لم يطهر لعدم احتمال المطهر وهو الدباغ **قوله** منصرف اليه لقربه ولا يقال ينصرف الى المقصود في الكلام وهو المضاف نحو لقيت ابن عمرو وخدمته لان في صرفه الى الخنزير محملاً بهما لاشتراكه على اللحم ولا ينعكس **قوله** ثم ما يمنع النتن والفساد الى آخره هذا عندنا وعند الشافعي رح لا يكون دباغاً الا بما يزيل الرطوبات النجسة وذلك باستعمال الشب والقرظ والعفص وذكر في الخلاصة حتى ان جلد الميتة اذا بس ثم وقع في الماء الفليل لا يفسده **قوله** وما يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكاة وهذا اختيار بعض المشايخ رحمهم الله وعند بعضهم انما يطهر جلد الحيوان بالذكاة اذ لم يكن سورة نجساً كذا في النهاية **قوله** لانها تعمل عمل الدباغ في ازالة الرطوبة والذكاة في تسهيل ما هو نجس فوجه لان الدبغ يزيل بعد الاتصال والدبغ يمنع الاتصال وهذا فيما اذا وجدت ازالة الرطوبات بالذكاة الشرعية بان كانت من الالهل بالتسمية واما اذا كان الذابح مجوسياً لا تجعل الازالة الحاصلة من ذبحه ازالة لان فعله امانة في الشرع لا ذبح وحكم الموت اذا ثبت له لا بد من الدباغ كذا في الايضاح **قوله** وكذلك يطهر لحما هذا يخالف ما ذكر في الاسرار وغيره ان جلود السباع تطهر بالدباغ وبالذكاة عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله ثم قال فان قيل الجلد يكون متصلاً باللحم (و)

(كتاب الطهارات ... باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به) (٧٠)

وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال الشافعي رحمه الله لا نجس لانه من اجزاء الميتة ولنا انه لا حيوة فيهما ولهذا لا يتألم بقطعهما فلا يحلهما الموت اذ الموت زوال الحيوة .
وشعر الانسان وعظمه طاهر وقال الشافعي رحمه الله لا نجس لانه لا ينتفع به ولا يجوز بيعه ولنا ان عدم الانتفاع والبيع لكرامته فلا يدل على نجاسته والله اعلم . . .

واللحم نجس ولا يطهر بالذكاة فكيف يكون الجلد طاهرا قلنا من مشايخنا رحمهم الله من يقول اللحم طاهر وان لم يحل الاكل ومنهم من يقول نجس وهو الصحيح عندنا لما مر ان الحرمة في مثله تدل على النجاسة ولكننا نقول بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تمنع مناساة اللحم الجلد الغليظ فلا يتنجس وذكرنا في رضي رحمه الله اذا صلى ومعه من لحم السباع كالثعلب ونحوه اكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلوته وان كان مذبوحا وعن الفقيه ابي جعفر اذا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا تجوز صلوته ولو وقع في الماء انسده كذا في فتاوى قاضيخان رحمه الله .

قوله وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال الشافعي رحمه الله لا نجس وذكر في المبسوط وهذا الاختلاف بناء على ان لا حيوة للشعر والعظم عندنا وقال الشافعي رحمه الله حيوة وقال مالك رحمه الله لا نجس في العظم حيوة دون الشعر وفي السن بين الناس كلام انه عظم او طرف عصب يا بس فان اعظم لا يحدث في البدن بعد الولادة وفي العصب روايتان في احدي الروايتين فيه حيوة لما فيه من الحركة ويتنجس بالموت وعلى ظاهر المذهب وهو الصحيح لا خلاف في السن بين علمائنا رحمهم الله تعالى انه طاهر والخلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله على الرواية التي جاءت ان عظم الانسان نجس **قوله** اذ الموت زوال الحيوة في الكافي وقولهم الموت بزوال الحيوة مع انه وجودي داخل تحت الخلق بالنقص وهو قوله تعالى خلق الموت والحيوة ما اول اي الموت حالة يلزم منه زوال الحيوة فيكون هذا تعريفا للشئ بل ازمه والله اعلم .

فصل في البئر

وإذا وقعت في البئر نجاسة نزهت وكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها باجماع السلف
ومسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار دون القياس . فان وقعت فيها بعة أو بعرتان
من بعر الابل أو الغنم لم تفسد الماء استحسانا والقياس ان تفسده لوقوع النجاسة في الماء
القليل وجه الاستحسان ان آبار الفلوات ليست لها رؤس حائزة والمواشي تبعر حولها فتلقاها
الريح فيها فجعل القليل عفو للضرورة . ولا ضرورة في الكثير وهو ما يستكره الناظر اليه في
المروى عن ابي حنيفة . زح وعليه الاعتماد ولا فرق بين الربط واليابس والصحيح والمنكسر
والروث والخشي والبعر لان الضرورة تشتمل الكل وفي الشاة تبعر في المحلب بعة أو بعرتين

فصل في البئر

قالوا مسائل البئر مبنية على اتباع الآثار اذ القياس فيها احد الشيعين اما ما قاله بشر
انه يضم رأس البئر ويحفر في موضع آخر لانه وان نزح ما فيها يبقى الطين والحجارة
نجسا واما ما نقل عن محمد رحمه الله فانه قال اجتمع رأيي ورأي ابي يوسف رح ان ماء
البئر في حكم الماء الجاري لانه ينبع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا يتنجس بوقوع
النجاسة فيه كحوض الحمام اذا كان يصب من جانب ويؤخذ من جانب آخر
لم يتنجس بادخال اليد النجسة ثم قلنا وما علينا لو امرنا بنزح بعض الدلاء
ولا يخالف السلف وعند الشافعي تستخرج الفأرة ويبقى الماء طاهرا لما ان
لمذهب عنده ان الماء اذا بلغ قلتين لا يحتمل خبثا وماء البئر اكثر من قلتين .
قوله نزهت اي البئر اي ماؤها بحذف المضاف لعدم الالتباس من تبيل جرى النهر
قوله ان آبار الفلوات ليست لها رؤس حائزة فيه إشارة الى ان حكم آبار الامصار على خلاف هذا
قال شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط واما اذا كان في الامصار اختلاف مشايخنا رحمه فيه
فال بعضهم يتنجس اذا وقع فيها بعة أو بعرتان لانها لا يخلو عن حائل يتأبوت (او)

قالوا ترمى البعرة ويشرب اللبن لمكان الضرورة : ولا يعنى القليل في الإناء على ما قيل لعدم الضرورة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه كما لبس في حق البعرة والبعرتين : فان وقع فيها خمر الحمام او العصفور لا يفسد : خلا للشافعي رحمه الله انه استحال الى نتن وفساد فاشبهه خمر الدجاجة ولنا اجماع المسلمين على اقتناء الحمامات في المساكن جمع وزود الامر بتطهيرها واستحالتها لا الى نتن رائحة فاشبه الحمامة فان بالت فيها شاة نزع الماء كله عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا ينزع الا اذا غلب على الماء فيخرج من ان يكون طهورا واصله ان بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده نجس عندهما انه ان التبي عليه الصلوة والسلام امر العربيين بشرب ابوال ابل والبانها ولهما قوله عليه الصلوة والسلام استنزها من البول فان عامة عذاب القبر منه من غير فصل

او حائط فلا يتحقق فيها الضرورة وقال بعضهم لا يتنجس اعتبارا للوجه الآخر من الاستحسان وهوان البعر شي صلب وعلى ظاهرة رطوبة الامعاء فلا تتداخله النجاسة فعلى الوجه الاول لا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والروث والبعر وعلى الوجه الآخر يفرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والبعر والروث وقال الامام الترمذي رحمه الله واختلف في آبار البيوت فمنهم من قال يفسد لان الضرورة معدومة والاصح التعمية اي لا يفسد *

قوله قالوا ترمى البعرة ويشرب اللبن يعني لا يتنجس هذا اذا رميت من ساعته ولم يبق لها لون ذكره شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط مفيدا بقوله لا يتنجس اذا رميت من ساعته ولم يبق لها لون لعموم البلوى والضرورة لان من عادتها انها تبعر عند الحلب وللضرورة اثر في اسقاط حكم النجاسة **قوله** خلا للشافعي رحمه الله القياس ما قاله الشافعي ولكن استحسبنا علما ونا الحديث ابن مسعود رضي الله عنه فانه خرئت عليه حمامة فمسحه باصبعه وكذلك ابن عمر رضي الله عنه ذرق عليه طائر فمسحه بحصاة وصلى ولم يغسله **قوله** ولهما قوله عليه السلام

وَلَا نَهْ يَسْتَحِيلُ إِلَى نَتْنٍ وَفَسَادٍ فَصَارَ كَبُولُ مَا لَا يُوْكَلُ لَحْمَهُ وَتَأْوِيلُ مَا رَوَى أَنَّهُ عَرَفَ شِفَاءَهُمْ وَحَيَاةَ ثُمَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَحِلُّ شُرْبُهُ لِلتَّدَاوِيِّ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُضُ بِالشِّفَاءِ فِيهِ فَلَا يَعْزُضُ عَنِ الْحَرَمَةِ . وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَحِلُّ لِلتَّدَاوِيِّ لِلْقِصَّةِ . وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَحِلُّ لِلتَّدَاوِيِّ وَغَيْرِهِ لَطَهَارَتِهِ عِنْدَهُ .

استنزهوا من البول وجه التمسك أن البول عام يتناول بول ما يؤكل وما لا يؤكل والعام المتفق على قبوله أولى من الخاص المختلف في قبوله لأن مبتنه أقوى فصارك عام الكتاب والخاص من خبر الواحد ولأنه ذكر في رواية أنس رضي الله عنه أن الألبان دون الأبوال والحديث حكاية حال فمضى داربين كونه حجة وغير حجة سقط الاحتجاج به على أنه عليه السلام خصهم بذلك لأنه عرف شفاءهم فيه بطريق الوحي ولا يوجد مثله في زماننا حتى لو تعين الحرام مدفعاً للهلاك الآن يحل كالميتة والخمر عند الضرورة ولأنه علم موتهم مرتدين وحياً ولا يبعد أن يكون شفاء الكافر في نجس والحديث وهو قوله عليه السلام أن الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم مختصاً بكاف الخطاب ولأن المبيح والمحرم إذا وردا جعل المحرم آخرنا نسخاً لا يلزم النسخ مرتين ولأن فيه مثله وهي منسوخة فتبين به أنه كان في بدء الإسلام .

قوله وَلَا نَهْ يَسْتَحِيلُ إِلَى نَتْنٍ وَفَسَادٍ وَانْتِزَاعٍ بِالنَّتْنِ وَالْفَسَادِ مُحْتَزَّازٍ أَعْمَالاً نَتْنٍ فِيهِ لِمَا نَ مَا يَحِيلُهُ الطَّبْعُ عَلَى نَوْعَيْنِ نَوْعٌ يَحِيلُهُ الطَّبْعُ إِلَى فُسَادٍ وَهُوَ نَجَسٌ كَالدَّمَاءِ وَالْفَاطِئِ . وَالثَّانِي مَا يَحِيلُهُ الطَّبْعُ إِلَى صِلَاحٍ وَهُوَ نَجَسٌ كَالْبَيْضَةِ وَالْعَسَلِ وَاللَبَنِ وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ كَذَا فِي الْأَسْرَارِ وَذَكَرَ لَا مَامَ الْمُحِبُّوبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ جَوَابُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّ كَوْنَ اللَّحْمِ طَاهِراً لَا يَدُلُّ عَلَى طَهَارَةِ الْبَوْلِ إِلَّا يَرَى أَنَّ لَحْمَ الْإِنْسَانِ طَاهِرٌ وَحَرَمَتُهُ لِكِرَامَتِهِ وَبَوْلُهُ نَجَسٌ (قوله)

وان ماتت فيها فأرة او عصفورة او سودانية او صعوة او سام ابرص نزع منها عشرون دلو الى ثلثين بحسب مكبر الدلو وصغرها يعني بعد اخراج لفأرة لحديث انس رضي الله عنه قال في الفأرة ماتت في البئر واخرجت من ساعتها ينزع منها عشرون دلو والعصفورة ونحوها تعادل الفأرة في الجثة فاخذت حكمها والعشرون بطريق الايجاب والثلثون بطريق الاستحباب فان ماتت فيها حمامة او نحوها كالدجاجة والسنور ينزع منها ما بين اربعين دلو الى ستين وفي الجامع الصغير اربعون او خمسون وهو الاظهر لما روي عن ابي سعيد الخدري رح انه قال في الدجاجة اذا ماتت في البئر ينزع منها اربعون دلو هذا لبيان الايجاب والخمسون بطريق الاستحباب ثم لم يعتبر في كل بئر دلوها الذي يستقي به منها

قوله وان ماتت فيها فأرة الى قوله او سودانية او سام ابرص في المغرب السوداء طويرة طويلة الذنب على قد رقبضة الكف وقد يسمى العصفور الاسود وهي تأكل العنب والجراد وفيه سام ابرص من كبار الوزغ وفيه احسنت اليه حسب الطافة وعلى حسبها اي قدرها وروي عن ابي يوسف رحمه الله نزع عشرين دلو الى ثلثين في الفأرة الواحدة وكذلك الى الاربع فان كانت خمسا ينزع منها اربعون دلو الى التسع وان كانت عشرا فالجميع ينزع كذا في الفتاوى الظهيرية **قوله** والعشرون بطريق الايجاب والثلثون بطريق الاستحباب وهذا الوضع لمعنيين ذكرهما شيخ الاسلام في مبسوطه احدهما ان السنة جاءت في رواية ابن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الفأرة اذا وقعت في البئر فماتت فيها انه ينزع منها عشرون دلو او ثلثون هكذا رواه ابو علي الجافظ السمرقندي رحمه الله باسناده واولاها الشيعين فكان الاقل ثابتا يقينا وهو معنى الوجوب والاكثر يوتى به لئلا يترك اللفظ المروي وان كان مستغنى عنه في العمل وهو معنى الاستحباب والثاني

وقيل دلويسع فيه صاع : ولو نزع منها بدلو عظيم مرة بمقدار عشرين دلوًا جاز لحصول
المقصود : وإن ماتت فيها شاة أو آدمي أو كلب نزع جميع ما فيها من الماء لأن ابن عباس
وابن الزبير رضي الله عنهما افتيا بنزع الماء كله حين مات زنجي في بئر زمزم : فإن انتفخ
الحيوان فيها أو تفسخ نزع جميع ما فيها صغرا حيوانا أو كبيرا لا انتشار البلة في أجزاء الماء

إن الرواية اختلفت فيه اختلا فاكثرا روى ميسرة عن علي بن أبي طالب رضي الله
عنه في الفأرة التي تموت في البئر نزع منها دلاء وفي رواية سبع دلاء وفي رواية عشرون
وفي رواية ثلثون وروى عن ابن عباس في الفأرة أربعون فإذا بعضهم أوجب في الفأرة
عشرين وبعضهم أوجب أقل من عشرين وبعضهم أكثر من عشرين فأخذ علماءنا
رحمهم الله بالعشرين لأنه الوسط بين القليل والكثير فكان هو واجبا لتعينه وما وراءه
استحباب وهذا في الفأرة بالحديث وأما العصفورة ونحوها تعادل الفأرة في الجثة فأخذت
حكمها فإن قيل مسائل البئر مبنية على اتباع الآثار دون القياس والنص ورد في الفأرة
والدجاجة والآدمي وقد الحقت ما يشاكلها كالعصفور والصعوة والسودانية والسنور
والحمامة والشاة والكلب بها قلنا بعد ما استحکم هذا الأصل صار كالذي ثبت على
وفق القياس في حق التفرغ عليه كالأجيرة ونحوها من العقود التي يأبى القياس جوازها
قوله وقيل دلويسع فيه صاع ليتمكن كل أحد من النزع **قوله** ولو نزع منها بدلو
عظيم مرة إلى آخره فكان الحسن بن زياد رحمه الله يقول لا يظهر بهذا لأن عند تكرار
النزع ينبع الماء من أسفلها ويؤخذ من أعلاها فيكون في حكم الماء الجاري وهذا
لا يحصل بنزع دلو عظيم منها ونحن نقول لما قدر الشرع الدلاء بقدر خاص عرفنا
أن الاعتبار القدر المنزوح وإي معنى الجريان ساقط لأن ذلك يحصل بدون النزع كذا في المبسوط
قوله لا انتشار البلة في أجزاء الماء لأن عند الانتفاخ ينفصل منها بلة نجسة وتلك
البلة نجاسة ما نعة بمنزلة قطرة من خمرا وبول نقم في البئر ولهذا قال محمد (رحمه)

وان كانت البئر معينة بحيث لا يمكن نزحها اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء وطريق معرفته ان تحفر حفرة مثل موضع الماء من البئر ويصب فيها ما ينزح منها الى ان تمتلئ او ترسل فيها قصبة وتجعل لمبلغ الماء علامة ثم ينزح منها مثلاً عشر دلاء ثم تعاد القصبة فينظر كم انتقص فينزح لكل قدر منها عشر دلاء وهذا عن ابي يوسف ر ح وعن محمد ر ح نزح مائتا دلو الى ثلثمائة فكأنه بنى قوله على ما شاهد في بلده وعن ابي حنيفة رحمه الله في الجامع الصغير في مثله ينزح حتى يغلبهم الماء ولم يقدر الغلبة بشيء كما هودأ به وقيل يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة في امر الماء وهذا شبه بالفقه •

وان وجدوا في البئر فارة او غيرها ولا يدري متى وقعت ولم ينتفخ اعادوا صلوة يوم ليلة اذا كانوا اتوضؤا منها وغسلوا كل شيء اصابه ملوؤها : وان كانت قد انتفخت او تفسخت اعادوا صلوة ثلاثة ايام ولياليها وهذا عند ابي حنيفة ر ح وقال ليس عليهم اعادة شيء حتى يتحققوا انها متى وقعت لان اليقين لا يزول بالشك : وصار كم من رأى في ثوبه نجاسة ولا يدري متى اصابته : ولا يبي حنيفة ر ح ان للموت سببا ظاهرا وهو الوقوع في الماء

رحمه الله اذا وقع في البئر ذنب فارة فانه ينزح جميع الماء لان موضع القطع لا ينفك عن نجاسة مائعة بخلاف ما اذا اخرجت قبل الانتفاخ لان شيئا من اجزاءها لم يبق في الماء لانه لم يزيل من اجزائها شيء الى الماء فالنجاسة بسبب المجاورة فاذ لم يبق من اجزائها شيء لم يبق الماء نجسا وانما ثبتنا الطهارة شرعا والتطهر شرعا بنزح عشرين دلو كذا في المبسوطين •

قوله وعن محمد ر ح مائتا دلو الى ثلثمائة وانما اجاب بناء على كثرة الماء في آبار بغداد كذا في المبسوط والمروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا نزح منها مائة دلو يكفي وهو بناء على آبار الكوفة لقلة الماء فيها **قوله** كما هودأ به كما في حبس الغريم وحدثنا القادري ونقطاع

حق الحضنة **قوله** وهذا شبه بالفقه اذا الرجوع الى اهل البصر اقبل في كثير من الصور كما في الحكمين والشاهدين وتقويم المتلف قال الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون

فيحال به عليه الا ان الانتفاخ دليل التقادم فيقدر بالثلث وعدم الانتفاخ والتفسخ دليل قرب العهد فتدبرناه بيوم وليلة لان مادون ذلك ساعات لا يمكن ضبطها واما مسألة النجاسة فقد قال المعلي هي على الخلاف فيقدر بالثلث في الباقي ويوم وليلة في الطري ولوسلم فالثوب بمراي عينه والبرغاة ثبة عن بصره فيفترقان والله اعلم •

فصل في الآسار وغيرها

وعرق كل شيء معتبر بسؤره

قوله فيحال به عليه لان هذا السبب ظاهر وغيره موهوم والموهوم لا يعتبر في مقابلة السبب الظاهر كمن جرح انسانا ولم يزل صاحب فراش حتى مات يضاف موته الى الجرح لانه السبب الظاهر وان احتمل بغيره وكذا لو وجد قتيل في محلة يضاف القتل الى اهلها وان احتمل انه قتل في موضع آخر ثم حمل، هنا **قوله** فيقدر بالثلث انما قدر بالثلث لانه ادنى حد التقادم في هذا الا ترى ان من دفن قبل ان يصل على عليه يصل على قبره الى ثلاثة ايام ولا يصل بعد ذلك لانه يتفسخ في هذه المدة والله اعلم •

فصل في الآسار وغيرها

السؤر بقية الماء يبقيا الشارب في الاناء والحوض ثم استعير لبقية الطعام وغيره ذكر في شرح الطحاوي والآسار علي خمسة انحاء سؤر طاهر متفق على طهارته وسؤر نجس متفق على نجاسته وسؤر مكروه وسؤر مشكوك وسؤر مختلف فيه وهو سؤر سباء الوحش سوى الكلب والخنزير كالاسد والذئب والفهد وغيرها نجس عندنا خلافا للشافعي **قوله** وعرق كل شيء معتبر بسؤره يعني نجاسته وطهارته وكراهته والمكروه ما كان طاهرا لكن الاولى ان يتوضأ بغيره والكراهة انما تثبت باحتمال النجاسة بخلاف الطاهر او بسقوط حكم النجاسة لضرورة يمكن الاحتراز عنه في الجملة ولا ينتقض ما ذكره من الاصل بعرق الحمار لان فيه روايتين (ولانه)

لانهما يتولدان من لحمه فاخذ احدهما حكم صاحبه وسؤر الإدمي وما يؤكل لحمة طاهر لان المختلط به اللعب وقد تولد من لحم طاهر فيكون طاهرا ويدخل في هذا الجواب الجنب والحائض والكافر وسؤر الكلب نجس ويغسل الا ناء من ولوغه ثلثا لقوله عليه الصلوة والسلام يغسل الا ناء من ولوغ الكلب ثلثا ولسانه يلاقي الماء دون الا ناء فلما تنجس الا ناء فالماء اولى وهذا يفيد النجاسة والعدد في الغسل وهو حجة على الشافعي رحمة الله تعالى عليه في اشتراط السبع ولان ما يصيبه بوله يطهر بالثلث فما يصيبه سؤرة وهو دونه اولى والا مر الوارد بالسبع

ولانه خص بركوبه عليه السلام معروريا والحر حر الحجاز والثفل ثقل النبوة فلا بد ان يعرق الحمار ولان الشك في طهورية سؤر الحمار لا في طهارته لما عرف في تساويان .
قوله لانهما اي اللعب والعرق وذكر السؤر وذكر اللعب فيجوز اضمارة **قوله** ويدخل في هذا الجواب الجنب والحائض فان قيل ينبغي ان يكون سؤر الجنب نجسا على قول ابي يوسف رح لوجود اسقاط الفرض قيل على احدى الروايتين عنه لم يرتفع الحدث هنا نفيا للخرج وفي الرواية الاخرى وهو قول ابي حنيفة رح سقط الفرض الا انه لم يحكم بنجاسة الماء نفيا للخرج كذا ذكره الامام المعروف بخواهر زادة رح في مبسوطه **قوله** فلما تنجس الا ناء فالماء اولى فان قيل جاز ان يكون المراد بغسل الا ناء التبعيد لا الشجس قلنا هذا لا يصح فان الجمادات لا يلحقها حكم العبادات ولانه لو كان تعبدا لوجب غسل غير موضع النجاسة كما في الحدث وبالأجماع هذا الغسل يجب في موضع الاصابة كما في سائر النجاسات فعلمنا انه وجب لازالة النجاسة لا للتبعيد ولا يقال الحجر الذي استعمل في رمي الحمار يغسل ويرمي ثانيا لا فامة القرية لان الحجر آلة الرمي وقد يتغير الآلة بنقل نجاسة الآثام اليها كمال الزكوة والماء المستعمل **قوله** ما يصيبه بوله يطهر بالثلث ذكر في التهذيب ان عند الشافعي رح بوله ودوسا ثم ما هو نجس منه لا يطهر الا بالغسل سبعا فلا يصير به حجوجا

(كتاب الطهارات - فصل في الآسا ر وغيرها)

محمول على ابتداء الاسلام : وسؤرا الخنزير نجس لانه نجس العين على ما مره
 وسؤر سباع البهائم نجس خلافا للشافعي رح فيما سوى الكلب والخنزير لان لحمهما
 نجس ومنه يتولد اللعاب وهو المعتبر في الباب : وسؤر الهرة طاهر مكروه وعن ابي يوسف
 رح انه غير مكروه لان النبي عليه السلام كان يصغي لها الاناء فتشرب منه ثم يتوضأ منه
 ولهما قوله عليه السلام الهرة سبع والمراد بيان الحكم الا انه سقطت النجاسة لعللة الطوف

قوله محمول على الابتداء قلعا لهم عما الغوامن مخالطة الكلاب كما امر بكسر الدنان
 حين حرم الخمر ثم نسخ ما ثبت تغليظا لقطع العادة لما تركوا العادة كما في الخمر ولا نه قال
 في رواية وعفروا لثامنه بالتراب ولا يجب ذلك بالاجماع **قوله** وسؤر سباع البهائم نجس
 الى قوله لان لحمها نجس والدليل على نجاسة لحمه حرمة الاكل فان حرمة الاكل قد ثبتت
 لفساد الغذاء كاذباب والخنفساء والتراب لانه ما يبيح الا للغذاء في الاصل فيصير الاكل
 بذرته عبثا وللخبث طبع كما الضفدع والسحفات مما لا يعتاد الناس اكله بغير شرع لاستخباتهم
 اياها وللنجاسة لان الله تعالى حرم اكل كل نجس بنفسه او بمجاورة كالخمر وما وقعت
 فيه نجاسة او للاحترام كما في الادمي ليبقى محترما ولا احترام للمسباع ولا خبث فيها
 ايضا فانها قبل التحريم كانت مأكولة ولا عدم الغذاء وهو طاهر فلم يبق الا النجاسة
 فعلم ان المأكول منها وهو اللحم والشحم نجس واللحاب يتولد من اللحم فيكون
 نجسا لانه يكون في حكم المتولد منه ولا يقال ينبغي ان لا يجوز بيع السبع لانه على
 ما قررتم نجس العين فكان كالخنزير لانا نقول الحرمة ليست بشاملة فان الجلد
 والعظم والشعر والعصب وما لا يترك كل منه طاهر فاشبهه دهنا ماتت فيه فأرة فلا يمنع جواز
 البيع لانه يحرم بتحريم مطلق لا من وجه دون وجه فان قيل الجلد متصل باللحم واللحم
 نجس على ما ذكرتم فكيف يكون طاهرا قلنا بين اللحم والجلد جلدة رقيقة تمنع
 تماس اللحم والجلد الغليظ فلا ينجس كذا في الاسرار وقد ذكرناه فان قيل لما كان اللحم (نجسا)

نجنس بنفسه ينبغي ان لا يطهر بالذكاة كلهم الجنزير قلنا اختلف المشايخ رحمهم الله في طهارة لحمه بالذبح فالمحققون منهم ذهبوا الى انه لا يطهر بالذكاة لان نجاسة سوره دليل على نجاسة لحمه وبه اخذ الفقيه ابو جعفر رحمه الله والامام الناطقي رحمه الله والقاضي الامام ابو زيد والامام المعروف بخواهر زاده وصاحب الخلاصة رحمهم الله وهو المختار وذهب بعضهم الى انه يطهر بالذكاة لانه لحم حيوان طاهر ولم يدا طهر جلده بالذكاة باتفاق بين اصحابنا الا انه لا يمكن لهؤلاء التمسك في نجاسة السور بنجاسة اللحم كما تمسك بهذا الفريق الاول بل متمسكهم الآثار مثل ما روي عن عمرو وعمر بن العاص رضي الله عنهما انهما وردا حوضا فقال عموي صاحب الحوض اترد حوضك السباع وقال عمر يا صاحب الحوض لا تخبرنا فلو انهما كانا يريان التمسك لم يكن لسؤال عمرو ولا لشيء عمر معنى وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المياه التي تكون في الفلوات وما ينوبها من السباع فقال اذا بلغ الماء قلتين لم يحتمل خبثا فدل التعليل لنفي النجاسة بكثرة الماء لان الورود سبب منجس ثم الشيخ رحمه الله اختار في الكتاب ان اللحم يطهر بالذكاة وقد تمسك في نجاسة السور بنجاسة اللحم ولم يرد به النجس بالمجاورة واما اراد به النجس لعينه وانه لا يطهر بالذكاة فيترأى كما ملتنا قض لان الظاهر المختار عند الشيخ ان اللحم يطهر بالذكاة ولما ثبت نجاسة السور بالاثرو ما عليه المحققون من ان اللحم لا يطهر بالذكاة يؤيد الاثر في اثبات نجاسة السور تمسك به في اثباتها الا ان يكون هو المختار عنده فلا تناقض .

قوله فبقيت الكراهة فان قيل انما يتعين كراهة السوران لو انحصرا حكام السباع فيما ذكرتم قلنا المتعلق بالسباع احكام ثلاثة نجاسة السور كسباع البهائم والثاني كراهته كسباع الطير والثالث حرمة اللحم فنجاسة السور لا يرا داجما عا او بالنص وحرمة

(كتاب الطهارات فصل في الاسأروغيرها)

ومأرواه محمول على ما قبل التحريم ثم قيل كراهته لحرمة اللحم وقيل لعدم
 تحاميهما لنجاسة وهذا يشير الى التنزه والاول الى القرب من التحريم .
 ولو اكلت الفأرة ثم شربت على فورة الماء يتنجس : الا اذا مكثت ساعة
 لغسلها فمهما بلغا بها والاستثناء على مذهب ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى
 ويسقط اعتبار الصب للضرورة وسؤر الدجاجة المخلاة مكروه لانها تخالط النجاسة .

اللحم لا يراد ايضا لانها ثابتة بنهي النبي عليه السلام عن اكل كل ذي ناب من السباع
 فبقيت الكراهة فان قيل لم قلتم بان الحرمة ثابتة بما رويت من الحديث وانما يكون كذلك
 ان لو كان سابقا قلنا حرمة لحم السباع ان ثبت قبل هذا الحديث لا يكون ثابتة به وان
 لم يثبت لا يكون الحرمة من لوازم كونه سباعا فلا يمكن جعله مجازا عنها ولانه اذا لم يعرف التاريخ
 يجعل كانهما وردا دفعة واحدة واصافة الحرمة الى ما هو ضريح في التحريم اولى .
قوله على ما قبل التحريم اي تحريم الهرة وذلك في حالة تحريم السباع **قوله** كراهته
 لحرمة اللحم لان سؤرها مختلط بلعابها ولعابها متولد من لحمها ولحمها نجس لما ذكرنا
قوله لعدم تحاميهما النجاسة يعني ان عامة ما كولاها نجسة فيكون فمها نجسا وكان
 القياس نجاسة سؤرها الا انه غير متيقن فاسقطنا النجاسة واثبتنا الكراهة كما في يد
 الصبي والمستيقظ من المنام فعلى هذا لو علم انها لم تأكل الجيف لا يكره التوضي بسؤرها
قوله والاستثناء على مذهب ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يعني به قوله الا
 اذا مكثت ساعة وتقريره انها اذا مكثت ساعة فالظاهر غسلها فمها بلعابها وهو طاهر
 وازالة النجاسة بما سوى الماء من المائعات عندهما جائز فيقع شربها بفم طاهر وعند
 ابي يوسف رحمه الله النجاسة وان كانت لاتزول الا بصب المائعات المزيلة عليها ففي
 مثل هذا الموضع سقط الصب لمكان الضرورة وعند محمد رحمه الله لا يتأتى هذا
 لعدم زوال النجاسة بالمائعات عنده . (قوله) .

ولو كانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها الى ماتحت قدميها لا يكره لوقوع الابن
عن المخالطة وكذا سور سباع اطيروا لانها تأكل الميتات فاشبه الذبابة المخلاة وعن
ابي يوسف رحمه الله تعالى انها اذا كانت محبوسة يعلم صاحبها انه لا تذر على منقارها
لا يكره لوقوع الامن عن المخالطة واستحسن المشايخ هذه الرواية وسور ما يسكن
البيوت كالحيمة والفأرة مكروه لان حرمة اللحم اوجبت نجاسة السور
الا انه سقطت النجاسة لعل الطواف فبقيت الكراهة والتنبيه على العلة في الهرة

قوله ولو كانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها الى ماتحت قدميها حكى عن الامام
الحاكم عبد الرحمن انه قال لم يرد بكونها محبوسة ان تكون محبوسة في بيتها لانها
وان كانت محبوسة في بيتها فانها تحول في عذرات نفسها فلا يؤمن ان يكون
على منقارها قذر فيكره التوضي بسورها كما لو كانت مخلاة وانما اراد بكونها محبوسة
ان تحبس في بيت لتسمن للكل فيكون رأسها وعلفها وماؤها خارج البيت فلا يمكنها
ان تحول في عذرات نفسها وقال شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط وان كانت
محبوسة فانه يجوز التوضي به ولا يكره لانه ليس على منقارها نجاسة لان من حيث
الحقيقة ولا من حيث الاعتبار اما من حيث الحقيقة نظاها هروا ما من حيث الاعتبار
فانها اذا كانت محبوسة لا تجد عذرات غيرها حتى تحول فيها وانما تجد عذرات
نفسها وهي لا تحول في عذرات نفسها **قوله** وعن ابي يوسف رحمه الله ذكر
في المحيط وكان ابو يوسف اعتبر الكراهة لتوهم اتصال النجاسة بمنقارها لا لوصول
لعابها الى الماء وقال اذا لم يكن على منقارها نجاسة لا يكره التوضي بسورها واستحسن
المثأخرون رواية ابي يوسف رح وافتوا بها **قوله** والتنبيه على العلة في الهرة يعني
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كون الطوف علة لسقوط النجاسة في الهرة
فبحسب تعدي هذا الحكم من الهرة الى سائر مواضع البيوت بتلك العلة المنصوصة

وسؤر الحمأ والبغل مشكوك فيه ثم قيل الشك في طهارته لانه لو كان طاهر الكان طهورا
 مالم يغلب اللعاب على الماء وقيل الشك في طهوريته لانه لو وجد الماء المطلق لا يجب
 عليه غسل رأسه وكذا لبنه طاهر وعرقه لا يمنع جوازا صلوة وان فحش فكذا سؤره وهو الاصح

قوله مشكوك فيه وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه هو طاهر وطهور لانه
 جعل سؤر كل حيوان ينتفع بجلده طهورا فكذلك جعل سؤر السباع كالنمر
 والفهد سوى الكلب والخنزير طاهرا وطهورا لانتفاع بجلده كذا في
 الاسرار وكان ابوطاهر الدباس رحمه الله ينكر هذا ويقول لا يجوز ان يكون شيء من
 حكم الشرع مشكوكا فيه ولكن معناه محتاط فيه فلا يجوز ان يتوضأ به في حالة
 الاختيار واذالم يجد غيرة يجمع بينه وبين التيمم احتياطا كذا في المبسوط **قوله** ثم قيل
 الشك في طهارته لانه لو كان طاهرا الكان طهورا ما لم يغلب اللعاب على الماء
 اذا اختلط الطاهر بالماء لا يخرجه عن المطهرية اذا كان الطاهر المختلط بالماء شيئا لم يسقط
 عنه المطهرية واللعاب سقط عنه المطهرية بتعارض الدالة ولهذا لا تزول به النجاسة
 الحقيقية وان كان مزيلا قالعا فاخذ حكمه بالمجاورة بخلاف الخل وسائر الاشربة
 اذا اختلط بالماء لانه لم يسقط مطهرية المختلط فلم يتغير صفة الماء مالم يكن مغلوبا
قوله وهو الاصح الضمير راجع الى قوله وقيل الشك في طهوريته ثم لما كان الشك في
 طهوريته على الاصح كان بقاءه على الطهارة بلا شك ثم عطف عليه لبنه وعرقه بكونهما
 طاهرين مطلقا هذا في العرق بحكم الروايات الظاهرة صحيحة وما في اللبن فغير
 صحيح لان المذكور في الكتب نجاسة لبس الحمأ والروايتان فيه ذكر شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله في المبسوط في تعليل سؤر الحمأ فقال وكذلك اعتبار سؤره بعرقه
 يدل على طهارته واعتباره بلبنه يدل على نجاسته جعل لبنه نجسا وذكر في المحيط
 وابن الاثنان نجس في ظاهر الرواية وروى عن محمد بن حاتم انه طاهر ولا يؤكل (وذكر)

ويروي نص محمد رحمه الله عليه على طهارته وسبب الشك تعارض الادلة في اباحته وحرمة او اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في نجاسته وطهارته وعن ابي حنيفة رحمه الله انه نجس ترجيحاً للحرمة والنجاسة وبغلي من نسل الحمار فيكون بمنزلة

وذكر الامام الترمذي رحمه الله عن البرزوي رحمه الله يعتبر فيه الكثير الفا حش هو الصحيح وعن عيينة اليماني رحمه الله انه نجس نجاسة غليظة لانه حرام بالاجماع وذكر في فتاوى ناصيخان رحمه الله وفي طهارة لبن الاثان روايتان واما في عرقه فنحن ابي حنيفة رحمه الله في عرق الحمار ثبت روايات في رواية قال هو طاهر وفي رواية قال هو نجس نجاسة خفيفة وفي رواية قال هو نجس نجاسة غليظة وذكر القندوري ان عرق الحمار طاهر في الروايات المشهورة كذا في المحيط.

قوله ويروي نص محمد رحمه الله عليه على طهارته وهو ما روي عن محمد رحمه الله انه قال اربع لو غمس فيه الثوب لم ينجس وهي سؤر الحمار والماء المستعمل واثنان وبول ما يؤكل لحمه كذا في المبسوط **قوله** تعارض الادلة في اباحته وحرمة فقد روي انه عليه السلام نهى عن اكل لحوم الحمير الاهلية وروي عن غالب بن الجراح انه قال لم يبق من مالي الا حمير ات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من سمين ما لك ولم يتعارض الخبران في سؤر الهرة اذ قوله عليه السلام الهرة سبع لا يقتضي نجاسة السؤر لما مر فلا يعارض قوله عليه السلام الهرة ليست بنجسة **قوله** واختلاف الصحابة رضي الله عنهم فانه روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه كان يكره التوضي بسؤر الحمار والبغل وروي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انه لا بأس بالتوضي به ولم يترجم احد القولين على الآخر فوجب ذلك اشكالاً فيه اولان الحمار يشبه الهرة من وجه مخالطته لانه يربط في الدور ولا نية في شرب من الاواني كالهررة ومن وجه يشبه الكلب لمجانبة لانه لا يلح المداخل والمضاييق كالهررة فلوانتفت الضرورة اصلاً لكان سورة نجسا كالكلب

(كتاب الطهارات ... فصل في الاسار وغيرها)

فان لم يجد غيرهما يتوضأ بهما ويتيمم ويجوز ايهما قدم وقال زفر رحمه الله لا يجوز الا ان يقدم الوضوء لانه ماء واجب الاستعمال فاشبه الماء المطلق ولنا ان المطهر احدهما

ولو تحققت الضرورة فيه حسب تحققها في الهرة لوجب الحكم ببقائه على صفة الطهارة والظهورية فاذا تحققت الضرورة من وجه دون وجه بقي مشكلا فلا ينجس الماء بالشبهة ولم يزل الحدث به للشبهة وقيل هذا الوجه من التمسك هو الا يصح وبه يخرج الجواب عما يرد من الاسئلة احدها ان يقال ما تعارضت الادلة في اباحة السور وحرمة منه ينبغي ان يغلب الحرمة امالان المحرم والمبيح اذا اجتمع يغلب المحرم على المبيح احتياطا وامالان في الدليل المحرم دلالة كونه ناسخا لا ناقول انما يجعل ذلك ان لو كان الشك والتردد في الحرمة والحل باعتبار النصين لان النسخ انما يجري في النص لا في الضرورة وههنا جاء الشك والتردد باعتبار الشك في الضرورة على ما ذكرنا وكذلك القول بالا احتياط انما يكون في ترجيح الحرمة في غير هذا الموضع واما ههنا فالا احتياط في اثبات الشك ليجب استعماله لان النور جحنا جهة الحرمة هنا للا احتياط كان فيه ترك العمل بالا احتياط لانه حينئذ لا يجوز استعمال سور الحمار مع ان احتمال كونه مطهرا باق باعتبار الشك فكان متيما عند وجود الماء في احد الوجهين وذلك حرام فلا يكون عملا بالا احتياط ولا بالمباح والثاني ان يقال لما وقع التعارض في السور والماء خلف وجب ان يصار الى الخلف ويسقط استعمال الماء كمن له انا ان احدهما طاهر والاخر نجس فاشبه الطاهر عليه فانه يسقط استعمال الماء ويجب التيمم فكذا ههنا لانا الماء فيما نحن فيه طاهر لما ذكرنا ان قضية الشك ان يقع كل واحد من الاصول على الصفة التي كانت قبل التعارض فلم يزل الحدث لانه كان ثابتا قبل هذا فيبقى الى ان يوجد المزيل بيقين فلما كان الماء طاهرا او وقع الشك في طهوريته لا يسقط عنه استعماله لشك بخلاف الا نائين لان احدهما نجس يقينا والاخر وان كان طاهرا يقينا (لكنه)

فيفيد الجمع دون الترتيب وسؤر الفرس طاهر عند هـ لان لحمه مأكول

لكنه عجز عن استعماله لعدم علمه به وله خلف فيصار اليه والثالث هو ان يقال التعارض في الماء لا يوجب شك فيه كما اذا اخبر عدل بطهارة الماء وعدل آخر بنجاسته فإنه يتوضأ به من غير ضم التيمم اليه قلنا عند تعارض الخبرين هنا كوجب تساقطهما فصارا كما نهما لم يخبرا فرجحنا كقول الماء مطهرا باشتحاب الحال لان الحال يصلح للترجيح والماء كان مطهرا قبل التعارض فيبقى كذلك بعد التعارض لانعدام الخبرين حكما بسبب التعارض ههنا انما جاء التعارض من جانب الضرورة على معنى ان فيه ضرورة من وجه دون وجه فلو ثبتت الضرورة من كل وجه لقلنا بالطهارة ولو لم تثبت من كل وجه لقلنا بالنجاسة على ما ذكرنا فلما تعارضت جهتا الضرورة تساقطتا للتعارض فابقينا ما كان على ما كان ايضا والرابع ان يقال في استعمال الماء ترك العمل بالاحتياط من وجه آخر لانه ان كان نجسا يتنجس العضوبه قلنا ان معنى الشك في كونه مطهرا لا في كونه طاهرا وهو الصحيح فعلى هذه الرواية لا يرد السؤال وعلى الرواية الاخرى بان كان الشك في طهارته قلنا الاحتياط في استعماله لان العضو طاهر يبقين فلا ينجس بالشك والحدث ثابت بيقين فلا يزول بالشك ويشترط التيقن في الطهارة ولا يتيقن فيها الا بضم التيمم اليه .

قوله فيفيد الجمع دون الترتيب المراد به انه لا يخلو للصلوة الواحدة عنهما وان لم يوجد الجمع في حالة حتى اذا توضأ بسؤر الحمار وصلى ثم احدث وتيمم وصلى تلك الصلوة ايضا جاز وفي الجماع مع الصغير لا ما م المحبوبي رحمة الله تعالى عليه في رجل لم يجد الا سؤر حمار قال يهريق ذلك السؤر حتى يصير عادما للماء ثم يتيمم فعرض قوله هذا على ابي القاسم الصفار رحمه الله فقال هو قول جيد وفيه ايضا ذكر محمد رحمه الله في نوادر الصلوة لو توضأ بسؤر الحمار وتيمم ثم اصاب ماء نظيفا فلم يتوضأ به حتى ذاهب الماء معه سؤر الحمار فعليه اعادة التيمم وليس عليه اعادة الوضوء بسؤر الحمار لانه ان كان

(كتاب الطهارات ... فصل في الا سآر وغيرها)

وكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الصحيح لان الكراهة لا ظها رشفة فان لم يجد الا نبذ
التمر قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يتوضأ به ولا يتمم لحديث ليلة الجن فان النبي عليه
السلام توضأ به حين لم يجد الماء وقال ابو يوسف رحمه الله يتوضأ به وهو رواية
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وبه قال الشافعي رحمه الله عملاً بأية التيمم لانها اقوى
او هو منسوخ بها لانها مدنية وليلة الجن كانت مكية وقال محمد رحمه الله يتوضأ به ويتمم

مطهر فقد توضأ به وان كان نجس فليس عليه الوضوء لاني في المرة الاولى ولا في المرة الثانية .
قوله وكذا عند أبي حنيفة رحمه الله في الصحيح احتراز عن سائر الروايات وفي المحيط فني
سؤ الغرس عن أبي حنيفة رحمه الله اربع روايات قال في رواية احب الي ان
يتوضأ بغيره وهو رواية البلخي عنه وفي رواية الحسن عنه انه مكروه كحكمه وفي رواية
قال هو مشكوك فيه كسؤ الاحمار وفي رواية كتاب الصلوة قال هو طاهر وهو الصحيح
من مذهبه **قوله** فان لم يجد الا نبذ التمر ذكر القدر في شرحه عن
اصحابنا ان التوضي بنبذ التمر لا يجوز الا بالنية كالتيتم لانه بدل عن الماء حتى لا يجوز
التوضي به حال وجود الماء ولو توضأ بالنبذ ثم وجد ماء مطلقاً ينتقض وضوءه كما
ينتقض التيمم بوجود الماء **قوله** لحديث ليلة الجن وهو ما روي عن ابن عباس رضي
الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب ذات ليلة ثم قال ليقيم معي من لم يكن
في قلبه مثقال ذرة من كبر فقام ابن مسعود رضي الله عنه فحمله رسول الله عليه
السلام مع نفسه فقال عبد الله بن مسعود خرجنا من مكة فخط رسول الله عليه السلام
حولي خطا وقال لا تخرج عن الخط فانك ان خرجت عنه لم تلقني الى يوم القيمة ثم
ذهب يدعو الجن الى الايمان ويقرأ عليهم القرآن حتى طلع الفجر ثم رجع بعد طلوع الفجر
وقال لي هل معك ماء اتوضأ به فقلت لا الا نبذ التمر في اداة فقال عليه السلام تمر طيبة
وماء طهور فاخذوا توضأ به وصلى الفجر **قوله** لانها اقوى او هو منسوخ بها فان قيل نعم

(كتاب الطهارات فصل في الاسار وغيرها)

لان في الحديث اضطرابا وفي التاريخ جهالة فوجب الجمع احتياطا فلنا ليلة الجن كانت غير واحدة فلا يصح دعوى النسخ والحديث مشهور عملت به الصحابة رضى وبمثلته يزداد على الكتاب

نسخ الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب لا يجوز عندا لشافعي رحمه الله فكيف يستقيم قوله او هو منسوخ قلنا قال ذلك بناء على قول ابي يوسف رحمه الله فيكون حجة علينا *

قوله لان في الحديث اضطرابا اي مقالا في ثبوته وذلك لان مداره على ابي زيد مولى عمرو بن الحارث روى عنه ابو فزارة وكان نبذا روى هذا الحديث ليهون على الناس امر النبيذ وابوزيد كان مجهولا عند النقلة ولانه روى عن ابي عبيدة بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه قيل له هل كان ابوك مع النبي عليه السلام ليلة الجن فقال ولوددت ان لو كان ابي صاحب رسول الله عليه السلام ولو كان هو مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن لكان فخرا له عظيما ومنقبة ولعقبه بعده فكان لا يخفى على ابنه قلنا ان مداره كما كان على ابي فزارة كان مداره ايضا على كبار الصحابة رضي الله عنهم لا طعن فيهم مع ان ابافزارة غير مطعون فان مصنف الصحيح ذكر ان اسمه كان راشد بن كيسان الزاهد سمي زاهدا لذي يانته وبيع النبيذ لا يكون طعنا لجوازانه باع النبيذ اتفق الناس على ابا حته وقوله بان ابازيد كان مجهولا قلنا لا بل هو من كبار الائمة التابعين وكان معروفا وقوله بان عبد الله لم يكن مع النبي عليه السلام قلنا لا بل كان معه فان محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله اثبت كونه مع النبي عليه السلام باثني عشر وجها ومعني قول ابنه انه لم يكن اي لم يكن معه حالة الخطاب والدعوة والدليل على انه كان معه ما روي ان ابن مسعود رضي الله عنه رأى قوما يلعبون بالزط فقال ما شبه هؤلاء بالذين رأيتهم ليلة الجن **قوله** عملت به الصحابة رضي الله عنهم هو ما روى الحارث عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال الوضوء

(كتاب الطهارات ... فصل في الاسأروغيرها)

وأما الاغتسال به فقد قيل يجوز عنده اعتبار ابلو وضوء وقيل لا يجوز لانه فوقه والنبذ المختلف فيه ان يكون حلوا رقيقا يسيل على الاعضاء كالماء . وما اشد منها صار حرا ما لا يجوز التوضي به . وان غيرته النار فما دام حلوا رقيقا فهو على الخلاف وان اشد فعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز التوضي به لانه يحل شربه عنده . وعند محمد رحمه الله لا يتوضأ به لحرمته شربه عنده ولا يجوز التوضي بما سواه من الانبذة جرياً على قضية القياس .

بنبذ التمروضوء من لم يجد الماء وروى عنه من طرق مختلفة انه كان لا يرى بأساً بالوضوء بنبذ التمر حال عدم الماء وروى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال توضأ بنبذ التمر ولا تتوضأ باللبن وروى عنه من طرق مختلفة انه كان يجوز الوضوء بنبذ التمر عند عدم الماء وهم كانوا من ائمة الفتوى فيكون قولهم مقدماً على القياس وعن هذا قال ابو حنيفة رحمه الله ان اشتبه كون عبد الله مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجح قلنا في الباب ما يكفي للاعتداد عليه وهو رواية هذه الكبار من الصحابة رضي الله عنهم كذا في مبسوط شيخ الاسلام .

قوله واما الاغتسال به اختلف مشايخنا رح في الاغتسال بنبذ التمر عند ابي حنيفة رح فمنهم من لم يجوزه لان الاثر في الوضوء خاصة والاصح انه يجوز لان المخصوص من القياس بالنص يلحق به ما في معناه من كل وجه ولو لم تزل الجنابة لزال بالتيمة والتميم غير منزىل للحدث هناك فكيف يزىل الجنابة **قوله** ولا يجوز التوضي بما سواه من الانبذة وقال الاوزاعي رحمه الله تعالى يجوز التوضي بسائر الانبذة بالقياس على نبذ التمر وعندنا لا يجوز لان نبذ التمر مخصوص عن القياس بالاثر فلا يقاس به عليه غيره والله اعلم .

(باب)

باب التيمم

قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله التيمم في اللغة القصد ومنه قول القائل وما أدري إذا تيممت إرضا أريد الخيرا بهما يليني وفي الشرع عبارة عن التصد إلى الصعيد للتطهير فالاسم الشرعي فيه معنى اللغة وثبت التيمم بالكتاب وهو قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا والسنة وهو ما روي عن النبي عليه السلام أنه قال جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا أينما دركتني الصلوة تيممت وصلت ثم أعلم أن التيمم لم يكن مشروعا لغير هذه الأمة وإنما شرع رخصة لنا والرخصة فيه من حيث الآلة حيث اكتفى بالصعيد الذي هو ملوث وفي محله حيث اكتفى في شرط أعضاء الوضوء .

قوله ومن لم يجد ماء أي ماء يكفي لرفع الحدث لأن مادون ذلك وجوده وعدمه سياتر إذا لا تثبت به استباحة الصلوة فالحق بالعدم فإن قيل المذكور في النص ماء نكرة في موضع النفي فيتناول كل جزء منه فيكون مخاطبا في حق ذلك القدر بالاستعمال لأن ذلك القدر ماء طهور حقيقة وحكما إما حقيقة فظاهر وأما حكما فإنه إذا استعمله ثم أصاب ماء آخر لم نجس عليه إعادة الأول فصار كالعاري إذا وجد ثوبا يسيرا يستريح عورته يلزمه استعماله بقدره وكذلك إذا كانت به نجاسة حقيقية فوجد ماء لا يرفع جميعها بل يرفع بعضها يجب عليه استعماله في ذلك القدر فينبغي أن يجب هنا أيضا استعمال ذلك القدر من الماء لتقليل النجاسة الحكيمة كما هو مذهب الشافعي رحمه الله فإنه قال الضرورة لا تتحقق إلا بعد استعمال الماء فيما يكفي قلنا المراد منه ماء يكفي للوضوء وذلك لأنه لم يمكن إجراءه على العموم إذ وجود ماء نجس أو محتاج إليه لعطشه غير مراد فيراد به إخص الخصوص وهذا الماء مراد

اجمعا فسقط غيره دل عليه ان الآية سيقّت لبیان الطهارة بالحكمة وكان قوله تعالى فلم تجدوا ماء أي ماء طهورا أي محلا للصلوة باستعماله في هذه الاعضاء وبوجود ما لا يكفي للوضوء لم يوجد ماء محل للصلوة لانه لم يثبت باستعمال هذا الماء شيء من الحل لان الحل حكم والعلة غسل الاعضاء كلها وشي من الحكم لا يثبت ببعض العلة كبعض النصاب في حق الزكوة فصا هذا كمن وجد بعض الرقبة في حق الكفارة حل له التكفير بالصوم كما لو عذم الرقبة أصلا وهذا بخلاف إزالة النجاسة الحقيقية وسترا العورة لأن الواجب الذي يزال فيهما امر حسي لانه عورة ظاهرة ونجاسة حقيقية وإذا كان حسيا اعتبر الزوال حسالا حكما والزوال حسا ثبت بقدر الماء الذي معه وبقدر الثوب الذي معه يزول انكشف العورة حسا فيجب استعماله وأما هنا الطهارة حكمية فلا يثبت شيء من الحكم ببعض العلة كالطلاق لا يثبت شيء منه بقوله انت اوطالق في قوله انت طالق وكذلك في سائر العلل •

قوله اخرج المصراي يجوز لمن هو خارج للمصروان لم يكن مسافرا وفيه رد لقول من يقول بانه لا يجوز التيمم الا للمسافر ذكر في المحيط ومن الناس من قال لا يجوز التيمم لمن خرج من المصرا لا اذا قصد سفرا صحيحا وفيه أيضا نفي لجواز التيمم في الامصار يدل عليه ما ذكر في شرح الطحاوي ان التيمم في المصرا لا يجوز الا في ثلاثة احوال احدها اذا خاف فوت صلوة الجنابة ان توشأ والثانية اذا خاف فوت صلوة العيد والثالثة اذا خاف الجنب من البرد بسبب الاغتسال وما ذكر الامام الترمذ في رحمه الله ان من عدم الماء في المصرا لا يجزيه التيمم لانه نادر فان قيل النص مطلق عن اشتراط المسافة فلا يجوز تقييده بها بالرأي قيل المسافة القريبة مانعة بالاجماع والبعيدة غير مانعة بالاجماع فجعلنا الفاصل بين القريب (و)

نحو ميل او اكثر يتيمم بالصعيد لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا وقوله عليه السلام التراب طهورا لمسلم ولوالى عشر حجج ما لم يجد الماء والميل هو المختار في المقدار لانه يلحقه الحرج بدخول المصر والماء معدوم حقيقة .

والبعيد ما ذكرنا لانه يلحقه الحرج بسبب الدخول في المصر والماء معدوم حقيقة .
قوله نحو ميل او اكثر قيل ذكر قوله او اكثر للتأكيد كقوله تعالى نفخة واحدة لان معنى التأكيد هو ان يستفاد من الاول ما يستفاد من الثاني وهذا كذلك فكان تأكيدها اولان المسافة انما تعرف بالخرز والظن فقال لو كان في غنه ان بينه وبين الماء نحو ميل او اقل لا يجوز له التيمم وانما يجوز اذا اتيقن ان بينه وبين الماء نحو ميل او اكثر اولان تقديرات الشرع على اربعة انواع وتشهد القسمة العقلية عليها ايضا لانها ما ان تمنع الاكثر لا الاقل كمدة النفاس او على العكس كنصاب الزكوة او تمنعها كصلوة الفجر او لا تمنعها كقوله تعالى ان يستغفر لهم سبعين مرة فذكر قوله او اكثر ليعلم ان هذا من قبيل ما يمنع النقصان دون الزيادة كنصاب الزكوة **قوله** والميل هو المختار في المقدار وعن محمد رحمه الله انه يجوز التيمم اذا كان الماء على قدر ميلين وهو اختيار الفقيه ابي بكر محمد بن الفضل وعن الكرخي رحمه الله ان كان في موضع يسمع صوت اهل الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه اخذا اكثر المشايخ كذا في فتاوى قاضيخان رحمه الله وقال الحسن بن زياد انما كان الماء اما معه يعتبر الميلان وان كان يمتن او يسرة او خلفا فميل واحد لان ميلا للذهاب وميلا للرجوع فكان ميلين وفسر ابن شجاع الميل بثلاثة آلاف وخمس مائة ذراع الى اربعة آلاف ذراع وفسر الغلوة بثلاث مائة ذراع الى اربعمائة ذراع وعن ابي يوسف رحمه الله ان الماء اذا كان بحيث لو ذهب اليه وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بصره فهو بعيد ويجوز له التيمم وهذا حسن جدا كذا في الذخيرة وذكر الامام الترمذي رحمه الله ان الفرس يخشي اثني عشر الف خطوة وقيل الغلوة مقدار رميته سهم

والمعتبر المسافة دون خوف الفوت لان التفريط يأتي من قبله . ولو كان يجدد الماء الا انه مريض فخاف ان يستعمل الماء اشتد مرضه يتيمم ما تلونا ولا ان الضرر في زيادة المرض فوق الضرر في زيادة ثمن الماء وذلك يبيح التيمم فهذا اولى ولا فرق بين ان يشتد مرضه بالتحريك او بالاستعمال واعتبر الشافعي رح خوف التلف وهو مردود بظاهر النص ولو خاف الجنب ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيمم بالصعيد وهذا اذا كان خارج المضر ما بينا ولو كان في المصر فكذلك عند ابي حنيفة خرج حلالا لهماهما يقولان ان تحقق هذه الحالة نادر في المصر فلا يعتبر وله ان العجز ثابت حقيقة فلا بد من اعتباره .

قوله والمعتبر المسافة دون خوف الفوت هذا احتراز عن قول زفر رحمه الله فانه يجوز التيمم اذا خاف فوت الوقت وان كانت المسافة اقل من ميل **قوله** ولان الضرر في زيادة المرض فوق الضرر في زيادة ثمن الماء لان ثمن الماء مال والمال خلق لولاية النفس فكان تبعا فلما كان الحرج مد فوعا عن الوقاية التي هي تبع لان يكون مد فوعا عن الموتى الذي هو اصل اولى **قوله** ولا فرق بين ان يشتد مرضه بالتحريك كما لمبطون والمشتكى من العرق المدني او بالاستعمال كالجدري والحصبة **قوله** وهو مردود بظاهر النص لان قوله تعالى وان كنتم مرضى يبيح التيمم لكل مريض من غير فصل ولو خيلنا نحن وظاهر الآية لقلنا بان تجزية التيمم وان كان لا يخاف زيادة مرض او ابطاء براء الا انه خرج هذا عن ظاهر الآية وبقي الباقي على ظاهرها **قوله** ولو خاف الجنب ان اغتسل ان يقتله البرد ذكر خوف الجنب ولم يذكر خوف المحدث وذكر في الاسرار انهما سواء فقال في المصر خاف الهلاك من البرد لو اغتسل او توضأ جازله التيمم عند ابي حنيفة رحمه الله خلا فالحما وذكر في فتاوى قاضيخان الجنب الصحيح في المصر اذا خاف الهلاك من الاغتسال يباح له التيمم في قول ابي حنيفة والمشافر اذا خاف الهلاك من الاغتسال جازله التيمم في قولهم (و)

والتيمم ضربتان يمسح باحدهما وجهه وبالاخرى يديه الى المرفقين لقوله عليه
الصلوة والسلام التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وينفض يديه بقدر
ما يتناثر التراب كيلا يصير مثله .

واما المحدث اذا خاف الهلاك من التوضي اختلفوا فيه على قول ابي حنيفة والصحيح
انه لا يباح له التيمم ثم قال مشايخنا راح في دنيا رنا لا يباح للمقيم ان يتيمم لان في غرف ديارنا
اجر الحمام يعطى بعد الخروج ويمكنه ان يدخل الحمام فيتعلل بالعسرة وذكر في المحيط
اختلاف الرواية في المحدث فجوزه شيخ الإسلام ولم يجوزه الامام الحلواني رحمه الله .

قوله والتيمم ضربتان فيه اشارة الى ان من ضرب يديه على الارض للتيمم
فقبل ان يمسح بهما وجهه احدث ثم مسح بهما وجهه لا يجوز كذا ذكر السيد
الامام ابو شجاع رحمه الله تعالى لان الضربة من التيمم قال عليه السلام التيمم
ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وقد اتى ببعض التيمم ثم احدث فينقضه كما
ينقض الكل فصاركما لو حصل الحدث في خلال الوضوء ينقضه كما ينقض الكل بعد التمام
وذكر الامام الاسيبجا بي رحمه الله انه يجوز كمن ملأ كفيه ماء للوضوء ثم احدث
ثم استعمله فانه يجوز كذا في التجنيس وما روي من الحديث حجة على ابن سيرين
بانه ثلث ضربات وعلى الازاعي والشافعي بانه الى الرسغين وعلى الزهري
رحمه الله بانه الى الاباط وعلى مالك رحمه الله بانه الى نصف الذراع وفي زاد
الفقهاء الاحوط ان يضرب بيديه على الارض ثم ينفضهما حتى يتناثر التراب
فيمسح بهما وجهه ثم يضرب اخرى فينفضهما ويمسح بباطن اربع اصابع يده
اليسرى ظاهرة اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بباطن كفه
اليسرى بباطن ذراعه اليمنى الى الرسغ ويمر بباطن ابهامه اليسرى على
ظاهر ابهام يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك .

ولا بد من الاستيعاب في ظاهر الرواية لقيامه مقام الوضوء ولهذا قالوا يخلل
 الاصابع : وينزع الخاتم ليتيم المسح : والحدث والجنب فيه سواء : وكذا الحيض والنفاس
 لما روي ان قوما جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا اننا قوم نسكن
 هذه الزمالة ولا نجد الماء شهرا او شهرين وفيما الجنب والحائض والنفاس فقال عليه السلام
 عليكم بارضكم ويجوز التيمم عند ابي حنيفة ومحمد رح بكل ما كان من جنس الارض
 كالتراب والرمل والحجر والجص والنورة والكحل والزرنيخ وقال ابو يوسف لا يجوز
 الا بالتراب والرمل وقال الشافعي لا يجوز الا بالتراب المنبت وهو رواية عن ابي يوسف
 رح لقوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا اي ترابا منبتا قاله ابن عباس رضي الله عنه

قوله ولا بد من الاستيعاب في ظاهر الرواية وزوي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
 ان الاكثر يقوم مقام الكل لان في الممسوحات الاستيعاب ليس بشرط كما في المسح
 بالخف والرأس كذا في المبسوط وفي النظم قد رال درهم فمادونه عفو وان زاد لم يجز :
 ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا رحمهم الله تعالى والناس عنه غافلون
قوله والحدث والجنب فيه سواء قال شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط وهو قول
 اصحابنا رحمهم الله وعليه العلماء وقال بعض الناس بانه لا يتيمم الجنب والحائض
 والنفاس والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم روي عن عمر وعبد الله بن مسعود
 وعبد الله بن عمر انهم كانوا لا يبيحون التيمم للجنب وعلي وابن عباس رضي الله
 عنهم كانوا يبيحون التيمم للجنب **قوله** ويجوز التيمم بكل ما كان من جنس الارض
 قيل ان كل ما يحترق فيصير رمادا سما لشجر او ينطبع ويلين كالحديد فهو ليس من جنس
 الارض وما عدا ذلك فهو من جنس الارض كذا في الزاد والتحفة وفي المغرب وهمز
 واوا النورة خطأ **قوله** اي ترابا منبتا قاله ابن عباس رضي الله عنه وروي عن ابن
 عباس رضاه قال الصعيد الطيب تراب الحرث والطيب يذكر ويراد به المنبت كفي (قوله)

غير ان ابا يوسف زاد عليه الرمل بالحد يث الذي رويناها ولهما ان الصعيد اسم لوجه الارض سمي به لصعوده والطيب يحتمل الطاهر فحمل عليه لانه اليق بموضع الطهارة او هو مراد بالاجماع ثم لا يشترط ان يكون عليه غبار عند ابني حنيفة رح لا تطلق ما تلوهما .

قوله تعالى والبلدا لطيب ويذكر ويراد به الحلال كما في قوله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم والحلال لا يلبق ههنا والطيب المقرون بالارض اريد به المنبت فيما قلونا من الآية فيكون المراد بهذا الطيب المقرون بها المنبت ايضا اذ القرآن يفسر بعضه بعضا .

قوله غير ان ابا يوسف رحمه الله عليه زاد عليه الرمل لما روينا من الحديث وفي المبسوط جعل جواز التيمم بالرمل على قول ابي يوسف رحمه الله قولاً له مرجوعاً عنه فقال وكان ابو يوسف رحمه الله يقول اولاً لا يجزيه التيمم الا بالرمل والتراب ثم رجع وقال لا يجزيه الا بالتراب الخالص وهو قول الشافعي **قوله** ولهما ان الصعيد اسم لوجه الارض يعني تراباً وغيره وقال الزجاج لا اعلم اختلافاً بين اهل اللغة فيه وقال الله تعالى صعيداً زلقاً اي حجراً امس لان التراب لا يكون زلقاً والطيب اسم للمنبت والحلال والطاهر واليق المعاني هنا الطاهر لانه شرع للتطهير قال الله تعالى لكن يريد ليظهركم **قوله** او هو مراد بالاجماع اي الطهارة شرط اجماعاً فلم يبق غير مراد الان الاسم متى احتمل معاني مختلفة وتعين واحد بطل الباقي ان يكون مراداً المشترك لاعمومه **قوله** ثم لا يشترط ان يكون عليه غبار اي على الصعيد الذي تيمم به غبار اي لا يشترط استعمال جزء من الصعيد حتى لو وضع يده على صخرة لا غبار عليها جاز عند ابني حنيفة رحمه الله خلافاً لمحمد رحمه الله لقوله تعالى فتيمموا صعيداً طيباً بلا فصل بين ما عليه غبار وبين ما ليس عليه غبار فان قيل ذكر في المائدة فامسحوا بوجوهكم وايدكم منه اي بعضه وهذا الايتان في الصخر الذي لا غبار عليه قلنا من لا ابتداء الغاية هنا .

وكذا يجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لأنه تراب رقيق . والنية فرض في التيمم وقال زفر رحمه الله تعالى ليس بفرض لأنه حلف عن الوضوء فلا يخالفه في وصفه ولنا أنه ينبىء عن القصد فلا يتحقق دونه أو جعل طهورا في حالة مخصوصة والماء طهور بنفسه على ما مر . ثم إذا نوى الطهارة أو استحالة الصلوة اجزاه ولا يشترط نية التيمم للحدث أو للجناية

قوله وكذا يجوز بالغبار بأن نفخ ثوبه أو لبده وتيمم بغباره وهو يقدر على الصعيد اجزاء عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يجزيه عند أبي يوسف رح الا اذا كان لا يقدر على الصعيد وجهه ان الغبار تراب من وجهه والماء موزبه التيمم بالصعيد فان قدر عليه لم يجز الا بالصعيد وان لم يقدر عليه فحينئذ يتيمم بالغبار كما ان العاجز عن الركوع والسجود يصلي بإيماء وهما حجتا بحديث عمر رضي الله عنه فانه كان مع اصحابه فمطروا فامرهم ان ينفخوا البودهم وسروجههم ويتيمموا بغبارها ولان الغبار تراب الا انه رقيق فكما يجوز التيمم بالجنس من التراب على كل حال فكذلك بالرقيق كذا في المبسوط وذكر في المحيط واذا تيمم بالرماد لا يجوز اما اذا اختلط الرمد بتراب الارض ان كانت الغلبة للتراب يجوز وان كانت الغلبة للرماد لا يجوز وكذلك التراب اذا خالطه غير الرمد مما ليس من اجزاء الارض يعتبر فيه الغلبة **قوله** والنية فرض في التيمم وقال زفر رحمه الله تعالى ليس بفرض لأنه خلف عن الوضوء فلا يخالفه في وصفه ولنا أنه ينبىء عن القصد فلا يتحقق بدونه بخلاف الوضوء أو جعل طهورا في حالة مخصوصة وهي حالة ارادة قرينة مقصودة فاعتبرت النية لتثبت الحالة التي جعل التراب طهورا فيها وقال شيخ الاسلام رحمه الله الشرع جعل التراب طهورا بشرطين . بشرط عدم الماء وبشرط ان يكون التيمم للصلوة وكما لا يفيد التيمم الطهارة حال وجود الماء فكذلك لا يفيد حال عدم النية وانما قلنا ذلك لان قوله تعالى فلم تجدوا ماء

هو الصحيح من المذهب : فان تيمم نصراني يريد به الاسلام ثم اسلم لم يكن تيمما عند
 ابي حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف رحمه الله هو تيمم لانه نوى قرينة مقصودة
 ماء فتييمموا بناء على قوله تعالى اذ اقمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم والمراء به ثا غسلوا
 للصلوة فكذا قوله فتييمموا للصلوة ولو نص على هذا كان ارادة الصلوة شرطا ليصير طهورا
 فكذلك اذا ثبت هذا دلالة صدر الآية وانما لم تشترط النية في الوضوء وان كان صدر الآية يقتضي
 ذلك لان الوضوء غير موصوف بنفسه والمقصود منه الطهارة وهي كما تحصل بالوضوء المنوي
 الماء موريه تحصل بغبرة لان الطهارة في الوضوء حاصلة بطبع الماء وطبع الماء لا يتغير بالنية
 وعدم النية كستر العورة وتطهير الثياب فانها مأ موريه بها لقوله تعالى خذوا زينتكم وقوله
 تعالى وثيابك فطهر ومع ذلك لم تشترط النية لوصول المقصود مع النية وعدمها واما
 التراب فغير طهور بطبعه وانما صار طهورا شرعا بخلاف القياس فلا يصير طهورا الا بالشرط
 الذي ورد به النص كذا ذكر الجواب شيخ الاسلام رح وما قاله زفر رح من ان الخلف
 لا يفارق الاصل في وصفه قلنا قد يفارق الخلف الاصل لاختلاف حالهما كما قلنا في القصاص
 وهو الاصل في القتل فانه يثبت للورثة ابتداء وان كان السبب انعقد في حق المورث واذا
 انقلب ما لا يثبت للمورث اولا ثم يصير موروثا ولهذا يقضى منه ديونه وينفذ وصاياه ويكون
 بين الورثة على قدر سهامهم وانما كان كذلك لمفارقة الخلف الاصل في حاله لان القصاص
 شرع لدرك الثأر وتشفى الصدر ويثبت عند انقضاء الحيوة وعند ذلك لا يبقى للميت الا
 ما يحتاج اليه والقصاص لا يصلح لحاجته فيثبت للورثة لدرك الثأر واذا انقلب ما لا يثبت
 للميت ابتداء لانه يصلح لحوائجه وقد انعقد سبب الرجوع في حقه لانه وجب بمقا بلة دمه
 وحيوته ثم يكون للورثة كسائر امواله وفي مسئلتنا ايضا حال الخلف يفارق حال الاصل لان
 الاصل هو الماء مطهر بطبعه يعمل عمله في ازالة النجاسة الحقيقية والحكمية ولا كذلك التراب
 لانه ملوث وانما يعمل عمل الماء اذا اقترنت به النية فصار عند النية خلفا عن الماء مطهرا معها
 قوله هو الصحيح من المذهب هذا احتراز عما كان يقول ابو بكر الرازي رحمه الله

بخلاف التيمم لدخول المسجد ومس المصحف لانه ليس بقربة مقصودة ولهما ان
التراب ما جعل طهورا الا في حال ارادة قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة والا سلام
قربة مقصودة يصح بدونها: بخلاف سجدة التلاوة لانها قربة مقصودة لا تصح بدون
الطهارة وان توطأ لا يريد به الا سلام ثم اسلم فهو متوضىء خلافا للشافعي رح بناء
على اشتراط النية: فان تيمم مسلم ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم فهو على تيممه

بانه يحتاج الى نية التيمم للحدث او للجناية لان التيمم لهما بصفة واحدة فلا يتميز
احدهما عن الآخر الا بالنية *

قوله بخلاف التيمم لدخول المسجد اي اذا تيمم المسلم لدخول المسجد ومس المصحف
فانه لم تجز الصلاة معه عند العامة **قوله** بخلاف سجدة التلاوة لانها قربة مقصودة المراد
بالقربة المقصودة ان لا تكون في ضمن شيء آخر بطريق التبعية كدخول المسجد ومس
المصحف وقراءة القرآن حيث لا يجوز الصلاة بذلك التيمم في قول عامة العلماء خلافا
لابي بكر بن سعيد البلخي رح يريد ان سجدة التلاوة قربة مقصودة لاصحة لها بدون
الطهارة حتى لو نوى المسلم بالتيمم سجدة التلاوة يصير متيمما لان يريد به ان الكافر
اذا تيمم يريد به سجدة التلاوة يصير متيمما فان الكافر اذا تيمم للصلاة ثم اسلم لا تجوز
الصلاة بذلك التيمم نص على هذا شيخ الاسلام في مبسوطه فكذا اذا تيمم لسجدة التلاوة
وفرق ابو يوسف رحمه الله بين نيته للاسلام وبس نيته للصلاة فقال يكون متيمما
في الاول دون الثاني لان الاسلام يصح منه فتصح نيته والصلاة قربة لا تصح من الكافر
فلا تصح نية الصلاة فيجعل وجود هذه النية وعدمها بمنزلة فيبقى التيمم من غير نية
فلا يصح فان قيل ذكر في اصول الفقه ان سجدة التلاوة ليست بقربة مقصودة وهما جعلت
مقصودة وهذا ايضا قضاة قلنا انما يكون تناقضا ان لو كان النفي والا ثبات بجهة واحدة
فاما عند اختلاف الجهتين فلا والمراد بما ذكر في الكتاب انها قربة مقصودة (انها)

وقال زفر رح بطل تيممه لان الكفر ينافيه فيستوي فيه الابتداء والانتفاء : كل محرومة في
النكاح : ولنا ان الباقي صفة كونه طاهرا فاعتراض الكفر عليه لا ينافيه كما لو اعترض على
الوضوء وانما لا يصح من الكافر ابتداء لعدم النية منه : وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء
لانه خلف عنه فاخذ حكمه وتنقضه ايضا رؤية الماء اذا قدر على استعماله

انها شرعت ابتداء تقربا الى الله تعالى من غير ان يكون تبعا لمرأ آخر بخلاف دخول
المسجد ومس المصحف والمراد بما ذكر في اصول الفقه ان هيئة السجدة ليس بمقصود
لذاتها عند التلاوة بل لاشتمالها على التواضع المحقق لموافقة اهل الايمان ومخالفة
اهل الطغيان فلما قلنا لا تختص اقامة الواجب بهذه الهيئة بل ينوب الركوع من بابا فان قيل
يصح التيمم بنية الطهارة وهي ليست بمقصودة قلنا الطهارة شرعت للصلوة وشرطت لباحثها
فكان نيتها اباحة الصلوة وفي الارض لو تيمم يريد به تعليم الغير لا تجوز به الصلوة
وذكر الفقيه ابو جعفر رواية عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز ذكر في النواذر انه
لو مسح وجهه وذراعيه يريد به التيمم جازت الصلوة به •

قوله وقال زفر رح بطل تيممه لان الكفر ينافيه فان قيل الفعل انما يصير عبادة بالنية وهي
ليست بشرط عنده ذكر في الفوائد الظهيرية قيل في الجواب عنه ان التيمم الذي وقع النزاء
في انتقاضه منوي لانه لو لم يكن منويا لا يتأتى الخلاف او نقول عدم جواز التيمم للكافر
عنده لا لاشتمال النية بل لان الشارع جعل التراب طهورا للمسلم لا طهورا للكافر
لحديث التراب طهورا للمسلم ولهذا لا يصح من الكافر وبها لا يرتداد ارتفعت طهوريته
الى هذا المعنى اشارة الامام الترمذي رحمه الله **قوله** كما لمحرومة كما اذا طأعت امرأة
ابن زوجها يبطل النكاح ولو طأعت قبله لا يحل للاب تزوجها وكذا اذا كان الزوجان
رضيعين فارضعتهما امرأة والاصل فيه ان كل صفة منافية للاحكام يستوي فيها الابتداء والبقاء
كالرد قولنا يحدث العمد في الصلوة **قوله** وتنقضه ايضا رؤية الماء اعلم ان رؤية الماء غير ناقضة

(كتاب الطهارات ... باب التيمم)

لان القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لظهورية التراب وخائف السبع والعدو
والعطش عاجز حكما

لانه ليس بخارج نجس وانما الناقض الحدث السابق لكن اضاف الا انتفاض
الى الرؤية مجازا لما ان عمل السبب يظهر عندها فينتهي كون التراب ظهورا عند
رؤية الماء المقدور على استعماله .

قوله لان القدرة هي المزايدة بالوجود اي الوجود المذكور في قوله تعالى اول ما مسستم النساء
نلم تجدوا ماء وفي قوله عليه السلام التراب ظهور المسلم ولو الى عشر حجج ما لم يجد الماء
بخلاف الوجود المذكور في الكفارات في قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام وفي
قوله تعالى ومن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان المراد به الملك دون القدرة حتى انه
لو عرض عليه الماء لا يجوز له ان يتيمم ولو عرض على الحائض في اليمين الرقبة يجوز التكفير
بالصوم كذا ذكره الامام التمر تاشي **رح** **قوله** هو غاية لظهورية التراب وتسميته غاية
انما كانت من حيث المعنى لا من حيث الصيغة فانه لم يرد فيه كلمة الغاية وقوله
عليه السلام ولو الى عشر حجج ليس بغاية للتيمم حيث لم يقل الى وجود الماء بل
وردت فيه كلمة المدة في قوله عليه السلام التراب ظهور المسلم ما لم يجد الماء اي مادام
انه غير وجد للماء ولكن الحكم بعد ذلك الوقت يخالف ما قبله فسمي باسم الغاية
قوله وخائف السبع والعدو والعطش عاجز حكما لان صيانة النفس اوجب من صيانة الطهارة
بالماء فان لها بدلا ولا بدل للنفس اولان هذا في معنى المريض بجامع انه يفضي الى الهلاك
وجواز التيمم في حق المريض منصوص عليه فالحق هذابه واراد به الخائف على نفسه
اوماله وفي جمع العلوم له التيمم في كلمة لبق او مطرا او حر شديد وفي التنف وتيمم لخوف
ضياح الوديعه او قصد غريم لا وفاء له بدينه ولو خاف العطش على نفسه او على
دابته يتيمم وذكر المصنف رحمه الله في التجنيس والامام الوثو الجي في فتاواه رجل (اراد)

والناثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قاد رتقد يراحتي لو مر الناثم المتيمم عليه الماء بطل تيممه عنده والمراد ما يكفي للوضوء لانه لا معتبر بما دونه ابتداء فكذا انتهاء

اراد ان يتوضأ فمنعه انسان عن التوضي هو عيديل ينبغي ان يتيمم ويصلي ثم يعيد الصلوة بعد ما زال عنه ذلك لان هذا عذر جاء من قبل العباد فلا يسقط فرض الوضوء عنه كما لمحبوس في السجن اذا وجد التراب الطاهر ولم يجد الماء يتيمم ويصلي فاذا خرج يعيد فكذا هذا وفي شرح القدوري للعلامة الزاهدي رحمه الله بعد مسئلة المحبوس في السجن وكذا الاسير اذا منعه الكفار عن الوضوء والصلوة يتيمم ويؤم ثم يعيد وكذا المقيد ثم قال العلامة الزاهدي رحمه الله بخلاف الخائف منهم لان الخوف من الله تعالى وذكر الامام الولوالجي رحمه الله متيمم مر على ماء في موضع لا يستطيع النزول اليه لخوف من عدو او سبع على نفسه لا ينتقض تيممه لانه غير قادر .

قوله والناثم عند أبي حنيفة رحمه الله قادر تقديرا ذكر في فتاوى قاضيخان متيمم مر على ماء وهونائم ذكر في بعض الروايات ان على قول أبي حنيفة رحمه الله ينتقض تيممه ثم قال وتيل فينبغي ان لا ينتقض عند الكل لانه لو تيمم وبقره ماء لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل وقال الامام التمر تاشي رحمه الله وفي زيادات الحلواني رحمه الله في انتقاص تيمم النائم المار بالماء روايتان من غير ذكر خلاف والفرق بين النائم وخائف العدو والسبع ان النوم في حالة السفر على وجه لا يشعر بالماء في غاية الندرة فلم يعتبر نومه وجعل كاليقظان حكما بانه ان المسئلة مصورة فيما اذا امرنا ثم على الماء ماشيا او راكبا على الدابة وهي تسير والنوم حالة المشي والسير ناد رخصا على وجه لا يتخلله اليقظة المشعرة بالماء وكذا الغالب ان يكون مع الرفقة ويشعروا بوجود الماء ولما كان الماء اعز شي في السفر يتكلمون بوجوده ويبادرون الى احرازة في الاواني ويجي منهم افعال تنبهه لا محالة في النوم في حالة السفر في غاية الخفة وكذا المسئلة مصورة فيما اذا لم يكن

(كتاب الطهارات ... باب التيمم)

ولا يتيمم الا بصعيد طاهر لان الطيب اريد به الطاهر ولانه آله التظيفير فلا بد من طهارته في نفسه كالماء
 ويستحب لعادم الماء وهو يرجوه ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت فان وجد الماء ينوضاً
 ولا يتيمم وصى ليقم الاداء باكمل الطهارتين فصار كالطامع في الجماعة وعن ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمهما الله في غير رواية الاصول ان التأخير حتم لان غالب الرأي كالمحقق
 وجه الظاهر ان العجز ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا بيقين مثله ويصلى بتيممه
 ما شاء من الفرائض والنوافل وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه يتيمم لكل
 فرض لانه طهارة ضرورية ولنا انه طهور حال عدم الماء فيعمل عمله ما بقي شرطه

مضطجعا ولا مستندا في المحل اذ لو كان كذلك ينتقض وضوءه بالنوم فلا يتأتى هذه المسئلة .
قوله لا يتيمم الا بصعيد طاهر لان الطيب اريد به الطاهر اي في قوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا
قوله ويستحب لعادم الماء وهو يرجوه ان يؤخر الصلوة وان لم يرج يتيمم في الوقت
 المستحب لانه لا يفيد التأخير وعند مالك رحمة الله يتيمم في وسط الوقت لانه خير الامور
قوله لان غالب الرأي كالمحقق حتى سمي غالب الرأي بالعلم قال تعالى فان علمتموهن
 مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار وكذلك جواز التيمم للمريض وجوازا جراءة كلمة الكفر
 على المكروه انما كان لكون غالب الرأي بمنزلة المحقق **قوله** وعند الشافعي
 رحمه الله يتيمم بكل فرض لانه طهارة ضرورية لان الصعيد ليس بطهور في نفسه
 اذ لو كان كذلك لكان طهورا عند الماء وانما جعل طهورا شرعا لضرورة الحاجة كطهارة
 المستحاضة والحاجة في الفرائض تزول بفرض واحد ولا تتجدد حاجة اخرى الا
 لمجيء وقت آخر بخلاف النوافل فان الحاجة الى النوافل دائمة **قوله** ولنا انه طهور
 حال عدم الماء لان الله تعالى شرع التيمم حال عدم الماء حيث قال فلم تجدوا ماء
 فتيمموا صعيدا طيبا وبقائه وكذلك جعل النبي عليه السلام طهارة التيمم ممثدا الى
 وجود الماء في الحديث فكان في حال عدم الماء كالوضوء وليس كالمستحاضة لان (الشرع)

ويتيمم الصحيح في المصر اذا حضرت جنازة والولي غيره فخاف ان يشتغل بالطهارة ان تفوته الصلوة لانها لا تقضى فيتحقق العجزه وكذا من حضو العيد فخاف ان يشتغل بالطهارة ان يفوته العيد يتيمم لانها لا تعاد وقوله والولي غيره اشارة الى انه لا يجوز للولي وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رح هو الصحيح لان للولي حق الابعادة فلا فوات في حقه : وان احدث الامام او المقتدي في صلوة العيد تيمم وبني عند ابي حنيفة رح وقال لا يتيمم لان اللاحق يصلى بعد فراغ الامام فلا يخاف الفوت وله ان الخوف باق لانه يوم رحمة فيعتريه عارض تفسد عليه صلوته والخلاف فيما اذا شرع بالوضوء ولو شرع بالتيمم تيمم وبني بالاتفاق لانا لو اوجبنا الوضوء يكون واجد الماء في صلوته فيفسد

الشرع قدر طهارتها بالوقت نصا فتقدر به واما ههنا قدر بالعدم فلا يجوز التقدير بالاداء قياسا لانه حينئذ يكون تركا لتقدير ثبت نصا .

قوله ويتيمم الصحيح في المصر اذا حضرت جنازة وقوله كذلك من حضر العيد وفيهما خلاف الشافعي رح وهذا بناء على ان صلوة العيد وصلوة الجنازة عندنا لا تعاد فيتحقق الفوات وعند الشافعي رح يجوز اعادتهما فلا يتحقق الفوات فلا يجوز التيمم ولا يقال شرط جواز التيمم عدم وجدان الماء ولم يوجد لاننا نقول الوجود مفسر بالقدره وهو غير قادر اذا لا يمكنه الصلوة بطهارة الماء فصارك خائف العطش ولان التيمم شرع اصابته الصلوة عن الفوات لانه ربما تمت هذه الحالة فيجمع الصلوة في حقه فيخرج في الاداء وجاز ان يقصر في الاداء فلما جاز الشرع التيمم لتوهم الفوات لان يجوز عند تحقق الفوات اولى **قوله** وهو الصحيح احتراز عن جواب ظاهر الرواية وفي الذخيرة فان كان اما ما او كان حق الصلوة له جازا التيمم له ايضا وعن ابي حنيفة رح برواية الحسن انه لا يجوز له التيمم قال شمس الاثمة رح الصحيح هذا ووجهه ما ذكر في الكتاب **قوله** ولو شرع بالتيمم تيمم وبني بالاتفاق ذكر في الفوائد الظهيرية فان كان شرعه بالتيمم فسبقه احدث تيمم وبني عند ابي حنيفة رح منه الله بلا اشكال

ولا يتيمم للجمعة وان خاف الفوت لتوضاً فان اذكر الجمعة صلاها والا صلى
الظهار بعلا نها تفوت، الى خلف وهو الظاهر بخلاف العبدية وكذا اذا خاف فوت

واما على قولهما فاختلف المتأخرون قال بعضهم تيمم وبنى كما هو قول ابي حنيفة
رحمه الله لانه لا يمكنه التوضي للبناء لما فيه من بناء القوي على الضعيف كما اذا وجد
الماء في خلال الصلوة يستأنفها ولا يبني عليها وقال بعضهم لا بل يتوضاً ويبني
ويجوز ان يكون ابتداء الصلوة بالتيمم والبناء بالوضوء كما قلنا في جنب معه من الماء
قد رما يكفي لوضوئه فانه يتيمم ويصلي فاذا تيمم وتحرم للصلوة ثم سبقه الحدث
يتوضاً بذلك الماء ويبني فهذه صلوة ابتداءؤها بالتيمم وانتهائها بالوضوء قال رحمه الله
لكن هذا لا يقتضي ذلك لانه ليس فيه بناء القوي على الضعيف اذا التيمم ههنا
اقوى من الوضوء لانه يزيل الجنابة والوضوء لا يزيلها ولا بد من معنى آخر فنقول
الطهارة الحاصلة بالتيمم مثل الطهارة الحاصلة بالوضوء بدليل جواز اقتداء المتوضي
بالتيمم عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ويؤيد هذا ما ذكره الفاضل الامام
فخر الدين رحمه الله في فصل المسح من فتاواه ما سمح الخف اذا احدث في صلوته
فانصرف ليتوضاً ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوضاً كان له ان يتوضاً ويغسل رجله
ويبني على صلوته كما لمصلي بالتيمم اذا احدث في صلوته فانصرف ثم وجد ماء كان
له ان يتوضاً ويبني على صلوته والمغرق بين هذا وبين ما اذا وجد المتييم الماء في خلال
صلوته حيث يستأنف الصلوة وههنا لا يلزمه الاستئناف وهو ان التيمم ينتقض بصفة
الاستئناف الى ابتداء وجوده عند اصابته الماء لانه يصير محدثاً بالحدث السابق اذا
الاصابة ليست بحدث ولان القدرة على الاصل حال قيام الخلف قبل حصول
المقصود بالخلف يبطل حكم الخلف وفي مسئلتنا لم ينتقض التيمم عند اصابته الماء
بصفة الاستئناف لانتقاضه بالحدث الطاريء على التيمم ولم يوجد القدرة على الاصل (حال)

الوقت لو توضأ لم يتيمم ويتوضأ ويقضي ما فاتته لان الفوت الى خلف وهو القضاء

حال قيام الخلف قبل حصول المقصود بالخلف وذكر في المحيط واذا سبق المؤتمر
الحدث في صلوة العيد في الجبانة فهذا على وجهين الاول اذا سبقه الحدث قبل الشروع
في الصلوة وانه على وجهين ايضا ان كان يرجو ادراك شيء من الصلوة مع الامام
لو توضأ لا يباح له التيمم وان كان لا يرجو ادراك شيء من الصلوة مع الامام لو توضأ
يباح له التيمم والوجه الثاني اذا سبقه الحدث بعد الشروع في الصلوة فهذا على
وجهين ايضا الاول ان يكون شروعه بالتيمم في هذا الوجه تيمم وبنى بلا خلاف
وان كان شروعه بالتوضوء ان كان يخاف زوال الشمس لو اشتغل بالتوضوء يباح له التيمم
بالاجماع وان كان لا يخاف زوال الشمس بان كان يرجو ادراك الامام قبل الفراغ
لا يباح له التيمم بالاجماع وان كان لا يرجو ادراك الامام قبل الفراغ تيمم وبنى
عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يتوضأ ولا يتيمم فمن مشا بخنا من قال هذا اختلف
عصر وزمان فكان في زمن ابي حنيفة رحمه الله يصلي صلوة العيد في جبانة بعيدة
من الكوفة بحيث لو انصرف الرجل الى بيته ليتوضأ زالت الشمس فكان خوف
الفوت قائما فافتى على وفق زمانه وفي زمانهما كان يصلي صلوة العيد في جبانة
قريبة بحيث لو انصرف الرجل الى بيته ليتوضأ لا تزول الشمس فلم يكن خوف الفوت
قائما فافتى على وفق زمانهما وكان شمس الائمة الحلواني رحمه الله وشمس الائمة
السرخسي رحمه الله يقولان في ديارنا لا يجوز التيمم لصلوة العيد لا ابتداء ولا بناء
لان الماء محيط بمصلى العيد فيمكن التوضي والبناء من غير خوف الفوت حتى
لو خيف الفوت يجوز التيمم ومنهم من قال هذا اختلف حجة وبرهان قال ابو بكر
الاسكاف رحمه الله هذه الامة بناء على ان من شرع في صلوة العيد ثم افسد حال القضاء
عليه عند ابي حنيفة رحمه الله فكان تقوته الصلوة على اصله لا على بدل ولذلك

والمسافر إذا نسي الماء في رحلته فتيمم وصلى ثم ذكر الماء لم يعدها عندي أبي حنيفة ومحمد رحم
وقال أبو يوسف رحم يعيدها والخلاف فيما إذا وضعه بنفسه أو وضعه غيره بأمره وذكره
في الوقت وبعده سواء له أنه واجد للماء فصاح كما إذا كان في رحلته ثوب فنتسبه: وثان
رحل المسافر معدن للماء عادة فيغترض الطلب ولهما أنه لا قدرة بدون العلم وهي المراد
بالوجود وماء الرحل معدن للشرب لا للاستعمال ومسئلة الثوب على الاختلاف ولو كان
على الاتفاق فتغرض المستريغوت لا إلى خلف والطهارة بالماء تغوت إلى خلف وهو التيمم

جاز التيمم وعندهما يلزمه القضاء فلا تغوته لا إلى بدل فلا يجوز له التيمم وقبل الشروع
إذا فاتته الأداء لا يمكنه القضاء بالاجماع فكان الفوات لا إلى بدل فيجوز له التيمم
وغيره من المشايخ جعل هذا اختلافاً مبتدأ .

قوله والمسافر إذا نسي الماء قيد بالنسيان لأن في الظن لا يجوز له التيمم بالاجماع ويعيد الصلوة
قوله أو وضعه غيره بأمره قيد بدلالة أنه لو وضعه غيره بغير أمره وهو لا يعلم به جازاً التيمم
اتفاقاً وعن محمد رحم في غير رواية الأصل أنه على الخلاف أيضاً واليه أشار في كتاب الصلوة
حيث قال مسافر تيمم وفي رحله ماء وهو لا يعلم به وهذا شامل لسبق العلم بالماء وعدمه
وهو اختيار شمس الأئمة المحلوائي رحم لأنه إنما لا يعذر عندي أبي يوسف رحم لتقصيره في البحث
عن أدنى موضع منه وهو رحله وهذا المعنى لا يتغير لسبق العلم فإن قيل النسيان
لا يخرج صاحب الماء ممن كونه واجداً له كما لا يخرج صاحب المال في التكفير إذا كفر
بالصوم واشترط عدم الوجود متساوياً في الفصلين قلنا إن عدم الأجزاء في مسئلة التكفير
قول أبي يوسف رحمه الله وخذه فعلى ذلك يسقط الاعتراض ولئن سلمنا أنه قول
الكل وهو ظاهر فنقول المراد من الوجود في آية التيمم القدرة والمراد منه في التكفير
عدم كون المال في الملك لا القدرة المجردة ولهذا لو عرض المال على المكفر أقراضا
أو هبة فلم يقبله فكفر بالصوم أجزاء وعرض الماء في فصل التيمم مانع ولو وضع (الماء)

وليس على المتيمم طلب الماء إذا لم يغلب على ظنه أن يقربه ماء لأن الغالب
 عدم الماء في الفلوات ولا دليل على الوجود فلم يكن واجداً وإن غلب على
 ظنه أن هنا ماء لم يجز له أن يتيمم حتى يطلبه لأنه واجد للماء نظراً
 إلى الدليل ثم يطلب مقدار الغلوة ولا يبلغ ميلاً كيلا ينقطع عن رفقته وإن كان
 مع رفيقه ماء طلب منه قبل أن يتيمم لعدم المنع غالباً فإن منعه منه يتيمم لتحقيق
 العجز ولو تيمم قبل الطلب اجزأه عند أبي حنيفة رحمه الله لأنه لا يلزمه الطلب
 من ملك الغير وقال لا يجزيه لأن الماء مبذول عادة ولو أبيه أن يعطيه الاثنان المثل

الماء بنفسه وإن وقع عنده أنه قن الماء لا يجزيه التيمم بالاجماع ولو كان الماء في أناء
 على ظهره ومعلقاً في عنقه أو موضوعاً بين يديه ونسيه وتيمم لا يجزيه بالاجماع لأنه نسي
 ما لا ينسى فلا يعتبر نسيانه وإن كان الماء معلقاً على الأكاف فإن كان راكباً والماء في مؤخره
 الرحل يجزيه عندهما وإن كان شاكفاً كان الماء في مقدم الرحل يجزيه عندهما وإن كان
 في مؤخره لا يجزيه بالاجماع كذا ذكره الإمام المحضوي رحمه الله في الجامع الصغير

قوله وليس على المتيمم طلب الماء وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز التيمم قبل
 الطلب في الفلوات لأن عدم الوجود لا يكون بدون الطلب قال تعالى قل لا أجد
 فيما أوحى إلي محرماً لكنا نقول قد يكون بدون الطلب كالوجود قال عليه السلام
 من وجد لقطة فليعرفها فقد سماه واجداً وإن لم يوجد منه الطلب **قوله** لأنه واجد للماء نظر
 إلى الدليل لأن غالب الرأي كالتحقق في حق وجوب العمل ولهذا وجب العمل
 بأخبار الأحاد والأقضية والآي المأولة والمخصوصة والبيّنات فإن قيل لو كان غالب الرأي
 كالتحقق هنا لوجب التأخير فيما إذا غلب على ظنه أنه يجد الماء في آخر الوقت
 قلنا عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أن التأخير حتم ولأن غلبة ظنه ثم
 أنه سيصير يقرب الماء وهنا غلبة ظنه أنه يقرب الماء **قوله** وإن كان مع رفيقه ماء طلبه منه

وعنده ثمنه لا يجزيه التيمم لتحقيق القدرة ولا يلزمه تحمل الغبن الفاحش
لان الضرر مسقط والله اعلم *

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة

وعن ابي نصر الصفار رحمه الله انما يجب السؤال في غير موضع عزة الماء وقيل
ان غلب على ظنه الا إعطاء وجب السؤال والا فلا وما بحمله التحجاج من ماء زمزم
للعطية يمنع جواز التيمم وما يذكر من الحيلة انه يهبه لرفيقه ثم يستودعه اياه فليس
بشي لانّه قادراً على استعماله بالرجوع في الهبة *

قوله وعنده ثمنه وفي بعض المواضع اذا باعه بمثل القيمة او بغبن يسير ومعه
مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد بمقدار ثمن الماء لا يتيمم بل يشتري الماء
قوله ولا يلزمه تحمل الغبن الفاحش قال الحسن البصري رحمه الله يلزمه الشراء
بجميع ماله وهذا القول غير مأخوذ به وقد راى الغبن الفاحش في النوادر بضعف الثمن
وقال بعضهم الغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين كذا في المبسوط والمحيط
وقيمة الماء انما تعتبر في اقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء كذا في فتاوى قاضيخان *

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة اي ثابت بالسنة انما قال جائز لان الغسل افضل لانه
ابعد عن مظنة الخلاف وانما قال بالسنة وانها تتناول القول والفعل وتدر في
باب المسح حكاه فعله ورواية قوله فلهذا اطلق لفظ السنة دون افظ الحديث وانه
لا يتناول الا القول لما انه قال بعضهم ثبت بان كتاب علمي قراءة الخفض وهو غير
جائز عند الجمهور بدلالة قوله الى الكعبين لان المسح غير مقدر بهذا بالاجماع
والصحيح ان جوازه ثبت بالسنة المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا (قوله)

والاخبار فيه مستفيضة حتى قيل ان من لم يره كان مبتدعا

قوله والاخبار فيه مستفيضة وذلك من حيث الفعل والقول أما الفعل فنقدروا
المسح ابوبكر وعمر والعبادة الثلاثة والمغيرة بن شعبة وصفوان بن حزيمة وسعد
بن ابي وقاص وجري بن عبد الله البلخي وسليمان بن بريدة والبراء بن عازب
وابوردة وجابر وعمر بن حزم وابوموسى الاشعري وثوبان وعمرو بن امية
الضميري وبلال وسلمان وابيرب وحذيفة وعائشة وام سعد الانصارية وأما القول
فمنها ما روى عمرو علي وصفوان ابن غسال وخزيمة بن ثابت وعوف بن مالك
وعائشة رضي الله عنهم انه قال يمسح المقيم يوماً وليلة والمسا فرثلة ايام وليلة
وقال المغيرة بن شعبة تواضع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر وكنت اصب الماء
عليه وعليه جبة شامة ضيقة الكمين فاخرج يديه من تحت ذيله ومسح على خفيه
فقلت يا رسول الله نسيت غسل القدمين فقال بهذا امرني ربي عز وجل وكثرة
الاخبار فيه قال ابو حنيفة رحمه الله ما قلت بالمسح على الخفين حتى جاءني فيه مثل ضوء
النهار وقال ابو يوسف رحمه الله خبر المسح بجوز نسخ الكتاب به شهرته وقال الكرخي
رحمه الله اخاف الكفر على من لم يمسح على الخفين لان الآثار التي جاءت
فيه في حيز التواتر وقال شيخ الاسلام رحمه الله والدليل على ان من لم يمسح
على الخفين كان ضالاً وما روي ان ابا حنيفة رحمه الله سئل عن مذهب اهل السنة
والجماعة فقال هو ان تفضل الشيخين يعني ابابكر وعمر على سائر اصحابه رضي
الله عنهم وان تحب الخنتين يعني عثمان وعلي وان ترى المسح على الخفين اخذه
من قول انس بن مالك رضي الله عنه ان من السنة ان تفضل الشيخين وتحب الخنتين
وترى المسح على الخفين وروي ان قتادة رضي الله عنه لما قدم الكوفة دخل عليه
ابو حنيفة رحمه الله وهو قتي فقال قتادة من اين انت فقال من الكوفة فقال انت من

لكن من رآه ثم لم يمسه أخذا بالعزيمة كان مأجورا ويجوز من كل حدث موجب للموضوع إذا البسهما على طهارة كاملة ثم أحدث خصه بحدث موجب للموضوع لأنه لا مسح من الجنابة على ما نبين إن شاء الله تعالى ويحدث متأخر لان الخف عهده مانعا ولو جرزناه بحدث سابق كالمستحاضة إذا لبست ثم خرج الوقت والمتميم إذا لبس ثم رأى الماء كان رافعا

القوم الذين اتخذوا دينهم شيعا قال لا ولكني افضل الشيخين واحب الختتين وارى الصلوة خلف كل بروفا جرولا اكفرا احدا بذنب ولا اخرج احدا من الاسلام الا من الوجه الذي دخل وارى المسح على الخفين فقال له قتادة اصبت فالزم ثلث مرات قوله الا من الوجه الذي دخل يعني في الاسلام بالشهادة فلا يحكم بخروجه عن الاسلام الا بجمودها .

قوله لكن من رآه ثم لم يمسه اخذا بالعزيمة كان مأجورا قيل هذه الرواية مأخوذة على المصنف لما عرف في اصول الفقه ان هذه الرخصة رخصة اسقاط فينبغي ان لا يثاب بآتيان العزيمة اذ لا يبقى العزيمة مشروعة اذ اكانت الرخصة للاسقاط كما في قصر الصلوة واجيب عنه بان العزيمة لم يبق مشروعة ما دام متخففا وما اذا نزع خفيه او احدهما والنزع مشروع له لحقه لم يبق المسح مشروعا وصار الوظيفة هي الغسل فاذا غسل رجليه صار اخذا بالعزيمة وهي مشروعة وقت الغسل فيثاب لذلك **قوله** موجب للموضوع احتريزه عن الجنابة واستند الموجهة الى الحدث مجازا على ما مر **قوله** كما لمستحاضة اذا لبست على السيلان او سأل بعد الوضوء قبيل اللبس يمسه في

الوقت لا بعد خروجه لان انتقاص الوضوء عند خروج الوقت بالحدث السابق فتبين انها لبست الخف بلا طهارة وهذا لان الامتناد يظهر في الاحكام القائمة وجواز المسح منها فظهر ان اللبس حصل مع الحدث في حق هذا الحكم بخلاف ما اذا كانت الدم منقطعة وقت الوضوء واللبس لان هناك يستند الى سيلان متأخر عن اللبس فلا يظهر ان اللبس حصل مع الحدث فان قيل لو استند الانتقاص بخروج الوقت (لما)

وقوله اذا لبسهما على طهارة كاملة لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث وهو المذهب عندنا حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة ثم احدث يجزيه للمسح وهذا لان الخف مانع حلول الحدث بالقدم فيراعى كمال الطهارة وقت المنع حتى لو كانت ناقصة عند ذلك كان الخف رافعا

لما وجب عليه القضاء اذا شرعت في التطوع ثم خرج الوقت لانه ظهران الشروع حصل مع الحدث قلنا الثابت بالاستناد ثابت من وجه دون وجه لانه بين الطهور والاقتصار لان انتقاض الوضوء حكم الحدث والحدث وجد في تلك الحالة فهذا يقتضي صيرورتها محدثة من ذلك الوقت الا ان صيرورتها محدثة مغلقة بخروج الوقت وخروج الوقت وجد الآن فهذا يقتضي صيرورتها محدثة في الحال فجعلناه طهورا من وجه اقتصارا من وجه ولو كان طهورا من كل وجه لا يجوز للمسح ولا القضاء ولو كان اقتصارا من كل وجه لجاز المسح ولو جب القضاء قلنا لا يجوز للمسح ويجب القضاء اخذا بالا احتياط في كل فصل .

قوله وقوله اذا لبسهما على طهارة كاملة لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث ولكن ذكر اللبس واراد به بقاءه لان للدوام فيما يستدام حكم الابتداء قال الله تعالى فلا تقعد بعد الذكري مع القوم الظالمين : سمي دوام القعود قعودا **قوله** وهو المذهب عندنا احتراز عن قول الشافعي رحمه الله فانه يشترط كمال الطهارة وقت اللبس وما ذكر من نتيجة اختلاف المذهب بقوله حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة الى آخره لا يصلح نتيجة لما ذكر من اشتراط اللبس على طهارة كاملة فان عدم جواز المسح هنا يمكن ان يكون عنده باعتبار ترك الترتيب في الوضوء لا باعتبار اشتراط الطهارة كاملة وقت اللبس وانما تظهر ثمرة الاختلاف فيما ذكر في المبسوط ولو توسعا وغسل احدي رجله ولبس الخف ثم غسل الرجل الآخر ولبس الخف ثم احدث جازله المسح عندنا وقال الشافعي .

(كتاب الطهارات باب المسح على الخفين)

ويجوز للمقيم يوما وليلة وللمسا فرثلة ايام ولياليها لقوله عليه الصلوة والسلام يمسه
المقيم يوما وليلة والمسا فرثلة ايام ولياليها .

قال وابتدأوها عقب الحدث لان الخف مانع سريّة الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع

رحمه الله ان لم ينزع الخف الاول لا يجوز له المسح وان نزع ثم لبسه جازله المسح لان
الشرط ان يكون لبسه بعد اكمال الطهارة وكنا نقول هذا اشتغال بمالا يفد بان ينزع
ثم يلبس من غير ان يلزمه فيه غسل وهو ليس من الحكمة فلا يجوز اشتراطه .

قوله ويجوز للمقيم يوما وليلة وللمسا فرثلة ايام ولياليها قال شيخ الاسلام في مبسوطه
وقال مالك رحمه الله بان مدة المسح في حق المسا فر غير موقّعة بل يمسه عليهما كم
شاء اذا لبسهما على الطهارة وجعل هذا القول الا امام السرخسي رحمه الله قول الحسن
البصري رحمه الله وقال كان الحسن البصري يقول للمسح مؤبد للمسا فر ثم قال وكان
مالك رحمه الله يقول لا يمسه المقيم اصلا ويمسه المسا فر ما بد الله واحتج من ادعى
التأيد للمسا فر بحديث عمار بن ياسر قال قلت يا رسول الله امسح على الخفين يوما
فقال نعم فقلت يومين قال نعم حتى انتهيت الى سبعة ايام فقال اذا كنت في سفر
فامسح ما بدالك وتأويله عندنا ان مراده صلى الله عليه وسلم بيان ان المسح مؤبد غير
منسوخ لان لا ينزع خفيه في هذه المدة والاخبار المشهورة لا تترك بهذا الشاذ واما عامة
العلماء احتجوا بما روئى عن صفوان بن غسال المرادي رضى قال اتيت رسول الله
عليه السلام فقال لي ما جاء بك فقلت طلب العلم فقال عليه السلام ان الملائكة تضع
اجنحتها لطالب العلم رضاء بما يصنع فيما اذا جئت فسل قال فسألت عن المسح على الخفين
فقال للمقيم يوم وليلة وللمسا فر ثلثة ايام ولياليها كذا في مبسوط شيخ الاسلام
قوله وابتدأوها عقب الحدث هذا مذهب عامة العلماء وعند البعض من وقت
اللبس وعند البعض من وقت المسح وفي شرح الزاهدي للقندوري قلت والمقيم (في)

والمسح على ظاهرهما خطوطاً بالاصابع يبدأ من قبل الاصابع الى الساق لتحديث مغيرة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام وضع يديه على خفيه ومدهما من الاصابع الى اعلاهما مسحة واحدة وكانى انظر الى اثر المسح على خف رسول الله عليه السلام خطوطاً بالاصابع ثم المسح على الظاهر حتى لا يجوز على باطن الخف وعقبه وساته لانه معدول به عن القياس فيراعى فيه جميع ماورد به الشرع . والبداءة من الاصابع استحباب اعتباراً بالاصل وهو الغسل . وفرض ذلك مقدار ثلث اصابع من اصابع اليد وقال الكرخي رحمه الله تعالى من اصابع الرجل والاوى اصح اعتبار الآلة المسح

في مدة مسحه قد لا يتمكن المسح الا من اربع صلوات وقيته بالمسح كمن تواضاً ولبس خفيه قبل الفجر فلما طلع صلى الفجر وقعد قد را تشهد فاحدث لا يمكنه ان يصلي من الغد على هيئة الارلى لا اعتراض بظهور الحدث في آخر صلوته هكذا اورده مطلقاً وقد يصلي خمسا وقد يصلي بالمسح ستا كمن اخرا الظهر الى آخر الوقت ثم احدث ونوعاً ومسح وصلى الظهر في آخر وقته ثم صلى الظهر من العد في اوله وقد يصلي به على هذا الوجه سبعة على الاختلاف .

قوله والمسح على ظاهرهما وقال الشافعي رحمه الله تعالى المسح على ظاهر الخف فرض وعلى باطنه سنة وقال الامام السرخسي رحمه الله في المبسوط ومسح الخف مرة واحدة وقال غطاء رحمه الله ثلثا كما لغسل ولنا حديث مغيرة بن شعبة قال كانى انظر الى اثر المسح على ظهر خف رسول الله صلى الله عليه وسلم خطوطاً بالاصابع وانما تبقى الخطوط اذالم يمسه الا مرة واحدة وفي فتاوى قاضى خان رحمه الله وضورة للمسح على الخفين ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويدد هما الى الساق فوق الكعبين ويفرج بين اصابعه وان بدأ من اصل الساق ومد الى الاصابع جاز . (قوله)

(كتاب الطهارات ... باب المسح على الخفين)

ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كثير يتبين منه قدر ثلث اصابع من اصابع الرجل وان كان اقل من ذلك جاز وقال زفر والشافعي رح لا يجوز وان نل لانه لما وجب غسل البادي يجب غسل الباقي ولنا ان الخفاف لا تخلو من القليل عادة فيلحقهم الحرج في النزاع وتخلو من الكثير فلا حرج والكثيران ينكشف قدر ثلث اصابع الرجل اصغرها هو الصحيح

قوله ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كثير روي بالثناء المنقوطة بالثلث العوقية وبالبناء المنقوطة بالواحدة التحتية ولكن قوله فيما بعده وان كان اقل من ذلك جاز يدل على ان الرواية هي الاولى اذ لو كانت الرواية الثانية لقل اصغر من ذلك جاز والتفاوت بينهما ان الاول يستعمل في الكمية المتصلة والثاني في المتصلة وفي هذا اشارة الى ان الخروق يجمع في خف واحد ثم ههنا مذاهب اربعة عندنا الفصل بين الخرق القليل والكثير وهو استحسان وقال زفر والشافعي رحمهما الله قليله وكثيره سواء في منع جواز المسح بعد ان يرى شيء من الرجل وهو قياس وقال سفيان الثوري رحمه الله بمقابلته قليله وكثيره سواء لا يمنع جواز المسح بعد ان يطلق عليه اسم الخف وقال الاوزاعي رحمه الله يغسل مظهر من القدم ويمسح مالم يظهر كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** من اصابع الرجل اعتبر في الخرق اصابع الرجل لان الخرق يمنع قطع السفر وتتابع المشي وانه فعل الرجل فاما فعل المسح يتأدى باليد والرجل مخله والفعل يضاف الى الفاعل لا الى المحل فلهذا اعتبر في المسح اصابع اليد وفي الخرق اصابع الرجل وانما اعتبر الكرخي رحمه الله اصابع الرجل في حق المسح لان المسح يقع عليه وهو اكثر الممسوح فاعطي له حكم الكل وفي الايضاح مقدار مسح الخف عند الشافعي رحمه الله ادنى ما يطلق عليه اسم المسح والكلام فيه كالكلام في مسح الرأس **قوله** اصغرها هو الصحيح ذكره الامام ظهيرا لدين في فتاواه وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله المعتبر في الخرق اكبر الاصابع اذا كان الخرق عند اكبر الاصابع وان كان عند اصغر الاصابع يعتبر اصغر الاصابع (قوله)

لان الاصل في القدم هو الاصابع والثلاث اكثرها فقام مقام الكل واعتبار الاصغر للاحتياط ولا معتبر بدخول الا نامل اذا كان لا ينفرج عند المشي ويعتبر هذا المقدار في كل خف على حدة فيجمع الخرق في خف واحد ولا يجمع في خفين لان الخرق في احدهما لا يمنع قطع السفر بالاخر بخلاف النجاسة المتفرقة لانه حامل لكل وانكشف العورة نظير النجاسة ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل لحديث صفوان بن عسال رضى الله عنه قال كان رسول الله صلعم يأمرنا اذا كنا سفرا ان لا ننزع خفافنا ثلثة ايام ولما لبها لا عن جنابة ولا من بول او غائط او نوم ولان الجنابة لا تكرر عادة فلا حرج في النزاع بخلاف الحدث لانه يتكرر وينقض المسح كل شيء ينقض الوضوء لانه بعض الوضوء وينقضه ايضا نزاع الخف لسراية الحدث الى القدم حيث زال المانع وكذا نزاع احدهما لتعذر الجمع بين الغسل والمسح في وظيفة واحدة وكذا مضى المدة لما روينا اذا تمت المدة تنزع خفيه وغسل رجله وصلى وليس عليه اعادة بقية الوضوء وكذا اذا نزع قبل المدة لان عند النزاع يسرى الحدث السابق الى القدمين كما نه لم يغسلهما وحكم النزاع يثبت بخروج القدم الى الساق لانه لا معتبر به في حق المسح

قوله لان الاصل في القدم هو الاصابع ولهذا قالوا بان من قطع اصابع رجل انسان دانه يلزمه جميع الدية **قوله** ولا معتبر بدخول الا نامل وذكر في المحيط اذا كان بيد وقد رثلثة نامل من اصابع الرجل هل يمنع جواز المسح قال بعضهم يمنع واليه مال شمس الائمة لسرخسي رح وقال بعضهم لا يمنع ويشترط ان بيد وقد رثلثة اصابع بكما لها ولا ليه مال شمس الائمة الحلواني وهو الاصح وقال فيه ايضا ثم الخرق الكثير انما يمنع جواز المسح اذا كان منفردا يرى ماتمته واما اذا كان لا يرى ماتمته بان كان الخف صلبا لانه لو دخل فيه الاصابع يدخل فيه ثلاث اصابع لا يمنع جواز المسح وان كان بيد وقد رثلثة اصابع حالة المشي لا في حالة وضع القدم على الارض يمنع جواز المسح لان الخف يلبس للمشي **قوله** ولا يجوز المسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل لحديث صفوان قال الامام

(كتاب الطهارات ... باب المسح على الخفين)

وكذا باكثر القدم هو الصحيح ومن ابتداء المسح وهو مقيم فسا فر قبل تمام يوم وليلة مسح ثلاثة ايام ولياليها عملاً باطلاق الحديث ولانه حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره بخلاف ما اذا استكمل المدة للاقامة ثم سافر لان الحدث قد سرى إلى القدم والخف ليس برافعه ولو اقام وهو مسافر ان استكمل مدة الاقامة نزع لان رخصة السفر لا تبقى بدونه وان لم يستكمل اتمها لان هذه مدة الاقامة وهو مقيم •

نجم الدين الزاهدي رحمه الله في شرحه القُدوري سألت استاذي شيخ الاسلام نجم الايمة البخاري عن صورته فقال توضأ ولبس خفيه ثم اجنب ليس لدهان يشد خفيه فوق الكعبين ثم يغتسل ويمسح وقد تذكر لهذا ما ذكره محمد ر ح في الاصل ان المسافر توضأ ولبس خفيه ثم اجنب وعنده ماء يكفي للوضوء تيمم وصلى فان احدث وعنده ذلك الماء لزمه غسل رجليه ولا يجوز للمسح لان الجنابة حلت القدم وما تذكر بعده من مروره على الماء الكثير انما ليس بصحيح لان الجنابة لا تعود على الاصح كدن تيمم وبقره ماء لا يعلم به •

قوله وكذا باكثر القدم هو الصحيح لان الاكثر حكم الكل هذا هو المروي عن ابي حنيفة ر ح فانه قال لا ينتقض المسح حتى يخرج اكثر القدمين من مكانه وهو قول الحسن بن زياد ر ح وقال في الاملاء اذا خرج نصف القدم الى الساق يبطل المسح فكان عليه غسل الرجلين وقال بعضهم اذا كان بحال يمكنه المشي مع ذلك الفدر من النزع فانه يجوز للمسح واذا لم يمكنه المشي لا يجوز واذا لم يخرج القدمين الى الساقين ولكن حركهما من مكانهما وارفع العقب اذا بقي في الخف من الرجل مقدار ثلاثة اصابع فانه يجزيه المسح هكذا روى ابن سماعة عن محمد ر ح وروي عن ابي حنيفة ر ح اذا خرج اكثر العقب من موضعه الى الساق فانه يبطل المسح كذا في مبسوط شيخ الاسلام ر ح وذكر في المحيط اذا كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسحه وكذلك لو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرتفع القدم حتى يخرج العقب واذا وضع القدم عاد العقب الى موضعه لا ينتقض ذكره ابو علي الدقاق ر ح **قوله** ومن ابتداء المسح وهو مقيم (هذا)

قال ومن لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه خلافاً للشافعي رحمه الله فإنه يقول
البدل لا يكون له بدل ولأن النبي عليه الصلوة والسلام مسح على الجرموقين

هذا على ثلاثة أوجه في وجه يتحول مدته إلى مدة السفر بالاتفاق وهو ما إذا سافر
قبل أن تنتقض الطهارة التي لبس عليها الخفين وانتقضت طهارته وهو مسافر وفي وجه
لا يتحول إلى مدة السفر بالاتفاق وهو ما إذا سافر بعدما أحدث واستكمل مدة المقيم وفي وجه
اختلفوا فيه وهو ما إذا سافر بعدما أحدث قبل استكمال مدة المقيم عندنا يتحول مدته
إلى مدة السفر وعند الشافعي رح لا يتحول كذا في شرح الطحاوي وجه قول الشافعي
رحمه الله أن المسح عبادة فإذا شرع فيها على حكم الإقامة لم يتغير بالسفر كالصوم
يشرع فيه ثم يسافر وكالصلوة يشرع فيها في سفينة في المصير ثم يسير فيصير مسافراً في
صلوته لأن حال الإقامة حال عزيمة وحال السفر حال رخصة فإذا اجتمع في عبادة
غلبت العزيمة لرخصة وأننا نقول أنه سافر والمدة باقية فتغير إلى مدة السفر قياساً على
ما لو لم يكن أحدث ولم يسمح فإنه يتغير إلى مدة السفر وهذا لأن المسحات
في المدة كصلوة يوم وليلة وصيام شهر بدلالة أن بعضها لا يبطل بالبعث وفساد آخر
المسحات لا يوجب فساد أولها فانعقاد حكم الإقامة لأولها لا يمنع انعقاد حكم السفر
لآخرها كمن سافر آخر اليوم أو آخر رمضان يسقط عنه شطرتاقي الصلوة وباقي
الصيام وهذا لأنه كما جاز أن ينفصل بعضه عن بعض فساداً فكذا جاز تغييراً وليس كالصوم
والصلوة لأن الصلوة الواحدة والصوم الواحد مما لا يتجزأ فاعتبار الإقامة في أوله
لا يبيح الفطر واعتبار السفر في آخره يبيح فترجى الجلب الحرمة وكذلك في الصلوة
حيث يترجى جانب الإقامة للاحتياط لأنها لا يتجزأ فيغلب جانب التكميل .

قوله قال ومن لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه الجرموق ما يلبس فوق الخف إنما
يجوز المسح على الجرموقين إذا لبسهما فوق الخفين قبل أن يحدث فامه إذا أحدث ومعه

(كتاب الطهارات ... باب المسح على الخفين)

ولانه تبع للخف استعمالا وغرضا فصاركخف ذي طاقين وهو بدل عن الرجل
لا عن الخف بخلاف ما اذا لبس الجرموقين بعد ما احدث لان الحدث
حل بالخف فلا يتحول الى غيره ولو كان الجرموق من كرباس لا يجوز
المسح عليه لانه لا يصلح بدلا عن الرجل الا ان تنفذ البلة الى الخف

بالخف لم يمسه على الجرموق لان حكم المسح استقر في الخف فصار من اعضاء الوضوء
حكما فيصير الجرموق بدلا عنه وكذا لو احدث بعد لبس الخف لما ذكر في الكتاب
ثم لو مسح على الجرموقين ثم نزع احدهما مسح على الخف الظاهر وعلى
الجرموق الباقي وفي بعض رواية الاصل قال ينزع الجرموق الباقي ويمسح على
الخفين وقال زفر رحيم مسح على الخف الذي نزع الجرموق منه وليس عليه في الآخر
شيء لان الاستتار باق وكان الغرض المسح فيزول المسح بقدر ما زال ولم يزل الاستتار بخلاف
ما اذا خلع احد خفيه ووجهه ما ذكر في بعض النسخ ان نزع احدا الجرموقين كنزهما كما
ان خلع احدا الخفين كخلعهما ووجه الظاهر انه في الا بتداء لبس الجرموق على احد
الخفين كان له ان يمسه عليه وعلى الخف الباقي فكذلك اذا نزع احدا الجرموقين الا ان
حكم الطهارة في الرجلين لا يحتمل التجزي فاذا انتفض في احدهما بنزع الجرموق
ينتقض في الآخر فلذا مسح على الخف الظاهر وعلى الجرموق الباقي كذا في المبسوط •

قوله ولانه تبع للخف استعمالا اي من حيث المشي والقيام والعبود والانخفاض
والارتفاع فانه انما دارا الخف باستعمال الالبس في هذه الوجوه ويدور معه
الجرموق فكان تبعا للخف في الاستعمال وكذلك في الغرض فان الخف
كما هو وقاية للرجل كان تبعا لها فكذلك الجرموق وقاية الخف كان تبعا له وكلاهما
تبع للرجل وكذلك في غرض الاستدفاء ودفع الاذى عن الرجل كلاهما تبع للرجل
فلا يفرده الجرموق بحكم على حدة **قوله** فصاركخف ذي طاقين فان قيل (لو كان)

ولا يجوز المسح على الجوربين عند أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يكونا مجلدين أو منعلين وقال لا يجوز إذا كانا ثخينين لا يشقان لما روي أن النبي عليه الصلوة والسلام مسح على جوربيه ولا نه بإمكانه المشي فيه إذا كان ثخيناً وهو ما يستمسك على الساق من غير أن يربط بشيء فاشبه الخف وله أنه ليس في معنى الخف لأنه لا يمكن مواظبة المشي فيه إلا إذا كان منعلاً وهو محمل الحديث

لو كان الجرموق مع الخف بمنزلة خف ذي طاقين ينبغي أن لا يجب المسح على الخفين عند نزع الجرموقين كافي خف ذي طاقين إذا مسح عليه ثم نزع أحد طاقيه وكذا إذا مسح على خفيه ثم تشرجلد ظاهراً الخفين وكذلك إذا كان الخف مشعراً قلنا إنما جعل الجرموق تبعاً للخف من حيث الغرض والاستعمال لا من كل وجه فإن كل واحد أصل بنفسه فاعتبرت التبعية عند وجودهما وإنما يكون ذلك عند قيام الممسوح على حاله فإذا زال الممسوح فقد زالت التبعية حقيقة وحكما فيحل الحدث بما تحته فتجب إعادة المسح وأما ذو الطاقين فكل واحد منهما متصل بالآخر من كل وجه فيصير أن يحكم الاتصال كالشعر مع بشرة الرأس فكان المسح على أحد الطاقين مسحاً على ماتحته من حيث الحكم فكان الممسوح على حاله حكماً وإن زال الطاق الممسوح

قوله ولا يجوز المسح على الجوربين إلا أن يكونا مجلدين أو منعلين الجورب المجلد ما وضع الجلد على أعلاه وأسفله والمنعل بالتحفيف وسكون النون ما وضع على أسفله جلدة كالنعل للقدم **قوله** إذا كانا ثخينين لا يشقان في المغرب شق الثوب إذا رق حتى رأيت ما وراءه ومنه إذا كانا ثخينين لا يشقان ونفي الشفوف تأكيد للثخانة وأما يشقان فخطأ قال العلامة صاحب النهاية وجدت بخط الإمام تاج الدين الذرنوخي رحمه الله يعني خطأ رواية لا لغة وذلك لأنه ذكر في المغرب في باب النون نشف الماء أخذه من أرض أو غدير بخرقة أو غيرها من باب ضرب (ومنه)

وعنه انه رجع الى قولهما وعليه الفتوى ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة والبرقع والقفازين لانه لا حرج في نزع هذه الاشياء والرخصة لدفع الحرج ويجوز المسح على الجبائر وان شذها على غير وضوء لانه عليه الصلوة والسلام نعل ذلك وامر عليها رضي الله عنه به ولان الحرج فيه نوق الحرج في نزع الخف فكان اولى بشرع المسح

ومنه كان للنبي عليه السلام خرقه ينشف بها ذاتوضاً وبهذا صح قوله في ماء غسل الميت ثم ينشفه بثوب ابي ينشف ماءه حتى يجف .

قوله وعنه انه رجع الى قولهما وعليه الفتوى في الكافي قال ابو حنيفة رحمه الله اولا لا يجوز المسح على الخفين لان مواظبة المشي فيه غير ممكن فصار كالرفيق ولما مرض قال لعوده فعلت ما كنت منعت عنه فاستدلوا على رجوعه ويجوز المسح على الجوارب اللبديّة وعن طي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز قالوا ولو شأ هذا ابو حنيفة رحمه الله صلابتها لا فتى بالجواز وفي زاد الفقهاء والصحيح من المذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية **قوله** ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة الى آخره وقال بعض اصحاب الحديث وقيل انه احد قولي الشافعي رح يجزيه احنج المخالف بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بعث سرية فامرهم ان يمسحوا على المشاويرهي العمامة والتساخين وهي الخفاف وتاويل الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خص به تلك السرية فمعدر بهم فقد كان يخص بعض اصحابه باشياء كما اجاز لعبد الرحمن لبس الحرير وخص خزيمة بشهادته وحده كذا في المبسوطين **قوله** ويجوز المسح على الجبائر اذا كان يضره المسح على الجراحة واما اذا كان لا يضره المسح على الجراحة لا يجوز المسح على الجبائر وفي المحيط ذكر هذا القيد عن ابي علي الحسن بن الخضر النسفي رحمه الله ثم قال كان يقول ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون وفي الكافي ويمسح على العصابة كلها سواء كان تحته جراحة او لا لان العصابة لا تعصب على (وجه)

ويكتفى بالمسح على اكثرها ذكرا الحسن رضى ولا يتوقت لعدم التوقيف بالتوقيت
وان سقطت الجبيرة عن غير براء لا يبطل المسح لان العذر قائم والمسح عليها كالغسل لما تحتها
مادام العذر باقيا وان سقطت عن براء بطل لزوال العذر وان كان في الصلوة استقبل
لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل والله اعلم *

وجه يأتي على موضع الجراحة فحسب بل بدحل ما حول الجراحة تحت العضابة فكان
في مسح ما يوارى حول الجراحة ضرورة فله ان يمسح ما حول الجراحة وما يوارى حولها
وفي زاد الفقهاء فان كان يضره المسح ولا يضره التحل يمسح على الخثرة التي على
الجراحة ويغسل حوالها تحت الخثرة الزائدة هكذا فسر ابن زياد *

قوله ويكتفى بالمسح على اكثرها قال شيخ الاسلام في مبسوطه اذا مسح على بعض
الاجزاء ردون البعض هل يجزيه ام لا لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وقد ذكر في املاء
الحسن بن زياد ان مسح على الاكثر اجزاء وان مسح على النصف والاقل منه لا يجزيه
قوله ولا يتوقت لعدم التوقيف اي لعدم الاعلام من الشارع اى لم يروحد في
توقيت المسح على الجبيرة **قوله** والمسح عليها كالغسل لما تحتها مادام العذر باقيا
حتى لو مسح على جبيرة احدى الرجلين لا يجوز المسح على خف الرجل الاخرى
لئلا يكون جامعا بين الغسل حكما وسن المسح وكذلك لم يبطل بالسقوط **قوله** لانه قدر
على الاصل كالمتميم وجد الماء في خلال الصلوة وهذا بخلاف ما اذا صلى ركعة او ركعتين
بالتحري ثم تبينت جهة الكعبة فانه يبني ولا يستقبل مع ان جهة التحري بدال
عن جهة الكعبة لان ذلك بطريق النسخ لما قبله لما ان اصله كان بطريق النسخ
فيبقى في حق التحري كذلك والنسخ يظهر في حق القائم لا في حق الفائت
فلذلك يبني ولا يستقبل والله اعلم *

باب الحيض والاستحاضة

باب الحيض والاستحاضة

الدماء المختصة بالنساء ثلثة حيض ونفاس واستحاضة فالحيض دم تنفضها رحم امرأة سالمة عن داء وصغرة والنفاس دم يعقب الولد . والاستحاضة ما سواهما وقد جعلها بعض المتأخرين أربعة أقسام هذه الثلثة والضائع قالوا والدم الضائع ما تراه قبل وقت البلوغ وإنما سموه ضائعا لمعنيين أحدهما أنه لا يترتب عليها أحكام الاستحاضة من الوضوء والصلوة والصوم وغيرها والثاني أن دم الاستحاضة يفسد دم الحيض بالشوب وهذا الدم لا يفسده حتى أن المراهقة إذا رأت قبل تمام تسع سنين خمسة أيام وعقبها بعد تمام التسع ثمانية أيام وطهرت طهرا صحيحا كانت الثمانية عادة لها بالاجماع ولو كان دم استحاضة لفسد بها الثمانية قال مولا نانجم الدين الزاهد رحمه الله لافقه في هذا الخلاف فإن المتقدمين جعلوا الاستحاضة قسمين قسم يفسد دم الحيض ويغير أحكامها إذا صادفت الأهل في وقتها وقسم لا يفسده ولا يغير أحكامها كدم الصغيرة والمعتوهة والمجنونة في وقتها أما دم الحيض فإن الدم لا يكون حيضا إلا في وقت مخصوص وقدر مخصوص وبلون مخصوص وله أحكام مخصوصة أما الوقت فمن تسع سنين على الأصح إلى الأياس والأياس يحصل بانقطاع الدم مدة لا تصلح لنصب العادة عند ستين سنة وعند أكثرهم عند خمس وخمسين والفتوى في زماننا عند الخمسين وهو قول عائشة رضي الله عنها وسفيان الثوري وابن المبارك ومحمد بن مقاتل الرازي وبه أخذ نصير بن يحيى وأبو الليث وعزالدين الكندي السمرقندي •

(قوله)

أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها وما نقص من ذلك فهو استحاضة لقوله عليه السلام أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة أيام ولياليها وأكثره عشرة أيام وهو حجة على الشافعي رحمه الله في التقدير بيوم وليلة وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يومان والأكثر من اليوم الثالث إقامة للأكثر مقام الكل فلنا هذا نقص عن تقدير الشرع وأكثره عشرة أيام ولياليها والزائد استحاضة لما روينا وهو حجة على الشافعي رحمه الله في التقدير بخمسة عشر يوماً ثم انزأ ذو الناقص استحاضة لأن تقدير الشرع يمنع الحاق غيره به وماتراه المرأة من الحمرة والصفرة والكدرية في أيام الحيض حيض حتى ترى البياض خالصاً وقال أبو يوسف رحمه الله لا تكون الكدرية حيضاً إلا بعد الدم لأنه لو كان من الرحم لتأخر خروج الكدر عن الصافي ولهما ما روي أن عائشة رضي الله عنها أنها جعلت ما سوى البياض الخالص حيضاً وهذا لا يعرف إلا سماعاً وفم الرحم منكوس فيخرج الكدر أو لا كالجرة إذا ثقب أسفلها وأما الخضرة فالصحيح أن المرأة إذا كانت من ذوات الأقراء تكون حيضاً وتحمل على فساد الغذاء وإن كانت كبيرة لا ترى غير الخضرة تحمل على فساد المنبت ولا تكون حيضاً.

قوله أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها في شرح القدوري للزاهدي رحمه الله عليه ثم هذه الأيام والليالي معتبرة بالساعات حتى لو رأت وطلعت نصف قرص الشمس وانقطع في الرابع وقد طلع ذون بصفه فليس بحيض فتوضأ وتقضى الصلاة وإن طلع تغتسل ولا تقضي وكذا المعتادة بخمسة رأت وقد طلع نصفه وانقطع في الحادي عشر وقد طلع أكثره اغتسلت وقضت صلاة خمسة أيام لأنها مستحاضة وكان أبو اسحق الحافظ يقول هذا في أقل الحيض وأقل الطهر وفيما سواهما إذا كانت أخبرته المرأة بأنها طهرت في الحادي عشر أخذتها بعاشرة وفي العشرين مثله وما كان يتعرض للساعات وعليه الفتوى **قوله** وماتراه المرأة من الحمرة والصفرة والكدرية ذكر في النهاية وأما ألوانه فستة السواد والحمرة والصفرة والكدرية والخضرة والترينة أما السواد

والحيض يسقط عن الحائض الصلوة ويحرم عليها الصوم *

فغير مشكل انه حيض لقوله عليه السلام دم الحيض اسود غيظ محتدم الغيظ الطري المحتدم شديد الحمرة الى السواد كانه نار تحتدم اي تلهب والحمرة كذلك وهو اللون الاصلي للدم الا ان عند غلبة اسوداء يضرب الى السواد وعند غلبة الصفراء يرق فيضرب الى الصفرة ويتبين ذلك لمن انتصد : والصفرة كذلك حيض فانها من اللون الدم اذا رق وقيل هي كصفرة السن او كصفرة الفرس : واما الكدرة فلونها كلون الماء الكدروهي حيض في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله : واما الخضرة فقد انكر بعض مشايخنا وجودها حتى قال ابو نضر بن سلام حين سئل عن الخضرة كانها اكلت قصيلا على طريق الاستبعاد وذكر ابو علي الباق رحمه الله الخضرة نوع من الكدرة والجواب فيها على الاختلاف الذي بينا : واما التربة فهي ما يكون لونه كلون التراب وهي نوع من الكدرة وقد روي عن ام عطية رضي الله تعالى عنها وكانت غزت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة قالت كنا نعد التربة حياء التربة على النسبة الى التراب بمعنى التراب وروي التربة بوزن الترمية وهي نوع خفي يسير اقل من صفرة وكدرة وقيل من الرئة لانها على لونها وكل ذلك من الحيض لقوله تعالى يسألونك عن المحيض قل هو اذى وجميع هذه الالوان في حكم الاذى سواء وروي ان النساء كن يبعثن الكراسف الى عائشة رضي الله عنها لتنظر اليها فاذا رأت الكدرة قالت لا حتى يرين القصة البيضاء الكرسف الخرقه التي توضع في الفرج القصة اسم لشيء يشبه الجص وقيل اسم لشيء يشبه الخيط الابيض يخرج من اقبال النساء عند انتهاء الحيض كذا ذكره فخر الاسلام رحمه الله *

قوله والحيض يسقط عن الحائض الصلوة احكامه اثنا عشر اربعة يختص بالحيض وهي انقضاء العدة والاستبراء والحكم بهلوغها والفصل بين طلاق السنة وثمانية (بشترك).

وتقضى الصوم ولا تقضى الصلوة لقول عائشة رضي الله تعالى عنها كانت احدا ناعلى
 مهدي رسول الله عليه السلام اذا طهرت من حيضها تقضى الصيام ولا تقضى الصلوات
 ولان في قضاء الصلوات حرجا لتضا عفيها ولا جرج في قضاء الصوم ولا تدخل المسجد
 وكذا الجنب لقوله عليه الصلوة والسلام فاني لا احل المسجد لحائض ولا جنب

يشترك فيها الحيض والنفاس وهي ترك الصلوة لا الى قضاء وترك الصوم الى قضاء
 وحرمة الدخول في المسجد وحرمة الطواف بالبيت وحرمة قراءة القرآن وحرمة
 مس المصحف وحرمة جماعها والثامن وجوب الغسل عند انقطاع الحيض فالاحكام
 السبعة تثبت ببروز الدم وذلك بمجاورته موضع البكارة كنوا قض الطهارة وعن محمد
 رحمه الله انها اذا احست بالبروز يثبت حكم الحيض والنفاس واما حكم الاستحاضة
 فلا يثبت الا بالبروز وفي طاهر الرواية لا يثبت عند محمد الحيض والنفاس ايضا الا
 بالبروز وثمرة الاختلاف تظهر فيما اذا توضأت المرأة وضعت الكرسف ثم احست
 ان الدم نزل من الرحم الى الكرسف قبل غروب الشمس ثم رفعت الكرسف بعد
 غروب الشمس الصوم نام عندهما وعند محمد رح تقضى الصوم ثم قوله تسقط عن الخائض
 الصلوة والا سقاط يفتضي سابقة الوجوب وقع على اختيار بعض المشايخ منهم القاضي
 ابو زيد رحمه الله انه لا خلاف ان الدم يخلق وهو اهل لا يجاب
 الحقوق عليه كانه يخلق وعليه عشرة ارضه وخارجها بالاجماع وعليه الزكاة على
 قول اهل الحجاز وانما اختلفوا فيما سقط عنه بعد الرصبي كما سقط عن الحائض الصلوة
 بعذر الحيض لا لانها ليست باهل للايجاب عليها فان الصوم لزمها بل لدفع الحرج
قوله وتقضى الصوم لا يقال وجوب القضاء يقتضي سابقة وجوب الاداء لما لم يجب الاداء
 لم يجب القضاء فكان ينبغي ان لا يجب قضاء الصوم هنا حيث لم يجب ادائه لانا نقول
 هذه نهايات في الاحكام فتتبي الى ما انها الى الشرع على انا لا نسلم

وهو باطلاته حجة على الشافعي رح في اباحة الدخول على وجه العبور والمرور ولا تطوف بالبيت لان الطواف في المسجد ولا يأتيها زوجها بقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وليس للمحائض والجنب والنساء قراءة القرآن لقوله عم لا تقرأ الحائض والجنب شيئاً من القرآن

انه لم يجب اداء ما ذكرنا من رواية التقويم وما ذكره فخر الاسلام رحمة الله تعالى عليه في باب الامور المعترضة من قوله واما الحيض والنفاس فانهما لا يعدان اهلية بوجه ما لکن الطهارة عنهما شرط الصلوة وقد شرعت بصفة اليسر وفي فوت الشرط فوت الاداء وفي موضع الحيض والنفاس ما يوجب الحرج في القضاء ولذلك وضع عنهما وقد جعلت الطهارة عنهما شرطاً لصحة الصوم ايضاً بخلاف القياس فلم يتعد الى القضاء ولم يكن في قضائه حرج فلم يسقط اصله •

قوله وهو باطلاته حجة على الشافعي رحمه الله الى آخره وهو يتمسك بقوله تعالى والاجنبنا الاعابري سبيل قلنا المراد مسافرون فيكون معناه الامسا فرين فانه يباح لهم الصلوة قبل الاغتسال بالتميم **قوله** ولا تطوف بالبيت فان قيل لم خصه بالذكور وقد استفيد من قوله ولا تدخل المسجد قلنا لزيادة البيان بالتصريح او ليعلم انها اذا حاضت بعد الدخول لا تطوف ايضاً ولا يستفاد ذلك من قوله ولا تدخل المسجد وقال مولانا نجم الدين الزاهدي رحمه الله وما علل به بعض الشارحين انها لما يمنع للحاجة الى الدخول في المسجد فضعيف فانه وان طافت خارج المسجد لا يجوز مع جوازها للطاهر لما ان الطواف بالبيت كالصلوة قال عليه السلام الطواف بالبيت صلوة **قوله** ولا يأتيها زوجها راعى الادب حيث ذكر بلفظ الكناية كما قال الله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وفي المحيط لو قالت حضت وكذبها الزوج حرم وطبها وان وطبها لا شيء عليه سوى التوبة وقيل ان كان في اول الحيض يستحب ان يتصدق بدینار وفي آخره بنصف وقال بعض الناس يجب وان استباح ذلك يكفران بالاجماع • (قوله)

وهو حجة على مالك رحمه الله في الجائز وهو باطل لأنه يتناول ما دون الآية فيكون حجة على الطحاوي في إباحته وليس لهم من المصحف إلا بغلانه ولا أخذ درهم فيه سورة من القرآن إلا بصوته وكذا المحدث لإيمس المصحف إلا بغلانه لقوله عليه السلام لا يمسه القرآن إلا طاهر ثم المحدث والجنابة حلا اليد فيستويان في حكم الممس والجنابة حلت القدم دون المحدث فيفترقان في حكم القراءة .

قوله وهو حجة على مالك رحمه الله في الجائز فإنه يجوز للمحاض قراءة القرآن دون الجنب قال لأن الجنب قاذر على تحصيل صفة الطهارة بالاغتسال فيلزمه نقد يمه على القراءة والمحاض عاجزة عن ذلك فكأن لها أن تقرب وذكر الطحاوي رحمه الله أنها تمنع عن قراءة آية تامة ولا تمنع عن قراءة ما دون الآية لأن المتعلق بالقرآن حكمان جواز الصلوة ومنع المحاض عن القراءة ثم في حق أحد الحكمين تفصيل بين آية وما دونها فكذا في حق الحكم الآخر لكننا نقول الكل قرآن فيكون ممنوعاً لكن أخذناه بالاحتياط في الصلوة والاحتياط في المنع ههنا وفي صلوة الجلا لي قال أبو الليث لا بأس أن يقول الجنب الحمد لله رب العالمين شكراً وبسم الله الرحمن الرحيم عند ابتداء أمر تبركاً وفي العيون الجنب إذا قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء أو شيئاً من الآيات التي فيها معنى الدعاء لا بأس به وهذا إشارة إلى أنه يتغير بقصده حكمها كذا ذكره الترمذي رحمه الله وذكر أيضاً وحرمة قراءة الآية أن كانت طويلة فظاهر وإن كانت قصيرة يجري مثلها في اللسان من غير قصد كقوله تعالى ثم نظروا قوله لم يلد ولم يحرم وإذا حاضت المعلمة فينبغي لها أن تعلم القرآن كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين على قول الكرخي وعلى قول الطحاوي تعلم نصف آية وتقطع ثم تعلم نصف آية ولا يكره لها التهجى بالقرآن وكذا لا يكره قراءة دعاء القنوت اللهم إنا نستعينك ونستغفرك كذا في المحيط **قوله** وليس لهم من المصحف إلا بغلانه

وغلافه ما يكون متجا فباعنه دون ما هو متصل به، كما لجلد المشرز هو الصحيح ويكره مسه بالكم هو الصحيح لانه تابع له بخلاف كتب الشريعة لاهلها حيث يرخص في مسها بالكم لان فيه ضرورة .

وكذلك ليس لهم مس اللوح المكتوب عليه آية تامة من القرآن لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وهذا وان قيل في تاويله لا ينزله الا السفارة الكرام البررة فظاهره يفيد منع غير الطاهر من مسه كذا في المبسوط .

قوله وغلافه ما يكون متجا فباعنه دون ما هو متصل به كما لجلد المشرز هو الصحيح وفي المحيط واغلاف هو الجلد الذي عليه في اصح القولين وقيل هو المنفصل كالخريطة اختلفوا فيما اذا كان المصحف مجلدا فمنهم من قال لا بأس باخذه لان المس يلاقي جلده وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله الاصح انه يمنع منه اذا كان الجلد ملتصقا لان الجلد متصل به فكان تبعا كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه وقيل المكروه مس المكتوب لا موضع البياض ذكره الامام التمر تاشي ولا بأس بكتابة القرآن اذا كانت الصحيفة او اللوح على الارض او لوسادة عندهما ولو تمضمض الجنب او غسل يديه روي عن ابي حنيفة رح لا بأس ان يقرأ القرآن او يمسه قال العلامة نجم الدين الزاهد رحمه الله ورأيت جواب استاذي نجم الأئمة البخاري رحمه الله في الفتوى انه لا بأس به واختلفوا في مس المصحف بما عدا اعضاء الطهارة وبما غسل من الاعضاء قبل اكمال الوضوء والمنع اوضح **قوله** ويكره مسه بالكم هو الصحيح وفي المحيط قال بعض مشايخنا يكره للحائض مس المصحف بالكم وعامتهم على انه لا يكره وفي الجامع الصغير الامام التمر تاشي رحمه الله وقيل لو مسه بالكم جازو عن محمد رحمه الله فيه روايتان وانما قال في الكتاب هو الصحيح لان الكم تبع للحامل الا ترى انه لو سبط كمه على النجاسة ويسجد عليه لا يجوز وكذا لو قام متخففا **وقوله** (النجاسة)

ولا لباس بدفع المصحف الى الصبيان لان في المنع تضييع حفظ القرآن وفي الامر بالتطهير
 حرجا بهم وهذا هو الصحيح قال واذا انقطع دم الحيض لاقل من عشرة ايام لم يحل وطئها
 حتى تغتسل لان الدم قد يدرتارة وينقطع اخرى فلا بد من الاغتسال ليترجح جانب الانقطاع
 ولو لم تغتسل ومضى عليها ادنى وقت الصلاة بقدر ان تقدر على الاغتسال والتحريم، حل
 وطئها لان الصلاة صارت دينافي ذمتها فطهرت حكما ولو انقطع الدم دون عاداتها فوق الثلث
 لم يقربها حتى تبضي عاداتها وان اغتسلت لان العود في العادة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب

النجاسة وكذا لو حلف لا يجلس على الارض وجلس على ثيابه على الارض يحنث
 وفي الايضاح يمنع الكافر عن مسه عند ابي يوسف رحمه الله وان كان اغتسل
 وفي الفوائد الطهيرية انظر الى المصحف لا يكره للمجنب والحائض لان الجنابة لا يحل
 العين الا ترى انه لا يفتر من اصال الماء اليها قالوا لا لباس بان يحمل خراجا فيه
 مصحف وقال بعضهم يكره وزاد بعضهم فيه ايضا حتى قال يكره اخذ زمام الانبل
 التي عليها المصحف ولكن ما قالوه بعيد حتى لو اجنب الحاج في المفازة لا يلزمه
 ان يلقي هميان الدنيا التي كتب عليها اسم الله كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه

قوله ولا لباس بدفع المصحف الى الصبيان ذكر الامام المحبوبي رحمه الله
 فقال واما مس الصبيان المصاحف والالواح في المكتب وغيره فلا بأس به لانهم لا يخاطبون
 بالطهارة ولكن امرؤ به تخلفا واعتيادا ثم قال ولا يقال الباطل مخاطب بان لا يناوله المصحف
 مع العلم بحاله كما مخاطب بان لا يسقيه الخمر وان لا يلبس الذكور من الصبيان الحرير وهذا لان
 حكم مس المصحف مع الحدث اخف من حكم شرب الخمر ولبس الحرير مع التعلق بالامر
 الديني وهو حفظ القرآن وذكر فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير ومن مشايخنا من كره تعليم
 الصبي بان يدفع اليه مصحف او لوح عليه كلام الله وعن هذا القول احتراز في الكتاب
 بقوله هو الصحيح **قوله** واذا انقطع دم الحيض لاقل من عشرة ايام لم يحل وطئها حتى

وان انقطع الدم لعشرة ايام حل وطئها قبل الغسل لان الحيض لا مزيد له على العشرة الا انه لا يستحب قبل الاغتسال للنهي في القراءة بالتشديد .

يغتسل اراد به الا نقطاع على رأس العادة بدليل ما ذكر بعده ولو كان انقطع الدم دون عادتها فوق الثلث الى آخره وفي المحيط وان كانت معتادة وانقطع الدم فيما دون العادة ولكن بعد ما مضى ثلاثة ايام واغتسلت او مضى عليها الوقت كره للزوج قربانها وكره لها التزوج بزواج آخر حتى يأتي عادتها وتغتسل ولو كانت ايام حيضها دون العشرة فانقطع الدم على رأس عادتها اخرجت الاغتسال الى آخر الوقت قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تأخير الاغتسال في هذه الصورة على سبيل الاستحباب دون الايجاب وفيما اذا انقطع الدم فيما دون عادتها فتأخير الاغتسال بطريق الايجاب .

قوله وان انقطع الدم لعشرة ايام حل وطئها قبل الغسل وحل الوطي منها ليس بموقوف على انقطاع الدم لكن ذكره بمقابلة قوله اولا واذا انقطع دم الحيض لا قل من عشرة ايام او خرج مخرج العادة وفي هذه الصورة يستحب ان لا يقربها قبل الاغتسال لما ذكر في الكتاب ولان الحائض بعد عشرة ايام كالتى صارت جنبا والحكم فيها هكذا كذا ذكر في المستصفى ولا يشترط ههنا يمكن الاغتسال والتحريمه في الوقت لوجوب الصلوة ويشترط في الصلوة الا ولى نص على ذلك في المبسوط ثم حل القربان قبل الاغتسال عند الانقطاع لتمام العشرة مذهبنا خلا فالزفر والشافعي رحمهما الله فانهما يشترطان الاغتسال في صورتين قال مشايخنا رحمه الله زمان الغسل من الطهر في حق صاحبة العشرة ومن الحيض فيما دونها ولكن ما قالوا في حق لقربان وانقطاع الرجعة وجواز التزوج بزواج آخر لا في حق جميع الاحكام الاترى .
نفا اذا طهرت عند غيبوبة الشفق ثم اغتسلت عند الفجر الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشر بعد زوال الشفق فهو طهر تام بالاجماع وان لم يتم خمسة عشر (من)

قال والطهرا اذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم المتوالي قال رضي الله تعالى عنه هذا احدى الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله ووجهه ان استيعاب

من وقت الاغتسال وحكي ان خلف بن ايوب ارسل ابنه من بلخ الى بغداد للتعلم وانفق عليه خمسين الف درهم فلما رجع قال له اما تعلمت قال تعلمت هذه المسئلة ان زمان الفصل من الطهر في حق صاحب العشرة من الحيض فيمادونها فقال والله ما ضيعت سفرى *

قوله والطهرا اذا تخلل بين الدمين الى آخره روى محمد بن حمة الله تعالى عليه عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ان الشرط ان يكون الدم محيطا بطرفي العشرة واذا كان كذلك لم يكن الطهرا متخللا فاصلا بين الدمين والا كان فاصلا وعلى هذه الرواية لا يجوز بدءا في الحيض ولا ختمه بالطهر قال لان الطهر ضد الحيض ولا يبدأ الشئ بما يصاده ولا يختتم به ولكن المتخلل بين الطرفين يجعل تبعالهما كما قلنا في باب الزكوة وبيان هذا من المسائل مبتدأة رأيت يوما دما وثمانية ايام طهرا ويومادما فالعشرة كلها دم لاحاطة الدم بطرفي العشرة ولورأت يوما دما وتسعة طهرا ويومادما لم يكن شيء منه حيضا كذا في المبسوط **قوله** وعن ابي يوسف رحمه الله الى آخره الاصل عند ابي يوسف رحمه الله وهو قول ابي حنيفة رح الاخر ان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما لا يصير فاصلا بل يجعل كالدم المتوالي ومن اصله انه يجوز بدءا في الحيض بالطهر ويجوز ختمه به بشرط ان يكون قبله دم وبعده دم وان كان بعده دم ولم يكن قبله دم يجوز ختم الحيض بالطهر ولا يجوز بدأته به وان كان قبله دم ولم يكن بعده دم يجوز بدءا في الحيض بالطهر ولا يجوز ختمه به ومن اصله انه يجعل زما ناهو طهر كله حيضا باحاطة الدمين به وحجته في ذلك ان الطهر الذي هو دون خمسة عشر يوما لا يصلح للفصل بين الحيضين فكذلك الفصل بين الدمين لان اقل مدة الطهر الصحيح خمسة عشر يوما

الدم مدة الحيض ليس بشرط بالاجماع فيعتبر اوله وآخره كالنصاب في باب الزكوة وعن ابي يوسف رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح وقيل هو آخر اقواله ان الطهر اذا كان اقل من

فما دونه فاسد وبين صفة الصحة والفساد من افاة نوال فاسد لا يتعلق به احكام الصحيح شرعا فكان كالدم المتوالي وببانه من المسائل مبتدأة رأت يوما دما واربعة عشر طهرا ويوما دما فالعشرة من اول ما رأت عنده حيض يحكم ببلوغها به وكذلك اذا رأت يوما دما وتسعة طهرا ويوما دما وعند محمد رحمه الله لا يكون شيء منه حيضا واحتج محمد رحمه الله بان الدم المبرئي في اليوم الحادي عشر لما كان استحاضة كان بمنزلة الرعا فلو جاز ان يجعل ايام الطهر حيضا بالدم الذي هو ليس بحيض لجاز بالرعا ف ولان ذلك الدم ليس بحيض بنفسه فكيف يجعل باعباره زمان الطهر حيضا وقال ابو يوسف رحمه الله عليه انه خارج من محل مخصوص فلا يكون كالرعا ف ثم قال قد يجوز ان يجعل الزمان الذي هو حيض كله صورة طهرا حكما فذلك يجوز ان يجعل الزمان الذي هو طهر كله صورة حيضا باحاطة الدمين به واذا كان هذا في جميع المدة ثبت في اولها وآخرها بالطريق الاول لكن اذا وجد شرطه وهوان يكون قبله وبعده دم ليكون الدم محيطا بالطهر وبيان هذا الاصل من المسائل على قوله امرأة عادت بها في اول كل شهر خمسة فرائت قبل ايامها بيوم يوما دما ثم طهرت خمستها ثم رأت يوما دما فعنده خمستها حيض اذا جاوزا لمرئي عشرة لا جاطة الدمين بزمان عادت بها وان لم ترفيه شيئا اما اذا لم يجاوزا لعشرة فيكون جميع ذلك حيضا وكذلك لو رأت قبل خمستها يوما دما ثم طهرت اول يوم من خمستها ثم رأت ثلاثة دما ثم طهرت آخر يوم من خمستها ثم استمر بها الدم فحيضها خمستها عنده وان كان ابتداء الخمسة وختمها بالطهر لوجود الدم قبله وبعده والاصل عند محمد رحمه الله عليه وهو الاصح وعليه الغنوي ان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان دون ثلاثة لا بصير (فاصلا)

خمسة عشر يوما لا يفصل وهو كله كالدم المتوالي لانه طهر فاسد فيكون بمنزلة الدم والآخذ بهذا القول ايسر وتاممه يعرف في كتاب الحيض .

فاصلا وهذا ابا لا تفاق فاذا بلغ الطهر ثلاثة ايام او اكثر نظرنا ان استوى الدم بالطهر في ايام الحيض او كان الدم غالبا لا يصير فاصلا ايضا وان كان الطهر غالبا يصير فاصلا فحينئذ ننظر ان لم يمكن ان يجعل واحد منهما با نفرا دة حيضا لا يكون شئ منه حيضا وان امكن ان يجعل واحد منهما با نفرا دة حيضا ما المتقدم والمتأخر يجعل ذلك حيضا وان امكن ان يجعل كل واحد منهما حيضا با نفرا دة يجعل اسرعهما امكانا حيضا ولا يكون كلاهما حيضا اذ ان لم يتخللها طهر تام وهولا يجوز بداءة الحيض ولا ختمة به سواء كان قبله او بعده دم او لم يكن ولا يجعل زمان الطهر زمان الحيض با حاطة الدمين به ولان الطهر معتبرا بالحيض فكما ان مادون الثلث من الحيض لاحكم له ويجعل هو كحالة الطهر فكذلك مادون الثلث من الطهر لاحكم له فيجعل كالدم المتوالي واذا بلغ ثلثا فصاعدا فان كان الدم غالبا فالمغلوب لا يظهر في مقابلة الغالب وان كان سواء فكذلك لما ان اعتبر الدم بوجوب حرمة الصوم والصلوة واعتبار الطهر بوجوب حل ذلك واذا استوى الحلال والحرام يغلب الحرام كما في التحريم في الاواني اذا كانت الغلبة للنجاسة او كانا سواء لا يجوز التحريم فهذا بيان هذا مبتدأة رأت يوما دما ويومين طهرا ويوماد ما فالاربعة حيض لان الطهر المتخال دون الثلث ولورأت يوما دما وثلاثة طهرا ويوماد ما لم يكن شي منها حيضا لان الطهر وهو ثلاثة ايام غالب على الدمين وان رأت يوما دما وثلاثة طهرا ويومين دما فالسته كلها حيض لان الدم استوى بالطهر فغلب الدم وان رأت ثلاثة دما وخمسة طهرا ويوماد ما فحيضها الثلاثة الاولى لان الطهر غالب فصار فاصلا والمتقدم با نفرا دة يمكن ان يجعل حيضا فجعلناه حيضا ولورأت يوما دما وخمسة طهرا وثلاثة

(كتاب الطهارات ... باب الحيض والاستحاضة)

واقول الطهر خمسة عشر يوما هكذا نقل عن ابراهيم النخعي رضي الله عنه ولا يعرف الا توقيفا ولا غاية لا كثرة لانه يمتد الى سنة وستين فلا يتقدر الا اذا استمر بها الدم ويعرف ذلك في كتاب الحيض ودم الاستحاضة كالبرعاف لا يمنع الصوم ولا الصلوة ولا الوطي لقوله عليه السلام توضئي وصلي وان قطرا الدم على الحصى واذا عرف حكم الصلوة

دما فحيضها الثلاثة الا خيرة لما بينا وتورات ثلاثة دما وستة طهرا وثلاثة ذما فحيضها الثلاثة الاولى لانه اسرى بها امكانا فان قيل قد استوى الدم بالطهرهنا فلما ذالا يجعل كالدم المتوالي قلنا استواء الدم بالطهر انما يعتبر في مدة الحيض واكثر الحيض عشرة والمرئي في العشرة ثلاثة دما وستة طهرو يوم دم كان الطهر غا لبانلهذا صار فاصلا.

قوله واقول الطهر خمسة عشر يوما وفي هذا خلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله وقال عطاء رحمه الله اقله تسعة عشر يوما قال لانه يشتمل الشهر على الحيض والطهر عا دة وقد يكون الشهر تسعة وعشرين يوما فاذا كان اكثر الحيض عشرة بقي الطهر تسعة عشر يوما قلنا هذا لا يعرف عتلا لانه من المقادير وما روي عن ابراهيم النخعي رحمه الله فالظاهر انه سمع من صحابي وذا سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وعند مالك رحمه الله تعالى عليه الطهر ما وجد اقل واكثر لا طلاق قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن **قوله** ولا غاية لا كثرة معناه ما دامت ترى الطهر تصوم وتصلي وان استغرق عمرها **قوله** فلا يتقدر بتقدير الا اذا استمر بها الدم صورته امرأة بلغت قرأت ثلاثة دما وستة وستين طهرا ثم استمر بها الدم قال ابو عصمة سعد بن معاذ المروزي رحمه الله تعالى طهرها ما رأت وحيضها ثلاثة ايام وقال محمد بن ابراهيم الميذاني طهرها ستة اشهر الا ساعة لان اقل المدة التي يرتفع الحيض فيها ستة اشهر وهو اقل مدة الحمل فنقصنا منه شيئا يسيرا وهو الساعة وبيان هذا ما ذكر في المحيط مبتدأة رأت عشرة دما وستة طهرا ثم استمر بها الدم قال ابو عصمة (حيضها)

ثبت حكم الصوم والوطي بنتيجة الإجماع ولو زاد الدم على عشرة أيام ولها عادة معروفة دونها ردت إلى أيام عاداتها والذي زاد استحاضة لقوله عليه السلام المستحاضة تدع لصلاة أيام اقراءتها ولأن الزائد على العادة يجانس ما زاد على العشرة فيلحق به وإن ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحيضها عشرة أيام من كل شهر والباقي استحاضة

حيضها وطهرها ما رأت حتى ان عدتها تنقضي اذا طلقها زوجها بثلاث سنين وثلاثين يوما وقال الامام الميهداني ان عدتها تنقضي بتسعة عشر شهرا الاثلاث ساعات لجواز ان يكون وقوع الطلاق عليها في حالة الحيض فيحتاج الى ثلاثة اطهار وكل طهر ستة اشهر الا ساعة وكل حيض عشرة ايام وقيل طهرها اربعة اشهر الا ساعة لانه اقل مدة استبانة الخلق فنقصنا ساعة والحاكم الشهيد قدره بشهرين قال الامام برهان الدين عمر بن علي بن ابي بكر رحمه الله والفتوى على قول الحاكم الشهيد لانه ايسر على المفتي والنساء ■

قوله ثبت حكم الصوم بنتيجة الإجماع يريد به ان حكم الصلوة عرف بقوله عليه السلام توضئي وصلي وان نظر الدم على الحصر عبارة فاذا عرف حكم الصلوة عبارة ثبت حكم الصوم والوطي دلالة اذ الإجماع منعقد على ان دم الرحم يمنع الصوم والصلوة والوطي ودم العرق لا يمنع واحدا منها فلما لم يمنع هذا الدم الصلوة علم انها دم عرق لا دم رحم ثبت الحكم الآخران دلالة بنتيجة الإجماع اي بحكم الإجماع لان الحكم نتيجة السبب **قوله** لقوله عليه السلام المستحاضة تدع الصلوة أيام اقراءتها اي أيامها المعهودة **قوله** ولأن الزائد على العادة يجانس ما زاد على العشرة اذ كل واحد منها زائد على المقدرة عادة وشرعا والاصل وفاق العادة وعند مالك رحمه الله ثلاثة من الزيادة على العادة يلحق بايامها ثم ما بعده طهر **قوله** وان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة في المستصفي ابتدأت بغتم التاء وضمها ومستحاضة حال يريد به حالا مقدرة كقوله تعالى فادخلوها خالدين أي مقدرين

لانا عرفناه حيضاً فلا يخرج عنه بالشك والله اعلم .
فصل في الاستحاضة

المستحاضة ومن به سلس البول والرعاف الدائم والجرح الذي لا يرقأ يتوضئون لوقت كل صلوة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاء من الغرائض والنوافل وقال الشافعي رح فتوضاً لمستحاضة لكل مكتوبة لقوله عم المستحاضة تتوضأ لكل صلوة لان اعتبار طهارتها ضرورة اداء المكتوبة

الخلود وكقوله تعالى لن تدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير ويمكن ان يقال ان مستحاضة بمعنى المصدر منصوب على انه مفعول به لقوله ابتدأت على البناء للفاعل وفي الصحاح استحيضت المرأة استمر بها الدم بعد ايامها على البناء للمفعول كجن واغمي .

قوله لانا عرفناه حيضاً اي لما استمر الدم ثلاثة ايام عرفنا انه حيض ولما جاوز العشرة وقع الشك في الزيادة على الثلاثة ان المرئي فيها حيض ام استحاضة فلا يخرج عنه بالشك والله اعلم .

فصل في الاستحاضة

قوله ما شاء من الغرائض والنوافل لا يراد به الحصر بل يصلون الذوروا لواجبات ايضاً مادام الوقت باقياً عندنا وعند الشافعي رح تتوضأ لكل مكتوبة وعند مالك لكل نفل ايضاً وقال مالك المستحاضة لا تتوضأ لان ما يناقض الوضوء يقارنه فلا فائدة في الاشتغال به وقال بعض الناس بانها تغتسل لكل صلوة وكان ابراهيم النخعي رح يقول تغتسل في آخر وقت الظهر فتصلى الظهر في آخر الوقت والعصر في اول الوقت بغسل واحد ثم تغتسل في آخر وقت المغرب فتصلى المغرب في آخر الوقت والعشاء في اول الوقت بغسل واحد وكذلك في العشاء مع الفجر وهذا الاختلاف بيننا وبين الشافعي رح في المستحاضة ومن به سلس البول واستطلاق البطن وانفلات الريج من الدبر وما في حق صاحب الجرح السائل والرعاف الدائم فالخلاف بيننا وبينه بوجه آخر لما انه لا يرى الخراج من غير السبيلين حدثاً . (قوله)

فلا تبقى بعد الفراغ منها ولنا قوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة وهو المراد بالاول لان اللام تستعأ للوقت يقال اتيتك لصلاة الظهر اي وقتها ولان الوقت اقيم مقام الاداء تيسيرا فصار الحكم عليه . واذا خرج الوقت بطل وضوءهم

قوله فلا تبقى بعد الفراغ منها اي لا تبقى للمكتوبة واما للنوافل فتبقى عنده ايضا لان حاجتها لم ترتفع في حق النوافل لانها خبر موضوع في كل وقت ولانها اتباع للفرائض بدليل انها شرعت مكملات لها على ما ورد به الخبر فيكون لها حكم المتنوع لا حكم انفسها كالوكالة الثابتة في ضمن الرهن فانها تصير لازمة تبعاله وكما جندي يصير مقيما تبعا للامير وان كان في المفازة **قوله** لان اللام تستعأ للوقت قال شيخ الاسلام رحمه الله المراد بالصلاة المذكورة في الحديث الوقت فان الصلاة تذكر ويراد بها الوقت وذلك بالكتاب والسنة ومتعارف الناس إما الكتاب فقوله تعالى فخلق من بعدهم حلفا فاضاعوا الصلاة اي اوقات الصلاة والسنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جعلت لي الارض مسجدا وطهورا اينما ادركني الصلاة تيممت وصليت واراد بذلك وقت الصلاة لا نفس الصلاة لان الصلاة فعله وانته لا يسبقه ولا يتأخر عنه وكذلك يقال في مبتذل الكلام آتيتك لصلاة الظهر اي وقت صلاة الظهر فحملنا الصلاة المذكورة في الحديث على الوقت تحرزا عن التعارض وتوفيقا بين الحديثين وانما لم يعكس الحمل لما ان في هذا الحمل ترجيح المفسر على النص المحتمل وهو الصحيح **قوله** تيسيرا لان التعليق بحقيقة الاداء متعسرا فان الناس متفاوتون في الاداء بين مطول ومقصر ومنهم من يرمي الاداء في اول الوقت اولى وكذا على العكس وربما يعتريه مانع عن الاداء في اول الوقت فيحتاج الى التأخير وربما يؤدونها في اول الوقت خوفا من اعتراض العوارض فاقام الشرع الوقت مقام الاداء ليمتوى الكل في بقاء الطهارة ويتيسر الامر على المكلفين . (قوله)

واستأنفوا الوضوء لصلوة أخرى وهذا عند اصحابنا الثلاثة رَجَّحَ وقال زفر رَحِمَهُمُ اللَّهُ إذا دخل الوقت فإن توضؤا حين تطلع الشمس جزأهم عن فرض الوقت حتى يذهب وقت الظهر وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف وزفر رحمهما الله جزأهم حتى يدخل وقت الظهر وحاصله أن طهارة المعذور تنقضي بخروج الوقت بالحدث السابق عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويدخل الوقت عند زفر وبأيهما كان عند أبي يوسف رَحِمَهُمُ اللَّهُ فائدة الاختلاف لا تظهر إلا فيمن توضأ قبل الزوال كما ذكرنا أو قبل طلوع الشمس لزفر رَحِمَهُمُ اللَّهُ فإن اعتبار الطهارة مع المنا في الحاجة إلى الأداء ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر ولا أبي يوسف إن الحاجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله وبعده ولهما أنه لا بد من تقديم الطهارة على الوقت ليتمكن من الأداء كما دخل الوقت وخروج الوقت دليل زوال الحاجة فظهر اعتبار الحدث عنده والمراد بالوقت وقت المفروضة حتى لنوضاً المعذور لصلوة العيد إن يصلي الظهر به عندهما وهو الصحيح لأنها بمنزلة صلوة الضحى ولو توضأ مرة للظهر في وقته وأخرى فيه للعصر

قوله واستأنفوا الوضوء لصلوة أخرى إنما ذكر هذا مع أنه يلزم من قوله بطل وضوءهم لجواز أن يبطل الوضوء لحق صلوة ولا يبطل لصلوة أخرى ولا يجب الاستيناف لحق تلك الصلوة كما قال الشافعي رحمه الله ببطلان طهارة المستحاضة للمكتوبة بعد أدائها وبقاء طهارتها للنوافل وكذلك قوله في التيمم أيضاً كما قال أصحابنا رحمهم الله في حق المتيمم للجنازة في المصر بقاء تيممه في حق جنازة أخرى إذا حضرت والاشتغال بالوضوء يغوت الصلوة عليها وبطلانه في حق غيرها فافاد بقوله واستأنفوا الوضوء لصلوة أخرى أن الوضوء يبطل في حق كل صلوة لا في حق بعضها كما في هذه المسائل

قوله ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر أي لا تعتبر الطهارة قبل الوقت لفرض الوقت لعدم الحاجة قبل الوقت لأنها غير معتبرة أصلاً بل هي معتبرة في حق النوافل وقضاء الفوائت فكانت طهارة في نفسها فلذلك وصفت بالانتقاض عند دخول الوقت (قوله)

فعندهما ليس له ان يصلي العصر به لانتفاضة بخروج وقت المفروضة (وقد قيل انه يجزيه في رواية) والمستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت صلوة الا والحديث الذي ابتليت به يوجد فيه وكذا كل من هو في معناها وهو من ذكرناه ومن به استطلاق بطن او انفلاق ربح لان الضرورة بهذا تتحقق وهي تعم الكل والله اعلم بالصواب .

فصل في النفاس

النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة لانه ما خوذ من تنفس الرحم بالدم لو من خروج النفس بمعنى الولد او بمعنى الدم .

قوله فعندهما ليس له ان يصلي العصري عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وانما خصهما بالذكر مع ان الحكم عندهم جميعا كذلك لان عندهما كل طهارة وقعت قبل الوقت للصلوة يعتبر في حقها كما لو توضأت قبل الزوال وهذا الموضع وقع للعصروا وجد في وقت الظهر اذا الكلام فيما اذا ادى الظهر فلا يكون له فينبغي ان لا يبطل عندهما بالدخول واما عند ابي يوسف وزفر رحمهما الله كل طهارة وقعت قبل الوقت لا تبقى بعد الدخول كما لو توضأت قبل الزوال فانه ينتقض عندهما الوجود الدخول وان لم يوجد الخروج فالولى ان ينتقض هنا لوجودهما **قوله** والمستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت صلوة الا والحديث الذي ابتليت به يوجد فيه هذا حد المستحاضة في حق البقاء واما في حق الابتداء بان لا تجدي وقت صلوة زمانا تتوضأ وتصلي فيه خالية عن الحدث وذكر الامام الترمذ في رحمه الله في الجامع الصغير المستحاضة من لا تجدي وقت صلوة بلا عذر ثم قال هذا في حالة البقاء وفي الثبوت يشترط دوام السبلان من اول الوقت الى آخره اعتبارا بالسقوط فانه لا يتم حتى ينقطع في الوقت كله والله اعلم .

فصل في النفاس

قوله النفاس هو الدم الخارج في المغرب النفاس مصدر من نفست المرأة بضم النون
لن

وان كان بين الولدين اربعون يوما وقال محمد رحمه الله من الولد الاخير وهو قول زفر رحمه الله لا نهامل بعد وضع الاول فلا تصير نفساء كما انها لا تحيض ولهذا تنقضي العدة بالولد الاخير ولهما ان الحامل انما لا تحيض لانسداد فم الرحم على ما ذكرنا وقد انفتح بخروج الاول وتنفس بالدم فكان نفاسا والعدة تعلق بوضع حمل مضاف اليها فيتناول الجميع والله اعلم .

على ان اكثر النفاس مقدر باربعة امثال اكثر مدة الحيض عندنا عشرة وعند الشافعي رحمه الله اكثر الحيض خمسة عشر ومنهم من تكلم على سبيل الابتداء .

قوله وان كان بين الولدين اربعون يوما وانما قيد به احترازا عما قيل على قول ابي حنيفة رحمه الله يجب النفاس للولد الثاني ايضا في هذه الصورة اذ سبب النفاس ولادة الولد وقد تحققت الاولاتان فاستقام ايجاب نفاسين بخلاف الحيض لان شرط صيرورة الدم الثاني حيضا ان يتخلل بينهما طهر تام ولم يوجد فلا يمكن اثبات المشروط بلا شرط وقيل لا يجب عليها النفاس اصلا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله من الولد الثاني بل كما وضعت الولد الثاني تغتسل وتصلي هو الصحيح لان اكثر مدة النفاس اربعون يوما وقد مضت هذه المدة وحكي ان ابا يوسف رحمه الله قال لا بي حنيفة رحمه الله رأيت لو كان بين الولدين اربعون يوما قال هذا لا يكون قال ابو يوسف رحمه الله وان كان قال لانفاس من الولد الثاني وان رغم انف ابي يوسف ولكنها تغتسل وتصلي كما تضع الولد الثاني كذا في المحيط **قوله** بوضع حمل مضاف اليها يعني انها تنقضي بوضع الحمل قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان تضعن حملهن والحمل اسم لكل ما في البطن الا ترى ان من قال لا مرأته وهي حامل ان كان حملك غلاما فانت طالق واحدة وان كانت جارية فانت طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية في ذلك البطن لا يقع عليها الطلاق لما ذكرناه والله اعلم . (باب)

باب الانجاس وتطهيرها

تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه لقوله تعالى
وثيابك فطهر وقال عليه الصلوة والسلام حثيه واقرصيه ثم اغسله بالماء فاذا وجب التطهير
بما ذكرنا في الثوب وجب في البدن والمكان لان الاستعمال في حالة الصلوة يشمل الكل
ويجوز تطهيرها بالماء وبكل مائع طاهر يمكن ازالته به كالخل وماء الورد ونحو ذلك

باب الانجاس وتطهيرها

انحبت يطلق على الحقيقي والحدوث على الحكمي والنجس عليهما تطهير النجاسة
ان فسرياً لازالة فحس وان فسرياً ثبات الطهارة فالمراد تطهير مكان النجاسة على حذف
المضاف ثم وجوب التطهير في الثوب ثبت بعبارة النص وهو قوله تعالى وثيابك فطهر
وفي البدن والمكان بطريق الدلالة وهذا لان تطهير الثوب انما وجب لان الصلوة مناجاة
مع الله تعالى فيجب ان يكون المصلي على احسن الاحوال وذلك في طهارته وطهارة
ما يتصل به وقد وجب عليه تطهير الثوب مع قصور اتصاله لقيام الثوب به وتصور الصلوة به وانه
في الجملة لان يجب عليه تطهير المكان مع كمال اتصاله لقيامه به وعدم تصور الصلوة به وانه
اولى والكلام في البدن اظهر لان التطهير لما وجب لما يتصل به وانه لان يجب تطهير بدنه اولى

قوله حثيه واقرصيه تحت القشر باليد والعود والقرص القشر باطراف الاصابع كلاهما من
باب طلب ثم لمعتبر في طهارة المكان تحت قدم المصلي حتى لو اقتسم الصلوة وتحت قدمه
اكثر من قدر الدرهم من النجاسة فصلوته فاسدة لانه لا بد من القيام وذلك يكون
بالقدم فاما اذا كان في موضع السجود ففي رواية محمد بن ابي حنيفة رحمه الله
انه لا يجوز لان السجود ركن كالقيام وفي رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله
انه يجوز كذا في الايضاح لان السجود يتأتى بالانف عند انه اتل من الدرهم
قوله ويجوز تطهيرها بالماء وبكل مائع ذكره الامام الترمذي في شرح ابي ذر

مما اذا عصر انعصر وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد بن زفر والشافعي رحمهم الله لا يجوز الا بالماء لانه يتنجس باول الملاقة والنجس لا يشيد الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء للضرورة ولهما ان المائع قالع والطهور يبعلة القلع والازالة والنجاسة للمجاورة فاذا انتهت اجزاء النجاسة تبقى طاهرا وجواب الكتاب لا يفرق بين الثوب والبدن وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله واحدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله وعنه انه فرق بينهما فلم يجوز في البدن بغير الماء واذا اصاب الخف نجاسة لها جرم كالروث والعذرة والدم والمني فجفت فدلكه بالارض جاز وهذا استحسان وقال محمد رحمه الله لا يجوز وهو القياس الا في المني خاصة لانه المتداخل في الخف لا يزيلها الجفاف والدلك بخلاف المني على ما ذكره ولهما قوله عليه الصلوة والسلام

تجوز ازالة النجاسة بالماء المستعمل وفي المستصفي والماء المستعمل هذا اللفظ وقع في بعض نسخ المختصر ولا صحة له الا على رواية محمد رحمه الله عن ابي حنيفة رح بانه طاهر غير ظهور وبه اخذ محمد رحمه الله ثم قال الامام التمر تاشي رحمه الله وكذا القول في دم يغسل بالبول ان نجاسة الدم قد زالت وحلت نجاسة البول حتى لو كان ذلك بول ما يؤكل لحمه رخصا فيه ما لم يفحش ولو حلف ما فيه دم لم يحث ثم قال وذكر السرخسي رحمه الله واختلف في زوال النجاسة ببول ما يؤكل لحمه والاصح ان التطهير بالنجس لا يكون لتضاد بين الوصفين *

قوله مما اذا عصر انعصر احرز به عن مثل الدهن واللبن لان ما فيه من الدسومة لا ينعصر عن الثوب فبقي بنفسه في الثوب ولا يقدر على ازالة غيره وعن ابي يوسف رح غسل الدم من الثوب بدهن او سمن او زيت حتى ذهب اثره جاز **قوله** فلم يجز في البدن بغير الماء لان ما كان على البدن نظيرا لحدث اذ في تطهيره معنى العبادة بخلاف الثوب **قوله** فجفت فدلكه بالارض جاز وفي المحيط ذكر في الجامع الصغير في النجاسة التي (لها)

فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَذَى فَلْيَمْسَحْهُمَا بِالْأَرْضِ فَإِنَّ الْأَرْضَ لَهَا طَهْرٌ وَلِأَنَّ الْجِلْدَ لَصْلَابَتُهُ لَا تَتَدَاخِلُهُ أَجْزَاءُ النِّجَاسَةِ إِلَّا قَلِيلًا ثُمَّ يَجْتَذِبُهُ الْجَرَمُ إِذَا جَفَ فَإِذَا زَالَ زَالَ مَقَامُهُ وَفِي الرُّطْبِ لَا يَجُوزُ حَتَّى يَغْسِلَهُ لِأَنَّ الْمَسْحَ بِالْأَرْضِ يَكْثُرُهُ وَلَا يَطْهَرُهُ وَعَنْ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا مَسَحَهُ بِالْأَرْضِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ أَثَرُ النِّجَاسَةِ يَطْهَرُ لِعُمُومِ الْبَلْوَى

لَهَا جَرَمٌ إِذَا أَصَابَ الْخُفَّ أَوِ النَّعْلَ وَحُكَّهُ أَوْحَتْهُ بَعْدَ مَا يَبْسُ أَنَّهُ يَطْهَرُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَذَكَرَ فِي الْأَصْلِ إِذَا مَسَحَ بِالتُّرَابِ يَطْهَرُ قَالَ مَشَايِخُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَوْلَا الْمَذْكُورُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لَكُنَّا نَقُولُ لَا يَطْهَرُ إِلَّا مَا لَمْ يَمْسَحْهُمَا بِالتُّرَابِ لِأَنَّ الْمَسْحَ بِالتُّرَابِ لَهُ أَثَرٌ فِي بَابِ الطَّهَارَةِ فَإِنَّ مُحَمَّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ فِي الْمَسَافِرِ إِذَا أَصَابَ يَدَهُ نَجَاسَةٌ يَمْسَحُهَا بِالتُّرَابِ وَأَمَّا الْحُكُّ فَلَا أَثَرَ لَهُ فِي بَابِ الطَّهَارَةِ وَالْمَذْكُورُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ يَبِينُ أَنَّ لِلْحُكِّ أَثَرًا يُضَاقُ وَقَالَ الْقَدَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي شَرْحِهِ وَمَعْنَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ أَنَّ الْخُفَّ وَالنَّعْلَ يَطْهَرَانِ فِي حَقِّ جَوَازِ الصَّلَاةِ مَعَهُ أَمَا لَوْ أَصَابَهُ الْمَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ يَعُودُ نَجِسًا عَلَى أَحَدِي الرَّاوِيَيْنِ وَأَصْلُ الْمَسْئَلَةِ الْأَرْضُ إِذَا ذَهَبَ أَثَرُ النِّجَاسَةِ عَنْهَا ثُمَّ أَصَابَهَا الْمَاءُ فَانْهَ يَعُودُ حُكْمُ النِّجَاسَةِ عَلَى أَحَدِي الرَّاوِيَيْنِ •

قوله فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَذَى فَلْيَمْسَحْهُمَا بِالْأَرْضِ وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلِي فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَخَلَعَ الْقَوْمُ نَعْلَهُمْ فَقَالَ لَهُمْ بَعْدَ الصَّلَاةِ مَا لَكُمْ خَلَعْتُمْ نَعْلَكُمْ فَقَالُوا رَأَيْنَاكَ خَلَعْتَ نَعْلَكَ فَخَلَعْنَا فَقَالَ أَخْبَرَنِي جِبْرِئِيلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ فِيهِمَا قَذَرًا إِذَا تَنَزَّاهُ أَجَدَّكُمْ بَابُ الْمَسْجِدِ فَلْيَقْلِبْ نَعْلَيْهِ فَإِنْ رَأَى فِيهِمَا قَذَرًا فَلْيَمْسَحْهُمَا بِالْأَرْضِ فَإِنَّ قِيلَ الْحَدِيثُ سَاقِطٌ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَمْتَقِبِلِ الصَّلَاةَ فَلَنَا أَنَّ الْخَطَرَ مَعَ النِّجَاسَةِ نَزَلَ حِينَئِذٍ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ أَقْلَ مِنْ دَرَاهِمِ • (قوله)

وأطلاق ما يروى وعليه مشايخنا رح فان اصابه بول فيمس لم يجزه حتى يغسله وكذا كل ما لا جرم له كالخمر لان الاجزاء تتشرب فيه ولا جاذب يجذب بها وقيل ما يتصل به من الرمل جرم له والثوب لا يجري فيه الا الغسل وان يمس لان الثوب لتخلخله يتداخله كثير من اجزاء النجاسة فلا يخرجها الا الغسل والمني نجس يجب غسله ان كان رطبا فاذا جف على الثوب اجزاه فيه الفرك لقوله عليه الصلوة والسلام لعائشة رض فاعسله ان كان رطبا وافرقيه ان كان يابس وقال الشافعي رح المني طاهر والحجة عليه ما روينا وقال عليه السلام وانما يغسل الثوب من خمض و ذكر منها المني ولو اصاب البدن قال مشايخنا رحمهم الله يطهر بالفرك لان البلوى فيه اشد وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يطهر الا بالغسل لان حرارة لبدن جاذبة فلا يعود الى الجرم والبدن لا يمكن فركه.

قوله وأطلاق ما يروى وهو قوله عليه السلام فان كان بهما قذر من غير فصل بين الرطب واليابس لا يقال اطلاق ما يروى لا يفصل بين التي لا جرم لها وبين التي لها جرم ايضا لانا نقول التي لا جرم لها خرجت بالتعليل وهو قوله عليه السلام فان الارض لهما ظهور اي مزيل نجاستهما ونحن نعلم يقينا ان الخف اذا تشرب البول او الخمر لا يزيله المسح ولا يخرج منه عن اجزاء الجلد فكان اطلاق الحديث مصروفا الى القذر الذي يقبل الازاله بالمسح حتى ان البول او الخمر لو استجسد بالرمل او بالتراب فجف فانه يطهر ايضا بالمسح على الارض قال شمس الائمة رحمه الله وهو صحيح فلا فرق بين ان يكون جرم النجاسة منها ومن غيرها هكذا ذكره الفقيه ابو جعفر والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن ابي حنيفة رح وعن ابي يوسف رحمه الله مثل ذلك الا انه لم يشترط الجفاف **قوله** اجزاه فيه الفرك هذا جواب الاستحسان والقياس ان لا يطهر لانه دم الا انه نضيج تخين فهو كسائر انواع الدم لا يطهر الا بالغسل لكن استحسنا علما ونا رحمهم الله نقا لو يطهر بالفرك للحديث (المذكور)

والنجاسة اذا اصاب المرأة او السيف اكتفي بمسحهما لانه لا تتد اخله النجاسة وما على
 ظاهرة يزول بالمسح وان اصابته الارض نجاسة فجفت بالشمس وذهب اثرها جازت الصلوة
 على مكانها وقال زفر والشافعي رحمهما الله لا تجوز لانه لم يوجد المزيل ولهذا لا يجوز التيمم بها

المذكور في الكتاب وروى عن محمد رحمه الله انه قال ان كان المني غليظا فنجف يطهر
 بالفرك وان كان رقيقا لا يطهر الا بالاغسل قال شمس الائمة رحمه الله مسئلة المني
 مشكلة لان الفحل يمذي ثم يمني والمذي لا يطهر بالفرك الا ان يقال انه مغلوب فيجعل تبعا
 وقال ابواسحق الحافظ انما يطهر المني بالفرك اذا كان احليله طاهرا بان استنجى بالماء
 وهكذا روى الحسن عن اصحابنا رحمهم الله وعن الفضلي رحمه الله ان مني المرأة
 لا يطهر بالفرك لانه رقيق واختلف فيما اذا كان لثوب طاق آخر فنفذت البلة الى الطاق
 والصحيح انه يطهر بالفرك لانه من اجزاء المني كذا ذكره الامام الترمذ في رح

قوله والنجاسة اذا اصاب المرأة او السيف وفي المحيط السيف او السكين اذا اصابه بول
 اودم ذكر في الاصل انه لا يطهر الا بالاغسل والكرخي رح ذكر في مختصره ان السيف
 يطهر بالغسل من غير فصل بين الرطب واليابس والعذرة والبول **قوله** فجفت بالشمس
 الجفاف بالشمس ليست بشرط حتى لو جفت بالظل يكون الحكم هكذا الا انه اخرج الكلام
 مخرج العادة **قوله** وذهب اثرها اي ريحها ولونها وفي الخلاصة في النجاسة التي اصابته
 الارض وهي رطب بعد فاراد تطهيرها ان يصب الماء عليها ويدلك بعد ذلك وينشف بصوف
 او خرقه اذا فعل ثلاثا طهرت وان لم يفعل ذلك ولكن صب عليها ماء كثيرا حتى زالت النجاسة
 ولا يوجد في ذلك لون ولا ريح كان طاهرا **قوله** ولهذا لا يجوز التيمم بها قيل في الفرق بين الصلوة
 وبين التيمم ان التيمم يقتصر الى طهارة الصعيد وطهوريته والصلوة تفتقر الى الطهارة فحسب
 بالحديث ثبتت طهارته لا طهوريته فلماذا جازت الصلوة ولم يجز التيمم و اشار شيخ الاسلام رح
 في مبسوطه الى ان الارض اذا اصابته نجاسة رطبة تجذب بعضها الى باطنها وما على ظاهرها

ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ذكاة الارض يبسها وانما لا يجوز التيمم بها لان طهارة الصعيد ثبتت شرطا بنص الكتاب فلا تتأدى بما ثبت بالحديث.

تجذب بها الشمس وتنشفها الريح فيقل النجاسة وقيل النجاسة لا تمنع جواز الصلوة وتمنع التطهيرة الا ترى انه لو وقع فطرة من الدم في البئر يتنجس الكل ولا يجوز التوضي به او لوصاب الثوب او اماكن لا يمنع جواز الصلوة الا انهم جعلوا الحد الفاصل بين القليل والكثير هنا بقاء الاثر وذهاب الاثر.

قوله ولنا قوله عليه السلام ذكاة الارض يبسها جعل في الاسرار هذا الحديث موقوفا على عائشة رضي الله عنها واما المروي عن النبي عليه السلام في هذا هو قوله عليه السلام اينما رخص جفت فقد ذكت وهكذا ايضا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** وانما لا يجوز التيمم بها لان طهارة الصعيد ثبتت شرطا بنص الكتاب فلا تتأدى بما ثبت بالحديث يعني ان اشتراط طهارة التراب في التيمم ثبت بعبارة قوله تعالى فقيموا صعيدا طيبا فان قيل الحكم الثابت بدلالة النص كالحكم الثابت بعبارة النص في ان كل واحد منهما ثابت قطعاً حتى صح اثبات الحدود والكفارات بدلالات النصوص فلما لم تجز معارضة خبر الواحد بعبارة الكتابات لا تجوز ايضا معارضته لدلالة الكتاب قلنا الدلالة انما تكون مثل العبارة اذالم يلحقها خصوص وقد خص من الدلالة هنا القليل الذي لا يمكن الاحتراز عنه بالا جماع وما دون الدرهم عندنا فلم يبق قطعياً فجاء تخصيصه بعد ذلك بخبر الواحد قال العلامة حافظ الدين النسفي رحمه الله في الكافي ولي فيه اشكال لان النص لا عموم له في الاحوال لانها غير داخله تحت النص وانما يثبت ضرورة والتخصيص يستدعي سبق التعميم ولان الطيب يحتمل الطاهر والمنبت وعلى الثاني حمله ابو يوسف والشافعي رحمهما الله لا يجوز ان يكون مرادين لان المشترك لا عموم له فيكون مأولاً وهو من الحجج المجوزة كالعام المخصوص ولم يذكر فيه (وجه)

وقد رال درهم ومادونه من النجس المغلظة كالدم والبول والخمر وخرء الدجاج وبول الحمار جازت الصلوة معه وان زاد لم تجز وقال زفرو الشافعي رحمه الله لا تجوز قليل النجاسة وكثيره لسواء لان النص الموجب للتطهير لم يفصل ولنا ان القليل لا يمكن التحرز عنه فيجعل عفوًا.

وجه التفصي عن اشكاله ويمكن ان يجاب عنه اما الجواب عن الاول فان المراد بالعموم الاطلاق وبه يثبت الحكم في جميع الافراد ايضا وكذا المراد بالتخصيص التقييد بغير ما لا يمكن الاحتراز عنه عند الشافعي رحمه الله وبالكثير من قدر الدرهم عندنا فيكون مأولا فيعارضه خبر الواحد والجواب عن الثاني ان الطهارة شرط بالاجماع وقوله على الثاني حمله ابو يوسف والشافعي رحمنا نعم لكن مع اشتراطها الطهارة فيه يكون قطعيا فلا يعارضه خبر الواحد وفي فتاوى قاضيخان رحمه الله الخشب اذا اصابته النجاسة ثم اصابه المطر بعد ذلك كان ذلك بمنزلة الغسل كالارض اذا اصابتها النجاسة ثم اصابها المطر وان لم يصب المطر فالارض تطهر بالجفاف اذا لم يبق اثر النجاسة واختلفوا في الشجر والكلأ ما دام قائما على الارض يطهر بالجفاف وبعد ما قطع لا يطهر الا بالغسل وكذا الخوص (الجص) حكمه حكم الارض اما الاجرة ان كانت مفروشة فحكمها حكم الارض تطهر بالجفاف وان كانت موضوعة تنقل وتحول ان كانت النجاسة على الجانب الذي يلي الارض جازت الصلوة عليها وان كانت النجاسة على الجانب الذي قام عليه المصلي لا تجوز صلوته.

قوله وقد رال درهم ومادونه الى آخره انما قدر بالدرهم لان محل الاستنجاء مقدريه قال النخعي رحمه الله استبحوا ذكر المقاعد في مجالسهم فكفوا عنه بالدرهم وكان النخعي رحمه الله يقول اذا بلغ مقدار الدرهم يمنع جواز الصلوة وكان الشعبي رحمه الله يقول لا يمنع حتى يكون اكثر من قدر الدرهم فأخذنا بهذا لانه اوسع (قوله)

وقدرناه بقدر الدرهم اخذاً عن موضع الاستنجاء ثم يروى اعتبار الدرهم من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف في الصحيح ويروى من حيث الوزن وهو الدرهم الكبير المثلقال وهو ما يبلغ وزنه مثقالاً وقيل في التوفيق بينهما ان الاول في الرقيق والثانية في الكثيف وانما كانت نجاسة هذه الاشياء مغلظة لانها تثبت بدليل مقطوع به وان كانت مخففة كبول مايئ كل لحمه جازت الصلوة معه حتى يبلغ ربع الثوب يروى ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله لان التقدير فيه بالكثير الفا حش

قوله وقد رناه بقدر الدرهم اخذاً عن موضع الاستنجاء وجه الاخذ ذكره القاضي الامام ابو زيد الدبوسي رحمه الله في الاسرار وقال روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اكل حل فليوتر ومن افلا حرج عليه ومن استجمر فليوتر ومن افلا حرج عليه والا استجما وهو الاستنجاء فثبت ان الاستنجاء غير واجب بالحجارة فعلم انه سقط حكمه لقلة النجاسة وان ذلك القدر عفو ولا ن الشافعي رحمه الله وافقنا ان الاستنجاء بالماء سنة غير واجب والحجارة لا تستأصل النجاسة عنه ولهذا لو جلس على ماء قليل نجسه كما لو اصاب موضعاً آخر من بدنه فمسح بالحجارة لم يطهر فدل ضرورة انه عفو لقلة المكان فان قيل عفي عن الغسل لدفع الحرج فلنا ثبت ان الحرج مسقط حكم النجاسة والحرج قائم هنا لان الاحتراز عن النجاسة القليلة منعذر علينا **قوله** وقيل في التوفيق بينهما انما احتاج الى ذكر التوفيق لان محمد ذكر الدرهم الكبير في النوادر واعتبره من حيث العرض فقال الدرهم الكبير ما يكون مثل عرض الكف وذكره في كتاب الصلوة واعتبره من حيث الوزن فقال ابو جعفر رحمه الله نوفق بين الفاظ محمد رحمه الله فنقول ان في الرقيقة يعتبر الدرهم من حيث العرض وفي الغليظة يعتبر من حيث الوزن كذا في المحيط **قوله** لانها تثبت بدليل مقطوع به اولوا لمقطوع به بالمنصوص عليه وهو صحيح بلا تأويل لانه ان ورد في نجاستها نص قطعي (فظاهر)

الرَّبع ملحق بالكل في حق بعض الاحكام وعنه ربع ادنى ثوب تجوز فيه الصلوة كما لميزر
وقيل ربع الموضع الذي اصابه كالذيل والدخريص وعن ابي يوسف رحمه الله شبر
في شبروا نما كانت مخففة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لمكان الاختلاف
في نجاسته اولتعارض النصين على اختلاف الاصلين *

فظاهر وكذا ان لم يرد لان الاجماع منعته على نجاستها وهو حجة قطعية فكان اقوى
من خبر الواحد ومتى ثبتت نجاسته عين بخبر الواحد كانت غليظة ان لم يعارضه
نص آخر فلهما اولى ان تثبت الغليظة *

قوله والرَّبع ملحق بالكل في حق بعض الاحكام كخلق ربع الرأس في الاحرام وكشف
ربع العورة **قوله** كالذيل المراد بالذيل القدر الذي يفهم من تولهم فلا ن مشمرا لذيل
كذا في القواعد اظهيرية **قوله** وعن ابي يوسف رح شبر في شبروي شبر طولا وشبر عرضا
فكانه قدر ذلك بباطن الخف والمراد بالباطن ما يلي الارض منه لان حكم النجاسة التي
لها جرم ساقط الاعتبار في الخفاف بدليل انه يطهر بالمسح على قول ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله وفي رواية عن محمد رحمه الله والمسح ان زال العين لا يزول الاثر والاثر مانع
في الثوب ولما سقط حكم النجاسة في حق الخف وباطن الخفين يبلغ شبرا في شبر قدر
الكثيرا لفا حش به كما قدروا الدرهم بموضع الاستنجاء ومحمد رحمه الله اعتبر ربع
الثوب نظرا الى هذا المعنى ايضا الا انه اخذ ذلك من باطن الخفين وظاهرهما فان
النجاسة تلتصق بهما عند امتلاء الطرق بالارواث * وانما كان مخففا عند ابي حنيفة
وابي يوسف رحمهما الله الى آخره وانما ذكر ابا يوسف ولم يذكر محمدا
رحمه الله مع انه لا خلاف بينهما في هذا الاصل لان الكلام في بول ما يؤكل
لحمه وهو طاهر عند محمد رح فلا يتأتى قوله ههنا والدليل على ان اصلهما في هذه
المسئلة واحد قوله وقال لا يجزيه حتى يفحش لان الاجتهاد فيه مشاغا * (قوله)

واذا اصاب الثوب من الروث او من اخشاء البقرة اكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلوة فيه عند ابي حنيفة رحمه الله لان النص الوارد في نجاسته وهو ما روي انه عليه الصلوة والسلام رمى بالروثة وقال هذا رجس اور كس لم يعارضه غيره وبهذا ثبت التغليب عنده والتخفيف بالتعارض ولا يجوز فيه حتى يفحش لان الاجتهاد فيه مما غاب وبهذا ثبت التخفيف عندهما ولان فيه ضرورة لامتلاء الطرق بها وهي مؤثرة في التخفيف بخلاف بول الحمار لان الارض تنشفه قلنا الضرورة في النعال قد اثرت في التخفيف مرة حتى تطهر بالمسح فيكفي مؤنتها ولا فرق بين ما كول اللحم وغيره كول اللحم

قوله واذا اصاب الثوب من الروث او اخشاء البقرة كذا بالتوب لان ثمرة الاختلاف تظهر في الثياب لافي الماء وكذلك لا تظهر ثمرة الاختلاف في غير الروث والخني **قوله** وقال هذا رجس اور كس النبي عليه السلام طلب من ابن مسعود رضا حجار للاستنجاء ليلة الحجن فاتاه بحجرين وروثة فاخذ الحجرين ورمى بالروثة وقال انها ركس اي نجس **قوله** لم يعارضه غيره لان البلوى لا تعتبر في موضع النص الا ترى ان البلوى في بول الحمار اكثر لانه يترشش فيصيب الثياب ومع ذلك لا يعفى عنه اكثر من قدر الدرهم وكذلك البلوى للآدمي في بوله اكثر واختلاف العلماء لا يخرجها عن كونها غليظة لانه لما لم يرد نص بخلافه كان اختلاف العلماء بناء على الرأي والرأي لا يعارض النص وانما قال ابو حنيفة رح بخفة نجاسة بول ما يؤكل لحمه لان قوله عليه السلام استنزهوا من البول عارضه حديث العننيين **قوله** لان الاجتهاد فيه مما غاب لان مالك رحمه الله يقول بان البعر والروث وخني البقر طاهر وقال ابن ابي ليلى السرقيني ليس بشيء قليله وكثيره لا يمنع واحتجا في ذلك بانه وقودا هل الحرميين فانهم يجمعونها ويطبخونها بالقدر والخبز ولو كانت نجسا لما استعملوها الا ترى انهم لم يستعملوا العذرة **قوله** وقد اثرت في التخفيف مرة حتى يطهر بالمسح فيكفي مؤنتها فان قيل هذا التعليل مخالف للتعليل في (قدر)

وزفر رحمه الله فرق بينهما فوافق با حنيقة رحمه الله في غير ما كول اللحم ووافقهما في المأ كول وعن محمد ر ح انه لما دخل الري وقد رأى البلوى اثنى بان الكثير الفاحش لا يمنع ايضا وقاسوا عليه طين بخارا وعند ذلك رجوعه في الخف يروى وان اصابه بول الغرس لم يفسده حتى يفحش عنده ابي حنيقة ر ح و ابي يوسف ر ح وعند محمد ر ح لا يمنع وان فحش لان بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده مخفف نجاسة عنده ابي يوسف ر ح ولحمه مأ كول عندهما واما عنده ابي حنيقة ر ح التخفيف لتعارض الآثار وان اصابه خرفه ما لا يؤكل لحمه من الطيور اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة فيه عند ابي حنيقة و ابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا تجوز فقد قيل ان الاختلاف في النجاسة

قدر القراءة في السفر وهو قوله وان للسفر اثر في اسقاط شرط الصلوة فلان يؤثر في تخفيف القراءة او اى حيث استدل بوجود التخفيف مرة على تخفيفه ثانيا قلنا في فصل القراءة استدل باسقاط الاصل على التخفيف في الوصف وهو عمل بالدليل بالطريق الاولى لان الوصف تابع للاصل فيثبت فيه ما ثبت في الاصل لامحالة واما التخفيف هنا فعمل بخلاف الدليل وللضرورة وقد اندفعت الضرورة بالتخفيف مرة فلو خفت ثانيا كان تعديا عن موضع الضرورة ودفعالا ابتلاء وهو خلاف موضوع التكليف لان في التكليف مشقة لامحالة *

قوله وزفر رحمه الله فرق بينهما فان زفر رحمه الله تعالى قاس الخارج من احد الصبيلين بالخارج من السبيل الآخر وهو البول يختلف حكمه باختلاف كونه مأ كول اللحم وغير مأ كول اللحم فكذا الخارج من هذا السبيل كذا في الفوائد الظهيرية **قوله** وقاسوا عليه طين بخارا قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى على قياس هذه الرواية الكثير الفاحش من طين بخارا لا يمنع جواز الصلوة وان كان مختلطا بالعدرات ولم يأخذ من احتاط بذلك لانه لم يأخذ بالمقيس عليه وهو قول محمد ر ح في ارواث الري فكيف بما استنبط منه **قوله** واما عنده ابي حنيقة ر ح التخفيف

وتدقيل في المقدار وهو الاصح وهو يقول ان التخفيف للضرورة لعدم المخلطة فلا يخفف ولهما انها تزرق من الهواء والتحامي عنه متعذر فتحققت الضرورة ولو وقع في الاناء قيل يفسده وقيل لا يفسده لتعذر صون الاواني عنه وان اصابه من دم السمك او لعاب البغل او الحمار اكثر من قدر الدرهم اجزت الصلوة فيه ا مادام السمك فلا نه ليس بدم على التحقيق فلا يكون نجسا وعن ابي يوسف رحمه الله انه اعتبر فيه الكثير الفاحش فاعتبره نجسا واما لعاب البغل والحمار فلانه مشكوك فيه فلا ينجس به الطاهر .

لتعارض الآثار وهو حديث العرينيين مع قوله عليه الصلوة والسلام استنزها من البول فان قيل تعارض النصين كيف يتحقق وحديث العرينيين منسوخ عنده قلنا انما قال ذلك رأيا ولم يقطع فيه فيكون صورة التعارض قائمة فان قيل تعارض الآثار انما كان في بول ما يؤكل لحمه حتى لم يثبت التخفيف في بول الحمار لانعدام التعارض فيه لانه بول غير مأكول اللحم وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يؤكل لحم الفرس لما ان المراد من الكراهة كراهة التحريم فكيف يتحقق تعارض الآثار فيه قلنا نعم كذلك الا ان حرمة لحم الفرس عنده ما كانت للنجاسة بل كانت ابقاء للطهر تحاميا عن تقليل مادة الجهاد فكان الفرس طاهر اللحم عنده حتى ان سورة طاهر بالاتفاق فيتحقق تعارض الآثار في بوله كذا في الفوائد الظهيرية .

قوله وتدقيل في المقدار وهو الاصح وكذا في الجامع الصغير لقلضي خان رحمه الله وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الاصح انه طاهر عندهما **قوله** قيل يفسده لانه يمكن صون الاواني عنه وبه اخذ الفقيه ابو بكر الاعمش وعدم الفساد اختيار الكرخي رحمه الله **قوله** فليس بدم على التحقيق بل السائل منه رطوبة متغيرة لا ترى الى بياضه وسواد الدم عند الشمس وهذا كما قلنا ان الموضوع بماء بين الملاحة لا يجوز لانه على عكس طبع الماء حيث يجمد في الصيف ويذوب في الشتاء فتكون حقيقة الماء متخلطة عنه **قوله** فلانه مشكوك فيه فلا ينجس به الطاهر لانه ان (كان)

وان انتضح عليه البول مثل رؤس الا بر فذلك ليس بشيء لأنه لا يستطيع الا متناع عنه

كان الشك في طهوريته كان طاهرا بلا شك وان كان في طهارته فلا يتنجس به الطاهر .
قوله مثل رؤس الا بر فذلك ليس بشيء أي ليس بشيء معتبر في النجاسة حتى يجب غسله وقد سئل ابن عباس رضي الله عنه عن ذلك فقال انا نرجو من عفو الله اوسع من هذا ولان الذباب يقعن على النجاسة ثم يقعن على ثياب المصلي ولا بد ان يكون على ارجلهم واجنحتهم شيء من النجاسة واحدا لا يستطيع الا متناع عنه ولا يستحسن لاحد اعداد ثوب لدخول الخلاء وروي ان محمد بن علي زين العابدين رضي الله تعالى عنهم تكلف لذلك أي اعد لبث الخلاء ثوبا ثم ترك وقال لم يتكلف لهذا من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم وعن الحسن البصري رحمه الله عليه ان رجلا سأله عن دم البق فقال له من اين انت قال من الشام فقال لاصحابه انظروا الى قلة حياء هذا الجاهل فانه من قوم ارا قوادم ابن رسول الله عليه السلام ثم جاء يسألني عن دم البق فعذر الحسن هذا من سؤال التعمق وكره له التكلف لما فيه من حرج الناس والاصل فيه قوله عليه السلام بعثت بالحنيفية السمحة السهلة ولم ابعث بالرهبانية الصعبة وعن الفقيه أبي جعفر الهندواني رح انه قال قول محمد ربح في الكتاب مثل رؤس الا بر دليل على ان الجانب الآخر من الابرة معتبر وغيره من المشايخ قالوا بل لا يعتبر الجانبان جميعا لدفع الحرج وفي نوادر المعلى عن أبي يوسف رح اذا انتضح من البول شيء يرى اثره لا بد من غسله وان لم يغسل حتى صلى وهو بحال لوجع كان اكثرا من قدر الدرهم اعاد الصلوة كذا ذكره الباقي فلوان هذا الثوب وقع في الماء القليل قال بعض مشايخنا ان قيل لا ينجس الماء فله وجه لان اعتبار هذه النجاسة لما سقط عم الثوب والماء جميعا وان قيل ينجس فله وجه وهو الاصح لان سقوط اعتبار النجاسة انما كان لدفع الحرج ولا حرج في الماء فينجس . (قوله)

قال والنجاسة ضربان مرئية وغير مرئية فما كان منها مرئية فماتته بزوال عينه لان النجاسة حلت المحل باعتبار العين فتزول بزواله الا ان يبقى من اثره ما تشق ازالته لان الحرج موضوع وهذا يشير الى انه لا يشترط الغسل بعد زوال العين وان زال بالغسل مرة واحدة وفيه كلام

قوله فطهارته زوال عينه الى قوله الا ان يبقى من اثره ما تشق ازالته يريد به فطهارته زوال عينه واثره والاثر هو اللون وانما اقتصر على ذكر العين لان زوال العين يعرف بزوال الاثر فبدل ذكر زوال العين على زوال الاثر والمعنى فطهارته زوال عينه واثره في جميع الاوقات الا وقت بقاء ما تشق ازالته من الاثر فحطه زوال العين فحسب ثم قيل في تفسير المشقة هو ما يحتاج في قلعه الى شيء آخر نحو الصابون والاشنان وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه الا ان تكون نجاسة لا يزول اثرها بالماء فان ذلك لا يضر لما روي عن خولة بنت يسار انها قالت يا رسول الله ان ابي ثوبا واحدا واني احيض فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رشيه واقرصيه ثم اغسله بالماء فقالت يا رسول الله يبقى له اثر فقال رسول الله عليه السلام يكفيك الماء فلا يضر كثرته ولان الاثر اذا لم يزل بالماء كان في ذلك ضرورة وحكم النجاسة يسقط بالضرورة او يقال لا نجاسة في الاثر اذا اثار عبارة عن اللون والنجاسة ما كانت بسبب اللون وانما كانت بسبب التلوث والعين وكلاهما مريين قدزالا وذكر في المحيط وحكي عن الفقيه ابواسحق الحافظ رحمه الله ان المرأة اذا خضبت يدها بحناء نجس او الثوب اذا اصبغ بصبغ نجس ثم غسلت يدها وغسل الثوب الى ان يصفر ويسيل منه ماء ابيض ثم يغسل بعد ذلك ثلثا يحكم بطهارته ودها وبطهارته الثوب بالاجماع **قوله** وفيه كلام اي وفيه اختلاف المشايخ رحمهم الله وكان الفقيه ابوجعفر رحمه الله يقول بعد زوال عين النجاسة يغسل مرتين لانه التحق (بنجاسة)

وما ليس بمرئي فطهارته ان يغسل حتى يغلب على ظن الغاسل انه قد طهر
لان التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يقطع بزواله فاعتبر غالب الظن كما في
امرا القبله وانما قدر واما الثلث لان غالب الظن يحصل عنده فاقيم السبب الظاهر ومفاده
تيسيرا وتأيد ذلك بحديث المستيقظ من منامه ثم لا بد من العصري في كل مرة في ظاهر
الرواية لانه هو المستخرج والله اعلم بالصواب *

بنجاسة غير مرئية غسلت مرة فيغسل مرتين وقال بعضهم يطهروا ان كان بمررة واحدة
لان النجاسة كانت بسبب العين وقد تيقنا بزوال العين فيحكم بطهارته كما
لو غسل ثلثا كذا في المبسوط *

قوله وما ليس بمرئي كالبول والخمر **قوله** وتأيد ذلك بحديث المستيقظ من
منامه وهو قوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغمس يده في الاناء
حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدري اين باتت يده فلما امرنا بالغسل ثلثا في النجاسة الموهومة ففيه
النجاسة المتحققة **قوله** ثم لا بد من العصري في كل مرة في ظاهر الرواية وعن محمد ربح
في غير رواية الاصول اذا غسل ثلث مرات وعصري المرة الثالثة يطهروا في رواية
الاصول ايضا انه يكفي بالغسل مرة وذكر شمس الائمة الحلواني ان النجاسة
اذا كانت بولا او ماء نجسا وصب الماء عليه كفاه ذلك والحكم بطهارة الثوب على
قياس قول ابي يوسف رحمه الله فانه روي عنه ان الجنب اذا اترق في الحمام وصب
الماء على جسده حتى خرج عن الجنابة ثم صب الماء على الازار يحكم بطهارة
الازار وان لم يغصره وقال في رواية اخرى اذا صب الماء على الازار وامر الماء فوق
الازار **عليه** فهو احسن وان لم يفعل يجزيه كذا في المحيط والجامع الصغير للامام
الترمذي رحمه الله والله اعلم بالصواب *

فصل في الاستنجاء

الاستنجاء سنة لان النبي عليه الصلوة والسلام واطب عليه ويجوز فيه الحجر ومقام مقامه
يؤسح حتى ينقيه ولان المقصود هو الا نقاء فيعتبر ما هو المقصود وليس فيه عدد مستنون
وقال الشافعي رحمه الله من التمس التمس عليه من استنجى منكم فليستنج بثلاثة احجار ولنا قوله عليه
السلام من استجمر فليوتر من فعل فحسن ومن لا فلا حرج عليه والا يثار يقع على الواحد
وما رواه متروك الظاهر فانه لو استنجى بحجره ثلثة احرف جاز بالاجماع وغسله بالماء
افضل لقوله تعالى فيه رجال يحبون ان يتطهروا ونزلت في اقوام يتبعون الحجارة الماء

فصل في الاستنجاء

قوله الاستنجاء سنة في المغرب يقال نجاء ونجى اذا احدث واصله من النجوة وهي
المكان المرتفع لانه يستريحها وقت قضاء الحاجة ثم قالوا استنجى اذا مسح موضع النجوة
وهو ما يخرج من البطن او غسله وقيل من نجاء الجلد اذا تشربه وجاز ان يكون
السين للطلب كما سخرج اي طلب النجوليزيله ثم الاستنجاء بالاحجار سنة مؤكدة
عندنا حتى لو تركه وصلى بغير استنجاء اجزته صلوته وقال الشافعي رحمه الله فريضة لو ترك
بالاحجار وبما يقوم مقامه لم تجز صلوته والمسئلة في الحاصل فرع لمسئلة اخرى
وهوان النجاسة اذا كانت قدر الدرهم او اقل هل تفرض اذا التها لجواز الصلوة اولا
فعندنا لا تفرض وعنده تفرض كما لو كانت هذه النجاسة على موضع آخر الا ان في هذا
الموضع يطهر بالاحجار والمدروفي سائر المواضع لا يطهر الا بالماء **قوله** من استجمر
الاستجمار استعمال الجمار وهي الصغار من الاحجار كذا في المغرب ووجه التمسك
بالحديث ان الشارع نفى الحرج عن تارك الاستنجاء فدل انه ليس بواجب ودل
ان وصفه وهو الا يثار ليس بواجب ايضا كما صله **قوله** نزلت الآية في اقوام وهم اهل (قباء)

ثم هو أدب وقيل هوسنة في زماننا ويستعمل الماء الى ان يقع في غالب ظنه انه قد طهر ولا يقدر بالمرات الا اذا كان موسوسا فيقدر بالثلث في حقه وقيل بالسبع ولو جاوزت النجاسة مخرجها لم يجز فيه الا الماء

قواء لما نزلت الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله عز وجل اثنى عليكم فما الذي تصنعون عند الغائط فقالوا يا رسول الله نتبع الغائط الا حجارا للثلاثة ثم نتبع الاحجار الماء قتلا النبي عليه الصلوة والسلام الآية فهذا التخصيص يشير الى انه افضل •

قوله ثم هو أدب اي الاستنجاء بالماء أدب لان رسول الله عليه الصلوة والسلام كان يستنجي بالماء مرة ويتركه اخرى وهذا هو الادب **قوله** وقيل هوسنة في زماننا روي عن الحسن البصري رحمة الله عليه انه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال انه سنة فقل كيف يكون سنة ورسول الله عليه الصلوة والسلام والخيار من الصحابة كعمر وابن مسعود رضي الله عنهما تركوه فقال هم كانوا يبعرون بعراواتهم ثلثون ثلثا فصار سنة في زماننا كالا ستنجاء بالحجر والمد **قوله** ولا يقدر بالمرات بل يفوض الى رأي المستنجي يغسل الى ان يقع في قلبه انه قد طهر وبعضهم قدروا بالثلث وبعضهم بالسبع وبعضهم بالتسع وبعضهم بالعشرة ومنهم من قدر في الاحليل بالثلث وفي المقعد بالخمس **قوله** الا اذا كان موسوسا بالكسر ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له او اليه اي يلقي اليه الوسوسة **قوله** فيقدر بالثلث في حقه كما في نجاسة غير مرئية لان البول غير مرئي والغائط وان كان مرئيا فالمستنجي لا يراه فكانت بمنزلة نجاسة غير مرئية ومنهم من قدر بسبع مرات اعتبارا بالحدوث الذي ورد في ولوغ الكلب •

وفي بعض النسخ الاما ئع وهذا يحقق اختلاف الروايتين في تطهير العضو بغير الماء على ما بينا وهذا لان المسح غيره زيل الا انه اكتفي به في موضع الاستنجاء فلا يتعداه ثم يعتبر المقدار المانع وراء موضع الاستنجاء عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لسقوط اعتبار ذلك الموضع وعند محمد رحمه الله تعالى عليه مع موضع الاستنجاء اعتبارا بسائر المواضع ولا يستنجي بعظم ولا بروت لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ولو فعل يجزئ له لحصول المتصود ومعنى النهي في البروت النجاسة وفي العظم كونه زاد الجن ولا يستنجي بطعام لانه اضاعة واسراف

قوله وفي بعض النسخ الاما ئع وهذا يحقق اختلاف الروايتين في تطهير العضو بغير الماء لان قوله الاما ئع يقتضي ان لا يجوز بالماء ثلثات وقوله على ما بينا يريد به قوله في اول الباب وعنه انه فرق بينهما فلم يجوز في البدن بغير الماء **قوله** اعتبارا بسائر المواضع اي في سائر المواضع لا يعفى القليل منه بل اعتبارا لكل اكثر من قدر الدرهم وان كان القليل با نفردة عفوائهم هنا كذلك والفرق بينهما ان هذا موضع محكوم بطهارته شرعا حتى لو صلى بدون الغسل مع استعمال الاحجار يجوز بلا كراهة بالا جماع نصا كالطهارة حقيقة بخلاف قليل النجاسة فانه غير محكوم بطهارته حتى كرهت الصلوة عندنا ولم يجز عند الشافعي رح فافترا **قوله** ولا يستنجي بعظم ولا بروت فان ارتكب النهي واستنجى به اجزاه وقال الشافعي رحمه الله لا يجزئ لنا ان المعتبر الانقاء وذلك يحصل به كما يحصل بغيره واما ورود النهي من ذلك فقد بين عليه السلام وجهه وهو تعلق حق الغير به فقال العظم زاد اخوانكم من الجن والبروت علف دوابهم وهذا لا يمنع حصول الاستنجاء به كما لو استنجى بثوب الغير فان قبل البروت نجس فلا يزول به النجاسة كما لو غسل النجاسة بماء نجس قبل النجاسة تزول اذا غسلها (بماء)

ولا يمينه لان النبي عليه الصلوة والسلام نهى عن الاستنجاء باليمين والله اعلم .

بماء نجس ويخلفها نجاسة اخرى وفي مسئلتنا هو يابس فتخفف النجاسة ولا يخلفها غيرها والاستنجاء نوعان الاول بالحجارة وما يقوم مقامه كالمدر والتراب والخشب والخرقة والرماد ونحوها وفي النظم يستنجي بثلاثة امدار فان لم يجد فبالا حجار فان لم يجد فبثلاثة كف من تراب ولا يستنجي بمساوها من الخرقة والقطن ونحوهما لانه روي في الحديث انه يورث الفقر وكيفيته ان يأخذ الذكرا بشماله ويمره على جدارا وحجرا ومدريأتي من الارض ولا يأخذ الحجر بيمينه لانه نهى عن الاستنجاء باليمين ولا يأخذ الذكر بيمينه والحجر بشماله لانه عليه السلام نهى عن مس الذكر باليمين وان اضطر يمسك مدرا بين عقبيه ويمر الذكر بشماله فان تعذر ذلك امسك الحجر بيمينه ولا يحركه لانه اهون من العكس وفي النظم يدبر الرجل في زمان الصيف بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث وفي الشتاء يقبل بالاول ويدبر بالثاني والثالث والمرأة تفعل في الاحوال كلها مثل ما يفعل الرجل في الشتاء والثاني بالماء وكيفيته انه يرخي جالساً كل الارحاء ليظهر ما بداخله من النجاسة الا الصائم مخافة فساد صومه بوصول الماء الى باطنه حتى قالوا لا يتنفس حالة الاستنجاء ولا يقوم حتى تنشفه بخرقه وفي النظم ليستنجي بيساره فيصعد اصبعه الوسطى على غيرها قليلا ويغسل موضعه ثم بنصره ثم خنصره ثم سبابته ويغسل حتى يطمئن قلبه انه قد طهر وقيل حتى يحسن ولا يبتدئ باصابعه كلها والمرأة تصعد بنصرها ووسطاها اولاً معادون الواحدة كيلا يقع في قلبها فتنزل فيجب الغسل والله اعلم .

(كتاب)

كتاب الصلوة

باب المواقف

الفرض نوعان فرض عين وفرض كفاية فنرض العين ما يلزم كل واحد اقامته ولا يسقط
عن البعض باقامة البعض كالايمان ونحوه وفرض كفاية ما يلزم جميع المسلمين اقامته ويسقط
باقامة البعض عن الباقيين كالجهاد و صلوة الجنابة والصلوة فرض عين تثبت فرضيتها
بالكتاب وهو قوله تعالى ح افطوا على الصلوات والصلوة الوسطى ومحافظة اداؤها في اوقاتها
فهذا النص يقتضي الفريضة للامر ثم هي خمس لان النص يقتضي عدداله وسطى وواو
الجمع للعطف المقتضى للمغايرة وافله خمس ضرورة والسنة وهي غير واحد واجماع الامة
واذا ثبتت فرضيتها يحتاج الى سبب وجوبها وتفسيرها وركنها وشرطها وحكمها
اذا شي لا يجب الا بسببه ولا يعرف الابيان حقيقته ولا يوجد الا بركنه وعند شرطه
ولا يفعل الا لحكمه فسبب وجوبها الوقت لانها تضاف اليه وهي تدل على المبيية
وتكرر بتكرره والسبب الجزء المتصل بالاداء لاكله وهو سبب نفس الوجوب اذ سبب
وجوب الاداء الخطاب وتفسيرها لغة الدعاء قال فصلي على دنها وارسم وقيل
من الصلي وهو العظم الذي عليه الاليتان لان المصلي يحرك صلويه في الركوع
والسجود وفي الشريعة اسم لهذه الافعال المعلومة من القيام والركوع والسجود سميت
بذلك لما فيها من الدعاء والثناء فعلى هذا يكون من الاسماء المغيرة وقيل هو من الاسماء (المنقولة)

اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو البياض المعترض في الافق وأخروقتها
 ما لم تطلع الشمس لحديث امانة جبرئيل ؑ م فإنه ام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيها في اليوم الاول حين طلع الفجر وفي اليوم الثاني حين اسفر جدا وكادت الشمس
 ان تطلع ثم قال في آخر الحديث ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا منك
 ولا معتبرا بالفجر الكاذب وهو البياض الذي يبدأ طولاً ثم يعقبه الظلام
 لقوله عليه الصلوة والسلام لا يغرنكم اذان هلال ولا الفجر المستطيل

المنقولة لوجود الصلوة بدون الدعاء والثناء كما في الامي والفرق بين التغير والنقل ان في النقل
 لم يبق المعنى الموضوع له مرعياً وفي التغير يكون باقياً لكنه زيد عليه شيء آخر واما شرطها
 فيجب في بابه واما اركانها الاصلية فاربعة القيام والقراءة والركوع والسجود واما القعدة الاخيرة
 فهي وان كانت فرضاً خلافاً للمالك رح الا انها ليست بركن اصلي في الصلوة على ما يجيء
 ان شاء الله تعالى واما حكمها ففسقوط الواجب عن ذمته في الدنيا والثواب في الآخرة لان
 حكم الشيء ما يفعل لا جلته وانما يؤدي الصلوة ليسقط الواجب ويحصل الثواب

قوله اول وقت الفجر اي اول وقت صلوة الفجر وانما قدم وقت الفجر وان كان
 الواجب تقديم الظهر كما ورد في الحديث لانه اول صلوة فرضت لعدم الاختلاف
 في اوله وآخره بخلاف غيره **قوله** وأخروقتها ما لم تطلع الشمس اي قبيل
 طلوع الشمس وهو من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء **قوله** ثم قال في آخر
 الحديث ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا منك فان قيل هذا يقتضي ان لا يكون
 الاول والاخر وقتاً لها قلنا لما صلى في اول الوقت وآخره وجد البيان منه فعلا
 لهما فاحتيج الى بيان ما بين الاول والاخر فبين بالقول او يقال هذا بيان للوقت المستحب
 اذا لاداء في اول الوقت مما يتعسر على الناس ويؤدي الى تقليل الجماعة وفي التأخير الى
 آخر الوقت خشية الفوات فكان المستحب ما بينهما مع قوله عليه السلام خير الامور وسطها

وانما الفجر المستطير في الافق اي المنتشر فيها واول وقت الظهر اذا زالت الشمس لامامة
 جبرئيل عليه السلام في اليوم الاول حين زالت الشمس وآخروقتها عند ابي حنيفة
 رخ اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وقال اذا صار الظل مثله سوى في الزوال
 وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه في الزوال هو الذي يكون الاشياء وقت الزوال

قوله وانما الفجر المستطير في الافق اي المنتشر فيه اختلف المشايخ في ان العبرة
 لاول طلوعه اولا ستطارته وانتشاره **قوله** وآخروقتها عند ابي حنيفة رحمه الله
 اذا صار ظل كل شيء مثليه اي آخروقتها الذي يتحقق عنده خروج وقتها
 ودخول وقت العصر وهذا نظير قوله وآخروقت المغرب حين يغيب الشفق ولا شك
 ان يغيبوبة الشفق يتحقق الخروج فاطلق اسم الآخر على القريب منه ويدل عليه
 رواية المنظومة والعصر حين المرء يلقي ظله قد صار مثليه وذكر شيخ الاسلام رحمه الله
 واختلفوا في آخروقت الظهر قال ابو حنيفة رحمه الله في ظاهر الرواية اذا صار ظل كل
 شيء مثليه سوى في الزوال خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وقال اذا صار
 ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله
قوله وفي الزوال هو الذي يكون الاشياء وقت الزوال وذلك يختلف باختلاف الامكنة
 والاوقات وقد قيل لا بد ان يبقى في لكل شيء عند الزوال في كل موضع الامة والمدينة في
 اطول ايام السنة فلا يبقى بمكة ظل على الارض وبالمدينة تأخذ الشمس الحيطان الاربعة
 وذلك الذي الاصلي غير معتبر في التقدير بالظل وفي المبسوط طريق معرفة الزوال ان ينصب
 عود مستوي في ارض مستوية فمادام ظل العود في النقصان علم ان الشمس في الارتفاع
 لم يزل بعد وان استوى الظل علم انه حال الزوال فاذا اخذ الظل في الزيادة علم انها زالت
 فيخط على رأس الزيادة فيكون رأس الخط الى العود في الزوال فاذا صار ظل العود مثليه
 من رأس الخط لامن العود خرج وقت الظهر عنده وعندهما اذا صار مثله من ذلك الخط (قوله)

لهما امامة جبرئيل عليه السلام في اليوم الاول للعصر في هذا الوقت ولا يبي حنيفة رح
قوله عليه الصلوة والسلام ابردوا بالظهر فان شدة الحر من فيم جهنم واشد
الحرق في ديارهم في هذا الوقت واذا تعارضت الآثار لا ينقضى الوقت بالشك
واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين واخر وقتها ما لم تغرب الشمس
لقوله عليه الصلوة والسلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها

قوله لهما امامة جبرئيل عم في اليوم الاول في هذا الوقت اي حين صار ظل كل شيء مثله
قال النبي عليه الصلوة والسلام في العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله وفي بعض
النسخ في اليوم الثاني والمراد به الظهر وهذا ايضا حجة لهم عليه اذ المراد به بيان آخر الوقت
الا ان هذه الحجة لا تقوى لان امامة جبرئيل عم في اليوم الثاني لا تدل على ان لا تكون
ما وراء وقت الامامة قتالها الا ترى انه عم ام للفجر في اليوم الثاني حين اسفر والوقت يبقى بعده
الى طلوع الشمس وصلى العشاء في اليوم الثاني حين ذهب ثلث الليل والوقت يبقى بعده
قوله وله قوله عم ابردوا بالظهري اذ خلوا صلوة الظهر في البرد اي صلوا اذا سكنت شدة
الحرق وفي جهنم شدة حرها واشد الحرق في ديارهم اذا صار ظل كل شيء مثله ولا يتغير الحر الا بعد
المثلين واذا تعارضت الآثار يبقى ما كان على ما كان ووقت الظهر ثابت بيقين فلا يزول
بالشك ووقت العصر ما كان ثابتا فلا يدخل بالشك **قوله** واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر
على القولين اي على اختلاف القولين فعنده اذا صار ظل كل شيء مثليه يخرج وقت الظهر
ويدخل وقت العصر وعندهما اذا صار ظل كل شيء مثله يدخل وقت العصر فعلى هذا يكون
الاختلاف في اول وقت العصر واخر وقت الظهر وهو ظاهر الرواية وما في مداراه الحسن عن ابي
حنيفة رح انه اذا صار ظل كل شيء مثله يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل
كل شيء مثليه فكان بينهما وقت مهمل كما بين الفجر والظهر فعلى هذا يكون الاختلاف
في دخول وقت العصر وفي خروج وقت الظهر اتفاق **قوله** واخر وقتها ما لم تغرب الشمس

واول وقت المغرب اذا غربت الشمس واخر وقتها ما لم يغيب الشفق وقال الشافعي رح مقدار ما يصلح فيه ثلاث ركعات لأن جبرئيل عليه السلام ام في اليومين في وقت واحد ولنا قوله عليه الصلوة والسلام اول وقت المغرب حين تغرب الشمس واخر وقتها حين يغيب الشفق وما رواه كمان للتجيز عن الكراهة ثم الشفق هو البياض الذي في الافق بعد الحمرة عند ابي حنيفة رح وعندهما هو الحمرة وهو رواية عن ابي حنيفة رح وهو قول الشافعي رح لقوله عليه السلام الشفق الحمرة ولا يبي حنيفة رح قوله عليه الصلوة والسلام واخر وقت المغرب اذا اسود الافق وما روى موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما ذكره مالك رح في الموطا وفيه اختلاف الصحابة واول وقت العشاء اذا غاب الشفق واخر وقتها ما لم يطلع الفجر الثاني لقوله عليه الصلوة والسلام واخر وقت العشاء حين لم يطلع الفجر وهو حجة على الشافعي رحمه الله في تقديره بذهاب ثلث الليل واول وقت الوتر بعد العشاء واخره ما لم يطلع الفجر لقوله عليه السلام في الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر

اي زمان فيل غروب الشمس وقال الحسن بن زياد رحمه الله آخروقت العصر حين تصفر الشمس وهو قول الشافعي رحمه الله .

قوله واول وقت المغرب الى قوله واخر وقتها ما لم يغيب الشفق وقال الشافعي رحمه الله مقدار ما يصلح فيه ثلاث ركعات وعنه انه مقدر بستر ووضوء واذا بين وخمس ركعات والحديث المروي حجة عليه في اقواله **قوله** وفيه اختلاف الصحابة رضى يعنى التمسك بالحديث المرفوع فيه في المسئلة المختلفة بين الصحابة لم يكن حجة لان عدم التمسك به وعدم القبول منه دليل انقطاعه على ما عرف في اصول الفقه فمذهبهما مروي عن عمرو علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما وهو المختار عند الاصمعي والخليل ومذهب مروي عن ابي بكر وعائشة وابن عباس رضي الله عنهم وهو المختار عند المبرد وحمد بن يحيى واذا تعارضت الاخبار والآثار بقي ما كان على (ما كان)

الرضه هذا عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله وقت العصر لا يتقدم عليه عند التذكر للترتيب

فصل

يستحب الاسفار بالفجر لقوله عليه الصلوة والسلام اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر
قال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يستحب التعجيل في كل صلوة

ما كان وقت المغرب كان ثابتا بيقين فلا يخرج بالشك ووقت العصر لم يكن ثابتا بيقين
لا يدخل بالشك فقول أبي حنيفة رحمه الله اوثق لان اصل في باب الصلوة
ن لا يثبت منها ركن ولا شرط الا بما فيه يقين وقولهما اوسع للناس كذا ذكره
ن الاسرار ولان المغرب كالفجر حيث يقام في اثر نور الشمس كالفجر ثم البياض
ن الفجر كالحمرة فليكن كذلك هنا ليكون صلاتان في وضوح النهار وصلاتان
في اثره وصلاتان في غسق الظلام والعشاء والوتر *

قوله وهذا عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله وقت العصر وهو فرع الاختلاف في صفته فعنده
لوتر واجب والوقت متى جمع بين صلاتين واجبتين فهو وقتها وان امر بتقدم احداهما
كصلوة الوقت والفاضة وعندهما سنة شرعت بعد العصر فيدخل وقته بعد العصر
كركة الظهر ولا خلاف في الفضا فان الوتر اذا فات يقضى عندهما ايضا وفائدة
لاختلاف تظهر فيما اذا صلى العصر بغير وضوء ناسيا وصلى الوتر بوضوء ثم تذكر
بعد العصر ولا يعيد الوتر عنده خلا فاليهما وفيما اذا تذكر الوتر في صلوة الفجر عند
سعة الوقت يفسد فجرة عنده خلا فاليهما **قوله** ولا يقدم عليه عند التذكر للترتيب
هذا جواب سؤال يرد على قول أبي حنيفة رحمه الله وهو انه لو كان وقتها واحدا
بحازا داء الوتر قبل العصر فاجاب عنه بقوله للترتيب والله اعلم *

فصل

قوله ويستحب الاسفار بالفجر يقال اسفر الصبح اي اضاء ومنه اسفر بالصلوة اذا صلاها في
مد

والحجة عليه ما روينا وما نرويه قال والابراد بالظهر في الصيف وتقديمه في الشتاء لما روينا ولرواية انس رضي الله عنه قال كان النبي عليه الصلوة والسلام اذا كان في الشتاء بكرة بالظهر واذا كان في الصيف ابرد بها وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس في الشتاء والصيف لما فيه من تكثير النوافل لكراحتها بعده والمعتبر فيه تغير القرص وهو ان يصير بحال لا تحار فيه الا عين وهو الصحيح

الاسفار والباء للتعدية ولا يمكن حمل الامر على الوجوب اجما عا فتعين الاستحباب وقال الشافعي رح يستحب التعجيل في كل صلوة والمراد من التعجيل هو ان يكون الاداء في النصف الاول كذا في الاسرار لان في هذا اظهار المسارعة في اداء العبادة وهو مندوب اليه لقوله تعالى وسارعوا الى مغفرة الية قلنا المسارعة الى مغفرة الله تعالى انما يكون في المسارعة الى الشيء الذي هو افضل عند الله من غيره والتاخير افضل لان فيه تكثير الجماعة على ان الية عامة فنحملها على بعض الصلوة بدليل ما روينا ثم حدا الاسفار ما قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله والقاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله وهو ان يبدأ بالصلوة بعد انتشار البياض في وقت لوصلي الفجر بقراءة مسنونة ما بين اربعين آية الى ستين آية واكثر وترتل القراءة فاذا فرغ من الصلوة لو ظهر له سهو في طهارته يمكنه ان يتوضأ ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس كما فعل ابو بكر وعمر رضي الله عنهما كذا في فتاوى قاضيخان رحمه الله .

قوله والحجة عليه ما روينا اشارة الى قوله عم اسفروا بالفجر وقوله وما نرويه اشارة الى قوله واذا كان في الصيف ابرد بها فانه يدعى التعجيل في كل صلوة فكان الابراد بالظهر حجة عليه **قوله** لا تحار فيه الا عين هو الصحيح هذا اخترا من قول سفيان وابراهيم النخعي فانهما يعتبران تغير الضوء الذي يقع على الجدار قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله اخذنا بقول الشعبي رجمة الله عليه وهو تغير القرص لان تغير الضوء يحصل بعد الزوال (قوله)

والتأخير اليه مكروه ويستحب تعجيل المغرب لان تأخيرها مكروه لما فيه من التشبه باليهود وقال عليه السلام لا يزال امتي بخير ما عجلوا المغرب وآخروا العشاء .

قال وتأخرا لعشاء الى ما قبل ثلث الليل لقوله ع م لولا ان اشق على امتي لاخرت العشاء الى ثلث الليل ولان فيه قطع السمر المنهي عنه بعده وقيل في ا لصيف تعجل كيلا تتقلل الجماعة والتأخير الى نصف الليل مباح لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة عارضه دليل الندب وهو قطع السمر بواحدة فتثبت الا باحة والى النصف الا خير مكروه لما فيه من تقليل الجماعة وقد انقطع السمر قبله ويستحب في الوتر لمن يالف صلوة الليل ان يؤخر الوتر الى آخر الليل وان لم يثق بالانتباه او تر قبل النوم لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل

قوله والتأخير اليه مكروه وفي الايضاح قال اصحابنا التأخير الى هذا الوقت مكروه فاما الفعل فغير مكروه وفي الكافي وقيل الاداء مكروه ايضا **قوله** وتأخرا لعشاء الى ما قبل ثلث الليل اي يستحب لقوله عليه الصلوة والسلام لولا ان اشق على امتي لاخرت العشاء الى ثلث الليل فان قيل ينبغي ان يكون سنة كما سواك حيث قال فيه لولا ان اشق على امتي لا مرتهم بالسواك عند كل وضوء قلنا ثبت سنة السواك بمواظبته عليه السلام ولولا هالقلنا باستحبابه ايضا ولا مواظبة هـ ولانه قال ثمة لا مرتهم والا امر للجوب وقد امتنع الجوب بعارض المشقة فيكون سنة اما هنا قال لاخرت وفعله مطلقا يدل على الاستحباب لا على الجوب والتأخير الى نصف الليل مباح لان التأخير من حيث انه مقلل الجماعة مكروه ولكن به انقطع السمر المنهي بعد العشاء بالكلية فيكون مندوبا فتعارض دليل الندب والكراهة فتساطا فتثبت الا باحة والى النصف الا خير مكروه لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة لم يعارضه دليل الندب لان السمر قد انقطع قبله

(كتاب الصلوة باب المواقيت فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة)

واذا كان يوم غيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها في العصر والعشاء تعجيلها لان في تأخير العشاء تقليل الجماعة على اعتبار المطر وفي تأخير العصر توهم الوقوع في الوقت المكروه ولا توهم في الفجر لان تلك المدة مديدة وعن ابي حنيفة رحمه الله عليه التأخير في الكل للاحتياط الا ترى انه يجوز الاداء بعد الوقت لا قبله والله اعلم بالصواب •

فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة

لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها
لحديث عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه

وقيل في الصيف تعجل لان التأخير لقطع السمرو في الصيف ينامون كما يغيب الشفق ولا يشتغلون بالسمر فكان التعجيل افضل لما فيه من تكثير الجماعة والسمر معدوم •
قوله واذا كان يوم غيم قال شيخ الاسلام رحمه الله واذا كان اليوم يوم غيم فكل صلوة في اسمها عين فامهات تعجل كالعصر والعشاء والله اعلم •

فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة

قوله لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس هذا باطلاقه لا يكا يستقيم ويحتمل انه اراد بقوله لا تجوز الكراهة فيتناول الفرائض والنوافل لان الكراهة اذا كانت لمعنى في الوقت توجب نقصا في الصلوة وانما لا يجوز الفرائض فيها لانها وجبت كاملة فلا يتأدى بالنقصان حتى يجوز عصر يومه لانه وجب ناقصا لنقصان سببه فاذا لامنازة بين الكراهة وعدم جواز الفرائض ويحتمل انه اراد به قضاء الفرائض والواجبات كالوتر وسجدة التلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكروه فاما لو تلا آية السجدة فيها وسجدها وحضرت جنازة فيها فصلى عليها تجوز مع الكراهة لانها وجبت ناقصة فاذا كانا كما وجبت وفي شرح الطحاوي ولو اوجبت على نفسه صلوة (في)

(كتاب الصلوة ... باب المواقيت ... فصل في الاوقات التي تكره فيها الصلوة) (١٧٧)

قال ثلثة اوقات نها نارسول الله عليه الصلوة والسلام ان نصلي فيها وان نقبر فيها موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تتضيف للغروب حتى تغرب والمراد بقوله وان نقبر صلوة الجنائز لان الدفن غير مكروه

في هذه الاوقات فالافضل له ان يصلي في وقت مباح ولو صلى في هذا الوقت يسقط عنه وكذلك اداء التطوعات في هذا الوقت يجوز مع الكراهة ويحتمل انه اراد به انه لا يجوز فعله شرعافا ما لو شرع يلزم كما يقال لا يجوز مباشرة البيع الفاسد اما لو باشر وقبض المبيع ثبت الملك يؤيده ما ذكر شمس الاثمة السرخسي رحمه الله في اصول الفقه فلا ينعدم اصل العبادة مشروعا فيه ولكن يحرم الاداء ويلزم بالشروع كما يلزم بالندرا لان الصلوة عبادة معلومة باركانها والوقت ظرف لها لا معيار ولا يصير مؤديا بمجرد الشروع والمحرّم هو الاداء ويتصور لهذا الشروع الاداء بدون صفة الحرمة بان يصبر حتى تبيض الشمس فلم يكن الشروع فاسدا كما لم يكن النذر فاسدا فيلزم القضاء لهذا ولكن لا يتأدى به واجب آخر لان النهي باعتبار صفة الوقت الذي هو ظرف الاداء يمكن نقصانا في الاداء والواجب في ذاته بصفة الكمال فلا يتأدى بالنقص •

قوله ثلثة اوقات نها نارسول الله عليه السلام ان نصلي فيها يريد به اي صلوة كانت فرضا او نفلا بخلاف سائر الاوقات المكروهة حيث يكره النقل فيها فلا يلزم بها ابطال العدد **قوله** عند طلوع الشمس حتى يرتفع اختلفوا في قدر الوقت الذي يباح فيه الصلوة بعد الطلوع قال في الاصل اذا طلعت حتى ارتفعت قدر رمح او رمحين يباح فيه الصلوة وكان ابو بكر محمد بن الفضل رح يقول مادام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس فالشمس في الطلوع لا تباح فيه الصلوة فان هجز عن النظر تباح فيه الصلوة وقال الفقيه ابو حفص السكندر ري يثرني بطمت ويوضع في ارض مستوية فما دامت الشمس تقع في حيطانه فهي في الطلوع فلا تحل الصلوة واذا وقعت في وسطه فقد طلعت وحلت الصلوة كذا في المحيط

(كتاب الصلوة باب المواقيت فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة)
 والحديث باطلاقه حجة على الشافعي رحمه الله في تخصيص الفرائض وبمكة في حق
 النوافل وحجة على ابي يوسف رح في اباحة النفل يوم الجمعة وقت الزوال •
قال ولا صلوة جنازة لما روينا ولا سجدة تلاوة لانها في معنى الصلوة الا عصر يومه عند
 الغروب لان السبب هو الجزء القائم من الوقت لانه لو تعلق بالكل لوجب الاداء بعده
 ولو تعلق بالجزء الماضي لكان المؤدي في آخر الوقت قاض

قوله والحديث باطلاقه حجة على الشافعي رح في تخصيص الفرائض وبمكة لا يكره
 قضاء الفوائت عند طلوع الشمس وزوالها وغروبها عند الشافعي رحمه الله لقوله
 عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها ولا يكره
 النفل في هذه الساعات الثلاث بمكة عنده لقوله عليه السلام يا بني عبد مناف لا تمنعوا
 احدا طاف لهذا البيت وصلى في اية ساعة شاء من ليل او نهار وروى ابو ذر رضى الله
 عنه مقرونا بقوله لا بمكة قلنا هذه الزيادة شاذة لا تجوز الزيادة بها على الحديث المشهور والجواب
 عن حديث بني عبد مناف قلنا الشرع نهى عن الصلوة في هذه الاوقات لابن عبد مناف
قوله ولا سجدة تلاوة لانها في معنى الصلوة لان النهي عن الصلوة باعتبار الشبهة بمن
 يعبد الشمس والتشبيه يحصل بالسجود وانما لم يجعل سجود التلاوة في حكم الصلوة
 في انتقاض الموضوع بالهتة لانه بخلاف القياس ورد في صلوة مستجمعة للتحريمة
 وجميع الاركان واللام في قوله عليه السلام فليعد الموضوع والصلوة للعهد فلم يتناول
 سجدة التلاوة ولا صلوة الجنازة ولا يمكن القول بالقياس لكونه مخالفا للقياس
قوله لان السبب هو الجزء القائم من الوقت اي الذي يلي الشروع **قوله** لانه لو تعلق
 بالكل لوجب الاداء بعده لان السببية لما كانت متعلقة بكل الوقت فما لم يوجد كله
 لا يحصل السبب لان المجموع ينتهي بانتفاء جزء وان صلى بعد الوقت يكون قضاء
قوله ولو تعلق بالجزء الماضي لكان المؤدي في آخر الوقت قاض لان الاداء اذا لم (يتصل)

(كتاب الصلوة ... باب المواقيت ... فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة) (١٧٩)

واذا كان كذلك فقد اداها كما وجبت بخلاف غيرها من الصلوة لانها وجبت كاملة فلا تتأدى بالناقص قال ربه والمراد بالنفي المذكور في صلوة الجنائز وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلاها فيه او تلا فيه آية السجدة فسجدها جاز لانها اديت ناقصة كما وجبت اذ الوجوب بحضور الجنائز والتلاوة ويكره ان يتنفل بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب لما روي انه عليه السلام نهى عن ذلك ولا بأس بان يصلي في هذين الوقتين الفوايت ويسجد للتلاوة ويصلي على الجنائز لان الكراهة كانت لحق الفرض يتصل بجزء تعين للمسببية كان تفويتا كما اذا لم يتصل الاداء بالجزء الاخير فانه يكون تفويتا ولا وجه لجعله مفوتا ما بقي الوقت كذا ذكره شمس الائمة رحمه الله وفيه اشكال وهوانه انما صار قضاء ثمه لفوات الوقت ولم يفت الوقت هنا فلا تصير قضاء *

قوله واذا كان كذلك فقد اداها كما وجبت اي اذا كان الجزء القائم وهو الذي يلي الاداء سببا فالجزء الاخير تعين للمسببية وهونا قص فيصير الواجب ناقصا اذا الحكم نتيجة السبب فقد اداها كما وجبت فان قيل لو شرع في العصر في وقت مستحب ومدة الى الوقت المكروه يجوز ولو جعل الوجوب مضانا الى الجزء الذي يلي الشروع لما جاز لان السبب كامل وقد ادى ناقصا قلنا الشرع جعل له حق شغل كل الوقت بالاداء وهو العزيمة في الباب فجعل ما يتصل به من الفساد عفووا اذا احتراز عنه مع الاقبال على الصلوة متعذر **قوله** والمراد بالنفي المذكور في صلوة الجنائز وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلاها فيه او تلا سجدة فيه وسجدها جاز اي مع الكراهة لانها اديت ناقصة كما وجبت اذ الوجوب بحضور الجنائز والتلاوة وذكر في تحفة الفقهاء ان الافضل في صلوة الجنائز ان يؤديها ولا يؤخرها لقوله عليه السلام ثلاث لا يؤخرن منها الجنائز اذا حضرت وفيه ايضا وكذا سجدة التلاوة فانه انما يكره في هذه الاوقات فيما اذا كانت التلاوة في غير هذه الاوقات وآمالوتلا في وقت مكروه وسجدها فيه جاز من غير كراهة **قوله** ولا بأس بان يصلي في هذين الوقتين الفوايت اي بعد صلوة الفجر الى ان تأخذ الشمس في الطلوع وبعد العصر الى ان تغرب الشمس *

(كتاب الصلوة ... باب المواقيت ... فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة)

ليصير الوقت كالمشغول به لالمعنى في الوقت فلم يظهر في حق الفرائض وفيما وجب لعينه سجدة التلاوة وظهرت في حق المندور لانه تعلق وجوبه بسبب من جهته وفي حق ركعتي الطواف وفي الذي شرع فيه ثم افسده لان الوجوب لغيره فوختم الطواف وصيانة المودى عن البطالان ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي الفجر لانه هم لم يزد عليهما مع حرصه على الصلوة ولا يتنفل بعد الغروب قبل الفرض لما فيه من تأخير المغرب ولا اذا خرج الامام للخطبة يوم الجمعة الى ان يفرغ لما فيه من الاشتغال عن استماع الخطبة .

قوله ليصير الوقت كالمشغول به اذا فرض التقديرى اقوى من النفل ثوابا فمنعه **قوله** فلم يظهر في حق الفرائض لان الفرض الحقيقي اقوى من التقديرى وفيما وجب لعينه اي لم يظهر فيما وجب لعينه رداله الى جنسه وهو الفرض لان الواجب فرض عملا وظهر في المندور لان ما الزمه بالنذر نفل لان النذر سبب موضوع لالتزامه النفل بخلاف سجدة التلاوة لانها ليست بنفل لان النفل سجدة غير مشروع فيكون واجبا بايجاب الله تعالى **قوله** لانه تعلق وجوبه بسبب من جهته وهو ايجاب العبد اذ صيغة النذر للايجاب وانه يثبت من العبد ف فيما يرجع الى حق صاحب الشرع كانه لا ايجاب وسجدة التلاوة وجبت بايجاب الشرع وان كانت التلاوة فعله كجمع المال فعله ووجوب الزكاة بايجاب الشرع **قوله** لان الوجوب لغيره وهو ختم الطواف وصيانة المودى لما كان الوجوب فيهما لغيره بقيا نفلا بذاتهما وقد ظهرا ثرة في النفل فكذا فيهما كما في المندور وكذا اذا نذر صوم يوم بعينه لا يظهر تعيينه في حق صوم القضاء والكفارة بخلاف ما وجب لعينه لانه لما كان واجبا لعينه استحال ان يكون نفلا بذاته وسجدة التلاوة لم تشرع نفلا فصارت واجبة ابتداء **قوله** ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي الفجر الاوقات التي تكرر فيها الصلوة اثني عشر فثلثة منها تكرر الصلوة فيها بمعنى في الوقت وهي وقت الطلوع والغروب والا ستواء فلذلك يكره فيها جنس (الصلوة)

باب الاذان

الاذان سنة للصلوة الخمس والجمعة

الصلوة فرضا ونفلا واثنوا في معنى في غير الوقت فلذلك اثنوا في النوافل وما في معنى النوافل
لا في الفرائض وتلك البواقي تسعة هي بعد طلوع الفجر وبعد الفريضة قبل طلوع الشمس وبعد
صلوة العصر قبل التغير وبعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند
الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء •

باب الاذان

قوله الاذان هو الاعلام لغة قال الله تعالى واذان من الله ورسوله **قوله** الاذان سنة اي
سنة الهدى وقال بعضهم انه واجب لما روي عن محمد رحمة الله تعالى عليه ان اهل بلدة
من بلاد الاسلام اذا تركوا الاذان والاقامة فانه يجب القتال معهم وانما يقاتل على ترك
الواجب دون السنة وعامة مشايخنا قالوا انهما سنتان كذا في التحفة وذكر في المحيط نال
ابو يوسف رح اذا امتنعوا عن اقامة الفرائض نحو صلوة الجمعة وسائر الفرائض واداء الزكاة
يقا تلون ولو امتنع واحد ضربته واما السنن نحو صلوة العيد وصلوة الجماعة والاذان فاني
آمرهم وا ضربهم ولا اقاتلهم لتقع التفرقة بين الفرائض والسنن ومحمد رحمه الله
يقول الاذان وصلوة العيد ونحو ذلك وان كانت من السنن الا انها من اعلام الدين
والاصرار على تركها استخفاف بالدين فيقا تلون على ذلك وقد نقل عن مكحول
رحمه الله انه قال السنة سنتان سنة اخذها هدى وتركها لا باس به وسنة اخذها
هدى وتركها ضلالة كما لاذان والاقامة وصلوة العيد فيقا تلون على الضلالة الا ان احدا
اذا ترك ذلك يضرب ويحبس لتركه سنة مؤكدة ولا يقاتل لان فعله لا يثردى الى
الا استخفاف بالدين فوق اختيار القدوري وصاحب الهداية على ما عليه العامة
فقال الاذان سنة للصلوات الخمس والجمعة ثم جازان يكون تخصيص الجمعة لازالة
وهم من ينوهم بان الاذان لها كصلوة العيد بين جماع مع انهما يتعلقان بالامام والمصر

دون ما سواها للنقل المتواتر وصفة الاذان معروفة وهو كما اذن الملك النازل من السماء

الجامع والافهي داخلة تحت الخمس وثبتت الاذان بآكتاب وهو قوله تعالى
واذا ناد يتم الى الصلوة اتخذوها هزوا ولعبا والنداء الى الصلوة ليس الا الاذان وآسنه
وهو ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شاورا صحابه في امر الاذان فاشير
الى الضرب بالنا قوس فقبل هو للنصارى واشير الى النفخ في قرن فقبل الميهود واشير
الى ايقاد النار فقبل هو للمجنوس فلم يتفقوا على شيء وكان عبد الله بن زيد الانصاري
رضي الله عنه بينهم فلم يتناول الطعام تلك الليلة قال وكنت بين النائم واليقظان اذ رأيت
نازلا من السماء وعليه بردان اخضران فقام على جذم حائط فاستقبل القلبة فقال الله اكبر
الى آخره ثم سكنت هنيهة ثم قام فقال مثل مقالته الاولى وزاد في آخره قد قامت الصلوة
مرتين فاتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واخبرته بذلك فقال رؤيا صدق القها على
بلال فانه امد صوتا منك فعلمها بالالا فقام بلال على ارفع سطح فاذا فجاء عمر رضى بجر رداءه
وقال لقد طاف في الليلة ما طاف بعبد الله الا انه سبقني فقال عليه السلام هذا اثبت وروي
ان سبعة من الصحابة رضي الله عنهم رأوا تلك الرؤيا في ليلة واحدة وكان
ابو جعفر محمد بن علي ينكر هذا ويقول يعمدون الى ما هو من معالم الدين فيقولون
ثبت بالرؤيا كلا وإنما ثبت ذلك بتعليم جبرئيل عليه السلام ليلة المعراج حين صلى
رسول الله عليه السلام بالملائكة و ارواح الانبياء عليهم السلام عند بيت المقدس ولا منافاة
فيجوز ان يكون احدهما مؤيد الآخر وجميع الامم فانهم لم يختلفوا في ثبوته وإنما
اختلفوا في صفته فقبل انه واجب والصحيح انه سنة مؤكدة فلو امتنع اهل بلدة لقائلهم
الامام عند محمد خلافا لابي يوسف رح وفي الترجيع فعند الشافعي رح فيه ترجيع وفي
التكبير عندنا اربع مرات وعند مالك رح مرتان •

قوله دون ما سواها كالوتر والعبيدين والكسوف لان السنن والتطوعات مكملات (للفرائض)

ولا ترجيع فيه وهو ان يرجع فيرفع صوته بالشهادتين بعد ما خفض بهما وقال الشافعي رحمه الله فيه ذلك لحديث ابي محذورة رضي الله عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام امره بالترجيع ولنا انه لا ترجيع في المشاهير وكان ما رواه تعليما فظنه ترجيعا ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين لان بلا لارضى الله عنه قال الصلوة خير من النوم مرتين حين وجد النبي عليه السلام را قد اقبل النبي عليه الصلوة والسلام ما احسن هذا يا بلال اجعله في اذانك وخص الفجر به لانه وقت نوم وغفلة والا قامة مثل الاذان الا انه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلوة مرتين هكذا فعل الملك النازل من السماء وهو مشهور ثم هو حجة على الشافعي رحمه الله في قوله انها فرادى فرادى الا قوله قد قامت الصلوة مرتين .

للفرائض واتباع لها فالاذان للاصل اذان للتبع والوتر وان كان واجبا عنده لكنه يؤدي في وقت العشاء فاكتفي باذانه والترأويح وصلوة العيدين سنة .

قوله ولا ترجيع فيه صورة الترجيع ان يأتي بالشهادتين مرتين مخافته ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية اشهد ان محمدا رسول الله خفيا الى قوله اشهدان لا اله الا الله رافعا صوته فتكرر الشهادتين فيقول كل واحد من الشهادتين اربع مرات مرتين على سبيل الا خفاء ومرتين على سبيل الجهر **قوله** فكان ما رواه تعليما فظنه ترجيعا اي ما روى الشافعي رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ابا محذورة بالترجيع وكان تعليما فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره بالتكرار حالة التعليم ليحسن تعلمه وكان ذلك عاداته فيما يعلم اصحابه فظن انه امره بالترجيع وقيل انه كان مؤذنا مكة فلما انتهى الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم خفض صوته حياء من اهل مكة لانه كان حديث العهد بالاسلام فعرك رسول الله صلى الله عليه وسلم اذنه وامره ان يعود فيرفع صوته ليعلمه ان لا حياء من الحق . (قوله)

(كتاب الصلوة ... باب الاذان)

ويترسل في الاذان ويجدر في الاقامة لقوله عليه الصلوة والسلام لبلال رحمه الله اذنت فترسل واذا اقامت فاحذر وهذا بيان الاستحباب ويستقبل بهما القبلة لأن الملك النازل من السماء اذن مستقبل القبلة ولتؤكد الاستقبال جاز لحصول المقصود ويكره لمخالفة السنة ويحول وجهه للصلوة والفلاح يمنة ويسرة لانه خطاب للقوم فيواجههم به وان استدار في صومعة فحسن ومرادة اذالم يستطع تحويل الوجه يمينا وشمالا مع ثبات قدميه مكانهما كما هو السنة بان كان الصومعة متسعة فامان غير حرجة فلا والافضل للمؤذن ان يجعل اصبعيه في اذنيه بذلك امر النبي عليه الصلوة والسلام بلا لا رضي الله تعالى عنه ولانه ابلغ في الاعلام فان لم يفعل فحسن لانها ليست بسنة اصلية .

قوله ويتدبر في الاذان والترسل ان يفصل بين كلمات الاذان من غير تغن ولا تطريب من قولهم على رسلك اي اتند وترسل في القراءة تمهل فيها والتحدرو الوصل والسرعة **قوله** ويحول وجهه للصلوة والفلاح يمنة ويسرة اي الصلوة في اليمين والفلاح في الشمال وقيل ان الصلوة عن يمينه وشماله والفلاح كذلك والاصح هو الاول **قوله** فان لم يفعل فحسن اي الاذان حسن لا ترك الفعل لان ذلك الفعل وان لم يكن من السنن الاصلية لكن فعل امر به النبي عليه السلام فلا يليق ان يوصف تركه بالحسن لكن الاذان معه حسن فاذا تركه بقي الاذان حسنا **قوله** لانها ليست بسنة اصلية اي لم يكن في اذان الملك النازل من السماء ولهذا لم يذكر في حديث عبد الله بن زيد رضي الله تعالى عنه وهو الاصل وانما كان ذلك لاقامة سنة الصوت الا ترى الى قوله عليه الصلوة والسلام فانه اندي لصوتك علل بذلك .

(قوله)

والتثويب في الفجر حي على الصلوة على الفلاح مرتين بين الاذان والاقامة حسن وكره في سائر الصلوة ومعناه العود الى الاعلام بعد الاعلام على حسب ما تعارفوه وهذا تثويب احدثه علماء الكوفة بعد عهد الصحابة رضي الله عنهم لتغيير احوال الناس وخصوصا الفجريه لما ذكرنا واما خبرون استحسنة في الصلوة كلها اظهر اني في الامور الدينية وقال ابو يوسف رح لا اري باسا بان يقول المؤذن للامير في الصلوة كلها السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته حي على الصلوة على الفلاح الصلوة يرحمك الله واستبعده محمد رحمه الله لان الناس سواسية في امر الجماعة واما ابو يوسف رحمه الله خصهم بذلك لزيادة اشتغالهم بامور المسلمين كيلا تفوتهم الجماعة وعلى هذا القاضي والمفتي *

قوله والتثويب في الفجر الى قوله وهذا تثويب احدثه علماء الكوفة التثويب العود الى الاعلام بعد الاعلام ومنه الثيب لان مصيبتها عائد اليها والثواب لان منفعة عمله تعود اليه والمثابة لان الناس يعودون اليه وهو اربعة قديم وهو الصلوة خير من النوم وكان بعد الاذان وهو الاصح الا ان علماء كوفة الحقوة بالاذان ومحدث احدثه علماء كوفة بين الاذان والاقامة حي على الصلوة على الفلاح مرتين وتثويب كل بلد على ما تعارفوه اما بالتخفيف او بالصلوة الصلوة او قامت قامت لانه للمبالغة في الاعلام واما يحصل ذلك بما تعارفوا به وما استحسنة المتأخرون وهو التثويب في سائر الصلوة لزيادة غفلة الناس وقل ما يقومون عند سماع الاذان فيستحسن التثويب للمبالغة في الاعلام وما احدثه ابو يوسف رحمه الله للامير بان يقول السلام عليك ايها الامير حي على الصلوة على الفلاح يرحمك الله لانهم خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستحسن تخصيصهم بما كان يخص به رسول الله هم فاما اذا اشتغلوا بغير ذلك فلا وكذا كل من اشتغل بمصالح المسلمين كالمفتي والقاضي يخص بنوع اعلام لانه لو لم يخص بنوع من

ويجلس بين الاذان والاقامة الا في المغرب وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجلس في المغرب ايضا جلسته خفيفة لانه لا بد من الفصل اذا وصل مكروه ولا يقع انفصل بالسكته لوجود هابين كلمات الاذان فيفصل بالجلسة كما بين الخطبتين ولا يبي حنيفة رحمه الله ان التأخير مكروه فيكتفى بادنى الفصل احتراراً عنه والمكان في مسئلتنا مختلف وكذا النعمة فيقع انفصل بالسكته ولا كذلك الخطبة وقال الشافعي رحمه الله يفصل بركعتين اعتباراً بسائر الصلوة والفرق قد ذكرناه قال يعقوب رأيت ابا حنيفة رح يؤذن في المغرب ويقوم ولا يجلس بين الاذان والاقامة

اعلام لا يعرف هو وقت الحضور فيحضر كما سمع الاذان ولم يحضر القوم بعد فيحتاج الى انتظارهم فيتعطل مصالح المسلمين وكرهه محمد رحمه الله وقال انا لا يبي يوسف رحمه الله حيث خص الامراء بالتثويب لما روي ان عمر رضي الله عنه اتاه مؤذن مكة يؤذنه بالصلوة فانتهره وقال اليس في اذانك ما يكفيناه

قوله ويجلس بين الاذان والاقامة الا في المغرب اتفق العلماء ان الوصل بين الاذان والاقامة مكروه قال عليه السلام لبلال اجعل بين اذانك واقامتك تدر ما يفرغ الاكل من اكله غير ان الفصل في سائر الصلوات بالسنه او بما يشبهها لعدم كراهة التطوع قبلها وهنا يكره التطوع قبله فلا يفصل به ثم قال لا الجلسة نحقق الفصل لانها شرعت للفصل كما بين الخطبتين يوم الجمعة وقال ابو حنيفة رحمه الله المستحب ان يفصل بينهما بسكته يسكت قائماً ساعة ثم يقيم ومقدار السكته عنده قد رما يتمكن فيه من قراءة ثلاث آيات قصاراً وآية طويلة وروي عنه انه مقدار ما يخطو ثلث خطوات **قوله** ولا كذلك الخطبة لان المكان واحد والهيئة متحدة فلا يقع انفصل الا بالجلسة (قوله)

وهذا يفيد ما قلناه وان المستحب كون المؤذن عالما بالسنة لقوله عليه الصلوة والسلام ويؤذن لكم خياركم ويؤذن للفائتة ويقيم لانه عليه الصلوة والسلام قضى الفجر غداة ليلة التعريس باذان واقامة وهو حجة على الشافعي رحمه الله في اكتفائه بالاقامة فان فائتته صلوات اذن الاولى واقام لما رويناه

قوله وهذا يفيد ما قلناه اي فعل ابي حنيفة رحمه الله يفيد ان المؤذن لا يجلس بين الاذان والاقامة في المغرب ويفيد ان المستحب كون المؤذن عالما بالسنة اي بالاحكام الشرعية لان للاذان سنا وآدابا فلا بد من العلم بها ولانه من باب الجماعة والدعاء اليها فلا يفوض الى غير العلماء وهذا قال علي رضي الله عنه لو استطعت الاذان مع الخلانة لاذنت فثبت ان الاحسن ان يكون عالما اما ما في الصلوة بخلاف ما يقوله بعض المتأخرين ان الاحسن للامام ان يفوض الاذان والاقامة الى غيره فان النبي عليه السلام ما باشر الاذان والاقامة بنفسه وقد كان اما ما لهم في الصلوة قال شمس الائمة رحمه هذا في حقه عليه السلام وفي حقنا اذان الامام بنفسه اولى لان المؤذن يدعوا الى الله فمن كان على درجة منا فهو اولى الناس به وقد اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما في بعض الاوقات روى عقبة بن عامر قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما زالت الشمس اذن واقام وصلى الظهر **قوله** قضى الفجر غداة ليلة التعريس روى ابوقتا دة كنا مع رسول الله عليه السلام في غزاة فعرسنا فما استيقظنا حتى ايقظنا حرا الشمس فارتحلنا حتى ارتفعت ثم نزلنا فامر بلافاذن فصلينا ركعتين ثم اقام فصلينا الغداة التعريس نزول المسافر آخر الليل (قوله)

وكان مخيرا في الباقي ان شاء اذن واقام ليكون القضاء على حسب الاداء وان شاء اقتصر على الاقامة لان الاذان للاستحضر وهم حضور قال رض وعن محمد رحمه الله انه يقيم لما بعدها لا يؤذن قالوا يجوز ان يكون هذا قولهم جميعا وينبغي ان يؤذن ويقيم على طهر فان اذن على غير وضوء جاز لانه ذكر وليس بصلوة فكان الوضوء فيه استحبا با كما في القراءة ويكره ان يقيم على غير وضوء لما فيه من الفصل بين الاقامة والصلوة ويروى انه لا تكرر الاقامة ايضا لانه احد الاذنين ويروى يكره الاذان ايضا لانه يصير داعيا الى ما لا يجيبه بنفسه ويكره ان يؤذن وهو جنب رواية واحدة ووجه الفرق على احدي الروايتين وهوان للاذان شبه بالصلوة فيشترط الطهارة عن اغلظ الحديث دون اخفهما عملا بالشبهين وفي الجامع الصغير اذا اذن على غير وضوء واقام لا يعيد والجنب احب الي ان يعيد وان لم يعد اجزاه اما الاول فلخفة الحدث واما الثاني فنفى الاعداد بسبب الجنابة روايتان والاشبه ان يعاد الاذان ولا تعاد الاقامة

قوله وكان مخيرا في الباقي هذا اذا قضاها في مجلس واحد اما اذا قضاها في مجالس فيشترط كلاهما كذا قاله الشيخ الا مام بدر الدين رحمه الله **قوله** لانه يصير داعيا الى ما لا يجيب بنفسه لانه يدعو الناس الى التأهب للصلوة فاذا لم يتأهب لها يكون داعيا الى ما لا يجيب بنفسه فيدخل تحت قوله تعالى اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم **قوله** وهوان للاذان شبه بالصلوة من حيث انه يراعى فيه الاستقبال والوقت الا انه ليس بصلوة حقيقة فلو كان صلوة من كل وجه لما جاز مع الحدث والجنابة ولولم تكن صلوة بوجه لجاز معهما فقلنا يكره بالجنابة اعتبار الجانب الشبه ولا يكره بالحدث اعتبار الحقيقة واعتبرنا جانب الشبه في الجنابة دون الحدث لاننا اعتبرناه في الحدث لزمنا اعتبارا في الجنابة لانها غلظت بتعطل جانب الحقيقة **قوله** والجنب احب الي ان يعيد ذكر في شرح الطحاوي تسحب اعادة اذان اربعة الجنب والمرأة والسكران والمجنون (قوله)

لان تكرار الاذان مشروع دون الاقامة وقوله وان لم يعد اجزاه يعنى الصلوة لانها جائزة بدون الاذان والاقامة .

قال وكذلك المرأة تؤذن معناه يستحب ان يعاد ليقع على وجه السنة ولا يؤذن لصلوة قبل دخول وقتها ويعاد في الوقت لان الاذان للاعلام وقبل الوقت تجهيل وقال ابو يوسف وهو قول الشافعي رحمه الله يجوز للفجر في النصف الاخير من الليل لتوارث اهل الحرمين والحجة على الكل قوله عليه السلام لبلال رضي الله عنه لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا ومهد يده عرضا والمسافر يؤذن ويقينم لقوله عليه السلام

قوله لان تكرار الاذان مشروع اي في الجملة كما في الجمعة قال وان لم يعد اجزاه يعنى الصلوة انما يفسر بهذا لانه ذكر في الايضاح ويحتمل ان يكون المراد من الجواز اصل الاذان لان رفع الصوت زائد في الباب وفي المبسوط وليس على النساء اذان ولا اقامة لانهم استأثروا بالصلوة بالجماعة وجماعتهم منسوخة وكذلك ان صليين بالجماعة صليين بغير اذان ولا اقامة **قوله** وكذلك المرأة تؤذن معناه يستحب ان يعاد لانها ان رفعت صوتها فقد باشرت منكر الان صوتها عورة وان لم ترتفع فقد اخلت بالاعلام الذي هو المقصود فيعاد اذ انها ندبا **قوله** لتوارث اهل الحرمين اي اهل مكة ومدينة فان قيل جاء في الحديث لا يغرنكم اذان بلال فعلم بهذا انه كان يؤذن قبل الوقت قلنا اذان بلال لم يكن للصلوة حيث قاله عليه السلام لا يغرنكم اذان بلال فانه يؤذن ليرجع قائمكم ويتسحر صائمكم ويقوم نائمكم فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم وانما كان صلوة الفجر باذان ابن ام مكتوم وكان هو رضي الله عنه اعمى لا يؤذن حتى يسمع الناس يقولون اصبحت اصبحت فان قيل قال في المبسوط البصير احب الي ان يؤذن من الاعمى فكيف جعل النبي عليه السلام مؤذنا وغيره احب منه قلنا انما كان غيره اولى منه لان غيره اعلم بمواقيت الصلوة وكان مع ابن ام مكتوم من يحفظ عليه اوقات الصلوة فيكون تأذينه وتأذين البصير سواء

لا بني ابي مليكة رضى الله عنه اذا سافرتما فاذا نوا قوما فان تركهما جميعا يكره ولوا كتنى
بالاقامة جازلان الاذان لاستحضر الغائبين والرفقة حاضرون والاقامة لاعلام الافتتاح وهم
اليه محتاجون فان صلى في بيته في المصير يصلي باذان واقامة ليكون الاداء على هيئة
الجماعة وان تركهما جاز لقول ابن مسعود رضى الله عنه اذان الحى يكفينا والله اعلم بالصواب.

قوله لا بني ابي مليكة ذكر هذا الحديث في المبسوط بخطاب غيرهما قال
روى عن النبي عليه السلام انه قال لما لك بن الحويرث وابن عم له اذا سافرتما
فاذا نوا قوما وفي الجامع الصغير لفخر الاسلام والامام المحبوبى ما يوافق المبسوط
قوله فان تركهما جميعا يكره لانه صار تاركا للصلوة بجماعة حقيقة وتشبيها وترك الصلوة
بجماعة مكروه فكذا ترك التشبه يكون مكروها كما في الصوم متى عجز عن الصوم وقدر
على التشبه كره ترك ذلك فكذا هذا وقال عليه السلام من اذن في ارض قفر واقام
صلى بصلوته ما بين الخافقين من الملا ئكة ومن صلى بغير اذان واقامة لم يصل معه الاملاك
قوله لقول ابن مسعود روى عن ابن مسعود رضى الله عنه انه صلى بعلقة والاسود
بغير اذان ولا اقامة وقال يكفينا اذان الحى واقامتهم وفي التفاريق وله ان يصلي
في بيته بلا اذان ولا اقامة ان شاء وان كانوا جماعة وعن ابي يوسف رحمه الله اسأوا
في ترك ذلك وفي الجامع الكرخي رحمه الله لا يرخص في ترك احدهما واما
بيان ما يجب على السامعين عند الاذان فيقول يجب عليهم الاجابة على ما روى
عن النبي عليه السلام اربع من الجفاء وذكر من جملتها من يسمع الاذان والاقامة
ولم يجب والاجابة ان يقول مثل ما قاله المؤذن الى قوله حى على الصلوة حى
على الفلاح فانه يقول مقام ذلك لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لان اعادة ذلك
تشبه الاستهزاء وكذلك اذا قال المؤذن الصلوة خير من النوم يقول صدقت وهرت كذا
في التحفة وفي التفاريق اذا كان في المسجد اكثر من مؤذن اذ نوا واحدا بعد (واحد)

باب شروط الصلوة التي تتقدمها

يجب على المصلي ان يقدم الطهارة من الاحداث والانساجس على ما قدمناه
 قال الله تعالى وثيابك فطهر وقال تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا ويمتنع عورته لقوله تعالى

واحد فالحرمة الاولى وسئل ظهير الدين عن يسمع الاذان في وقت واحد من الجهات
 ماذا يجب عليهم قال اجابة اذان مسجده بالنقل وعن المحلوا في رحمه الله لو اجاب
 باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون مجيبا ولو كان في المسجد ولم يجب لا يكون اثما
 وفي العيون قارئ سمع الاذان فالا فضل له ان يمسك ويسمع الاذان به ورد الاثر
 وفي فوائد الرستغني رحمه الله لو سمع وهو في المسجد يمضي في قراءته وان كان
 في بيته فذلك ان لم يكن اذان مسجده والله اعلم *

باب شروط الصلوة التي تتقدمها

انما قيد الشروط بالنبي تتقدمها لانه تبين في هذا الباب الشروط التي تتقدمها
 لا الشروط التي لا تتقدمها كالقعدة الاخيرة قبل انها فرض وليس بركن اصلي بل
 هي شرط الخروج من الصلوة كالتحرمة فانها شرط الدخول في الصلوة وليست بركن
 وكرتيب افعال الصلوة فيما لم يشرع مكررا في الركعة كترتيب الركوع على القراءة
 والسجود على الركوع وكذلك مراعاة المقام على المقتدي وعدم تذكرفاتة قبلها
 وهو صاحب ترتيب وعدم محاذاة المرأة في صلوة مشتركة فان هذه الاشياء شروط
 جواز الصلوة التي لا تتقدمها ثم الشروط متنوعة الى ثلاثة انواع شرط للانعقاد كالنية والتحرمة
 والوقت والخطبة في الجمعة وشرط للدوام كالطهارة وستر العورة واستقبال القبلة والثالث
 مباشر وجوده في حالة البقاء فلا يشترط فيه التقدم ولا المقارنة بابتداء الصلوة وهو القراءة
 فانها ركن في نفسه شرط في سائر الاركان لان القراءة موجودة في جميع الصلوة تقدمها

خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما يوارى عورتكم عند كل صلوة وقال ع م لا صلوة لحائض الا بخمار اي لباء لغة وعورة الرجل ماتحت السرة الى الركبة لقوله ع م عورة الرجل ما بين سرتة الى ركبته ويروى ما دون سرتة حتى تجاوز ركبته وبهذا تبين ان السرة ليحت من العورة خلا فالما يقوله الشافعي رح والركبة من العورة خلا فانه ايضا وكلمة الى نحملها على كلمة مع عملا بكلمة حتى او عملا بقوله ع م الركبة من العورة وبدن الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها لقوله ع م المرأة عورة مستورة واستثناء العضوين للابتلاء ابدا ثمها

قوله خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما يوارى عورتكم عند كل صلوة لان اخذ الزينة عينها لا يمكن فيكون المراد محلها وهذا من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل واريد بالمسجد الصلوة وهذا بطريق اطلاق اسم المحل على الحال فان قيل الآية وردت في شأن الطواف كذا روي عن ابن عباس رضي الله عنهما لا في حق الصلوة فلا يكون حجة في وجوب الستري في حق الصلوة قلنا العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وهذا عموم في اللفظ لانه قال عند كل مسجد فقد امر باخذ الزينة عند كل مسجد وهذا مما يمنع القصر على المسجد الحرام **قوله** وكلمة الى يحملها على معنى مع لانها تحتمله قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم قبل اي مع اموالكم وقوله عليه السلام حتى يجاوز ركبته محكم في ان الركبة عورة فحمل المحتمل على المحكم دفعا للتعارض ولانها لو كانت محمولة على حقيقتها وهي الغاية فهي غاية اسقاط فيدخل ولن كانت غاية مدفعا رضى الروايتان فتساقطتا فنثبت عورة الركبة بقوله عليه السلام الركبة من العورة **قوله** لقوله ع م المرأة عورة مستورة اي يجب سترها وهي اسم للمجموع فيتناول كله وهذا لان الصيغة وان كانت اخبارا حقيقة لكنها غير مرادة لانا نشاهد غير مستورة فلو حمل على حقيقة للزم الخلف في كلام الشارع فحملناه على وجوب السترا اذا الوجود لا زلنا الاخبار والوجوب مفض اليه (قوله)

قال رضي الله عنه وهذا تنصيص على ان القدم عورة ويروى انها ليست بعورة وهو الاصح فان صلت وربع ساقها او ثلثها مكشوف تعبد الصلوة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وان كان اقل من الربع لا تعيد وقال ابو يوسف رح لا تعيد ان كان اقل من النصف

قوله وهذا تنصيص على ان القدم عورة لما ائنه اثبت اولا كون جميع بدن المرأة عورة ثم استثنى منه الوجه والكف لا غير بقى ما وراءهما تحت المستثنى منه والقدم ما وراءهما فكان من جملة المستثنى منه وانه مبقى على اصل العورة فكان القدم ايضا مبقى على اصل العورة لا محالة **قوله** ويروى انها ليست بعورة وهو الاصح لان المرأة محتاجة الى كشف قدميها عند مشيها كما تحتاج الى اظهار وجهها ويدها عند المعاملة فاذا خرج الوجه والكف عن ان يكون عورة للحاجة مع ان الكف والوجه في كونه مشتهى فوق القدم فلان يخرج القدم اولى **قوله** فان صلت وربع ساقها او ثلثها مكشوف فان قيل لماذا جمع محمد رحمه الله بين الثلث والربع وذكر الربع مغن عن ذكر الثلث قلنا الجواب عنه من وجهين احدهما ان محمدا رحمة الله عليه لم يثبت القول في الربع بالكثرة لانه لم يرو عن النبي عليه السلام ان الربع كثير وقد روي في الثلث كما قال في حديث سعد في الوصية ولكن دل الدليل على كون الربع كثيرا كما في حلق الرأس فرد دين الثلث والربع كيلا يكون قاطعا فيما له تردد والثاني ان ابا حنيفة رحمة الله عليه سئل عن هذه المسئلة على هذا الوجه فاوردنا محمد رحمه الله عليه في الكتاب كذلك كذا في الفوائد الظهيرية لا يقال بانه لا يقع الا حترار عما في كره بهذا البتة لان المفهوم من مثل هذا الكلام ارتباط الحكم بكل واحد من المذكور لا نأقول كما يفهم ما ذكرتم يفهم ارتباطه باحد هما كما يقال فلان ابن هذا وهذا

(كتاب الصلوة باب شروط الصلوة التي تتقدمها)

لان الشيء انما يوصف بالكثرة اذا كان ما يقابل له اقل منه اذ هما من اسماء المقابلة وفي النصف عنه روايتان فاعتبر الخروج عن حد القلة او عدم الدخول في ضده ولهما ان الربع يحكي حكاية الكمال كما في مسح الرأس والحلق في الاحرام ومن رأى وجه غيره مخبر عن رؤيته وان لم ير الا احد جوانبه الاربعة والشعر والبطن وانخذ كذلك يعني على هذا الاختلاف لان كل واحد عضو على حدة والمراد به النازل من الرأس هو الصحيح

قوله لان الشيء انما يوصف بالكثرة اذا كان ما يقابل له اقل منه فلن قيل يشكل على هذا قوله تعالى يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا قلنا انما سمي كل واحد من الفريقين كثيرا بالنظر الى انفسهم لا بالنظر الى ما يقابلهم فاننا لو خيلنا ومجرد النظر الى انفس المهديين مع قطع النظر عن اهل الضلال لا شك ان المهديين يرون شملا كثيرا وكذلك اهل الضلال وقال صاحب الكشاف ان اهل الضلال كثير حقيقة واهل الهدى كثير مرتبة وعظمة فكانت نسبة الكثرة الى كل واحد من الطائفتين بمعنى على حدة فلا يتنافان حينئذ **قوله** فاعتبر الخروج عن حد القلة يعني لما كان القليل والكثير من اسماء المقابلة فالنصف لا يكون قليلا ولا كثيرا لان ما يقابل له ليس اقل منه ولا اكثر منه ففي احدى الروايتين يعتبر الخروج عن القلة ويكون مانعا وفي الرواية الاخرى يعتبر عدم الدخول في حد الكثرة ولا يكون مانعا **قوله** ولهما ان الربع يحكي حكاية الكمال كما في مسح الرأس فيه اشكال لانه لم يكن الواجب فيه مسح الكل حتى يقوم الربع فيه مقام الكل بل الواجب فيه مسح بعض الرأس **قوله** والمراد به النازل من الرأس هو الصحيح احتراز بقوله هو الصحيح عن اختيار صدر الشهيد رحمه الله فانه ذكر في الجامع الصغير ان المراد بالشعر ما على الرأس واما المسترسل هل هي عورة فيه روايتان وذكر الامام المحبوبي رحمه الله في الجامع الصغير واما المسترسل هل هي عورة في رواية المنتقم (ليس)

وانما وضع غسله في الجنبات لمكان الحرج والعورة الغليظة على هذا الاختلاف والذكر يعتبر بانفراده وكذا الاثنان وهذا هو الصحيح دون الضم .

ليس بعورة حتى قال فيه ولو يكشف شيء من شعر المرأة اسفل من الازنين جازت صلوتها وان كان اكثر من الثلث والرابع وهذا لانه لا يوارى الرأس فلا يكون حكمه حكم الرأس لكن مع هذا يحرم النظر اليه لانه عورة بل لان النظر الى شعرهن فتنة كما لنظر الى وجه المرأة الشابة او الى شعور الماء عن شهوة اليه اشار النبي عليه السلام في قوله من نظر الى وجه امرأة اجنبية عن شهوة صب في عينه الآنك يوم القيمة ولهذا المعنى قال مشايخنا رحمهم الله تمنع المرأة الشابة عن كشف وجهها بين الرجال في زماننا هذا على رواية المنتقى وفي رواية اخرى هو عورة وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح للفتوى لانه احوط .

قوله وانما وضع غسله جواب اشكال يرد على قوله هو الصحيح بان يقال لو كان الشعر لنا زل من الرأس عورة على ما زعمت انما كان باعتبار انه من بدنها وليس هو من بدنها بل من بدنها لانه متصل به خلقة ولكن سقوط غسله باعتبار انه ليس من بدنها بل هو من بدنها لانه متصل به خلقة ولكن سقوط غسله باعتبار الحرج **قوله** والعورة الغليظة وهي القبل والدبر على هذا الاختلاف عندهما انكشاف الربع منهما مانع جواز الصلوة وعند ابي يوسف رحمه الله انكشاف الاكثر وفي النصف روايتان عنه وفي المحيط ذكر الكرخي رحمه الله في كتابه انه يعتبر في السواتين قدر الدرهم وفيما عدا ذلك الربع وانما قال ذلك لان العورة نوعان غليظة وخفيفة كالنجاسة ثم في النجاسة الغليظة يعتبر الدرهم وفي الخفيفة يعتبر الربع فكذا العورة ولكن هذا وهم من الكرخي لانه قصد به التغليظ في العورة الغليظة وهذا في الحقيقة تخفيف لانه اعتبر في الدرهم والدبر لا يكون اكبر من قدر الدرهم فهذا يقتضي جواز الصلوة وان كان جميع الدبر مكشوف وهذا يناقض وهذا معنى ما ذكر

وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الأمة وبطنها وظهرها عورة وما سوى ذلك من بدنها ليس بعورة لقول عمر رض القى عنك الخمار ياد فارا تشبهين بالحرائر ولا نها تخرج لحاجة مولاها في ثياب مهنتها عادة فاعتبارها لها بذوات المحارم في حق جميع الرجال دفعا للمخرج قال ولولم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها ولم يعد وهذا على وجهين أن كان ربع الثوب أو أكثر منه طاهرا يصلي فيه ولو صلى عريانا لا يجزيه لأن ربع الشيء يقوم مقام كله وإن كان الطاهر أقل من الربع فكذلك عند محمد رحمة الله عليه وهو أحد قولي الشافعي رحمة الله تعالى عليه لأن في الصلوة فيه ترك فرض واحد وفي الصلوة عريانا

فخرا لاسلام رحمه الله واما العورة الغليظة فقد قدر في ذلك بعض مشايخنا رحمهم الله بما زاد على قدر الدرهم احتياطا وهذا احتياط يرجع الى المناقضة لأن موضع الحديث جملته أقل من الزائد على قدر الدرهم.

قوله وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الأمة الى قوله في ثياب مهنتها المهنة بفتح الميم أو كسرهما الخدمة والابتذال من مهن القوم إذا خد منهم وانكر الأصمعي الكسر كذا في الصحاح وكانت جوارى عمر رض يخذ من الضيفان كاشفات الرؤس مضطربات الثديين **قوله** وكذلك عند محمد راح اي لا تجزيه الصلوة الا فيه لأن الصلوة في الثوب النجس اقرب الى الجواز من الصلوة عريانا فان القليل من النجاسة لا يمنع الجواز وكذلك الكثير في قول بعض العلماء قال عطاء رح من صلى وفي ثوبه سبعون فطرة من دم جازت صلوته ولم يقل احد بجواز الصلوة عريانا في حال الاختيار وفي الاسرار ان خطاب التطهير ساقط عند عدم الماء فصا رهذا الثوب وثوب طاهر بمنزلة ولان ربع الثوب لو كان طاهرا لم يجز الا ان يصلي فيه فكذلك ههنا لان نجاسة ثلثة اربعة في افساد صلوته فيه ونجاسة الكل سواء بحالة الاختيار فهما سواء ايضا حالة الاضطراب في انه لا يفسد الصلوة الا انا نقول ان خطاب الستر بسبب النجاسة ساقط في حق (الصلوة)

ترك الفروض وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله يتخير بين أن يصلي عرياناً وبين أن يصلي فيه وهو لا فضل لأن كل واحد منهما مانع جواز الصلوة حالة الاختيار ويستويان في حق المقدار فيستويان في حكم الصلوة وترك الشيء إلى خلف لا يكون تركاً ولا فضلية لعدم اختصاص الستر بالصلوة واختصاص الطهارة بها ومن لم يجد ثوباً صلى عرياناً قاعداً يؤمى بالركوع والسجود هكذا فعله أصحاب رسول الله عليه السلام

الصلوة لأن الله تعالى ما خاطب بالستر للصلوة إلا بالطاهر ولم يعط الخطاب بالستر عنه صار حال العري كحال الستر باعتبار أن خطاب الستر عنه ساقط فحينئذ صار عري العورة كعري الوجه في حق سقوط الخطاب بالستر فلما استوى المتحالتان من غير تفاوت بينهما كان مخيراً بينهما وما إذا كان ربع الثوب طاهر فقد توجه عليه الخطاب بقدر الطاهر وإن سقط بقدر النجس فرجحنا جهة الوجوب لأن الباب باب العبادات وإنما قدروا بالربع لأنه حد الكثير الفاحش في باب العورة والنجاسة الخفيفة وقول محمد رحمه الله أحسن كذا في الأسرار *

قوله ترك الفروض أي إذا صلى قاعداً مؤمياً وهو المستحب أما إذا صلى قائماً بالركوع والسجود عندنا يجوز فحينئذ لا يصير تركاً إلا فرضاً واحداً وهو الستر **قوله** ويستويان في حق المقدار قليل الانكشاف عفو قليل النجاسة والكثير منهما مانع ولا يبعد أن يقال قوله ويستويان في حق المقدار وقع على اختيار الكرخي إذ مقدار الانكشاف من العورة الغليظة معتبر بما زاد على الدرهم كما في النجاسة الغليظة وكذلك العورة الخفيفة معتبرة في الانكشاف بالنجاسة الخفيفة إذ المانع فيهما مقدار ربع **قوله** والافضلية لعدم اختصاص الستر بالصلوة يعني لما لم يختص الستر بالصلوة لأنه يكون الستر للصلوة وللناس كان نفعه أعم فكان الستر أولى بخلاف الطهارة لأنها مختصة بالصلوة **قوله** ومن لم يجد ثوباً صلى عرياناً قاعداً فإن قيل قوله عليه السلام لعمر بن

(كتاب الصلوة ... باب شروط الصلوة التي تقدمها)

فان صلى قائما اجزاء لان في القعود ستر العورة الغليظة وفي القيام اداء هذه الاركان فيميل الى ايها شاء الا ان الاول افضل لان الستروجب لحق الصلوة وحق الناس ولانه لا خلف له والايماء خلف عن الاركان *

قال وينوي الصلوة التي يدخل فيها بنية لا يفصل بينها وبين التحريمة بعمل والاصل فيه قوله عليه السلام لا اعمال بالنيات ولان ابتداء الصلوة بالقيام وهو متردد بين العادة والعبادة ولا يقع التمييز الا بالنية والمتقدم على التكبير كالقائم عنده اذا لم يوجد ما يقطعه وهو عمل لا يليق بالصلوة ولا معتبرا لما خرق منها عنه لان ما مضى لا يقع عبادة لعدم النية

الحصين رضي الله عنه صل قائما فان لم تستطع فقاعدا يقتضي ان لا يجوز اداء الغرض للمعاري قاعدا قلنا هذا غير مستطيع على القيام حكما لانه لا يمكنه ستر ما قدر على ستره الا بترك الركوع والسجود والقيام فكان عاجزا عن القيام حكما وروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم انهما قالوا المعاري يصلي قاعدا بالايماء وروي عن انس بن مالك رضي الله عنه قال ان اصحاب رسول الله م ركبو في السفينة فانكسرت بهم السفينة فخرجوا من البحر عراة فصلوا قعودا بايماء وهذا قول روي عنهم ولم يرو عن اقرانهم خلاف ذلك فحل محلا الاجماع فعرف بهذا ان حديث عمر بن الحصين محمول على ما اذا كان المصلي لا يسه *

قوله فان صلى قائما اجزاء في المبسوط اذا صلى قائما بالركوع والسجود عندنا يجوز وعند الشافعي رحمه الله واجب وفي بحر المحيط يصلي العراة وحدا ناس منها عدينان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجله نحو القبلة ويضع يديه بين فخذيته يؤمى ايماء وان اومى القائم او ركع او سجد القاعد جاز **قوله** ولا معتبرا لما خرق منها هذا نفى لقول الكرخي فعنده يجوز بنية متأخرة عن التحريمة واختلفوا على قوله انه الى متى يجوز قال بعضهم يجوز الى الثناء وقال بعضهم الى القعود وقال بعضهم الى ان يركع وقال بعضهم الى ان يرفع رأسه من الركوع فان نوى قبل الشروع روي عن محمد (انه)

وفي الصوم جوزت للضرورة والنية هي الارادة والشرط ان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي اما الذكر باللسان فلا معتبر به ويحسن ذلك لاجتماع عزيمته ثم ان كانت الصلوة تفلايكفيه مطلق النية وكذا ان كانت سنة في الصحيح وان كانت فرضا لا بد من تعيين الفرض كالظهر مثالا خلافا للفروض

انه لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر والعصر مع الإمام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم تحضره النية جازت صلوته بتلك النية .

قوله وفي الصوم جوزت للضرورة وهي ان وقت الشروع في الصوم وقت سهو وغفلة

لانه وقت نوم فلو شرطت النية وقت الشروع وهو انفجار الصبح لضاق الامر على الناس

قوله والشرط ان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي قال محمد بن سلمة رحمه الله هذا القدر نية

وكذا في الصوم والاصح انه لا يكون نية لان النية غير العلم بها الا ترى ان من علم

الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمسافر اذا علم الإقامة لا يصير مقيما ولو نواه يصير مقيما

قوله اما الذكر باللسان فلا معتبر فيه اي في كونه شرطا لصحة الشروع ويحسن الذكر

باللسان لان يجتمع عزيمته قلبه والعزيمة عقد القلب على ما يفعل وفي شرح الطحاوي

الافضل ان يشتعل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويده بالرفع **قوله** وكذا ان كانت سنة في الصحيح

ذكر المصنف رح في التجنيس وقال في السنن يكفيه مطلق النية على ظاهر الرواية وهو

اختيار عامة المشايخ والاحتياط في السنن ان ينوي الصلوة متابعة لرسول الله عليه السلام

قوله كالظهر مثالا هذا اذا كان في الوقت وقال ظهر اليوم او ظهر الوقت او فرض الوقت

اما اذا نوى الفجر او الظهر او غيرهما ولم ينو ظهر الوقت فمنهم من يقول لا يجزيه لانه

ربما كان عليه ظهر صلوة فائنة فلا يتعين فرض الوقت بهذا الاسم ومنهم من يقول

يجزيه لان ظهر الوقت مشروع الوقت والفائنة ليست بمشروع الوقت فمطلقة ينصرف

الي ظهر الوقت هذا اذا كان يصلي في الوقت وان كان يصلي بعدما خرج الوقت وهو لا يعلم

بمخرج الوقت فنوى فرض الوقت لا يجوز لان بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت

(كتاب الصلوة ... باب شروط الصلوة التي تقدمها)

وان كان مقتديا بغيره ينوي الصلوة ومتابعته لانه يلزمه فساد الصلوة من جهته فلا بد من التزامه
قال ويستقبل القبلة لقوله تعالى فولو وجوهكم شطره ثم من كان بمكة ففرضه اصابة
 عينها ومن كان غائبا ففرضه اصابة جهتها هو الصحيح لان التكليف بحسب الوسع

يكون هو العصر فاذا نوى فرض الوقت كان نوايا للعصر و صلوة الظهر لا تجوز بنيتها
 والا ولي ان ينوي ظهرا اليوم فانه يجوز سواء كان الوقت خارجا وباقيا .

قوله وان كان مقتديا ينوي الصلوة ومتابعته وفي شرح الطحاوي ولونوى صلوة الامام
 اجزاء وقام مقام نيتين وذكر شيخ الاسلام رح على خلاف هذا وقال فاما اذا قال نويت
 صلوة الامام فهذا لا يكفي لصحة الاقتداء به لان هذا تعيين لصلوة الامام وليس باقتداء به
 فكانه يقول صلى الصلوة التي يصلها الامام فكان تعيينا لما يصلها الامام لا اقتداء
 بالامام ومنهم من يقول متى انتظر تكبير الامام ثم كبر بعده كفاه عن نية الاقتداء
 الا ان الصحيح ما ذكرنا لان الانتظار متردد قد يكون للاقتداء وقد يكون بحكم العادة
 فما لم يقصد الاقتداء بالامام لا يصير مقتديا بمجرد الانتظار قالوا وان اراد تسهيل الامر

على نفسه يقول شرعت في صلوة الامام فيكفيه ذلك فيكون نية للاقتداء به ولما يصلها الامام
 وفي فتاوى قاضي خان رخ والا حسن ان يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصل الامام

قوله ففرضه اصابة جهتها هو الصحيح ذكر في المحيط ومن كان غائبا عن الكعبة ففرضه

جهة الكعبة لا عينها وهذا قول الشيخ ابي الحسن الكرخي والشيخ ابي بكر الرازي

رحمهم الله قال الجرجاني رحمه الله فرض الغائب عنها اصابة عينها لان المأمور به

ذلك ولا فصل في النص وثمره الاختلاف تظهر في اشتراط نية عين الكعبة فعنده

يشترط وعندهما لا يشترط وهذا الان عند ابي عبد الله لما كانت اصابة عينها فرضا ولا يمكنه اصابة

عينها حال غيبته عنها الامن حيث النية شرط نية عينها وعندهما لما كان الشرط اصابة

جهتها لمن كان غائبا وذلك يحصل من غير نية العين فلا حاجة الى اشتراط نية (العين)

ومن كان خائفا يصلي الى اي جهة قدر لتحقيق العذر فاشبه حالة الاشتباه فان اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرتة من يسأله عنها اجتهد لان الصحابة رضوان الله عليهم تحرروا وصلوا ولم ينكر عليهم رسول الله عم ولان العمل بالادلة الظاهر واجب عند انعدام دليل فوقه العين وامانة الكعبة بعدما توجه اليها هل يشترط اولافكان الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل يقول بانه يشترط وكان الشيخ ابو بكر محمد بن حامد يقول بانه لا يشترط لجواز الصلوة وذكر المصنف رحمه الله في التجنيس ونية الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الجواب لان استقبال البيت شرط من الشرائط فلا تشترط فيه النية كالوضوء وبعض المشايخ يقول ان كان يصلي الى المحراب فكما قال الحامدي وان كان في الصحراء فكما قال الفضلي وذكر الزندوسني في نظمها ان الكعبة قبله من يصلي في المسجد الحرام والمسجد الحرام قبله اهل مكة من يصلي في بيته او في البطحاء ومكة قبله اهل الحرم والحرم قبله اهل العالم قال مولانا فخر الدين البديعي رح وهذا على التقريب فاما التحقيق فالكعبة قبله العالم وقيل مكة وسط الدنيا قبله اهل المشرق الى المغرب عندنا وقبله اهل المغرب الى المشرق وقبله اهل المدينة الى جهة يمين من توجه الى المغرب وقبله اهل الحجاز الى يسار من توجه الى المغرب وفي شرح القدوري لمولانا نجم الدين الزاهدي رح ولو حول القادر وجهه عن القبلة دون صدره لا يفسد ولو حول صدره فسد قالوا وهذا الجواب اليق بقولهما وعند ابي حنيفة رح ينبغي ان لا يفسد في الوجهين بناء على ان الاستدبار اذا لم يكن بقصد الاصلاح يفسد عندهما وعند ابي حنيفة رحمه الله اذا لم يكن بقصد ترك الصلوة لا يفسد مادام في المسجد

قوله ومن كان خائفا يصلي الى اي جهة قدر بان اختفى من العدو او غرة ويخاف انه اذا تحرك واستقبل القبلة ان يشعر به العدو وجاز له ان يصلي قاعدا او قائما با لا يماء او مضطجعا حيث ما كان وجهه وكذا لو كان مريضا لا يمكنه ان يحول وجهه وليس بحضرتة احد يوجهه وكذا لو انكسرت السفينة وبقي على لوح وخاف ان يستقبل القبلة يسقط في الماء يباح له في هذه الصورة ان يصلي حيث ما كان وجهه كذا في المحيط

(كتاب الصلوة باب شروط الصلوة التي تتقدمها)

والاستخبار فوق التحري فان علم انه اخطأ بعد ما صلى لا يعيدها وقال الشافعي رح يعيدها اذا استدبر ليتقنه بالخطأ ونحن نقول ليس في وسعه الا التوجه الى جهة التحري والتكليف مقيد بالوسع فان علم ذلك في الصلوة استدرا الى القبلة لان اهل قباء لما سمعوا تحول القبلة استدروا كهيئتهم في الصلوة واستحسنه النبي عليه السلام وكذا اذا حول رأيه الى جهة اخرى توجه اليها لوجوب العدل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقض المؤدى قبله .

قال ومن ام قوما في ليلة مظلمة فتحري القبلة وصلى الى المشرق وتحري من خلفه وصلى كل واحد منهم الى جهة وكلهم خلفه ولا يعلمون ما صنع الامام اجزاهم لوجود التوجه الى جهة التحري وهذه المخالفة غير ما نعت كما في جوف الكعبة ومن علم منهم بحال امامه تفسد صلواته لانه اعتقد ان امامه على الخطأ وكذا لو كان متقدما عليه لتركه فرض المقام

قوله والاستخبار فوق التحري لان الخبر قد يكون حجة على غيره والتحري لا يكون حجة على غيره وهذا اذا كان المخبر من اهل ذلك الموضع وفي التجنيس رجل كان في المفازة فاشتبهت عليه القبلة فاخبره رجلان ان القبلة الى هذا الجانب ووقع اجتهاده الى جانب آخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع وهما مسافران مثله لم يلتفت الى قواهما لانهما يقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره **قوله** فان علم انه اخطأ بعد ما صلى لا يعيدها وقال الشافعي رح يعيدها اذا استدبر فان قيل اذا تحري في الاواني والثياب ثم ظهر انه اخطأ تجب الاعادة فهلا وجبت الاعادة هنا قلنا الاصل ما يحتمل الانتقال بعد الثبوت لا تجب الاعادة وامر القبلة بهذه الصفة الا ترى انها تحولت من بيت المقدس الى الكعبة ثم منها الى جهتها وما لا يحتمل الانتقال بعد الثبوت تجب الاعادة فطهارة الاواني والثياب لا يحتمل الانتقال فتجب الاعادة وهذا لان ما يحتمل التحول يجب القول بالتحول بالضرورة ولا كذلك ما لا يحتمل التحول **قوله** من غير نقض المؤدى لان تبدل الرأي بمنزلة النسخ وعمل النسخ يظهر في المستقبل لا في الماضي فكذلك هنا اجتهاده معتبر في المستقبل لا في الماضي والله اعلم .

باب صفة الصلوة

فرائض الصلوة ستة

باب صفة الصلوة

الوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة والمتكلمون فرقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالوصف والصفة يقوم بالموصوف فنقول القائل زيد عالم وصف لزيد لا صفة له وعلمه القائم به صفة لا وصفه **قوله** صفة الصلوة من قبيل إضافة الجزء إلى الكل لان كل صفة من هذه الصفات جزء الصلوة اذ هذه الاوصاف اوصاف ذاتية لما ان عند تمام هذه الاوصاف يتم الصلوة وجاز ان يوصف العرض بالصفات الذاتية كاللونية والعرضية واستحالة البقاء فيقال السواد عرض ولون ومستحيل البقاء وانما لا يوصف بصفات زائدة على الذات كالبقاء والحياة والقدرة مع ان الافعال الشرعية جواهر فلذلك يوصف بالصحة والفساد والجواز والبطالان والفسخ والاقالة **قوله** فرائض الصلوة ستة الرواية ستة على تاويل الفروض ذكرها بلفظ الفرائض دون غيرها لما انها اعم من الاركان والشروط اذ لفظ الفرائض يتناولها فان الاربعة منها وهي القيام والقراءة والركوع والسجود اركان اصلية والتحريم شرط جواز الصلوة والقعدة الاخيرة فهمي وان كانت فرضا الا انها ليست بركن اصلي في الصلوة بدليل انها لم يشرع في الركعة الاولى وانما شرعت هي شرطا للتحليل كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وذكر في المستصفى وكان شيخنا رحمه الله كثيرا ما يقول لثبوت الشيء بشرط ستة اشياء العين وهو عبارة عن ماهية الشيء والركن وهو عبارة عن جزء الماهية والحكم وهو الاثر الثابت بالشيء والركن وهو الاثر والمحل والشرط والسبب فالعين الصلوة هنا ولا ركان القيام والقراءة والركوع والسجود والمحل الادمي المكلف والشرط ما تقدم من طهارة البدن والثوب وغير ذلك والحكم الجواز في الدنيا والثواب في الآخرة والسبب الاوقات.

التحرمة لقوله تعالى وربك فكبر والمراد تكبيرة الافتتاح والقيام لقوله تعالى وقوموا لله قانتين والقراءة لقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن والركوع والسجود لقوله تعالى وركعوا واسجدوا والقعدة في آخر الصلوة مقدار التشهد لقوله عليه السلام لا ين مسعود رضى حين علمه التشهد اذ اقلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلوتك علق التمام بالفعل قرأ اولم يقرأ قال وما سوى ذلك فهو سنة اطلق اسم السنة وفيها واجبات كقراءة الفاتحة وضم السورة اليها

ثم من العبادات ما لها تحريم وتحليل كالصلوة والحج ومنها ما لا تحرمة لها كالزكاة والصوم * **قوله** التحريم والتحريم جعل الشيء محرماً والهاء لتحقيق الاسم كذا قاله الامام بدر الدين رحمه الله وانما اختصت التكبيرة الاولى بهذا الاسم لان بها تحرم الاشياء المباحة قبل الشروع **قوله** علق التمام بالفعل قرأ اولم يقرأ لان معناه اذ اقلت هذا وانت فاعدا وفعلت هذا اي تعدت لا جما عناه انه لا يقول هذا الا في القعود ولقوله عليه السلام لعبد الله بن عمرو بن العاص اذا رفعت رأسك من السجدة الاخيرة وقعدت قد را التشهد فقد تمت صلوتك علق تمام الصلوة به فعلم ان المفروض هو القعدة وقول من قال علق التمام با حد هما فيكون احدهما وهو القعدة او القعدة مع القراءة فرضا غير وارد لان هذا قول يخالف الاجماع اذ لم يقل احد بفرضية قراءة التشهد انما الخلاف في القعدة هل هي فرض ام لا عند نافرذ وعند مالك رحمه الله ليس بفرض فان قيل كيف ثبتت الفرضية بخبر الواحد وفي اتصاله شبهة كما في قوله عليه السلام خللوا اصابعكم ولا صلوة الا بقراءة الكتاب قلنا هذا الخبر وقع بيانا لمجمل قوله تعالى اقيموا الصلوة على ما ذكر في الاسرار فكان ثبوت الفرضية بالنص لا به كما في قدر مسح الرأس **قوله** اطلق اسم السنة وفيها واجبات هذا اذ اراد بقوله وما سوى ذلك الاشارة الى الفرائض المذكورة كما ذكرنا ويحتمل ان يكون اشارة الى مقدار التشهد فيكون معناه وما سوى مقدار التشهد من القعود الذي يصلي فيه على النبي عليه الصلوة والسلام ويدعو ويسلم (قوله)

ومراعاة الترتيب فيما شرع رابع الرُّكُوع والْبَعْدَةُ الأولى وقراءة التشهد في القعدة الأخيرة والقنوت في تكبيرات العيدين والتكبير فيما يجزئ به والمخافتة فيما يخاف فيه ولهذا تجب سجدتنا السهو بتركها هذا هو الصحيح وتسميتها سنة في الكتاب لما أنه ثبت وجوبها بالسنة .

قال واذا شرع في الصلوة كبر لما تلونا وقال عليه السلام تحريمها التكبير وهو شرط عندنا خلافا للشافعي رحمه الله حتى ان من يحرم للفرض كان له ان يؤدي بها التطوع عندنا

قوله ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال وهي السجدة الثانية اي في ركعة احتراز عما شرع غيره كركبها كالركوع فان الركوع بعد السجود لا يقع معتد به بالا جماع **قوله** هذا هو الصحيح احتراز عن جواب القياس في تكبيرات العيدين والقنوت فان فيهما القياس والاستحسان وذكر في المبسوط في باب السهو وان سهوا فيها عن قراءة التشهد في القعدة الاولى او تكبيرات العيد او قنوت الوتر ففي القياس ان لا يسجد للسهو لان هذه الاذكار سنة فتركها لا يتمكن كثير نقصان في الصلوة كما اذا ترك الثناء والتعوذ وهذا لان مبنى الصلوة على الافعال دون الاذكار وسجد السهو عرف بفعل رسول الله عليه السلام وما نقل ذلك عنه الا في الافعال وجه الاستحسان ان هذه السنة تضاف الى جميع الصلوة فقال تكبيرات العيد وقنوت الوتر ونشهد الصلوة فتركها يتمكن النقصان والتغير في الصلوة فاما ثناء الافتتاح فغير مضاف الى الصلوة فتركه لا يتمكن النقصان في الصلوة **قوله** واذا شرع في الصلوة اي اراد الشروع **قوله** حتى ان من يحرم للفرض كان له ان يؤدي بها التطوع ذكر العلامة الزاهدي رحمه الله في شرحه للقندوري باطل بنص يجوز اداء صلوة كثيرة بتكبيرة واحدة جلا فالشافعي رح حتى لو بنى على الظهر ركعتيه او العصر او فائتة او على النفل نفلا اجزاء

هو يقول يشترط لها ما يشترط لسائر الأركان وهذا آية الركنية ولنا أنه عطف الصلوة عليه في النص (وهو قوله تعالى وذكرا سم ربه فصلين) ومقتضاها المغايرة ولهذا لا يتكرر تكرار الأركان

وذكر فخر الإسلام في أول الجامع الصغير في مسألة السهوان بناء الفرض على فرض آخر لا يجوز فقال ولو كان على رجل فوائت فصلين الظهر ثم قام منه إلى العصر من غير تكبيرة الافتتاح لم يصح شراعه في العصر لان أحرام الظهر لا ينتظم العصر كما ينتظم النفل وذكر القاضي الإمام أبو زيد رحمه الله في الأسرار والفرض وإن انقضى فهو حرام بعد ذلك فجاء شرط الصلوة وإن لم يكن ثبت للنفل ابتداء كما يتأدى النفل بطهارة الفرض وكذا الفرض إلا أن فرضا آخر لا يتأدى به ههنا لأنه مع كونه شرطا فهو عقد على الأداء كعقد الإجارة على عمل والعقد على الفرض يتضمن النفل لأنه صلوة مثل النفل وزيادة فمن حيث أنه صلوة فالباب واحد فتجوز الزيادة ما شاء إلا أنه يكره له ذلك أي بناء النفل على تحريمه الفرض لترك التحلل من الفرض على الوجه المشروع وهو التسليم كما يكره له إذا تكلم ولم يسلم وفي شرح البزدوي لا يجوز أداء فرضين بتكبيرة وقال أبو الفضل الكرمانى رحمه الله لا يجوز بناء الفرض على الفرض ولا الفرض على النفل دون حكمه كما لاقتداء وفي قنية المنية بعلا مة شهر (شرف الأئمة المكى) وفيه أي وفي شرح قاضى الصدر يصح بناء العصر على تحريمه الظهر وبناء الفرض على تحريمه النفل وعلى عكسه والقضاء على الأداء لان التكبيرة شرط عندنا وعند الشافعى رحمه الله ركن حتى يشترط لكل صلوة تكبيرة على حدة شب (شرح أبو ذر) مثله •

قوله هو يقول يشترط لها ما يشترط لسائر الأركان أي من الطهارة وسر العورة واستقبال القبلة والوقت **قوله** ولنا أنه عطف الصلوة عليه في النص وهو قوله تعالى وذكرا سم ربه فصلين • (قوله)

ومراعاة الشرائط ما يتصل به من القيام ويرفع يديه مع التكبير وهو سنة لان النبي عليه السلام
واظب عليه وهذا اللفظ يشير الى اشتراط المقارنة وهو المروي عن ابي يوسف رح
والمحكي عن الطحاوي رحمه الله والاصح انه يرفع اولاً ثم يكبر لان فعله نفى الكبرياء
عن غير الله تعالى والنفي مقدم ويوقع يديه حتى يحاذي بها مبه شحمة اذنيه
وعند الشافعي رحمة الله عليه يرفع الي منكبيه وعلى هذا تكبيرة القنوت
والاعباد والجنائز له حديث ابي حميد قال كان النبي عليه الصلوة والسلام اذا كبر
رفع يديه الي منكبيه ولنا رواية وايل بن حجر والبراء وانس رضي الله تعالى عنهم
ان النبي عليه السلام كان اذا كبر رفع يديه حذاء اذنية ولان رفع اليد لعلام الاصم
وهو ما قلناه وما رواه يحمل على حالة العذر والمرأة ترفع حذاء منكبها هو الصحيح
لانه استرلها فان قال بدل التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر ولا اله
الا الله او غيره من اسماء الله تعالى اجزاء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله

قوله ومراعاة الشرائط لما يتصل به من القيام قال الامام بدر الدين رحمة الله عليه
الدليل عليه ان من وقع في البحر ولم يصل الماء الي اعضاء وضوئه فكبر وغمس
في الماء ورفع صلى بالايما تجوز صلواته وان كان حالة التكبير غير متوضي
قوله وهو المروي عن ابي يوسف رحمة الله عليه اي انه قال والمحكي عن الطحاوي
رحمة الله اي انه كان يفعل هكذا **قوله** والنفي مقدم على الاثبات كما في
كلمة الشهادة الا ان ابا يوسف رحمة الله عليه يقول ثبت التقدم هناك
ضرورة الكلام ولا ضرورة هنا **قوله** حذاء منكبها هو الصحيح هذا احتراز عن
رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمهما الله انها ترفع يديها حذاء اذنيها
كالرجل لان كفها ليست بعورة *

وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان يحسن التكبير لم يجزه الا الله اكبر او اللله اكبر
 او اللله الكبير وقال الشافعي رح لا يجوز الا بالاولين وقال مالك رح لا يجوز الا بالاول لانه
 هو المنقول والاصل فيه التوقيف والشافعي رح يقول ادخال الالف واللام ابلغ في الشاء
 فقام مقامه و ابو يوسف رح يقول ان افعل ونفعل في صفاته تعالى سواء بخلاف ما اذا كان
 لا يحسن لانه لا يقدر الا على المعنى ولهما ان التكبير هو التعظيم لغه وهو حاصل
 فان افتتح الصلوة بالفارسية او قرء فيها بالفارسية او ذبح وسمى بالفارسية وهو يحسن العربية اجزاه
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجزيه الا في الذبيحة وان لم يحسن العربية اجزاه
 اما الكلام في الافتتاح فمحدد مع ابي حنيفة رح في لعربية ومع ابي يوسف رح في الفارسية
 لان لغة العرب لها من المزية ما ليس لغيرها واما الكلام في القراءة فوجه توليها ان القرآن اسم
 لمنظوم عربي كما نطق به النص الا ان عند العجزة يكتفى بالمعنى كالا يماغ بخلاف
 التسمية لان الذكر يحصل بكل لسان ولا ابي حنيفة رح قوله تعالى وانه لفي زبر الاولين
 ه لم يكن فيها بهذه اللغة ولهذا يجوز عند العجزة الا انه يصير مسيئا لمخالفة السنة المتوارثة

قوله وقال ابو يوسف ان كان يحسن التكبير لم يحز الا كذا ولم يذكر في الكتاب الله
 كبيرو به ينعقد ايضا عنده ولم يفصل بين ما اذا كان يعلم ان الصلوة تفتح بالتكبير
 او لا يعلم وذكر في كتاب الصلوة وقال ابو يوسف رح اذا كان يحسن التكبير ويعلم ان الصلوة
 تفتح بالتكبير لا يصير شارعا الا بما ذكرنا من الالفاظ فاما اذا كان لا يعرف
 الافتتاح بالتكبير تجزيه وان كان يحسن التكبير و ذكر فخر الاسلام رحمه الله فالصحيح
 ما ذكره هنا اي في الجامع الصغير لان الجهل لا يجعل عذرا في دال السلام
 وفي شرح الزاهدي في هذه المسئلة خمسة اقوال عند مالك لا يدخل في الصلوة الا بقوله
 الله اكبر لانه هو المنقول وقال الشافعي رحمه الله بلفظين الله اكبر الله الاكبر

ويجوز باي لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح لما تلونا والمعني لا يختلف باختلاف اللغات

لانه ابلغ من الاول وقال ابو يوسف رح بثلاثة الفاظ الله اكبر الله الاكبر الله الكبير وقال محمد رحمه الله تعالى عليه بكل ذكر تام هو تعظيم لله تعالى في كقولهم الرحمن اكبر والحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله وقال ابو حنيفة رحمه الله باسم من اسمائه كلفظة الله او الرحمن وهو الصحيح لقوله تعالى وذكر اسم ربك فصل في علق الفلاح بذكر اسم معقبا بالصلوة وقد حصل ثم اختلفت الروايات والمشايخ ان الشروع عنده بالاسماء الخاصة او بها وبالمشركة كالرحيم والكريم والاظهر والاصح انه بكل اسم من اسمائه كذا ذكره الكرخي رحمه الله وافتى به المرغينا ني وعن الحسن عن ابي حنيفة رحمهما الله انه اذا قال الله ولم يزد عليه صار شارعا وهكذا كل اسم من اسماء الله تعالى التسعة والتسعين وفي الفنية المنية ولو كان الاسم مشتركا كالرحيم فان اراد به ذات الله تعالى يصير شارعا لان الارادة والنية تقطع وجوه الاحتمالات •

قوله ويجوز باي لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح هذا احتراز عن قول ابي سعيد البردعي رحمه الله فانه قال انما جوز ابو حنيفة رحمه الله القراءة بالفارسية دون غيرها من الالسنه لقرب الفارسية من العربية وقال الكرخي رحمه الله والصحيح النقل الى اي لغة كانت وقال الامام المحبوبي رحمه الله الخلاف فيمن لا يهتم بشيء منه وقد قرأ في الصلوة كلمة بالفارسية او اكثر منها واما لو اعتاد قراءة القرآن او كتابة المصحف بالفارسية يمنع منه اشد المنع حتى ان واحدا من اهل الاهواء في زمان الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله كتب فتوى وبعثها اليه ان الصبيان في زماننا يشق عليهم التعلم باللغة العربية هل يجوز لنا ان نعلمهم بالفارسية فقال للمفتي ارجع حتى نتأمل ثم استحب من حاله فاذا هو كان معروفا بفساد مذهبه

والخلاف في الاعتداد ولا خلاف في انه لا فساد ويروى رجوعه في اصل
المسئلة الى قولهما وعليه الاعتماد والخطبة والتشهد على هذا الاختلاف
وفي الاذان يعتبر التعارف ولو افتتج الصلوة باللهم اغفر لي لا تجوز لانه
مشوب بحاجته فلم يكن تعظيما خالصا ولو قال اللهم فقد قيل يحزبه لان معناه
يا الله وقيل لا يجوز لان معناه يا الله آمنا بخير فكان سؤالا

فاعطى لواحد من خدامه سكيناً فقال اقتله بهذا ومن اخذك به فقل ان فلانا
امرني به ففعل فجاء بشرطي اليه وقال ان الامير يدعوك فذهب الشيخ اليه
فقص القصة وقال ان هذا كان يريد ان يبطل كتاب الله تعالى فخلع له
الامير وجازاه بالخير ومشايخ بلخ رحمه الله اخذوا في هذه المسئلة بقولهما وهو
مختار الفقيه ابي الليث رحمه الله وكذا ذكر الامام فخر الدين قاضي
خان رحمه الله في الجامع الصغير وكان الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل يقول
الخلاف فيما اذا جرى على لسانه من غير قصد اما من تعمد ذلك يكون زنديقا
او مجنونا فالمجنون يد اوى والزنديق يقتل .

قوله والخلاف في الاعتداد ولا خلاف في انه لا فساد كذا ذكر في المحيط
ايضا وذكر الشيخ الامام نجم الدين النسفي والقاضي فخر الدين رحمهما الله
انه لا يفسد عندهما وذكر ابو بكر الرازي انه رجع الى قولهما وهو الصحيح
قوله وفي الاذان يعتبر التعارف ذكر في المبسوط وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمهما الله
انه لو اذن بالفارسية والناس يعلمون انه اذن جاز وان كانوا لا يعلمون ذلك لم يحجز
لان المقصود هو الاعلام ولم يحصل **قوله** ولو انتسج الصلوة باللهم اغفر لي لم يحجز وكذا بقوله
استغفر الله او اعوذ بالله او ان الله ولا حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله لا يصير شارعا بخلاف (قوله)

قال ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى تحت السرة لقوله عليه الصلوة والسلام ان من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة وهو حجة على مالك رحمه الله تعالى عليه في الارسال وعلى الشافعي رحمه الله تعالى عليه في الوضع على الصدر

قوله ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى تحت السرة وقال شيخ الاسلام رحمه الله يجب ان يعلم بان في الاعتماد اربع مسائل احدى انها هل يضع يده اليمنى على اليسرى في الصلوة ام لا : والى الثانية كيف يضع : والثالثة اين يضع : والرابعة متى يضع : اما الاولى فعلى قول علما ثلثة السنة ان يعتمد بيده اليمنى على اليسرى وقال مالك رحمه الله بانه يرسل ارسالا وان شاء اعتمد فالارسال عند مالك رح عزيمته والا اعتماد رخصة وفي المبسوط الاعتماد سنة الا على قول الازاعي فانه كان يقول يتخير المصلي بين الاعتماد والارسال وكان يقول انما امروا بالاعتماد اشفاقا عليهم لانهم كانوا يطولون القيام وكان ينزل الدم الى رؤس اناملهم اذا ارسلوا والمذهب عند علما ثلثة انه سنة واظب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انا معشر الانبياء امرنا بان نأخذ شما يلنا بايماننا في الصلوة وقال علي رضي الله عنه من السنة ان يضع المصلي يمينه على شماله تحت السرة في الصلوة : واما صفة الوضع وهي المسئلة الثانية ففي الحديث المرفوع لفظ الاخذ وفي حديث علي رضي الله عنه لفظ الوضع واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بينهما بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والابهام على الرسغ ليكون عاملا بالحديثين : واما موضع الوضع وهو المسئلة الثالثة فالافضل عندنا تحت السرة وعند الشافعي رحمه الله الافضل ان يضع يديه على الصدر لقوله تعالى فصل لربك وانحر قيل المراد وضع اليمين على الشمال على النحر وهو الصدر ولانه موضع نور الايمان فحفظه بيده في الصلوة الاولى ولنا حديث علي رضي الله تعالى عنه كما روينا السنة اذا اطلقت ينصرف في الاغلب

ولأن الوضع تحت السرة اقرب الى التعظيم وهو المقصود ثم الا اعتماد سنة القيام عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله حتى لا يرسل حالة الثناء والا صل ان كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه وما لا فلا هو الصحيح فيعتمد في حالة القنوت وصلوة الجنائز ويرسل في القومة وبين تكبيرات الاعياد

الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الوضع تحت السرة بعد عن التشبه باهل الكتاب واقرب الى ستر العورة فكان اولى والمراد بقوله تعالى وانحر نحر الاضحية بعد صلوة العيد ولئن كان المراد بالنحر الصدر فمعناه ضع بالقرب من النحر وذلك تحت السرة ثم في ظاهر المذهب الاعتماد سنة القيام وروي عن محمد رحمه الله انه سنة القراءة ويتبين هذا في المصلي بعد التكبير وهي المسئلة الرابعة فعند محمد رحمه الله يرسل يديه في حالة الثناء فاذا اخذ في القراءة اعتمد وفي ظاهر الرواية كما يكف يديه بعد التكبير يعتمد •

قوله ولأن الوضع تحت السرة اقرب الى التعظيم بشهادة العرف **قوله** وما لا فلا هو الصحيح احتراز عن قول الامام الزاهدي ابي حفص الفضلي وعن قول اصحاب الفضلي فقال ابو حفص رحمه الله السنة في صلوة الجنائز وفي تكبيرات العيد والقومة التي بين الركوع والسجود والارسال وقال اصحاب الفضلي منهم القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله والحاكم عبد الرحمن الكاتب والامام الزاهد عبد الله الخيراخري رحمه الله السنة في هذه المواضع الاعتماد وقالوا من مذهب الروافض الارسال من اول الصلوة فنحن نعتمد مخالفة لهم وكان شمس الائمة الحلواني رحمه الله يقول كل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الاعتماد كما في حالة الثناء والقنوت وصلوة الجنائز وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كما في تكبيرات العيد فالسنة فيه الارسال وبه كان يفتي شمس الائمة الصرخسي والصدر الكبير برهان الائمة والصدرا الشهيد حسام الائمة رحمهم الله كذا في المحيط وذكر في فتاوى قاضيخان رحمه الله فكما فرغ من التكبير (يضع)

ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره وعن ابي يوسف راج انه يضم اليه قوله اني وجهت وجهي الى آخره لرواية علي رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يقول ذلك ولهما رواية انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلوة كبر وقرأ سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره ولم يزد على هذا وما رواه محمود على التهجيد وقوله وجل ثناؤك لم يذكر في المشاهير فلا يأتي به في الفرائض والآل ولي ان لا يأتي بالتوجيه قبل التكبير

يضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة وكذلك في تكبيرات العيد وتكبيرات الجنائز والقنوت ويرسل في القومة التي بين الركوع والسجود وفي الكا في للعلامة النسفي رحمه الله ويرسل في القومة التي بين الركوع والسجود وبين تكبيرات العيدات اتفاقاً .
قوله ثم يقول سبحانك اللهم سبحان في الاصل مصدر ثم صار علماً للتسبيح وهو منصوب بفعل لا زم اضماره وبحمدك في موضع الحال اي نسبح حامدين لك لانه لولا انعامك بالتوفيق لم نتمكن من عبادتك كذا في الكشاف **قوله** وجهت وجهي الى آخره هذا الذكر وهو وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفاً وما انا من المشركين ان صلوتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين كذا في المبسوطين وقال في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله ولا يغير شيئاً من ذلك الى آخر الآية الا انه اذا انتهى الى قوله وانا اول المسلمين يجب ان يغير ويقول وانا من المسلمين ولو قال وانا اول المسلمين اختلف المشايخ فيه فمنهم من يقول يفسد صلوته لانه كذب ومنهم من يقول لا يفسد لانه يحمل على انه اراد به قراءة ما في القرآن لا الانباء عن نفسه وابي يوسف رحمه الله يقول الاخبار وردت بهما فاجمع بينهما عملاً بالاخبار كلها وجعل البداءة بالتسبيح اولي في بعض الروايات لان القرآن ورد به وهو قوله وسبح بحمد ربك حين يقوم وفي رواية تخبر ان شاء اتى قبل الشاء وان شاء بعده .
(قوله)

لتصل النية به هو الصحيح ويستعيز بالله من الشيطان الرجيم لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ومعناه اذا اردت قراءة القرآن والاولى ان يقول استعيز بالله ليوافق القرآن ويقرب منه اعوذ بالله ثم التعوذ تتبع للقراءة دون الثناء عند ابي حنيفة ومحمد رح لما تلونا حتى يأتي به المسبوق دون المقتدي ويؤخر عن تكبيرات العيد خلافا لابي يوسف

قوله لتصل النية به هو الصحيح احتراز عن قول بعض المتأخرين فانه يقولها قبل التكبير ومنهم الفقيه ابو الليث رحمه الله لانه ابلغ في العزيمة وبهذا القن العوام من الناس هذا الذكر ليقيم مقام النية وليكون عملا بما روي عنه في الاخبار ومنهم من يقول لا يستحب ذلك لانه يؤدي الى ان يطول مكثه في المحراب قايما مستقبلا القبلة ولا يصلي وهذا مذموم شرعا فانه روي عن النبي عليه السلام انه قال مالي اراكم سامدين متحيرين كذا في مبسوط شيخ الاسلام رح **قوله** والاولى ان يقول استعيز بالله في شرح العلامة الزاهدي والكلام فيه في ثلاثة مواضع احدها في اصله عندنا يتعوذ وعند مالك رحمه الله لا يتعوذ ولا يسمي والثاني في موضعه وهو ان يتعوذ قبل القراءة لما ذكرنا وعند اصحاب الظواهر وحمزة المعري بعده والثالث في لفظه باطل واختيار ابي عمر وعاصم وابن كثير اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وزاد حفص من طريق هبيرة اعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم واختار نافع وابن عامر والكسائي اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم واختار حمزة استعيز بالله من الشيطان الرجيم وعليه الفتوى والاختيار وبه ورد اعم الاخبار والآثار اعوذ بالله من الشيطان الرجيم والكلام في التسمية في مواضع منها انها من القرآن عندنا وعند مالك رحمه الله ليست من القرآن والثاني في انها ليست من الفاتحة ومن رأس كل السورة لكنها انزلت للفصل بين السور وقال الشافعي رحمه الله انها من الفاتحة وفي سائر السور قولان والثالث انه لا يجهر بها في الصلوة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وفي خارج الصلوة اختلاف الروايات والمشايع في التعوذ (و)

قال ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم هكذا نقل في المشاهير ويسر بهما لقول ابن مسعود رضي الله عنه أربع يخفيهن إلا مام وذكر منها التعوذ والتسمية وآمين وقال الشافعي رحمه الله يجهر بالتسمية عند الجهر بالقراءة لما روي أن النبي عليه السلام جهر في صلوته بالتسمية

والتسمية وقيل يخفى التعوذ دون التسمية والصحيح أنه يتخير فيهما ولكن يتبع إمامه من القراء وهم يجهرون بهما الأحزمة فانه يخفيهما والرابع أن المصلي يسمي في أول كل ركعة وعن أبي حنيفة أن التسمية حسن بين السورتين وفي رواية الحسن عنه يسمي في الركعة الأولى ثم لا يعيد قال الحسن والأحسن أن يسمي في أول كل ركعة عند أصحابنا جميعا لا خلاف فيه ومن زعم أنه يسمي مرة في الأولى فحسب فقد غلط على أصحابنا غلطا فاحشا عرفه من تأمل في كتب أصحابنا والروايات عنهم لكن الخلاف في الوجوب فعندهما رواية المعلق عن أبي حنيفة رحمهم الله أنه تجب التسمية في الثانية كوجوبها في الأولى وفي روايتهما ورواية الحسن عن أبي حنيفة رحمهم الله لا يجب إلا عند الافتتاح فإن قرأها في غيرة فحسن ثم قال الحسن والصحيح أنه تجب التسمية في كل ركعة ولا يقرأها بين السورتين عند هم إلا في صلوة المخافتة عند محمد رح وأما وجوبها خارج الصلوة فالصحيح من الأقوال أنها تجب واجمع القراء أنه يقرأها في أول الفاتحة وكذا في سائر السور إلا حمزة وأبا عمرو في أحدي الروايتين والخامس أنها آية كاملة على الأصح في جميع الأقوال إلا في قول من لا يجعلها من القرآن إلا في سورة النمل والصحيح أنها آية في حق جواز الصلوة وحرمتها على الجنب والحائض وذكر بكران الأصح أنها آية في حق الحرمة لا في حق جواز الصلوة بها فإن فرض القراءة ثابت بيقين فلا يسقط بأخبار الأحاد وذكر الفقيه أبو جعفر في النوادر أن كبر وتعوذ ونسي الشاء لا يعيد وكذا أن كبر وبدء بالقراءة ونسي الشاء وتعوذ والتسمية لغوات محلها ولا سهو عليه وقيل يجب وأن كبر وتعوذ ثم مجد يسمي وأن كبر ومجد ثم يسمي لا يتعوذ وكذا أن كبر وسمى ثم مجد

قوله ويسر بهما في المغرب أسرا الحديث أخفاة وأما يسر بهما بزيادة الباء فسهو

قلنا هو محمول على التعليم لان انما رضي الله عنه اخبرانه عليه السلام كان لا يجهر بها ثم عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يأتي بها في اول كل ركعة كالنعوذ وعنه انه يأتي بها احتياطا وهو قولهما ولا يأتي بها بين السورة والفاتحة الا عند محمد رحمه الله تعالى عليه فانه يأتي بها في صلوة المخافة ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة او ثلث آيات من اي سورة شاء فقراءة الفاتحة لا تتعين ركنا عندنا وكذا ضم السورة اليها خلافا للشافعي رحمه الله تعالى عليه في الفاتحة ولما لك رحمه الله فيهما له قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وسورة معها وللشافعي رحمه الله قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب ولنا قوله تعالى فاقروا ماتيسر من القرآن والزيادة عليه بخبر الواحد لا تجوز لكنه يوجب العمل فقلنا بوجوبهما.

قوله قلنا هو محمول على التعليم اي على تعليم انها بين النعوذ والقراءة كما شرع الجهر بالتكبير للاعلام وقدر روي ابن عمر رضي الله عنه حين اتاه وفد العراق جهر بالثناء وانما جهر للتعليم **قوله** ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة في شرح الزاهدي واختلف في القراءة على خمسة اقوال قال الاصم وابن عيله ليست بفرض اصلا حتى لو لم يقرأ في الصلوة مع القدرة بجزيه وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه فرض في الركعات كلها وقال الحسن البصري رحمه الله فرض في ركعة واحدة وقال مالك رحمه الله فرض في ثلث ركعات وقال اصحابنا رح فرض في الركعتين من غير تعيين **قوله** خلافا للشافعي رحمه الله عليه في الفاتحة قال الشافعي رحمه الله بتعين الفاتحة ركنا حتى لو ترك حرفا منها في ركعة لا تجوز صلوته **قوله** والزيادة عليه بخبر الواحد فان قيل لم قلت بانه خبر الواحد بل هو مشهور لان العلماء تلقته بالقبول فتجوز الزيادة بمثله قلنا انما تجوز الزيادة على الكتاب بالخبر المشهور اذا كان محكما واما اذا كان محتملا فلا وهذا (الحديث)

واذا قال الامام ولا الضالين قال آمين ويقولها المُرْتَم لقوله عليه السلام اذا امن الامام فامنوا ولا متمسك لمالك رحمه الله في قوله عليه السلام واذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين من حيث القسمة لانه قال في آخره فان الامام يقولها .

قال ويخفونها لما روينا من حديث ابن مسعود رضي تعالى الله عنه ولانه دعاء

فيكون مبناه على الاخفاء والمد والقصر فيه وجهان والتشديد خطأ فاحش

الحديث محتمل لان مثل هذه الكلام يذكر لنفي الجواز كما قال لاصلوة الا بالطهور ويذكر لنفي الفضيلة كما قال لاصلوة لجار المسجد الا في المسجد ولما كان كذلك صار محتملا وبالمحتمل

لاتجوز الزيادة على الكتاب كذا في طريقة البزكري ومبسوط شيخ الاسلام رحمه

قوله آمين وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وروي عن ابي حنيفة رحمه الله

انه لا يقول الامام آمين انما يقول المأموم وذلك لان الامام داع والمأموم

مستمع وانما يؤمن المستمع لا الداعي كما في سائر الادعية خارج الصلوة واما قوله

عليه السلام اذا امن الامام فامنوا سمي الامام مؤمنا باعتبار التسبيب والمسبب يجوز ان

يسمى باسم المباشركما يقال بنى الامير داره المدينة **قوله** ويخفونها وقال الشافعي

رحمه الله يجهر بها الامام في الصلوة التي يجهر فيها بالقراءة والمأموم يخاف هكذا

ذكر المزي رحمه الله في مختصره وذكر في الخلاصة الغزالية ومن سنن الصلوة ان يجهر

بالتأمين في الجهرية ومذهبنا مذهب عمرو وعلي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم

ترك الناس الجهر بالتأمين وما تركوا الا لعلمهم بالنسخ **قوله** لما روينا من حديث

بن مسعود رضي الله تعالى عنه وهو اربع يخفين الامام **قوله** ولانه دعاء فان معناه اللهم

اجب دليله قوله تعالى قد اجيب دعوتكما سنا هماد ابيين وموسى عم كان داعيا وهارون هم

مؤمنون فاسمع المقتدي من الامام ولا الضالين في صلوة لا يجهر فيها هل يؤمن فعن بعض

المشايخ انه لا يؤمن وعن الفقيه ابي جعفر يؤمن كذا في المحيط **قوله** والتشديد خطأ فاحش

قال ثم يكبر ويركع وفي الجامع الصغير يكبر مع الانحطاط لان النبي ءم كان يكبر عند كل خفض ورفع ويحذف التكبير حذفا لان المد في اوله خطأ من حيث الدين لكونه استنفها ما وفي آخره لحن من حيث اللغة ويعتمد بيديه على ركبتيه ويفرج بين اصابعه لقوله ءم لانسب ربه اذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وفرج اصابعك ولا يندب اليه التفريغ الا في هذه الحالة ليكون امكن من الاخذ ولا الى الضم الا في حالة السجود

اي في هذا الموضع لا في نفسه فانه في نفسه لغة صحيحة بمعنى قاصدين قال الله تعالى والامين البيت الحرام ويفسده الصلوة عندهما خلافا لابي يوسف رحمة الله تعالى عليه وفي الكافي والمدني به بلا تشديد اختيار الفقهاء والقصر اختيار اهل اللغة .

قوله وفي الجامع الصغير ويكبر مع الانحطاط والارتفاع ومن داب هذا الكتاب انه اذا وقع نوع مخالفة بين رواية الجامع الصغير وبين رواية القدوري يصرح بذلك للجامع الصغير ثم المخالفة هنا هي ان الاول يشير الى ان التكبير في محض القيام كذا قال بعض مشايخنا وهكذا ذكر في المحيط مستدلا بقول محمد رحمه الله اذا اراد ان يركع يكبر والثاني يقتضي مقارنة التكبير مع الانحطاط لان مع للمقارنة وبه قال بعض مشايخنا ايضا وقيل يكبر عند الخرو و بحيث يكون ابتداء عند ابتداء الخرو و وانتهاء عند انتهائه وقال الطحاوي يخبر اكما مكبرا وفي خزنة الاكمل لا يكره وصل القراءة بتكبير الركوع وفي غريب الرواية كان ابراهيم يصل خاتمة السورة بتكبير الركوع وعن ابي يوسف رحمه الله ربما وصل وربما ترك وقال ابو جعفر يصلهما وصلا وانما ترك ابو يوسف رح الانضل تعليما للرخصة **قوله** خطأ من حيث الدين لكونه استنفها ما ويفسده الصلوة ويكفر به لو تعمده لان هذا يقتضي ان لا يثبت عنده كبرياء الله تعالى وعظمته وهو يكفر وفي آخره لحن من حيث اللغة اي جدول عن سنن الصواب حتى قال مشايخنا (رح)

وفيما وراء ذلك يترك على العادة ويحيط ظهره لان النبي عليه الصلوة والسلام كان اذا ركع بسط ظهره ولا يرفع رأسه ولا ينكسه لان النبي عليه السلام كان اذا ركع لا يصب رأسه ولا يقنعه ويقول سبحان ربي العظيم ثلاثا وذلك ادناه لقوله عليه الصلوة والسلام اذا ركع احكم فليقل في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثا وذلك ادناه اي ادنى كمال الجمع ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ويقول المأثم ربنا لك الحمد .

روح لواد خل المدين الباء والراء في لفظا كبر عند افتتاح الصلوة لا يصير شارعا .
قوله وفيما وراء ذلك يترك على العادة اي عند الافتتاح وعند القعود وفيه رد على قول من قال يفرج عند الافتتاح **قوله** ولا يرفع رأسه ولا ينكسه معناه يسوي رأسه بعجزه لانه مأثور بالاعتدال في الركوع والاعتدال فيه ان يكون ظهره مستويا من الجانبين لا يرفع عجزه اعلى من رأسه ولا رأسه اعلى من عجزه كذا في المبسوط **قوله** وذلك ادناه هذا من تتمه الحديث ثم بين المصنف رحمه الله ان مراد رسول الله عليه السلام من قوله ادناه اي ادنى كمال الجمع وادنى كمال السنة لان يكون المراد ادنى ما يجوز به الصلوة او يقام به الواجب لانه لا يمكن اثبات فرضية التسبيح بهذا الخبر لانه لا تجوز الزيادة على الكتاب بخبر الواحد ولا اثبات الوجوب ايضا لانه عليه الصلوة والسلام لم يعلمه ذلك الا عرابي حين علمه الفرائض والواجبات ولو كان القول به ثلث مرات من الواجبات لعلمه وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله فان سبح مرة واحدة روي عن محمد رحمه الله انه قال يكره ذلك وقال ابو مطيع البلخي تلميذ ابي حنيفة رحمه الله لو نقص من ثلث في تسبيحات الركوع والمجود لم تجز صلوته وذهب في ذلك الى انه ركن مشروع فكان نظير القيام فوجب ان يحله ذكر مفروض قيا ساعلى القيام .
(قوله)

ولا يقولها الامام عند ابي حنيفة رحمة الله عليه وقالوا يقولها في نفسه لما روى ابو هريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه السلام كان يجمع بين الذكرين ولانه حرص غيره فلا ينسي نفسه وله قوله عليه الصلوة والسلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد هذه قسمة وانها تنافي في الشراكة ولهذا لا يأتي المؤتم بالتسميع عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ولانه يقع تحميدة بعدة تحميد المقتدي وهو خلاف موضوع الامامة والذي رواه محمول على حالة الانفراد والمنفرد يجمع بينهما في الاصح وان كان يروى الاكتفاء بالتسميع ويروى بالتحميد والامام بالدلالة عليه اتى به معنى

قوله ولا يقولها الامام عند ابي حنيفة رح فان قيل ما جواب ابي حنيفة رح عما روي عن ابن مسعود رضى خمس يخفيهن الامام وفي رواية اربع يخفيهن الامام وذكر منها التحميد قلنا قال في الاسرار انه غريب وحديث القسمة معروف ومرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم برواية ابي موسى الاشعري رضى فبرج عليه **قوله** والمنفرد يجمع بينهما في الاصح احتراز عن القولين الآخرين المذكورين بعدة احدهما الاكتفاء بالنسب والتاني الاكتفاء بالتحميد قال شيخ الاسلام رح والاصح عند ابي حنيفة رح ان المنفرد يأتي بالتحميد لا غير وفي البحر المحيط في التحميد اربع روايات ربنا لك الحمد ربنا ولك الحمد اللهم ربنا لك الحمد اللهم ربنا ولك الحمد قال العلامة شمس الائمة الحلواني رحمه الله ثم في الرواية التي تجمع بينهما يأتي بالسمع حالة الارتفاع و اذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد وهكذا رواه زين المشايخ في اذكار الصلوة عن ابي هريرة رضي الله عنه انه كان يفعل كذلك وفي شرح الزاهدي فان قلت روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان عند كل خفض ورفع ولم يترك التكبير عند رفع الرأس من الركوع قلت قد في المحيط قبيل مسائل الاذان التكبير عند رفع الرأس من الركوع من جملة المنن وفي روضة الناطقي ويكبر في حالة الانتقال في كل خفض ورفع وفي شرح الآثار للطحاوي ان النبي صلى الله عليه وسلم ابكر و (عمر)

قال ثم اذا استوى قائما كبر وسجدا ما التكبير والسجود فلما بينا وما الاستواء فما ليس بفرض وكذا الجلسة بين السجدين والطمأنينة في الركوع والسجود وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحمه الله يفترض ذلك كله وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام قم فصل فانك لم تصل قاله لا عرابي حين اخف الصلوة ولهما ان الركوع هو الانحناء والسجود هو الانخفاض لغة فتعلق الركبة بالادنى فيهما وكذا في الانتقال اذ هو غير مقصود وفي آخر ما روي تسميته اياه صلوة حيث قال وما نقصت من هذا شيئا فقد نقصت من صلوتك

عمر وعليه و ابا هريرة رضي الله تعالى عنهم كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع ثم قال الطحاوي رح وكانت هذه الأقوال المروية في التكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بهما من بعد رسول الله عليه السلام الى يومنا هذا لا ينكره منكر ولا يدفعه دافع قال استاذنا رحمه الله ترك العمل بهما منصوص ايضا فقد ذكر رحمه الله في خزائن الفقه والنظم ان تكبيرات فرائض يوم وليلة اربع وتسعون وان يكون كذلك الا اذا لم يكن عند الرفع تكبير والجواب الثاني انه يجوز ان يكون المراد بالتكبير المذكور الذي فيه تعظيم الله تعالى سواء كان فيه لفظ التكبير او لم يكن جمعا بين الروايات والاثار ولاخباره

قوله اما التكبير والسجود فلما بينا يريد به ما ذكر من قوله لانه عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع وقوله تعالى واركعوا واسجدوا **قوله** فتعلق الركبة بالادنى اي بادننى ما يطلق عليه اسم الركوع والسجود **قوله** وكذا في الانتقال اي يتعلق الجواز بادننى ما يقع عليه اسم الانتقال اذ هو غير مقصود بل هو وسيلة الى تحصيل الركن الذي بعده ولما لم يكن مقصودا شرط ادنى ما يحصل به الانتقال فشرط رفع الرأس من السجود ليتحقق الانتقال لان رفع الرأس فرض بنفسه حتى لو تحقق الانتقال بلا رفع الرأس بان يسجد على وسادة فنزعت الوسادة من تحت رأسه وسجد على الارض يجوز

ثم القومة والجلسة سنة عندهما وكذا الطمانينة في تخريم الجرجاني روح وفي تخريم الكرخي روح واجبة حتى تجب سجدة السهو بتركها ساها عنده ويعتمد بيديه على الأرض لان وايل بن حجر وصف صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد وادعم على راحتيه ورفع عجزته **قال** ووضع وجهه بين كفيه وبديه حذاء اذنيه لما روي انه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك **قال** وسجد على انفه وجبهته لان النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه فان اقتصر على احدهما جاز عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وقال لا يجوز الاقتصار على الانف الا من عذر وهو رواية عنه لقوله عليه الصلوة والعلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وعد منها الجبهة ولا بي حنيفة رحمة الله تعالى عليه ان السجود يتحقق بوضع بعض الوجه وهو لما موربه الا ان الخد والذقن خارج

قوله ثم القومة والجلسة سنة اي القومة بعدما رفع رأسه من الركوع والجلسة بين السجدين سنة عندهما وكذا الطمانينة في الركوع والسجود عند عبد الله الجرجاني اعتبار هذه الطمانينة بالطمانينة التي في القومة والجلسة فهي سنة اجماعا فكذا هذه والكرخي فرق بينهما وقال الركوع والسجود ركنان مقصودان والطمانينة شرعت لتكميلهما فيجعل المكمل واجبا كما قلنا في الفاتحة ولا نقال ركن شرع لغيره فشرع اكمله بالصلاة كالتلخيص في الطهارة ليظهر التفاوت بين المكملين كما ظهر التفاوت بين الركنين فعند الكرخي رحمة الله لما كانت واجبة يجب بترك الطمانينة ساها بسجود السهو وعند الجرجاني رحمة الله عليه لما كانت سنة لا يجب **قوله** لان وايل بن حجر السجود يضم الحاء وبعده الجيم كذا في المغرب وصف اي بالفعل فسجد اي وايل ويضع اول ما كان اقرب الى الأرض الركبة ثم اليد ثم الوجه وعند الرفع يرفع اول ما كان ابعد من الأرض فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه **قوله** لقوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء القدمين واليدين والجبهة (قوله)

والمذكور فيما روي الوجه في المشهور ووضع اليدين والركبتين سنة عند التحقق
 السجود دونهما وأما وضع القدمين فقد ذكر القديري رحمه الله أنه فريضة في السجود
 قال فان سجد على كور عما منه وافضل ثوبه جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يسجد على كور عما منه ويروي انه صلى الله عليه صلى في ثوب واحد ينقي
 بفضله حر الارض وبردها ويبدى ضبعيه لقوله صلى الله عليه وايدى ضبعيك ويروي
 وايدى من الابداد وهو المذ والاول من الابداء وهو الاظهار ويجا في بطنه عن فخذيه
 لانه عليه السلام كان اذا سجد جاني حتى ان بهمة لواردت ان تمر بين يديه لم ت
 وقبل اذا كان في الصيف لا يجاني كيلا يؤذي جاره ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة
 لقوله عليه السلام اذا سجد المؤمن سجد كل عضو منه فليوجه من اعضائه القبلة ما استطاع
 ويقول في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلاثا وذلك ادناه لقوله عليه السلام

قوله والمذكور فيما روي الوجه في المشهور والسجود مأمور به والحديث ورد
 بيلنا ان هذه الاعضاء محال السجدة والمذكور فيه الوجه والمراد به البعض والتخذ والذقن
 خارج بالاجماع ثم اذا اقتصر على الجبهة جاز فكذا اذا اقتصر على الانف وصار ترك
 الجبهة كترك اليدين والركبتين ولانا اجمعناه انه يجوز الاقتصار على الانف بعذر فلو
 لم يكن الانف مسجد لما جاز الاقتصار عليه كالذقن والتخدين ولان الجبهة عظم مثلث
 والانف طرفها الثالث فاذا اقتصر على بعض الجبهة جاز وان قل كذا ذكر الفقيه ابو جعفر ررح
 فكذا على الانف وفي المحيط ذكر الانف وهو اسم لما صلب دليل على انه لا يكفيه
 ان يسجد على ما لان منه وهو الارنبه وان عليه لن يمكن ما صلب منه ثم السنة
 في السجود عندنا ان يسجد على الجبهة واليدين والركبتين والقدمين وقال زفر
 والشافعي رحمهما الله وهو واجب لحديث ابن عباس رضي الله عنه ولنا ان مطلق
 السجود لا يستدعي وضع اليد والركبة لغة ولهذا تصح صلوة المكفوف بالاجماع

اذا سجد احدثكم فليقل في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلثا وذلك ادناه اي ادنى كال
الجمع ويستحب ان يزيد على الثلث في الركوع والسجود بعد ان يختم بالوتر لانه
عليه السلام كان يختم بالوتر وان كان اماما لا يزيد على وجه يمل القوم حتى لا يؤدي
الى التنفير ثم تسبيحات الركوع والسجود سنة لان النص يتناولهما دون تسبيحاتهما
فلا يزداد على النص والمرأة تنخفض في سجودها وتلزم بطنها بفخذها لان ذلك استر لها
قال ثم يرفع رأسه ويكبر لما روينا فاذا اطمأن جالسا كبر وسجد لقوله عليه الصلوة والسلام
في حديث الاعمش ثم ارفع رأسك حتى تستوي جالسا ولولم يستوجالسا
وكبر وسجد اخرى اجزاء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقد ذكرناه

والامر محمول على الندب وفي مختصر الكرخي رحمه الله سجد ورفع اصابع
رجليه على الارض لا يجوز وفي صلوة البحلا بي واما اعضاء السجود فسبعة وفريضة
السجود تتعلق بعضوا حد منها في قول ابي حنيفة رحمه الله وهو الوجه وقال زفر
والشافعي رحمهما الله يتعلق بجميعها وعد وضع القدمين على الارض حال السجود
من السنن الفعلية وفي القدروري فرض السجود يتأدى بوضع القدمين والوجهة والانف
عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يتأدى بالانف قال العلامة الزاهدي وظاهر
ما ذكر في مختصر الكرخي والمحيط والقدروري يقتضي انه اذا رفع احد القدمين
دون الاخرى ان لا يجوز وقد رأيت في بعض النسخ ان فيه روايتين: كور العمامة دورها
من كور العمامة وكورها اذا دارها على رأسه وهذه العمامة عشرة اكوار وعشرون كورة
البهمة ولد الشاة وهي بعد السخلة فان السخلة اول ما يضعه امه ثم يصير بهمة .

قوله واذا سجد احدثكم معطوف على قوله واذا ركع احدثكم لانهما في حديث واحد
قوله ثم يرفع رأسه ويكبر الرفع فرض ليتحقق الانتقال الى السجدة الثانية
قوله لما روينا اشارة الى قوله لان النبي عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع (قوله)

ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى خلافا للشافعي رح في الركوع والرفع منه لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القنوت وتكبيرات العيدين وذكر الاربع في الصحيح والذي يروى من الرفع محمول على الابتداء

موضعين في اعتماد اليدين عندنا يعتمد بهما على ركبتيه وعنده يعتمد بهما على الارض والثاني في الجلسة قال شمس الائمة الحلواني رح الخلاف في الافضل حتى لو فعل كما هو مذهبنا لا بأس به عند الشافعي رح ولو فعل كما هو مذهبهم لا بأس به عندنا كذا في المحيطه

قوله ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى خلافا للشافعي رحمة الله عليه في الركوع والرفع منه وفي المسئلة حكاية تصالح دليلا للفريقين فان الازاعي لقي ابا حنيفة رضي الله عنه في المسجد الحرام فقال ما بال اهل العراق لا يرفعون ايديهم عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وقد حدثني الزاهدي عن سالم عن ابن عمر ان النبي عليه السلام كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع فقال ابو حنيفة رحمه الله حدثني حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ثم لا يعود فقال الازاعي عجباً من ابي حنيفة رحمه الله احدثه عن الزاهدي عن سالم عن ابن عمر وهو يحدثني عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود فرجحه مذهبه بعلواسناده فقال ابو حنيفة رح اما حماد فافقه من الزاهدي وابراهيم افقه من سالم ولولا سبق ابن عمر لقلت علقمة افقه منه واما عبد الله فعبد الله فسكت الازاعي فرجحه حديثه بفقه رواته وهو المذهب لان الترجيح بفقه الرواة لا بعلوالا سناد ولانه لما تعا رست روايتا فعله وجب المصير الى قوله وهو الحديث المشهور لا يرفع الا يدي الا في سبع مواطن عند افتتاح الصلوة وقنوت الترتوت تكبيرات العيدين وعند استلام الحجر وعند الصفا والمروة وعند الموقفين وعند الجمرتين اي الاولى والوسطى (قوله)

كذا نقل عن ابن الزبير رضى واذا رفع رأسه من السجدة الثانية فى الركعة الثانية افترش رجله اليسرى فجلس عليها ونصب اليمنى نصابا ووجهه اصابعه نحو القبلة هكذا وصفت عائشة رضى الله عنها فعود رسول الله صلعم فى الصلوة ووضع يده على فخذه وبسط اصابعه وتشهد ويروى ذلك فى حديث وايل ابن حجر رضى ولان فيه توجيه اصابع يديه الى القبلة وان كانت امرأة جلست على اليمنى اليسرى واخرجت رجلها من الجانب الايمن لانه استرلها والتشهد التحبات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي الى آخره

قوله كذا نقل عن ابن الزبير رضى اي يحمل ما رواه على الا ابتداء عن ابن الزبير رضى الله عنهما انه رأى رجلا يرفع يديه فى الصلوة عند الركوع فقال له ما هذا فان هذا شئ فعله النبي عليه السلام ثم تركه وقال ابن مسعود رضى الله عنه رفع النبي عليه السلام فرفعنا وترك فتركنا وقال ابن عباس رضى الله عنه ان العشرة المبشرة بالجنة رضى الله عنهم ما كانوا يرفعون ايديهم الا لافتح الصلوة على ان رواية ابن عمر ساقة وقال مجاهد صليت حلف بن عمر سنتين فلم اراه يرفع يديه الا لافتح الصلوة والراوى اذا عمل بخلاف ما روى سقطت روايته كما عرف فى اصول الفقه **قوله** وبسط اصابعه ذكره محمد رحمه الله فى غير رواية الاصول حديثا عن النبي عليه السلام فى الاشارة ثم قال هذا قولى وقول ابي حنيفة رحمه الله وحكى عن الفقيه ابي جعفر انه يعتقد الخنصر والبنصر ويحلق الوسطى مع الابهام ويشير بسبابته وفى الجامع الصغير المرتب وعن ابي يوسف رحمه الله فى املائه يروى الاشارة عن النبي عليه السلام وفسره بما فسره ابو جعفر رحمه الله ثم قال وقال غيره من اصحابنا يشير بثلاثة وخمسين ثم قال وان الاشارة بالسبابة رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وفى الاملاء عن ابي يوسف رحمه الله كما تقدم وفى قول المدنيين يجب ان يعتقد الثلث والخنصر والبنصر بالسبابة وعن الحلوات يقيم اصبعه عند قوله

وهذا تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما فانه قال اخذ رسول الله صلعم بيدي وعلمني التشهد كما كان يعلمني سورة من القرآن وقال قل التحيات لله التي آخرة والاخذ بهذا اولى من الاخذ بتشهد ابن عباس رضي الله عنهما وهو قوله التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا التي آخرة لان فيه الامروا قل الاستحباب والالف واللام وهما للاستغراق وزيادة الواو وهي لتجديد الكلام

لا اله يضع عند قوله الا الله ليكون النصب كالنفي والوضع كالاتبات وفي المحيط وقيل رفع سبابة اليد اليمنى في التشهد عند ابي حنيفة ومحمد والشافعي رحمهم الله من السنن وفي ظاهرها اصول لا يرفعها وكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله قال العلامة نجم الدين الزاهدي لما اتفقت الروايات عن اصحابنا جميعا في كونه سنة وكذا عند الكوفيين والمدنيين وكثرة الاخبار والآثار كان العمل بها اولى .

قوله وهذا تشهد عبد الله بن مسعود اعلم ان الصحابة رضى اختلافوا في التشهد لعمر تشهد وعلي تشهد ولعبد الله بن عباس تشهد ولعبد الله بن مسعود تشهد ولعائشة تشهد ولجابر تشهد وغيرهم ايضا تشهد فاخذ علما ونا رحمهم الله بتشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه واخذ الشافعي رحمه الله بتشهد عبد الله بن عباس رضي الله عنه وتشهد كما ذكر في الكتاب الا انه قال في آخرة واشهد ان محمدا رسول الله بدون عبدة وقال الشافعي رح الاخذ بما رواه ابن عباس اولى بوجوه اربعة احدها ان فيه زيادة كلمة وهي المباركات والثاني انه يوافق القرآن كما قال الله تعالى فيه تحية من عند الله مباركة طيبة والثالث انه ذكر السلام بغير الالف واللام واكثر تسليمات القرآن مذكور بغير الالف واللام قال الله تعالى سلام عليكم طبتم قالوا سلاما قال سلام وسلام عليه يوم ولدوا وشرفوا الكلام ما يوافق القرآن والراى بع انه متاخر عن خبرين لان ابن عباس كان صغير السن فانما اختار ما استقر عليه من الامروا بن مسعود كان من الشيوخ ينقل ما كان في الابتداء كما (ينقل)

كما في القسم وتأكيده التعليم ولا يزيد على هذا في القعدة الاولى لقول ابن مسعود رضي الله عنه علمني رسول الله صلعم التشهد في وسط الصلوة وآخرها فان كان وسط الصلوة نهض اذا فرغ من التشهد وان كان آخر الصلوة دعا لنفسه بما شاء ويقرأ في الركعتين الاخيرين بفاتحة الكتاب وحدها الحديث ابي قتادة رضي الله عنه ان النبي صلعم قرأ في الاخيرين بفاتحة الكتاب وهذا بيان الا فضل

ينقل التطبيق واصحابنا رجمهم الله قالوا الاخذ بتشهد ابن مسعود اولى لوجوه عشرة كلها مذكورة في النهاية والجواب عما رجم به الشافعي رحمه الله ايضا فليطلب هناك .
قوله كما في القسم فان من قال والله والرحمن والرحيم لا افعل كذا ففعله يلزمه ثلث كفارات ولو قال والله الرحمن الرحيم لا افعل كذا ففعله لزومه كفارة وتأكيده التعليم فانه روي عن محمد بن الحسن انه قال اخذ ابو يوسف رحمة الله عليه بيدي وعلمني التشهد وقال اخذ ابو حنيفة رح بيدي فعلمني التشهد وقال ابو حنيفة رح اخذ حماد بيدي فعلمني التشهد وقال حماد اخذ علقمة بيدي وعلمني التشهد وقال علقمة اخذ ابن مسعود بيدي وعلمني التشهد وقال ابن مسعود اخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي وعلمني التشهد وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخذ جبرئيل عليه السلام بيدي فعلمني التشهد وحكي ان اعرابياد خل على ابي حنيفة رح فسألهوا و ام بواوين فقال له بواوين فقال الاعرابي بارك الله فيك كما بارك في الاول فتخير اصحابه وسألوه عنه فقال سألتني عن التشهد بواو كتشهد ابن عباس ام بواوين كتشهد ابن مسعود فقلت بواوين فقال بارك فيك كما بارك في شجرة مباركة زينونة لاشرقية ولا غريبة **قوله** لقول ابن مسعود رضي الله عنه علمني رسول الله صلعم الى قوله بما شاء من لفظ الحديث

هو الصحيح لان القراءة فرض في الركعتين على ما يأتيك من بعد ان شاء الله تعالى وجلس في الاخيرة كما جلس في الاولى لما روينا من حديث وايل وما يشترضي الله عنهما ولانها اشق على البدن فكان الاولى من التورك الذي يميل اليه مالك رح والذي يرويه انه صلعم فعدمتوركا ضعفه الطحاوي رح او يحمل على حاله الكبر ويتشهد وهو واجب عندنا وصلى على النبي صلعم وهو ليس بفريضة عندنا خلافا للشافعي رح فيها لقوله صلعم اذا قلت هذا وفعلت فقد تمت صلوتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد

قوله هو الصحيح وهذا اختراهما روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان القراءة في الاخيرين واجبة حتى لو تركها ساها يلزمه سجدة كذا ذكر شيخ الاسلام في المبسوط والا مام المحبوبي رحمه الله في الجامع الصغير في باب القراءة وذكر في المحيط وان ترك القراءة والتسبيح في الاخيرين لم يكن عليه حرج ولم يكن عليه سجدة الا سهوان كان ساها لكان القراءة افضل هذا هو الصحيح من الروايات كذا ذكره القدوري في شرحه وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه لو سبى في كل ركعة الاخيرين ثلث تسبيحات اجزاه وقراءة الفاتحة افضل فان لم يقرأ ولم يسبح كان مسيئا ان كان متعمدا وان كان ساها فعليه سجدة السهولان القيام في الاخيرين مقصود فيكرة خلاوة عن الذكر والقراءة جميعا كما في الركوع والسجود وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال يسبح فيهما ولا يسكت الا انه اذا اراد ان يقرأ الفاتحة فليقرأ على جهة الثناء لا القراءة وبه اخذ بعض المتأخرين **قوله** ضعفه الطحاوي قال ان هذا من حديث عبد الحميد بن جعفر وهو ضعيف عند نقله الحديث **قوله** خلافا للشافعي رحمه الله فيهما اي في قراءة التشهد والصلوة على النبي عليه السلام فانهما فرضان عنده حتى اذا ترك قراءة التشهد والصلوة على النبي لا تجوز الصلوة احنج الشافعي رحمه الله في قراءة التشهد بحديث ابن مسعود رضي الله عنه انه قال كنا (نقول)

والصلوة على النبي صلعم خارج الصلوة واجبة اما مرة واحدة كما قاله الكرخي

نقول قبل ان يفترض التشهد السلام على الله السلام على جبرئيل وميكائيل فقال النبي عليه السلام قل قوله التحيات لله الى ان قال في آخره اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلوتك والا استدلال من ثلثة اوجه أحدها هو انه قال قبل ان يفترض التشهد فقد اطلق اسم الفرض على التشهد ولانه قال له قل والا مر للوجوب والثالث انه علق التمام به فدل انه لا يتم بدونه والجواب عنه اما قوله قبل ان يفترض التشهد معناه قبل ان يقد رفا لفرض في اللغة عبارة عن التقدير قال الله تعالى فنصف ما فرضتم اي قدرتم وكذلك الامر لانه امره على سبيل التعليم والتلقين والامر على هذا الوجه لا يكون فرضا الا ترى ان قوله قل لم يفد الوجوب في بعض الكلمات لان الواجب عندهم خمس كلمات وقوله علق التمام به قلنا علق التمام با حد هما واجمعنا على ان التمام تعلق بالقعدة فانه لو تركها لم يجزه فلا يتعلق بالثاني ليتحقق التخيير واحتج في الصلوة على النبي عليه السلام بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه والا مر للوجوب ولا وجوب خارج الصلوة فدل على انه واجب بقوله عليه السلام لا صلوة لمن لم يصل علي في صلوته وقل مقدارها اللهم صل على محمد وآل الغزالي وعلى آل محمد وأصحابنا رحمهم الله احتجوا بما روينا ان النبي عم قال لابن مسعود بعد ما علمه التشهد اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلوتك فقد علق با حد هما فمن علق بالصلوة على النبي عليه السلام فقد خالف النص وقوله ولا وجوب خارج الصلوة قلنا الصلوة على النبي عليه السلام خارج الصلوة واجبة في العمر مرة كما ذكر الكرخي اذا الامر لا يقتضي النكرا وقلما ذكر او سمع ذكر النبي عليه السلام تجب الصلوة كما قال الطحاوي رحمه الله لان الامر يقتضي التكرير بل لانه تعلق وجوبه بسبب متكررو هو الذكر فيتكرر بتكرره فاما ان تكون واجبة في الصلوة للصلوة

او كلما ذكر النبي صلعم كما اختاره الطحاوي فكفيها مؤنة الا مروا الغرض المروي في التشهد هو التقدير

فلا دلالة في لفظ الآية عليه فان قيل الآية مطلقة فيحملها على خارج الصلوة وداخلها عملا بلا طلاق قلنا الحالة غير مذكورة نصا وإنما تثبت اقتضاء ولا عموم للمقتضي فان قيل سلمنا انه لا عموم له لكن الصلوة حالة تعينت بقوله عليه السلام لا صلوة من لم يصل علي في صلوته قلنا لما علم الا عرابي فرائض الصلوة لم يذكر عليه الصلوة فعلم بانه محمول على نفي الكمال لقوله عليه السلام لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد وفي المحيط قراءة التشهد ليست بفرض عندنا واما اذا قرء البعض وترك البعض ففي ظاهرها رواية فكذلك تجوز صلوته لانه اذا ترك الكل تجوز في البعض اولى وفي بعض الروايات لا تجوز صلوته عند محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله لانه اذا شرع في القراءة افترض عليه الا تمام فاذا ترك فقد ترك الغرض فتفسد صلوته وهو نظير من سلم ثم تذكر ان عليه سجدة تلاوة فلو ذهب ولم يسجدها فصلوته تامة ولو خرسا جدا ثم رفع رأسه وذهب فسدت صلوته ثم الكلام في كيفية الصلوة على النبي عليه السلام ذكر عيسى بن ابان رحمه الله في كتاب الحج على اهل المدينة ان محمدا سئل عن الصلوة على النبي عليه السلام فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد الى آخره وهو موافق لحديث كعب بن عجرة رضى وكان ابن عباس وابو هريرة رضى الله عنهما يصليان عليه على نحو ما بينا الا انهما كما ناي زيدان وارحم محمد وآل محمد كما رحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وحكي عن محمد بن عبد الله بن عمر انه كان يكره قول المصلي وارحم محمد وآل محمد وكان يقول هذا نوع ظن بتقصير الانبياء عليهم السلام فان احدا لا يستحق الرحمة الا باتيان ما يلام عليه ونحن امرنا بتعظيم الانبياء عليهم السلام وتوقيرهم ولهذا اذا ذكر النبي عم لا يقال رح ولكن يصلى عليه وهكذا ذكر شيخ الاسلام (رح)

قال ودعا بما يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة لما رويناه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وقال له النبي عليه السلام ثم اختر من الدعاء اطيبه واعجبه اليك ويبدأ بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ليكون اقرب الى الاجابة

رح في المبسوط وقال لان الدعاء بالترحم انما يحسن منا غير الانبياء لان في الدعاء بالترحم تقصير المدح وعوله وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في المبسوط انه لا بأس به لان الاثر ورد به وكان الشيخ ابوالحسن الرستغني رحمه الله ايضا يقول لا بأس وكان معنى قولنا ارحم محمدا ارحم امة محمد فهو راجع الى الامة وهذا كمن جنى جناية وللجاني اب شيخ كبير و اراد ان يقيم العقوبة على الجاني فالناس يقولون للذي يعاقبه ارحم هذا الشيخ الكبير وذلك الرحم راجع الى الابن الجاني حقيقة ويكون معناه ارحم هذا الشيخ بالرحم على ابنه الجاني كذا في المحيط .

قوله ودعا بما يشبه الفاظ القرآن كقوله تعالى رب اغفر لي ولوالدي وللمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات يوم يقوم الحساب ونحو قوله رب اجعلني مقيم الصلوة ومن ذريتي الآية وقوله ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية وقوله ربنا ظلمنا انفسنا الآية وقوله ربنا انك من تدخل النار فقد اخزيته **قوله** والادعية المأثورة ومن الادعية المأثورة ما روي عن ابي بكر رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمني يا رسول الله دعاء ادعوه في صلوتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا فانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم . وكان ابن مسعود رضي الله عنه يدعوا بكلمات منهن اللهم اني اسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم **قوله** ثم اختر من الدعاء اطيبه واعجبه صح بتذكير الضمير في النسخ الموثوق بها وكذا اللفظ المبسوطين

(كتاب الصلوة ... باب صفة الصلوة)

ولا يدعو بما يشبه كلام الناس تحرزا عن الفساد ولهذا يأتي بالماثور المحفوظ وما لا يستحيل سؤاله من العباد كقوله اللهم زدوني فلا تشبه كلامهم وما يستحيل كقوله اللهم اغفر لي ليس من كلامهم وقوله اللهم ارزقني من قبيل الاول لاستعمالها فيما بين العباد يقال رزق الامير الجيش ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره مثل ذلك لما روى ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض حذو الايمن وعن يساره حتى يرى بياض حذو الايسر

قوله ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس تحرزا عن الفساد اي تحرزا عن فساد الجزء الملاقي بكلام الناس لا جميع الصلوة بالاتفاق لانه بعد التشهد فان الادعية التي تشبه كلام الناس انما تفسد الصلوة اذا كانت قبل تمام فرائض الصلوة اما اذا كانت بعد التشهد فلا تفسد لما ان حقيقة كلام الناس بعد التشهد لا تفسد ما فكيف ما يشبهه وهذا عند جماهير وكذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان كلام الناس صنع منه فتتم صلواته لوجود الصنع **قوله** ثم يسلم عن يمينه في المبسوط ومن يحرم للصلوة فكانه غاب عن الناس لا يكلمهم ولا يكلمونه وعند التحلل كانه رجع اليهم فيسلم والتسليمان قول جمهور العلماء وكبار الصحابة عمرو وعلي وابن مسعود رضي الله عنه وكان مالك رحمه الله يقول يسلم تسليمه واحدة تلقاء وجهه وهكذا روت عائشة رضي الله عنها وسهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا ان اخذ برواية كبار الصحابة اولى فانهم كانوا يرون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليليني منكم اولوا الاحلام والنهي واما عائشة رضي الله عنها كانت تقف في صف النساء وسهل بن سعد كان من جملة الصبيان فيحمل على انهما لم يسمعا التسليمة الثانية على ما روي انه عليه السلام كان يسلم الثانية اخفض من الاولى وفي شرح الطحاوي فالتسليمة الاولى للخروج من الصلوة والثانية للتسوية وترك الخفاء . (قوله).

وينوي بالتسليمه الا والى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وكذلك
في الثانية لان الاعمال بالنيات

قوله وينوي بالتسليمه الاولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وهذا اللفظ الجامع
الصغير وامارواية المبسوط فتقديم الحفظة على الرجال إما النية فلانه يحىي سنة فليكن بالنية
قباسا على سائر السنن وهكذا يقول خارج الصلوة اذا سلم ينوي السنة كذا ذكره شيخ الاسلام
رحمه الله وقد مذكر الحفظة ههنا وآخرة في الجامع الصغير حتى ظن بعض اصحابنا
ان ما ذكره ههنا بناء على قول ابي حنيفة رحمه الله الاول في تفضيل الملائكة
على البشر وما ذكره في الجامع الصغير بناء على قوله الآخر في تفضيل موسى البشر
على الملائكة وهو مذهب اهل السنة والجماعة وليس كما ظنوا فان الواو لا يوجب الترتيب
والمختار ان خواص بني آدم وهم الانبياء عليهم السلام افضل من كل الملائكة وعوام
بني آدم وهم الاتقياء افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة افضل من عوام بني آدم
وقالت المعتزلة جملة الملائكة افضل من جملة بني آدم لقوله تعالى ان يستنكف المسيح
ان يكون عبد الله ولا الملائكة المقربون اي ولا من هو اعلى منه قدرا واعظم منه
خطرا وهم الملائكة الكروبيون ويدل عليه تخصيص المقربين كما يقال فلان لا يستنكف
عن خدمتي ولا ابوه يراد بالمدكور آخرات كيد المذكور قبله وانما يؤكد الشيء
بالافضل فالافضل وقال العلامة النسفي رحمه الله في الكافي والجواب انا لانسلم
تفضيل الثاني لكن هذا لا يمس ما تنازعنا فيه لان الآية تدل على ان الملائكة المقربين
باجمعهم افضل من عيسى ولا نزاع فيه ولان المراد ان الملائكة مع مالهم من خصوصية
القدرة الفاعلة على قدرة البشر والعلوم اللوحية وانهم مجردوا عن التوالد
الازدواجي رأسا لا يستنكفون عن عبادته فكيف من تولد من آخر لا يقدر على ما يقدر
ولا يعلم ما يعلمون وهذا لان شدة البطش وسعة العلوم وعرابة التكون هي التي

ولا ينوي النساء في زماننا ولا من لا شركة له في صلوته هو الصحيح لان الخطاب حظ الحاضرين ولا بد للمقتدي من نية امامه فان كان الامام من الجانب الايمن او الايسر نواه فيهم وان كان بحذاءه نواه في الاولى عند ابي يوسف رح ترجيح الجانب الايمن وعند محمد رح وهورواية عن ابي حنيفة رح نواه فيهما لانه ذوحظ من الجانبين والمنفرد ينوي الحفظة لا غير لانه ليس معه سواهم

تورث الحمقى وامثال النصارى حبثا وهم الزيف عن العبودية حيث رأوا المسيح ولد من غير اب يرى الا كمة والابرص ويحيى الموتى وينبى بماياً كلون وماتدخرون في بيوتهم فبرؤا من العبودية وقالوا ان لم يكن ابن الله فمن ابوه فقل لهم هذه الاوصاف في الملائكة اتم منها في المسيح ومع هذا لم يستنكفوا من العبودية فكيف المسيح على انه لا يلزم من هذا تفضيل الملائكة على الانبياء بالمعنى الذي ينازعنا فيه وهو كثرة الثواب اذا البشر قهروا نوازع الهوى في ذات الله تعالى مع انهم جبلوا عليها فضاهت الانبياء عليهم السلام الملائكة في العصمة وتفضلوا في قهر البواعث النفسانية ودواعي الجسدانية فكانت طاعتهم اشق لكونها مع الصارف بخلاف طاعة الملائكة فكانت ازيد ثوابا على ان الآية دليلنا اذ مساق الكلام على ان المسيح اولى بالعبودية من الملائكة عليهم السلام والثواب يتقدر بقدر العبودية *

قوله ولا ينوي النساء في زماننا ولا من لا شركة له في صلوته هو الصحيح في شرح العلامة الزاهد ي واختلف ايضا في نية المسلمين فقل ينوي الحضور منهم وقيل بالاولى الحضور بالثانية جميع عباد الله الصالحين من الملائكة والانس وقيل ينوي بهما جميع المؤمنين وقيل لا ينوي الفساق الا يرى انا نقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **قوله** ولا بد للمقتدي من نية امامه تخصيص الامام بالذكر يؤيد قول من يقول انه ينوي من يشاركه في الصلوة كذا في الجامع الصغير لقاضي بخان رحمه الله (قوله)

الإمام ينوي بالتسليمين هو الصحيح ولا ينوي في الملائكة عددا محصورا لان لا خبار في عدد هم قد اختلفت فاشبه الايمان بالانبياء عليهم السلام ثم اصابة لفظ السلام واجبة عندنا وليست بفرض خلافا للشافعي رح هو يتمسك بقوله عدم تحريمها التكبير وتحليلها التسليم ولنا ما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه والتخيير لنا في الفرضية والوجوب الا انا اثبتنا الوجوب بما رواه احتياطا وبمثله لا تثبت الفرضية والله اعلم .

قوله والامام ينوي بالتسليمين هو الصحيح هذا احتراز عن قول بعضهم ينوي الامام في التسليم الاول والاصح انه ينوي في التسليمين كذا ذكره قاضي خان رح وقال صدر الاسلام ولم يذكر الامام هل ينوي ام لا ونحب ان لا ينوي لانه يجهر بالسلام ويشير اليهم وهو فوق النية فلا حاجة الى النية **قوله** ولا ينوي في الملائكة عددا محصورا لان الاخبار في عدد هم قد اختلفت فقد روى ابن عباس رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وواحد امامه يلقنه الخيرات وواحد وراعه يدفع عنه المكارة وواحد عند ناصيته يكتب ما يصلي على النبي عليه السلام ويبلغه الرسول وفي بعض الاخبار مع كل مؤمن ملكان وفي بعضها مع كل مؤمن ستون ملكا وفي بعضها مع كل مؤمن مائة وستون ملكا **قوله** فاشبه الايمان بالانبياء عليهم السلام فانه لا ينبغي ان يعين عددا في ايمانهم للاختلاف فربما يؤمن بمن ليس بنبي اولا يؤمن بمن هو نبي لوعين عددا بل يؤمن من آدم الى محمد عليهم الصلوة والسلام **قوله** ولنا ما روينا واحتج اصحابنا بحديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي عليه السلام حين علمه التشهد قال له اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد والتخيير لنا في الفرضية والوجوب اذا فائدته رفع الجناح اذا اتى بما اختار وترك الا خروا الفرضية والوجوب يقرر الجناح **قوله** وبمثله لا تثبت الفرضية

فصل في القراءة

قال ويجهر بالقراءة في الفجر وفي الركعتين الأولىين من المغرب والعشاء
ان كان اماما ويخفي في الآخرين هذا هو المتوارث وان كان منفردا فهو مخير

اشارة الى قوله م وتحميلها التسليم وذكر في الاسرار ان هذا الخبر من اخبار الآحاد فلا تثبت
به الغرضية وفي النوازل لو قال السلام ودخل رجل في صلوته لا يصير دخلا فيثبت بهذا
ان الخروج لا يتوقف على عليكم فان سلم أولا عن يساره يسلم عن يمينه ولا يعيد
واذا سلم تلقاء وجهه يعيد وسلام الامام يخرج المقتدي عن صلوته حتى لو تهقه
لم يبطل وضوءه وعندهما يبطل وضوءه ويسلم المقتدي مقارنا لامام عند أبي حنيفة رحمه الله
كالتكبير وقيل بعده كقولهما وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان المقتدي
يصير خارجا عن الصلوة بسلام الامام فشرط ان يسلم مع الامام حتى يصير خارجا بسلام
نفسه فيكون مقيما للسنة كذا في المحيط والله تعالى اعلم .

فصل في القراءة

قوله ويجهر بالقراءة في الفجر والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء والا صل
ان النبي عليه السلام كان يجهر بالقراءة في الصلوة كلها في الابتداء وكان المشركون
يؤذونه فانزل الله تعالى ولا تجهر بصلوتك ولا تخافت بها اي لا تجهر بصلوتك كلها
ولا تخافت بها كلها وابتغ بين ذلك سبيلا بان تجهر بصلوة الليل وتخافت بصلوة
النهار فكان يخافت بعد ذلك في صلوة الظهر والعصر لانهم كانوا مستعدين للايذاء
في هذين الوقتين ويجهر في المغرب لانهم كانوا مشغولين بالاكل وفي العشاء
والفجر لانهم كانوا رقادا وجهر بالجمعة والعيد لانهم اقاموها بالمدينة وما كان
للكفار بها قوة الايذاء وهذا العذر وان زال بكثرة المسلمين بقيت هذه السنة
لان بقاء الحكم يستغني عن بقاء السب . (قوله)

ان شاء جهر واسمع نفسه لانه امام في حق نفسه وان شاء خافت لانه ليس خلفه من يسمعه والا فضل هو الجهر ليكون الاداء على هيئة الجماعة ويخفيها الا امام في الظهر والعصر وان كان بعرفة لقوله عليه الصلوة والسلام صلوة النهار عجماء اي ليست فيها قراءة مسموعة وفي مرفة خلاف مالك رحمة الله عليه والحجة عليه ما روينا ويجهر في الجمعة والعيدين لورود النقل المستفيض بالجهر وفي التطوع بالهنا يخافت وفي الليل يتخيرا اعتبارا بالفرض في حق المنفرد وهذا لانه مكمل له فيكون تبعا ومن فاته العشاء فصلاها بعد طلوع الشمس ان ام فيها جهر كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قضى الفجر غداة ليلة التعريس بجماعة

قوله ان شاء جهر واسمع نفسه لكونه امام نفسه والا امام انما يجهر لاسماع القوم ليتدبروا في قراءته فيحصل لهم احضار القلب قال الله تعالى كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكروا لا ال الا لباب وهو لما كان امام نفسه احتاج الى اسماع نفسه ليكون اقوى في التفكير والتدبر واحضار القلب فيجهر ويكتفى بادائه لحصول المفصودية وان شاء خافت لان الجهر لاسماع من خلفه وليس خلفه احد يسمعه **قوله** صلوة النهار عجماء اي ليست فيها قراءة مسموعة انما فسر بهذا احترازا عن قول ابن عباس رضي الله عنه وتفسيره فانه يقول لا قراءة في هاتين الصلوتين لقوله صلوة النهار عجماء اي ليس فيها قراءة ولما فوله عليه السلام لا صلوة الا بالقراءة وقيل لحباب بن الارت رضي الله عنه بهم عرفتم قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلوة الظهر والعصر قال باضطراب لحبته وقال ابو قتادة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسمعون الآية والآيتين في الظهر احيانا وتاويل الحديث اي ليست فيها قراءة مسموعة كذا في المبسوط **قوله** وفي الليل يتخيرا اعتبارا بالفرض في حق المنفرد وفي قوله اعتبارا بالفرض في حق المنفرد اشارة الى ان افضلية الجهر لما ذكر قبله في حق المنفرد

(كتاب الصلوة ... باب صفة الصلوة ... فصل في القراءة)

وان كان وحده خافت حتما ولا يتخير هو الصحيح لان الجهر يختص حتما اما بالجماعة حتما او بالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير ولم يوجد احدهما .

والافضل هو الجهر وفي المبسوط وان شاء جهر وهو افضل لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان تهجده يوقض الوسنان ويونس اليقضان ومرا النبي عليه السلام بابي بكر رضي الله عنه وهو تهجد ويخفي القراءة ويعمر رضي الله عنه وهو جهر بالقراءة وببلال رضي الله عنه وهو ينقل من سورة الى سورة فلما اصبحوا سأل كل واحد منهم عن حاله فقال ابو بكر كنت اسمع من اناجيه وقال عمر رضي الله عنه كنت اوقض الوسنان واطرد الشيطان وقال بلال كنت انتقل من بستان الى بستان فقال لابي بكر ارفع من صوتك قليلا وعمر اخفض من صوتك قليلا وبلال اذا ابتدأت سورة فاتمها على نحوها .

قوله وان كان وحده خافت حتما هو الصحيح قال العلامة صاحب النهاية قوله هو الصحيح مخالف لما ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى عليه وفخر الاسلام وقاضي خان والامام التمر تاشي والامام المحبوبي في شروحه للجامع الصغير وذكر الامام قاضي خان رحمه الله تعالى وان صلى وحده خافت لان الجهر سنة الجماعة او الاداء في الوقت فلا يجهر به بعد خروج الوقت وقال بعضهم يتخير بين الجهر والمخافتة والجهر افضل كما في الوقت وهو الصحيح لان القضاء يكون على وفق الاداء وفي الاداء المنفرد يتخير بين الجهر والمخافتة والجهر افضل فكذا في القضاء وذكر فخر الاسلام رح في هذه المسئلة وان كان وحده خافت وليس ذلك حتم بل له ان يجهر ان شاء واجهر افضل وقال ايضا في النهاية قوله لان الجهر سنة الجماعة والاداء في الوقت يدل على ان قوله في الكتاب فصلها بعد طلوع الشمس لا يقتصر الحكم على ما بعد طلوع الشمس بل اذا صلاها بعد طلوع الفجر يكون الحكم كذلك فان كان وحده خافت حتما لانه قضاء بغير جماعة والجهر سنة الجماعة او الاداء في الوقت فلا يكون سنة فيه كما بعد طلوع الشمس (قوله)

ومن قرأ في العشاء في الاوليين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد في الاخرين وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة وجهروها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف رحمة الله تعالى عليه لا يقضي واحدة منهما لان الواجب اذا فات عن وقته لا يقضى الا بدليل ولهما وهو الفرق بين الوجهين ان قراءة الفاتحة شرعت على وجه تترتب عليها السورة فلو قضاها في الاخرين تترتب الفاتحة على السورة وهذا خلاف الموضوع بخلاف ما اذا ترك السورة

قوله ومن قرأ في العشاء في الاوليين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد في الاخرين وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة وجهروها وقال عيسى بن ابان ينبغي ان يكون الجواب على العكس اذا ترك الفاتحة يقضيها في الاخرين وان ترك السورة لا يقضي وجه ذلك ان قراءة الفاتحة واجبة وقراءة السورة غير واجبة والواجب اولى بالقضاء وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه انه يقضيها اما السورة فلما يذكرها اما الفاتحة فلما قال عيسى بن ابان وعن أبي يوسف رحمة الله انه لا تقضي واحدة منهما اما الفاتحة فلما يذكرها وما السورة فلانها سنة في الاوليين وما كان سنة في وقتها كان بدعة في غير وقتها فلا تقضي وجه ظاهر الرواية ان قراءة الفاتحة واجبة في الاوليين وكذا السورة معها حتى لو ترك احدهما ساها كان عليه سجود المهورقضاها في الشفع الثاني او لم يقض وسجود السهل لا يجب الا بترك الواجب او بتأخيرها الا ان الشفع الثاني محل لاداء الفاتحة فان قرأ الفاتحة فيه مرة يكون اداء ولا يكون قضاء وان قرأها مرتين كان بدعة لان تكرار الفاتحة في قيام واحد غير مشروع فلهذا لا تقضي الفاتحة بخلاف السورة لان الشفع الثاني ليس بمحل الاداء للسورة فجاز ان يكون محلاً للقضاء فان قيل القضاء صرف ما له الى ما عليه وقد شرعت الفاتحة في الاخرين حقاله فله صرفها الى

(كتاب الصلوة ... باب صفة الصلوة ... فصل في القراءة)

لانه امكن قضاؤها على الوجه المشروع ثم ذكره هنا ما يدل على الوجوب
وفي الاصل بلفظة الاستحباب لانها ان كانت مؤخره فغير موصولة بالفاصلة
فلم يمكن مراعاة موضوعها من كل وجه ويجبر بهما هو الصحيح لان الجمع
بين الجهر والمخافتة في ركعة واحدة شنيع فلا بد من تغيير وتغير لنفل وهو لفاتحة اولي
ثم المخافتة ان يسمع نفسه والجهر ان يسمع غيره وهذا عندا لهندواني رحمه الله
لان مجرد حركة اللسان لا يسمى قراءة بدون الصوت وقال الكرخي ادنى الجهر
ان يسمع نفسه وادنى المخافتة تصحيح الحروف لان القراءة فعل اللسان دون الصماخ

ما عليه فيقضيها والسورة لم تشرع في الاخرين حقاله فلا يقضيها قلنا على رواية
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان قراءة الفاتحة واجبة لم يملك صرفها الى
ما عليه لانها لم تشرع حقاله واما السورة فشرعت نفلا في الاخرين حتى لو قرأها
فيهما لم يجب سجود السهو فملك صرفها الى ما عليه .

قوله لانه امكن قضاؤها على الوجه المشروع وهو ان يترتب عليها السورة لان المترخي مترتب
لامحالة غاية ما في الباب ان السورة تقع منفصلا عن الفاتحة التي في الاوليين الا ان هذا القدر
من التغير يجبر بمجدتي السهو **قوله** ثم ذكره هنا اي في الجامع الصغير ما يدل على
الوجوب وهو قوله قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة وهو اخبار عن المجتهد فجرى مجرى
اخبار صاحب الشرع في اقتضاء الوجوب وفي الاصل اي في المبسوط بلفظة الاستحباب وهو
قوله واذا ترك السورة في الاوليين احب الي ان يقرأها في الاخرين لان من صفة العمل
بالسورة الترتيب مع الوصل والترتيب لم يفت لكن الوصل فات فامكن العمل به من وجه
دون وجه فقل الافضل قضاؤها ولا يجب لبقاء اصله وفوات وصفه **قوله** ويجبر بهما
هو الصحيح ذكر في الكافي ثم عن ابي حنيفة رحمه الله ثلاث روايات في رواية بخافت
بهما لان الفاتحة مقدمة على السورة فكانت اصلا والسورة تتبع لها ومن حق (الفاتحة)

وفي لفظ الكتاب اشارة الى هذا وعلى هذا الاصل كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستثناء وغير ذلك .

الفاتحة هنا المخافتة فتخافت السورة تبعاً لها وفي رواية يجهر بالسورة دون الفاتحة وهو اختيار وفخر الاسلام رحمه الله لان الفاتحة اداء والسورة قضاء والا داء يكون بحسب محله والقضاء بحسب الفوات والسورة فاتت بصفة الجهر فتقضى كذلك والفاتحة في محلها فتراعى صفتها والقضاء يلتحق بموضعه فلا يجتمع الجهر والمخافتة في ركعة تقديرا وذكر فخر الاسلام في مبسوطه لم يذكر ههنا كيفية القضاء في التقديم والتأخير قال بعضهم تقدم السورة على الفاتحة لانها ملحقة بالقراءة في الاوليين فكان تقديم السورة الاولى وقال بعضهم تؤخر وهو الاشبه وابتعد من التغيره

قوله وفي لفظ الكتاب اشارة الى هذا حيث قال ان شاء جهر واسمع نفسه وان شاء خافت لانه جعل الجهر اسماع نفسه فلا بدوان يكون المخافتة تصحيح الحروف فادنى الجهر عنده ان يسمع نفسه واقصاه ان يسمع غيره وادنى المخافتة ان تصحح الحروف وقال صاحب المحيط الاصح قول الهندواني وهو قول الفضلي رحمه الله وقال شمس الائمة الحلواني رحمه الله عليه الاصح انه لا يجزيه ما لم يسمع ادناه ويسمع من يقربه **قوله** وعلى هذا الاصل اي وعلى هذا الخلاف قوله والاستثناء بان قال الامامة بعد قوله لفلان علي الف او بان قال ان شاء الله او ان دخلت الدار بعد قوله انت طالق جهر ان اسمع نفسه صح استثناء المائة وصح التعليق ولا يقع الطلاق اجماعا وان لم يسمع نفسه وحصل تصحيح الحروف فعلى الاختلاف **قوله** وغير ذلك كالبيع والتسمية على الذبيحة ووجوب سجدة التلاوة وقيل الصحيح ان في بعض التصرفات يكتمى بسماعه وفي بعضها شرط سماع الغير كما في البيع لو ادنى المشتري صماخه الى فم البائع فسمع يكفي ولو سمع البائع بنفسه ولم يسمعه المشتري لا يكفي

وإدنى ما يجزي من القراءة في الصلوة آية عند أبي حنيفة رحمه الله وفلا تلت آيات
 قصاراً وآية طويلة لأنه لا يسمى قارئاً بدونه فاشبه قراءة مادون الآية ولله قوله تعالى فاقروا
 ما تيسر من القرآن من غير فصل إلا أن مادون الآية خارج والآية ليست في معناه :
 وفي المسحوق بفتح الفاء الكتاب وأي سورة شاء لها روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلوة
 الفجر في سفره بالمعوذتين ولأن للمسافر أثر في إسقاط شرط الصلوة فلأن يؤثر في تخفيف
 القراءة أولى وهذا إذا كان على عجلة من السير وإن كان في أمانته وقرار
 يقرأ في الفجر نحو سورة البروج وأنشئت لأنه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف

قوله وإدنى ما يجزي من القراءة في الصلوة آية عند أبي حنيفة رحمه الله عليه
 أعلم أن القراءة في الحضرة في الصلوة على أقسام قسم يتعلق به الجواز وقسم يخرج عن
 حد الكراهة وقسم يدخل به في حد الاستحباب أما الأول لو قرأ آية قصيرة ولم يقرأ
 بفتح الفاء الكتاب جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله ويكره وعندهما لا يجوز وإن قرأ الفاتحة
 ومعها سورة قصيرة أو ثلاث آيات قصاراً وآية طويلة جاز من غير كراهة والمستحب في الفجر
 في الركعتين أربعون آية سوى فاتحة الكتاب كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه
 ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله إذا قرأ آية قصيرة هي كلمات أو كلمتان نحو
 قوله تعالى كيف قدر ثم نظر وما أشبه ذلك يجوز بلا خلاف بين المشايخ وأما إذا قرأ
 آية قصيرة هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مدهامتان أو آية قصيرة هي حرف واحد
 نحو قوله تعالى ص ن ق وهذه آيات عند بعض القراء اختلف المشايخ فيه وإذا قرأ آية
 طويلة في الركعتين نحو آية الكرسي وآية المداينة قرأ بعضها في ركعة والبعض في ركعة
 اختلف المشايخ فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله قال بعضهم لا يجوز لأنه ما قرأ آية
 تامة في كل ركعة وعامة متهم على أنه يجوز لأن بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث
 آيات قصاراً أو يعدلها فلا يكون قراءته أدنى من قراءة ثلاث آيات كذا في المحيط

ويقرأ في الحضر في الفجر في الركعتين بربعين آية او خمسين آية سوى فاتحة الكتاب و يروى من اربعين الى ستين ومن ستين الى مائة وبكل ذلك ورد لا ثرووجه التوفيق انه يقرأ بالراغبين مائة وبالكسا الى اربعين وبالأوساط ما بين خمسين الى ستين وقيل ينظر الى طول الليالي وقصرها والى كثرة الاشتغال وقلة .
 قال وفي الظهر مثل ذلك لاستواءهما في سعة الوقت وقال في الاصل اودونه لانه وقت الاشتغال فينقص عنه تحرزا عن الملل والعصر والعشاء سواء يقرأ فيهما بأوساط المفصل وفي المغرب دون ذلك يقرأ فيها بقصارا المفصل والاصل فيه كتاب عمر رضي الله تعالى عنه الى ابي موسى الاشعري رحمه الله تعالى عليه

قوله ويقرأ في الحضر في الفجر في الركعتين بربعين آية او خمسين اي حال الاختيار وفي حال الضرورة يقرأ بقدر ما لا يفوته الوقت وقال صاحب المحيط رحمه الله ذكر في الكتاب انه يقرأ في الفجر في الركعتين بربعين او خمسين او ستين آية سوى فاتحة الكتاب ثم قال ولم يرد بقوله اربعين او خمسين في كل ركعة بل اراد به اربعين فيهما في كل ركعة عشرون كذا في المحيط **قوله** وقيل ينظر الى طول الليالي وقصرها قال العلامة حافظ الدين النسفي رحمه الله عليه في الكافي وقيل ان كانت الليالي تصارفا ربعون وان كانت طوالا فما بين الستين الى المائة وان كانت متوسطة فما بين الاربعين الى الستين وقيل ان كان الوقت وقت كسب كالصيف فاربعون وان كان وقت فراغ كالشتاء فما بين الستين الى المائة وفيما بينهما فما بين اربعين الى ستين وقيل ينظر الى طول الآي وقصرها وتوسطها

ان اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل وفي العصر والعشاء با وساط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل ولان مبنى المغرب على العجلة والتخفيف ليق بها العصر والعشاء يستحب فيهما التأخير وقد يقعان بالتطويل في وقت غير مستحب فتوقت فيهما بالواسط ويطيل الركعة الاولى من الفجر على الثانية امانة للناس على ادراك الجماعة قال وركعتا الظهر سواء وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله حب الي ان يطول الركعة الاولى على غيرها في الصلوة كلها ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطول الركعة الاولى على الثانية في الصلوة كلها ولهما ان الركعتين استويا في استحقاق القراءة فيستويان في المقدار بخلاف الفجر لانه وقت نوم وغفلة والحديث محمول على الاطالة من حيث الشاء والتعوذ والتسمية ولا معتبر بالزيادة والنقصان بمادون ثلث آيات لعدم امكان الاحتراز عنه من غير حرج وليس في شيء من الصلوة قراءة سورة بعينها لا يجوز بغيرها لاطلاق ما تلونا :

قوله ان اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل المفصل السبع سمي به لكثرة فصول وهو من سورة محمد وقيل من الفتح وقيل من قاف الي آخر القرآن وطوال المفصل الي سورة البروج والواسط منها الي لم يكن والقصار منها الي آخر وقيل طوال المفصل من سورة الحجرات الي سورة عبس والواسط من كورت الي سورة الضحى والقصار منه الي آخر المصحف هكذا ذكر في شرح الطحاوي والجامع الصغير للامام المحبوبي رحمهما الله وذكر في المبرد قدر القراءة المفروضة والمستنونة ثم قال قال ابو حنيفة رحمه الله والذي يصلي وحده بمنزلة الامام في جميع ما وصفنا من القراءة الا انه ليس عليه الجهر كما مامه ويطيل الركعة الاولى من الفجر على الثانية ذكر في المحيط ثم يعتبر التطويل من حيث الآيات اذا كان بين ما يقرأ في الاولى وبين ما يقرأ في الثانية مقارنة من حيث الآي اما اذا كان بين الآي تفاوت (من)

ويكره ان يوقت بشيء من القرآن شيء من الصلوات لمائة من هجرا لباقي وابهام التفضيل ولا يقرأ الموتى خلف الامام خلا فالشافعي في الفاتحة انه ان القراءة ركن من الاركان فيشتركان فيها ولنا قوله عليه السلام من كان له امام فقراءة الامام له قراءة وعليه اجماع الصحابة وهو ركن مشترك بينهما ولكن حظ المقتدي الانصات والاستماع

من حيث الطول والقصر تعتبر الكلمات والحروف وبعد هذا اختلف المشايخ بعضهم قالوا ينبغي ان يكون التفاوت بينهما بقدر الثلث والثلثين الثلثان في الاولى والثالث في الثانية وفي شرح الطحاوي قال ينبغي ان يقرأ في الاولى ثلثين آية وفي الثانية بقدر عشرين آيات هذا هو بيان الاولوية واماميان الحكم فنقول التفاوت وان كان فاحشا بان قرأ في الاولى باربعين آية وفي الثانية بثلاث آيات لا بأس به وبه ورد الاثروا ما اطالة الركعة الثانية على الاولى فمكروه بالاجماع .

قوله ويكره ان يوقت بشيء من القرآن شيء من الصلوات في الكافي قيل انما تكره الملازمة اذا لم يعتقد الجواز بغيره اما اذا اعتقد الجواز بغيره وانما قرأها لانه ليس عليه فلا يكره **قوله** ولا يقرأ الموتى خلف الامام خلا فالشافعي رحمه الله في الفاتحة فالذهب عندها هل الكوفة انه لا يقرأ في شيء من الصلوات وعند اهل المدينة منهم مالك يقرأ في صلوة الظهر والعصر ولا يقرأ في صلوة الجهر وعند الشافعي رحمه الله يقرأ في كل صلوة الا ان في صلوة الجهر وان قرأت فاتحة الكتاب بعد فراغ الامام منها فان الامام ينصت حتى يقرأ المقتدي الفاتحة واستدل بحديث ابي عباد فانه قال صلى بنارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما انصرف قال اني لاراكم تقرأون خلفا ما مكم قلنا اجل قال لا تفعلوا ذلك الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأها (قوله)

قال عليه السلام واذا قرأ الامام فانصتوا

قوله قال عم واذا قرأ الامام فانصتوا لا يقال ان الامام يسكت ليقرأ المقتدي لان الخلاف ثابت في امام لم يسكت ولانه لا يخلو اما ان يسكت اولاً فان لم يسكت فظاهر وان سكت فقد وقع في الحرام لان السكوت بلا قراءة طويل حرام حتى لو سكت طويلاً ساهياً لزمه سجود السهو ومنع المقتدي عن القراءة ما ثور عن ثمانين نفر من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة رضي الله عنهم وقد دون اهل الحديث اساميتهم وآجواب عن الشافعي رحمه الله انه ركن من الاركان فيشتركان فيه وأنا نقول نعم يشتركان فيه لكن حظ المقتدي الاستماع والانصات لان المطلوب من القراءة التدبر والتفكير وحيوة القلوب والعمل به قال الله تعالى كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكروا والالباب وذا انما يحصل بالاستماع اذا قرأ لا بالمغالبية ولانه كلام عظيم من رب عظيم فيجب الاستماع له اذا قرئ كما في الشاهد وهو كما لخطبة يوم الجمعة لما شرعت وعظاً وتذكيراً وجب الاستماع لها لتحصل فائدتها لا ان يخطب كل لنفسه بخلاف سائر الاركان لانها شرعت للخشوع ولا يحصل لهم الخشوع الا بالسجود معه والركوع معه فان قيل التعليل بمعنى التدبر والتفكير انما يصح في صلوة يجهر فيها والخلاف ثابت في صلوة يخافت فيها ايضاً فكيف توجد هذه الفائدة فيها قلنا المأمور به شيان الاستماع والانصات فان لم يمكن الاستماع فالانصات له يمكن بدون الاستماع فيجب ما يمكن كذا في الاسرار وذكري المحيط القراءة ما سقطت عن المقتدي لمكان الانصات ولكن انما سقطت لان قراءة الامام جعلت له قراءة حتى شارك الامام في القيام الذي هو محل قراءة الامام او نقول لانسلم بانها ركن لان المقتدي ان خاف فوت ركعة جازت صلوته وان لم يقرأ اجمعاً كما اذا درك الامام في الركوع ولو كانت من الاركان في حقه لما سقطت بهذا العذر كما لركوع والسجود فان قيل ليس ان القيام يسقط لخوف فوت الركعة قلنا لا كذلك فانه لو كبر راحها لم يجز ولا بد (من)

ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد رحمة الله عليه ويكره عندهما لما فيه من الوعيد ويستمع وينصت وان قرأ الامام آية الترغيب والترهيب لان الاستماع والانصات فرض بالنص والقراءة وسؤال الجنة والتعود من النار كل ذلك محل به وكذلك في الخطبة وكذلك ان صلى على النبي عليه السلام لغرضية الاستماع الا ان يقرأ الخطيب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه الآية فيصلى السامع في نفسه واختلفوا في الناي عن المنبر والاحوط هو السكوت اقامة لغرض الانصات والله اعلم.

من ان يكبر قائماً فان امتداد القيام يسقط لخوف فوت الركعة وفرض القيام يتأدى بادننى ما يطلق عليه الاسم كالركوع .

قوله ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد رح المقتدي اذا قرأ خلف الامام في صلوة لا يجهر فيها اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكره وآله مال الشيخ الامام ابو حفص وبعض مشايخنا ذكروا في شرح كتاب الصلوة ان على قول محمد رحمة الله لا يكره وعلى قولهما يكره كذا في الذخيرة في اقسام الفصل الثاني من كتاب الصلوة ثم ذكر في الفصل الرابع في مسائل المقتدي منها هذه المسئلة وقال والاصح انه يكره وقال شمس الأئمة السرخسي رح تفسد صلوته في قول عدة من الصحابة رضي الله عنهم **قوله** ما فيه من الوعيد قال النبي عليه السلام من قرأ خلف الامام (يملاً) في فيه جمرة وقال علي رضي الله عنه من قرأ خلف الامام فقد أخطأ الفطرة وقال عبد الله البلخي من قرأ خلف الامام ملئ فوه تراباً وعن سعد بن ابي وقاص وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من قرأ خلف الامام فلا صلوة له ذكره في شرح التاويلات **قوله** ويستمع وينصت وان قرأ الامام آية الترغيب فيه رعاية الادب فان قوله لا يسأل الجنة ولا يتعود شنيع **قوله** فيصلى السامع في نفسه أي يصلي بلسانه خفياً **قوله** اقامة لغرض الانصات لانه مأثور بالاستماع والانصات اذا قرب من الامام وعند البعد وان لم يقدر على الاستماع فقد قدر على الانصات فيجب عليه .

باب الامامة

الجماعة سنة مؤكدة لقوله عليه الصلوة والسلام الجماعة سنة من سنن الهدى لا يتخلف عنها الا منافق واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه اقرأهم لان القراءة لا بد منها والحاجة الى العلم اذا نابت نائبة ونحن نقول القراءة مفتقر اليها لركن واحد والعلم لسائر الاركان فان تساوا فافأهم لقوله عليه الصلوة والسلام يؤم القوم اقرأهم بكتاب الله تعالى فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنة .

باب الامامة

قوله الجماعة سنة مؤكدة اي تشبه الواجب في القوة قال داؤد واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وابن حزيمة الجماعة فرض وقيل فرض كفاية **قوله** واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة يريد به اذ الم يطعن في دينه فان تساوا فافأهم اي اعلمهم بعلم القراءة يقف في موضع الوقف ويصل في موضع الوصل ونحو ذلك من التشديد والتخفيف وغيرهما لقوله عليه الصلوة والسلام يؤم القوم اقرأهم بكتاب الله تعالى فان كانوا سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا سواء فافأهم هجرة فان كانوا سواء فاكبرهم سنا وفي رواية فان كانوا سواء فاحسنهم وجهها **قوله** اعلمهم بالسنة اي افقههم في دين الله فقد ذكره في بعض الروايات مفسرا ولما انتسخت الهجرة بعد الفتح صار الورع مقامه لقوله عليه الصلوة والسلام المهاجر من هاجر ما نهى الله تعالى عنه واكبرهم سنا اعظمهم حرمة . عادة ورغبة الناس في الاقتداء به اكثر ومعنى قوله احسنهم وجهها اكثرهم صلوة بالليل في الحديث من كثر صلوته بالليل حسن وجهه بالنهار

(قوله)

واقرأهم كان اعلمهم لا نهم كانوا يتلقونه با حكامه فقدم في الحديث ولا كذلك
 في زماننا فقد منا الا علم فان تساووا فاورعهم لقوله عليه السلام من صلى خلف
 عالم تقي فكان ماصلي خلف نبي فان تساووا فاسنهم لقوله عليه السلام لا بني ابي مليكة
 وليؤمكما اكبركم سنولان في تقديمه تكثير الجماعة ويكره تقديم العبد لانه لا يتفرغ
 للتعلم والاعرابي لان الغالب فيهم الجاهل والفاسيق لانه لا يهتم لا مريدته والا عمن
 لانه لا يتوقى النجاسة وولد الزنا لانه ليس له اب يشفقه فيغلب عليه الجاهل ولان
 في تقديم هؤلاء تنفير الجماعة فيكره وان تقدموا جاز لقوله عليه السلام صلوا خلف كل
 بروفا جرو ولا يطول الا امام بهم الصلوة لقوله عليه السلام من ام قوما فليصل بهم صلوة
 اضعفهم فان فيهم المريض والكبير وذا الحاجة ويكره للنساء ان يصلين وحدهن الجماعة

قوله واقرأهم كان اعلمهم فان قيل لما كان اقرأهم اعلمهم فما معنى قوله
 عليه السلام فان كانوا سواء في القراءة فاعلمهم بالسنة والمساواة في القراءة توجب المساواة
 في العلم لا محالة فحينئذ يكون معنى الحديث يؤم القوم اعلمهم فان تساوا فاعلمهم
 فهذا لا يصح قلنا يكون معنى قوله ليؤم القوم اقرأهم لكتاب الله تعالى اي اعلمهم
 باحكام كتاب الله ومعنى قوله اعلمهم بالسنة اي افهمهم في دين الله تعالى وهم الاعلم
 باحكام كتاب الله تعالى والسنة فيكون الاعلم الثاني غير الاعلم الاول او نقول المساواة
 في القراءة توجب المساواة في العلم في ذلك الزمان ظاهر الاقطعا فجاز تصوير مساواة
 الاثنين في القراءة مع التفاوت بينهما في معرفة الاحكام اليس ان ابي بن كعب كان اقرأهم
 وعبد الله ابن مسعود كان اعلم فصاحب الشرع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بين حكم هذا الممكن لو اتفق وقوعه او نقول قال ذلك بحسب زماننا فان المساواة
 في القراءة لأنستلزم المساواة في العلم **قوله** وان تقدموا جاز لقوله عليه السلام صلوا
 خلف كل بروفا جرو وجه الاستدلال بالحديث انه عليه السلام جوز الاقتداء بكل برو

لانها لا تخلو من ارتكاب محرم وهو قيام الامام وسط الصف فيكرة كالعراة وان فعلن قامت الامام وسطهن لان عائشة رضي الله عنها فعلت كذلك وحمل فعلها الجماعة على ابتداء الاسلام ولان في التقدم زيادة الكشف ومن صلى مع واحد اقامه عن يمينه

فاجرو كل واحد من هؤلاء المذكورين بعد كونه مسلماً لا يخلو ما ان كان برا او فاجراً فيصح الاقتداء بهم ولان الحديث دل على جواز الاقتداء بالفاسق مع الموجب للتغيير وموجب التغيير موجود في غيره فيثبت الحكم في الفاسق بالعبارة وفي غيره بالدلالة وقال مالك رحمه الله لا تجوز الصلوة خلف الفاسق لانه لما ظهرت منه الخيانة في الامور الدينية فلا يؤتمن في اهم الامور وانكنا نقول ان عبد الله بن عمرو وانس بن مالك وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم وكذلك التابعون كانوا يصلون خلف الحجاج صلوة الجمعة وغيره مع انه كان اسق اهل زمانه حتى قال الحسن في رواية مبسوط شيخ الاسلام رح قال عمرو بن عبد العزيز لو جاءت كل امة بحسناتها وجئنا بابي محمد لغلبناهم يعنى الحجاج ويكره الاقتداء بصاحب الهوى والبدعة والحاصل ان كل من كان من اهل قبلتنا ولم يغفل في هواه حتى يحكم بكفره تجوز الصلوة خلفه وان كان هوى يكفر اهلها كالجهمي والقدرى الذي قال بخلق القرآن والرافضي العالي الذي ينكر خلافة ابي بكر رضي الله عنه لا تجوز واما الصلوة خلف الشافعية فمن كان منهم يميل عن القبلة اولم يتوضأ بالخارج النجس من غير السبيلين اولم يغسل المني الذي هو اكثر من قدر الدرهم لا تجوز على الاصح والا فتجوز وقيل لكنه يكره ولو مس اجنبية ولم يتوضأ لا يصح الاقتداء به على الاصح كمن خالف تحريمه في القبلة *

قوله لانها لا تخلو من ارتكاب محرم وهو زيادة الكشف وحرمتها ظاهراً لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها او ترك مقام الامام وهو حرام ايضا لانه ترك السنة من كل وجه فانه لم يعمل به النبي عليه السلام ولا واحد من الصحابة رضي الله عنهم **قوله** كالعراة (ذكر)

حديث ابن عباس رضي الله عنه عليه السلام صلى به واقامه عن يمينه ولايتاً خرع من الامام وعن محمد رح انه يضع اصابعه عند عقب الامام والاول هو الظاهر وان صلى خلفه او في يساره جاز وهو مسمي لانه خالف السنة وان ام اثنين تقدم عليهما وعن ابي يوسف رح يتوسطهما

ذكر شيخ الاسلام رح العروة اذا كانوا جماعة يصلون وحده انا تعودا يؤمون ايماء ولا يصلون بجماعة لانهم لا يتوصلون الى اقامة الجماعة الا بعد ارتكاب امر مكروه لان الامام منهم يحتاج الى ان يقوم وسطهم حتي صلوا بجماعة كيلا يقع بصرهم على عورته وهذا امر مكروه والجماعة سنة وترك ما هو سنة او لمي من ارتكاب ما هو مكروه وهذا عندنا وقال الحسن البصري رحمه الله يصلون جماعة لانهم يتوصلون الى اقامة الجماعة من غير ارتكاب مكروه بان تقدموا امامهم ويغضوا ابصارهم عن عورة الامام .

قوله لحديث ابن عباس رضي الله عنه وحديثه ان ابن عباس يقول بت عند خالتي ميمونة رضي الله عنها لاراقب صلوة النبي عليه السلام بالليل فانتهبه وقال نامت العيون وغارت النجوم وبقي الحي القيوم ثم قرأ آخر سورة آل عمران ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار آيات الى آخره ثم قام الى شن معلق فتوضأ وافتتح الصلوة فقامت وتوضأت ووقفت على يساره فاخذ بذنبي وادارني خلفه حتى اقامني عن يمينه وفي رواية مبسوط شيخ الاسلام وقمت خلفه فاخذ بذنبي واقامني عن يمينه فعدت الى مقامي فاعادني ثانيا وثالثا فلما فرغ قال ما منعك يا غلام ان تثبت في الموضع الذي اوقفتك قلت انت رسول الله ولا ينبغي لاحد ان يساويك في الموقف فقال عليه السلام اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل **قوله** ولايتاً خرع من الامام وعن محمد رح انه يضع اصابعه عند عقب الامام وهو الذي وقع عند العوام وان كان المقتدي اطول فكان سجوده قدام الامام لم يضره لان العبرة لموضع الوقوف لا لموضع السجود كما لو وقف في الصف ووقع سجوده امام الامام بطوله كذا في المبسوط وان تفاوتت الاقدام صغرا وكبرا فالعبرة بالساق والكعب والاصح انه ما لم يتقدم اكثر قدم المقتدي لا يفسد

ونقل ذلك عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنهما ولنا انه عليه السلام تقدم على انس واليتيم حين صلى بهما فهذا للافضلية والاثردليل الاباحة ولا يجوز للرجال ان يقتدوا بامرأة او صبي اما المرأة فلقوله عليه السلام واخر وهن من حيث اخرهن الله فلا يجوز تقديمها واما الصبي فلا نه يستغل فلا يجوز اقتداء المفترض به وفي التراويح والسنن المطلقة جوزه مشايخ بلخ ررح ولم يجوز مشايخنا ررح ومنهم من حقق الخلاف في النفل المطلق بين ابي يوسف وبين محمد رحمهما الله والمختار انه لا يجوز في الصلوة كلها لان نفل الصبي دون نفل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالغساد بالاجماء ولا يبنى القوي على الضعيف بخلاف المظنون لانه مجتهد فيه فاعتبر العارض عدما وبخلاف اقتداء الصبي بالصبي لان الصلوة متحدة ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء

قوله ونقل ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه وهو ما روي ان ابن مسعود صلى بعلمة والاسود رضي الله عنهما فقام وسطهما **قوله** على انس واليتيم اخوانس لايه اسمه عمير النبي عليه السلام اقامهما خلفه وام سليم وراءهما وامرأة في حكم الاصطفاف كالعديم حتى لو كان رجل واحد خلفه وامرأة يقوم الرجل بجذاء الامام كما لو لم تكن معه امرأة **قوله** وفي التراويح والسنن المطلقة جوزه مشايخ بلخ السنن المطلقة هي السنن الرواتبه المشروعة قبل الفرائض وبعدها وصلوة العبد على احدى الروايتين والوتر عندهما وصلوة الكسوف والخسوف والاستسقاء عندهما كذا في الفوائد الظهيرية **قوله** ومنهم من حقق الخلاف في النفل المطلق بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اي لم يجوز ابو يوسف رحمه الله اقتداء البالغ بالصبي في النفل المطلق ايضا وجوزه محمد رحمه الله والصحيح قول ابي يوسف رحمه الله **قوله** لانه مجتهد فيه لان عندنا فر رحمه الله يجب القضاء على الظان فاعتبر العارض عدما قال التمرناشي رحمه الله وذلك لان سقوط الضمان عن الامام بظن عارض فجعل (كله)

لقوله عليه الصلوة والسلام ليئني منكم اولوالاحلام والنهي ولان المحاذاة
مفسدة فيؤخرن وان حادثة امرأة وهما يشتركان في صلوة واحدة فسدت صلواته ان
نوى الامام اما منها والقياس ان لا تقسد وهو قول الشافعي رحمة الله تعالى
عليه اعتبارا بصلواتها حيث لا تقسد وجه الاستحسان ما روينا عنه من المشاهير

كان الضمان غير ساقط في حق المعتدي فبقي اقتداء ضامن بضا من اما الصبي فليس من
اهل الضمان فلا يمكن ان يجعل ضامنا في حق المعتدي فبقي اقتداء ضامن بغير ضامن
فكان فيه بناء القوي على الضعيف.

قوله لقوله عليه السلام ليئني منكم اولوالاحلام والنهي وروي ليئني بالنون المشددة
والاحلام جمع الحلم وهو ما يراه النائم يقول حلم بالفتح واحتلم ويقول حلمت بكذا وحلمته
ايضا كذا في الصحاح ولكن غلب استعماله فيما يراه النائم من دلالة البلوغ فكان المراد
هنا ليئني البالغون وذكر في الغائق امر معاذ ان يأخذ من كل حال دينا راقيل المراد من
بلغ وقت الحلم حلم اولم يحلم **قوله** وجه الاستحسان ما روينا وهو قوله عليه السلام ليئني
منكم اولوالاحلام وانه من المشاهير فتجوز الزيادة به على كتاب الله تعالى وذكر صاحب
المحيط ان وجوب التأخير على الرجل ليس بمقصود على الخبر بل بالكتاب وذلك
لان تأخير النساء انما وجب اما تفضيلا للرجال على النساء وتفضيل الرجال عليهن ثابت
بنص مقطوع به وهو قوله تعالى وللرجال عليهن درجة او وجب تأخيرهن صيانة لصلوة
الرجال عن الفساد فان المرأة من قرنها الى قدمها عورة فربما تشوش الامر على الرجل
فيكون ذلك سببا لفساد صلوة الرجل وصيانة الصلوة عن الفساد واجبة بالنص المقطوع
وهو قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وجاء الخبر معينا لما ثبت بالنص المقطوع به لان
يكون الحكم مقصورا على خبر الواحد وذكر صاحب الاسرار ان فروع الصلوة لا تثبت
بخبر الواحد وهو مقصور على الجماعة ثبت بخبر الواحد لان اصل الجماعة ثبت بالصحة

(كتاب الصلوة ... باب الامامة)

وهو المخاطب به دونها فيكون هو التارك لغرض المقام فتفسد صلواته دون صلواتها كالمأموم اذا تقدم على الامام وان لم ينو امامتها لم تضره ولا تجوز صلواتها لان الاشتراك لا يثبت دونها عندنا خلافا لفررح الاتري انه يلزمه الترتيب في المقام فيتوقف على التزامه

قوله وهو المخاطب به دونها فان قيل لما كان هو مأمورا بالتأخير كانت هي مأمورة بالتأخير ضرورة فيجب ان تفسد صلواتها ايضا قلنا الضرورة غير مسلمة لما انه يمكن للرجل تأخيرها بدون تأخيرها بان يتقدم عليها خطوة او خطوتين فلما لم تثبت الضرورة في تأخيرها لم يتناولها مقتضى خطاب الرجال لان حكم المقتضى انما يثبت اذا كان من ضرورات المقتضى او نقول هي مأمورة بالتأخير ضمنا لا قصدا غير ان الثابت بالضرورة يحطرتبة عن الثابت مقصودا فظهرنا الامر بالتأخير في حقها في حق لحق الاثم وفي حقه بالفساد اظهرنا للتفرقة بين الثابت ضمنا وبين الثابت مقصودا لما عرف ان حكم الامر الثابت في ضمن النهي دون حكم الامر الثابت مقصودا وان تأخيرها لما ثبت في ضمن التأخير لا يكون هي مأمورة بالتأخير اذ لم يوجد منه التأخير لان المتضمن انما يوجد عند وجود المتضمن لا غير وذكر في المحيط والذخيرة ان المرأة اذا جاءت بعدما شرع الرجل في الصلوة ونوى امامتها واقتدت به فلم يمكنه التأخير بالتقدم عليها خطوة او خطوتين لان ذلك مكروه في الصلوة وانما تأخيرها بالاشارة او باليد وما شبه ذلك فاذا فعل ذلك فقد وجد منه التأخير فيلزمها التأخير فاذا لم يتأخر فقد تركت فرضا من فروض المقام فتفسد صلواتها لاصلواته ثم قال وهذه المسئلة عجبية **قوله** كالمأموم اي كالمقتدي فان هناك لما خوطب المقتدي برعاية ترتيب المقام دون الامام فسدت صلوة المقتدي اذا ترك الترتيب بان يقدم على الامام ولا تفسد صلوة الامام سواء تقدم او تأخر لانه غير مخاطب بترتيب المقام **قوله** وان لم ينو امامتها لم يضره ولا تجوز صلواتها لان الاشتراك لا يثبت دونها قال شمس الائمة السرخسي لا تفسد صلوة الامام وهذا لاننا لو صححنا اقتداءها به بغير النية (قدرت)

كالإقتداء وإنما يشترط نية الامامة اذا ائتمت محاذية وان لم يكن بجنبها رجل
ففيه روايتان والفرق على احدهما ان الفساد في الاول لازم وفي الثاني محتمل
ومن شرائط المحاذاة ان تكون الصلوة مشتركة.

فدرت على فساد صلوة الرجل كل امرأة متى شئت بان تقتدي به فتقف على جنبه وفيه من
الضرر ما لا يخفى وفي صلوة الجمعة والعيدين أكثر مشايخنا قالوا لا يصح اقتداءؤها به ما لم ينو امامتها
وان كان الجواب مطلقا في الكتاب يعني يجوز اقتداء المرأة بالرجل في الجمعة والعيدين
ولكن هو محمول عند أكثر المشايخ على وجود النية من الامام ومنهم من سلم ولكن
يفرق بينهما وبين سائر الصلوات فيقول الضرورة ههنا في جانبها لانها لا تقدر على اداء
صلوة العيدين والجمعة وحدها فصحنا اقتداءها لدفع الضرر عنها بخلاف سائر الصلوات.

قوله كالإقتداء يعني فساد صلوة المقتدي لما جاء من قبل امامته لم يصح اقتداءه به
الا بالنية حتى لو جاء فساد صلوته من قبل امامه كان مرضيا بسبب التزامه
بالإقتداء فلا يثبت ذلك بدون الاقتداء فكذا هنا لما كان وهم فساد صلوة الامام
من جانب المرأة بسبب المحاذاة لم يصح اشتراكها في صلوة الامام بدون التزامه بالنية
قوله ومن شرائط المحاذاة ان تكون الصلوة مشتركة اي تحريمه واداءه ونعني بالشركة تحريمه
ان يكونا باثنين تحريرتهما على تحريمه الامام ونعني بالشركة اداءه ان يكون لهما امام
فيما يؤدى ان تحقيقا او تقدير احثى لو اقتدى رجل وامرأة اماما فحدثا وتوضعا ثم جاء
وقد صلى الامام فقاما ليقضيا فحاذته فسدت صلوته لوجود الشركة تحريمه لانها بنيات تحريرتهما
على تحريمه الامام واداء لان لهما اماما فيما يقضيان لانهما التزاما الاداء مع الامام فلزمهما
الخروج من عهدهما التزاما وهذا لان الشركة تثبت بينهما وبين الامام في ابتداء الصلوة فبقي
حكم تلك الشركة ما لم ينته كل افعال الصلوة لان التحريم لا تتراد لذاتها بل لافعال الصلوة فما
بقي شيء من افعال الصلوة تبقى الشركة فصارا للاحق فيما يقضي كانه خلف الامام تقديرا

(كتاب الصلوة ... باب الامام)

وان تكون الصلوة مطلقة وان تكون المرأة من اهل الشهوة وان لا يكون بينهما حائل لانها عرفت مفسدة بالنص بخلاف القياس فيراعى جميع ما ورد به النص ويكره لهن حضور الجماعات يعني الشواب منهن لما فيه من خوف الفتنة ولا بأس للعجوز ان تخرج في الفجر والمغرب والعشاء وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه وقال لا يخرج في الصلوة كلها لانها لا فتنة لقلّة الرغبة اليها فلا يكره كما في العيد وله ان فرط الشبق حامل فتقع الفتنة غير ان

ولهذا لا يقرء ولا يسجد للمسهو ولو كان خلفه حقيقة ففسدت صلوته بالمحاذاة لتركه ترتيب المقام كذا هنا ولو كان مسبوقين والمسئلة بحالها لم تفسد صلوته لان الصلوة وان اشتركت تحرمة لكونهما بانين تحريمتهما على تحرمة الامام حتى لا يصح الاقتداء بالمسبوق لان احرامه احرام البناء فلم يجز لغيره بناء تحريمته على تحريمته لكنها ليست بمشتركة اداء لانه لا امام لهما فيما يضيان حقيقة وتقدير اما حقيقة فظاهر واما تقدير فلا لهما ما التزما الاداء مع الامام فيما يسبقه لانه لا يتصور المتابعة فيما مضى فلم يجعل كأنهما خلفه فكانهما في حكم المنفردين ولهذا يقرء المسبوق ويسجد للمسهو

قوله وان تكون الصلوة مطلقة حتى ان المحاذاة في صلوة الجنائز لا تفسد صلوته لانها ليست بصلوة مطلقة لغوات بعض الاركان حتى لا يحث بصلوة الجنائز لو حلف ان لا يصلي فصارت كمسجدة التلاوة وان تكون المرأة من اهل الشهوة بان تكون بالغة او صبية مشتهاة حتى لو كانت صبية لا تشتهي وهي تعقل الصلوة فحاذت الرجل لا تفسد صلوته عند البعض وذكر الامام المحبوبي رحمه الله ان محاذاة الامرد ايضا تفسد صلوة الرجل عند البعض واطلاق المرأة يتناول الاجنبية والمحرم والحليلة والصغيرة المشتهاة والكبيرة التي يتنفر عنها الرجال لما فيها كانت مشتهاة فيما مضى فيبقى حكمها كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه الله **قوله** وان لا يكون بينهما حائل حتى لو كان بينهما اسطوانة او سترة قدر مؤخره (الرجل)

الفاسق انتشارهم في الظهر والعصر والجمعة اما في الفجر والعشاء فهم نائمون

الرجل او عودا وقصة منتصبة للسترة او حائط او دكان قدر ذراع لا يفسد وان كان بينهما فرجة قدر ما يسعها رجل اراسطوانة قيل لا يفسد وعن محمد رحمه الله انه يفسد في خريب الرواية قال ابو حنيفة رحمه الله عن حماد سألت ابراهيم عن رجل يصلي في الجانب الشرقي من المسجد والمرأة في الغربي بخذا انه قال يكره الا ان يكون بينهما قدر مؤخرة الرجل قال محمد رحمه الله وبه نأخذ وكفى في الخلاصة محالا على نواهد القاضي ابي علي النسفي رحمه الله حدا المحاذاة ان يحاذي عضوا منها عضو من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجل يحذا ثوبا اسفل منها ان كان يحاذي الرجل شيئا منها تفسد صلوته وفي المبسوط وان وقفت امرأة في الصف مقتدية بالامام وقد نوى الامام اما متها تفسد صلوته من عن يمينها ومن عن يسارها ومن خلفها يحذا ثوبا فقط وان كن ثلاثا ووقفن في الصف لفسدت صلوته من عن يمينهن ومن عن يسارهن وصلوة ثلثة خلفهن الى آخر الصفوف وان كانتا مرأتين تفسدان صلوته اربعة من عن يمينهما ومن عن يسارهما واثنين خلفهما بخذا ثوبا وعن ابي يوسف رحمه الله انه جعل المثنى كالثلث فقال تفسدان صلوته من عن يمينهما ومن عن يسارهما وصلوة رجلين رجلين خلفهما الى آخر الصفوف وقبل الثلث صف فيفسدن صلوته صفوف الرجال خلفهن كالصف الثامن ولو كان وراءهن حائط خلفه صفوف لا تفسد صلوتهن على الاصح وان كان وراءهن صف الرجال ثم الحائط ثم صفوف الرجال فمدت صلوته الكل وفي فوائد الرستغني اقتد بين علي بن الحسين والمجد وتحت صفوف الرجال لا تفسد صلوتهن وفي البقالي اقتدت على رف او سترة قدر قامة الرجل لا تفسد ودونها تفسد ولو كان الرجل على سترة او رف والمرأة قدامة تفسد سواء كان قدر قامة الرجل او دونه وهذا اذا لم يكن على الرف سترة فاما اذا كان عليه سترة قدر ذراع لا تفسد في جميع الاحوال (قوله)

(كتاب الصلوة - باب الامام)

وفي المغرب بالطعام مشغولون والجبانة متسعة فيمكنها الاعتزال عن الرجال فلا يكره
قال ولا يصلي الطاهر خلف من هو في معنى المستحاضة ولا الطاهرة خلف
المستحاضة لان الصحيح اقوى حالا من المعذور والشئ لا يتضمن ما هو فوقه
والامام ضامن بمعنى انه تضمن صلوته صلوة المقتدي ولا يصلي القارئ خلف
الامي ولا المكتسي خلف العاري لقوة حالهما.

قوله وفي المغرب بالطعام مشغولون اختلفت الروايات في المغرب ذكرها انه من قبيل صلوة
العشاء وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وفي فتاوى قاضي خان ذكر انها من قبيل صلوة
الظهر واما صلوة الجمعة فقد ذكرها شيخ الاسلام من قبيل صلوة العيد حتى يباح لهم
الخروج اليها بالاجماع وذكرها قاضي خان من قبيل صلوة الظهر حتى لا يباح لهم الخروج
اليها عند ابي حنيفة رحمه الله وذكر فخر الاسلام رحمه الله في المبسوط اما العجائز فلا بأس
بخروجهن الى العيد بالاجماع وتكلموا ان خروجهن للصلوة اول تكثير الجمع
روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان خروجهن للصلوة وروى ابو يوسف رح
عن ابي حنيفة رحمه الله ان خروجهن لتكثير السوا ديقمن في ناحية ولا يصلين لانه
قد صح ان النبي عليه السلام امر الحيف بذلك فانهم اسن من اهل الصلوة والفتوى اليوم
على الكراهة في الصلوة كلها الظهور الفساد فمتى كره حضورا لمسجد للصلوة لان يكره الحضور
مجالس العلم خصوصا عند هؤلاء الجهال الذين تحلوا بحلية العلم اولى الى هذا لفظه رخ
قوله بمعنى تضمن صلوته صلوة المقتدي اي صارت صلوة المقتدي في ضمن صلوة الامام
صحة وفساد لانه لم يضر فيها اداء اجماعا اذ لا يسقط عنهم اداء الامام **قوله** ولا يصلي القارئ
خلف الامي ذكر قاضي خان رح في فتاواه ولا يصح اقتداء الامي بالآخرس ويصح اقتداء
الآخرس بالامي وقال في المحيط قال بعض مشايخنا انما لا يصح اقتداء الامي بالآخرس
لان الآخرس لا يأتي بالتحريم وهي فرض والامي يأتي بها فصار كقراءة القارئ (بالامي)

ويجوز ان يؤم المتيّم المتوضّئين وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لا يجوز لانه طهارة ضرورية والطهارة بالماء اصلية ولهما انه طهارة مطلقة ولهذا لا يتقدّر بقدر الحاجة ويؤم الماسح الغاسلين لان الخف مانع سراية الحدث الى القدم وما حل بالخف يزيله الماسح بخلاف المستحاضة لان الحدث لم يعتبر شرعا مع قيامه حقيقة ويصلي القائم خلف القاعد

قوله ويجوز ان يؤم المتيّم المتوضّئين وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز ذكر شيخ الاسلام رحمه الله هذا الخلاف فيما اذا لم يكن مع المتوضّئين ماء فقالوا واختلفوا في ان المتيّم هل يؤم المتوضّئين قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله بانه يؤم المتوضّئين استحسانا اذا لم يكن مع المتوضّئين ماء فان كان معهم ماء فانه لا يؤم المتوضّئين وقال محمد رحمه الله لا يؤم المتوضّئين سواء كان مع المتوضّئين ماء اولم يكن واجمعوا على ان ماسح الخف يؤم الغاسلين ولمن كان بمثل حاله **قوله** لانه طهارة ضرورية من حيث انه يصار اليه عند الضرورة والعجز عن استعمال الماء ولهما انه طهارة مطلقة اي غير موقّعة بوقت بخلاف طهارة المستحاضة وههنا شبهة معروفة فان محمد رحمه الله جعل طهارة التيمم ضرورة هنا فلذلك لم يجز امامته للمتوضّئين وجعلها مطلقة في باب الرجعة حتى اذا انقطع دم المعتدة في الحيضة الثالثة واما مهادون العشرة وتيممت تنقطع الرجعة بمجرد التيمم من غير ان يصلي كما اذا اغتسلت فقال لان طهارة التيمم مطلقة وهما جعلها مطلقة هنا حتى تجوز امامته للمتوضّئين وضرورية هناك حتى فلا بعدم انقطاع الرجعة بمجرد التيمم وذلك لان محمدا رحمه الله اختار الاحتياط في المتوضّئين فلم يجز امامة المتوضّئين احتياطاً لانه لما لم يجز اقتداء المتوضّئ به لا بد له من ان يقتدي بالمتوضّئ او يصلي وحده فيخرج من عهدة الصلوة اجماعاً وكذلك في فصل الرجعة لما انقطعت الرجعة ليس له ان يراجعها ولا يحل له وطئها فكان هذا اخذاً بالا احتياط

وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لا يجوز وهو القياس لقوة حال القائم

والحكم بسقوط الرجعة مما يؤخذ بالاحتياط اجماعا حتى انها لو اغتسلت وبقي على بدنهما لمعة تنقطع الرجعة عنها احتياطاً وان لم يحل لها اداء الصلوة وهما يحل لها الصلوة فالولى ان تنقطع وكذا لو اغتسلت بسور الحمار تنقطع الرجعة اجماعا احتياطاً فلما كان العمل بالاحتياط اصلاً عنده وهو متحد في الموضوعين ولكن اختلف سبب الاحتياط في الموضوعين فلا يتناقض مذهبه لان اصله واحد غير منقوض وهو العمل بالاحتياط وانما جاءت صورة التناقض لا اختلاف طريق الاحتياط في الموضوعين ولكن الاحتياط شيء واحد فيهما فلا يتناقض وابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله اختارا جانب الاطلاق في حق الصلوة وما يلحقها وجانب الحقيقة فيما سواه فان الشارع انما اعطى له حكم الطهارة المطلقة في حق الصلوة قال الله تعالى ولكن يريد ايطهركم حتى اجمع العلماء الثلاثة في من تيمم في حالة الاسلام ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم فهو على تيممه كما اذا توضع ثم ارتد ثم اسلم لان التيمم في حق بقاء الطهارة مثل طهارة الوضوء غير موقوفة بوقت نعملاً بالاطلاق في الصلوة لورود طهارته في حق الصلوة ولكن في الحقيقة هو تلويث وليس بطهارة نعملاً بحقيقته فيما سوى الصلوة حتى لم تكن طهارة في حق انقطاع الرجعة ما لم يتأيد بمؤيد وهو الصلوة به كالبيع الفاسد لا يزول به الملك ما لم ينضم اليه القبض .

قوله وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لا يجوز وهو القياس لان المقتدي بنى صلوته على الامام وتحريمه الامام لم تنعقد للقيام فلا يمكنه بناء القيام عليه فحينئذ كان اقتداءه في بعض الصلوة دون البعض لان المقتدي منفرد بالقيام فكان اقتداء وانفراد في حالة واحدة ولما روي ان النبي عليه السلام سقط عن الفرس فحش جنبه وصلى باصحابه جالساً وهم قيام ثم قال ولا يؤمن احد من بعدي جالساً (قوله)

ونحن تركناه بالنص وهو ما روي انه عليه السلام صلى آخر صلوته قاعدا والقوم خلفه قيام

قوله ونحن تركناه بالنص وهو ان النبي عليه السلام لما ضعف في مرضه قال مروا ابا بكر يصلي بالناس فقالت عائشة لحفصة رضى قواي له ان ابا بكر رجل اسيف اذا وقف في مكانك لا يملك نفسه فلو امرت غيره فقلت ذلك كرتين فقال عليه السلام انتن صواحبات يوسف مروا ابا بكر يصلي بالناس فلما افتتح ابو بكر الصلوة وجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نفسه خفة فخرج يهادي بين علي والفضل ورجلاه يحيطان الارض حتى دخل المسجد فسمع ابو بكر رضي الله عنه حس مجي النبي عليه السلام فتأخروا وتقدم النبي عليه السلام وجلس يصلي بصلوته والناس يصلون بصلوة ابي بكر يعني ان ابا بكر كان يسمع تكبير النبي عليه السلام فيكبر والناس يكبرون بتكبير ابي بكر رضي الله عنه قال العلامة الزاهدي رحمه الله وبه عرف جواز رفع المؤذنين اصواتهم بالتكبير في الجمعة والعيدين وغيرها ولان صلوة القائم والقاعد واحدة فان القعود قيام مقصود لان كماله باستواء النصفين وقد وجد نصفه فكان بمنزلة اقتداء المستوفي قائما بالمنحني ظهره حتى كان كالراكم فلما لم يوجب قوات استواء النصف الاعلى عدم جواز الاقتداء لم يوجب ايضا قوات استواء النصف الاسفل عدم جواز الاقتداء لانهما سواء في تكميل القيام واسم النصف ولا يلزم اذا كان يؤمى ايماء فاعتدى به فانه لا يصح لما ان صلوة المقتدي بركوع وسجود ولا ركوع ولا سجود في الايماء اصلا لان الركوع انما يكون بالحناء الظهر والسجود بوضع الجبهة على الارض ولم يوجد في الايماء فاما في القعود فقد وجد نصف القيام وهو القيام بالنصف الاعلى ولان القيام في ركبتيه نوع قصور بدليل سقوطه عند سقوط الركوع والسجود فاكتملنا فيه بالقيام القاصر ولا قصور في الركوع والسجود واما المؤمى فليس له قيام ولا ركوع ولا سجود اصلا فلو قلنا بجواز اقتداء من يجمع هذه الاركان به لكان ذلك قولا بجواز بناء الموجود على المعدوم وانه لا يصح والجواب عن تعلقه بالخبر انه

ويصلي المؤمي خلف مثله لاستواءهما في الحال الا ان يؤمي الموتم قاعدا والامام مضطجعا لان القعود معتبر فتثبت به القوة ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المؤمي لان حال المقتدي اقوى وفيه خلاف زفر رحمة الله تعالى عليه

محمول على الاستحباب وقيل على غير حال العذر والتخيير بين القيام والقعود في الفراض كان مخصوصا بالنبي عليه السلام .

قوله ويصلي المؤمي خلف مثله لاستواءهما في الحال فان كان الامام قاعدا والمقتدي قائما بالايماء فصح اقتداءه به ايضا لان هذا القيام ليس به ركن حتى كان الاولى تركه دل عليه انه لو عجز عن السجود وقدر على غيره من الافعال يصلي قاعدا كذا ذكره الامام التمرتاشي رح **قوله** الا ان يؤمي الموتم قاعدا والامام مضطجعا اي فحينئذ لا يجوز وذكر الامام التمرتاشي رح واختلف قوله في اقتداء الذي يصلي قاعدا مؤميا بالذي يصلي مضطجعا والاصح انه يجوز على قول محمد وكذلك الاظهر على قولهما جواز وفي المحيط ما يوافق رواية الهداية وفي تعليقه ان حال المستلقي في الايماء دون حال القاعدا ترى انه لا تجوز صلوة التطوع بالايماء مستلقيا اذا كان قادرا على القعود وذكر الامام التمرتاشي رح وعلى هذا الخلاف اقتداء السليم بالاحدب الذي بلغ احد يدايه حدا لركوع يعني جاز خلافا لمحمد رح وفي النظم ان ظهر قيامه من ركوعه جاز بالاتفاق والا فكذلك عندهما وبه اخذ عامة العلماء خلاف محمد رح **قوله** وفيه خلاف زفر رح فان عنده يجوز ان يؤم المؤمي لمن يركع ويسجد لان الركوع والسجود هنا سقط الى بدل والمنادي بالبدل كما لمنادي بالاصل ولهذا قلنا ان المتيمم يؤم المتوسعين وبه فارق ما تقدم وهو اقتداء القارئ بالامي وغيره لان هناك الفرض سقط لا الى بدل فلم يمكن البناء عليه ولنا ان الايماء ليس ببديل عن الركوع لانه بعضه وبعض الشيء لا يكون بدلا عنه فلما كان هو بعض الاصل ثم لو جاز الاقتداء لكان مقتديا في بعض الصلوة دون البعض وذلك لا يجوز كذلك في المحيط (قوله)

ولا يصلي المفترض خلف المتنفل لان الاقتداء ببناء ووصف الفرضية معدوم في حق الامام فلا يتحقق البناء على المعدوم

قوله ولا يصلي المفترض خلف المتنفل ألخ وجملته ان اقتداء المفترض بالمتنفل اوعلى العكس او اقتداء مصلي فرض بمصلي فرض آخر او الاقتداء بمحدث او جنب بعد العلم او قبله لا يجوز عند ناسوى اقتداء المتنفل بالمفترض وعند مالك رحمه الله لا يجوز هو ايضا ويقول انها صلاتان مختلفتان مختلفتا اسما فلا يصح بناء احدهما على الاخرى قياسا على الفرضين المختلفين وعند الشافعي رخ يجوز في جميع ذلك الا اذا علم قبل الاقتداء ان الامام جنب او محدث فلا يجوز الاقتداء به عنده ايضا واما الاقتداء بالكافر والمرأة فلا يجوز عنده ايضا كما لا يجوز عندنا سواء علم اولم يعلم فقال لان المرأة لا تصلح لامامة الرجل لانها جعلت تبعا للرجل في باب الجماعة فلا يجوز ان يجعل اصلا والكافر لا صلوة له فالأقتداء بمن لا صلوة له باطل والقياس في الجنب كذلك الا اني تركت القياس بالاثرة على ما يأتي بيانه احتج هو في صحة اقتداء المفترض بالمتنفل واختلاف الفرضين بمحدث معاذ رضي الله عنه فانه كان يصلي مع النبي عليه السلام العشاء ثم يرجع فيصليها بقومه في بني سلمة فكان صلوة العشاء لمعاذ نفلا مع قومه ولا صحابه فرضا والمعنى في المسئلة هو انهما صلاتان اتفقتا في الافعال المعهودة وتصحان جماعة وفردى فصيح بناء احدهما على الاخرى بالاقتداء قياسا على صلوة واحدة ولنا قوله عليه السلام الامام ضامن اي يتضمن صلوته صلوة القوم وتضمن الشيء فيما هو فوقه يجوز وفيما هو دونه لا يجوز وهو المعنى في الفرض فان الفرض يشتمل على اصل الصلوة والصفة والنفل يشتمل على اصل الصلوة واذا كان الامام مفترضا فصلوته تشتمل على صلوة المقتدي وزيادة فصيح اقتداؤه به واذا كان الامام يصلي متنفلا فصلوته لا تشتمل على ما تشتمل عليه صلوة المقتدي فلا يصح اقتداؤه به لانه بناء القوي على الضعيف فيكون منفردا في حق الوصف وذكر في المحيط ثم بين مشايخنا اختلافا في اقتداء المفترض بالمتنفل قال بعضهم اقتداء المفترض

قال ولا من يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا آخر

بالمتمفل كما لا يجوز في جميع افعال الصلوة لا يجوز في فعل وا حدلان المعنى لا يوجب الفصل لان الاقتداء بناء على سبيل المشاركة وانما يصح بناء الموجود على الموجود لا بناء الموجود على المعدوم واقتداء المفترض بالمتمفل بناء الموجد على المعدوم في حق صفة القرصية وبعض مشايخنا قالوا اقتداء المفترض بالمتمفل انما لا يجوز في جميع افعال الصلوة ولكن يجوز في فعل واحد الا ترى الى ما ذكر محمد ربح ان الامام اذا رفع رأسه من الركوع جاء انسان واقتدى به فقبل ان يسجد تسجدتين سبق الامام الحدث فاستخلف هذا الرجل الذي اقتدى به صح الاستخلاف ويأتي الخليفة بالسجدتين ويكون هاتان السجدتان نفلا للخليفة حتى يعيد هما بعد ذلك وفرضا في حق من ادرك اول الصلوة ومع هذا صح الاقتداء وكذلك المتمفل اذا اقتدى بالمفترض في الشفع الاخير يجوز وهذا اقتداء المفترض بالمتمفل في حق القراءة ومع هذا جاز اقتداؤه وعامة المشايخ لم يجوزوا اقتداء المفترض بالمتمفل في شي من افعال الصلوة واجابوا عن المسئلتين اما المسئلة الاولى فاننا لانقول بان السجدتين نفل في حق الخليفة بل هي فرض لوجود حد الفرض فان حده انه اذا لم يأت به تفسد صلوته وهذا كذلك لان الخليفة قام مقام الاول ولو كان الاول في مكانه كانت السجدتان فرضا في حقه كذا في حق الخليفة واما المسئلة الثانية فلنا صلوة المقتدي اخذت حكم الفرض بسبب الاقتداء ولهذا لزمه قضاء ما لم يدرك مع الامام من الشفع الاول وكذلك لو افسد المقتدي الصلوة على نفسه يلزمه قضاء اربع ركعات واذا اخذت صلوة المقتدي حكم الفرض كانت القراءة نفلا في حقه كما في حق الامام فكان هذا اقتداء المتمفل بالمتمفل في حق القراءة وما حديث معاذ فتأويله انه كان يصلي مع رسول الله عليه السلام بنية النفل ليتعلم منه سنة القراءة ثم يأتي فيصلي بهم الفرض وعلى هذا تغاير الفرضين عندنا يمنع صحة الاقتداء لما ان تغاير الفرضين يمنع صحة المشاركة لان صلوة المقتدي مع صلوة الامام صلاتان لا يجوز للمقتدي ان يني احداهما على الاخرى بنفسه اذا كان يصلي وحده فلا يجوز له البناء على تحريمه الامام (قوله)

لان الاقتداء شركة وموافقة فلا بد من الاتحاد وعند الشافعي رح يصح في جميع ذلك لان الاقتداء
 عنده اداء على سبيل الموافقة وعندنا معنى التضمن مراعى ويصلى المتفل خلف المفترض
 لان الحاجة في حقه التي اصل الصلوة وهو موجود في حق الامام فيتحقق البناء ومن اقتدى
 بامام ثم علم ان امامه محدث اعاذ لقوله ع م من ام قومائه ظهر انه كان محدثا وجنبا
 اعاد صلوته واعادوا وفيه خلاف الشافعي رح بناء على ما تقدم ونحن نعتبر معنى التضمن
وذلك في الجواز والفساد واذا صلى امي يقوم يقرؤن ويقوم اميين فصلوتهم فاسدة
 عند ابي حنيفة رح وقال صلوة الامام ومن لا يقرأ تامته لانه معذور ام قوما معذورين
 وغير معذورين فصاركما اذا ام العاري عراة ولا بسين وله ان الامام ترك فرض القراءة مع
 القدرة عليها ففسد صلوته وهذا لانه لو اقتدى بالقارئ تكون قراءته قراءة له بخلاف تلك
 المسئلة وامثالها لان الموجود في حق الامام لا يكون موجودا في حق المقتدي ولو كان يصلى
 الامي وحده والقارئ وحده جازها لصحبه لانه لم تظهر منهما رغبة في حق الجماعة

قوله لان الاقتداء شركة اي في التحريمة وموافقة اي في الافعال **قوله** ومن اقتدى بامام
 ثم علم ان امامه محدث قيد بالعلم بعد الاقتداء لانه لو علم قبل الاقتداء لا يجوز الاقتداء
 به بالاجماع **قوله** بناء على ما تقدم وهو ان الاقتداء عنده اداء على سبيل الموافقة من غير
 معنى التضمن **قوله** وله ان الامام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها فان قيل هذا اعتبار بقدرة
 الغير ومن اصل ابي حنيفة رح انه لا يعتبر القدرة بالغير كما لا عمنى لا تجب عليه الجماعة
عنده وان اصلب فائدوا الحج وان كان غنيا وله قاذة كثيرة قلنا هذا اعتبار بقدرة لانه بالاعتداء تجعل
صلوته بقراءة وهو ناد ر على الاقتداء فان قيل لم قلتم ان قراءة الامام قراءة في حق من لا قراءة
عليه وهو ليس من اهلنا قلنا قراءة الامام نفذت على المقتدي بطريق الولاية ومن ضرورتها
حجرا لمولى عليه فلما وجب حجرا من هو اهل للولاية تحقيقا للولاية لان ثبت الولاية على
من ليس باهل لها اولى فان قيل لو كان الامي يصلي وحده وهنا كقارئ يصلي
تلك الصلوة جازت صلوة الامي ولم يعتبر قدرته بالاعتداء بالقارئ قلنا ذلك

فان قرأ الامام في الاوليين ثم احدث ثم قدم في الاخرين اميا فسدت صلوتهم وقال زفر رح
لا تفسد لنا دي فرض القراءة ولنا ان كل ركعة صلوة فلا تخلو عن القراءة اما تحقيقا وتقديرا
ولا تقدير في حق الامي لانعدام الاهلية وكذا على هذا الوقدمه في التشهد والله اعلم *

ابو حازم رحمه الله ان قياس قول ابي حنيفة رحمه الله انه لا تجوز صلوته وهو قول
مالك رح واحترز عنه بقوله هو الصحيح وبعد التسليم قلنا لم تظهر هنا ك رغبة في اداء
الصلوة بالجماعة فلا يعتبر وجوده في حق الامي بخلاف ما نحن فيه وذكر في المحيط
ورأيت في بعض النسخ ان القارئ اذا كان على باب المسجد او بجوار المسجد والامي في المسجد
يصلي وحده تجوز صلوة الامي بلا خلاف كذا اذا كان القارئ في صلوة غير صلوة الامي
جاز للامي ان يصلي وحده ولا ينتظر فراغ القارئ بالاتفاق وذكر الفقيه ابو عبد الله الجرجاني
رح في مسألة الاخرس والامي اذا صلى كل واحد منهما يقوم اميين وقارين وخرس انما تفسد
صلوة الامي والاخرس عنده ابي حنيفة رح اذا علم ان خلفه قارئاً ما اذا لم يعلم لا تفسد
صلوته كما قال الا ان في ظاهر الرواية لا فصل بين حالة العلم وحالة الجهل ووجه ذلك ان القراءة
فرض وما يتعلق بالفرائض لا يختلف بين العلم والجهل الا ترى انه لو ترك القراءة
ناسيا او جاهلا او عامدا لا يجزى والى هذا كان يميل الشيخ الزاهد ابو نصر الصفاره

قوله فان قرأ الامام في الاوليين ثم قدم في الاخرين اميا اي احدث فاستخلف
اميا وقال زفر رح لا يفسد وكذا عن ابي يوسف في غير رواية الاصول **قوله** ولا تقدير في
حق الامي اذا الشيء انما يثبت تقدير ان لو امكن تحقيقا والامي عاجز لعدم الاهلية فلا تثبت
القراءة تقدير في حقه فلا يصلح خليفة واشتغاله باستخلاف من لا يصلح خليفة مفصدا لصلوته
قوله وكذا على هذا الوقدمه في التشهد اي قبل ان يقع قدر التشهد ولو قدمه بعد ما قدر
التشهد فهو على الخلاف المعروف بين ابي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله وقيل لا يفسد عند
الكل لوجود الصنع منه وهو الاستخلاف وانما الخلاف فيما ليس من صنعه كطلوع الشمس
ونحوه وهو اختيار فخر الاسلام رح والاول اختيار شمس الأئمة السرخسي رح والله اعلم *

باب الحدث في الصلوة

ومن سبقه الحدث في الصلوة انصرف فان كان اما ما استخلف وتوضأ وبني والقياس ان يستقبل وهو قول الشافعي رحمه الله لان الحدث ينافيها والمشي والا نصراف يفسد انها فاشبه الحدث العمد ولنا قوله عليه الصلوة والسلام من فاء او رقف او امذى في صلوته فلينصرف وليتوضأ وليبن على صلوته ما لم يتكلم وقال عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم فقاء او رقف فليضع يده على فمه ويقدم من لم يسبق بشيء والبلوى فيما يسبق دون ما يتعمده فلا يلحق به والا ستيناف افضل تحرزا عن شبهة الخلاف وقيل ان المنفرد يستقبل والا امام والمقتدي يبني صيانة لفضيلة الجماعة

باب الحدث في الصلوة

قوله ومن سبقه الحدث في الصلوة انصرف اي من غير نوتف حتى لو مكث ساعة يصير مؤذيا جزء من الصلوة مع الحدث فيفسد ما أدى فيفسد الكل ضرورة لان الصلوة الواحدة لا يتجزى صحة وفساد **قوله** فان كان اماما استخلف وتفسير الاستخلاف هو ان يأخذ بنوبه ويجره الى المحراب كذا في الخلاصة وكان مالك رحمه الله يقول في الابتداء يبني ثم رجع وقال لا يبني ثم رجع وقال يبني فعابه محمد رحمه الله في كتاب الحج برجوعه من الاثر الى القياس **قوله** ينافيها اي الاجتماع بينهما كما لسواد مع البياض لقوله عليه السلام لا صلوة الا بطهارة **قوله** يفسد انها اي يفسد ان الصلوة ولكن لا ينافيها كما في صلوة الخوف فان الصلوة باقية مع المشي والانصراف **قوله** فلينصرف وليتوضأ هما اللوجوب وليبن دليل على الشرعية لانه امر بالبناء وادنى درجات الامر الاباحة وانما لم يكن البناء واجبا لان البناء لتيسير الامر على المصلي وفي ايجابه ينقلب اليسر عمرا فلا يكون واجبا **قوله** والبلوى جواب عن قوله فاشبه الحدث العمد (قوله)

(كتاب الصلوة ... باب الحدث في الصلوة)

والمنفرد ان شاء اتم في منزله وان شاء هاد الى مكانه والمقتدي يعود الى مكانه الا ان يكون امامه قد فرغ او لا يكون بينهما حائل ومن ظن انه احدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث استقبل الصلوة وان لم يكن خرج من المسجد يصلي ما بقى والقياس فيهما الاستقبال وهو رواية عن محمد رحمة الله تعالى عليه لوجود الانصراف من غير عذر وجه الاستحسان انه انصرف على قصد الاصلاح الا ترى انه لو تحقق ما توهمه بنى على صلوته

قوله والمنفرد ان شاء اتم في منزله لانه ان اتم في منزله سلمت صلوته عن مشي زائد وان عاد حصل اداء جميع الصلوة في مكان واحد وكلاهما مطلوب فيتخير **قوله** الا ان يكون امامه قد فرغ اي حينئذ يتخير المقتدي فان قيل كيف يستقيم هذا واللاحق في حكم المقتدي فيما يتم من صلوته فاذا كان بينه وبين الامام ما يمنع صحة الاقتداء به من طريق او نهري ينبغي ان لا تجوز صلوته في منزله قلنا نعم هو فيما يؤدي من الافعال بمنزلة المقتدي ولكن الامام قد خرج من حرمة الصلوة فكيف يراعى ترتيب المقام بينه وبين من خرج من الصلوة **قوله** ولا يكون بينهما حائل بان يكون بينه وبين المسجد بحيث لو اقتدى به صح اقتداؤه حينئذ جاز ان يؤدي بقية صلوته فيه لان البقاء اسهل من الابتداء ولو اقتدى به وهو في بيته والمسجد ملآن جاز فكذا جاز الاتمام او بان يكون الاقتداء في الجبابة في الصف الاول فمبقة الحدث فانصرف وتوصافي آخر الصفوف ولم يعد الى مكانه والامام في الصلوة واتم حيث توصأ تجوز صلوته **قوله** وهو رواية عن محمد رحمة الله وخلاف محمد رحمة الله فيما اذا كان باب المسجد على غير حائط القبلة ليتحقق الانصراف واما كان يمشي في المسجد ووجهه الى القبلة بان كان باب المسجد على حائط القبلة لا تفسد صلوته بالافتاق فوجه القياس ظاهر لان هذا انصراف عن القبلة من غير عذر (قوله)

فالحق قصد الاصلاح بحقيقته ما لم يختلف المكان بالخروج وان استخلف فسد
لانه عمل كثير من غير عذر وهذا بخلاف ما اذا ظن انه افتتح الصلوة على غير وضوء
فانصرف ثم علم انه على وضوء حيث تفسد وان لم يخرج لان الانصراف على
سبيل الرفض الا ترى انه لو تحقق ما توهمه يستقبله وهذا هو الحرف ومكان
الصفوف في الصحراء له حكم المسجد ولو تقدم قد اتمه فالحد السترة وان لم تكن
فمقدار الصفوف خلفه وان كان منفردا فموضع سجوده من كل جانب

قوله فالحق قصد الاصلاح بحقيقته نظيره الكفار اذا اتروا باسارى المسلمين
فانه يباح للمسلمين الرمي اليهم اذا كان من قصد هم الرمي الى الكفار فعلم ان
القصد الى الشيء ملحق بحقيقة ذلك الشيء **قوله** فهذا هو الحرف اي الاصل
الذي تخرج عليه المسائل وهو ان الانصراف اذا كان على سبيل قصد الاصلاح
لا يستقبل ما لم يخرج من المسجد واذا كان على سبيل الرفض يستقبل وان لم يخرج
من المسجد منها انه لو كان متيمما قرأى سرا با فظنه ماء فأنحرف فظهر انه سراب او رأى
بثوبه لونا فظنه دما فأنحرف او كان ماسح الخف فظن ان مدة مسحه مضت فرجع ليغسل
قدميه يستقبل في هذه الوجوه ولو كان في المسجد لانه قصد ترك صلوته
واصل فعله بقصده فانقطعت صلوته **قوله** فالحد هو السترة لان موضع تلك السترة
ما ومنهين اقدامه شرعا الا ترى ان المرور بين يدي المصلي مكروه ولا يكره من وراء
السترة فاذا تبين المكانان في حكم من احكام الصلوة صار بمنزلة المسجد بالنسبة الى
غير المسجد وان لم يكن سترة فمقدار الصفوف التي خلفه لانه احد جانبيه فيقاس بالثاني
قوله وان كان منفردا فموضع سجوده اي مقدار موضع سجوده (قوله)

وان جن او نام فاختم او اغمي عليه استقبال لانه يندرج وجود هذه العوارض فلم يكن في معنى ماورد به النص وكذلك اذا قهقهه لانه بمنزلة الكلام وهو قاطع وان حصر الامام عن القراءة فقد مغيرة اجزاهم عند ابي حنيفة رحمة الله عليه وقال لا يجزيهم لانه يندرج وجوده فاشبه الجنابة وله ان الاستخلاف لعل العجز

قوله وان جن او نام فاختم او اغمي عليه استقبال هذا اذا وجدت هذه الاشياء قبل ان يقعد قدر التشهد فاما اذا اغمي عليه بعد ما قعد قدر التشهد واصابه لم فان صلوته وصلوة القوم تامة لانه صار خارجا عنها بالاغماء وليس عليه ركن من اركان الصلوة فتجزيه صلوته وصلوة من كان بمثل حاله فان قيل اليس ان الخروج بصنعه فرض على قول ابي حنيفة رح ولم يوجد قلنا وجدلانه بعد ما سار محدثا بالاغماء لا بد من اضطراب يوجد منه وذلك صنع منه وان لم يوجد الاضطراب فقد رما وجدفيه من المكث بعد الحدث قاطع للصلوة لانه يصير مؤديا جزء من الصلوة مع الحدث والاداء صنع منه فكيف ما كان فقد وجد منه صنع امام من حيث الاضطراب او من حيث الاداء مع الحدث كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** لانه بمنزلة الكلام من حيث ان كلامهما بنقل المعنى من ضميره الى فهم السامع والمعنى في القهقهة الفرح وفي المبسوط القهقهة افحش من الكلام عند المناجاة ولهذا جعلت نافضة للموضوع ثم سوي بين النسيان والعمد ففي القهقهة اولى **قوله** وان حصر الامام عن القراءة هذه المسئلة من خواص الجامع الصغير الحصر بفتح الحاء العي وضيق الصد والفعل منه حصر مثل لبس ومنه امام حصر فلم يستطع ان يقرأ وضم الحاء خطأ كذا في المغرب **قوله** وقال لا يجزيهم اي الاستخلاف بل يتمها بغير قراءة كالامي اذا ام قوما اميين وذلك لان جواز الاستخلاف عرف نصابا بخلاف القياس والنص ورد في الحدث وهذا لبس في معناه لان الحدث مما تعم به البلوى ولا يندرج اما النسيان جميع ما يحفظ امر ناد فاشبه الجنابة وذكر في الفوائد الظهيرية وليس الحصر في معنى الحدث لوجوه احدها (ان)

وهو ههنا الزم والعجز من القراءة غير نادر فلا يلحق بأجنبنا به ولو قرأ مقدار ما تجوز به الصلوة لا يجوز الاستخلاف بالاجماع لعدم الحاجة اليه وان سبقه الحدث بعد التشهد تَوْضُأً وسلم لان التسليم واجب فلا بد من التوضي ليأتي به وان تعمد الحدث في هذه الحالة او تكلم او عمل عملاً ينافي الصلوة تمت صلوته لانه يتعذر البناء لوجود القاطع لكن لا اعادة عليه لانه لم يبق عليه شيء من الاركان فان رأى المتيمم الماء في صلوته بطلت الصلوة وقدم من قبل فان رآه بعد ما قعد قد والتشهد او كان ماسحاً فانقضت مدة مسحه او كان امياً فتعلم سورة

ان الطهارة شرط لجميع الصلوة والقراءة شرط لبعضها والثاني انه لا يجوز الصلوة بدون الطهارة وللصلوة جواز بدون القراءة والثالث ان القراءة تجري فيها النيابة بخلاف الطهارة •
قوله وهو ههنا الزم اي العجز ههنا الزم لان المحدث عسى يجد ماء في المسجد فيمكنه اتمام الصلوة من غير استخلاف اما الذي نسي جميع ما يحفظ لا يقدر على الا تمام الا بالتعليم والتذكير وذكر الامام التمر تاشي رحمه الله قال الرازي انما يستخلف اذا لم يمكنه ان يقرأ شيئاً فان امكنه قراءة آية فلا يستخلف وان استخلف فسدت صلوته وقال صدر الاسلام رحمه الله صورة المسئلة اذا كان حافظاً للقرآن الا انه لحقه خجل وخوف فامتنعت عليه القراءة فاما اذا نسي فصا ر امياً لم يجز الاستخلاف **قوله** لان التسليم واجب فلا بد من التوضي هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله اصابة لفظة السلام فرض على ما مر الا ان عنده لا يجوز البناء **قوله** فان رأى المتيمم الماء في صلوته بطلت صلوته وقدم من قبل اي مرفي تعليل مسئلة صلوة العيد في باب التيمم وهو قوله لانا لوا وجبنا الوضوء يكون واجداً للماء في خلال صلوته فتفسد **قوله** او كان امياً فتعلم سورة قيل اريد به تذكري ان المتعلم لا بد له من التعليم وذلك فعل ينافي الصلوة فتتم صلوته بالاتفاق وقيل تعلم بلا عمل كثير (قوله)

(كتاب الصلوة باب الحدث في الصلوة)

او خلع خفيه بعمل يسيرا وهر يانا فوجد ثوبا او مؤميا فقد رعى الركوع والسجود او تذكر
فائنة عليه قبل هذا والا امام القارئ حدث فاستخلف اميا او طلعت الشمس في الفجر
او دخل وقت العصر وهو في الجمعة او كان ما سحا على الجبيرة فسقطت عن برء او كان
صاحب عذرا فانقطع عذره كما مستحاضة ومن بمعناه بطلت الصلوة في قول ابي حنيفة
رحمته الله وقيل الاصل فيه ان الخروج عن الصلوة بصنع المصلي فرض عند ابي حنيفة
رحمته الله وليس بفرض عند هما فاعتراض هذه العوارض عنده في هذه الحالة كما عترضها
في خلال الصلوة وعند هما كما عترضها بعد التسليم هما ما روينا من حديث ابن
مسعود رضي الله عنه وله انه لا يمكنه اداء صلوة اخرى الا بالخروج من
هذه وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا ومعنى قوله تمت قارب التمام
والاستخلاف ليس بمفسد حتى يجوز في حق القارئ وانما الفساد ضرورة حكم
شرعي وهو عدم صلاحية الامامة ومن اقتدى بالامام بعد ما صلى ركعة فحدث
الامام فقدمه اجزاه لوجود المشارة في التحريمة والا لولى للامام ان يقدم مدركا

قوله او خلع خفيه بعمل يسيرا لتساعه فان احتاج الى معالجة تمت صلوته بالاتفاق
وهذه مسائل تسمى اثنا عشرية لانها بذلك العدد في الروايات المشهورة وقد تزيد
عليها مسائل منها اذا كان يصلي بالثوب وفيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم
ثم وجد من الماء يغسل به النجاسة في هذه الحالة ومنها انه يقضي صلوة الفجر
فدخل وقت زوال في هذه الحالة ومنها انه يقضي صلوة الظهر في وقت العصر
فتغيرت الشمس في هذه الحالة كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** وقيل الاصل فيه ان الخروج
عن الصلوة بصنع المصلي فرض الى آخره هذه ما ذكره ابو سعيد البردعي رحمته الله وذكر
شمس الائمة السرخسي رحمته الله هذه النكته ثم قال ولكن هذا ليس بقوي الاستحالة
ان يقال يتأدى فرض الصلوة بالحدث العمد ولو كان الخروج بصنع المصلي فرضا
لاختص بما هو قربة كالخروج من الحج ولكن الصحيح لابي حنيفة رحمته الله (ان)

لأنه اقدر على اتمام صلوته وينبغي لهذا المسبوق ان لا يتقدم لعجزه عن التسليم
فلو تقدم يتبدى من حيث انتهى اليه الامام لقيامه مقامه واذا انتهى الى السلام
يقدم مدركا يسلم بهم فلوانه حين اتم صلوة الامام فقهه او احدث متعمدا وتكلم
او خرج من المسجد فسدت صلوته وصلوة القوم تامة لان المفسد في حقه وجد في
خلال الصلوة وفي حقهم بعد تمام اركانها والامام الاول ان كان فرغ لا تفسد صلوته
وان لم يفرغ تفسد وهو الاصح فان لم يحدث الامام الاول وقعد قدر التشهد ثم فقهه
او احدث متعمدا فسدت صلوة الذي لم يدرك اول صلوة الامام عند أبي حنيفة رحمه الله
وقال لا تفسد وان تكلم او خرج عن المسجد لم تفسد في قولهم جميعا لهما ان صلوة المقتدي
بناء على صلوة الامام جواز او فسادا ولم تفسد صلوة الامام فكذا صلوته وصار كالسلام والكلام

ان التحريم باقية بعد الفراغ من التشهد واعتراض المغير في هذه الحالة كاعتراضه في خلال
الصلوة بدليل ان المسافر لو نوى الإقامة في هذه الحالة يتغير فرضه كالونواها في خلال الصلوة •
قوله لأنه اقدر على اتمام الصلوة بان تتم الصلوة مثل اتمام صلوة الامام من غير استخلاف
آخر للتسليم **قوله** فان لم يفرغ تفسد وهو الاصح وذكر في المبسوط فاما الامام الاول فان كان قد فرغ
من صلوته خلف الثاني مع القوم فصلوته تامة كغيره من المدركين وان لم يفرغ تفسد وهو
الاصح لانه لما استخلفه فقد صار مقتديا به فتفسد صلوته بفساد صلوة امامه الا ترى انه لو صلى
ما بقي من صلوته في منزله ان كان بعد فراغ الامام الثاني جاز وقبل فراغه لا يجوز لان له اماما
يلزمه الاقتداء به فاذا تفرد بصلوته في حال وجوب الاقتداء فسدت صلوته **قوله** فسدت صلوة
الذي لم يدرك هذا اذا لم يقيد الركعة بالسجدة لانه لم يتأكد انفرادة حتى كان على المسبوق
ان يتابع الامام في سجدة السهوي هذه الحالة وان لم تفسد صلوته بترك المتابعة فاما
اذا قيد المسبوق ركعة بالسجدة تأكد انفرادة حتى لا تلزمه متابعة الامام في سجود
السهوي هذه الحالة فلا تفسد صلوة المسبوق بفساد صلوة الامام لتأكد انفرادة كذا في المحيط

وله ان القهقهة مفسدة للجزء الذي يلاقيه من صلوة الامام فيفسد مثله من صلوة المقتدي غير ان الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق يحتاج اليه والبناء على الفاسد فاسد بخلاف السلام لانه منه والكلام في معناه وينتقض وضوء الامام لوجود القهقهة في حرمة الصلوة ومن احدث في ركوعه او سجوده تَوْضُأً وَبَنَى وَلَا يَعْتَدِبَا لَتِي احدث فيها

قوله وله ان القهقهة مفسدة للجزء الذي يلاقيه ذكر فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير ولا ن الحدث والقهقهة يفسدان الجزء الذي يلاقيانه من الصلوة لانهما يبطلان الطهارة والطهارة شرط الصحة فيتعدى الفساد بواسطة فساد الطهارة بخلاف السلام لانه محلل لا مفسد وكذلك الكلام يتناول الصلوة ابتداء من غير ان يصادف شرطاً فيفسده بفساد شرطه لان الكلام لا يبطل الطهارة فاذا لم يفسد جزء من صلوة الامام وجب التحليل لان فرق ما بين المحلل والمفسد ما قلنا والمحلل لا يتعدى عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله الى المقتدي وذكر في المبسوط بخلاف السلام والكلام فالسلام منه للصلوة والكلام قاطع لا مفسد لانه لا يفوت به شرط الصلوة ولهذا قيل لو تكلم الامام بعد ما قعد قد را تشهد فعلى القوم ان يسلموا ولو احدث الامام منعماً او قهقهة لم يسلم القوم **قوله** والكلام في معناه لان السلام انما صار محللاً لكونه كلاماً الا ترى انه يحسن في يمينه لا يكلم فلاننا نسلم وهو امام وفلان من المقتدين والكلام يشبه السلام من وجه لا شتمال السلام على معنى الكلام لما فيه من كاف الخطاب ولهذا كان في خلال الصلوة مفسداً ويفارق السلام من حيث ان السلام في الصلوة مشروع في الجملة دون الكلام فعملنا بالشبهين فظهرنا شبه الانهاء في حق المبسوط لمكان الافتقار الى البناء وظهرنا شبه القطع في حق الامام لاستغنائه عن البناء (قوله)

لان اتمام الركن بالانتقال ومع الحدث لا يتحقق فلا بد من الاهداء ولو كان اماما فقدم غيره دام المقدم على الركوع لانه يمكنه الاتمام بالاستدامة ولو ذكر وهو راكع او ساجدا ان عليه سجدة فانحط من ركوعه لها ورفع رأسه من سجدة فسجدها يعيد الركوع والسجود وهذا بيان الاولى ليقع افعال الصلوة مرتبة بالقدر الممكن

قوله لان اتمام الركن بالانتقال ومع الحدث لا يتحقق لانه جزء من صلوته واداء جزء من صلوته بعد سبق الحدث مفسد لصلوته حتى لو احدث الامام وهو راكع فرفع رأسه وقال سمع الله لمن حمده فسدت صلوته وصلوة القوم ولو رفع رأسه من السجود وقال الله اكبر مریدا به اداء ركن فسدت صلوة الكل وان لم يرد به اداء الركن ففيه روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله ولوسبقه الحدث في قيامه في موضع القراءة فذهب ليتوضأ فسمح في ذلك الوقت قبل ان يتوضأ لا تفسد صلوته وان قرأ تفسد سواء قرأ ذاهبا او جائيا في الصحيح فان قيل السجدة تتم بالوضع عند ابي يوسف فكيف يصح قوله لان اتمام الركن بالانتقال قلنا اتمام على نوعين تمام من حيث الماهية وتمام مخرج من العهدة فان من اعتق رقبة مقطوع اليدين عن الكفارة لا يصح وان تمت ماهية لعدم التمام المخرج من العهدة ولو حلف لا يصلي فقام وقرأ وركع وسجد اولا يصوم نصام ما عدا حنث لوجود التمام ماهية وان لم يتم تما ما مخرجا عن العهدة **قوله** دام المقدم على الركوع اي مكث راكعا كما كان لانه يمكنه اتمام الركوع بالاستدامة لان الخليفة قائم مقام الاول فكان الاول في مكانه ولو كان هو في مكانه كان يمكث في ركوعه فكذا هذا **قوله** ان عليه سجدة اي صلوية او سجدة تلاوة **قوله** ليقع افعال الصلوة مرتبة بالقدر الممكن وهو ان يكون الركوع مرتبا على السجود الاصلي في هذه الركعة لو لم يكن الركوع محسوبا اذ لو كان محسوبا اذ يغترب هذا الترتيب وكذلك لو تذكر في السجود ويحتمل ان يكون المراد بهذا الترتيب تقرب السجود الى محله بقدر الامكان (قوله)

وان لم يعد اجزاه لان الترتيب في افعال الصلوة ليس بشرط ولان الانتقال مع الطهارة شرط وقد وجد وعن ابي يوسف رح انه تلزمه اعادة الركوع لان القومة فرض عنده قال ومن ام رجلا واحدا فاحدث وخرج من المسجد فالأوموم امام

قوله وان لم يعد اجزاه وقال زفرو الشافعي رحمهما الله عليه الاعادة لان الترتيب في افعال الصلوة فرض عندهما فالتحقت هذه السجدة بمحملها وبطل ما ادعى من القيام والقراءة والركوع وترك الترتيب لان السجدة الفائتة ركن من الركعة فلم يصح فعل ما بعده قبل فعله كالسجدة قبل الركوع وعندنا الترتيب في افعال الصلوة ليس بفرض لان المسبوق يبدأ بما درك ويؤخر ما فاته وفيه ترك الترتيب لان الذي فاته هو الاول ولو كان الترتيب ركنا لما جازله تركه بعذر الجماعة كالترتيب بين الصلوة ولئن كان الترتيب واجبا فقد سقط بعذر النسيان فان قيل يشكل بما اذا قعد قدر التشهد ثم عاد للسجدة الصلوية او تذكر في الركوع انه لم يقرأ السورة فعاد لقراءة السورة فانه يرفض بعض ما كان فيه قلنا المشروع في الصلوة فرض اربع انواع ما يتحد في كل الصلوة كالقعدة وما يتحد في كل ركعة كالقيام والركوع وما يتعدد في كل الصلوة كالركعات وما يتعدد في كل ركعة كالسجود فالترتيب ليس بشرط بين ما يتعدد في كل الصلوة وبين ما يتعدد في كل ركعة لان السجدة اركان متكررة كالركعات اركان متكررة فثم الترتيب ليس بشرط كما في المسبوق فكذا بين السجدة والركعات والركعات وركعات المتعدد في كل الصلوة او في الركعات وبين المتحد في كل الصلوة لان ما اتحدت شرعيته يراعى وجوده بصورة ومعنى في محله لانه كذلك في الشرع فاذا غيرة فقد قلب الفعل وعكسه وقلب المشروع باطل **قوله** ولان الانتقال مع الطهارة اشارة الى الفرق بين هذه المسئلة وبين ما تقدم ان تمام الركوع برفع الرأس لان الركن انما يتم بالانتقال وبعد الحدث لا يمكن ان يجعل انتقالا كالا (يصير)

نوى اولم ينو لما فيه من صيانة الصلوة وتعيين الاول لقطع المزا حمة ولا مزاحمة هنا
 ويتم الاول صلوته مقتديا بالثاني كما اذا استخلفه حقيقة ولو لم يكن
 خلفه الا صبي او امرأة قيل تفسد صلوته لا ستخلاف من لا يصلح للامامة وقيل
 لا تفسد لانه لم يوجد الا ستخلاف قصد او هو لا يصلح للامامة والله اعلم •

يصير مؤد يا شيئا من الصلوة مع الحدث فيلزمه اتمام الركوع بعد الطهارة وذلك
 لا يمكن الا بالعادة اما تذكر السجدة لا يمنع من الانتقال لان اداء شيء من الصلوة
 بعد تذكر السجدة جائز فانه لو اخبر تلك السجدة الى آخر الصلوة تجوز صلوته الا انه
 لم يقصد بهذا الرفع اتمام ذلك الركوع فتجب له الاعادة •

قوله نوى اولم ينو عين الامام الاول اولم يعين او نوى هذا المأموم الخلافة اولم ينو
قوله ولو لم يكن خلفه الا صبي او امرأة ذكر في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله امام
 احدث وخلفه من لا يصلح للامامة نحو الصبي والامي والمرأة اختلفوا فيه قال بعضهم يفسد
 صلوة الكل لانه لما احدث وخرج من المسجد تعين المقتدي للامامة كانه استخلفه فتفسد صلوة
 الكل وهو قول زفر وقال بعضهم تفسد صلوة الامام لا غير وقال بعضهم تفسد صلوة المقتدي
 لا غير وهو الصحيح لان المقتدي انما يتعين للامامة اذا كان اهلا للامامة صيانة
 للصلوة عن الفساد اما اذا لم يكن اهلا كان في تعينه افساد صلوة الكل فلا يتعين واذا
 لم يتعين لم يصير الامام مقتديا به وبقي الامام منفردا فلا تفسد صلوة الامام وتفسد صلوة
 المقتدي لانه خلا مكان امامه عن الامام وقال الامام التمر تاشي رحمه الله والاصح
 ان صلوة الامام لا تفسد لان الامامة انتقلت منه من غير صنعه وعلى هذا مسافر ومقيم
 يقضيان فائتة والمساfer هو الامام فاحدث لا يصير المقيم اما ماله وان كان خلفه جماعة
 لا يتعين احدهم الا بتقدم الامام او القوم او بتقدمه فيقتدوا به ولو استخلف الامام
 رجلين او هورجلا والقوم رجلا او القوم رجلين او البعض رجلا وبعضهم رجلا فسد صلوة

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها)

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

ومن تكلم في صلوته عامدا أو ساهيا بطلت صلوته خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه في الخطاء والنسيان ومفرعه الحديث المعروف ولنا قوله عليه السلام ان صلوتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وانما هي التسبيح والتهليل وقراءة القرآن

الكل فان خرج الامام قبل تعيين الخليفة فسدت صلوة القوم والا امام المحدث على امامته ما لم يخرج من المسجد او لم يقم خليفة مقامه او يستخلف القوم غيره او يتقدم بنفسه حتى يصح الاقتداء به ولو تأخر الامام لم يستخلف فلبث في مكانه لينظر فقبل ان يستخلف كبير رجل من وسط الصف للخلافة وتقدم فصوله من كان امامه فاسدة ومن كان خلفه جائزة وكذا لو استخلف الامام رجلا من وسط الصف فخرج الامام قبل ان يقوم خليفة مكانه تفسد صلوة من امامه كذا في النهاية والله اعلم .

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

قوله ومفرعه الحديث المعروف وهو قوله عليه السلام رفع عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه والمراد رفع الحكم اذ هما يوجدان حسا والخلف في خبره محال والحكم نوعان حكم الدنيا وهو الفساد وحكم العقبى وهو الاثم ومسمى الحكم يشملهما فيتناولهما **قوله** ولنا قوله عليه السلام ان صلوتنا هذا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وما لا يصلح في الصلوة فمباشرته ناسيا او عامدا تفسدها كالاكل والشرب ولهذا لو طال الكلام كان مفسدا ولو كان النسيان فيه عذرا لاستوى فيه ان يطول وان يقصر كالاكل في الصوم وقوله ومسمى الحكم يشملهما قلنا الحكم نوعان مختلفان احدهما الجواز او الفساد والثاني الاثم فصار بمنزلة الاسماء المشتركة والمشارك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد الآخر وقد اريد رفع الاثم بالاجماع ولا يقال انه بمنزلة العام لان العام ما يتناول الافراد (المتحدة)

وما رواه محمول على رفع الاثم بخلاف السلام ساهيا لانه من الاذكار

المتحدة حدا او حقيقة كما لرجال وهنا ما ذكرنا من الحكمين مختلفان كالعين للذهب والنيبوع فان قيل الحكم من حيث انه حكم جنس فينبغي الفساد والاثم لانهما من افراد ذلك الجنس قلنا هنا الحكمان مختلفان فمن الجواز ان يثبت الفساد ويرتفع الاثم كما يجوز ان يثبت الجواز مع الاثم كما اذا توضأ بماء نجس ولم يعلم بالنجاسة وصلّى فصلوته فاسدة ويثاب على ذلك ولو صلى مع استجماع شرائطها واركانها وهو مرء في صلوته فالصلوة جائزة وهو آثم في ذلك فلما ثبتت المخالفة بينهما لم يمكن ان يراد اهما بلفظ واحد لان اللفظ الواحد لا يتناول المعنيين المختلفين فان قيل يشكل بلفظ الشيء فانه يتناول السواد والبياض قلنا لا نسلم فان تناوله اياهما بمعنى انهما موجودان لا من حيث السواد والبياض وهما لما يتناول المعنيين المختلفين صار كالاسماء المشتركة وقد اريد احد المعنيين فلا يراد الاخر كما اذا اريد بالعين الذهب لا يراد النيبوع وغيره *

قوله وما رواه محمول على رفع الاثم لما ذكرناه مشترك ولان الحكم غير ملفوظ وانما ثبت مقتضى والمقتضى لا عموم له وحكم الآخرة وهو الاثم مراد اجماعا فلم يبق حكم الدنيا مرادا وعليه يحمل قوله تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطأتم فان قيل القليل من فعل هو ليس من افعال الصلوة عفو فينبغي ان يكون القول كذلك قلنا ذكر في الاسرار لا يجوز اعتبار القول بالفعل لان الاحتراز عن اصل الفعل الذي ليس من الصلوة غير ممكن لان في الحي حركات هي افعال ليست من الصلوة ولا يمكن الاحتراز عن اصلها فلم يكن مفسدا حتى يكثر ويدخل في حد ما يمكن الاحتراز عنه ولا كذلك الكلام فيمكن الاحتراز عن قليله وكثيره **قوله** بخلاف السلام ساهيا لانه من الاذكار فان المتشهد يسلم على النبي وعلى عباد الله

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها)

فيعتبر ذكر في حالة النسيان وكلاما في حالة التعمد لما فيه من كاف الخطاب
 فان ان فيها اوتاهه اوبكى فارتفع بكاه فان كان من ذكر الجنة والنار
 لم يقطعها لانه يدل على زيادة الخشوع وان كان من وجع او مصيبة قطعها
 لان فيه اظهار الجزع والتأسف فكان من كلام الناس وعن ابي يوسف
 رحمة الله تعالى عليه ان قوله لا تفسد في الحالين واوه تفسد وقيل الاصل
 عنده ان الكلمة اذا اشتملت على حرفين وهما زائدتان او واحد بهما لا تفسد
 وان كانتا أصليتين تفسد وحروف الزوائد جمعوها في قوله اليوم تنساه وهذا
 لا يقوى لان كلام الناس في متفاهم العرف يتبع وجود حروف الهجاء وافهام المعنى

الصالحين وهو اسم من اسماء الله تعالى وانما اخذ حكم الكلام بكاف الخطاب وانما يتحقق معنى
 الخطاب فيه عند القصد فاذا كان ناسيا شبهناه بالاذكار واذا كان عامدا شبهناه بالكلام
قوله فيعتبر ذكر في حالة النسيان اراد به ان يسلم على ظن انه اتم الصلوة
 فاما اذا سلم في خلال الصلوة وهونا صلوته فصلوته فاسدة **قوله** فان ان فيها
 الانين صوت المتوجع نحو آه **قوله** اوتاهه اي قال اوه اوبكى فارتفع بكاه
 اي حصل به الحروف **قوله** فان كان من ذكر الجنة والنار لم يقطعها سئلت عائشة
 رضي الله عنها عن الانين في الصلوة فقالت ان كان من خشية الله تعالى لا تفسد
 صلوته وان كان من الالم تفسد وقال ع م طوبى للبكاين في الصلوة وهذا لان انين ونحوه
 متى كان من ذكر الجنة والنار صار كما نه يقول اللهم اني اسألك الجنة واعوذ بك من
 النار ولو صرخ به لا تفسد صلوته وان كان من وجع او مصيبة صار كما نه قال انا مصاب
 وانه مفسد وعن ابي يوسف رح انه قال ان كان يمكن الامتناع عنه يقطع الصلوة ولمن كان
 لا يمكن الامتناع عنه لا يقطع وعن محمد ان كان المرض خفيفا يقطع وان كان ثقيلا
 لا يقطع لانه لا يمكنه القعود الا بالانين **قوله** في الحالين اي في حال ذكر النار وحال التوجع (قوله)

ويتحقق ذلك في حروف كلها زوائد وان تنحجم بغير عذر بان لم يكن مدفوعا اليه وحصل به الحروف ينبغي ان يفسد عندهما وان كان بعذر فهو عفو كالعطاس والجشاء اذا حصل به حروف

قوله ويتحقق ذلك في حروف كلها زوائد كما اذا قيل انتم اليوم سألتمونيها وهذا مفسد بالاتفاق وهذا لا يرد عليه لان كلامه في الحرفين لا في الزائد عليهما الا ان يقال العبرة في كونه كلاما لوجود الهمجاء وان فهم المعنى وحروف الزوائد وغيرها والكلمة على حرفين او اكثر في ذلك سواء فمن هذا لا يقوى اصل ابي يوسف راجح كذا ذكر في الكتاب **قوله** فان لم يكن مدفوعا اليه اي لم يكن مضطرا بل كان لتحسين الصوت ان ظهر به حرف نحو اح بالفتح والضم يفسد عندهما وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله ان كان التنحيم لتحسين الصوت فكذلك ايضا لانه يفعله لاصلاح القراءة فيصير من القراءة معنى الا ترى ان المشي للبناء لا يقطع الصلوة وان لم يكن من الصلوة حقيقة لانه لاصلاح الصلوة فصار من الصلوة معنى حتى اذا لم يكن من عذر يقطع الصلوة وفي المحيط وان لم يكن مدفوعا اليه في التنحيم الا انه لاصلاح الحلق ليتمكن من القراءة ان ظهر له حروف نحو قوله اح او يكلف لذلك كان الفقيه اسمعيل الزاهد يقول يقطع الصلوة عندهما لانها حروف مهجاة وقال غيره من المشايخ لا يقطع الصلوة وان لم تظهر له حروف مهجاة لا يقطع الصلوة عندهما **قوله** ينبغي ان يفسد عندهما انما لم يقطع الجواب للاختلاف في هذه المسئلة فظهر منه ان المختار عند الفسادهما **قوله** كالعطاس اذا حصل به حروف ذكر في المبسوط العطاس لا يكون قاطعا للصلوة وان سمع فيه حرف مهجاة وهي اصهب اراد بالاصهب هيئة العطاس فانه يكون لبعض الناس على هذه الهيئة والجشاء ان حصل به حروف ولم يكن مدفوعا اليه يقطع عندهما وان كان مدفوعا اليه لا يقطع.

(قوله)

ومن عطس فقال له آخريرحمك الله وهو في الصلوة فسدت صلوته لانه يجري في مخاطبات الناس فكان من كلامهم بخلاف ما اذا قال العاطس او السامع الحمد لله على ما قالوا لم يفسد الصلوة لانه لم يتعارف جوابا وان استفتح ففتح عليه رجل في صلوته فسدت صلوته ومعناه ان يفتح المصلي على غير امامه لانه تعليم وتعلم فكان من كلام الناس ثم شرط التكرار في الاصل لانه ليس من اعمال الصلوة فيعفى القليل منه ولم يشترط في الجامع الصغير

قوله ومن عطس فقال له آخريرحمك الله إنما قيد بقوله لاخر لانه اذا قال العاطس بنفسه ذكر في الفتاوى الظهيرية لا تفسد صلوته لان هذا بمنزلة قوله يرحمني الله وهذا لا يفسد **قوله** وهو في الصلوة اي القائل في الصلوة **قوله** على ما قالوا اشارة الى خلاف البعض وروي عن ابي حنيفة رحمه الله في العاطس بحمد الله تعالى في نفسه ولا يحرك لسانه فلو حرك تفسد صلوته كذا في المحيط **قوله** على غير امامه سواء كان ذلك الغير في الصلوة او خارج الصلوة **قوله** ثم شرط التكرار في الاصل اي في المبسوط وذكر شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط في الرجل يصلي وخلفه رجل يتعلم القرآن فاستفتح ففتح عليه الرجل الذي يصلي غير مرة فانه ينظر ان اراد بهذا تعليمه فان صلوته تفسد لان التعليم ليس من افعال الصلوة فاذا كثر في الصلوة اوجب الفساد كما لو اشتغل بعمل آخر وان لم يرد بذلك تعليمه ولكن اراد قراءة القرآن لا تفسد صلوته لان القراءة من اعمال الصلوة فلا تفسد وان كثر ونظير هذا ما قالوا في رجل يصلي فقال له انما ممالك فقال الخيل والبغال والحمير فانه ينظر ان اراد جوابه يفسد صلوته وان لم يرد جوابه بل اراد قراءة القرآن لا تفسد وكذلك لو كان الرجل يصلي وامامه كتاب موضوع وخلفه رجل يسمى يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة وكذلك لو قيل للمصلي هاي موضع مررت فقال بفر معطلة وقصر مشيدا وكان راكبا في سفينة وابنه خارج السفينة فقال يا بني اركب (معنا)

لان الكلام بنفسه قاطع وان قل وان فتح على امامه لم يكن كلاما استحسانا لانه مضطر الى اصلاح صلوته فكلن هذا من اعمال صلوته معنى وينوي الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح لانه مرخص فيه وقراءته ممنوع عنها ولو كان الامام انتقل الى آية اخرى تفسد صلوة الفاتح وتفسد صلوة الامام لو اخذ بقوله لوجود التلقين والتلقن من غير ضرورة وينبغي للمقتدي ان لا يعجل بالفتح

معناه هو على هذا التفصيل من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله واما على قول ابي يوسف لا تفسد صلوته اراد بذلك تعليقه او لم يرد واراد به جواب السائل اولم يرد لان الاصل عنده ان ما كان قرآنا او ثناء فانه لا يتغير بالنية وعندهما يتغير كذلك في شروح الجامع الصغير

قوله لان الكلام بنفسه قاطع وان قل القارئ اذا استفتح غيره فكانه يقول بعد ما قرأت ما ذا فذكرني والذي يفتح عليه فكانه يقول ما قرأت كذا فخذمني **قوله** وان فتح على امامه لم يكن كلاما واطلاق هذا دليل على ان ما اذا قرأ الامام مقدار ما تجوز به الصلوة وما اذا لم يقرأ سواء لا تفسد صلوة الفاتح بالفتح ولا صلوة الامام بالاخذ وذكر القاضي خان رحمه الله في الجامع الصغير ان استفتح بعد ما قرأ مقدار ما تجوز به الصلوة ففتح عليه قالوا فسدت صلوته وان اخذ الامام بقوله فسدت صلوة الكل والاصح انها لا تفسد صلوته لانه لو لم يفتح عليه ربما يجري على لسانه ما يكون مفسدا فكان فيه اصلاح صلوته **قوله** وينوي الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح هذا احتراز عن قول بعض المشايخ فانهم قالوا ينوي بالفتح على امامه التلاوة وهو سهو وانما هذا اذا اراد ان يفتح على غير امامه فحينئذ ينبغي ان ينوي التلاوة دون التعليم فلا يضره ذلك كذا في المبسوط **قوله** وتفسد صلوة الامام اذا اخذ بقوله ذكر في المحيط ولو اخذ الامام من الفاتح بعد ما انتقل الى آية اخرى هل تفسد صلوة الامام حكى عن القاضي الامام ابي بكر الرازي رحمه الله انه قال تفسد صلوته وغيره من المشايخ قالوا لا تفسد

وللامام ان لا يلجئهم اليه بل يركع اذا جاء او انه او ينتقل الى آية اخرى
فلوا جاب في الصلوة رجلا بلا اله الا الله فهذا كلام مفسد عند ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله وقال ابو يوسف رح لا يكون مفسدا وهذا الخلاف فيما اذا اراد به جوابه
انه ثناء بصيغته فلا يتغير بعزيمته ولهما انه اخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمله
فيجعل جوابا كما تشميت والاسترجاع على الخلاف في الصحيح وان اراد به اعلامه انه
في الصلوة لم تفسد بالاجماع لقوله عليه السلام اذا نابت احدكم نائبة في الصلوة فليسبح

قوله وللامام ان لا يلجئهم اليه والالجاء ان يردد الآية او يقف ساكنا
قوله بل يركع اذا جاء او انه وانما اطلق الا ان لم يفصل لان الرواية اختلفت فيه في بعضها
اعتبر الاستحباب وفي بعضها اعتبر فرض القراءة فذكر الامام التمر تاشي رحمه الله
محالا على الشافعي رحمه الله ينبغي للامام اذا ارتج ان يتجا وزالى سورة اخرى او
يركع اذا كان قرا المستحب صيانته للصلوة عن الزوائد وذكر ابو بكر الرازي رحمه الله
يكره للامام ان يتردد فيلجئ القوم الى ان يفتحوا عليه اذا كان قرا مقدارا ما يتعلق
به الجواز ولكن يركع وصاحب المحيط وقاضي خان ذكرنا نحو ما ذكره ابو بكر الرازي رح
قوله ولو اجاب المصلي رجلا بلا اله الا الله فهذا كلام مفسد وصورة ذلك اذا قيل
بين يدي المصلي امع الله اله آخر فقال لا اله الا الله يريد جوابه وعلى هذا الخلاف اذا وصف
الله بوصف لا يليق به فقال سبحان الله يريد به الجواب او خبر بخبر يسره فقال الحمد لله
يريد به الجواب كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله **قوله** ولهما انه اخرج
الكلام مخرج الجواب وهو يحتمله فيصير كانه قال الحمد لله على ندوم ابي واشباه
ذلك ولو صرح بذلك تفسد صلواته فكذا هذا **قوله** والاسترجاع على هذا الخلاف في الصحيح
وقيل هو مفسد بالا تفاق والفرق لابي يوسف رحمه الله ان الاسترجاع لاظهار المصيبة
فكانه قال اصبت بكذا فاعينوني وما شرعت الصلوة لاجله والتحميد لاظهار الشكر (والصلوة)

ومن صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر والتطوع فقد نقض الظهر لانه صبح شروعه في غيره فيخرج عنه ولو افتتح الظهر بعد ما صلى منهار ركعة فهي هي وتجزي بتلك الركعة لانه نوى الشروع في عين ما هو فيه فلغت نيته وبقي المنوي على حاله

والصلوة شرعت لاجله ولا ن صيغة هذه الالفاظ للثناء على الله تعالى وهو موجود في القرآن ولم تجر العادة بين الناس في استعمال هذه الالفاظ بين الناس للجواب بخلاف الاسترجاع وتشميت العاطس لانه غلب استعمال هذه الالفاظ بين الناس للجواب وفي قوله يرحمك الله خطاب للعاطس .

قوله ومن صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر هذا اذا لم يكن صاحب ترتيب فيصيح شروعه في العصر اما اذا كان صاحب ترتيب يصير شارعا في النفل بافتتاحه العصر عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعلى هذا من في الظهر كبروينوى الجمعة او في الجمعة كبروينوى الظهر او كان يصلي منفردا فكبر وينوى الاقتداء بالامام في تلك الصلوة وكذا المقتدي لو كبر للتفرد او الامامة يخرج عن صلوته ولو افتتح منفردا ثم اقتدى به رجل فانفتح ثانيا لاجله فهو على الافتتاح الاول الا ان يكون الداخل امرأة وحاصله ان الثانية لو كانت غير الارضى ونوى الدخول في غير ما هو فيه كان من ضرورته خروجه عما هو فيه فيبطل ما صلى كمن باع بالف ثم جدد البيع باقل منها او باكثر او بدينا رينقض الاول كذا هنا وكذا الوصالح على مال ثم قال على مال غيره واما الثانية لو كانت عين الاولى فلا يلغو ما صلى بل يحتسب ما صلى من الصلوة وهي المسئلة الثانية التي ذكرها وهي مسئلة هي اي تلغونية الافتتاح حتى لو صلى بعد ثلاث ركعات يخرج عن عهدة فرض الظهر ولو صلى اربعا بعد ما نوى على ظن ان الاولى انتقضت ولم يقعد في الثالثة تنفس صلوته لانه ترك القعدة الاخيرة لان الركعة الاولى وقعت محسوبة ولم يبطل هذا اذا نوى بقلبه واما اذا نوى بلسانه وقال نويت ان اصلي الظهر انتقض ما صلى ولا يجزأ بتلك الركعة (قوله)

واذا قرأ الإمام من المصحف فسدت صلوته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه عبادة انضافت الى عبادة الا انه يكره لانه تشبه بصنيع اهل الكتاب ولا يبي حنيفة رحمه الله ان حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الاوراق عمل كثير ولانه تلقن من المصحف فصار كما اذا تلقن من غيره وعلى هذا لا فرق بين الموضوع والمحمول وعلى الاول يفترقان ولو نظر الى مكتوب وفهمه فالصحيح انه لا تفسد صلوته بالاجماع بخلاف ما اذا حلف ان لا يقرأ كتاب فلا ن حيث بحث بالفهم عند محمد رحمه الله لان المقصود هناك الفهم اما فساد الصلوة بالعمل الكثير ولم يوجد

قوله واذا قرأ الإمام من المصحف فسدت صلوته قيد الإمام اتفاقاً فان الحكم لا يختلف في غيره وفي المبسوط واذا قرأ في صلوته من المصحف فسدت صلوته عند أبي حنيفة رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله يجزيه بغير كراهة وهو يقول لو كره هذا الصنيع لانه صنيع اهل الكتاب كان يجب ان يكره اذا كان يصلي وهو يقرأ عن ظهر القلب لان منهم من يصلي هكذا وكذلك نتصدق كما يتصدقون ونأكل ونشرب كما يأكلون ويشربون فلا يكره قلنا انما نهينا عن التشبه بهم فيما لنا منه بد كما يكره للانسان ان يصلي ساد لا ثوبه لانه صنيع اهل الكتاب ولا فرق في الكتاب بين ما اذا قرأ قليلاً وكثيراً وقال بعض مشايخنا ان قرأ مقدراً آية تامة تفسد صلوته عند أبي حنيفة رحمه الله عليه والا فلا وقال بعضهم ان قرأ مقدراً العاتحة تفسد صلوته وفيما دون هذا لا تفسد **قوله** ولو نظر الى مكتوب اي غير القرآن فالصحيح انه لا يفسد بالاجماع وذكر شيخ الاسلام رحمه الله المصلي اذا نظر في المحراب فاذا فيه مكتوب كن في صلوتك خاشعاً فنظر في ذلك وتأمل حتى فهم قال بعض مشايخنا على قول أبي يوسف رحمه الله لا تفسد وعلى قول محمد رحمه الله تفسد فاسواء هذه المسئلة على مسئلة اليمين ان حلف لا يقرأ كتاب فلان فوصل اليه كتاب فلان فنظر فيه حتى فهم ولم يقرأ بلسانه قال أبو يوسف رحمه الله لا يحنث في يمينه لانه لم يقرأ بلسانه والقراءة مما يكون باللسان وعلى قول محمد رحمه الله يحنث متى فهم قافيه (فجعل)

وان مرت امرأة بين يدي المصلي لم يقطع الصلوة لقوله عليه الصلوة والسلام لا يقطع الصلوة مرور شيء الا ان المار اثم لقوله عليه الصلوة والسلام لو علم المار بين يدي المصلي ما ذا عليه من الوزر لوقف اربعين

فجعل محمد ربح التفهم كالقراءة في حق الحنث فكذا في حق افساد الصلوة ثم لو قرأ كن في صلوتك خاشعا تفسد صلوته فكذا هذا ولهذا قالوا يجب ان لا يضع المصلي الجزء بين يديه لانه ربما يكون مكتوبا فيه الجزء الثاني والاول فينظر في ذلك ويفهم فيدخل في ذلك الاختلاف فيجب ان يتحرر عن هذا ومن مشايخنا من يقول على قول محمد رحمة الله عليه ايضا لا يفسد لان قراءة الكتاب غير مقصود في نفسه وانما المقصود علم ما فيه فيصرف اليمين الى ما هو المقصود وذلك يحصل بالنظر فيه والتفهم ولا كذلك ههنا والدليل عليه انه لو نظرا الى جبين امرأته وعليه مكتوب انت طالق وفهم ولم يقرأ لا تطلق امرأته وكذا اذا كان انت حر مكتوبا في جبين عبده فنظروا فهم لا يعتق عبده فدل ان محمدا رحمة الله انما جعل التفهم بمنزلة القراءة في قراءة الكتاب خاصة فاما في حق سائر الاحكام المتعلقة بالنطق لا يجعل التفهم كالقراءة •

قوله وان مرت امرأة بين يدي المصلي لم يقطع الصلوة وعلى قول اصحاب الظواهر تفسد صلوة المصلي بمرور المرأة بين يديه ما روى ابو ذر رضي الله عنه انه قال عليه السلام يقطع الصلوة مرور المرأة والحصار والكلب لكان نقول انكرت عايشة رضي الله عنها هذا الحديث حين بلغها وقالت لعروة يا عروة ماذا تقول اهل العراق قال يقولون يقطع الصلوة مرور المرأة والحصار والكلب فقالت يا اهل العراق والشقاق والنفاق فرتموننا بالكلاب والحصار كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل وانا معترضة بين يديه اعترض الجنابة فاذا سجد حبست رجلي واذا قام مددتها **قوله** لو وقف اربعين وروي عن ابي جهيم الانصاري رضي الله عنه قيل له ما ذا تحفظ عن رسول الله عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها)

وانما يَأْتَمُّ اذا مر في موضع سجود على ما قبل ولا يكون بينهما حائل ويحاذي اعضاء المار
اعضائه لو كان يصلي على الدكان وينبغي لمن يصلي في الصحراء ان يتخذ امامه سنرة
لقوله عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم في الصحراء فليجعل بين يديه سنرة
ومقدار هازراع فصاعدا لقوله عليه السلام اعجز احدكم اذا صلى في الصحراء ان يكون امامه .

وسلم يقول لو علم المار ما ذا عليه وفي رواية ما ذا عليه من الوزر لوقف اربعين وابوجهيم كان
اسمه ايوب فكان ايوب يقول لا ادري قال اربعين عا ما ا م اربعين شهرا ام اربعين يوما
وروي ايضا عن كعب رضي الله عنه انه قال لو علم المار ما ذا عليه لكان ان يخسف الله به
الارض خير له كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله .

قوله وانما يَأْتَمُّ اذا مر في موضع سجود على ما قبل واختلف في الموضع الذي يكره
المرو فيه منهم من قدوة بثلاثة اذرع ومنهم بخمسة ومنهم باربعين ومنهم بموضع سجود ومنهم
بمقدار الصغير او ثلثة والاصح ان كان بحال لو صلى صلوة خاشع لا يقع بصره على المار فلا يكره
نحو ان يكون منتهى بصره في قيامه الى موضع سجود وفي ركوعه الى صدور قدميه وفي سجود
الى اربعة انفه وفي قعوده الى حجرة وفي سلامه الى منكبيه كذا ذكره الامام الترمذي
رحمه الله واختار فخر الاسلام رحمه الله ذلك ايضا وقال اذا صلى را ميا بصره الى
موضع سجود فلم يقع عليه بصره لم يكره وهذا احسن واما غيرهما كالامام شمس
الائمة السرخسي وشيخ الاسلام وقاضي خان رحمهم الله اختاروا ما اختاره صاحب
الهداية بان الموضع الذي يكره فيه المرور هو موضع السجود ثم ذكر شيخ الاسلام
رحمه الله هذا الحد الذي ذكرنا اذا كان الرجل يصلي في الصحراء واما في المسجد
فالحد هو المسجد الا ان يكون بينه وبين المار سطوانة او غيرها والمسجد الكبير كالجامع مثلا
قبل كالصحراء وقبل كالمسجد الصغير وفي الجامع الصغير فخر الاسلام رحمه الله وان مر
من بعد في المسجد الجامع فقد قيل يكره والاصح انه لا يكره **قوله** ويحاذي اعضاء المار (اعضاء)

مثل مؤخرة الرجل وقبل ينبغي ان يكون في غلظ الاصبع لان مادونه لا يبدول لنا ظر من بعيد فلا يحصل المقصود ويقرب من السترة لقوله عليه الصلوة والسلام من صلى الى السترة فليدن منها ويجعل السترة على حاجبه الايمن او على الايسر وبه ورد الاثر ولا بأس بترك السترة اذا امن المرور ولم يواجه الطريق وسترة الامام سترة للقوم لانه عليه الصلوة والسلام صلى ببطحاء مكة

اعضاء لو كان يصلي على الدكان انما شرط هذا فانه لو صلى على الدكان والدكان مثل قامة الرجل فهو سترة فلا يأثم المار وكذا السطح والسرير وكل مرتفع ومن مشايخنا من حده بقدر السترة وهو ذراع وهو غلط لانه لو كان كذلك لما كره مرور الراكب وان استتر بظهر انسان جالس كان سترة وان كان قائما اختلفوا فيه وان استتر بدابة فلا بأس به وقالوا حيلة الراكب اذا اراد ان يمر ان ينزل فيصير وراء الدابة ويمر فيصير الدابة سترة ولا يأثم وكذا لو مر رجلا من تحاذيان فان كراهة المرور واثمه تلحق الذي يلي المصلي كذا ذكره الامام الترمذي رحمه الله .

قوله مثل مؤخرة الرجل بضم الميم وكسر الخاء لغة في آخرته وهي الخشبة العريضة التي تحاذي رأس الراكب وتشديد الخاء خطأ كذا في المغرب فمؤخرة الرجل جازان تكون مقدار الزراع وذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله من حديث ابي جحيفة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام ركز عنزة وقال مقدار العنزة انما يكون طول ذراع **قوله** وبه ورد الاثر وهو ما روي عن المقداد رضي الله عنه انه قال ما صلى رسول الله عليه السلام الى شجرة ولا الى عود ولا عمود الا جعله على حاجبه الايمن ولم يصمده صمدا كذا في الجامع الصغير نفخر الاسلام رحمه الله اي لم يقصده تصد ابا لمواجهة (قوله)

الى عنزة ولم يكن للقوم سترة ويعتبر الغرز دون الالتقاء والخط لان المقصود لا يحصل به ويدرك الماراذا لم يكن بين يديه سترة او مربيته وبين السترة لقوله عليه السلام فادروا ما استطعتم ويدروا بالاشارة كما فعل رسول الله عليه السلام بولدي ام سلمة رضي الله تعالى عنهما او يدفع بالتسبيح لما روينا من قبل ويكره الجمع بينهما لان باحدهما كفاية .

قوله الى عنزة بالتنوين وهي شبه العكازة وهي عصا ذات زج كذا في المغرب الزج الحديدية التي في اسفل الرمح **قوله** ويعتبر الغرز دون الالتقاء والخط وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمة الله تعالى عليه انما يغرز اذا كانت الارض رخوا فاما اذا كانت الارض صلبة لا يمكنه الغرز فانه يضع وضعا لان الوضع قد روي كما روي الغرز لكن يضع طولا لا عرضا ليكون على مثال الغرز فان لم يكن معه خشبة او شيء يضع هل يخط خطأ قال لا يخط خطأ والخط ليس بشيء هكذا روي عن محمد رحمة الله عليه رواه عصمة وقال الشافعي رحمه الله بانه يخط خطأ وبه قال بعض مشايخنا المتأخرين وقالوا يخط طولا لا عرضا وقيل يخط شبه المحراب **قوله** كما فعل رسول الله عليه السلام بولدي ام سلمة رضي الله عنها روي ان النبي عليه السلام كان في بيت ام سلمة فقام عمر بن ام سلمة ليمر بين يديه فاشار اليه ان قف فوقف ثم قامت زينب بنت ام سلمة رضي الله عنها ليمر بين يديه فاشار اليها ان قفي (فانت) فمرت فلما نزع من صلوته قال ناقصات العقل ناقصات الدين صواحب يوسف صواحب كرسف يغلبن الكرام ويغلبهن اللثام وفي المغرب الكرسف القطن وبه سمي رجل من زهاد بني اسرائيل كان يقوم الليل ويصوم النهار فكفر في سبب امرأة عشقها ثم تداركه الله بما سلف منه فتاب عليه هكذا في الفردوس ومنه الحديث صواحب يوسف صواحب كرسف والله اعلم . (فصل)

فصل فيما يكره

ويكره للمصلي ان يعبت بثوبه او بجسده لقوله عليه السلام ان الله تعالى كره لكم ثلثا وذكر منها العبت في الصلوة ولان العبت خارج الصلوة حرام فما ظنك في الصلوة ولا يقلب الحصى لانه نوع عبت الا ان لا يمكنه من السجود فليسويه مرة واحدة لقوله عليه السلام مرة يا اباذر والافذرو لان فيه اصلاح صلواته ولا يفرقع اصابعه لقوله عليه السلام لا تفرقع اصابعك وانت تصلي ولا يتخصرو وهو وضع اليد على الخاصرة لانه عليه السلام نهى عن الاختصار في الصلوة ولان فيه ترك الوضع المسنون

فصل فيما يكره

قوله ويكره للمصلي ان يعبت بثوبه قال الامام بدر الدين الكردي رحمه الله العبت الفعل الذي فيه غرض ولكن ليس بشرعي والسفه مالا غرض فيه اصلا **قوله** وذكر منها العبت في الصلوة قال عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى كره لكم ثلثا الرقت في الصوم والعبت في الصلوة والضحك في المقابر رواه ابو هريرة رضي الله عنه **قوله** فيسويه مرة واحدة لقوله عليه السلام يا اباذر مرة والافذرو في بعض الروايات وان تركتها فهو خير لك من مائة ناقة سوداء الحدة تكون لك كذا في المبسوط **قوله** ولا يفرقع اصابعه فرقع اصابعه اذا غمزها او مدها حتى يصوت لقوله عليه السلام لعلي رضي الله عنه اني احب لك ما احب لنفسي لا تفرقع اصابعك وانت تصلي **قوله** ولا يتخصر في المبسوط وهو فعل المصاب وحالة الصلوة حال ينجي فيها العبد ربه فهي حال الافتخار لا حال اظهار المصيبة ولانه فعل اهل الكتاب قال عليه السلام الاختصار في الصلوة راحة اهل النار وقد نهينا عن التشبه بهم (قوله)

(كتاب الصلوة باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها فصل فيما يكره)

ولا يلتفت لقوله عليه السلام لو علم المصلي مع من يناجي ما التفت ولو نظر بمؤخر عينه يمنة ويسرة من غير ان يلوي عنقه لا يكره لانه عليه السلام كان يلاحظ اصحابه في صلواته بموق عينيه ولا يقعي ولا يفرش ذراعيه لقول ابي ذر رضي الله عنه نهاني خليلي عن ثلث ان انقرنقرالديك وان اتعي اتعاء الكلب وان افترش افتراش الثعلب والاقعاء ان يضع اليديه على الارض وينصب ركبتيه نصبا هو الصحيح ولا يرد السلام بلسانه لانه كلام ولا بيده لانه سلام معنى حتى لو صافح بنية التسليم تفسد صلواته ولا يتربع الا من عذر لان فيه ترك سنة القعود

قوله ولا يلتفت روي عن رسول الله عليه السلام ان الرحمة تواجه العبد ما دام في صلواته فاذا التفت اعرض عنه ولا ان الالتفات يمنة ويسرة انحراف عن القبلة ببعض بدنه ولو انحرف عن القبلة بجميع بدنه فسدت صلواته فاذا انحرف ببعض بدنه يكره كالعمل ليسير في الصلوة يكره لان كثيره يفقد وقال عليه السلام تلك خلصة يختلسها الشيطان من صلوة العبد وهذا دليل على ان الالتفات مما لا يقطع الصلوة وان انحرف عن القبلة يمنة او يسرة ما لم يستدبر القبلة **قوله** والاقعاء ان يضع اليديه الى قوله هو الصحيح وقيل الاقعاء ان ينصب قدميه كما يفعل في السجود ويضع اليديه على عقبه **قوله** ولا يتربع الا من عذرو في المبسوط ومن علل فيه فقال التربع جلوس الجبابة فلهذا كره في الصلوة وهذا ليس بقوي فان النبي عليه السلام كان يتربع في جلوسه في بعض احواله حتى انه كان يأكل يوما متربعاً فنزل عليه الوحي كل كما تأكل العبيد وهو كان منزهاً من اخلاق الجبابة وكذلك عامة جلوس عمر رضي الله عنه في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان تربعا والصحيح ان الجلوس على الركبتين اقرب الى التواضع من التربع فهو اولي في حالة الصلوة الا عند العذر • (قوله)

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره) (٢٩٥)

ولا يعقص شعرة هوان يجمع شعرة على هامته ويشده بخيط أو بصمغ ليتلبد فقد روي عن النبي عليه السلام نهى أن يصلي الرجل وهو معقوص ولا يكف ثوبه لأنه نوع تجبر ولا يسدل ثوبه لأنه عليه الصلوة والسلام نهى عن السدل وهوان يجعل ثوبه على رأسه وكفيه ثم يرسل أطرافه من جوانبه ولا يأكل ولا يشرب لأنه ليس من أعمال الصلوة فإن أكل أو شرب عامداً وناسياً فسدت صلوته لأنه عمل كثير وحالة الصلوة مذكورة ولا بأس بأن يكرن مقام الإمام في المسجد وسجوده في الطاق ويكره أن يقوم في الطاق لأنه يشبه صنيع أهل الكتاب من حيث تخصيص الإمام بالمكان بخلاف ما إذا كان سجوده في الطاق

قوله ولا يعقص شعرة وفي مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله وصورة العقص هوان يشد صغيرته حول رأسه كما تفعله النساء أو يجمع شعرة فيعقد في مؤخر رأسه وكل ذلك مكروه وعن عمر رضي الله عنه أنه مر برجل ساجد عاقص شعرة فحله حلاً عنيفاً وقال إذا طول أحدكم شعرة فليرسله ليسجد معه **قوله** ولا يكف ثوبه والكف أن يرفع الثوب من بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود كذا في المغرب **قوله** ولا يسدل ثوبه وفي مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله هوان يضع الرداء أو القباء على كتفيه ولم يدخل يديه في الكمين وفي الخلاصة وهو مكروه سواء كان تحته قميص أم لا **قوله** ولا يأكل ولا يشرب أما إذا كان بين أسنانه شيء فابتلعه لا تفسد صلوته لأن ما بين أسنانه تبع لريقه ولهذا لا يفسد به الصوم قال بعضهم هذا إذا كان ما بين أسنانه قليلاً مادون الحمصة فاما إذا كان أكثر من ذلك تفسد صلوته وسوى بينها وبين الصوم وقال بعضهم مادون ملاء الفم لا يفسد صلوته وفرق بين الصلوة وبين الصوم كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله **قوله** وسجوده في الطاق المراد من الطاق المحراب ويكره أن يقوم في الطاق قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله وفيه طريقان أحدهما أنه إذا دخل الطاق صار ممتازاً عن القوم في المكان لأنه في معنى بيت آخر وذك لك صنيع أهل الكتاب والتشبه بهم مكروه وقال عليه السلام

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره)

ويكره ان يكون الامام وحده على الدكان لما قلنا وكذلك على القلب في ظاهرا لرواية لانه ازدرأء الامام

من تشبه بقوم فهو منهم خصوصا في الصلوة ولهذا يكره الاعتجار وهو ان يشد العمامة حول رأسه ويبدى هامته كما يفعل الشطار ويكره تغطية الفم في الصلوة لانه تشبه بهم والوجه الثاني ما حكى عن الفقيه ابي جعفر رحمه الله انه قال لانه يشبهه على من عن يمينه وعن يساره حاله حتى اذا كان بجانب الطاق عمودان وراء ذلك فرجة يطلع فيها من عن يمينه وعن يساره على حاله فلا بأس به لان الامام انما كان اماما ليعلم بحاله فيتحقق الاثتمام وانما هذا بالعراق لان محاريبهم مجوفة مطوقة مبنية باللبن والآجر وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله من اختار الطريقة الاخيرة لم يكره عند عدم الاشتباه وان كان مقام الامام في الطاق بان كان على جانبي الطاق فرجة ومن اختار الطريقة الاولى قال يكره في الوجهين جميعا وقال هذا هو الوجه *

قوله ويكره ان يكون الامام وحده على الدكان انما قيده به لانه لو كان معه بعض القوم لا يكره **قوله** وكذلك على القلب في ظاهرا لرواية وذكر الطحاوي رح انه لا يكره لزوال المعنى الاول وهو التشبه بصنيع اهل الكتاب فانهم لا يفعلون هكذا ولم يذكر في الكتاب مقدار ارتفاع الدكان الذي يكره قال بعضهم ما لم يجاوز قامة الرجل الوسط لا يكره وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رح وذكر الطحاوي رحمه الله انه مقدّر بقدر قامة الرجل وهكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله وقيل انه مقدّر بمقدار ما يقع به الامتياز وقيل انه مقدّر بقدر ذراع اعتبارا بالستره وعليه الاعتماد وكذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله وذكر شيخ الاسلام رحمه الله ان القوم اذا كانوا على الدكان انما يكره اذا لم يكن فيه عذر اما عند العذر فلا يكره كما في الجمعة فان القوم يقومون على الرفوف والامام على الارض ولم ينكر احد لضيق المكان وحكي عن شمس الأئمة الحلواني رح ان الصلوة (على)

ولا لباس بان يصلي الى ظهر رجل قاعد يتحدث لان ابن عمر رضي الله عنه
ربما كان يستتر بنافع في بعض اسفاره

على الرفوف في الجامع من غير ضرورة مكروه وعند الضرورة بان امثلاً المسجد فلا لباس به
وهكذا يحكي عن الفقيه ابي الليث رحمه الله في الطاق فانه اذا تحققت الضرورة بان ضاق
المسجد على القوم والامام يقوم في الطاق لا يكره كذا في الجامع المحبوبي *

قوله ولا لباس بان يصلي الى ظهر رجل قاعد يتحدث انما قيد بان يظهر لانه اذا صلى
الى وجه غيره يكره لما روي ان عمر رضي الله عنه رأى رجلاً يصلي الى وجه غيره
فغزرها بالدرّة وقال للمصلي استقبل صورة في صلوتك وقال للقاعد استقبل المصلي
بوجهك ولو صلى الى وجه انسان وبينهما ثالث ظهره الى وجه المصلي لم يكره
وفي قوله الى ظهره اشارة الى انه لا لباس بان يصلي وان كان بقربه قوم يتحدثون او نائمون
ومن الناس من كره ذلك لما روي ان النبي عليه السلام نهى عن ان يصلي الرجل وعنده
قوم يتحدثون او نائمون وتاويل ذلك عندنا اذا رفعوا اصواتهم على وجه يخاف
وقوع الغلط في الصلوة وفي النائمين اذا كان يخاف ان يظهر صوت من النائمين فيفسد
في صلوته ويخجل النائمين اذا انتبه فان لم يكن كذلك فلا لباس به والدليل على انه لا يكره
ما روي ان اصحاب رسول الله عليه السلام كانوا يصلون وبعضهم كانوا يقرؤون وبعضهم
كانوا يتعلمون الفقه وبعضهم كانوا يذكرون المواعظ ولم يمنعهم عن ذلك رسول الله
عليه السلام كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله والفوائد الظهيرية
قوله كان يستتر بنافع وجه الاستدلال به انه لما ثبت به اباحة الصلوة الى ظهر رجل قاعد
يتحدث وليس في وسع المصلي منعه من الحديث ثبت ان التحدث لا اثر له في نفي
الاحقة والجواز بالضرورة اذا التكلّف يدور مع الوسع (قوله)

(كتاب الصلوة باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها فصل فيما يكره)

ولا باس بان يصلي وبين يديه مصحف معلق او سيف معلق لانهم لا يعبدان وباعتباره
 تثبت الكراهة ولا باس بان يصلي على بساط به تصاوير ان فيه استهانة بالصورة
 ولا يمسجد على التماثيل ولا يركع في الصورة واطلق الكراهة في الاصل لان المصلي معظم
 ويكره ان يكون فوق رأسه في السقف او بين يديه او بجذائه تصاوير او صورة معلقة

قوله ولا باس بان يصلي وبين يديه مصحف معلق وانما اورد هذه المسئلة هكذا
 لان من العلماء من كره هذا فقالوا اما السيف فانه آلة الحرب وفي الحديد باس شديد فلا يليق
 تقديمه في مقام الابتهاال وقيل هو قول ابن عمر رضى واما في استقبال المصحف فان فيه
 تشبها باهل الكتاب فانهم كانوا يفعلون ذلك بكتبهم وقيل هو قول ابراهيم النخعي رح
 لانا نقول لا يفعلون ذلك عبادة لكن ليقرأ منه في صلواتهم وذلك يكون مكروها
 عندنا ولانه لو كان موضوعا امام المصلي فليس به باس فكذا اذا كان معلقا واما السيف
 قلنا نعم انه آلة الحرب لكن الموضوع موضع الحرب ولهذا سمي محرابا فيليق هوفيه
 ولا نأمرنا باخذ الاسلحة في صلوة الخوف قال الله تعالى ولما خذوا اسلحتهم فاذا كان
 معلقا بين يديه كان امكن من اخذها اذا احتاج اليه فلا يوجب الكراهة وقد كانت
 الغزاة تحمل امام رسول الله عليه الصلوة والسلام فكانت تركيز بين يديه فيصلي اليها
 وهي سلاح فتبين انه لا باس بالسلاح بين يدي المصلي **قوله** ولا باس بان يصلي على
 بساط فيه تصاوير ذكر في المغرب التمثال ما يصنعه ويصوره شبهما بخلق الله تعالى من
 ذوات الروح والصورة عام واما قولهم ويكره التماثيل ويرو التماثيل فلعطف للبيان واما
 تماثيل شجر فمجازان **مع قوله** واطلق الكراهة في الاصل اي لم يفصل في المبسوط
 في الكراهة بين ان يمسجد على الصورة او لا يمسجد ذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله
 فان صلى على بساط فيه تماثيل فانه يكره لانه متى صلى عليه تشبه هذه الصلوة (الى)

(كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره) (٢٩٩)

لحديث جبرئيل صلوات الله عليه ان لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة ولو كانت الصورة صغيرة بحيث لا تبد وللناظر لا يكره لان الصغار جدا لا تعبد واذا كان التمثال مقطوع الرأس اي ممحوا الرأس فليس بتمثال لانه لا تعبد بدون الرأس وصار كما اذا صلى الى شمع او سراج على ما قالوا

الى الصورة وحقيقة الصلوة للصورة حرام فما يشبهها يكون مكروها ولان البساط الذي يعد للصلوة يعظم من بين سائر البسط فيكون هذا نوع تعظيم للصورة وقد امرنا بالاهانة ثم قال هكذا ذكر في الكتاب واطلق الجواب وذكر في الجامع الصغير انه اذا كان في موضع سجوده يكره لما فيه من التعظيم له فان كان في موضع جلوسه وقيامه لا يكره لما فيه من الاهانة •
قوله لحدث جبرئيل عليه السلام وهو ما روي مجاهد عن ابي هريرة رضي الله عنه ان جبرئيل عليه السلام استأذن على رسول الله عليه السلام فقال له ادخل فقال كيف ادخل بيتا فيه ستر عليه تماثيل حيوان او رجال اما ان يقطع رؤسها او تجعل بساطا توطأ انا معشر الملائكة لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة **قوله** لان الصغار جدا لا يفسد وكان على خاتم ابي هريرة رضي الله عنه ذبا بتان ولما وجد خاتم دانيال النبي عليه السلام على عهد عمر رضي الله عنه كان على فسه صورة اسد ولبوة وبينهما صبي يلحسانه فلما نظرا اليه عمر رضي الله عنه اغرورقت عيناه بالدموع ودفعه الى ابي موسى الاشعري رضي الله عنه واصل ذلك ان بخت نصر حين استولى اخبر ان بعض ما يولد في زمانك يقتلك وكان يتغى الصبيان فيقتلهم فلما ولد دانيال عليه السلام القته امه وابوه في عيصة وجاء ان ينجو من القتل فقبض الله له اسدا يحفظه ولبوة ترضعه وهما يلحسانه فاراد بهذا النقش ان يحفظ منه الله تعالى عليه وكان لابن عباس رضي الله عنه كانون محفوف بصور صغار **قوله** كما اذا صلى الى شمع او سراج على ما قالوا وقوله على ما قالوا ايدان بخلاف البعض وذكر الامام الترمذي رحمه الله واختلف فيمن صلى

ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة أو على بساط مفروش لا يكره لانها تandas وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة أو كانت على السترة لانه تعظيم لها واشد هاكرهه ان تكون امام المصلي ثم من فوق رأسه ثم على يمينه ثم على شماله ثم خلفه ولولبس ثوبا فيه تصا ويرى كره لانه يشبه حامل الصنم والصلوة جائزة في جميع ذلك لاستجماع شرائطها وتعاد على وجه غير مكروه وهو الحكم في كل صلوة اديت مع الكراهة ولا يكره تمثال غير ذي الروح لانه لا يعبد ولا باس بقتل الحية والعقرب في الصلوة لقوله عليه السلام اقتلوا الاسودين ولو كنتم في الصلوة ولا ن فيه ازالة الشغل فاشبه درء المارويستوي جميع انواع الحيات هو الصحيح لاطلاق ما روينا

وبين يديه شمع اسراج فليل يكره كما لو كان بين يديه كانون فيه جمرا ونارموقدة والصحيح انه لا يكره لان السراج او الشمع لا يعبد احد ومن ظهر الدين رح الاصل ان كل ما يقع تشبها بهم فيما يعظمونه يكره الاستقبال في الصلوة اليه وهم يعبدون الجمر بدون الضرام الا ان الاستقبال الى الضرام يكره لانه لا ينفك عن الجمر وقالوا ايضا يكره الصلوة الى تنور مفتوح الرأس فيه نار . **قوله** ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة قال شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى عليه وقد كره بعض المتأخرين التمثال على الكبير من الوسائد التي توضع في صدر المجلس ليجلس عليها لان ذلك في معنى الازار في كره الجلوس عليها **قوله** ولا يكره تمثال غير ذي الروح روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه نهى مصورا عن التصوير فقال كيف اصنع وهو كسبي قال ان لم يكن لك بد فعليك بتمثال الاشجار **قوله** اقتلوا الاسودين اراد بهما الحية والعقرب هنا وفي حديث عايشة رضي الله عنها رأيتنا وما لنا طعام الا الاسودان المراد بهما التمر والماء ذكره في الفائق **قوله** ويستوي جميع انواع الحيات هو الصحيح هذا احتراز عن قول الفقيه ابي جعفر رحمه الله فانه يقول الحيات على نوعين منها ما يكون من سواكن البيوت وهي جنية ومنها (لا يكون)

(٢٠١) كتاب الصلوة ... باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها ... فصل فيما يكره

ويكره عد الآي والتسبيحات في الصلوة وكذلك عد السور لان ذلك ليس من اعمال الصلوة وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى انه لا بأس بذلك في الفرائض والنوافل جميعا مراعاة لسنة القراءة والعمل بما جاءت به السنة

مالا يكون فيها وأنجني صورتها ببيضاء لها صغيرتان تمشي مستوية فلا يباح قتلها وفي قوله عليه السلام اقتل الاسودين اشارة الى هذا وأيده قوله عليه السلام اياكم والحية البيضاء فانها من الجن وفي غير الصلوة على قوله لا يحل قتله الا بعد الا عذار والاذن بان يقال خل طريق المسلمين فان ابي فحينئذ يقتل وغير أنجني ما كان يضرب لونه الى السواد وفي مشيه التواء والامام الطحاوي رحمه الله يقول انه فاسد من قبل ان النبي عليه السلام اخذ على الجن العهود والمواثيق بان لا يظهروا لامته في صورة الحية ولا يدخلوا بيوتهم فاذا انقضوا العهد يباح قتلها وقال الامام قاضي خان رحمه الله والاولى هو الا عذار رجاء العمل بالعهد وذكر شمس الأئمة السرخسي رح في المبسوط وقيل هذا اذا امكنه قتل الحية بضربة واحدة كما فعله رسول الله عليه السلام في العقرب فاما اذا احتاج الى معالجة وضربات فليست قبل الصلوة كما لو قاتل انسان في صلوته لان هذا عمل كثير ثم قال والاظهر ان الكل سواء فيه لان هذا عمل رخص فيه للمصلي وهو كما لمشي بعد الحدث والاستقاء من البئر والتوضي •

قوله ويكره عد الآي والتسبيحات في الصلوة اختلف المشايخ في محل الخلاف قال بعضهم لا خلاف في المكتوبة انه يكره وانما الخلاف في النوافل ومنهم من قال لا خلاف في النوافل انه لا يكره وانما الخلاف في المكتوبة وفي النهاية وما روي في الاحاديث من قرأ في الصلوة كذا كذا مرة قل هو الله احد وكذا كذا تسبيحة فذلك الاحاديث لم يصحها الثقات اما صلوة التسبيح قد اوردها الثقات وهي صلوة مباركة فيها ثواب عظيم ومنافع كثيرة وانه يقدر ان يحفظ وان احتاج بعد بخير الا صابع حتى لا يصير عملا كثيرا ثم السلف كانوا يختلفون في عد الآي والتسبيح في غير الصلوة فمنهم

قلنا يمكنه ان يعد ذلك قبل الشروع فيمتغني عن العد بعده والله اعلم .

فصل

ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن ذلك والاسند باريكره في الرواية لما فيه من ترك التعظيم ولا يكره في رواية لان المسند برفجه غير مواز للقبلة وما ينحط منه ينحط الى الارض بخلاف المستقبل لان فرجه مواز لها وما ينحط منه ينحط اليها ويكره المجامعة فوق المسجد

من كان يكره ذلك وقد روي عن عمر رضي الله عنه انه لما رأى من يفعل ذلك فقال عد ذنوبك لتستغفر منها واست مستغن عن عد التسبيح قال مشايخنا رحمهم الله فالصواب ان لا ينهي الضعفاء عن عد النواة فذلك اسكن للقلوب .

قوله قلنا يمكنه ان يعد ذلك قبل الشروع انما يتأتى هذا في الآي دون التسبيحات والله اعلم .

فصل

قوله ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء الخلاء الممدود بيت التغوط والمقصود البيت ثم كما يكره استقبال القبلة بالفرج كذلك يكره للمرأة ان تمسك ولد ها نحوها ليبول وفي جمع العلوم لا يدخل الخلاء الامستور الرأس ولا يتحنج ولا يبرز ولا يمتخط ويكره الكلام عند الوطي والخلاء ويسكت اذا عطس ويكره مد الرجلين الى القبلة في النوم وغيره همدا وكذا الى المصحف وكتب الفقه واختلف في الاستقبال للتطهير والازالة في الاجناس لا يكره الاستقبال حالة الاستنجاء والطهور كذا ذكره الامام الترمذ في حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان النبي عليه السلام قال لا تستقبلوا القبلة لغائط او بول ولا تستدبروها ولكن شرفوا او غربوا وهذا بالمدينة لان من شرق او غرب لم يكن مستقبل الكعبة ولا مستدبرا

(قوله)

والبول والتخلي لان سطح المسجد له حكم المسجد حتى يصح الاقتداء منه
 بمن تحته ولا يبطل الاعتكاف بالصعود اليه ولا يحل للجنب الوقوف عليه
 ولا لباس البول فوق بيت فيه مسجد والمراد ما عد للصلوة في البيت لانه لم يأخذ حكم
 المسجد وان ندبنا اليه ويكره ان يفلق باب المسجد لانه يشبه المنع من الصلوة
 وقيل لا لباس به اذا خيف على متاع المسجد في غيراوان الصلوة •

قوله والبول والتخلي اي التغوط **قوله** وان ندبنا اليه قال عليه السلام لا تتخذوا
 بيوتكم قبورا وهو عبارة عن ترك الصلوة في البيت وذكر شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله في الجامع الصغير ولم يذكر كراهة البول والمجامعة والخلاء
 في المواضع المتخذة لصلوة الجنازة وقد قال بعض اصحابنا ان ذلك يكره فيها
 كما في المساجد التي على القوارع وعند الحياض والاصح انه ليس لهذا الموضع حرمة المسجد فانه
 لا لباس با دخال البيت فيه مع اننا امرنا بتجنب المساجد الموثى وما كان هذا الا نظير
 الموضع المعد لصلوة العيد وذلك لا يأخذ حكم المسجد فهذا مثله واما المسجد الجامع فهو
 اعظم المساجد حرمة والمساجد المبنية على القوارع لها حكم المسجد الا ان الاعتكاف
 فيها لا يجوز لانه ليس لها امام ومؤذن معلوم وذكر الصدر الشهيد في الفتاوى والمختار
 للفتوى في المسجد الذي اتخذ لصلوة الجنازة والعيد انه مسجد في حق جواز
 الاقتداء وان انفصل الصفوف رفقا بالناس وفي ما عدا ذلك ليس له حكم المسجد وفي
 التفاريق لا تعتكف المرأة في بيتها في غير مسجد ومعناه الموضع المعد للصلوة **قوله** ويكره
 ان يغلق باب المسجد قالوا لا لباس في زماننا باغلاق باب المسجد ولا يفتح
 الا في اوقات الصلوة والتدبير في ذلك الى اهلها لان الغلبة لاهل الفساد ويخاف منهم
 على متاع المسجد وعلى منازل الجيران بالليل وجاز ان يختلف الحكم باختلاف
 احوال الناس الا ترى ان النساء كن يحضرن الجماعات ثم منعن من ذلك وكان المنع

ولا باس بان ينقش المسجد بالجص والساج وماء الذهب وقوله لا باس يشير الى انه لا يؤثر عليه لكنه لا يائمه به وقيل هو قربة وهذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولي فيفعل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء دون ما يرجع الى النقش حتى لو فعل يضمن

صوابا فكذلك اغلاق باب المسجد في زماننا والتدبير فيه الى اهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بغير امر القاضي يكون متوليا .

قوله ولا باس بان ينقش المسجد قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في قوله لا باس اشارة الى انه لا يؤثر بذلك ويكفيه ان ينجور رأسا برأس وهذا لان النبي عليه السلام لما قيل له الانهدم مسجدك ثم نبنيه قال لا عرش كعرش موسى او قال عريش كعرش موسى وكان سقف مسجده من الجريد وكان يكف اذا مطر حتى قال ابو سعيد الخدري رضي الله عنه رأيت سجد في ماء وطن ولان النبي عليه السلام عد ذلك من اشراط الساعة قال يزحرف المساجد ويطوان المنارات وعلي رضي الله عنه قال حين مر بمسجد مزخرف لمن هذه البيعة وانما قال ذلك لكرهه هذا الصنيع في المساجد ولما بعث الوليد بن عبد الملك اربعين الف دينار ليزين بها مسجد رسول الله ﷺ فمر بها علي بن عمر بن عبد العزيز فقال المساكين الى هذا المال احوج من الاساطين وعندنا لا باس بذلك لما روي ان داؤد صلوات الله عليه بنى مسجديت المقدس ثم ائمه سليمان صلوات الله عليه بعده فزينه حتى نصب الكبريت الاحمر على رأس القبة وكان ذلك اعز ما يوجد في ذلك الوقت وكان يضيء من ميل والغزالات يغزلن في ضوءها في الليالي وفي الجامع الصغير للمحبوبي حتى كانت الغزالات يغزلن في ضوءها من مسافة اثنا عشر ميلا وفي الحديث الذي يرووا زيادة فانه قال وقلوبهم خاوية من الايمان وانما كره ذلك لهذا **قوله** اما المتولي فيفعل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء مثل التجهيص (و)

باب صلوة الوتر

الوتر واجب عند أبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وقال سنة لظهور آثار السنة فيه حيث لا يكفر جاحده ولا يؤذن له ولا أبي حنيفة رحمة الله عليه قوله عليه السلام ان الله تعالى زادكم صلوة الا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر امر وهو للوجوب ولهذا اوجب القضاء بالاجماع وانما لا يكفر جاحده

وذكر الامام الترمذي رحمه الله في التخصيص ايضا وكان الزرنجيري رحمه الله يقول هذا في زمانهم اما في زماننا لو صرف ما يفضل من العمارة الى التنقيش يجوز لان الظلمة يأخذون ذلك وليس بمستحسن كتابة القرآن على المحاريب والجدران لما يخاف من سقوط الكتابة وان بوطاً وفي جمع النسفي مصلون اوبساط فيه اسماء الله تعالى يكره بسطه واستعماله في شيء وكذا لو كان عليه الملك لا غبروا الالف واللام وحدهم وكذا يكره اخراجه من ملكه اذ الم يأم من استعمال الغير فالواجب ان يوضع في اعلى موضع لا يوضع فوقه شيء وكذا يكره كتابة الرقاع والصاقها بالابواب لما فيه من الاهانة والله اعلم

باب الوتر

قوله لظهور آثار السنن حيث لا يكفر جاحده وليس له اذان ولا اقامة وتجب القراءة في الركعة الثالثة ولا جماعة في عامة السنة ويؤدى في وقت العشاء فان قيل الواجب ايضا لا يكفر جاحده قلنا يستدل بالمجموع وهو ان لا يكفر جاحده ولا يؤذن له فان قيل الواجب ايضا بهذه المأثرة كصلوة العيد قلنا لا نسلم بانه لا اذان في صلوة العيد بل قولهم الصلوة يرحمك الله اذان واعلام على اننا نمنع وجوب صلوة العيد على قول من قال انها سنة لان الاذان هو الاعلام بان ما يدعي اليه لازم الاتيان به فكان من خصائص الواجب فصيح الاستدلال بعدمه على عدم الوجوب **قوله** ان الله تعالى زادكم صلوة اخبر بالزيادة وانما يزداد على الشيء اذا كان المزيدي عليه منحصر والنوافل غير منحصرة

لان وجوبه ثبت بالسنة وهو المعنى لما روي عنه انه سنة وهو يؤدى في وقت العشاء
فاكتفى باذانه واقامته

فيكون زيادة على الفرائض لانها معلومة المقادير وقضيتها ان تكون فريضة الا انه امتنع
الفرضية لشبهة في الدليل فثبت الوجوب لا مكان اتيانه بمثله فان قيل السنن ايضا مقدرة
فهذا كان زيادة على السنن قلنا زيادتها على الفرائض اولى لما فيه من الاحتياط والعمل
بالرواية المشهورة ان الله زاد صلوة على صلواتكم الخمس ولان فيه عملا بحقيقة الامر
وهو الوجوب ولا كذلك عكسه ولانه لما احتمل هذا وذلك تعين ما ذكرنا لقوله عليه السلام
الوتر حق واجب فمن لم يوتر فليس منا ولا يقال تعين قولهما لقوله عليه السلام ثلث
كتبت علي وهي لكم سنة الوتر والضحي والاضحي لان فيه بيان انه ليس بمكتوبة
كالخمس علما واعتقاد بالاستدلال بالحديث للوجوب من ثلثة اوجه احدها بالزيادة
فانها انما يتحقق على انشيء اذا كان من جنس المزيد عليه ولا يقال زاد في ثمنه
اذا وهب هبة مبتدأة ولا يقال زاد على الهبة اذا باع والمزيد عليه واجب فكذا الزيادة والثاني انه
قال فصلوها وانه امر والامر للوجوب والثالث انه اضاف الى الله تعالى والسنن يضاف
الى رسول الله عليه السلام ويدل عليه وجوب القضاء بتركه ناسيا او عاهدا وان طالت المدة
ولا يؤدى على الراحلة من غير عذر ولا يجوز بدون نية الوتر بخلاف التطوع وسائر السنن
ولو كانت سنة لكفتها بنية الصلوة كما في سائر السنن كذا في شرح الطحاوي وتحفة الفقهاء

قوله لان وجوبه ثبت بالسنة وهو المعنى بما روي عنه انه سنة روى حماد بن زيد
عن ابي حنيفة رحمه الله انها فريضة وبه اخذ زفروروى يوسف بن خالد التميمي عنه
انها واجبة وهو اظهر من مذهبه وروى نوح بن ابي مريم عنه انها سنة وبه اخذ
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وقيل في التوفيق بين الاقوال ان ما روي
عنه انه فريضة اي عملا لا اعتقاد وما روي عنه انه سنة اي ثبت وجوبه بالسنة (قوله)

قال الوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما بسلام لما روت عائشة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يوتر بثلاث وحكى الحسن رحمه الله اجماع المسلمين على الثلاث وهذا احد اقوال الشافعي رحمه الله وفي قول يوتر بتسليمتين وهو قول مالك رحمه الله والحجة عليهما ما روينا ويقتن في الثالثة قبل الركوع وقال الشافعي رحمه الله بعده لما روي انه عليه الصلوة والسلام قنت في آخر الوتر وهو بعد الركوع ولنا ما روي انه عليه السلام قنت قبل الركوع وما زاد على نصف الشيء فهو آخره ويقتن في جميع السنة خلافا للشافعي رحمه الله في غير النصف الاخير من رمضان لقوله عليه السلام للحسن رضي الله عنه حين علمه دعاء القنوت اجعل هذا في وترك من غير فصل ويقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة لقوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن

قوله الوتر ثلاث ركعات وفي تحفة الفقهاء وقال الشافعي رحمه الله هو بالخيار ان شاء او تر بركة او بثلاث او بخمس او بسبع او بتسع او باحدى عشر ركعة ولا يزيد على هذا وقال الزهري رحمه الله في شهر رمضان ثلاث ركعات وفي غيره ركعة ولنا حديث عائشة رضي الله عنها ولما رأى عمر رضي الله عنه سعدا يوتر بركة قال ما هذه البتراء لتشفعها اولاً دبتك وانما قال ذلك لان الاثر اشتهر ان النبي عليه السلام نهى عن البتراء **قوله** وما زاد على نصف الشيء آخره وذا قد يكون بعد الركوع وقد يكون قبله فيكون محتملا وما روينا محكم فيحمل المحتمل على المحكم **قوله** ويقتن في جميع السنة خلافا للشافعي رحمه الله فانه يقول لا يقتن الا في النصف الاخير من رمضان لما روي ان عمر رضي الله عنه لما امر ابي بن كعب رضي الله عنه بالا مائة في ليا لي رمضان امره بالقنوت في النصف الاخير وتأويله عندنا ان المراد بالقنوت طول القراءة لا القنوت في الوتر **قوله** ويقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة لما روي ان النبي عليه السلام او تر ثلاث ركعات قرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون

وإذا اراد ان يقنت كبر لان الحالة قد اختلفت ورفع يديه وقت لقوله عليه السلام لا ترفع الايدي
الا في سبع مواطن وذكر منها القنوت ولا يقنت في صلوة غير ها خلافا للمشافعي رحمه الله في العجر

وفي الثالثة بقل هو الله احد وقت قبل الركوع لكن لا ينبغي ان يقرأ سورة معينة
على الدوام لان الغرض مطلق القراءة لقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والتعيين
على الدوام يفضي الي ان يعتقد بعض الناس واجبا وانه لا يجوز لكن لو قرأ بما ورد به
الآثار احيانا يكون حسنا ولكن لا يواظب لما ذكرنا كذا في تحفة الفقهاء

قوله وإذا اراد ان يقنت كبر لان الحالة قد اختلفت ولا يقال في مثل هذا الاختلاف
لا يشرع التكبير كما لو انتقل من الثناء الى القراءة لان الاستفتاح سنة فيكون كالتكبير الذي
هو فرض لانه يجانسه والكل ثناء اما القنوت فواجب ومخالف للقراءة فلا يكون تبعاله
قوله ورفع يديه وقت لقوله عليه السلام لا يرفع الايدي الا في سبع مواطن اي لا يرفع
الايدي على وجه السنن الاصلية التي هي سنة الهدى الا في هذه المواضع ورفع اليدين
عند الدعاء على ما عليه عمل الامة انما هو من الاداب والاستحباب والاتباع بالآثار
لا على سنة الهدى ذكر في المستخلص السيد الامام ابو القاسم السمرقندي رحمه الله
آداب الدعاء عشرة الى ان قال الثالث ان يدعو مستقبل القبلة ويرفع يديه بحيث يرى
بياض ابطيه قال النبي عليه السلام ان ربكم حي كريم يستحي من عبده اذا رفع يديه اليه
ان يرد هما صفرا وذكر ركن الاسلام رحمه الله في شرعة الاسلام في فصل سنن الدعاء
بعد ما ذكر شرائطه جملة ويبدأ بالدعاء لنفسه ويرفع يديه الى المنكبين ويجعل باطن كفيه
مما يلي وجهه وفي المبسوط والمحيط في باب الاستسقاء وعن ابي يوسف رح ان شاء رفع
بذيه في الدعاء وان شاء اشار باصبعه لان رفع اليدين في الدعاء سنة هذا لفظهما ولعل المراد به
انه من السنن الزوائد في المبسوط وعن محمد بن الحنفية رضي الله عنه قال الدعاء اربعة
دعاء رغبة ودعاء رهبة ودعاء تضرع ودعاء خفية ففي دعاء الرغبة يجعل (بطون)

ما روى ابن مسعود رضاه صلى الله عليه وسلم قنت في صلوة الفجر شهرًا ثم تركه
 فان قنت الامام في صلوة الفجر يسكت من خلفه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 وقال ابو يوسف رحمه الله يتبعه لانه تبع لامامه والقنوت مجتهد فيه ولهما انه منسوخ
 ولا متابعة فيه ثم قيل يسكت فاء ما لينا نعه فيما تجب متابعتة وقيل يقعد تحقيفا للمخالفة

بطون كفيه نحو السماء وفي دعاء الرهبة يجعل ظهر كفيه الى وجهه كما مستغيث من الشيء
 وفي دعاء التضرع يعقد الخنصر والبصر ويحلق الابهام والوسطى ويشير باسبابة ودعاء
 الخفية ما يفعله المرء في نفسه وعلى هذا قال ابو يوسف رحمه الله في الاملاء يستقبل
 بباطن كفيه القبلة عند افتتاح الصلوة واستلام الحجر وقنوت الوتر وتكبيرات العيد
 ويستقبل بباطن كفيه السماء عند رفع الايدي على الصفا والمروة ويعرفات وجمع
 وعند الجمرتين لانه يدعوني هذه المواضع بدعاء الرغبة .

قوله ما روى ابن مسعود وهكذا عن انس قال قنت رسول الله عليه السلام في صلوة الفجر شهرًا
 اوقال اربعين يوما يدعوني رعل وذكون عصبه حين قتلوا القراء وهم سبعون رجلا وثمانون
 رضي الله عنهم وفي المبسوط فلما نزل قوله تعالى ليس لك من الامر شيء اريتوب عليهم
 ترك ذلك وقال ابو عثمان الهندي رحمه الله صليت خلف ابي بكر رضي الله عنه سنتين
 وصليت خلف عمر رضي الله عنه كذلك فلم ارواحدا منهما يفتني في صلوة الفجر وهم
 رروا القنوت ورووا تركه ففعله المتأخر ينسخ المتقدم وعن ابي مالك الاشجعي انه قال
 سألت ابي عن القنوت في صلوة الفجر فقال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وصليت خلف ابي بكر وخلف عمر وخلف عثمان وخلف علي رضي الله
 عنهم فلم يقتنوا يا بني بدعة وفي شرح القدوري للزاهدي رحمه الله ثم لا بد من
 معرفة دعاء القنوت وكيفية قراءته اما الدعاء فاطول ما روي فيه ما روى
 عمر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يقول بعد الركوع اللهم اغفر لنا وللمؤمنين

لان الساكت شريك الداعي والاول اظهر

والمؤمنات والمسلمين والمسلمات والف بين قلوبهم واصلح ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة اهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسلك ويقا تلون اولياءك اللهم خالف بين كلمتهم وزلزل اقدامهم وانزل بهم بأسك الذي لا يردده عن القوم المجرمين بسم الله الرحمن الرحيم اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير ونشكرك ولا نفرک ونخلع ونترك من يفجرک بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اياک نعبدک نصلي ويروى بالواو ونسجدوا لیک نسعی ونحفدونرجو رحمتک ونخشى عذابک ان عذابک بالکفار ملحق . کذا في بعض الروايات وفي بعض الروايات انه كان يبتدئ باللهم انا نستعينک الى آخره والتوفيق بين الروایتين انه كان يريد ذلك حين كان يدعو على الکفار ولهذا قيده عمر رضي الله عنه بما بعد الركوع ثم نسخ واقتصر بما ذكرناه في آخر الوتر قبل الركوع وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما انه قال علمني رسول الله عليه السلام كلمات اقولهن في الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارک لي فيما اعطيت انت تقضي ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تبارکت ربنا وتعاليت کذا في شرح الامام حسام الدين المودني واثبات التسمية في دعاء القنوت على قول ابن مسعود رضي الله عنه انهما سورتان من القرآن صحيح فاما على قول ابي انه ليس من القرآن وهو الصحيح فلا حاجة الى التسمية وبه اخذ عامة العلماء ولكن الاحتياط ان يجتنب الحائض والنفساء والجنب قراءته .

قوله لان الساكت شريك الداعي لقوله تعالى قد اجبت دعوتكما وكان موسى عليه السلام يدعوها روى عن وسمي داعيا لانه كان شريك الداعي فان قيل هذا التعليل غير ملائم لان القاهد ساكت ايضا فيكون شريك الداعي قلنا الساكت شريك الداعي (فيما)

ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشفعية وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر واذا علم المقتدي منه ما يزعم به فساد صلوته كالقصود وغيره لا يجز به الاقتداء به

فيما اذا اتفقا هيئة وهو عند كونهما قائمين لانه حينئذ يكون مددا و رداء له ولبس كذلك اذا اختلفا هيئة والفارق العرف واذا تعدل لم يعد اليه حتى يسجد معه .

قوله ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشفعية الصواب بالشافعي لما ذكر في المغرب ومن الخطاء الظاهر قولهم اقتداء الحنفي بشفعي المذهب ذكر ابو اليسر ان اقتداء الحنفي بشافعي المذهب غير جائز من غير ان يطعن في دينهم لما روي مكحول النسفي رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله ان من رفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع تفسد صلوته وجعل ذلك عملا كثيرا فصولتهم فاسدة عندنا فلا يصح الاقتداء وذكر في الفوائد اظهره بعد ما ذكر هذا ففيه نظر لان فساد الصلوة عند رفع الرأس من الركوع برفع اليدين لا يمنع صحة الاقتداء في الابتداء لجواز صلوة الامام اذا ذاك واجب ان المراد بقوله فلا يصح الاقتداء اي لا يؤدي صلوته في ضمن صلوته وفي الكافي ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعي لا كما يروى ان رفع اليدين عند الركوع والرفع منه عمل كثير يفسد الصلوة اذا العمل الكثير ما لوراء الناظر من بعيد يظنه خارج الصلوة **قوله** وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر لان الخلاف في المتابعة في قنوت الفجر مع انه اتباع في الخطاء اجماع على المتابعة في الدعاء المسنون لان قنوت الوتر صواب بيقين **قوله** واذا علم المقتدي ما يزعم به فساد صلوته كالقصود يعني ان الاقتداء به انما يصح اذا كان الامام يتحامي مواضع الاختلاف بان يتوضأ من الخارج للنجس من غير السبيلين كالقصود **قوله** وغيره يعني ان يقف الى القبلة مستويا ولا ينحرف انحرا قافا حشا ولا يكون متعصبا ولا شاكيا في ايمانه وان لا يتوضأ في الماء الراكد القليل وان يغسل ثوبه من المني او يفرغ اليابس منه وان لا يقطع الوتر وان يراعي

والمختار في القنوت الاخفاء لانه دعاء والله اعلم •

الترتيب في الفوائت وان يمسح ربيع رأسه وذكر الامام التمر تاشي رحمه الله من شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة رحمه الله انه اذا لم يعلم منه هذه الاشياء بيقين يجوز الاقتداء به ويكره ثم قال ولو شهد احتجامة ولم يتوضأ وغسل موضع الحجامة الصحيح انه لا يجوز الاقتداء به لمن شاهد ذلك ولو غاب عنه ثم رأى يصلي الصحيح انه يجوز الاقتداء به وذكر الامام التمر تاشي رحمه الله فان شاهد انه مسر، امرأة ولم يتوضأ ثم اقتدى به فان اكثر مشايخنا قالوا يجوز وقل الهندا واني لا يجوز •

قوله والمختار في القنوت الاخفاء لانه دعاء ذكر شيخ الاسلام رح ولم يذكر في الكتاب انه يجهر بالقنوت ام يخافت ولا اشكال في المنفرد انه يخافت واما اذا كان اماما فقد اختلفت المشايخ قال بعضهم بانه يخافت بها واليه ذهب الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وابو حفص السفكرد ري رح وقد جرى التوارث بالمخافة في مسجد ابي حفص الكبير رح وهو من اصحاب محمد رح ولولا انه علم من محمد ان من سنته المخافة لما خافت لان القنوت دعاء في الحقيقة والسبيل فيه المخافة الالعارض وكان الجهر بالقنوت في بلادنا ما استحسنا بخلاف القياس لان البلاد بلاد عجم وكانوا لا يعلمون ذلك فاستحسنوا الجهر لكي يتعلموا كما روي عن عمر رضي الله عنه انه جهر بالشاء حين قدم عليه وفد العراق ليتعلموا وفي الخلافي قال ابو يوسف يجهر الامام وقال محمد يخافت واما المأموم فعن ابي يوسف انه يؤمن ولا يقرأ القنوت وعن محمد انه يخافت كالامام وفي شرح المودني في القنوت طول القيام دون الدعاء وعن ابن عمر لا يعرف من القنوت الا طول القيام وبه فسر قوله تعالى من هو قانت والقانين وفي الصغرى القنوت في الوتر هو الدعاء دون القيام ومن لا يعرف القنوت يقول يارب ثلاث مرات ثم يركع واختيار ابي الميث رحمه الله انه يقول اللهم اغفر لي واختيار مشايخنا قوله اللهم اغفر لنا ربنا آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار •

باب النوافل

والسنة ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر وبعدها ركعتان وأربع قبل العصر وإن شاء ركعتين
وركعتان بعد المغرب وأربع قبل العشاء وأربع بعدها وإن شاء ركعتين والأصل فيه قوله عليه السلام
من ثابر على ثنتي عشرة ركعة في اليوم والميلة بنى الله له بيتا في الجنة وقصر على نحو
ما ذكر في الكتاب غير أنه لم يذكر الأربع قبل العصر فلهذا سماه في الأصل حسنا وخير
لاختلاف الآثار والأفضل هو الأربع ولم يذكر الأربع قبل العشاء فلهذا كان مستحبا
لعدم المواظبة وذكر فيه ركعتين بعد العشاء وفي غيره ذكر الأربع فلهذا
خير إلا أن الأربع أفضل خصوصا عند أبي حنيفة رحمه الله على ما عرف من مذهبه

باب النوافل

قوله وفسر أي النبي عليه السلام على نحو ما ذكر في الكتاب أي المبسوط أو القدوري
قوله غير أنه لم يذكر الأربع قبل العصر عند تفسير هذا الحديث **قوله** فلهذا سماه أي
محمد بن الحسن حسنا في الأصل أي في المبسوط وخبر أي بين الأربع والركعتين
بقوله وأربع قبل العصر وإن شاء ركعتين **قوله** لاختلاف الآثار قال عليه السلام رحم الله امرء
صلى قبل العصر أربعاً وروى أنه عليه السلام كان يصلي قبل العصر ركعتين والأربع أفضل
قوله ولم يذكر الأربع قبل العشاء أي النبي عليه السلام لم يذكر الأربع في تفسير هذا الحديث
قوله وذكر فيه أي في هذا الحديث ركعتين بعد العشاء وفي غيره ذكر الأربع وهو
حديث ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً عليه ومرفوعاً عن علي بن عبد الله بعد العشاء أربع ركعات
كان له كمثلهم من ليلة القدر **قوله** خصوصاً عند أبي حنيفة رحمه الله على ما عرف
من مذهبه من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب أنه يصلي ركعتين بعد العشاء قول أبي
يوسف ومحمد رحمهما الله وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله فلا أفضل إن يصلي أربعاً وجعل

والا ربع قبل الظهر بتسليمة واحدة عندنا كذا قاله رسول الله ﷺ وفيه خلاف الشافعي رح

هذا فرعا لمسئلة اخرى وهي ان صلوة الليل مثنى مثنى افضل ام اربع بتسليمة واحدة عند ابي حنيفة رحمه الله الا ربع افضل وعندهما مثنى مثنى افضل وقال بعضهم هذا لا يصح لان اختلا فهم في التطوع الذي ليس من السنن ولكن الصحيح ما قاله الاولون لان محمد ارحمه الله جعله بمنزلة صلوة الليل ولم يده من السنن الموقته لانه قال ان فعله فحسن كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله قلت انما يكون فرعا لمسئلة اخرى ان لو كان الخلاف في الاربع بتسليمة افضل ام بتسليمتين وقوله الا ان الاربع افضل خصوصا عند ابي حنيفة رحمه الله يدل على ان الاربع افضل بالاتفاق فالظاهر انه اراد ان الاربع افضل من الركعتين فلا يكون فرعا حينئذ .

قوله والاربع قبل الظهر بتسليمة واحدة فلو اداها بتسليمتين لا يكون معتدا عندنا **قوله** كذا قاله رسول الله ﷺ وهو قوله عليه السلام اربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن ابواب السماء ثم ترتب السنن ذكر الحلواني رح اقوى السنن ركعتا الفجر ثم سنة المغرب فان النبي عليه السلام لم يدعهما في سفر ولا حضر ثم التي بعد الظهر فانها سنة متفق عليها والتي قبلها مختلف فيها وقيل هي للفصل بين الاذان والاقامة ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وذكر المحسن رحمه الله واختلف في اقوالها بعد ركعتي الفجر قبل التي قبل الظهر والتي بعدها والتي بعد المغرب كلها سواء وقيل بل التي قبل الظهر اكد وهو الاصح وذكر الحلواني رح رحمه الله الافضل ان يؤدي كله في البيت الا التراويح لان في التراويح اجماع الصحابة ومنهم من يجعل بعض ذلك احيا نافي البيت والصحيح ان كل ذلك سواء ولا تختص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الافضل ما يكون ابعدهم الرياء واجمع للاخلاص والخشوع وذكر الحلواني رح ولا بأس بان يقرء بين الغريضة والسنة الا واد في شرح الشهيد (رح)

فصل القراءة

القراءة في الغرض واجبة في الركعتين وقال الشافعي رحمه الله في الركعات كلها لقوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة وكل ركعة صلوة وقال مالك رحمه الله في ثلث ركعات اقامة للاكثر من مقام الكل تيسيرا ولنا قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والامر بالفعل لا يقتضي التكرار وانما اوجبنا في الثانية استدلالا بالاولى لانهما تتشاكلان من كل وجه فاما الاخير بان تفارقانهما في حق السقوط بالسفر وصفة القراءة وقدرها فلا تلحقان بهما والصلوة فيما روى مذكرة صريحة تنصرف الى الكاملة وهي الركعتان عرفا ممن حلف لا يصلي صلوة بخلاف ما اذا حلف لا يصلي

فصل القراءة

قوله والقراءة في الغرض واجبة مسئلة القراءة خمسة المذكور منها في الكتاب ثلث وقال الحسن البصري رحمه الله في ركعة لان الامر لا يقتضي التكرار وقال ابو بكر الاصم رحمه الله في القراءة ليست بركن في شيء من الصلوة وانما هي سنة كسائر الاذكار لان مبنى الصلوة على الافعال دون الاقوال الا ترى ان العاجز عن الافعال القادر على الاقوال لا يخاطب بالصلوة بخلاف العكس بخلاف التكبيرة الاولى فانها لا يثرى بها في الصلوة **قوله** لانهما يتشاكلان فان قيل الركعة الاولى مع الثانية افترقتا في تكبيرة الافتتاح والتعوذ والثناء قلنا المشابهة والمشاكلة في الكمية والكيفية فيما يرجع الى نفس الصلوة واركانها فاما التكبير فشرط وهو زائد والتعوذ والثناء ايضا زائدان ليسا من اركان الصلوة فلا فتراق فيها لا يقدح في ثبوت المماثلة **قوله** والصلوة فيما روى مذكرة صريحة وهو قوله عم لا صلوة الا بقراءة والصلوة متى ذكرت صريحة تنصرف الى الركعتين وان لم تذكر صريحة تنصرف الى الواحدة كما في مسئلة اليمين ونحن به نقول ايضا ان اداء ركعتين لا يكون بدون القراءة وفي ذوات الاربع من الفرائض انما تجوز الصلوة بالقراءة ايضا وهي القراءة الموجودة في الاوليين على ما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القراءة في الاوليين قراءة في الاخيرين اي تنوب عن (ذلك)

وهو مخير في الآخرين معناه ان شاء سكت وان شاء قرأ وان شاء سبج كذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله وهو لما ثور عن علي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم الا ان الفضل ان يقرأ لانه عليه السلام دام على ذلك ولهذا لا يجب السهو بتركها في ظاهر الرواية . والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر اما النفل فلان كل شفع منه صلوة على حدة والقيام الى الثالثة كتحريمه مبدأة ولهذا لا يجب بالتحريم الاولى الاربعتان في المشهور عن اصحابنا رجح ولم هذا قالوا يستفتح في الثالثة اي يقول سبحانك اللهم واما الوتر فلا احتياط

قوله وهو مخير في الآخرين ان شاء سكت اي مقدار ثلث تسبيحات وان شاء قرأ اي الفاتحة **قوله** الا ان الفضل ان يقرأ لانه عليه السلام دام على ذلك والمداومة مطلقة لا تدل على الوجوب بل على السنة وانما تدل على الوجوب لو كانت مقرونة بغير ترك **قوله** ولهذا لا يجب السهو بتركها هذا الايضاح ان قراءة الفاتحة في الآخرين على وجه الفضيلة لا على وجه الوجوب **قوله** في ظاهر الرواية احتريزه عن رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله فانه قال ان لم يقرأ ولم يسبح كان مسيئا ان كان متعمدا وان كان ساهيا فعليه سجدة السهولان القيام في الآخرين مقصود فيكرة اخلاؤه عن الذكر والقراءة جميعا والاول اصح وهو ان تركهما لا يوجب الكراهة لان الاصل في القيام القراءة فاذا سقطت القراءة في الآخرين بقي القيام المطلق فيكون قيامه كقيام الموتى بخلاف الركوع والسجود لان القراءة فيهما غير مشروعة وانما المشروع فيهما الذكر فلا يجوز اخلاؤهما عن الذكر كذا في المحيط او نقول لا يكره الاخلاء لقوله عليه السلام القراءة في الاولين قراءة في الآخرين **قوله** ولهذا لا يجب بالتحريم الاولى الاربعتان هذا اذ انوي اربع ركعات حتى يحتاج الى التقييد بالمشهور فاما اذا شرع في التطوع بمطلق النية لا يلزمه اكثر من ركعتين بالاتفاق **قوله** واما الوتر فلا احتياط فان شبهة كون الوتر سنة تامة لا اختلاف الا حديث روي انه عليه السلام قال ثلث كتبت علي ولم تكتب عليكم وهي لكم سنة الوتر والضحى والاصحى وترك القراءة في ركعة من السنة يعصدها

قال ومن شرع في نافلة ثم افسد ما قضاها وقال الشافعي رحمه الله لا قضاء عليه لانه متبرع فيه ولا لزوم على المتبرع ولنا ان المؤدى وقع قرينة فيلزمه الاتمام ضرورة صيانة عن البطالان وان صلى اربعا وقرأ في الاولين وقعد ثم افسد الاخرين قضى ركعتين لان الشفع الاول قد تم والقيام الى الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدأة فيكون ملزما هذا اذا افسد الاخرين بعد الشروع فيهما ولو افسد قبل الشروع في الشفع الثاني لا يقضى الاخرين وعن ابي يوسف رحمه الله انه يقضى الاخرين اعتبارا للشروع بالندب وان الشروع يلزم ما شرع فيه وما لا صحة له الا به وصحة الشفع الاول لا تتعلق بالثاني بخلاف الركعة الثانية وعلى هذا سنة اظهر لانها نافلة وقيل يقضى اربعا احتياطا لانها بمنزلة صلوة واحدة وان صلى اربعا ولم يقرأ فيهن شيئا اعاد ركعتين وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله يقضى اربعا وهذه المسئلة على ثمانية اوجه والا صل فيها ان عند محمد رحمه الله ترك القراءة في الاولين او في احدهما يوجب بطلان التحريمة

قوله لانها بمنزلة صلوة واحدة حتى ان الزوج اذا خيرا مرأتها وهي في الشفع الاول من هذه الصلوة او اخبرت بشفعة لها فامت اربعا لا يبطل خيارها ولا شفعتها بخلاف سائر التطوعات كذا في الجامع الصغير لفاصي خان رحمه الله **قوله** وهذه المسئلة على ثمانية اوجه وانما انحصرت على الثمانية لاقتضاء القسمة العقلية اياها وهذه الاقسام كلها في الحقيقة في اقسام ترك القراءة لان الفساد جاء من قبل الترك ولهذا لم يأت بما اذا قرع في الكل مع ان القسمة العقلية تقتضيه ثم ترك القراءة لا يخلو ما ان كان في الكل او في البعض فلو ترك في الكل فهو الوجه الاول وان ترك في البعض فلا يخلو ما ان ترك في الشفع او في الركعات وان ترك في الشفع فلا يخلو ما ان ترك في الشفع الثاني او في الاول فان كان في الثاني فهو الوجه الثاني وان كان في الاول فهو الوجه الثالث وان كان في حق الركعات فلا يخلو ما ان كانت الركعة منفردة عن الشفع التام او مختلطة به فان كانت منفردة عنه فلا يخلو ما ان كان (في)

لأنها تعقد للأفعال وعند أبي يوسف ترك القراءة في الشفع الأول لا يوجب بطلان التحريم وإنما يوجب فساد الاداء لان القراءة ركن زائد لا ترى ان للصلوة وجود بدونها غير انه لا صحة للاداء الا بها وفساد الاداء لا يزيد على تركه فلا يبطل التحريم وعند أبي حنيفة ترك القراءة في الاولين يوجب بطلان التحريم وفي احدهما لا يوجب لان كل شفع من التطوع صلوة على حدة وفسادها بترك القراءة في ركعة واحدة مجتهد فيه فقضينا بالفساد في حق وجوب القضاء وحكمنا ببقاء التحريم في حق لزوم الشفع الثاني احتياطاً واذ اثبت هذا نقول اذا لم يقرأ في الكل قضى ركعتين عند هـ لـ ان التحريم قد بطلت بترك القراءة في الشفع الاول عندهما فلم يصح الشروع في الشفع الثاني وبقيت عند أبي يوسف ترك الشفع الثاني في الشفع الثاني ثم اذا فسد الكل بترك القراءة فيه فعليه قضاء الاربع عنده

في ركعة او ركعتين فان كان في ركعة فلا يخلو اما ان كان في الشفع الثاني او في الاول فان كان في الثاني فهو الوجه الرابع وان كان في الاول فهو الوجه الخامس وان كان في ركعتين فهو الوجه السادس وان كانت مختلطة بالشفع التام فلا يخلو اما ان كان في الشفع الثاني مع احدى ركعتي الاول او على العكس فالاول السابع والثاني الثامن .
قوله لا نها تعقد للأفعال والافعال قد فسدت وهذا بالاجماع ومع صفة الفساد لابقاء للتحريم وذلك لان الافعال لما فسدت صارت الافعال حينئذ بمنزلة افعال ليست هي من الصلوة ومن فعل في صلوته افعال ليست هي من الصلوة تبطل بها التحريم كما تنظم والحدث العمدة كذا ههنا كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** لا ترى ان للصلوة وجود بدونها كما في حق الاخرس وكما في حق المقتدي حيث يتحمل منه الامام **قوله** وفساد الاداء لا يزيد على تركه بان شرع في الصلوة ولم يأت بركان الصلوة حال كونه منفرداً او خلف الامام وكما اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ لان الفاسد ثابت الاصل فائت الوصف فيكون اقوى من فائت الاصل والوصف وترك الاداء لا يفسد التحريم

ولو قرأ في الأوليين لا غير فعليه قضاء الآخرين بالاجماع لان التحريم لم تبطل فصح الشروع في الشفع الثاني ثم فساد بترك القراءة لا يوجب فساد الشفع الاول ولو قرأ في الآخرين لا غير فعليه قضاء الأوليين بالاجماع لان عندهما لم يصح الشروع في الشفع الثاني وعند أبي يوسف رح وان صح فقدا داهما ولو قرأ في الأوليين واحدى الآخرين فعليه قضاء الآخرين بالاجماع ولو قرأ في الآخرين واحدى الأوليين فعليه قضاء الأوليين بالاجماع ولو قرأ في احدى الأوليين واحدى الآخرين على قول أبي يوسف رح قضاء الأربع وكذا عند أبي حنيفة رحمه الله لان التحريم باقية وعند محمد رح قضاء الأوليين لان التحريم قد ارتفعت عنده : وقد انكر أبو يوسف رح هذه الرواية عنه وقال رويت لك عن أبي حنيفة رح انه يلزمه قضاء ركعتين ومحمد رح لم يرجع عن روايته عنه ولو قرأ في احدى الأوليين لا غير قضى اربعاً عندهما وعند محمد رح ركعتين ولو قرأ في احدى الآخرين لا غير قضى اربعاً عند أبي يوسف رح وعنهما ركعتين

ففساده أولى فان قيل لم قلتم بان هذا ترك بل هذا تأخير قلنا هذا ترك قبل اشتغاله بالاداء وانما يعرف كونه تأخييراً اذا اشتغل بالاداء قبل اشتغاله بالاداء يصح اطلاق اسم الترك عليه كذا قاله العلامة شمس الدين الكردري رحمه الله الان لقائل ان يقول لان لم بان مثل هذا الترك لا يكون دون الفساد وهذا ظاهر عند المصنف رحمه الله .

قوله وقد انكر أبو يوسف رح على محمد رحمه الله هذه الرواية عنه قد جرت محاوره بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله في مذهب أبي حنيفة رحمه الله فيما اذا قرأ في احدى الأوليين واحدى الآخرين حين عرض عليه الجا مع الصغير فقاتل أبو يوسف رحمه الله رويت لك عنه ان عليه قضاء ركعتين وقال محمد رحمه الله بل رويت لي ان عليه قضاء أربع ركعات وقيل ما حفظه أبو يوسف رحمه الله هو قبلس مذهبه لان التحريم ضعفت بالفساد بترك القراءة في ركعة فلا يلزمه الشفع الثاني بالشروع فيه (بهذه)

قال وتفسير قوله عليه السلام لا يصلي بعد صلوة مثلها يعني ركعتين بقراءة
وركعتين بغير قراءة فيكون بيان فرضية القراءة في ركعات النفل كلها
ويصلي النافلة قاعدا مع القدرة على القيام لقوله عم صلوة القاعد على النصف من صلوة
القائم ولأن الصلوة خير موضوع وربما يشق عليه القيام فيجوز له تركه كيلا ينقطع عنه

بهذه التحريمة والاستحسان ما حفظه محمد رحمه الله لأن الشروع وإن حصل بصفة
الفساد فقد أكد بوجود القراءة في ركعة فصار ذلك ملزما إياه .

قوله قال وتفسير قوله عليه السلام لا يصلي بعد صلوة مثلها أي قال محمد رحمه الله
في الجامع الصغير هذا اللفظ مروى عن النبي عليه السلام وعن علي وعبد الله بن مسعود
رضي الله عنهم أي ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة أي النفل لا يشبه الفرض بحال وإنما
حملنا على هذا لأنه حديث ثبت خصوصيته بالاجماع فإن الرجل يصلي ركعتي الفجر ثم
الفرض ويصلي ركعتي الظهر في السفر ثم ركعتي السنة وأربع قبل الظهر ثم الظهر في الإقامة
فاستقام حملة على وجه صحيح وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله إن المراد به الزجر
عن تكرار الجماعة في المساجد وهذا تأويل حسن فيكون حجة على الشافعي رحمه الله
وقال بعضهم أراد به أن لا يقضي المرء ما أداه من الفرائض بوسوسة فإن النبي عليه
السلام لما صلى الفجر ضحى النهار بعد ليلة التعريس قال له أصحابه من الغد لا يغيد
صلوة الأمس فقال إن الله تعالى ينهاكم عن الربوا فيقبله منكم كذا ذكره فخر الإسلام
رحمه الله في الجامع الصغير **قوله** فيكون بيان فرضية القراءة في الركعات
كلها هذا مشكل لأنه خبر الواحد فكيف يقتضى الفرضية ولين كان مشهورا فهو مأول
كما ذكرنا فلا يوجب العلم ولا يقال أنه بيان لما أجمل في النص فصا ركعتي الفجر على
الرأس لأنه ليس بمجمل لما عرف ويكون مجملا لقليل بفرضية الفاتحة وضم المودة
قوله لقوله عليه السلام صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم و صلوة المعذور

وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَةِ الْقُعُودِ وَالْمَخْتَارِ أَنْ يَقْعُدَ كَمَا يَقْعُدُ فِي حَالَةِ التَّهَشُّدِ لِأَنَّهُ عَمْدٌ مَشْرُوعٌ فِي الصَّلَاةِ
فَإِنْ افْتَحَهَا قَائِمًا ثُمَّ قَعَدَ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ جَازٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَعِنْدَهُمَا لَا يَجْزِيهِ
وَهُوَ قِيَاسٌ لِأَنَّ الشَّرْعَ مَعْتَبَرٌ بِالنَّذْرِ وَلَهُ أَنَّهُ لَمْ يَبَاشِرِ الْقِيَامَ فِيمَا بَقِيَ وَلَمَّا بَاشَرَ صَحَّةً بِهِ وَنَهَى

لَيْسَتْ عَلَى النِّصْفِ بَلْ هُوَ مِثْلُ صَلَاةِ الْقَائِمِ فَعَلِمَ أَنَّ هَذَا فِي حَالِ عَدَمِ الْعَذْرِ فِي النُّوَافِلِ
وَلِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَصْلِي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ التَّوَرُّقِ عَدَاوَعْنَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَجْلِسُ
فِي عَامَةِ صَلَوَتِهِ بِاللَّيْلِ مُحْتَبِيًا كَذَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ هـ

قوله وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَةِ الْقُعُودِ ذَكَرَ فِي التَّمَتَةِ مِنْ صَلَى التَّطَوُّعِ قَاعِدًا بَعْدَ رَأْسِهِ وَغَيْرِ عَذْرِ
فِي التَّهَشُّدِ يَقْعُدُ كَمَا فِي سَائِرِ الصَّلَاةِ أَجْمَاعًا مَا حَالَةُ الْقِيَامِ فَعَنِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
أَنْ شَاءَ فَكَذَلِكَ قَعَدَ وَأَنْ شَاءَ تَرَبَّعَ وَأَنْ شَاءَ احْتَبَى وَعَنِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ
احْتَبَى وَعَنِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَتَرَبَّعُ وَعَنْ زُفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقْعُدُ كَمَا فِي التَّهَشُّدِ فِي مَخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ
عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَيْفَ شَاءَ وَذَكَرَ الْفَقِيهُ أَبُو الْوَلِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ
الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ زُفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَذَا اخْتَارَهُ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ
أَيْضًا ذَكَرَهُ فِي الْمَبْسُوطِ أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ اخْتَارَ الْأَحْتَبَاءَ وَقَالَ رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ
رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ الْأَفْضَلُ أَنْ يَقْعُدَ فِي مَوْضِعِ الْقِيَامِ مُحْتَبِيًا لِأَنَّ عَامَّةَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي آخِرِ الْعُمُرِ كَانَ مُحْتَبِيًا وَلَا أَنْ الْمُحْتَبِيَّ يَكُونُ أَكْثَرَ تَوَجُّهًا
لِأَعْضَائِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ لِأَنَّ السَّاقِينَ يَكُونَانِ مُتَوَجِّهَيْنِ كَمَا يَكُونُ حَالُهُ الْقِيَامِ **قوله** لِأَنَّ الشَّرْعَ
مَعْتَبَرٌ بِالنَّذْرِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يَدَأِ الصَّلَاةَ ثُمَّ مِنْ نَذْرٍ أَنْ يَصْلِيَ رَكْعَتَيْنِ
قَائِمًا لَمْ يَجْزِهِ أَنْ يَقْعُدَ فِيهِمَا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ فَكَذَلِكَ إِذَا شَرَعَ قَائِمًا وَأَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
يَقُولُ الْقُعُودُ فِي التَّطَوُّعِ بِلَا عَذْرِ كَالْقُعُودِ فِي الْفَرَضِ بَعْدَ نَذْرٍ هُنَاكَ لَا فَرْقَ بَيْنَ حَالِ
الْإِبْتِدَاءِ وَالْبَقَاءِ فَكَذَلِكَ هُنَا وَهَذَا لِأَنَّهُ كَانَ مَخِيرًا بَيْنَ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَخِيَارُهُ فِيمَا لَمْ يُوَدِّقْ
وَالشَّرْعُ أَنَّمَا يُلْزِمُهُ مَا بَاشَرَهُ وَلَا صَحَّةً لَمَّا بَاشَرَ إِلَّا بِهِ وَلِلرَّكْعَةِ صَحَّةٌ بِدُونِ الْقِيَامِ فِي الرَّكْعَةِ (الثَّانِيَةِ)

بخلاف النذر لانه التزمه ناصحني لولم ينص على القيام لايلزمه القيام عند بعض المشايخ رح

الثانية بدليل حالة العذر فلم يلزمه القيام بالشروع وهذا لان الشروع ليس بملزم لذاته وانما صار ملزما لغیره وهو صيانته ما ادى عن البطلان وصيانته تحصل بما يسمى صلوة اذ الثابت ضرورة يتقدربقدرها بخلاف النذر فانه ملزم ناصا وقد نص على صفة القيام فیلزمه حتى لولم ينص عليه لم يلزمه القيام في الصحيح لان القيام وراء ما يتم به التطوع فلا يلزمه الا بالتخصيص عليه كما لتابع في الصوم وقيل يلزمه بصفة القيام اعتبارا لما يوجبہ على نفسه بما يوجبہ الله تعالى عليه مطلقا وقيل هو على الخلاف والدليل على التفرقة بين الشروع والنذر بالاجماع انه لو نذر ان يصوم شهرامتنا بعا فرض وانظر يلزمه الاستقبال وفي الشروع لايلزمه الاستقبال وكذلك لو نذر الحج ما شيا يلزمه كذلك ولو شرع فيه ما شيا لم يلزمه المشي وفي الفوائد الظهيرية في تقرير هذه المسئلة في باب المريض قال الامام ظهير الدين رحمه الله فيه ثم وقع الاشتباه ان الاختلاف في القعود في الركعة الاولى او الركعة الثانية ثم قال فما ذكر في الكتاب يريد به الجمع الصغير يدل على ان الاختلاف في القعود في الركعة الثانية حيث قال القيام في الثانية ينفصل عن القيام في الاولى والوجه الثاني يدل على ان الاختلاف فيهما على السواء وهو ان المنتطوع في الابتداء كانت له الخبرة بين الافتتاح قائما وبين الافتتاح قاعدا فكذلك في الانتهاء بالطريق الاولى لان حكم الاستدامة اخف بدليل ان الامام لا يجوز له انشاء الجمعة بلا جمع ويجوز له البناء على حسب اختلاف الاصلين وكذلك لا يجوز التحريم مع الحدث ويجوز الاستدامة معه ولو افتتح التطوع قاعدا ثم بداله ان يقوم فقام وصلى ما بقي قائما اجزاه عند هم جميعا لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان يفتتح التطوع قاعدا فيقرأ ورده حتى اذا بقي عشر آيات وانحواها قام فاتم قراءته ثم ركع وسجد وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية فقد انتقل من القعود

ومن كان خارج المصر تنفل على دابته الى اي جهة توجهت يؤمى ايماء لحديث ابن عمر رضى
قال رأيت رسول الله عليه السلام يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر يؤمى ايماء ولان
النوافل غير مختص بوقت فلو اذننا النزول والاستقبال تنقطع عنه النافلة او ينقطع هو عن النافلة

الى القيام ومن القيام الى القعود فدل ان ذلك جائز في التطوع وهذا يشكل على قول
محمد رحمه الله فان عنده التحريم المنعقدة للقعود لا تكون منعقدة للقيام حتى
ان المريض اذا قدر على القيام في وسط الصلوة فسدت صلوته عنده ومع ذلك جوز
هنا وذلك اما ان يثبت ذلك بالحديث الذي روينا اولان المريض ما كان قادرا
على القيام وقت الشروع في الصلوة فما انعقد تحريمته للقيام فاما في صلوة التطوع كان
قادرا على القيام فانعقدت تحريمته للقيام ويجوز هو في صلوة التطوع لان افتتاح صلوة
التطوع قاعدة مع القدرة على القيام جائز بالاتفاق •

قوله ومن كان خارج المصر تنفل على دابته الى اي جهة توجهت وهل يشترط التوجه
الى القبلة عند ابتداء الصلوة ذكر في المحيط ومن الناس من يقول انما يجوز التطوع على
الدابة اذا توجه الى القبلة عند افتتاح الصلوة ثم تركها وانحرف عنها واما اذا افتتح الصلوة الى
غير القبلة لا يجوز لانه لا ضرورة في حالة الابتداء انما الضرورة في حالة البقاء الا ان اصحابنا
لم يأخذوا به لانه لا فصل في النص وفي الايضاح واستقبال القبلة في الابتداء ليس
بواجب وقال الشافعي رحمه الله هو واجب وذكر في الخلاصة ان كيفية الصلوة
على الدابة ان يصلي بالايما ويجعل السجود اخفض من الركوع من غير ان يضع
رأسه على شيء سائرة دابته او واقفة وذكر في المحيط بعد ذكر صلوة التطوع ولو اومى على
الدابة وهي تسير لم يجز اذا قدر ان يقفها وان تعذر الوقف جاز لان سير الدابة مضاف
الى ركبها ويتحقق بسبب ذلك اختلاف المكان فلا يتحمل الا عند العذر وفي المبسوط
وان كان على سرجة قدر كذلك تجوز صلوته وكان محمد بن مقاتل وابو حفص الكبير (يقولان)

اما الفرائض فمختصة بوقت والسنن والرواتب نوافل وعن ابي حنيفة رحمه الله انه ينزل لسنة الفجر لانها آكد من سائرهما والتقيد بخارج المصر ينفي اشتراط السفر والجواز في المصر وعن ابي يوسف رحمة الله عليه انه يجوز في المصر ايضا وجه الظاهر ان النص ورد خارج المصر والحاجة الى الركوب فيه اغلب فان افتتح التطوع راكبا ثم نزل بيني وان صلى ركعة نازلا ثم ركب استقبل لان احرام الراكب

يقولان لا تجوز اذا كانت النجاسة في موضع الجلوس او في موضع الركابين اكثر من قدر الدرهم واكثر مشايخنا رجعوا عن ذلك وهو الصحيح لان الاركان اقوى من الشرائط فاذا سقط اعتبار الاركان ههنا للحاجة لان يسقط شرط طهارة المكان **اولى** .

قوله اما الفرائض فمختصة بوقت اي لا يشق عليه النزول لادائها فلا تصلى المكتوبة على الدابة من غير عذر ومن الاعذار الخوف من اللص والسبع وطبن المكان وكون الدابة جموحا لنزول عنها لا يمكنه الركوب الا بمعين وكون المسافر شيخا كبيرا لا يجد من يركبه فعند هذه الاعذار تجوز المكتوبة على الدابة لقوله تعالى فان خفتم فرجالا او ركبا **قوله**

وعن ابي حنيفة رحمه الله عليه انه ينزل لسنة الفجر ذكر ابن شجاع ان ذلك يجوز ان يكون لبيان الاولى اي الاولى ان ينزل كركعتي الفجر قال والتقيد بخارج المصر ينفي اشتراط السفر وروى عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان جواز التطوع على الدابة يطلق للمسافر خاصة والصحيح ان المسافر وغيره للمسافر في ذلك سواء بغدان يكون خارج المصر وذكر في الاصل اذا خرج من المصر فرسخين او ثلاثة فله ان يصلي على الدابة وقال بعضهم بقدر الميل وان كان اقل من ذلك لا يجوز كذا في المحيط **قوله** والجواز في المصر اي ينفي الجواز في المصر وذكر في الهارونيات ان عند ابي حنيفة رجع لا يجوز التطوع على الدابة في المصر وعند محمد رجع يجوز ويكره وعند ابي يوسف رحمه الله لا بأس به

انعقد مجوزا للركوع والسجود لقدرته على النزول فاذا اتى بهما صح واحرام النازل
انعقد لوجوب الركوع والسجود فلا يقدر على ترك ما لزمه من غير عذر وعن ابي
يوسف رحمة الله تعالى عليه انه يستقبل اذا نزل ايضا

قوله انعقد مجوزا لانه شرع راكبا مع القدرة على النزول فيكون له الخبر في
ان يأتي بالايماء رخصة او يأتي بالركوع والسجود عزيمة وهذا لان التزام
الشيء ناقصا لينا في اداءه كاملا لابقاء ولا ابتداء الا ترى ان من نذر ان يصلي ركعتين
في وقت مكروه فصلى في وقت مشروع جاز ولو شرع في وقت مكروه فله
ان يمكث في ذلك الوقت فيتم كما ملا اذا لم يوجد منه ما ينافي الصلوة بخلاف احرام النازل
لانه التزام الكامل فلم يجز الاداء الناقص لا ابتداء ولا بقاء كمن نذر صلوة مطلقا
لا يجوز ادائها في الوقت المكروه ابتداء واذا طلعت الشمس في خلال الفجر لم يجز
اتمامه فان قيل اذا شرع قائما في النفل فالتحرمة انعقدت موجبة للقيام قلنا لا نسلم
فان له القعود بدون العذر على قول ابي حنيفة رحمه الله فان قيل القول بالبناء
فيما اذا حرم راكبا يؤدى الى بناء القوي على الضعيف وذا لا يجوز كما لمريض
اذا صلى بالايماء ثم استطاع لا يجوز له البناء تحريزا عما قلنا قلنا الايماء من المرض دون الايماء
من الراكب لان الايماء من المريض بدل عن الاركان على معنى انه لا يصار اليه الا
عند العجز عن الاركان والايماء من الراكب ليس ببدل عنها لان البدل في العبادات
اسم لما يصار اليه عند تعذر غيره والمريض معجزه مرضه عن الاركان فكان الايماء
بدلا عنها والراكب لم يعجزه الركوب عن الاركان لانه يمكنه الانتصاب على الركبتين
فيكون ذلك قيا مامنه وكذلك يمكنه ان يضر راكعا وسا جدا ومع هذا الشارع اطلقه في الايماء
فلا يكون الايماء بدلا عن الاركان فكان قويا في نفسه فلا يؤدى الى بناء القوي (على)

وكذا عن محمد رحمه الله تعالى عليه اذا نزل بعد ما صلى ركعة وآلا صبح
هو الاول وهو الظاهر والله اعلم بالصواب •

على الضعيف مثل ما يكون في حق المريض الاترى انه لما جاز المسح على الخفين مع القدرة
على الغسل جازا قتداء الغاسل بالماسح فان قيل اذا كان الايماء على الدابة قويا بنفسه
لما ذالا يجوز البناء اذا تحرم نازلة ثم ركب او ركب قيل له اما اذا ركب فلان الركوب
عمل كثير واما اذا ركب فلان الدليل ينافي جواز الصلوة را كبالان سير الدابة يضاف
الى را كبا فيتحقق الاداء في اماكن مختلفة فحينئذ يتحقق الاداء في حالة المشي
وذالا يجوز لان الشرع جعل الاماكن المختلفة كمكان واحد لمكان الحاجة الى قطع
المسافة وصيانة ما يستصعبه في السفر عن التوى والتلف فلو تطوء نازلا لا يحصل له
هذه المقاصد والتحرم نازلا دليل استغنائه عما ذكرنا فلا يجوز له البناء •

قوله وكذا عن محمد رحمه الله اذا نزل بعد ما صلى ركعة في الجامع الصغير لقاضي خان رح
وعن محمد رحمه الله الراكب اذا نزل يستقبل الصلوة والنازل اذا ركب يبني لان الراكب
اذا نزل لو استقبل كان مؤد يا جميع الصلوة بركوع وسجود وهو اولى من اداء البعض
بالايماء والبعض بركوع وسجود والنازل اذا ركب لو استقبل كان مؤد يا جميع الصلوة
بالايماء ولو بنى كان مؤد يا بعضها بركوع وسجود فكان البناء اولى وهذا اذا صلى ركعة
اما اذا لم يصل ركعة ثم نزل يبني وجهه مع انه مخالف لظاهر الرواية عنه انه
لما لم يتم ركعة كان مجرد تحريمة وهي شرط عندنا فالشرط المنعقد للضعيف
كان شرطا للقوي كالطهارة للنافة تكون طهارة للكتابة فصح بناء القوي
عليه اما اذا صلى ركعة فقد تأكد فعل الصلوة الضعيف فلا يبني عليه القوي
كما في الا بتداء **قوله** والا صبح هو الظاهر وهو ان الراكب اذا نزل لا يستقبل
وفي مكرهه يستقبل والله اعلم • (فصل)

(كتاب الصلوة فصل في قيام شهر رمضان)

فصل في قيام شهر رمضان

يستحب ان يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم ا ما مهم خمس ترويعات كل ترويعه بتسليمين و يجلس بين كل ترويعتين مقدار ترويعه ثم يوتر بهم ذكر لفظ الاستحباب والاصح انها سنة كذا روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه واظب عليه الخلفاء الراشدون رضي الله تعالى عنهم والنبي عليه الصلوة والسلام بين العذر في تركه المواظبة وهو خشية ان يكتب علينا والسنة فيها الجماعة لكن على وجه الكفاية حتى لو امتنع اهل المسجد كلهم عن اقامتها كانوا مسيئين ولو اقامها البعض فامتخلف عن الجماعة تارك للفضيلة لان افراد الصحابة رضي الله عنهم روي عنهم التخلف والمستحب في الجلوس بين الترويعتين مقدار الترويعه وكذا بين الخامسة وبين الوتر

فصل في قيام شهر رمضان

قوله قال يستحب ان يجتمع الناس بعد العشاء في رمضان فيصلي بهم ا ما مهم خمس ترويعات الاصل فيه ما روي ان النبي عليه الصلوة والسلام خرج ليلة في شهر رمضان فصلى بهم عشرين ركعة واجتمع الناس في اثنا نية فخرج فصلى بهم فلما كانت الثالثة كثر الناس فلم يخرج وقال عرفت اجتماعكم لكنني خشيت ان يفترض عليكم فكان الناس يصلونها فرادى الى ايام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاعلموا فرأى ان يجمعهم على امام واحد فجمعهم على ابي بن كعب وكان يصلي بهم خمس ترويعات يجلس بين كل ترويعتين وفي المغرب روى عن ابي حنيفة انهم كانوا يجمعونهم على ابي بن كعب وكان يصلي بهم خمس ترويعات وهي جمع ترويعه واصلا المصدر وعن ابي سعيد سميت الترويعه لاستراحة القوم بعد كل اربع ركعات والترويعه ههنا اسم لكل اربع ركعات فكانت جملتها عشرين ركعة وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله واما عند مالك رحمه الله فانها مقدرة بست وثلاثين ركعة اتباعا بعمر وعلي رضي الله عنهما وما رويناه هو المشهور (بين)

لعادة اهل الحرمين واستحسن البعض الاستراحة على خمس تعليمات وليس بصحيح وقوله ثم يوتر بهم يشير الى ان وقتها بعد العشاء قبل الوتر وبه قال عامة المشايخ رحمهم الله تعالى والاصح ان وقتها بعد العشاء الى آخر الليل قبل الوتر وبعده لانها نوافل سنت بعد العشاء ولم يذكر قدر القراءة فيها واكثر المشايخ رحمة الله تعالى عليهم على ان السنة فيها الختم مرة فلا يترك اكسل القوم

بين الصحابة والتابعين وهاروي ما لا غير مشهورا ومحمول على انهما كانا يصليان بين كل ترويحتين اربع ركعات فرادى فرادى كما هو مذهب اهل المدينة واهل مكة يطوفون بين كل ترويحتين اسبوعا واهل كل بلدة بالخيار يسبحون او يهللون او ينتظرون سكوتا وانما يستحب الانتظار بين كل ترويحتين لان الترويحة مأخوذة من الراحة فيفعل ما قلنا تحقيقا للاسم .

قوله لعادة اهل الحرمين اي عادتهم في الانتظار بين الترويحتين لانهم يجلسون بين كل ترويحتين مقدارا ترويحة كما ذكرنا عادتهم **قوله** ثم يوتر بهم يشير الى ان وقتها بعد العشاء قبل الوتر اختلف المشايخ في وقتها حكى عن الشيخ الامام اسمعيل المستملي وجماعة من متأخري مشايخ بلخ رحمهم الله ان جميع الليل الى طلوع الفجر قبل العشاء وبعده وقتها لانها سميت قيام الليل فكان وقتها جميع الليل وقال عامة مشايخ بخارا رحمهم الله وقتها ما بين العشاء والوتر فان صلاها قبل العشاء او بعد الوتر لم يؤدها في وقتها لان التراويح عرفت بفعل الصحابة رضي الله عنهم فكان وقتها ما صلوا فيه وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر وقال القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله الصحيح انه لو صلى التراويح قبل العشاء لا يكون تراويحا ولو صلى بعد العشاء وبعد الوتر جاز وتكون التراويح لانها تتبع العشاء بمنزلة السنة **قوله** ولم يذكر قدر القراءة اختلف المشايخ رحمهم الله فيه قال بعضهم يقرأ في كل شفع مقدار ما يقرأ في صلوة المغرب

بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات حيث يتركها لأنها ليست بمسنة ولا يصلى
الوتر جماعة في غير شهر رمضان وعليه اجماع المسلمين والله اعلم •

لان التطوع اخف من المكتوبة فيعتبر باخف المكتوبات قراءة وهو المغرب وهذا ليس
بصحيح لان الختم لا يحصل بهذا القدر والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم
يقرأ مقدار ما يقرأ في العشاء لانه تابع العشاء وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
رحمه الله يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تخفيفا على الناس وبه
تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد الركعات في ثلاثين ليلة ستمائة وآيات
القرآن ستة آلاف وشيء فاذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم في التراويح والفضيلة
في الختم مرتين واهل الاجتهاد كانوا يختمون في كل عشرة ليال وعن ابي حنيفة
رحمه الله انه كان يختم في كل شهر رمضان احدى وستين ثلاثين في الليالي وثلاثين
في الايام وواحد في التراويح كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله •

قوله بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات حيث يتركها يعني اذا علم ان قراءة الدعوات تثقل
على القوم لكن ينبغي ان يأتي بالصلوات لان الصلوة فرض عند الشافعي رح فيحتمل
في الاتيان بها كذا في الخلاصة **قوله** ولا يصلى الوتر جماعة في غير شهر رمضان وفي
رمضان الصحيح ان الجماعة افضل لان عمر رضي الله عنه كان يؤمهم في الوتر ولانه
لما زال اداء بالجماعة كانت الجماعة افضل اعتبارا بالمكتوبة كذا في فتاوى
قاضي خان رحمه الله وذكر القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله ان الوتر بالجماعة
احب الي في رمضان واختار علماؤنا رحمهم الله ان يوتر بالمنزل في رمضان
ولا يوتر جماعة لان الصحابة لم يجتمعوا في الوتر جماعة في رمضان كما اجتمعوا
على التراويح بها فعمر رضي الله عنه كان يؤمهم فيها في رمضان وابي بن كعب كان
لا يؤمهم فيها والله اعلم •

باب ادراك الفريضة

ومن صلى ركعة من الظهر ثم اقيمت يصلي اخرى صيانة للمودى على البطلان
ثم يدخل مع القوم احرارا لفضيلة الجماعة وان لم يقيد الاولى بالسجدة يقطع
ويشعر مع الامام هو الصحيح لانه بمنحل الرض والقطع للاكمال بخلاف ما اذا كان
في النفل لانه ليس للاكمال ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فاقبم او خطب
يقطع على رأس الركعتين يروى ذلك عن ابي يوسف رحمة الله عليه

باب ادراك الفريضة

قوله ثم اقيمت اراد بالاقامة شروع الامام في الصلوة لاقامة المؤذن فانه لو اخذ المؤذن
في الاقامة والرجل لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة فانه يتم ركعتين بلا خلاف بين
اصحابنا كذا قال شمس الاثمة الحلواني رحمه الله كذا في الفوائد الظهيرية والجامع
الصغير البرهاني **قوله** يصلي اخرى صيانة للمودى عن البطلان فان قيل كيف
يستقيم هذا على اصل محمد بن حنبل والاصل عنده ان صفة الفريضة اذا بطلت بطل اصل الصلوة
فلم يكن المؤدى مصونا حينئذ من البطلان قال رحمه الله سمعت والذي يقول ليس هذا
مذهبنا لمحمد رحمه الله في جميع المواضع انما هذا مذهب له فيما اذا لم يتمكن من
اخراج نفسه من العهدة بالمضي فيها والفرق بينهما ان ابطال صفة الفريضة لا حراز فضل
الجماعة باطلاق من الشرع وابطال صفة الفريضة هناك ليس باطلاق من جهة
الشرع فجاز ان ينقلب نفلا ههنا وصار كما مكربا لصوم اذا ايسر في خلال الصوم كذا
في الفوائد الظهيرية **قوله** وان لم يقيد الاولى بالسجدة يقطع ويشعر مع الامام هو
الصحيح ومال الى هذا فخر الاسلام رحمه الله وبعضهم قالوا يصلي ركعتين ثم يقطع
ومال الى هذا شمس الاثمة المرخمي رحمه الله وكان الشيخ محمد بن ابراهيم
الميداني رحمه الله يختلف فتواه في هذا ولا يقال بان ما اتى به ان لم يكن صلوة كانت

(كتاب الصلوة ... باب ادراك الفريضة)

وقد قيل يتمها وان كان قد صلى ثلاثا من الظهر يتمها لان لاكثر حكم الكل فلا يحتمل النقص بخلاف ما اذا كان في الثالثة بعد ما لم يقبدها بالسجدة حيث يقطعها لانه بمحل الرفض ويتخير ان شاء عاد فقعد وسلم وان شاء كبر قائما ينوي الدخول في صلوة الامام

هي قرية والجماعة سنة فلماذا يجوز ابطالها لمراعاة السنة الا ترى انه لو شرع في التطوع ولم يقبدها بالسجدة حتى اقيمت للرفض فانه لا يقطع لانا نقول هذا ابطال صورة لكنه وسيلة الى الاكمل فلا يعد ابطالا كمن شك في صلوته فلم يدرك ثلاثا صلى ام اربعا وذلك اول ما عرض له فانه يستقبل بخلاف ما اذا شرع في النفل لان ذلك القطع ليس للتكميل .

قوله وقد قيل يتمها حكى عن السعدي انه كان يقول كنت افتي بانه يتم سنة الظهر اربعا بخلاف التطوع حتى وجدت رواية في النوادر عن ابي حنيفة رحمه الله اذا شرع في سنة الجمعة ثم خرج الامام فان كان صلى ركعة اضاف اليها اخرى وسلم فرجعت من ذلك كذا ذكره التمر تاشي رحمه الله **قوله** لانه بمحل الرفض لان مادون الركعة محل الرفض لان الشفع الاول قد تم والقيام الى الثالثة او في ركوعها مادون الركعة ليس له حكم الصلوة على ما ذكرنا فكان محل الرفض **قوله** ويتخير ان شاء عاد فقعد وسلم ذكر المرخسي رحمه الله انه يعود الى التشهد لا محالة لانه اراد الخروج عن الصلوة المعتد بها والخروج من صلوة معتد بها لم يشرع الا بالقعدة ثم اذا عاد الى القعدة قال بعضهم يقرأ التشهد ثانيا لان القعدة الاولى لم يكن قعدة ختم وقال بعضهم يكفيه التشهد الاول لان بالعود الى القعدة يرتفض القيام وجعل كانه لم يوجد اصلا فكانت هذه القعدة هي القعدة الاولى وقد تشهد فيها ثم يسلم تسليمين عند بعضهم لانه تحلل من القرية فكان بالتسليمين وعند بعضهم يسلم تسليم واحدة لان التسليم الثانية للتحلل وهذا قطع من وجه

(قوله)

واذا اتمها دخل مع القوم والذي يصلي معهم نافلة لان الفرض لا ينكروا في وقت واحد فان صلى من الفجر ركعة ثم اقيمت يقطع ويدخل معهم لانه لو يضاف اليها اخرى تفوته الجماعة وكذا اذا قام الى الثانية قبل ان يقيد بها بالسجدة وبعد الاتمام لا يشرع في صلوة الامام لكراهة التنفل بعد الفجر وكذا بعد العصر لما قلنا وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية لان التنفل بالثلث مكروه

قوله واذا اتمها يدخل مع القوم وفي المحيط فاذا اتمها ان شاء دخل مع القوم بنية التطوع وان شاء لم يدخل لان ما يؤدى مع الامام تطوع له والناس في التطوعات بالخيار ولكن الافضل ان يدخل في صلوة الامام لان التطوع بعد الظهر مشروع فلو خرج من المسجد لم يصل مع الامام ربما يتهم انه ممن لا يرى الجماعة وقد ورد في غير هذه الصورة نص وهو ما روي ان النبي عليه السلام فرغ من الظهر فرأى رجلين في اخريات الصفوف لم يصليا معه فقال علي بهما فاتي بهما وفرائصهما ترتعد فقال علي رسلكما فاني ابن امرأة كانت تأكل القديد ثم قال مالكما لم تصليا معنا فقالا كنا صلينا في رحالنا فقال عليه السلام اذا صليتما في رحالكما ثم اتيتما صلوة قوم فصليا معهم واجعلا صلوتكما معهم سبحة اي نافلة فان قيل اليس ان التطوع بجماعة مكروه خارج رمضان قلنا نعم اذا كان الامام او القوم منطوعين اما اذا ادعى الامام الفرض والقوم التنفل فلا بهذا الحديث **قوله** وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية اي لا يشرع في صلوة الامام بعد ما صلى المغرب وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال الاحسن ان يدخل مع الامام ويصلي ثلث ركعات مع الامام فاذا فرغ الامام قام واتم الرابعة اكثر ما فيه ان فيه نوع تغيير الا ان هذا التغيير انما وقع بسبب الاقتداء والتغيير بسبب الاقتداء لا بأس به كمن ادرك الامام في السجدة فانه يتابعه فيها والمجود قبل الركوع غير مشروع وكمن ادركه في القعدة فانه يتابعه فيها والقعدة قبل اداء الركعتين ليس بمشروع وعنه في رواية

وفي جعلها اربعا مخالفة امامته ومن دخل مسجدا قداذن فيه بركوله ان يخرج حتى يصلي لقوله عم لا يخرج من المسجد بعد النداء الا منافق او رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع قال الا اذا كان من ينظم به امر جماعته لانه ترك صورة تكميل معنى وان كان قد صلى وكانت الظهر او العشاء فلا بأس بان يخرج لانه اجاب داعي الله مرة الا اذا اخذ المؤذن في الإقامة لانه ينهم بمخالفة الجماعة عيانا وان كان العصر والمغرب او الفجر خرج وان اخذ المؤذن فيها لكرامة التفل بعدها ومن انتهى الى الامام في صلوة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر

اخرى يدخل في صلوة الامام ويسلم على رأس الثالثة مع الامام لان هذا تغير وقع في التطوع بسبب الاقتداء فليس به بأس كما لو اقتدى بالامام في الظهر بعد ما صلاها وترك الامام القراءة في الاخرين فانه يجوز صلوة المقتدي لانه تغير وقع بسبب الاقتداء وعندنا ان دخل في صلوة الامام فعل كما قال ابو يوسف رحمه الله في الرواية الاولى بان يتم اربعا لان مخالفة الامام اهون من مخالفة السنة

قوله وفي جعلها اربعا مخالفة لامامه فان قيل هذا مخالفة بعد فراغ الامام من صلوته فليس به بأس كما لم يقيم اذا اقتدى بالمسافر والمسبوق فانهما يقومان بعد فراغ الامام من صلوته فلنا صلوة المسافر والمقيم واحد بالنظر الى الاصل ولان صلوة المسافر على عريضة ان يصير اربعا واما المسبوق فقد عرف جوازه بالسنة قال عليه السلام وما فاتكم فاقضوا **قوله** ومن دخل مسجدا قداذن فيه بركوله ان يخرج حتى يصلي وقيل ان يخرج ليصلي في مسجد حبه ولم يصلوا فيه لا بأس لان الواجب عليه ان يصلي في مسجد حبه ولو صلى في هذا المسجد فلا بأس ايضا لانه صار من اهله والافضل ان لا يخرج لانه ينهم الان يكون امام قوم او مؤذنا يتفرق الناس في مسجد حبه بغيبته **قوله** وان كان العصر او المغرب خرج فان قيل حديث العبدة مطلق فلنا انما قاله حين فرغ من الظهر وهو وقت لا يكره التطوع فيه فقيده بمثله فان قيل العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب قلنا نعم امكننا حمل على غير هذه الصلوة (دفع)

ان خشي ان تفوته ركعة ويدرك الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المجد ثم يدخل لانه امكنه الجمع بين الفضيلتين وان خشي فوتها دخل مع الامام لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بالترك الزم بخلاف سنة الظهر حيث يتركها في الحالين لانه يمكن ادائها في الوقت بعد الفرض

دفعاً للمتعارض بينه وبين النهي عن النفل بعد العصر والفجر فان قيل روي ايضاً انه عم قاله بعد صلوة الفجر قلنا ان صحح الرواية نحمله على وقت لم ينههم عن الصلوة بعد الفجر ثم نسخ ذلك بالنهي فان قيل لا نهى في النفل بعد المغرب قلنا سبق ان فيه مخالفة السنة ومخالفة الامام وهما منهيان .

قوله ان خشي ان تفوته ركعة ويدرك الاخرى واصل هذا ما روي عن النبي عليه الصلوة والسلام انه قال اذا اقيمت فلا صلوة الا المكتوبة وانما خص سنة الفجر عن هذا بالآثار روي عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم انهم صلوهما بعد الشروع ولقوله عليه السلام صلوهما وان طردتكم الخيل وقوله عليه السلام ركعة الفجر خير من الدنيا وما فيها واذا تعارضت عمل بكل واحد منهما والعمل بهما ممكن فيما اذا صلى سنة الفجر وركعة من الفرض اما اذا خشي ان تفوته الركعتان جميعاً صلى الفرض وترك السنة لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بتركها الزم قال عم صلوة الجماعة تفضل صلوة المنفرد بتسع وعشرين درجة وكذا صاحب الشرع ندب الى السنة ولم يوعد واوعد على ترك الجماعة قال عم تارك الجماعة ملعون ولان الجماعة مكملّة ذاتية والسنة مكملّة خارجية ولم يذكر في الكتاب انه ان كان يراجع ادراك القعدة كيف يفعل فظاهر ما ذكر في الكتاب انه ان خاف ان يفوت الركعتان يدل على انه يدخل مع الامام وحكي عن الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى انه قال على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يصلي ركعتي الفجر لان ادراك الشاهد عندهما كما ادراك الركعة على قول ابي حنيفة رحمه الله وحكي عن الفقيه اسماعيل

(كتاب الصلوة ... باب ادراك الفريضة)

هو الصحيح وإنما الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله في تقدّمها على الركعتين وتأخيرها عنهما ولا كذا لك سنة الفجر على ما بين أن شاء الله تعالى والتقييد بالأداء عند باب المسجد يدل على الكراهة في المسجد إذا كان الإمام في الصلوة والأفضل في عامة المنى والنوافل إذاؤها في المنزل هو المروي عن النبي عليه الصلوة والسلام قال. وإذا فاتته ركعتا الفجر لا يقضيها قبل طلوع الشمس لأنه يبقى نفلا مطلقا وهو مكروه بعد الصبح ولا بعد ارتفاعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى أحب الي أن يقضيها إلى وقت الزوال لأنه عليه الصلوة والسلام قضاها بعد ارتفاع الشمس غداة ليلة التعريس ولهما أن الأصل في السنن أن تقضى لاختصاص القضاء بالواجب والحديث ورد في قضاؤها تبعاً للفرض فبقي ما رواه على الأصل وإنما تقضى تبعاً له وهو يصلي بالجماعة أو وحده إلى وقت الزوال وفيما بعده اختلاف المشايخ رحمه الله وأما سائر السنن سواها فلا تقضى بعد الوقت وحدها فاختلف المشايخ رحمه الله في قضاؤها تبعاً للفرض

الزاهد رحمه الله أنه كان يقول ينبغي أن يشرع في السنة ثم يقطعها ويدخل مع الإمام حتى يلزمه بالشروع فيتمكن من القضاء بعد الفجر قال الإمام السرخسي رحمه الله وليس هذا بقوي وإنما وجب بالشروع لا يكون اقوى مما وجب بالنذر وقال نص محمد رح أن المنذر ولا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع ثم هذا أيضاً امر بالاتباع على قصد أن يقطعها وهذا غير مستحسن شرعاً كذا ذكره الإمام التمر تاشي والقاضي خان رح .

قوله هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم أنه لا يقضيها **قوله** لاختصاص القضاء بالواجب لأن القضاء إسقاط الواجب بمثل من عنده **قوله** وفيما بعده اختلاف المشايخ رحمه الله أي وفيما بعد الزوال يقضى الفرض لا محالة وهل تقضى السنة تبعاً له قال بعض اصحابنا تقضى السنة أيضاً واحد قولي الشافعي رحمه الله وكذا في سائر (المنى)

ومن ادرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلث فانه لم يصل الظهر بجماعة وقال محمد رحمه الله قد ادرك فضل الجماعة لان من ادرك آخر الشئ فقد ادركه فصار محرز اثم اب الجماعة لكنه لم يصلها بالجماعة حقيقة ولهذا بحث به في يمينه لا يدرك الجماعة ولا يحنث في يمينه لا يصلي الظهر بالجماعة ومن اتى مسجدا قد صلى فيه فلا بأس بان يتطوع قبل المكتوبة ما بد الله مادام في الوقت ومراد اذا كان في الوقت سعة وان كان فيه ضيق تركه قيل هذا في غير سنة الظهر والفجر لان لهما زيادة مزيه قال عليه السلام في سنة الفجر صلوهما ولو طردتكم الخيل وقال في الاخرى من ترك الاربع قبل الظهر لم تنله شفاعتي

السنن كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله وذكر في المحيط انه لا يقضى الصنة بعد الزوال وان تركها مع الغرض من غير ذكر الخلاف .

قوله ومن ادرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلث فانه لم يصل الظهر بجماعة وقال محمد رحمه الله قد ادرك فضل الجماعة تخصيص ذكر محمد رحمه الله ليس لبيان الاختلاف فيما بينهم فانهم اتفقوا في الموضوعين وهو انه لم يصل الظهر بجماعة وانه ادرك فضل الجماعة اصله ما ذكر محمد رح في الجامع مع رجل قال عبده حران صلى الظهر بجماعة فادرك ركعة لم يحنث لانه لم يصل الظهر بجماعة لانه منفرد ببعضه حتى لزمته القراءة اذ الظهر اربع ركعات فانما يصير مصليا له بالجماعة اذ صلى كله واكثره ليقام مقام كله فلو ادرك الثلث حنث وقيل لا ولو قال عبده حران ادرك الظهر حنث با دراك ركعة لان ادراك الشئ ادراك آخره يقال ادركت ايامه اي آخرها وانما خص قوله لان الشبهة انما ترد على مذهبه فان من ادرك الامام في التشهد في الجمعة لم يصرمد ركعا لها عنده خلافا لهما فبنوهم انه لا يدرك عنده فضيلة الجماعة با دراك الاقل فاحتج الى

وقبل هذا في الجميع لانه عليه السلام واطب عليه عند اداء المكتوبات بالجماعة ولا سنة دون المواظبة والاولى ان لا يتركها في الاحوال كلها كونها مكملات للفرائض الا اذا خاف فوت الوقت ومن انتهى الى الامام في ركوعه فكبر ووقف حتى رفع الامام رأسه لا يصبر مدركا لتلك الركعة خلافا لزرر رحمه الله هو يقول ادرك الامام فيما له حكم القيام ولنا ان الشرط هو مشاركة في افعال الصلوة ولم يوجد لا في القيام ولا في الركوع

تخصيص قوله قيل هذا في غير سنة الفجر والظهر وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي وصاحب المحيط وقاضي خان والتبرتاشي والمحجوبي رحمهم الله

قوله وقيل هذا في الجميع وهو اختيار شمس الإسلام رحمه الله عليه **قوله** والاولى ان لا يتركها في الاحوال كلها سواء صلى الفرض بجماعة او لا لانها شرعت بجبر نقصان تمكن في الفرائض كما روينا وحاجة من فاتته الجماعة اليه امس الا اذا خاف فوت الوقت **قوله** ومن انتهى الى الامام في ركوعه فكبر ووقف حتى رفع الامام رأسه لا يصبر مدركا لتلك الركعة عندنا خلافا لزرر رحمه الله ذكر العلامة حافظ الدين النسفي رحمه الله في المصنف شرح المنظومة وهذا اذا امكنه الركوء اما اذا لم يمكنه لا يعتد به عند زرر رحمه الله ايضا كذا قاله شيخنا رحمه الله نافلا عن كتب المشايخ رحمهم الله قال الامام القاضي ظهير الدين رحمه الله ثمرة الخلاف تظهر في ان هذا عنده لاحق في هذه الركعة حتى يأتي بها قبل فراغ الامام وعندنا هو مسبوق بها حتى يأتي بعد فراغ الامام واجمعوا انه لو انتهى الى الامام وهو قائم فكبر ولم يركع حتى رفع الامام ثم ركع انه يصبر مدركا لتلك الركعة واجمعوا انه لو اقتدى به في قومة الركوع لا يصبر مدركا لتلك الركعة (قوله)

ولوركع المقتدي قبل امامه فادركه الامام فيه جاز وقال زفرج لا يجزيه لان ما اتى به قبل الامام غير معتد به فكذا ما بينه عليه ولنا ان الشرط هو المشاركة في جزء واحد كافي الطرف الاول .

باب قضاء الفوائت

ومن فاتتة صلوة قضاها اذا ذكرها وقد مهأ على فرض الوقت والاصل فيه ان الترتيب بين الفوائت وفرض الوقت عندنا مستحق وعند الشافعي رحمه الله مستحب لان كل فرض اصل بنفسه فلا يكون شرطاً لغيره ولنا قوله عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل التي هو فيها ثم ليصل التي ذكرها

قوله ولوركع المقتدي قبل امامه فادركه الامام فيه جاز اي الركوع وكذا اذا فعل هذا في السجدة وكرة لقوله عليه السلام لا تباد روني بالركوع والسجود وقوله عليه السلام اما يخشى الذي يركع قبل الامام ان يحول رأسه رأس الحمار وقال زفرج رحمه الله لا يجزيه اي الركوع **قوله** كافي الطرف الاول بان شارك امامه في ابتداء الركوع ورفع رأسه قبل رفع الامام وليس ببناء على ما اتى به قبله لانه تلاشى وما شاركه فيه كابتداء الركوع اذ للدوام فيما يستدام حكم الابتداء والله اعلم .

باب قضاء الفوائت

قوله اصل بنفسه يعني شرعيته لذاته لا لغيره والظاهر حين شرع وجب ولم يكن العصرم جود لا تحقيقاً ولا تقديراً فيستحيل ان يكون الظاهر مشروعاً له بخلاف الطهارة لانه غير مشروع بنفسه بل باعتبار الصلوة في اي وقت توضعاً شرعية الصلوة موجودة فيه فيكون شرطاً ولا يقال الايمان اصل وهو شرط لا اعتبار العبادات لان الايمان اصل وليس بشرط شيء من العبادات اذ لو كان شرطاً لكأن تبعاً وانما اعتبار العبادات بالايمان لكونها فرعاً له وثمرة ولا يجوز وجود الفرع والثمره بدون الاصل فيكون الافتقار نوعين افتقار المشروط الى الشرط وافتقار الفرع الى الاصل وفيما نحن فيه لا يجوز ان يكون افتقار الفرع الى الاصل ولا افتقار المشروط الى الشرط لان كل واحد من الغرضين اصل بنفسه فلا يكون شرطاً لغيره ولا فرعاً له

ثم ليعد التي صلى مع الامام ولو خاف فوت الوقت يقدم الوقتية ثم يقضيها لان الترتيب يستطع بضيق الوقت وكذا بالنسيان وكثرة الفوائت كيلا يؤدي الي تفويت الوقتية

قوله ثم ليعد التي صلى مع الامام امر بالاعادة وهو للموجب فان قيل التمسك به لا يتم لانه خبر الواحد فلا تثبت الفرضية به ولئن كان مشهورا فهو دون الكتاب وهو يقتضي جواز الوقتية قبل الفائتة والخبر يا به وكان الثابت موجب الكتاب كما عند ضيق الوقت على ان الاصل عند التعارض الجمع فيحمل الخبر على الاستحباب توفيقا بينهما قلنا انه خبر مشهور موجب للعلم الاستدلال به حتى يضل جهل حده وذا فيما ثبت قطعا فجاز ان يعارض الكتاب وان كان خبر واحد لكان ثبت لجواز الوقتية شرطاه فيجوز لانه ورد بنا لمجمل الكتاب وهو قوله تعالى واقموا الصلوة وانما تتحقق المعارضة ان لوقتية يقتضي الكتاب جواز الوقتية قبل الفائتة وليس كذلك فان الكلام عند سعة الوقت والخطاب انما يتوجه في آخر الوقت ولا يمكن حمله على استحباب الاعادة لانه لو صلى الوقتية قبل وقتها فتجب اعادتها فان قيل لان سلم انه اداها قبل وقتها قلنا فقله عم من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها جعل وقت التذكروقتا للفائتة فلم يبق وقتا للوقتية اذ الوقت الواحد لا يسع لفرضين اداء فان قيل لو كان وقت التذكروقتا للفائتة لتأدت بنية الاداء ولجازت اذا تذكرها عند الاحمرار قلنا وقت التذكروقتا للفائتة بخبر الواحد وما مضى وقتها بالمتواتر فيحتاج في نية القضاء اذ الاداء بنية القضاء جائزا اتفاقا وفي عكسه خلاف والاحتياط في ايجاب القضاء في وقت مستحب **قوله** كيلا يؤدي الي تفويت الوقتية اي عن الوقت وهو حرام لان آخر الوقت للوقتية بالنص والاجماع والمنوات من الاخبار فلو قلنا بوجوب تقديم الفائتة بالخبر لنسخناها بالخبر وهذا لا يجوز بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة لانه يمكن العمل بالدلائل اذ الكتاب لا يقتضي الاداء في اول الوقت بل في الوقت فلا يلزم النسخ ولان هناك ~~بلا~~ خبر وهو هنا يلزم الابطال والتأخير هو (وكثرة)

ولو قدم الفائنة جازلان النهي عن تقديمها

وكثرة الفوائت في معناه اذ لو اشتغل بها مع ما لا بد له من الاوطار لغات الوقتي به وكذا النسيان
لانه لو لم يسقط به الترتيب لغات الوقتيات المؤدات وقد صحت في الوقت بالكتاب
فلا يرفع بخبر الواحد ولان الترتيب انما ثبت بالخبر وهو تناول المذكر القادر على تقديم
الفائنة والناسي عاجز عن تقديم الفائنة على الوقتية مع نسيان الفائنة فلو كان لكان
تكليف عاجز فان قيل ما علمتم بخبر الفاتحة مثل ما علمتم بخبر وجوب الترتيب حيث
قلتم بفساد الصلوة عند ترك الترتيب وما قلتم بفساد الصلوة عند ترك الفاتحة مع ان
كلا منهما خبر الواحد قلنا القول بوجوب الترتيب قول بزيادة شرط في جواز الصلوة
والقول بتعيين الفاتحة قول بزيادة الركن في الصلوة فجازان يثبت الشرط بخبر الواحد
ولا يثبت الركن به لانحطاط رتبة الشرط من رتبة الركن او نقول ان صيغة قوله لا صلوة
الا بفاتحة الكتاب صيغة يستعمل مثلها نفى الكمال استعمالا ظاهرا كما في لافتي الاعلى
ولا صلوة لجار المسجد الا في المسجد ولا وضوء لمن لم يسم فيمكن ان يحمل على نفى الكمال من
حيث الوجوب واما الحديث الذي ذكر في الكتاب فيه بيان النهاية على ما روينا ومثله
لا يذكر الا في مقصود لا يراذ به غيره فانه يحصر لذلك على ما يقتضيه ظاهر لفظ الحديث
وذلك نص على ما نحن فيه من المذهب او نقول وهو الاصح من الجواب اننا قلنا بوجوب
تعيين الفاتحة على وجه يلزم فساد الصلوة بتركها يلزم نسخ الكتاب الذي يقتضي
الجواز وهو اطلاق قوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن وذلك لا يجوز كما قلنا بجواز
الوقتية مع تذكر الفائنة عند ضيق الوقت لئلا يلزم مثل هذا وانما قلنا بوجوب الترتيب
عند سعة الوقت على وجه يلزم فعاد الوقتية لا يلزم نسخ الكتاب بل كان عملا بخبر الواحد
والكتاب لان بذلك يتأخر حكم ما ثبت بالكتاب ولا يبطل وكان له ولاية التأخير بدون

لمعنى في غيرها وهو صيانة الوقتية عن الفوات بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا يجوز لانه اذا قبل وقتها الثابت بالحديث ولو فاتته صلوات رتبها في القضاء كما وجبت في الاصل لان النبي عليه الصلوة والسلام شغل عن اربع صلوات يوم اخذ ق فقضاهن مرتباً ثم قال صلوا كما رأيتموني اصلي الا ان تزيد الفوائت على ست صلوات لان الفوائت قد كثرت فتسقط الترتيب فيما بين الفوائت في نفسها كما سقط بينها وبين الوقتية وحد الكثرة ان تصير الفوائت ستا لخروج وقت الصلوة السادسة وهو المراد بالمدكور في الجامع الصغير وهو قوله وان فاتته اكثر من صلوة يوم وليلة اجزته التي بدا بها لانه اذا زاد على يوم وليلة تصير ستا

هذا فلان ثبت هوله لاشتغاله بقضاء الفائتة التي جعل خبر الواحد ذلك الوقت وقتا لها اولي .
قوله لمعنى في غيرها يعنى النهي عن الفائتة عند ضيق الوقت ليس بمعنى في الفائتة بل لكون الاشتغال بها يوجب تفويت الوقتية من وقتها الا ترى ان التطوع وسائر الافعال التي تتضمن تفويت الوقتية منهي عنه ايضا ولو كان النهي بمعنى في نفس الفائتة لاختص النهي بها هذا بخلاف النهي عن تقديم الوقتي عند سعة الوقت فانه نهى لمعنى في الوقتي وهو كونه مؤد يا قبل وقته الثابت بالخبر الا ترى انه حل له التطوع وسائر الافعال من الاكل والشرب وغيرهما والنهي اذا كان لمعنى في غيره يجوز ارتكاب المنهي عنه لكن مع الكراهة كما لبيع وقت النداء وان كان لمعنى في نفسه لا يجوز له ارتكاب المنهي عنه كبيع الخمر **قوله** صلوا كما رأيتموني اصلي امر بالترتيب عن مولانا شمس الدين الكردي رحمه الله انه قال انما لم يقل كما صليت اذ ليس في وسع احد ان يطلي كما صلى في الخضوع والخشوع وغيرهما لكن في وسعهم ان يصلوا كما رأوا **قوله** الا ان تزيد الفوائت على ست صلوات اي ست اوقات كقوله الصلوة اما مك اي وقتها ومراده ان تصير الفوائت ستا ودخل وقت المابعة فانه يجوز اداء السابعة ولو حمل الكلام (على)

وعن محمد رحمه الله عليه انه اعتبر دخول وقت السادسة والآول هو الصحيح لان الكثرة بالدخول في حد التكرار وذلك في الاول ولما اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة قيل تجوز الوقتية مع تذكر الحديثة لكثرة الفوائت وقيل لا تجوز ويجعل الماضي كانه لم يكن زجراله عن النهان

على الحقيقة لا يجوز اذاؤها وبعضهم حملوا على الحقيقة وشرطوا فوات السابعة ويحتمل ان يقال معناه ان تصير الفوائت سنا على ان معنى قوله ان تزيد الفوائت ان تكثر ومعنى قوله على ست صلوات كما تنة الفوائت على ست صلوات اي تزيد الفوائت في نفسها حتى تصير سنا فيسقط الترتيب في الفوائت بنفسها كما سقط بينها وبين الوقتية لان الكثرة لما اثرت في اسقاط الترتيب عن اغيرها لان يسقط الترتيب في انفسها اولى فان الضرب لما كان علة الالم فاذا وقع اثر في محل الوقوع اولاً ثم يتعدى الى غيرة عند شدة الضرب وقيل ان الترتيب لا يسقط فيها لانها علة السقوط فيعمل في غيرها لا في نفسها لئلا يصير الشيء الواحد علة ومعلولاً فلنا العلة الكثرة والحكم سقوط الترتيب وهما متغايران •

قوله وعن محمد رحمه الله انه اعتبر دخول وقت السادسة احتج بان كثرة الشيء وهو ان ينتهي الى اقصاه واقصى الصلوات خمس فتشبه بالصوم حتى قالوا ان الجنون الكثير مقدرباً ستغراق الشهر **قوله** والآول هو الصحيح لان كثرة الشيء هو ان يدخل في حد التكرار لانه مالم يزد على الجنس وهو صلوة يوم وليلة كان فيه شبهة الاتحاد من حيث الجنسية فشرط الدخول في حد التكرار لتثبت الكثرة بخلاف الصوم فانه لو شرط التكرار ثمة لزادت الزيادة المؤكدة على الاصل المؤكداً لا يدخل وقت وظيفة اخرى مالم يمض احد عشر شهراً **قوله** ولما اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة اعلم ان الفوائت نوعان قديمة وحديثة فالحديثة تسقط الترتيب بلا خلاف وفي القديمة

ولو قضي بعض الفوائت حتى قل ما بقي عاد الترتيب عند البعض وهو الاظهر
فانه روي عن محمد رحمه الله عليه فيمن ترك صلوة يوم وليلة وجعل يقضي
من الغد مع كل وقية فائتة فالفوائت جائزة على كل حال والوقيتات فاسدة ان
قدمها لدخول الفوائت في حد القلة وان اخرها فكذلك

اختلاف المشايخ وتفسير القديمة رجل ترك صلوة شهر مجانته وفسقا ثم ندم على ما صنع
واشتغل باداء الصلوات في مواعيدها فقبل ان يقضي تلك الفوائت ترك صلوة ثم صلى
صلوة اخرى وهوذا كره هذه المتروكة الحديثة قال بعض المتأخرين من مشايخنا رح
لا تجوز هذه الصلوة ويجعل الماضي كان لم يكن احتياطا وزجرا عن التهاون وان لا تصير
المعصية وسيلة الى التخفيف والتيسير وبعضهم قالوا يجوز وعليه الفتوى كذا في المحيط
وجعل الصدر الشهيد رحمه الله القول الاول صحيحا وذكر العلامة النسفي رحمه الله
في الكافي وما قالوا مؤد الى التهاون لا الى زجره عنه فان من اعتاد تفويت الصلوة
لوانتي بعدم جواز الصلوة تفوت اخرى ثم وثم حتى تبلغ الحديثة حد الكثرة •

قوله ولو قضي بعض الفوائت حتى قل ما بقي عاد الترتيب عند البعض وهو الاظهر
لان سقوط الترتيب كان بعللة الكثرة المفضية الى الحرج فلما قلت الفوائت لم يبق
الحرج فعاد الحكم الذي كان قبله وكان هذا نظير الحضنة فانها اذا ثبتت لم يحرم الصغير
من النساء يسقط ذلك الحق بالتزوج ثم اذا ارتفعت الزوجية يعود الحق الذي كان سقط
بالتزوج لزوال المانع فكذا ههنا وآليه مال الفقيه ابو جعفر رحمه الله وعند البعض
لا يعود الترتيب وآليه مال الشيخ ابو حفص الكبير رحمه الله فقال الترتيب قد سقط
والساقط لا يحتل العود كذا ههنا وكذا ذكره شمس الائمة وفخر الاسلام رحمهما الله
فان قيل الترتيب اذا سقط بالنسيان وضيق الوقت يعود عند التذكر وسعة الوقت قلنا قال (شمس)

الا لعشاء الا خيرة لانه لا فائتة عليه في ظنه حال ادائها

شمس الائمة السرخسي رحمه الله في الجامع الصغير والاصح عندي ان الترتيب اذا سقط بكثرة الفوائت لا يعود اذا قلت لما انه سقط مراعاة الترتيب في هذه الصلوات والساقط يكون متلاشيا فلا يتصور عوده فاما بسبب النسيان وضيق الوقت ما سقط مراعاة الترتيب لكنه تعذر للعجز اما عجز الناسي فظاهروا اما العجز عند ضيق الوقت فلثلا يلزمه ابطال الحكم الثابت بالكتاب والخبر المتواتر بخبر الواحد فلما خرج الوقت انعدمت تلك الضرورة فوجد امكن الجمع بين العمل بموجب خبر الواحد وموجب الكتاب على ما مر.

قوله الا لعشاء الا خيرة لانه لا فائتة عليه في ظنه حال ادائها وهذا ظن في موضع الاجتهاد فعند الشافعي رحمه الله هي جائزة لما انه لا يرى وجوب الترتيب هذا اذا كان الرجل جاهلا فان كان عالما لم يجز لعشاء الا خيرة ايضا لانه صلاها وعنده ان عليه اربع صلوات وما فساد ما وراء العشاء الا خيرة فلانه كلما صلى فائتة عادت الفوائت اربعا ففسدت الوقتية ضرورة فاستدل بهذه الرواية على ان الفوائت اذا كثرت وسقط الترتيب ثم عادت الى القلة يعود الترتيب وهذا مشكل لان الكثرة المسقطه لم تثبت الا ان يأول بانه مد الوقتية الى آخر الوقت ثم ادى الفائتة بعد خروج الوقت لانه لو ادى الفائتة في الوقت لما صح القول بانه يعود الترتيب لانه انما يسقط الترتيب بخروج وقت السادسة ولكن لا بد ان يكون شروع الوقتية في وقت الساعة اذ لو كان عند الضيق كانت الوقتية صحيحة ولا يمكن ان يحصل على ما روي عن محمد رحمه الله انه اعتبر دخول وقت السادسة لان الوقتيات فاسدة وعلى تلك الرواية تكون صحيحة وان غربت الشمس وقد ادى بعض صلوة العصر الوقتية وعليه صلوة او صلاتان قبلها وهوذا كررها قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله في نواذ صلوة المبسوط انه يتمها وطعن عيسى رحمه الله في هذا وقال الصحيح انه يقطعها بعد غروب الشمس ثم يبدأ بالظهر ثم بالعصر

ومن صلى العصر وهو ذاكراته لم يصل الظهر فهي فاسدة الا اذا كان في آخر الوقت وهي مسئلة الترتيب واذا فسدت الفرضية لا يبطل اصل الصلوة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله تبطل لان التحريمة عقدت للفرض فاذا بطلت الفرضية بطلت اصلا ولهما انها عقدت لا صل الصلوة بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل

لان ما بعد غروب الشمس الوقت قابل للظهر والعصر والمعنى المسقط لمراعاة الترتيب ضيق الوقت وقد انعدم بغروب الشمس لان الوقت قد اتسع فهو بمنزلة ما لو اتممت العصر في اول الوقت وهوناس للظهر ثم تذكر وهناك تلزمه مراعاة الترتيب فكذلك في هذا الموضع وهذا لان ما يعترض في خلال الصلوة يجعل كما لموجود عند افتتاحها كالمتميم اذا وجد الماء والعاري اذا وجد الثوب ثم قال وما ذكره عيسى فهو القياس لكن محمد راح استحس فقال لو قطع صلوته بعد غروب الشمس كان مؤد يا جميع العصر في غير وقتها ولو اتمها كان مؤد يا بعض العصر في وقتها وكما سقط مراعاة الترتيب لحاجته الى اداء جمع العصر في وقتها تمقط مراعاة الترتيب لحاجته الى اداء بعض العصر في وقتها توضيحه انه في الابتداء كان ما مورا بالشروع في العصور ان كان يعلم يقينا ان الشمس تغرب قبل فراغه منها ولو كان هذا المعنى ما نعاله من اتمام العصر لكان تيقنه به عند الشروع ما نعاله من افتتاح العصر واحدا يقول انه لا يفتح بالعصر عند ضيق الوقت وان كان الحال هكذا توضيحه انه عند ضيق الوقت قد سقط عنه مراعاة الترتيب في هذه الصلوة وبعد ما سقط الترتيب في صلوة لا يعود في تلك الصلوة بخلاف حالة النسيان فهناك الترتيب غير ما قط عنه ولكنه تعذر بالجهل فاذا زال العذر قبل الفراغ من الصلوة بقي عليه مراعاة الترتيب كما كانت لانه لما زال العذر في خلال الصلوة صار كما لم يكن •

قوله ومن صلى العصر وهو ذاكراته لم يصل الظهر فهي فاسدة الا اذا كان في آخر الوقت (والعبرة)

ثم العصر يفسد فسادا موقوفا حتى لو صلى ست صلوات ولم يعد الظهر انقلب الكل جاثوا وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله عليه وعندهما يفسد فسادا باتا لا جواز له بحال وقد عرف ذلك في موضعه ولو صلى الفجر وهوذا اكرا نه لم يوتر فهي فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وهذا بناء على أن الترتيب واجب عند سنة عندهما ولا ترتيب فيما بين الفرائض والسنن

والعبارة لا صل الوقت عندهما وعند محمد رح للوقت المستحب حتى لو شرع في العصر وهوناس للظهر ثم تذكر الظهر في وقت لو اشتغل به يقع العصر في وقت مكروه يقطع العصر عندهما ويصلى الظهر ثم يصلى العصر بعد غروب الشمس وعندة يمضي في العصر ثم يصلى الظهر بعد غروب الشمس وإذا فسدت الفرضية لا تبطل الصلوة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما وعند محمد رحمه الله تبطل.

قوله ثم العصر يفسد فسادا موقوفا إلى قوله وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يفسد فسادا باتا ذكر في شرح الطحاوي وصورة المسئلة فقال رجل ترك صلوة الفجر وصلى بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر في اليوم الثاني والظهر مع التذكر جاز ظهر اليوم الثاني إجماعا وما صلى قبله فيه اختلاف وفي المبسوط هذه هي المسئلة التي يقال واحدة تصح الخمس وواحدة تفسد الخمس فالواحدة المصححة هي الحادثة قبل قضاء المتروك والواحدة المفسدة هي المتروكة تقضى قبل السادسة والأصل فيه أن العلة إنما تؤثر في غيرها لا في نفسها لأنها صفة تحل بالمحل فيعتبر بها حال المحل ومحال أن يكون العلة محلا ثم سقوط الترتيب حكم والكثرة علة وإنما يثبت الحكم إذا ثبتت العلة في حق ما بعدها لا في حق نفسها لئلا يؤدي إلى تقديم الجكم على السبب كما إذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت يثبت الأذن فيما يتجرعه لافي ذلك

(كتاب الصلوة ... باب قضاء الفوائت)

وعلى هذا اذا صلى العشاء ثم توجهاً وصلى السنة والوتر ثم تبين انه صلى العشاء
بغير طهارة فعنده يعيد العشاء والسنة دون الوتر لان الوتر فرض على حدة عنده
وعندهما يعيد الوتر ايضا لكونه تبعاً للعشاء والله اعلم .

البيع الذي رآه وكذلك كون الكلب معلماً بترك الاكل ثلث مرات يثبت المحل
فيما بعد الثلث لا فيها الا انه يقول ان المعلول يقارن العلة والكثرة صفة لهذه الجملة
وحكمها اسقوط الترتيب فاذا ثبت صفة الكثرة لوجودها لا خير استندت الصفة اليها فاستندت
بحكمها فيثبت الجواز لكل وعلى هذا سائر المستندات مثل مرض الموت والصفر فالعلة
المبيحة للفطر مسيرة ثلث ايام ثم اذا خرج من الكوفة الى المدائن قصر وافر ولم يجعل ذلك
تقدماً للحكم على السبب كذا هنا وفي المحيط قال مشايخنا وانما لا تجب اعادة الفوائت
عند ابي حنيفة رحمه الله اذا كان عند المصلي ان الترتيب ليس بواجب وان صلوته
جائزة واما اذا كان عنده فساد الصلوة بسبب الترتيب فعليه اعادة الكل كما قال ابو يوسف
ومحمد رحم لان العبد مكلف بما عنده فلا يبعد ان يتوقف حكم الصلوة المؤداة على ما يظهر في
ثاني الحال كمصلي الظهر يوم الجمعة ان ادركها ظهراً المؤداة على تطوع والا كان فرضاً
وكمعاداة انقطع دمها فيما دون عاداتها فصلت صلوة فان عاد الدم تبين ان صلوتها
لم تصح وان لم يعد تبين انها كانت صحيحة .

قوله وعلى هذا اي على ان الوتر واجب عنده وقد اداه في وقته بطهارة
اذ وقته وقت العشاء لا بعده وقد سقط الترتيب بعذر النسيان فلا تلزمه الاعادة وعندهما
يعيد الوتر ايضا لانه سنة فكانت تبعاً للفرض فلما وجبت اعادة الفرض
وجبت اعادة ما هو تبع له والله اعلم . (باب)

باب سجود السهو

يسجد للسهو في الزيادة والنقصان سجدتين بعد السلام ثم يتشهد ثم يسلم وعند الشافعي رحمه الله يسجد قبل السلام لما روي أنه عليه السلام سجد للسهو قبل السلام ولنا قوله عليه السلام لكل سهو سجدتان بعد السلام وروي أنه عم سجد سجدتي السهو بعد السلام

باب سجود السهو

قوله يسجد للسهو في الزيادة والنقصان بعد السلام نفى لقول مالك رحمه الله فإنه يقول إن كان سهو عن نقصان سجد قبل السلام لأنه جبر النقصان وإن كان عن زيادة يسجد بعد السلام لأنه ترغيم للشيطان وفيه حكاية روي أن أبا يوسف رحمه الله كان مع هارون الرشيد رحمه الله فجاء مالك رحمه الله فقال له أبو يوسف ما قولك في هذه المسئلة فاجاب بمذهبه فقال أبو يوسف ما قولك لوقوع السهو في الزيادة والنقصان جميعا فسكت مالك فقال أبو يوسف الشيخ تارة يخطي وتارة لا يصيب فذل مالك رحمه الله على هذا أدركنا مشايخنا نظن أن أبا يوسف رحمه الله قال له الشيخ تارة يخطي وتارة يصيب كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** ثم يتشهد ثم يسلم وسجود السهو يرفع التشهد والسلام ولكن لا يرفع القعدة لأن الأقوى لا يرتفع بالأدنى بخلاف الصلابة فإنها أقوى من القعدة فيرفعها وبخلاف سجدة التلاوة فإنها اثر القراءة المفروضة فالتحقت بها وفي المحيط أن ارتفاع القعدة الأخيرة بالسجدة الصلابة وسجدة التلاوة إنما كان لأنه عاد إلى شيء محله قبل القعدة فيصبر رافضاً للقعدة لهذا المعنى بخلاف سجود السهو فإنه يؤثر به بعد القعدة وفي ارتفاع القعدة بالعود إلى سجدة التلاوة روايتان في رواية لا يرتفع وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله عليه

فتعارضت روايتا فعله فبقي التمسك بقوله سالما ولا ن سجدوا السهو مما لا يتكرر
فيؤخر عن السلام حتى لو سهى عن السلام ينجر به وهذا الخلاف في الاولوية

قوله فتعارضت روايتا فعله فبقي التمسك بقوله لا يقال ان في المعارضة بين الحجتين
انما يصار الى ما بعدهما من الحجّة لا الى ما فوقهما والقول فوق الفعل لان
القول موجب والفعل لا فكيف يصار الى القول عندا لمعارضة بين الفعلين لا نأقول
اذا وقعت المعارضة بين الحجتين انما يصار الى ما بعدهما عندا نعدم الحجّة فيما فوقهما
وان كانت حجة فوقهما فلا يحتاج حينئذ الى المعارضة وهناك ذلك وان انكر الخصم
ثبوته بنقل العدول ولا يقال ايضا هذا ترجيح بكثرة لعله لانه انما يلزم ان لو قلنا بترجيح القول
بالفعل ولا نقول به بل نقول ما تعارضت روايتا فعله رجعا الى ما هو الحجّة في الباب وهو حديث
القول في الباب ولا يقال بان الاصل في الدلائل اعمالها لا اهمالها فلم يعمل بحديثي
الفعلين لا نأقول فيما قلنا اعمال للاصل ايضا وهو ان الاصل في التعارض التوقف لما ان
التوقف موجب التعارض كان العمل موجب الدليل عند عدم التعارض **قوله** حتى لو سهى
عن السلام ينجر به صورته اذا شك في صلوته عند السلام فلم يدر اثلثا صلى ام اربعا فشغله
تفكره حتى اصر السلام ثم ذكر انه صلى اربعا لزمه سجودا سهوا ولو كان لم يسجد بسهو قبله
ووجد هذا ثم سجد ينجر به ولو سجد ثم وجد هذا فان سجد له يتكرر سجود السهو
وهو خلاف المشروع ولو لم يسجد بقي نقص لازم غير مجبور فيؤخر عن السلام كيلا يبقى
نقص غير مجبور **قوله** وهذا الخلاف في الاولوية اي الخلاف المذكور بيننا وبين الشافعي رح
في الاولوية فان الاول ان ياتي عندنا بعد السلام ولو اتى بسجود السهو قبل السلام جاز
عندنا ايضا وذكر في الاسرار قال علماؤنا رحمهم الله الاحسن ان يسجد هما بعد السلام
وذكر في المحيط ولو سجد قبل السلام اجزاء عندنا قال القدوري رحمه الله هذه رواية
الاصول قال وروى عنهم انه لا يجزيه لانه ادناه نبل وقته ووجه رواية الاصول ان (فعله)

ويأتي بالتسليمين هو الصحيح صرفا للسلام المذكور الى ما هو المعهود ويأتي بالصلوة على النبي عليه السلام والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح لان الدعاء موضعه آخر الصلوة •

فعله حصل في فصل مجتهد فيه فلا يحكم بفساده لانا لو امرناه بالاعادة بتكرار السجود وهذا شيء لم يقل به احد من العلماء فلا يكون فعله على وجه قال به بعض العلماء اولى من ان يكون على وجه لم يقل به احد من العلماء •

قوله ويأتي بالتسليمين هو الصحيح احتراما لما اختاره فخر الاسلام وشيخ الاسلام وصاحب الايضاح رحمهم الله فانهم اختاروا ان يسلم تسليمة واحدة من جانب اليمين فحسب لانه قال في الكتاب ثم يسلم ثم يسجد وهذا لا يتناول الا بتسليمة واحدة ثم اختار فخر الاسلام رحمة الله عليه ان تكون تلك التسليمة الواحدة تلقاء وجهه ولا ينحرف عن القبلة لان ذلك لمعنى التحية دون التحليل وقال شيخ الاسلام رحمه الله ولو سلم تسليمين لا يأتي بسجود السهو بعد ذلك ولكن شمس الائمة السرخسي وصدر الاسلام ابالي سروظهير الدين المرغيناني رحمهم الله اختاروا ما اختاره صاحب الهداية بالتسليمين ونسب صدر الاسلام قائل التسليمة الواحدة الى البدعة فقال اخوه فخر الاسلام رحمه الله وانما اخترناه ما اخترناه بشاره محمد رحمه الله في كتاب الصلوة فبغض عن هذه البدعة وانما العهد على من قصر في طلبه **قوله** ويأتي بالصلوة الى ان قال هو الصحيح وفي المحيط واختلفوا في الصلوة على النبي وفي الدعوات انها في قعدة الصلوة ام في قعدة سجدة السهو وذكر الكرخي انها في قعدة سجدة السهو لانها هي القعدة الاخيرة والفراغ من الصلوة بهذه القعدة وانطحاوي قال كل قعدة في آخرها سلام ففيها صلوة على النبي عليه السلام فعلى هذا القول يصلي على النبي في القعدتين جميعا ومنهم من قال في المسئلة اختلاف عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يصلي في القعدة الاولى وعند محمد رحمه الله يصلي في القعدة الاخيرة بناء على اصل وهو ان سلام من عليه السهو

قال ويلزمه السهو اذا زاد في صلوته فعلا من جنسها ليس منها وهذا يدل على ان سجدة السهو واجبة وهو الصحيح لانها تجب لجبر نقصان تمكن في العبادة فتكون واجبة كالدماء في الحج واذا كان واجبا لا يجب الا بترك واجب او تأخير ركن ساهيا هذا هو الاصل وانما وجبت بالزيادة لانها لا تعري عن تأخير ركن او ترك واجب • **قال** ويلزمه اذا ترك فعلا مسنونا كانه اراد به فعلا واجبا الا انه اراد بتسميته سنة ان وجوبها ثبت بالسنة •

يخرجه من الصلوة عندهما فاذا كان كذلك كانت القعدة الاولى هي قعدة الختم وعند محمد رحمة الله عليه على خلافه واختار فخرا الاسلام ايضا ما اختاره صاحب الهداية انه يأتي بها بعد سجدة السهو •

قوله وهذا يدل اي قوله ويلزمه السهو **قوله** هو الصحيح احتراز عن قول القدوري فانه يقول انه سنة عند عامة اصحابنا رحمهم الله كذا في التحفة وذكر في المحيط كان ابو الحسن الكرخي رحمة الله عليه يقول هو واجب استدلالا بما قال محمد رحمه الله اذا سهى الامام وجب على الموتى ان يسجد وقال غيره من اصحابنا انه سنة استدلالا بما قاله محمد رحمه الله ان العود الى سجود السهو لا يرفع التشهد ولو كان واجبا لكان رافعا للتشهد كسجدة التلاوة **قوله** ويلزمه اذا ترك فعلا مسنونا وفي المحيط وترك السنة المضافة الى جميع الصلوة نحو ان يترك التشهد في القعدة الاولى يوجب سجود السهو وتكلم المشايخ فيما يوجب سجود السهو فقليل انه تجب لستة اشياء بتقديم ركن كتقديم الركوع على الفاتحة والسورة وتأخير ركن كتأخير السجدة الصلبية وفي تأخير سجدة التلاوة روايتان او القيام الى الثالثة بترك التشهد وبتكرار ركن كركوعين وثلاث سجديات وبتغير الواجب كالجهر فيما يخاف او عكسه وبتركه واجبا كالقعدة الاولى وبترك سنة مضافة الى جميع الصلوة كالشهادة في القعدة الاولى وذكر صدر الاسلام (ر)

قال او ترك قراءة فاتحة لانها واجبة او القنوت او التشهد او تكبيرات العبدین لانها واجبات لانه عليه السلام واطب عليها من غير تركها مرة وهي اشارة الوجوب ولا نهاتضاف الى جميع الصلوة فدل انها من خصائصها وذلك في الوجوب ثم ذكر التشهد يحتمل القعدة الاولى والثانية والقراءة فيهما وكل ذلك واجب وفيها سجدة السهو هو الصحيح

رحمه الله ان سبب الوجوب وا حدوه وترك الواجب قال صاحب المحيط وهذا الجمع ما قيل فيه لان جميع ما ذكر من مراعاة الترتيب والافعال والاذاكار واجبة وكذا التشهد في القعدة الاولى عنده وعليه المحققون وكذلك يجب السهو عندنا في تكبيرة الافتتاح بان شك في حالة القيام او بعدها انه هل كبرا لا فتتاح ام لا وطال تفكره فيه ثم علم انه قد كبر فبنى او ظن انه لم يكبر فكبر وبنى فعليه سجدة السهو فيهما كذا في المحيط •

قوله او ترك فاتحة الكتاب اراد في الاولين وان تركها في الاخرين من الغرض لا يجب الا في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله **قوله** ثم ذكر التشهد يحتمل القعدة الاولى الى قوله هو الصحيح اي يحتمل القعدة الاولى والثانية مجازا والقراءة فيهما اي يحتملها حقيقة ولا يلزم من هذا الكلام الجمع بين الحقيقة والمجاز فيسحبيل لان المنحيل اجتماعا مرادين بلفظ واحد وهو لم يتعرض الارادة بل قال يحتمل هذا وذاك ولا فساد فيه السنان قول القراء يحتمل الحيض والطهر مع استحالة اجتماعهما مرادين **قوله** وكل ذلك واجب يشكل على هذا العموم القعدة الاخيرة لانها فرض وليست بواجبة ويحتمل انه اراد بقوله وكل ذلك واجبا غير القعدة الثانية لما مر انها فريضة اذ التخصيص شائع فذكره سابقا انها فرض دليل على انها غير مراد هنا كقوله تعالى واوتيت من كل شيء مع تيقنا انه لم يوت كثيرا من الاشياء وما قالوا انما قال ذلك لان ذلك عند البعض ليحت بفريضة بل هي واجبة لا يصح لانه قوا غير منصور

ولو جهر الا امام فيما يخافت او خافت فيما يجهر تلزمه سجدة السهولان الجهر

وقيل انما يحمل على تأخير القعدة الثانية وفيه من الفساد ما فيه لانه ان اريد بالواجب
الغرض لم يرد به الواجب الحقيقي وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة وقد اريدت الحقيقة
هنا في غير النعدة الثانية فلم يرد المجاز ولا نه اريد حقيقة الترك بقوله او ترك في
غيرهما فلم يرد التأخير فيها لئلا يصير جمعا بين الحقيقة والمجاز قلت يحتمل انه اراد ان
الاتيان بكل واحد منهما في محل واجب وبترك كل واحدة في موضع يجب الاتيان
به فيه يتحقق ترك الواجب وهو الاتيان به في محله غير ان القعدة الثانية اذا لم يوث بهافي
محله الا يوثى بها بعده وتجب سجدة السهو والقعدة الثانية لا يتحقق تركها اصلا لا بعمل تفسد
الصلوة لكن يتحقق ترك الاتيان بهافي موضع يجب الاتيان بهافيه فيجب سجود السهو
بترك الاتيان بهافي محله وذلك واجب وليس بفرض اذ لو كان الاتيان بهافي موضعها فرضا
لفسدت الصلوة بتأخيرها ولا تفسد بل تجب سجدة السهو فثبت انه اراد بقوله وكل ذلك
واجب معنى نعم الجميع وهذا من قبيل عموم المجاز ولهذا قال وفيها سجدة ولم يقل في
تركها سجدة وقوله هو الصحيح احتراز عن جواب القياس في التشهد بانه سنة لا واجب
لكن جواب الاستحسان هو واجب .

قوله ولو جهر الا امام فيما يخافت او خافت فيما يجهر تلزمه سجدة السهو وهذا
مذهبنا وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا يلزمه واحتج في ذلك بما روى
ابوقتادة رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمعا الآية والايتين في الظهر
والعصر وذلك لان الجهر والمخافة هيئة من هيآت القراءة لا من اصل القراءة فتكون سنة
كهيآت الفعل نحو اخذ الركب وهيئة القعدة واحتج علماءنا رحمهم الله بما روى ثوبان
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لكل سهو سجدتان بعد الصلوة
لم يفصل فهو على الكل الا ما قام الدليل والمعنى فيه ان المترك واجب لان الجهر (على)

في موضعه والمخافة في موضعها من الواجبات واختلفت الرواية في المقدار

على الامام فيما يجهر بالقراءة واجب ليسسمع القوم قراءته لان قراءة الامام اقيمت مقام قراءة المقتدي لوجود المقصود وهو الاستماع ولما قام مقام القراءة وجب ان يكون فرضا فلا يتباعد عن ان يكون واجبا وكذلك المخافة واجبة على الامام لان المخافة في الاصل شرعت لصيانة القرآن عن مغالطة الكفرة الاتري ان النبي عليه السلام امر بالمخافة حين كان الكفار يغفلون، ولهذا شرع في صلوة النهار دون الليل لانهم كانوا ينامون في صلوة الليل فدل انها شرعت لصيانة القرآن وصيانة القرآن عن مثل هذا واجبة واما اخذ الركب وغيره كتكبيرات الخفض والرفع وتسبيحات الركوع والسجود فليس فيه ما يدل على الوجوب مع انه قال عمر رضي الله عنه سنت لكم الركب فخذوا بالركب فقيس عليه هيئة سائر الافعال بخلاف الجهر والمخافة واما الحديث فمحمول على انه عليه السلام انما فعل ذلك عمد اليقين ان القراءة مشروعة في الظهر والعصر عندنا لا يجب السهو متى يعتمد ذلك ثم سوى بين الجهر والمخافة في رواية كتاب الصلوة وفصل الجواب في نوا در الصلوة فقال ان جهر فيما تخافت لزمته سجدتا السهو قل ذلك او كثر وان خافت فيما يجهر فان كان في اكثر الفاتحة او في ثلث آيات من غير الفاتحة او آية قصيرة على مذهب ابي حنيفة راح تلزمه سجدة السهو والا فلا فقد فرق بين الجهر والمخافة ووجه الفرق بينهما هو ان حكم الجهر فيما يخافت اغلظ من المخافة فيما يجهر لان الصلوة التي يجهر فيها لها حظ من المخافة فانه يخافت به القراءة في الآخرين وكذلك المنفرد بخير في الصلوة التي يجهر فيها بخلاف الصلوة التي يخافت بالقراءة فيها في ذينك الحكمين ثم اعتبر من الفاتحة اكثرها لما انها وان كانت قرأنا حقيقة ولكن يقوم مقام الدعا في الآخرين ولو كانت دعاء على الحقيقة لما وجبت السجدة بتغير صفتها كلها فوفرنا على الشبهين حظهما كما ذكره شيخ الاسلام . (قوله)

والاصح قدر ما تجوز به الصلوة في الفصلين لان اليسير من الجهر والاخفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثير ممكن وما يصح به الصلوة كثير غير ان ذلك عنده آية واحدة وعندهما ثلث آيات وهذا في حق الامام دون المنفرد لان الجهر والمخافة من خصائص الجماعة * **قال** وسهو الامام يوجب على الموتم السجود لتقرر السبب الموجب في حق الاصل ولهذا يلزمه حكم الائمة بنية الامام *

قوله والاصح قدر ما تجوز به الصلوة في الفصلين احترازه عن رواية نوا در الصلوة وما ذكره قاضي خان رحمه الله تعالى في الجامع الصغير بعد ذكر ما يجب فيه سجدة السهو وكذا لوجه وهو امام فيما يسرفه قل ذلك او كثر في الروايات الظاهرة او خافت فيما يجهر قل ذلك او كثر وذكر الشيخ الامام شمس الانمة المحلواني رحمه الله عليه ظاهر الجواب ان الجهر والمخافة سواء وفي كل ذلك سهو وان كانت كلمة **قوله** لان الجهر والمخافة من خصائص الجماعة اي وجوبها هذا الذي ذكره جواب ظاهرا لرواية واما جواب رواية النوادر فانه تجب عليه سجدة السهو كذا ذكره الناطقي في واقعاته رواية ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله في المنفرد اذا جهر فيما يخافت ان عليه سجدة السهو لما ذكرنا واما وجه ظاهر الرواية انه اذا خافت فيما يجهر فظاهرا لانه يخبر بين الجهر والمخافة والتخبيرنا في الوجوب كذلك اذا جهر فيما يخافت لم يترك واجبا عليه لان المخافة انما وجبت لنفي المغالطة وانما يحتاج الى هذا في صلوة يؤدي على سبيل الشهرة والمنفرد يؤدي على سبيل الخفية فلم تكن المخافة واجبة عليه **قوله** وسهو الامام يوجب على الموتم السجود لتقرر السبب الموجب في حق الاصل وهو وجوب سجدة السهو في حق الامام والمتابعة على القوم لازمة حتى ان الامام اذا تشهد وقام من القعدة الاولى الى الثالثة فتسمي بعض من خلفه تشهد حتى قاموا جميعا فعلى من لم يشهد ان يعود ويتشهد ثم يتبع امامه وان خاف (ان)

فان لم يسجد الامام لم يسجد المولود لانه يصير مخالفا لمامه وما التزم الاداء الامتاعا فان سهى المولود لم يلزم الامام ولا المولود السجود لانه لو سجد وحده كان مخالفا لمامه ولو تابعه الامام ينقلب الاصل تبعا ومن سهى عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى حالة القعود اقرب عاد وقعد وتشهد لان ما يقرب من الشيء يأخذ حكمه ثم قيل يسجد للسهو للتاخير والاصح انه لا يسجد كما اذا لم يقم

ان تفوته الركعة لانه تبع لامامه فيلزمه ان يتشهد بطريق المتابعة بخلاف ما اذا ادرك الامام في السجود فلم يسجد معه السجدتين فانه يقضي السجدة الثانية ما لم يخف فوت ركعة اخرى فاذا خاف ذلك تركها لان هناك هو يقضي تلك الركعة بسجدة فيها فعليه ان يشتغل بادراك الركعة الاخرى اذا خاف فوتها وهما لا يقضي هذا التشهد بعد هذا فعليه ان يأتي به ثم يتبع امامه بمنزلة الذي نام خلف الامام ثم انتبه كذا ذكر في نوا در الصلوة .

قوله فان لم يسجد الامام لم يسجد المولود لانه يصير مخالفا فان قلت يشكل على هذه المسائل التسع التي ذكر في الخلاصة والخزانة انها اذا لم يفعلها الامام يفعلها القوم احدها اذا لم يرفع الامام يديه عند تكبيرة الافتتاح يرفع القوم واذا لم يثن الامام فالمقتدي يثنى وكذلك لو ترك الامام تكبيرة الركوع وتسبيحه وتسميعه وتكبير الانحطاط وقراءة التشهد والتسليم والتساع تكبير التشريق قلت هذه الاحكام لا تثبت في ضمن شيء باشارة الامام بل ثبت ابتداء على كل واحد من الامام والمقتدي ولا يجري فيها النيابة فلما لم يفعلها الامام يفعلها المقتدي واما وجوب سجدة السهو انما ثبت في ضمن فعل باشارة الامام فلما لم يأت المباشرة لا يجب على غيره لان السبب ثبت في حق الامام ولو وجب على غيره انما يجب بسبب المتابعة والمتابعة انما تكون ان لو كان موافقا لمامه وفي الاتيان بها عند عدم اتيان امامه بها مخالفة فلا يجب **قوله** لان ما يقرب من الشيء يأخذ حكمه كفاء المصرفة حكم المصرفة في حق صلوة العيد والجمعة وكحرمة البصر

(كتاب الصلوة ... باب سجود السهو)

ولو كان الى القيام اقرب لم يعد لانه كالمقائم معنى وسجد للسهو لانه ترك الواجب وان سهر عن القعدة الا خيرة حتى قام الى الخامسة رجع الى القعدة ما لم يحجد لان فيه اصلاح صلوته وامكنه ذلك لان ما دون الركعة بمحل الرض •

قال والغى الخامسة لانه رجع الى شيء محله قبلها فيرتقض وسجد للسهو لانه اخر واجبا وان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لانه استحكم شروعه في النافلة قبل اكمال اركان المكتوبة ومن ضرورته خروجه عن الفرض وهذا لان الركعة بسجدة واحدة صلوة حقيقة حتى يحث بهافي يمينه لا يصلى

له حكم البئر وما قرب من العامر له حكم العامر في المنع عن الاحياء كذا في المحيط وعليه قوله عليه السلام لقنوا موتاكم •

قوله ولو كان الى القيام اقرب لم يعد ويعتبر ذلك بالنصف الاسفل من الانسان ان كان النصف الاسفل مستويا كان الى القيام اقرب والا لا هذا الذي ذكره رواية عن ابي يوسف رحمه الله واستحسن مشايخنا رحمهم الله روايته وفي ظاهر الرواية وان لم يستوفأ ما يعود وان استوى قائما لانه اذا استوى قائما اشتغل بفرض القيام فلا يترك الفرض للواجب بخلاف ما لو لم يستوفأ ما وصل هذا ما ذكر في المسبوط والمحيط انه روي عن النبي عليه السلام انه قام من الثانية الى الثالثة قبل ان يقعد فسبحوا له فعاد وروي انه لم يعد ولكن صبح لهم فقاموا ووجه التوفيق بين الحد يثين ان ما روي انه عاذا كان لم يستوفأ ما روي انه لم يعد كان بعد ما استوى قائما **قوله** لان ما دون الركعة بمحل الرض لانه ليس له حكم الصلوة ولهذا لا يحث به في يمينه لا يصلي **قوله** وسجد للسهو لانه اخر واجبا اراد به الواجب القطعي وهو الفرض **قوله** وان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله فان عنده يعود الى القعدة ويتشهد ويسلم ويحجد وسجدتي السهو فتجزيه صلوته هذا اذا قام الى الخامسة ساهيا فان قام اليها عامدا ولم يكن قد قدر التشهد (فعلى)

وتحولت صلوته نفلا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح خلافا لمحمد رحمه الله
على ما مر فيضم اليها ركعة سادسة ولولم يضم لاشي عليه لانه مضمون ثم انما يبطل
فرضة بوضع الجبهة عند ابي يوسف رحمه الله لانه سجود كامل

فعلى قول علمائنا ما لم يقيد الخامسة بالسجدة لا تفسد صلوته كما لو قام اليها ساهيا وقال
اللذانعي رحمه الله بانه كما قام الى الخامسة عامدا تفسد صلوته فالكلام بيننا وبينه في هذه
المسئلة في موضعين احدهما هو ان الزيادة اذا كانت ركعة واحدة وقد حصلت ساهيا
هل يقبل الرض ام لا عندنا لا يقبل كما لو كانت الزيادة ركعتين وعنده يقبل الرض كما
دون الركعة والثاني ان الزيادة اذا كانت دون الركعة وقد حصلت عمد اهل يفسد
الرض ام لا عندنا لا يفسد وعنده يفسد واحتج بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه اذا صلى الظهر خامسا ولم ينقل انه قعد في الرابعة ولا انه اعاد صلوته ولانه زاد في
صلوته ما ليس منها ساهيا فلا تفسد صلوته كما لو اتى بهما دون الركعة ولا يلزم ما اذا قام
عامدا لان الفرق ثابت بين فعل يوجد ساهيا وبين فعل يوجد عامدا كما في السلام
وفي الكافي للعلامة النسفي رحمه الله في قوله وان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه
وقال الشافعي رحمه الله ان كان عامدا بطلت صلوته وان كان ساهيا لابناء على ان هذه
الركعة عنده عبت اذا الترتيب في افعال الصلوة فرض عنده واصابة لفظ السلام فرض
ايضا والنفل شرع بعد الفراغ عن الفرض فاذا قدمه بطل فصا رعبا منا فيا للصلوة
ومذهبه في المنا في ان يجعل عفوا بالسهو وعندنا صلوة فتأكد شروعه في النفل قبل
اكمال الفرض اذ القعدة الاخيرة فرض وقد تركها لمضادة بين الفرض والنفل كمن تحرم
للفرض ثم كبر ينوي التطوع بطل الفرض *

قوله وتحولت صلوته نفلا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله خلافا لمحمد
رحمه الله على ما مر في باب قضاء الغواث ولان صلوته لولم تفسد اصلا ههنا تصير تطوعا

وعند محمد رحمه الله برفعه لان تمام الشيء بآخرة وهو الرفع ولم يصح مع الحدث
 وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا سبقه الحدث في السجود بني عند محمد رح خلافا
 لابي يوسف رحمه الله ولو قعد في الرابعة ثم قام ولم يسلم عاد الى القعدة مالم يسجد
 للخامسة وسلم لان التسليم في حالة القيام غير مشروع وامكنه الاقامة على وجهه
 بالقعود لان مادون الركعة بمحل الرض وان قيد الخامسة بالسجدة ثم تذكر ضم اليها ركعة
 اخرى وتم فرضه لان الباقي اصابة لفظة السلام وهي واجبة وانما يضم اليها اخرى
 لتصير الركعتان نفلا لان الركعة الواحدة لا تجزئه لنهيته عليه الصلوة والسلام عن
 البتراء ثم لا تنوبان عن سنة الظهر هو الصحيح لان المواظبة عليها بتحريمه مبتدأة
 وترك القعدة على رأس الركعتين في التطوع مفسد للصلوة عنده واذا بطل صلوته
 لا يضيف الى الخامسة ركعة اخرى وعندهما ترك القعدة على رأس الركعتين
 في التطوع لا يفسد الصلوة فبقيت التحريمه فيضيف اليها ركعة اخرى عندهما حتى
 يصير متنفلا بست ركعات لان النفل شرع شفعالا وترا كذا في المحيط .

قوله وعند محمد رحمه الله برفعه الجبهة وهو المختار للفتوى **قوله** وثمرة الخلاف
 تظهر فيما سبقه الحدث في السجود بني عند محمد رحمه الله عليه خلافا لابي
 يوسف رحمه الله وقيل ان ابا يوسف رحمه الله سئل عنها فقال بطلت ولا يعود
 اليها فاخبر بجواب محمد رحمه الله فقال ربه صلوة في حديث يصلحها الحدث وره كلمة
 استعجاب عند اهل العراق وانما قالها ابو يوسف رحمه الله تهكما وقيل الصواب ربه
 بالضم والزاي ليست بخالصة **قوله** ولو قعد في الرابعة اي قدر التشهد ثم قام اي ساهيا
قوله ضم اليها ركعة اخرى ذكر في الاصل ما يدل على الوجوب حيث قال فيه عليه
 ان يضيف وكلمة على للايجاب **قوله** لنهيته عليه الصلوة والسلام عن البتراء فان قيل النهي
 يقرر المشروعية قلنا ثبت نسخه ولهذا قال ابن مسعود رضي الله عنه ما اجزت ركعة قط
قوله هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم حيث قالوا تنوبان عن سنة الظهر (قوله)

ويسجد للمسهو استحسانا لتمكن النقصان في الغرض بالخروج لآعلى الوجه المسنون وفي النفل بالدخول لآعلى الوجه المسنون ولو قطعها لم يلزمه القضاء لانه مظنون ولواقدي به انسان فيهما يصلي ستاعند محمد رحمه الله لانه المأردى بهذه التحريمة وعند هما ركعتين لانه استحكم خروجه عن الغرض ولو أفسده المقتدي لا قضاء عليه عند محمد رحمه الله اعتبارا بالامام وعند ابي يوسف رح يقضي ركعتين لان الحقوط بعارض يخص الامام

قوله ويسجد للمسهو استحسانا والقياس ان لا يلزمه سجود السهو لان هذا سهو وقع في الغرض وقد انتقل منه الى النفل ومن سهى في صلوة لا يجب عليه ان يسجد في صلوة اخرى وجه الاستحسان انه انتقل من الغرض الى النفل الا ان النفل بناء على التحريمة الاولى فيجعل في حق وجوب سجدة السهو كانه صلوة واحدة وهذا كمن صلى ست ركعات تطوعا بتسليمة واحدة وقد سهى في الشفع الاول سجد للمسهو في آخر الصلوة وان كان كل شفع من التطوع كصلوة على حدة لكن كلها في حق التحريمة صلوة واحدة قالوا وهذا القياس والاستحسان بناء على مسئلة اخرى وهي ان المسبوق اذا اشتغل بقضاء ما فاتة ولم يتابع الامام في سجود السهو هل يسجد في آخر الصلوة القياس ان لا يسجد لان السهو وقع في صلوة الامام وهو انتقل الى صلوة اخرى وفي الاستحسان يجب لان صلوته بناء على صلوة الامام فيجعل كانه صلوة واحدة في حق وجوب سجدة السهو كذا في هذا قيل هذا القياس والاستحسان على قول محمد رحمه الله لان عند سجود السهو في هذه الصلوة لنقصان تمكن في الغرض بترك السلام واما عند ابي يوسف رحمه الله لنقصان تمكن في النفل فكان واجبا قياسا واستحسانا كذا في المحيط

قوله ان تمكن النقصان في الغرض اي عند محمد رح وقوله وفي النفل بالدخول لآعلى وجه المسنون اي عند ابي يوسف رحمه الله وانما قدم قول محمد رح على قول ابي يوسف

قال ومن صلى ركعتين تطوعا فسهي فيهما وسجد للسهو ثم اراد ان يصلي اخروين لم يبين لان السجود يبطل لوقوعه في وسط الصلوة بخلاف المسافر اذا سجد للسهو ثم نوى الاقامة حيث يبني لانه لو لم يبين يبطل جميع الصلوة ومع هذا لو ادى صح لبقاء التحريمه ويبطل سجود السهو وهو الصحيح ومن سلم وعليه سجد تا السهو فدخل رجل في صلوته بعد التسليم فان سجد الامام كان داخلا والا فلا وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله هو داخل سجد الامام او لم يسجد لان عنده سلام من عليه السهو لا يخرج من الصلوة اصلا لانها وجبت جبر المنقضاء فلا بد من ان يكون في احرام الصلوة وعندهما يخرج على سبيل التوقف لانه محلل في نفسه وانما لا يعمل لحاجته الى اداء السجدة فلا يظهر دونها ولا حاجة على اعتبار عدم العود ويظهر الاختلاف في هذا وفي انتقاص الطهارة بالتهتة وتغير الغرض بنية الاقامة في هذه الحالة ومن سلم يريد به قطع الصلوة وعليه سهو فعليه ان يسجد للسهو

لانه هو المختار والمعتمد للفتوى ذكره فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير **قوله** ثم اراد ان يصلي اخروين الصحيح اخر بين **قوله** ومع هذا لو ادى صح اي المتطوع لو بنى وادى صح كذا ذكره الامام المرغيناني وذكر شيخ الاسلام رحمه الله وان بنى على ذلك ينبغي ان يعيد سجدة السهو لانه لما بنى حصلت السجدة ثان في وسط الصلوة فلا يعتد بهما فكان عليه الاعادة لكن هذا يخالف ما ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله في المبسوط في الفرق بين التطوع يريد البناء بعد السجدة وبين المحافر بنوى الاقامة بعدها فقال وحقيقة الفرق هو ان السلام محلل ثم بالعود الى سجود السهو تعود حرمة الصلوة للضرورة وهذه الضرورة فيما يرجع الى اكمال تلك الصلوة لا في حق صلوة اخرى ونية الاقامة عملها في وجوب اكمال تلك الصلوة فظهر عود الحرمة في (حقها)

لان هذا السلام غير قاطع الصلوة ونيتة تغيير المشروع فلغت ومن شك في صلوته فلم يدرك ثلاثا صلى ام اربع او ذلك اول ما عرض له استأنف لقوله ع م اذا شك احدكم في صلوته انه كم صلى فليمتقبل الصلوة وان كان يعرض له كثير ابني على اكبر رائته

حقها فاما كل شفع من التطوع فصلوة على حدة ولم تعد الحرمة في حق صلوة اخرى فلم هذا الا يمكنه ان يني عليها ركعتين فهذا التعليل يشير الى انه لو بني عليها ركعتين لا يصح وذكر في الكتاب انه لو بني صح فتحققت المخالفة .

قوله لان هذا السلام غير قاطع ونيتة تغيير المشروع فلغت وهذا لانه غير محلل عند محمد رح فمتى تصد تحليله فقد قصد تغييرا لمشروع وعندهما هو محلل على سبيل التوقف فمتى قصدان يجعله محللا على الثبات فقد قصد تغييرا للمشروع فلغت واذا بطلت نيتة بقي مجرد السلام فيسجد للسهو فان قيل يشكل بما اذا نوى الا شراك بالله تعالى فانه يصير مشركا من ساعته وان كانت نيتة مغيرة لرأس المشروعات قلنا النية المجردة لا تبطل ما توقف تحقيقه على النية مع عمل الجوارح والصلوة من هذا القبيل بخلاف الايمان فان تحقيقه لا يفتقر الى عمل الجوارح اذ هو تصديق بالجنان والاقرار باللسان شرط اجراء الاحكام على القول المنصور وهو اختيار الشيخ رئيس اهل السنة ابو منصور الما تريدي رحمه الله ولا ن شرط الايمان عزيمة استمرار الايمان فلما نوى الكفرات شرطه وبفوات الشرط يفوت المشروع فلم هذا صار كافرا وفي الفوائد الظهيرية ولكن بقي لي فيه بعض الاشكال وهو ان النية ههنا لم توجد مجردة عن العمل لا اقترانها بالتسليم الذي هو التحليل لا سيما على قولهما والجواب عنه ان النية المقرونة بالعمل انما تعمل اذ لم يكن ذلك العمل المقرون به النية مستحقا عليه زمان اقتران النية به مستحق عليه لانه يجب عليه ان يسلم حتى يتمكن من ان يسجد للسهو فلا يعمل النية فكانت النية مجردة عن العمل على هذا التقدير قوله وذلك اول ما عرض له

لقوله عليه السلام من شك في صلوته فليتحرا الصواب وان لم يكن له رأي بنى على اليقين
لقوله عم من شك في صلوته ولم يدر اثلثا صلى ام اربعا بنى على الاقل والاستقبال
بالسلام اولى لانه عرف محلا دون الكلام ومجرد النية يلغو وعند البناء على الاقل
يقعد في كل موضع ينوهم آخر صلوته كيلا يصير تارك فرض القعدة والله اعلم •

اختلف المشايخ رحمهم الله في معنى قوله اول ما عرض له او اول ما سهى قال بعضهم
معناه ان السهو ليس بعادة له لانه لم يشبه في عمره قط وقال بعضهم معناه اول
سهو وقع له في عمره ولم يكن سهيا في صلوته قط من حين بلغ وقال بعضهم معناه اول
سهو وقع له في تلك الصلوة والاول اشبه •

قوله لقوله عليه السلام فليتحرا الصواب وهذا الحديث محمول على ما اذا وقع له
غير مرة والاول على ما اذا وقع له اول مرة والاتعاضا لمضادة بين الاستيناف
والتحري والاحمل على هذا اولى لان الحمل على عكسه يوجب ترك العمل
بأحدهما اذ لو استقبل فيما اذا وقع غير مرة مع تعذرا لمضي لانه لو استقبل لوقع
ثانيا وثالثا ثم وثم لان يستقبل فيما اذا وقع ذلك اولامع امكان المضي اولى وقوله ومجرد
النية يلغوا لانه تصير مسئلة هي هي تشك في صلوته انه هل كبر للافتتاح ام لاهل احدث ام لا
هل اصاب ثوبه نجاسة ام لا هل مسح رأسه ام لا ان كان ذلك اول مرة استقبل والامضى
شك في الوتر انه ثالثة او ثالثة يتم تلك الركعة ويقنت فيها لجواز انها الثالثة ويقعد
ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى ويقنت ايضا هو المختار والمسبوق بركعتين في الوتر قنت
مع الامام في الركعة الاخيرة ثم قام الى القضاء لا يقنت ثانيا في الثالثة لان المسبوق
مأمور بان يقنت مع الامام فصا بذلك موضعا فلا يقنت مرة اخرى لان تكراره غير
مشروع في موضعه والشاك لم يتيقن بوقوع الاول في موضعه فيقنت مرة اخرى والله اعلم •

باب صلوة المريض

إذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا يركع ويسجد لقوله لم لعمران بن حصين رضى صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى الجنب تؤمى ايماء ولان الطاعة بحسب الطاقة قال فان لم يستطع الركوع والسجود او موى ايماء يعنى قاعدا لانه وسع مثله وجعل سجودا خفص من ركوعة لانه قائم مقامهما فاخذ حكمهما ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه لقوله عليه الصلوة والسلام ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فام برأسك فان فعل ذلك وهو يخفص رأسه اجزاه لوجود الايماء

باب صلوة المريض

قوله واذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا وفي المحيط لم يرد بهذا العجز العجز اصلا بحيث لا يمكنه القيام بان يصير مستعدا بل اذا عجز عنه اصلا او قدر عليه الا انه يضعفه ذلك ضعفا شديدا حتى يزيد عليه لذلك او يجد وجعا لذلك او يخاف ابطاء البرء فهذا وما لو عجز عنه اصلا سواء وذكر الامام التمر تاشي رحمه الله اختلف في حد المرض الذي يبيح الصلوة قاعدا قيل ان يكون بحال لو قام سقط من ضعف او دوران رأس او غير ذلك وقيل ان يصير صاحب فراش واصح الاقوال ان يلحقه بالقيام ضرر واذا كان قادرا على بعض القيام دون تمامه كيف يصنع قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يؤمر بان يقوم مقدار ما يقدر فاذا عجز فقد حتى اذا كان قادرا على ان يكبر قائما ولا يقدر على القيام للقراءة او كان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها قالوا يؤمر بان يكبر قائما ويقراء ما يقدر عليه قائما ثم يتعد اذا عجز وبه اخذ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله ثم اذا قدر على القيام منكئا قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله الصحيح انه يصلي قائما منكئا ولا يجزيه غير ذلك وكذلك لو قدر على ان يعتمد على عجا او كان له خادم لو اتكأ

(كتاب الصلوة ... باب صلوة المريض)

وان وضع ذلك على جبهته لا يجزيه لانعدامه وان لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل رجله الى القبلة واومى بالركوع والسجود لقوله عم يصلي المريض قائما فان لم يستطع فقاعد فان لم يستطع فعلى قفاه يؤمى ايماء فان لم يستطع فالله تعالى احق بقبول العذر منه قال رضي الله عنه وان استلقى على جنبه ووجهه الى القبلة جازما روينا من قبل الا ان الاولى هو الاولى عندنا خلا فالشافعي رحمة الله تعالى عليه لان اشارة المستلقي تقع الى هواء الكعبة واشارة المضطجع على جنبه الى جانب قدميه

عليه قدر على القيام فانه يقوم ويتكأ خصوصا على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فان عندهما قدرته على الوضوء بغيره كقدرته بنفسه فكذا هذا ولم يذكر في الاصل ما اذا لم يقدر على القعود مستويا وقدر عليه متكئا او مستندا الى حائط او انسان او ما اشبه ذلك قال شايخنا ينبغي ان يصلي قاعد امستندا او متكئا ولا يجزيه ان يصلي مضطجعا وهو نظير ما في القيام كذا في المحيط .

قوله وان وضع ذلك على جبهته لا يجزيه لانعدامه اي لانعدام الايماء ولا يلزمه في الايماء تقريب الجبهة الى الارض باقصى ما يمكنه كذا ذكره ابو بكر وذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله ان المؤمى اذا خفض رأسه للركوع شيئا ثم للسجود جاز ولو وضع بين يديه وسائد فالصق جبهته عليها ووجد ادنى الانحناء جاز من ذلك الايماء والا فلا **قوله** وان لم يستطع القعود استلقى على ظهره اراد بهذا ان توضع له وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه القاعد ليتمكن من الايماء بالركوع والسجود اذ حقيقة الاستلقاء تمنع الاصحاء من الايماء فكيف بالمرضى كذا ذكره الامام بدر الدين الكردي رحمه الله ويؤمى اربعة اشياء القيام والركوع والسجود والقعود وقيل ينبغي للمستلقي ان ينصب ركبته ان قدر عليه حتى لا يمد رجله الى القبلة **قوله** فان لم يستطع فالله احق بقبول العذر اي بعذر التأخير هو الصحيح **قوله** لما روينا اي من حديث عمران بن الحصين (توله)

وبه تتأدى الصلوة فان لم يستطع الايماء برأسه اخرجت عنه ولا يؤمى بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه خلافا لفررحمهم الله لما روينا من قبله ولان نصب الابدال بالرأي ممتنع ولا قياس على الرأس لانه يتأدى به ركن الصلوة دون العين واختيمها وقوله اخرجت عنه اشارة الى انه لا تسقط عنه الصلوة وان كان العجزا كثر من يوم وليلة اذا كان مقيما وهو الصحيح لانه يفهم مضمون الخطاب بخلاف المغمى عليه .

قوله وبه تتأدى الصلوة اي بالايماء الذي يدل عليه الاشارة وهذا لان الصلوة بايماء ماله فعل غير الايماء وبالفعل يتأدى الصلوة وما رواه الشافعي رحمه الله محمول على انه كان لا يقدر على ان يستلقي على قفاه اذا كان به ناسورا والترخيص بعذر الشخص لا يدل على ثبوته لغيره **قوله** ولا يؤمى بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه وقال زفر رحمه الله يؤمى بعينه وقلبه واذا صح يعيد وذكر في المختلفات قال زفر رحمه الله يؤمى بالحاجبين اولاً لقربه من الرأس فان عجز فبالعينين فان عجز فبقلبه وقال الشافعي رحمه الله بعينه وقلبه وقال الحسن رحمه الله بحاجبيه وقلبه ويعيد اذا صح وعن ابي يوسف رحمه الله ان المريض اذا عجز عن الايماء بالرأس يؤمى بعينه لا يؤمى بقلبه وسئل محمد رحمه الله عن ذلك فقال لا اشك ان الايماء بالرأس يجوز ولا اشك ان الايماء بالقلب لا يجوز واشك في الايماء بالعين انه هل يجوز **قوله** لما روينا من قبل وهو قوله عليه السلام فان لم يستطع فالله احق لقبول العذر منه **قوله** اشارة الى انه لا تسقط عنه الصلوة الى ان قال وهو الصحيح وقيل الاصح ان عجزه اذا زاد على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كما في الاغماء لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب فقد ذكر محمد رحمه الله ان من قطعت يده من المرفقين وقدماه من الساقين لا صلوة عليه وهو اختيار شيخ الاسلام وفخر الاسلام وقاضي خان وغيرهم رحمهم الله وفي فتاوى قاضي خان والاول اصح اي وجوب القضاء

قال وان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام ويصلي قاعدا يؤمي ايماء لان ركنية القيام للتوسل به الى السجدة لما فيها من نهاية التعظيم فاذا كان لا يتعبه السجود لا يكون ركنا فيتخيروا الافضل هو الايماء قاعدا لانه اشبه بالسجود وان صلى الصحيح بعض صلوته قائما ثم حدث به مرض اتمها قاعدا يركع ويسجد او يؤمي ان لم يقدر او مستلقيا ان لم يقدر لانه بناء الادنى على الاعلى فصا ركلا اقتداء ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لمرض ثم صح بنى على صلوته قائما عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله استقبل بناء على اخلا فهم في الاقتداء وقد تقدم بيانه وان صلى بعض صلوته بايماء ثم قدر على الركوع والسجود اشتانف عندهم جميعا لانه لا يجوز اقتداء الراكع بالمؤمي فكذا البناء ومن افتتح التطوع قائما ثم اعيا لابس بان يتوكأ على عصا او حائط او يقعد لان هذا عذر

قوله ويصلي قاعدا يؤمي ايماء هذا لبيان الافضية فانه لو اومى قائما يجوز وقال في الايضاح وان عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام صلى قاعدا بايماء فان صلى قائما بايماء اجزاه ولا يستحب له ذلك وقال زفر والشافعي رحمهما الله يصلي قائما لان القيام ركن فلا يسقط بالعجز عن اداء ركن آخر **قوله** فيتخيراي بين الايماء قائما وبين الايماء قاعدا على ما ذكرنا **قوله** لانه اشبه بالسجود لان عند الايماء قاعدا يصير رأسه اقرب الى الارض من الايماء قائما وعن هذا قلنا بان المؤمي يجعل السجود اخفض من الركوع لان ذلك اشبه بالسجود كذا في المبسوط **قوله** واستانف عندهم جميعا الاعلى قول زفر رحمه الله فان عنده بنى لما ان اصله انه يجوز اقتداء الراكع بالمؤمي وعندنا لا يجوز فكذا البناء في حق صلوة نفسه كذا في المحيط فان قيل الايماء خلف فينبغي ان يجوز الاقتداء كالمتميم والمتوضي والماسح والغسل واذا جاز الاقتداء جاز البناء ضرورة قلنا الايماء بعض الركوع والسجود وبعض الشيء لا يصلح خلفا (عنه)

وان كان الاتكاء بغير عذر يكره لانه اساءة في الادب وقيل لا يكره عند ابي حنيفة
رحمه الله لانه لو قعد عنده يجوز من غير عذر فكذا لا يكره الاتكاء وعندهما
يكره لانه لا يجوز القعود عندهما فيكره الاتكاء وان قعد بغير عذر يكره بالاتفاق

هنا لكنه سقط عنه ما عجز عنه للضرورة ولزمه ما قدر عليه من عينه فان قيل لم لا يصلح بعض الشيء
خلفا عن كله قلنا لان فيه جعل الشيء خلفا عن نفسه وهذا خلف وهذا لان الاصل عبارة
عن مجموع هو داخل فيه فتمت صا خلفا عن المجموع يصير خلفا عن نفسه ضرورة .

قوله وان كان الاتكاء بغير عذر يكره اي بالاتفاق والفرق لابي حنيفة
رحمه الله في القعود بلا عذر والاتكاء بلا عذر انه يخير في الابتداء بين ان يفتتح
التطوع قائما وبين ان يفتتحه قاعدا فيبقى هذا الخيار في الانتهاء من غير كراهة وما في
حق الاتكاء فهو غير مخير في الابتداء بين ان يصلي متكئا وبين ان يصلي غير متكئ
بل يكره له ذلك لما فيه من سوء الادب واظهار التجبر فكذلك في الانتهاء كذا في المحيط
قوله وقيل لا يكره عند ابي حنيفة رحمه الله لانه لو قعد عنده يجوز من غير عذر فكذا
لا يكره الاتكاء ان عني الجواز بلا كراهة فالتقريب ظاهر لانه لما لم يكره القعود بلا عذر
مع انه مفوت للقيام لان لا يكره الاتكاء مع انه غير مفوت اولي وان عني الجواز
مع الكراهة فكذلك اذ القعود المفوت للقيام جائز فلا يكره الاتكاء اذ لو كره للزم
الاستواء بين ما ينقض القيام اعني القعود وبين ما ينقضه ولا ينقضه اعني الاتكاء
والاستواء محال وهذا الوجه الاخير كانه مراد المصنف رحمه الله اذا ذكر بعده انه ان
قعد بغير عذر يكره اتفاقا **قوله** وان قعد بغير عذر يكره بالاتفاق فان قيل كيف يوصف
هذا بالكراهة وقد انعدم الجواز عندهما لهذه الصلوة بسبب القعود ولا يوصف صلوة
غير جائزة بالكراهة قلنا المراد من هذا انه لو صلى ركعة قائما ثم قعد في الثانية ليقرأ
لاعباءة ثم قام واتم الثانية قائما فان هذه الصلوة جائزة مع صفة الكراهة كذا قاله

وتجوز الصلوة عنده ولا تجوز عندهما وقد مر في باب النوافل ومن صلى في السفينة قاعدا من غير علة اجزاه عندي أبي حنيفة رحمه الله والقيام افضل وقال لا يجزيه الا من عذر لان القيام مقدور عليه فلا يترك الالعة وله ان الغالب فيها دوران الرأس وهو كالمحقق الا ان القيام افضل لانه ابعد عن شبهة الخلاف والخروج افضل ان امكنه لانه اسكن لقلبه والخلاف في غيرا مربوطة والمربوطة كالشط وهو الصحيح ومن اغمي عليه خمس صلوات اودونها تضي وان كان اكثر من ذلك لم يقض وهذا استحسان

مولانا الامام حميد الدين الضريري رحمه الله قلت هذا الجواب لا يوافقه .
قوله وتجوز الصلوة عنده ولا تجوز عندهما وفي الكافي ثم قال وان تعد بلا عذر يكره اتفاقا وهذا مشكل على قولهما لانهما قائلان بعدم اجواز وهو لا يوصف بالكراهة لكننا نقول قوله لا يجوز ليستلزم الكراهة فاستقام وصفه به وهذا اوفق ثم قوله بالاتفاق يخالف لما ذكره فخر الاسلام رحمه الله في مبسوطه حيث قال لو تعد في النقل من غير عذر لا يكره في الصحيح عنده لان الابتداء على هذا الوجه مشروع من غير كراهة فالبقاء اولى لان حكم الانتهاء اسهل من حكم الابتداء الا ترى ان الحدوث يمنع ابتداء الصلوة ولا يمنع البقاء **قوله** والمربوطة كالشط هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم بانه ايضا على الخلاف ولكن الاصح انه لا يجوز فيه الا قائما في قولهم وهذا اذا كانت مربوطة بالشط وان كانت موثقة بالانجر في لجة البحر وهي تضرب قيل يحتمل وجهين والاصح انه ان كانت الريح تحركها تحريكا شديدا فهي كالسائرة وان حركتها قليلا فهي كالواقفة كذا ذكره التمرناشي رحمه الله وذكر المحسن فان كانت موثقة على الشط قال بعض مشايخنا هو على الخلاف وهذا غلط والصحيح انه لا تجوز الصلوة في توليهم جميعا وكذا رواه ابو يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله ناصا وعن العلامة نور (الائمة)

والقياس ان لا قضاء عليه اذا استوعب الاغماء وقت صلوة كامل لتحقيق العجز فاشبه الجنون وجه الاستحسان ان المدة اذا طالت كثرت الغوائت فيحرج في الاداء واذا قصرت قلت فلا حرج والكثير ان يزيد على يوم وليلة لانه يدخل في حد التكرار والجنون كالاغماء كذا ذكر ابو سليمان رحمة الله تعالى عليه بخلاف النوم لان امتداده ناد فيلحق بالقاصر ثم الزيادة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد رحمة الله تعالى عليه لان التكرار يتحقق به وعندهما من حيث الساعات وهو لما ثور عن علي وابن عمر رضي الله عنهم والله اعلم بالصواب •

الائمة المنصوراني رحمه الله سفينة ماثورة على شاطئ البحر وهي على ظهر الماء غير مستقرة على الارض والشططين لا تمكث الصلوة فيه الا بالايما يصلي في الشط بالايما لان الصلوة في السفينة لا تجوز •

قوله والقياس ان لا قضاء عليه وهو قول الشافعي لانه عجز مانع عن فهم الخطاب فنا في الوجوب اذا استوعب وقت صلوة كالجنون على قول البعض **قوله** فيلحق بالقاصر يريد به القاصر من النوم **قوله** من حيث الاوقات اي من حيث مضي الاوقات لان التكرار اي تكرار الصلوات يتحقق به اي بمضي الاوقات بان اغمي عليه قبل الزوال ودام الى ما بعد الزوال من اليوم الثاني الا انه افاق قبل دخول وقت العصر لا قضاء عليه وعند محمد رحمه الله يلزمه القضاء ما لم يمتد الى وقت العصر **قوله** وهو لما ثور اي ما قلنا من الاستحسان روي ان عليا رضي الله عنه اغمي عليه اربع صلوات نقضها من وعبد الله بن عمر اغمي عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقضهن والله اعلم بالصواب • (باب)

باب سجود التلاوة

قال سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر في آخر الأعراف : وفي الرعد : والنحل : وبني إسرائيل : ومريم : والاولى من الحج : والفرقان : والنمل : والتم تنزيل : وص : وحَمَّ السجدة : والنجم : واذا السماء انشقت : واقرأ : كذا كتب في مصحف عثمان رضي الله تعالى عنه وهو المعتمد والسجدة الثانية في الحج للصلوة عندنا وموضع السجدة في حَمَّ السجدة عند قوله تعالى لا يسأمون في قول عمر رضي الله تعالى عنه

باب سجود التلاوة

قوله سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر وعند الشافعي رحمه الله كذلك لكن في الحج عنده سجدتان وليس في سورة ص سجدة وموضع السجدة في حَمَّ السجدة عند الشافعي رحمه الله ان كنتم اياه تعبدون : وعندنا آخر الآية الثانية عند قوله وهم لا يسأمون : احتج الشافعي رح ان في سورة الحج سجدتين لحديث عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج سجدتان وقال فضلت الحج بسجدتين من لم يسجد هما لم يقرأ هما ومذهبنا مروى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما قال سجدة التلاوة في الحج هي الاولى والثانية سجدة الصلوة وهو الظاهر حيث قرن بها الركوع فقال اركعوا واسجدوا والسجدة المقرونة بالركوع سجدة الصلوة وتاويل قوله عليه السلام فضلت الحج بمجدتين احدهما سجدة التلاوة والثانية سجدة الصلوة وكذا استدلل الشافعي رحمه الله على ان السجدة في ص سجدة الشكر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تلا في خطبته سورة ص فتشزن الناس للسجدة قال علام تشزنتم انها توبة نبي ولنا ما روي ان واحدا من الصحابة قال يا رسول الله رأيت فيما يرى النائم كأنني اكتب سورة ص فلما انتهيت الى موضع السجدة سجدت دواة والقلم فقال عليه السلام نحن احق بها من الدواة والقلم فامريها (حتى)

وهو المأخوذ للاحتياط والسجدة واجبة في هذه المواضع على التالي والسامع

حتى تليت في مجلسه وسجدها مع أصحابه فإن قيل في الحديث زيادة وهي أنه قال سجدها داود عليه السلام توبة ونحن نسجدها شكراً قلنا هذا لا ينفي كونها سجدة تلاوة فمأمن عبادة يأتي بها العبد إلا وفيها معنى الشكر ومراعاة من هذا بيان سبب الوجوب أنه كان توبة داود عليه السلام وإنما لم يسجدها في خطبته ليبين أنه يجوز تأخيرها وقد روي أنه سجدها في خطبته وذلك دليل على الوجوب وعلى أنها سجدة تلاوة فقد قطع الخطبة لها •

قوله وهو المأخوذ للاحتياط فإنها إن كانت عند الآية الثانية لم يجز تعجيلها وإن كانت عند الأولى جاز تأخيرها إلى الآية الثانية فكان فيما قلنا خروج عن العهدة بيقين **قوله** والسجدة واجبة في هذه المواضع وقال الشافعي رحمه الله هي سنة لما روي أن رجلاً تلا عند النبي عليه السلام فلم يسجد لها الرجل فلم يسجد لها رسول الله عليه السلام وقال كنت إماماً لو سجدت لسجدنا وروي أن عمر رضي الله عنه قال في خطبته وقد تلا سجدة فاشرب الناس للسجدة فقال على رسلكم فإن هذا شيء لم يكتب عليكم والجواب عن الحديث الأول أنه عليه السلام لم يسجد في فورة ذلك وهو جائز عندنا لأن السامع إنما يلزمه السجود على الفور إذا سجد التالي الأتريخ أنه قال لو سجدت لسجدنا وهذا يدل على سجدته لو مجدلاً محالة والجواب عن قول عمر رضي الله عنه أنه لم يكتب علينا التعجيل بها فإن أراد أن يبين للقوم جواز التأخير وما يدل على الوجوب أن الله تعالى وبخ من ترك السجود بقوله فما لهم لا يؤمنون : وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون والتوبيخ لا يكون إلا بترك الواجب ولأن آيات السجدة كلها دالة على الوجوب لأنها ثلاثة أقسام قسم أمر صريحاً مثل التي في والنجم وقرأ باسم ربك والأمير للوجوب ومنها ما فيه ذكر طاعة الأنبياء والمرسلين والأولياء وذلك يوجب الاقتداء لقوله تعالى فبهديهم اقتده والثالث ذكر ما فيه استنكاف الكفار ومخالفتهم في ذلك

سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد لقوله عليه السلام السجدة على من سمعها وعلى من تلاها وهي كلمة إيجاب وهو غير مقيد بالقصد .

قال وإذا تلا الإمام آية السجدة سجدها وسجد المأموم معه لإلزامه متابعتها وإذا تلا المأموم لم يسجد إلا مأم ولا المأموم في الصلوة ولا بعد الفراغ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله عليه يسجدونها إذا فرغوا لأن السبب قد تقرر ولا مانع بخلاف حالة الصلوة لأنه يؤدي إلى خلاف موضوع الإمامة أو التلاوة ولهمان المقتدي محجور عن القراءة لئلا تصرف الإمام عليه

واجبة لكن علق بالتلاوة كما علق أوامر الصلوة بأوقات مخصوصة وأضيفت إلى تلك الأوقات وكذلك هذه إلى التلاوة فكانت التلاوة سببا لوجوبها ولهذا قال بعضهم التلاوة سبب لوجوب السجدة على السامع دون السماع وقيل السماع في حقه هو السبب وهو اختيار فخر الإسلام رحمه الله لكن الجواب عنه أن الأصل في السببية هو التلاوة والسماع بناء عليه لأنه من المتولدات وإنما تجب السجدة إذا تحققت القراءة من الأهل وهو أن يكون عاقلا غير محجور عليه حتى لو علم البغاء آية السجدة وجرى على لسانه لا تجب على السامع السجدة وكذا لا تجب بقراءة المجنون .

قوله سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد عملا بإطلاق النص ولأن السبب يعمل عمله تصدبه أو لم يقصد لأنه مجعول للحكم وإنما ذكره لأن في بعض لفظ الآثار السجدة على من جلس لها فيوهم أن السجدة إنما تجب على من هو فاضلها وليس كذلك **قوله** يؤدي إلى خلاف موضوع الإمامة أو التلاوة وهذا لأنه لو سجدها التالي وتابعه الإمام انقلب الإمام المتبوع تبعا والتابع متبوعا وإن لم يتابعه الإمام كان مخالفا لإمامه وإياها كان يلزم خلاف موضوع الإمامة وإن سجدها الإمام وتابعه التالي كان خلاف موضوع التلاوة فإن التالي إمام السامعين قال عليه السلام لتال كنت أما منا فلو سجدت لسجدنا معك (قوله)

وتصرف المحجور لا حكم له بخلاف الجنب والمحائض لانهما منهيان الا انه لا يجب على المحائض بتلاوتها كما لا تجب بسماها لا نعدا م اهلية الصلوة بخلاف الجنب ولو سمعها رجل خارج الصلوة سجدها هو الصحيح لان الحجر ثبت في حقهم فلا يعدوهم فان سمعوا وهم في الصلوة سجدة من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجدوها في الصلوة لانها ليست بصلواتية لان سماعهم هذه السجدة ليس من افعال الصلوة وسجدوها بعدها لتحقيق سببها ولو سجدوها في الصلوة لم يجزهم لانه ناقص لمكان النهي فلا يتأدى به الكامل .

قال واعادوها لتقرر سببها ولم يعيدوا الصلوة لان مجرد السجدة لا ينافي احرام الصلوة وفي النوادر انها تفسد لانهم زادوا فيها ما ليس منها وقيل هو قول محمد رحمه الله فان قرأها الامام وسمعها رجل ليس معه في الصلوة فدخل معه بعد ما سجدها الا امام لم يكن عليه ان يسجدها

قوله وتصرف المحجور لا حكم له المحجور هو الممنوع عن التصرف على وجه يظهر نفاذ مثل ذلك التصرف عليه من جهة غيره كالصبي والعبد المحجور والمجنون لقيام المولى والولي مقام هؤلاء وقيل المحجور هو الممنوع لحق العباد والمنهي هو الممنوع لحق الشرع اذا ثبت هذا نقول المقتدي محجور عن القراءة لانه منع الشارع اياه عن القراءة لانه نفذ قراءة الامام عليه الاترى انه لا يجوز له قراءة مادون الآية والآية جميعا فان قيل تصرف المحجور له حكم فالعبد المحجور ان باع واشترى يتوقف على اجازة مولاه ولو توكل عن الغير في بيع ماله صح ولو طلق امرأته تطلق ولو اقرب بحد او قصاص نفذ فظهر في حق مولاه قلنا انما توقف لاحتمال الاجازة وانما ظهر اثر الحجر (النفاذ اذا الحجر) لاحتمال لحق الضرر لمولاه وذا في النفاذ لا في التوقف فلا يظهر الحجر فيه وهو ليس بمحجور عن نفس التصرف وانما الحجر في حق لحق العهدة وقد ظهر اثره فيه حتى لا ترجع الحقوق عليه وهو ملحق بالاحرار في حق الدم والطلاق وتصرف المحجور لغو فيما حجب عنه لاني غيره **قوله** لان الحجر ثبت في حقهم اي في حق الامام ومن معه لان المقتدي انما حجب عن القراءة لئلا يوسوس

لانه صار مدركا لها بادراك الركعة وان دخل معه قبل ان يسجد ها سجدها معه
لانه لو لم يسمعها سجدها معه فهنا اولي وان لم يدخل معه سجدها وحده لتحقيق السبب
وكل سجدة وجبت في الصلوة فلم يسجد ها فيها لم تقض خارج الصلوة لانها صلوتية

على الامام القراءة ولهذا قال عليه السلام مالي انزع القرآن وكذا قراءته يخل بتدبر
سائر المقتدين في قراءة الامام فيكون محجورا في حقهم ايضا

قوله لانه صار مدركا لها بادراك الركعة هذا اذا ادركه في آخر تلك الركعة اما لو ادركه
في الركعة الاخرى يسجد ها بعد الفراغ لانه لم يصير مدركا لتلك القراءة ولا بما يتعلق بتلك
القراءة من السجدة اما اذا ادركه في آخر تلك الركعة صار مدركا لها فصار مدركا للقراءة
وما يتعلق بالقراءة من السجدة كما لو ادرك الامام في الركوع في الركعة الثالثة من الوتر في
رمضان فانه يكون مدركا للفقوت فان قيل النيابة تجري في الاقوال كالقراءة والفقوت منها
لا في الافعال والسجدة منها قلنا نعم اذا كان الفعل مقصودا اما اذا كان في ضمن القراءة فلا
وهذا لان السجدة انما وجبت بالتلاوة فكانت ملحقة بها الا ترى ان القعدة الاخيرة ترتفع
بالعود الى سجدة التلاوة مع انها دون القعدة اذ هي واجبة والقعدة فريضة والاقوى لا يرتفع
بالا دنى لكنها لما كانت نتيجة التلاوة المفروضة كانت ملحقة بها وكان حكمها كحكمها
فان قيل السجدة لو كانت ملحقة بالتلاوة لذابت سجدة الامام عن سجدة المقتدي ويحجر
المقتدي عن السجدة كما يحجر عن التلاوة قلنا المقتدي مأثور بالاتباع فيجب الاتباع فيه
وانما يحجر عن التلاوة لما فيها من الاخلال بواجب الاستماع والسجود لا يخل بواجب الاستماع
فلم يحجر عنه **قوله** وان دخل معه قبل ان يسجد ها سجدها معه لا يقال ينبغي ان لا يتابعه
لان ما وجب عليه من السجدة ليست بصلوتية والسجدة متى لم تكن صلوتية لا يجوز
ادائها في الصلوة خصوصا على رواية النواذير حيث تفسد الصلوة بها على ما ذكرنا
لانا نقول تلك السجدة وان لم تكن صلوتية لكنها صارت صلوتية بالاعتداء لان الاعتداء تأثيرا (في)

ولها مزية الصلوة فلا تتأدى بالنقص ومن تلا آية سجدة فلم يسجد ها حتى دخل في صلوة فاعادها وسجدا جزته السجدة عن التلاوتين لان الثانية اقوى لكونها صلوتية فاستتبع الاول وفي النوادر يسجد اخرى بعد الفراغ لان الاول قوة السبق فاستوتنا قلنا للثانية قوة اتصال المقصود فترجحت بها وان تلاها فسجد ثم دخل في الصلوة فتلاها سجدا لان الثانية هي المستتبعة ولا وجه الى الحاقها بالاولى لانه يؤدي الى سبق الحكم على السبب ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزته سجدة واحدة فان قرأها في مجلسه فسجدها ثم ذهب ورجع فقرأها فسجدها ثانية وان لم يكن سجدا لاولى فعليه السجدة ثان

في تصيير غير الواجب واجبا وتصيير الواجب غير واجب الا ترى ان القعدة على رأس الركعتين فريضة على المسافر وبالافتداء بالمقيم لم يبق فرضا وكذلك الرجل اذا تحرم الاربع تطوعا تلزمه ركعتان لا غير وهو اذا اقتدى بمن يصلي الظهر يلزمه الاربع حتى لو افسد يلزمه قضاء الاربع وكذلك الاخرى ان تجبان على المسافر بالافتداء بالمقيم في الوقت كذا في الفوائد الظهيرية .

قوله ولها مزية الصلوة وفي الجامع الكبير لقاضي خان رحمة الله عليه ان الصلوتية اقوى لانها وجبت بتلاوة تعلق بها جواز الصلوة الا ترى انه لو ضحك في سجدة التلاوة في الصلوة تنقض طهارته ولو ضحك فيها خارج الصلوة لا تنقض **قوله** فلم يسجد ها حتى دخل في صلوته فاعادها وسجدا اجزته السجدة عن التلاوتين هذا اذا لم يتبدل مجلس الصلوة عن مجلس التلاوة فاما اذا تبدل فعليه لكل تلاوة سجدة كما لو لم يدخل في الصلوة ولا يتبدل المجلس بدخوله في الصلوة لان الصلوة محقق القراءة والمحقق للقراءة لا يكون مبدلا لمجلس القراءة **قوله** قلنا للثانية قوة اتصال المقصود وهو السجدة فكانت اقوى ولا يبعد ان يكون السابق تبعا لاحقا اذا كان اللاحق اقوى كسنة الفجر لان الثانية عند اتصال المقصود صارت كفعل مجتهد اتصل القضاء به فحينئذ يصير هو بمنزلة المجمع عليه في القوة (قوله)

والاصل ان مبني السجدة على التداخل دفعا للخرج وهو تداخل في السبب دون الحكم وهذه الیق با لعبادات والثاني بالعقوبات

قوله والاصل ان مبني السجدة على التداخل دفعا للخرج ولما روي ان النبي عليه السلام كان عليه ينزل جبرئيل بآية السجدة فيسمع منه ويقرأ على الصحابة وكان يسجد لها سجدة واحدة وروي عن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه انه كان يعلم الناس القرآن في مسجد الكوفة وكان يكرر آية السجدة في مكان واحد وربما كان يخطو خطوة او خطوتين وكان يسجد لذلك مرة وكذلك الحكم اذا ذكر النبي عليه السلام في مجلس واحد مرارا فعلى قول الكرخي لا يجب ان يصلى عليه الامرة واحدة وعلى قول الطحاوي يجب عليه الصلوة بكل مرة وان كان التكرار في مجلس واحد لان هذا حق الرسول كما قال عليه السلام لا تجفوني بعد موتي قيل وكيف نجني يا رسول الله قال ان اذكر في موضع ولا يصلى علي وحقوق العباد لا تتداخل وعلى هذا قالوا من عطف وحمد الله في مجلس مرارا ينبغي للسامع ان يشتمه في كل مرة لانه حق العاطس والاصح انه اذا زاد على الثلاثة لا يشتمه كذا في المبسوط والمحيط **قوله** وهو تداخل في السبب دون الحكم التداخل على ضربين تداخل في الحكم وهو في الحدود فانها اذا اجتمعت من جنس واحد تداخل لان الجنس واحد والمقصود متحد وهو الا نزع جارفيتدكن فيما زاد على الواحد شبهة فوات المقصود وتداخل في السبب وهو في العبادات والاصل هو التداخل في الحكم لانه امر حكمي بخلاف القياس اذ الاصل ان لكل سبب مسببا فيليق بالاحكام لا بالاسباب لثبوتها حسا لكن لو قلنا بالتداخل في الحكم في العبادات لبطل التداخل لانه بالنظر الى الاسباب يتعدد وبالنظر الى الحكم يتحد فيتعدد احتياطا في العبادات لانها متى دارت بين الثبوت والمقوت تثبت لان مبناها على التكرير لانا خلقنا لها بخلاف العقوبات فان مبناها على الدرء والغفوة حتى لو دارت بين الثبوت (و)

وامكان التداخل عند اتحاد المجلس لكونه جامعا للمتفرقات فاذا اختلف
عاد الحكم الى الاصل

والسقوط يسقط ولان للمجلس اثرا في جمع سبب الوجوب لا في جمع الواجب كما في
العقود فانه يثبت الاتحاد به بين كلام العاقلين لا في الحكم وهذا التداخل تقيد بالمجلس
فعلم بانه تداخل في السبب لا في الحكم وفائدته تظهر فيما لو زنى فحدثم زنى يحدثنا
ولو تلا وسجد ثم تلا لا يجب ثانيا .

قوله وامكان التداخل عند اتحاد المجلس شرط التداخل اتحاد الآية والمجلس
لان النص والاجماع والخرج انما يوجد في مجلس واحد وآية واحدة فبقي
ما وراء على اصل القياس ولان التداخل انما يصح عند جامع يجمع الاسباب
ويجعلها سبب واحد وهو المجلس اذ به يتصل القبول بالايجاب مع الفصل
حقيقة ويتحد الاقارير المتعددة حقيقة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو
ان يتكرر الحكم بتكرار السبب اي السجدة بالتلاوة ثم انما يختلف المجلس اذا ذهب عن ذلك
المجلس بعيدا وما اذا ذهب قريبا فاحاد المجلس باق والغاصل بين القريب والبعيد ما ذكر في
المحيط انه اذا مشى خطوتين او ثلثا فذلك قريب واذا كان اكثر من ذلك فانه بعيد
قال محمد رحمه الله فان كان نحو من عرض المسجد او طوله فهو قريب وفي المبسوط فان نام
قاعد او اكل لقمة او شرب شربة او عمل عملا يسير اثم قرأها فليس عليه اخرى لان
بهذا القدر لا يتبدل المجلس وذكر الامام الترمذي رحمه الله في روضة العلماء بالاكل
لا يختلف المجلس حتى يشبع وبالشرب حتى يروي وبالكلام حتى يكثر استحسانا
وعن محمد رحمه الله بمراي العين لا يختلف وفي البيت والسفينة والمسجد تكفيه سجدة
وان تحول من زاوية الى زاوية الا ان يكون كبيرا كالجامع وقيل خلافه وكذا لو تلاها
في المسجد الداخل ثم اعادها في الخارج تكفيه الواحدة وكذا لو تلاها في كرم في اماكن

ولا يختلف بمجرد القيام بخلاف المخيرة لانه دليل الاعراض وهو لمبطل هناك وفي تسدية الثوب يتكرر الوجوب وفي الانتقال من غصن الى غصن كذلك في الاصح وكذا في الدياسة للاحتياط ولتبدل مجلس السامع دون التالي يتكرر الوجوب على السامع لان السبب في حقه السماع وكذا اذا تبدل مجلس التالي دون السامع على ما قيل والا صرح انه لا يتكرر الوجوب على السامع لما قلنا

مختلفة وقيل في الجامع تكفيه سجدة واحدة عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله سجدتان وكذا لو تلاها في دار السلطان * **قوله** ولا يختلف بمجرد القيام بخلاف المخيرة فانها اذا قامت من مجلسها يبطل خيارها لان ذلك ليس بسبب اختلاف المجلس بل لوجود دلالة الاعراض **قوله** وهو المبطل هناك اي الاعراض صريحا ودلالة **قوله** وفي تسدية الثوب يتكرر الوجوب الى آخره ذكر الاختلاف في شروح الجامع الصغير في المسائل الثلاث كلها وفي امثالها وقال الامام الترمذي رحمه الله واختلف في تسدية الثوب والدياسة والذي يدور حول الرحن والذي ينسج حول الحوض والنهر والذي تلا على غصن ثم انتقل الى غصن آخر والاصح هو الايجاب لان المجلس ليس مجلس التلاوة ولهذا يعتبر مختلفا في الغصنين في الحل والحرم حتى ان الحلال اذا رمى صيدا او الصيد على غصن شجرة اصلها في الحل وذلك الغصن في الحرم يجب الجزاء ولم يعتبر الاصل فكذلك هنا **قوله** للاحتياط اي بالنظر الى اتحاد العمل واتحاد اسم العمل واتحاد اسم المجلس لا يتبدل المجلس فلا يتكرر الوجوب وبالنظر الى حقيقة اختلاف المكان يتكرر الوجوب فقلنا بالنكرار احتياطا **قوله** وكذا اذا تبدل مجلس التالي دون السامع على ما قيل اي يتكرر الوجوب على السامع وان اتحد مجلسه لما ان سماعه مبني على التلاوة ومجلس التلاوة يتبدل فيعتبر به وذكر صدر الشهيد رحمه الله في الجامع الصغير ولتبدل مجلس التالي دون السامع يتكرر (الوجوب)

ومن اراد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه اعتبارا بسجدة الصلوة وهو المروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه

الوجوب على السامع لان الحكم يضاف الى السبب وهو قول الامام علي البزدوي كانه جعل التلاوة سببا وكذا ذكر بعض المتأخرين من مشايخنا في شرح هذا الكتاب وقال القاضي الامام المنتسب الى الاسيحاب انه لا ينكر الوجوب على السامع لان سبب الوجوب في حق السامع ومكان السماع متحد هذا هو الاصح وعليه الفتوى وفي الكافي والا صل ان التلاوة سبب بالاجماع لان السجدة يضاف اليها ويتكرر بنكرها وفي السماع خلاف ف قيل انه سبب لما روينا والصحيح ان السبب في حق السامع هو التلاوة لكن السماع شرط لتعمل التلاوة في حقه وليس في الحديث بيان السبب بل فيه بيان الوجوب على السامع .

قوله ومن اراد السجود كبر التكبير ليس بواجب كما في الصلوة كذا في المبسوط لابي سير البزدوي رحمه الله تعالى وفي المحيط وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يكبر عند الانحطاط لان التكبير لا ينتقل من الركن وعند الانحطاط هنا لا ينتقل من الركن **قوله** ولم يرفع يديه احتراز عن قول الشافعي رحمه الله فان صفتها عنده ان يسجد سجدة واحدة فيكبر را فعا يديه نا ويا ثم يكبر للسجود ولا يرفع يديه ثم يكبر للرفع ويسلم واقلمها وضع الجبهة على الارض بلا شروع ولا سلام كذا في الخلاصة الغزالية وذكر في المبسوط ولم يذكر ما ذا يقول في سجوده ثم قال والاصح ان يقول من التسبيح ما يقول في سجدة الصلوة وبعض المتأخرين استحسنا ان يقول فيها سبحان ربنا انه كان وعد ربنا لمفعول واستحسنوا ايضا ان يقوم ويسجد لان الخرو وسقوط من القيام والقرآن ورد به وان لم يفعل لم يضره وفي المحيط وان لم يذكر فيها شي جزءا لانها لا يكون اقوى من السجدة الصلوتية وهناك جائز مزيد ونه فها اولي

ولا تشهد عليه ولا سلام لان ذلك للتحلل وهو يستدعي سبق التحريمة وهي منعدمة
 قال ويكره ان يقرأ السورة في الصلوة او غيرها ويدع آية السجدة لانه يشبه
 الاستكفاف عنها ولا بأس بان يقرأ آية السجدة ويدع ما سواها لانه مبادرة اليها
 قال محمد رحمه الله احب الي ان يقرأ قبلها آية او آيتين دفعا لوهم التفضيل واستحسنوا
 اخفاءها شفقة على السامعين والله اعلم بالصواب *

قوله ولا تشهد عليه ولا سلام نفى لقول بعض اصحاب الشافعي رحمه الله فانهم يقولون
 بهما فقال شيخ الاسلام في المبسوط ومن اصحاب الشافعي رحمه الله من لم يأخذ ما قاله
 الشافعي رح لكن قال فيها تشهد وتسليم **قوله** وهو يستدعي سبق التحريمة وهي
 منعدمة ولا يقال فيه تحريمة وهي التكبيرة لان هذه التكبيرة ليست للتحريمة بل لمشابهة هذه
 السجدة بسجدة الصلوة والتكبيرة فيها ليست للتحريمة بل للانتقال الى السجود فكذا ههنا
قوله واحب الي ان يقرأ قبلها آية او آيتين او بعدها **قوله** واستحسنوا اخفاءها شفقة على
 السامعين وفي المحيط فان كان التالي وحده يقرأ كيف شاء يعني يقرأ آية السجدة
 جهرا او اخفاء وان كان معه جماعة قال مشايخنا رحمهم الله ان كان القوم متاهبين
 للسجود ويقع في قلبه انه لا يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأ جهرا حتى يسجد
 القوم معه لان في هذا حثا لهم على الطاعة وان كانوا محدثين ويظن انهم يسمعون
 ولا يسجدون او وقع في قلبه انه يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأها في نفسه
 ولا يجهرت حرزا عن تائيم المسلم وذلك مندوب اليه وفيه ايضا ذكر ما في الرقبايات فيمن
 قرأ آية السجدة كلها الا الحرف التي في آخرها قال لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي
 يسجد فيه وحده لم يسجد الا ان يقرأ الاكثر من آية السجدة وفي فوائد الامام السفكر دري
 رحمه الله ان من تلا من اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه
 السجدة لم يسجد وان قرأ الحرف الذي فيه السجدة ان قرأ ما قبله او ما بعده اكثر من (نصف)

باب صلوة المسافر

السفر الذي يتغير به الأحكام ان يقصد الا نسان مسيرة ثلاثة ايام ولياليها بسير الابل ومشى الاقدام لقوله م م يمسح المقيم كل يوم وليلة والمسا فر ثلاثة ايام ولياليها عمت الرخصة الجنس ومن ضرورته عموم التقدير وقد رابو يوسف ر ح بيومين واكثر اليوم الثالث

نصف الآية تجب المسجدة وما لا فلا وعن ابي علي الدقاق فيمن سمع مسجدة من قوم قرأ كل واحد منهم حرفا ليس عليه ان يسجد لانه لم يسمعها من تال والله اعلم .

باب صلوة المسافر

قوله السفر الذي يتغير به الأحكام من نحو قصر الصلوة واحة الفطر وامتداد مدة المسح ثلاثة ايام وسقوط الجمعة والعيدين وسقوط الاضحية وحرمة الخروج على الحرة بغير محرم وانما قيد بقوله الذي يتغير به الأحكام لان سير ادنى المسافة سفر في اللغة لانه عبارة عن الظهور ولهذا حمل اصحابنا رحمهم الله قوله عليه السلام ليس على الفقير والمسافر اضحية على الخروج من بلدة او قرية حتى سقطت الاضحية بذلك التقدير ثم ذكر القصد وهو الارادة الحادثة لانه لو طاف جميع الدنيا بلا قصد السفر لا يصير مسافرا والقصد وحده غير معتبر والفعل وحده كذلك وانما العبرة للمجموع ثم الاقامة تثبت بمجرد النية بخلاف السفر ووجه الفرق ان السفر فعل والفعل لا يكفي مجرد النية والاقامة ترك الفعل وفي الترك يكفي مجرد النية **قوله** مسيرة ثلاثة ايام ولياليها اي مع الاستراحات التي تكون في خلال ذلك ثم المعنى في تعيين ثلاثة ايام هو الترخص في السفر لو كان الحرج والمشقة والحرج في ان يحمل رحله من غير اهله ويحط في غير اهله وذلك لا يتحقق فيما دون الثلث **قوله** عمت الرخصة الجنس ذكر المسافر محلي باللام فاستغرق الجنس لعدم المعهود واقتضى تمكن كل مسافر من مسح ثلاثة ايام

والشافعي رحمه الله بيوم وليلة في قول وكفى بالسنة حجة عليهما والسير المذكور هو الوسط
وعن أبي حنيفة رح التقدير بالمرحل وهو قريب من الاول ولا معتبر بالفراسخ وهو الصحيح
ولا يعتبر السير في الماء معناه لا يعتبر به السير في البر فاما المعتبر في البحر فما يليق بحاله

وليا لهما ولا يتصور ان يمسح كل مسافر ثلثة ايام وليا لهما الا وان يكون اقل مدة السفر ثلثة
ايام وليا لهما اذ لو كان اقل من ذلك لخرج بعض المسافرين عن استيفاء هذه الرخصة
والزيادة عليها منفية اجماعا فكان الاحتياج الى اثبات ان الثلثة اقل مدة السفر
وقد دل عليه الحديث على ما بيناه

قوله والشافعي رحمه الله بيوم وليلة وفي قول يومان وليلتان وفي قول اثنا عشر بريدا
كل برید اربعة اميال وكل ثلثة اميال فرسخ فيكون ثمانية واربعين ميلا ويكون
بالفراسخ ستة عشر فرسخا **قوله** وهو قريب من الاول اي التقدير بثلاث مراحل
قريب الى التقدير بثلثة ايام لان المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة
خصوصا في افصرايام السنة كذا في المبسوط **قوله** ولا معتبر بالفراسخ هو الصحيح
احتراز عن قول عامة المشايخ فان عامة المشايخ قدروها بالفراسخ ايضا ثم اختلفوا
فيما بينهم بعضهم قالوا احد وعشرون فرسخا وبعضهم قالوا ثمانية عشر وبعضهم قالوا
خمس عشر والفتوى على ثمانية عشر لانها اوسط الاعداد كذا في المحيط **قوله** ولا يعتبر
السير في الماء معناه لا يعتبر به السير في البر اي لا يعتبر بالسير بالماء السير في البر بان
كان لموضع طريقان احدهما في الماء وهو يقطع بثلثة ايام وليا لهما فيما اذا كانت
الرياح مستوية لا غالبية ولا سكونة والثاني في البر وهو يقطع بيوم او يومين فانه
اذا ذهب في طريق الماء يترخص وفي البر لا يترخص انعكس التقدير ينعكس الحكم ايضا وكذلك
لو اختلف الطريقان في البر ثبت الحكم بحسب ذلك ايضا وقال في المحيط في مصر له
طريقان احدهما مسيرة يوم والاخر مسيرة ثلثة ايام وليا لهما ان اخذ في الطريق (الذي)

كما في الجبل قال وفرض المسافر في الرباعية ركعتان لا يزيد عليهما

الذي هو مسيرة يوم لا يقصر الصلوة وإن أخذ في الطريق الذي هو مسيرة ثلاثة أيام وليا ليها قصر الصلوة فالمعتبر في البحر ما يليق بحاله أي تعتبر ثلاثة أيام وليا ليها في السير في البحر بعد أن كانت الرياح مستوية لا غالبية ولا ساكنة.

قوله كما في الجبل فإنه يعتبر ثلاثة أيام وليا ليها في السير في الجبل وإن كانت تلك المسافة في السهل ينقطع بما دونها كذا في الخلاصة **قوله** وفرض المسافر في الرباعية ركعتان لا يزيد عليهما وفي المبسوط الفصر عزيمة في حق المسافر عندنا وقال الشافعي رحمه الله رخصة وأستدل بقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلوة فهو تنصيص على أن أصل الفريضة أربع والقصر رخصة وفي مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله شرع لقصر بلفظ لا جناح وهو يذكر للإباحة لا للوجوب كما قال الله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ودل أن القصر مباح وليس بواجب وما كان مباحا كان للمسافر فيه بالخيار وعن عمر رضي الله عنه اشككت على هذه الآية فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ما لنا نقصر وقد آمنا ولا نخاف شيئا وقد قال الله تعالى إن خفتم فقال النبي عليه السلام إنها صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فقد علق الفصر بالقبول وقد سماه صدقة والمتصدق عليه يتخير في قبول الصدقة فلا يلزمه القبول حتما فيما هو من الأركان الخمس فكذا هذا ولأن هذا رخصة شرعت للمسافر فيتخير فيها كما في الصوم وكما في الجمعة مع الظهر ولأنه لو اقتدى بالمقيم صار فرضه أربعاً ولو كان ركعتان كان لا يتغير فرضه لاجل المقيم ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال صلوة المسافر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تام غير قصر على لسان نبيكم وفي رواية تمام وعن ابن عمر رضي الله عنهما صلوة المسافر ركعتان من خالف السنة فقد كفر والمعنى في المسئلة أنه ترك الركعتين الأخريين بلا بدل يلزمه ولا اثم يلحقه

وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه فرضه الاربع والقصر رخصة اعتبارا بالصوم

فكان تطوعا كما نرى التطوعات وأما الجواب عن تعلقه بالآية فقليل المراد من القصر المذكور فيها هو القصر في الأوصاف من ترك القيام إلى القعود أو ترك الركوع والسجود إلى الإيماء لخوف العدو وبذلك دليل أنه علق ذلك بالخوف وقصره لا صل غير متعلق بالخوف بالاجماع وإنما هو متعلق بالسفر وعندنا قصر الأوصاف عند الخوف مباح لا واجب وأما تعلقه بحديث الصدقة قلنا هو دليلنا لأنه أمر بالقبول والأمر للوجوب ولأن هذه صدقة واجب في الذمة وليس له حكم المال فيكون إسقاطا محضا لا يرتد بالرد كما لصدقة بالقصاص والطلاق والعتاق يكون إسقاطا محضا لا يرتد بالرد فكذا هذا فيكون معنى قوله فقبلوا صدقته فاعملوا بها واعتقدوها كما يقال فلان قبل الشرائع أي اعتقدوها وعمل بها وإنما قلنا إن التصديق بما لا يحتمل التملك إسقاط محض لأن التصديق أحد أسباب التملك والتمليك المضاف إلى محل يقبله مثل أن يقول لا خرو هبت لك هذا العبد وملكته أو تصدقت به عليك إذا صدر من العباد يقبل الرد حتى لو قال الآخر لا قبل لا يثبت له ولاية التصرف فيه وإذا صدر من الله تعالى لا يرتد بالرد لأنه معترض الطاعة لا يمكن رد ما أثبتته وأوجبه سواء كان لنا أو علينا مثل الإرث فإنه تملك من الله عز وجل إلى الوارث فإذا قال لا قبل لا يعتبر قوله والتمليك المضاف إلى محل لا يقبله إذا صدر من العباد لا يقبل الرد مثل أن يقول لامرأته وهبت لك الطلاق أو النكاح منك أو تصدقت به عليك أو يقول وأبي القصاص لمن عليه القصاص وهبت القصاص لك أو ملكته أو تصدقت به عليك فيطلق امرأته وسقط القصاص من غير قبول ولا يرتد بالرد لأن معناه الإسقاط والساقط لا يحتمل الرد والتصدق الصادر من الله تعالى فيما لا يحتمل التملك وهو شرط الصلوة أو أي أن لا يحتمل الرد ولا يتوقف على قبول العبد لأنه مفترض الطاعة فثبت أن المراد من التصديق الإسقاط وقد سمي الله تعالى الإسقاط تصدقا في قوله عز ذكره وإن تصدقوا خير لكم (و)

ولنا ان الشفع الثاني لا يقضى ولا يأتى على تركه وهذا آية النافلة بخلاف
الصوم لانه يقضى وان صلى اربعا وقعد في الثانية قدر التشهد اجزته الاوليان
من الفرض والاخريان نافلة اعتبارا بالاجرة ويصير مصيئا لنا خيرا لسلام
 وان لم يقعد في الثانية قدرها بطلت لاختلاط النافلة بها قبل اكمال اركانها

وفي صلوة الجلابي عن الحسن بن حي ان افتتحها المسافر بنية الاربع اعاد حتى
 يفتتحها بنية الركعتين قال الرازي وهو قولنا لانه اذا نوى اربعا فقد خالف
 فرضه كنية الفجر اربعا ولونواها ركعتين ثم نواها اربعا بعد الافتتاح فهي لمغاة كمن
 افتتح الظهر ثم نوى العصر.

قوله ولنا ان الشفع الثاني لا يقضى ولا يأتى على تركه وهذا آية النافلة فان قيل
 يشكل على هذا الفقير الذي يحج حجة الاسلام فانها تقع فرضا ومع ذلك انه لو لم يأت
 بها لم يكن عليه قضاء ولا اثم لعدم الاستطاعة قلنا لما اتى مكة صار مستطيعا فيفترض
 عليه حتى انه لو تركها يأتى كما يفترض على الاغنياء المستطيعين في الافاق واما الركعتان
 الاخريان لا تصيران فرضا على المسافر ما لم ينوا الاقامة او يدخل مصره كذا ذكره
 شيخ الاسلام رحمه الله واما القراءة الزائدة على القدر المسنون في الصلوة تقع فرضا
 ومع ذلك لا يأتى على تركها باعتبار دخولها تحت قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن
 حيث لم يقدر الله تعالى كم كان ثم ورود البيان بتقدير ثلث آيات او مادونها بمقدار على
 حسب ما اختلفوا فيه بطريق الاجتهاد يمنع النقصان دون الزيادة وكان انتفاء العقاب
 في انزاعه عند الترك لا يوجب نفى الغرضية لانه وجد اصله وهي ثلث آيات ثم لما وجد
 الزائد عليها الحق بها الحاقا للمزيد بالمزيد عليه وادخاله تحت قوله تعالى فاقروا ما
 تيسر من القرآن لانه لا تقدير فيه فكان هذا كطويل القيام والركوع والسجود فلا يفرد
 للمزيد حكم على زيادة بعد تناول دليل الغرضية للمزيد والمزيد ~~على~~ (قوله)

واذا فارق المسافر بيوت المصر صلى ركعتين لان الإقامة تتعلق بدخولها فيتعلق السفر بالخروج عنها وفيه الاثر عن علي رضي الله تعالى عنه لو جاوزنا هذا النخص لقصرنا ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلدة أو قرية خمسة عشر يوماً أو أكثر

قوله وإذا فارق المسافر بيوت المصر صلى ركعتين ويعتبر في مفارقة المصر الجانب الذي يخرج منه المسافر من البلدة لا الجواز الذي يحذاء البلدة حتى انه اذا خلف البنيان الذي خرج منه قصر الصلوة ولو كان القرى متصلة بربض المصر قصر بالخروج وقيل لا حتى يجاوزها ولو بفراسخ الا ان يكون بينهما انفصال واحد لان انفصال مائة ذراع وقيل قدر ما لا يسمع الصوت وقيل قدر غلوة وقيل قدر سكة فان جاوز القرى المتصلة قصر وقيل لا حتى ينائي عنها واحد النائي كحد الانفصال وقيل كحد فناء المصر قد رميل وقيل حد الانفصال وحد الغناء وحد النائي واحد وهو قدر غلوة ثلثمائة ذراع الى اربع مائة ذراع وهو الاصح وقال الامام خواهر زادة وشمس الائمة السرخسي رحمهما الله صلى الله عليه وسلم ان الفناء مقدر بالغلوة وقد بعضهم الفناء بفرسخين وبعضهم بثلاث فراسخ ذكره في المحيط فان قيل فناء المصر في حكم المصر في حق صلوة الجمعة والعيد حتى جازت الصلوة فيه مع كون المصر شرطاً لجواز هذه الصلوة فكيف اعطي الفناء حكم غير المصر في حق القصر للمما فرقنا فناء المصر انما يلحق بالمصر فيما كان من حوائج اهل المصر وصلوة الجمعة والعيد من حوائج اهل المصر فاما قصر الصلوة فليس من حوائج اهل المصر فلا يلحق الفناء بالمصر في حق هذا الحكم **قوله** وفيه الاثر وهو ان علياً رضي الله عنه خرج من البصرة يريد الكوفة وصلى الظهر اربعاً ثم نظر الى خص امامه فقال لو جاوزنا هذا النخص لقصرنا **قوله** حتى ينوي الإقامة في بلدة أو قرية الى قوله وهو الظاهر في الظاهر من الرواية وهذا احتراز عما روي عن ابي يوسف رحمه الله ان الرعاة اذا نزلوا موضعاً كثيراً لكلاً والماء واتخذوا المخابز والمعالف والاوااري وضربوا الخيام ونزلوا الإقامة خمسة عشر يوماً والماء والكلأ يكفيهم لتلك المدة صاروا مقيمين (و)

وان نوى اقل من ذلك قصر لانه لا بد من اعتبار مدة لان السفر يجامعه اللبس فقد رناها
بمدة الطهر لانهما مدتان موجبتان وهو ما ثور عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى
عنهم والاثري في مثله كما لخبروا لتقييد بالبلدة والقرية يشير الى انه لا تصح نية الإقامة
في المفازة وهو لظاهر ولودخل مصر على عزم ان يخرج غد او بعد غد ولم ينو مدة
الإقامة حتى بقي على ذلك سنين قصر لان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما اقام

وكذا التراكمة والاعراب ولكن ظاهر الرواية هو ان نية الإقامة لا تصح الا في موضع الإقامة
وموضع الإقامة العمران والبيوت المتخذة من الحجروا لمدروا الخشب لا الخيام والا خبينة
والوبر كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله وما ذكرنا من اشتراط كون موضع
الإقامة بلدة او قرية فيما اذا سار ثلاثة ايام بنمة السفر فما قبل ذلك فتصح نية الإقامة في
المفازة ايضا ذكره فخر الاسلام رحمه الله في اصول الفقه في العوارص المكتسبة فقال
الاثرى انه اذا رفضه اي السفر فيما اذا لم تتم ثلاثة ايام فصار مقيما وان كان في غير موضع
الإقامة لان السفر لم يتم علة كانت نية الإقامة نقضا للتعارض لا بتداء علة فاذا سار
ثلاثة ايام ثم نوى المقام في غير موضع الإقامة لم تصح لان هذا ابتداء ايجاب فلا يصح
في غير محله وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله ما يوافق هذا وهو ما قال اذا جاوز
عمران مصره فلما سار بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه فعزم الرجوع الى الوطن
لاجل ذلك يصير مقيما بمجرد العزم الى الوطن لانه رفض سفره من قبل الاستحكام
حيث لم يسر ثلاثة ايام فيعود مقيما وتتم صلوته •

قوله وان نوى اقل من ذلك قصر وقال الشافعي رح اذا نوى الإقامة اربعة ايام صار مقيما
لا يباح له القصر وقال في قول اذا اقام اكثر من اربعة ايام كان مقيما وان لم ينو الإقامة فكان
الخلاف بيننا وبينه في موضعين احدهما في قدر نية الإقامة والثاني في اشتراط اصل النية
احتج الشافعي رح في الاول بظاهر قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح

بأذربيجان سنة اشهر وكن يقصر وعن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم مثل ذلك
 واذا دخل العسكر ارض الحرب فنوا الإقامة بها قصر واوكذا اذا حاصر وافيهامدينة او حصنا
 لان الداخل بين ان يهزم فيقرويين ان يهزم فيغير فلم تكن دار إقامة وكذا اذا حاصروا اهل
 البغي في دار الاسلام في غير مصر او حاصر وهم في البحر لان حالهم مبطل عزيمتهم
 وعند زفر رحمه الله يصح في الوجهين اذا كان الشوكة لهم للتمكن من القرار ظاهرا
 وعند ابي يوسف رحمه الله يصح اذا كانوا في بيوت المدر لان موضع الإقامة ونية الإقامة
 من اهل الكلا وهم اهل الاخبية قيل لا تصح والاصح انهم مقيمون يروى ذلك عن
 ابي يوسف رحمه الله لان الإقامة اصل فلا تبطل بالانتقال من مرعى الى مرعى

ان تقصر وامن الصلوة الله تعالى اباح القصر بالضرب في الارض فمفهومه يقتضي
 انه متى ترك الضرب والمسير لا يباح له القصر الا اذا تركنا مفهوم الآية في اقل من اربعة
 ايام بدليل الاجماع فبقي الباقي على ظاهرة وروى عن عثمان رضي الله عنه مثل
 مذهبه ولما اختلفت الصحابة كان الاخذ بقول عثمان رضي الله عنه اولى للاحتياط
 واحتج اصحابنا رحمهم الله بما روي مجاهد عن ابن عباس وعن ابن عمر رضي الله
 عنهم انهما قال اذا دخلت بلدة وانت مسافر وفي عزمك ان تقيم بها خمسة عشر يوما
 فأكمل الصلوة وان كنت لا تدري متى تطعن فاقصر والاخذ بقولهما اولى لان القصر
 كان ثابتا بيقين وما ثبت بيقين لا يزول الا بيقين مثله وذافيما قلنا لان فيه اجماعا

قوله بأذربيجان بفتح الهمزة والراء وسكون الذا ل المعجمة موضع **قوله** وعن جماعة من
 الصحابة رضي الله عنهم مثل ذلك فقد اقام انس بنيسا بور شهر يقصر الصلوة وسعد
 بن ابي وقاص اقام شهرين بها وكان يقصر الصلوة وعلقمة بن القيس اقام بخوارزم
 سنين يقصر الصلوة **قوله** قيل لا تصح ذكر في المبسوط اختلف المتأخرون في الذين
 يسكنون الاخبية في دار الاسلام كالأعراب والأتراك فمنهم من يقول لا يكونون مقيمين (ابن)

وان اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت اتم اربعاً لانه يتغير فرضه الى اربع للتبعية كما يتغير بنية الإقامة لاتصال المغير بالسبب وهو الوقت وان دخل معه في فائتة لم تجزه لانه لا يتغير بعد الوقت لا نقضاء السبب كما لا يتغير بنية الإقامة فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة أو القراءة وان صلى المسافر بالمقيمين ركعتين سلم واتم المقيمون صلواتهم لان المقتدي التزم الموافقة في الركعتين فينفرد في الباقي كما لمسبق الا لانه لا يقرأ في الاصح

ابد الا انهم ليسوا في موضع الإقامة والاصح انهم مقيمون وعلى فيه بوجهين احدهما ان الإقامة للمرء اصل والسفر عارض فحمل حالهم على الاصل اولى والثاني ان السفر انما يكون عند النية الى مكان اليه مدة السفر وهم لا ينوون السفر قط وانما ينتقلون من ماء الى ماء ومن مرعى الى مرعى فكانوا مقيمين باعتبار الاصل .

قوله وان اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت اتم اربعاً لانه صار مقيماً في حق هذه الصلوة لكونه تبعاً للامام داخل في ولايته واقامة الاصل توجب اقامة التبعية كالعبد والجندي يصيران مقيمين بنية المولى والامير لثبوت التبعية في حقهما والحكم في التبعية يثبت بشرط الاصل حتى لو نوى المولى الإقامة ولم يعلم العبد حتى قصر ايا ما ثم علم قضى تلك الصلوات **قوله** لاتصال المغير وهو الاقتداء بالمقيم بالسبب وهو الوقت وان كان قد راى التحريمة هو الاصح لكن لو افسد صلواته بعد الاقتداء صلى ركعتين لانه مسافر على حاله وانما كان يلزمه الاتمام لاجل المتابعة وقد زال ذلك حين افسد **قوله** الا انه لا يقرء في الاصح هذا احتراز عن قول بعض انهم يقرؤون فيما يتمون لانهم منفردون فيه ولهذا يلزمهم سجود السهو فيه اذا سهوا فاشبهوا المسبوق ولكن الاصح انهم لا يقرؤون واليه مال الكرخي رحمه الله لانهم لا حقون ادركوا اول الصلوة وقد تم فرض القراءة كذا في المحيطه (قوله)

لانه مقتد تحريمه لا فعلا والفرض صار مودى فيتركها احتياطا بخلاف المسبوق
لانه ادر ك قراءة نافلة فلم يتأدى الفرض فكان الايتان اولى *

قال ويستحب للامام اذا سلم ان يقول اتموا صلوتكم فانما قوم سفر لانه عليه
الصلوة والسلام فانه حين صلى باهل مكة وهو مسافر واذا دخل المسافر في مصره اتم
الصلوة وان لم ينو لمقام فيه لانه عليه الصلوة والسلام واصحابه رضوان الله تعالى
عليهم كانوا يسافرون ويعودون الى اوطانهم مقيمين من غير عزم جديد
ومن كان له وطن فانقل منه واستوطن غيره ثم سافر فدخل وطنه الاول قصر
لانه لم يبق وطن له الا ترى انه عليه السلام بعد الهجرة عد نفسه بمكة من المسافرين

قوله لانه مقتد تحريمه لا فعلا لما ادر ك اول الصلوة كان لاحقا فكانه خلف الامام حكما فكان
مقتد يا من هذا الوجه وهو منفرد حقيقة فيحرم عليه القراءة نظرا الى انه مقتد ويندب
له القراءة نظرا الى انه منفرد في فرض القراءة اذ فرض القراءة صار مودى في الشفع
الاول فزادت قراءته بين الحرمة والندب فلا احتياط في تركه لان الحرام واجب الامتناع
والمندوب جائز الترك فلو كان حراما ياتم بالفعل ولو كان مندوبا لا ياتم بالترك
بخلاف المسبوق فانه ادر ك قراءة نافلة فكانت قراءته فيما يقضي فرضا فيجب الايتان
قوله فكان الايتان اولى انما قال اولى مع ان القراءة فرض عليه بمقابلة ما ذكر
اولا من قراءة المقيمين بعد فراغ اما مهم المسافر لا بالنظر الى نفسه لان القراءة في المسئلة
الاولى كانت دائرة بين الحرام والمندوب وفي المسئلة الثانية دائرة بين الفرض
والبدعة فكانت القراءة في المسئلة الثانية اولى بالنسبة الى القراءة في المسئلة الاولى
وان كانت واجبة في نفسها (قوله)

وهذا الان الاصل ان الوطن الاصلي يبطل بمثله دون السفر ووطن الإقامة يبطل بمثله وبالسفر وبالاصلي فاذا نوى المسافر ان يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة لان اعتبار النية في موضعين يقتضي اعتبارها في مواضع

قوله وهذا الان الاصل ان الوطن الاصلي يبطل بمثله اي بالوطن الاصلي ولا يبطل بالسفر يحتاج ههنا الى بيان الاوطان فعبارة عامة المشايخ رحمهم الله تعالى في ذلك ان الاوطان ثلاثة وطن اصلي وهو مولد الرجل والبلد الذي تأهل به ووطن سفر وقد سمي وطن إقامة وهو البلد الذي ينوي الإقامة فيه خمسة عشر يوما او اكثر ووطن السكنى وهو ما يكون بنية الإقامة اقل من خمسة عشر يوما ثم من حكم الوطن الاصلي ان ينتقض بالوطن الاصلي لانه مثله حتى لو انتقل من البلد الذي تأهل به باهله وتوطن ببلدة اخرى لا تبقى البلدة المنتقل عنها وطنا له الا ترى ان مكة كانت وطنا اصليا لرسول الله عليه السلام ثم لما هاجر منها الى المدينة باهله وتوطن ثم انتقض وطنه بمكة حتى قال عليه السلام عام حجة الوداع اتموا صلواتكم يا اهل مكة فانا قوم سفر ولا ينتقض هذا الوطن بوطن السفر ولا بوطن السكنى لان كل واحد منهما دونه وكذلك لا ينتقض بانشاء السفر فان النبي عليه السلام كان يخرج من المدينة الى الغزوات مرار اولم ينتقض وطنه بالمدينة حتى لم يجد دنية الإقامة بعد رجوعه ولو كان له اهل ببلدة فاستحدث في بلدة اخرى اهلا آخر كان كل واحد منهما وطنا اصليا له روي انه كان لعثمان رضي الله عنه اهل بمكة واهل بمدينة وكان يتم الصلوة بهما جميعا ومن حكم وطن السفر انه ينتقض بالوطن الاصلي لانه فاقه وينتقض بوطن السفر لانه مثله وينتقض بانشاء السفر لانه صفة ولا ينتقض بوطن السكنى لانه دونه ومن حكم وطن السكنى انه ينتقض بكل شيء بالوطن الاصلي وبوطن السفر بانشاء السفر وعبارة المحققين من مشايخنا ان الوطن وطنان وطن اصلي ووطن سفر

وهو ممتنع لان السفر لا يعري عنه الا اذا نوى المسافر ان يقيم بالليل في احدهما
 فيصير مقبما بدخوله فيه لان اقامة المرء مضافة الى مبيته ومن فاته صلوة في
 السفر قضاها في الحضر ركعتين . ومن فاته في الحضر قضاها في السفر اربعا لان القضاء

سفر وهو وطن الإقامة ولم يعتبروا وطن السكنى وطنا وهو الصحيح لانه لم يثبت فيه حكم
 الإقامة بل حكم السفر فيه باق فلذلك لم يذكر وطن السكنى في الكتاب وبيان هذا
 الاصل من المسائل في الزيادات وفي المحيط ولو انتقل باهله ومتاعه الى بلد وبقي
 له دور وعقار في الاول قيل بقي الاول وطنا له وآليه اشار محمد رحمه الله في الكتاب
 حيث قال باع داره ونقل عياله وقيل لم يبق وفي الاجناس قال هشام سألت
 محمدا عن كوفي اوطن بغداد وله بالكوفة دار واختار الى مكة القصر قال
 محمد رحمه الله هذا حالي وانا ارى القصر ان نوى ترك وطنه الا ان ابا يوسف كان
 يتم بها لكنه يحمل على انه لم ينو ترك وطنه قال الشيخ نجم الدين الزاهدي رحمه الله
 تعالى عليه وهذا جواب واقعة ابتلينا به وكثير من المسلمين المنوطنين في البلاد ولهم
 دور وعقار في القرى البعيدة منها يصيفون بها باهلهم ومتاعهم فلا بد من حفظهما انهما
 وطان له لا يبطل احدهما بالآخر .

قوله وهو ممتنع يعني لو صح نيته بموضعين يصح بمواضع فيؤدي ذلك الى القول
 بان السفر لا يتحقق لانك اذا جمعت اقامة المسافر في المراحل ربما يزيد ذلك على
 خمسة عشر يوما **قوله** لان اقامة المرء مضافة الى مبيته الا ترى انك اذا قلت للسوفي ابن
 تسكن بقول في محلة كذا وهو بالنهار يكون في السوق وفي الكافي لعلامة النسفي
 رحمه الله فان عزم على ان يقيم بالليالي في احدهما ويخرج بالنهار الى موضع آخر
 فان دخل اول الموضع الذي عزم الإقامة فيه بالنهار لم يصير مقبما وان دخل اول الموضع
 الذي عزم الإقامة فيه بالليالي صار مقبما ثم بالخروج الى الموضع الآخر لم يصير مسافرا (قوله)

بحسب الاداء والمعتبر في ذلك آخر الوقت لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء في الوقت

قوله بحسب الاداء فان قيل يشكل بمريض فاته صلوات يقضي في الصحة فاما وان كان يأتي بها في المرض بالاياء ويقضي بالاياء ما يفوته في الصحة فلنا الواجب في ذمة المقيم الاربع وفي ذمة المسافر الركعتان في الوقت ويقرر ذلك بالفوات فلا يمكن تغييره لاحد فيجب القضاء على حسب ما يجب عليه الاداء فاما الواجب على المريض والصحيح مراعاة كيفية الصلوة على حسب وسعه وطاقته زمان اشتغاله بالاداء لا قبله ولا بعده فيجب القضاء ايضا على هذه الصفة ولا نالوا اعتبارنا حالة الفوات يلزم ان يقضى الصحيح مع قدرته على القيام مستلقيا والمريض مع عجزه عن القيام قائما وهذا امر شنيع يستقبحه العقل واحكام الشرع مصونة عن الشناعة **قوله** والمعتبر في ذلك آخر الوقت اي في الاداء آخر الوقت وهو قد والتحريمه يعتبر حال المكلف من السفر والاقامة والحيض والطمه والبلوغ والاسلام في ذلك الجزء **قوله** لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء اي المعتبر في السببية هو الجزء الاخير عند عدم الاداء في كل الوقت لا يقال عند عدم الاداء في كل الوقت يضاف الوجوب الى كل الوقت لا الى الجزء الاخير ولهذا لم يجز عصر امه عند غروب الشمس لاننا نقول المعتبر في السببية هو الجزء الاخير عند عدم الاداء في كل الوقت بالنظر الى حال المكلف وان لم تعتبر صفة الجزء الاخير بعد الفوات حتى اضيف السببية الى كل الوقت فوجب على المكلف بصفة الكمال ولهذا لم يكن للمسافر ان يصلي عصرا معه عند غروب الشمس واعتبر حال المكلف عند الجزء الاخير حتى وجب العصر على المسافر ركعتين ولم تعتبر صفة الجزء الاخير بعد خروج الوقت حتى قلنا وجب عليه العصر كاملا فلا يتأدى بالناقص لاضافة الوجوب الى كل الوقت (قوله)

والعاصي والمطيع في سفره في الرخصة سواء وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه
سفر المعصية لا يفيد الرخصة لأنها ثبت تخفيفا فلا تتعلق بما يوجب التغليب وإنما اطلاق
النصوص ولأن نفس السفر ليس بمعصية وإنما المعصية ما يكون بعده أو يجاوره فصلح
منعك الرخصة والله أعلم بالصواب •

قوله والعاصي والمطيع في سفره في الرخصة سواء وقال الشافعي رحمه الله سفر المعصية
لا يفيد الرخصة وذلك كمن سافر بنية قطع الطريق أو البغي على الإمام العدل
وكذلك المرأة إذا حجت من غير محرم والعبد إذا أبق من مولاه أي في
الرخص يرخص المسافر من غيرها من قصر الصلوة وإباحة الإفطار وجواز الصلوة
المكتوبة على الراحلة إذا خاف وجواز استكمال مدة المسح على الخفين
وجواز أكل الميتة عند الضرورة **قوله** ولنا إطلاق النصوص وهي قوله تعالى فمن كان
منكم مريضا أو على سفر وقوله عليه السلام صلوة المسافر ركعتان يمسح المقيم يومه
وليلة والمسافر ثلثة أيام وليا ليها **قوله** وإنما المعصية ما يكون بعده وهو قطع الطريق أو يجاوره
وهو الأباق وذكر في الإيضاح ولنا أن السفر إنما صار مبينا لمشقة تلحقه من نقل الأقدام
والغيبة عن الوطن وهذا لا حظ فيه وإنما الحظر فيما يكون بعد انقطاع السفر
فجرى ذلك مجرى المقصود لا مجرى معنى الفعل لأن معنى الشيء ما يأتي
مع الصورة وثمرة الشيء تكون بعد تمام الصورة فثبت أن الفساد هنا معنى راجع
إلى المقصود وذلك مما يقبل الفصل عنه فبقي السفر من حيث أنه يفيد الرخصة
مباحا لا حظ فيه والله أعلم بالصواب •

باب صلوة الجمعة

لاتصح الجمعة الا في مصر جامع او في مصلى المصر ولا تجوز في القرى لقوله عليه السلام لا الجمعة ولا تشريق ولا فطر ولا اضحى الا في مصر جامع والمصر الجامع كل موضع له امير

باب صلوة الجمعة

ذكر في المغرب الجمعة من الاجتماع كالغرفة من الافتراق اضيف اليها اليوم والصلوة ثم كثر الاستعمال حتى حذف منها المضاف وجمعت فقبل جمعات وجمع : أعلم ان الجمعة فريضة محكمة لا يسع تركها ويكفر جاحدها تثبت فرضيتها بالكتاب والسنة واجماع الامة ونوع من المعنى اما الكتاب فقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله والمراد من ذكر الله الخطبة والامر للوجوب واذا افترض السعي الى الخطبة التي هي شرط جواز الجمعة فالى اصل الجمعة كان اوجب ثم اكد الوجوب بقوله تعالى وذروا البيع فحرم البيع بعد النداء وتحريم المباح من الله تعالى لا يكون الا لامر واجب : واما السنة فحديث جابر رضي الله عنه قال خطبنا رسول الله عليه السلام فقال يا ايها الناس توبوا الى ربكم قبل ان تموتوا وتقربوا الى الله بالاعمال الصالحة قبل ان تشتغلوا وتحببوا اليه بالصدقة في السرو والعلانية تحبوا وتنصروا وترزقوا واعلموا ان الله كتب عليكم الجمعة في يومي هذا في شهري هذا في مقامي هذا فمن تركها تها وناها او امتنخفا فاجتنبها ولها امام جائر او عادل الا فلا جمع الله شمله الا فلا صلوة له الا فلا زكاة له الا فلا صوم له الا ان يتوب فمن تاب تاب الله عليه وفي حديث ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم قال سمعنا رسول الله عليه السلام على احواد منبره يقول لينتهين اقوام عن ترك الجمعة وليختمن على قلوبهم وليكونن من الغافلين واجمعت الامة على فرضيتها وانما اختلفوا في اصل الفرض في هذا الوقت على ما يجي

(كتاب الصلوة ... باب صلوة الجمعة)

وقاص ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وهذا عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه وعنه انهم اذا اجتمعوا في اكبر مساجدهم لم يسعهم والاول اختيار الكرخي رحمة الله وهو اظهر والثاني اختيار الثلجي رحمة الله والحكم غير مقصور على المصلين

واما المعنى فلانا امرنا بترك الظهر لاقامة الجمعة والظهر فريضة ولا يجوز ترك الفرص الا لفرص وهو آكد والى منه قدل هذا على ان الجمعة آكد من الظهر في الفريضة ثم شرائط لزوم الجمعة اثني عشر سنة في نفس المصلي وستة في غير نفس المصلي اما التي في نفس المصلي الحرية : والذكورة : والاقامة : والصحة : وسلامة الرجلين : والبصر : وقالا اذا وجد الاممي قائد يلزمه قلنا هو غير قادر بنفسه كما يلزم من اذا وجد من يحمله واما الستة التي في غير نفسه فالمصر الجامع : والسلطان : والجماعة : والخطبة : والوقت : والظهار : حتى ان الوالي لو غلق باب المصر وجمع فيه بحشمه ولم يأذن الناس بالدخول فيه لم يجز كذا ذكره الامام التمر تاشي رحمه الله .

قوله وقاص ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وذكر اقامة الحدود مع انها يستفاد من قوله ينفذ الاحكام لزيادة خطرها وعلو شأنها اذ لا تقام هي بدليل فيه شبهة ولانه لا يلزمه من جواز تنفيذ الاحكام جواز اقامة الحدود فان المرأة اذا كانت فاضية يجوز فضاؤها في كل شيء من الاحكام ولا يجوز في الحدود والقصاص وكذلك حكم المحكم لا يجوز في الحدود والقصاص ويصح في غيرهما وذكر الحدود دون القصاص لان من يلي اقامة الحدود يتولى القصاص ايضا وعنه انهم اذا اجتمعوا في اكبر مساجدهم لم يسعهم اذا اجتمع من يجب عليهم الجمعة لا كل من يسكن في ذلك الموضع من الصبيان والنسوان والعبيد وعن ابي يوسف رحمة الله رواية اخرى غيرها تين الرويتين وهي كل موضع يسكن فيه عشرة آلاف نفر فكان عنه ثلث روايات وقال سفيان الثوري رحمه الله المصر الجامع ما يعدة الناس مصرا عند ذكر الامصار المطلق كبخار او سمرقند وقال بعض مشايخنا رحمهم الله ان يتمكن (كل)

بل يجوز في جميع اقية المصر لانها بمنزلته في حوايج اهله: ويجوز بمنى ان كان الامر امير الحجاز او كان الخليفة معافرا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رحمه الله لاجمة بمنى لانها من القرى حتى لا يعيد بها ولهما انها تتمصر في ايام الموسم وعدم التعيد للتخفيف ولا جمة بعرفات في قولهم جميعا لانها فضاء ومنى امنية والتقييد بالخليفة وامير الحجاز لان الولاية لهما اما امير الموسم فيلي امور الحج لا غيره ولا تجوز اقامتها للسلطان او لمن امره السلطان لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة

كل مانع ان يعيش بصنعه ولا يجتاح فيه الى التحول الى صنعة اخرى وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه المصر ليس بشرط بل كل قرية يسكنها اربعون من الرجال الا حارر ولا يطغنون عنها شتاء ولا صيفا تقام بهم الجمعة فيها لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل .

قوله بل يجوز في جميع اقية المصر وفي المحيط اختلف الناس في تقدير فناء المصر فقدره محمد رحمه الله في النواذر بالغلوة وفي المغرب الغلوة ثلث مائة ذراع الى اربع مائة وقد راى يوسف رحمه الله الفناء بميل او ميلين فانه روى عنه لو ان اما ما خرج من المصر مع اهل المصر لحاجة له قدر ميل او ميلين فحضرت الجمعة فصلى بهم الجمعة اجزاء وقدر بعضهم الفناء بمنتهى حد الصوت اذا صاح في المصر واذن مؤذنه فممنتهى صوته فناء المصر وقدر شيخ الاسلام وشمس الائمة السرخسي رحمه الله الفناء بالغلوة اتباعا لما ذكره محمد رحمه الله في النواذر **قوله** ويجوز بمنى الى ان قال لو كان الخليفة مسافرا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله لهما في ذلك طريقان احدهما ان منى من فناء مكة فانه من الحرم قال الله تعالى هديا بالغ الكعبة سماه باسم الكعبة لكونه تبعها لهما لما ان الهدايا والضحايا لا تنحر بمكة بل بمنى دل ذلك على انه في حكمها وفي فنائها واقامة الجمعة كما يجوز في المصر يجوز في فنائها اما عرفات فليس من فناء مكة بل هي من

في التقدم والتقديم وقد تقع في غيره فلا بد منه تميما لامرهما ومن شرائطها الوقت
تنصح في وقت الظهر ولا تنصح بعده لقوله عليه الصلوة والسلام اذا مالت الشمس
فصل بالناس الجمعة ولو خرج الوقت وهوفيها استقبل الظهر

الحل وبينها وبين مكة اربعة فراسخ والثاني ان منى منحصر في ايام الموسم لاجتماع
شرائط المصر من السلطان والقاضي والابنية والاسواق قيل ان فيها ثلث سلك الا انها
لا يبقى مصر بعد انقضاء الموسم وبقائه مصر بعد ذلك ليس بشرط لان الناس باسره
على شرف الرحيل من دار الفنا الى دار البقا اما عرفات فمجازة ليس فيها بناء فلا يأخذ
حكم المصر لكن بشرط ان يكون الامام مكيا او من له ولاية على مكة نحو الخليفة
وهذا اللفظ دليل على ان الخليفة او السلطان اذا كان يطوف في ولايته كان عليه
الجمعة في كل مصر يكون في يوم الجمعة لان اقامة غيره بامره يجوز فاقامته اولى وان
كان مسافرا وذكر في المحيط ومن المشايخ من قال ان عندهما انما يجوز اداء الجمعة بمنا
لانها من امنية مكة وهذا فاسد الا على قول من تقدر فناء المصر بفرسخين لان بين
مكة ومنى فرسخين وقال محمد رحمة الله تعالى عليه في الاصل اذا نوى
ان يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة فعلم بهذا انهما موضعان انما
الصحيح ما قلنا ان منى يتمصر في ايام الموسم *

قوله في التقدم اي بنفسه والتقديم اي بغيره **قوله** وقد تقع في غيره من نحو اداء
من سبق الى الجامع ومن الاداء في اول الوقت وآخرة ومن نصب الخطيب
وقال الغافقي رحمه الله السلطان ليس بشرط لما روي ان عثمان رضي الله عنه حين
كان محصورا صلى على رضي الله عنه الجمعة بالناس ولم يروا انه صلى بامر عثمان
قلنا يحتمل انه فعل ذلك باذن عثمان رضي الله عنه والمحتمل لا يصلح حجة ولو فعل
بغير اذنه انما فعل لان الناس اجتمعوا عليه وعند ذلك يجوز لان الناس احتاجوا (الي)

ولا يبينه عليها لا خلافاً بينهما ومنها الخطبة لان النبي صلى الله عليه وسلم ما صلاها بدون الخطبة في عمره وهي قبل الصلوة بعد الزوال به وردت السنة ويخطب خطبتين يفصل بينهما بقعدة به جرى التوارث ويخطب قائماً على الطهارة لان القيام فيها متوارث ثم هي شرط الصلوة فيستحب فيها الطهارة كالاذان

الى اقامة الفرض فاعتبر اجماعهم ومن شرائطها الوقت فيصح في وقت الظهر ولا يصح بعده لقوله عليه السلام لمصعب بن عمير اذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة *

قوله ولا يبينه عليها لا خلافاً اي في الكمية والشرط والتغائر والاختلاف يمنع البناء كما يمنع الاقتداء **قوله** بدون الخطبة في عمره ولو جاز ذلك لترك مرة تعليماً للجواز كما ترك الوضوء لكل صلوة مرة حتى صلى اربع صلوات بوضوء واحد فان قيل هذا لا يدل على انها شرط الجواز فان النبي عليه السلام كما لم يصل الجمعة بدون الخطبة كذلك لم يصل صلوة ايضاً بدون رعاية سنتها كرفع اليد عند التحريمة والتكبير عند كل خفض ورفع وغيرهما حيث لم ينقل احد انه عليه السلام ترك رفع اليدين عند التحريمة ولا ترك التكبير عند الخفض والرفع ولم يدل ذلك على انها شرط الجواز فكذلك ههنا لانه عليه السلام كان يواظب على الواجبات والسنن كما كان يواظب على الفرائض فلنا بينهما ما فرق ذلك لان سقوط الظهر بالجمعة مع ان الظهر اربع ركعات والجمعة ركعتان عرف بخلاف القياس شرعاً وفي مثله تراعى ما ورد به النص والشرع ما اقام الجمعة مقام الظهر الا بهذه الشرائط ولو جاز لفعلها مرة بغير خطبة تعليماً للجواز اولاً زالة الشبهة واما رفع اليد عند التحريمة فلا علام الاصم بالشروع فان غالب احواله انه عليه السلام كان على الامامة وكذلك التكبير عند كل خفض ورفع لا علام الانتقال من ركن الى ركن وما كانت شرعيته لا علام غيره لا يكون شرط الجواز في نفسه كالاذان وجهر التكبيرات ولان المراد من الذكر في قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله انما هو الخطبة فقد فرض المعنى الى الجمعة والذكر

ولو خطب قاعداً أو على غير طهارة اجزأه لحصول المقصود إلا أنه يكره لمخالفة التوارث وللفضل بينها وبين الصلوة فإن اقتصر على ذكر الله جاز عند أبي حنيفة رجع وقال لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة لأن الخطبة هي الواجب والتسبيحة والتحميد لا تسمى خطبة وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز حتى يخطب خطبتين اعتباراً بالمتعارف وله قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله من غير فصل وعن عثمان رضي الله عنه أنه قال الحمد لله فارتج عليه فنزل وصلى : ومن شراطها الجماعة لأن الجمعة مشتقة منها وأقلهم عند أبي حنيفة رحمه الله ثلاثة سوى الإمام وقالوا اثنان سواء

فدل على أنه لا بد منها كذا ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى عليه .
قوله ولو خطب قاعداً أو على غير طهارة اجزأه لحصول المقصود وهو الوعظ والتذكير فإن قيل ينبغي أن لا يجوز بلا طهارة لأنها كشرط الصلوة بقول عمر وعائشة رضي الله عنهما إنما قصرت الصلوة لمكان الخطبة قلنا إنها في الثواب كشرط الصلوة حتى لا يشترط فيها استقبال القبلة ولا يقطعها الكلام وفي جواز الخطبة قاعداً يخالفنا الشافعي رحمه الله وحاصله أن الشافعي رحمه الله يشترط الخطبتين ويقول القيام فيهما فرض عند القدرة والجلوس بينهما فريضة وفي الأولى أربع فرائض التحميد وأقله الحمد لله والصلوة على الرسول وأقلها اللهم صل على محمد والوصية بتقوى الله وأقلها أوصيكم بتقوى الله وقراءة آية وكذلك في الثانية إلا أن الدعاء في الثانية يدل عن قراءة الآية في الأولى كذا في الخلاصة الغزالية **قوله** فارتج عليه هو ما روي أن عثمان رضي الله عنه لما صعد المنبر في أول جمعة ولي فارتج عليه فقال إن أبا بكر وعمر كانا يعدان لهذا المكان مقالاً وانتم إلى إمام فعال أحوج منكم إلى إمام قوال أراد به الخطباء الذين يأتون بعد الخلفاء الراشدين يكونون على كثرة المقال مع قبح الأفعال وأنا إن لم أكن قوالاً مثلهم فانا على الخبر دون الشرفا ما إن يريد بهذه المقالة تفضيل نفسه على الشيخين فلا كذا في المحيط إلا أن الشرط عنده أن يكون قوله الحمد لله على قصد (الخطبة)

قال رضي الله عنه الاصح ان هذا قول ابي يوسف وحده انه ان في المثنى معنى الاجتماع هي منبقة عندهما ان الجمع الصحيح انما هو الثلث لانه جمع تسمية ومعنى الجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا يعتبر منهم وان نفر الناس قبل ان يركع الامام ويسجد ولم يبق الا النساء والصبيان استقبل الظهر عند ابي حنيفة رح وقالوا اذا نفروا عنه بعدما افتتح الصلوة صلى الجمعة فان نفروا عنه بعد ما ركع وسجد سجدة بنى على الجمعة خلا فالزجر رحمه الله هو يقول انها شرط فلا بد من دوامها كالتوت ولهما ان الجماعة شرط لا انعقاد

الخطبة حتى اذا عطس يقال الحمد لله يريد به الحمد لله على عطاسه لا ينوب عن الخطبة .
قوله والاصح ان هذا قول ابي يوسف رح وحده احترا زعما وقع في عامة نسخ المختصر من قوله واقلهم عند ابي حنيفة رح ثلثة سوى الامام وقالوا اثنان سوى الامام لابي يوسف رحمه الله ان المثنى حكم الجمع في الجمعة وسد الطريق ومحاذاة النساء لانه جمع حقيقة لوجود الاجتماع وحكما فالامام يتقدم على الاثنين كما يتقدم على الثلث وذامن احكام الجماعة وجه قولهما الا استدلال بقوله تعالى اذ نردى للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وهذا يقتضي صناديا وذاكرا وهو المؤذن والامام وساعيين لان قوله تعالى فاسعوا خطاب جمع واقله اثنان ولان الاصل في كل ثابت كما له اذ في النقصان شبهة لعدم خصوصا في شرائط الجمعة اذ الظهر فرض في الاصل فلا يسقط عنه باداء الجمعة الا باليقين ولا غاية لكل فتعين الاقل وهو الثلاث فانه جمع اسم ومعنى والمثنى وان كان جمعا معنى فليس بجمع اسماء اهل اللغة فصلوا بين التثنية والجمع والشرط هو الجماعة المطلقة وهي شرط على حدة ولا يلزم قوله عليه السلام الاثنان فما فوقهما جماعة لانه محمول على سنة تقدم الامام او على المواريث والوصايا او على اباحة المسافرة فان في هذا الا سلام اذا سافر واحد قتل قبيلة واذا سافر اثنان قتل احدهما صاحبه غيلة فقال عليه السلام الواحد شيطان والاثنان شيطانان اي في تحريم المسافرة والثلث ركب اي في حل المسافرة فلما اظهر الله عليه السلام ورسم مجاسنه

(كتاب الصلوة ... باب صلوة الجمعة)

فلا يشترط دوامها كالخطبة ولا بي حنيفة رحمه الله ان الانعقاد بالشروع في الصلوة ولا يتم ذلك الا بتمام الركعة لان مادونها ليس بصلوة فلا بد من دوامها اليها بخلاف الخطبة فانها تنافى في الصلوة فلا يشترط دوامها ولا معتبر ببقاء النساء وكذا الصبيان لان ذلك لا تنعقد بهم الجمعة فلا تتم بهم الجماعة ولا تجب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا مريض ولا عبد ولا اعمى لان المسافر يخرج في الحضور وكذا المريض والاعمى والعبد مشغول بخدمة المولى والمرأة بخدمة الزوج فعذروا دفعا للمخرج والضرر فان حضروا فصلوا مع الناس اجزاهم من فرض الوقت لانهم يحملوه فصاروا كما لمسا فراذا صام ويجوز للمسا فورا العبد والمريض ان يؤم في الجمعة وقال زفر رحمه الله تعالى عليه لا يجزيه لانه لا فرض عليه

في عقائدهم ووقع الامن عن الاغتيا ل فقال الاثنان فما فوقهما جماعة اي في حل المسافرة * **قوله** فلا يشترط دوامها كالخطبة فان الخطبة شرط حتى لو ام من لم يستمع الخطبة لا يجوز ومع هذا دوامها ليس بشرط حتى لو احدث الامام بعدما كبر فاستخلف من لم يشهد الخطبة اتم الجمعة وكان استخلافه اياه بعد التكبير كما استخلفه بعد اداء ركعة بخلاف الوقت فانه شرط الاداء لا شرط للافتتاح وتمام الاداء بالفراغ من الصلوة * **قوله** بخلاف الخطبة فانها تنافى في الصلوة حتى لو خطب فيها تعمدا صلوته فلم يشترط دوامها ولان الذي استخلفه بان على صلوته وشرط الخطبة موجود في الاصل وهنا الامام اصل في افتتاح الركعة فلا بد من وجود شرط الجماعة عند افتتاح كل ركن وليس المقتدي كالامام في حق اشتراط الجماعة لما ان المقتدي بالشروع قصد المشا ركة مع الامام فتثبت الشركة في حقه من غير مؤكد ولهذا اذا سبقه الحدث بعد الشروع قبل التقيد بالسجدة يتمها جمعة بعد فراغ الامام والامام لم يشارك الجماعة قصدا فلا بد من مؤكد وهو الركعة النامة حتى تثبت الشركة حكما له فاذا لم يقيد بالسجدة لم يتحقق الشركة نظيره صلى الظهر اذا قام الى الخامسة قصد المتنفل خرج من الظهر للحال ولو قام (اليها)

فاشبه الصبي والمرأة ولنا ان هذه رخصة فاذا حضروا يقع فرضا على ما بيناه اما الصبي
فمسلوب الاهلية والمرأة لا تصلح لامامة الرجال وتنعقد بهم الجمعة لانهم صلحوا
للامامة فيصلحون للاقتداء بطريق الاولى ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة
قبل صلوة الامام ولا عذر له كره له ذلك وجازت صلوته وقال زفر رحمه الله لا يجزيه
لان عنده الجمعة هي الفريضة اصالته والظهر كما لبذل عنها ولا مصير الى البذل مع
القدرة على الاصل ولنا ان اصل الفرض هو الظهر في حق الكافة هذا هو الظاهر
الا انه ما مورب اسقاطه باداء الجمعة وهذا لانه متمكن من اداء الظهر بنفسه
دون الجمعة لتوقفها على شرائط لا تتم به وحده وعلى التمكن يدور التكليف
فان بداله ان يحضرها فتوجه والا امام فيها بطل ظهره عند ابي حنيفة رح بالسعي

اليها غير قاصد للتنقل لم يخرج من الفرض ما لم يقيد الخامسة بالسجدة .
قوله فاشبه الصبي والمرأة وجه الشبه هو ان يقول انا اجمعنا على ان الفرض
في هذا الوقت احد هما لا كلاهما لانه لم يشرع في وقت واحد فرضان فلما
لم يخاطبوا بالجمعة صاروا بمنزلة الصبي في حقها ولنا ان هذه رخصة لان
الخطاب عام فبتنا ولهم الا انهم عذروا دفعا للخرج فلولم يسقط عنهم فرض الوقت بادائهم
الجمعة كان فيه فساد الوضع لان الاسقاط عنهم لدفع الخرج والقول بعدم الجواز يؤدي
الى الخرج فكان القول بعدم الجواز ينقض ما هو موجب السقوط وهو الخرج
وامي وضع افسد من هذا **قوله** بطل ظهره عند ابي حنيفة رحمه الله بالسعي وقالوا
لا يبطل بالسعي حتى يدخل مع الامام ذكر الامام التمر تاشي رحمه الله وكذا الخلاف
في المعذور لو صلى ثم توجه اليها وكذا ايضا في المحيط ولو صلى الظهر في منزله ثم توجه
اليها ولم يؤدها الامام بعد الا انه لا يرجوا ادراكها لبعدها المسافة لم يبطل في قول
ابي حنيفة رحمه الله عند العراقيين ويبطل في قول البلخييين وهو الصحيح لانه توجه

وقالا لا يبطل حتى يدخل مع الامام لان السعي دون الظهر فلا ينقضه بعد تمامه والجمعة فوقها فينقضها وصار كما اذا توجه بعد فراغ الامام وله ان السعي الى الجمعة من خصائص الجمعة فينزل منزلتها في حق ارتفاع الظهر احتياطا بخلاف ما بعد الفراغ منها لانه ليس بسعي اليها •

اليها وهي لم تفت بعد فان توجه اليها ولم يصلها الامام بعذرا وبغير عذرا اختلفوا في بطلان ظهره والصحيح انه لا يبطل واختلفوا فيما اذا توجه اليها والناس فيها الا انهم خرجوا قبل اتمامها للنائب الصحيح انه لا يبطل ظهره وعن الحلواني رحمه الله لو لم يخرج من البيت ولكن ارادها قبل اذا كان البيت واسعا فما لم يجاوز العتبة لا يبطل وقيل اذا خطا خطوتين يبطل كذا ذكره الامام الترمذي رحمه الله •

قوله وقال لا يبطل بالسعي حتى يدخل مع الامام وفي هذا اللفظ اشارة الى ان الاتمام مع الامام ليس بشرط لارتفاع الظهر عندهما حيث ذكر الدخول في صلوة الامام وهو شروعه فيها وكان هذا مخالفا لما ذكره شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط حيث قال وعلى قولهما لا يرتفع ما لم يؤد الجمعة كلها حتى انه اذا شرع في الجمعة مع الامام ثم انه تكلم قبل ان يتم الجمعة مع الامام فان الظهر يرتفع عند ابني حنيفة رحمه الله وعندهما لا يرتفع كذا ذكره الحسن رحمه الله في كتاب صلواته **قوله** وله ان السعي من خصائص الجمعة وجه كونه من خصائص لجمعة ما ذكر في الاسرار وهو ان صلوة الجمعة صلوة خصت بمكان ولا يمكن الاقامة الا بالسعي اليها فصار السعي مخصوصا به دون سائر الصلوات فانه يصح ادائها في كل مكان هذا هو الصحيح في بيان الاختصاص بالمأمور به في قوله تعالى فاسعوا الا ان يكون المراد به الاسراع والعدو فان نهى الاسراع في قوله عليه السلام اذا تبتم الصلوة فاتوها وانتم تمشون ولا تأتوها وانتم تسعون ما ادر كنتم فصلو وما فاتكم فاقضوا عام في كل الصلوات وذكر في الفوائد الظهيرية ان المراد بالسعي المذكور عند بعضهم نفس الفعل لا الفعل بوصف الاسراع (كما)

ويكره ان يصلي المعذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة في المصروع كذا اهل
 السجى لما فيها من الاخلال بالجمعة اذ هي جامعة للجماعات والمعذور قد يقتدي
 به غيره بخلاف اهل السواد لانه لا جمعة عليهم ولو صلى قوم اجزاهم لا يستجماع
 شرائطه ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه وبنى عليه الجمعة
 لقوله عليه الصلوة والسلام ما در كنتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وان كان ادركه
 في التشهد او في سجود السهو بنى عليها الجمعة عندهما وقال محمد رحمه الله
 ان ادرك معه اكثر من الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان ادرك اقلها بنى عليها
 الظهر لانه جمعة من وجه ظهر من وجه لغوات بعض الشرائط في حقه فيصلح اربعا اعتبارا
 للظهر ويقعد لا محالة على رأس الركعتين اعتبارا للجمعة ويقرأ في الاخيرين
 لاحتمال النفلية ولهما انه مدرک للجمعة في هذه الحالة حتى يشترط نية الجمعة وهي
 ركعتان فلا وجه لما ذكره لانهما مختلفان فلا يبنى احدهما على تحريم الآخر

كافي قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى والفعل بوصف الاسراع غير مراد به
قوله ويكره ان يصلي المعذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة الى قوله وكذا اهل السجى
 سواء قبل فراغ الامام او بعده وذكره الامام التمر تاشي رحمه الله مريض صلى الظهر
 في منزله يوم الجمعة باذان واقامة قال محمد رحمه الله هو حسن وكذا جماعة المرضى
 بخلاف المسجونين فانه لا يباح لهم ذلك لان المرضى عاجزون بخلاف المسجونين لانه
 ان كانوا ظلمة قدر واعلى ارضاء الخصم وان كانوا مظلومين امكنهم الاستعانة فكان
 عليهم حضور الجمعة وان لا يعارضوها بجماعة وفي التفاريق يصلي المعذور الظهر باذان
 واقامة وان كان لا يمتحب الجماعة **قوله** ومن ادرك الامام يوم الجمعة الى قوله وان ادركه
 في التشهد وما روى المخالف من قوله عم من ادرك ركعة من الجمعة فليضف اليها اخرى
 وان ادركهم جلوسا صلى اربعا تأويله ادركهم جلوسا قد سلموا **قوله** وقال محمد رح ان ادرك

واذا خرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبته قال رضي الله عنه هذا عند ابي حنيفة رح وقال لا بأس بالكلام اذا خرج الامام قبل ان يخطب على المنبر واذا نزل قبل ان يكبر لان الكراهة لا خلال بفرض الاستماع ولا استماع هنا بخلاف الصلوة لانها قد تمتد ولا ابي حنيفة رضي الله عنه قوله عليه الصلوة والسلام اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام من غير فصل ولا ن الكلام قد يمتد طبعاً فاشبه الصلوة

معه اكثر الركعة الثانية بان ادركه في الركوع وان ادرك اقلها بان ادرك بعد ما رفع رأسه من الركوع في الركعة الثانية يصلي اربعا لان اقامة الجمعة مقام المظهر ثبت بالنص بخلاف القياس عند وجود سائر الشرائط وقد عدم بعض الشرائط هنا كالجماعة والامام ولو خيلنا والقياس لقلنا كذلك فيما ادركه في ركعة لكننا تركناه بقوله عليه السلام من ادرك ركعة في الجمعة صاف اليها ركعة اخرى والا صلى اربعا وفي المحيط قال الشيخ الامام ابو حفص رحمه الله قلت لمحمد رحمه الله يصير مؤد يا المظهر بتحريم الجمعة قال ما تصنع وقد جاءت به الآثار الا انهما قالوا وما روي والا صلى اربعا غريب ورد مخالفا للقياس فترجم عليه القياس على اصلنا وهذا لان القياس ان يقضي المصوب مافاته من صلوة الامام لانه شرع في صلوته لاني صلوة اخرى وصلوة الامام جمعة وهي لا تكون اربعا .

قوله واذا خرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام والمراد من الصلوة صلوة التطوع واما الغائنة فيجوز وقت الخطبة من غير كراهة ثم اختلف المشايخ على قول ابي حنيفة رحمه الله قال بعضهم انما يكره الكلام الذي هو من كلام الناس اما التعصيع واشباهه فلا وقال بعضهم كل ذلك يكره والاول اصح كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمة الله تعالى عليه وقال في العيون المراد من الكلام اجابة المؤذن اما غيره من الكلام يكره اجماعا والا صل في هذا ان ما يؤدى الى الحرام فهو حرام والكلام قد يمتد فيؤدى الى الا خلال بفرض استماع الخطبة (قوله)

واذا اذن المؤذنون الاذان الاول ترك الناس البيع والشراء وتوجه الى الجمعة لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع واذا صعد الامام المنبر جلس واذن المؤذنون بين يدي المنبر بذلك جرى التوارث ولم يكن على عهد رسول الله عليه السلام الا هذا الاذان ولهذا قيل هو المعتبر في وجوب السعي وحرمة البيع والاصح ان المعتبر هو الاول اذا كان بعد الزوال لحصول الاعلام به والله اعلم بالصواب .

قوله واذن المؤذنون ذكر المؤذن بلفظ الجمع اخراجا للكلام مخرج العادة فان المتوارث في اذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبليغ اصواتهم الى اطراف المصالحا مع وذكر في باب الاذان من المبسوط واختلّفوا في الاذان المعتبر الذي يحرم عنده البيع ويجب السعي الى الجمعة فكان الطحاوي يقول هو الاذان عند المنبر بعد خروج الامام فانه هو الاصل الذي كان على عهد رسول الله عليه السلام وكذلك في عهد ابي بكر وعمر رضي الله عنهما فلما كثرت الناس في عهد عثمان رضي الله عنه زاد النداء على الرواء اي الصومعة وهذا الذي يبدأ به في زماننا ولم ينكر احد من المسلمين قبل واما اذان السنة فهي بدعة احدثها الحجاج بن يوسف وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان المعتبر في وجوب السعي وحرمة البيع الاذان على المنارة لانه لو انتظر الاذان عند المنبر يفوته اداء السنة واستماع الخطبة وربما تفوته الجمعة اذا كان بيته بعيدا من الجامع وفي شرح القدوري للعلامة الزاهدي رحمه الله ولا يكره السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعده اذا فارق عمران المصر في الوقت وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز بعد الزوال وبعد الفجر يكره الا لغزوا ولحج او نحوه الرستاقى حضرا لمصر لحوا عجة وجمع يثاب ثواب الجمعة وان كان ثواب من لم يقصد الا الجمعة اكثر واكثر وفي شرح صدر الشهدى سوانى الاجروان سجد مصلّى الجمعة على ظهر آخر الزحام لا بأس اذا كان ركبته على الارض والا فلا يجزيه وقال صدر فج .

باب صلوة العيدين

قال رضي الله عنه تجب صلوة العيد على كل من تجب عليه صلوة الجمعة وفي الجامع الصغير عيدان اجتماعاً في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما
قال رضي الله عنه تنصيص على السنة والاول على الوجوب وهو رواية عن ابي حنيفة رح

القضاة يجزيه وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث فليل لا يجزيه الا اذا سجد الثاني على الارض وفي شرح السرخسي رحمه الله قال مشايخنا لو تلا آية السجدة في الجمعة لم يسجد هامخاً فة التشويش وفي شرح المودني والمريض لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة لرجاء البرء في كل ساعة وان والله اعلم بالصواب

باب صلوة العيدين

قوله وتجب صلوة العيد على من تجب عليه صلوة الجمعة الاصل في صلوة العيد قوله تعالى ولتكبروا لله على ما هديكم قبل هو صلوة العيد وتواترت الاخبار انه عليه السلام كان يصلي صلوة العيد وروى انس انه عليه السلام قدم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال قد ابدلكم الله تعالى بهما خيراً منهما الفطر والاضحى **قوله** عيدان اجتماعاً اراد العيد والجمعة الا انه سماها عيد اتبركا بقول النبي عليه السلام لكل مؤمن في شهر اربعة اعياد او خمسة اعياد اولان الجمعة يعاد اليها في كل جمعة كما ان العيد يعاد اليه في كل سنة اولان الله يعود الى عباده بالمغفرة فيه وفي الجمعة كذلك ففي الحديث الجمعة الى الجمعة كفارة لما بينهما او هو على التغليب كما لقمرين والعمرين والطبيخين ففي الحديث اذا اراد الله بعبده شراجعل ماله في الطبيخين اي الاجرو والخشب وفي هذه الصنعة تغلب الاخف او المذكر قال شمس الاثمة السرخسي الاظهر انها سنة ولكنها من معالم الدين اخذها هدى وتركها ضلال ويدل انه عليه السلام حين بين الواجبات للاعرابي قال هل على غيرهن قال لا الا ان تطوع وفي الايضاح انها تقام على سبيل اظهار شعائر الاسلام

وجه الاول مواظبة النبي عليه السلام عليها وجه الثاني قوله عليه الصلوة والسلام في حديث الابرار عقيب سؤاله هل على غيرهن فقال لا الا ان تطوع والا ول اصح وتسميته سنة لوجوبه بالسنة ويستحب في يوم الفطر ان يطعم قبل ان يخرج الى المصلى ويغتسل ويستاك ويطيب لما روي انه عليه السلام كان يطعم في يوم الفطر قبل ان يخرج الى المصلى وكان يغتسل في العيدين ولانه يوم اجتماع فيس في الغسل والتطيب كما في الجمعة ويلبس احسن ثيابه لانه عليه الصلوة والسلام كانت له جبة فك اوصوف يلبسها في الاعياد ويؤدي صدقة الفطر اغناء للفقير ليتفرغ قلبه للصلوة ويتوجه الى المصلى ولا يكبر عند ابي حنيفة رحمه الله في طريق المصلى

في الجماعة في اعظم الجمع وهي ملحقة بالجمعة في اعتبار شرائطها الا الخطبة فيلحق بها في صفة الوجوب ولا يلزم على هذا الاذان والاقامة والجماعة في سائر الصلوات فانها من شعائر الاسلام لكن شرعت تبعا لغيرها وهي الصلوة فانحطت درجتها من درجة صلوة العيد كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط وقال في الاصل لا يصلى التطوع بالجماعة ما خلا تيام رمضان وكسوف الشمس وهو دليل على ان صلوة العيد واجبة .

قوله وجه الاول مواظبة النبي عليه السلام اي من غير ترك **قوله** ويستحب في يوم الفطر ان يطعم الى آخره وفي الخلاصة ويستحب لمن اصبغ في يوم الفطر ستة اشياء ان يغتسل ويصتاك ويدوق شيئا ويلبس احسن ثيابه جديدا كان او غميلا ويمس طيبا ويخرج صدقة الفطر ان كان غنيا وكذا في عيد الاضحى غير ان الادب في عيد الاضحى ان لا يدوق الى وقت الفراغ من الصلوة وفي التجنيس ويستحب ان يخرج يوم العيد من طريق ويرجع من طريق آخر لان مكان القرية يشهد لصاحبها وفيما قلنا يكثر الشهود **قوله** ويتوجه الى المصلى ولا يكبر عند ابي حنيفة رح اي لا يكبر جهرا في طريق المصلى

(كتاب الصلوة ... باب صلوة العيد ين)

وعندهما يكبر اعتبارا بالاضحية وله ان الاصل في الثناء الاخفاء والشرع ورد به في الاضحية لانه يوم تكبير ولا كذلك الفطرو لا يتنفل في المصلي قبل العيد لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك مع حرصه على الصلوة ثم قيل الكراهة في المصلي خاصة وقيل فيه وفي غير عامة لانه صلى الله عليه وسلم لم يفعله واذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس دخل وقتها الى الزوال واذا زالت الشمس خرج وقتها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد والشمس على قدر رمح او رمحين ولما شهدوا بالاهلال بعد الزوال

قوله وعندهما يكبر لقوله تعالى وتكملوا العدة وتكبروا لله على ما هديكم قال ابن عباس ان المراد به التكبير ليلة الفطرو ويوم الفطرو وما روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الفطرو ويوم الاضحية رافعا صوته بالتكبير وهذا نص في الباب والجواب عن الآية قيل ان المراد بها التعظيم وقيل التكبير في صلوة العيد والمعنى صلوا صلوة العيد وكبروا لله فيها كقوله تعالى واركعوا واسجدوا اي صلوا واركعوا واسجدوا فيها وكذلك التعليق بالحديث لا يستقيم لان مداراة على الوليد بن محمد عن الزهري والوليد متروك الحديث ولان هذا خبر واحد تعم به البلوى فلا يقبل ولو كان طريقه صحيحا فكيف اذا كان فاسدا كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله وذكر في مبسوط شيخ الاسلام اختلاف الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله فقال روى المعلى عن ابي يوسف رحمه الله عن ابيه حنيفة انه لا يكبر جهرا في طريق المصلي في عيد الفطرو وروى الطحاوي عن ابن عمران البغدادي استاذة عن ابي حنيفة رحمه الله انه يكبر في طريق المصلي في عيد الفطرو وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى **قوله** والشرع ورد به في الاضحية وهو قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات جاء في التفسير ان المراد به التكبير في هذه الايام **قوله** واذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس من (الحل)

امر بالخروج الى المصلى من الغد ويصلى الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى
للافتتاح وثلاثا بعد هاتم يقرأ الفاتحة وسورة ويكبر تكبيرة يركع بهائم بيندي
في الركعة الثانية بالقراءة ثم يكبر ثلاثا بعد هاويكبر رابعة يركع بها وهذا قول ابن مسعود
وهو قولنا وقال ابن عباس يكبر في الاولى للافتتاح وخمسا بعد ها وفي الثانية يكبر
خمسا ثم يقرأ وفي رواية يكبر اربعا وظهر عمل العامة اليوم بقول ابن عباس لامرئيه الخلفاء
فاما المذهب فالقول الاول لان التكبير ورفع الايدي خلاف المجهود فكان الاخذ
بالاقل الاولى ثم التكبير من اعلام الدين حتى يجهر به فكان الاصل فيه الجمع
وفي الركعة الاولى يجب الحاقها بتكبيرة الافتتاح لقوتها من حيث الغرضية والحقيق
وفي الثانية لم يوجد الا تكبيرة الركوع فوجب الضم اليها والشافعي اخذ بقول ابن عباس

الحل لامن الحول لان الصلوة قبل ارتفاع الشمس كانت حراما لما جاء في الحديث ثلثة
اوقات نها نارسل الله صلى الله عليه وسلم •

قوله امر بالخروج الى المصلى من الغد ولو جاز الاداء بعد الزوال لم يكن للتأخير معنى اذ لا يجوز
تأخيرها بدون العذر السماوي **قوله** وظهر عمل العامة بقول ابن عباس لامرئيه الخلفاء
وذلك لان الولاية لما انتقلت الى بنى العباس امروا الناس بالعمل في التكبيرات بقول جدهم
وكتبوا في مناشيرهم وهو تأويل مروي عن ابي يوسف رحمه الله انه قدم بغداد فصلى
بالناس صلوة العيد وخلفه هارون الرشيد وكبر تكبيرا ابن عباس وروي عن محمد رحمه الله هكذا
فتأويله ان هارون امرهما ان يكبرا تكبيرة جده فعلا ذلك امتثالا لامره لا مذهبيا واعتقادا
كذا في المبسوط والمحيط **قوله** فاما المذهب فالقول الاول لانه عليه السلام لما صلى العيد كبر اربعا
ثم اقبل عليه بوجهه وقال اربع كاربعة الجنائز فلا يشبه عليكم وأشار باصابعه وجلس با بهامه فيه
قول وفعل وإشارة وتغيبه وتأكد فان قبل ظاهرة متروك لانه ان اراد به الكل فهو خمسة وان اراد به
الزوائد فهي ثلثة عندكم فلنا اراد به التكبيرات المتوالية في حالة واحدة وذال ربع اربع او اراد به

(كتاب الصلوة ... باب صلوة العبدین)

الا انه حمل المروي كله على الزوائد فصارت التكبيرات عند خمسة عشر اربعة عشر ويرفع يديه في تكبيرات العبدین يريد به ماسوي تكبيرتي الركوع لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من جعلتها تكبيرات الاعباد وعن ابي يوسف انه لا يرفع والسجدة عليه ماروينا •

غير تكبيرة الافتتاح ولان قوله اشهر لانه عمل به جماعة من الصحابة كحذيفة وعقبة وابي موسى وابي هريرة وابي سعيد الخدري وابي مسعود الانصاري رضي الله تعالى عنهم •
قوله الا انه حمل المروي على الزوائد اي حمل ما روي عنه على الزوائد ثم الحق الاصليات بها وذكر في المبسوط والمشهور عنه روايتان احدهما ان يكبر في العبدین ثلاث عشرة تكبيرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع وعشر زوائد خمس في الاولى وخمس في الثانية وفي الرواية الاخرى ثنتا عشرة تكبيرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع وتمتع زوائد خمس في الاولى واربع في الثانية اي حمل المروي على الزوائد عملا بظاهر لفظ الرواية ان ابن عباس يكبر في العبدین ثلاث عشرة تكبيرة او ثنتا عشرة تكبيرة وفي المحيط ثم عملوا برواية الزيادة في عبد الفطرو برواية النقصان في عبد الاضحى ليكون عملا بالروايتين وانما اختاروا النقصان بعيد الاضحى لاستعجال الناس بالقرايين فيه وفي المبسوط وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يسكت بين كل تكبيرتين بقدر ثلاث تسبيحات لان صلوة العيد تقام بجمع عظيم فان والى بين التكبيرات يشبهه على من كان نائيا عن الامام والاشتباه يزول بهذا القدر من المكث ثم قال هذا القدر ليس بلازم بل يختلف ذلك بكثرة الزحام وقتله لان المقصود ازالة الاشتباه عن القوم وذلك يختلف بكثرة القوم وقتلهم وليس بين التكبيرات ذكر مسنون عندنا وقال الشافعي رحمه الله يقول بين كل تكبيرتين سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم لا خلاف انه يأتي ببناء الافتتاح عقيب تكبير الافتتاح قبل الزوائد الا في قول ابن ابي ليلى (فانه)

ويُخطب بعد الصلوة خطبتين بذلك ورد النقل المستفيض يعلم الناس فيها صدقة
 الفطر وإحكامها لأنها شرعت لاجله ومن فاتته صلوة العيد مع الإمام لم يقضها
 لأن الصلوة بهذه الصفة لم تعرف قربة إلا بشرائط لا تتم بالمتفرد فان غم الهلال
 وشهد وعند الإمام بروية الهلال بعد الزوال صلى العيد من الغد لأن هذا تأخير بعذر
 وقد ورد فيه الحديث فان حدث عذر يمنع من الصلوة في اليوم الثاني لم يصلها بعده
 لأن الأصل فيها ان لا تقضى كالجمعة إلا ان تركناه بالحديث وقد ورد
 بالتأخير إلى اليوم الثاني عند العذر ويستحب في يوم الاضحى ان يغتسل
 ويتطيب لما ذكرناه ويؤخره الا كل حتى يفرغ من الصلوة لما روي ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان لا يطعم في يوم النحر حتى يرجع فيأكل من اضحيته
 ويتوجه إلى المصلى وهو يكبر لانه صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الطريق
 ويصلي ركعتين كما افطر كذاك نقل ويخطب بعدها خطبتين لانه صلى الله عليه
 وسلم كذا فعل ويعلم الناس فيهما الاضحية وتكبيراً لتشريق لانه مشروع
 الوقت والخطبة ما شرعت بالالتعليمه فان كان عذر يمنع من الصلوة في يوم
 الاضحى صلاها من الغد وبعد الغد ولا يصليها بعد ذلك لان الصلوة موقفة بوقت الاضحية
 فيقيد باياها لكنه ممي في التأخير من غير عذر لمخالفة المنقول .

فانه يقول يأتي بالثناء بعد التكبيرات الزوائد واما التعوذ فيأتي به عند أبي يوسف
 رحمه الله عقب ثناء الافتتاح قبل التكبيرات الزوائد وعند محمد رحمه الله

بعد الزوائد حين يريد القراءة لانه تبع للقراءة عنده كذا في المبسوط .

قوله ويخطب اما الخطبة في صلوة العيد فيخالف الخطبة في الجمعة من وجهين أحدهما ان
 الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلوة العيد تجوز بدونها والثاني ان في الجمعة يقدم الخطبة على
 الصلوة وفي العيد يؤخر عن الصلوة فان قدم الخطبة في صلوة العيد جاز ايضاً ولا تعاد الخطبة
 بعد الصلوة كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى عليه **قوله** ومن فاتته صلوة العيد

(كتاب الصلوة ... باب صلوة العبدین)

والتعريف الذي يصنعه الناس ليس بشيء وهو ان يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبيها بالواقفين بعرفة لان الوقوف عرف عبادة مختصة بمكان مخصوص فلا يكون عبادة دونه كما تراءى لمناسك والله اعلم بالصواب •

مع الامام اي صلى الامام وهو لم يدركه وفاتت عنه لم يقضها وله ان يصلي ركعتين او اربعاً كصلوة الضحى في سائر الايام وفي المحيط فان احب ان يصلي فالافضل ان يصلي اربع ركعات لما روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال من فاتته صلوة العبد صلى اربع ركعات يقرأ في الركعة الاولى سبع اسم ربك وفي الثانية والشمس وضحاها وفي الثالثة والليل اذا يغشى وفي الرابعة والضحى وروي في ذلك عن النبي عليه السلام وعد اجملاً وثواباً جزيلاً •

قوله والتعريف الذي يصنعه الناس التعريف بجي لمعان للاعلام والتطيب من العرف وهو الريح وانشاد الضالة والوقوف بعرفات والتشبه باهل عرفة والاخير هو المراد هنا **قوله** ليس بشيء اي لا يتعلق به الثواب وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في غير رواية الاصول انه لا يكره لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه فعل ذلك بالبصرة وكنا نقول ان ذلك محمول على ان ذلك ما كان للتشبه بل كان للدعاء الا ترى ان من طاف حول مسجد سوى الكعبة يخشى عليه الكفر حتى لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم للتشبه جاز وفي التفاريق عن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه يكره ان يجتمع قوم فيعتزلوا في موضع يعبدون الله فيه ويفرغون انفسهم لذلك وان كان معهم اهلهم والله اعلم بالصواب • (باب)

فصل في تكبيرات التشريق

ويبدأ بتكبيرا لتشريق بعد صلوة الفجر من يوم عرفة ويختم عقيب صلوة العصر من يوم النحر عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يختم عقيب صلوة العصر من آخر أيام التشريق والمسئلة مختلفة بين الصحابة فاحذا بقول علي رضي الله عنه أخذوا بالأكثرا ذهوا لا احتياط في العبادات وأخذ بقول ابن مسعود رضي الله عنه أخذوا بالقل لان الجهر بالتكبير بدعة

فصل في تكبيرات التشريق

قوله ويبدأ بتكبيرات التشريق قال شمس الأئمة الكردي رحمه الله هذه الاضافة انما تستقيم على قولهما لان بعض التكبيرات يقع في ايام التشريق وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله لا يقع شيء من التكبيرات فيها لكن باعتبار القرب اضيف اليه كما في لفظ الجامع الصغير قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة باعتبار قربيه الى النهار ولو كان المراد من التشريق صلوة العيد كما ورد في الحديث لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع وفي حديث آخر لا ذبح الا بعد التشريق والمراد بالتشريق فيها صلوة العيد كذا في المبسوط كانت الاضافة مستقيمة على قولهم جميعا ثم اختلفوا في انه سنة او واجب وفي الجامع الصغير التمر تاشي تكبير التشريق واجب وقالوا سنة وفي شرح أبي بكر وأبي اليسر والبزدوي وأبي ذر واجب وفي المحيط تكبير التشريق سنة اجمع اهل العلم على العمل بها والاصل فيه قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات جاء في التفسير ان المراد منه ايام التشريق **قوله** والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم اختلف الصحابة في وقت تكبيرات التشريق بداءة وختما فقال الشيوخ منهم وهم عمرو وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم بداءتها عقيب صلوة الفجر من يوم عرفة وبه أخذ اصحابنا رحمهم الله واختلف هؤلاء في الختم فقال ابن مسعود رضي الله عنه

عقيب صلاة العصر من يوم النحر وهي ثمانى صلوات وبه اخذ ابو حنيفة رحمه الله
وقال علي وعمر في رواية عقيب صلاة العصر من آخر ايام التشريق ثلث وعشرون صلاة
وبه اخذ ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وفي رواية عنه عقيب صلاة الظهر منه واتفق
الشبان من الصحابة وهم ابن عباس وابن عمرو زيد بن ثابت رض انهم يبدؤ من صلاة
الظهر يوم النحر وبه اخذ الشافعي رحمه الله واختلفوا في الختم فقال ابن عمر الى صلاة
الفجر من آخر ايام التشريق وبه اخذ الشافعي رحمه الله وقال ابن عباس الى صلاة الظهر منه
وقال زيد بن ثابت الى صلاة العصر منه فاصحابنا رحمهم الله اختلفوا قول الشيوخ
في البداءة ولا خلاف بينهم فيها ثم ابو حنيفة رحمه الله اخذ بقول ابن مسعود رضي الله عنه
في الختم اخذا بالافل لان الجهر بالتكبير بدعة ولا خلاف في الاقل فيجهر فيما ثبت يقينا
والاكثر مختلف فيه فلا يتيقن بجوازه وكون الجهر بالتكبير بدعة متيقن والاخذ
بالمتيقن اولى وقال الله تعالى فاذكرك ربك في نفسك تضرعا وخفية ودون الجهر
ورأى النبي عليه السلام اقواما يرفعون اصواتهم عند الدعاء فقال انكم لن تدعوا اصم
ولا غائبا ومن حجة ابي حنيفة رحمه الله ان البداءة لما كانت في يوم يؤدي فيه
ركن الحج فالقطع مثله يكون في يوم النحر الذي يؤدي فيه ركن الحج وهو الطواف
كذا في المبسوط وهما اخذا بالاكثر احتياطا لان الاتيان بشيء ليس عليه اولى من ان
يترك شيئا واجبا عليه وذكر العلامة نجم الدين الزاهدي رحمه الله في شرحه
للقدوري والفنوي والعمل في عامة الامصار وكافة الاعصار على قولهما

قوله والتكبير ان يقول مرة واحدة الله اكبر الى آخره اي هذه الكلمات مرة واحدة الى آخرها وقال الشافعي رحمه الله التكبير ان يقول الله اكبر ثلاث مرات او خمس مرات او تسع مرات وقال لان المنصوص عليه في الكتاب وهو التكبير قال الله تعالى (و)

هذا هو المأثور عن الخليل صلوات الله عليه وهو عقب الصلوات المفروضة على المقيمين في الأمصار في الجماعات المحتجة عند أبي حنيفة رحمه الله وليس على جماعات النساء إذا لم يكن معهن رجل ولا على جماعة المفسرين إذا لم يكن معهم مقيم وقالوا هو على كل من صلى المكتوبة لأنه تبع للمكتوبة وله ما روينا من قبل والتشريق هو الجهر بالتكبير كذا نقل عن الخليل ابن أحمد ولأن الجهر بالتكبير خلاف السنة والشرع ورد به عند استجماع هذه الشرائط إلا أنه يجب على النساء إذا اقتدين بالرجال وعلى المفسرين عند اقتدائهم بالمقيم بطريق التبعية

ولتكبروا لله على ما هدبكم والتكبير قوله الله اكبر وأما قوله لا إله إلا الله تهليل وقوله والله الحمد تحميد فمن شرط ذلك فقد زاد في كتاب الله تعالى فلم يعلم بهذا أن قوله والتكبير أن يقول مرة واحدة احتراماً من قول الشافعي رحمه الله في المرة وتعيين الكلمات .
قوله هذا هو المأثور عن الخليل صلوات الله عليه قبل أن يأخذ التكبير من جبرئيل وإبراهيم وإسماعيل عليهم السلام فإن إبراهيم عليه السلام لما أصبح إسماعيل للذبح أمر الله عز وجل جبرئيل عليه السلام حتى يذهب إليه بالقداء فلما رأى جبرئيل أنه أصبح للذبح قال الله اكبر الله اكبر كيلا يعجل بالذبح فلما سمع إبراهيم صوت جبرئيل وقع عنده أنه يأتيه بالبشارة فهلل وذكر الله تعالى بالوحدانية فلما سمع إسماعيل كلاهما وقع عنده أنه قدى فحمد الله وشكره فقال الله اكبر والله الحمد فتبوته على هذا الوجه بهؤلاء الأجلاء فلا يجوز أن يأتي بالبعض ويترك البعض كذا في المحيط وذكر في المبسوط وكان ابن عمر رضي الله عنه يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر لله الحمد وبه أخذ الشافعي رحمه الله وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول الله اكبر الله اكبر لا إله إلا الله الحي القيوم يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير وإنما أخذنا بقول ابن مسعود لأنه عمل الناس في الأمصار به ولأنه يشتمل على التكبير والتهليل والتحميد فهو اجمع **قوله** في الجماعات المحتجة

(كتاب الصلوة ... فصل في تكبيرات التشريق)

قال يعقوب صليت بهم يوم عرفة فمهور ان اكبر فكبرا بوحيفة ر ح دل ان الامام وان ترك التكبير لا يتركه المقتدي وهذا لانه لا يؤدي في حرمة الصلوة فلم يكن الامام فيه حتما وانما هو مستحب والله اعلم .

احتراز من جماعة النساء واختلف المشايخ على قول ابي حنيفة رحمه الله ان الحرية هل هي شرط لوجوب هذه التكبيرات وفائدة الخلاف انما تظهر فيما اذا ام العبد قوما في صلوة مكتوبة في هذه الايام هل يجب عليه التكبير فمن شرط الحرية قال بان الذكورة والمصر شرط لاقامته مقصودا فكذا الحرية فيما على الجمعة والعيد ومن لم يشترط الحرية قال لم يشترط لامامته السلطان فلا يشترط الحرية كسائر الصلوات واما المسافرين اذا صلوا جماعة في مصرفيهم روايتان وليس عقب صلوة الوتر تكبير اما عندهما فلانها سنة فليست بمكتوبة واما عند ابي حنيفة ر ح وان كانت فرضا الا انها لا تؤدي بالجماعة في هذه الايام كذا في المحيط .

قوله قال يعقوب صليت بهم المغرب وفي لفظ الجا مع الصغير قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة فطعن الطاعن في قوله يوم عرفة قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله هذا ليس بموضع طعن فقد سمي رسول الله عليه السلام المغرب وترا النهار لاتصال وقتها بالنهار ومرا دة هنا بذكر اليوم الوقت يعني صليت بهم وقت الوقوف بعرفة فكان ذكر هذا اللفظ لبيان ان بعد الغروب وقت الوقوف بعرفة وهو مذهبنا فان وقته يمتد الى طلوع الفجر ثم قال في ذكر هذا الفصل على سبيل الحكاية فوا ئد منها بيان منزلته عند ا ستاذه حيث قدمه واقتدى به ومنها بيان حشمة ا ستاذه في قلبه فانه لما علم ان المقتدي به ا ستاذه سهى عما لا يسهو المرء عنه عادة وهو التكبير ومنها مبادرة ا ستاذه الى الستر عليه حيث كبر لينذ كر هو فكبر وهكذا ينبغي ان يكون المعاملة بين كل ا ستاذ وتلميذ يعني ان التلميذ يعظم ا ستاذه والا ستاذ يستر عليه عيوبه وفيه دليل على ان تعظيم الا ستاذ في طاعته حيث تقدم ابو يوسف بامره **قوله** وهذا لانه لا يؤدي (في)

باب صلوة الكسوف

إذا انكسفت الشمس صلى الإمام بالناس ركعتين كهيئة النافلة في كل ركعة ركوع واحد وقال الشافعي ركوعان له ما روت عائشة ولنا رواية ابن عمر والحال اكشف على الرجال لقربهم فكان الترجيح لروايته ويطول القراءة فيهما ويخفي

في حرمة الصلوات أي في تحريماتها بخلاف سجدة السهو إذا تركها الإمام لا يسجد المقتدي لأن السجود يؤثر به في حرمة الصلوة بخلاف التكبير فإنه يؤثر به في أثر الصلوة بلا فصل بدليل أن الكلام والفقهية وغيرهما يقطع التكبير والحدوث السماوي لا يقطع التكبير فصار شبيها بما كان قبل السلام فصار الإمام فيه مستحباً لا حتماً توفيراً للشبهين والله أعلم .

باب صلوة الكسوف

قوله كهيئة النافلة أي بلا إذن ولا إقامة وتحتمل أن يكون احتراز عن قول أبي يوسف ورحمة الله عليه فإنه قال كهيئة صلوة العبد وتحتمل أن يريد به تطويل القيام الذي يكره في جماعة المكتوبات وتطويل الركوع والسجود وذكر ما شاء من الدعوات والاستغفار والابتهاال والتضرع إلى الله حيث قبل تطويل الركوع قدر قراءة مائة آية وإنها من خصائص النوافل دون الفرائض **قوله** وقال الشافعي رحمه الله ركوعان وصورة صلوة الكسوف عنده أنه يقوم في الركعة الأولى ويقرأ فيها بفاتحة الكتاب وسورة البقرة إن كان يحفظها وإن كان لا يحفظها يقرأ غير ذلك مما يعد لها ثم يركع ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه هذا ثم يرفع رأسه ويقوم ويقرأ سورة آل عمران إن كان يحفظها وإن كان لم يحفظها يقرأ غيرها مما يعد لها ثم يركع ثانياً ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه هذا ثم يرفع رأسه ثم يسجد سجدتين ثم يقوم فيمكث في قيامه

(كتاب الصلوة ... باب صلوة الكسوف)

عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يجهر وعن محمد مثل قول أبي حنيفة رحمه الله

ويقرأ فيه مقدار ما قرأ في القيام الثاني في الركعة الأولى ثم يركع ويمكث في ركوعه مثل مكثه في هذا القيام ثم يقوم ويمكث في قيامه مثل ما مكث في الركوع ثم يرفع رأسه ويقوم مثل ثلثي قيامه في القيام الأول من هذه الركعة الثانية ثم يمجّد سجدتين ويتم الصلوة احتج بحديث عائشة رضي الله عنها وابن عباس أن النبي عليه السلام صلى صلوة الكسوف ركعتين بأربع ركوعات وأربع سجّادات كذا في المحيط ولنا حديث عبد الله بن عمرو والنعمان بن بشير وأبي بكر وسمرة بن جندب رضي الله عنهم بالفاظ مختلفة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين كما طول صلوة كان يصليها فأنجلت الشمس مع فراغها عنها ولو جاز الأخذ بما روت عائشة رضي الله عنها للزيادة لجاز الأخذ بما روى جابر أن النبي عليه السلام صلى في الكسوف ركعتين بست ركوعات وست سجّادات وقال علي رضي الله عنه صلى رسول الله عليه السلام في الكسوف ركعتين بثمان ركوعات وأربع سجّادات وبالإجماع أن هذا غير مأخوذ به لأنه مخالف للمعهود فكذلك ما روت عائشة وابن عباس وذلك لأن صلوة الكسوف إما أن يعتبر بالنوافل أو بالفرائض والواجبات وبأيهما اعتبر لا تجوز وأما تعلقه بحديث عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما قلنا إلا خبراً قد تعارضت فعندنا لتعارض ترك الأخبار ويطعن بالقياس والقياس معنا أو بأول توفيقاً بين الروایتين والتوفيق بما ذكر محمد بن الحسن رحمه الله في صلوة الأثر قال يحتمل أن النبي عليه الصلوة والسلام أطال الركوع زيادة على قدر ركوع سائر الصلوة فرفع أهل الصف الأول رؤسهم ظناً منهم أنه عليه السلام رفع رأسه من الركوع فمن خلفهم رفعوا رؤسهم فلما رأى أهل الصف الأول رسول الله عليه السلام (راكعاً)

اما التطويل في القراءة فبيان الافضل ويخفف ان شاء لان المسنون استيعاب الوقت بالصلوة والدعاء فاذا خفف احدهما طول الآخر واما الاخفاء والجهر فلهما رواية عائشة انه صلى الله عليه وسلم جهر فيها ولابي حنيفة رحمة الله عليه رواية ابن عباس وسمرة ابن جندب والترجيح قدم من قبل كيف وانها صلوة انهار وهي هجماء ويدعو بعدها حتى تجلي الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم من هذه الافزاع شيئا فارغبوا الى الله بالدعاء والسنة في الادعية تأخيرها عن الصلوة

راكعوا فمن خلفهم ركعوا فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركوع رفع القوم رؤسهم ومن كانوا خلف الصف الاول ظنوا انه ركع ركوعين فروا على حسب ما وقع عندهم ومثل هذا الاشتباه قد يقع لمن كان في آخر الصفوف وعائشة كانت واقفة في صف النساء وابن عباس في صف الصبيان في ذلك الوقت ففعلا كما وقع عندهما فيحمل على هذا توفيقا بين الحديثين ولو كان ما ذكره صحيحا لكان امرا بخلاف المعهود فحينئذ ينقله الكبار من الصحابة الذين يلون رسول الله عليه السلام وحيث لم ينقله احد دل ان الامر كما قلنا *

قوله اما التطويل في القراءة بيان الافضل لان فيه متابعة النبي صلى الله عليه وسلم وصح في الحديث ان قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى كان بقدر قراءة سورة البقرة وفي الركعة الثانية بقدر سورة آل عمران كذا في المبسوط **قوله** لان المسنون استيعاب الوقت اي وقت الكسوف **قوله** والترجيح قدم من قبل وهو قوله والحال اكشف على الرجال لقربهم وهذا انما يصح ان لو كان الراوي عائشة رضي الله تعالى عنهما كما ذكره هنا وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله ولو كان راوي حديثهما عليا رضي الله عنه كما ذكر في المبسوط فتأويله انه وقع اتفاقا وتعلما للناس بان القراءة فيها مشروعة او يقول ان

ويصلي بهم الامام الذي يصلي بهم الجمعة وان لم يحضر صلى الناس فرادى
تحرزا عن الفتنة وليس في خسوف القمر جماعة لتعذر الاجتماع في الليل او لخوف الفتنة
وانما يصلي كل واحد بنفسه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم شيئا من هذه الاحوال
فاذرعوا الي الصلوة

روى على انه جهر فقد روى ابن عباس رضي الله عنه انه خافت فعند تعارض
الروايات يتمسك بالقياس والقياس مع ابي حنيفة رحمه الله وذلك لان هذه صلوة
تؤدى في النهار وليس من شرط اقامتها المصرا فلا يجهر فيها بالفراة كما اظهر بخلاف
الجمعة والعبد لا ان المصرا شرط لا قامتها كذا في المبسوطين .

قوله ويصلي بهم الامام الذي يصلي الجمعة لانه اقامها رسول الله عليه السلام فانما
يقبها الان من هو قائم مقامه **قوله** تحرزا عن الفتنة اي فتنة التقديم والتقدم والمنازعة فيهما
قوله وليس في خسوف القمر جماعة وفي المبسوط عاب اهل الادب محمد ارحمه الله في
هذا اللفظ وقالوا انما تستعمل في القمر لفظة الخسوف قال الله تعالى فاذا برق البصر وخسف
القمر وانكنا قول الخسوف ذهاب دائرته والكسوف ذهاب ضوئه دون دائرته فانما اراد
محمد رحمه الله هذا النوع بذكر الكسوف وفي المغرب يقال كسفت الشمس والقمر جميعا
عن الغوري ثم قال وكيف ما كان فقول محمد صحيح **قوله** فاذرعوا الي الصلوة اي
التجأوا يقال فرع اليه اي التجأوا المفزع الملجأ ونزع منه خاف وقال الشافعي رحمه الله
يصلي في خسوف القمر جماعة ايضا لما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه
صلى بهم في خسوف القمر وقال صليت كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب اصحابنا في ذلك الى
ان خسوف القمر كان على عهد رسول الله عليه السلام كخسوف الشمس بل اكثر فلو
صلى بجماعة لنقل ذلك عنه نقلنا مستغيضا كما نقل عنه ذلك في صلوة الكسوف (قوله)

وليس في الكسوف خطبة لانه لم ينقل والله اعلم بالصواب •

قوله وليس في الكسوف خطبة اي في كسوف الشمس وفيه خلاف الشافعي
 رحمة الله تعالى عليه فانه قال يخطب خطبتين بعد السلام كما في العيدين واحتج بما
 وروي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كسفت الشمس على عهد رسول الله عليه السلام
 فصلى ثم خطب فحمد الله واثنى عليه وانقول الخطبة انما شرعت لاحد امرين
 اما شرطا للجواز كما في صلوة الجمعة او مشروعا للتعليم كما في صلوة العيدين فانه
 يحتاج الى تعليم صدقة الفطر والاضحية والتعليم ههنا حصل من حيث الفعل الا ترى
 ان في خطبة العيد لا يعلم صلوة العيد لحصول التعليم بالفعل واما تعلقه بحديث
 عائشة رضي الله تعالى عنها فيحتمل ان النبي عليه السلام يحتاج الى الخطبة بعد صلوة
 الكسوف لان الناس كانوا يقولون انها كسفت بموت ابراهيم فاراد ان يخطب
 حتى يرد عليهم ذلك او يقال معنى قولها خطب دعاء والدعاء يسمى خطبة ثم الامام
 في هذا الدعاء بالخيار ان شاء جلس مستقبل القبلة ودعا وان شاء قام ودعا وان شاء
 استقبل الناس بوجهه ودعا ويؤمن القوم قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله
 وهذا حسن ولو قام واعتمد على عصائه او على قوس له ودعا كان ذلك حمنا ايضا
 كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله والمحيط **قوله** لانه لم ينقل اي بطريق الشهرة
 فان الشافعي رحمه الله يروي حديث الخطبة في كسوف الشمس كما ذكرنا
 ولكن لم تشهر هي كسوف الصلوة والله اعلم بالصواب • (باب)

باب الاستسقاء

قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه ليس في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة
 فان صلى الناس وحدا ناجز وانما الاستسقاء الدعاء والاستغفار لقوله تعالى
 فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا الآية

باب الاستسقاء

ذكر في المبسوط والمحيط قول ابي يوسف رحمه الله مع قول ابي حنيفة رحمه الله عليه
 وذكر في شرح الطحاوي قوله مع محمد رح كما ذكر في الكتاب وقال الغافعي رحمه الله
 يصلي ركعتين كما قال محمد رحمه الله الا انه يكبر فيها كما في صلوة العيد يكبر سبعا في
 الركعة الاولى وخمسا في الركعة الثانية وفي الخلاصة الغزالية اذا غارت الانهار
 وانقطعت الا مطاروا نهارت الفرات فيستحب للامام ان يأمر الناس اولا بصيام
 ثلاثة ايام وما اطاعوا من الصدقة والخروج من المظالم والتوبة من المعاصي ثم يخرج
 بهم اليوم الرابع بالعجائز والصبيان منتظفين في ثياب بذلة واستكانة متواضعين لله
 عز وجل بخلاف العيد ويستحب اخراج الدواب ويصلي بهم الامام مثل صلوة
 العيد بلا فرق ثم يخطب خطبتين ولكن معظم الخطبتين الاستغفار وقريب من هذا
 في مذهبنا ما قاله شمس الائمة الحلواني رحمه الله ذكره في المحيط وقال ان الناس
 يخرجون الى الاستسقاء مشاة لا على ظهورهم ودوابهم في ثياب خلق او غسيل مرفع
 متذللين خاضعين ناكسي رؤسهم في كل يوم يقدمون الصدقة قبل الخروج ثم
 يخرجون هذا تفسير قول محمد رحمه الله تعالى عليه (قوله)

ورسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى ولم ترو عنه الصلوة وقال صلى الامام ركعتين لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين كصلوة العيد رواه ابن عباس رضي الله تعالى عنه قلنا فعله مرة وتركه اخرى فلم يكن سنة وقد ذكر في الاصل قول محمد رحمة الله تعالى عليه وحده ويجهر فيهما بالقراءة اعتبارا بصلوة العيد ثم يخطب لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب ثم هي كخطبة العيد عند محمد رحمة الله تعالى عليه

قوله ورسول الله استسقى ولم ترو عنه الصلوة روى انس رضي الله عنه الناس قد فحطوا في زمن رسول الله فدخل رجل من باب المسجد ورسول الله ع لم يخطب فقال يا رسول الله هلكت المواشي وخشنا الهلاك على انفسنا فادع الله ان يستقينا فرفع رسول الله عم يديه فقال اللهم اسقنا غيثا مغيا هنيئا مريئا غدا فامغدقا عاجلا غير راث قال الراوي ما كان في السماء قزعة فارتفعت السحاب من ههنا وههنا حتى صارت ركبا ثم مطرت سباعا من الجمعة الى الجمعة ثم دخل ذلك الرجل والنبي عليه الصلوة والسلام يخطب والسماء يسكب فقال يا رسول الله تهدم البنيان وانقطعت السبل فادع الله ان يمسه فتبسم رسول الله عليه الصلوة والسلام ملا لثة بني آدم قال الراوي والله ما يرى خضراء ثم رفع يديه فقال اللهم حولينا لا علينا اللهم على الاسكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجرة فانجابت المحابة من المدينة حتى صارت حولها كالأكليل فلم يذكر غير الدعاء وما روي انه عليه الصلوة والسلام صلى فيه شاذ فيما نعلم به البلوى خصوصا في ديارهم وما يحتاج الخاص والعام الى معرفته لا يقبل فيه الشاذ **قوله** كصلوة العيد من حيث انه يصلي بالنهار بالجمع ويجهر فيهما بالقراءة من

وعند ابي يوسف ورحمة الله تعالى عليه خطبة واحدة ولا خطبة عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه لانها تتبع للجماعة ولا جماعة عنده ويستقبل القبلة بالدعاء لما روي انه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة وحول رداءه ويقلب رداءه لما روينا قال هذا قول محمد رحمة الله تعالى عليه اما عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه فلا يقلب رداءه لانه داء فيعتبر بسائر الادعية وما رواه كان تفاؤلا ولا يقلب القوم ارد ينهم انه لانه لم ينقل امرهم بذلك ولا يحضراهل الذمة الاستسقاء لانه لا سنزال الرحمة وانما تنزل عليهم اللعنة والله اعلم بالصواب .

حيث انه يصلي بلا اذان ولا اقامة قلنا فعله مرة وتركه اخرى فدل على الجواز والكلام في انها سنة ام لا والسنة ما واطب عليه السلام وقد ذكرنا انه تركه فلم يكن سنة او تعارض وعند التعارض يتمسك بالقياس والقياس ان لا تؤدي النوافل بالجماعة .

قوله وعند ابي يوسف رحمة الله خطبة واحدة لان المقصود الدعاء فلا يقطعها بالجلسة كذا في المبسوط **قوله** ويقلب رداءه لما روي انه عليه السلام حول رداءه وصفته ان كان مربعا يجعل اعلاه اسفله وان كان مدورا كالطيلمان والجببة جعل الجانب الايمن على الايسر والايسر على الايمن **قوله** وما رواه كان تفاؤلا اي يتغير الهيئة يتغير الهواء ويحتمل انه عليه السلام علم وحيا انه يتغير الحال بتغير رداءه وهذا لا يوجد في غيره **قوله** ولا يحضراهل الذمة الاستسقاء لانه للدعاء وما دعاء الكافرين الا في ضلال وانما يخرجون للاستسقاء ثلثة ايام متتابعة ولم ينقل اكثر منها وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليه ان شاء رفع يديه في الدعاء وان شاء اشار باصبعه والله اعلم بالصواب .

(باب)

باب صلوة الخوف

إذا اشتد الخوف جعل الإمام الناس طائفتين طائفة إلى وجه العدو وطائفة خلفه فيصلّي بهذه الطائفة ركعة وسجدتين فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة إلى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة فيصلّي بهم الإمام ركعة وسجدتين وتشهد وسلم ولم يسلّموا وذهبوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأولى فصلوا ركعة وسجدتين وحدانا بغير قراءة لأنهم لا حقون وتشهدوا وسلّموا ومضوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأخرى وصلوا ركعة وسجدتين بقراءة لأنهم مسبوقون وتشهدوا وسلّموا والا صل فيه رواية ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الخوف على الصفة التي قلنا

باب صلوة الخوف

قوله إذا اشتد الخوف اشتداد الخوف ليس بشرط عند عامة مشايخنا رحمهم الله حيث جعل في التحفة سبب جواز صلوة الخوف نفس خوف العدو ومن غير ذكر الخلاف ومن غير ذكر الاشتداد وكذا ذكر في المبسوط والمخيط وقال بان المسلمين إذا راؤا سوادا فظنوا أنهم العدو فصلوا صلوة الخوف فان تبين أنه كان سواد العدو فقد ظهر أن سبب الترخيص كان متقدرا فيجزئهم صلوتهم وإن ظهر أن السواد سواد ابل أو بقر أو غنم فقد ظهر أن سبب الترخيص لم يكن متقدرا فلا يجزئهم صلوتهم وذكر في مبسوط فخر الإسلام رحمه الله والمراد بالخوف عند البعض حضرة العدو ولا حقيقة الخوف على ما عرف من أصلنا في تعليق الرخص بنفس السواد حقيقة المشقة لأن السواد سبب المشقة فاقم مقامها فكذا حضرة العدو هي سبب الخوف فاقم مقام حقيقة الخوف **قوله** جعل الإمام الناس طائفتين هذا إذا تنازع القوم في الصلوة خلف الإمام فقال كل

وابو يوسف رَحِمَهُ اللهُ وَإِنْ أَنْكَرَ شَرْعِيَّتَهَا فِي زَمَانِنَا فَهُوَ مُحْجُوجٌ عَلَيْهِ بِمَا رَوَيْنَا فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ
مَقِيمًا صَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رَكْعَتَيْنِ وَبِالطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ رَكْعَتَيْنِ لَمْ يَرَوْى أَنَّهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ بِالطَّائِفَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ

طَائِفَةٍ مِنْهُمْ إِنْ أَنْصَلَى مَعَكُمْ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَنَازَعَ الْقَوْمُ خَلْفَهُ فَإِنَّ الْإِفْضَلَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَجْعَلَ
الْقَوْمَ طَائِفَتَيْنِ فَيَأْمُرُ طَائِفَةً لِيَقُومُوا بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ وَيُصَلِّيَ بِالطَّائِفَةِ الَّتِي مَعَهُ تَمَامَ
الْصَّلَاةِ ثُمَّ يَأْمُرُ رِجَالًا مِنَ الطَّائِفَةِ الَّتِي بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ وَحَتَّى يَصَلِّيَ بِهِمْ تَمَامَ صَلَوَتِهِمْ أَيْضًا
وَالطَّائِفَةَ الَّتِي صَلَّوْا مَعَ الْإِمَامِ أَوْ لَا يَقُومُونَ بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ •

قوله وابو يوسف رَحِمَهُ اللهُ وَإِنْ أَنْكَرَ شَرْعِيَّتَهَا فِي زَمَانِنَا كَانَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللهُ
يَقُولُ أَوْ لَا مِثْلَ مَا قَالَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ كَانَتْ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَاصَّةٌ
وَلَمْ تَبْقَ مُشْرُوعَةً لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَقَدْ شَرَطَ كَوْنُهُ
فِيهِمْ لَا قَامَةً صَلَاةَ الْخَوْفِ وَلَا أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَرْغَبُونَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَهُ فَشَرَعَتْ
بِصِفَةِ الذَّهَابِ وَالْمَجْبِيءِ لِنَيْلِ كُلِّ فَرِيقٍ فَضِيلَةَ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ وَقَدْ أَرْتَفَعَ هَذَا الْمَعْنَى
بَعْدَهُ فَكُلُّ طَائِفَةٍ يَتِمَكَّنُونَ مِنْ إِدَاءِ الصَّلَاةِ بِإِمَامٍ عَلَى حَدِّهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ إِدَاؤُهَا
بِصِفَةِ الذَّهَابِ وَالْمَجْبِيءِ وَحُجَّتُنَا فِي ذَلِكَ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَقَامُوهَا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ وَإِنْ سَعْدُ بْنُ الْعَاصِ سَأَلَ عَنْهَا أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَعَلِمَهُ فَأَقَامَهَا
وَرَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ بِأَصْبَهَانَ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي
الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَارَبَ الْمَجُوسَ بِطَبْرِسْتَانَ وَمَعَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَصَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ الْخَوْفِ وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ فَحُلَّ مَحَلُّ الْإِجْمَاعِ وَسَبَبُهُ الْخَوْفُ
وَهُوَ يَتَحَقَّقُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَمَا كَانَ فِي حَيَاتِهِ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ (النَّبَل)

ويصلي بالطائفة الاولى من المغرب ركعتين وبالثانية ركعة واحدة لان تنصيف الركعة الواحدة غير ممكن فجعلها في الاولى الاولى بحكم السبق ولا يقاتلون في حال الصلوة فان فعلوا بطلت صلواتهم لانه صلى الله عليه وسلم شغل عن اربع صلوات يوم الخندق

لنيل فضيلة الصلوة خلفه لان ترك المشي والاستدبار في الصلوة فريضة والصلوة خلف النبي فضيلة ولا يجوز ترك الغرض لاحتراز الفضيلة ثم الآن يحتاجون الى احتراز فضيلة لتكثير الجماعة فانها كلما كانت اكثر كانت افضل وقوله واذا كنت فيهم فاقمت اي انت ومن يقوم مقامك في الاقامة كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة وقد يكون الخطاب مع الرسول ولا يختص هو به اذ الاصل في الشرائع العموم على ان التعليق بالشرط لا يوجب العدم عند العدم عندنا ولا ينتقص عدد الركعات بالخوف وكان ابن عباس رضي الله تعالى عنه يقول صلوة المقيم اربع ركعات وصلوة المسافر ركعتان وصلوة الخوف ركعة وعن عطاء وطاؤس والحسن ومجاهد وحامد وقتادة انه يكفيه ركعة واحدة بالايما عند اشتداد الخوف *

قوله ويصلي بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة واحدة وقال الثوري رحمه الله يصلي بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين لان فرض القراءة في الركعتين الاولين فينبغي ان يكون لكل طائفة في ذلك حظ **قوله** ولا يقاتلون في حالة الصلوة فان قاتلوا بطلت صلواتهم وهذا عندنا وقال مالك رحمه الله لا يفسد وهو قول الشافعي رحمه الله في القديم لظاهر قوله تعالى ولتأخذوا حذرهم واسلحتهم والامر باخذ الحلاح في الصلوة لا يكون اللقتال به ولكنا نقول القتال عمل كثير وهو ليس من اعمال الصلوة ولا تحقق فيه الحاجة لا محالة فكان

(كتاب الصلوة ... باب صلوة الخوف)

ولو جاز الاداء مع القتال لما تركها فان اشتد الخوف صلوا ركبا نفرادي يؤمون بالركوع والسجود الى اي جهة شاءوا اذ لم يقدروا على التوجه الى القبلة لقوله تعالى فان خفتم فرجالا او ركبا وسقط التوجه للضرورة وعن محمد انهم يصلون بجماعة وليس بصحيح لانعدام الاتحاد في المكان والله اعلم *

من مذهب التخليص الغريق واتباع السارق لاسترداد المال والامر باخذ الاسلحة كيلا يطمع فيهم العدو اذا رآهم مستعدين اوليقاتلوا بها اذا احتاجوا ثم يستقبلون الصلوة •

قوله ولو جاز الاداء مع القتال لما تركها فان قيل انما خرها لان صلوة الخوف لم يكن نزلت قلنا انهم نزلت بذات الرقاع وهي قبل الخندق **قوله** وان اشتدت الخوف صلوا ركبا نفرادي ومعنى اشتداد الخوف هنا هو ان لا يدعمهم العدو بان يصلوا نازلين بل يهجمونهم بالمحاربة فيصلون ركبا نفرادي وذلك لان الصلوة على الدابة تجوز بعذر دون هذا العذر فلان يجوز بهذا اولى وفي المحيط اذا كان الرجل في السفر وامطرت السماء فلم يجد مكانا يابسا ينزل للصلوة فانه يقف على دابته مستقبلا القبلة فيصلي بالايما ان امكنه ايقاف الدابة وان لم يمكنه ايقاف الدابة مستقبلا القبلة فانه يصلي مستدبرا القبلة بالايما فعلى هذا اذا كان يخاف النزول عن الدابة فانه يصلي ركبا مستقبلا القبلة بالايما وان لم يمكنه صلى مستدبرا ثم انما يجزيه ذلك اذا كانت الدابة تعير بسير نفسه فاما اذا كان يسيرها صا حبا لا يجزيه هذا في الفرائض واما النوافل فتجوز على الدابة بالايما الى اي جهة شاء سواء قدر على النزول او لم يقدر وقد ذكرناه والله اعلم بالصواب •

(باب)

باب الجنائز

إذا احتضر الرجل وجهه إلى القبلة على شقته الأيمن اعتباراً بحال الوضع في القبر لانه اشرف عليه والمختار في بلادنا الاستلقاء لانه ايسر لخروج الروح والاوّل هو السنة • ولقن الشهادتين لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله والمراد الذي قرب من الموت • فاذا مات شد الحياء وغمض عيناه بذلك جرى التوارث ثم فيه تحسينه فيستحسن والله اعلم بالصواب •

باب الجنائز

الجنائز بالفتح الميت وبالكسر المرير

قوله وإذا احتضر الرجل أي قرب من الموت يقال فلان محتضر أي قريب من الموت واحتضرات أيضاً لان الوفات حضرته أو ملائكة الموت كذا في المغرب **قوله** والمختار في بلادنا أي عند مشايخنا **قوله** لانه ايسر أي الخروج للروح **قوله** والمراد الذي قرب من الموت هو تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه كقوله تعالى اني اراني اعصر خمر أي عناه وقوله عليه السلام عاشت فانك ميت • من قتل قتيلاً فله سلبه وقيل هو يجري على حقيقته وهو قول الشافعي رحمه الله لانه تعالى يحييه وقد روي انه عليه السلام امر بتلقين الميت بعد دفنه وزعموا انه مذهب اهل السنة والاوّل مذهب المعتزلة الا انا نقول لا فائدة في التلقين بعد الموت لانه ان مات مؤمناً فلا حاجة اليه وان مات كافراً فلا يفيد • التلقين **قوله** بذلك جرى التوارث روي ان النبي عليه السلام دخل على ابي سلمة فاغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض يتبعه البصر والله اعلم • (فصل)

فصل في الغسل

فصل في الغسل

غسل الميت شريعة ما ضبة لما روي ان آدم عليه السلام لما قبض نزل جبرئيل بالملائكة عليهم السلام وغسلوا وقالوا لولده هذه سنة موتاكم وقال عليه السلام للمسلم على المسلم ستة حقوق ومن جملتها ان يغسله بعد موته ثم هو واجب عملا بكلمة على اذا قام به البعض سقط عن الباقي لحصول المقصود واريد بالسنة في حديث آدم الطريقة ثم اختلف المشايخ انه لا ي عليه وجب غسل الميت قال ابو عبد الله البلخي انه انما وجب غسله لاجل الحدث لا لنجاسة تثبت بالموت وذلك لان النجاسة التي تثبت بالموت لا تزول بالغسل كما في سائر الحيوانات والحدث مما يزول بالغسل حالة الحياة فكذا بعد الوفاة والادمي لا يتنجس بالموت كرامة له ولكن يصير محدثا لان الموت سبب لاسترخاء المفاصل وزوال العقل قبل الموت وانه حدث فكان يجب ان يكون مقصورا على اعضاء الوضوء كما في حالة الحياة الا ان القياس في حالة الحياة غسل جميع البدن في الحدث كما في الجنابة فاكتمني بغسل الاعضاء الاربعة نفيا للخرج لانه يتكرر في كل يوم والجنابة لما لم يتكرر لم يكتف بغسل الاعضاء الاربعة فكذا الحدث بسبب الموت لا يتكرر فلا يؤدي غسل جميع البدن الى الخرج فاخذنا بالقياس وكان الشيخ ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله وغيره من مشايخ العراق يقولون بان غسله وجبت لنجاسة الموت لا بسبب الحدث وذلك لان ادمي له دم ساثل فيتنجس بالموت فيا سا على سائر الحيوانات التي لها دم والدليل على انه يتنجس بالموت ان المسلم اذا وقع في بثر ومات فانه يجب نزع ماء البثر كله وكذلك لو احنل ميتا قبل الغسل وصلى معه لا تجوز الصلوة ولو كان الغسل واجبا لزاله (الحدث)

فاذا اراد واغسله وضعوه على سريره لينصب الماء عنه وجعلوا على عورته خرقة اقامة لواجب السرير ويكتفى بستر العورة الغليظة هو الصحيح تيسيرا

الحدث لا غير لكان تجوز الصلوة مع الميت قبل الغسل كما لو احتمل محدثا وصلى وكان هذا القول اقرب الى القياس لان هذا القائل قال ثبوت النجاسة بعد وجود علتها وهو احتباس الدم المائل في العروق وقال تزول هذه النجاسة بالغسل وللغسل اثر في ازالة النجاسة كما في حالة الحيوة وان لم يكن له اثر في ازالة نجاسة الموت في سائر الحيوانات سوى الادمي فكان ما قال هذا القائل موافقا للقياس من كل وجه في حق ثبوت النجاسة بعد وجود عليه وفي الزوال بالغسل موافق من وجه وهو الاعتبار بحالة الحيوة وان كان مخالفا للقياس باعتبار سائر الحيوانات واما ما قال البلخي رح مخالف للقياس من كل وجه وهو لمنع لثبوت النجاسة مع قيام العلة الموجبة للنجاسة فاننا لم نجد نجاسة لا تعمل في التنجيس في الادمي حالة الحيوة فكذا بعد الوفاة فدل على ان ما قاله اكثر المشايخ اقرب الى موافقة القياس فكان اولي كذا ذكره الامام المعروف بخواهر زادة رحمه الله .

قوله وضعوه على سريره ولم يذكر كهيئة الوضع وفي الاسبجاء بي يوضع على ففاه طولا نحو القبلة كالمحضر وعن بعض ائمة خراسان مثله وقال شمس الامة المرخسي رحمه الله والاصح انه يوضع كما تيمر لانه لا اختصاص للغسل بالقبلة وانما يوضع على السرير لينصب الماء عنه **قوله** ويكتفى بستر العورة الغليظة وهو الصحيح وفي النوادر قال وتوضع على عورته خرقة من السرة الى الركبة وهكذا ذكر الكرخي في كتابه هو الصحيح وقال عليه السلام لا ينظر الى فرج حي وميت كذا في المحيط وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يؤزر بازار سايف كما يفعله في حيوته اذا اراد الاغتسال وفي ظاهر الرواية قال يشق عليهم غسل ما تحت الازار فيكتفى بستر العورة الغليظة بخرقه

ونزعوا ثيابه ليمكنهم التنظيف

قوله ونزعوا ثيابه فان السنة عند نافي الغسل ان يجرد الميت وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه السنة ان يغسل في قميص واسع الكمين حتى يدخل الغاسل يده في الكمين ويغسل يده وان كان صبغا خرق الكمين لان النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي غسل في قميصه الذي توفي فيه وما كان سنة في حق النبي عليه الصلوة والسلام كان سنة في حق غيره ما لم يقم فيه دليل التخصيص ولان الميت متى جرد يطلع الغاسل على جميع اعضائه وربما يطلع على عورته وقبل الموت كان يكره الاطلاع عليه فكذا بعد الموت حقا للميت واحتج علماؤنا رحمهم الله بماروت عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام لما توفي اجتمعت الصحابة رضه على غسله فقالوا لا ندري كيف نغسله نغسله كما نغسل موتانا او نغسل وعليه ثيابه فارسل الله تعالى عليهم النوم فنام منهم الانام وذقنه على صدره اذنا داهم منادان اغسلوا رسول الله عليه الصلوة والسلام وعليه ثيابه فقد اجتمعت الصحابة ان السنة في سائر الموتى التجريد ولان هذا غسل واجب فلا يقام مع الثياب اعتبار بحالة الحياة وهذا الان المقصود من الغسل هو التطهير والتطهير لا يحصل اذا غسل مع ثيابه لان الثوب متي تنجس بالغسالة يتنجس بدنه ثانيا بنجاسة الثوب فلا يفيد الغسل فيجب التجريد واما الحديث قلنا النبي صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا بذلك لعظم حرمة الاترى ان الصحابة قالوا لا ندري كيف نغسله والنص الوارد في حقه بخلاف القياس لا يكون واردا في حق غيره لانه ليس لغيرة من الحرمة ما للنبي عليه السلام وقوله يطلع على عورته غيره قلنا ابتلينا بين امرين بين ان نغسله في ثيابه حتى لا يطلع على عورته غيره وبين ان نجردة فيقع الاحتراز عن نجاسة تصيبه من الثوب والتجريد اولى لان صيانته عن النجاسة فرض واطلاع الغامل على عورة الميت مكروه فكان مراعاة التطهير وانه فرض اولى من مراعاة الاطلاع على عورة الميت وانه مكروه ولكن (يلف)

ووضوء من غير مضمضة واستنشق لان الوضوء سنة لا اعتحال به ان
اخراج الماء منه متعذر فيترك

يلف الغاسل على يده خرقه ويغسل السوء لان مس العورة حرام كالنظر فيجعل على
مورته خرقه ليصبر حائل لابنه وبين العورة كالومات المرأة بين اجانب يميمها اجنبي بخرقه
عند الضرورة كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله ولم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب
انه هل يستنجي وفي صلوته الاثر على قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
يستنجي وعلى قول ابي يوسف رحمه الله لا يستنجي لان الممسكة تزول والمفاصل
تسترخي بالموت وربما يزداد الاسترخاء بالاستنجاء فتخرج زيادة نجاسة من باطنه فلا يفيد
الاستنجاء فائدة فلا يشتغل به وهما قالا موضع الاستنجاء من الميت فلما يخلو عن نجاسة
حقيقية فتجب ازالتهما كما لو كانت النجاسة على موضع آخر من البدن *

قوله ووضوء من غير مضمضة واستنشق وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله يمضمض
ويستنشق اعتبارا بالغسل حالة الحيوة ومن العلماء من قال يجعل الغاسل على اصبعه خرقه
رفيعة ويدخل في فمه ويمسح بها اسنانه ولسانه وشفتيه وينقيها ويدخل في منخربيه ايضا
قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله عليه وعليه الناس اليوم فرق بين هذا
وبين الوضوء في غسل الجنب من اربعة اوجه احدها ان الميت لا يمضمض
ولا يستنشق بخلاف الجنب والثاني ان الجنب يبدأ فيغسل يديه الى الرسغ وفي الميت
لا يبدأ بغسل يديه بل بوجهه والثالث ان الميت لا يمسخ رأسه بخلاف الجنب فانه
يمسخ رأسه في ظاهر الرواية وظاهر مذهب ابي حنيفة رحمه الله انه يمسخ رأسه ايضا
والرابع ان الميت يغسل رجلاه عند الوضوء بخلاف الجنب فانه يترك غسل رجلية
قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله هذا الذي ذكره من الوضوء في حق

(كتاب الصلوة ... فصل في الغسل)

ثم يفيضون الماء عليه اعتباراً بحالة الحبة ويجمر سريرة وتراً لما فيه من تعظيم الميت وإنما يوتر لقوله صلى الله عليه وسلم أن الله وتروى بحب التروى يغلى الماء بالسدر أو بالحرص مبالغة في التنظيف فإن لم يكن فالماء القراح لحصول أصل المقصود ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي ليكون نظف له ثم يذجع على شقه الأيسر فيغسل بالماء والسدر حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي التخت منه ثم يذجع على شقه الأيمن فيغسل حتى يرى الماء قد وصل إلى ما يلي التخت منه لأن السنة هو ابداء بالمياه من ثم يجلسه ويصنده إليه

البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة وأما الصبي الذي لا يعقل الصلوة فإنه يغسل ولا يؤضأ وضوءاً للصلوة لأنه كان لا يصلي *

قوله ثم يفيضون الماء عليه أي ثلثاً وإن زاد على الثلث جاز كما في حالة الحبة

قوله ويجمر سريرة وتراً التجمير والاجمار التطيب أي يدار المجر حوالى السرير

ثلثاً أو خمسا أو سبعا **قوله** ويغلى الماء وقال الشافعي رحمه الله الأفضل أن يغسل

بالماء البارد إلا أن يكون عليه وسخ أو نجاسة لا تزول إلا بالماء الحار فيغسل بالماء الحار

قوله فإن لم يكن فالماء القراح هذا للترتيب يوافق رواية مبسوط شمس الأئمة

المرحومي رحمه الله وفي مبسوط شيخ الإسلام والمحيط يغسل أولاً بالماء القراح أي

الخالص ثم بالماء الذي يطرح فيه الصدر وهو ورق النبق الذي يقال له كنار وفي الثالثة

يجعل الكافور في الماء ويغسل هكذا روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال

يبدأ أولاً بالماء القراح ثم بالماء والسدر ثم بالماء وشي من الكافور وإنما يبدأ أولاً

بالماء القراح حتى يبتل ما عليه من الدرن والنجاسة ثم بماء السدر حتى يزول

ما به من الدرن والنجاسة فإن السدر بلغ في التنظيف ثم بماء الكافور تطيباً لبدن الميت

كذا فعلت الملائكة عليهم السلام بآدم عليه السلام حين غسلوه **قوله** ويغسل رأسه

ولحيته بالخطمي وهو خطمي العراق وهو مثل الصابون في التنظيف • (قوله)

(كتاب الصلوة ... فصل في الغسل)

ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً تحرزاً عن تلويث الكفن وإن خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه لأن الغسل عرفناه بالنص وقد حصل مرة

قوله ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً صح بالفاء وهو من رفق وترفق تطف به من الرفق خلاف الخرق والغنف كذا في المغرب وفي المحيط فاذا صب الماء على اليمين باضجاءه على الجانب الايمن وصب الماء على اليسر باضجاءه على اليمين فقد غسل مرتين ثم يقعد ويصنده الى نفسه فيمسح بطنه مسحاً رقيقاً فقداً مرة بالمسح بعد الغسل مرتين وروى عن ابي حنيفة رحمه الله في غير رواية الاصول انه قال يقعد اولاً ويمسح بطنه ثم يغسله لان المسح قبل الغسل اولى حتى يخرج ما في بطنه من النجاسة فيقع الغسل ثلثاً بعد خروج النجاسة وجه ظاهر الرواية هو ان المسح بعد المرة الثانية اولى لانه ربما يكون في بطنه نجاسة منعقدة لا تخرج بعد المسح قبل الغسل وتخرج بعد الغسل مرتين بماء حار فكان المسح بعد المرتين اقدر على اخراج ما به من النجاسة فيكون اولى والاصل في ذلك ما روى عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه لما غسل رسول الله عليه السلام مسح بطنه بيده رقيقاً ثم طلب منه ما يطلب عن الميت فلم ير شيئاً فقال طبت حيا وميتاً وروى ابن عباس رضي الله عنه فعل وقال هذا وروى انه لما فعل به هكذا فاح ريح المسك في البيت وانتش ذلك الريح في المدينة فان سال منه شيء مسحه ثم يغسل ذلك الموضع ثم يضجعه على شقه الا يسرف يغسله بالماء القراح وشي من الكافور حتى ينقيه ويرى ان الماء قد وصل الى ما يلي التخت منه فاذا فعله ذلك فقد غسله ثلثاً كذا في المحيط ومات صبي مثله لا يجمع ولا يشتهي النساء او صبية لا تشتهي غسلها الرجال والنساء وعن ابي يوسف رحمه الله في الجامع الرضعة يغسلها ذ ورحمها وكهرت غيره وفي النوازل ميت وجد في الماء لا بد من غسله لان الخطاب توجه الى بني آدم بغسله الا ان يحركه في الماء بنية الغسل وعن محمد رحمه الله ميت وجد في الماء

ثم ينشفه بثوب كيلا تبطل اكفانه و يجعله اي الميت في اكفانه و يجعل المحنوط على رأسه ولحيته والكافور على مساجده لان الطيب سنة والمعا جد اولى بزيادة الكرامة ولا يسرح شعر الميت ولا لحيته ولا يقص ظفيرة ولا شعره لقول عائشة رضي الله عنها علام تنصون ميتكم ولا ن هذه الاشياء للزينة وقد استغنى الميت عنها وفي الحي كان تنظيفا لا اجتماع الوسخ تحته وصار كالختان •

فذلك غسله مرة فيغسل مرتين وليس تكرار الغسل في الميت ثلثا كالحي والنية في الغسل ليست بشرط وفي فتاوى قاضي خان رح مبيت غسله اهله من غير نية الغسل اجزاهم ذلك •

قوله ثم ينشفه بثوب اي يأخذ ماء حتى يجف من نشف الماء اخذه بخرقه من باب ضرب ومنه كان للنبي عليه السلام خرقه ينشف بها اذا توضأ ونشف الثوب العرق تشربه من باب لبس **قوله** يجعل المحنوط على رأسه والكافور على مساجده المحنوط عطر مركب من اشياء طيبة والكافور على مساجده اي موضع سجوده جمع مسجد بفتح الجيم موضع السجود وفي المبسوط يعني بها جبهته وانفه ويديه والركبة وقد مباه لا نه كان يمسح بهذه الاعضاء فيختص بزيادة الكرامة **قوله** ولا يسرح شعر الميت تسريح الشعر تخليص بعضه عن بعض وقيل تخليله بالمشط وقيل مشطه كذا في المغرب وقال الشافعي رحمه الله يمرج بـمشط واسع **قوله** ولا يقص ظفيرة وفي المحبط وان كان ظفرا منكرا فلا بأس بان يأخذ روي ذلك عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله **قوله** علام تنصون ميتكم اي تسرجون من نصوت الرجل نصوا اخذت ناصيته ومعدتها وعائشة رضي الله عنها كانت تترك تسريح رأس الميت وانه لا يحتاج الى ذلك فجعلته بمنزلة الاخذ بالناصية كذا في المغرب وليس في غسل الميت استعمال القطن في الروايات الظاهرة وعن ابي حنيفة رح انه يجعل القطن او المحلوج في منخريه وفمه وبعضهم قالوا يجعل في صماخ اذنيه ايضا وقال بعضهم يجعل في دبره وهو قبيح كذا في فتاوى قاضي خان رح •

فصل في تكفينه

السنة ان يكفن الرجل في ثلثة اثواب ازار وقميص ولفافة لما روي انه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة اثواب بيض محولية ولانه اكثر ما يلبسه عادة في حياته فكذا بعد مماته

فصل في تكفينه

قوله السنة ان يكفن الرجل في ثلثة اثواب اراد ان الثلث سنة لان يكون اصل التكفين سنة ويجوز ان يكون الشيء في اصله فرضا او واجبا وله سنن في هياته وكيفياته كما في سنة تثليث الوضوء وغبرة والمسائل تدل على انه واجب منها تقديمه على الدين والوصية والارث ومنها قولهم ومن لم يكن له مال فكفنه على من تجب عليه نفقته كما يلزمه كسوته في حال حياته والمرأة لا يجب كفنها على زوجها عند محمد رحمه الله لان الزوجية قد انقطعت بالموت وعندي يوسف رحمه الله على زوجها ومنها ما ذكر في النوازل اذ اقامت الرجل ولم يترك شيئا ولم يكن هناك من تجب عليه نفقته يفترض على الناس ان يكفنوه ان قدروا عليه وان لم يقدروا عليه سألوا الناس فرق بين الميت والحي ان الحي اذا لم يجد ثوبا يصلي فيه ليس على الناس ان يسألوا له ثوبا والفرق ان الحي يقدر على السؤال بنفسه والميت لا كذا في المحيط وقال صاحب التحفة ثم يكفن الميت بعد الغسل لان تكفين الميت سنة لما روي في قصة آدم عليه السلام ان الملائكة قالت لولده بعد ما غسلوه وكفنوه ودفنوه هذه سنة موتاكم ولعله اراد به طريقة مسلوكة لان يريد السنة خلاف الواجب **قوله** سحولية منسوبة الى السحول وهو قرية باليمن والفتح هو المشهور وعن الازهري بالضم وعن القنبي بالضم ايضا الا انه قال هو جمع محل وهو الثوب الابيض وفيه نظر كذا في المغرب ولا بأس بالبرود

فان اقتصر واعلى ثوبين جاز والثوبان ازار ولفافة وهذا كفن الكفاية لقول ابي بكر رضي الله عنه اغسلوا ثوبي هذين وكفنوني فيهما ولانه ادنى لباس الاحياء والازار من الفرق الى القدم واللفافة كذلك والقميص من اصل العنق واذا اراد الوالف الكفن ابتدء بجانبه الايسر فلفوه عليه ثم بالايمن كافي حال الحيوة وبسطه ان تبسط اللفافة اولاً ثم يبسط عليها الازار ثم يقمص الميت ويوضع على الازار ثم يعطف الازار من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللفافة كذلك وان خافوا ان ينتشر عنه عقدوه بخرقه صيانة عن الكشف وتكفن المرأة في خمسة اثواب درع وازار وخمار ولفافة وخرقة تربطها فوق ثدييها للحديث ام عطية ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى اللواتي غسلن ابنته خمسة اثواب ولانها تخرج فيها حالة الحيوة فكذا بعد الممات ثم هذا بيان كفن السنة وان اقتصر واعلى ثلاثة اثواب جاز

والكتان والقصب وفي حق النساء بالحريروالابرسم والمزعفر ويكره للرجال ذلك اعتباراً للكفن باللباس حالة الحيوة .
قوله فان اقتصر واعلى ثوبين جاز واحاصل ان الكفن على ثلاثة انواع كفن سنة وكفن كفاية وكفن ضرورة فكفن السنة في حق الرجل ثلاثة اثواب وفي حق المرأة خمسة والكفاية في حق الرجل ثوبان وفي حق المرأة ثلاثة والضرورة فيما يوجد فيهما لما روى حباب بن الارت ان مصعب بن عمير صاحب راية رسول الله عليه السلام انه استشهد يوم احد وترك نمرقة فاخبر بذلك رسول الله عليه السلام فامر بان يكفوا بها فكفن وكان اذا غطي بهارأسه بدت قدماءه واذا غطي بها رجليه بدا رأسه فامر بان يغطي رأسه ويجعل على رجليه شيء من الاذخر وكذا في حمزة رضي الله تعالى عنه
(قوله)

وهي ثوبان وخمار وهو كفن الكفاية ويكره اقل من ذلك وفي الرجل يكره
الاقتصار على ثوب واحد الا في حالة الضرورة لان مصعب بن عمير حين استشهد
كفن في ثوب واحد وهذا كفن الضرورة وتلبس المرأة الدرع اولا ثم يجعل
شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع ثم الخمار فوق ذلك تحت اللقافة
وتجمر الا كفن قبل ان يدرج فيها الميت وترا لانه صلى الله عليه وسلم امر
باجمارا كفن ابنته وترا والا جمارها لتطيب فاذا فرغوا منه صلوا عليه لانها فريضة
والله تعالى اعلم بالصواب .

قوله وهي ثوبان وخمار الثوبان الدرع واللقافة فان كان بالمال كثرة
وبالورثة قلة فكفن السنة اولى وان كان على العكس فكفن الكفاية اولى
ويكره المضربة في القبر خلافا لاهل الحجاز وفي المبسوط ولم يذكر العمامة في الكفن
وقد كره بعض مشايخنا رحمهم الله لانه لو فعل كان الكفن شفعاء السنة فيه ان
يكون وترا واستحسنه بعض مشايخنا رحمهم الله لحديث ابن عمر رضي الله عنهما
انه كان يعمم الميت ويجعل ذنب العمامة على وجهه بخلاف حالة الحيوة فانه
يرسل ذنب العمامة من قبل الققاء لمعنى الزينة وبالموت قد انقطع عن ذلك
قوله لانها فريضة اي فرض كفاية . (فصل)

(كتاب الصلوة ... فصل في الصلوة على الميت)

فصل في الصلوة على الميت

وأولى الناس بالصلوة على الميت السلطان ان حضر لان في التقدم عليه
ازدراء به فان لم يحضر فالقاضي لانه صاحب ولاية فان لم يحضر فيمنصب تقديم
امام المحمي لانه رضية في حال حيوته ثم الولي

فصل في الصلوة على الميت

صلوة الجنائز مشروعة لقوله تعالى وصل عليهم ان صلوٰتكم سكن لهم وقوله عليه السلام
صلوا على كل بروفاجر واجماع الامة وهو فرض كفاية لا نها يقام حق للميت فاذا قام
بها البعض صار حقه مود يا فسقط عن الباقيين كالتكفين وسبب وجوبها الميت
للاضافة يقال صلوة الجنائز وشرط جوازها اسلام الميت للنهي عن الصلوة على
الكافر قال الله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابد اولا تقم على قبره انهم
كفروا بالله وطهارته حتى لو صلوا على ميت قبل ان يغسل تعاد الصلوة بعد الغسل
لان الطهارة في حقه معتبرة المصلوة عليه كما يعتبر في حق من يصلي عليه ولهذا
اذا ظهر ان الامام كان على غير وضوء فسد صلوة الكل بخلاف سجدة التلاوة ويشترط ايضا
طهارة النجس في الثوب والمكان في حق الامام والميت جميعا وكذا ستر العورة
ولا يصلي في الاوقات الثلاثة المنهية فان فعل بكرة ولا يعاد ولو حضرت الجنائز
بعد غروب الشمس يبدأ بالمغرب •

قوله وأولى الناس بالامامة السلطان ذكر محمد رحمه الله في كتاب الصلوة ان امام
المحي اولى بالصلوة وذكر الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الامام الاعظم وهو
الخليفة اولى ان حضروا ان لم يحضروا امام المصر اولى فان لم يحضروا فالقاضي اولى
فان لم يحضر فصاحب الشرط اولى فان لم يحضروا امام المحمي اولى فان لم يحضر

يحضر فالأقرب من ذوي قرابته وبهذه الرواية أخذ كثير من مشايخنا ومن المشايخ من قال
لا خلاف بين الروايتين فما ذكر محمد ربح في كتاب الصلوة محمول على ما إذا لم يحضر الإمام
الأعظم ولا واحد ممن ذكر في رواية الحسن وهذا كله في قول أبي حنيفة ومحمد ربح
وقال أبو يوسف والشافعي رحموا الله الميت أولى بالصلوة على الميت على كل حال لقوله تعالى
وأولى الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من غير فصل ولأن هذا حكم يتعلق بالولاية
فكان الولي مقدما على السلطان وغيره قياسا على النكاح ولأن صلوة الجنازة دعاء للميت
ودعاء القريب أرجى في الإجابة لأنه أشفق على الميت فيوجد زيادة تضرع فكان هو أولى
ولأبي حنيفة ومحمد ربح أنه لما مات الحسن بن علي رضي الله عنهما خرج الحسين والناس
لصلوة الجنازة فقدم الحسن سعد بن العاص وكان سعد واليا بالمدينة يومئذ فابى أن يتقدم فقال له
الحسين تقدموا ولولا السنة لما قد منك ولأن هذه صلوة تقام بجماعة غالبا فيكون السلطان أولى
بأقامتها قياسا على سائر الصلوات وأما الجواب عن تعلقهم بالآية قلنا الآية محمولة على
الموارث وعلى ولاية المناكحة وليس كولاية النكاح لأن ولاية النكاح مما لا ينصل بالجماعة
وانما يتصل بالواحد فكان القريب أولى بالإمامة كالنكفين والغسل وقولهم دعاء
الولي أقرب إلى الإجابة قلنا بل دعاء الإمام أقرب إلى الإجابة على ما روي عن النبي
أنه قال قلت لا يحجب دعاؤهم وذكر منهم الإمام ولأن القريب غير ممنوع من الصلوة
عليه كذا في مبسوط شيخ الإسلام والمحيط وقيل في قوله أن حضرا إشارة إلى أن الأصل
الولي لأنه ترك بعراض الاحتراز عن ازدراء الإمام على ما ذكره

قوله والا ولياء على الترتيب المذكور في النكاح لواجتمع قريبان وهما في القرب إليه
على السواء كان له أخوان لاب وام وأولاد فأكبرهم سنا أولى لأن النبي عليه السلام أمر
بتقديم الأسن فإن أراد الأكبر أن يقدم إنما نال ذلك إلا برضاء الآخر لأن الحق
قريب

فان صلى غير الولي والسلطان اعاد الولي يعني ان شاء لما ذكرنا ان الحق لا ولية

لهما لاستواؤهما في القرابة لكن اقد منا الاسن بالسنه ولا سنه في تقديم من قدمه فيبقى الحق لهما كما كان وان كان احدهما لاب وام والاخر لاب فالذي هو لاب وام اولي وان كان اصغروا قدم الاخ لاب وام غيره فليس الاخ لاب ان يمنعه عن ذلك لانه لاحق الاخ لاب اصلا وان اجتمع للميت ابن واب ذكر في كتاب الصلوة ان الاب اولي من مشايخنا من قال هو قول محمد رحمة الله عليه فاما علي قول ابي حنيفة رحه فلا ابن اولي وعلي قول ابي يوسف رحمة الله الولاية لهما الا انه تقدم الاب احتراماً له كما في مسألة النكاح فانه اذا اجتمع للمجنونة اب وابن فعند ابي حنيفة رحمة الله الابن اولي في ولاية التزويج ومنهم من قال لا بل ما ذكر في صلوة الجنائز ان الاب اولي قول الكل لان الاب زيادة فضيلة سن ليمت الابن والفضيلة اثر في استحقاق الامامة فيرجح الاب بذلك بخلاف النكاح وابن عم المرأة اولي بالصلوة عليها من زوجها اذا لم يكن للزوج ابن منها لان النكاح انقطع بموت المرأة والتحقيق الزوج بسائر الاجانب والقرابة لا تنقطع الا ان يكون للزوج منها ولد فحينئذ يكون الزوج احق بالصلوة عليها لان الحق يثبت للابن في هذه الحالة ثم الابن يقدم اباه احتراماً ماله فيثبت للزوج حق الصلوة عليها من هذا الوجه قال القدوري رحمة الله وسائر القربايات لولي من الزوج وكذا مولى العتاقة وابنه وقال الشافعي رحمة الله الزوج اولي احق بما روي من ابن عباس رضي الله عنهما انه لما ماتت امرأته صلى عليها وقال انا احق بها واحتج اصحابنا بما روي عن عمر رضي الله عنه انه لما ماتت امرأته قال لا وليا لها كذا احق بها حين كانت حية فاذا ماتت فانتم احق بها ولان الحبب وهو الزوجية قد انقطع على ما ذكرنا وحديث ابن عباس محمول على انه كان امام حي كذا في مبسوط شيخ الاسلام والمحيط .

قوله فان صلى غير الولي والسلطان اعاد الولي وانما قيد بذكر السلطان لانه لو صلى (السلطان)

وان صلى الولي لم يجزلا حدان يصلي بعده لان الغرض يتأدى بالاولى والتنل
بها غير مشروع ولهذا رأينا الناس تركوا عن آخرهم الصلوة على قبر النبي صلى الله
عليه وسلم وهو اليوم كما وضع وان دفن الميت ولم يصل عليه صلى على قبره لان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة من الانصار ويصلى عليه قبل ان ينفسخ

السلطان فلا إعادة لاحد لانه هو المقدم على الولي على ما ذكرنا ثم هو ليس بمنحصر
على السلطان بل كل من كان مقدما على الولي في ترتيب الامامة في صلوة الجنازة
على ما ذكرنا فصلى هو لا يعيد الولي ثانيا وذكرا لا امام الولوا لحي رحمه الله في
فتاواه رجل صلى على جنازة والولي خلفه ولم يرض به ان تابعه وصلى معه لا يعيد
لانه صلى مرة وان لم يتابعه ان كان المصلي سلطانا او امام الاعظم في البلدة او القاضي
او الوالي على البلدة او امام حي ليس له ان يعيد لان هؤلاء هم الاولون منه وان كان
غيرهم فله الاعادة وكذا ذكره ايضا في التجنيس والفتاوى الظهيرية .

قوله وان صلى الولي لم يجزلا حدان يصلي بعده قال الامام العلامة نجم الدين
الزاهدي رحمه الله هذا اذا كان حق الصلوة له بان لم يحضر السلطان اما اذا حضر
فصلى عليه الولي يعيد السلطان وعن الباقي اذا كان الولي افضل من امام الحي
سقط اعتبار امام الحي **قوله** صلى على قبره وانما لا يخرج الميت عن القبر لانه
قد سلم الى الله تعالى وخرج عن ايدي الناس قالوا وما ذكرانه لا يخرج من القبر
فذلك فيما اذا وضع اللبن على اللحد واهل التراب عليه واما اذا لم يوضع
اللبن على اللحد او وضع لكن لم يهل التراب عليه يخرج ويصلى عليه لان
التسليم لم يتم كذا في المحيط **(قوله)**

(كتاب الصلوة ... فصل في الصلوة على الميت)

والمعتبر في معرفة ذلك اكبر الرأي هو الصحيح لاختلاف الحال والزمان والمكان
والصلوة ان يكبر تكبيرة بحمد الله عقيبها

قوله والمعتبر في معرفة ذلك اكبر الرأي في عدم التفتيح هو الصحيح احتراز
عما روي في الامالي عن ابي يوسف رحمه الله عليه انه يصلي على الميت في
القبر الى ثلاثة ايام وبعد ما مضت لا يصلي عليه وهكذا ذكر بن رستم رحمه الله
في نوادره عن محمد رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله والصحيح ان هذا ليس بتقدير
لازم لان تفرق الاجزاء يختلف باختلاف حال الميت من السمن والهزال وباختلاف
الزمان من الحر والبرد وباختلاف المكان من الصلاة والرحاوة والذي روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء احد بعد ثمان سنين معناه دعاء لهم قال الله تعالى
وصل عليهم ان صلوتهن سكن لهم وقيل انهم كما دفنوا لم يتفرق اعضاءهم هكذا
وجدوا حين اراد معاوية ان يحولهم فتركهم وهذا اذا دفن الميت بعد الغسل قبل الصلوة
عليه اما اذا دفنوه بعد الصلوة عليه ثم تذكروا انهم لم يغسلوه فان لم يهيلوا التراب عليه
يخرج ويغسل ويصلي عليه وان اهاوا التراب عليه لم يخرج وهل يصلي عليه ثانيا
في القبر ذكر الكرخي رحمه الله انه يصلي عليه وفي النوادر عن محمد رحمه الله
القياس ان لا يصلي عليه لان طهارة الميت شرط جواز الصلوة ولم توجد وفي الاستحسان
يصلي عليه لان تلك الصلوة لم تعتد بها لترك الطهارة مع الامكان والان زال الامكان
وسقطت فرضية الغسل فيصل في قبره او نقول صلوة الجنائز صلوة من وجه ودعاء
من وجه ولو كان صلوة من كل وجه لا تجوز بدون الطهارة اصلا ولو كانت دعاء من كل
وجه تجوز بدون الطهارة فاذا كانت بينهما قلنا انه يشترط الطهارة حالة القدرة ولا يشترط
حالة العجز واما اذا صلى على الميت قبل الغسل وهو لم يدفن بعد فانه يغسل ويعاد
الصلوة عليه بعد الغسل وكذا لو غسلوه وبقي عضو من اعضائه وقد رُمعة كذا في (المبصوط)

ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر تكبيرة يدعوفها لنفسه وللميت والمسلمين ثم يكبر الرابعة ويسلم لأنه صلى الله عليه وسلم كبراً رباعاً في آخر صلوة صلاها فنسخت ما قبلها

المبسوط والمحيط قال والصلوة ان يكبر تكبيرة بحمد الله تعالى عقيبها بان يقول سبحانك اللهم الى آخره كافي سائر الصلوة ولا يقرأ الفاتحة عقيب الاولى خلافاً للشافعي رحمه الله لان ما هو ركن مفرد لم يشرع فيها قراءة كسجدة التلاوة واعتبرها بسائر الصلوة .

قوله ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لان الثناء على الله تعالى يعقبه الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم على هذا وضعت الخطب واعتبر هذا بالشهد في الصلوة ثم يكبر تكبيرة يدعوفها لنفسه وللميت والمسلمين لان المقصود بالصلوة على الجنائز الاستغفار للميت والشفاعة له والبداءة بالثناء ثم بالصلوة على النبي عليه السلام سنة الدعاء لما روي انه عليه الصلوة والسلام قال اذا اراد احدكم ان يدعوف فليحمد الله تعالى وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعوف وروي ان رجلاً فعل هكذا بعد الصلوة فرآه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ادع فقد استجيب لك ويدعوف الدعاء المعروف اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واثنانا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها ان النبي عليه السلام كان يقول هكذا وان لم يحسن ذلك يقول ما يقول في الشهد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات الى آخره وقال الامام قاضي خان رحمه الله وان كان لا يحسن يأتي بما يدعوف قال ثم يكبر الرابعة ويسلم لانه جاء او ان التحلل وذا بالسلام وليس بعد التكبير الرابعة دعاء سوى السلام في ظاهر المذهب وقيل يقول اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا برحمتك

(كتاب الصلوة ... فصل في الصلوة على الميت)

ولو كبر الامام خمسا لم يتابعه الموتى خلافا لفرح لانه منسوخ لما روينا وينتظر تسليمه
 الامام في روايته وهو المختار والاتيان بالدعوات استغفار للميت والبداءة بالثناء ثم بالصلوة
 سنة الدعاء ولا يستغفر للصبي ولكن يقول اللهم اجعله لنا فرطا واجعله لنا اجرا
 وذخرا واجعله لنا شفعا ولو كبر الامام تكبيرة او تكبيرتين لا يكبر الا تي حتى
 يكبر احرى بعد حضوره عند ابي حنيفة ومحمد بن حنبل ابو يوسف رح يكبر حين
 يحضر لان الاولى للافتتاح والمسبوق يأتي به ولهما ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة
 والمسبوق لا يبتدئ بما فاتة اذ هو منسوخ ولو كان حاضرا فلم يكبر مع الامام ينتظر
 الثانية بالاتفاق لانه بمنزلة المدرك ويقوم الذي يصلي على الرجل
 والمرأة بحذاء الصدر لانه موضع القلب وفيه نور الايمان فيكون القيام عنده
 اشارة الى الشفاعة لايمانه وعن ابي حنيفة رح انه يقوم من الرجل بحذاء رأسه
 ومن المرأة بحذاء وسطها لان انسانا فعل كذلك وقال هو السنة قلنا تأويله ان جنازتها

عذاب القبر وعذاب النار وقيل يقول ربنا لاتزع قلوبنا بعد اذ هديتنا الى آخرة وقيل
 يقرأ سبحان ربك رب العزة عما يصفون الى آخرة •

قوله ولو كبر الامام خمسا لم يتابعه الموتى وفي روضة الزندويسي المقتدي انما لا يتابع الامام
 في التكبير الزائد على الاربع اذا كان يسمع التكبير من الامام اما اذا كان يسمع من المنادي يتابعه
 كما في تكبيرات العيد كذا في المبسوط والمحيط **قوله** وينتظر لتسليم الامام في رواية
 هو المختار وعن ابي حنيفة رحمه الله فيه روايتان في رواية يسلم حين اشتغل الامام
 بالخطأ لشرعية التحليل عقيبها بلا فصل وعنه انه ينتظر سلام الامام ليسلم معه لان البقاء
 في حرمة الصلوة ليس بخطأ انما الخطأ المتابعة في التكبير الخامسة **قوله** فرطا اي اجرا
 يتقد منا وذخرا اي خيرا باقيا ومشفعا اي مقبولا الشفاعة **قوله** ان كل تكبيرة قائمة (مقام)

لم تكن منعوشة فحال بينها وبينهم فان صلوا على جنازة ركبانا اجزاهم في القياس لانها دعاء وفي الاستحسان لا تجزيهم لانها صلوة من وجه لوجود التحريمة فلا يجوز تركه من غير عذر احتياطا ولا باس بالاذن في صلوة الجنازة لان التقدم حق الولي فيملك ابطاله بتقديم غيره وفي بعض النسخ لا باس بالاذان اي الاعلام وهو ان يعلم بعضهم بعضا ليقضوا حقه ولا يصلى على ميت في مسجد جماعة

مقام ركعة ولهذا لو ترك واحدة من هذه التكبيرات لا تجزيه صلوته كما لو ترك ركعة من الظهر حتى قالت الصحابة رضي الله عنهم اربع كاربعة الظهر وابيوسف رحمه الله يقول في تكبيرة الافتتاح معنيان معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح مرجع فيها بدليل تخصيصها برفع اليد عندها وان جاء بعد ما كبر الا مام الرابعة فقد فاتته الصلوة وعند ابي يوسف رحمه الله يكبرنا ذا سلم الامام قضى ثلاث تكبيرات •

قوله لم تكن منعوشة في حديث فاطمة رضي الله تعالى عنها سجي قبرها بثوب ونعش على جنازتها اي اعد لها نعش وهو شبه المحفة مشبك يطبق على المرأة اذا وضعت على الجنازة **قوله** لا باس بالاذان في صلوة الجنازة قيل معناه اذن الولي للناس في الرجوع الى منازلهم بعد الفراغ من الصلوة عليه فانهم اذا فرغوا منها فعليهم ان يمشوا خلف الجنازة الى ان ينتهوا الى القبر ولا يرجع احدا الا باذن الولي لقوله عليه السلام اميران وليس با ميرين المرأة في هودجها ليس للغير الرحيل دونها فهي كالا مير عليهم وولي الجنازة لا يرجع الناس الى منازلهم دون اذنه فهو كالا مير عليهم **قوله** وفي بعض النسخ اي في بعض نسخ الجامع الصغير لا باس بالاذان وقد استحسن بعض المتأخرين النداء في الاسواق للجنازة التي يرغب الناس في الصلوة عليها وكرة ذلك بعضهم والاصح هو الاول كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رح

(كتاب الصلوة ... فصل في الصلوة على الميت)

لقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له
ولأنه بني لا داء المكتوبات ولأنه يحتمل تلويث المسجد وفيما إذا كان الميت
خارج المسجد اختلف المشايخ •

وقال الامام الهندواني رحمه الله عليه لا ينادى في السوق لأنه عادة الجاهلية
الا ان يكون الميت عالما وزاهدا وقال الامام الحلواني رحمه الله وانما اورد هذه
المسئلة لان البعض كرهوا ذلك لانه اعلام بالمصيبة كذا ذكره التمرناشي رحمه الله •

قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له يحتمل ان يكون
قوله في المسجد ظرف الصلوة ويحتمل ان يكون صفة جنازة ولذا اختلف حكم المسئلة
حيث قال وفيما إذا كان الميت خارج المسجد اختلف المشايخ لان التعليل بقوله ولان
المسجد بني لا داء المكتوبات يقتضي كراهة صلوة الجنازة في المسجد وان كانت الميت
خارج المسجد والتعليل باحتمال تلويث المسجد يقتضي ان لا تكره الصلوة اذا كان
الميت خارج المسجد وآليه مال في المبسوط وقال الشافعي رحمه الله لا تكره على اي
وجه كان لما روي ان سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه لما مات امرت عائشة رضي الله
عنها بادخال جنازته المسجد حتى صلى عليها ازواج النبي عليه السلام ثم قالت
لبعض حولها هل عاب الناس علينا بما فعلنا قال نعم قالت ما اسرع ما نسوا ما صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم على جنازة ابي سهل بن البيضاء الا في المسجد ولانها دعاء او صلوة
فالمسجد اولى بها من غيره ولنا حديث ابي هريرة رضي الله عنه انه قال النبي صلى
الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له ولا اثر للمعنى بمقابلة النص وحديث
عائشة رضي الله عنها دليلنا لان الناس في زمانها المهاجرون والانصار قد عابوا عليها
فدل انه كان معروفا فيما بينهم كراهة وتأويل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه كان معتكفا في ذلك الوقت فلم يمكنه الخروج وامر بالجنازة فوضعت خارج المسجد (قوله)

ومن استهل بعد الولادة سمي وغسل وصلي عليه لقوله صلى الله عليه وسلم
 اذا استهل المولود صلي عليه وان لم يستهل لم يصل عليه ولان الاستهلال دلالة الحيوة
 فتحقق في حقه سنة الموتى ومن لم يستهل ادرج في خرفة كرامة لبني آدم ولم يصل عليه
 لما روينا ويغسل في غير الظاهر من الرواية لانه نفس من وجه وهو المختار : واذا سبي
 صبي مع احد ابويه ومات لم يصل عليه لانه تتبع لهما : الا ان يقر بالاسلام وهو يعقل
 لانه صح اسلامه استحسانا . او يسلم احد ابويه لانه يتبع خيرا لا بوبين دينا *
 وان لم يسب معه احد ابويه صلي عليه لانه ظهرت تبعية الدار فحكم بالاسلام

قوله ومن استهل على البناء للفاعل وفي المغرب اهلوا الهلال واستهلوا رفعوا اصواتهم
 عند رؤيته ثم قيل اهل الهلال واستهل مبني للمفعول فيهما اذا ابصروا استهلال الصبي
 ان يرفع صوته بالكاء عند ولادته ومنه الحديث اذا استهل الصبي ورث
قوله ومن لم يستهل ادرج في خرفة ولم يصل عليه وعن ابي يوسف رحمه الله يغسل
 ولا يصلي عليه وكذا عن محمد رحمه الله وبه اخذ الطحاوي وفي رواية اخرى عن
 محمد رحمه الله انه لا يغسل ولا يصلي عليه وبه اخذ الكرخي لان المنفصل ميتا في
 حكم جزء حي لا يصلي عليه فكذا لا يغسل وجه رواية ابي يوسف رحمه الله ان
 المولود ميتا نفس مؤمنة ومن النفوس من يغسل ولا يصلي عليه فيجوز ان يكون بهذه
 الصفة وما قالوا بان المولود ميتا في حكم الجزء قلنا انه في حكم الجزء من وجه وفي حكم
 النفس من وجه فيعطى له حظ من الشبهين فلا اعتبار بالنفوس قلنا يغسل ولا اعتبار
 بالاجزاء قلنا لا يصلي عليه واما السقط الذي لم يتم اعضاؤه ففي غسله اختلاف
 المشايخ والمختار انه يغسل ويلف في خرفة كذا في المحيط **قوله** الا ان يقر بالاسلام
 وهو يعقل اي صفة الاسلام وصفته ما ذكر في حديث جبرئيل عليه السلام ان تؤمن

كما في اللقيط • وإذا مات الكافر وله ولي مسلم فإنه يغسله ويكفنه ويدفنه

بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى وهذا يدل على أن من قال لا إله إلا الله لا يكون مسلماً حتى يعلم صفة الاسلام وكذا إذا اشترى جارية واستوصفها صفة الاسلام فلم تعلم فإنها لا تكون مؤمنة وفي الجامع الصغير لابي البشر رحمته الله ثم أولاد المسلمين إذا ماتوا حال صغرهم قبل أن يعقلوا يكونون في الجنة فإن فيهم أحاديث كثيرة أكثرها من المشاهير وبالاحاديث تبين أنهم قالوا بلى يوم أخذ الميثاق عن اعتقاد قدر وعن ابي حنيفة رحمه الله في آثار ابي حنيفة أن الذين يصلون على جنازة أولاد المعلمين وهم صغار يقولون بعد التكبير اللهم اجعله لنا فرطاً اللهم اجعله لنا ذخراً اللهم اجعله لنا شافعاً مشفعاً وهذا قضاء منه بأسلامهم وأما أولاد الكفار إذا ماتوا قبل أن يعقلوا اختلف فيه أهل السنة والجماعة روي عن محمد رحمه الله أنه قال اني اعرف أن الله لا يعذب أحداً من غير ذنب وقيل هم في الجنة خدام المعلمين وعن ابي حنيفة رحمه الله أنه توقف فيهم وروى كل امرهم إلى الله تعالى •

قوله كما في اللقيط أي يكون تبعاً للدار ثم بعد الدار يعتبر اليد حتى لو وقع من الغنيمة صبي في سهم رجل في دار الحرب فمات يصل على عليه ويجعل مسلماً تبعاً لصاحب اليد **قوله** وإذا مات الكافر وله ولي مسلم أي قريب معلم وبعض الناس عاب على محمد رحمه الله عليه في هذا اللفظ حيث اثبت الولاية بين الكافر والمسلم والله تعالى نفى ذلك بقوله يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء والجواب عنه أنه أراد محمد رحمه الله بالولاية القرابة وذكر الامام الكسائي والمحسوبي والكافر الميت إنما يغسل لأنه السنة في عامة بني (آدم)

بذلك امر علي رضي الله عنه في حق ابيه ابي طالب لكن يغسل غسل الثوب النجس ويلف في خرقة وتحفر حفرة من غير مراعاة سنة التكفين والمحدول يوضع فيه بل يلقى *

آدم ولانه حال رجوعه الى الله تعالى ويكون ذلك حجة عليه لا تطهير احتى لو وقع الكافر الميت الغسيل في الماء القليل افسد الماء بخلاف المسلم اذا كان غسبلا والكافر كما تخزير غيراته لم ينجمس حال حيوته لحمله امانة الله ولا حتمال الاسلام فلما ختم له بالشقاوة صار شر من التخزير *

قله بذلك امر علي رضي الله عنه في حق ابيه فانه لما مات ابو طالب جاء علي رضي الله عنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله ان عمك الضال قد مات فقال اغسله وكفنه وواره ولا تحدث به حدثا حتى نلقاني ابي لا تصل عليه وسأل رجل ابن عباس رضي الله عنه ان امي ماتت نصرانية فقال اتبع جنازتها واغسلها وكفنها ولا تصل عليها وادفنها ولان هذه من جملة المصاحبة بالمعروف والمبررة كيلا تتركه طعمة للمباعد والولد المسلم مندوب الى بر والديه وان كانا مشركين قال الله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حسنا ولم يبين في الكتاب ان الابن المسلم اذا مات وله اب كافر هل يمكن ابوه الكافر من القيام بغسله وتجهيزه وينبغي ان لا يمكن من ذلك بل يفعل المسلمون الا ترى ان اليهود لما آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته قال عليه السلام لاصحابه ولوا اخاكم ولم يخل بينه وبين والده اليهودي ويكره للكافرين يدخل في قبره قريبه من المسلمين ليدفنه لان الموضع الذي فيه الكافر ينزل فيه اللعن والسخط والمسلم يحتاج الى نزول الرحمة في كل ساعة فينزه قبره من ذلك كذا في المحيط والله اعلم *

فصل في حمل الجنازة

وإذا حملوا الميت على سريره اخذوا بقوا ثمه الاربع بذلك وردت السنة وفيه تكثير الجماعة وزيادة الاكرام والصيانة وقال الشافعي السنة ان يحملها رجلان يضعها السابق على اصل عنقه والثاني على صدره لان جنازة سعد بن معاذ هكذا حملت قلنا كان ذلك لا زدحام الملائكة عليه ويمشون به مسرعين دون الخشب لانه صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه قال مادون الخشب واذا بلغوا الى قبره يكره ان يجلسوا قبل ان يوضع عن اعناق الرجال لانه قد تقع الحاجة الى التعاون والقيام امكن منه

فصل في حمل الجنازة

قوله بذلك وردت السنة وهو ما روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه من السنة ان تحمل الجنازة من جوانبها الاربعة ولقوله عليه السلام من حمل الجنازة من جوانبها الاربعة غفر له مغفرة موجبة ولا نعمل الناس اشهر بهذه الصفة وهو ايسر على الحاملين المتداولين بينهم وابتعد عن تشبه حمل الجنازة بحمل الاثقال وقد امرنا بذلك ولهذا كره حملها على الظهر او على الدابة وتأويل ما رواه الشافعي رحمه الله انه كان لضيق الطريق او لعوز الحاملين كذا في المبسوط **قوله** وزيادة الاكرام بان يحمل جماعة على اعناقهم وهو مكرم حيا وميتا **قوله** مسرعين دون الخشب الخشب ضرب من العدو دون العنق لما روي ان النبي عليه السلام سئل عن المشي بالجنازة فقال مادون الخشب فان يكن خيرا عجلتموه اليه وان يكن شرا وضعتهم عن رفاكم والمشي خلفها احب خلافا للشافعي رحمه الله فان عنده المشي امامها افضل لما روي ان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يمشيان امام الجنازة (و)

وكيفية الحمل ان تضع مقدم الجنازة على يمينك ثم مؤخرها على يمينك
ثم مقدمها على يسارك ثم مؤخرها على يسارك ايثار اللتيا من وهذا في حالة
التناوب والله تعالى اعلم بالصواب •

ولنا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي خلف جنازة سعد بن معاذ وان
علي بن ابي طالب رضي الله عنه كان يمشي خلف الجنازة فقبل له ان ابا بكر
وعمر كان يمشيان اماهما فقال يرحمهما الله قد عرفنا ان المشي خلفها افضل ولكنهما
ارادا ان ينسرا لامر على الناس معناه ان الناس يتحرزون عن المشي امامها فلو اxtار
المشي خلفها لضاقت الطريق على من يسبقها وقال ابن مسعود رضي الله عنه فضل
المشي خلف الجنازة على المشي امامها كفضل المكتوبة على النافلة ولان المشي
خلفها اوعظ فانه ينظر اليها ويتفكر في حالة نفسه وربما يحتاج الى التعاون في حملها
وقال الامام البقالي رحمه الله المشي امام الجنازة واسع ما لم يتباعد عنها ويكره ان
يتقدم الكل عليها وفي موضع لا يمشي يمينها وشمالها ويكره لمستبعمها رفع الصوت بالذكر
والقراءة لانه فعل الكتابي ويذكر في نفسه والتشبه بالكافر فيما لنا منه بد مكره
كذا ذكر الامام الترمذي رحمه الله تعالى عليه •

قوله وكيفية الحمل ان تضع مقدم الجنازة على يمينك هذا اللفظ في الجامع
الصغير بلفظ الخطاب خاطب به ابو حنيفة رحمه الله ابا يوسف قال يعقوب رأيت
ابا حنيفة رحمه الله يصنع هكذا قال الامام المحبوبي رحمه الله وهذا دليل
تواضعه وقد حمل الجنازة من هوا فضل منه بل هوا فضل جميع الخلائق وهونينا
صلى الله عليه وسلم فانه حمل جنازة سعد بن معاذ رضي الله عنه لما ان حمل الجنازة
عبادة فيجب ان يتبادر في العبادة والله اعلم بالصواب • (نصل)

فصل في الدفن

ويحفر القبر ويلحد لقوله صلى الله عليه وسلم اللحد لنا والشق لغيرنا ويدخل الميت مما يلي القبلة خلا فالشافعي رحمة الله تعالى عليه فان عنده يسلم سلا ما روي انه صلى الله عليه وسلم سلا ولنا ان جانب القبلة معظم فيستحب الادخال منه

فصل في الدفن

اصل هذه الافعال من الغسل والتكفين والدفن في بني آدم عرف بفعل الملائكة في حق آدم عليه السلام وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لما توفي آدم عليه السلام غسله الملائكة وكفوه ودفنوه ثم قالوا لولده هذه سنة موتاكم •

قوله ويلحد لان الشق فعل اليهود والتشبه بهم مكروه فيما منه بد وكان بالمدينة حفران احدهما يلحد والاخر يشق فلما قبض رسول الله عليه السلام بعثوا في طلب الحفار فقال العباس الهلم اختر لنبيك فوجد الذي يلحد ولا حجة للشافعي رح في توارث اهل المدينة لانهم انما توارثوا ذلك لضعف اراضيهم فيها واللحد واللحد ان يحفر في جانب القبلة من القبر حفرة فيوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف وصفة الشق ان يحفر حفرة في وسط القبر فيوضع فيها الميت **قوله** ويدخل الميت مما يلي القبلة يعني توضع الجنازة في جانب القبلة من القبر ويحمل منه الميت فيوضع في اللحد وقال الشافعي رح يسلم سلا وصفة ذلك ان توضع الجنازة في مؤخر القبر حتى يكون رأس الميت بازاء موضع قدميه من القبر ثم يدخل الرجل الآخر القبر فيأخذ برأس الميت ويدخله القبر اولاً ويسلم كذلك كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وفي فتاوى قاضي خان والخلاصة الغزالية وقال شمس الأئمة الحلواني رح صورة السل ان توضع الجنازة في مقدم القبر حتى يكون رجل الميت بازاء موضع رأسه من القبر ثم يدخل الرجل (الآخر)

وأضطربت الروايات في ادخال النبي صلى الله عليه وسلم فاذا وضع في الحفرة يقول
واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله كذا قاله صلى الله عليه وسلم حين وضع
ابادجانة رضي الله عنه في القبر ويوجه الى القبلة بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويحل العقدة لوقوع الامن من الانتشار ويسوى اللبث على اللحد لانه صلى الله
عليه وسلم جعل على قبره اللبث ويسجي قبر المرأة بثوب حتى يجعل اللبث على اللحد

الآخر القبر فباخذ برجل الميت ويدخلهما القبر ولا ويسل كذا في المحيط وشرح الطحاوي .
قوله واضطربت الرواية في ادخال النبي عليه السلام روى ابراهيم النخعي رح
ان النبي عليه السلام ادخل قبره من قبل القبلة فان صح هذا يصح المذهب وان صح
ما روي انه عليه السلام سل كان ذلك للضرورة فانه عليه السلام مات في حجرة عائشة
رضي الله عنها من قبل الحائط وكان سنة دفن الانبياء عليهم السلام في الموضع الذي
قبضوا فيه فلم يتمكنوا من وضع السرير من قبل القبلة للحائط فلهم هذا **قوله** يقول
واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله اي بسم الله وضعناك وعلى ملة رسول الله
سلمناك **قوله** حين وضع ابادجانة في القبر قيل الصحيح انه وضع ذال النجاء دين
لان ابادجانة مات بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في خلافة ابي بكر كذا ذكر في التواريخ
قوله ويسجي قبر المرأة التسجبة التغطية يسجي قبر المرأة بثوب حتى يفرغ من اللحد
لانها هورة من قرنها الى قدمها وربما يبدو بشيء من اثر عورتها الا ترى انها خصت
بالنعش على جنازتها وهو شبیه المحفة مشبك يطبق على المرأة اذا وضعت على
الجنازة وقد صح ان قبر فاطمة رضي الله عنها سجي بثوب ونعش على جنازتها
ولم يكن النعش في جنازة النساء حتى ماتت فاطمة فاوصت قبل موتها ان يستمر
جنازتها فاتخذوا لها نعشا من جريد النخل فبقي سنة هكذا في جميع النساء

ولا يسجى قبر الرجل لان مبنى حاله على السترو مبنى حال الرجل على
الا نكشاف ويكره الا جروا الخشب لانهما لاحكام البناء والقبر موضع البلى
ثم بالاجر اثر النار يكره تغاؤلا

قوله ولا يسجى قبر الرجل لان عليا رضي الله تعالى عنه رأى قبر رجل سجي
بثوب فتحى الثوب وقال لا تشبهوه بالنساء **قوله** ويكره الا جري قوله ثم بالاجر اثر النار
فيكره تغاؤلا قال الجزلي هذا ليس بشيء لانه يكفن في ثوب قصرة القصار وان كان به
اثر النار وكذا يغلى الماء بالسدر والحرض وقال مشايخ بخارا لا يكره الا جري في بلد تنا
لمساس الحاجة اليه لضعف الاراضي حتى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله لو اتخذوا تابوتا من حديد لم اربه بأسافي هذه الديار لكن ينبغي ان يوضع
مما يلي الميت اللبن كذا في المحيط فعلى هذا ائمة خوارزم قالوا لا بأس به ايضا في
ديارنا لانها رضى رخوة نزة لا يمتسك اللحد غالباً وفي شرح الجامع الصغير للكسائي
وان تعذروا للحد لا بأس بالتأبوت للميت لكن السنة ان يفرش فيه التراب وان يجعل
عن يمين الميت وعن يساره لبنا ووصي به وان أهيل التراب عليه لا بأس بالحجر والاجر
وكذا على القبر ان احنيج الى الكتا به وفي الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله عليه
ولا بأس بكتابة شيء او وضع الاحجار على القبر ليكون علامة وفي الايضاح
والنحفة وكره ابو حنيفة رحمة الله عليه البناء على القبر وان لم يعلم بعلامة
وكره ابو يوسف رحمة الله عليه ان يكتب عليه كتابا لما روي جابر رضي
الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تجصصوا القبر ولا تنهوا عليه
ولا تقعدوا عليه ولا تكتبوا عليه (قوله)

(كتاب الصلوة ... فصل في الدفن)

(١٣٩)

ولا باس بالقصب وفي الجامع الصغير ويستحب اللبن والقصب لانه صلى الله عليه وسلم جعل على قبره طن من قصب ثم يهال التراب ويسمن القبر ولا يسطح اي لا يربع لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن تربع القبور ومن شاهد قبره عليه السلام اخبر انه مسمن والله تعالى اعلم بالصواب .

قوله ولا باس بالقصب وحكي عن شمس الائمة الحلواني رحمة الله تعالى عليه انه قال هذا في قصب لم يعمل واما القصب المعمول بالفارسية بوريامي بافم اذني فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكره لانه قصب كله وقال بعضهم يكره لانه لم يرد السنة بالمعمول واما الحصير المتخذ من البردي فالقاؤه في القبر مكروه لانه لم ترد به السنة وكثير من الصحابة رضي الله تعالى عنهم اوصوا بان يرصوا به في التراب رمسا اي يدفنوا من غير شق ولا لحد وقالوا ليس جنبنا الا يسير باولي من اليمين في التراب وكانوا يرصون في التراب رمسا ويهال عليهم التراب الا ان الوجه هو في من التراب بلنتين او ثلث كذا في المحيط **قوله** ويسمن القبر ولا يسطح وقال الشافعي رحمه الله يسطح لما روي انه لما توفي ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبره مسطحا واحتج علما ونازحهم الله بحديث سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهم ان جبرئيل عليه السلام صلى باللائكة على آدم وجعل قبره مسنما وعن ابراهيم النخعي انه قال اخبرني من رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر ابي بكر وعمر رضي الله عنهما انها مسنمة عليها نلق مدبريضان ولان تربع القبر تشبه بصنع اهل الكتاب والتشبه بصنعهم فيما لنا بد منه مكروه وتأويل حديث ابراهيم رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سطح قبره اولا ثم سمن كذا في المبسوط والمحيط والله اعلم بالصواب .

(باب)

في

باب الشهيد

الشهيد من قتله المشركون او وجد في المعركة وبه اثر او قتله المسلمون ظلما ولم يجب بقتله دية فيكفن ويصلى عليه ولا يغسل لانه في معنى شهداء احد وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم زملوهم بكلومهم ود ما ئهم ولا تغسلوهم فكل من قتل بالحد يد ظلما وهو طاهر بالغ ولم يجب به عوض مالي فهو في معناتهم فيلحق بهم والمراد بالاثرا لجراحة لانها دلالة القتل وكذا خروج الدم من موضع غير معتاد كالعين ونحوها والشافعي يخالفنا في الصلوة ويقول السيف محاء للذنوب فاغنى عن الشفاعة ونحن نقول الصلوة على الميت لآثارها وكرامته والشهيد اولى بها والطاهر عن الذنوب لا يستغني عن الدعاء كالنبي والصبي ومن قتله اهل الحرب او اهل البغي او قطاع الطريق فباي شيء قتلوه لم يغسل

باب الشهيد

قال شيخ الاسلام رحمه الله اختلف الناس لما داسمي الشهيد شهيدا قال بعضهم لان الملائكة يشهدون موته فكان مشهودا فعيل بمعنى مفعول كالقتيل وقال بعضهم لانه مشهود له بالجنة بالنص وقيل سمي به لانه حي حاضر عند الله تعالى قال الله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم •

قوله ولم يجب بقتله دية لا يرد عليه الاب اذا قتل ابنه عمدا بآلة جارية لانه لم يجب بهذا القتل دية وانما وجب القصاص لكن سقط لحرمة الابوة ووجبت الدية فيكون شهيدا **قوله** وهو طاهر بالغ كان ينبغي ان يشترط العقل ايضا كما اشترط البلوغ والطهارة اذ الثلاثة شرط عند ابي حنيفة **قوله** والشافعي رحمه الله في الصلوة اختلف العلماء في حكم الشهيد على ثلاثة اقوال قال علماءنا رحمه الله لا يغسل ويصلى عليه وقال الحسن البصري رحمه الله لا يغسل لان الغسل سنة الموتى من بني آدم ولان الغسل شرع كرامة والشهيد (احق)

لان شهداء احد ما كان كلهم قتيل السيف والسلاح واذا استشهد لجنب غسل
عند ابي حنيفة وقال لا يغسل

احق بالكرامات وانما لم يغسل شهداء احد لان الجراحات فشت في الصحابة
في ذلك اليوم وكان يشق عليهم حمل الماء من المدينة وغسلهم فغذرهم رسول الله لذلك
وهذا التوبل باطل فانه لم يأمر بالتيمم ولو كان ترك الغسل للتعذر لا مرهم بالتيمم
كما لو تعذر غسل الميت في زماننا لعدم الماء ولانه لم يعذرهم في ترك الدفن وكانت
المشفة في حفر القبور للدفن اظهر منه في الغسل وكما لم يغسل شهداء احد لم يغسل
شهداء بدر وهذه الضرورة لم يكن يومئذ وكذلك لم يغسل شهداء الخندق وحين
فظهر ان الشهيد لا يغسل وقال الشافعي رحمه الله لا يصلح عليه الحديث جابر ان
النبي صلى الله عليه وسلم ما صلى على احد من شهداء احد قلنا روى عبد الله بن
ثعلبة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الجنازة على شهداء احد
حتى روي انه صلى على حمزة رضي الله عنه سبعين صلوة وحديث جابر ليس
بقوي وقيل انه كان يومئذ مشغولا قتل ابوه واخوه وخاله فرجع الى المدينة
ليدبر كيف يحملهم الى المدينة فلم يكن حاضرا حين صلى رسول الله عليه السلام
عليهم فلهذا روي ما روي ومن شأهد النبي عليه السلام فقد روي انه صلى
عليهم ثم سمع جابر منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم ان يدفن القتلى
في مصارعهم فرجع فدقهم فيها

قوله لان شهداء احد ما كان كلهم قتيل السيف والسلاح كان فيهم من دمع رأسه
بالحجر وفيهم من قتل بالعصا وقد عمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامر
بترك الغسل واهل البغي كاهل الحرب لان المحاربة معهم مأمور بها قال الله تعالى
فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله فهو في هذه المحاربة باذل نفسه لا بتغاء

لان ما وجب بالجنابة سقط بالموت والثاني لم يجب للشهادة ولا يبي حنيفة
رحمة الله تعالى عليه ان الشهادة عرفت مابعد غير رافعة ولا ترفع الجنابة

مرضات الله تعالى كما مقتول في محاربة الكفار وكذا قطاع الطريق لانه تعالى
وصفهم بكونهم محاربين لله ورسوله .

قوله لان ما وجب بالجنابة سقط بالموت وذلك لان السبب الموجب لوجوب الوضوء
والغسل في الحدث والجنابة هو الصلوة والحدث والجنابة بشرط الوجوب وقد سقطت عنه الصلوة
بالموت فيسقط وجوب الغسل ايضا المقوط الموجب وهو الصلوة **قوله** والثاني لم يجب
للسهادة كما لم يحدث اذا استشهد والفقه فيه ان الاستشهاد اقيم مقام الغسل كالذكاة في الشاة
وذلك لان الميت انما تنجس باعتبار احتباس الدماء السيالة فيه لا بنفس الموت بدليل ان
مالا دم له من الحيوانات لا يتنجس بالموت والاستشهاد مانع من الاحتباس فلا تغسل
فان قيل ان هذا باطل طردا وعكسا اما طردا فلان المرتث يغسل وان لم يكن فيه احتباس الدماء
واما عكسا فلان المقتول بالصخور والخشب في الحرب لا يغسل وان لم يوجد الا دماء
فلنا الاستشهاد انما عرف مانعا من نجاسة تتمكن بالموت شرعا بخلاف القياس اذ القياس
يقتضي التنجس وان وجد الدماء لما ان الدماء نجسة فلا يطهر محلها الا بالغسل والنص
ورد في حق من لم يرتث فلا يقاس عليه كما قلنا ان الذكاة شرعت مانعة من التنجس
لما فيها من الانهار لكنها لما كانت خلاف القياس من الوجه الذي قلنا لم تثبت طهارة اللحم
بذكاة المجوسي وبذكاة من ترك التسمية عامدا واما الثاني فلان الرمي بالصخور
والخشب اقيم مقام الدماء تيسيرا على الناس لاعواز الاطلاع على ذلك **قوله** فلا ترفع
الجنابة الا ترى انه لو كان في ثوب الشهيد نجاسة يغسل تلك النجاسة ولا يغسل الدم عنه
وقوله بانه شهيد فلا يغسل قلنا من حيث انه شهيد لا يغسل وانما يغسل من حيث انه جنب
واما قوله الغسل لاجل الصلوة قلنا الغسل جاز ان يكون للصلوة ولدخول المسجد (و)

وقد صح ان حنظلة لما استشهد جنباً غسلته الملائكة وعلى هذا الخلاف الحائض
والنفساء اذا طهرتا وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية وعلى هذا الخلاف
الصبي لهما ان الصبي احق بهذه الكرامة وله ان السيف كفى عن الغسل في حق
شهداء واحد بوصف كونه طهره ولا ذنب على الصبي

ولقراءة القرآن ومس المصحف فجاز ان يبقى مشروعا لادخال القبر والعرض على الله تعالى
كذا في مبسوط شيخ الاسلام والاسرار ولما كانت الجنابة مانعة من دخول المسجد وادخاله
وهو مغمى عليه فلان يمنع ادخاله في القبر للعرض على الله تعالى اولى .
قوله وقد صح ان حنظلة لما استشهد جنباً غسلته الملائكة ولو لم يكن واجبا لما غسلته الملائكة
اذ غسلهم للتعليم كما في قصة آدم عليه السلام فان قيل الواجب غسل الآدميين
لا غسل الملائكة قلنا الواجب هو الغسل واما الغسل فيجوز من كان ولما ثبت
وجوب غسل الجنب وجب علينا اننا مخاطبون بحقوق الآدميين دون الملائكة
وانما مروا في البعض لاطهار الفضيلة **قوله** وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية
وذكر في المبسوط والمحيط وان قتلنا والحبض والنفاس قائم فعندهما لا تغسلان
بلا اشكال وعن ابي حنيفة رحمه الله في اصح الروايتين عنه ان يغسلان لان الانقطاع
حصل بالموت والدم السائل موجب للاغتسال عند الانقطاع ووجه الاخرى
ان الاغتسال ما كان واجبا عليهما قبل الانقطاع وذكر الامام الترمذ في
رحمة الله ان الحائض لو رأت يوما او يومين ثم قتلت لم يغسل **قوله** لهما ان الصبي
احق بهذه الكرامة وهي سقوط الغسل فان سقوط الغسل عن الشهيد لا بقاء
اثر مظلومية في القتل فكان اكرامه والمظلومية في حق الصبي اشد فكان
اولى بهذه الكرامة توصيحه ان حال الصبيان والمجانين في الطهارة فوق حال
البالغين فاذا لم يغسل البالغ اذا استشهد لانه يطهر بالسيف فالصبي والمجنون اولى

فلم يكن في معناهم ولا يغسل عن الشهيد دمه ولا ينزع عنه ثيابه لما رويناه
وينزع عنه الفرو والحشوة والقلنسوة والسلاح والخف لأنها ليست من جنس الكفن
ويزيدون وينقصون ما شاؤا اتماما للكفن ومن ارتث غسل وهو من صار خلفا
في حكم الشهادة لنيل مرافق الحياة لان بذلك يخف اثرا لظلم فلم يكن في
معنى شهداء احد والارتث ان يأكل او يشرب او ينام او يد اوي او ينقل من المعركة
لانه نال بعض مرافق الحياة وشهداء احد ما توا عطا شا والكاس تدار عليهم خوفا من
نقصان الشهادة الا اذا حمل من مصرعه كبلات طاؤه الخيول لانه ما نال شيئا من الراحة ولو آواه
فسطاط او خيمة كان مرتثا لما بينا ولو بقي حيا حتى مضى وقت صلوة وهو يعفل فهو مرتث لان
نلك الصلوة صارت دينيا في ذمته وهو من احكام الاحياء قال وهذا مروي عن ابي يوسف رح

قوله فلم يكن في معناهم لان منع الشهادة نجاسة الموت في البالغ لمعنيين لاراقة الدماء الصيالة
فان لها اثرا في التطهير كما في الزكوة ولتكفير الذنوب فان السيف محاء للذنوب ومحو الذنوب
تطهير وفي الصبي لم يوجد هذا وان وجد الاول فلا يكون النص الوارد في البالغ واردا في الصبي
قوله لما رويناه وهو قوله عليه السلام زملوهم بكمو مهم ودمائهم **قوله** وينزع عنه
الفرو الى آخره وقال الشافعي لا ينزع شيء منه واحتج بحديث التزميل واحتج
علما ونارحمهم الله بما روي عن علي رضي الله عنه انه قال ينزع منه لعامة والخفان
والقلنسوة ومن زيد بن صوحان ادفنوني في ثيابي ولا تنزعوا عني الامحشوا ولان هذا
عادة اهل الجاهلية انهم كانوا يدفنون ابطالهم بما عليهم من الاسلحة وقد نهينا عن التشبه
بهم والمراد من ثيابه في الحديث ثيابه التي تصلح للتكفين ولا يكره التكفين به في غير الشهيد
قوله ويزيدون ما شاؤا اي اذا كان ناقصا من العدد المسنون وينقصون اذا كان زائدا عليه
قوله وشهداء احد ما توا عطا شا روي انهم طلبوا ماء وكان الساقى يطوف عليهم وكان
اذا عرض الماء على انسان اشار الى صاحبه حتى ماتوا لهذا

(قوله)

ولوا وصي بشي من امور الآخرة كان ارثا ثانيا عند ابي يوسف رحمة الله عليه
لانه ارتفاق وعند محمد رحمة الله عليه لا يكون لانه من احكام الاموات
ومن وجد قبلا في المصر غسل لان الواجب فيه القسامة والدية فخف اثر الظلم
الا اذا علم انه قتل بحديدة ظلما لان الواجب فيه القصاص وهو عقوبة والقاتل
لا يتخلص عنها ظاهرا ما في الدنيا وما في العقبى فعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
ما لا يلبث كالسيف ويعرف في الجنائيات ان شاء الله تعالى

قوله ولو اوصى بشي من امور الآخرة اختلف المتأخرون في ذلك منهم من قال الاختلاف
فيما اذا اوصى بشي من امور الآخرة فاما اذا اوصى بشي من امور الدنيا يغسل بالاتفاق وقيل
اذا اوصى بامور الآخرة لا يغسل اتفاقا والخلاف فيما اذا اوصى بامور الدنيا وقيل لا خلاف فما
قال ابو يوسف رحمه محمول على ما اذا اوصى بامور الدنيا وعند ذلك يغسل اجماعا وما قال
محمد رحمه على ما اذا اوصى بامور الآخرة وعند ذلك لا يغسل اجماعا **قوله** الا اذا علم انه
قتل بحديدة ظلما اي وعرف قاتله عينا وما اذا علم انه قتل بحديدة ولكن لم يعلم قاتله يغسل
لما ان الواجب هناك الدية والقسامة على اهل المحلة كذا في المحيط هذا اذا وجد في المصر
اما اذا وجد في مفازة ليس بقر بها عمران لا يجب فيه قسامة ولا دية فلا يغسل اذا وجد به
اثر القتل **قوله** وهو عقوبة اي القصاص عقوبة وليس بغرض حتى يخف اثر الظلم به
كافي الدية ولعن كان عوضا لكن نفعه يعود الى الورثة لاليه لان المقصود من القصاص ليس
الا الشفي ودرك الثأر وهذا انما يتحقق في حق الاحياء فلم ينتفع الميت به فلم يخف اثر الظلم به
بخلاف الدية لان نفعه يعود الى الميت حتى تقضى ديونه وتنفذ وصاياه كذا في مبسوط شيخ
الاسلام رحمه الله فان قيل الذي وجب القصاص بقتله ليس في معنى شهداء احدا فلم يجب
بقتلهم شي قلنا فائدة القصاص ترجع الى ولي القتل وسائر الناس دون المقتول فلم يحصل
له بالقتل شي كما لم يحصل لشهداء احد بخلاف الدية على ما ذكرنا كذا في المحيط

ومن قتل في حد او قصاص غسل وصلى عليه لانه با ذل نفسه لا يفاء حق مستحق عليه وشهداء احد بذلوا انفسهم لابتغاء مرضات الله تعالى فلا يلحق بهم ومن قتل من البغاة او قطاع الطريق لم يصل عليه لان عليا رضي الله عنه لم يصل على البغاة .

قوله ومن قتل في حد او قصاص غسل لما روي ان ما عزا لما رجم جاء عمه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قتل ما عزا كما يقتل الكلاب فماذا تأمرني ان اصنع به فقال لا تغل هذا فقد تاب توبته لو قسمت توبة على اهل الارض لوسعتهم اذهب واغسله وكفنه وصل عليه كذا في المبسوط **قوله** ومن قتل من البغاة او قطاع الطريق لم يصل عليه وهذا مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله صلى الله عليه وسلم لانه مؤمن قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الا انه مقتول بحق كالمقتول في رجم او قصاص ولنا حديث علي رضي الله عنه انه لم يغسل اهل الخوارج يوم النهروان ولم يصل عليهم قيل اهم كفا رفقنا لا ولكنهم اخواننا بغوا علينا اشار الى انه انما ترك الغسل والصلوة عليهم عقوبة لهم وزجر للغيرهم وهو نظير المصلوب يترك على خشبة عقوبة وزجر للغيره ومن قتل نفسه خطأ بان ناول رجلا من العدو ليضربه فاخطأ واصاب نفسه ومات فانه يغسل ويكفن ويصلى عليه وهذا ابلخلاف وامان تعد قتل نفسه بحديدة هل يصلى عليه اختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا لا يصلى عليه وكان شمس الائمة الحلواني رحمه الله يقول الاصم عندي ان يصلى عليه وتقبل توبته ان كان تاب في ذلك الوقت لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وكان القاضي الامام علي السغدري رحمه الله يقول الاصم عندي انه لا يصلى عليه لانه لا توبة له لكنه باغ على نفسه والباغي لا يصلى عليه كذا في المحيط وذكر في فتاوى قاضي خان في اوائل باب غسل الميت المسلم اذا قتل نفسه يغسل ويصلى عليه في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى . (باب)

باب الصلوة في الكعبة

الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها خلافا للشافعي رحمه الله فيهما وما لك رحمه الله في الفرض لانه صلى الله عليه وسلم صلى في جوف الكعبة يوم الفتح ولانها صلوة استجمعت شرائطها لوجود استقبال القبلة لان استيعابها ليس بشرط فان صلى الامام بجماعة فيها فجعل بعضهم ظهرا الى ظهر الامام جاز لانه متوجه الى القبلة ولا يعتد امامه على الخطأ

باب الصلوة في الكعبة

قوله خلافا للشافعي رحمه الله قال العلامة صاحب النهاية ولم يورد احد من علمائنا هذا الخلاف فيما عندي من الكتب كالمبسوطين والاسرار والايضاح والمحيط وشروح الجامع الصغير وذكري في الوجيز الغزالي فالمصلي في جوف الكعبة يستقبل اي جدار شاء ويستقبل الباب وهو مردود وان كان مفتوحا والعتبة مرتفعة قدر موحرة الرجل جاز ولو انهدمت الكعبة والعياذ بالله صح صلوته خارج العرصة متوجها اليها كمن صلى على ابي قبيس والكعبة تحته وان صلى فيها لم يحز الا ان يكون بين يديه شجرة اوبقية حائط والواقف على السطح كالواقف في العرصة فلو وضع شيئا بين يديه لا يكفيه ولو غرز خشبة فوجهان وفي الخلاصة الغزالية وتجوز الصلوة في الكعبة الى بعض بنائها كان فيها قولين عن الشافعي رحمه الله وفي شرح القدوري للعلامة الزاهدي رحمه الله وقال مالك والشافعي رحمهما الله في قول لا يجوز فيها اداء المكتوبة وقبل لا يجوز فيها الفرض والنفل لما روي انه عليه السلام لما دخل البيت دعا في نواحيها كلها ولم يصل حتى خرج فصلى عند الباب ركعتين ولنا ما روي عن بلال وصنوان ايضا انه عليه السلام صلى يوم الفتح في الكعبة بين العمودين المقدمين

(كتاب الصلوة باب الصلوة في الكعبة)

بخلاف مسألة التحري ومن جعل منهم ظهرة الى وجه الامام لم تجز صلوته لتقدمه
على امامه واذا صلى الامام في المسجد احرام فتخلق الناس حول الكعبة وصلوا
بصلوة الامام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلوته اذا لم يكن
في جانب الامام لان التقدم والتأخر لما يظهر عند اتحاد الجانب ومن صلى على
ظهر الكعبة جازت صلوته خلافا للشافعي لان الكعبة هي العرصة والهواء الى عنان
 السماء عندنا دون البناء لانه ينقل الا ترى انه لو صلى على جبل ابي قبيس جاز
 ولا بناء بين يديه الا انه يكره لما فيه من ترك التعظيم وقد ورد النهي عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والله اعلم بالصواب •

قوله بخلاف مسألة التحري اي اذا وقع تحري المقتدي على جهة ووقع تحري الامام
 على جهة اخرى لا تجوز صلوته خلفه لانه اعتقد امامه على الخطأ اما في الكعبة
 لا يعتقد امامه على الخطأ وان كان ظهره الى ظهر الامام ولو كان وجهه الى وجه
 الامام جاز ويكره وفي الايضاح وينبغي لمن يواجه الامام ان يجعل بينه وبين الامام
 سترة احتراز عن التشبه بعابد الصورة واما اذا كان على يمين الامام او يساره فهو ايضا جائز
قوله وقد ورد النهي عنه ذكر في آخرباب الحدث من المبحوط روي عن ابي هريرة
 رضي الله تعالى عنه انه قال نهى النبي عليه الصلوة والسلام عن الصلوة في سبعة
 مواطن المجزرة والمزبلة والمقبرة والحمام وقوارع الطريق ومعاطن الابل وفوق
 ظهري بيت الله تعالى والله اعلم بالصواب • (كتاب)



كتاب الزكاة

الزكاة واجبة على الحر العاقل البالغ المسلم اذا ملك نصابا

كتاب الزكاة

تركيبها يدل على النماء يقال زكى الزرع اذا نما سميت بها لانها سبب نماء المال بالخلف في الدنيا والثواب في العقبى قال الله تعالى وما انفقتم من شيء فهو يخلفه او على الطهارة قال الله تعالى وحنانا من لدنا وزكاة اي طهارة وفيها معنى التطهير قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وسميت صدقة لدلائلها على صدق العبد في العبودية وفي الشرع عبارة عن ايتاء جزء من النصاب الحولي الى الفقير لانها توصف بالوجوب وهو من صفات الافعال وقيل هو اسم للقدرا الذي يخرج الى الفقير لان ايتاء الايتاء محال وسببها المال لانها تضاف اليه ويتكرر بتكرره وشرط وجوبها ما يذكر.

قوله الزكاة واجبة اراد به الواجب القطعي وهو الفرض **قوله** اذا ملك نصابا لا بد من ملك النصاب لان المال انما صار سببا بغنى المالك وقال عليه السلام لمعاذ ثم اعلمهم ان الله تعالى فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد في فقرائهم والغنى انما يكون بكثرة المال وليس للكثرة حد تعرف به واحوال الناس فيه متفاوتة فقد راعى الشرع بالنصاب

ملكاً تاماً وحال عليه الحول أما الوجوب فلقوله تعالى وآتوا الزكاة ولقوله صلى الله عليه وسلم ادوا زكاة أموالكم وعليه اجماع الأمة والمراد بالواجب الفرض لانه لا شبهة فيه واشتراط الحرية لان كمال الملك بها والعقل والبلوغ لما ذكره وآلا سلام لان الزكاة عبادة ولا تحقق العبادة من الكافر ولا بد من ملك مقدار النصاب لانه صلى الله عليه وسلم قدر السبب به ولا بد من الحول لانه لا بد من مدة يتحقق فيها النماء وقدرها الشرع بالحول لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ولانه المتمكن به من الاستنماء لاشتماله على الفصول المختلفة والغالب تفاوت الاسعار فيها فادير الحكم عليه ثم قيل هي واجبة على الفور لانه مقتضى مطلق الامر وقيل على التراخي لان جميع العمر وقت الاداء ولهذا لا تضمن بهلاك النصاب بعد التفريط

قوله ملكاً تاماً ما احتريزه عن ملك المديون وعن صداق المرأة على قول ابي حنيفة رحمه الله اذا كان ابلاً سائمة باعيا نها غير مقبوض لها اما نقصان ملك المديون فان صاحب الدين يستحقه عليه ويأخذ من غير قضاء ولا رضى وذلك آية عدم الملك كما في الوديعة والمغصوب فلان يكون دليل نقصان الملك اولي ولا يلزم على هذا الموهوب له حيث تجب عليه الزكاة وان كان للواهب الرجوع في هبته وهولم يمنع تمام الملك للموهوب لانه لا نقول انه لا يملكها عليه الا بقضاء او رضى واما الصداق قبل القبض فان بالعقد يحصل اصل الملك وتام ما هو المقصود لا يحصل الا بالقبض وصيرورته نصاب الزكاة يبتني على تمام المقصود لا على حصول اصل المقصود كذا في المبسوط وشرح القدوري ومن جملة المبيع قبل القبض فانه ملك للمشتري وليس بتمام لان الملك عبارة عن المطلق المجازي يطلق تصرف المالك كيف شاء ويمنع غيره عن التصرف فيه ومالم يكن بهذا التفسير كان ناقصاً والمبيع ليس بهذه الصفة لانه لا يجوز التصرف فيه قبل القبض ثم قيل هي واجبة على الفور وهو قول الكرخي رحمه الله فانه قال يأتهم بتأخير الزكاة بعد التمكن (و)

وليس على الصبي والمجنون زكوة خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى عليه فإنه يقول هي غرامة مالية فتعتبر بما تراه لثمن كنفقة الزوجات وصار كالعشر والخراج ولنا أنها عبادة فلا تتأدى إلا بالاختيار تحقيقاً لمعنى الابتلاء ولا اختياراً لهما لعدم العقل

وهكذا ذكر الحاكم الشهيد وعن محمد رحمه الله من آخر الزكوة بغير عذر لا تقبل شهادته فرق محمد رحمه الله بين الحج والزكوة فقال لا يأثم بتأخير الحج ويأثم بتأخير الزكوة لأن في الزكوة حق الفقراء فيأثم بتأخير حقهم أما الحج فخالص حق الله تعالى وروى هشام عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يأثم بتأخير الزكوة ويأثم بتأخير الحج لأن الزكوة غير موقنة أما الحج فريضة يتعلق أداؤها بالوقت بمنزلة الصلوة وعسى لا يدرك الوقت في المستقبل كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله •

قوله وليس على الصبي والمجنون زكوة خلافاً للشافعي رحمه الله فإنه يقول هي غرامة مالية الغرامة أن يلزم الأمان ما ليس عليه كذا في المغرب وأراد بالغرامة هنا المؤنة أي مؤنة مالية لأن سببها المال ويؤدى بالمال وملكه بالمال كامل فيعتبر بالنفقة فهي صلة للمتصلين به قرابة وزوجية والزكوة صلة للمتصلين به صلة وصارت كالعشر والخراج ولنا أنها عبادة فلا تتأدى إلا بالاختيار تحقيقاً لمعنى الابتلاء فإن قيل هذا التعليل يعارض النص وهو قوله عليه السلام ابتغوا في أموال اليتامى خيراً كيلاً لكلها الصدقة قلنا أريد بها النفقة فقد ورد في الحديث نفقة الرجل على نفسه صدقة إلا ترى أنه أضاف إلا كل إلى كل المال والنفقة يستأصل المال لا الزكوة ولأن الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في زكوة الصبي ولم يرجعوا إلى هذا الحديث وهم الأصول في نقل الشريعة فدل اعراضهم على أنه مأول أو منسوخ قال علي وابن عباس رضي الله عنهما لا تجب الزكوة على الصبي حتى تجب الصلوة عليه وقال ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما تجب الزكوة في مال الصبي والمجنون ويؤديها الولي وكان ابن مسعود

بخلاف الخراج لانه مؤنة الارض وكذلك الغالب في العشر معنى المؤنة ومعنى
 العبادة تابع ولوافاق في بعض السنة فهو بمنزلة افاقته في بعض الشهر في الصوم
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه يعتبر اكثر الحول ولا فرق بين الاصلي والعارض
 وعن ابي حنيفة رح انه اذا بلغ مجنوناً يعتبر الحول من وقت الاقاة بمنزلة الصبي اذا بلغ
 وليس على المكاتب زكاة لانه ليس بمالك من كل وجه لوجود المنافي وهو الرق
 ولهذا لم يكن من اهل ان يعتق عبده ومن كان عليه دين يحيط بماله فلا زكاة عليه
 وقال الشافعي يجب لتحقيق السبب وهو ملك النصاب نام ولنا انه مشغول بحاجته الاصلية
 واعتبر معدوما كما لماء المستحق بالعطش وثياب البدلة والمهنة وان كان ماله اكثر من
 دينه زكى الفاضل اذا بلغ نصاباً لفراغه عن الحاجة والمراد به دين له مطالب من جهة العباد
 رضي الله عنه يقول يحصى الوصى اعوام اليتيم فاذا بلغ اخبره وهو اشارة الى انه
 تجب عليه الزكاة وليس للولي ولاية الاداء وهو قول ابن ابي ليلى رحمه الله عليه
 حتى قال اذا اداها الولي من ماله ضمن .

قوله بخلاف الخراج لانه مؤنة الارض المؤنة عبارة عما هو سبب بقاء الشيء
 كالنفقة ثم العشر والخراج سبب بقاء الاراضي في ايدي الملاك لما ان
 مصرف العشر هو الفقراء ومصرف الخراج المقاتلة والمقاتلة يذبون قاصدي
 اهل الاسلام والفقراء يدهون بنصرة اهل الاسلام على الكفار قال عليه السلام انما
 تنصرون بضعفائكم فيبقى الاراضي في ايدي اربابها من اهل الاسلام وهذا في الاموال
 التي يندر هلاكها كالاراضي بخلاف النصاب **قوله** ولوافاق في بعض السنة فهو
 بمنزلة افاقته في بعض الشهر في الصوم حتى لو افاق يوماً من اول الحول او آخره تجب
 الزكاة كما لو افاق يوماً من اول رمضان او آخره يجب صوم كل الشهر **قوله** بمنزلة
 الصبي لان التكليف لم يسبق هذه الحالة فصارت الاقاة كبلوغ الصبي **قوله** والمراد
 دين له مطالب من جهة العباد كالقرض وثمن المبيع وضمان المثلث وارش (الجراحة)

حتى لا يمنع دين النذر والكفارة ودين الزكاة مانع حال بقاء النصاب
لانه ينتقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافاً لفرقيهما ولابي يوسف ربح في الثاني
على ما روي عنه لان له مطالباً وهو الامام في السوائيم ونائبه في اموال التجارة
فان الملاك نوابه وليس في دور السكنى وثياب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب
وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة لانها مشغولة بالحاجة الاصلية وليست بنامية ايضاً

الجراحة مهر المرأة كان الدين من النقود او من المكيل او الموزون او الثياب او الحيوان وجب
بنكاح او خلع او صلح عن دم عمد وهو حال او مؤجل وذكر الامام البزدوي رحمه الله
في جامعه عن البعض دين المهر لا يمنع اذا لم يكن الزوج على عزم الاداء لانه لا يعدة ديناً
وفي طريقة الشهيد الدين المؤجل هل يمنع لا رواية فيه ان قلنا لا فله وجه وان
قلنا نعم فله وجه كذا ذكره الامام التمر تاشي رحمه الله .

قوله حتى لا يمنع دين النذر والكفارة وكذلك دين صدقة الفطر وجوب الحج وهدى
المنعة والاصحية لا يمنع لانه لا مطالب لها بخلاف الخراج وضمان العشر الذي اتلفه ونفقة
فرست عليه لان لها مطالباً كذا ذكره الامام التمر تاشي رحمه الله **قوله** خلافاً لفرح فيهما
اي في دين الزكاة حال بقاء النصاب ودين الزكاة بعد استهلاك النصاب لا يمنعان
وجوب الزكاة عنده لانه لا مطالب لهما من جهة العباد فصار كدين النذر والكفارة
وقيل لابي يوسف رحمه الله ما حجتك على زفر رحمه الله فقال ما حجتني على رجل
يوجب في مائتي درهم اربع مائة درهم اراد به اذا كانت له مائتا درهم فحال
عليه ثمانون حوالاً على مذهب زفر رحمه الله يلزمه في كل حول خمسة وذلك اربعمائة
قوله ولابي يوسف ربح في الثاني والفرق بين دين الزكاة حال بقاء النصاب ودين الزكاة
بعد الاستهلاك ان الاول مطالب في الجملة كما اذا مر على العاشر ولا كذلك الثاني

وعلى هذا كتب العلم لاهلها وآلات المحترفين لما قلنا ومن له على آخريين
فجدة سنين ثم قامت به بينة لم يزكه لما مضى معناه صارت له بينة بان اقر عند الناس

قوله وعلى هذا كتب العلم لاهلها قيد الا هل ههنا غير مفيد لما انه ان لم يكن من
اهلها وهي ليست للتجارة لا تجب فيها الزكاة ايضا وان كثرت لعدم النماء
وانما يفيد ذكر الا هل في حق مصرف الزكاة فانه اذا كانت له كتب العلم
تساوي مائتي درهم وهو يحتاج اليها للتدريس وغيره يجوز صرف الزكاة اليه
واما اذا كان لا يحتاج اليها وهي تساوي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكاة اليه
وكذلك آلات المحترفين هذا في الآلات التي ينتفع بعينها ولا يبقى اثرها في المعمول
واما اذا كان يبقى اثرها في المعمول كما لو اشترى الصباغ عصفرا او زعفرانا ليصبغ ثياب
الناس باجرو حال عليها الحول كان عليه الزكاة اذا بلغ نصابا لان ما اخذ من الاجر مقابل
بالعين وكذا كل من ابتاع عينا ليعمل به ويبقى اثره في المعمول كالعصص والدهن
لدبغ الجلود فحال عليه الحول كان عليه الزكاة وان لم يبق لذلك العين اثر في المعمول
كالصابون والحرص لا زكاة فيه لانه لا يبقى فيه بعد العمل فكان الاجر مقابلا
بالمنفعة فلا يعد من مال التجارة كذا في فتاوى قاضي خان رحمة الله تعالى عليه
قوله معناه صارت له بينة وانما قيد بهذا الاحتراز عن مسئلة تأتي بعد هذا وهي قوله وكذا
لو كان على جاهد وعليه بينة وذكر في مبسوط فخر الاسلام رح ولو كانت له بينة عادلة تجب
الزكاة فيما مضى لانه لا يعد تاويا لما ان حجة البينة فوق حجة الاقرار وهذا رواية هشام عن
محمد رحمه الله وفي رواية اخرى عنه قال لا يلزم الزكاة لما مضى وان كان يعلم ان له بينة
اذ ليس كل شاهد يعدل ولا كل قاض يعدل وفي المجاباة بين يدي القاضي للخصومة ذل
والبينة بدون القضاء لا يكون موجبة شيئا بخلاف الاقرار لانه يوجب الحق بنفسه (و)

وهي مسألة مال لضرار وفيه خلاف زفر والشافعي رح ومن جملة المال المفقود والابق والضال والمغصوب اذا لم يكن عليه بينة والمال الساقط في البحر والمدفون في المغارة اذا نسي مكانه والذي اخذه السلطان مصادرة ووجوب صدقة الفطر بسبب الاابق والضال والمغصوب على هذا الخلاف لهما ان السبب قد تحقق وفوات اليد غير مغل بالوجوب كمال ابن الصبيل ولنا قول علي رضي الله عنه لا زكاة في مال الضار رولان السبب هو المال النامي ولا نماء الا بالقدرة على التصرف والقدرة عليه وابن الصبيل يقدر بنائبه والمدفون في البيت نصاب لتيسر الوصول اليه

وبخلاف ما اذا كان الدين معلوما للقاضي لان صاحب الدين هناك لا يحتاج الى الخصومة لان القاضي يلزمه المال بعلمه .

قوله وهي مسألة مال الضار مال الغائب الذي لا يرجي فاذا رجي فليس بضرار وعن ابي عبيدة اصله من الاضرار وهو التغييب والاخفاء ومنه اضر في قلبه شيئا واشتقاقه من البعير الضامر بعيد ونظيرة في الصفات ناقة كنازاي سمينة ولكاك اي ضخمة وفي الفوائد الظهيرية وبعضهم قالوا الضار ما يكون عينه قائما ولكن لا يكون منتفعا به مشتق من قولهم بعير ضامر وهو الذي يكون فيه اصل الحياة ولكن لا ينتفع به لرزاحتته وشدة هزاله وقال الامام التمرقاشي لا زكاة في مال الضار اي غير منتفع به بخلاف الدين المؤجل فانه آخر الانتفاع وصار في معنى مال غائب **قوله** والمدفون في المغارة وكذلك الوديعة اذا نسي المودع والمودع من الاجانب لا من معارفه وان كانت من معارفه فتذكر بعد سنين كان عليه زكاة ماضى كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله **قوله** ولا نماء الا بالقدرة على التصرف وفي الفوائد الظهيرية والمعنى في المسئلة انه لا زكاة فلا زكاة اي لانماء فلا زكاة بخلاف مال ابن الصبيل

(كتاب الزكاة)

وفى المدفون في ارض اوكرم اختلاف المشايخ ولو كان الدين على مقرملي او معمر نجب الزكاة لا مكان الوصول اليه ابتداء او بواسطة التحصيل وكذا لو كان على جاحد وعليه بينة او علم به القاضي لما قلنا ولو كان على مقرمفلس فهو نصاب عند ابي حنيفة رحمه الله لان تفليس القاضي لا يصح عنده وعند محمد رح لا يجب لتحقيق الا فلاس عنده بالتفليس وابو يوسف مع محمد في تحقيق الا فلاس ومع ابي حنيفة رح في حكم الزكاة رعاية لجانب الفقراء ومن اشترى جارية للتجارة ونواها للخدمة بطلت عنه الزكاة لاتصال النية بالعمل وهو ترك التجارة وان نواها للتجارة بعد ذلك لم تكن للتجارة حتى يبيعها فيكون في ثمنها زكاة لان النية لم تتصل بالعمل اذ هو لم يتجر فلم تعتبر ولهذا يصير لمساfer مقيما بمجرد النية ولا يصير المقيم مسافرا بالنية الا بالمفروان اشترى شيئا ونواه للتجارة كان للتجارة لاتصال النية بالعمل بخلاف ما اذا ورث ونوى التجارة لانه لا عمل منه ولو ملكه بالهبة او بالوصية او النكاح او الخلع او الصلح عن القود ونواه للتجارة

لانه منتفع به في حقه بدليل تمكنه من بيعه وجواز بيعه دليل قدرته على التسليم .
قوله وفى المدفون في ارض اوكرم اختلاف المشايخ رحمهم الله قيل تجب الزكاة لان حفر جميع الارض المملوكة ممكن فلم يعتذر الوصول اليه فصارت كالدار وقيل لا تجب الزكاة لان حفر جميعه منعمرو الحرج مد فوع بخلاف البيت والدار
قوله لا مكان الوصول ابتداء اي في المقرملي او بواسطة التحصيل اي في حق المعمر وقال الامام التمرتاشي رحمه الله عليه ولم يذكر وجوب الاضحية قيل وينبغي ان لا يلزمه بخلاف الزكاة لان الملك ههنا يكفي لوجوبها مع وجود التمكن من الوصول اليه كما بن السبيل وفي الاضحية لا يكفي بدليل ابن السبيل فانها لا تجب عليه **قوله** ولو كان الدين على مقرمفلس بالتشديد ويدل عليه تعليله بتفليس القاضي **قوله** وان اشترى شيئا (و)

كان للتجارة عند أبي يوسف رحمه الله لا اقترانها بالعمل وعند محمد رحمه الله تعالى لا يصير للتجارة لانها لم تقارن عمل التجارة وقيل الا خلافاً على عكسه ولا يجوز اداء الزكاة الا بنية مقارنة للاداء او مقارنة لعزل مقدار الواجب لان الزكاة عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيها الاقتران الا ان الدفع يتفرق فاكفي بوجودها حالة العزل يصير اكتفاً بنية في الصوم

ونواه للتجارة هذا في الشيء الذي تصح فيه نية التجارة واما اذا اشترى شيئاً لم تصح فيه نية التجارة لا يصير للتجارة بان اشترى ارضاً عشرية او خراجية بنية التجارة فانه لا تجب فيه زكاة التجارة لان نية التجارة لا تصح فيها لانها لو صحت يلزم فيها اجتماع الحقيقتين بمسبب واحد وهو الارض وهذا لا يجوز واذ لم تصح بقيت الارض على ما كانت وكذا لو اشترى بذراً للتجارة وزرعه في ارض عشرية استأجرها كان فيه العشر لا غير كذا في مبسوط شيخ الاسلام وفتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى عليهما .

قوله كان للتجارة عند أبي يوسف رحمه الله لا اقترانها بالعمل وهو القبول وان لم يقارن عمل التجارة وهذا لان التجارة اكتساب المال فلا يدخل في ملكه الا بقبوله فهو كسبه فصح قران النية به كالشراء فان قيل نية التجارة بلا تجارية محال قلنا الدليل يقتضي اعتبار النيات وان لم يقارن الاعمال قال في نية المؤمن خير من عمله الا انها لم تعتبر لخفاؤها فاذا قارنت الاعمال زال الاستا وفوجب الاعتبار **قوله** او مقارنة لعزل مقدار الواجب لما ان العزل فعل فيكتفي باقتران النية به تيميراً واما اذا نوى ان يودي الزكاة فجعل يتصدق الى آخر الامنة ولم تحضره النية لم يجب لما ان النية يعتبر اقترانها بالفعل ولم يوجد كذا في الايضاح (قوله)

(كتاب الزكاة)

ومن تصدق بجميع ماله لا ينوى الزكاة سقط فرضها عنه استحسانا لان الواجب جزء منه فكان متعينا فيه فلا حاجة الى التعيين ولو ادى بعض النصاب سقط زكاة المؤدى عند محمد رحمه الله عليه لان الواجب شائع في الكل وعند أبي يوسف رحمة الله عليه لا يسقط لان البعض غير متعين لكون الباقي محلا للموجب بخلاف الاول والله اعلم بالصواب *

قوله ومن تصدق بجميع ماله لا ينوى الزكاة سقط فرضها عنه استحسانا فان قيل نية الزكاة شرط ولم توجد قلنا الواجب نية اصل العبادات لتمييزها من العادة وقد وجدت اذ الكلام فيما اذا تصدق على الفقير والصدقة ما يرا د بها رضاء الله تعالى ونية الفرض انما تشترط لتحصيل التعيين وذا عند عدم التعيين والواجب متعين في هذا النصاب فلا حاجة الى التعيين وصار كما اذا نوى الصوم مطلقا في يوم رمضان فانه يقع من الفرض وان لم يتعين لتعيينه **قوله** لان البعض غير متعين بيان هذا انه لا تسقط زكاة المؤدى كما لا تسقط زكاة الباقي لوجود المزا حمة لان المؤدى محل الواجب وكذلك الباقي ايضا محل الواجب ثم انه كما يحتاج الى اسقاط الواجب عن المؤدى يحتاج ايضا الى اسقاط الواجب عن الباقي فمقدار الواجب في المؤدى جازان يقع عن المؤدى و جازان يقع عن الباقي فلا يقع عنهما لعدم الاولوية ووجود المزا حمة وعدم قاطع المزا حمة وهو النية المعينة لذلك بخلاف ما اذا ادى الكل فان المزا حمة انعدمت هناك وروي عن أبي يوسف رحمه الله انه اذا نوى ان يتصدق بجميع المال فتصدق شيئا فشيئا جزاء وان تعمقه النية ضمن الزكاة لان الزكاة واجبة عليه بعد ما تصدق البعض فلا يسقط به الفرض والله اعلم بالصواب *

(باب)

باب صدقة السوائم

فصل في الابل

قال رضي الله عنه ليس في اقل من خمس ذود صدقة فاذا بلغت خمسا سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة الى تسع فاذا كانت عشرا ففيها شاتان الى اربع عشرة فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلث شياه الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين

باب صدقة السوائم

فصل في الابل

قوله ليس في اقل من خمس ذود من الابل صدقة الذود من الابل من الثلاثة الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح والسائمة من سامت الماشية اي رعت سوما واسامها صاحبها اسامة والسائمة من الاصمعي كل ابل ترسل ترمى ولا تغلف في الاهل كذا في المغرب وذكر في التحفة ومن صفات الواجب في الابل الانوثة حتى لا يجوز فيها سوى الاناث ولا يجوز الذكران الا بطريق القيمة ثم سميت بنت مخاض لمعنى في امها لان امها صارت مخاضا باخرى اي حاملا وفي المغرب مخضت الحامل مخاضا اي اخذها وجع الولادة ومنه قوله تعالى فاجاءها المخاض الى جذع النخلة والمخاض ايضا النوق الحوامل الواحدة الخلفة ويقال لولدها اذا استكملت سنة ودخل في الثانية ابن مخاض لان امه لحقت بالمخاض من النوق وكذلك سميت بنت لبون لمعنى في امها فانها لبون بولادة اخرى وسميت حقة لمعنى فيها وهو

(كتاب الزكاة ... باب صدقة السوائم ... فصل في الأهل)

فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي طعت في الثانية
 الى خمس وثلثين فاذا كانت ستا وثلثين ففيها بنت لبون وهي التي طعت في الثالثة
 الى خمس واربعين فاذا كان ستا واربعين ففيها حقة وهي التي طعت
 في الرابعة الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة وهي التي
 طعت في الخامسة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون
 الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين بهذا
 اشتهرت كتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اذا زادت
 على مائة وعشرين تستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة مع الحقتين
 وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي العشرين اربع شياه
 وفي خمس وعشرين بنت مخاض الى مائة وخمسين فيكون فيها ثلث حقا

انه حق لها ان يركب ويحمل عليها وسميت الجذعة وهي التي طعت في الخامسة لانه
 لا يستوفي ما يطلب منها الا بضرب تكلف وحبس مأخوذ من قولك جذعت الدابة
 اذا حبستها من غير علف وهي اعلى الاسنان التي تؤخذ في الزكاة وبعده ثني وسديس
 وبازل ولا يجب من ذلك في الزكاة لنهي رسول الله عليه الصلوة والسلام السعاة
 عن اخذ كرائم اموال الناس كذا في المبحوط .

قوله فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وروي شاذ عن علي رضي الله
 عنه انه قال في خمس وعشرين خمس شياه وفي ستة وعشرين ابنة مخاض قال سفيان
 الثوري هذا غلط وقع من رجال علي رضي الله تعالى عنه اما علي فافقه من
 ان يقول هكذا لان في هذا موالاة بين الواجبين ولا وفص بينهما وهو خلاف اصول
 الزكاة فان مبنى الزكاة علي ان الوفا يتلوا الوجوب (قوله)

ثم تستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة
ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست
وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها اربع حقاك الى مائتين ثم تستأنف
الفريضة ابدأ كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا عندنا
وقال الشافعي رحمه الله اذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون
فاذا صارت مائة وثلاثين ففيها حقة وبنات لبون ثم يدار الحساب على الاربعينات والخمسينات
فتجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة لما روي انه عليه السلام كتب
اذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون

قوله ثم تستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة اي مع الواجب المقدم الذي يليه
وهو ثلاث حقاك وكذا لك فيما بعده ثم تستأنف الفريضة ابدأ كما تستأنف في الخمسين
التي بعد المائة والخمسين وانما قيد بهذا احتراز عن الاستئناف الاول وهو الاستئناف
الذي بعد المائة والعشرين فان في ذلك الاستئناف ليس ايجاب بنت لبون
ولا ايجاب اربع حقاك لانعدام وجود نصابهما لانه لما زاد خمس وعشرون على
المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة واربعين فهو نصاب بنت المخاض مع
الحقتين فلما زاد عليها خمس وصارت مائة وخمسين وجبت فيها ثلاث حقاك
قوله فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها اربع حقاك الى مائتين ثم ان شاء ادى منها
اربع حقاك من كل خمسين حقة وان شاء ادى خمس بنات لبون من كل اربعين
بنت لبون كذا في المبسوط وقتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى وهذا الخبر انما يتحقق
اذا بلغ النصاب المائتين ولعل مراده ان له الخيار في تأخير اداء الزكاة الى ان يبلغ
النصاب مائتين فيؤدى كما ذكر

(قوله)

(كتاب الزكاة ... باب صدقة السوائم ... فصل في الابل)

من غير شرط عود مادونها لئلا نه عليه الصلوة والسلام كتب في آخر ذلك في كتاب عمرو بن حزم فما كان اقل من ذلك نفى كل خمس ذود شاة فنعمل بالزيادة

قوله من غير شرط عود مادونها اي مادون بنت لبون يعني اوجب النبي عليه السلام في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة من غير ان يوجب في الخمس شاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض فحصل الاتفاق على ان عدد الترتيب ينتهي بمائة وعشرين ثم بعدها جاء الدور وقال علماءنا رحمهم الله يدار الحساب على الخمسينات لكن يشترط عود مادون الخمسينات وقال الشافعي رحمه الله يدار الحساب على الاربعينات والخمسينات في الاربعينات بنات لبون وفي الخمسينات حقاك وكذلك قال مالك رحمه الله الا ان الشافعي خالفه في اول نصاب الدور فجعله من الواحدة والعشرين والمائة فاجب فيها ثلث بنات لبون ثم مذهبه كمذهب مالك فان مالكا يقول بعد مائة وعشرين تجب في كل اربعين بنت لبون وفي خمسين حقة والاقاص تسع فلا يجب في الزيادة شيء حتى يكون مائة وثلاثين ففيها حقة وبنات لبون لانها مرة خمسون ومرتين اربعون وفي مائة واربعين حقتان وابنة لبون وفي مائة وخمسين ثلث حقاك وفي مائة وستين اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلث بنات لبون واحتجوا بما روي عن النبي عليه السلام انه قال اذا زادت الابل على مائة وعشرين نفى كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وهذا الخبر متفق على صحته رواه ابن عمر رضي الله عنهما ولنا حديث قيس بن سعد رضي الله تعالى عنه قال قلت لابي بكر محمد بن عمرو بن حزم اخرج الى كتاب الصدقات الذي كتبه رسول الله عليه السلام بعمر بن حزم فاخرج كتابا (في)

البخت والعرب سواء لان مطلق الاسم يتناولهما والله اعلم بالصواب *

في ورقة وفيه فاذا زادت الابل على مائة وعشرين استوفيت الفريضة فما كان اقل من خمس وعشرين ففيها الغنم في كل خمس ذود شاه والاستيناف على نحو ما ذكرنا مذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما وكان علي رضي الله عنه عالما في مال الصدقات وقال ما عندنا شيء نقرأ الا كتاب الله وهذه الصحيفة فيها اسنان الابل اخذتها من رسول الله عليه السلام فلا يجوز خلافه واما الحديث الذي رواه الخصم فنحن قد عملنا به لانا وجبنا في اربعين بنت لبون فان الواجب في الاربعين ما هو الواجب في ستة وثلاثين وكذلك اوجبنا في خمسين حقة وهذا الحديث لا يتعرض لنفي الواجب عما دونه وانما هو عمل بمفهوم النص فنحن عملنا بالنص وهو اعرض عن العمل بما روينا *

قوله البخت : جمع بختي وهو المتولد بين العربي والفاطم والفاطم هو الجمل الضخم ذوالسنامين يحمل من السند للفحلة والبختي منسوب الى بخت نصر العرب جمع فرس عربي والعرب جمع رجل عربي ففرقوا في الجمع بين الاناسي والبهاائم والعرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى القريبة والاعراب اهل البدو واختلف في نسبهم فالاصح انهم نسبوا الى عربية بفتحين وهي من تهامة لان آباهم اسماعيل عليه الصلوة والسلام نشأ بها والله تعالى اعلم بالصواب *

فصل في البقر

ليس في اقل من ثلثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلثين سائمة وحال عليها الحول ففيها تباع او تبعة وهي التي طعنت في الثانية وفي اربعين مسن او مسنة وهي التي طعنت في الثالثة بهذا امر رسول الله عليه السلام معاذ ارضه فاذا زادت على اربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك الى ستين عند ابي حنيفة رح نفى الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة وفي الاثنين نصف عشر مسنة وفي الثلاثة ثلاثة ارباع عشر مسنة وهذا رواية الاصل لان العفو ثبت نصاب خلاف القياس ولانص هنا وروى الحسن عنه انه لا يجب في الزيادة شيء حتى تبلغ خمسين ثم فيها مسنة وربع مسنة او ثلث تباع لان مبنی هذا النصاب على ان يكون بين كل عقدين وقص وفي كل عقد واجب وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه لا تأخذ من اوقاص البقر شيئا وفسروه بما بين اربعين الى ستين قلنا قد قيل ان المراد منها ههنا الصغار ثم في الستين تبعا ان او تبعتان وفي سبعين مسنة وتبيع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة اتبعة وفي المائة تبعتان ومسنة وعلى هذا يتغير الفرض في كل عشرة من تباع الى مسنة ومن مسنة الى تباع لقوله عليه السلام في كل ثلثين من البقر تباع او تبعة وفي كل اربعين مسن او مسنة والحجوا ميس والبقر سواء لان اسم البقر يتنا ولهما اذ هو نوع منه الا ان او هام الناس لا تسبق اليه في ديارنا لقلته

فصل في البقر

وهو من بقر اذ شق وسمي البقر به لانه يشق الارض وفي الصحاح البقر اسم الجنس والبقرة تقع على الذكور والانثى وانما دخلته الهاء على انه واحد من الجنس **قوله** وهذا رواية الاصل وذكر في الايضاح وجه رواية الاصل ان اثبات الوقص (و)

فلذلك لا يحنت به في يمينه لا يأكل لحم بقروا لله تعالى اعلم يا لصواب •

فصل في الغنم

ليس في اقل من اربعين من الغنم سائمة صدقة فاذا كانت اربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلث شياه فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب ابي بكر رضي الله تعالى عنه وعليه انعقد الاجماع

والنصاب بالرأي لا يجوزوا خلاء المال عن الواجب لا يجوزوا وجبنا فيما زاد بحسابه وتحملنا اثبات التنقص وان كان خلاف موضوع الزكوة بضرورة تعذر اخلاء عن الواجب الوقص بفتح القاف واحد الا وقاص في الصدقة وهو ما بين الفريضتين وكذلك الشنق بفتح النون وبعض العلماء يجعل الوقص في البقر خاصة والشنق في الابل خاصة كذا في الصحاح •

قوله فلذلك لا يحنت في يمينه لا يأكل لحم بقر لعدم العرف حتى لو كثر في موضع ينبغي ان يحنت كذا في مبسوط فخر الاسلام رحمته الله تعالى عليه •

فصل في الغنم

الغنم اسم موضوع للجنس يقع على الذكور وعلى الاناث وعليهما جميعا وكذلك الابل صميت به لانه ليس لها آلة الدفاع كالقرن والناب للثور والبعير فكانها مأخوذة من الغنمة وفي المبسوط في وجوب زكوة الغنم قول رسول الله عليه الصلوة والسلام ما من صاحب غنم لم يؤد زكوة غنمه الا بطم لها يوم القيامة بقاع فرقر يطأه باطلا فلها وتطنحه بقرونها وقال عليه الصلوة والسلام لا لقين احدكم يأتي يوم القيمة وعلي

(كتاب الزكاة ... باب صدقة السوائم ... فصل في الغنم)

والضأن والمعز سواء لان لفظة الغنم شاملة لكل والنص ورد به ويؤخذ الثاني في زكوتها ولا يؤخذ الجذع من الضأن الا في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله والثني ما تمت له سنة والجذع ما تى عليه اكثرها وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قولهما انه يؤخذ الجذع لقوله عليه السلام ما نأخذ الجذعة والثني ولانه يتأدى به الاضحية فكذا الزكاة وجه الظاهر حديث علي رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً لا يؤخذ في الزكاة الا للثني فصاعد اولان الواجب هو الوسيط وهذا من الصغار ولهذا لا يجوز فيها الجذع من المعز وجواز التضحية به عرف نصاباً المراد بما روي الجذعة من الابل

ها تقة شاة تبع وتقول يا محمد يا محمد فاقول لا املك لك من الله شيئاً الا وقد بلغت **قوله** والضأن والمعز سواء اي في تكميل النصاب لاني اداء الواجب **قوله** والنص ورد به وهو قوله عليه السلام في اربعين من الغنم شاة **قوله** والثني ما تمت له سنة والجذع ما تى عليها اكثرها هذا تفسير كتب الفقه من المبسوط والتحفة وقنأوى قاضي حان وغيرها واما تفسير كتب اللغة كالصحيح والديوان والمغرب وغيرها الثاني الذي يلحق ثنيته ويكون ذلك في الظلف والحافر في السنة الثالثة وفي الخف في السنة السادسة والجمع ثنيان وثنان والثني ثنية والجمع ثنيات والجذع قبل الثني والجمع جذعان وجذاع والثني جذعة والجمع جذعات يقول منه جذع لولد الشاة في السنة الثانية ولولد البقر والحافر في السنة الثالثة وللابل في السنة الخامسة قال ولانه يتأدى به الاضحية وباب التضحية اصيب من باب الزكاة الا ترى ان التضحية بالتبيع والتبيعة لا تجوز ويجوز اخذهما في الزكاة فاذا كان للجذع مدخل في الاضحية ففي الزكاة اولى كذا في الايضاح **قوله** وجواز التضحية به عرف نصاباً وهو قوله عليه السلام نعمت الاضحية الجذع من الضأن مع ان القياس يقتضي المفارقة وهي ان المقصود هناك اراقة الدم وفي ذلك تقارب الجذع والثني (لما ان)

ويؤخذ في زكاة الغنم الذكور والانات لان اسم الشاة ينتظمهما وقد قال عليه الصلوة والسلام
في اربعين شاة شاة والله اعلم بالصواب •

لما ان جواره هناك مقيد بكونه سمينا بحيث لو اختلط بالثنيان لا يمكن تمييزه
قبل التأمل واما ههنا فبادون الثني لا يقارن الثني فيما هو المقصود من كل
وجه فان منفعة النسل لا تحصل به •

قوله ويؤخذ في زكاة الغنم الذكور والانات وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يؤخذ
الذكور الا اذا كان النصاب كله ذكورا قال لان منفعة النسل لا تحصل به ويحوز في زكاة
الذكور لان الواجب جزء من النصاب ولان النص ورد في باب الغنم مطلقا عن صفة
الذكورة والانوثة وفي باب الابل مقيدا بصفة الانوثة وانا احمل المطلق على المقيد
وان كانا في حادثين فحصلت اطلاق الغنم على تقييد الابل ولم احمل على نص
البقر لان النص ثم كما ورد بالذكورة ورد بالانوثة فلم يمكن الحمل على المقيد هناك
ولنا قوله عليه السلام في اربعين شاة شاة واسم الشاة ينتظمها فاذا ادى شاة فقد ادى ما هو
المنصوص عليه بخلاف الابل لان الاسم ثم خاص وهوبنت مخاض وبنت لبون
وهولا يتناول الذكور فلا يكون الذكورين الواجب واما قوله ان منفعة النسل
لا تحصل به قلنا ان رعاية منفعة النسل انما وجبت فيما وجبت في حق النصاب لا في
حق الواجب فان الفقير لا يطلب النسل بل تصرفه الى حاجته لا احتياجه واما حمل
المطلق على المقيد فناسد لما ان في الحمل الغاء صفة الاطلاق وهي معمولته وقد عرف
تمامه في اصول الفقه والله اعلم بالصواب •

فصل في الخيل

إذا كانت الخيل سائمة ذكورا وإناثا فصاحبها بالخيار أن شاء أعطى من كل فرس ديناراً وإن شاء قومها وأعطى من كل ما أتى درهم خمسة دراهم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول زفر رحمه الله تعالى عليه وقال لا زكاة في الخيل لقوله عليه الصلوة والسلام ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة وله قوله عليه السلام في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم وتأويل ما روياه فرس الغازي وهو المنقول عن زيد بن ثابت رضي الله عنه

فصل في الخيل

قوله إن شاء أعطى من كل فرس ديناراً وإن شاء قومها قيل هذا في أفراس العرب لتقاربها في القيمة وأما في أفراسنا فنقومها ونؤدي من كل ما أتى درهم خمسة دراهم يعني من غير خيار كذا في المبسوط ولا نصاب للخيل عنده وقيل نصابه ثلاثة وقيل خمسة وقال لا زكاة في الخيل وكذلك قال الشافعي رحمه الله وفي فتاوى قاضي خان قالوا والفتوى على قولهما وأجمعوا على أن الإمام لا يأخذ صدقة في الخيل جبراً وإن كان له أخذ صدقة سائر السوائم جبراً **قوله** وهو المنقول عن زيد بن ثابت وقعت هذه الحادثة في زمن مروان فشاور الصحابة رضي الله عنهم فروى أبو هريرة ليس على الرجل في عبده ولا في فرسه صدقة فقال مروان لزيد بن ثابت رضي الله عنه ما تقول يا أبا سعيد فقال أبو هريرة عجباً من مروان أحدثه بحديث رسول الله عليه السلام وهو يقول ماذا تقول يا أبا سعيد فقال زيد صدق رسول الله وإنما أراد به فرس الغازي فاما ما حشر لطلب نسلها ففيها الصدقة فقال كم فقال في كل فرس دينار أو عشرة دراهم وإنما لم يثبت أبو حنيفة رحمه الله للإمام حق الأخذ لأن الخيل مطمع لكل طامع وأنه سلاح والظاهر أنهم إذا علموا به لا يتركونه لصاحبه وإنما لم يؤخذ من عينه لأن مقصود الفقير لا يحصل به لأن عينه غير مأكول اللحم عنده (قوله)

والنخير بين الدينار والتقويم مأثور عن عمر رضي الله عنه وليس في ذكرها منفردة زكاة لأنها لا تناسل وكذا في الأناث المنفردات في رواية وعنه الوجوب فيها لأنها تناسل بالفحل المستعار بخلاف الذكور وعنه أنها تجب في الذكور المنفردة أيضاً ولا شيء في البغال والحمير لقوله عليه السلام لم ينزل علي فيهما شيء والمقادير تثبت سماعاً إلا أن يكون للتجارة لأن الزكاة حينئذ تتعلق بالمالية كسائر أموال التجارة والله أعلم بالصواب •

فصل

وليس في الفصلاں والحملان والعجايل صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه إلا أن يكون معها كبار وهذا آخر أقواله وهو قول محمد رحمه الله تعالى عليه وكان يقول أولاً يجب فيها ما يجب في المسان وهو قول زفر ومالك رحمهما الله تعالى ثم رجع وقال فيها واحد منها وهو قول أبي يوسف والشافعي رحمهما الله تعالى وجه قوله الأول أن الاسم المذكور في الخطاب ينتظم الصغار والكبار وجه الثاني تحقيق النظر من الجانبين

قوله والنخير مأثور عن عمر رضي الله عنه فإنه كتب إلى أبي عبيدة في صدقة الخيل خيراً ربها إن ادوا من كل فرس ديناراً والافقومها وخذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم **قوله** لقوله عليه السلام لم ينزل علي فيهما شيء سئل عليه السلام عن البغال والحمير فقال لم ينزل علي فيهما شيء إلا هذه الآية الجامعة فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره •

فصل

قوله وليس في الحملان والفصلاں والعجايل صدقة قيل صورة المسئلة إذا شترى خمسة وعشرين من الفصلاں أو أربعين من الحملان أو ثلاثين من العجايل أو وهب له هل ينعقد عليه الحول أم لا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا ينعقد

(كتاب الزكاة باب صدقة الموادم فصل)

كما يجب في المهازيل واحد منها ووجه الآخران الملقاد يرلايد خلها القياس فاذا امتنع
ايجاب ماورد به الشرع امتنع اصلا واذا كان فيها واحدة من المسمان جعل الكل تبعاله

وفي قول الباين ينعد حتى لو حال الحول من حين ملكه تجب الزكاة
وقيل صورتها اذا كان له نصاب سائمة فمضى عليها ستة اشهر فتوالدت مثل
عددها ثم هلك الاصول وبقيت الاولاد هل يبقى حول الاصول في قولها
لا يبقى وفي قول الباين يبقى كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وذكر الطحاوي
رحمه الله في اختلاف العلماء عن ابي يوسف رحمه الله قال دخلت على ابي حنيفة
رحمه الله فقلت ما تقول فيمن يملك اربعين حملا فقال فيها شاة مسنة فقلت ربما
يأتي قيمة الشاة على اكثرها او جميعها فتأمل ساعة فقال لا ولكن يؤخذ واحدة منها
فقلت لو يوجد الحمل في الزكاة فتأمل ساعة ثم قال لا اذ لا يجب فيها شيء فآخذ بقوله
الاول زفرو بقوله الثاني ابو يوسف وبقوله الثالث محمد وعد هذا من مناقبه حيث
تكلم في مجلس بثلاثة اقاويل فلم يضع شيء من اقاويله كذا في المبسوط وقال محمد
بن شجاع رحمه الله لو قال قولا رابعا لاخذت به ومن المشايخ من رد هذا وقال مثل
هذا من الصبيان محال فما ظنك بابي حنيفة رحمه الله وقال بعضهم لا معنى لردة
فانه مشهور مستفيض لكن يجب ان يوجه الى ما يليق بحال ابي حنيفة رحمه الله
فيقال انه امتحن ابا يوسف رحمه الله هل يهتدي الى طريق المناظرة فلما عرف ان
يهتدي اليه قال قولا عول عليه كذا في الفوائد الظهيرية *

قوله كما يجب في المهازيل واحد منها اعتبر نقصان السن بنقصان الوصف فان كل واحد منها
ينقص المالبية ولا يعدمها ونقصان الوصف لا يسقط الزكاة اصلا حتى ان في العجاف والمهازيل
تجب الزكاة بحسبها فكذلك في نقصان السن ولنا حديث سويد بن غفلة رضي الله عنه (قال)

في انعقادها نصابا دون تأدية الزكاة ثم عند أبي يوسف رحمة الله تعالى عليه لا يجب فيمادون الأربعين من الحملان وفيها دون الثلاثين من العجايل شيء ويجب في خمس وعشرين من الفصلا نواحد ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغا لو كانت مائة يثنى الواجب ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغا لو كانت مائة يثلث الواجب ولا يجب فيمادون خمس وعشرين في رواية وعن أنه يجب في الخمس خمس فصيل وفي العشر خمسا فصيل وعلى هذا الاعتبار وعنه أنه ينظر إلى قيمة خمس فصيل في الخمس وإلى قيمة شاة وسط فيجب أقلهما في العشر إلى قيمة شاتين وإلى قيمة خمسي فصيل على هذا الاعتبار

قال اتانا مصدق رسول الله عليه السلام فتبعته فسمعتة يقول في عهدي أي في كتابي ان لا اخذ من راضع اللبن شيئا ذكر الامام الولو الجي رحمه الله فيه دليلا ن احدهما انه لا يجب في الصغار شيء والثاني ان لا تؤخذ الصغار في الصدقة وقال عمر رضي الله عنه عد عليهم السخلة ولو جاء بها الراعي يحملها على كفه ولا تأخذها منهم فقد نهى عن اخذ الصغار عند الاختلاف وحديث أبي بكر رضي الله عنه محمول على انه قال ذلك على سبيل المبالغة والتمثيل الا ترى انه قال في بعض الروايات لو منعوني عقالا وهذا لا يدل على ان للعقال مدخل في الزكاة

قوله في انعقادها نصابا دون تأدية الزكاة أي يجب من الثنيان هذا اذا كان عدد الواجب من الكبار موجودا فيها اما اذا لم يكن فلا يجب بيان لو كانت له مستان ومائة وتسعة عشر حملا تجب فيها مستان وان كانت له مستة واحدة ومائة وعشرون حملا فعند أبي حنيفة ومحمد رج تجب مستة واحدة وعند أبي يوسف رج مستة وحمل وعلى هذا القياس فصل الابل والبقر كذا في الايضاح وفتاوى الامام الولو الجي رحمه الله وفي الكافي دون تأدية الزكاة حتى لو كان له اربعون حملا الا واحدة مستة تجب شاة وسط فان كانت

قال ومن وجب عليه سن فلم يوجد اخذ المصدق اعلی منها ورد الفضل واخذ
دونها واخذ الفضل

المسنة وسطا او دونه فان هلك بعد الحول سقطت الزكاة عندهما لانها الاصل في السببية
فهلاك الاصل كهلاك الكل وعند ابي يوسف رحمه الله سقط جزء من اربعين
جزء من حمل لان عنده الصغار اصل في الوجوب والفضل على الحمل انما وجب
باعتبار المسنة فسقط بهلاكها وصار كان الكل صغار هلك منها واحدة فابو يوسف رح استدل
بحديث ابي بكر رضي الله عنه لم يمنعني عنا قماما كما نوايؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم لقاتلتهم فدل ان للعناق مدخلا في الزكاة ولا يكون ذلك الا في الصغار.

قوله ومن وجب عليه سن الا لمن هي المعروفة ثم سمي بها صاحبها كالاب
للمسنة من التوق ثم استعيرت لغيره كما بن المخاض وابن المليون كذا في المغرب
واراد به المسن او ذات السن والسن يذكرك لذات السن من الحيوان دون الانسان
لان عمر الدواب يعرف بالسن قال عليه السلام اعطه سنا خيرا من سنه اي ابلا خيرا
من ابلة وصورة المسئلة وجب عليه في ابلة بنت لبون ولم يوجد يأخذ الحققة ويرد
الفضل او وجبت الحققة ولم يوجد يأخذ بنت لبون ويأخذ الفضل وفي هذا ورد الحديث
فظاهر ما في الكتاب يدل على ان الخيار الى المصدق والصواب ان الخيار
الي من عليه لان الخيار شرع رفقا بمن عليه الواجب والرفق انما يتحقق بتخييره وكانه
اراد به اذا سمحت نفس من عليه اذ الظاهر من حال المسلم انه يختار ما هو الارفق بالفقير
كذا في مبسوط فخر الاسلام رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله جبر ان ما بين السنين
مقدر بشاتين او عشرين درهما واستدل بالحديث المعروف ان رسول الله صلى الله عليه السلام
قال من وجب في ابلة ابنة لبون فلم يجد المصدق الا حققة اخذها ورشاتين او عشرين (درهما)

وهذا يبني على ان اخذ القيمة في باب الزكاة جائز عندنا على ما ذكره
 ان شاء الله الا ان في الوجه الاول له ان لا يأخذ ويطلبه بعين الواجب او بقيمته لانه شراء
 وفي الوجه الثاني يخير لانه لا يبيع فيه بل هو اعطاء بالقيمة ويجوز دفع القيم في الزكاة
 عندنا وكذا في الكفارات وصدقة الفطر والعشرون والشافعي رحمه الله لا يجوز

درهما مما استيسرنا عليه وان لم يوجد الابنة مخاض اخذها واخذ شاتين او عشرين درهما مما
 استيسرنا عليه ولكننا نقول انما قال عليه السلام ذلك لان تفاوت ما بين السنين في
 زمانه كان ذلك القدر لانه تقدير شرعي بدليل ما روي عن علي رضي الله عنه انه
 قدر جبران ما بين السنين بشاة او عشرة دراهم وهو كان مصدق رسول الله عليه السلام
 فما كان يخفى عليه هذا النص ولا يظن به مخالفة الرسول ولكن انما يحمل على
 ان تفاوت ما بين السنين في عهده كان هذا المقدار وذلك لانا لو قدرنا تفاوت ما بين السنين
 بشيء ادى الى الاضرار بالفقر والاحجاف بارباب الاموال وهو نظير قوله عليه السلام
 في خمس وعشرين بنت مخاض فان لم يكن فابن لبون ذكر عندنا لا يتعين اخذ ابن
 اللبون وعند الشافعي رحمه الله يتعين وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله في المال
 لكننا نقول انما اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذه المعادلة في المالبية معنى
 فان الاناث من الابل افضل قيمة من الذكور والمسنة افضل من غير المسنة فقام عليه
 السلام زيادة السن في المنقول اليه مقام زيادة الانوثة في المنقول عنه ونقصان الذكورة
 في المنقول اليه مقام نقصان السن في المنقول عنه ولكن هذا مختلف باختلاف
 الاوقات والامكنة فلو عينا اخذ ابن اللبون من غير اعتبار الفقه ادى الى الاضرار بالفقر
 والاحجاف بارباب الاموال .

قوله وهذا يبني على ان اخذ القيمة في باب الزكاة جائز اخذ القيمة مكان المنصوص
 عليه في الزكوات والصدقات والعشور والكفارات جائز عندنا خلافا للشافعي رحمه

اتباعا للمنصوص كما في الهدايا والضحايا

وظن بعض اصحابنا ان القيمة بدل عن الواجب حتى لقبوا المسئلة بالابدال
وليمت كذلك فان المصير الى البديل لا يجوز الا عند عدم الاصل واداء القيمة مع
وجود عين المنصوص في ملكه جائز عندنا كذا في المبسوط .

قوله اتباعا للمنصوص وذلك قوله عليه السلام في اربعين شاة شاة وهذا بيان لما هو
مجمل في كتاب الله تعالى لان الايتاء منصوص عليه والموتى غير مذكور فالتحقق
بيانه بمجمل الكتاب فصار كان الله تعالى قال وآتوا الزكاة من اربعين شاة شاة فيكون
الشاة حقا للفقير بهذا النص فلا يجوز الاشتغال بالتعليل لابطال حقه عن العين والمعنى
فيه ان هذا حق مالي مقدر باسباب معلومة شرعا فلا يتأدى بالقيمة كالهدايا والضحايا
او بفال قربته تعلق بمحل عين فلا يتأدى بغيره كالسجود لما تعلق بالجهة والانف
لم يتأدى بالخذ والذق ولنا قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة جعل محل الاخذ
ما يسمى مالا فالتيقيد بانها شاة زيادة على كتاب الله تعالى وانه يجري مجرى النسخ
فلا يجوز ذلك بخبر الواحد والقياس واما الخبر المشهور الذي رواه الشافعي رحمه الله فليان
قدر الواجب بما سمي وتخصيص المسمى لبيان انه امر على صاحب الماشية الاترى انه م
قال في خمس من الابل شاة وحرف في حقيقة للظرف وعين الشاة لا تؤخذ من الابل عرفنا
ان المراد قدرها من المال ورأى رسول الله م في ابل الصدقة ناقة كوما فغضب على المصدق
فقال ألم انه يكم من اخذ كرائم اموال الناس فقال اخذتها بغيرين وفي رواية ارتجعتها بغيرين
فسكت رسول الله هم واخذ البعير بالبعيرين يكون باعتبار القيمة وكذلك الارتجاع فان
اباع بيد قال الارتجاع ان يجب في الابل من فيأخذ الساعي مكانه سنا آخروا انه لا يجوز
عندك وكذلك فحوى اللغة يدل عليه لان الارتجاع من الرجوع وهو الرد فلما رد الواجب (الى)

ولنا ان الامر بالاداء الى الفقير ايضا للرزق الموعود اليه فيكون ابطلا لقيد الشاة وصار كالجزية بخلاف الهدايا لان القرية فيها اراقة الدم وهو لا يعقل ووجه القرية في المنة زرع فيه سد خلة المحتاج وهو معقول وليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة خلا فاما لك رحمة الله تعالى عليه

الى غير سمي ارتجاعا فلم يجز الحمل على المبادلة بعد الاخذ لانه تجارة مبتدأة لا ارد وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه في خطبته باليمن ايتوني بخميس او لبيس اخذ منكم مكان الصدقة فانه اهون عليكم وانفع لهما جرين والانصار بالمدينة والنبي عليه السلام كان يرى ما يبعثه اليه ولم يرد عليه وكان ضمن لرسول الله عليه السلام ان يعمل بكتاب الله والسنة ولا يعمل برأيه الا بعدهما فدل انه ما فعل الا بالنص اودلالته والمعنى فيه انه ملك الفقير مالا متقوما بية الزكاة فيجوز كما لو ادعى بعيرا من خمس من الابل وهذا لان المقصود اغناء الفقير كما قال عليه السلام اغنوهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم والاغناء يحصل باداء القيمة كما يحصل باداء الشاة وهذا نظير الجزية فانها وجبت لكفاية المقاومة فكان المعتبر في حقهم انها محل صالح لكفايتهم حتى يتأدى القيمة بالاجماع بخلاف الهدايا والضحايا فان المستحق فيها اراقة الدم حتى لو هلك بعد الذبح قبل التصديق به لم يلزمه شيء وارقة الدم ليست بمتقومة ولا معقول المعنى والسجود على الذقن والخذ ليس بقربة اصلاح حتى لا يتنفل به ولا يصار اليه عند العجز وما ليس بقربة لا تقوم مقامها القرية فاما التصديق بالقيمة فقربة وفيه سد خلة الفقير فيحصل به ما هو المقصود

قوله ولنا ان الامر بالاداء الى الفقير ايضا للرزق الموعود اي ان ابطال قيد الشاة المنصوص عليه انما كان بالنص القطعي الذي يوجب اداء الرزق الموعود بقوله تعالى وما من دابة الا على الله رزقها الى الفقير بالامر بقوله تعالى وآتوا الزكاة لا بالتعليل وانما قلنا ان التغير بالنص لا بالتعليل لان الرزق امر موسع يقوم بجنس المال لا بمال بعينه

(كتاب الزكاة باب صدقة السوائم فصل)

له ظواهر النصوص ولنا قوله عليه السلام ليس في الحوامل والعوامل ولا في البقرة
المثيرة صدقة ولان السبب هو المال النامي ودليله الاسامة او الاعداد للتجارة
ولم يوجد لان في العلوقة تتراجع المؤنة فيعدم النماء معنى ثم السائمة هي التي
تكتفي بالرعي في اكثر الحول حتى لو علفها نصف الحول او اكثر كانت علوقة لان
القليل تابع للاكثر ولا يأخذ المصدق خيار المال ولا رذالته ويأخذ الوسط لقوله عليه السلام

والشاة محل معين ضيق لا توسع فيه فكان من له الحق راضيا لاستبدال الشاة بسائر الاموال
لتدفع حواجه المختلفة فصا رك رجل له دين من جنس واحد ووعد لانا س آخر
بموا عيد مختلفة وامر رب الدين المديون بايفاء المواعيد من ذلك الدين الذي له عليه
فيصير رب الدين لا محالة راضيا باستبدال ماله الذي كان من جنس واحد بسائر الاموال ويكون
امره بذلك اذنا منه بالاستبدال ليصير المواعيد المختلفة منجزه من ذلك المال المعين كذا في
شرح التقويم وغيره العلوقة بالفتح ما يعلفون من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواء من
علف الدابة علفا اطعمها العلف واعلفها لغة والعلوقة بالضم جمع علف كذا في المغرب •

قوله له ظواهر النصوص هي قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة ولم يصف بوصف
وقال صلى الله عليه وسلم لمعاذ خذ من الابل الابل وقال في اربعين شاة شاة الى اخبار
كثيرة من غير تقييد بوصف ثم قوله في خمس من الابل السائمة شاة لا يوجب
تقييد المطلق على ما عرف في اصول الفقه بل المقيد يصير سببا بهذا والمطلق
يصير سببا بما روينا **قوله** لان القليل تابع للاكثر وهذا التعليل انما يستقيم بقوله او اكثر
ولا يستقيم بقوله اعلفها نصف الحول فلا بدله من دليل آخر وهو ان يقول وقع
الشك في ثبوت سبب الايجاب فلا يجب ولا يرجح جهة الوجوب بجهة العبادة
لما ان الترجيح انما يكون بعد ثبوت السبب • (قوله)

لاتأخذوا من حزرات اموال الناس اي كرا ثمها وخذوا من حواشي اموالهم اي
اوساطها ولان فيه نظرا من الجانبين .

قال ومن كان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول من جنسه ضمنه اليه وزكاه به وقال
الشافعي رحمه الله لا يضم لانه اصل في حق الملك فكذا في وظيفته بخلاف الاولاد
والارباح لانها تابعة في الملك حتى ملكت بملك الاصل ولنا ان المجانسة هي العلة
في الاولاد والارباح لان عندنا يتعسر الميز في اعتبار الحول لكل مستفاد وما شرط
الحول الا للتيسير

قوله لاتأخذوا من حزرات اموال الناس بالحاء المهملة والزاء المعجمة والفتحات
حزرة المال خياره يقال هذا حزره نفسي اي خيرا ما عندي والجمع حزرات
بالتحريك الحاشية صغار الابل لا كبار فيها وكذلك من الناس وقال ابن السكيت
الحاشيتان ابن المخاض وابن اللبون كذا في الصحاح وذكر في المغرب خذ من
حواشي اموالهم اي من عرضها يعني من جوانبها من غير اختيار وهي في الاصل
جمع حاشية الثوب وغيرها لجانبه **قوله** ومن كان له نصاب الى قوله وقال الشافعي
لا يضم لانه اصل في الملك اي ملك بسبب مقصود غير السبب الذي ملك به النصاب
الاول فلنا هو تبع للمزيد عليه في حق وجوب الزكوة فانه لو كان له ما تادروهم فملك
اربعين درهما تجب زكوة الاربعين اذا مضى عليه الحول اجماعا ولولا انه تبع الاصل
في حق المقدار لما وجبت الزكوة لان الاربعين لا يصلح بنفسه سببا لوجوب الزكوة فلما
صار المستفاد تبعا لما عنده من النصاب في حق وجوب الزكوة ففي حق الحول اولى
لان تأثير نقصان المقدار في منع الوجوب اكثر من تأثير عدم الحول حتى جاز
التعجيل قبل الحول ولم يجز قبل كمال النصاب ولتفرغ ان لم يوجد في المستفاد
فقد ضمناه بعللة الجنسية لجواز ان يكون الاصل معلولا بعلتين . (قوله)

قال والزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في النصاب دون العفو
وقال محمد وزفر رحمهما الله فيهما حتى لو هلك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وعند محمد وزفر سقط بقدره لمحمد وزفر
رحمهما الله أن الزكاة وجبت شكرا لنعمة المال والكل نعمة وألها قوله عليه السلام في خمس
من الأبل السائمة شاة وليس في الزيادة شيء حتى تبلغ عشرة وهكذا قال في كل نصاب
وفي الوجوب عن العفو ولأن العفو تبع للنصاب فيصرف الهلاك أولا إلى التبع كالربح
في مال المضاربة ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله عليه يصرف الهلاك بعد العفو إلى
النصاب ألا خبر ثم إلى الذي يليه إلى أن ينتهي لأن الأصل هو النصاب الأول وما زاد
عليه تابع وعند أبي يوسف رحمه الله عليه يصرف إلى العفو ولا ثم إلى النصب شاة
وإذا أخذ الخوارج الخراج وصدقة السوائم لا يثنى عليهم لأن الإمام لم يحكمهم والجباية بالحماية
واقفوا بان يعيدوها دون الخراج فيما بينهم وبين الله تعالى لأنهم مصارف الخراج

قوله والزكاة في النصاب دون العفو عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى
وعند زفر ومحمد رحمهما الله فيهما ويصرف الهلاك إلى النصاب الأخير عند أبي حنيفة
رحمه الله وعند أبي يوسف رحمه الله إلى العفو ثم إلى النصب شاة بيان هذا ما إذا كان
لرجل أربعون من الأبل فهلك منها عشرون فنفي الباقي أربع شاة عند أبي حنيفة رحمه الله
وقال أبو يوسف رحمه الله يجب فيها عشرون جزء من ستة وثلاثين جزء من ابنة لبون
وقال محمد رحمه الله يجب نصف بنت لبون **قوله** ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله يصرف
الهلاك بعد العفو إلى النصاب الأخير أي لأن النصاب الأول هو الأصل وما زاد
كما لتابع له والهلاك يصرف إلى التابع ثم يصرف بعد العفو إلى النصاب الأخير
ولهذا لم يجعل الزكاة من نصب كثيرة وفي ملكه نصاب واحد جاز (قوله)

لكونهم مقاتلة والزكوة مصرفها الفقراء فلا يصرفونها اليهم وقيل اذا نوى بالدفع التصديق عليهم سقط عنه وكذا مادفع الى كل جائر لانهم بما عليهم من التبعات فقراء والاول احوط وليس على الصبي من بني تغلب في سائمته شيء

قوله لكونهم مقاتلة اذ اهل البغي يقاتلون اهل الحرب والخراج حق المقاتلة **قوله** والاول احوط لما قيل علم من يأخذ بما يأخذ شرط فالاحوط ان يعاد الخوارج قوم من المسلمين خرجوا عن طاعة الامام بحيث يستحلون قتل العادل وماله بتاويل القرآن ودانوا ذلك وقالوا من اذنب صغيرة او كبيرة فقد كفر بالله تعالى وحل قتله الا ان يتوب ويمسكوا بظاهر قوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم خالدا فيها كذا في الفوائد الظهيرية وفي المبسوط فاما ما اخذه سلاطين زماننا وهؤلاء الظلمة من الصدقات والعشور والخراج فلم يتعرض له محمد رحمه الله في الكتاب وكثير من ائمة بلخ يفتنون بالادعاء ثانيا فيما بينه وبين ربه كافي حق اهل البغي لعلمنا انهم لا يصرفون الى مصارف الصدقة وكان ابو بكر الامام يقول في الصدقات يفتنون بالا عادة فاما في الخراج فلا والاصح انه يسقط ذلك عن جميع ارباب الاموال اذا نوا بالدفع التصديق عليهم لان ما لهم في ايديهم اموال الناس وما عليهم من التبعات فوق ما لهم ولورد ما عليهم لم يبق في ايديهم شيء فهم بمنزلة الفقراء حتى قال محمد بن سلمة رحمه الله يجوز اخذ الصدقة لعلي بن عيسى بن يونس بن هاشم بن علي خراسان وكان اميرا ببلخ وجب عليه كفارة يمين فسأل الفقهاء عما يكفر به فافتوا له بالصيام ثلاثة ايام فجعل يبكي لحشمه انهم يقولون ما عليك من التبعات فوق ما لك من المال فكفار ترك كفارة من لا يملك شيئا **قوله** وليس على الصبي من بني تغلب الى آخره وبنو تغلب قوم من النصارى من العرب كانوا بقرب

(كتاب الزكاة ... باب صدقة السوائم ... فصل)

وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين دون صبيانهم وان هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة وقال الشافعي رحمه الله يضمن اذا هلك بعد التمكن من الاداء لان الواجب في الذمة فصار كصدقة الفطر ولانه منعه بعد الطلب فصار كالا ستهلاك

من الروم فلما اراد عمر رضي الله عنه ان يوظف عليهم الجزية ابوا وقالوا نحن من العرب نائف من اداء الجزية فان وظفت علينا الجزية لحقنا باعدائك من الروم وان رأيت ان تأخذ منا ما يأخذ بعضكم من بعض وتضعفه علينا فعلت ذلك فشاور عمر رضي الله عنه الصحابة في ذلك وكان الذي يسعى بينه وبينهم كردوس التغلبي قال يا امير المؤمنين ما لهم فانك ان تناجزهم لم تطقهم فصالحهم عمر رضي الله عنه على ذلك وقال هذه جزية سموها ما شئتم فوق الصلح على ان يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولم يتعرض لهذا الصلح بعده عثمان رضي الله عنه فلزم اول الامة وآخرهم *

قوله وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان ما يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين ما يؤخذ من رجالهم فكذا يؤخذ من نساءهم ما يؤخذ من رجالهم وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه لا يؤخذ من نساءهم لانها بدل الجزية ولا جزية على النساء قلنا هذا بدل الصلح فيلزمها كما اذا صالحت عن القصاص اخذت به وان لم يجب عليها شيء من دية وجبت على العاقلة **قوله** وقال الشافعي رحمه الله يضمن اذا هلك بعد التمكن من الاداء وذكر تفسير التمكن في الخلاصة الغزالية حيث قال لو اخر مع التمكن عصي فان تلف المال ضمن وان اخره بعذر فتلف لم يضمن والتمكن في الاموال الباطنة بالظفر باهل الاستحقاق وفي الظاهرة بالظفر بالساعي في احد القولين **قوله** ولانه منعه بعد الطلب يعني ولئن سلمنا انه امانته في يده فالامانات تضمن بعد طلب من له (ولاية)

ولنا ان الواجب جزء من النصاب تحقيقا للتيسير فيسقط بهلاك محله كدفع
العبد الجاني بالجناية يسقط بهلاكه والمستحق فقير يعينه المالك ولم يتحقق
منه الطلب وبعد طلب الساعي قيل يضمن وقيل لا يضمن لانعدام التفويت
وفي الاستهلاك وجد التعدي وفي هلاك البعض يسقط بقدره اعتبارا له بالكل

ولاية الطلب والشارع جعل صاحب المال مطالباً بنفسه عند التمكن فاذا امتنع بعد توجه
المطالبة عليه صار ضامناً كضامن الأمانة على ان الخلاف ثابت فيما اذا طالبه الفقير
بالاداء والحق ثابت للفقير فاذا امتنع بعد وجود الطلب ممن له الحق صار ضامناً فيه •
قوله ولنا ان الواجب جزء من النصاب تحقيقا للتيسير الواجب فعل تملك شطر من
النصاب ابتداء ومن امر بتمليك مال بعينه سقط الامر بذهاب المال لان المأمور به من
الفعل لا يتصور بدون محله وهذا لان محل الزكاة هو النصاب والحق لا يبقى بعد
فوات محله كما لعبد الجاني والعبد المديون اذا مات والشقص الذي فيه الشفعة اذا صار
بحرابطل حق الشفع فثبت ان البراءة عندنا ليس لعجز المأمور عن الاداء ولكن بانعدام
الفعل المأمور به شرعاً لانه ما صار مشروعا الا بالمحل الذي اضيف اليه فلا يبقى
بدونه فلا يضمن وذلك لان وجوب الضمان بتفويت ملك او يد كضامناً وان هذا
بهذا التأخير ما فوت على الفقير داء ولا ملكاً فلا يصير ضامناً له شرعاً بخلاف صدقة
الفطر والحج فان محل الواجب هناك ذمته لا ماله وذمته باقية بعد هلاك المال
قوله والمستحق فقير يعينه المالك هذا جواب لقول الشافعي رحمه الله بانه منع بعد
الطلب بان طلب الفقير مقدار الواجب من الزكاة فمنعه نقول ماتعين هذا الفقير مستحقاً
وله ان يصرفه الى من شاء من الفقراء وربما يمتنع من الاداء لصرفه الى من هو احوج
منه وبعد طلب الساعي قيل يضمن وهو قول العراقيين من اصحابنا لان الساعي
متعين للاخذ فلزمه الاداء عند طلبه نصار متعدياً بالمنع كما لمودع اذا منع الوديعه والاصح

(كتاب الزكاة باب صدقة الموائم فصل)

وان قدم الزكاة على الحول وهو مالك للنصاب جازلانه ادى بعد سبب الوجوب
 فيجوز كما اذا كفر بعد الجرح وفيه خلاف مالك رح ويجوز التعجيل لاكثر من سنة
 لوجود السبب ويجوز لنصب اذا كان في ملكه نصاب واحد خلا فالزفر رحمة الله
 تعالى عليه لان النصاب الاول هو الاصل في السببية والزائد عليه تابع له
 الله تعالى اعلم بالصواب •

ان لا يضمن وهو اختيار مشايخنا رحمهم الله تعالى لان وجوب الضمان يستدعي
 تقويت يدا وملك ولم يوجد •

قوله وان قدم الزكاة على الحول وهو مالك النصاب جاز ذكر في الايضاح
 ولا يعتبر المعجل في اتمام النصاب وبيانه اذا عجل شاة من اربعين فحال عليه
 الحول وعندة تسعة وثلثون فلا زكاة عليه وذكر في الزيادات ان كان صرف الى
 الفقراء وقعت نفلا وان كان قائما بعينه في يد الامام او السامي اخذها وان باعها الامام
 لنفسه ضمنها والتمن له فان باع ليتصدق بثمنها رد عليه الثمن الى هنا من الايضاح
 ومن هذ اوقع الامام العلامة صاحب النهاية في السهو حيث اقدم الى بيان الفرق بين الاداء
 معجلا وبين الاداء في آخر الحول فقال قلت عندنا يجوز التعجيل ولكن بين الاداء
 معجلا وبين الاداء في آخر الحول فرق وهو ان في المعجل يشترط ان لا ينقص النصاب
 في آخر الحول وفي الاداء في آخر الحول لا يشترط بيانه اذا عجل شاة من اربعين فحال
 الحول وعندة تسعة وثلثون فلا زكاة عليه حتى انه ان كان صرف الى الفقراء
 وقعت نفلا وان كانت قائمة بنفسها في يد الامام او السامي اخذها وان باعها الامام لنفسه
 ضمنها وما اذا كان ادائه في آخر الحول فيقع عن الزكاة وان ينقص النصاب والمسئلة في الايضاح
 الى هذا كلامه لم يفرق استاذنا العلامة بين ما اذا كانت الشاة المعجلة في يد الامام
 والباقية في يدا مالك وبين ما اذا انتقص ما في يدا مالك بعد تعجيل الشاة وفي الاول (لا)

باب زكاة المال

فصل في الفضة

ليس فيما دون مائتي درهم صدقة لقوله عليه السلام ليس فيما دون خمس اواق صدقة
والاوقية اربعون درهما فاذا كانت مائتين وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم
لانه عليه السلام كتب الى معاذ رضي الله عنه خذ من كل مائتي درهم خمسة
دراهم ومن كل عشرين مثقالا من ذهب نصف مثقال *

لا يسترد ويصير المعجلة زكاة لان يد الساعي يد المالك في حق تكميل النصاب اذا تم
الحول والشاة في يده وفي الثانية لا يصير زكاة لانه لا يكمل به النصاب حيث انتقص
الباقية في يد المالك وما ذكر في الايضاح من مسئلة الزيادات من قوله وان كان قائما في
يد الامام والساعي اخذها محمول على ما اذا انتقص الباقي في يد المالك والدليل عليه
ما ذكر في الايضاح بعد هذا في هذه المسئلة واما اذا صرف الى الامام ثم تم الحول
والباقي في يده وقع الذي في يد الامام عن الزكاة وان انتقص مما كان في يده
كان له ان يصنعه من الامام والله اعلم *

باب زكاة المال

فصل في الفضة

اراد بالمال غير اسوائم على خلاف عرف اهل البادية فان اسم المال عندهم انما
يقع على النعم وعن محمد رحمه الله المال كل ما يملكه الناس من دراهم اود نابر
او حنطة او شعير او حيوان او ثياب او غير ذلك كذا في المغرب الاوقية بالتشديد
اربعون درهما فعلة من الوقاية لانه باقي صاحبها من الضرر وقيل هي فعلة من الاوق
الثقل والجمع الاواني بالتشديد والتخفيف كذا في المغرب *

(قوله)

قال ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ أربعين درهما فيكون فيها درهم ثم في كل أربعين درهما درهم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ما زاد على المائتين فزكوته بحسابها وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام في حديث علي رضي الله تعالى عنه وما زاد على المائتين فبحسابه ولأن الزكاة وجبت شكرا لنعمة المال واشترط النصاب في الابتداء لتحقيق الغنى وبعد النصاب في السوائم تحرزا عن التشقيص ولا أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قوله عليه الصلوة والسلام في حديث معاذ رضي الله تعالى عنه لا تأخذ من الكسور شيئا وقوله في حديث عمر وابن حزم وليس فيما دون الأربعين صدقة ولأن الحرج مدفوع

قوله وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقال صاحباه ما زاد على المائتين فزكوته بحسابه وهو قول علي وابن عمر وأبراهيم النخعي رضي الله تعالى عنهم وقال طائفة البصريين رحمه الله تعالى عليه لا يجب في الزيادة شيء حتى يبلغ مائتي درهم فيجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم **قوله** واشترط النصاب في الابتداء لتحقيق الغنى جواب لاشكال يرد على قوله ولأن الزكاة وجبت شكرا لنعمة المال ووجه الاشكال ان يقال لو كانت الزكاة واجبة شكرا لنعمة المال لما اشترط النصاب في الابتداء في غير السوائم ولما اشترط في الابتداء والانتفاء في السوائم فأجاب عنه وتحقيقه ان النصاب في الابتداء في غير السوائم لحصول الغنى للمالك به ففي الزيادة المعتبرة زيادة الغنى وذلك حاصل بالقليل والكثير وفي الابتداء والانتفاء في السوائم تحرزا عن التشقيص واحتج أبو حنيفة رحمه الله بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ما توارع مشورا أموالكم من كل أربعين درهما درهم اراد بالاموال الدراهم ثم لا يجب كذلك ابتداء ثبت ان المراد به بعد المائتين والنهي عن الاخذ من الكسور في حديث عمرو بن حزم (ليس)

وفي ايجاب الكمور ذلك لتعذر الوقوف والمعتبر في الدراهم وزن سبعة وهو ان تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل بذلك جرى التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه واستقر الامر عليه واذا كان الغالب على الورق الفضة فهو في حكم الفضة واذا كان الغالب عليها الغش فهو في حكم العروض يعتبر ان تبلغ قيمته نصابا لان الدرهم لا تخلو من قليل غش لانها لا تنطبع الا به وتخلو عن الكثير فجعلنا الغلبة فاصلة وهو ان يزيد على النصف اعتبار الحقيقة وسنذكره في الصرف ان شاء الله تعالى الا انه في غالب الغش لا بد من نية التجارة كما في سائر العروض

ليس فيما دون الاربعين صدقة دليل على ان المراد من قوله في كل اربعين درهما درهم نفى الوجوب فيما دون الاربعين •

قوله وفي ايجاب الكمور ذلك اي الحرج لتعذر الوقوف وذلك انه اذا ملك مائتي درهم وسبعة دراهم فعندهما تجب عليه خمسة دراهم وسبعة اجزاء من اربعين جزء من درهم وفي الحنة الثانية زكاة ما بقي وهو مائتا درهم ودرهم وثلاثة وثلثون جزء من درهم فيتعذر الوقوف على مقدار الواجب فيه **قوله** بذلك جرى التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه اعلم ان الدراهم في الا ابتداء كانت على ثلاثة اصناف صنف منها كل عشرة منه عشرة مثاقيل كل درهم مثقال وصنف منها كل عشرة منه ستة مثاقيل كل درهم ثلاثة اخماس مثقال وصنف منها كل عشرة منه خمسة مثاقيل كل درهم نصف مثقال وكان الناس يتصرفون بها ويتعاملون فيما بينهم الى ان استخلف عمر رضي الله عنه فاراد ان يحتوفي الخراج بالاحقر فالتمسوا منه التخفيف فجمع حساب زمانه ليتوسطوا ويوفقوا بين الدراهم كلها وبين مرامه عمرو بين مرامه الرعية فاستخرجوا له وزن السبعة وانما فعلوا ذلك لاحد وجوه ثلاثة احدها انك اذا جمعت من كل صنف عشرة صار الكل احدا وعشرين مثقالا

الا اذا كان تخلص منها فضة تبلغ نصابا لانه لا يعتبر في عين الفضة القيمة ولا نية التجارة والله تعالى اعلم بالصواب .

فصل في الذهب

ليس فيما دون عشرين مثقالا من ذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا وحال عليها الحول ففيها نصف مثقال لما روينا والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم وهو المعروف ثم في كل اربعة مثاقيل قيراطان لان الواجب ربع العشر وذلك فيما قلنا اذ كل مثقال عشرون قيراطا وليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وعندهما تجب بحساب ذلك وهي ممثلة الكسور وكل دينار عشرة دراهم في الشرع فيكون اربعة مثاقيل في هذا كاربعين درهما وفي تبرالذهب والفضة وحليهما واوانيهما الزكاة

فاذا اخذت ثلث ذلك كان سبعة مثاقيل والثاني انك اذا اخذت ثلث عشرة من كل صنف وجمعت بين الاثلاث الثلاثة المختلفة كانت سبعة مثاقيل والثالث انك اذا القيت الفاضل على السبعة من العشرة اعني الثلاثة والفاضل ايضا على السبعة من مجموع الستة على الخمسة اعني الاربعة ثم جمعت مجموع الفاضلين اي فاضل السبعة من العشرة وفاضل المجموع من الستة والخمسة وهوما القيت كان سبعة مثاقيل فلما كانت سبعة مثاقيل اعدل الاوزان فيها ودارت في جميعها بطريق مستقيم اختاروها **قوله** الا اذا كان تخلص منها فضة تبلغ نصابا أي يجب في تلك الفضة دون غشها زكاة من غير اعتبار القيمة ونية التجارة والله اعلم بالصواب .

فصل في الذهب

قوله والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم هذا التعريف لزيادة الايضاح لانه عرف من قوله وهو ان يكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل ان المثقال ما يكون كل (سبعة)

وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تجب في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال لانه مبذول في مباح فشا به ثياب البذلة ولنا ان السبب مال نام ودليل النماء موجود وهو الاعداد للتجارة خلقة والدليل هو المعتبر بخلاف الثياب والله اعلم بالصواب •

سبعة منه وزن عشرة دراهم فسؤال الدور وهم اذ كل واحد من الدراهم والمثقال معروف لكن عرف المعتبر من الدراهم بان يكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل والمثقال معروف فحصل منه ان نسبة المثلقال الى الدراهم ان يكون كل سبعة منه على وزن عشرة دراهم ثم صرح ببيان هذه النسبة في باب الذهب لزيادة الكشف والايضاح وهم علماء هداة يفيدون ما افادوا على الكمال من غير نقص واخلاق جزاهم الله تعالى خير الجزاء •

قوله وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه لا تجب في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال وانما خصهما ليمتاز به كل ما يباح استعماله من الذهب والفضة عما لا يباح استعماله وذكر في الخلاصة الغزالية اما من الحلي المباح من الذهب والفضة فلا زكاة فيها على اصح القولين لانه رخص استعمالها كسائر السلع وان كانت محظورة او آنية فالزكاة واجبة وفي الايضاح اذ امكن له اناء فضة وزنه مائتان وقيمته ثلثمائة درهم فان كان زكى من عينه تصدق بربع عشرة على الفقير في شراكه فيه وان ادى من قيمته فعند محمد رحمه الله يعدل الى خلاف الجنس وهو الذهب لان الجودة معتبرة فاما عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لو ادى خمسة دراهم من غير الاناء سقط عنه الزكاة لما بينا ان الحكم عنده مقصور على الوزن فان ادى من الذهب ما تبلغ قيمته خمسة دراهم من غير الاناء لم يجز بالاجماع لان الجودة متقومة عند المقاتلة بخلاف الجنس فاذا ادى القيمة وقعت من القدر المستحق وفيه ايضا وروى ابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا اعطى الفضة مكان الفضة فان كان وزن الفضة فيما دفع اقل لم يجز حتى يعطى قدر النقصان نحو ان تؤدى النهرجة عن الجياد وان كان التفاوت

فصل في العروض

الزكاة واجبة في عروض التجارة كائنة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من الورق او الذهب لقوله عليه السلام فيها يقومها فيؤدي من كل ما عني درهم خمسة دراهم ولانه معد للاستثناء باعداد العبد فاشبه المعد باعدادا لشرع وتشرط نية التجارة ليثبت الاعداد ثم قال يقومها بما هو انفع للمساكين احتياطا لحق الفقراء قال العبد الضعيف عصمه الله وهذه رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وفي الاصل خبره لان الثمنين في تقدير قيم الاشياء بهما سواء وتفسير الانفع ان يقومها بما يبلغ نصابا وعن ابي يوسف انه يقومها بما اشترى ان كان الثمن من النقود لانه ابلغ في معرفة المالة وان اشتراها بغير النقود قومها بالنقد الغالب وعن محمد رحمه الله تعالى انه يقومها بالنقد الغالب على كل حال كما في المغصوب والمستهلك واذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول فنقصا نه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة لانه يشق اعتبار الكمال في اثنا ثمة امالا بدمنه في ابتدائه للانعقاد وتحقيق الغنى وفي انتهاه للجوب ولا كذلك فيما بين ذلك لانه حالة البقاء بخلاف مالوهلك الكل حيث يبطل حكم الحول ولا تجب الزكاة لانعدام النصاب في الجملة ولا كذلك في المسئلة الاولى لان بعض النصاب باق فيبقى للانعقاد •

لمعنى في الوصف نحوان يؤدي الجباد من المضروبة جاز وكذلك ان اعطى تبراجيدا عن المصوغ وقيمة المصوغ اكثر بصاغت بها جاز لان الجودة لا قيمة لها والله اعلم •

فصل في العروض

قوله وتشرط نية التجارة اي حالة الشراء فاما اذا كانت النية بعد الملك فلا بد من اقتران عمل التجارة بنيتها حتى تعمل نيته لان مجرد النية لا تعمل على ما مر **قوله** بالنقد الغالب على كل حال اي سواء اشتراها باحدا لنقدين او بغيره **قوله** كما في المغصوب لان التقويم في حق الله تعالى معتبرا لتقويم في حق العباد ومتى وقعت الحاجة الى تقويم المغصوب في المستهلك تقو به بالنقد الغالب في البلاد فكذا هذا **قوله** فنقصا نه فيما (بين)

(كتاب الزكوة باب زكوة المال فصل في العروض) (٥١)

قال وتضم قيمة العروض الى الذهب والفضة حتى يتم النصاب لان الواجب في الكل باعتبار التجارة وان افرقت جهة الاعداد .

بين ذلك لا يسقط الزكوة وقال الشافعي رجح كل النصاب في السوائم من ابتداء الحول الى انتهائه شرط وفي مال التجارة يعتبر الكمال في آخره لا غير لان الزكوة تتعلق بقدر ووصف وفوات الوصف في خلا له يبطل حكم الحول ففوات بعض القدر اولى وفي نصاب التجارة يتعذر اعتبار النصاب في اثناء الحول لان القيمة تزداد وتنقص في كل ساعة فتعذر عليه التفريق في كل وقت فسقط اعتبارها حالة البقاء ويسقط في الا ابتداء ايضا لان اعتبارها في الابتداء انما يكون لاجل البقاء لنا ان النصاب شرط للمسروفي اعتبار الكمال في اثنا عشر عمرا فلا يعتبر ما لا بد منه في ابتداءه لانه لا نعقد وتحقيق الغنى . وفي انتهائه للوجوب ولا كذلك فيما بين ذلك لانه حالة البقاء فلم يشترط الغنى فيه بل هي حال بقاء الحول المنعقد فيشترط بقاء شيء من المحل لبقاء الحول حتى لو هلك كله بطلت اذا لم يبق ما يصلح لبقاء الحول وهذا كمن حلف بعق عبده ان يدخل الدار فان الملك يشترط حال اليمين لان عقاد اليمين وحال الدخول لنزول العتق لا فيما بين ذلك واعتبار الخصم فوات بعض القدر يفوات الوصف لا يستقيم لان فوات الوصف هناك وارد على كل النصاب فصار كهلاك النصاب كله وذلك لانه لما اعداه للاستعمال لم يبق شيء من المحل صالحا لبقاء الحول لان العلوقة ليست من مال الزكوة فصار كون كل ما علوقة كهلاك كل ما فاما بعده فلا يك البعض بقي المحل صالحا لبقاء الحول لان الشيء اذا انعقد على الكل يبقى منعقدا على البعض كما اذا هلك بعض مال المضاربة يبتقى العقد في الباقي .

قوله وان افرقت جهة الاعداد فان الاعداد في العروض من جهة العباد لا اعدادها للتجارة وفي النقد بين من الله تعالى فانهما خلقا للتجارة فهما للتجارة وصا والعروض لها جعلاً

(قوله)

ويضم الذهب الى الفضة للمجانسة من حيث الثمنية ومن هذا الوجه صار ميبا ثم تضم بالقيمة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بالا جزاء وهو رواية عنه حتى ان من كانت له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب وتبلغ قيمتها مائة درهم فعليه الزكاة عنده خلا فالحما هما يقولان المعتبر فيهما القدر دون القيمة حتى لا تجب الزكاة في مصوغ وزنه اقل من مائتين وقيمتها فوقها هو يقول ان الضم للمجانسة وهي تتحقق باعتبار القيمة دون الصورة فيضم بها والله اعلم.

قوله ويضم الذهب الى الفضة وقال الشافعي رحمه الله لا يضم لانهما جنسان مختلفان صورة ومعنى كالابل والغنم والاتحاد معنى الثمنية لا يوجب اتحاد الجنس كالركوب في حق الدواب ونحن نقول بان الاتحاد بينهما ثابت في الوصف الذي صار العين به سببا لوجوب الزكاة وهو الثمنية فلا يعتبر الاختلاف في الصورة كعروض التجارة بخلاف الابل والغنم لان الزكاة فيهما باعتبار العين والاعيان مختلفة حقيقة **قوله** حتى ان من كانت له مائة درهم وخمسة مثاقيل انما خص هذه الصورة لانه انما يظهر الخلاف حال نقصان الاجزاء ولا يظهر عند تكامل الاجزاء كما اذا كان من كل واحد منهما نصف النصاب بان كان له عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم او من احدهما ثلثة ارباع النصاب والربع من الآخر بان كان له مائة وخمسون درهما وخمسة مثاقيل او على العكس فانه يضم بالاجماع لانه متى انتقص قيمة احدهما يزداد قيمة الآخر فيمكن تكميل ما انتقص قيمة بما ازداد فتجب الزكاة بخلاف **قوله** هو يقول ان الضم للمجانسة وهي تتحقق باعتبار القيمة دون الصورة واعتبار الوزن اعتبار الصورة فاما مسألة الابريق فنقول القيمة انما يمكن اعتبارها عند المقابلة بغيرها فاما بانفرادها فلا فاذا اجتمعنامكن اعتبار التقويم وحاصل مماثل الضم ان عروض التجارة يضم بعضها الى بعض بالقيمة وان اختلفت اجناسها (وكذا)

باب في من يمر على العاشر

واذا مر على العاشر بمال فقال اصبته منذ اشهر

وكذا تضم هي الى النقدين بالاجماع والسوائم من مختلفي الجنس مثل الابل والبقرة والغنم لا يضم بعضها الى بعض بالاجماع والنقد ان يضم احدهما الى الآخر في تكميل النصاب عندنا خلافا للشافعي ولكن اختلف علماءنا الثلاثة في كيفية الضم وفي الايضاح والاجراء الذين يعملون الناس اذا ابتاعوا عيانا ليعملوا بها فحال الحول عليهم فهذا على وجهين كل ما يبقى اثره في المحل كالعصفور والزعفران وما شبه ذلك فان في ذلك الزكاة لان ما يأخذ في حكم العرض عن هذا العين ولهذا حق الحبس لاستيفاء الاجرة فكان العين معد التجارة وما لا يبقى له اثر في العين كالصابون والاشنان لا تجب الزكاة لان ما يأخذ ليس بعرض لان العين لم يبق فلا تجب فيه الزكاة واما آلات الصانع الذين يعملون بها وظروف الامتعة للتجارة لا تجب فيه الزكاة لانها ليست بمعدة للتجارة وكذا قالوا في النحاس اذا اشترى المقاوذ والجلال بان كان يبيع مع الدواب تجب الزكاة وان كان لحفظ الدواب بها فلا زكاة فيها كآلة الصانع.

باب في من يمر على العاشر

قوله اذا مر على العاشر بمال اي بمال الزكاة واراد به الاموال الباطنة لان ثبوت ولاية الاخذ في الاموال الظاهرة وهي السوائم لا يختص بالمرور ويدل عليه قوله بعد هذا وكذا الجواب في صدقة السوائم **قوله** فقال اصبته منذ اشهر يريد به انه لم يحل عليه الحول لان الاشهر جمع قلة وهي تقع على العشرة فما دونها (توايه)

نكط

أولي دين وحلف صدق ، والعاشر من نصبه إلا ما على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار فمن أنكر منهم تمام الحول أو الفراغ من الدين كان منكراً للوجوب والقول قول المنكر مع اليمين وكذا إذا قال أديتها إلى عاشر آخر ومراة إذا كان في تلك السنة عاشر آخر لأنه ادعى وضع الأمانة موضعها بخلاف ما إذا لم يكن ما شرا آخر في تلك السنة لأنه ظهر كذبه بيقين وكذا إذا قال أديتها أنا يعني إلى الفقراء في مصر لأن الأداء كان مفوضاً إليه وولاية الأخذ بالمرور لدخوله تحت الحماية وكذا الجواب في صدقة السوائم في ثلثة فصول وفي الفصل الرابع وهو ما إذا قال أديت بنفسي إلى الفقراء في مصر لا يصدق لأن الأداء ما كان مفوضاً إليه فلا يصدق وإن حلف وقال الشافعي رحمه الله يصدق لأنه أوصل الحق إلى المستحق ولأن حق الأخذ للسلطان فلا يملك إبطاله بخلاف الأموال الباطنة ثم قبل الزكاة هو الأول والثاني سياسة وقبل هو الثاني والأول ينقلب نفلاً وهو الصحيح ثم فيما يصدق في السوائم وأموال التجارة

قوله أولي دين أريد به دين مطالب من العباد إذ هو المانع **قوله** وحلف صدق ومن أبي يوسف رح لا يمين في هذه الوجوه كما في قوله صمت وصليت إذ الزكاة عبادة خالصة لله تعالى فكانت بمنزلة الصوم والصلوة وجه ظاهر الرواية أن هذه عبادة تعلق بها حق العاشر في الأخذ وحق الفقراء في المنفعة فالعاشر بعد ذلك يدعي عليه معنى لو اقربته يلزمه فيستحلف لرجاء النكول كما في سائر الدعاوي ولا يلزم عليه حد القذف فإنه لا يستحلف فيه إذا أنكر وإن تعلق حق العباد به لما أن اليمين مشروعة للنكول والقضاء بالنكول في الحدود متعذر بخلاف الصوم والصلوة فإنه لم يتعلق بهما حق العباد ولا يكذب فيهما أحدهما الساعي يكذبه **قوله** وكذا إذا قال أديتها أنا يعني إلى الفقراء في مصر فما إذا ادعى الأداء من الأموال الظاهرة أو من الأموال الباطنة بعد الإخراج إلى السفرة أنه لا يصدق (و)

لم يشترط اخراج البراءة في الجامع الصغير وشرطه في الاصل وهو رواية الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه ادعى ولصدق دعواه علامة فيجب ابرازها
وجه الاول الخط يشبه الخط فلا يعتبر علامة .

وقال الشافعي رحمة الله عليه صدق لان الزكاة حق الفقراء قال الله تعالى انما الصدقات
للفقراء اصاف اليهم بلام الملك وقد اوصل الحق الى المستحق فتبرأ ذمته كما لمشتري
من الوكيل اذا وفى الثمن الى الموكل ولنا ان حق الاخذ للسلطان قال الله تعالى
خذ من اموالهم صدقة وقال عليه السلام خذ من الابل الابل فلا يملك الغني ابطاله
كم عليه الجزية اذا صرفه بنفسه الى المقاتلة وكما لو صرف الوارث الثلث الموصى به
الى الفقراء يأخذ الوصي ثلثاً خرو كما لو ادعى صاحب الطعام العشر الى الفقراء
يعشر الامام ثانياً فكذا هنا الا ان يجيز الامام او الوصي اعطاءه وان لم يجز قيل الزكاة
هو الثاني والا ول ينقلب نفلاً وقيل هو الاول كما لو خفي على الساعي مكان ماله
كان ادائه صحيحاً ولو صدقة السلطان قيل لا يأخذ ثانياً وقيل يأخذه وفي التفاريق يجوز
دفع زكاة الاموال الظاهرة والعشر الى الفقراء فيما بينه وبين الله وان كان للامام ان
يأخذها ثانياً وذكروا في التفاريق ايضا ان وقف على اهل بلدة لا يؤدون زكاة الاموال
الباطنة طالهم بها وكذا من عرف بذلك ضرب وطول بالاداء وفي الاشارات اذا امتنع
من اداء الزكاة بحبس حتى يؤدى .

قوله لم يشترط اخراج البراءة في الجامع الصغير وذكر الامام التمرتاشي رحمه الله
في الجامع الصغير ولا يشترط ان يأتي بخط البراءة وهو الاصح ثم على قول من يشترط
البراءة في التصديق هل يشترط معها اليمين ايضا كما يشترط اليمين اذا لم يأت بالبراءة
على ما هو ظاهر الرواية لا اختلاف فيه قال الامام التمرتاشي رحمه الله وفي الشافعي
لو اتى بالخط ولم يحلف لم يصدق عند ابي حنيفة رحمه الله وقال يصدق لشهادة الظاهر له

قال وما صدق فيه المسلم صدق فيه الذمي لان ما يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلم فتراعى تلك الشرائط تحقيقا للتضعيف ولا يصدق الحربي الا في الجواني يقول من امهات اولادي لان الاخذ منه بطريق الحماية وما في يده من المال يحتاج الى الحماية غير ان اقراره بنسب من في يده منه صحيح فكذا بامية الولد لانه يبتني عليه فانه تمت صفة المالية فيهن والاخذ لا يجب الا من المال •

قال ويؤخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ومن الحربي العشر هكذا امر عمر رضي الله تعالى عنه سعاته وان مخرجي بخمسين درهما لم يؤخذ منه شيء الا ان يكونوا يأخذون منا من مثلها لان الاخذ منهم بطريق المجازاة بخلاف المسلم والذمي لان المأخوذ زكاة او ضعفها فلا بد من النصاب وهذا في الجامع الصغير في كتاب الزكاة لا تأخذ من القليل وان كانوا يأخذون منا منه لان القليل لم يزل عفوا لانه لا يحتاج الى الحماية •

قال وان مخرجي بما تني درهم ولا يعلم كم يأخذون منا يأخذ منه العشر لقول عمر رضي الله فان اعياكم فالعشرون علم انهم يأخذون من ربع عشر ونصف عشر يأخذ بقدره وان كانوا يأخذون الكل لا تأخذ الكل لانه غدروا ان كانوا لا يأخذون اصلا لا تأخذ ليركوا الاخذ من تجارنا ولا نأحق بمكارم الا خلاق قال وان مرا الحربي على عاشر عشرة ثم مرمرة اخرى لم يعشرة حتى يحول الحول لان الاخذ كل مرة استيصال المال وحق الاخذ لحفظه ولان حكم الامان الاول باق وبعد الحول يتجدد الامان

قوله فتراعى تلك الشرائط اي من الحول والنصاب والغنائم الدين وكونه للتجارة **قوله** تحقيقا للتضعيف فان تضعيف الشيء انما يكون ان لو كان المضعف على اوصاف المضعف عليه والا يلزم ان يكون تبديلا لا تضعيفا فيجب ان لا يتبدل شيء وراء التضعيف (كما)

لانه لا يمكن من الإقامة الاحوال والاخذ بعده لا يستاصل المال وان عشرة فرجع الى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشرة ايضا لانه رجع بامان جديد وكذا الاخذ بعده لا يفي الى الاستبصال وان مر ذمي بخمر او خنزير عشر الخمر دون الخنزير وقوله عشر الخمر اي من قيمتها قال الشافعي رحمه الله لا يعشرهما لانه لا قيمة لهما وقال زفر يعشرهما لا استوائهما في المالبية عندهم وقال ابو يوسف رح يعشرهما اذا مر بهما جملة كانه جعل الخنزير تبعا للخمر

كما قلنا في التضعيف على بني تغلب فان قيل اهل الذمة الحقوا بالمسلمين فيما لهم وعليهم بالحدوث فوجب ان يؤخذ منهم ربع العشر كما لمسلمين قلنا المأخوذ من زكاة حقيقة والمأخوذ منهم كالجزية حتى يصرف الى مصارف الجزى وليس بزكاة حقيقة لانها طهرة وهم ليسوا من اهلها ولكنها زكاة في حقهم فالحقوا بالمسلمين في اعتبار الحول وكالانصاب فوجب التضعيف كبني تغلب اظهار الصغار الكفر ولان حاجة الذمي الى الحماية اكثر لطمع اللصوص في اموالهم ولما وجب الاخذ من الحربي لهذه العلة وجب ان يضعف عليه ما يتردد من الذمي لان الحربي من الذمي كما لذمي من المسلم حتى لا تقبل شهادة الحربي على الذمي كشهادة الذمي على المسلم تحقيقا لفصل الذل والصغار لانه بمظنة الاسترقاق ونهب الاموال .

قوله لانه لا يمكن من الإقامة الاحوال اي قريبا من الحول وفي الكافي للعلامة النسفي رح وذكر في بعض نسخ الهداية لانه لا يمكن من المقام الاحوال وهو غلط من الكاتب والصواب ما ذكر في بعض النسخ بدون الا كما ذكر في المبسوط والجامع الصغير لفخر الاسلام وغيره **قوله** عشر الخمر اي من قيمتها وعند مسروق رحمه الله من عينها **قوله** والمسلم يسلّي خمر نفسه فانه لو غصب خمر من مسلم كان له ان يخاصم ويسترد ثبت انه محسّى في حقه فجاز ان يكون في حق غيره كذا ذكر في الايضاح **قوله** كانه جعل الخنزير تبعا للخمر اذا مالبية الخمر اظهر من مالبية الخنزير لانها قبل الخمر مال وبعده على عرضيته ان يصير

(كتاب الزكاة ... باب في من يمر على العاشر)

فان مربكل واحد على الانفراد عشر الخمر دون الخنزير ووجه الفرق على الظاهر ان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين والخنزير منها وفي ذوات الامثال ليس لها هذا الحكم والخنزير منها وان حق الاخذ للحماية والمسلم يحمي خمر نفسه للتخليل فكذا يحميها على غيره ولا يحمي خنزير نفسه بل يجب تسيبها بالا سلام فكذا لا يحميها على غيره ولو مر صبي او امرأة من بني تغلب بمال فليس على الصبي شيء وعلى المرأة ما على الرجل

ما لا بالتخليل ولا كذلك الخنزير ولهذا اذا عجز المكاتب ومعه خمر يصبر ملكا للمولى بخلاف الخنزير وكم من شيء لا يثبت قصدا ويثبت تبعا كوقف المنقول تبعا للمعقار .

قوله فان مربكل واحد على الانفراد عشر الخمر دون الخنزير اي عنده يي يوسف رحمه الله وا ما عندهما فالحكم كذلك سواء مربهما او على الانفراد لا يقال ما ذكرتم ان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين منقوض بما اذا اشترى ذمي دارا بخنزير وشفعها مسلم اخذها بقيمة الخنزير اذ لو كان للقيمة حكم العين لما اخذها بالقيمة وايضا منقوض بما اذا تلف المسلم خنزير الذمي يضمن قيمته فلو كان لها حكم العين لما ضمنها كما لا يضمن عين الخنزير لانا نقول القيمة في حق ذوات القيم بمنزلة عينها من وجه دون وجه اما انها ليست عينها فظاهر لانهما متغايران حقيقة واما انها بمنزلة عينها فيما اذا تزوج امرأة على عبد بغير عينه ثم اتاها بالقيمة تجبر المرأة على القبول كما لو اتاها بالمسمى فلما دارت القيمة بين ان يكون بمنزلة العين وبين ان لا يكون اعطي لها حكم العين في حق الاخذ لان فيه اقترابا مما هو في حكم نجس العين ولم يعط له حكم العين في حق الاعطاء لانه موضع ازالة وتباعد فكان هذا نظير ما ذكر في مسئلة السرقة بالانتفاع بالاستهلاك وذكر في الفوائد الظهيرية بعد قوله وكخذ القيمة فيما لا يكون من ذوات الامثال ينزل منزلة اخذ العين فان قيل ما ذكرتم يشكل بذهمي استهلاكه عليه ذمي خنزيرة حتى ضمن قيمته فاخذ القيمة وتضمن (بها)

لما ذكرنا في السوائيم ومن يمر على عاشر مائة درهم وأخبره أن له في منزله مائة أخرى قد حال عليها الحول لم يزك التي مربها لقلته وما في بيته لم يدخل تحت حمايته فلم يربها ثم يدرهم بضاعة لم يعثرها لأنه غير مأذون بإداء زكوته.

قال وكذا المضاربة يعني إذا مضارب به على العاشر وكان أبو حنيفة رح يقول ولا يعثرها لقوة حق المضارب حتى لا يملك رب المال نهيه عن التصرف فيه بعد ما صار عروضا فنزل منزلة المالك ثم رجع إلى ما ذكر في الكتاب وهو قولهما لأنه ليس بمالك ولا نائب عنه في أداء الزكاة إلا أن يكون في المال ربح يبلغ نصيبه نصا با فيؤخذ منه لأنه مالك له

بها ديناً عليه لمسلم جاز ولو كان أخذ القيمة كأخذ العين لما جاز القضاء قيل له لما فضى بها ديناً عليه وقعت المقاصة والمعاوضة بينهما وبين صاحب الدين وعند ذلك يختلف السبب واختلاف الأسباب ينزل بمنزلة اختلاف الأعيان على ما عرف وكذلك ذكر سؤالاً في النكته الثانية على قوله فكذلك إلا يحميها بغيره فإن قيل المسلم أو الذمي إذا غصب خنزيرة ذمي وتحاكم إلى القاضي فالقاضي يأمره بالرد والتسليم والأمر بالرد والتسليم حماية له قيل له نحن ندعي أنه إذا لم تكن له ولاية حماية خنزير نفسه لا يكون له ولاية حماية خنزير غيره لغرض يستوفيه وهنا لوحماة حماة لغرض يستوفيه ولا كذلك القاضي فافتراقاً وذكر الامام المحبوبي رحمه الله وإذا أمر الذمي عليه بجلد الميتة هل يأخذ منه شيئاً ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله عن الكرخي رحمه الله أنه يأخذ منه فإنه كان مالا في الأبداء ويصير مالا في الانتهاء بالدفع فكان كالخمر.

قوله لما ذكرنا في السوائيم لأن مال التاجر إذا مربه على العاشر بمنزلة السوائيم لحاجته إلى الحماية وقد بينا أنه لا يؤخذ من سوائيم صبيانهم ويؤخذ من سوائيم نسائهم فكذلك حكم التاجر منهم إذا مر على العاشر. (لوقته)

(كتاب الزكاة - باب في من يمر على العاشر)

ولو مر عبد مأذون به بمائتي درهم وليس عليه دين عشرة قال ابو يوسف رحمه الله لا ادري ان ابا حنيفة رحمه الله رجع من هذا ام لا وقياس قوله الثاني في المضاربة وهو قولهما انه لا يعشرهما لان الملك فيما في يده للمولى وله التصرف فنصار كل مضارب وقيل في الفرق بينهما ان العبد يتصرف لنفسه حتى لا يرجع بالعهد على المولى فكان هو المحتاج الى الحماية والمضارب يتصرف بحكم النيابة حتى يرجع بالعهد على رب المال فكان رب المال هو المحتاج فلا يكون الرجوع في المضارب رجوعا منه في العبد وان كان مولا معه يؤخذ منه لان الملك له الا اذا كان على العبد دين يحيط بماله لانعدام الملك او للشغل قال ومن مر على عاشر الخوارج في ارض قد غلبوا عليها فعشرة يثنى عليه الصدقة معناه اذا مر على عاشر اهل العدل لان التقصير جاء من قبله من حيث انه مر عليه .

قوله ولو مر عبد مأذون بمائتي درهم وليس عليه دين عشرة وفي الايضاح قال ابو يوسف رحمه الله لا اعلم انه رجع في العبد ام لا والصحيح ان رجوعه في المضارب رجوع في العبد المأذون وفي الجامع الصغير التمر تاشي وقال ابو يوسف رحمه الله رجوعه في المضارب رجوع في المأذون لانهما في المعنى سواء وقيل لامشابهة بينهما فان ولاية المأذون اهم لان الاذن في نوع اذن في الانواع ولا كذلك المضارب وفي الاصل لا يعشرهما لانهما امران بالتجارة وذكر فخر الاسلام في الجامع الصغير وقد ذكر في كتاب الزكاة انه لا يؤخذ من هؤلاء جميعا بعد ذكر المضارب والمستبضع والعبد المأذون **قوله** حتى لا يرجع بالعهد على المولى اي العبد المأذون اذا لزمه دين يؤدى من كسبه ورغبته ولا يرجع به على المولى اما المضارب اذا اشترى شيئا ولم يؤد الثمن حتى هلك مال المضاربة يرجع به على رب المال **قوله** الا اذا كان على العبد دين يحيط بماله اي حينئذ لا يؤخذ منه سواء كان معه مولا او لم يكن **قوله** لانعدام الملك اي عند ابي حنيفة رحمه الله وقوله للشغل اي عندهما والله اعلم (باب)

باب المعادن والركاز

قال معدن ذهب وفضة او حديد او رصاص او صخر وجد في ارض خراج او عشر وفيه
الخمس عندنا وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا شيء عليه فيه لانه مباح
سبقت يده اليه كالصيد الا اذا كان المستخرج ذهابا وفضة فيجب فيه الزكاة
ولا يشترط الحول في قول لانه نماء كله والحول للتنمية ولنا قوله عليه الصلوة والسلام

باب المعادن والركاز

في الايضاح ما يخرج من الارض ثلاثة انواع منها ما ينطبع كالذهب والفضة
والحديد والرصاص وفي جميعه الخمس وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا شيء عليه فيه لانه مباح
ربع العشر وهو بمنزلة الزكاة ولا يجب في غيرهما شيء والنوع الثاني ما كان ما ثعا
كالقارو والنفط ولا شيء فيه لانه مائع بمنزلة الماء وان كانت العين في ارض خراجية يجب
المخرج في الموضع الذي يتأتى فيه الزراعة والنوع الثالث الذي ليس بمائع ولا
ينطبع كالجص والنورة وما اشبه ذلك ولا شيء فيه لانه من اجزاء الارض كالتراب
وكذلك الباقوت والفيروز وغير ذلك لانه حجر وقد قال صلى الله عليه وسلم
لا زكاة في حجر والمراد به المحق المتعلق بالمعدن قال معدن ذهب وجد
في ارض خراج او عشر احرز به عما اذا وجد المعدن في الدارفانه لا خمس فيه
عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وما اذا وجد المعدن في المفازة التي لا مالك
لها ففيه الخمس عندنا ايضا كما اذا وجد في ارض العشر والخراج كذا في شرح
اللمحامي رحمة الله تعالى عليه

وفي الركاز الخمس وهو من الركز فاطلق على المعدن ولانها كانت في ايدي الكفرة وحوتها ايدينا غلبة فكانت غنيمه وفي الغنائم الخمس بخلاف الصيد لانه لم يكن في يدا احد الا ان الغنائم يدا حكمية لشبوتها على الظاهر واما الحقيقة فللواجد فاعتبرنا الحكمية في حق الخمس والحقيقة في حق اربعة الاخماس حتى كانت للواجد ولو وجد في داره معدنا فليس فيه شيء عند ابي حنيفة رحمه الله وقال فيه الخمس لا طلاق ماروينا

قوله وفي الركاز الخمس فانه عليه الصلوة والسلام لما سئل عما يوجد في الحرب العادي قال فيه وفي الزكاة الخمس فعطف الركاز على المدفون فعلم ان المراد بالركاز المعدن ولانه مأخوذ من الركز وهو الاثبات وهذا المعنى حقيقة في المعدن لانه خلق فيه مركبا وفي الكنز مجاز للمجاورة والحقيقة احق **قوله** فاعتبرنا الحكمية في حق الخمس احتياطا والحقيقة في حق اربعة الاخماس حتى كانت للواجد من كان من حر وعبد ومسلم وذمي وذكر واثني وصبي وبالغ لان استحقاق هذا المال كاستحقاق الغنيمه ولجميع من سميناه في الغنيمه اما سهمها او رضخا فان الصبي والمرأة والعبد والذمي يرضخ لهم اذا قاتلوا ولا يبلغ نصيبهم المهر تحرزا عن المساواة بين التبع والمتبوع وههنا لا مزاحم للواجد في الاستحقاق حتى يعتبر التفاضل فلهذا كان الباقي له والذي روي ان عبدا وجد جرة من ذهب على عهد عمر رضي الله عنه فادى ثمنه منه واعتقه وجعل ما بقي لبيت المال انه كان وجده في دار رجل فكان لصاحب الدار فلم يبق احد من ورثته فلهذا صرف الى بيت المال ورأى المصلحة في ان يعطي ثمنه من بيت المال ليوصله الى العتق كذا في المبسوط **قوله** لا طلاق ماروينا هو قوله عليه السلام وفي الركاز الخمس ولم يفصل بين الارض والدار (قوله)

وله انه من اجزاء الارض مركب فيها ولا مؤنة في سائر الاجزاء فكذا في هذا الجزء لان الجزء لا يخالف الجملة بخلاف الكنز لانه غير مركب فيها وان وجده في ارضه فعن ابي حنيفة رحمة الله عليه روايتان ووجه الفرق على احديهما وهو رواية الجامع الصغير ان الدار ملكت خالية عن المؤن دون الارض ولهذا وجب العشر والخراج في الارض دون الدار فكذا هذه المؤنة وان وجد ركازا اي كنزا

قوله وله انه من اجزاء الارض فان قيل لو كان من اجزاء الارض لجاز التيمم عليه كما سائر الاجزاء قلنا انه من اجزاء الارض من حيث انه يدخل في بيعها بخلاف الكنز لان جميع الوجوه واما الجواب له عمار ويا فان الامام حصه بهذه الدار فصاركانه نفل له بهذه الدار ولل امام هذه الولاية **قوله** ولهذا وجب العشر والخراج في الارض دون الدار فكذا هذه المؤنة يريد به ان الامام لما جعل الدار له فقد اصفاه له وقطع حق الباقيين عنها فلا يجب الخمس واما الارض فلان الامام ما اصفى له الحق فيها فانه يجب فيها العشر والخراج فاما الدار فهي مصفاة عن جميع الحقوق والدليل على الفرق بين الارض والدار انه لو كان له نخلة في دار تغل اكرار من تمر لا يجب فيها شيء ولو كانت النخلة في ارض عشيرة يجب العشر في التمر فكذلك في حكم المعدن **قوله** لما روينا وهو قوله عليه الصلوة والسلام وفي الركاز الخمس كان من حقه ان يقول لسباق ما روينا وهو قوله عليه السلام فيه وفي الركاز الخمس والمراد من قوله فيه في الكنز على ما ذكر فكان ذكر الكنز مقصودا هناك فكان التمسك به اولى كما تمسك به في المبسوط كذا في النهاية ثم ذكر صاحب النهاية شبهة وهي انه تمسك اولاً بهذا الحديث بلفظ الركاز على وجوب الخمس في المعدن حيث قال في الجامع الصغير اراد بالركاز المعدن واستدل ههنا بهذا الحديث بلفظ الركاز ايضاً على وجوب الخمس في الكنز والركاز اسم مشترك والمشترك لا عموم له بالاتفاق خصوصاً في موضع الانبات فما وجهه

(كتاب الزكاة ... باب المعادن والركاز)

وجب فيه الخمس عندهم لما روينا واسم الركاز ينطلق على الكنز لمعنى الركز وهو الاثبات
ثم ان كان على ضرب اهل الاسلام كما مكتوب عليه كلمة الشهادة فهو بمنزلة اللقطة
وقد عرف حكمه في موضعه وان كان على ضرب اهل الجاهلية كما لمنقوش عليه الصنم

ثم اجاب ان هذا من قبيل تعميم المعنى الذي له دلالة على كل واحد منهما فهذا ان
المدلولان حينئذ من انواع العام لا من انواع المشترك فان الركز يدل على الاثبات
لغة على ما ذكرنا من ركز الرمح اذا اثبتته في الارض ثم ذلك المثلث قد يكون
معدنا وقد يكون كنزا حتى لو ذكر المثلث مكان الركاز كان ذلك عامالا مشتركا
فكذا في لفظ الركاز لانه عبارة عنه كذا في النهاية وهذه الشبهة لا ترد لان المذكور
في الهداية التمسك بالركاز في ايجاب الخمس في المعدن وانه لاينا في التمسك به ايضا
في ايجاب الخمس في الكنز لان معنى الركز يجمعهما ولهذا قال وهو من الركز فانطلق
على المعدن ففي قوله فانطلق اشارة الى انه يجمعهما معنى هذا التحقيق يكون قوله
فيه وفي الركاز من قبيل عطف العام على الخاص كانه قال في المدفون وفي كل مثب
يجب الخمس او يقول لما دل هذا الحديث على واحد منهما بعينه ثبت الحكم في الآخر
بطريق الدلالة لوجود المعنى الذي ورد به النص فيه بعينه في الآخر.

قوله وجب الخمس عندهم اي عندنا وعند الشافعي رحمهم الله تعالى اذ لا فرق
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه في الكنزين الدار وغيرها وعند الشافعي
رحمه الله بين الذهب والفضة وبين غيرهما **قوله** فهو بمنزلة اللقطة لانه اذا كان فيه شيء
من علامات الاسلام كان من وضع المسلمين ومال المسلم لا يغنم وحكم اللقطة
ان تعرفها حيث وجدها مدية يتوهم ان صاحبها يطلبها وذلك يختلف بقلة المال وكثرة
حتى قالوا في عشرة دراهم فصاعدا يعرفها حول او في مادن العشرة الى الثلثة شهر او في مادن (الثلثة)

ففيه الخمس على كل حال لما بينا ثم ان وجدته في ارض مباحة فاربعة اخماسه للواحد لانه تم
الا حرا زمنه اذ لا علم به للغانمين فيختص هويه وان وجدته في ارض مملوكة فكذا
الحكم عندابي يوسف رحمه الله لان الاستحقاق بتمام الحيازة وهي منه وعندابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله هو للمختط له وهو الذي ملكه الامام هذه البقعة اول الفتح لانه
سبقت يده اليه وهي يده الخصوص فيملك به ما في الباطن وان كانت على
الظاهر كمن اصطاد سمكة في بطنها درة ملك الدرة ثم بالبيع لم يخرج عن
ملكه لانه مودع فيها بخلاف المعدن لانه من اجزائها فينتقل الى المشتري

الثلاثة الى الدرهم يوما وفي ملس ونحوه ينظر يمنة ويسرة ثم يضعه في كف فقبره .
قوله ففيه الخمس على كل حال سواء في ارضه او في ارض غيره او في ارض مباحة
قوله كمن اصطاد سمكة في بطنها درة ملكها فاذ باع السمكة ملكها المشتري ولم يملك
الدرة وذكر الامام التمر تاشي كذا استشهد به البعض والصحيح ان كان في صدف
ملكها والا فهي لقطة **قوله** ثم بالبيع اي بيع الارض التي تحتها كنز لم يخرج عن
ملكه اي الكنز لانه مودع فيها اي الكنز في الارض ثم ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في
مثله الدرة فقال في ظاهر الرواية لم يفصل بين ان تكون الدرة مثقوبة او غير مثقوبة
وقيل ان كانت مثقوبة لا تدخل في ملك المشتري لانها بمنزلة الكنز وان كانت
غير مثقوبة تدخل كمن اصطاد سمكة فوجد في بطنها عنبرا فهو للمشتري لانه حشيش
يا كله السمكة فيكون تبعاله فيدخل وفي الحيطان لو كانت الدرة في الصدف فهي
للمشتري لان الحمك يا كل الصدف وكل ما يا كله فهو للمشتري ولو اشترى جملا
فوجد في بطنه دينارا لم يكن له لانه لا يا كله عادة •
(قوله)
قلب

وَأَن لَّمْ يَعْرِفِ الْمُخْتَطِئُ (لِلْجَاهِلِي حَكْمُ الْغَنِيمَةِ وَلِلْإِسْلَامِي حَكْمُ اللَّقْطَةِ) يَصْرِفُ
 إِلَى أَقْصَى مَا لَكَ يَعْرِفُ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى مَا قَالُوا وَلَوْ أَشْبَهَ الضَّرْبَ بِجَعْلِ
 جَاهِلِيًّا فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَقِيلَ بِجَعْلِ إِسْلَامِيًّا فِي زَمَانِنَا لِتَقَادُمِ الْعَهْدِ
 وَمَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ بِأَمَانٍ فَوُجِدَ فِيهَا دَارُ بَعْضِهِمْ رَكَازًا رَدَّ عَلَيْهِمْ تَحْرِيزًا عَنِ الْغَدْرِ
 لِأَنَّهُ مَا فِي الدَّارِ فِي يَدِ صَاحِبِهَا خُصُوصًا وَإِنْ وَجَدَهُ فِي الصَّحَرَاءِ فَهُوَ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي يَدِ
 أَحَدٍ عَلَى الْخُصُوصِ فَلَا يَعْذَرُ وَلَا شَيْءٌ فِيهِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَلَصِّصِ فَيُرْمَى بِجَاهِلِيٍّ
 وَلَيْسَ فِي الْفَيْرُوزِ الَّذِي يُوْجَدُ فِي الْجِبَالِ خُمْسٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا خُمْسَ فِي الْأَعْجَرِ

قوله وَأَن لَّمْ يَعْرِفِ الْمُخْتَطِئُ وَلَا وَرَثَتَهُ ذَكَرَ أَبُو الْبَيْرَانِ يَوْضَعُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَذَكَرَ
 الْأَمَامُ السَّرْحَمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَنَّهُ يَصْرِفُ إِلَى أَقْصَى مَا لَكَ يَعْرِفُ فِي الْإِسْلَامِ
قوله وَأَنْ وَجَدَ فِي الصَّحَرَاءِ فَهُوَ لَهُ فَإِنْ تَبَيَّنَ يَدُهُمْ عَلَى مَا وَجَدَهُ فِي الصَّحَرَاءِ ثَابِتَةً
 لَا تَرَى أَنَّ الْمُسْتَأْمَنَ فِي دَارِنَا لَوْ وَجَدَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي الصَّحَرَاءِ فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ
 وَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْهُ لِثَبُوتِ يَدِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ مَا وَجَدَ
 الْمُسْتَأْمَنَ فِي دَارِهِمْ فَلَنَّا الْبِدَ عَلَى الصَّحَرَاءِ إِنَّمَا ثَبَتَتْ حُكْمًا وَدَارَ الْإِسْلَامِ دَارَ احْتِكَامٍ فَتُعْتَبَرُ
 الْبِدَا الْحَكْمِيَّةُ فِيهَا عَلَى الْمَوْجُودِ فَمَا دَارَ الْحَرْبِ دَارُ فَهْرٍ وَلَيْسَتْ بِدَارِ حُكْمٍ وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِيهَا
 ثَبُوتُ الْبِدَا حَقِيقَةً وَذَلِكَ لَا يُوْجَدُ فِيمَا وَجَدَ فِي الصَّحَرَاءِ فَيَكُونُ سَائِلًا ثُمَّ مَا فِي دَارِ
 الْحَرْبِ مَبَاحٍ إِلَّا خُذُوا نَمَا عَلَيْهِ التَّحْرِيزُ عَنِ الْغَدْرِ وَاخْذُ الْمَوْجُودَ فِي الصَّحَرَاءِ لَيْسَ
 بِغَدْرِ فِي شَيْءٍ **قوله** وَلَيْسَ فِي فَيْرُوزِ يُوْجَدُ فِي الْجِبَالِ خُمْسٌ احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ فِي الْجِبَالِ
 هَذَا يُوْخَذُ مِنْهُ وَمِمَّا ذَكَرَهُ بَعْدَ مِنَ الزُّبَيْقِ وَاللُّثْلُوثِ فِي خَزَائِنِ الْكُفَّارِ فَاصْبِرْ
 فَهَرَا فَإِنَّهُ بِخُمْسٍ بِالِاتِّفَاقِ *

وفي الزئبق الخمس في قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه آخر وهو قول محمد رحمة الله تعالى عليه خلافا لابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ولا خمس في اللؤلؤ والغبير عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليه فيهما وفي كل حلبة تخرج من البحر خمس لان عمر رضي الله تعالى عنه اخذ الخمس من الغبير ولهما ان فعرا البحر لم يرد عليه القهر فلا يكون المأخوذ منه غنيمة وان كان ذهابا او فضا

قوله وفي الزئبق الخمس في قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه آخر خلافا لابي يوسف رحمة الله تعالى عليه قال ابو يوسف رح كان ابو حنيفة رحمة الله تعالى عليه يقول لا خمس فيه فلم ازل به حتى قال فيه الخمس ثم رأيت بعد ذلك ان لا خمس فيه لاني سألت عنه فوجدته مخالفا للرصاص يريد به انه ينبع من عينه ولا ينطبع بنفسه فهو كالقبر والنفط فصار كالماء وابو حنيفة رحمة الله يقول انه يستخرج بالعلاج من عينه وينطبع مع غيره وان لم ينطبع بنفسه فصار كالنفط لا ينطبع الا بشيء يحاط بها من أنك او غيره وذكر الامام الترمذي رحمة الله في الزئبق خمس خلاف ابي يوسف رحمة الله قال هو جوهر سبال كالماء والقبر والنفط وقال هو حرا كلاسبال وقال الامام الترمذي قال ابو يوسف رحمة الله لا بخمس لانه معين بدليل انه يسقى باللداء فصار كالنفط ولهما انه جوهر اذ به حرارة معدنه فصار كالواذيب بالنار وفي الاسرار في تعليل ابي يوسف لانه بمنزلة القبر والنفط اي هو من جملة المياه ولا خمس في المياه لتفاهته **قوله** ولا خمس في اللؤلؤ والغبير قيل ان مطرا الربيع يقع في الصدف فيصير لؤلؤا فعلى هذا اصله من الماء وليس في الماء شيء وقيل ان الصدف حيوان يخلق الله فيه اللؤلؤ وليس في الحيوان شيء وهو نظير ظبي المحك يوجد في البر فلا شيء

والمروي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه فيما دمره البحر وبه نقول
متاع وجدر كاذا فهو للذي وجده وفيه الخمس معناه اذا وجد في ارض لا مالك
لها لانه غنيمه بمنزلة الذهب والفضة والله تعالى اعلم بالصواب .

فيه كذا في المبسوط واما الغبر فذكر في الكافي انه من زبد البحر فان الامواج
اذا تلاطمت هاج بها الزبد فلا يزال بها الريح حتى يمكث ما صفا فينقعد غبرا فيقذفه
الماء الى الساحل ويذهب ما لا ينتفع به من الزبد جفا فصا رحكمه حكم الماء
وفي المبسوط قيل نبت ينبت في البحر بمنزلة الحشيش في البر وقيل انه خثي
دابة في البحر وليس في اخفاء الدواب شيء وفي كتاب المالك الغبر نبات
يكون في قعر البحر فرما يتلعه الحوت فاذا استقر في بطن الحوت لنظفه لمرارته
وما لم يتلعه الحوت فهو الجيد منه .

قوله والمروي عن عمر رضي الله تعالى عنه فيما دمره البحر اي فيما دمره البحر الذي
في دار الحرب فدخل الجيش دار الحرب فاخذه فكان غنيمه ففيه الخمس
قوله متاع وجدر كاذا قال في الفوائد الظهيرية المتاع ما يمتنع به في البيت
من الرصاص ونحوه اي ينتفع به وقيل المراد الثياب لانه يستمتع بها
والله تعالى اعلم بالصواب . (باب)

ولا معتبر بالمالك فيه فكيف بصفته وهو الغنى لهذا لا يشترط الحول لانه لا ستماء وهو كله نماء ولهما في الثاني قوله عليه الصلوة والسلام ليس في الخضراوات صدقة

اي ماء جاريا وسقته السماء الا القصب والمستثنى عند ابي حنيفة رح خمسة اشياء السعف فانها من اغصان الاشجار وليس في الشجر عشر والتبن فانه ساق للحب كما لشجر للثمار والحشيش فانه ينتقى من الارض ولا يقصد استغلال الاراضي به والطرفاء والقصب فانه لا يقصد استغلال الاراضي بهما كذا في المبسوط وقال لا يجب العشر الا فيما له ثمرة باقية والتمر والعنب والاجاص والرمان والعناب والتين يبقون بعد التجفيف فبحرص وكذا الوبيع وطبا او عنباً او بسراً خرس ذلك جا فان بلغ العنب مقدار ما يجي منه الزبيب خمسة وسق فيجب في عينه الا اذا كان العنب مما يصلح للماء ولا يجي منه الزبيب فلا شيء وكذا حكم سائر الثمار والخوخ والكمثرى والتفاح والمشمش والثوم والبصل لا يبقون غالباً بعد التجفيف والوسق ستون صاعاً كل صاع ثمانية ارطال فجملته الف ومائتان قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله هذا قول اهل الكوفة وقال اهل البصرة الوسق ثلثمائة من كذا في المبسوط.

قوله ولا معتبر بالمالك جواب عن قولهما ولانه صدقة فيشترط النصاب فيه ليتحقق الغناء فيقول الغنى صفة المالك ولا يعتبر هنا المالك بدليل انه يجب في الاراضي الموقوفة وارض المكاتب فكيف تعتبر صفته اذ الصفة بدون الموصوف مما يستحيل وذكر في المبسوط وان كانت الارض لمكاتب او صبي او مجنون وجب العشر في الخارج منها عندنا وقال الشافعي رح الاشياء في الخارج من ارض المكاتب والعشر عنده قياس الزكوة لا يجب الا باعتبار المالك ما عندنا فالعشر مؤنة الارض النامية كالخراج فالمكاتب فيه والحرساء وكذلك الخارج من الاراضي الموقوفة على الرباطات والمساجد يجب فيه العشر عندنا وعند الشافعي رح لا يجب الا في الموقوفة على اتوام باعيانهم فانهم كالملاك (قوله)

والزكاة غير منفي فتعين العشر وله ما روينا ومرويهما محمول على صدقة يأخذها العاشر وبه يأخذ ابو حنيفة رحمه الله فيه ولان الارض قد تستتمي بما لا يبقى والسبب هي الارض النامية ولهدا يجب فيها الخراج اما الحطب والقصب والحشيش لا تمتنت في الجبان عادة بل تنفى عنها حتى لو اتخذها مقصبة او مشجرة او منبتا للحشيش يجب فيه العشر والمراد بالمدكور القصب الفارسي اما قصب السكر وقصب الذريرة ففيهما العشر لانه يفصدا بهما استغلال الارض بخلاف السعف والتبن لان المقصود الحب والتمر ونهما

قوله والزكاة غير منفي لان الخضراوات اذا كانت للتجارة تجب فيها الزكاة بالاتفاق فعلم ان المنفي هو العشر **قوله** وله ما روينا وهو ما اخرجته الارض ففيه العشر ومرويهما وهو قوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة الخضراوات بفتح الخاء لا غير الفواكه كالتماح والكمثرى او البقول كالكرفس وغيره كذا في المغرب محمول على صدقة يأخذها العاشر اذا مربها ولهذا ذكر في بعض الروايات لا تؤخذ من الخضراوات صدقة **قوله** وبه احد ابو حنيفة رحمه الله اي عمل ابو حنيفة رحمه الله بمرويهما على ان المنفي صدقة يأخذها العاشر من عينها لا جل الفقراء عند ابا مالك عن دفع قيمتها ما اذا اعطى من قيمتها الاخذ وكذا اذا اخذ من عينها لعمالة له ذلك ايضا وانما لا يأخذ من عينها لاجل الفقراء لان الاخذ ثبت نظر الفقراء ولا نظر ههنا لان العاشر في الغلب يكون نائما عن البلدة ولا يجد فقيرائه لبؤدي اليه فيحتاج الى ان يبعث بها الى البلدة ومتى بعث فربما يفسد قبل الوصول الى الفقراء فيؤدي الى الضرر فلا يأخذ بل يؤديه المالك بنفسه **قوله** اما قصب السكر وقصب الذريرة ففيهما العشر قال شيخ الاسلام في مبسوطه وقصب

قال وما سقي بغرب اود الية اوسانية ففيه نصف العشر على القولين لان المؤنة تكثر فيه وتقل فيما يستقى بالسما، اوسحاوان سقي سححا وبد الية فالمعتبر اكثر السنة كما هو في السائمة وقال ابو يوسف رحمه الله فيما لا يوسق كالزعفران والفطن يجب فيه العشر اذا بلغت قيمته قيمة خمسة وسق من ادنى ما يوسق كالذرة في زماننا لا نه لا يمكن التقدير الشرعي فيه فاعتبرت قيمته كما في عروض التجارة وقال محمد رحمه الله يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة اعداد من اعلا ما يقدر به نوعه فاعتبر في الفطن خمسة اجمال كل حمل ثلثا منه من

السكران كان يخرج منه العسل يجب فيه العشر وان كان لا يخرج منه العسل كالقصب الفارسي لا يجب فيه العشر قيل انما لا يخرج منه العسل اذا يبس وقصب الذريرة نوع من القصب في مضغه حرارة ومسحوقه عطري يؤتى به من الهند وانما سمي بها لانها تجعل ذرة ذرة وتلقى في الدواء **قوله** بخلاف السعف والتين السعف ورق جريد النخل الذي يتخذ منه الزيل والمراوح وعن الثليث رحمه الله اكثر ما يقال له السعف اذا يبس واذا كانت رطبة فهي الشنطة وقد يقال للجريد نفسه سعف ولو احدث سعفة لا يقال كان ينبغي ان يجب في التين لانه هو القصيل بعينه الا انه قد يبس حتى لو فصله يجب العشر في القصيل لانا نقول كان فيه العشر قبل الادراك فلما ادرك تحول العشر من الساق الى الحب كما تحول الخراج من التمك عند التعطيل الى الخارج عند الخروج لان المقصود هو الحب الغرب الدلو العظيمة والد الية جذع طويل يركب تركيب مداق الارز وفي رأسه مغرفة كبيرة يستقى بها وفي الايضاح اذا اخرجت الارض العهرية حبوبا مختلفة ولم يبلغ كل نوع منها خمسة اوسق فعن ابي يوسف رحمه الله في ذلك ثلث روايات روى محمد عنه انه لا يجب شيء حتى يبلغ كل صنف نصابا لانه يجعل كل واحد (كانه)

وفي الزعفران خمسة امناء لان التقدير بالوسق كان لا اعتبارا انه اعلا ما يقدر به

كانه المنفرد بكونه خارجا وروي عنه انه قال كل نوعين لا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاصلا كالأبيض مع الأسود او ما شبه ذلك من انواع الحنطة ضم البعض الى البعض لاتحاد الجنس وما يجوز بيعه بالأخر متفاصلا لا يضم لان الضم اثبات الاتحاد واختلاف الجنس ينافي في الاتحاد وهذه الرواية قول محمد رح وروي عنه ان ما ادرك في وقت واحد ضم بعضه الى بعض وان اختلف اجناسه وان لم يدرك في وقت واحد لا يضم لان الحق يجب بحسب الارض بوصف النماء وذلك يحصل بمنفعة الارض فان اتحدت بالمنفعة لا يختلف باختلاف الخارج كعروض التجارة وما ادرك في اوقات مختلفة فقد اختلفت منفعته وذل ابو يوسف رحمه الله اذ كان للرجل اراض مختلفة في رساتيق مختلفة فان كان العامل واحد ا يضم ويأخذ وان كان العمال مختلفة لم يكن لاحد العامل من مطالبة حتى يكمل النصاب فاما المالك فيما بينه وبين الله تعالى مخاطب بالاداء لان السبب قد وجد في حقه فاما حق الاخذ للعامل انما ثبت باعتبار ولايته فاذا لم يبلغ ما في ولايته نصابا لم يثبت حق الاخذ وقول محمد رحمه الله في التحقيق راجع الى هذا قال واذا اخرجت الارض المشتركة خمسة اوسق ففيها العشر في احدي الروايتين عن ابي يوسف رح لان المعبر بوجود النصاب لا الملك الا ترى انه يجب في ارض المكاتب والوقف وروي عنه انه لا يجب وهو قول محمد رح لان الايجاب عليه يكون فلا بد من وجود النصاب في حقه ومسائل الباب لا يتأتى على قول ابي حنيفة رحمه الله لان عنده يجب العشر في القليل والكثير ثم اختلفوا في وقت الوجوب فوقت الوجوب عند ابي حنيفة رحمه الله يكون عند ظهور الثمرة وعند ابي يوسف الوجوب عند الادراك وعند محمد رحمه الله يكون عند استحكامه وتصفيته وحصوله عند الحظائر

(كتاب الزكوة ... باب زكوة الزروع والثمار)

قال في الكتاب وهو قول محمد رضي الله عنه فيما صح عنه قال رضي الله عنه اختلفت النسخ في بيان قوله والا صح انه مع ابي حنيفة رحمه الله في بقاء التضعيف الا ان قوله لا يتأتى الا في الاصل لان التضعيف الحادث لا يتحقق عنده لعدم تغير الوظيفه ولو كانت الارض لمسلم باعها من نصراني يريد به ذميا غير تغلبي وقبضها فعليه الخراج عند ابي حنيفة رحمه الله لانه اليق بحال الكافر وعند ابي يوسف رحمه الله عليه العشر مضاعفا ويصرف مصارف الخراج اعتبارا بالتغلي وهذا هو من التبديل وعند محمد رحمه الله تعالى عليه هي عشرية على حالها لانه صار مؤنة لها فلا يتبدل كالخراج ثم في رواية بصرف مصارف الصدقات وفي رواية مصارف الخراج فان اخذها منه مسلم بالشفعة او ردت على البائع لفساد البيع فهي عشرية كما كانت اما الاول فلتحول الصفقة الى الشفع كانه اشتراها من المسلم

سليمان ذكر قول ابي يوسف رحمه الله تعالى مع قول محمد وهذا خلاف اصله .
قوله قال في الكتاب اي في المبسوط في كتاب الزكوة **قوله** اختلفت النسخ اي نسخ المبسوط في بيان قول محمد رحمه الله الا ان قوله لا يتأتى اي قول محمد رحمه الله لا يتأتى الا في الاصل لان التغلبي اذا اشترى ارضا عشرية من مسلم بقيت كذلك من غير تضعيف عند محمد رحمه الله تعالى واذا لم يثبت التضعيف الحادث لا يتأتى السقوط فعلم بهذا ان الخلاف بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي يوسف رحمهم الله في سقوط التضعيف في الراعي التي كانت اصلية في حكم التضعيف **قوله** اما الاول فلتحول الصفقة الى الشفع كانه اشتراها وانما لم يتمكن الشفع من الرد بالعيب على البائع لانه لم يأخذ منه حقيقة والعهدة على من وجد الاخذ منه كما في الوكيل بالبيع فانه يرد المشتري بالعيب على الوكيل لا على الموكل (قوله)

واما الثاني فلانه بالرد والفسخ بحكم الفساد جعل البيع كان لم يكن ولان حق المسلم لم ينقطع بهذا الشراء لكونه مستحق الرد واذا كانت لمسلم دارخطة فجعلها بستانا فعليه العشر معناه اذا سقاها بماء العشر ما اذا كانت تسقى بماء الخراج ففيها الخراج لان المؤنة في مثل هذاتد و رمع الماء وليس على المجوسي في داره شيء لان عمر رضي الله تعالى عنه جعل المساكن عفوا وان جعلها بستانا فعليه الخراج وان سقاها بماء العشر لتعذر ايجاب العشر اذ فيه معنى القرية فتعين الخراج وهو عقوبة تلحق بحاله وعلى قياس قولهما يجب العشر في الماء العشري الا ان عند محمد رحمه الله عشر واحد وعند ابى يوسف رح عشران وتقدم الوجه ثم الماء العشري ماء السماء والبار والعيون والبحار النبي لاندحل تحت ولاية احد والماء الخراجي لانها رالتي شقها الاعا جم وماء جيحون وسيحون ودجلة والفرات هشري عند محمد رحمه الله لانه لا يحميها احد كالبهار وحراجي عند ابى يوسف رحمه الله لانها يتخذ عليها القاطر من السفن وهذا يدعليها وفي ارض الصبي والمرأة التغلبين ما في ارض الرجل يعنى العشر المضاعف في العشرة والخراج الواحد في الخراجية لان الصالح قد جرى على تضعيف الدقة دون المؤنة المحضة ثم على الصبي والمرأة اذا كانا من المسلمين العشر فيضعف ذلك اذا كانا منهم وليس في عين القير والنط في ارض العشرشي لانه ليس من انزال الارض وانما هو عين فوارة كعين الماء وعليه في ارض الحراج حراج

قوله واما الثاني فلانه بالرد والفسخ بحكم الفساد جعل البيع كان لم يكن وكذا الرد بما هو فسخ كالرد بخيارا لشرط او الرؤية او العيب بفضاء ولوردت بلا قضاء بالحكم فيه حكم بيع المسلم من الذمي والمسئلة معروفة **قوله** وعلى قياس قولهما يجب العشر في الماء العشري كذمي اشترى ارض حشر من مسلم ففيه الخراج عند ابى حنيفة رح والعشر المضاعف عند ابى يوسف رحمه الله

(كتاب الزكاة ... باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز)
 وهذا اذا كان حريمه صالحا للزراعة لان الخراج يتعلق بالتسكن من الزراعة والله اعلم .

باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز

قال رحمه الله الاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الاية فهذه ثمانية اصناف
 وقد سقط منها المؤلفة قلوبهم لان الله تعالى اعز الاسلام واغنى عنهم وعلى ذلك انعقد الاجماع

وتصرف مصارف الخراج وعشر واحد عند محمد ربح لان الوظيفة تدور مع الماء والماء عشري

وتصرف مصارف الخراج في رواية ومصارف الصدقات في اخرى .

قوله وهذا اذا كان حريمه صالحا للزراعة لانه يجب بالتسكن وقد وجد ثم يمسح
 موضع القير في رواية تبعا وفي رواية لا يمسح لانها لا تصلح للزراعة فلم يوجد التسكن فيها .

باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز

قوله الاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الاية قال في الكشف قصر

لجنس الصدقات على الاصناف المحدودة وانها مختصة بها لا يتجاوزها الى غيرها كما انه

قيل انما هي لهم لا غيرهم ونحوه فذلك انما الخلافة لقريش يريد لا يتعداهم ولا يكون

لغيرهم فيحتمل الى ان يصرف الى الاصناف كلها وان يصرف الى بعضها ثم ذكر في الكشف

فان قلت لم عدل عن اللام الى في في الاربعة الاخيرة قلت للايدان بانهم ارسن في

استحقاق التصديق عليهم ممن سبق ذكره لان في اللوعاء فبينه على انهم احقاء بان

يوضع فيهم الصدقات ويجعلوا مظنة لها ومصبا وذلك في فك الرقاب من الكتابة

او الرق او الاسر وفي فك الغارمين من الغرم من التخليص والانفاذ وجمع الغازي

الفقير او المنقطع في الحج بين الفقروا لعبادة وكذلك ابن السبيل حامع بين الفقير

والغربة عن الاهل والمال وتكريري قوله وفي سبيل الله وابن السبيل فيه فضل ترجيح

لهذين على الرقاب والغارمين **قوله** وقد سقط منها المؤلفة قلوبهم وعلى ذلك انعقد الاجماع (فان)

(كتاب الزكاة ... باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز) (٥٣٩)
والفقير من له ادنى شيء والمسكين من لا شيء له وهذا مروي عن ابني حنيفة رحمه الله

فان قيل ان النسخ بالاجماع لا يجوز بل لا يتصور لان جواز النسخ وقت حيوة النبي عليه السلام
وفي ذلك الوقت الاجماع ليس بحجة وفيما صار حجة وهو بعد وفات النبي عليه السلام
لم يبق اوان النسخ قلنا قد ذكر شمس الائمة العرخسي وفخر الاسلام رحمهما الله
ان النسخ بالاجماع جوزه بعض مشايخنا بطريق ان الاجماع يوجب علم اليقين كائن
فيجوز ان يثبت النسخ به والاجماع في كونه حجة اقوى من الخبر المشهور فاذا كان يجوز
النسخ بالخبر المشهور بالزيادة فبالاجماع اولى واما اشتراط حيوة النبي عليه السلام في
حق جواز النسخ فجاز ان لا يكون مشروطا على قول ذلك البعض الا ترى ان النسخ
بالموتوا تروا المشهور بطريق الزيادة جائز ولا يتصور النسخ بالموتوا تروا المشهور الابعد وفات
النبي عليه السلام لما ان الموتوا تروا المشهور والا حاد انما تعرف بالفرقة بينها بهذه
الاسامي في القرن الثاني والثالث لما عرف في اصول الفقه ولعدم الاحتياج الى التواتر
والشهرة حال حيوة النبي عليه السلام فان قيل الخبر المتواتر المشهور ثابت حال حيوة
النبي عليه السلام فالنسخ به ثبت حينئذ ولا كذلك الاجماع قلنا الداعي الى الاجماع
ثابت ايضا حال حيوة النبي عليه السلام والنسخ بيان مدة الحكم فجاز ان يبين عليه السلام انتهاء
الحكم بعده وكان عمر رضي الله عنه يحفظه دون غيره فلم يبق ذلك الحكم عند انتهاء تلك المدة
فلما اجمعوا على ما رواه عمر رضي الله عنه كان ذلك بمنزلة الخبر المتواتر الذي ثبت به النسخ
وقال الشيخ الامام بدر الدين الكردي رحمه الله في جواز نسخ المؤلفات لثلاثة اوجه
احدها جازان يكون في ذلك نص وكان عمر رضي الله عنه ذكره دون غيره كما ان قراءة
السابع في قوله تعالى ثلثة ايام متتابعات فذكره ابن مسعود رضي الله عنه دون غيره
والثاني ان يكون هذا انتهاء الشيء بانتهاء علمه كما انتهاء جواز الصوم بانتهاء وقته وانتهاء
وجوب كفارة الفطر بانتهاء شهر رمضان والثالث ان كل شيء يعود الى موضعه

(كتاب الزكاة ... باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز)

وقد قيل على العكس ولكل وجهة ثم ^{لما صنفنا} ^{او صنف} وا حد سندكرة في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى والعامل يدفع الامام اليه ان عمل بقدر عمله فيعطيه ما يسعه واعوانه

بالنقض باطل فلو قلنا ببقاء جواز الدفع الى المؤلفة قلوبهم يلزم هذا لانه انما يذلل لهم المال لدفع شرهم ليكون ببضة الجادين محمية ولا يؤل الى الدين ذل وصغار من جانبهم فلما وقع الامن عن شرهم يكون الاعطاء ذلا وصغارا للاسلام فلا يعطون ثم المؤلفة قلوبهم قوم من روءاء العرب كابي سفيان بن حرب وصفوان بن امية وعيينة بن حصين والاقرع بن حابس وعلفمة بن علاثة والعباس بن مرداس وزيد بن الخيل واقترانهم قسم منهم كان يؤاخذهم به رسول الله عليه السلام ليسلموا ويسلم قومهم باسلامهم وقسم منهم اساموا لكن على ضعف فزيد تقريرهم ^{الضعف} وقسم منهم يعطون لدفع شرهم فان قيل كيف يجوز صرف الصدقة الى الكفار قلنا الجهاد دوا حب على الفقراء من المسلمين والاغنياء لدفع شر المشركين كان يدفع اليهم جزء من مال الفقراء وذلك قائم مقام الجهاد في ذلك الوقت ثم سقط هذا السهم بوفاة النبي عليه السلام هكذا قال الشعبي وروي انهم في حلة ابي بكر رضي الله عنه استبدلوا الخط لنصيبهم لهم وجاءوا الى عمر رضي الله عنه فاستبدلوا خطه فابى ومزق خط ابي بكر رضي الله عنه وقال هذا شيء كان يعطيكم رسول الله عليه السلام تالفا لكم فاما اليوم فقد اعز الله الدين فان ثبتتم على الاسلام والافببنا وبينكم السيف فعادوا الى ابي بكر رضي الله عنه فقالوا انت الخليفة ام عمر بذلت لنا الخط ومزقه عمر رضي الله عنه فقال هو ان شاء ولم نخالفه •

قوله وقد قيل على العكس وهو قول الشافعي رحمه الله ولكل وجهة والاول اصم ووجه الاول قوله تعالى او مسكينا ذا متربة اي الاصقا بالتراب من الجوع والعري ووجه الثاني ان الفقر مشتق من انكسار فقار الظهر فيكون اسوء حالا من المسكين ولهذا قال عليه السلام اللهم احبني مسكينا وامتنني مسكينا واحشني في زمرة المساكين والاول اصم وقد قيل (في)

(١٤٥) **كتاب الزكاة باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز**

هيرمقد ربالثمن خلا للشافعي رحمه الله لان استحقاقه بطريق الكفاية ولهذا يأخذ وان كان غنيا الا ان فيه شبهة الصدقة فلا يأخذها العامل الهاشمي تنزيها لقراءة الرسول عليه السلام عن شبهة الوسخ والغني لا يوازيه في استحقاق الكرامة فلم تعتبر شبهة في حقه وفي الرقاب ان يعان المكاتبون منها في نك رقابهم هو المنقول والغارم من لزمه دين ولا يملك نصابا فاضلا عن دينه وقال الشافعي رح من يتحمل غرامة في اصلاح ذات البين واطفاء النار بين القبيلتين وفي سبيل الله هو منقطع الغزاة عند ابي يوسف رحمه الله تعالى

في جواب من قال بان الفقير اسوء حالا من المسكين لقوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين ان السفينة كانت عارية عندهم وفائدة هذا الخلاف انما تظهر في الوصايا والوفاء اما الزكاة فيجوز صرفها الى صنف واحد عندنا فلا يظهر هذا الخلاف كذا في المبسوط وعن ابي يوسف رحمه الله انهما صنف واحد حتى قال فيمن اوصى بثلاث ماله لفلان وللفقراء والمساكين عند ابي يوسف رحمه الله لفلان نصف الثلث ولصنفين النصف لانهما صنف واحد عنده وعند ابي حنيفة رحمه الله لفلان ثلث الثلثة فجعلهما صنفين وهو الصحيح .

قوله غيرمقد ربالثمن خلا للشافعي رحمه الله عنده يعطيهم الثمن لان القسمة تقتضي المساواة في الاصل وانا نقول بانه يستحقه عماله الا ترى ان صاحب المال لو حمل الزكاة الى الامام لم يستحق العامل شيئا فيتقدر بقدر العمل ولو هلك ما جمعوه قبل ان يأخذوا منه شيئا سقط حقهم واجزت عن المؤدين كالمضارب اذا هلك مال المضاربة في يده بعد التصرف **قوله** هو المنقول عن رسول الله عليه السلام فانه روي ان رجلا قال يا رسول الله دلني على عمل يدخلني الجنة قال فك الرقبة واعتق النسيئة قال او ليما سواء يا رسول الله قال فك الرقبة ان تعين في عتقه قلو

(كتاب الزكاة ... باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز)

لانه المتفاهم عند الاطلاق وعند محمد رحمه الله تعالى منقطع الحاج لما روي ان رجلا جعل
بعباله في سبيل الله فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحمل عليه الحاج
ولا يصرف الى اغنياء الغزاة عندنا لان المصروف هم الفقراء وابن الصبيل من كان له
مال في وطنه وهو في مكان آخر لا شيء له فيه *

قال فهذه الجهات الزكاة فللمالك ان يدفع الى كل واحد منهم وله ان يقتصر على
صنف واحد وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا ان يصرف الى ثلثة من كل صنف لان الاضافة
بحرف اللام للاستحقاق ولنا ان الاضافة لبيان انهم مصارف لا لاثبات الاستحقاق وهذا
لما عرف ان الزكاة حق الله تعالى وبعله الفقهاء صاروا مصارف فلا يبالى باختلاف
جهات والذبي ذهبنا اليه مروي عن عمرو بن عباس رضي الله تعالى عنهما

قوله لانه المتفاهم عند الاطلاق لان حقيقته يطلق على جميع القرب الا ان عند
الاطلاق يفهم منه هذا **قوله** ولا يصرف الى اغنياء الغزاة عندنا وقال الشافعي رحمه الله
يدفع الى الغازي وان كان غنيا وهذا ضعيف لقوله عليه السلام لا يحل الصدقة لغني
وما ورد في الحديث لا يحل الصدقة لغني الا الخمسة من جملتهم الغزاة في سبيل الله
قلنا المراد الغني بقوة البدن والقدرة على الكسب لا بملك المال بدليل الحديث الاخر
ورد في فقراتهم **قوله** وابن الصبيل وانما سمي ابن الصبيل لانه لزم السفرو من لزم شيئا
نصب اليه كما يقال ابن الغني وابن الفقر **قوله** لان الاضافة بحرف اللام للاستحقاق واعتبر
امر الشرع بامر العباد فان من اوصى بماله لهؤلاء الاصناف لم يجز حرمان بعضهم
فكذلك في امر الشرع **قوله** مروي عن عمر رضي الله عنه بعث عمر رضي الله عنه بصدقة
الى اهل بيت رجل واحد وهذا نقل عن ابن عباس وحذيفة رضي الله عنهم (و)

(٥٣) **كتاب الزكاة ... باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز**

ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى ذمي لقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه خذها من اغنيائهم ورد هاني فقراهم ويدفع اليه ما سوى ذلك من الصدقة اليهم وقال الشافعي رح لا يدفع وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله اعتبارا بالزكاة ولنا قوله عليه السلام تصدقوا على اهل الاديان كلها ولولا حديث معاذ رضي الله تعالى عنه لقلنا بالجواز في الزكاة ولا يبنى بها مسجد ولا يكفن بها ميت لانعدام التملك وهو الركن

وفي الجامع الصغير للتمر تاشي ولا رواية في مسئلة الوصية فيمنع ولئن سلمنا فالمعتبر في اوامر الله المعنى وفي اوامر العبد الاسم كمن قال لا خركا تب عهدي ان علمت فيه خيرا فكاتبته ولم يعلم فيه خيرا لم يجز وفي امر الله تعالى بها على هذا الشرط لو كاتب ولم يعلم فيه خيرا جاز قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه المراد بيان المصارف فالى ايها صرفت اجزاك .

قوله الى ذمي لقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه خذها من اغنيائهم ورد هاني فقراهم وقال زفر رحمه الله تعالى الاسلام ليس بشرط في مصرف الزكاة وغيرها لان الله تعالى حيث ذكر الفقراء في الصدقات لم يقيد بصفة الاسلام فاثبات النفي يكون زيادة فيجري مجرى النسخ فان قبل هذا زيادة على النص بخبر الواحد وذلك لا يجوز كما قال زفر قلنا نعم الاصل هكذا الا ان النص عام قد خص منه الفقراء المحربي وكذلك الوالدان والولد والزوجة مخصوصون بالاجماع فيخص الباقي بخبر الواحد مع ان القاضي الامام ابا زيد رحمه الله ذكر في الاسرار ان هذا الحديث حديث مشهور مقبول بالاجماع فزادنا هذا الوصف به كما زدنا صفة التابع على صوم كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فصيام ثلاثة ايام متتابعات (قوله)

(كتاب الزكوة ... باب من يجوز دفع الصدقات اليه ومن لا يجوز)

ولا يقضى بها دين ميت لان قضاء دين الغير لا يقضى التملك منه لاسيما في الميت
ولا تشتري به رتبة تعتق حلانا لما لك حيث ذهب اليه في تأويل قوله تعالى وفي الرقاب
ولنا ان الاعتاق اسقاط الملك وليس بتمليك ولا ندفع الي غني لقوله عم لا تحل الصدقة لغني
وهو باطلا فقه حجة على الشافعي رح في غني الغزاة وكذا الحدبث معا ذرر على مارويناه
قال ولا يدفع المزكي زكوة ماله الي ابيه وجداه وان علا ولا الي ولده وولد
ولده وان سفل لان منافع الا ملاك بينهم متصلة فلا يتحقق التملك على
الكمال ولا الي امرأته للاشتراك في المنافع عادة ولا تدفع المرأة الي زوجها
عند ابي حنيفة رحمه الله لما ذكرنا وقالوا تدفع اليه لقوله عليه السلام اك اجران اجر الصدقة
واجر الصلة قاله لامرأة ابن مسعود رضي وقد سألته عن النصدق عليه قلنا هو محمول على الناطة
قال ولا يدفع الي مدبرة ومكاتبه وام ولده لفقده ان التملك اذ كسب المملوك
لسيده وله حق في كسب مكاتبه فلم يتم التملك ولا الي عبد قد اعتق بعضه
عند ابي حنيفة رح لانه بمنزلة المكاتب عنده وقالوا يدفع اليه لانه حر مديون عندهما
ولا يدفع الي مملوك غني لان الملك واقع لمولاه ولا الي ولد غني اذا كان صغيرا لانه يعد
غنيا بمال ابيه بخلاف ما اذا كان كبيرا لانه لا يعد غنيا بيسار ابيه وان كانت نفقته عليه

قوله ولا يقضى بها دين ميت ذكر في شرح الطحاوي رحمه الله ولو قضى
دين حي المديون الفقير فان قضى بغير امره يكون متبرعا ولا يجوز من زكوة ماله
ولو قضى بامر جاز كان تصدق على الغريم فيكون الفا بض كالوكيل له في قبض
الصدقة ولا يعطى الولد المنفي ولا المخلوق من مائه بالزنا ولا يعطي معتدته المبتوته
قوله ولا الي عبد قد اعتق بعضه على البناء للمفعول وصورة المحثلة عبد بين اثنين اعتق
احدهما نصيبه وهو معسر فلو دفع الشريك المالك الزكوة اليه لا يجوز عند ابي حنيفة رح (لانه)

(كتاب الزكاة باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز) (٥٠٠)

وبخلاف امرأة الغني لأنها ان كانت فقيرة لا تعد غنية بيسار زوجها وبقدرا لنفقة
لا تصير موسرة ولا تدفع الي بني هاشم لقوله عليه الصلوة والسلام يا بني هاشم ان
الله تعالى حرم عليكم غسالة الناس واساخهم وعوضكم منها بخمس الخمس بخلاف
التطوع لان المال ههنا كالماء يتدنس باسقاط الفرض اما التطوع فبمنزلة التبرد بالماء

لانه بمنزلة المكاتب وعندهما يجوز لانه حرمد يون ولو كانت الرواية على
البناء للفاعل فصورته عبد لرجل اعتق بعضه ووجب عليه السعاية في البعض الذي
لم يعتقه عند ابي حنيفة رحمه الله فلا يجوز للمعتق ان يدفع زكونه اليه لانه مكاتبه
ولكن قوله في تعليل قولهما لانه حرمد يون لا يوافق هذه الصورة اللهم الا ان يقال
المراد منه انه احتق بعض نصيبه وهو معسر وانما يوافقها ما ذكره فخر الاسلام رحمه الله
في الجامع الصغير لانه حرمله من غير ذكر الدين .

قوله وبخلاف امرأة الغني وروى اصحاب الامالي عن ابي يوسف رحمه الله انه
لا يجزيه لانها مكفية المؤنة بما يستوجب من النفقة على الغني حالة اليسار والعسرة
فانصرف اليها بمنزلة الصرف الي ولد صغير لغني **قوله** ولا تدفع الي بني هاشم وفي
شرح الآثار للطحاوي رح عن ابي حنيفة رح لا باس بالصدقات كلها على بني هاشم
والحرمة في عهد النبي عم للعوض وهو خمس الخمس فلما سقط ذلك بموته حلت
لهم الصدقة وفي التنف يجوز الصرف الي بني هاشم في قوله خلافا لهما وفي شرح الآثار
الصدقة المفروضة والتطوع محرمة على بني هاشم في قولهما وعن ابي حنيفة رح
روايتان فيها قال الطحاوي رح وبالجواز نأخذ **قوله** اما التطوع فبمنزلة التبرد
بالماء فان قيل اذ اتوضأ على الوضوء يريد به التقرب يصير الماء به مستعملا وان
كان تطوعا فكان ينبغي ان يصير المال وسخا في التطوع من الصدقة لان الحاق
صدقة التطوع بالوضوء التطوع اقرب من الحائنه بالتبرد قلنا المال ليس بنجس لا حقيقة

(كتاب الزكاة باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز)

وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقیل وآل الحارث بن عبد المطلب،
ومواليهم أما هؤلاء فلا نهم ينسبون إلى هاشم بن عبد مناف ونسبة القبيلة اليه
واماموا اليهم فلما روي ان مولا لرسول الله صلعم سأله ان يحل لي الصدقة فقال لا انت
مولانا بخلاف ما اذا اعتق القرشي عبد انصرا نيا حيث تؤخذ منه الجزية ويعتبر
حال المعتق لانه القياس واللاحاق بالمولى بالنص وقد حص الصدقة قال ابو حنيفة
ومحمد رحمهما الله اذ دفع الزكاة الى رجل يظنه فقيرا ثم بان انه غني اوها شمي
او كانرا ودفع في ظلمة فبان انه ابوه او ابنه فلا اعادة عليه وقال ابو يوسف رحمه الله
عليه الاعادة لظهور خطاه بيقين وامكان الوقوف على هذه الاشياء وصار كالاولاني والثياب
ولهما حديث معن بن يزيد فانه عليه السلام قال فيه يا يزبد لك ما نويت ويا معن لك
ما اخذت وقد دفع اليه وكيل ابيه صدقته ولان الوقوف على هذه الاشياء
بالاجتهاد دون القطع فيسبى الا مرفيها على ما يقع عنده كما اذا اشتبهت عليه القبلة
وعن ابي حنيفة رح في غير العني انه لا يجزيه والظاهر هو الاول وهذا اذا تحرى ودفع وفي اكبر
رأيه انه مصرف اما اذا شك ولم يتحرر او تحرى فدفع وفي اكبر رأيه انه ليس بمصرف لا يجزيه

ولا حكما الا انه لما ادي الفرص به تنجس ضرورة انه صار مطهرا بالنص لسقوط الغرض به
لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فيبقى ما وراءه على ما يقتضيه القياس واما الوضوء
على الوضوء فانه ازالة الظلمة بالنص اقتضاء اذا زياذ النور يقتضي زوال الظلمة بقدره لا محالة
قال عم الوضوء على الوضوء نور على نور ولم يرد النص بمثله ولم يسقط الفرص في صدقة التطوع
فبقي المال على حقيقته طاهرا من كل وجه فلذلك الحق بالتردد •

قوله وصار كالاولاني والثياب اذا اختلطت الاواني الطاهرة والاواني النجسة ان كانت الغلبة
للطاهرة فانه يتحرى ولا يجوز ان يترك التحري اما اذا كانت الغلبة للنجسة او كانا سواء
فانه لا يتحرى بل يتيمم ثم فيما جاز التحري فتحري فتوضأ ثم تبين انه نجس يعيد الوضوء (و)

لا اذا علم انه فقير هو الصحيح ولو دفع الى شخص ثم علم انه عبده او مكاتبه فلا يجزيه لانعدام التملك لعدم اهلية التملك وهو الركن على ما مر ولا يجوز دفع الزكاة الى من ملك نصابا من اي مال كان لان الغني الشرعي مقدر به والشرط ان يكون فاضلا عن الحاجة لا صلبة وانما المصاء شرط الوجوب ويجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا مكنتا لاند فقير والفقراء هم المصارف ولا ن حقيقة الحاجة لا يوقف عليها اذ ير الحكم على دليلها وهو فقد النصاب ويكره ان يدفع الى واحد مائتي درهم صاعدا وان دفع جاز وقال زفر رح لا يجوز لان الغني قارن الاداء فحصل الاداء الى الغني ولنا ان الغني حكم الاداء فيتعقبه لكنه يكره لقرب الغني منه كمن صلى وتقربه نجاسة قال وان تغني بها انسانا احب الي معناه الاغناء عن السؤال لان الاغناء مطلقا مكروه ويكره نقل الزكاة من بلدا الى بلد وانما تفرق صدقة كل فريق فيهم لما روينا من حديث معاذ رخص وفيه رعاية حق الجوار الا ان ينقلها الانسان الى قرأته او الى قوم

واما في الثياب اذا اختلطت الطاهرة بالنجسة وليس بينهما علامة لاحدهما فانه يتحرى في ذلك سواء كانت الغلبة للطاهرة او للنجسة واستويا ثم اذا صلى بثوب منها بالتحرى ثم تبين انه كان نجسا يعيد الصلوة كذا ذكره في طهارة شرح الطحاوي رحمه الله *

قوله الا اذا علم انه فقير اي حينئذ يجوز هو الصحيح قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله زعم بعض مشايخنا ان عندابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يجوز كما اذا اشتبهت عليه القبلة فتحري الى جهة ثم اعرض عن الجهة التي ادعى اليها اجتهاده وصلى الى جهة اخرى ثم تبين انه اصاب القبلة يلزمه اعادة الصلوة عندابي حنيفة ومحمد رح والتحرى ينفع دليل الفقربان يقول اني فقير ورأى عليه زي الفقراء ورأه في صف الفقراء واخبره مسلم بان فقير **قوله** ولنا ان الغني حكم الاداء فيتعقبه في الفوائد الظهيرية قال علماؤنا الملك وان كان يقارن التملك ولكن الغني

(كتاب الزكاة ... باب من يجوز دفع الصدقة اليه ومن لا يجوز)

هم احوج من اهل بلدة لما فيه من الصلة او زيادة دفع الحاجة ولونقل الى غيرهم
اجزاه وان كان مكروها لان المصرف مطلق الفقراء بالنص والله اعلم بالصواب.

يعقبه لان الغنى ما يقع به الاستغناء والاستغناء انما يثبت بالتمكن والاقتدار على التصرفات
وذلك مما يعقبه ولا يقترب به ولان حكم الشيء لا يمنع علة وان كان لا ينصورا ثبات
تلك العلة بعد ثبوت ذلك الحكم كالطلاق والاعتاق فان المطلقة الثلاثة بحال لو طلقها
لا يصح وكذا كالمعتق لا يصح فيه الاعتاق ومع ذاك لا يمنعان علهما فلو كان حكم العلة
مانعا للعلة لما ثبتت العلة في صورة ما وهذا معنى ما ذكره الامام الا سبيجا بي رحمه الله
في مبسوطه انه تمليك من الفقير من كل وجه لانه حين وجد فعل التمليك كان الملك منه
فقر حقيقة وانما ثبت الغنى حكما له فلا يمنع الحكم علة ككسرا الكوز وهو كسر محل صحيح
من كل وجه وان كان حكم هذا الفعل انكسار المحل وقتل الحي يكون قتلا للحي وان
كان حكمه زوال الحيوة ولذا لا يقال بانه قتل الميت من وجه او كسرا لمنكسر من وجه
فكذلك ههنا يجب ان لا يقال دفع الى الغنى من وجه ولكنه يكره لان فيه شبهة المقارنة
وحقيقة المقارنة تمنع الجواز فشبهتها لا بد ان يوجب الكراهة الا اذا كان عليه دين او
له عيال لم يثبت بهذا الفعل معنى الغنى اصلا فلا يكره قال فخر الاسلام رحمه الله
ولا صحابنا ان الاداء يلاقي الفقير وانما ثبت الغنى بحكمه وحكم الشيء لا يصلح مانعا له لان
المانع ما سبقه لا ما يلحقه والجواز لا يحتمل البطلان لان الفعل يستغني عن الفقر.

قوله هم احوج من اهل بلدة وكذلك اذا كان الفقير الذي في بلد آخر اوسع وانفع
للمسلمين بتعليمهم شرائع الاسلام وتعلمها وان يكون مزجيا عمره في ابواب الصلاح
والطاعات الاترى ان معاذ رضى كيف نقلها من اليمن الى المدينة لهذه المعاني وهو تعلم
احكام الدين ونصرة الحق اليقين **قوله** لان المصرف مطلق الفقراء بالنص
وهو قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية والله اعلم بالصواب. (باب)

باب صدقة الفطر

قال رحمه الله صدقة الفطرة واجبة على الحر المسلم اذا كان ما له كالمقدار النصاب فاضلا عن مسكنته وثيابه واثاثه وفرسه وسلاحه وعبيده وامام وجوبها لقوله عليه السلام في خطبته ادوا عن كل حر وعبد صغير او كبير نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير رواه ثعلبة بن صغير العدوي او صغير العذري رضي الله تعالى عنه وبمنله يثبت الوجوب لعدم القطع وشرط الحرية ليتحقق التمليك والاسلام ليقع قرينة واليسار لقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غني وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى عليه في قوله عليه الصلوة والسلام يجب على من يملك زيادة على ثوب يومه لنفسه وعياله وقدر ناليسار بالنصاب لتقدر المعنى في الشرع به فاضلا عما ذكر من الاشياء لانها مسحقة بالحاجة الاصلية والمستحق بالحاجة الاصلية كالمعدوم ولا يشترط فيه السوء ويتعلق بهذا النصاب حرمان الصدقة ووجوب الاضحية والفطرة •

باب صدقة الفطر

قوله صدقة الفطر واجبة ذكر الوجوب ههنا على التحقيق اصطلاحية وهي ان يكون بين الغرض والسنّة ذكر الامام المحبوبي رحمه الله واجبات الاسلام سبعة صدقة الفطر ونفقة ذوى الارحام ولو تروا الاضحية والعمرّة وخدمة الوالدين وخدمة المرأة زوجها وقال الشافعي رحمه الله هي فريضة لحدّث ابن عمر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام فرض صدقة الفطر على كل حر وعبد ذكر وانثى صغير او كبير نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير **قوله** رواه ثعلبة بن صغير العدوي وفي بعض النسخ العذري وفي المغرب عند الله بن ثعلبة بن صغير اي ابني

قال يخرج ذلك عن نفسه لأحديت بن عمر رضي الله عنه قال فرض رسول الله عليه السلام زكاة الفطر على الذكر والأنثى لأحديت ويخرج عن أولاده الصغار لأن السبب رأس يموته ويلى عليه لأنها تضاف إليه يقال زكاة الرأس وهو أمانة السببية والإضافة إلى الفطر باعتبارانه وقته ولهذا يتعدد بتعدد الرأس مع اتحاد اليوم والأصل في الرجوب رأسه وهو يموته ويلى عليه فيلحق به ما هو في معاه كولد الصغار لأنه يموثهم ويلى عليهم وعن ممالك لقيام الولاية والمؤنة وهذا إذا كانوا للخدمة ولا مال للصغار فإن كان لهم مال يؤدى من مالهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى حلافاً لمحمد رحمة الله تعالى عليه لأن الشرع أجراه مجرى المؤنة فاشبه النفقة.

قال ولا يؤدى عن زوجته لقصور الولاية والمؤنة فإنه لا يليها في غير حقوق النكاح ولا يموثها في غير الرواتب كالمداواة

صغير العذري ومن روى العذري بكانه نسه إلى جده الأكبر وهو عدي بن صغير هو من بني عذرة أيضاً

قوله حلافاً لمحمد رحمه الله قال محمد رحمه الله يجب على الأب إذا كان غنياً صدقة الفطر لابنه الصغير الغني لأن الواجب عبادة والأصل في العبادات أن لا يجب على الصبي وإنما أوجبنا على الأب لأن رأسه ملحق برأسه لأنه يموته ويلى عليه وهذه الولاية ثابتة والمؤنة وإن سقطت عنه لا تستغنا عنه وسبب الإيجاب على الأب موجود فجعلت كأنها عليه (قوله)

ولا عن اولاده الكبار وان نوافي مياله لانعدام الولاية ولو ادعى عنهم او عن زوجته
 بغير امرهم اجزاهم اسحسانا لثبوت الاذن عادة ولا يخرج عن مكاتبه لعدم الولاية
 ولا المكاتب عن نفسه انقره وفي المدبر وام الولد ولاية المولى ثابتة فيخرج عنها
 ولا يخرج عن ماله كالتجارة خلافا للشافعي رح فان عدته وجوبها على العبد ووجوب
 الزكاة على المولى فلا تنفي فيه وعندنا وجوبها على المولى بسببه كزكاة يهودي الى النبي
 والعبد بين شريكين لا فطرة على واحد منهما القصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما
 وكذا العبيد بين اثنين عندنا في حيفة رحمة الله وقال على كل منهما ما يخصه من الرأس
 دون الاشفاص بناء على انه لا يرمى تسمية الرقيق جبرا وهما يربا نها وفيل هو بالاجماع
 لانه لا يجتمع النصب قبل القسمة فلم تتم الرقبة لكل واحد منهما ويؤدي المسلم
 الفطرة عن عبده الكافر لاطلاق ما رويناه واغولته عليه الصلوة واسلام في حديث
 ابن عباس رضي الله تعالى عنه ادوا عن كل حرو عبد يهودي او نصراني
 او مجوسي الحديث ولان السبب قد تحقق والمولى من اهله وجمته خلاف الشافعي
 ورحمة الله تعالى عليه لان الرحوب عدته على العبد وهو ليس من اهله ولو كان على العكس
 فلا وجوب بالاتفاق ومن باع عبدا واحدا بالخيار ففطرته على من يصير له

قوله ولا عن اولاده الكبار وقال الشافعي رحمه الله اذا كان زمنام عسراف هو بمنزلة
 الصغير لقوله عليه السلام ادوا عن كل حرو عبد صغيرا وكبير ممن نمو دون عليه
 والحديث عندنا محمول على جواز الاداء او نقول هو صفة للعبد **قوله** ولو كان على
 العكس لا يجب بالاتفاق اما عندنا فلان الوجوب على المولى وهو ليس باهل واما
 عنده فلان تحمل المولى عن مملوكه يستدعي اهلية اداء العبادة والكافر ليس باهل
 لها والوجوب على العبد عنده باعتبار تحمل المولى الاداء عنه فاذا عدم ذلك لم يجب اصلا

(كتاب الزكاة باب صدقة الفطر)

معناه انه اذا مريوم الفطر والخيار باق وقال زفر رحمة الله تعالى عليه على من له الخيار لان الولاية له وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه على من له الملك لانه من وظائفه كالفقة ولنا ان الملك موقوف لانه لو رد يعود الى ملك البائع ولو اجيز ثبت الملك للمشتري من وقت العقد فتوقف ما يتني عليه بخلاف الفقة لانها للمحاجة اللازمة فلا تقل التوقف وزكاة التجارة على هذا الخلاف والله اعلم .

قوله معناه اذا مريوم الفطر اي وقت الفطر هذا على طريق ذكر الكل وارادة البعض وإنما قلنا ذلك لان انفجار الصبح كاف لتقرر الحكم **قوله** وقال الشافعي رح على من له الملك وهو المشتري عنده فان المذهب عند الشافعي رحمه الله ان خيار الشرط لا يبيع ثبوت الملك للمشتري كخيار العيب ذكره العلامة في الهابة كذا وجدت بخط الشيخين رحمهما الله وذكر في تناوي ناصبي حان الاختلاف بين زفر والشافعي رحمهما الله على عكس هذا اي عند زفر على من له الملك وعند الشافعي على من له الخيار والاعد لو كان مبيعاً يبعه فاسد مريوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري واعتقه فالصدقة على البائع وكذا اذا مريوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع وان لم يكن في البيع خيار ولم يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدقة على المشتري وان مات قبل ان يقبضه المشتري فالصدقة على واحد منهما وان لم يمت ورد قبل القبض بعيب او بخيار رؤية فصدقة الفطر على البائع وان رده بعد القبض بعيب او بخيار رؤية فالصدقة على المشتري ولا تجب عن الحمل **قوله** وزكاة التجارة على هذا الخلاف يعني اذا اشترى عبد للتجارة على انه بالخيار او البائع بالخيار فحال الحول والخيار باق فزكوته على من يصير العبد له وعند زفر رحمة الله تعالى عليه على من له الخيار وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه على من له الملك . (باب)

فصل في مقدار الواجب ووقته

الفطرة نصف صاع من برا دقيق اسويق اوزيبب اوصاع من تمر وشعير وقال الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه والاول رواية الحجا مع الصغير وقال الشافعي من جميع ذلك صاع احديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كنا نخرج ذلك على عهد رسول الله صلعم ولنا ماروينا وهو مذهب جماعة من الصحابة ومنهم الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم وما رواه محمود على الزيادة تطوعا ولهما في الزبيب انه والتمر يتقاربان في المقصود وانه والبر يتقاربان في المعنى لانه يؤكل كل واحد ويلقى من التمر السواة ومن الشعير الخالة وبهذا ظهر اتفاق بين البر والتمر ومراعاة من الدقيق والسويق ما يتخذ من البرا مادقيق الشعير كالشعير والآتي ان يراعى فيهما القدر والقيمة احتياطا

فصل في مقدار الواجب ووقته

قوله وقال ابريوسف ومحمد رحمهما الله الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن ابي حنيفة رح وقال ابو اليسر في جامع الصغير هذا هو الصحيح فانه روي في بعض الروايات اوصاعا من زبيب **قوله** ولنا ماروينا وهو ما رواه من حديث ثعلبة بن صغير في اول الباب وهو مذهب الخلفاء الراشدين وما روينا راجع على ما رواه الشافعي رحمه الله لان فيه الامر وهو محكم وما رواه يحتدل الزيادة تطوعا وهو الظاهر لانه ما دال امرنا رسول الله عليه السلام باخراج الصاع بل قال كنا نخرج **قوله** ولهما ان الزبيب والتمر يتقاربان في المقصود وهو التفكه **قوله** والاولى ان يراعى فيهما اي في الدقيق والسويق القدر والقيمة احتياطا حتى ان كان منصوبا عليهما يتأدى باعتبار القدر وان لم يكن منصوبا عليهما يتأدى باعتبار القيمة وتفسيره ان يؤدى نصف صاع من دقيق البر تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من البر واما الوادي منا ونصف من من دقيق البر وكن تبلغ قيمته

(كتاب الزكاة باب صدقة الفطر)

معناه انه اذا مريوم الفطروا الخيار باق وقال زفر رحمة الله تعالى عليه على من له الخيار لان الولاية له وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه على من له الملك لانه من وظائفه كالنفقة ولنا ان الملك موقوف لانه لو رد يعود الى ملك البائع ولو اجيز ثبت للملك للمشتري من وقت العقد فيتوقف ما يبتني عليه بخلاف النفقة لانها للحاجة الناجزة فلا تقبل التوقف وزكاة التجارة على هذا الخلاف والله اعلم .

قوله معناه اذا مريوم الفطراي وقت الفطر هذا على طريق ذكر الكل وارادة البعض وانما قلنا ذلك لان انفجار الصبح كاف لتقرر الحكم **قوله** وقال الشافعي رح على من له الملك وهو المشتري عنده فان المذهب عند الشافعي رحمه الله ان خيار الشرط لا يمنع ثبوت الملك للمشتري كخيار العيب ذكره العلامة في النهاية كذا وجدت بخط الشيخين رحمهما الله وذكر في فتاوى قاضي خان الاختلاف بين زفر والشافعي رحمهما الله على عكس هذا اي عند زفر على من له الملك وعند الشافعي على من له الخيار والعبد لو كان مبيعا بيعا فاسد فمريوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري فاعتقه فالصدقة على البائع وكذا اذا مريوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع وان لم يكن في البيع خيار ولم يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدقة على المشتري وان مات قبل ان يقبضه المشتري فلا صدقة على واحد منهما وان لم يموت ورد قبل القبض بعيب او بخيار رؤية فصدقة الفطر على البائع وان رده بعد القبض بعيب او بخيار رؤية فالصدقة على المشتري ولا تجب عن الحمل **قوله** وزكاة التجارة على هذا الخلاف يعني اذا اشترى عبد للتجارة على انه بالخيار او البائع بالخيار فحال الحول والخيار باق فزكوته على من يصير العبد له وعند زفر رحمة الله تعالى عليه على من له الخيار وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه على من له الملك . (باب)

فصل في مقدار الواجب ووقته

الفطرة نصف صاع من برا ودقيق أو سويق أو زبيب أو صاع من تمر أو شعير وقالوا الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه والأول رواية الجاهل مع الصغير وقال الشافعي من جميع ذلك صاع لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كنا نخرج ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأما ما روينا وهو مذهب جماعة من الصحابة وفيهم الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم وما رواه محمود على الزيادة تطوعا ولهما في الزبيب أنه والتمر يتفاربان في المقصود وأنه والبريتقاربان في المعنى لأنه يؤكل كل واحد ويلقى من التمر النواة ومن الشعير النخالة وبهذا ظهر التفاوت بين البر والتمر ومراعاة من الدقيق والسويق ما يتخذ من البر ما دقيق الشعير كالشعير والأولى أن يراعى فيهما القدر والقيمة احتياطا

فصل في مقدار الواجب ووقته

قوله وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن أبي حنيفة رح وقال أبو اليسر في جاء معه الصغير هذا هو الصحيح فإنه روي في بعض الروايات أوصاعا من زبيب **قوله** ولنا ما روينا وهو ما رواه من حديث ثعلبة بن صغير في أول الباب وهو مذهب الخلفاء الراشدين وما روينا راجع على ما رواه الشافعي رحمه الله لأن فيه الأمر وهو محكم وما رواه يحتمل الزيادة تطوعا وهو الظاهر لأنه ما قال أمرنا رسول الله عليه السلام بأخراج الصاع بل قال كنا نخرج **قوله** ولهما أن الزبيب والتمر يتفاربان في المقصود وهو التفكه **قوله** والأولى أن يراعى فيهما أي في الدقيق والسويق القدر والقيمة احتياطا حتى أن كان منصوبا عليهما يتأدى باعتبار القدر وإن لم يكن منصوبا عليهما يتأدى باعتبار القيمة وتفسيره أن يؤدي نصف صاع من دقيق البر تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من البر وما لو أدى منا ونصف من من دقيق البر ولكن تبلغ قيمته

فلط

(كتاب الزكوة ... فصل في مقدار الواجب ووقته)

وان نص على الدقيق في بعض الاخبار ولم يبين ذلك في الكتاب اعتبارا للغالب
والخبز تعتبر فيه القيمة هو الصحيح ثم يعتبر نصف صاع من بروزنا فيما يروى
من ابي حنيفة رحمه الله عليه وعن محمد رحمه الله عليه انه يعتبر كيلا والدقيق اولى
من البر والدرهم اولى من الدقيق فيما يروى عن ابي يوسف رحمه الله وهو احتيار
الفتية ابي جعفر رحمه الله لانه ادفع للحاجة واعجل به ومن ابي بكر الاعمش
تفصيل الحنطة لانه ابعد من الخلاف اذ في الدقيق والقيمة خلاف الشافعي رحمه
قال والصاع عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ثمانية ارطال بالعراقي وقال ابو يوسف
رحمهما عشرة ارطال وثلاث رطل بالحجازي وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام

قيمة نصف صاع من البر او ادى نصف صاع من دقيق البر ولكن لا تبلغ قيمته قيمة
نصف صاع من البر لا يكون عاملا بالا احتياط ولو كان قيمة نصف صاع من دقيق البر دون
قيمة نصف صاع من البر تزيد على نصف صاع من دقيق البر بقدر ما تبلغ به قيمته قيمة
نصف صاع من البر ولو كان قيمة نصف صاع من دقيق البر تزيد على قيمة نصف صاع
من البر لا تنقص من نصف صاع من دقيق البر حتى يكون عاملا بالا احتياطه

قوله وان نص على الدقيق في بعض الاخبار وهو ما روى ابو هريرة رضي الله عنه قال عليه السلام
على كل مسلم مدان من قمح او دقيق الا انه ليس بمشهور فالا احتياط فيما قلنا **قوله** ولم يبين
ذلك في الكتاب اي لم ينص ان الاول ان يراعى القدر والقيمة في دقيق الحنطة
وسويقها اعتبارا للغالب فان الغالب ان قيمة نصف صاع من الدقيق تساوي قيمة نصف
صاع من البر او تزيد لذلك لم يبينه ولكن غيره متوهم وهو ان لا تبلغ قيمة نصف صاع من
الدقيق قيمة نصف صاع من البر فكان الاحوط مراعاة القدر والقيمة **قوله** والخبز
تعتبر فيه القيمة وهو الصحيح في الكافي ولا رواية في الخبز فيل يجوز اذا دى
منوين من خبز البر لانه لما جاز من الدقيق فالاولى ان يجوز منه والصحيح انه لا يجوز (الا)

صاعاً أصغر الصيعان ولنا ما روي أنه عم كان يتوضأ بالمدرطلين ويغسل بالصاع ثمانية أرطال وهكذا كان صاع عمر رضي الله عنه وهو أصغر من الهاشمي وكانوا يستعملون الهاشمي قال وجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر من يوم الفطر وقال الشامي رحمه الله تعالى عليه بغروب الشمس في اليوم الأخير من رمضان حتى أن من أسلم أو ولد ليلة الفطر تجب فطرته عندنا وعند غيره لا تجب وعلى عكسه من مات فيها من مما ليكه أو ولده له أنه يختص بالفطر وهذا وقتنا وإن الإضافة للاحتصاص

الاباعتبار القيمة لأنه لم يرد فيه نص فكان كالذرة ثم يعتبر نصف صاع بوزننا لأن الصاع مقدراً بالوزن حتى اختلفوا أنه ثمانية أرطال أو خمسة أرطال وثلاث رطل وعن محمد رحمه الله يعتبر كيلان الأثارجاء في التقدير بالصاع وهو اسم للمكيال .

قوله صاعاً أصغر الصيعان أي خمسة أرطال وثلاث رطل أصغر من الثمانية **قوله** وهكذا صاع عمر رضي الله عنه يعني صاع عمر رضي الله عنه كان ثمانية أرطال وكان قد فقد النوى زمن الحجاج فأخرجه وكان بمن على أهل العراق يقول في خطبته يا أهل العراق يا أهل الشقاق والنفاق ومساوى الأخلاق ألم أخرج لكم صاع عمر ولذلك سمي حجاجاً والظاهر أنه كان صاع رسول الله عم لأن عمر رضي الله عنه لا يخالفه في شيء وهو أصغر صيعان اعتادها أهل المدينة لأنهم كانوا يستعملون صاعاً أكبر من ذلك يسمى هاشمياً اثنتان وثلاثون رطلاً وهذا أربعة ولهذا سمي أربع الهاشمي ثم كان لرسول الله عليه السلام صيعان مختلفة منها النفقات ومنها للمصنفات فما روي أنه كان خمسة أرطال وثلاثاً محمول على صاع النفقات ثم لا بد من معرفة الصاع الذي يقدر الحنطة بنصفه والشعير بثلثه قال الطحاوي رحمه الله ثمانية أرطال بما يحتوي كبله ووزنه وهو العدس والماش فإذا كان يسع ثمانية أرطال من العدس والماش فهو الصاع الذي يكال به الحنطة والشعير كذا ذكره الإمام الولولجي وغيره رحمهم الله **قوله** وجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر أي يتعلق بتعلق وجوب الأداء بالشرط لاتعلق وجوب الأداء بالسبب لأن الفطر شرط والرأس سبب (قوله)

(كتاب الزكاة ... فصل في مقدار الواجب ووقته)

واختصاص الفطربا ليوم دون الليل والمستحب ان يخرج الناس الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى لانه عليه السلام كان يخرج قبل ان يخرج ولان الامر بالاغناء كيلا ينشغل الفقير بالمسئلة عن الصلوة وذلك بالتقديم فان قدموها على يوم الفطر جاز لانه ادى بعد تقرير السبب فاشبه التعجيل في الزكاة ولا تفصيل بين مدة ومدة هو الصحيح وان اخرجوها عن يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها لان وجه القرية فيها معقول فلا يتقدر وقت الاداء فيها بخلاف الاضحية والله اعلم .

قوله والاختصاص للفطربا ليوم دون الليل يعني به ان اليوم مسمى بيوم الفطر فينبغي ان يكون الفطرية ليتحقق هذا الاسم كيوم الجمعة ما يجب ويؤدى فيه الجمعة وهذا لان حقيقة الفطر عند غروب الشمس كما يكون في اليوم الاخير يكون فيما قبله فعلم ان الفطر عن الصوم غير مراد ولكن لما كانت الاضافة للاختصاص علم انه اريد به فطر مخصوص وذا عند طلوع الفجر لان فيما تقدم كان يلزمه الصوم في هذا الوقت وفي هذا اليوم يلزم الفطر **قوله** ولا تفصيل بين مدة ومدة هو الصحيح وعند خلف بن ايوب يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان لافله وقيل يجوز تعجيلها في النصف الاخير من رمضان وقيل في العشر الاخير وعند الحسن بن زياد لا يجوز تعجيلها اصلا كالاضحية وتسقط بمضي يوم الفطر لانها قرينة اختصت بيوم العيد فيسقط بمضيها كالاضحية تسقط بمضي ايام النحر قلنا انها قرينة مالية لا تسقط بعد الوجوب الا بالاداء كلزكاة والاضحية لا تسقط ولكن ينتقل الوجوب الى التصدق بالقيمة وهذا لان القرينة في اراقة الدم غير معقولة وانما عرفت شرعا في ايام مخصوصة ووجه القرينة في التصدق بالمال معقول وهو سد خلة المحتاج فلا يقدر وقت الاداء فيه بوقت والله اعلم .

(كتاب)

كتاب الصوم

قال رحمه الله الصوم ضربان واجب ونفل والواجب ضربان منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والنذر المعلن فيجوز زنية من الليل وان لم ينو حتى اصبح اجزته النية ما بينه وبين الزوال وقال الشافعي لا يجزيه اعلم ان صوم رمضان فريضة لقوله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ وَلَعَلَّ فَرَضِيَّتُهُ انْعَقِدَ الْاِجْمَاعُ وَلَهَذَا يَكْفِرُ جَا حِدَةً وَالْمَنْذُورُ وَاجِبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَسَبَّحَ الْاَوَّلُ الشَّهْرِ وَلَهَذَا يُضَافُ اِلَيْهِ وَيَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِهِ

كتاب الصوم

هو في اللغة الامساك قال خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج واخرى يعلك اللجما اي ممسكة عن العلف وغير ممسكة وفي الشرع عبارة عن ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح الى غروب الشمس بنية التقرب من الاله بان يكون مسلما طاهرا من حيض ونفاس .
قوله والمنذور واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم فان قيل هذه الآية تقتضي فرضية المنذور لبوته بالكتاب بالا مرفصار كصوم رمضان قلنا نعم الا انه قد خص منه بالا اتفاق المنذور الذي ليس من جنسه واجب شرعا كعبادة المريض ونحو ذلك وما هو ليس بمقصود في العبادة كالنذر بالوضوء لكل صلوة والنذر بالمعصية فلما خصت هذه المواضع بقي في الباقي حجة مجوزة لا موجبة قطعاً كآية المأول وخبر الواحد والقياس فيثبت بمثله الوجوب لا الفرض . (قوله)

وكل يوم سبب لوجوب صومه وسبب الثاني النذر والنية من شرطه وسببها
ونفسه ان شاء الله تعالى وجه قوله في الخلافة قوله عليه الصلوة والسلام لا صيام
لمن لم ينو الصيام من الليل ولانه لما فسد الجزء الاول لفقد النية فسد الثاني ضرورة انه
لا يتجزى بخلاف النفل لانه منجز عنده ولنا قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما شهد
الاخرا بي برؤية الهلال الامن اكل فلا يأكلن بقية يومه ومن لم يأكل فليصم

قوله وكل يوم سبب لوجوب صومه هذا قول الامام ابي زيد الدبوسي والشيخ
الامام فخر الاسلام رحمهما الله تعالى وقال الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله
هذا غلط عندي بل السبب شهود جزء من الشهر فان الشهر اسم لجزء من الزمان يشتمل
على الايام والليالي وانما جعله الشراء سببا لظهار فضيلة هذا الوقت وهذه
الفضيلة ثابتة لليالي والايام جميعا والرواية محفوظة في ان من كان مفقدا في اول
ليلة من الشهر ثم جن قبل ان يصبح ومضى الشهر وهو مجنون ثم افاق يلزمه القضاء
فلو لم تتقرر السببية في حقه بما شهد من الشهر في حالة الافاقة لم يلزمه القضاء وكذلك
المجنون اذا افاق في اول ليلة من الشهر ثم جن قبل ان يصبح ثم افاق بعد مضي الشهر
يلزمه القضاء والدليل عليه ان نية اداء الغرض قبل تقرير سبب الوجوب لا تصح الا ترى
انه لو نوى قبل غروب الشمس لم تصح نيته ووجه قولهما ان صيام رمضان بمنزلة
عبادات متفرقة لانه تخلل بين كل يومين زمان لا يصلح للصوم لاداء ولا قضاء وهو
الليالي فصارت لصلوات ثم المعتبر ههنا في الوجوب اول الوقت لان الصوم يتأدى
بجميع اليوم فتكون العبرة في الوجوب لبعض الوقت لا لجميع الوقت فلو قلنا ههنا
بانه يحل التأخير من اول الوقت وهو اول اليوم يكون هذا تفويتا لا تأخيرا وفي الصلوة
يكون تأخيرا لا تفويتا والتأخير مباح والتفويت حرام كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله (قوله)

وما رواه محمول على نفي الفضيلة والكمال او معناه انه لم ينو انه صوم من الليل حتى لو نوى في نصف النهار انه صائم من حين نوى لا من اول اليوم لا يصير صائما عندنا ولانه يوم صوم فيتوقف الا مساك في اوله على النية المتأخرة المقترنة بالكثرة كالنفل وهذا لان الصوم ركن واحد ممتد والنية لتعيينه لله تعالى فتترجم بالكثرة جنبه الوجود بخلاف الصلوة والحج لانهما اركان فيشترط قرانها بالعقد على اداتهما وبخلاف القضاء لانه يتوقف على صوم ما هو الاصل في ذلك اليوم وهو النفل وبخلاف ما بعد الزوال لانه لم يوجد اقترانها بالاكثر فترجحت جنبته الفوات

قوله وما رواه محمول على نفي الفضيلة وقيل المراد هو النهي عن تقديم النية على الليل فانه لو نوى قبل غروب الشمس ان يصوم غدا لا يصح وانما يصح اذا نوى بعد غروب الشمس او معناه لم ينو انه صوم من الليل بل نوى الصوم من وقت النية على انه عام خمس منه النفل اتفاقا والعام متى خص منه شيء خص تخصيصه بالقياس فيحمل على صوم القضاء والنذر الذي هو غير معين والكفارات ونخص هذا الصوم بالقياس وهو ان هذا يوم صوم فلا مساك في اول النهار يتوقف على ان يصير صوما بالنية المقترنة بالكثرة كالنفل خارج رمضان ثم اقتران النية بحالة الشروع ليس بشرط في باب الصوم بدليل جواز التقديم فصا رحالة الشروع ههنا كحالة البقاء في سائر العبادات واذا جاز نية متقدمة دفعا للحرج جاز نية متأخرة عن حالة الشروع بالطريق الاولى لانه ان لم يقترن بالشروع ههنا فقد اقترن بالاداء ومعنى الحرج لا يندفع بجواز التقديم في جنس الصائمين لان منهم من يبلغ في آخر الليل وحائض تطهر ونائم لا ينتبه الا بعد طلوع الفجر وفي ايام الشك لا يمكنه ان ينوى الغرض ليلا كذا في المبسوط فان قيل اعتبار النية المتأخرة بالمقدمة لا تكاد تصح فالمقدمة كالقائمة عند الشروع كما اذا حضرت نية الصلوة ثم شرع في الصلوة ولم تحضر النية وقت الشروع

(كتاب الصوم)

ثم قال في المختصر ما بينه وبين الزوال وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لانه لا بد من وجود النية في اكثر النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر الى وقت الضحوة الكبرى لا وقت الزوال فتشترط النية قبلها لتحقيق في الاكثر ولا فرق بين المسافرين والمقيمين

تصح اذا لم يفصل بين النية والتحريم بعمل مناف للصلوة وكذا في الزكوة تكفيه النية عند عزل مقدار الواجب ولا تعتبر نيته بعد الشروع في الصلوة ولا بعد اداء الزكوة فيثبت ان جعل الموجود قائما حكما له نظير في الشرع وله نظائر كما في المفقود وكذا البيع والشراء والشكاح فاما جعل المعدم الذي سيوجد كانه موجود حكما قبل وجوده فمما لا نظيره فكما ان القول به حينئذ مخالفا للحقيقة والحكم قلنا لا نجعل النية المتأخرة متقدمة بل نجعل الامساكات التي في اول اليوم موقوفة منتظرة الى النية اذا كان ذلك اليوم متعينا لذلك الصوم كما في النفل فاذا وجدنا قلب ذلك الامساك صوما وانما لم يجعل هكذا في الصلوة لما ان لها اركاناً مختلفة فلم يتوقف فعل الركن الاول الى ما يوجد في ركن آخر وفي الزكوة بعد الاداء تمت العبادة والنية الموجودة بعد الاداء غير كافية ولا كذلك الصوم •

قوله ثم قال في المختصر اي القدوري **قوله** وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لان ساعة الزوال نصف النهار وهو من طلوع الشمس الى غروبها ووقت اداء الصوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونصفه وقت الضحوة الكبرى فتشترط النية قبلها لتحقيق النية في الاكثر والمراد بالنهار المذكور في الجامع الصغير اليوم يؤيد ما قلنا قوله عليه الصلوة والسلام صلوة النهار عجماء (قوله)

خلا فالزفر روح لانه لا تفصيل فيما ذكرنا من الدليل وهذا الضرب من الصوم يتأدى بمطلق النية وبنية النفل وبنية واجب آخر وقال الشافعي في نية النفل عا بث وفي مطلقها انه قولان لانه بنية النفل معرض عن الغرض فلا يكون له الغرض ولنا ان الغرض متعين فيه فيصاب باصل النية كما لم توجد في الدار يصاب باسم جنسه واذا نوى النفل او واجبا آخر فقد نوى اصل الصوم وزيادة جهته وقد لغت الجهة فبقى الاصل وهو كاف ولا فرق بين المسافرين المقيم والصحيح والسقيم عند ابي يوسف ومحمد روح لان الرخصة كيلا تلزم المعذور ومشقة فاذا تحملها التحق بغير المعذور وعند ابي حنيفة روح اذا صام المريض والمسافر بنية واجب آخر يقع عنه لانه شغل الوقت بالاهم لتحتمه للحال وتخيره في صوم رمضان الى ادر اك العدة وعنه في نية التطوع رواه اثنان والفرق على احد بهما انه ما صرف الوقت الى الاهم والضرب الثاني ما ثبت في الذمة كقضاء شهر رمضان وصوم الكفارة فلا يجوز الابنية من الليل لانه غير متعين ولا بد من التعيين من الابتداء والنفل كله يجوز بنية قبل الزوال خلافا لما لك فانه يتمسك باطلاق ما روينا ولنا قوله صلعم بعد ما كان يصبح غير صائما ثم اني اذا صائم ولا ان المشروع خارج رمضان هو النفل فيتوقف الامساك في اول اليوم على صيرورته صوما بالنية على ما ذكرنا ولنوى بعد الزول لا يجوز وقال الشافعي يجوز ويصير صائما من حين نوى اذ هو متجز عنه لكونه مبنيا على النشاط ولعله ينشط بعد الزوال الا ان من شرطه الامساك في اول النهار وعندنا يصير صائما من اول النهار لانه عبادة قهر النفس وهي انما تتحقق بامساك مقدرفيعتبر قران النية باكثره

قوله خلا فالزفر رحمه الله هو يقول ان امساك المسافر في اول النهار لم يكن مستحقا بصوم الغرض فلا يتوقف على وجود النية بخلاف المقيم ولنا ان المسافر انما فارق المقيم في الترخص فاذا لم يترخص وقصد اداء المشروع في وقته وهو متعين فتصح بنية متأخرة كما في حق غيره

قوله وبنية واجب آخر مستقيم في صوم رمضان واما في النذر المعين فلا لانه يقع عما نوى من الواجب اذا كانت النية من الليل **قوله** وعند ابي حنيفة روح اذا صام المريض والمسافر

فما .

فصل في رؤية الهلال

وينبغي للناس ان يلتفتوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان رآه صاموا وان غم عليهم اكملوا عدة شعبان ثلثين يوما ثم صاموا لقوله صلعم صوموا لرؤيته وانظر والرؤية فان غم عليكم الهلال فاكملوا عدة شعبان ثلثين يوما وان الاصل بقاء الشهر فلا ينقل عنه الا بدليل ولم يوجد ولا يصومون يوم الشك الا تطوعا لقوله صلعم لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا وهذه المسئلة على وجوه احدها ان ينوي صوم رمضان وهو مكروه لما روينا ولا نه تشبه باهل الكتاب لانهم زادوا في مدة صومهم ثم ان ظهرا ان اليوم من رمضان يجزيه لانه شهد الشهر وصامه وان ظهرا انه من شعبان كان تطوعا وان افطر لم يقضه لانه في معنى المظنون والثاني ان ينوي عن واجب آخر وهو مكروه ايضا لما روينا الا ان هذا دون الاول في الكراهة ثم ان ظهرا انه من رمضان يجزيه لوجود اصل النية وان ظهرا انه من شعبان فقد قيل يكون تطوعا لانه منهي عنه فلا يتأدى به الواجب وقيل يجزيه عن الذي نواه وهو الاصح لان المنهي عنه وهو التقدم على رمضان بصوم رمضان لا يقوم بكل صوم بخلاف يوم العيد لان المنهي عنه وهو ترك الاجابة يلزم كل صوم بنية واجب آخر تقع عنده اي عما نوى وذكر شمس الائمة المحلوا في رح في المبسوط فاما المريض اذ انوى واجبا آخر فالصحيح انه يقع صومه عن رمضان لان اباحة الفطر له عند العجز عن اداء الصوم فاما عند القدرة فهو والصحيح سواء بخلاف المسافر ثم قال وذكر ابو الحسن الكرخي رح ان الجواب في المريض والمسافر سواء على قول ابي حنيفة رح وهو سهو او ما اول ومراده مريض يطيق الصوم ويخاف منه زيادة المرض وذكر في الايضاح وكان بعض اصحابنا يفصل بين المسافر والمريض وانه ليس بصحيح وانهما يتساويان وقد روى ابو يوسف رح عن ابي حنيفة رح في المريض نصا انه اذا نوى التطوع يقع عن التطوع .

فصل في رؤية الهلال

قوله ولا يصومون يوم الشك فيوم الشك هو اليوم الاخر من شعبان الذي يحتمل (انه)

والكراهية هنا الصورة النهي والثالث ان ينوى التطوع وهو غير مكروه لما روينا وهو حجة على الشافعي رحمة الله تعالى عليه في قوله يكره على سبيل الابتداء

انه اول رمضان او آخر شعبان وفي المبسوط انما يقع الشك من وجهين اما ان غم هلال رمضان فوقع الشك في اليوم الثلثين انه من شعبان او من رمضان واما ان غم هلال شعبان فوقع الشك انه اليوم الثلثون او الحادي والثلثون وفي الفوايد يوم الشك هو اليوم الذي يتم به ثلثون من المستهل ولم يهل الهلال ليلة لا ستار السماء بالغمام وفي الكافي للمعلامة النسفي والشك ما استوى فيه طرفان العلم والجهل وذابان . غم هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فوقع الشك في اليوم الثلثين انه من شعبان او رمضان نظرا الى قوله عليه السلام الشهر هكذا وهكذا وهاكذا وهاكذا وهاكذا وخمس ابهامه في المرة الثالثة وقوله عليه السلام الشهر هكذا وهكذا وفي شرح القدوري للزاهدي اما يوم الشك فهو اذا لم ير علامة ليلة الثلثين والسماء متغيمة او شهدوا حد فردت شهادته او شاهدان فاسقان فردت شهادتهما فاذا كانت السماء مصححة ولم ير الهلال احد فليس بيوم الشك ولا يجوز صومه ابتداء لا فرضا ولا نفلا *

قوله والكراهية هنا الصورة النهي وهو قوله عليه السلام لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين **قوله** والثالث ان ينوى التطوع وهو غير مكروه لما روينا وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا **قوله** على سبيل الابتداء هو ان لا يكون له اعتياد بصوم يوم الخميس مثلا فاتفق يوم الخميس كونه يوم الشك فصامه والمراد بالموافقة ان يعتاد صيام الجمعة او الخميس او الاثنين او يصوم كل شهرا ويصوم عشرة من آخره او ثلاثة فصاعدا كذا ذكره نحر الاسلام رحمه الله *

(كتاب الصوم فصل في رؤية الهلال)

والمراد بقوله صلعم لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا يصوم يومين الحديث التقدم بصوم رمضان لانه يؤد به نبل او انه ثم ان وافق صوما كان يصومه فالصوم افضل بالاجماع وكذا اذا صام ثلثة ايام من آخر الشهر فصاعدا وان افردة فقد قبل الفطر افضل احترازا عن ظاهر النهي وقيل الصوم افضل ابتداء بعلي وعائشة رضي الله عنهما كما ناصومانه والمختار ان يصوم المفتي بنفسه اخذ بالا احتياط ويفتي العامة بالتلوم الى وقت الزوال ثم بالانطار نفيا للتهمة عن تهمة العصيان الذي دل عليه الحديث المعروف وهو قوله صلعم من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم والرابع ان يضمج في اصل النية بان ينوي ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصومه ان كان من شعبان وفي هذا الوجه لا يصير صائما لانه لم يقطع عزيمته فصا ركبا اذا نوى ان كان وجد غدا غدا يفطر وان لم يجد يصوم والخامس ان يضمج في وصف النية بان ينوي ان كان غدا من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فعن واجب آخر وهذا مكروه لثردد بين امرين مكر وهين ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاه لعدم التردد في اصل النية وان ظهر انه من شعبان لا يجزيه عن واجب آخر لان الجهة لم تثبت للتردد فيها واصل النية لا يكفي لكنه يكون تطوعا غير مضمون بالقضاء لشروعه فيه مسقطا وان نوى عن رمضان ان كان غدا منه وعن التطوع ان كان غدا من شعبان يكره لانه نال للفرض من وجه ثم ان ظهر انه من رمضان اجزاه عنه لما مروا ان ظهر انه من شعبان جاز عن نفعه لانه يتأدى باصل النية ولو افصده يجب ان لا يقضيه لدخول الاسقاط في عزيمته من وجه

قوله والمراد بقوله عليه السلام لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا يصوم يومين الحديث التقدم بصوم رمضان لان التقدم بالشيء على الشيء ان يأتي به قبل حينه واوانه وشعبان وقت التطوع فاذا صام عن شعبان فلم يأت بصوم رمضان قبل او انه وما روي لا يعارض بقوله عم من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم لان هذا نص محتمل يحتمل النهي عن الفرض وعن التطوع وما روي مفسر في اباحة التطوع لانه اثبات من النهي فكان اولي **قوله** والمختار ان يصوم المفتي بنفسه اي ناويا للتطوع **قوله** نفيا للتهمة ذكر (الامام)

من رأى هلال رمضان وحده صام وإن لم يقبل إلا ما شهدته لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وقد رُوي ظاهرًا وإن أفطر فعليه القضاء دون الكفارة وقال الشافعي عليه الكفارة إن أفطر بالوقوع لأنه أفطر في رمضان محققة لنيقته به وحكما لوجوب الصوم عليه ولنا إن القاضي رد شهادته بدليل شرعي وهوتهمة الغلط فأورث شبهة وهذه الكفارة تندري بالشبهات ولو أفطر قبل أن يرد الإمام شهادته

الإمام الكيساني رحمه الله تعالى أنه لو أفتي للعامة بأداء النفل فيه عسى يقع عندهم أنه خالف رسول الله عليه السلام حيث نهى رسول الله عليه السلام وهو أطلقه أو يقع عندهم أنه لما جاز النفل يجوز الفرض بل أولى فلا ينبغي أن يفتي لهم بذلك وذكر فخر الإسلام رحمه الله في هذا حكاية أبي يوسف رحمه الله وهي ما روى أسد بن عمرو أنه قال أتيت باب هارون الرشيد فاقبل أبو يوسف القاضي وعليه عمامة سوداء ومدرعة سوداء وخف أسود وهواركب فرس أسود وعليه سرج أسود ولبد أسود وما عليه شيء من البياض إلا الحية البيضاء وهو يوم الشك فافتي الناس باللفطر فقلت له أفطر أنت فقال أدن إلي فدنوت منه فقال في أذني أنني صائم *

قوله وهذه الكفارة أي كفارة الفطر عقوبة تسقط بالشبهات ولهذا لا يجب على المخطيء بخلاف سائر الكفارات فإنها تجب على المعذور والمخطيء فنعلم أن هذه الكفارة ألحقت بالعقوبات وهي لا تثبت مع الشبهات دل عليه قوله عليه السلام فعليه ما على المظاهر وقول الأعرابي حين سأل رسول الله عليه السلام هلكت وأهلكت والأهلاك تمحض جناية فما يجب بسببه يقع عقوبة ولأنها وجبت للزجر فإن الجبر يحصل بإيجاب القضاء فشابه العقوبات من هذا الوجه فالحقت بهانيماهو من خصائصها وهو السقوط بالشبهة وهذا اليوم رمضان في حقه لوجوب الصوم عليه وشعبان في حق غيره لعدم وجوب الصوم عليهم فلا يكون في معنى المنصوص عليه (قوله)

(كتاب الصوم - فصل في رؤية الهلال)

اختلف المشايخ فيه ولو اكمل هذا الرجل ثلثين يوماً لم يفطر الا مع الامام لان الوجوب عليه للاحتياط والاحتياط بعد ذلك في تأخير الافطار ولو افطر لا كفارة عليه اعتبار للحقيقة التي عنده
 واذا كان بالسماعة قبل الامام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال رجلاً كان
 او امرأة حراً كان او عبداً لانه امر ديني فاشبه رواية الاخبار ولهذا لا يختص بلفظة
 الشهادة وتشترب العدالة ان قول الفاسق في الديانات غير مقبول وتأويل قول الطحاوي
 عدلاً كان او غير عدل ان يكون مستورا والعلنة غيب او غبارا ونحوه وفي اطلاق جواب
 الكتاب يدخل المحدود في القذف بعد ما تاب وهو ظاهر الرواية لانه خبر وعنه ابي
 حنيفة رح انها لا تقبل لانها شهادة من وجه وكان الشافعي في احد قوله يشترط المثنى
 والحجة عليه ما ذكرنا وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الواحد في
 رؤية هلال رمضان ثم اذا قبل الامام شهادة الواحد وصا موائثلين يوماً لا يفطرون
 فيما روى الحسن عن ابي حنيفة رح للاحتياط ولان الفطر لا يثبت بشهادة الواحد

قوله اختلف المشايخ فيه والصحيح ان لا تجب الكفارة لقوله عليه السلام صومكم
 يوم تصومون وهذا ليس بيوم صوم في حق الجماعة وقيل يجب لتعينه بالرؤية
 ولم يرد الامام شهادته لتبصر شبهة **قوله** وفي اطلاق جواب الكتاب وهو قوله
 قبل الامام شهادة الواحد العدل **قوله** وهو ظاهر الرواية لانه خبر ابي حنيفة
 وليس بشهادة ولهذا لم يختص بلفظ الشهادة ولان شهادة العبد هنا مقبولة
 وان لم يكن للعبد شهادة حتى لا ينعقد النكاح بشهادته فلان تقبل شهادة المحدود بعد
 التوبة والنكاح ينعقد بشهادته اولى ولان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقبلون
 شهادة ابي بكر رضي الله عنه بعد ما اقيم عليه حد القذف **قوله** لانها شهادة من وجه من حيث
 ان وجوب العمل انما كان بعد قضاء القاضي ومن حيث اختصاصه بمجلس القضاء
 ومن حيث اشتراط العدالة **قوله** والحجة عليه ما ذكرنا وهو قوله لانه امر ديني (قوله)

ومن محمد انهم يفطرون ويثبت الفطر بناء على ثبوت الرضائية بشهادة الواحد وان كان لا يثبت بها ابتداء كما استحقاق الارث بناء على النسب الثابت بشهادة القابلة واذا لم تكن بالسماء علة لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم لان التفرد بالرؤية في مثل هذه الحالة يوهم الغلط فيجب التوقف فيه حتى يكون جمعا كثيرا بخلاف ما اذا كان بالسماء علة لانه قد ينشق الغيم عن موضع القمر فينتفك للبعض النظر ثم قيل في حدالكثير اهل المحلة وعن ابي يوسف راح خمسون رجلا اعتبارا بالقسامة ولا فرق بين اهل المصر ومن ورد من خارج المصر وذكر المحامي انه تقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المصر لقلّة الموانع واليه الاشارة في كتاب الاستحسان وكذا اذا كان على مكان مرتفع في المصر

قوله وعن محمد راح انهم يفطرون ويثبت الفطر بناء على ثبوت الرضائية وفي المبسوط قال ابن سماعه قلت لمحمد كيف يفطرون بشهادة الواحد قال لا يفطرون بشهادة الواحد بل بحكم الحاكم لانه لما حكم بدخول شهر رمضان وامر الناس بالصوم فمن ضرورته الحكم بانسلاخ رمضان بعد مضي ثلثين يوما فالحاصل ان الفطر ههنا مما يفتي اليه الشهادة لان يكون ثابتا بشهادة الواحد كما اذا شهدت القابلة باستهلال الصبي فانه يثبت الارث ولو شهدت وحدها بالارث لم يقبل وفي الايضاح وهذا الاستشهاد على قولهما **قوله** لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير وقال الشافعي رحمه الله تقبل شهادة الواحد وعن خلف بن ايوب خمسمائة ببلخ قليل **قوله** واليه الاشارة في كتاب الاستحسان ولفظ كتاب الاستحسان فان كان الذي شهد بذلك في المصر ولا علة في السماء لم تقبل شهادته لان الذي يقع في القلب من ذلك انه باطل • (قوله)

(كتاب الصوم ... فصل في رؤية الهلال)

ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطرا احتياطاً وفي الصوم الاحتياط في الإيجاب
 وإذا كان بالسماء علة لم تقبل في هلال الفطر إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين
 لأنه تعلق به نفع العبد وهو الفطر فاشبهه سائر حقوقه والأصحى كالفطر في هذا
 في ظاهر الرواية وهو الأصح خلافاً لما روينا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه أنه
 كهلال رمضان لأنه تعلق به نفع العباد وهو التوسع بالحوم الأصاحي وإن لم يكن بالسماء
 علة لم تقبل إلا شهادة جماعة يقع العلم بخبرهم كذا كرنا ووقت الصوم من حين طلوع
 الفجر الثاني إلى غروب الشمس لقوله تعالى كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط
 الأبيض من الخيط الأسود إلى أن قال ثم اتوا الصيام إلى الليل والخيطان بياض
 النهار وسواد الليل *

قوله فاشبهه سائر حقوقه وتشترط فيه الحرية وكما يشترط فيه الحرية والعدد ينبغي
 أن يشترط فيه لفظ الشهادة وأما الدعوى ينبغي أن لا تشترط كما لا تشترط
 في عتق الأمة وطلاق الحرية عندا لكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد
 رحمهما الله تعالى وأما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ينبغي
 أن يشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق العبد عندا ولا تقبل
 فيه شهادة المحدود في القذف وإن تاب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه
قوله يقع العلم بخبرهم لعل المراد من العلم غالب الرأي لا العلم القطعي وهذا الاختلاف
 بناء على الاختلاف في تفسير الجمع الكثير فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
 عليه الجمع الكثير مقدّم بخمسين وعند محمد رحمه الله تعالى عليه ما يدخل في
 حد النواتر أهل بلدة رؤى الهلال هل يلزم ذلك في حق بلدة أخرى اختلف فيه وفي
 ظاهر الرواية لا عبرة باختلاف المطالع .

(قوله)

والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع نهارا مع النية في الشرع لان الصوم في حقيقة اللغة هو الامساك لورود الاستعمال فيه الا انه زيد عليه النية في الشرع لتمييزها بالعبادة من العادة واختص بالنهار لما تلونا ولانه لما تعذر الوصال كان تعيين النهار اولي ليكون على خلاف العادة وعليه مبني العبادة والطهارة عن الحيض والنفاس شرط لتحقيق الاداء في حق النساء والله اعلم بالصواب .

باب ما يوجب القضاء والكفارة

اذا اكل الصائم او شرب او جامع ناسيا لم يفطر والقياس ان يفطر وهو قول مالك لوجود ما يضاف الصوم فصار كالكلام ناسيا في الصلوة ووجه الاستحسان قوله عم للذي اكل وشرب ناسيا ثم على صومك فانما اطعمك الله وسفاك واذا ثبت هذا في حق الاكل والشرب ثبت في الوقاع

قوله والصوم هو الامساك الى آخره فان قيل هذا ينتقض بما اذا اكل ناسيا فان صومه باق والامساك فائت وبما اذا اكل قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر لان النهار من حين طلوع الشمس وبالحائض والنفاس فان المجموع موجود والصوم فائت والجواب عن الاول ان الامساك الشرعي موجود حيث جعل الشارع اكله كلا اكل وللشارع هذه الولاية لقدرته على الایجاد والاعدام والصوم حقه فله ان يبقيه مع وجود المنافي حقيقة ولان المأثور به الامساك قصد ان يكون ضده المنافي له الاكل قصد ان الثاني ان المراد اليوم وعن الثالث ان الحيض والنفاس اخرجها عن اهلية الاداء والله اعلم بالصواب .

باب ما يوجب القضاء والكفارة

قوله واذا اكل الصائم او شرب ناسيا لم يفطر اي ناسيا صومه وقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى ان اكل او شرب ناسيا لم يفطره وان جامع ناسيا فطره لان النص ورد في الاكل والشرب والجماع ليس في معناه وجه الاستحسان قوله عليه السلام للذي

للاستواء في الركنية بخلاف الصلوة لان هيئة الصلوة مذكرة فلا يغلب النسيان
ولامذكور في الصوم فيغلب ولا فرق بين الغرض والنفل لان النص لم يفصل ولو كان مخطئا
او مكرها فعليه القضاء خلافا للشافعي رح فانه يعتبره بالناسي ولنا انه لا يغلب وجوده
وعذر النسيان غالب ولان النسيان من قبل من له الحق والاكره من قبل غيره فيفترقان

اكل وشرب ناسيا تم على صومك فان قبل هذا الحديث معارض للكتاب فكيف يعمل به
لان الكتاب يقتضي ان يفسد صومه لان المأمور به بالكتاب الصوم والصوم هو الامساك
عن الاكل والشرب والجماع ولم يبق الامساك لوجود الاكل حقيقة فالحديث يقتضي
بقاء الصوم والكتاب ينفيه ولا معنى للمخالفة سوى هذا قلنا في كتاب الله تعالى اشارة الى
ان النسيان معفو قوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا فكان الحديث موافقا للكتاب حينئذ
فيعمل به ويحمل الكتاب على حالة العمد ليكون الدلائل باسرها وعموله ولان كتاب
الله تعالى يوجب فساد الصوم اذا ترك الاتمام مختارا لان الله تعالى امرنا بذلك بقوله
ثم اتموا الصيام الى الليل: فالأتمام ان لا يترك الصوم مختارا وهذا ليس بمختار بل هو
كالجمل عليه من قبل من له الحق لانه خلق كذلك لانه لا يقدر على ان لا ينسي وكان
فيه مملا بكتاب الله تعالى فان اعتباره يؤدي الى الحرج قال الله تعالى وما جعل
عليكم في الدين من حرج وذكر في الايضاح وما يوجب الفطر اذا فعله وهوناس فهو
على صومه لما روي ابو هريرة عن رسول الله عليه السلام انه قال من نسي وهو صائم
فاكل او شرب فليتم صومه فان الله تعالى اطعمه وسقاه وروي ايضا ان من افطر في
شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة وهذا حديث مشهور تلقته الصحابة والتابعون
بالقبول وقال ابو يوسف رحمه الله ليس هو بحديث شاذ يجترأ على تركه واذا ثبت في
الاكل ناسيا فكذا في الجماع وفيما ذكر اشارة الى هذا خبر مشهور به يزداد على الكتاب
قوله الاستواء في الركنية لان الصوم يقوم بالكف من الاكل فان قبل الجماع ليس (في)

كالمقيد والمريض في قضاء الصلوة فان نام فاحتلم لم يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم
ثلاث لا يفطرن الصيام القي والحجامة والاحتلام ولانه لم توجد صورة الجماع
ولا معناه وهو الانزال عن شهوة بالمباشرة وكذا اذا نظر الى امرأة فامنى بشهوة
لما بينا وصار كما لتفكر اذا امنى وكما لمستمني بالكف على ما قالوا ولو ادهن
لم يفطر لعدم المناء في وكذا اذا احتجم لهذا ولما روينا ولو اكنحل لم يفطر
لانه ليس بين العين والدمغ منفذ والدمغ يترشح كالعرق والداخل بين المسام لا ينافي

في معنى الاكل والشرب لان الصوم يحوجه اليهما فيغلب النسيان فيهما ويضعفه عن الجماع .
ولا يحوجه اليه فيندركا لنسيان في الصلوة قلنا لهما مزية في اسباب الدعوة الا انهما فاصران
بحالهما لانهما لا تغلبان البشر والجماع قاصر في اسباب الدعوة وله مزية في حاله لانه
يغلب البشر لان من هاجت شهوته لا يقدر على امساكها فاستويا فقام الاستدلال .
قوله كالمقيد والمريض المقيد اذا صلى قاعد المقيد يقضي ما صلى عند رفع المقيد
والمريض لا يقضي ما صلى قاعدا عند البرء **قوله** لما بينا اي لم توجد صورة الجماع ولا معناه
قوله وكما لمستمني بالكف على ما قالوا وذكر في التجنب اذا عالج ذكره
حتى امنى يجب عليه القضاء هو المختار لانه وجد الجماع معنى وهل يحل له ان يفعل
ذلك ان اراد الشهوة لا يحل وان اراد تسكين ما به من الشهوة رجوان لا يكون عليه وبال
وكذا اذا احتجم لهذا اي لعدم المناء في ولما روينا اي ثلاث لا يفطرن الصيام ولو اكنحل
لم يفطر وان وجد طعمه في حلقه وكان ابراهيم النخعي رحمه الله يكره للصائم ان يكتحل
وابن ابي ليلى كان يقول اذا وجد طعمه في حلقه فطره لوصول الكحل الى باطنه ولنا حديث
ابي رافع ان النبي عليه السلام دعا بمكحلة اثم في رمضان فاكحل وهو صائم
وعن ابن مسعود ربه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيت ام سلمة وعينا
مملوتان كحلا كحلته ام سلمة ربه وصوم عاشورا في ذلك الوقت كان فرضائم صار منهوخا

كألو اغتسل بالماء البارد ولو قبل امرأة لا يفسد صومه يريد به إذا لم ينزل لعدم المنافي صورة ومعنى بخلاف الرجعة والمصاهرة لأن الحكم هناك أدير على السبب على ما يأتي في موضعه إن شاء الله ولوا نزل بقبله أو لمس فعلية القضاء دون الكفارة لوجود معنى الجماع ووجود المنافي صورة أو معنى يكفي لإيجاب القضاء احتياطاً أما الكفارة فتفتقر إلى كمال الجنابة لأنها تندرج بالشبهات كالحدود ولا بأس بالقبله إذا امن على نفسه أي الجماع أو الانزال ويكره إذا لم يامن لأن عينه ليس بفطور وما يصير فطراً بعاقبته فإن امن تعتبر عينه وأيم له وإن لم يامن تعتبر عاقبته وكره له والشافعي أطلق فيه في الحالين والآحجة عليه ما ذكرنا والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن محمد أنه كره المباشرة الفاحشة لأنه قل ما نخلو عن الفتنة ولو دخل حلقة ذباب وهو ذاكر لصومه لم يفطر وفي القياس يفسد صومه لو صول المفطر إلى جوفه وإن كان لا يتغذى به كالتراب والحصى وجه الاستحسان أنه لا يستطاع الاحتراز عنه فاشبه الغبار والدخان وأختلفوا في المطر والثلج والأصح أنه يفسد لا مكان إلا متناً عنه إذا أواه خيمة أو سقف ولوا كل لحماء بين أسنانه فإن كان قليلاً لم يفطروا وإن كان كثيراً يفطروا قال زفر يفطر في الوجهين لأن الفم له حكم الظاهر حتى لا يفسد صومه بالملصقة ولأن القليل تابع لأسنانه بمنزلة ريقه بخلاف الكثير لأنه لا يبقى فيما بين الأسنان والفصل مقدار الحمصة وما دونها قليل وإن أخرجه وأخذ به يده ثم أكله ينبغي أن يفسد صومه لما روي عن محمد أن الصائم إذا ابتلع سمسة بين أسنانه لا يفسد صومه ولو أكلها ابتداء يفسد صومه ولو مضغها لا يفسد لأنها تتلاشى وفي مقدار الحمصة عليه القضاء دون الكفارة عند أبي يوسف وعند زفر عليه الكفارة أيضاً لأنه طعام متغير ولا يبي يوسف أنه يعافه الطبع فإن ذرعه القيء لم يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم من قاء فلا قضاء عليه .

قوله إذا اغتسل بالماء البارد فوجد برودة الماء في كبده وذلك لإيضه **قوله** إذا ابتلع سممة (بين)

ومن استقاء عامدا فعليه القضاء ويستوي فيه ملاء الغم فماد ونه فلو عاد وكان ملاء الغم
فسد عند أبي يوسف رحمه الله لأنه خارج حتى انتقض به الطهارة وقد دخل
وعند محمد لا يفسد لأنه لم توجد صورة الفطر وهو لا يتناول كذا معناه لأنه لا يتغذى به عادة
وان أعاد فسد بالاجماع لوجوده لا دخاله بعد الخروج فتتحقق صورة الفطر وان كان أقل من
ملاء الغم فعاد لم يفسد صومه لأنه غير خارج ولا صنع له في الدخال وان أعاد فكذلك
عند أبي يوسف لعدم الخروج وعند محمد رحمه الله يفسد صومه لوجود الصنع منه في
الدخال فان استقاء عمدا ملاء فيه فعليه القضاء ما روينا والقياس متروك به ولا كفارة عليه لعدم
الصورة وان كان أقل من ملاء الغم فكذلك عند محمد رحمه الله لا طلاق الحديث
وعند أبي يوسف راح لا يفسد لعدم الخروج حكما ثم ان عاد لم يفسد عنده لعدم سبق
الخروج وان أعاده فعنه أنه لا يفسد لما ذكرنا وعنه أنه يفسد فالحقه بملاء الغم لكثرة الصنع
ومن ابتلع الحصة أو الحد يدا فطر لوجود صورة الفطر ولا كفارة عليه لعدم المعنى ومن جامع
في أحد السبيلين عامدا فعليه القضاء استدراكا للمصلحة الفاعلة والكفارة لتكامل الجناية

بين أسانه لا يفسد صومه ولو أكلها ابتداء يفسد وتكلموا في وجوب الكفارة
والمختار أنه يحب أن ابتلعها ولم يمضغها لأنه من جنس ما يتغذى به كذا في فتاوى الولوالجي
وفي مقداره الحصة قال زفر يكفر لأنه أضر بطعام لنا أنه غير مستلذ ابتلع سمسة من
الخارج بالضعف لم يفسد صومه لأنه يتلأشى وبلا مضغ عن أبي يوسف كذلك وعن
محمد يفسد وعنه يكفر وذكر الباقي والصحيح أن كل ما يفسد به الصوم يفسد به الصلوة
قوله ومن استقاء فعليه القضاء من تمة الحديث **قوله** ويستوي فيه ملاء الغم ومادونه أي في
القي الذي ذرعه **قوله** فان استقاء عمدا فيه إشارة إلى أنه لو استقاء ناسيا لصومه لا يفسد صومه
قوله ما روينا وهو قوله عم ومن استقاء فعليه القضاء **قوله** فعنه أي عن أبي يوسف رحمه الله
قوله لما ذكرنا أي لعدم سبق الخروج **قوله** لكثرة الصنع وهو صنع الزنادقة

ولا يشترط الانزال في المحلين اعتبارا بالاغتسال وهذا لان قضاء الشهوة يتحقق دونه وانما ذلك
 شيع ومن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه انه لا تجب الكفارة بالجماع في الموضع المكروه
 اعتبارا بالحد عندة والاصح انها تجب لان الجنابة منكاملة لقضاء الشهوة ولو جامع ميتة
 او بهيمة فلا كفارة انزل اولم ينزل خلا فالشافعي رحمة الله تعالى عليه لان الجنابة
 تكاملها بقضاء الشهوة في محل مشتهى ولم يوجد ثم عندنا كما تجب الكفارة بالوقاع
 على الرجل تجب على المرأة وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه في قول لا تجب عليها
 لانها متعلقة بالجماع وهو فعله وانما هي محل الفعل وفي قول تجب وتحمل الرجل عنها

قوله ولا يشترط الانزال في المحلين لانه لا يشترط الانزال في الحد مع انه عقوبة محضة
 فلان لا يشترط في الكفارة وهي مشتملة على العبادة والعقوبة الاولى وهذا لان الوجوب
 باعتبار قضاء الشهوة وهو متحقق بدون الانزال وانما هو شيع حتى تنكسر الشهوة
 وان وطئ في الدبر فعن ابي حنيفة رحمة الله عليه انه لا كفارة عليهما لانه لا يجعل هذا
 الفعل كاملا حتى لم يوجب الحد ولا شبهة في جانب المفعول به اذ ليس فيه قضاء
 الشهوة وعنه ان عليهما الكفارة وهو قولهما وهو الاصح لان الجنابة كاملة وانما ادعى
 ابو حنيفة رحمه الله النقصان في معنى الزنا من حيث انه لا يقصد الفراش ولا عبارة به
 في ايجاب الكفارة **قوله** ثم عندنا كما تجب الكفارة بالوقاع على الرجل تجب على
 المرأة هذا اذا كانت مطاوعة وان كانت مكرهة لا كفارة عليها وكذلك لو كانت مكرهة
 في الابتداء ثم طأ وعنه لانها طأ وعته بعد فساده الصوم فلا تجب الكفارة **قوله** وفي قول
 تجب وتحمل عنها الرجل اي يتحمل عنها بالمال ان كان موسرا ولا يتحمل
 عنها بالصوم ان كان معسرا .

اعتبار ايماء الاغتسال ولنا قوله صلى الله عليه وسلم من افطر في رمضان فعليه ما على المظاهر وكلمة من تنظم الذكور والانات ولان السبب جنائية الافساد لانفس الوقاع وقد شاركت فيها ولا يتحمل لانها عبادة وعقوبة ولا يجري فيها التحمل ولو اكل او شرب ما يتغذى به او ما يتداوى به فعليه القضاء والكفارة وقال الشافعي رح لا كفارة عليه لانها شرعت في الوقاع بخلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة فلا يقاس عليه غيره وانما ان الكفارة تعلقت بجنائية الافطار في رمضان على وجه الكمال وقد تحققت وبايجاب الاعتاق تكفير اعرف ان التوبة غير مكفرة لهذه الجنائية ثم قال والكفارة مثل كفارة الظهار لما روينا ولحديث الاعمري انه قال يا رسول الله هلكت واهلكت فقال ما ذا صنعت قال وافعت امرأتي في نهار رمضان متعمدا فقال صلى الله عليه وسلم اعتق رقبة فقال لا املك الا رقبتني هذه فقال صم شهرين

قوله اعتبار ايماء الاغتسال قلنا ذلك من مؤن الزوجية كالنفقة وذكرنا لغيبه ابو الليث رحمه الله ان ثمن ماء الاغتسال لا يجب على الزوج وعن بعض ائمة بلخ انهم اعتبروه بثمن ماء الشرب كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** ولو اكل او شرب ما يتغذى به او يتداوى به فعليه القضاء والكفارة اي لو اكل او شرب متعمدا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا كفارة عليه لانها شرعت في الوقاع بخلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة والقياس ان لا تجب الكفارة بالوقاع لان التوبة ماحية للذنب فاذا كانت التوبة ماحية لا تحتاج الى الكفارة حتى يرفع الذنب الا ان الكفارة فيه ثبت بالنص بخلاف القياس فغيره لا يقاس عليه والوقاع مخصوص من قوله عليه السلام لنوبة تمحو الحوبة ولا نية عقوبة ولهذا يسقط بالاشبهة ولا يجب بالخطا واسباب العقوبات لا تعرف قياسا لانه دليل فيه شبهة ولا يجوز ايجاب ما يسقط بالاشبهة بدليل فيه شبهة الا ترى ان من شرب الخمر يحد ومن شرب البول والدم يحد وشربهما

متتابعين فقال هل جاءني ما جاءني الا من الصوم فقال اطعم ستين مسكينا فقال لا اجد

اغلظ في الجريمة لكن النص لما ورد بوجوب الحد في الخمر قصرنا الحكم على مورد النص وكذا من قذف بالكفر لا يحد مع ان القذف به ابلغ من القذف بالزنا لهذا ولئن كان فيه معنى العبادة فاسبابها لا تعرف قياسا كسبب وجوب الصوم والصلوة والحيج ولا يقال يوجبها دلالة لانها تستدعي المساواة وقد فاتت لان احدهما شهوة البطن والاخر شهوة الفرج وشهوة الفرج اقوى لانها اذا هاجت فلما يمكن التماسك عنها ولا كذلك شهوة الاكل والشرب على ان حكم الجماع اغلظ حتى لو وجد في ملك الغير يستحق به النفس ولا كذلك غيره فيجوز البذل في الاكل والشرب ويباح بالاكراه الا اضطرار ولا يباح الجماع بهذه الاعذار ويتكون بدا عيس ويحصل به قضاء وطريقين ويوجب فطرين وفساد النسكين واحدا الزاجرين ولا وهو الجلد والرجم كذلك الاكل ولنا ان الكفارة تعلقت بجناية الا فطار في رمضان على وجه الكمال لا بالجماع وقد تحققت الجناية بالافطار على وجه الكمال في الاكل والشرب فتجب الكفارة والدليل على ما ذكرنا النص والعرف والحكم والمعقول اما النص فقوله عليه السلام من افطر في رمضان فعليه ما على المظاهر ومثله يذكرون للتعليل كما روي انه قال من دخل دار ابي سفيان فهو آمن ومن القى السلاح فهو آمن لما ذكر دخول الدار والقاء السلاح صارا علة لحكم الايمان حتى ثبت الايمان بوجودهما واما العرف فلان الكفارة تضاف الى الا فطار لا الى الوقاع يقال كفارة الا فطار لا كفارة الجماع والاضافة تدل على السببية ككفارة القتل واليمين والظهار واما الحكم فلانه اذا جامع ناسيا لا يجب مع وجود الجماع اسما ومعنى لعدم الافطار والجناية على الصوم واما المعقول فلان الكفارة فيها معنى العقوبة فلا بد ان يكون سببه محظورا وجناية من وجه لتثبت الملازمة بين السبب والمسبب وهذا الفعل من حيث انه جماع مباح لانه يستوفي منفعة مملوكة كما لو (واقعها)

فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يؤتى بفرق من تمر ويروى بعرق من تمر فيه خمسة عشر صاعا وقال فرقتها على المساكين فقال والله ليس ما

واقعها ليلا وإنما الحظر فيه من حيث انه جنابة على الصوم بالفطر يدل عليه ان الاعرابي سأله عن الجنابة حيث قال هلكت واهلكت ولم يرد به الهلاك حقيقة بل اراد به الهلاك حكما بجنابة الافطار والنبي ؑ اجاب عن حكم الجنابة لان الجواب يكون هلى وفق السؤال واذا ثبت هذا فنقول الجنابة على الصوم بالا فطار بالا كل والشرب نظير الجنابة بالافطار بالوقاع بل فقه لان دعوة الطباع في النهار الى الاكل والشرب اكثر فكان احق بشرع الزاجر فيثبت الحكم فيهما دلالة ولما تعلق بالجماع فطران تعلق به كفارتان وبالا كل والشرب كفارة واحدة ولهذا وجبت في جماع الصغيرة والحامل والمرضع بالاتفاق وفي جماع البهيمة والمبته عنده ولا افطار الا من جانب واحد

قوله فامر رسول الله عليه السلام ان يؤتى بفرق من تمر الفرق بفتحين انا ياً خذ ستة عشر رطلا وذلك ثلثة اصوع هكذا في التهذيب عن ثعلب وخالد بن يزيد وقال الازهري والمحدثون على السكون وكلام العرب على التحريك وفي الصحاح الفرق مكيال معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلا قال وقد يحركوا نشد لخداش بن زهير يأخذون الارش في اخوتهم فرق السمن وشاة في الغنم والجمع فرقان وهذا الجمع قد يكون لهما جميعا كبطن وبطنان وحمل وحملان وفي التكملة وفرق بينهما القمي فقال الفرق بمكون الرائ من الاواني والمقادير ستة عشر رطلا والصاع ثلث الفرق وبالفتح مكيال ثمانون رطلا قال صاحب المغرب وفي نوا درهشام عن محمد ورحمة الله تعالى عليه الفرق ستة وثلثون رطلا ولم اجد هذا فيما عندي من اصول اللغة وكذا ما في المحيط انه سنون رطلا كذا في المغرب (قوله)

(كتاب الصوم ... باب ما يوجب القضاء والكفارة)

بين لابي المدينة احد احوج مني ومن عيالي فقال كل انت وعيالك يجزيك ولا يجزي احد بعدك وهو حجة على الشافعي في قوله يخبر لان مقتضاه الترتيب وعلى مالك في نفي التتابع للنص عليه ومن جامع فيما دون الفرج فانزل فعليه القضاء لوجود الجماع معنى ولا كفارة عليه لانعدامه صورة وليس في انعدام الصوم غير رمضان كفارة لان الانطار في رمضان ابلغ في الجنابة فلا يلحق به غيره ومن احتقن او استنط واقطر في اذنه افطر لقوله صلى الله عليه وسلم الفطر مما دخل ولو جرد معنى الفطر وهو وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف ولا كفارة عليه لانعدامه صورة ولو انظر في اذنيه الماء او دخلهما لا يفسد صومه لانعدام المعنى والصورة بخلاف ما اذا ادخله الدهن ولود او من جائفة او آمة بدواء فوصل الى جوفه او دماغه افطر عندابي حنيفة رحمه الله

قوله بين لابي المدينة تشية اللابة وهي الحرة وهي كل ارض البستها حجارة سود **قوله** وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى في قوله يخبر اي بين الاشياء الثلاثة وفي هذا الحديث خص الاعرابي باحكام ثلثة بجواز الاطعام حالة القدرة على الصوم وصرفه الى نفسه والاكتفاء بخمسة عشر صاعا وهي ستون منا والشافعي رحمه الله يحتاج بهذا الحديث ويقول ان وظيفة كل مسكين مدو هو ربع الصاع وعندنا مقدرة بنصف الصاع كما في صدقة الفطر والظهار وفي التكفير لا بد من مائتين واربعين منا **قوله** لوجود الجماع معنى وهو الانزال بالمباشرة ولا كفارة عليه لانعدامه صورة وهو الايلاج في الفرج **قوله** ابلغ في الجنابة لانه جنابة على الصوم والشهر جميعا وفي غير رمضان جنابة على الصوم لا غير فلا يلزم من ثبوت الحكم في الاقوى ثبوته في الادنى **قوله** لانعدام الصورة وهو الابتلاع * (قوله)

والذي يصل هو الـ طب وقال لا يفطر لعدم التيقن بالوصول لا يضمم الجفد مرة
واتسا عنه اخرى كـ في الـ يابس من الدواء وله ان رطوبة الدواء تـ في رطوبة الجراحة
فيزداد ميلا الى الاسفل يصل الى الجوف بخلاف الـ يابس لانه ينشف رطوبة الجراحة
فينسد فمها ولو قطر في حليله لم يفطر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف يفطر وقول
محمد مضرب فيه فكانه وقع عند ابي يوسف ان بينه وبين الجوف منفذ ولهذا يخرج
منه البرل ووقع عند ابي حنيفة رحمه الله ان المئانة بينهما حائل والبول يترشح منه وهذا ليس
من باب الفقه ومن ذاق شيئا بغمه لم يفطر لعدم الفطر صورة ومعنى ويكره له ذلك لما فيه من
تعريض الصوم على الفساد ويكره للمرأة ان تمضغ لصبيها الطعام اذا كان لها منه بد لما بينا .

قوله والذي يصل هو الرطب انما قيد الحكم بالرطب لان في ظاهر الرواية
فرق بين الرطب واليابس ولكن اكثر مشايخنا على ان العبرة للوصول رطبا
كان او يابس عند ابي حنيفة رحمه الله وانما ذكر الرطب هنا بناء على العادة انه يصل
ظاهرا دون الـ يابس ونص في شرح الطحاوي انه لو وصل الـ يابس الى الجوف افطر
ولا فرق بينهما وذكر في الايضاح ما يصل الى الجوف من المخارق المعتادة فانه يفطر سواء
كان من الفم او من الحنكة وما وصل الى الجوف او الى الدماغ من غير المخارق المعتادة
نحو ان يصل من جراحة فانه يفطر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يفطر لان الصوم
هو الامساك والا مساك انما يقع عن المخارق المعتادة وما ليس بمعتاد لا يعد امساكا
وابو حنيفة رحمه الله تعالى عليه يعتبر الوصول **قوله** وهذا ليس من باب الفقه اي فقه
الشرعية بل يرجع الى معرفة فقه الطب ولهذا اضطرب محمد رحمه الله تعالى عليه فيه
قوله اذا كان لها منه بد بان يجد ما يطعم صبيها من غير مضغ كالعسل ونحوه
قوله لما بينا اي كـ ما فيه من تعريض الصوم على الفساد (قوله)

(كتاب الصوم ... باب ما يوجب القضاء والكفارة)

ولا بأس اذا لم تجد منه بد صيانته للولد الا ترى ان لها ان تقطر اذا خافت على ولدها
ومضغ العلك لا يفطر الصائم لانه لا يصل الى جوفه وقيل اذا لم يكن ملتثما يفسد لانه يصل اليه
بعض اجزائه وقيل اذا كان اسود يفسد وان كان ملتثما لانه يتفتت الا انه يكره للصائم
لمانيه من تعريض الصوم للفساد ولانه ينهم بالانطار ولا يكره للمرأة اذا لم تكن صائمة لقبامه
مقام السواك في حقهن ويكره للرجال على ما قيل اذا لم يكن من علقه وقيل لا يستحب
لمانيه من التشبيه بالنساء ولا بأس بالكحل ودهن الشارب لانه نوع ارتفاع وهو ليس
من محظورات الصوم وقد ندب النبي صلعم الى الاحتجال يوم عاشوراء والى الصوم فيه ولا بأس
بالاحتجال للرجال اذا قصد به التداوي دون الزينة ويستحسن دهن الشارب اذا لم يكن من
قصده الزينة لانه يعمل عمل الخضاب ولا يفعل لتطويل اللحية اذا كانت بقدر المسنون
وهو القبضة ولا بأس بالسواك الرطب بالغداة والعشي للصائم لقوله صلعم خير خلال الصائم
السواك من غير فصل وقال الشافعي يكره بالعشي لمانيه من ازالة الاثر المحمود وهو الخلوف
فشابه دم الشهيد قلنا هو اثر العباداة والاليق به الاخفاء بخلاف دم الشهيد لانه اثر الظلم
ولا فرق بين الرطب الاخضر وبين المبلول بالماء لما روينا والله تعالى اعلم بالصواب .

قوله اذا لم يكن ملتثما وذلك بان اتخذ ولم يعلكه احدثانه في ابتداء المضغ
يتفتت فيصل الى جوفه **قوله** لمانيه من التشبه بالنساء وانه منهي قال عليه السلام
لعن الله المتشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال **قوله** ولا بأس بالسواك
الرطب قيد بالرطب دفعا لقول مالك رحمه الله تعالى انه مكره **قوله** ولا فرق بين
الاخضر والمبلول بالماء وعن ابي يوسف رحمه الله انه يكره المبلول بالماء لمانيه من ادخال
الماء في الفم الا ان هذا لا يربو على المضمضة والله اعلم . (فصل)

فصل .

ومن كان مريضاً في رمضان فخاف ان صام ازداد مرضه افطر وتضي وقال الشافعي رح لا يفطرو وهو يعتبر خرف الهلاك او فوات العضو يعتبر في التيمم ونحن نقول ان زيادة المرض وامتداده قد تضي الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه وان كان مسافراً لا يستنصر بالصوم فصومه افضل وان افطر جاز لان السفر لا يعري عن المشقة فجعل نفسه عذراً بخلاف المريض فانه قد يخف بالصوم بشرط كونه مفضياً الى الحرج وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه الفطر افضل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ولنا ان رمضان افضل الوقتين فكان الاداء فيه اولى .

فصل

قوله ازداد مرضه اي اشد الجوع والعطش اصل ذلك قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً او على سفر فاعلم ان هذه الرخصة لا تتعلق بنفس المريض لانه متنوع منه ما ينفعه الصوم ومنه ما يضره والمراد منه هذا كالنوم لما كان متنوعاً لا يتعلق بالحدث بنفس اليوم بل بنوم هو سبب لاسترخاء المفاصل ثم عندنا المراد مرض يزداد بالصوم وعند الشافعي مرض يخاف بالصوم فيه تلف النفس او العضو نظيرة التيمم بخلاف الصغير فان الرخصة متعلقة بنفس السفر اذ هو غير متنوع بل هو سبب للمشقة لا محالة **قوله** افضل الوقتين للمسا فوقتان احدهما ايام رمضان والثاني عدة من ايام اخر وايام رمضان افضل لما جاء في الحديث من تطوع في رمضان كان كمن ادى فريضة في شعبان وقال عليه الصلوة والسلام من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر كله اي من حيث الثواب (قوله)

وما رواه محمول على حالة الجهد واذا مات المريض والمسافر وهما على حالهما لم يلزمهما القضاء لانهما لم يدركا عدة من ايام اخر ولو صح المريض واقام المسافر ثم ماتا لزمهما القضاء بقدر الصحة والافامة لوجود الادراك بهذا المقدار وناشدته وجوب الوصية بالا طعام وذكر الطحاوي خلافا فيه بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد وليس بصحيح وانما الخلاف في النذر والفرق لهما ان النذر سبب فيظهر الوجوب في حق الخلف وفي هذه المسئلة السبب ادراك العدة فيتقدر بقدر ما ادرك وقضاء رمضان ان شاء فرفته وان شاء تابعه لا تطلق النص لكن المستحب المتابعة مسارعة الى اسقاط الواجب وان اخره حتى دخل رمضان آخر صام الثاني لانه في وقته وقضى الاول بعده لانه وقت القضاء

قوله وما رواه محمول على حال الجهد اي عند لحوقه المشقة فانه روي ان النبي عليه السلام رأى رجلا مغشيا عليه والناس اجتمعوا حوله فسأل النبي عليه السلام من ذلك فقالوا صائم وكان ذلك الرجل مسافرا فقال عليه السلام ليس من البر الصيام في السفر الحديث فمن كان مثل ذلك الرجل في لحوق المشقة اياه فالغطر انفل **قوله** وذكر الطحاوي رحمه الله فيه خلافا بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد رحمهم الله وليس بصحيح ذكر الطحاوي ان علي بن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يلزمه قضاء جميع الشهر وان صح يوما واحدا وعلى قول محمد رحمه الله يلزم القضاء بقدر ما صح وليس بصحيح وانما الخلاف في النذر فانه اذا نذر المريض صوم شهر فمات قبل ان يصح لم يلزمه شيء وان صح يوما لزمه ان يوصي بكل الشهر عندهما وعند محمد رحمه الله بقدر ما ادرك اعتبارا بقضاء رمضان اذا يجب العبد معتبر بالاجاب الله تعالى وصورته اذا نذر في رجب وهو مريض ان يصوم شعبان فدخل (شعبان)

ولا فدية عليه لان وجوب القضاء على التراخي حتى كان له ان يتطوع والحامل والمرضع اذا خافتا على انفسهما او ولديهما افطرتا وقضتا دفعا للحرج ولا كفارة عليهما لانه افطار بعد رولان فدية عليهما خلافا للشافعي رحمه الله فيما اذا خافت على الولد هو يعتبره بالشيخ الفاني ولنا ان الفدية بخلاف القياس في الشيخ الفاني والافطر بسبب الولد ليس في معناه لانه ما جز بعد الوجوب والولد لا وجوب عليه اصلا.

شعبان وهو مريض فمات لم يلزمه الايضاء ولو صح من شعبان يوما لزمه الايضاء بالغداء لتنام شعبان عندهما خلافا للمحمد رحمهم الله فاما الصحيح اذا نذر صوم شهر ثم مات قبل تمام الشهر يلزمه ان يوصي به بالاجماع والفرق لمحمد رحمه الله ان صوم الشهر يجب في ذمة الصحيح فوجب عليه تفريغ ذمته بالخلف عند تعذر الاصل بخلاف المريض لانه ليس له ذمة صحيحة في التزام اداء الصوم حتى يبرأ ولهذا لو لم يبرأ حتى مات لم يلزمه شيء من المنذور فصا ونظير قضاء رمضان *

قوله ولا فدية عليه وعند الشافعي رح يقضي بيوم ويتصدق بمثل كل يوم بناء على ان القضاء عنده موقت بما بين رمضان فلما لم يقض بينهما يجب اتأخير الفداء وهو يعتمد على حديث عائشة رضي الله عنها انها قضت ايام حيضها من رمضان في شعبان من السنة القابلة فعلم انه موقت به وقلنا انما كانت تفعل كذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم شعبان كله فلو صامت قبل شعبان ربما احتاج النبي صلى الله عليه وسلم اليها فلزم افطارها لحاجة النبي عليه السلام او ترك اجابة النبي عليه السلام **قوله** حتى كان له ان يتطوع يعني عقب انقضاء رمضان ولا يأثم به فعلم ان وجوبه ليس بمضيق **قوله** والحامل والمرضع وفي الذخيرة المراد من المرضع الطئر فهي لا تتمكن الامتناع من الارضاع لوجوبه عليها بعقد الاجارة فاما الام فليس عليها الارضاع الا اذا امتنع على الاب استيجار مرضع اخرى **قوله** هو يعتبره بالشيخ الفاني له ان هذا افطار ينتفع به من لا يلزمه القضاء وهو الولد

والشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصيام يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارات والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين قبل معناه لا يطبقونه ووفد على الصوم يبطل حكم الفداء لان شرط الخلفية استمرار العجز ومن مات وعليه قضاء رمضان فامضى به اطعم عنه وليه لكل يوم مسكينا نصف صاع من براوصا من تمر وشعير لانه عجز عن الاداء في آخر عمره فصار كالشيخ الفاني ثم لا بد من الايصاء عندنا خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه

فتجب الفدية كافتار الشيخ الفاني ولنا ان الفدية ثبتت بخلاف القياس في الشيخ الفاني لانه لاممثلة بين الصوم والفدية لا صورة ولا معنى والفطر بسبب الولد ليس في معناه حتى يلحق به دلالة لان الشيخ الفاني عاجز بعد الوجوب ولا وجوب على الولد اصلا .
قوله والشيخ الفاني سمي لقربه الى الفناء اولانه فثبت قوته **قوله** كما يطعم في الكفارات نصف صاع من براوصا من تمر وشعير لان طعام المسكين عهد في الشرع هكذا والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطبقونه فدية قال ابن عباس رضي الله عنه اي يطبقونه ولا يطبقونه وقد حذف حرف لا في الكلام قال الله تعالى يبين الله لكم ان يضلوا اي لا يضلوا ولانه وقع الياس عن الاصل لان حدوث القوة فيه موهوم لانه يزداد ضعفه كل يوم بخلاف المريض وقال مالك رحمه الله لا فدية عليه لان اصل الصوم لم يلزمه بعجز فكيف يلزمه خلفه والحجة عليه ما تلونا **قوله** ثم لا بد من الايصاء عندنا اي للزوم الاداء على الوارث وان لم يوص وتبرع الوارث جاز **قوله** خلافا للشافعي رحمه الله وخلافه في مواضع احدها في لزوم الاداء على الوارث اذ لم يوص فعنده يلزمه وعندنا لم يلزم والثاني في اعتبار الثلث فعندنا يجب الاطعام من الثلث اذا اوصى وعنده يلزمه ذلك من جميع المال اوصى او لم يوص والثالث في قدر الاطعام وقد ذكرنا (قوله)

وعلى هذا الزكاة هو يعتبره بديون العباد اذ كل ذلك حق مالي تجري فيه النية ولنا انه عبادة ولا بد فيه من الاختيار وذلك في الايصاء دون الوراثة لانها جبرية ثم هو تبرع ابتداء حتى يعتبر من الثلث والصلوة كالصوم باستحسان المشايخ وكل صلوة تعتبر بصوم يوم هو الصحيح .

قوله وعلى هذا الزكاة يعني ومن مات وعليه زكاة ولم يودها فامضى بها فادى عنه وليه من الثلث وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا يحتاج الى الايصاء **قوله** ثم هو تبرع ابتداء حتى يعتبر من الثلث اي الايصاء بالغديّة تبرع ابتداء بدليل انه لو لم يوص لا يجب على الوارث كسائر الوصايا بالقرب وحين الزكاة لا يعدد لنا مطلقا وذلك لان الواجب عليه فعل اختيارى المال آله وقد سقطت الافعال بالموت فصارت الزكاة كأنها سقطت في حق الدنيا فكانت الوصية باداء الزكاة تبرعا بخلاف دين العباد فانه لا يسقط بالموت لان المقصود به المال والفعل غير مقصود حتى لو ظفرا الغريم بجنس حقه له ان يأخذ فلا يسقط بالموت لقيام المال وقوله تبرع ابتداء يحتمل انه اراد به ان الايصاء تبرع منه ابتداء من غير ان يكون عليه قبل الايصاء شيء كما لا يوصى بسائر التبرعات ويحتمل انه اراد به انه تبرع ابتداء وان وقع في الانتهاء قضاء عما كان عليه فيكون تبرعا ابتداء قضاء الواجب انتهاء **قوله** والصلوة كالصوم باستحسان المشايخ النص بالقداء ورد في الصوم وانه غير معقول المعنى فالقياس ان يقتصر على الصوم لكن النص الوارد في الصوم جازان يكون معلولا لعلّة مشتركة بين الصلوة والصوم وان كان لا يدركه عقولنا والصلوة نظير الصوم بل اهم منه فامرنا لمشايخ بالقداء في الصلوة احتياطا ولم يحكموا بجواز قطعها مثل ما حكموا به في الصوم بل قالوا بجزيه ان شاء الله تعالى كما لو تبرع به الوارث في الصوم **قوله** وكل صلوة يعتبر بصوم يوم واحد هو الصحيح وكان محمد بن مقاتل الرازي يقول اولا صلوة يوم وليلة معتبرة

ولا يصوم عنه الولي ولا يصلي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ومن دخل في صلاة التطوع او في صوم التطوع ثم افسد قضاة خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه له انه تبرع بالمودي فلا يلزمه ما لم يتبرع به ولنا ان المودي قربة وعمل فتجب صيائته بالمضي عن الا بطل واذا وجب المضي وجب القضاء بتركه ثم عندنا لا يباح الا فطارفيه بغير عذر في احدي الروايتين

بصوم يوم واحد حتى يجب لكل خمس صلاة نصف صاع من بر ثم رجع عنه وقال كل صلاة فرض على حدة بمنزلة صوم يوم وهو الصحيح لانه احوط .
قوله ولا يصوم عنه الولي وفي احد قولي الشافعي رح يجوز للولي ان يصوم عنه لما روي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي عليه السلام انه قال من مات وعليه الصيام صام عنه وليه وهذا نص في الباب ولنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما موقوفا عليه و مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولا ان المقصود من عبادة الصوم وهو قهر النفس الامارة بالسوء لا يحصل بفعل غيره وتأويل قوله صلى الله عليه وسلم صام عنه وليه اي فعل عنه ما يقوم مقام الصوم من الاطعام اذا اوصى بذلك **قوله** ثم عندنا لا يباح الا فطارفيه بغير عذر في احدي الروايتين الا فطار بغير عذر في صوم التطوع يحل فيما روي عن ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله وذكر ابو بكر الرازي عن اصحابنا انه لا يحل والمتأخرون اختلفوا فيه ويحل بعد رواة الضيافة عذر فيما روي عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انها لا تكون عذرا لقوله عليه السلام اذا دعيت احدهم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فليأكل وان كان صائما فليصل اي فليدع لهم والأظهر هو الاول لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في ضيافة رجل من الانصار فامتنع رجل من الاكل فقال صلى الله عليه وسلم انا دعاك اخوك لتكرمه فافطره افض يوما مكانه (قوله)

لما بينا ويباح بعذر والضيافة عذر لقوله صلى الله عليه وسلم افطروا قض يومها مكانه
 واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في رمضان امسكا ببقية يومهما قضاء لحق الوقت
 بالتشبه ولو افطرا فيه لا قضاء عليهما لان الصوم غير واجب فيه وصاماما بعده
 لتحقيق السبب والاهلية ولم يقضيا يومهما ولا ما مضى لعدم الخطاب وهذا بخلاف
 الصلوة لان السبب فيها الجزء المتصل بالاداء فوجدت الاهلية عنده وفي الصوم الجزء
 الاول والاهلية منعقدة عنه وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه انه اذا زال
 الكفر او الصبي قبل الزوال فعليه القضاء

قوله لما بينا انه عمل وقربة وفي لذ خيرة وهذا كله اذا كان الافطار قبل الزوال
 . فاما اذا كان بعد الزوال فلا ينبغي له ان يفطرا اذا كان في تركب الافطار عقوق
 بالوالدين او باحدهما **قوله** واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر امسكا ببقية يومهما واختلفوا
 في امساك البقية انه على طريق الاستحباب او على طريق الوجوب ذكر محمد بن
 شجاع انه على طريق الاستحباب لانه مفطر فكيف يجب عليه الكف عن المفطرات
 وقد قال ابو حنيفة رحمه الله في كتاب الصوم ان الحائض اذا طهرت في بعض النهار
 لا يحسن لها ان تأكل وتشرب والناس صيام وهذا يدل على الاستحباب وقد قال الشيخ
 الامام الزاهد الصغار رحمه الله الصحيح ان ذلك على الايجاب لان محمدا رحمه الله ذكر
 في كتاب الصوم فليصم بقية يومه والا مردل على الايجاب وقال في الحائض اذا طهرت
 في بعض النهار فلتدع الاكل والشرب وهذا امر ايضا والذي قال لا يحسن لها ان تأكل
 وتشرب والناس صيام معناه يقبح منها ذلك الاترى انه قال في المسافرين اذا اقام بعد الزوال
 اني استنبح ان يأكل ويشرب والناس صيام وهو مقيم فقد فسر ما لا يحسن بالاستنبح
 ولا شك ان ترك ما يستنبح شرعا واجب كذا في الفوائد الظهيرية ثم الاصل في هذا ان
 كل من صار في آخر النهار بصفة لو كان في اول النهار عليها للزومه الصوم فعليه الامساك

(كتاب الصوم - فصل)

لانه ادرى وقت النية وجه الظاهر ان الصوم لا يتجزئ وجوبا واهلية الوجوب منعقدة في اوله الا ان للصبي ان ينوي التطوع في هذه الصورة دون الكافر على ما قالوا لان الكافر ليس من اهل التطوع ايضا والصبي اهل له

سما لحائض والنفساء تطهر بعد طلوع الفجر ومعه والمجنون يفيق والمريض يبرأ والمسافر يقدم بعد الزوال او الاكل والذي انظر متعمدا او خطأ او مكرها او اكل يوم الشك ثم استبان انه من رمضان او انظر وهو يرى ان الشمس قد غربت او تسحر بعد الفجر لم يعلم ومن لم يكن على تلك الصفة لا يجب الامساك كما في حالة الحيض والنفساء ثم قيل الحائض تأكل سرا واجهرا وقيل تأكل سرا وجهرا وللმريض والمسافر الاكل جهرا كذا ذكره الامام الترمذي رحمه الله وفي الجامع الصغير لفخر الاسلام رح فاما الامساك في بقية النهار فمذهبنا وقال الشافعي رحمه الله في هذا كله لا يجب الامساك *

قوله لانه ادرى وقت النية لما ادرى وقت النية امكنه تحصيله فصار كمن اصبح ناولا للفطر والمعنى فيه ان الكفر مناف حكما لاحقيقة كما اذا اصبح بنية الفطر فعدم النية مناف حكما لاحقيقة ومع هذا المنافي اذا نوى قبل الزوال يصح فكذا هذا اذا زال المنافي قبل الزوال ينبغي ان يصح **قوله** على ما قالوا اشارة الى الخلاف في المبسوط ولوبلغ في غير رمضان في يوم فنوى الصوم تطوعا اجزاء بالاتفاق وفي الكافر يسلم اشتباه فقد ذكر في الجامع الصغير في الصبي يبلغ والكافر يسلم قال هما سواء وهذا يدل على ان نية كل واحد منهما للتطوع صحيحة واكثر مشايخنا على الفرق بين الفصلين فقالوا لا يصح من الكافر نية صوم التطوع بعد ما اسلم قبل الزوال لانه ما كان اهلا للعبادة في اول النهار فلا يتوقف امساكه على ان يصير عبادة بالنية فاما الصبي فكان اهلا للعبادة تطوعا فيوقف امساكه على ان يصير صوما بالنية قبل الزوال (قوله)

واذا نوى المسافر الافطار ثم قدم المصر قبل الزوال فنوى الصوم اجزاء لان السفر لاينا في اهلية الوجوب ولا صحة الشروع وان كان في رمضان فعليه ان يصوم لزوال المرخص في وقت النية الا ترى انه لو كان مقيما في اول اليوم ثم سافر لا يباح له الفطر ترجيحاً لجانب الإقامة فهذا اولى الا انه اذا افطر في المسئلتين لا تلزمه الكفارة لقيام شبهة المبيح ومن اغمى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاغماء لوجود الصوم فيه وهو الا مساك المقرون بالنية اذا ظاهروا وجودها منه وقضي ما بعده لا نعد ام النية وان اغمى عليه اول ليلة منه قضاها كله غير يوم تلك الليلة لما قلنا وقال مالك لا يقضي ما بعده لان صوم رمضان عنده يتأدى بنية واحدة بمنزلة الاعتكاف وعندنا لا بد من النية لكل يوم لانها عبادات متفرقة لانه يتخلل بين كل يومين ما ليس بزمان لهذه العبادات بخلاف الاعتكاف ومن اغمى عليه رمضان كله قضاها لانه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحرج فيصير عذرا في التأخير لا في الاسقاط

قوله واذا نوى المسافر الافطار اري في غير رمضان بدليل قوله فيما بعده وان كان في رمضان **قوله** ترجيحاً لجانب الإقامة فهذا اولى وجه الاولوية هو ان المرخص وهو لسفر قائم وقت الافطار في تلك المسئلة مع ذلك لم يباح له الافطار فلا ن لا يباح له الفطر في هذه المسئلة والمرخص ليس بقائم وقت الفطر بالطريق الاول **قوله** الا انه اذا افطر في المسئلتين اي اذا كان مقيماً فسا فر او مسافراً فاقام لا تلزم الكفارة **قوله** لما قلنا اي لوجود الصوم فيه **قوله** لانها عبادات متفرقة لان صوم كل يوم عبادة على حدة الا ترى ان فساد البعض لا يمنع صحة ما بقي ومن انعدم الاهلية في بعض الايام لا يمنع تقرر الاهلية فيما بقي فكانت بمنزلة صلوات مختلفة فيستدعي كل واحد منها نية على حدة **قوله** ومن اغمى عليه في رمضان

من جن رمضان كله لم يقضه خلا فالما لك هو يعتبره بالاغماء ولنا ان المسقط هو الحرج والاغماء لا يستوعب الشهر عادة فلا حرج والمجنون يستوعبه فيتحقق الحرج وان افاق المجنون في بعضه قضى ما مضى خلا فالزفر والشانعي رحهما يقولان لم يجب عليه الاداء لانعدام الاهلية والفضاء مرتب عليه وصا ركالمستوعب ولنا ان السبب قد وجد وهو الشهر

تضاه كله الا على قول الحسن البصري رحمه الله فانه لا تضاه عليه عنده لانه يقول سبب وجوب الاداء وهو شهود الشهر لم يتحقق في حقه لزوال عقله بالاغماء ووجوب القضاء يبتني عليه ولنا ان الاغماء عذر في تأخير الصوم الى زواله لا في اسقاطه وهذا لان الاغماء يضعف القوى ولا يزيل المحصى الا ترى انه لا يصير مولى عليه فان رسول الله عليه السلام ابتلي بالاغماء في مرضه وقد كان معصوما عما يزيل العقل قال الله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون .

قوله ومن جن رمضان كله لم يقضه وأصله ان الاغذار اربعة انواع ما لا يمتد يوما وليلة غالبا كالنوم فلا يسقط شيئا من العبادات لانه لا يوجب حرجا ولهذا لم يجب لاحد عليه ولاية بسببه . وما يمتد خلقه كالصبي فيسقط الكل دفعا للحرج . وما يمتد وقت الصلوات لوقت الصوم غالبا كالاغماء فاذا امتد في الصلوات بان زاد على يوم وليلة جعل عذرا دفعا للحرج لكونه غالبا ولم يجعل عذرا في الصوم لان امتداده شهرانا درنلم يكن في ايجاب القضاء حرج . وما يمتد وقت الصلوة والصوم وقد لا يمتد وهو المجنون فاذا امتد فيهما اسقطهما **قوله** وان افاق المجنون في بعضه قضى ما مضى قال شمس الاثمة الحلواني رحمه الله المراد منه انه افاق فيما يمكنه ابتداء الصوم فيه حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير من شهر رمضان لا يلزمه القضاء لان الصوم لا يصح فيه كالليل وهو الصحيح

(قوله)

والاهلية بالذمة وفي الوجوب فائدة وهو صيرورته مطلوباً على وجه المخرج في
ادائه بخلاف المستوعب لانه يخرج في الاداء فلا فائدة وتما منه في الخلافات ثم لا فرق
بين الاصلي والعارض فيل هذا في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى عليه انه فرق
بينهما لانه اذا بلغ مجنوناً التحق بالصبي فانعدم الخطاب بخلاف ما اذا بلغ عاقلاً
ثم جن وهذا مختار بعض المتأخرين

قوله والاهلية بالذمة ولم يختل به وهذا لانها معنى يصير الشخص به اهلاً للوجوب
له وعليه وبه فارق البهائم وهو قائم بعد الجنون الا ترى انه يلزمه ضمان الاتلاف
وصدقة الفطرون نفقة المحارم ومحل هذه الحقوق الذمة فدل وجوبها على قباها
قوله وفي الوجوب فائدة جواب عن المستوعب والصبي فالذمة قائمة فيهما
ولم يجب القضاء للمخرج **قوله** ثم لا فرق بين الاصلي بان بلغ مجنوناً والعارض
بان جن بعد البلوغ وفي المبسوط فان كان جنونه اصلياً بان بلغ مجنوناً ثم افاق
في بعض الشهر فالحفوظ عن محمد رحمه الله انه ليس عليه قضاء ما مضى لان ابتداء
الخطاب يتوجه عليه الآن فيكون بمنزلة الصبي يبلغ وروى هشام عن ابي
يوسف رحمه الله قال في القياس لا قضاء عليه ولكن استحسن فوجب عليه قضاء ما مضى
من الشهر لان الجنون الاصلي لا يفارق الجنون الطارئ في شيء من الاحكام وليس
فيه رواية عن ابي حنيفة رحمه الله واختلف فيه المتأخرون على قياس مذهبه والاصح
انه ليس عليه قضاء ما مضى **قوله** وهذا اي المروي عن محمد رحمه الله وهو الفرق بين
الجنونين. مختار بعض المتأخرين منهم الشيخ ابو عبد الله الجرجاني والامام الرستغفاني
والزهدي الصفا ورحمهم الله تعالى

ومن لم ينو في رمضان كله لا صوما ولا فطرا فعليه قضاؤه وقال زفر رحمه الله تعالى عليه
يتأدى صوم رمضان بدون النية في حق الصحيح المقيم لان الامساك مستحق
عليه فعلى اى وجه يؤدى يقع عنه كما اذا وهب كل النصاب من الفقير
ولان المستحق الامساك بجهة العبادة ولا عبادة الا بالنية

قوله ومن لم ينو في رمضان كله لا صوما ولا فطرا فعليه قضاؤه وهذه المسئلة من
خواص مسائل الجامع الصغير ثم لا بد من التأويل لهذه المسئلة لما ان دلالة
حال المسلم كافية لوجود النية الا ترى ان من اغمى عليه بعد ما غربت الشمس
من الليلة الاولى من رمضان انه يصير صائما من يومها ولم يعرف منه نية الصوم ولا
الفطر لما انا حملنا امره على النية بناء على ظاهر حاله ثم قال مشايخنا تأويل هذه المسئلة
ان يكون مريضا او مسافرا او منهتك اعتاد الفطر في رمضان حتى لا يصلح حاله دليلا على
العزيمة ونية الصوم كذا ذكر فخر الاسلام رحمه الله وقال زفر رحمه الله يتأدى صوم
رمضان بدون النية وكان ابو الحسن الكرخي رحمه الله ينكر هذا المذهب لزفر رح
ويقول المذهب عنده ان صوم جميع الشهر يتأدى بنية واحدة كما هو قول مالك رحمه الله
وقال ابو اليسر هذا قول قال زفر رحمه الله في صغره ثم رجع عنه **قوله** في حق الصحيح المقيم
انما قيد بهما لان المريض والمسافر لا بد لهما من نية الصوم بالاتفاق لان امساكهما غير
مستحق للصوم لان شعبان ورمضان في حقهما سواء من حيث انهما غير مطالبين بالاداء
حال قيام المرض والسفر كذا في مبسوط شيخ الاسلام كما اذا وهب كل النصاب من الفقير
فان قيل اعطاء النصاب فقيرا واحدا للزكاة باطل عند زفر رحمه الله على ما مر في الزكاة
فكيف ذكرنا لجوازها على مذهبه قيل جاز ان يكون المراد منه اى على سوى
مذهبكم وقيل تأويله ان يكون الفقير مديونا فعند ذلك يجوز اداء النصاب زكاة بالاتفاق

وفي هبة النصاب وجدنية القرية على ما مر في الزكاة ومن أصبح غير ناو للصوم فاكل لا كفارة عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وقال زفر عليه الكفارة لا نه يتأدى بغير النية عنده وقال ابو يوسف ومحمد اذا اكل قبل الزوال تجب الكفارة لانه فوت امكان التحصيل فصار كغاصب الغاصب ولا أبي حنيفة رحمه الله ان الكفارة تعلقت بالافساد وهذا امتناع اذ لا صوم الا بالنية واذا حاصت المرأة ونفست انطرت وقضت بخلاف الصلوة لانه تخرج في قضائها وقدم في الصلوة واذا قدم المسافر او ظهرت الحائض في بعض النهار امسك ببقية يومها وقال الشافعي رح لا يجب الامساك وعلى هذا الخلاف كل من صار اهلا للزوم ولم يكن كذلك في اول اليوم هو يقول التشبه خلف فلا يجب الا على من يتحقق الاصل في حقه

قوله وفي هبة النصاب وجدنية القرية باختیارا لمحل ووجد معنى القرية لحاجة المحل الا ترى ان من وهب لفقر شيئا لا يملك الرجوع فيه لحصول الصواب له **قوله** كغاصب الغاصب وذلك لان الامساك قبل الزوال كان بعرضية ان يصير صوما فبالا كل فوت هذا لا مكان وتفويت الامكان بمنزلة تفويت الاصل كما في الغصب فان المغصوب منه كما يضمن الغاصب الاول لتفويت الاصل يضمن الغاصب الثاني لتفويت الا مكان لانه لا جائز ان يضمن الثاني بسبب الاستهلاك لانه شرط والتفويت علة ولا يصار اليه مع قيام صاحب العلة ولا جائز ان يضمنه بسبب الغصب لانه ما زال اليد المحققة فتعين لتضمنه تفويت الا مكان وهو امكان التحصيل للمغصوب منه بالرد على الغاصب او بالرد عليه واجواب لابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه عن هذا ان ضمان الغصب ضمان العدو وان وذلك مما يحتاط في اثباته زجرا وهنا الكفارة في معنى العقوبة وهو مما يحتاط في درئه واسقاطه فانترقا **قوله** واذا حاصت المرأة ونفست بضم النون اي صارت نفساء ونفست بفتح النون اي حاصت

(كتاب الصوم - فصل)

كما لمطر متعمدا ومخطئا وأنا أنه وجب قضاء لحق الوقت لا خلفا لآله وقت معظم بخلاف الحائض والنفساء والمريض والمسافر حيث لا يجب عليهم حال قيام هذه الأجزاء لتحقيق المانع عن التشبه حسب تحققه عن الصوم.

قال وإذا تسكروا هويظن أن الفجر لم يطلع فإذا هو قد طلع أو افطر وهو يرى أن الشمس قد غربت فإذا هي لم تغرب أمسك ببقية يومه قضاء لحق الوقت بالقدر الممكن أو نفيًا للنهمة وعليه القضاء لأنه حق مضمون بالمثل كفى المريض والمسافر ولا كفارة عليه لأن الجناية قاصرة لعدم القصد

قوله كما لمطر متعمدا ومخطئا فإن قيل ما وجه المطر مخطئا عنده والفطر لا يتحقق عنده من المخطئ قلنا المراد من المخطئ هو من لم يصح صوم اليوم عنه لعدم قصده في إفساد الصوم كمن أكل يوم الشك ثم ظهر أنه من رمضان فإنه يتحقق الاضرار ههنا ويجب التشبه بالاتفاق وكذا من تسكروا هويظن أن الفجر لم يطلع فإذا هو قد طلع أو افطر على ظن أن الشمس قد غربت وهي لم تغرب بعدا ونقول بناء على قودمذهبكم.

قوله لتحقيق المانع من التشبه أما في حق المسافر والمريض المانع عن التحقيق لحق الحرج بهما والخرج كما يتحقق بالصوم يتحقق بالتشبه وأما في النساء والحائض فإن حقيقة الصوم حرام عليهما فيكون التشبه حراما أيضا كما أن عبادة الصنم حرام فكذلك الصلوة وإمامة صورة حرام للتشبه **قوله** أو نفيًا للنهمة فإنه لو أكل ولا عذره ينهمه الناس بالفسق والفجور والتحرز عن موضع النهمة واجتنب للحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقف موانع التهم ولما روي عن علي رضي الله عنه أياك وما يقع عند الناس إنكاره وفي رواية وما يصبق النبي القلوب إنكاره وإن كان عندك اعتذاره فليس كل سامع نكرا يطبق أن تسمعه عذرا (قوله)

وفيه قال عمر رضي الله تعالى عنه ما تجانفنا لا ثم قضاء يوم علينا يسبوا المراد
 بالفجر الفجر الثاني وقد بيناه في الصلوة ثم التمسح مستحب لقوله عليه السلام تم تسحروا
 فان في السحور بركة والمستحب تأخير لقوله عليه السلام ثلث من اخلاق المرسلين تعجيل
الانطار وتأخير السحور والمواكب الا انه اذا شك في الفجر ومعناه تسارعى الظنين الا فضل
 ان بدع الاكل تحرزا عن المحرم ولا يجب عليه ذلك ولو اكل فصومه تام لان الاصل هو الليل
 وعن ابي حنيفة رحمه الله اذا كان في موضع لا يستبين الفجر وكانت الليلة مقمرة
 او متغيمه او كان ببصرة علة وهو يشك لا يأكل ولو اكل فقد اساء لقوله عليه الصلوة والسلام

قوله وفيه قال عمر رضي الله ما تجانفنا لا ثم فانه رضي الله عنه كان جالسا في رحبة
 بمسجد الكوفة عند الغروب في شهر رمضان فاتي بعس من لبن فشرب منه هو واصحابه
 فامراؤذ ن ان يؤذن فلما رقى الميذنة رأى الشمس لم تغب فقال الشمس
 يا امير المؤمنين فقال عمر رضي الله عنه بعثنا كد اعياء لم نبعك راعيا ما تجانفنا لا ثم
 نقضى يوم ما مكانه وقضاء يوم علينا يسردل هذا الحديث على لزوم القضاء وعدم
 الكفارة وإنما قال عمر رضي الله عنه لاساءة ادبه لان من حقه ان يجيء ويخبر فالنداء
 من الميذنة كان اساءة منه في الادب فرد عليه بقوله لم نبعك راعيا كذا في مبسوط
 الامام الاسيبجا بي رحمه الله وقوله ما تجانفنا لا ثم اي لم ننحرف اليه ولم نمل
 يعني ما تعمدنا في هذا ارتكاب المعصية.

قوله فان في السحور بركة السحر آخر الليل من الليث فالوا هو السدس الاخير والسحور
 اسم لما يؤكل في ذلك الوقت فعلى هذا كان المضاف في قوله عليه الصلوة والسلام
 فان في السحور بركة محذوفا اي في اكل السحور ثم قيل المراد من البركة هوزيادة
 قوة في اداء الصوم بدليل حديث آخر ذكره في المبسوط وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 استعينوا بقليلة النهار على قيام الليل وبأكل السحور على صيام النهار وجاز ان يكون المراد

(كتاب الصوم فصل)

دع ما يريبك الى ما لا يريبك وان كان اكبر رايه انه اكل والفجر طالع فعليه قضاء عملاً
بغالب الرأي وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه لان اليقين لا يزال الا بمثله
ولو ظهر ان الفجر طالع لا كفارة عليه لانه بني الامر على الاصل ولا تتحقق العمدية
ولو شك في غروب الشمس لا يحل له الفطر لان الاصل هو النهار ولو اكل فعليه القضاء
عملاً بالأصل وان كان اكبر رايه انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء رواية واحدة لان النهار هو الاصل
ولو كان شاكاً فيه وتبين انها لم تغرب ينبغي ان تجب الكفارة نظر الى ما هو الاصل وهو النهار
و من اكل في رمضان ناسياً وظن ان ذلك يفطره فاك بعد ذلك متعمداً
عليه القضاء دون الكفارة

من البركة هونيل زيادة الثواب لاستنانه باكل السحور بسنن سيد المرسلين عليهم الصلوة والسلام
وعمله بما هو مخصوص اهل الاسلام قال عليه الصلوة والسلام فرق ما بين صيامنا وصيام
اهل الكتاب اكل السحور وفي النهاية وسأل الامام بدر الدين النوري رح شيعي عن هذا
الحديث فقال كيف يكون تأخير السحور من احلاق المرسلين ولم يكن في ملتئم حل
اكل السحور كما كان في ابتداء ملتئم قال شيعي رحمه الله واثابته الجنة ملتئم المراد به الاكلة
الثانية فانها كانت تجري مجرى السحور في حقهم •

قله دع ما يريبك الى ما لا يريبك وتماثل الحديث فان الكذب ريبة وان الصدق
طمانينة من ربه ريباً شككته والريبة الشك والتهمة اي ما يشككك ويحصل فيك الريبة
وهي في الاصل قلق النفس واضطرابها الا ترى كيف قالها بالطمانينة وهي السكون
وذلك ان النفس لا تستقر متى شككت في امرها اذا ايقنته سكنت واطمأنت ولو شك
في غروب الشمس لا يحل له الفطر لان الاصل هو النهار ولو اكل مع الشك فعليه
القضاء عملاً بالأصل ولو اكل وهو شاك في طلوع الفجر فصومه تام لان الاصل بقاء الليل

(كتاب الصوم ... فصل)

لان الاشتباه استند الى القياس فتتجقق الشبهة وان بلغه الحديث وعلمه فكذلك في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رحمه الله انها تجب وكذا عنهما لانه لا اشتباه فلا شبهة واجه الاول قيام الشبهة الحكمية بالنظر الى القياس فلا ينفي با علم كوطي الاب جارية ابنه ولو احتجم وظن ان ذلك يفطره ثم اكل متعمدا عليه القضاء والكفارة لان الظن ما استند الى دليل شرعي

وان كان اكبر رأيه انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء رواية واحدة لان النهار هو الاصل وهذا بخلاف ما اذا كان في اكبر رأيه انه اكل والفجر طالع فعلية قضاءه عملا بغالب الرأي وفيه الاحتياط وفي ظاهر الرواية لا قضاء عليه لان اليقين لا يزول الا بمثله فقيما اذا اكل واكبر رأيه انه اكل بعد طلوع الفجر في وجوب القضاء عليه روايتان وفي مثله في غروب الشمس عليه القضاء رواية واحدة وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله عنه انه عليه الكفارة ايضا لان النهار كان ثابتا وقد انضم اليه اكبر رأيه فصار بمنزلة اليقين.

قوله لان الاشتباه استند الى القياس لما ان القياس الصحيح يقتضي ان لا يبقى صائما باكله عند النسيان قبل ان يأكل متعمدا واذا اكل بعد ذلك متعمدا فقد لاقي اكله حالة وهو غير صائم فيها فلا تجب الكفارة ووجه القياس وهو ان ركن الصوم يعدم باكله ناسيا او عامدا وبدون الركن لا يتصور اداء العبادة فيفسد صومه **قوله** وان بلغه الحديث وعلمه اي علم بمعنى الحديث بان الصوم لا يفسد بالاكل ناسيا فكذلك في ظاهر الرواية اي لا تجب الكفارة وعن ابي حنيفة رحمه الله انها تجب وكذا عنهما اي عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله **قوله** قيام الشبهة الحكمية نظرا الى الدليل الشبهة نوعان شبهة دليل وشبهة اشتباه شبهة الدليل هي ما يوجد الدليل الشرعي على ذلك مع تخلف المدلول عنه كما في الاكل ناسيا وجه البديل على فساد وهو القياس فتحقت الشبهة في الحكم بالنظر اليه ولكن يختلف المدلول عن هذا القياس بوجود النص المخالف له وهو حديث الاعرابي قال له النبي عليه

(كتاب الصوم - فصل)

الا اذا افتاه فقيه بالفساد لان الفتوى دليل شرعي في حقه ولوبلغه الحديث فاعتمد
فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى لان قول الرسول عليه السلام لا ينزل عن قول المفتي
وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى خلاف ذلك لان على العامي الاقتداء بالفقهاء لعدم
الاهتداء في حقه الى معرفة الاحاديث وان عرف تأويله تجب الكفارة لانتفاء الشبهة

الصلوة والسلام تم على صومك الحديث وفي هذه الشبهة العبرة لوجودها لا الاعتقاد المرتكب
لان المؤثر في اسقاط الكفارة الدليل الشرعي وذلك لا يتفاوت بين ان يعلم حديث
الاعرابي اولا يعلم لان زوال الاشتباه لا يوجب زوال الشبهة كما اذا وطئ جارية ابنه
لا يجب التحريم سواء علم بالحرمة او لم يعلم واما شبهة الاشتباه فهي تخيل ما ليس بدليل
دليلا فان تأييد بظنه يكون معتبرا او افلا كلا بن اذا وطئ جارية ابنه ان قال ظننت انه
تحل لي سقط الحدو الافلا

قوله الا اذا افتاه فقيه اشارة الى ان المفتي ينبغي ان يكون ممن يؤخذ منه الفتا
ويعتمد عليه في البلدة في الفتوى واذ كان المفتي على هذه الصفة فعلى العامي
تقليده وان كان المفتي اخطأ في ذلك ولا معتبر بغيره هكذا روى الحسن
عن ابي حنيفة وابن رستم عن محمد وبشير بن الوليد عن ابي يوسف رحمهم الله تعالى
قوله ولوبلغه الحديث واعتمده وهو قوله صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم
قوله فكذلك عند محمد رحمه الله اي لا تجب الكفارة **قوله** وعن ابي يوسف رحمه الله
خلاف ذلك اي لا تسقط الكفارة بالفطر عند ابي يوسف رحمه الله اذا بلغه حديث
الحجامة واعتمده بخلاف فتوى المفتي بالفساد فان هناك تسقط الكفارة عند ابي يوسف
رحمه الله وقال لان العامي اذا سمع حديثا ليس له ان يأخذ بظاهرة لجواز ان يكون
مبصروفا عن ظاهره او منسوخا بخلاف الفتوى **قوله** وان عرف تأويله تجب الكفارة

وفول الازاعي رحمه الله تعالى عليه لا يورث الشبهة لمخالفة القياس ولو اكل
بعد ما اغتاب منعدا فعليه القضاء والكفارة كيف ما كان لان الفطر يخالف
القياس والحديث مؤل بالاجماع

وتأويله ان النبي عليه الصلوة والسلام مريهما وهو معقل بن سنان مع حاجمه وهما يغتابان آخر
فقال افطر الحاجم والمحجوم اي ذهب بثواب صومهما للغيبة يدل عليه انه سوى
بين الحاجم والمحجوم ولا خلاف انه لا يفسد صوم الحاجم وقيل الصحيح انه غشي
هلي المحجوم فنصب الحاجم الماء في حلقه فقال عليه الصلوة والسلام افطر
الحاجم المحجوم اي فطره مما منع به فوقع عند الراوي انه قال عليه السلام افطر الحاجم
والمحجوم كذا في المبسوط .

قوله وفول الازاعي لا يورث الشبهة جواب عما يقال ان الازاعي خالفه فيورث
الشبهة بخلاف ما لك ربح في النسيان فاجاب بان قول الازاعي لا يورث الشبهة بخلاف
قول مالك رحمه الله في النسيان لان خلافه انما اعتبر بموافقة القياس وخلاف الازاعي
مخالف للقياس فلا يعتبر لان الفطر مما دخل لامما خرج **قوله** ولو اكل بعدما اغتاب
الى قوله كيف ما كان اي سواء بلغه الحديث او لم يبلغه وسواء عرف تأويله او لم يعرفه
وسواء افتاه مفت او لم يفت وفي المبسوط فظن ان الغيبة فطرته فاكل بعد ذلك متعمدا فعليه
القضاء والكفارة سواء اعتمد حديثا او فتوى لان هذا الظن والفتوى في غير موضعه اذ لا
خلاف بين العلماء ان الصوم لا يفسد بهذا والفتوى بخلاف الاجماع غير معتبرة والحديث
وهو قوله هم ثلث يفطرن الصيام وينقض الوضوء ويهد من العقل الغيبة والنميمة والنظر الى
مخاسن المرأة كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه الله وقال فخر الاسلام في الجامع الصغير
والحديث الوارد فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الغيبة يفطر لصيام وهو ما اول بالاجماع

(كتاب الصوم فصل فيما يوجب على النائمة)

واذا جومعت النائمة او المجنونة وهي صائمة عليها الفضاء دون الكفارة وقال
زفروا شافعي رحمهما الله تعالى لا قضاء عليها اعتبارا بالناسي والعدو ابلغ لعدم القصد
ولنا ان النسيان يغلب وجوده وهذا نادرو لا تجب الكفارة لانعدام الجناية .

فصل فيما يوجب على نفسه

واذا قال لله علي صوم يوم النحر اظن وقضى نهذا النذر صحيح عندنا خلافا لرفر
والشافعي رحمهما الله هما يقولان انه

قوله واذا جومعت النائمة او المجنونة وهي صائمة عليها الفضاء اما صوم النائمة
نظا هو واما المجنونة فقد تكلموا في صحة صومها فان صحة الصوم لا تجامع الجنون
وحكي عن ابي سليمان الجوزجاني انه قال لما قرأت على محمد رح هذه المسئلة قلت
له كيف يكون صائمة وهي مجنونة قال لي دع هذا فانه انتشر في الافق واكثر المشايخ
قالوا تأويله اذا كانت عاقلة بالغة في اول النهار ثم جنت كذا ذكره الامام المحبوبي
رحمه الله وفي الفوائد الظهيرية وعن عيسى بن ابان رحمة الله تعالى عليه قال
قلت لمحمد رحمة الله تعالى عليه هذه المجنونة فقال لا بل المجبورة اي المكروهة
فقلت الا تجعلها مجبورة فقال بلى ثم قال كيف وقد سارت بها الركاب دعوها
قوله ولا تجب الكفارة لعدم الجناية لانها تكون بالقصد ولا قصد .

فصل فيما يوجب على نفسه

الاصل في صحة النذر ان لا يكون المنذور واجبا ولكن من جنسه لله تعالى واجب
قصد الاتبع لان الاصل في العبادة الدوام لتواتر نعمته في كل لحظة وتتابع
احسانه في كل لحظة الا ان الله تعالى اكتفى بالاجاب خمس صلوات في كل يوم
وليلة تيسيرا الامر على عباده والعبد بنذره يريد ان يتمسك بالعزيمة ويلحق بالمنذور

نذر بما هو معصية لو ردد النهي عن صوم هذه الايام ولنا انه نذر بصوم مشروع والنهي لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصح نذره لكنه يفطرا حترازا عن المعصية المجاورة ثم يقضي اسقاطا للواجب

هما هو الواجب ومن شرط الحاق الشيء بالشيء ان يتحقق ذلك الشيء وقولنا قصدا لا تبعا وهذا لان ما يكون واجبا تبعا يكون مباحا لعينه فلم يكن النذر به الحاقا بالواجب بل يكون نذرا بالمباح والنذر بالمباح لا يصح فلذا لا يصح النذر بعبادة المريض لانه واجب ولا بالتوضوء ولا بقراءة القرآن لانهما وجبا للصلوة وليس من جنسهما واجب لعينه ولا يلزم صحة النذر بالا اعتكاف لان من جنسه وهو البت واجبا على العباد لعينه وهو الوقوف في الصلوة والثاني ان النذر بالا اعتكاف انما يصح لكونه ادامة للصلوة وانها واجبة لعينها ولهذا لم يصح الا اعتكاف في غير المسجد

قوله نذر بما هو معصية لو ردد النهي عن صوم هذه الايام وهو قوله عم الا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبعا ل والنذر بالمعصية لا يصح لقوله عم لا نذر في معصية الله تعالى **قوله** ولنا انه نذر بصوم مشروع وهذا لانه عليه الصلوة والسلام نهى عن صوم هذا اليوم وموجب النهي الانتهاء والانتفاء عما لا يتصور وتكون المشروع بشرعيته وقد نهى عن صوم شرعي فيستدعي شرعيته ولان موجب النهي الانتهاء على وجه يكون للعبد فيه اختيار بين ان ينتهي فيثاب عليه وبين ان يرتكب فيعاقب عليه وذا لا يتحقق اذ لم يبق الصوم مشروعاً والنهي لمعنى في غير الصوم لكن في وصفه وهو الاعراض عن الضيافة الموضوعة في هذا الوقت لان هذه الايام ايام ضيافة بالقرابين ويرمى الفطريون اكل موافقة للمفقر او المساكين فصار الاكل قرينة بوصفه وهو شهوة با صله فصار الكف عنه قرينة با صله معصية بوصفه فيبقى مشروعاً كما لصلوة في الارض المغصوبة ولان المعنى الذي لاجله كان الصوم مشروعاً في سائر الايام كونه مساكاً للنفس الشهوية

(كتاب الصوم - فصل فيما يوجب على نفسه)

وان صام فيه يخرج عن العهد لانه اداه كما التزمه وان نوى يمينا فعليه كفارة يمين يعني اذا افطر وهذه المسئلة على وجوه ستة ان لم ينوشها او نوى النذر لا غير او نوى النذر ونوى ان لا يكون يمينا يكون نذرا لانه نذر بصيغته كيف وقد قرر بعزيمته وان نوى اليمين ونوى ان لا يكون نذرا يكون يمينا لان اليمين محتمل كلامه وقد عينه ونفى غيره وان نواهما يكون نذرا ويمينا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله يكون نذرا ولو نوى اليمين فكذلك عندهما وعنده يكون يمينا لا يبي يوسف ان النذر فيه حقيقة واليمين مجاز حتى لا يتوقف الاول على النية ويتوقف الثاني فلا ينتظمهما ثم المحارز يتعين بنيته وعند نيتها تترجح الحقيقة ولمها انه لاننا في بين الجهتين لانهما يقتضيان الوجوب الا ان النذر يقتضيه لعينه واليمين لغيره فجمعنا بينهما مما لا بدليلين

عن مقتضياتها وهذا المعنى في هذه الايام اشد واقوى لان الامتناع عن مقتضيات النفس مع اقدام الخلق على ذلك اشد على النفس لكن ترك اجابة دعوة الله تعالى يحصل به فيكون قبيحا لا عراضه عن ضيافة الله تعالى لالعين الصوم

قوله وان صام فيه يخرج عن العهد لانه اداه كما التزم والا صل في هذا ان مطلق النذر يتناول الكامل فلا يخرج عن عهدة النذر فيه بالنافص واما اذا كان نذرا مضافا الى النافص فيؤدي به لانه ما التزم الا هذا القدر وقد ادى كما التزم كمن قال لله علي ان اعتق هذه الرقبة وهي عمياء خرج عن نذره باعتاقها وان كان مطلق النذر اوشى من الواجبات لا يتأدى بها كمن نذر ان يصلي عند طلوع الشمس فعليه ان يصلي في وقت آخر وان صلى في ذلك الوقت خرج عن موجب نذره كذا في المبسوط **قوله** لاتنا في بين الجهتين اي جهة النذر واليمين لانهما يقتضيان الوجوب الا ان النذر يقتضيه لعينه لان هذه اللفظة لا يجابها ولقوله تعالى او فوالعقود واليمين لغيره وهو صيانه اسم الله تعالى عن الهتك او صيانته ما اوجبه على نفسه من الحلف فلا تنافي بينهما وهذا معنى ما ذكر في الايضاح ان (النذر)

لما جمعنا بين جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض ولو قال الله علي صوم هذه السنة افطر يوم الفطر ويوم النحر وايا م التشريق وقضاها لان النذر بالسنة المعينة نذر بهذه الايام وكذا اذا لم يعين لكنه شرط المتتابع لان المتابعة لا تعري عنها لكن يقتضيها في هذا الفصل موصولة تحقيقا للمتتابع بقدر الامكان ويتأتى في هذا خلاف زفر والشافعي رحمهما الله لمنهي عن الصوم فيها وهو قوله عليه السلام الا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبعال وقد بينا الوجه فيه والعذر عنه ولو لم يشترط المتتابع لم يجزه صوم هذه الايام لان الاصل فيما يلتزمه الكمال والمؤدي ناقص لمكان النهي بخلاف ما اذا عينها لانه لزم بوصف النقصان فيكون الاداء بالوصف الملتزم .

النذر لايجاب في الذمة والوجوب في الذمة يلزم الخروج عن العهدة واليمين يؤكد معنى اللزوم فلم يكن بين الموجبين تناف لان ما يؤكد الشيء لا ينا فيه واما وجوب القضاء والكفارة حال عدم الوفاء فهو حكم آخر سوى الموجب الاصلي واذا لم يتحقق التنا في فيما هو الموجب الاصلي وهو لزوم الوفاء به جعلناه مؤكدا انه فلما اشتركا في نفس الايجاب فاذا نوى اليمين يراد بهما نفس الايجاب ويكون عملا بعموم المجاز لاجمع بينهما .

قوله كما جمعنا بين جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض تدل على اعتبار جهة التبرع اشتراطا لتقابض والبطلان بالشيوع وعدم جواز تصرف المأذون فيها وعلى اعتبار جهة المعاوضة خيار الرد بالعيب وخيار الرد بالرؤية واستحقاق الشفعة هل ما تأتى الاحكام في مواضعها ان شاء الله تعالى **قوله** ويتأتى في هذا خلاف زفر والشافعي رحمهما الله عندهما لم يعتبر نذره في حق هذه الايام حتى يأكل في هذه الايام ولا يلزمه القضاء **قوله** وقد بينا الوجه فيه اي في صحة النذر بصوم هذه الايام **قوله** والعذر عنه اي عن قوله صلى الله عليه وسلم الا لا تصوموا في هذه الايام **قوله** ولو لم يشترط المتتابع

قال وعليه كفارة يمين ان اراد به يميناً وقد سبقت وجوبه ومن اصبغ يوم النحر صائماً ثم افطر
 لاشي حليته ومن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في النوادر ان عليه القضاء لان الشروع ملزم
 كالنذر وصار كالشروع في الصلوة في الوقت المكروه والفرق لابي حنيفة رح وهو ظاهر الرواية
 ان بنفس الشروع في الصوم يسمى صائماً حتى يحث به الحالف على الصوم فيصير مرتكباً
 للنهي فيجب ابطاله فلا تجب صيانه ووجوب القضاء يبتني عليه ولا يصير مرتكباً للنهي
 بنفس النذر وهو الموجب ولا بنفس الشروع في الصلوة حتى يتم ركعة ولهذا لا يحث
 به الحالف على الصلوة فتجب صيانه المؤدى ويكون مضموناً بالقضاء وعن ابي حنيفة
 رحمه الله انه لا يجب القضاء في فصل الصلوة ايضاً الا ظهر هو الاول والله اعلم بالصواب .

لم يجز صوم هذه الايام اي لم يشترط التتابع ولم يعين السنة ايضاً ثم في هذه الصورة
 وهي ما اذا لم يشترط التتابع ولم يعين السنة ايضاً يقضي خمسة وثلثين يوماً ثلاثون
 يوماً لرمضان وخمسة ايام قضى من تلك الايام الخمسة لان السنة منكراً اسم
 الايام معدودة ويمكن فصل الايام المعدودة عن رمضان وعن تلك الايام فصوم
 رمضان لا يكون عن المنذور لعدم شرط صحة النذر به فانه واجب من غير ايجاب .
قوله وقد سبقت وجوبه وهي الوجة الست **قوله** فيصير مرتكباً للنهي وهذا
 لان وجوب القضاء يبتني على وجوب الاتمام ووجوب الاتمام مبني على وجوب
 صيانة المؤدى عن البطلان وما ادعي واجب الابطال لكونه منهاياً عنه فلا يجوز
 ان يكون واجب الصيانة فلا يجب عليه القضاء بخلاف النذر بصوم هذه الايام لان
 الناذر التزم القرينة الخالصة وانما وصف المعصية متصل به فعلاً لا باسمه ذكر افكانت من
 ضرورات المباشرة لا من ضرورات ايجاب المباشرة وبخلاف الشروع في الصلوة في
 الاوقات المكروهة لانه بنفس الشروع لا يصير مرتكباً للنهي لان الشروع في الصلوة ليس
 بصلوة لان تمامها بالركوع والمجود حتى لا يحث الحالف بالشروع فيها فتجب صيانه

باب الاعتكاف

قال الاعتكاف مستحب والصحيح انه سنة مؤكدة لان النبي عليه الصلوة والسلام
واطلب عليه في العشر الاخير من رمضان والمواظبة دليل السنة وهو اللبث في المسجد
مع الصوم ونية الاعتكاف اما اللبث فركنة لانه ينبي عنه فكان وجوده به

المؤدى ويضمن بالقضاء ولما صار مضمونا لم يسقط عنه بالخرجود فاذا قطعها بعد ما سجد
 ضمنها ايضا ولانه يمكنه اداء الصلوة فتحميا عن الكراهة بان يصبر حتى تبيض الشمس
 فلذلك لزمته وهما بعد الشروع لا يمكنه الاداء بدون صفة الكراهة فلذلك لم يلزمه
 ولان الشروع في الصلوة بالتحريمه وهي غير الصلوة فيصير شأ رعا في الصلوة غير مرتكب
 ظلمه فيجب عليه الا تمام بخلاف الصوم لان الوجوب بالشروع في الصوم والشروع
 في الصوم صوم فكان الجزء الذي به الشروع صوما فيكون منهيا لكونه صوما
 فيكون واجب الا بطل والله اعلم بالصواب .

باب الاعتكاف

قوله والصحيح انه سنة لان النبي عليه الصلوة والسلام واُطلب عليه في العشر الاخير من
 رمضان منذ قدم المدينة النبي ان توفاه الله تعالى وقال الزهري عجبا من الناس
 كيف تركوا الاعتكاف ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل الشيء ويتركه
 وما ترك الاعتكاف حتى قبض فان قيل المواظبة دليل الوجوب فكيف لم يجب
 الاعتكاف مع مواظبته صلى الله عليه وسلم قلنا نعم كذلك الا ان النبي صلى الله عليه
 وسلم بعد المواظبة كان يأمر في الواجب بفعله وينكر على تاركه ولم يأمر الناس به ولم ينكر على
 تاركه فلو كان واجبا لا ينكر على ذلك فدل انه غير واجب ولانه روي انه عليه الصلوة والسلام

والصوم من شرطه عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله والنية شرط في حائز العبادات هو بقول
 ان الصوم عبادة وهو اصل بنفسه فلا يكون شرطاً للغيره ولنا قوله عليه السلام لا اعتكاف الا
 بالصوم والقياس في مقابلة النص المتيقن غير مقبول ثم الصوم شرط لصحة الواجب
 منه رواية واحدة وصحة التطوع فيما روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه
 لظاهر ما روينا وعليه هذه الرواية لا يكون اقل من يوم وفي رواية الاصل وهو قول محمد
 رحمه الله تعالى عليه اقله ساعة فيكون من غير صوم لان مبنى النفل على المساهلة لا ترى
 انه يفعد في صلوة النفل مع القدرة على القيام

امر بقبلة في المسجد ليعتكف فيه فدخل المسجد فرأى قنبرين اخريين فسأل عنهما فقبل
 قنبراً عشتو وحفصة رضي الله عنهما فغضب وقال البر تردن بذلك وفي رواية ترون بذلك
 ابي تظن فامر بنقض قبته وترك الاعتكاف في تلك المنة نعلم انه ليس بواجب لان
 دليل الوجوب هو المواظبة بدون الترك.

قوله والصوم من شرطه فان قيل لو كان شرطاً لكان شرط انعقاد او دوام وليس
 كذلك لصحة الشروع فيه ليلاً وكذا يبقى في الليل ولا صوم قلنا الشرائط انما تعتبر
 بحسب الامكان ولا امكان في الليل فيسقط للتعذر وجعلت الليالي تابعة
 للأيام كالشرب والطريق في بيع الارض الا ترى ان صلوة المعتكف صالحة
 مع السيلان وان عدم الشرط للتعذر وكذا الخروج للغائط والبول لا ينافيه للمعجز
 مع ان الركن اقوى من الشرط **قوله** وصحة التطوع فيما روى الحسن عن ابي
 حنيفة رحمه الله لظاهر ما روينا وهو قوله لا اعتكاف الا بالصوم فعلى هذه الرواية لا يكون
 اقل من يوم واوله اعتبره بالظاهر قوصورة الاعتكاف بالنفل ان يدخل المسجد بنية
 الاعتكاف بدون النذر فيكون معتكفاً بقدر ما اقام وله ثواب المعتكفين مادام في المسجد
 فاذا خرج انتهى اعتكافه وهذا النوع من الاعتكاف يصح بالصوم وبغير الصوم في ظاهر الرواية (قوله)

ولو شرع فيه ثم قطعه ليلزمه القضاء في رواية الاصل لانه غير معتذر فلم يكن القطع انما في رواية
 المحسن يلزمه لانه معتذر باليوم كالصوم ثم الاعتكاف لا يصح الا في مسجد جماعة لقول حذيفة
 رضي الله عنه لا اعتكاف الا في مسجد الجماعة ومن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يصح الا في
 مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس لانه عباد ة انتظار الصلوة فيختص بمكان يؤدى فيه

قوله ولو شرع فيه اي في الاعتكاف النفل ثم قطعه ليلزمه القضاء في رواية الاصل
 لان كل جزء من الملبث في المسجد غير مفتقر الى جزء آخر في كونه عباد ة لان الملبث
 في المسجد وان قل يقع على خلاف العادة فصلح عباد ة بنفسه فاما كل جزء من
 الامساك مفتقر الى جزء آخر في كونه عباد ة لان احوال الانسان على ما عليه العادة لا تخلو
 من قليل امساك فجزء منه لا يقع عباد ة تامة **قوله** ثم الاعتكاف لا يصح الا في
 مسجد الجماعة اي وان لم تصل فيه الصلوات الخمس بالجماعة وانما يؤدى بها
 ومن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يصح الا في مسجد تصلى فيه الصلوات الخمس وفي الذخيرة
 قبل اراد ابو حنيفة رحمه الله بهذا غير المسجد الجامع فانه يجوز الاعتكاف في المسجد
 الجامع وان لم يصلوا فيه الصلوات كلها بجماعة وفي المنتقى عن ابي يوسف رحمه الله
 ان الاعتكاف الواجب لا يجوز ادائه في غيره مسجد الجماعة واما النفل فيجوز ادائه في
 غير مسجد الجماعة وكان سعيد بن المسيب رحمه الله يقول لا اعتكاف الا في مسجد من
 مسجد المدينة والمسجد الحرام ومن العلماء من قال لا اعتكاف الا في ثلثة مساجد
 وهموا الى هذين المسجدين المسجد الاقصى لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد
 الرحال الا الى ثلثة مساجد وهي هذه المساجد والدليل على الجواز في سائر المساجد قوله
 تعالى وانتم عاكفون في المساجد نعم المساجد في الذكر وانما شرط ان يكون مسجد
 جماعة لانه عباد ة انتظار الصلوة فيختص بمكان تؤدى فيه

أما المرأة تعتكف في مسجد بينها لأنه هو الموضع لصلواتها فيتحقق انتظارها فيه ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة الإنسان أو الجمعة لما الحاجة فلحديث ما تُفقر عبي الله عنها كان النبي عليه السلام لا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان ولا نفعه علوم وقومها ولا بد من الخروج في تقصيتها فيصير الخروج لها مستثنى ولا يمكن بعد فراغه من الطهور لأن ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وأما الجمعة فلا منها من أهم حوائجها وهي معلوم وقومها وقال الشافعي رحمه الله الخروج إليها مفسد لأنه يمكنه الاعتكاف في الجامع ونحن نقول الاعتكاف في كل مسجد مشروع وإذا صح الشروع فالضرورة مطلقة في الخروج ويخرج حين نزول الشمس لأن الخطاب يتوجه بعده وإن كان منزله بعيداً عنه يخرج في وقت يمكنه إدراكها ويصلي قبلها أربعاً وفي رواية ستاً الأربع سنة وركعتان تحية المسجد وبعد هاربعاً وستاً على حسب الاختلاف في سنة الجمعة وسنتها توابع لها فأنحقت بها ولو أقام في مسجد الجامع لكثير من ذلك لا يفسد اعتكافه لأنه موضع اعتكاف إلا أنه لا يستحب لأنه التزم أداءه في مسجد واحد

قوله وأما المرأة تعتكف في مسجد بينها أي في الموضع الذي تصلي فيه الصلوات الخمس من بينها وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها إذا اعتكفت في مسجد الجماعة جازوا منكافها في مسجد بينها أفضل وهذا هو الصحيح لأن مسجد الجماعة بدخل فيه كل أحد وهي طول النهار لا يقدر أن يكون متبصره ويخاف عليها الفتنة من الفسقة فالمنع لهذا وهو ليس بمعنى راجع إلى عين الاعتكاف فلا يمنع جواز الاعتكاف ثم إذا اعتكف في مسجد بينها فتلك البقعة في حقها كمسجد الجماعة في حق الرجل لا يخرج منه إلا لحاجة الإنسان فإن حاصت خرجت ولا يلزمها إلا استقبال إذا سجد لاعتكافها شهراً وأكثر وأمكنها تصل به قضاء أيام الحيض بطهورها **قوله** ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة الإنسان وهو البهل والغائط **قوله** لأنه يمكنه الاعتكاف

فلا يتمه في مسجدين من غير ضرورة وأخرج من المسجد ساعة بغير عذر فسد
اعتكافه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لوجود المنافي وهو القياس وإن لا لا يفسد
حتى يكون أكثر من نصف يوم وهو الاستحسان لأن في القليل ضرورة •
قال وأما الأكل والشرب يكون في معتكفه لأن النبي عليه السلام لم يكن له ماوى
إلا المسجد ولأنه يمكن قضاء هذه الحاجة في المسجد فلا ضرورة إلى الخروج

في الجامع فإنه إذا كان اعتكافه دون سبعة أيام اعتكف في أي مسجد شاء وإن كان
سبعة أو أكثر اعتكف في المسجد الجامع ونحن نقول الاعتكاف في كل مسجد
مشروع وإذا صح الشروع فالضرورة مطلقة في الخروج فإن قيل إن الجمعة تسقط باعذار
كثيرة فجاز أن تسقط بهذا قلنا لا يجوز أن تسقط الجمعة صيانة للاعتكاف لأن الاعتكاف
دون الجمعة وجوباً لأنه وجب بالنذر وذلك وجب بإيجاب الله تعالى وليس للعبد
أن يسقطه بإيجابه بنذره فإنه إذا نذر صوم رجب فصام عن الكفارة صح ولم يتغير حكم
الكفارة فيه بإيجابه ولم يصر كما يجاب الله تعالى رمضان •

قوله فلا يتمه في مسجدين من غير ضرورة وإنما قيد بالضرورة لأنه إذا اتمه في
مسجدين لضرورة جاز كما إذا اعتكف في مسجد فانهدم فهو عذر ويخرج إلى مسجد آخر
لأنه مضطر إلى الخروج فصار عفواً ولأن المسجد بعد الانهدام خرج من أن يكون معتكفاً
والمعتكف مسجد يصلح فيه الصلوات الخمس بالجماعة ولا يتأتى ذلك في المسجد المهدم
فكان عذراً في التحول إلى مسجد آخر **قوله** ولو خرج من المسجد ساعة بغير عذر فسد اعتكافه
عند أبي حنيفة رحمه الله لوجود المنافي وهو القياس وقال لا يفسد حتى يكون أكثر
من نصف يوم وفي المبسوط وقول أبي حنيفة رحمه الله أقيس وقولهما أوسع وقال البشير من
الخروج عفو لدفع الحرج وإن لم يوجد فيه كثير ضرورة فإنه إذا خرج لحاجة الإنسان
لا يؤمر بأن يسرع المشي وله أن يمشي على التؤدة فظهر أن القليل من الخروج عفو الكثير

لا باس بان يبيع ويبتاع في المسجد من غير ان يحضر السلعة لانه قد يحتاج الى ذلك بان لا يجد من يقوم بحاجته الا انهم قالوا يكره احضار السلعة للبيع واشرء لان المسجد محرز من حقوق العباد وفيه شغله به ويكره لغير المعتكف البيع واشرء فيه لقوله عليه الصلوة والسلام جنبوا ما جدكم سببا نكم الى ان قال وبيعكم وشراءكم *

قال ولا يتكلم الا بخير ويكره له الصمت لان صوم الصمت ليس بقربة في شريعتنا لكنه يتجانب ما يكون مأثما ويحرم على المعتكف الوطى لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد وكذا اللبس والقبلة لانه من دواعيه فيحرم عليه

ليس بعفو فجعلنا الحد الفاصل اكثر من نصف يوم وليلة كما قلنا في نية الصوم في رمضان وابو حنيفة رحمه الله يقول ركن الاعتكاف هو المقيم في المسجد والخروج ضده فيكون مفوتا ركن العبادة والقليل والكثير في هذا سواء كما لا كل في الصوم والحدث في الطهارة وذكر في الذخيرة هذا كله في الاعتكاف الواجب بان اوجب الاعتكاف على نفسه واما في الاعتكاف النفل وهو ان يشرع فيه من غير ان يوجبه على نفسه لا يأس بان يخرج بعذر وبغير عذر في ظاهر الرواية

قوله ولا باس بان يبيع ويبتاع من غير ان يحضر السلعة معناه اذا باع واشترى لنفسه لحاجته الا ضلعية لانه امر لا بد منه واما اذا باع واشترى للتجارة يكره لان المسجد بني للصلوة لا للتجارة كذا في التجنيس **قوله** ويكره له الصمت اي اذا اعتقده قربة فاما الصمت للاستراحة ليس بمكروه ثم قيل معنى الصمت ان يذربان لا يتكلم اصلا كما في شريعة من قبلنا وقيل ان الصمت لا يتكلم اصلا من غير نذر سابق كذا قاله بدر الدين الكرهري رحمه الله **قوله** ويحرم على المعتكف الوطى ولا يقال كيف ينهيا له الوطى وهو في المسجد لا نقول جاز للمعتكف الخروج للحاجة الانسانية فعند ذلك ايضا يحرم عليه الوطى حتى يمسك اعتكافه لما ان اسم المعتكف (لا)

اذ هو محظوره كما في الا حرام بخلاف الصوم لان الكف ركنه لا محظوره فلم يتعد
الى دواعيه فان جامع ليلا او نهارا مداما وناسيا بطل اعتكافه لان الليل محل
الاعتكاف بخلاف الصوم وحالة العاكفين مذكورة فلا يعذر بالنسيان ولو جامع فيما دون الفرج
فانزل او قبل او لمس فانزل يبطل اعتكافه لانه في معنى الجماع حتى يفسد به الصوم ولو لم ينزل
لا يفسد وان كان محرما لانه ليس في معنى الجماع وهو المفسد ولهذا لا يفسد به الصوم
قال ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام لزمه اعتكافه بليا ليها لان ذكر الايام على
سبيل الجمع يتناول ما بازاؤها من الليالي يقال ما رايتك منذ ايام والمراد بليا ليها
وكانت متتابعة وان لم يشترط التابع لان مبنى الاعتكاف على التابع لان الاوقات كلها قابلة
له بخلاف الصوم لان مبناه على التفرق لان الليالي غير قابلة للصوم فتجب على التفرق
حتى ينص على التابع وان نوى الايام خاصة صحت نيته لانه نوى الحقيقة
ومن اوجب اعتكاف يومين يلزمه بليا ليها وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى
عليه لا تدخل الليلة الاولى لان المثنى غير الجمع وفي المتوسط ضرورة الاتصال

لا يزول عنه بخروجه ذلك ورتب ذلك الحكم على المعتكف

قوله اذ هو محظوره اي الوطى محظور الاعتكاف قصد الصريح النهي وهو قوله تعالى
ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المسا جد والحق الدواعي به كما في الاحرام
اذ الجماع محظور فيه قصدا بخلاف الصوم بان التقبل واللمس لا يحرمان ثم لان الجماع
ليس بمحظور في الصوم قصد عدم ورود النهي عنه بل الكف عن الجماع ركنه
والخطر يثبت ضمنا لفوات الركن لا قصدا فلم يتعد الى دواعيه لان ماثبت ضرورة يتقدر
بقهرها ويكون فيما وراء موضع الضرورة كان لم يكن ولانه لو تعدى لصار
الكف عن القبلة ركنا والركنية لا تثبت بالمشبهة بخلاف المحظورية فانها تثبت بها
قوله وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليه لا تدخل الليلة الاولى كان من حقه ان يقال ومن

سروة الاتصال وجه الظاهران في المتن معنى الجمع فيلحق به احتياط الامر بالعبادة والله اعلم .

١

ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه كما هو المذكور بلفظ عن في نسخ شروح المبسوط والجامع الكبير لما ان هذه الرواية غير ظاهرة عنه والدليل على هذا قوله في تعليل قواهما وجه الظاهر وهو الا وفق لمذهبه ايضا فان قيل كيف ترك علما ونا الثلث رح اصلمهم في هذه المسئلة حيث الحق ابو يوسف التثنية بالفرد منها وهما الحقاها بالجمع وفي الجمعة جعل ابو يوسف رح المتن كالجمع وهما جعل المتن كالفر د قلنا الاصل في المسئلتين اهما هو العمل بالا احتياط اما في الجمعة فالجماعة شرط على حدة بالا تفاق وفي اقامة التثنية مقام الجمع نوع تردد لتجاذب طرف الفرد والجمع اذهي بينهما وفي الاكتفاء با لفرض الاصلي وهو الظهر خروج عن فرض الوقت بيقين فيما استجمعت شرائط الجمعة خصوصا فيما اذا وقع التردد في وجود شرطها فكان في توقيف امر الجمعة الى وجود الجماعة بيقين عمل بالا احتياط لان من وقف امر الجمعة الى الجماعة بيقين يصلي فرض الظهر عند وقوع التردد في وجود الجماعة وفيه خروج عن عهدة فرض الوقت بيقين فكان عملا بالا احتياط واما وجه الاحتياط هنا ان فيه ايجاب اليومين مع الليلتين فكان هو احوط من ايجاب يومين بلبلة والى هذا اشار في الكتاب بقوله احتيا طالا مر العباد ة وابو يوسف رح يقول الا صل هو العمل بالاوضاع وهي وحدان وتثنية وجمع لكل واحد منها لفظ موضوع على حدة وانما جعلت للمتنى حكم الجمع لما ان في المتن معنى الاجتماع وفي الجماعة والجمعة معنى الاجتماع ايضا فكانت التثنية في تحقيق معنى الاجتماع كالجماعة فاعطي حكم الجماعة واما كون الليالي تبعا للايام بحكم العرف فيما اذا ذكر الايام بلفظ الجمع ولم يوجد في المتن لفظ الجمع فبقي على اصله فلم يتناول الليلة الاولى لاصيغته ولا تبعان لم يدخل في الايجاب والله اعلم بالصواب .

كتاب الحج

الحج واجب على الأحرار البالغين العقلاء الأصحاء إذا قدروا على الزاد والراحلة فاضلا
من المسكن وما لا بد منه وعن نفقة عياله إلى حين عودته وكان الطريق آمنا
وصفه بالوجوب وهو فريضة محكمة

كتاب الحج

الحج في اللغة القصد قال الشاعر يحجون سب الزبرقان المزغرا أي يقصدونه
وفي الشرع عبارة عن قصد مخصوص إلى مكان مخصوص في زمان مخصوص
قوله الحج واجب أي فرض على الأحرار وإنما قال بلفظ الجمع وفي باب الزكاة بلفظ
المفرد آخر جال لكلام مخرج العادة فإن الحج يؤدي بالجماعة **قوله** إذا قدروا
على الزاد والراحلة أي إذا قدروا عليها بطريق الملك والاستيجار لا بطريق الإباحة سواء
كانت من جهة من لا منة له عليه كالوالدين والمولودين أو من جهة من عليه المنة
كالأجانب وقال الشافعي رحمه الله إن كانت من جهة من لا منة له عليه يجب عليه
الحج وإن كانت من جهة الأجنبي فله فيه قولان وأما إذا وهبه إنسان ما لا يحج به
لا يجب عليه القبول عندنا وعندنا يجب في قول ولا يجب في قول وأصله إن القدرة بالملك
هو الأصل في توجه الخطاب •

(كتاب الحج)

ثبتت فرضيته بالكتاب وهو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الايه ولا يجب في العمر الامرة واحدة لانه عليه السلام قيل له الحج في كل عام ام مرة واحدة فقال لا بل مرة واحدة فما زاد فهو تطوع ولان سببه البيت وانه لا يتعدد فلا يتكرر الوجوب ثم هو واجب على الفور عند ابي يوسف رحمه الله وعن ابي حنيفة رح ما يدل عليه

قوله ثبتت فرضيته بالكتاب وهو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الايه قال في الكشاف في هذا الكلام انواع من التأكيد والتشديد منها قوله ولله على الناس حج البيت يعني انه حق واجب لله في رقاب الناس لا ينفكون عن ادائه والخروج عن عهده ومنها انه ذكر الناس ثم ابدل عنه من استطاع اليه سبيلا وفيه ضربان من التأكيد أحدهما ان الابدال تشية للمرا د وتكريره والثاني ان الايضاح بعد الابهام والتفصيل بعد الاجمال ايراده في صورتين مختلفتين ومنها قوله ومن كفر مكان قوله ومن لم يحج تغليظا على تارك الحج ولذلك قال عليه الصلوة والسلام من مات ولم يحج فليمت ان شاء يهوديا او نصرانيا ومنها ذكر الاستغناء عنه وذلك مما يدل على المقت والسخط والخذلان ومنها قوله عن العالمين ولم يقل عنه وفيه من الدلالة على الاستغناء عنه ببرهان لانه اذا استغنى عن العالمين تناوله الاستغناء عنه لامحالة ولانه يدل على الاستغناء الكامل فكان ادل على عظم السخط **قوله** وعن ابي حنيفة رح ما يدل عليه اي على الفور وهو ما ذكره ابن شجاع عن ابي حنيفة رحمه الله سئل عن من له مال يحج به ام يتزوج فقال بل يحج به فذلك دليل على ان الوجوب عنده على الفور كذا ذكر في المبسوط ثم وجه الاستدلال بهذا على الفور هو ان بالتزوج يحصل تحصين النفس والتحصين واجب في كل الاحوال وبالا شغال بالحج يفوت التحصين ولو لم يكن الوجوب على الفور فلا معنى للامر بالا شغال بالحج الذي يفوت به التحصين مع ان الاشتغال بالتزوج لا يؤدي الى تفويت الحج بل هو اداء في كل وقت يؤد به ومن الجائز ان يجد مالا آخر يحج به لما ان المال غادر ثم ثبت بامره بالحج ان عنده الوجوب على الفور

وعند محمد والشافعي رحمهما الله على التراخي لانه وظيفة العمر فكان العمر فيه كالوقت في الصلوة وجه الاول انه يختص بوقت خاص والموت في سنة واحدة غير نادر فينطبق احتياطا ولهذا كان التعجيل افضل بخلاف وقت الصلوة لان الموت في مثله نادر وانما شرط الحرية والبلوغ لقوله عليه السلام ايمان عبد حج عشر حجج ثم اعتق فعليه حجة الاسلام وايمان صبي حج عشر حجج ثم بلغ فعليه حجة الاسلام ولانها عبادة والعبادات باسرها موضوعة عن الصبيان والعقل شرط لصحة التكليف وكذا صحة الجوارح لان العجز ونها لازم

قوله وعند محمد والشافعي رحمهما الله تعالى على التراخي بين قوليهما فرق وهو ان عند محمد رحمة الله عليه يسعه التأخير بشرط ان لا يفوته فان اخره حتى مات فهو آثم بالتأخير وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه يأثم بالتأخير وان مات واستدل محمد رحمة الله عليه بتأخير رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج بعد نزول فرضيته فانما فرضية الحج في سنة ست من الهجرة وحج رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنة عشر والمعنى فيه ان الحج فرض العمر فكان جميع الوقت وقت ادائه بدليل انه اذا اخره كان مؤديا لافاضيا وابوحنيفة وابويوسف رحمهما الله استدلا بقوله صلى الله عليه وسلم من وجد زادا وراحلة يبلغانه بيت الله ولم يحج فلا عليه ان يموت يهوديا او نصرانيا وقال عمر رضي الله عنه لقد هممت ان انظر الى من ملك الزاد والراحلة ولم يحج فاحرق عليهم بيوتهم والله ما اراهم مسلمين قالها ثلثا واما تأخير النبي صلى الله عليه وسلم فقد منع ذلك بعض مشايخنا رحمهم الله فقالوا انزل فرضية الحج بقوله تعالى والله على الناس حج البيت وانما نزلت هذه الآية في سنة عشر واما النازل سنة ست قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله وهذا امر بالا تمام امن شرع فلا يثبت به ابتداء الفرضية مع ان التأخير انما لا يحل لما فيه من التعريض للموت ورسول الله (صلى

(كتاب الحج)

والاعمى اذا وجد من يكفيه مؤنة سفره ووجد زاذوا رحلة لا يجب عليه الحج هذا بي حنيفة رحمه الله خلا فالحما وقد مر في كتاب الصلوة واما المقعد فعن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب لانه مستطيع بغيره فاشبه المستطيع بالراحلة وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يجب لانه غير قادر على الاداء بنفسه بخلاف العمى لانه لو هدي يؤدي بنفسه

صلى الله عليه وسلم اكان يأمن ذلك لانه مبعوث لتبيين الاحكام للناس والحج من اركان الدين فامن ان يموت قبل ان يبينه للناس بفعله ولان تأخيرها كان بعذر لان المشركين كانوا يطوفون بالبيت عراة ويلبون تلبية فيها شرك وما كان التغير ممكنا للمعهد حتى اذا تمت المدة بعث عليا رضي الله عنه حتى قرأ عليهم سورة براءة من الله ورسوله ونادى الا لا يطوفن بهذا البيت بعد هذا العام مشرك ولا عريان ثم حج بنفسه ومن ذلك انه كان لا يستطيع الخروج وحده بل يحتاج الى اصحاب يكونون معه ولم يكن متمكنا من تحصيل كفاية كل واحد منهم ليخرجوا معه فلهذا خره كذا في المبسوط *

قوله والاعمى اذا وجد من يكفيه مؤنة سفره الاعمى اذا وجد قائد ايقوده الى الحج ووجد مؤنة القاء دفعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه في المشهور لا يلزمه الحج وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى انه يلزمه الحج وعن صاحبيه في روايتان هما فرقا على احدى الرأيتين بين الجمعة والحج وقالوا وجود القائد الى الجمعة ليس بنادر بل هو غالب فتلزمه الجمعة ولا كذا لك القائد الى الحج وهل يجب الاحجاج بالمال عند ابي حنيفة رحمه الله لا يجب وعندهما يجب **قوله** واما المقعد فعن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب عليه هذه رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله واما في ظاهر الرواية عنه انه لا يجب الحج على الزمن والمفلوج والمقعد ومقطوع الرجلين وان ملكوا الزاد والراحلة وهو رواية عنهما حتى لا يجب الاحجاج عليهم بمالهم *

فأشبه الضال عنه ولا بد من القدرة على الزاد والراحلة وهو قدر ما يكثر في به شق
محمل أو رأس زاملة وقد رانفتة ذاهبا وجائيا لانه عليه الصلوة والسلام سئل عن السبل
اليه فقال الزاد والراحلة وان امكنه ان يكثر من عقبه ولا شيء عليه
لانهم اذا كانوا يتعاقبان لم توجد الراحلة في جميع السفر ويشترط ان يكون

قوله فأشبه الضال أي الذي ضل طريق الحج فانه اذا وجد من يهديه يلزمه
الحج فكذا الا على **قوله** وهو قدر ما يكثر في به شق محمل الشق الجانب
أي قدر ما يستاجر به جانب محمل لان للمحمل جانبيين ويكفي للراكب
احد جانبيه **قوله** أو رأس زاملة البعير الذي يحمل عليه المسافر متاعه
وطعامه من زمل الشيء حملة وفي المغرب هذا هو المثلث في الاصول ثم سمي بها
العدل الذي فيه زاد الحاج من كعك وتمرونحوه وهو متعارف بينهم خبرني
بذلك جماعة من اهل بغداد وغيرهم وعلى ذا قول محمد رحمة الله تعالى عليه
اكثرى بغير محمل فوضع عليه زاملة يضمه لان الزاملة اضر من المحمل
ونظيرها الراوية وعكسها مسئلة المحمل **قوله** فان امكنه ان يكثر في عقبه
وذلك ان يكثر في رجلان بغير او احد يتعاقبان في الركوب يركب احدهما
منزلا وفرسخا ثم يركبه الآخر وكذا لو وجد ما يكثر في مرحلة ويمشي بمرحلة لا يجب
قوله ولا بد من القدرة على الزاد والراحلة فالقدرة عليهما يعتبر عند خروج القافلة
من بلدة حتى لو كان القدرة يأتيه عليهما قبل خروج القافلة او بعده لا يعتبر
وفي الجامع الصغير للتمر تا شي رح الحج على من يملك الزاد والراحلة وقت خروج
اهل بلدة ذاهبا وجائيا فاصلا عن حاجته وحاجة عياله الى حين عودته وعن الجرجاني
ونفتة يوم بعد عودته وعن ابي يوسف رحمة الله ونفتة شهر وعن زنديسي وقد رما يجعل
رأس مال تجارته ان كان تأجرا وكذا الدهقان الزراع وآلات حرفته ان كان محترفا

(كتاب الحج)

فاضلا عن المسكن وعمالا بدمنه كالخادم واثاث البيت وثيابه لان هذه الاشياء مشغولة بالحاجة الأصلية ويشترط ان يكون فاضلا عن نفقة عياله الى حين هود لان النفقة حق مسنق للمرأة وحق العبد مقدم على حق الشرع بامر وليس من شرط الوجوب على اهل مكة ومن حوالهم الراحلة لانه لا تلحقهم مشقة زائدة في الاداء فاشبه السعي الى الجمعة ولا بد من امن الطريق لان الاستطاعة لا تثبت دونه ثم قيل هو شرط الوجوب حتى لا يجب عليه الايضاء وهو مروي عن ابي حنيفة رحمه الله وقيل هو شرط الاداء دون الوجوب لان النبي عليه الصلوة والسلام فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير

قوله فاضلا عن المسكن معناه اذا قدر واعلى الزاد والراحلة بطريق الملك ار الاستيجار على وجه يفضل قدر ذلك الملك والاستيجار عن حاجته الأصلية فان المال المشغول للحاجة الأصلية ملحق بالعدم فلا يكون به مستطيعا وذكر ابن شجاع اذا كانت له دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه وما اشبه ذلك يجب عليه ان يبيعه ويحج به ويحرم عليه الزكاة اذا بلغ نصابا وان امكنه بيع منزله وان يشتري بثمنه دارا دون منه ويحج بالفضل لم يجب عليه ذلك وان اخذه فهو افضل لانه اذا كان مشغولا بالحاجة صار كالعديم ولم يعتبر في الحاجة قدر ما لا بدمنه الا ترى انه لا يجب عليه بيع المنزل والاقتصار على السكنى **قوله** ولا بد من امن الطريق وهو ان يكون الغالب فيها لسلامة **قوله** ثم قيل هو شرط الوجوب المراد به شرط وجوب الاداء لا شرط نفس الوجوب لان بنفس الوجوب لا يجب الايضاء كالمريض والمسافر في رمضان ومن جعله شرط حقيقة الاداء قال بوجوب الوصية لانه وجب عليه الوصية الا انه عذر في التأخير ولو كان بينه وبين مكة بحر ذكر النسفي قيل ان كان الغالب الهلاك فهو عذر وقال الجمهور هو عذر بكل جان وذكر البزدوي انه ليس بعذر عندنا وعن ابي يوسف رحمه الله انه مذر وهو قول الشافعي رحمه الله وذكر ابو اليسر قال عامة اصحابنا رحمهم الله هو عذره **(قوله)**

قال ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم تحج به او زوج ولا يجوز لها ان تحج بغيرهما اذا كان بينهما وبين مكة مسيرة ثلاثة ايام وقال الشافعي يجوز لها الحج اذا خرجت في رفقة ومعها نساء ثقة لحصول الامن بالمرافقة ولنا قوله عليه السلام لا تحجن امرأة الا ومعها محرم ولا نهيا بدون المحرم بخاف عليها الفتنة وتزداد بانضمام غيرها اليها ولهذا تحرم الخلوة بالاجنبية وان كان معها غيرها بخلاف ما اذا كان بينها وبين مكة اقل من ثلاثة ايام لانه يباح لها الخروج الى ما دون السفر بغير محرم واذا وجدت محرما لم يكن للزوج منعها وقال الشافعي له ان يمنعها لان في الخروج تفويت حقه ولنا ان حق الزوج لا يظهر في حق الفرائض والحج منها حتى لو كان الحج نفلا له ان يمنعها ولو كان المحرم فاسقا فالواجب عليها لان المقصود لا يحصل به ولها ان تخرج مع كل محرم الا ان يكون مجوسيا لانه يعتقد اباحة مناحتها ولا عبرة بالصبي والمجنون لانه لا تتأتى منه الصيانة والصبية التي بلغت حد الشهوة بمنزلة البالغة حتى لا يسافر بها من غير محرم ونفقة المحرم عليها لانها تتوصل به الى اداء الحج واختلعا في ان المحرم شرط الوجوب او شرط الاداء على حسب اختلافهم في امن الطريق واذا بلغ الصبي بعد ما احرم او اعتق العبد فمضيا لم يجزهما عن حجة الاسلام

قوله ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم اي شابة كانت او عجوزا يدل عليه اطلاق المرأة والمحرم من لا يحل له نكاحها على التأبيد برحم او رضاع او مصاهرة لان التحريم المؤبد يزيل التهمة في الخلوة بها ويكون ما مؤنا عاقلا بالغاعرا كان او عبدا كافرا كان او مسلما ولو كان فاسقا او مجوسيا او صبيا او مجنونا لا يعتبر لان الغرض لا يحصل بالفاسق وبالمجوسي لانه يعتقد اباحة نكاحها ولا يتأتى من الصبي والمجنون الحفظ والصبية التي لا تشتهي يسافر بها بلا محرم لان الامن حاصل فان بلغت حد الشهوة صارت كالبالغة

قوله ونفقة المحرم عليها لانها تتوصل به الى اداء الحج فصار كشراء الراحلة وفي فتاوى

(كتاب الحج)

لان احرامهما انعقد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض ولوجوده الصبي
الا حرام قبل الوقوف ونوى حجة الاسلام جاز والعبد لو فعل ذلك لم يحجز

ابي حفص لا يلزمها الحج حتى نجد محرماً يحملها من مالها رهي من مالها وعن
محمد رحمه الله اذا وجدت محرماً لا ينفق من مالها لزمها الحج والا فلا *

قوله لان احرامها انعقد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض فان قيل الا حرام شرط
بمنزلة الوضوء والصبي اذا توضأ قبل البلوغ ثم بلغ بالسن تجوز به الصلوة فلنا الا حرام
يشبه الوضوء من حيث انه مفتاح الحج كما ان الوضوء مفتاح الصلوة ويشبه تحرمة
الصلوة من حيث انه يتصل باعمال الحج كتحرمة الصلوة ولو احرم في الصلوة وهو صبي
ثم بلغ لا ينقلب فرضاً فكذا هنا ترجيحاً لهذه الشبهة اخذ بالاحتياط وذكر شمس الأئمة
رحمه الله في المبسوط ولو ان صبياً اهل بالحج قبل ان يحتلم ثم احتلم قبل ان يطوف
بالبيت او قبل ان يقف بعرفة لم يحجز من حجة الاسلام عندنا وعلى قول الشافعي رحمه
يحجزه كما اذا صلى في اول الوقت ثم بلغ في آخره عنده يحجزه عن الفرض ويجعل كانه
بلغ قبل اداء الصلوة وهنا ايضا يجعل كانه بلغ قبل مباشرة الاحرام فيحجزه ذلك من
حجة الاسلام قال وهذا على اصلكم اظهر لان الاحرام عندكم من الشرائط دون الاركان لهذا
صح الاحرام بالحج قبل دخول اشهر الحج ولكننا نقول حين احرامه لو لم يكن من اهل اداء
الفرض فانه قد احرامه لاداء النفل فلا يصح اداء الفرض به وهو نظير الصلوة اذا احرم بنية
النفل عندنا لا يحجز به اداء الفرض به وعنده ينعقد احرامه للفرض والاحرام وان كان من
الشرائط عندنا ولكن في بعض الاحكام هو بمنزلة اركان الا ترى ان فائت الحج ليس له
ان يسند له الاحرام الى ان يؤدي الحج به في السنة القابلة ويكره تقديمه على اشهر (الحج)

(كتاب الحج ... فصل في المواقيت)

لان احرام الصبي غير لازم لعدم الاهلية اما احرام العبد لازم فلا يمكنه الخروج منه بالشروع في غيره والله اعلم *

فصل في المواقيت

المواقيت التي لا يجوز ان يجاوزها الانسان الا محوما خمسة لاهل المدينة ذوالحليفة : ولاهل العراق ذات عرق : ولاهل الشام الجحفة : ولاهل نجد قرن : ولاهل اليمن يللم : كذا وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المواقيت لهؤلاء فائدة التاقيت المنع عن تأخير الاحرام عنها لانه يجوز التقدم عليها بالاتفاق

الحج ولا ينعقد احرامه بعمرتين ومع الشك لا يسقط الفرض الذي ثبت وجوبه بيقين فلهذا لا يجزيه عن حجة الاسلام *

قوله لان احرام الصبي غير لازم لانه ليس من اهله فان الفعل انما يجب على العبد اما بالزام الله تعالى او بالتزامه وكلاهما منتف في حقه الا ترى انه اذا احصر محل ولا قضاء عليه ولا دم عليه ولو ارتكب محظورا حرام لا يلزمه الجزاء فاذا جدد الاحرام قبل الوقوف بعرفة يتضمن ذلك فسخ الاحرام الاول كالبايع اذا باع بالف ثم بالف وخمسائة وسلم بنفسه البيع الاول ويتقرر الثاني لما انه يقبل الفسخ فكذا احرام الصبي يقبل الانفساخ لما انه لم يقع لازما واما احرام العبد فلازم في حقه لكونه مخاطبا حتى انه لو اصاب صيدا فعليه الصيام لانه صار جانيا على احرامه بقتل الصيد وهو ليس من اهل التكفير بارقة الدم ولا بالا طعام وتكفيره بالصوم كما لو حنث في يمينه فلا يمكن بعد العتق من فسخ ذلك الاحرام *

فصل في المواقيت

قوله المواقيت جمع الميقات وهو الوقت المحدود فاستعير للمكان كما لمكان استعير للزمان في قولك هناك الولاية **قوله** ولاهل نجد قرن في المغرب القرن ميقات

(كتاب الحج فصل في المواقيت)

ثم الأناقي إذا انتهى إليها على قصد دخول مكة عليه أن يحرم قصد الحج أو العمرة
أولم يقصد عندنا لقوله عليه السلام لا يجاوز أحد الميقات إلا محرماً ولا ن وجوب
الأحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة فيستوي فيه الحاج والمعتمر وغيرهما ومن كان
داخل الميقات له أن يدخل مكة بغير إحرام لحاجته لأنه يكثر دخوله مكة وفي إيجاب
الأحرام في كل مرة حرج بين فصاروا كاهل مكة حيث يباح لهم الخروج منها
ثم دخلوها بغير إحرام لحاجتهم بخلاف ما إذا قصد أداء النسك لأنه يتحقق أحياناً
فلا حرج فإن قدم الأحرام على هذه المواقيت جاز لقوله تعالى وتموا الحج والعمرة لله

أهل نجد جبل مشرف على عرفات قال الم تَسألُ الرِّبعَ أن تنطقاً بقرن المنازل قد اخلقا
العرب يسميه قرن المنازل وفي الصحيح بالتحريك وفيه نظر والقرن بفتحين حي
من اليمن إليهم ينسب أويس القرني •

قوله ثم الأناقي إذا انتهى إليها على قصد دخول مكة عليه أن يحرم قصد الحج
أو العمرة أولم يقصد عندنا وعند الشافعي رحمه الله إنما يجب الإحرام عند الميقات
إذا دخل مكة لحج أو عمرة لأن الأحرام شرع لا حدهما فإذا نوى ذلك لزمه والأفلا
ولنا حديث ابن عباس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
لا يجاوز الميقات أحد إلا محرماً ولا ن وجوب الإحرام لاظهار شرف هذه البقعة
فيستوي فيه من يريد الزيارة ومن لا يريد ها وهذا لأن الله تعالى جعل الكعبة معظمة
وجعل المسجد الحرام فناء له ومكة فناء للمسجد الحرام والحرم فناء لمكة
والمواقيت فناء للحرم والشرع ورد ببيان كيفية تعظيمه بأن يحرم شعنا نقلاً
هاجر الملامد منصوراً بصورة العبد المسخوط عليه متعرضاً عطف سيدة مستجباً آثار رحمة
فيجب تعظيمه بحسب ما بين الشرع هذا إذا قصد دخول مكة أما إذا قصد دخول (الحل)

واتمامها ان يحرم بهما من دويرة اهله كذا قاله علي وابن مسعود رضي الله عنهما
والافضل التقديم عليهما لان اتمام الحج مفسر به والمشقة فيه اكثر والعظيم اوفر
وعن ابي حنيفة رحمه الله انما يكون افضل اذا كان يملك نفسه ان لا يقع في محذور
ومن كان داخل الميقات فوقته الحل معناه الحل الذي بين المواقيت وبين الحرم لانه
يجوز احرامه من دويرة اهله وما وراء الميقات الى الحرم مكان واحد ومن كان بمكة
فوقته في الحج الحرم وفي العمرة الحل لان النبي عليه السلام امر اصحابه رضي الله عنهم
ان يحرموا بالحج من جوف مكة وامر احاءاثة رضي الله عنهما ان يعمرهما من التنعيم
وهو في الحل ولان اداء الحج في عرفة وهي في الحل فيكون الاحرام من الحرم ليتحقق
نوع سفر واداء العمرة في الحرم فيكون الاحرام من الحل لهذا لان التنعيم افضل
لورود الاثر به والله اعلم بالصواب .

الحل لا يلزمه الاحرام لانه حينئذ يكون كاهل الحل كالبيستانى له ان يدخل مكة
بغير احرام ثم من قصد مجاوزة ميقات واحد فله ذلك بغير احرام كالا فاني يقصد
الحل او الحلي يقصد مكة والمكي يخرج الى الحل ولا يجاوز الميقات ثم يعود الى
مكة ومن قصد مجاوزة ميقتين ميقات اهل الآفاق وميقات اهل الحل لا يجوز لا
بلا حرام كالا فاني الى الميقات على قصد دخول مكة وكالمكي خرج من مكة
لحاجة وجاوز الميقات ثم اراد دخول مكة .

قوله واتمامهما ان يحرم بهما من دويرة اهله ذكر الدار ههنا بلفظ التصغير
مقابلة تعظيم بيت الله يعني ان بيت الله تعالى معظم وغيره من البيوت مصغر
قوله لورود الاثر وهو ما ذكر قبيل هذا وامر اخاءاثة رضي الله تعالى
عنهما ان يعمرهما من التنعيم والله اعلم . (باب)

(كتاب الحج ... باب الاحرام)

باب الاحرام

واذا اراد الاحرام اغتسل او توضأ والغسل افضل لما روي انه عليه السلام اغتسل لاحرامه الا انه للتنظيف حتى تؤمر به الحائض وان لم يقع فرضا عنها فيقوم الوضوء مقامه كما في الجمعة لكن الغسل افضل لان معنى المطافة فيه اتم ولانه عليه السلام اختاره *

قال ولبس ثوبين جديدين او غسيلين ازارا ورداء لانه عليه السلام اتزروا رتدي عند احرامه ولانه ممنوع عن لبس المخيط ولا بد من ستر العورة ودفع الحر والبرد وذلك فيما عتبه والاجد يد افضل لانه اقرب الى الطهارة *

قال ومس طيبا ان كان له وعن محمد رحمه الله انه يكره اذا تطيب بما يبقى عينه بعد الاحرام وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله لانه منتفع بالطيب بعد الاحرام ووجه المشهور حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنت اطيب رسول الله عليه السلام لاحرامه قبل ان يحرم ولان الممنوع عنه التطيب بعد الاحرام والباقي كالنابع له لاتصاله به بخلاف الثوب لانه مباين عنه *

باب الاحرام

قوله واذا اراد الاحرام اغتسل او توضأ والغسل افضل لانه عليه السلام اختاره على الوضوء ولبس ثوبين جديدين او غسيلين ازارا ووداء الرداء من الكتف والازار من الحقو ويكونان غير مخيطين ويدخل الرداء تحت يمينه ويلقيه على كتفه الا يسر ويبقى كتفه الايمن مكشوفاً كذا في الجامع الصغير للامام المحبوبي **قوله** وعن محمد رحمه الله يكره ان يتطيب بما يبقى عنه بعد الاحرام بان يلطخ رأسه بالغالية او المسك لانه منتفع بالطيب وانه ممنوع من ذلك وهذا لان البقاء حكم الابتداء (ك)

(كتاب الحج باب الاحرام)

قال صلى ركعتين لما روى جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام صلى بذي الحليفة ركعتين عند احرامه .

قال وقال اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني لان اداءه في ازمته متفرقة واما كن متباينة فلا يعري عن المشقة عادة فيسأل التيسير وفي الصلوة لم يذكر مثل هذا الدعاء لان مدتها يسيرة واداءها عادة متيسر .

كما في الثوب والدليل عليه ما روي عن النبي عليه الصلوة والسلام انه رأى اعرابيا عليه خلوف فقال اغسل عنك هذا الخلوف ولهما حديث عائشة رضي الله عنها كنت اطيب رسول الله عليه السلام لا حرامه والمراد به التطيب بطيب يبقى عينه بعد الاحرام الا ترى انها قالت في رواية ولقد رأيت ويبص الطيب في مفارق رسول الله عليه السلام بعد احرامه بثلاث وهذا انما يتحقق في طيب يبقى عينه بعد الاحرام . والممنوع عنه التطيب والباقي كالتابع لئلا اتصال به واطلق له ذلك لما حرم عليه في الاحرام ليندفع به ما يوجد في الاحرام من التفل وهو كالسحور يقدم على الصوم ليندفع به اذى الجوع فيحصل له معنى العبادة ويندفع عنه الاذى رحمة من الله تعالى وفضلا بخلاف الثوب حيث يلزمه النزع عند الاحرام لانه مبائن عنه فلا يمكنه ان يعتبر تابعه بل يصير مستعملا اياه كل ساعة ولهذا لو حلف لا يتطيب فدام على طيب بجمدة لم يحنت ولو حلف لا يلبس فدام عليه يحنت وقيل معنى قوله بخلاف الثوب لانه مبائن عنه اي اذا كان الطيب في الثوب بان كان مصبوغا بورس او زعفران او ملطخا بمسك او غالية يغسله لان الثوب مبائن عنه فلا يجعل تابعه (قوله)

(كتاب الحج ... باب الاحرام)

قال ثم يطبي عقيب صلوته لما روي ان النبي عليه السلام لبى في دبر صلوته وان لبى بعد ما استوت به راحلته جازوا كن الاول افضل لما روينا وان كان مفردا بالحج ينوي بتلبيته الحج لانه عباد قوا الاعمال بالنيات والتلبية ان يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قوله ان السيد بكسر الهمزة لا يفتحها ليكون ابتداء لابناء اذ الفتح صفة الاولى وهو اجابة لدعاء الخليل صلوات الله عليه على ما هو المعروف في القصة ولا ينبغي ان يخل بشي من هذه الكلمات لانه هو المنقول باتفاق الرواة فلا ينقص عنه ولو زاد فيها جاز خلافا للشافعي رحمه الله في رواية الربيع رح عنه هو اعتبره بالاذان والتشهد من حيث انه ذكر منظوم ولنا ان اجلاء الصحابة كما بن مسعود وابن عمر وابي هريرة رضي الله تعالى عنهم زادوا على المأثور ولان المقصود الثناء واطهرها العبودية فلا يمنع من الزيادة عليه .

قوله ثم يلبي عقيب صلوته الكلام في التلبية في فصول احدها في اشتقاق التلبية فقيل انها مشتقة من الب الرجل اذا قام في مكان فمعنى قوله لبيك انا مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة لان التنية للتكرير والثاني ان المختار عندنا ان يابى في دبر صلوته وكان ابن عمر رضي الله عنه يلبي حين يستوي به راحلته وعن سعيد بن جبير رضي الله عنه قال قلت لابن عباس رضي الله عنه كيف اختلف الناس في وقت تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وما حجب الامر فغال لبى رسول الله في دبر صلوته فسمع ذلك قوم من اصحابه فنقلوا ذلك وكان القوم يأتونه ارسالا فلبي حين استوت به راحلته فسمع تلبيته قوم فظنوا انها اول تلبيته فنقلوا ذلك ثم لبى حين علا البيداء فسمعه قوم آخرون فظنوا انها اول تلبية فنقلوا ذلك وايم الله ما اوجبها الا في صلاة والتا لث انه لا خلاف ان التلبية جواب للدعاء وانما الخلاف في اداعي فقيل هو الله تعالى كما قال فاطر السموات (و)

(كتاب الحج ... باب الاحرام)

قال واذا البهي فقد احرم يعني اذ انوى لان العبادة لا تتأدى الا بالنية الا انه لم يذكرها
لتقدم الاشارة اليه في قوله اللهم اني اريد الحج ولا يصير شارعا في الاحرام بمجرد النية
ما لم يأت بالتلبية خلا فاللشافعي رحمه الله تعالى عليه لا نه عقد على الاداء
فلا بد من ذكر كفا في تحريمه الصلوة ويصير شارعا بذكر يقصد به التعظيم
سوى التلبية فارسية كانت او عربية هذا هو المشهور عن اصحابنا رحمهم الله تعالى

والارض يدعوكم ليغفر لكم وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال عليه السلام ان سيدا بنى
دارا واتخذ مأدبة وبعث داعيا واراد بالداعي نفسه والظاهر ان الداعي هو الخليل عليه السلام
على ما روي انه لما فرغ من بناء البيت امر بان يدعو الناس الى الحج فصعد ابا قبيس
وقال الا ان الله تعالى امر ببناء بيت له وقد بني الا فحجوه فبلغ الله صوته الناس في
اصلاب ابائهم وارحام امهاتهم فمنهم من اجاب مرة او مرتين او اكثر من ذلك وعلى
حسب اجابتهم يحجون وبيان في قوله تعالى واذن للناس في الحج الاية وآلى هذا
اشارة بقوله في الكتاب على ما هو المعروف في القصة والرابع في صفة التلبية وهي
ان يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك
لا شريك لك والخامس ان قوله ان الحمد بكسرا لالف وهو قول الفراء وقال
الكسائي الفتح احسن ومعناه لان الحمد اوبان الحمد وعن ابن سماعة قلت لمحمد ر ح
ما احب اليك قال الكسر لا بتداء والفتح للبناء والا بتداء اولى من البناء والسادس
في الزيادة والنقصان والنقصان غير جائز لانه المنقول باتفاق الرواة والزيادة تجوز
عندنا خلافا للشافعي رحمه الله اعتبرها بالاذن والتشهد لان كل واحد ذكر منظوم
فترامى المنقول ولا يزداد عليه ولنا ان الزيادة منقولة عن الصحابة رضي الله عنهم فقد
روى ان ابن مسعود رضي الله عنه كان يقول لبيك بعد التراب لبيك وابن عمر
رضي الله عنه كان يقول لبيك ومعديك والامر والخبر كله في يدك وروى ابو هريرة

(كتاب الحج ... باب الاحرام)

والفرق بينهما وبين الصلوة على اصلهما ان باب الحج اوسع من باب الصلوة حتى يقام
غير اذ كرم مقام الذكر كتقليد البدن فكذا غيرا لتلبية وغيرا لعربية •
قال ويتقي مانهى الله تعالى عنه من الرث والفسوق والجبدال والاصل فيه قوله تعالى
فلا رث ولا فسوق ولا جدال في الحج

رضي الله عنه ان النبي عليه السلام سمع رجلا يقول في تلبيته لبيك الله الخلق لبيك
ولم ينكر عليه فدل ان هذه لا يكره ولا يصير شارعا في الاحرام بمجرد النية
مالم يأت بالتلبية خلا فاللشافعي رحمه الله فعنده يصير محرما بالنية لان الاصل عنده ان
الاحرام مشروع في الاداء وهو كالركن كما قال في تحريم الصلوة فاذا تقدم منه النية صار شارعا
فيه من غير ذكر كما في الصوم وانه جعل الاحرام قياس الصوم من حيث انه التزم الكف
عن ارتكاب المحظورات ومثل هذه العبادة تحصل بالشروع فيها بمجرد النية كالصوم وعلى
قولنا الاحرام قياس الصلوة لان الاحرام لاداء الحج او العمرة وذلك يشتمل على اركان
مختلفة كالصلوة فكما لا يصير شارعا في الصلوة بالنية بدون التحريم فكذلك في الاحرام •

قوله والفرق بينه وبين الصلوة على اصلهما اي اصل ابي يوسف ومحمد رحمهما
الله تعالى وهوانه عند ابي يوسف رحمه الله يختص بلفظ التكبير واما محمد رحمه الله
فقيد بالعربية في التحريم ولم يقيداهما لان باب الحج اوسع الاترى انه يصير شارعا بالدلالة
يسوق الهدى والمعنى فيه ان الحج يشبه الصلوة من وجه والصوم من وجه فمن
حيث انه ليس في اثناؤه ذكر مفروض كان مشبها بالصوم ومن حيث انه يشتمل
على اركان مختلفة كان مشبها بالصلوة فيوفر على كل واحد من الشبهين حظه فيقول
لشبهه بالصلوة لا يصير شارعا فيه بمجرد النية ولشبهه بالصوم يصير شارعا فيه وان لم يأت
بهذا ذكر اذا اتى بفعل يقوم مقام الذكر وهذا لان المقصور بالتلبية اظهار الاجابة للدعوة
وبتقليد الهدى تحصل الاجابة •

(قوله)

فهذا النهي بصيغة النفي والرفث الجماع والكلام الفا حش او ذكر الجماع بحضرة النساء والفسوق المعاصي وهو في جال الاحرام اشد حرمة ولا جدال ان يجادل رقيقه وقيل مجادلة المشركين في تقديم وقت الحج وتأخيرها

قوله فهذا نهى بصيغة النفي وهو أكد ما يكون من النهي كأنه قيل ولا يكن رفث ولا فسوق ولا جدال وهذا لأنه لو بقي اخباراً لتطرق الخلف في كلام الله تعالى لصدورها عن البعض فيكون المراد بالنهي وجوب انتفائها وانها حقيقة بان لا تكون والرفث الجماع قال الله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم **قوله** او ذكر الجماع بحضرة النساء قيد بحضرتهم لان ذكر الجماع في غير حضرتهم ليس من الرفث حتى روي ان ابن عباس رضي الله تعالى عنه انشد في احرامه وهن يمشين بناهيم ما ان يصدق الطير نك لميساً فليل له اترفث وانت محرم فقال انما الرفث بحضرة النساء والفسوق المعاصي وهي في حال الاحرام اشد حرمة لان حالة الاحرام تشبه بحال الموت والمعصية حالة الموت اقبح كلبس الحرير في الصلوة والتطريب في قراءة القرآن والجدال الامرار مع الرفقاء والخدم والمكاريب او مجادلة المشركين بتقديم وقت الحج وتأخيرها وهو النسي المذكور وذلك منفي بعد الاسلام وكانوا في الجاهلية يقدمون الاشهر مرة ويؤخرونها اخرى روي عن مجاهد انه قال قد استقر الحج في ذي الحجة فلا جدال فيه وذلك ان المشركين كانوا يحجون عامين في ذي القعدة وعامين في ذي الحجة فلما فتح رسول الله عليه السلام مكة بعث ابا بكر ليحج بالناس فوافق ذلك عام ذي الحجة فقال عليه السلام الا ان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق السموات والارض يعني رجع امر الحج الى ذي الحجة كما كان ولا جدال في الحج كذا في تفسير الفقيه ابي الليث رحمة الله تعالى عليه •

(قوله)

(كتاب الحج باب الاحرام)

ولا يقتل صيد القوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ولا يشير اليه ولا يدل عليه
 لحد يث ابي قتادة رضي الله عنه انه اصاب حمار وحش وهو حلال واصحابه محرمون
 فقال النبي عليه الصلوة والسلام لا صحابه هل اشترتم هل دلتهم هل اعنتم فقالوا لا فقال
 اذا فكلوا ولانه ازالة الا من من الصيد لانه امن بتوحشه وبعد عن الاعين
 قال ولا يلبس قميصا ولا سراويل ولا عمامة ولا خفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما
 اسفل من الكعبين لما روي ان النبي عليه السلام نهى ان يلبس المحرم هذه الاشياء
 وقال في آخره ولا خفين الا ان لا يجد نعلين فليقطعهما اسفل من الكعبين والكعب هنا
 المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك فيما روى هشام عن محمد بن حمزة الله
 قال ولا يغطي وجهه ولا رأسه وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه يجوز للرجل تغطية
 الوجه لقوله عليه الصلوة والسلام احرام الرجل في رأسه واحرام المرأة في وجهها

قوله ولا يقتل صيد القوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم الصيد المصيد وسمي به
 باعتبار عاقبته وهواسمه للوحشي الممتنع بقوائمه او جناحه وحرم اي محرمون جمع حرام
 كرد جمع رداح ولا يشير اليه ولا يدل عليه الاشارة تقتضي الحضرة والدلالة تقتضي الغيبة
قوله لحد يث ابي قتادة انه اصاب حمار وحش وهو حلال واصحابه محرمون فقال
 النبي عليه السلام لا صحابه هل اشترتم هل دلتهم هل اعنتم فقالوا لا فقال اذا فكلوا
 علق حل التناول بعدم الاشارة والدلالة فدل انهما لو وجدوا يحرم والا كان غير مفيد
 لانه يكون تعليلا بما ليس بعلة ولانه علق حل التناول بعدم الاشارة والدلالة عند السؤال
 عن الاباحة فعلم ان لا اباحة معهما اذ لو كانت عامة لما حل له البيان خاصا وقت الحاجة اليه
 فان قيل كيف يصح هذا استدلال والصيد لا يحرم باشارة المحرم ودلالته قلنا بيهما روايتان ولا ان
 المحرم على المحرم التعرض للصيد بما يزيل الا من عنه وذلك يحصل بالدلالة والاشارة
قوله احرام الرجل في رأسه اي اثر احرامه واحرام المرأة في وجهها اي اثر احرامها (قوله)

ولنا قوله عليه الصلوة والسلام لا تخمر ووجهه ولا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا
 قاله في محرم توفي ولا ن المرأة لا تغطي وجهها مع ما ان في الكشف فتنة فالرجل
 بالطريق الا ولى وفائدة ما روي الفرق في تغطية الرأس • •
 قال ولا يمس طيبا لقوله عليه السلام الحاج الشعث التفل وكذا الايدى هن لما روي
 ولا يحلق رأسه ولا شعر بدنه لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم الآية ولا يقص من لحيته
 لانه في معنى الحلق ولان فيه ازالة الشعث وقضاء النفث •

قوله ولنا قوله عم لا تخمر ووجهه ولا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة محرما ملبيا قاله في محرم توفي
 فان قيل كيف يتمسك اصحابنا بهذا الحديث ومذهبنا على خلاف حكم هذا الحديث في
 محرم يموت في احرامه حيث يصنع ما يصنع بالحلال من تغطية رأسه ووجهه بالكفن عندنا
 لما روي عطاء ان النبي عم سئل عن محرم مات فقال خمر وا رأسه ووجهه ولا تشبهوه باليهود
 قلنا في الحديث دليل على ان الاحرام تأثيرا في ترك تغطية الرأس والوجه فإنه عم علل لترك
 التغطية بانه يبعث ملبيا اي محرما وتأويل حديث الاعرابي ان النبي عم عرف بطريق الوجي
 خصوصيته ببقاء احرامه بعد موته وقد كان رسول الله عم يخص بعض اصحابه با شياء
قوله وفائدة ما روي الفرق في تغطية الرأس اي الفرق بين الرجل والمرأة انه يجوز لها تغطية
 الرأس لان اثر احرامها في وجهها لا في رأسها ولا يجوز له لان اثر احرامه في رأسه **قوله** ولا يحلق
 رأسه ولا شعر بدنه لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم فان قيل ما وجه التمسك بالآية في شعر البدن
 قلنا يتمسك بها في شعر الرأس من حيث العبارة وفي شعر البدن من حيث الدلالة لان النهي
 من حلق شعر الرأس لمعنى الارتفاق وانه حاصل في شعر البدن **قوله** الحاج الشعث مبتدأ وخبر
 والتعجب بكسر العين البعيد العهد بالدهن والمشط وفتحها المصدر والتفل بكسر الفاء نعت من
 التفل بفتحها وهوان يترك التطيب حتى توجد منه رائحة كريهة وامرأة تفل غير مطيبة
 ومنها الحديث اذ اخرجت النساء فليخرجن تفلات اي لارائحة لهن **قوله** وقضاء النفث

قال ولا يلبس ثوبا مصبوغا بورس ولا زعفران ولا مصفر لقوله عليه الصلوة والسلام لا يلبس المحرم ثوبامه زعفران ولا ورس •

قال الا ان يكون غميلا لا ينفذ لان المنع للطيب لاللون وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا يلبس بلبس المصفر لانه لون لا طيب له ولنا ان له راحة طيبة •

قال ولا لباس بان يغتمل ويد حل الحمام لان عمر رضي الله عنه اغتمل وهو محرم ولا لباس بان يحتفل بالبيت والمحمل وقال مالك يكره ان يحتفل بالمحيط وما اشبه ذلك لانه يشبه تغطية الرأس ولنا ان عثمان رضي الله تعالى عنه كان يضرب له فسطاط في اجرامه ولا نه لا يمس بدنه ما شبه البيت وكود خل تحت اطار الكعبة حتى غطاه ان كان لا يصيب راسه ولا وجهه فلا بأس لانه امتطائل ولا بأس ان يشد في وسطه الهميان وقال مالك رحمة الله تعالى عليه يكره اذا كان فيه نفقة خيرة لانه لا ضرورة

التفت هو الوسخ والشعث ومنه رجل تفت اي مغير شعث لم يدهن ولم يستحد عن ابن سهيل وقضاء التفت ازالة بعض الشارب والاطفار ونسف الابط والا مستحداد الورس صبغ اصفر وقيل نبت طيب الرائحة وفي القانون الورس شي احمر فاني يشبه سحيق الزعفران وهو مجلوب من اليمن ويقال انه ينحت من اشجاره •

قوله الا ان يكون غميلا لا ينفذ اي لا يتناثر صبغه وعن محمد رحمة الله تعالى عليه ان لا يتعدى اثر الصبغ الى غيره اولا تفوح منه راحة الطيب والهميان بكسر الهماء ثعلان من همى الماء والدمع يهمي هميا اذا سال وجني به لانه يهمي بما فيه وقولهم همن بمعنى جعل الشيء في الهميان على توهم اجاثة للون كقولهم برهن من البرهان • (قوله)

ولأنه ليس في معنى لبس المخيط فاستوت فيه الحالان ولا يغسل رأسه ولا يجتنب بالخطمي
لأنه نوع طيب ولا نه يقتل هوام الرأس.

قال ويكثر من التلبية عقب الصلوات وكلما علا شرفا وهبط وادى أو لقي ركبا وبالا سحر
لأن أصحاب رسول الله عليه السلام رضي الله تعالى عنهم كانوا يلبنون في هذه
الاحوال والتلبية في الاحرام على مثال التكبير في الصلوة فيؤتى بها عند
الانتقال من حال الى حال ويرفع صوته بالتلبية لقوله عليه الصلوة والسلام

قوله ولأنه ليس في معنى لبس المخيط فاستوت فيه الحالان اي اذا كان فيه نفقة
نفسه ونفقة غيره ويكره شد الازار والرداء بحبل وغيره لما روي عن النبي عليه السلام
انه رأى رجلا قد شد فوق ازاره حبالا فقال الق ذلك الحبل وبطك وكذلك
يكره له ان يحل رداءه بخلال ولو فعل لاشي عليه لان المحذور عليه الاستمتاع بلبس
المخيط ولم يوجد ذلك ولا يشك على هذا عصب العصاة على رأسه فان ذلك مكروه
ولو فعل يوما الى الليل فعليه صدقة مع انه لم يوجد الاستمتاع بلبس المخيط هنا ايضا لان
وجوب الصدقة هنا كاعتبار تغطية بعض الرأس بالعصابة وهو ممنوع عن تغطية
الرأس الا ان ما يغطي به جزء يسير من رأسه فنكفيه الصدقة لعدم تمام جنايته كذا في
المبسوط وعلى هذا لو حمل المحرم شيئا على رأسه فان كان من جنس ما لا يغطي به
الرأس كالطمت والاجانة ونحوهما فلا شيء عليه وان كان من جنس ما يغطي به الرأس
من الثياب فعليه الجزاء لان ما لا يغطي به الرأس يكون هو حامل لا مستعملا الا ترى ان
الامين لو فعل ذلك لا يصير ضامنا كذا في المبسوط **قوله** كلما علا شرفا روى الاعمش
عن جماعة كانوا يحبون التلبية عند دست في ادبار الصلوة فاذا استعطف الرجل راحلته
واذا صعد شرفا وادى او اذ لقي بعضهم بعضا وبالا سحر **قوله** ويرفع صوته بالتلبية
المستحب عندنا في الدعاء والاذكار الخفية الا فيما تعلق باعلانه مقصود كالاذان والخطبة وغيرهما
قط

افضل الحج العج والشج فالعج رفع الصوت بالتلبية والشج اسالة الدم
قال فاذا دخل مكة ابتدا بالحج لما روي ان النبي عليه السلام كما دخل
مكة دخل المسجد ولان المقصود زيارة البيت وهوفيه ولا يضره لبلاد دخلها او نهارا
لانه دخول بلدة فلا يختص باحدهما واذا عاين البيت كبر وهلل وكان
ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول اذا لقي البيت بحم الله والله اكبر ومحمد رحمة
الله تعالى عليه لم يعين في الاصل لمشاهدة الحج شيئا من الدعوات لان التوقيت
يذهب بالرفقة وان تبرك بالمنقول منها فحسن.

قال ثم ابتدا بالحجر الاسود فاستقبله وكبر وهلل لما روي ان النبي عليه السلام
دخل المسجد فابتدا بالحجر فاستقبله وكبر وهلل.

قال ويرفع يديه لقوله عم لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من جملتها استلام الحجر
قال واستلمه ان استطاع من غير ان يؤذي مسلما لما روي ان النبي عليه السلام قبل
الحجر الاسود ووضع شفتيه عليه وقال لعمر رضي الله عنه انك رجل ايد تؤذي الضعيف
فلاتزاحم الناس على الحجر ولكن ان وجدت فرجة فاستلمه والا فاستقبله وهلل وكبر ولان
الاستلام سنة والتحرز عن اذى المسلم واجب قال وان امكنه ان يمس الحجر بشيء في يده
كالعرجون وغيره ثم قبل ذلك فعل لما روي انه عليه السلام طاف على راحلته

بالتلبية ايضا للشروع فيما هو من اعلام الدين فلهذا كان المنحجب رفع الصوت بها كذا في المبجوط
قوله افضل الحج اي افضل اعمال الحج قوله واذا عاين البيت كبر وهلل
لئلا ينوهم ان الكعبة هي المقصودة بالعبادة والمعنى فيه ان العظمة والكبرياء لله
تعالى وان مقصود تعظيم الله تعالى بواسطة تعظيم بيته ومعنى التهليل الاشارة الى
نظم شركة الغير في اللوهية وكمال العظمة والجلال قوله واستلمه اي ان استطاع استلم
الحجر تناوله باليد والقبلة او مسحه بالكف من الملمة بنحو الصنم وكمر اللام (وفي)

واستلم الاركان بحجته وان لم يستطع شيئا من ذلك استقبله وكبر وهلل ومحمد الله
وصلى على النبي عليه الصلوة والسلام .

قال ثم اخذ عن يمينه مما يلي الباب وقد اضطجع رداءه فيطوف بالبيت سبعة اشواط
لما روي انه عليه السلام استلم الحجر ثم اخذ عن يمينه مما يلي الباب فطاف سبعة
اشواط والاضطباع ان يجعل رداءه تحت ابطه الا يمن ويلقيه على كتفه الا يمرو هو
سنة وقد نقل ذلك عن رسول الله عليه السلام .

وهي الحجر كذا في المغرب وعن عمر رضي الله عنه انه استلم الحجر وقال رأيت ابا القاسم .
بكي خفيا وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحجر
الاسود ووضع شفته عليه وبكى طويلا ثم نظر فاذا هو بعمر فقال يا عمر ههنا يسكب العبرات
وان عمر رضي الله عنه في خلافه لما اتى الحجر الاسود وقف فقال اما اني اعلم
انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استلمك
ما استلمتك فبلغ مقاله عليا رضي الله عنه فقال اما ان الحجر ينفع فقال له عمرو ما
منفعته يا خن رسول الله فقال صدعت رسول الله عليه السلام يقول ان الله تعالى لما
اخذ الذرية من ظهر آدم وقررههم بقوله الست بربكم قالوا بلوى اودع اقرارهم الحجر فمن
استلم الحجر فهو يجدد العهد بذلك الاقرا رواه الحجر يشهد له يوم القيمة وفي رواية مناسك
الميزدوي فقررههم انه الرب وهم العبيد ثم كتب ميثاقهم في رق فقال له افتح فاك فالقيمة
ذلك الرق فقال تشهد لمن وافاك بالموافاة يوم القيمة واستلم الحجر للطواف بمنزلة التكبير
للصلوة لبيد ا به طوافه العرجون العذق الذي يعوج ويقطع منه الشاربخ فيبقى على
النبخل يا بما الحجر بالتحريك الا هو جاج والحجن كالصولجان وهو عود معوج الرأس .
قوله واستلم الاركان بحجته اراد بالاركان الحجر الاسود والركن اليماني

(كتاب الحج - باب الا حرام)

قال ويجعل طوافه من وراء الحطيم وهو اسم لموضع فيه الميزاب ممي به لانه حطم من البيت أي كمر وسمي حبر الاله حبر منه أي منع وهو من البيت لقوله عليه السلام في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها فان الحطيم من البيت فلهذا يجعل الطواف من وراءه حتى لو دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز الا انه اذا استقبل الحطيم وحده لا تجزيه الصلوة لان فرضية التوجه ثبتت بنص الكتاب فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد احتياطا والاحتياط في الطواف ان يكون وراءه •

قال ويرمل في الثلث الاول من الاشواط والرمل ان يهز في مشيه الكتفين كما لمبارز يتبخرب بين الصفيين وذلك مع الاضطباع وكان سببه اظهار الجلد للمشركين حين قالوا اضناهم حمى يثرب ثم بقي الحكم بعد زوال السبب في زمن النبي عليه السلام وبعده قال ويمشي في الباقي على هيئته على ذلك اتفق رواية نسك رسول الله عليه السلام

وجمعه باعتبار تكرار الاشواط وانما قلناه لانه ذكر في الكتاب بعد هذا فانه لا يستلم غيرهما ثم اخذ عن يمينه أي يمين نفعه وهو يمين الطائف ويجعل طوافه من وراء الحطيم وهو اسم لموضع بينه وبين البيت فرجة وتحميته بالحطيم على انه محطوم من البيت أي منكمر منه فعيل بمعنى مفعول وقيل بمعنى فاعل أي حاطم كما لعلم بمعنى العالم وببانه ما جاء في الحديث من دعاء على من ظلمه فيه حطمه الله •

قوله لقوله عليه السلام في حديث عائشة رضي الله عنها وهو ما روي ان عائشة رضي الله عنها نذرت ان فتح الله مكة على رسول الله ان نصلي في البيت ركعتين فصدا خزنة البيت وقالوا انا نعظم هذا البيت في الجاهلية والاسلام فان من تعظيمه ان لا تنفتح ابوابه في الليالي فاخذ رسول الله عليه السلام يدها وادخلها الحطيم فقال صلي ههنا فان الحطيم من البيت الا ان قومك نصرت بهم النعمة فاخرجوه من البيت ولولا حدثان ههنا قومك بالجاهلية لنقضت بناء الكعبة واظهرت (بناء)

والرمل من الحجر الى الحجر هو المنقول من رمل النبي عليه السلام فان زحمة الناس في الرمل قام فاذا وجد مسلكا رمل لانه لا بدل له فيقف حتى يقيم على وجه السنة بخلاف الاستلام لان الاستقبال بدل له .

قال و يستلم الحجر كلما مر به ان استطاع لان اشواط الطواف كركعات الصلوة فكما يفتح كل ركعة بالتكبير يفتح كل شوط باستلام الحجر وان لم يحنط الاستلام استقبل وكبر وهلل على ما ذكرناه ويستلم الركن اليماني وهو حصن في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله انه سنة ولا يستلم غيرهما فان النبي عليه السلام

بناء الخليل وادخل الحطيم في البيت والصقت الغنبة بالارض وجعلت لها بابا شرقيا وبابا غربيا ولئن عشت الى قابل لا فعلن ذلك فلم يعش ولم يفرغ لذلك احد من الخلفاء الراشدين حتى كان زمن عبد الله بن الزبير وكان سمع الحديث ففعل ذلك وظهر قواعد الخليل وبنى البيت على قواعد الخليل عليه وعلى نبينا السلام وادخل الحطيم في البيت فلما قتل كره الحجاج بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة واعادة على ما كان عليه في الجاهلية فاذا ثبت ان الحطيم من البيت والطواف بالبيت ينبغي ان يكون طوافه من وراء الحطيم لا يقال لو استقبل الحطيم في الصلوة لا تجوز صلوته ولو كان من البيت لجازت لانا نقول كون الحطيم من البيت انما ثبت بخبر الواحد وفرضية استقبال الكعبة ثبت بالنص فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد فالحاصل انه يحتاط في الصلوة والطواف جميعا .

قوله والرمل من الحجر الى الحجر وهذا عندنا وقال سعيد بن جبير لا رمل بين الركن اليماني والحجر وروي في بعض الآثار ان النبي عليه السلام كان يرمل من الحجر الى الركن اليماني لان المشركين كانوا يظلمون عليه فاذا تحول الى الجانب

كان يستلم هذين الركبتين ولا يستلم غيرهما ويختم الطواف بالاسلام يعني اسلام الحجر
قال ثم يأتي المصلي عند ركعتين او حيث تيسر من المسجد وهي واجبة عندنا
 وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه سنة لانعدام دليل الوجوب ولما قوله عليه الصلوة والسلام
وليس الطائف لكل اسبوع ركعتين والا امر للوجوب ثم يعود الى الحجر
 فيعتلمه لما روي ان النبي عليه الصلوة والسلام لما صلى ركعتين عاد الى الحجر
 والا صل ان كل طواف بعده سعي يعود الى الحجر فيستلمه

الاخر حال البيت بينه وبينهم فكان لايرمل لكننا أخذ بحديث جابر وابن عمر رضي
 الله عنهم انه عليه السلام رمل في الثلاثة الاولى من الحج الى الحجر .
قوله كان يستلم هذين الركبتين اي الركن اليماني والحجر الاسود المقام بالفتح
 موضع القيام ومنه مقام ابراهيم وهو الحجر الذي فيه اثر قدميه **قوله** وهي واجبة
 عندنا وعند الشافعي رحمه الله سنة لان الصلوة ليست من الطواف بل هي قرية معلومة
 في نفسها فكانت سنة لان دليل الوجوب معدوم ولما روي انه عليه السلام لما فرغ
 من الطواف اتي المقام صلى ركعتين وتلا قوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم
 مصلى فبين ان المراد به ركعتا الطواف والا امر للوجوب فان قيل هو امر باتخاذ البقعة
 مصلى وليس فيه امر بالصلاة قلنا اتخذ البقعة مصلى ليس الينا وانما الصلاة الينا
 وقد كان مصلى قبله فان قيل قوله عليه السلام للاعرابي بعدما علمه خمس صلوات وقال
 هل علي غيرهن قال لا الا ان تتطوع يقتضي ان لا يكون واجبة قلنا ترك ظاهره
 فان صلوة العبد بين واجبة فان قيل ينبغي ان يكون فرضا قضية للامر
 قلنا هي مأولة فقيل مقام ابراهيم هو الموضع الذي جعل فيه المسجد الحرام
 فامرنا باتخاذ ذلك مسجد ا

لان الطواف لما كان يفتح بالاستلام فكذا السعي يفتح به بخلاف ما اذا لم يكن بعده سعي قال وهذا الطواف طواف القدوم ويسمى طواف التحية وهوسنة وليس بواجب وقال مالك رحمه الله انه واجب لقوله عليه السلام من اتى البيت فليحبه بالطواف ولنا ان الله تعالى امر بالطواف والامر المطلق لا يقتضى التكرار وقد تعين طواف الزيارة بالاجماع وفيما رواه سماه تحية وهود ليل الاستحباب وليس على اهل مكة طواف القدوم لانعدام القدوم في حقهم .

قوله لان الطواف لما كان يفتح بالاستلام فكذا السعي يفتح به لان السعي مرتب على الطواف فكان متصلا بالاشواط والسنة ان يستلم بين كل شوطين فكذا بين الطواف والسعي فكما يفتح طوافه باستلام الحجر فكذا يفتح السعي باستلام الحجر فاما اذا لم يكن بعده سعي فلا يعود الى استلام الحجر فيه بعد الصلوة لان الطواف الذي ليس بعده سعي عبادة وقد تم فراغه منها حين فرغ من الركعتين فلا معنى للعود الى ما بدا به الطواف **قوله** ويسمى طواف التحية وله اربعة اسام هذا ان وطواف اللقاء وطواف اول العهد **قوله** وفيما رواه سماه تحية وهود ليل الاستحباب لان التحية في اللغة اسم لاكمال مبتدأ به الانحان على سبيل التبرع فلا يدل على الوجوب وان كان على صيغة الامر كما في قوله اكرموا الشهود فان قيل يشكل على هذا قوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها وجواب السلام واجب وان كان بلفظ التحية قلنا فيه وجهان احدهما ان الجواب المقيد بالاحسن ليس بواجب فكانت التحية بمعنى الاحسن والثاني ان لفظ التحية هنا خرج على طريق المطابقة لقوله تعالى واذا حييتم فلا يدل على عدم الوجوب **(قوله)**

قال ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع يديه ويدعو الله بها جته ثم يروي ان النبي عليه السلام صعد الصفا حتى اذا نظر الى البيت قام مستقبل القبلة يدعو الله ولان الثناء والصلوة يقدمان على الدعاء تقربا الى الاجابة كما في غيره من الدعوات والرفع سنة الدعاء وانما يصعد بقدر ما يصير البيت بمراى منه لان الاستقبال هو المقصود بالصعود ويخرج الى الصفا من اي باب شاء وانما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من باب بني محزوم وهو الذي يسمى باب الصفا لانه كان اقرب الابواب الى الصفا لانه سنة .

قال ثم ينحط نحو المروة ويمشي على هبته فاذا بلغ بطن الوادي يسعى بين الملبين الا خضرين سبعين يمشي على هبته حتى يأتى المروة يصعد عليها ويفعل

قوله ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه وذكر في التحفة والمفرد بالحج اذا طاف طواف اللقاء تحية للبيت فالافضل له ان لا يسعى بين الصفا والمروة لان طواف اللقاء سنة والسعي واجب فما ينبغي ان يجعل الواجب تبعا للسنة ولكن يؤخر الى طواف الزيارة لانه ركن والواجب يجوز ان يجعل تبعا للفرص ومتى اخر السعي عن طواف اللقاء فانه لا يرمل فيه وانما الرمل سنة في طواف يعقبه السعي عرفناه بالنص بخلاف القياس فيقتصر على مورد النص ولكن العلماء رخصوا في السعي عقيب طواف اللقاء لان يوم النحر وهو وقت طواف الزيارة يوم شغل من الذبح ورمي الجمار ونحو ذلك فكان فيه تخفيف بالناس **قوله** يسعى بين الملبين الا خضرين روى جابر ان النبي عليا السلام لما صعد الصفا قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده انجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم قرأ مقدار خمس وعشرين آية من سورة البقرة ثم نزل وجعل يمشي (نحو

كما فعل على الصفا لما روي ان النبي عليه السلام نزل من الصفا وجعل يمشي نحو المروة وسعي في بطن الوادي حتى اذا اخرج من بطن الوادي مشي حتى صعد المروة وطاف بينهما سبعة اشواط .

قال وهذا شوط واحد فيطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط لما روي انما يبدأ بالصفا لقوله عليه السلام فيه ابدوا بما بدء الله تعالى به ثم السعي بين الصفا والمروة واجب وليس بركن وقال الشافعي رحمه الله انه ركن لقوله عليه السلام ان الله تعالى كتب عليكم السعي فاسعوا

نحو المروة فلما انصب قدماء في بطن الوادي سعى حتى التوى ازاره بساقيه وهو يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاهل الاكرم والميلان الاخضران هما شيخان على شكل الميلين منحوتان من نفس جدار المسجد الحرام لا انهما منفصلان عنه وهما علامتان لموضع الهرولة في بطن الوادي وقالوا اصل المعى في بطن الوادي من فعل ام اسماعيل عليه السلام هاجر حين كانت في طلب الماء فلما صار الجبل حائلا بينها وبين النظر الى ولدها سعت حتى تنظر الى ولدها شفقة على الولد فصارت ذلك سنة والاصح ان يقول فعلة رسول الله عليه السلام في نسكه وامرا صحابه ان يفعلوا ذلك ففعلوا اتباعا له ولا يشتغل بطلب المعنى فيه كما لا يشتغل بطلب المعنى في تقدير الطواف والسعي بسبعة اشواط *

قوله كما فعل على الصفا اي من التكبير والتهليل والصلوة على النبي عليه السلام **قوله** وهذا شوط واحد فيطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ظاهر ما قال في الكتاب ان ذهابه من الصفا الى المروة شوط ورجوعه من المروة الى الصفا شوط آخر وذكر الطحاوي ان يطوف بينهما سبعة اشواط من الصفا الى الصفا ولا يعتبر الرجوع ولا يجعل ذلك شوط آخر والا صح ما ذكر في الكتاب لان رواية نسك رسول الله عليه السلام اتفقوا على انه

كتاب الحج ... باب الا حرام)

ولنا قوله تعالى ولا جناح عليه ان يطوف بهما ومثله يستعمل للاباحة فنفي الركبة والايجاب الا انا عدلنا عنه في الايجاب ولان الركبة لا يثبت الابدليل مقطوع به ولم يوجد ثم معنى ملروي كتب استحبابا كما في قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الاية ثم يقيم بركة حراما لانه محرم بالحج فلا ينحل قبل الانبان بافعاله ويطوف بالبيت كلما بداله لانه يشبه الصلوة قال عليه السلام الطواف بالبيت صلوة والصلوة خير موضوع فكذا الطواف الا انه لا يسعى عقيب هذه الاطوفة في هذه المدة لان السعي لا يجب فيه الامرة والتنفل بالسعي غير مشروع ويصلي لكل اسبوع ركعتين وهي ركعتا الطواف على ما بينا .

طاف بهما سبعة اشواط وعلى ما قاله الطحاوي يصير اربعة عشر شوطا كذا في المبسوط ومعنى قوله يبدأ بالصفاء ويختم بالمرورة يبدأ الشوط الاول من الصفاء ويختم الشوط السابع بالمرورة ولو كان الامر على ما قاله الطحاوي لقال يبدأ كل شوط بالصفاء كذا في مبسوط البكري فان قيل الواجب في الطواف ان ينتهي الى ما بدا به حتى يعد شوطا واحدا فالسعي ينبغي ان يكون كذلك قلنا الواجب هناك الطواف بالبيت وهو الدوران حول البيت فلا بد ان يدور حول كل البيت وانما يكون هكذا اذا عاد الى ما بدا به وههنا الواجب هو السعي بين الصفاء والمرورة وهو ساع بينهما في كل مرة حقيقة فاذا فرغ من السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين كذا في فتاوى فاضيل خان رحمه الله .

قوله ولنا قوله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومثله يستعمل للاباحة كما في قوله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء فاقضى ظاهر الآية ان لا يكون واجبا ولكن ان كنا نذا الظاهر بدليل الاجماع ويدل على الايجاب قوله تعالى ان الصفاء والمرورة من شعائر الله قوله من شعائر الله يقتضي ان يكون علما من اعلام الدين وذا بالفرعية او (الوجوب)

الوجوب ولا جناح بينهما لانه يستعمل في مباح تركه وتركنا ظاهرة في الایجاب
اجماعا بقى ما رواه علي ظاهره او يقال اول الآية يقتضي العزيمة وآخرها يقتضي الاباحة
فجعلناه بين الغرض والمباح وهو الواجب وما رواه الشافعي رحمه الله دليلنا لان
الركنية لا تثبت الا بدليل مقطوع به لكن الدليل لما كان من الحج المجوز جعلناه واجبا
ليثبت الحكم بقدر دليله كما قلنا في الفاتحة وغيرها وقوله كتب لا يقتضي التروية لامحالة
كقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت فان هذه الآية نزلت في الوصية في حق
من ليس ياهل لاستحقاق الارث بالكفر لانهم كانوا حديث عهد بالاسلام يسلم الرجل
ولا يسلم ابوه وقرايته والاسلام قطع الارث فشرع الوصية فيما بينهم لقضاء حق القرابة من
حبب الندب وعلى هذا لم يكن الآية منسوخة وانما ذكر هذا النظم والله اعلم لان
الصحابه رضي الله عنهم كانوا يتحرزون عن الطواف بهما لمكان الصنمين عليهما في الجاهلية
اساف ونائلة وفيه رد على من قال ان الطواف بهما فرض.

قوله فاذا كان قبل يوم التروية بيوم اي اليوم السابع من عشرين الحجّة كذا في المغرب
روي ان ابراهيم عليه السلام رأى ليلة التروية كان قائلا يقول له ان الله يأمرك بذيئك
هذا فلما اصبح روى في ذلك من الصباح الى الرواح ان الله هذا الحكم ام من الشيطان
فمن ثم سمي يوم التروية فلما امسى رأى مثل ذلك فعرف انه من الله فمن ثم سمي
يوم عرفة ثم رأى مثله في الليلة الثالثة فهم بنحرة فسمي اليوم يوم النحر كذا في الكشف
وانما سمي منى لان جبرئيل عليه السلام لما اراد ان يفارق آدم عليه السلام قال له ماذا
تجنني فقال آدم عليه السلام الجنة فسمي ذلك الموضع منى وقبل انما سمي به لما يمني فيه
من الدماء اي تراق وهي قرية فيها ثلث مكك وبينه وبين مكة فرسخ وهو في الحرم لابنه

(كتاب الحج ... باب الا حرام)

خطب الامام خطبة يعلم فيها الناس الخروج الى منى والصلوة بعرفات والوقوف بالافاقة
 والحاصل ان في الحج ثلث خطب اولها ما ذكرنا والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى في اليوم
 الحادي عشر في فصل بين كل خطبتين بيوم وقال زفر رح يخطب في ثلاثة ايام متوالية اولها
 يوم التروية لانها ايام الموسم ومجتمع الحاج ولنا ان المقصود منها التعليم ويوم التروية ويوم
 النحر يوما اشتغال فكان ما ذكرناه انفع وفي القلوب انجع فاذا صلى الفجر يوم التروية بمكة
 خرج الى منى فيقيم بها حتى يصلي الفجر من يوم عرفة لما روي ان النبي عليه السلام
 صلى الفجر يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح الى منى فصلى بمنى الظهر والعصر
 والمغرب والعشاء والفجر ثم راح الى عرفات ولوبات بمكة ليلة عرفة وصلى بها الفجر ثم
 غدا الى عرفات ومضى اجزاء لانه لا يتعلق بمنى في هذا اليوم اقامة نسك واكبه اساء بتركه
 الا قد اءبرس رسول الله صلى الله عليه وسلم *

قال ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بها لما رويناه وهذا بيان الاولوية اما لو دفع قبله جاز لانه
 لا يتعلق بهذا المقام حكم قال في الاصل وينزل بهامع الناس لان الانتباز تجبر والحال حال
 تضرع والا جابة في الجمع ارجى وقيل مراده ان لا ينزل على الطريق كيلا يضيق على المارة

منحروا لمنحريكون في الحرم وجمع اسم للمزدلفة وسمي به لان آدم عليه السلام
 اجتمع فيه مع حوا وازدلف اليها اي دنا منها *

قوله خطب الامام خطبة اي خطبة واحدة من غير ان يجلس بين الخطبتين بعد صلوة
 الظهر وكذلك في الخطبة الثالثة التي تخطب بمنى واما في خطبة عرفات فيجلس بين الخطبتين
 وهي قبل صلوة الظهر كذا في مبسوط شيخ الاسلام وشرح الطحاوي ر ح **قوله** ثم يتوجه الى
 عرفات فيقيم بها لما رويناه وهو قوله ثم راح الى عرفات **قوله** وهذا بيان الاولوية اي الاولى
 ان يقيم بمنى حتى تطلع الشمس من يوم عرفة اما لو دفع قبل طلوع الشمس جاز (قوله)

قال وانما زالت الشمس يصلي الامام بالناس الظهر والعصر فيعندى بالخطبة فيخطب خطبة يعلم فيها الناس الوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار والنحر والحق وطواف الزيارة يخطب خطبتين يفصل بينهما بجلسة كما في الجمعة هكذا فعله رسول الله عليه السلام وقال مالك رحمه الله يخطب بعد الصلوة لا نه خطبة وعظ وتذكير فاشبه خطبة العيد وثنا ما روينا ولان المقصود منها تعليم الناس والجمع منها وفي ظاهر المذهب اذا صعد الامام المنبر فجلس اذن المؤذنون كما في الجمعة وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يؤذن قبل خروج الامام وعنه انه يؤذن بعد الخطبة والصحيح ما ذكرنا لان النبي عليه السلام لما خرج واستوى على ناقته اذن المؤذنون بين يديه ويقبم المؤذن بعد الفراغ من الخطبة لانه اوان الشروع في الصلوة فاشبه الجمعة.

قال ويصلي بهم الظهر والعصر في وقت الظهر باذان واقامتين وقد ورد التعليل المستفيض باتفاق الرواة بالجمع بين الصلوتين وفيما روى جابر رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما باذان واقامتين ثم بانه يؤذن للظهر ويقبم للظهر ثم يقيم للعصر لان العصر يؤدى قبل وقته المعهود فيفرد بالاقامة اعلاما للناس ولا يتطوع بين الصلوتين تحصيل المقصود الوقوف ولهذا قدم العصر على وقته فلوانه فعل فعل مكررها واعادا لاذ ان العصر في ظاهر الرواية خلافا لما روي عن محمد رحمه الله لان الاشتغال بالنطوع او بعمل آخر يقطع فور الاذان الاول فيعيد للعصر فان صلى بغير خطبة اجزاء لان هذه الخطبة ليست بفريضة

قوله يصلي الامام بالناس الظهر والعصر اي الامام الاعظم وهو الخليفة او نائبه واعلم ان من شرط الجمع الوقت والمكان والاحرام والا اما مقود الجماعة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه وعندهما الامام والجماعة ليس بشرط ولا خلاف ان الوقت شرط وهو ان يكون يوم عرفة والمكان شرط وهو عرفات والاحرام شرط وهو ان يكون محرما باحرام الحج **قوله** والجمع منها اي الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر

(كتاب الحج ... باب الاحرام)

قال ومن صلى الظهر في رحله وحده صلى العصر في وقته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وقال يجمع بينهما المنفرد لان جواز الجمع للحاجة الى امتداد الوقوف والمنفرد
محتاج اليه ولا أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ان المحافضة على الوقت فرض بالنصوص
فلا يجوز تركه الا فيما ورد الشرع به وهو الجمع بالجماعة مع الامام والتقديم لصيانة
الجماعة لانه يعسر عليهم الاجتماع العصر بعدما تفرقوا في الموقف لما ذكرنا اذ لامنافة
ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حنفية في الصلوتين جميعا وقال زفر رحمه الله في العصر خاصة لانه هو المغير
من وقته وعلى هذا الخلاف الاحرام بالحج ولا أبي حنيفة رحمه الله ان التقديم على خلاف
القياس عرف شرعه فيما اذا كانت العصر مرتبة على ظهر مؤدى بالجماعة مع الامام في حالة
الاحرام بالحج فيقتصر عليه ثم لا بد من الاحرام بالحج قبل الزوال في رواية تقديم الاحرام
على وقت الجمع وفي اخرى يكتفى بالتقديم على الصلوة لان المقصود هو الصلوة .

قال ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل والقوم معه عقيب انصرا فهم
من الصلوة لان النبي عليه الصلوة والسلام راح الى الموقف عقيب الصلوة والجبل
يسمى جبل الرحمة والموقف الموقف الاعظم .

قوله لما ذكرنا ان الجمع لا امتداد للموقف اذ لامنافة بين الوقوف والصلوة فان المصلي
واقف ولا ينقطع وقوفه بالاشتغال بالصلوة كما لا ينقطع بالاكل والحدث والحديث بل اولى
قوله وعلى هذا الخلاف الاحرام بالحج اي الاحرام بالحج شرط في الصلوتين حتى
ان الحلال اذا صلى الظهر مع الامام ثم احرم بالحج فصلى العصر معه لم يجزه العصر الا في وقتها
وعند زفر رحمه الله وحاصله ان جواز الجمع عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
معلق باحرام الحج في الصلوتين لا غير وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى معلق باحرام
الحج وبالجماعة وبالامام الكبير وهو قول زفر رحمه الله ايضا غير انه تشترط هذه الشروط
في العصر لا غير وابو حنيفة رحمه الله يشترط في الظهر والعصر جميعا والموقف (الموقف)

قال وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة لقوله عليه الصلوة والسلام عرفات كلها موقف وارتفعوا عن وادي محمرة
 قال وينبغي للامام ان يقف بعرفة على راحلته لان النبي عليه السلام وقف على ناقته
 وان وقف على قدميه جاز والاول افضل لما بينا وينبغي ان يقف مستقبل القبلة
 لان النبي عليه السلام وقف كذلك وقال النبي عليه السلام خير المواقف ما استقبلت به القبلة
 ويدعو ويعلم الناس المناسك لما روي ان النبي عليه السلام كان يدعو يوم عرفة ما ايد به كالمستطعم
 المسكين ويدعو بما شاء وان ورد الآثار ببعض الدعوات وقد اوردنا تفصيلها في كتابنا
 المترجم بعدة الناسك في عدة من المناسك بتوفيق الله تعالى *

قال وينبغي للناس ان يقفوا بقرب الامام لانه يدعو ويعلم فيعوا ويسمعوا وينبغي ان
 يقف وراء الامام ليكون مستقبل القبلة وهذا بيان الافضية لان عرفات كلها موقف على ما ذكرنا
 قال ويستحب ان يغتسل قبل الوقوف ويجتهد في الدعاء اما لا اغتسال فهو
 سنة وليس بواجب ولو اكتفى بالوضوء جاز كما في الجمعة والعيدين وعند الاحرام
 واما الاجتهاد فلانه صلى الله عليه وسلم اجتهد في الدعاء في هذا الموقف لامتته

الموقف الاعظم اي يسمى الموقف موقف الاعظم وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة وهو واد
 بجذاء عرفات فيل رأى النبي عليه السلام فيه الشيطان فكان هذا نظيرا لنهي عن
 الصلوة في الاوقات المكروهة المنسوبة الى الشيطان *

قوله وادي محمرة كمر السنين وتشديدها **قوله** ويدعو اي بعد الحمد والتهليل
 والتكبير والصلوة على النبي عليه السلام **قوله** وان ورد الآثار ببعض الدعوات
 يدعى علي رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه السلام قال افضل دعائي ودعاء
 الانبياء قبلي بعرفات لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت

(كتاب الحج - باب الاحرام)

فاستجيب له الا في الدماء والمظالم ويلبي في موقفه ساعة بعد ساعة وقال ما لك
رحمة الله تعالى يقطع التلبية كما يقف بعرفة لان الاجابة باللسان قبل الاشتغال بالاركان
ولنا ما روي عن النبي عليه السلام ما زال يلبي حتى اتى جمرة العقبة ولان التلبية
فيه كما تكبير في الصلوة فيأتي بها الى آخر جزء من الاحرام .

قال واذا غربت الشمس اغاص الامام والناس معه على هينهم حتى يأتوا المزدلفة
لان النبي عليه السلام دفع بعد غروب الشمس ولان فيه اظهار مخالفة المشركين وكن
النبي عليه السلام يمشي على راحلته في الطريق على هينته فان خاف الزحام فدفع قبل
الامام ولم يجاوز حدود عرفة اجزاء لانه لم يفيض من عرفة والافضل ان يقف في مقامه

وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل لي في قلبي
نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي امري .
قوله فاستجيب له الا في الدماء والمظالم اي الا في حق الدم الذي وجب لبعضهم على بعض
قصا ما وعجزوا عن استيفائه وفي حق المظلمة التي وجبت لبعضهم على بعض وعجزوا
عن الانتصاف لم يستجيب دعاء النبي عليه السلام لهم بالمغفرة لهم لعظم هذه الذنوب وتعلق
حقوق العباد بها **قوله** فاذا غربت الشمس اغاص الامام والناس معه على
هينهم روي انه عليه السلام خطب عشية عرفة فقال ايها الناس ان اهل الجاهلية
والاوثان كانوا يرفعون من عرفة قبل غروب الشمس اذا تعممت بهاروس الجبال
كعمائم الرجال في وجوههم وان هدينا ليس كهد يهم غاد فعوا بعد غروب الشمس
قوله فان خاف الزحام فدفع قبل الامام ولم يجاوز حدود عرفة اجزاء لانه لم يفيض من
عرفة لانه لو تجاوز حدود عرفة قبل غروب الشمس وجب عليه الدم وميت المزدلفة
مزدلفة وجمعتان آدم عليه السلام اجتمع فيهما مع حواء وازدكف اليها اي دنسها (قوله)

كيلا يكون آخذا في الاداء قبل وقتها فلو مكث قليلا بعد غروب الشمس وافاضة
 الامام لخوف الزحام فلا بأس به لما روي ان عائشة رضي الله عنها بعد افاضة الامام
 دعت بشرا بفاطرت ثم افاضت.

قال واذا اتى مزدلفة فالمستحب ان يقف بقرب الجبل الذي عليه الميمنة يقال له قرح
 لان النبي عليه الصلوة والسلام وقف عند هذا الجبل وكذا عمر رضي الله تعالى عنه ويتحرز
 في النزول عن الطريق كيلا يضر بالمارة فينزل عن يمينه او يساره ويستحب ان يقف
 وراء الامام لما بينا في الوقوف بعرفة *

قال ويصلي الامام بالناس المغرب والعشاء باذان واقامة واحدة وقال زفر رحمة الله تعالى
 عليه باذان واقامتين اعتبارا بالجمع بعرفة ولنا رواية جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم جمع بينهما باذان واقامة واحدة ولان العشاء في وقته فلا يفرد
 بالاقامة اعلا ما بخلاف العصر بعرفة لانه مقدم على وقته فافرد به لزيادة الاعلام
 ولا يتطوع بينهما لانه يخل بالجمع ولو تطوع او تشاغل بشيء اعاد الاقامة
 لوقوع الفصل وكان ينبغي ان يعيد الاذان كما في الجمع الاول الا انا اكتفينا
 باعادة الاقامة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب بمزدلفة ثم تعشى
 ثم افرد الاقامة للعشاء *

قوله كيلا يكون آخذا في الاداء لان الوقوف بالمزدلفة عبادة والشروع في السعي اليها
 بمنزلة الشروع في الاداء كالسعي الى الجمعة **قوله** بقرب الجبل الذي عليها الميمنة
 يقال له قرح اي يقال للجبل قرح والميمنة موضع يوقد عليه السرج وهي بالمشعر
 الاحرام على قرح وكانوا في الجاهلية يوقدون عليها النار **قوله** ويستحب ان يقف وراء
 الامام لما بينا في الوقوف بعرفة اي ليكون مستقبل القبلة *

(كتاب الحج - باب الأحرار)

ولا يشترط الجماعة لهذا الجمع عند أبي حنيفة رحمه الله لأن المغرب مؤخره عن وقتها بخلاف الجمع بعرفة لأن العصر مقدم على وقته ومن صلى المغرب في الطريق لم تجزه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعليه إعادتها ما لم يطلع الفجر وقال أبو يوسف رحمه الله بجزيته وقد أساء وعلى هذا الخلاف إذا صلى بعرفات لأبي يوسف أنه إذا هاهنا في وقتها فلا تجب إعادتها كما بعد طلوع الفجر إلا أن التأخير من السنة فيصير مسيئا بتركه ولهما ما روي أنه عليه السلام قال لإسامة رضي الله عنه في طريق المزدلفة الصلوة إمامك معناه وقت الصلوة وهذا إشارة إلى أن التأخير واجب وإنما وجب ليتمكن الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة فكان عليه الإعادة ما لم يطلع الفجر ليصير جازما بينهما وإذا طلع الفجر لا يمكنه الجمع فسقطت الإعادة.

قال وإذا طلع الفجر صلى الإمام بالناس الفجر بغلس لرواية ابن معبود رضي الله تعالى عنه أن النبي عليه السلام صلاها يومئذ بغلس ولأن في التغليس دفع حاجة الوقوف فيجوز كتقديم العصر بعرفة ثم وقف ووقف معه الناس فدعا لأن النبي عليه السلام وقف في هذا الموضع يدعو حتى روي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما

قوله ولا يشترط الجماعة هذا الجمع عند أبي حنيفة رحمه الله خصه بالذكر وإن كان الحكم عندهما كذلك لأنه شرط الجماعة في الجمع الأول فبين أنه لا يشترط هنا وذكر الإمام المحبوبي ولا يشترط لجمع المزدلفة الخطبة والحلطان والجماعات والأحرار **قوله** وعلى هذا الخلاف إذا صلى بعرفات أي المغرب **قوله** معناه وقت الصلوة لأنها حركات توجد من المصلي فلا يتصف بالقولية قبل الوجود ويمكن أن يقال معناه مكان الصلوة فإن كان المراد به الوقت فيظهر أن وقت المغرب في حق الحاج لا يدخل بغروب الشمس وإداء الصلوة قبل الوقت لا يجوز وإن كان المراد به المكان فقد ظهر اختصاص هذه الصلوة بالمكان (وهو)

فاستجيب له دعاءه لا مته حتى الدماء والمظالم ثم هذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن حتى لو تركه بغير عذر يلزمه الدم وقال الشافعي رحمه الله ركن لقوله تعالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام وبمثلته ثبت الركنية ولنا ما روي أنه صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله بالليل ولو كان ركننا لما فعل ذلك والمذكور فيما تلا الذكر وهو ليس بركن بالإجماع وإنما عرفنا الوجوب لقوله عليه الصلوة والسلام من وقف معنا هذا الموقف وقد كان أفاض قبل ذلك من عرفات فقد تم حجه علق به تمام الحج وهذا يصلح أما رة للوجوب غير أنه إذا تركه بعد ريان يكون به ضعف أو علة أو كانت امرأة تخاف الزحام لأشيء عليه لما رويناه

قال والمزدلفة كلها موقف إلا وادي محسر لما رويناه من قبل .

وهو المزدلفة فلا يجوز في غيرها إلا أن خبر الواحد يوجب العمل لا العلم فأمراً لا عادة ما بقي الوقت ليصير جامعا بين الصلوتين بالمزدلفة إذا تأخيرنا وجب ليتمكن الجمع بينهما بالمزدلفة وبعد طلوع الفجر لا يمكن الجمع فسقطت الإعادة ولأننا لو أمرنا بالإعادة بعد ذهاب الوقت لحكمتنا بفساد ما أدى وهو من باب العلم وخبر الواحد لا يوجب العلم فاما وجوب الإعادة في الوقت فمن باب العمل ولا خذ بالاحتياط فيعيد

قوله فاستجيب له دعاءه لا مته حتى الدماء والمظالم بأن يرضى الخصوم بالازدياد في مشواتهم حتى يتركوا خصوما تهم في الدماء والمظالم فاستوجب المغفرة من هذا من عليه الدماء والمظالم

قوله ثم هذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه أنه ركن لقوله تعالى فاذكروا الله عند المشعر الحرام أمر بالذكر عند المشعر الحرام ولا يمكنه ذلك إلا بعد أن يحضر المشعر الحرام ويقف فيه قلنا المذكور في

(كتاب الحج - باب الا حرام)

قال فاذا طلعت الشمس افاض الامام والناس حتى يأتوا منى قال العبد الضعيف
عصمه الله تعالى هكذا وقع في نسيخ المختصر وهذا غلط والصحيح اذا اسفر افاض
الامام والناس لان النبي عليه الصلوة والسلام دفع قبل طلوع الشمس •

قال فيبندى بجمرة العقبة فيرميها من بطن الوادي ب سبع حصيات مثل حصي الخذف
لان النبي صلى الله عليه وسلم لما اتى منى لم يعرج على شيء حتى رمى جمرة العقبة
وقال صلى الله عليه وسلم عليكم بحصى الخذف لا يؤذي بعضكم بعضا ولورمى بالكبر منه جا
لحصول الرمي غير انه لا يرمى بالكبار من الاحجار كيلا يتأذى به غيره ولورماه
من فوق العقبة اجزاه لان ما حولها موضع النسك والافضل ان يكون من بطن الوادي
لما روينا ويكبر مع كل حصاة كذا روى ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم ولوسبح مكان
التكبير اجزاه لحصول الذكر وهو من آداب الرمي ولا يقف عندها لان النبي صلى الله
عليه وسلم لم يقف عندها ويقطع التلبية مع اول حصاة لما روينا عن ابن مسعود رضي الله عنه
وروى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع التلبية عند اول حصاة رمى بها جمرة العقبة

النص الذكر وهو ليس بركن اجماعا فاذا لم يكن لما موربه ركنانما ثبت
ضمناله اولي ان لا يكون ركن •

قوله والصحيح اذا اسفروا ويل قوله اذا طلعت الشمس قرب من الطلوع واسفر
جدا فقد ذكر في المبسوط انه يدفع اذا اسفر جدا وروي انه عليه السلام وقف بالمشعر
الحرام حتى اذا كادت الشمس يطلع دفع الى منى **قوله** مثل حصي الخذف
الخذف ان يرمى بحصاة او نواة او نحوهما تأخذه بين سبأتيك وقبل ان يضع الحصاة
طرف الابهام على طرف السبابة وفعله من باب ضرب من المغرب • (قوله)

ثم كيفية الرمي ان يضع الحصاة على ظهر ابهامه اليمنى ويستعين بالمسبحة ومقدار الرمي ان يكون بين الرمي وبين موضع السقوط خمسة اذرع فصاعده كذا روى الحسن عن ابي حنيفة رح لان مادون ٥ لك يكون طرحا ولو طرحتها طرحا اجزاء لانه رمى الى قدميه الا انه مسمى لمخالفة السنة ولو وضعها وضعا لم يجزه لانه ليس برمي ولو رماها فوقعت فربما من الجمرة يكفيه لان هذا القدر مما لا يمكن الا احتراز عنه ولو وقعت بعيدا منها لا يجزيه لانه لم يعرف قرينة إلا في مكان مخصوص ولو رمى بسبع حصيات جملة فهذه واحدة لان المنصوص عليه تفرق الأفعال ويأخذ الحصاص من أي موضع شاء الا من عند الجمرة فان ذلك يكره.

قوله ثم كيفية الرمي ان يضع الحصاة على ظهر ابهامه اليمنى ويستعين بالمسبحة قال الامام المعروف بخواهر زادة ينبغي ان يضع الحصى على ظهر الأبهام اليمنى كانه عاقد سبعين ويلقيها من اسفل الى اعلى فوق حاجبه الايمن ومنهم من يقول يضع رأس السبابة على رأس الابهام كانه عاقد ثلثين ويأخذ الحصاة ويرمي ومنهم من يقول يحلق سبافته ويضعها على مفصل ابهامه كانه عاقد عشرة فيرميها والكلام في الرمي في عشرة مواضع الأول انه يرفع الحصاة من قارعة الطريق ولا يرفع من الموضع الذي يرمى اليه والثاني انه يغسل الحصاة والثالث انه يرمى الصغار والرابع انه يرمى بما كان من جنس الارض والخامس يستبطن الوادي فيجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه فيرمي من الاسفل الى الاعلى والسادس في كيفية وقد بيناها والسابع يكبر عند كل حصاة لما روي ان ابراهيم عليه السلام لما اخرج ولده للذبح جاء ابليس موسوسا اليه فعرف ابراهيم عليه السلام ورمى اليه وقال بسم الله والله اكبر رغا للشيطان ورضاء للرحمن والثامن انه لا يقف بعد الرمي والتاسع

لان ما عندها من الحصى مردود هكذا جاء في الاثر فينتشام به ومع هذا لو فعل اجزاء لوجود فعل الرمي ويجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لان المقصود فعل الرمي وذلك يحصل بالطين كما يحصل بالحجر بخلاف ما اذا رمى بالذهب او الفضة لانه يسمى نثارا لا رميا .

قال ثم يذبح ان احب ثم يحلق او يقصر لما روي من رسول الله عليه الصلوة والسلام انه قال ان اول نسكنا في يومنا هذا ان نرمي ثم نذبح ثم نحلق ولان الحلق من اسباب التحلل وكذا الذبح حتى يتحلل به المحصر فيقدم الرمي عليهما ثم الحلق من محظورات الاحرام فيقدم عليه الذبح وانما علق الذبح بالمحبة لان الدم الذي يأتي به المفرد تطوع والكلام في المفرد والحلق افضل لقوله هم رحم الله المحلقين الحديث

وقت الرمي وهو بعد طلوع الشمس والعاشرانه يقطع التلبية عند اول حصاة يرميها .
قوله لان ما عندها من الحصى مردود هكذا جاء في الاثر بيان في حديث سعيد بن جبير رضي الله عنه قال قلت لابن عباس رضي الله عنه ما بال الجمار يرمى من وقت الخليل عليه السلام ولم يصرفها بالتسد الافق فقال اما علمت ان من يقبل حجة يرفع حصاه ومن لم يقبل حجة ترك حصاه حتى قال مجاهد رحمه الله لما سمعت هذا من ابن عباس رضي الله عنه جعلت على حصاي علامة ثم توسطت الجمرة فرميت من كل جانب ثم طلبت فلم اجد بتلك العلامة شيئا من الحصى **قوله** ومع هذا لو فعل اجزاء لوجود فعل الرمي وما لك رحمه الله تعالى يقول لا يجزيه وهو عجب من مذهبه فانه يجوز التوسى من الماء المستعمل ولا يجوز الرمي بما قد رمي من الاحجار ومعلوم ان فعل الرمي لا يغير صفة الحجر **قوله** ويجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض عندنا يريد به ما يقع الا سنها انه يرميه ولهذا لورمي حصى من تراب مكان (حصاة)

ظاهر بالترحم عليهم ولأن الحلق اكمل في قضاء التمت وهو المقصود وفي التقصير
بعض التقصير فاشبه الاغتسال مع الوضوء ويكتفى في الحلق برقع الرأس اعتباراً بالمسح
 وحلق الكل أو لى اقتداء برسول الله عليه الصلوة والسلام والتقصير ان يأخذ من
 رؤس شعرة مقدار الانملة .

قال وقد حل له كل شيء إلا النساء وقال مالك رحمه الله إلا الطيب أيضاً لأنه من
 دواهي الجماع ولنا قوله عليه السلام فيه حل له كل شيء إلا النساء وهو مقدم على
 القياس ولا يحل له الجماع فيما دون الفرج عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله لأنه قضاء
 الشهوة بالنساء فيؤخر إلى تمام الإحلال ثم الرمي ليس من أسباب التحليل عندنا
 خلافاً للشافعي رح هو يقول أنه يتوقت بيوم النحر كالحلق فيكون بمنزلة في التحليل

حصاة جازلان الحصاة بمنزلة الكف من التراب ولورمي بالفير وزج والياقوت
 لم يعتبر وانهما من اجزاء الارض حتى جاز التيمم بهما ومع ذلك لا يجزى الرمي
 بهما لعدم الاستهانة برميها .

قوله ظاهر بالترحم عليهم أي كرر لفظ رحم الله المخلقين فإنه صلى الله عليه وسلم
 لما قال رحم الله المخلقين فقل والمقصرين فقال أيضاً رحم الله المخلقين حتى قال
 في الرابعة والمقصرين فقد ظاهر في الدعاء ثلاث مرات للمخلقين فدل أنه أفضل
 كذا في المبسوط ومن وجب عليه الحلق وليس على رأسه شعر أمر موسى على
 رأسه لأنه أن عجز عن الحلق والتقصير فد ر على التشبه بالحالمين والمقصرين
 ثم اختلفوا في أن أجراء موسى مستحب أو واجب قال بعضهم واجب لأن الواجب
 عليه شيئان أجراء موسى وإزالة الشعر لأنه عجز من أحدهما وقد ر على الآخر فما عجز
 عنه سقط وما قدر عليه بقي واجبا كذا ذكره الامام الولي الجي في فتاواه .

(كتاب الحج - باب الا حرام)

ولنا ان ما يكون محلا لا يكون جنائية في غير اوانه كالحلق والرمي ليس بجنائية بخلاف الطواف لان التحلل بالحلق السابق لابه *

قال ثم يأتي من يومه ذلك مكة او من الغدا ومن بعد الغد فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط لما روي ان النبي عليه السلام لما حلق افاض الى مكة فطاف بالبيت ثم عاد الى منى وصلى الظهر بمنى ووقته ايام النحر لان الله تعالى عطف الطواف على الذبح قال فكلوا منها ثم قال وليطوفوا فكان وقتها واحدا واول وقته بعد طلوع الفجر من يوم النحر لان ما قبله من الليل وقت الوقوف بعرفة والطواف مرتب عليه وفضل هذه الايام اولها كفي التضيعة وفي الحديث افضلها اولها فان كان سعي بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لم يرمل في هذا الطواف ولا سعي عليه وان كان لم يقدم السعي رمل في هذا الطواف وسعي بعده لان السعي لم يشرع الا مرة والرمل ما شرع الا مرة في طواف بعده سعي ويصلي ركعتين بعد هذا الطواف لان ختم كل طواف بركعتين فرضا كان الطواف او نفلا لما بينا *

قوله ولنا ان ما يكون محلا لا يكون جنائية في غير اوانه كالحلق ولا يشكل دم الاحصار فانه للتحلل وليس بمحذور الاحرام لانه ليس باصل في التحلل وانما يصار اليه لضرورة المنع **قوله** بخلاف الطواف جواب اشكال يرد ظاهرا على قوله ما يكون محلا لا يكون جنائية في غير اوانه فان النساء تحل بالطواف ومع ذلك هو ليس بجنائية في غير اوانه فاجاب ان التحلل بالحلق السابق لا بالطواف فصار كان الحلق اوجب بعض التحلل معجلا وبعضه مؤجلا الى الطواف ليقع الطواف الذي هو ركن في الاحرام وليتبين انه دون الوقوف من حيث لم يشرع في مطلق الاحرام **قوله** عطف الطواف على الذبح قال الله تعالى فكلوا منها ثم قال وليطوفوا بالبيت فكان وقتها واحدا قال الله تعالى فكلوا منها واطعموا (البائس)

قال وقد حل له النساء لكن بالحل السابق اذ هو المحلل لا بالطواف الا انه اخر عمله في حق النساء .

قال وهذا الطواف هو المفروض في الحج وهو ركن فيه اذ هو المأمور به في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ويسمى طواف الافاضة وطواف يوم النحر ويكره تأخيرها عن هذه الايام لما بينا انه موقت بها وان اخرها عنها لزمه دم عند ابي حنيفة رحمه الله وسنبيه في باب الجنائيات ان شاء الله تعالى .

قال ثم يعود الى منى فيقيم بها لان النبي عليه السلام رجع اليها كما روينا ولانه بقي عليه الرمي وموضعه بمنى فاذا زالت الشمس في اليوم الثاني من ايام النحر رمى الجمار الثلاث فيبدأ بالنبي تلي مسجد الخيف فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ثم يرمى النبي تليها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمى جمرة العقبة كذلك ولا يقف عندها هكذا روى جابر رضي الله تعالى عنه فيما نقل من نسك رسول الله عليه السلام مفسرا ويقف عند الجمرتين في المقام الذي يقف فيه الناس ويحمد الله ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو بحاجته ويرفع يديه لقوله عليه السلام لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من جملتها عند الجمرتين والمراد رفع الايدي بالدعاء وينبغي ان يستغفر للمؤمنين في دعائه في هذه المواطن لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر للحاج وللمن استغفره الحاج ثم الاصل ان كل رمي بعده رمي يقف بعده لانه في وسط العبادة فيأتي بالدعاء فيه وكل رمي ليس بعده رمي لا يقف لان العبادة قد انتهت ولهذا لا يقف بعد جمرة العقبة في يوم النحر ايضا .

البائس الفقير ثم ليقتضوتهم وليوفوا نذرهم وليطوفوا بالبيت العتيق عطف قضاء التمتع ثم على الاكل من القرا بين وقضاء التمتع في يوم النحر بالاجماع فكذا الطواف المعطوف بالواو وبالطريق الاول لان ثم للثأخير ولا تأخير في حرف الواو (قوله)

قال واذا كان من الغد رمى الجمار الثالث بعد زوال الشمس كذلك وان اراد ان يعجل النفر الى مكة وان اراد ان يقيم رمى الجمار يوم الرابع بعد زوال الشمس لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى والا فضل ان يقيم لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صبر حتى رمى الجمار الثالث في اليوم الرابع وله ان ينفر ما لم يطلع الفجر من اليوم الرابع فاذا اطلع الفجر لم يكن له ان ينفر لدخول وقت الرمي وفيه خلاف الشافعي رحمه الله وان قدم الرمي في هذا اليوم يعني اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا استحسان وقال لا يجوز اعتبارا راسا ثرا لا يام وانما التفاوت في رخصة النفر فاذا لم يترخص التحق بها ومذهبه مروي عن ابن عباس رضي الله عنه ولانه لما ظهر اثر التخفيف في هذا اليوم في حق الترك فلان يظهر في جواره في الاوقات كلها اولي

قوله من الغد يريد بالغد اليوم الثالث من ايام النحر يعني غد اليوم الثاني النفر الاول في اليوم الثالث من ايام النحر والنفر الثاني في اليوم الرابع **قوله** فمن تعجل في يومين المراد الثاني والثالث من ايام النحر التعجيل رخصة والتأخير عزيمة قبل اهل الجاهلية منهم من جعل المعجل اثما ومنهم من جعل التأخر اثما فورد النص بنفي الماثم عنهما وقوله لمن اتقى يتعلق بهما جميعا اي ذلك التخفيف ونفي الاثم عن المتعجل والتأخر لاجل الحاج المتقي لئلا يتخالج في قلبه شيء منهما فيحسب ان احدهما يرهق صاحبه اثم في الاقدام عليه وانما خص المتقي لان ذا التقوى حذر متحرز من كل ما يريبه اولانه هو المستمع به دون ما سواه لانه هو الحاج على الحقيقة عند تعالى لقوله تعالى ذلك خير للذين يريدون وجه الله **قوله** وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى عليه فان عنده ينقطع خيال النفر بفروء الشمس من اليوم الثالث فاذا غربت الشمس فليس له ان ينفر بعد ذلك قبل ان يرمي (قال)

بخلاف اليوم الاول والثاني حيث لا يجوز الرمي فيهما الا بعد الزوال في المشهور
من الرواية لانه لا يجوز تركه فيهما فبقي على الاصل المروي فاما يوم النحر فاول
وقت الرمي فيه من وقت طلوع الفجر

قال لان المنصوص عليه الخيار في اليوم وامتداد اليوم الى غروب الشمس وانقول
الليل ليس بوقت لرمي اليوم الرابع فيكون خياره في النحر ثابتا فيه كما قبل غروب
الشمس من اليوم الثالث بخلاف ما بعد طلوع الفجر في اليوم الرابع فانه وقت
الرمي فلا يبقى خياره بعد ذلك وقد بينا ان الليالي هاتبعة للأيام الماضية فكما كان خياره
ثابتا في اليوم فكذلك في الليلة التي بعده

قوله بخلاف اليوم الاول والثاني اي من ايام التشريق والافه الثاني والثالث من ايام
الرمي ولا يدخل وقت الرمي حتى تزول الشمس في اليوم الاول والثاني من ايام
التشريق في الرواية المشهورة لحديث جابر رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم رمى الجمرتين يوم النحر
ضحى ورمى في بقية الايام بعد الزوال وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لو رمى قبله
جاز وحمل المروي على الافضل ووجه الفرق على المشهور انه لم يخف حكمه من حيث
الترك فلا يجوز تقديمه بخلاف اليوم الرابع فاما يوم النحر فاول وقت الرمي فيه
من طلوع الفجر وعلى قول سفيان الثوري من وقت طلوع الشمس لحديث ابن
عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة اهلته وقال اغيلمة بني
هذيل المطلب لا يرموا جمرَةَ العقبة حتى تطلع الشمس وحجتنا في ذلك ما روي انه
صلى الله عليه وسلم لما قدم ضعفة اهلته قال لهن اي بني لا ترموا جمرَةَ العقبة الا
مصبحين فعمل بالحديثين جميعا فنقول بعد الصبح يجوز وتأخيرها الى ما بعد طلوع
الشمس اولى كذا في المصنوع

وقال الشافعي رحمه الله تعالى اوله بعد نصف الليل لما روي ان النبي ﷺ رخص للرعاة ان يرموا ثيلاً ولنا قوله عليه السلام لا ترموا جمرة العقبة الا مصبحين ويروى حتى تطلع الشمس فيثبت اصل الوقت بالاول والثاني والاضحية بالثاني وتاويل ما روي الليلة الثانية والثالثة ولان ليلة النحر وقت الوقوف والرمي يترتب عليه فيكون وقته بعده ضرورة ثم عند ابي حنيفة رحمه الله يمتد هذا الوقت الى غروب الشمس لقوله عليه السلام ان اول نسكنا في هذا اليوم الرمي جعل اليوم وقتاً له وذهابه بغروب الشمس وعن ابي يوسف رحمه الله انه يمتد الى وقت الزوال والحجة عليه ما روي ان اخرا الى الليل وماه ولا شيء عليه لحديث الرعاء وان اخرا الى الغد وماه لانه وقت جنس الرمي وعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله لتأخير عن وقته كما هو مذهبه .

قال فان رماها راكبا اجزاء لحصول فعل الرمي وكل رمي بعده رمي فالأفضل ان يرميه ماشياً والا فيرميه راكباً لان الاول بعده وقوف ودعاء على ما ذكرنا فيرمي ماشياً ليكون اقرب الى التضرع .

قوله وقال الشافعي رحمه الله تعالى اوله بعد نصف الليل لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للرعاة ان يرموا ثيلاً قلنا تأويله الليلة الثانية والثالثة اي الليلة التي بعد يوم الرمي لان اليوم لما كان وقتاً للرمي فالليل يتبعه فيه كليلة النحر يجعل تبعاً ليوم عرفة في حكم الوقوف وان اخرا الى الغد رمي لبقاء وقت جنس الرمي ولكن عليه دم للتأخير عن وقته عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه خلافاً لهما فالأصل ان ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى طلوع الشمس وقت الجواز مع الاساءة وما بعده الى الزوال وقت مستحب وما بعد الزوال الى الغروب وقت الجواز مع عدم الاساءة والليل وقت الجواز مع الاساءة كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى عليه .

(قوله)

مويان الافضل مروي عن ابي يوسف رحمه الله ويكره ان لا يبست بمنى ليالي
الرمي لان النبي عليه السلام بات بمنى وعمر رضي الله عنه كان يؤد به على ترك
المقام بها ولوبات في غيرها متعمدا الا يلزمه شي عندنا خلافا للبشاعى رحمه الله لانه
وجب ليسهل عليه الرمي في ايامه فلم يكن من افعال الحج فتركه لا يوجب الجابر .
قال ويكره ان يقدم الرجل ثقله الى مكة ويقيم حتى يرمي لما روي ان عمر رضي الله
عنه كان يمنع منه ويؤدب عليه ولانه يوجب شغل قبله واذا نفر الى مكة نزل بالمحصب
وهو الابطح وهو اسم موضع قد نزل به رسول الله صم وكان نزوله قصد اهوال اصح حتى يكون
النزول به سنة على ما روي انه عم قال لاصحابه انا نزلون غدا عند خيف خيف بني كنانة
حيث تقاسم المشركون فيه على شركهم يشير الى عهدهم على هجران بني هاشم فعرفه
انه نزل به اراء للمشركين لطيف صنع الله تعالى به فصار سنة كالرمي في الطواف .

قوله ويان الافضل مروي عن ابي يوسف رحمه الله عن ابراهيم بن الجراح
انه قال دخلت على ابي يوسف رحمه الله في مرضه الذي مات فيه ففتح عينيه وقال الرمي
راكبا افضل ام ماشيا نقلت ماشيا فقال اخطأت فقلت راكبا فقال اخطأت ثم قال كل رمي بعده
وقوف فالرمي ماشيا افضل وما ليس بعده وقوف فالرمي راكبا افضل فقامت من عنده فما
انتهيت الى باب الدار حتى سمعت الصراخ بموته فتعجبت من حرصه على العلم في مثل
تلك الحالة والذي روى جابر ان النبي صم رمى الجمار كلها راكبا انما فعله ليكون اشهر
للناس حتى يعتدوا به فيما يشاهدونه منه الا ترى انه قال خذ واعني مناسككم فلا ادري
لعلي احب بعد هذا العام كذا في المسبوط **قوله** ويكره ان لا يبست بمنى ليالي الرمي ولوبات
في غيره متعمدا الا يلزمه شي عندنا خلافا للبشاعى رحمه الله فان عنده ان ترك البيت ليلة فعله مد
وان ترك ليلتين فعله مدان وان ترك ثلث ليال فعله مد **قوله** وكان نزوله قصدا
وهو الاصح وهذا احتراز عن قول ابن عباس رضي الله عنه فانه يقول ليس النزول فيه بسنة

(كتاب الحج باب الاحرام)

قال ثم دخل مكة وطاف بالبيت سبعة اشواط لا يرمل فيها وهذا طواف الصدر ويسمى طواف الوداع وطواف آخر عهد بالبيت لانه يودع البيت ويصدر به وهو واجب عندنا خلافا للمشافعي لقوله عم من حج هذا البيت فليكن آخر عهد به بالبيت الطواف ورخص النساء الحيض .
 الاعلى اهل مكة لا تهم لا يضدرون ولا يودعون ولا يرمل فيه لما بينا انه شرع مرة واحدة ويصلي ركعتي الطواف بعده لما قد منا ويأتي زمزم فيشرب من ما فيها ما روي ان النبي عليه السلام استقى دلو بنفسه فشرب منه ثم افرغ باقى الدلو فى البئر ويستحب ان يأتي الباب ويقبل العتبة ويأتي الملتزم وهو ما بين الحجر الى الباب فيضع صدره ووجهه عليه ويتشبث بالاستار ساعة ثم يعود الى اهله هكذا روي ان النبي عليه السلام فعل بالملتزم ذلك قالوا وينبغي ان ينصرف وهو مشي وراءه ووجهه الى البيت متباكيا متحسرا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد فهذا بيان تمام الحج .

ولكنه موضع نزل فيه رسول الله عم اتفقا ولاصح عندنا انه سنة وانما نزل رسول الله عم قصدا على ما روي انه قال اصحابه بمنى انا نزلون غد بالخياف خيف بني كنانة الى آخره كذا فى المسبوط الخيف هو المحصب وقد كانت قريش اجتمعت فيه فخالقوا على بني هاشم وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرانه ينزل فيه لمخافتهم فانهم اجتمعوا للمعصية ونحن نجتمع فيه للطاعة وما فعله النبي صلى الله عليه وسلم فى المناسك على وجه المخالفة فهو ناسك كما نفر من عرفة بعد غروب الشمس كذا فى شرح الاقطع .

قوله لما قد منا اي فى موضعين وليصل الطائف اكل اسبوع ركعتين لان ختم كل طواف بركعتين فرضا كان الطواف او نفلا **قوله** ويأتى زمزم اي بعد تقبيل العتبة واتيان الملتزم الصاقه جسده بجدار الكعبة يأتى زمزم فيشرب من ماءه ويصب منه على جسده ويقول اللهم اني اسألك رزقا واسعا وعلمنا فاعا وشفاء من كل داء برحمتك يا ارحم الراحمين كذا فى المحيط **قوله** فهذا بيان تمام الحج اي (الحج)

كتاب الحج ... فصل في الوقوف

فصل في الوقوف

وان لم يدخل المحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف فيها على ما بينا سقط عنه طواف القدوم
لانه شرع في ابتداء الحج على وجه يترأى عليه سائر الافعال فلا يكون الا تيان به
على غير ذلك الوجه سنة ولا شيء عليه بتركه لانه سنة وبترك السنة لا يجب الجابر
ومن ادرك الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يومها الى طلوع الفجر من يوم.
النحر فقد ادرك الحج فاول وقت الوقوف بعد الزوال عندنا لما روي ان النبي عليه السلام
وقف بعد الزوال وهذا بيان اول الوقت وقال عليه السلام من ادرك عرفة بليل فقد
ادرك الحج ومن فاته عرفة بليل فقد فاته الحج فهذا بيان آخر الوقت ومالك رحمه الله
ان كان يقول ان اول وقته بعد طلوع الفجر وبعد طلوع الشمس فهو محجوج عليه بما روينا
ثم اذا وقف بعد الزوال وافاض من ساعته اجزاه عندنا لانه مذكور بكلمة او فاته
قال الحج عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه وهي كلمة التخيير
وقال مالك راح لا يجزيه الا ان يقف في اليوم وجزء من الليل ولكن الحجة عليه ما روينا
ومن اجتزأ بعرفة نائما او مغمى عليه او لا يعلم انها عرفات جاز عن الوقوف

الحج الذي اراده رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله من حج هذا البيت فلم يرفث
ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه كذا في المبسوط *

فصل في الوقوف

قوله فاول وقت الوقوف بعد الزوال عندنا لما روي ان النبي صلى الله عليه
وسلم وقف بعد الزوال وهذا بيان اول الوقت وفعله يكون بيانا لمجمل آية الحج ولان
الظاهر من حاله صلى الله عليه وسلم عدم تاخير الوقوف مع انه معظم اركان الحج
وفيه ترك الاستدانة التمهية واجبة .
(قوله)

(كتاب الحج - فصل في الوقوف)

لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يمتنع ذلك بالاغماء والنوم كركن الصوم بخلاف الصلوة لانها لا تبقى مع الاغماء والجهل يخل بالنية وهي ليست بشرط لكل ركن ومن اغمى عليه فاهل عنه ولمقاؤه جاز عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز ولو امر انسانا بان يحرم عنه اذا اغمى عليه او نام فا حرم الماء مور عنه صحح بالا جماع حتى اذا افاق واستيقظ واتى بافعال الحج جاز لهما انه لم يحرم بنفسه ولا ياذن لغيره به وهذا لانه لم يصرح بالاذن والدلالة تقف على العلم وجواز الاذن به لا يعرفه كثير من الفقهاء فكيف يعرفه العوام بخلاف ما اذا امر غيره بذلك صريحا ولانه لما عا دهم عقد الرفقة فقد استعان بكل واحد منهم فيما يعجز عن مباشرته بنفسه والا حرام هو المقصود بهذا السفر فكان الاذن به ثابتا دلالة

قوله لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يقال ان النية لم توجدا صلا لاننا نقول النية ليست بشرط لكل ركن وهذا بخلاف الطواف فان النية فيه شرط حتى لو دار خلف غريم له حول البيت لا يتأدى به الطواف اذا لم ينول ان الوقوف ركن العبادة وهو ليس بعبادة مقصودة ولهذا لا يتنفل به فوجود النية في اصل تلك العبادة يغني عن اشتراط النية في ركنه والطواف عبادة مقصودة ولهذا لا يتنفل به فلا بد من اشتراط اصل النية فيه **قوله** فكان الاذن به ثابتا دلالة والاذن دلالة كما لاذن صريحا كمن نصب القدر على الكانون وجعل فيه اللحم واوقد النار تحته فجاء واحد وطبخه لم يضمن لوجود الاذن دلالة واقرب منه شرب ماء السقاية واذا ثبت الاذن قامت نيته مقام نيته كما لو امر به نصا ثم قيد في الكتاب بانه اهل عنه رفقاؤه وان اهل عنه غير رفقاؤه ما حكمه قال الشيخ ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله وكان الجصاص يقول لا يجوز ثم رجع وقال يجوز ولا يختص بذلك رفقاؤه بل هم وغيرهم في ذلك سواء لان (هذا)

والعلم ثابت نظرا الى الدليل والحكم يدار عليه.

قال والمرأة في جميع ذلك كالرجل لانها مخاطبة كالرجال غير انها لا تكشف رأسها لانها عورة وتكشف وجهها لقوله عليه السلام حرام المرأة في وجهها ولو سدت شيئا على وجهها وجافته عنه جاز هكذا روي عن عائشة رضي الله عنها ولانه بمنزلة الاستئصال بالمحمل ولا ترفع صوتها بالتلبية لما فيه من الفتنة ولا ترمل ولا تسعى بين الميئين لانه مخل بستر العورة ولا تحلق ولكن تقصر لما روي ان النبي عليه السلام نهى النساء عن الحلق وامرهن بالتقصير ولان حلق الشعر في حقها مثله كحلق اللحية في حق الرجال وتلبس من المخيط ما بدالها لان في لبس غير المخيط كشف العورة قالوا ولا تستلم الحجر اذا كان هناك جمع لانها ممنوعة عن مماسة الرجال الا ان تجد الموضع خاليا.

هذا ليس من باب الولاية بل هذا من باب الاعانة قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي هذا الرفقاء وغيرهم سواء كذا في الفوائد الظهيرية.

قوله والعلم ثابت نظرا الى الدليل هذا جواب عن قولهما وجواز الاذن به لا يعرفه كثير من الفقهاء قلنا انزل عالما نظرا الى دليل العلم وهو كونه في دار الاسلام والحكم يدار على الدليل كالذي اذا اسلم ولم يعلم الشرائع حتى ترك الصلوة وارتكب المحظورات فانه يؤخذ بخلاف الحربي اذا اسلم في دار الحرب وكذلك الصغيرة اذا زوجها غير الاب والجد ثم بلغت ولم تعلم بالخيار يسقط الخيار فانها انزلت عالمة لقيام الدليل اذ هي يتفرغ لمعرفة الاحكام بخلاف الامة الصغيرة اذا اعتقت ولم تعلم بالخيار ولا يسقط خيارها لعدم الدليل اذ هي مشغولة بخدمة المولى **قوله** لانها مخاطبة كالرجل لان اسم الناس في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا يقع على الرجال والنساء جميعا فيدخلن في الخطاب **قوله** هكذا روي عن عائشة رضي الله عنها قالت كنا اذا احرمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كشفنا وجوهنا فاذا استقبلنا ركب سدلت خمرنا على وجوهنا **قوله** وتلبس من المخيط ما بدالها

(كتاب الحج - فصل في الوقوف)

قال ومن قلد بدنة تطونها او نذرا او جزاء صيد او شيئا من الاشياء وتوجه معها يريد الحج فقد احرم لقوله عليه السلام من قلد بدنة فقد احرم ولان سوق الهدى في معنى التلبية في اظهار الاجابة لانه لا يفعله الا من يريد الحج او العمرة واظهار الاجابة قد يكون بالفعل كما يكون بالقول فيصير به محرما لا اتصال النية بفعل هو من خصائص الاحرام وصفة التقليد ان يربط على عنق بدنته قطعة نعل او عروة مزادة او لحاء شجرة فان قلد ها وبعث بها ولم يسقها لم يصرم محرما لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت كنت اقتل فلا يهدي رسول الله عليه الصلوة والسلام فبعث بها واقام في اهله حلالا فان توجه بعد ذلك لم يصرم محرما حتى يلحقها وساقها لان عند التوجه اذا لم يكن بين يديه هدي يسوقه لم يوجد منه الا مجرد النية وبمجرد النية لا يصير محرما

من الدرع والقميص والخمار والخف والقفازين لانها عورة وهي مأمورة باداء العباداة على استرا الوجه ولكن لا تلبس المصبوغ بورس ولا زعفران ولا عصفر الا ان يكون قد غسل لان ما حل في حقها من اللبس كان للضرورة ولا ضرورة في لبس المصبوغ فهي في ذلك بمنزلة الرجل ولان هذا تزين وهو من دواء الجماع وهي ممنوعة من ذلك في الاحرام كالرجل كذا في المسبوط *

قوله اوجزاء صيد بان قتل محرما صيدا حتى وجبت عليه قيمته فاشترى بتلك القيمة بدنة في سنة اخرى وقلد ها وساقها الى مكة كذا ذكره الامام العتابي في الجامع الصغير ويحتمل ان يراد به جزاء صيد الحرم بان قتل الحلال نعمة في الحرم ووجبت عليه قيمتها فاشترى بها بدنة فقلد ها حالة الاحرام وتوجه معها الى مكة يريد الحج وقوله وشيئا من الاشياء اراد به البدنة للمتعة والقران وذكر في الفوائد الظهيرية يريد به ما وجب جبر النعائض الحج كما اذا طاف طواف الزيارة جنبالكن هذا انما يظهر اثره في السنة القابلة **قوله** فتوجه معها اي ساقها فيصير به محرما لا اتصال النية بفعل هو من خصائص الاحرام وذكر في (المحيط)

فاذا ادركها وساقها او ادركها فقد افترنت نيته بعمل هو من خصائص الاحرام فيصير محرما كما لو ساقها في الابتداء •

قال الا في بدنة المتعة فانه محررم حين توجه معناه اذا نوى الاحرام وهذا امتحان وجه القياس فيه ما ذكرنا وجه الاستحسان ان هذا الهدي مشروع على الابتداء نسكا من مناسك الحج وضعا لانه يختص بمكة ويجب شكر الجميع بين اداء النسكين وغيره قد يجب بالجناية وان لم يصل الى مكة فلهذا اكتفي فيه بالتوجه وفي غيره توقف على حقيقة الفعل

المحبط اذا اراد الرجل الاحرام ينبغي ان ينوي بقلبه الحج والعمرة ويلبي ولا يصير دخلا في الاحرام بمجرد النية ما لم تنضم اليها التلبية او سوق الهدي وذكر في شرح الطحاوي ولو قلد بدنة بغير نية الاحرام لا يصير محرما ولو ساق بها هديا قاصدا الى مكة صار محرما بالسوق نوى الاحرام ولم ينو في فتاوى قاضيخان رحمه الله ولا يصير محرما عندنا بمجرد النية ما لم تنضم اليها التلبية او سوق الهدي ولولبي ولم ينو لا يصير محرما في الروايات الظاهرة •

قوله فاذا ادركها وساقها او ادركها وانما رد دين السوق وعدمه لان الرواية قد اختلفت فيه فقد شرط في المبسوط السوق مع اللحوق ولم يشترط في الجامع الصغير والمصنف رحمه الله جمع بين الروايتين وذكر فخرا لا سلام رحمة الله تعالى عليه في الجامع الصغير وقال في الاصل ويسوقه ويتوجه معه وذلك امر اتفاقي وانما اشترط ان يلحقه ليصير فاعلا فعل المناسك على الخصوص وقال شمس الائمة رحمه الله في المبسوط اختلفت الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسئلة على ثلاثة اقوال منهم من يقول اذا قلد هاضما محرما ومنهم من يقول اذا توجه في اثر هاضما محرما ومنهم من يقول اذا ادركها فساقها صار محرما فاخذنا بالمتيقن من ذلك وقلنا اذا ادركها نساقها صار محرما لا اتفاق الصحابة رضي الله عنهم على ذلك **قوله** الا في بدنة المتعة

(كتاب الحج - فصل في الوقوف)

فان جلد بدنة او اشعرها او قلدشاة لم يكن محرما لان التجليل لدفع الحر والبرد
والذباب فلم يكن من خصائص الحج والاشعار مكروه عند ابي حنيفة
رحمه الله تعالى فلا يكون من النسك في هدي وعندهما ان كان حسانا فديفعل للمعاجة
بخلاف التقليد لانه يختص بالمهدي وتقليد الشاة غير معتاد وليس بهنة ايضا •

قال والبدن من الابل والبقر وقال الشافعي رحمه الله من الابل خاصة لقوله عليه السلام
في حديث الجمعة فالمستعجل منهم كالمهدي بدنة والذي يليه كالمهدي بقرة فصل بينهما
ولنا ان البدنة تشبه عن البدانة وهي الضخامة وقد اشتركا في هذا المعنى ولهذا
يجزي كل واحد منهما عن سبعة والصحيح من الرواية في الحديث كالمهدي جزورا
والله تعالى اعلم بالصواب •

هذا استثناء من قوله لم يصرمحرما حتى يلحقها قال صاحب النهاية ثم اعلم ان
هنا قيد الا بد من ذكره وهو انه في بدنة المنفعة انما يصير محرما بالتقليد والتوجه
اذا حصل في اشهر الحج فان حصل في غير اشهر الحج لا يصير محرما ما لم يدرك
الهدى ويصرمه هكذا ذكر في الرقيات لان تقليد هدي المنفعة في غير اشهر الحج
لا يعتد به لانه فعل من افعال المنفعة وافعال المنفعة قبل اشهر الحج لا يعتد به فيكون تطوعا وفي
هدي التطوع ما لم يدرك ويصرمه لا يصير محرما كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رح •

قوله والصحيح من الرواية في الحديث كالمهدي جزورا ولئن ثبت تلك الرواية التي رواها
الشافعي رحمه الله تعالى قلنا لتمييز من حيث الحكم بالعطف لا يدل على اختلاف
الجنسية وكذلك التخصيص باسم خاص لا يمنع الدخول تحت اسم العام كقوله
تعالى من كان عدوا لله وملائكته وكتبه ورسله وجبريل وميكال وقوله تعالى
واذا اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح كذا ذكره الامام المحبوبي رح (باب)

باب القرآن

القرآن افضل من التمتع والافراد وقال الشافعي رحمه الله الافراد افضل وقيل ماله
 رحمه الله تعالى التمتع افضل من القرآن لان فيه ذكرا في القرآن ولا ذكر للقرآن فيه
 وللشافعي قوله عليه السلام القرآن رخصة ولان في الافراد زيادة التلبية والسفر والحلق
 ولنا قوله عليه السلام يا آل محمد اهلوا بحجة وعمرة معا ولان فيه جمعا بين العبادتين
 فاشبه الصوم والاعتكاف والحراسة في سبيل الله وصلوة الليل .

باب القرآن

المحرمون انواع اربعة مفرد بالحج ومفرد بالعمرة وقارن ومتمتع فالمفرد بالحج هو ان
 يحرم بالحج لا غير ثم يأتي بافعال الحج والركن فيه شعثان الوقوف بعرفة وطواف الزيارة
 والمفرد بالعمرة ان يحرم بالعمرة لا غير من الميقات او قبله في اشهر الحج لمقبلها وانعائها
 اربعة فاثنتان منها ركنها وهما الطواف والسعي والاثنان شرطها وهما الاحرام والحلق
 فالاحرام شرط ادائها والحلق شرط الخروج منها ومحظورها محظور الحج ووقتها السنة
 كلها الا خمسة ايام يكره فعلها فيها يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق والقارن من يجمع بين
 العمرة والحج في الاحرام وكذلك لو احرم بعمرة فلم يطف او يطاف لها قل من اربعة
 اشواط ثم احرم كان قارنا ولو احرم بالحج فلم يطف حتى اهل بعمرة كان قارنا ايضا
 والمتمتع من يأتي بالعمرة في اشهر الحج او باكثر طوافها في اشهر الحج ثم يحرم بالحج ويحج
 من عامه ذلك على وصف الصحة قبل ان يلزم به هله الماماصحيا .

قوله القرآن افضل من التمتع والافراد والمراد بالافراد هنا افراد كل واحد من العمرة والحج بسفر
 على حدة ويدل عليه استدلال الشافعي رحمه الله تعالى عليه لترجيح مذهبه بقوله

(كتاب الحج باب القران)

والتلبية غير محصورة والصفر غير مقصود والخلق خروج من العباداة فلا ترجيح
بما ذكره المقصد بما روي نفي قول اهل الجاهلية ان العمرة في اشهر الحج
من انجر العجور وللقرآن ذكر في القران لان المراد من قوله تعالى واتموا الحج
والعمرة لله ان يحرم بهما من دويرة اهلكه على ما روينا من قبل ثم فيه تعجيل
الا حرام واستدامة احرامهما من الميقات الى ان يفرغ منهما ولا كذلك التمتع
فكان القران اولي منه وقيل الاختلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله بناء على ان
القارن عندنا يطوف طوافين ويسعى سبعين وعند طواف واحد اوسعيا واحد ا •

ولان في الافراد زيادة الاحرام والسفر والخلق وكذلك ذكر في تعليقلنا وان في القران
معنى الوصل والتتابع في العباداة وهو افضل من افراد كل واحد منهما كالجمع بين الصوم
والاعتكاف وكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى انه قال جمعة كوفية وعمرة كوفية
افضل عندي من القران وهذا نظير قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ان اربع اولي
من اثنين يريد به ان اربع ركعات بنسليمة اولي من اربع بنسليمين ولا خلاف لا احد
في ان اداء اربع اولي من الاقتصار على ركعتين •

قوله والتلبية غير محصورة الى آخره جواب عن قول الشافعي رحمه الله تعالى عليه
وقوله وللقرآن ذكر في القران جواب عن قول مالك **قوله** والمقصود بما روي وهو قوله
عليه الصلوة والاحلام القران رخصة من الله وتوسعة منه كما سقاط شرط الصلوة بالحفر
رخصة وانما سميت رخصة مع ان القران عزيمة لما ان اشهر الحج كان للحج قبل الاسلام
فادخلها الله تعالى في اشهر الحج امقاطا للسفر الجدد عن الغرباء فكان اجنماهما
في سفر واحد رخصة من الله تعالى **قوله** على ما روينا من قبل اي في فصل المواقيت (قوله)

قال وصفة القران ان يهل بالعمرة والحج معا من الميقات ويقول عقيب الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة فيصرهما لي وتقبلهما مني لان القران هو الجمع بين الحج والعمرة من قولك قرنت الشيء بالشيء اذا جمعت بينهما وكذا اذا دخل حجة على عمرة قبل ان يطوف لهما اربعة اشواط لان الجمع قد تحقق اذا لاكثر منهما فأنم ومنى عزم على ادائهما يحل التيسير فيهما وقدم العمرة على الحج فيه وكذلك يقول لبيك بعمرة وحجة معا لانه يبدأ بأفعال العمرة فكذلك يبدأ بذكرها وان اخرج ذلك في الدعاء والتلبية لا بأس به لان الواو للجمع ولونوى بقلبه ولم يذكرهما في التلبية اجزاء اعتبارا بالصلوة فاذا دخل مكة ابتداء وطاف بالبيت سبعة اشواط يرمل في الثلث الاول منها ويعمى بعدها بين الصفا والمروة وهذا افعال العمرة ثم يبدأ بأفعال الحج فيطوف طواف القدوم سبعة اشواط ويعمى بعده كما بينا في المفرد ويقدم افعال العمرة لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج والقران في معنى المتعة ولا يخلق بين العمرة والحج لان ذلك جنابة على احرام الحج وانما يخلق في يوم النحر كما يخلق المفرد وينحل بالحلق عندنا لا بالذبح كما يتحلل المفرد ثم هذا مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله يطوف طوافا واحدا ويعمى سعيا واحدا لقوله عليه السلام دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة ولان مبنى القران على التداخل حتى اكتفي فيه بتلبية واحدة وسفروا واحد وحلق واحد فكذلك في الاركان

قوله اعتبارا بالصلوة اي اذا نوى بقلبه ماهية الصلوة وكبر اجزاء **قوله** والقران في معنى المتعة من حيث انه يرفق باداء النكيبين في مفرة واحدة **قوله** ولان مبنى القران على التداخل لانه لو لم يتداخل لما صح القران بينهما كما لا يصح القران بين صلوتين وصومين لانه لا يتصور اداء عبادتين من جنس واحد في وقت واحد لان تأديتهما بمنفعة واحدة ولا يجمع بعملين وهذا يرجع الى ان الاحرام على اصله

(كتاب الحج ... باب القران)

لَنَا أَنَّهُ لَمَّا طَافَ ضَبِي بْنُ مَعْبُدٍ طَوَافِينَ وَسَعِي سَعِيَيْنِ قَالَ لَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
 هَدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ وَلَا نَ الْقِرَانِ ضَمَّ عِبَادَةَ إِلَى عِبَادَةٍ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِإِدَاءِ عَمَلٍ كُلِّ
 أَحَدٍ عَلَى الْكَمَالِ وَلَا نَهُ لَا تَدَاخُلُ فِي الْعِبَادَةِ الْمَقْصُودَةِ وَالسَّفَرِ لِلتَّوَسُّلِ وَالتَّكْلِيفِ
 لِتَحْرِيمِ وَالْحَلْقِ لِلتَّحْلِيلِ فَلَيْسَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بِمَقَاصِدَ بِخِلَافِ الْأَرْكَانِ الَّتِي تَرَى
 نَ شَفْعِي التَّطَوُّعَ لَا يَتَدَاخُلَانِ وَتَحْرِيمَةً وَاحِدَةً يَأْتِي بِهَا وَمَعْنَى مَا رَوَاهُ دَخَلَ وَفَتْ
 الْعُمْرَةَ فِي وَقْتِ الْحَجِّ *

مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ وَالرُّكْنَانِ مِنْ عِبَادَةٍ لَا يَتَصَوَّرُ تَأْدِيَهُمَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ فَكَذَلِكَ الْأَحْرَامَانِ
 لَمَّا جَاءَ الشَّرْعُ بِهِ عِلْمٌ أَنَّ أَحَدَهُمَا يَدْخُلُ فِي الْآخَرِ
قَوْلُهُ وَلَنَا أَنَّهُ لَمَّا طَافَ ضَبِي بْنُ مَعْبُدٍ هُوَ الثَّعْلَبِيُّ اسْلَمَ وَلَقِيَ زَيْدَ بْنَ صُوحَانَ قَالَ كُنْتُ أَمْرًا
 صَرَانِيَا سَلِمْتُ فَرَجَدْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَاجِبِينَ عَلَيَّ فَاحْرَمْتُ بِهِمَا وَطَفْتُ طَوَافِينَ وَسَعَيْتُ
 سَعِيَيْنِ فَلَقِيتُ نَفَرًا مِنَ الصَّحَابَةِ فِيهِمْ زَيْدُ بْنُ صُوحَانَ وَسُلَيْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ
 هُوَ أَضَلُّ مِنْ بَعِيرَةٍ فَلَقِيتُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ عَنْهُ وَخَبَرْتُهُ بِذَلِكَ فَقَالَ مَا قَالَا لَيْسَ بِشَيْءٍ
 هَدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ وَلَا نَهُ لَا تَدَاخُلُ فِي الْعِبَادَاتِ كَالصَّلَوَتَيْنِ لَا تَنْوِبُ أَحَدُهُمَا
 عَنْ الْآخَرِ وَكَالْأَرْكَانِ لَا يَنْوِبُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ كَالسَّجَدَاتِ فِي الصَّلَاةِ وَالرُّكْعَاتِ
 وَهَذَا احْتِرَازٌ عَنِ الْعُقُوبَاتِ كَالْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ وَالْكَفَّارَاتِ الَّتِي فِيهَا شَبَهَةُ الْعُقُوبَةِ
قَوْلُهُ فَلَيْسَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بِمَقَاصِدٍ فَا مَكْنُ الْقَوْلِ بِالتَّوَسُّلِ فِيهَا بِخِلَافِ الْأَرْكَانِ فَانْهَ
 مَقْصُودَةٌ فَلَا يُمْكِنُ التَّدَاخُلُ فِيهَا كَمَا فِي أَرْكَانِ الصَّلَاةِ **قَوْلُهُ** وَمَعْنَى مَا رَوَاهُ دَخَلَ وَفَتْ الْعُمْرَةَ فِي
 وَقْتِ الْحَجِّ رَدُّ الْقَوْلِ الْجَاهِلِيَّةِ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفَجْرِ إِلَى أَسْوَأِ السَّيْفَاتِ وَحَدَفَ
 الْمُضَافَ وَإِقَامَةَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ جَائِزٌ شَائِعٌ فِي اللُّغَةِ كَمَا يُقَالُ أَتَيْكَ صَلَاةُ الظُّهْرِ أَوْ قَتَلَهَا (قَوْلُهُ)

(كتاب الحج باب القران)

قال وان طاف طوافين لعمرته وجنته وسعي سعيين يجزيهما لانه اتى بما هو المأخوذ عليه وقد اساء بتأخير سعي العمرة وتقديم طواف التحية عليه ولا يلزمه شيء كما عندهما فظاهر لان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم عندهما وعند طواف التحية سنة وتركه لا يوجب الدم فتقديمه اولى والسعي متأخرا بالا شتغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذا بالا شتغال بالطواف *

قال واذا رمى الجمرة يوم النحر ذبح شاة او بقرة او بدنة او سبع بدنة فهذا دم القران لانه في معنى المنعة والهدي منصوص عليه فيها والهدي من الابل والبقر والغنم على ما ذكره في بابه ان شاء الله تعالى واراد بالبدنة هنا البعير وان كان اسم البدنة يقع عليه وعلى البقرة على ما ذكرنا ولا يجوز سبع البعير يجوز سبع البقرة فاذا لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج آخرها يوم عرفة وسبعة ايام اذ رجع الى اهله لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ رجعتم تلك عشرة كاملة فالتص وان ورد في التمتع فالقران مثله لانه مرتفق باداء النسكين والمراد بالحج والله اعلم وقته لان نفسه لا يصلح ظرfa الا ان الافضل ان يصوم قبل يوم التروية ويوم عرفة

قوله والسعي بتأخيره بالاشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذا بالاشتغال بالطواف يعني ان اشتغاله بطواف التحية قبل سعي العمرة لا يكون اكثر تأثرا من اشتغاله باكل او نوم ولو انه بين طواف العمرة وسعيها اشتغل بنوم او اكل لم يلزمه دم فكذلك ان اشتغل بطواف التحية كذا في المبسوط **قوله** او سبع بدنة فان قيل بعض الهدي ليس بهدي قلنا انما علم جوازه بحديث جابر رضي الله عنه انه قال اشتركنا حين كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقرة سبعة وفي البدنة سبعة **قوله** واراد بالبدنة هنا البعير اي في قوله او بدنة حيث عطف على قوله او بقرة وفي قوله او سبع بدنة اراد بها ما هو الاعم منها **قوله** فاذا لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج آخرها يوم عرفة فان صامها في

لان الصوم بدل عن الهدي فيستحب تأخيرته الى آخر وقته رجاء ان يقدر على الاصل وان صامها بمكة بعد فراغه من الحج جاز ومعناه بعد مضي ايام التشريق لان الصوم فيها منهي عنه

اشهر الحج بعد الاحرام بالعمرة او الحج جاز ولا يجوز صوم سبعة ايام قبل الفراغ لانه معلق بشرط الرجوع والمعلق بالشرط معدوم قبله وهذا بخلاف المضاف فانه سبب في الحال كما في قوله تعالى فعدة من ايام اخرفانه لا يخرج شهود الشهر من ان يكون سببا حقيقة في حق جواز الاداء وقوله وسبعة اذا رجعتم يخرج التمتع من ان يكون سببا لصوم التمتع قبل الرجوع من منى حتى لو اداه لا يجوز لانه لما تعلق بشرط الرجوع فقبل وجود الشرط لا يتم سببه معنى وهناك اضاف الصوم الى وقت فقبل وجود الوقت يتم السبب فيه معنى حتى يجوز الاداء وفي الكشاف فان قلت ما فائدة الغد لكفة قلت الواو قد يجيء للاباحة كما في قولك جالس الحسن وا بن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا وواحد منهما كان ممثلا فغدت لكفت نفيا لشوهم الاباحة وقبل كاملة اي في وقوعها بدلا من الهدي •

قوله لان الصوم بدل عن الهدي فان قيل انما يظهر حكم الخلف عند فوات الاصل وههنا لم يتحقق فوات الاصل ولو قدر على الاصل في هذا الوقت لا يجزيه لانه موقت بيوم النحر فكيف يجزية الخلف وقد عرف ان خطاب الاصل يتوجه عليه ثم ينقل الى البدل للعجز عنه قلنا هذا حكم ثبت بالنص والنص وان ورد في التمتع فالقران في معناه لان الهدي انما وجب شكرا لما انعم الله تعالى عليه حيث ومق لاداء النسكين في سفر واحد وهذا المعنى اتم في القران على انا نقول لما غلب على ظنه العجز عن الاصل فكانه قد تحقق لان غالب الظن كما لم يتحقق واذا قدر على الهدي في خلاف يوم الثلاثة او بعد هاء يوم النحر لزمه الهدي فيسقط حكم الصوم لانه خلف واذا قدر على الاصل قبل تأدى الحكم بالخلف سقط حكمه وان وجد الهدي بعد ما حل قبل (ان)

وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز لانه معلق بالرجوع الا ان ينوي المقام فيحذف
يجزئ له ان يترك الرجوع ولنا ان معناه رجعت عن الحج اي فرغته اذ الفراغ
سبب الرجوع الى اهلته فكان الاداء بعد السبب فيجوز وان فات به الصوم حتى اتى
يوم النحر لم يجز الا ادم وقال الشافعي رحمه الله يصوم بعد هذه الايام لانه صوم
موقت فيقضي كصوم رمضان وقال مالك رحمه الله تعالى عليه يصوم فيه بالقوله تعالى
فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وهذا وقته ولنا النهي المشهور عن الصوم في هذه الايام

ان يصوم السبعة في ايام الذبح او بعد ها فلا هدي عليه لان التحلل قد حصل بالخلف
فوجود الاصل بعد حصول المقصود بالخلف لا يغير حكم الخلف وان لم يحل حتى
بمضي يوم النحر ثم وجد الهدى نصومه تام ولا هدي عليه لان الذبح موقت بطعام النحر
فاذا مضت فقد حصل المقصود وهو باحة التحلل فصار كانه تحلل ثم وجد الهدى .

قوله وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز اي قبل الرجوع والوصول الى الوطن لانه
معلق بالرجوع فان قيل هذا التعليق منقوض على اصله لما ان التعليقات اسباب في
الحال عنده فيحذف صار كان الرجوع قد وجد على اصله الا ترى ان الرجل اذا قال
اذا قدم فلان فله علي ان اتصدق بدرهم فعنده يجوز التعجيل بالتصدق قبل قدم فلان
وعندنا لا يجوز بناء على هذا الاصل والمسئلة في نواذر صوم المبسوط وعلى هذا الاصل
ايضا جواز التكفير بعد اليمين قبل الحنث عنده ثم ههنا هو عين التعليق فلم يجز فما وجهه
قلنا نعم كذلك الا انه يفرق بين البدني والمالي في الواجبات فبمجرد التعليق ثبت
نفس الوجوب لا وجوب الاداء فوجب الاداء عند وجود الشرط وفي البدني لا ينفصل
الوجوب عن وجوب الاداء فلما تأخر وجوب الاداء تأخر نفس الوجوب ولانه
لو انتقض مذهبه فلا علينا وكان شمس الائمة رحمه الله كبيرا ما يذكر من مناقضاته فمنها

(كتاب الحج باب القران)

فيتقيد به النص او يدخله النقص فلا يتأدى به ماوجب كاملا ولا يؤدى
بعدها لان الصوم بدل والابدال لا تنصب الا شرعا والنص خصه بوقت الحج

ما ذكر في الفصل الثاني من مسائل المبسوط واحتج الشافعي رحمه الله في ان القران
يطوف طوافا واحدا ويسعى سعيًا واحدًا بحديث عائشة رضي الله عنها طاف لحجته
وعمرته طوافًا واحدًا وسعى سعيًا واحدًا هكذا رواه الشافعي رحمه الله وهذا منه
تناقض ظاهر فانه روي عن عائشة رضي الله عنها في المسئلة الاولى ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان مفردًا ثم روي في هذه المسئلة انه كان قارنًا ولنا ان النص يقتضي
ان يصام بمكة لانه بدل عن الهدى وانه يكون بمكة فكذا بدله الا ان النص علقه
بالرجوع ترخيها وتيسيرا اذ الصوم في وطنه ايسر لترقيقه بمراقة الاقامة فلولم يحز فيها
لعاد على موضوعه بالنقص والابطال فاذا فاتته الصوم حتى اتى يوم النحر لم يجزه الا الدم
اي دم القران وكذا اذا عجز عن الاداء ومات واوصى لم يجزه الفدية انما
يلزمهم الذبح عنه وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يجوز القضاء والفدية
عند العجز وعلى هذا الاختلاف من كان عليه صوم كفارة فعجز بالكبر
اجزاء الفدية عنده وعندنا لا يجزيه .

قوله فيتقيد به النص اي فيتقيد بالنهي المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم الا لا تصوموا
في هذه الايام والنص المقتضي لجواز الصوم في وقت الحج وهو قوله تعالى فصيام ثلاثة ايام
في الحج لما ان الخبر مشهور مقبول بالاجماع فيتقيد به نص الكتاب بان المراد بنص
الكتاب ما وراء يوم النحر وايام التشريق لا ايام النحر والتشريق للنهي الوارد فيها من الصوم
ثم لولم يتقيد به نص الكتاب فلا اقل من ان يورث النقص في صوم هذه الايام وصوم
المنعة وجب عليه كاملا فلا يؤدى بالنقص كصوم قضاء رمضان والكفارة ولا يؤدى (بعدها)

يجوز الدم على الاصل وعن عمر رضي الله عنه انه امر في مثله بذبح الشاة فلولم يقدر على الهدي
تحلل وعليه دمان دم التمتع ودم التحلل قبل الهدي فان لم يدخل القارن مكة وتوجه
 الى عرفات فقد صار رافضا لعمرته بالوقوف لانه تعذر عليه ادائها لانه يصير بانيا افعال العمرة
 على افعال الحج وذلك خلاف المشروع ولا يصير رافضا بمجرد التوجه هو الصحيح من مذهب
 ابي حنيفة رحمه الله ايضا والفرق له بينه وبين مصلى الظهر يوم الجمعة اذ توجه اليها ان
 الامر هنالك بالتوجه متوجه بعد اداء الظهر والتوجه في القران والتمتع منهي
 عنه قبل اداء العمرة فافترقا .

قال وسقط عنه دم القران لانه لما ارتفعت العمرة لم يرتفع لاداء النساكين وعليه
 دم لرفض عمرته بعد الشروع فيها وعليه تضاعفها لصحة الشروع فيها فاشبه المحصر
 والله تعالى اعلم بالصواب .

بعدها لان الهدي اصل وقد نقل حكمه الى خلف موصوف بصفة على خلاف القياس
 اذ الصوم ليس بمثل له صورة ومعنى وقد تعذر ادائه على الوصف المشروع فصار هذا
 بدلا لا وجود له بحال فنقل الحكم الى الاصل وهو الدم كما لمظاهر لما نقل الحكم في حقه
 من التحرير الى صوم موصوف لم يجز الا ان يؤديه بوصفه .

قوله وجوز الدم على الاصل اي انما جاز الدم على الاصل لا ان يكون بدلا
 من الصوم فيلزم بدل البدل **قوله** ولا يصير رافضا بمجرد التوجه هو الصحيح احتراز عن رواية
 الحسن فانه يروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يصير رافضا للعمرة بالتوجه الى عرفات
 وهذا هو القياس على مذهبهم كما جعل التوجه الى الجمعة قبل فراغ الامام
 بمنزلة الشروع في الجمعة في ارتفاع الظهر والله اعلم بالصواب . (قوله)

(كتاب الحج باب التمتع)

باب التمتع

التمتع افضل من الافراد ومن ابي حنيفة رحمه الله ان الافراد افضل لان التمتع سفرة واقع لعمرته والمفرد سفرة واقع لحجته وجه ظاهر الرواية ان في التمتع جمع بين العبادتين فاشبه القران ثم فيه زيادة نكح وهو اراقه الدم وسفرة واقع لحجته وان تخللت العمرة لانها تبع للحج كتخلل السنة بين الجمعة والسعي اليها والتمتع على وجهين متمتع يسوق الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى ومعنى التمتع الترفق باداء النسكين في سفر واحد من غير ان يلزم باهله بينهما الما ما صحيحا ويدخله اختلافات بينهما ان شاء الله تعالى وصفته ان يبتدىء من الميقات في اشهر الحج فيحرم بالعمرة ويدخل مكة فيطوف لها ويسعى لها ويحلق او يقصر وقد حل من عمرته

باب التمتع

قوله لان التمتع سفرة واقع للعمرة بدليل انه اذا فرغ من العمرة صار مكيا حكما في حق الميقات لانه يقيم بمكة حالا ثم يحرم للحج من المعجدين الحرام فصار بسفرة منتهيا بالعمرة واما المفرد فسفرة واقع للحجة والحجة فريضة والعمرة سنة والسفر الواقع للفرض اولى من الواقع للسنة **قوله** من غير ان يلزم باهله بينهما الما ما صحيحا والا لما الصحيح عبارة عن النزول في وطنه من غير بقاء بصفة الاحرام وهذا انما يكون في التمتع اذا لم يسق الهدى فاما اذا ساق الهدى فالما منه لا يكون صحيحا وذلك لا يمنع صحة التمتع خلافا لمحمد رحمه الله على ما يأتي وذكر في المحيط وتفسير الامام الصحيح ان يرجع الى اهله ولا يكون العود الى مكة مستحقا عليه وعن هذا قلنا انه لا تمتع لاهل مكة واهل المواقيت ومن دونها الى مكة اما اهل مكة فلان من شرط التمتع ان لا يلزم باهله فيما بين عمرته وحجته الما ما صحيحا واما اهل المواقيت ومن دونها فلانهم الحقوا باهل مكة واهذا جاز لهم دخول مكة بغير احرام فالحقوا بهم في هذا الحكم ايضا (قوله)

وهذا هو تفسير العمرة وكذلك اذا اراد ان يفرد بالعمرة فعل ما ذكرناه كذا افعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء وقال مالك رح لا حلق عليه انما العمرة الطواف والسعي وحجته عليه ما روينا وقوله تعالى محلقين رؤسكم الاية نزلت في عمرة القضاء ولانها لما كان لها تحريم بالتلبية كان لها تحلل بالحلق كالحج ويقطع التلبية لذا ابتداء الطواف وقال مالك رحمه الله كما وقع بصره على البيت لان العمرة زيارة البيت وتتم به ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء قطع التلبية حين استلم الحجر ولان المقصود هو لطواف فيقطعها عند افتتاحه ولهذا يقطعها الحاج عند افتتاح الرمي .

قوله وهذا هو تفسير العمرة وليس للعمرة طواف القدم ولا طواف الصدر اما طواف القدم فلانه كما وصل الى البيت تمكن من اداء الطواف الذي هو ركن في هذا المنسك فلا يشتغل بغيره بخلاف الحج فانه عند القدوم لا يتمكن من الطواف الذي هو ركن الحج فيأتي بالطواف المسنون الى ان يجيء وقت الطواف الذي هو ركن واما طواف الصدر فكان الحسن يقول في العمرة طواف الصدر ايضا في حق من قدم معتمرا اذا اراد الرجوع الى اهله كما في الحج ولكننا نقول ان معظم الركن في العمرة الطواف وما هو معظم الركن في النسك لا يتكرر عند الصدر كالوقوف في الحج لان الشيء لا يجوز ان يكون معظم الركن في نسك وهو بعينه غير ركن في هذا النسك كذا في المبسوط

قوله في عمرة القضاء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم احرم للعمرة فاتى مكة فمنعه اهل مكة فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وقع الصلح بينه وبينهم فنقض تلك العمرة **قوله** لان العمرة زيارة البيت ويتم به اي ويتم الزيارة لوقوع بصره على البيت

قوله ولهذا يقطع الحاج عند افتتاح الرمي اول مناسك الحج في هذا اليوم الرمي كما ان اول مناسك المعتمر هو الطواف ثم الحاج يقطع التلبية عند افتتاح الرمي لاحين

(كتاب الحج - باب التمتع)

قال ويقيم بمكة حلالا لانه حل من العمرة فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد الشرط ان يحرم من الحرم اما المسجد فليس بلازم وهذا لانه في معنى المكي وميقات لمكي في الحج المحرم على ما بينا وفعل ما يفعله الحاج المفرد لانه مؤد للحج الا انه يرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده لان هذا اول طواف له في الحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة ولو كان هذا الممتع بعدما احرم بالحج طاف وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده لانه قد اتى بذلك مرة وعليه دم التمتع للنص الذي تلوناه فان لم يجد صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع على الوجه الذي بيناه في القران

دخل موضع الرمي فكذا في العمرة يقطعها بعد الشروع في الطواف فان قيل هذا الاستدلال لا يتم عليه لانه يقطع التلبية عنده كما يقف بعرفة قبل يوم الرمي قلنا الطواف هنا كالوقوف ثمه فكما لا يقطع قبل الوقوف فكذا لا يقطع هنا قبل ان يشرع في الطواف .
قوله فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد هذا بيان آخر وقت الاحرام وما تقدم احرامه بالحج فهو افضل لان فيه اظهار المسارعة والرغبة في العبادة ولانه اشق على البدن فكان افضل كذا في المبسوط **قوله** وفعل ما يفعله الحاج المفرد غير انه لا يطوف طواف التحية لانه لما حل صار هو المكي سواء ولا تحية للمكي كذا هذا **قوله** بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة والمفرد يطوف طواف القدوم فيأتي بالرمل فيه فلا يرمل في طواف الزيارة بخلاف الممتع فانه لا يأتي بطواف القدوم **قوله** ولو كان هذا الممتع بعدما احرم بالحج طاف يريد به انه طاف طواف القدوم مع انه لم يكن سنة في حقه وسعى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده رمل في طواف التحية اول لم يرمل لانه لما سعى بعده فقد سقط الرمل لان الرمل انما شرع في طواف بعده سعي ولا سعي ههنا لانه وجد مرة فلذلك سقط الرمل .
(قوله)

فان صام ثلاثة ايام من شوال ثم اعتمر لم يجزه عن الثلاثة لان سبب وجوب هذا الصوم التمتع لانه بدل عن الدم وهو في هذه الحالة غير متمتع فلا يجوز اداءه قبل وجود سببه وان صامها بعدما حرم بالعمرة قبل ان يطوف عندنا جاز خلافا للشافعي رحمة الله تعالى عليه له قوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج ولنا انه لو اداءه بعد انعقاد سببه والمراد بالحج المذكور في النص وقته على ما بينا والا فضل تاخيرها الى آخر وقتها وهو يوم عرفة لما بينا في القران وان اراد المتمتع ان يحرق الهدي احرم وساق هديه وهذا افضل لان النبي صلى الله عليه وسلم ساق الهدى ايام مع نفسه ولان فيه استعدادا ومسارة فان كانت بدنة قلدها بمزادة او نعل *

قوله فان صام ثلاثة ايام من شوال ثم اعتمر اي احرم بالعمرة **قوله** ولنا انه اداءه بعد انعقاد سببه فيجوز كمن ادى الزكاة قبل الحول بعد النصاب او جرح انسانا خطأ فصام قبل الموت كفارة او المصافر صام رمضان قبل ان يقيم وذلك لان السبب ما ذكره الله تعالى وهو التمتع بالعمرة الى الحج فاصل العلة التمتع بالعمرة بالشروع فيها في وقت الحج ووصفها الوصل بالحج وهذا لان العرب كانت ترى العمرة في اشهر الحج من افجر الفجور فمنع الا سلام ذلك بهذه الآية فكان تمتعا بالعمرة في اشهر الحج اي ارتقا قابا بآحة الشروع فيها في وقت الحج فكان اصل موجب الشكر هو الارتفاق بشرعية العمرة في اشهر الحج لانه لم يكن له هذا الارتفاق قبل هذا وكذلك يرتفق بالحج فجرى الوصل بالحج مجرى الوصل لاصل العلة كالتمتع بالنصاب فيجوز تعجيل الواجب كما يجوز هناك فعدم الوصف منع وجوب الاداء ولم يمنع التعجيل

لحديث عائشة رضي الله عنها على ما روينا والتقليد اولى من التجليل لان له ذكر في الكتاب ولانه للاعلام والتجليل للزينة ويلبي ثم يقلد لانه يصير محرما بتقليد الهدى والتوجه معه على ما سبق والاولى ان يعقد الاحرام بالتلبية ويمسك الهدى وهو فضل من ان يقودها لانه صلى الله عليه وسلم احرم بذى الحليفة وهذا اياه تساق بين يديه ولانه ابلغ في التشهير الا اذا كانت لا تنساق فحينئذ يقودها .

قال واشعر البدنة عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولا يشعر عند ابي حنيفة رح ويكره الاشعار هو الادماء بالجرح لغة وصفته ان يشق سنامها بان يطعن في اسفل السنام من الجانب الايمن قالوا والا شبه هو الايسر لان النبي صلى الله عليه وسلم طعن في جانب اليسار مقصود اوفي جانب الايمن اتفاقا ويلطخ سنامها بالدم اهلا ما وهذا الصنع مكروه عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما حسن وعند الشافعي رحمه الله سنة لانه مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ولهما ان المقصود من التقليد ان لا يهاج اذا ورد ماء او كلاً او يرد اذا ضل وانه في الاشعار اتم لانه الزم فمن هذا الوجه يكون سنة الا انه عارضة جهة كونه مثله فقلنا بحسنه ولا يبي حنيفة انه مثله وانه منهى عنه

قوله لحدث عائشة رضي الله عنها على ما روينا اي في فصل قبل باب القرآن انها قالت كتب اقبل فلا يد هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** لان له ذكر في الكتاب وهو قوله تعالى ولا الهدى ولا القلائد **قوله** على ما سبق اي في فصل قبل باب القرآن **قوله** والا شبه هو الايسر لان النبي صلى الله عليه وسلم طعن في الجانب الايسر مقصودا وذلك لان الهدايا كانت مقبلة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يدخل بين كل بعيرين من قبل الرؤس فكان الرمح يمينه لا شماله وكان يقع طعنه عادة اولا على يسار البعير الذي هو يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثم)

ولو وقع التعارض فالترجيح للمحرم واشعار النبي صلى الله عليه وسلم كان لصيانة الهدى لان المشركين لا يمتنعون عن تعرضه الا به وقيل ان اباحيفة كره اشعار اهل زمانه لمبالغتهم فيه على وجه يخاف منه السراية وقيل انما كره اثاره على التقليد.

قال فاذا دخل مكة طاف وسعى وهذا للبعثرة على ما بينا في متمنع لا يسوق الهدى الا انه لا يتحلل حتى يحرم بالحج يوم التروية لقوله صلى الله عليه وسلم

ثم كان يعطف عن يمينه ويشعر الاخر من قبل يمين البعير اتفا لا قصد اليه فصار الا امر الاصلي احق بالا اعتبار في الهدى اذا كان واحدا *

قوله ولو وقع التعارض فالترجيح للمحرم لان المحرم يوجب الامتناع والا شعار سنة او جس فيكون المحرم اولى فان قيل الاشعار من النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فيكون فعله ناسخا لحرمة المثلة قلنا روي ان النبي صلى الله عليه وسلم ما قام خطيبا الا وقد نهى في خطبته عن المثلة وقد خطب يوم العيد فقد نهى عن المثلة فيكون باقية على حرمتها **قوله** وقيل ان اباحيفة رحمه الله كره اشعار اهل زمانه هذا تأويل الطحاوي قال ما كره ابو حنيفة رحمه الله اصل الاشعار فكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الاثار وانما كره اشعار اهل زمانه لانه رآهم يمتنعون في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة لسرايته خصوصا في حرا لحجاز فرأى الصواب في سد هذا الباب على العامة لانهم لا يقفون على الجلد فاما من وقف على ذلك بان قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك كذا في المبسوط وقيل انما كره اثاره على التقليد هذا تأويل الشيخ الامام ابي منصور رحمه الله كما يثار الكتابية على المسلمة **قوله** فاذا دخل مكة اي المنتمع الذي ما في الهدى *

(كتاب الحج ... باب التمتع)

واستقبلت من امرئ ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة وتحللت منها
وهذا ينفي التحلل عند سوق الهدى ويحرم بالحج يوم التروية كما يحرم أهل
مكة على ما بينا وإن قدم الأحرار قبله جازوا ما عجل المتمتع من الأحرار بالحج فهو أفضل
لأن فيه من الميسرة وزيادة المشقة وهذه الأفضلية في حق من ساق الهدى وفي
حق من لم يسق وعليه دم وهو دم التمتع على ما بينا وإذا حلق يوم النحر فقد حل
من الأحرار من لأن الحلق محلل في الحج كالسلام في الصلوة فيتحلل به عنهما

قوله لو استقبلت من امرئ ما استدبرت كان النبي عليه السلام تمتع وساق الهدى
ولما فرغ من أفعال العمرة امرأ لصحابة أن يحلقوا رؤسهم ويتحللوا وهم ينتظرون
أن النبي عليه السلام هل يتحلل عن العمرة أم يفتح بها فعال الحج فقال عليه السلام
لو استقبلت من امرئ يعني لو علمت في ابتداء شروعي في العمرة ما استدبرت أي
ما علمت إلا أن هذا العارض يعترض لي في هذا الوقت لما سقت الهدى ولجعلت
ما أتيت به عمرة وتحللت منها فلعلي شاغلا اعترض للنبي عليه السلام فاحتاج إلى
التحلل قبل مجيء أو أنه فقال عليه السلام هذا القول وأنه ينفي التحلل عند سوق
الهدى ولأن التحلل يصير بالسوق محرما في الابتداء فإن بقي الأحرار به أولى
قوله فإذا حلق يوم النحر التحلل بالحلق عند أبي حنيفة رحمه الله يتوقف بالحرم وبأيام
النحر وجوبا وعند محمد رحمه الله بالحرم وجوبا وبأيام النحر استحبا وعند أبي يوسف رحمه الله بهما
جميعا استحبا **قوله** فقد حل من الأحرار أي أحرار العمرة والحج فأن قيل لو كان
أحرار العمرة باقيا إلى وقت الحلق ينبغي أن يلزم دمان فيما إذا جنى قبيل الحلق
وقد قال علماء نزار رحمه الله أن القارن لو قتل صيدا بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق
فعليه قيمة واحدة ولو بقي أحرار العمرة بعد الوقوف لوجب عليه قيمتان كما قبل الوقوف
فلأن أحرار العمرة انتهى بالوقوف وإنما يبقى في حق التحلل لا غير لأن التحلل (لا

وليس لأهل مكة تمتع ولا قران وإنما لهم الأفراد خاصة خلافاً للشافعي رحمه الله
والحجة عليه قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
ولأن شرعهما للترفة باسقاط إحدى السفوتين وهذا في حق الأفاقي ومن كان
داخل المواقيت فهو بمنزلة المكي حتى لا يكون له متعة ولا قران بخلاف المكي
إذا خرج إلى الكوفة وقرن حيث تصح لأن عمرته وحجته ميقاتيتان فصار بمنزلة
الأفاقي وإذا عاد الممتع إلى بلد بعد فراغه من العمرة ولم يكن سابق
الهدى بطل تمتعه لأنه لم يهله فيما بين مكين المأما صحيحاً وبذلك يبطل التمتع

لا يتصور إلا بعد قيام الأحرام فيبقى الأحرام في حق التحلل لا غير كاحرام المفرد بالحج بعد
الحلق فإنه لا يبقى في حق سائر المحظورات ويبقى في حق الجماع ضرورة طواف الزيادة
وإنما قلنا أن أحرام العمرة لا يبقى بعد الوقوف لأن الله تعالى جعل الحجة غاية أحرام العمرة
والمضروب له الغاية لا يبقى بعد وجود الغاية بالضرورة وهي ما ذكرنا وأذا لم يبق أحرام
العمرة لم تقع الجنابة عليه فلا يجب لأجله شيء كذا في مبسوط شيخ الإسلام رحم.
قوله وليس لأهل مكة تمتع ولا قران وإنما لهم الأفراد خاصة خلافاً للشافعي رحمه الله فإن
عندنا لهم القران والمتعة ولكن لادم عليهم والأصل فيه قوله تعالى ذلك لمن لم يكن
أهله حاضري المسجد الحرام وذلك إشارة إلى التمتع عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى إلى
الحكم الذي هو وجوب الهدى والصوم وقولنا أحق إذا لو كان كذلك لقل على من لم يكن أهله
حاضري المسجد الحرام إذا التمتع شرعنا أن شئنا ففعلناه والألا وما الدم والصوم بعد الشروع
فعلينا لا اختياراً لنا فيه فحاضر المسجد عندنا أهل مكة ومن كان في الميقات سواء كان بينه وبين
مكة مسيرة سفرة أو لم يكن وقال الشافعي رحمه الله وهم أهل مكة ومن حولها إذا لم يكن بينه
وبين مكة مسيرة السفر كذا في مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله **قوله** بخلاف المكي
إذا خرج إلى الكوفة وقرن حيث يصح وإنما خصه بالقران دون التمتع لأنه لو اعتمر

((كتاب الحج - باب التمتع))

كذا روي عن عدة من الصحابة والتابعين واذا ساق الهدى فالمأمة لا يكون صحيحاً ولا يبطل تمتعه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله يبطل لانه اذا هما بسفرتين ولهما ان العود مستحق عليه ما دام على نية التمتع لان السوق يمنعه من التحلل فلا يصح المأمة بخلاف المكي اذا خرج الى الكوفة واحرم بعمره وساق الهدى حيث لم يكن متمتعاً لان العود هنا لك غير مستحق عليه فصح المأمة باهله ومن احرم بعمره قبل اشهر الحج فطاف لها قبل من اربعة اشواط ثم دخلت اشهر الحج فتممها واحرم بالحج كان متمتعاً لان الاحرام عندنا شرط فيصح تقديمه على اشهر الحج وانما يعتبر اداء الافعال فيها وقد وجد الاكثر ولاكثر حكم الكل وان طاف لعمره قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصاها ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً لانه ادى الاكثر قبل اشهر الحج وهذا لانه بحال لا يفسد نسكه بالجماع فصاركما اذا تحلل منها قبل اشهر الحج ومالك رحمه الله تعالى عليه يعتبر الا تمام في اشهر الحج

هذا المكي في اشهر الحج ثم حج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً بخلاف الآفاني اذا ساق الهدى ثم المأمة محرماً كان متمتعاً لان العود هنا كاستحقاق عليه فيمنع ذلك صحة المأمة باهله واما في المكي هذا العود غير مستحق عليه وان ساق الهدى فكان المأمة باهله صحيحاً فلذلك لم يكن متمتعاً كذا في المبسوط وذكر الامام المحبوبي في الجامع الصغير ان هذا المكي الذي خرج الى الكوفة وقرن انما يصح قرانه اذا خرج من الميقات قبل دخول اشهر الحج فاما اذا دخل اشهر الحج وهو بمكة صار ممنوعاً من القران شرعاً فلا يتغير ذلك بخروجه من الميقات فاما اذا دخل اشهر الحج وهو بالكوفة فهو غير ممنوع من القران لانه في هذه الحالة بمنزلة الكوفي كذا روي عن محمد بن

قوله كذا روي عن عدة من الصحابة والتابعين روي عن ابن عمر سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة وعطاء بن راس وابراهيم رضي الله عنهم **قوله** ومن احرم بعمره قبل اشهر الحج (هنا)

والحجة عليه ما ذكرنا ولان الترفق باداء الأفعال والتمتع المترفق باداء النسكين
في سفرة واحدة في اشهر الحج .

قال واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة كذا روي
عن العبادلة الثلاثة وعبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم اجمعين ولان الحج
يفوت بمضي عشر ذي الحجة ومع بقاء الوقت لا يتحقق الفوات وهذا يدل
على ان المراد من قوله تعالى الحج اشهر معلومات شهران وبعض الثالث لا كله

ههنا مذاهب ثلاثة فعندنا تقديم الاحرام على اشهر الحج غير مانع لصحة التمتع بعد
ان اتى بافعال العمرة باكثرها في اشهر الحج وعند مالك رحمه الله تقديم افعال
العمرة على اشهر الحج ايضا لا يمنع صحة التمتع بعد ان كان التحلل من احرام العمرة
في اشهر الحج وعند الشافعي رحمه الله اذا احرم بالعمرة قبل اشهر الحج لم يكن متمتعا
وان كان اداء اعمال العمرة في اشهر الحج فعنده المعتبر وقت الاحرام بالعمرة وعند مالك
رحمه الله وقت التحلل من الاحرام ونحن نقول ان كان اداء الاعمال قبل اشهر الحج
لم يكن متمتعا لان احرامه في غير اشهر الحج صار بحيث لا يفسد بالجماع فهو كما لو تخلل
منه وان لم يأت بالاعمال حتى دخل اشهر الحج فاحرامه للعمرة في اشهر الحج بحيث
يفسد بالجماع فصار كما لو احرم بها في اشهر الحج لانه مترفق باداء النسكين في اشهر الحج .

قوله والحجة عليه ما ذكرنا هو قوله وقد وجد الاكثر ولاكثر حكم الكل
قوله واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وقال مالك رحمه الله
جميع ذي الحجة من اشهر الحج ايضا وهو مروي عن عروة بن الزبير لظاهر قوله تعالى
الحج اشهر معلومات اي وقت الحج وفائدة مذهبه انما تظهر في جواز تاخير طواف
الزيارة فان قلت فكيف كان الشهران وبعض الثالث اشهر قلت اسم الجمع يشترك فيه

كتاب الحج ... باب التمتع

فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه وانعقد حجا خلا للشانعي رحمه الله فان عنده يصير محرما بالعمرة لانه ركن عنده وهو شرط عندنا فاشبه الطهارة في جواز التقديم على الوقت ولان الاحرام تحريم اشياء واجاب اشياء وذلك يصح في كل زمان وصار كالقديم على المكان .

قال واذا قدم الكوفي بعمرة اشهر الحج وفرغ منها وحلق او قصر ثم اتخذ مكة او البصرة دارا وحج من عامه ذلك فهو متمتع اما الاول فلانه ترفق بنسكين في سفروا حد في اشهر الحج واما الثاني فقل هو بالاتفاق وقيل هو قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يكون متمتع لان المتمتع من تكون عمرته ميقاتية وحجته مكية ونسكاه هذان ميقاتيان وله ان المسفرة الاولى قائمة ما لم يعد الى وطنه وقد اجتمع له نسكان فيه فوجب دم التمتع .

ما وراء الواحد بدليل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقيل نزل بعض الشهر منزلة كله كما يقال رأيتك سنة كذا او على عهد فلان ولعل العهد عشرون سنة او اكثر وانما رآه في ساعة منها كذا في الكشف .

قوله فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه وانعقد حجا خلا للشانعي رحمه الله تعالى عليه فان عنده يصير محرما بالعمرة لان الوقت وقت العمرة الا ترى انه لو فات حجه بمضي الوقت يبقى احرامه للعمرة فكذلك اذا حصل ابنداء احرامه في غير اشهر الحج وهو شرط عندنا بدليل انه يبقى مستداما الى الفراغ منه وهذا حد شرط العبادة لاحد ركن العبادة وصار كالقديم على المكان فانه لو احرم من دويرة اهله صح وانما يكره الاحرام قبل اشهر الحج لانه لا يأمن من موافقه المحظورات . اذا طال مكثه في الاحرام **قوله** واذا قدم الكوفي بعمرة في اشهر الحج الى آخره اعلم بان جنس هذه المسئلة على اربعة اوجه الاول اذا قام بمكة بعدما فرغ من العمرة (فحلق)

فان قدم بعمره فا فسد هاو فرغ منها وقصر ثم اتخذ البصرة دارا ثم اعتمر في شهر الحج
وحج من عامه لم يكن متمتعا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال هو متمتع لانه انشاء سفر
وقد تفرق فيه بنسكين ولانه باق على سفره ما لم يرجع الي وطنه فان كان رجعا الى
اهله ثم اعتمر في شهر الحج وحج من عامه يكون متمتعا في قولهم جميعا لان هذا انشاء
سفر لا انتهاء السفر الاول وقد اجتمع له نساك صحيحان فيه ولو بقي بمكة ولم يخرج
الى البصرة حتى اعتمر في شهر الحج وحج من عامه لا يكون متمتعا بالاتفاق لان عمرته
مكية والسفر الاول انتهى بالعمرة الفاعدة ولا تمتع لاهل مكة ومن اعتمر في شهر الحج
وحج من عامه فايهما افسد مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج عن مهدة الاحرام
الا بالافعال وسقط دم المتعة لانه لم يترفق باداء نسكين صحيحين في سفرة واحدة

فخلق ثم حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه هو متمتع والوجه الثاني اذا خرج من مكة
واكن لم يجاوز الميقات او جاوزواكن لم يتخذ موضعا دارا بان لم ينوالاقامة فيه خمسة عشر
يوما حتى حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه متمتع ايضا والثالث اذا خرج من راقيت
وعاد الى اهله ثم حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه ليس بمتمتع والرابع اذا خرج من الميقات
فاتى البصرة فاتخذها دارا ثم حج من عامه ذلك قال في الكتاب اي في الجامع الصغير
هو متمتع ولم يذكر فيه خلافا وروى الحاكم الشهيد عن ابي عصمة سعد بن معاذ
رضي الله عنهم اما ما ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة رحمه الله وعلى قولهما لا يكون
متمتعا هكذا ذكر الطحاوي وذكر الجصاص رحمه الله انه لا يكون متمتعا على قول
الكل كذا في المحيط والخلاف فيما اذا اتخذ البصرة دارا بان ينوي الاقامة بها
خمس عشرة يوما اذ لو لم ينوالاقامة بها خمسة عشر يوما ثم حج من عامه ذلك يكون
متمتعا اتفاقا كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى .

قوله وان قدم بعمره اي باحرام عمره فا فسد ها بان جامع امرأته قبل افعال العمرة

(كتاب الحج - باب التمتع)

واذا تمتعت المرأة فضحت بشاة لم يجزها من المتعة لأنها اتت بغير الواجب وكذا
الجواب في الرجل وإذا حاضت المرأة عند الإحرام اغتسلت واحرمت وصنعت
كما يصنع الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر لحديث عائشة رضي الله عنها
حين حاضت بسرف ولأن الطواف في المسجد والوقوف في مفازة وهذا الاغتسال
للأحرام لا للصلاة فيكون مفيداً فإن حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة
انصرفت من مكة ولا شيء عليها طواف الصدر لأنه عليه السلام رخص للنساء الحيض
في ترك طواف الصدر ومن اتخذ مكة داراً فليس عليه طواف الصدر لأنه على من يصدر

وفرغ منها وقصر ثم اتخذ البصرة داراً ثم اعتمر في أشهر الحج أي قضى العمرة
التي أقصد هاو حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً عند أبي حنيفة رحمه الله هذا إذا كان
خرج إلى البصرة في أشهر الحج وأما إذا خرج قبل أشهر الحج واعتمر وحج من عامه ذلك
فإنه يكون متمتعاً بخلاف كذا في مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله والفوائد الظهيرية *

قوله وإذا تمتعت المرأة فضحت بشاة لم يجزها من المتعة لأنها اتت بغير الواجب
لأن الواجب عليها الدم بسبب التمتع والاضحية غير واجبة عليها لأنها مسافرة
أولاً والاضحية لو كانت واجبة عليها بسبب شرائها بنية الاضحية أولاً قامت بها بعد
استظهارها لكن الاضحية غير هذا الواجب فإذا نوت أحدهما لم يجز عن الآخر
وكذا الجواب في الرجل إلا أنه خص المرأة بالذكر لأن المرأة كانت هي
السائلة فوضع المسئلة على ما وقعت وأما لأن الغالب من حالهن الجهل ونية الاضحية
في هدي المتعة لا يكون إلا من جهل ثم لما لم يجز عن المتعة كان عليها دمان سوى ما ذبحت
دم لاجل المتعة ودم آخر لأنها قد حلت قبل الذبح كذا في الجامع الصغير للمحبوبي وغيره
قوله وهذا الاغتسال للأحرام لا للصلاة فيكون مفيداً للحصول بالطهارة هذا جواب سؤال
بان يقال هي حائض فلا يفيد الاغتسال (قوله)

الا اذا اتخذها دارا بعد ما حل النفر الاول فيما يروى عن ابي حنيفة رحمه الله ويرويه البعض عن محمد رحمه الله لانه وجب عليه بدخول وقته فلا يسقط بنية الاقامة بعد ذلك والله اعلم بالصواب *

باب الجنائيات

واذا تطيب المحرم فعليه الكفارة فان طيب عضوا كاملا فما زاد فعليه دم وذلك مثل الرأس والساق والفخذ وما اشبه ذلك لان الجنائية تتكامل بتكامل الارتفاق وذلك في العضو الكامل فيترتب عليه كمال الموجب

قوله الا اذا اتخذها دارا بعد ما حل النفر الاول وهو اليوم الثالث من ايام النحر فعليه طواف الصدر وعند ابي حنيفة ومحمد راح لانه لزمه بمجيء وقت الصدر قبل نية الاقامة فلا تسقط عنه بنية الاقامة بعد ذلك لو حاضرت بعد خروج وقت الصلوة لا تسقط عنها تلك الصلوة وقال ابو يوسف رحمه الله اذا نوى الاقامة قبل ان يأخذ في طواف الصدر سقط عنه طواف الصدر لانه وان دخل وقته فلا يصير طواف الصدر ديناً عليه بدخول وقته فنية الاقامة بعد دخول الوقت وقبله سواء كما لو حاضرت بعد دخول وقت الصلوة لا يلزمها تلك الصلوة والله اعلم بالصواب *

باب الجنائيات

قوله اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة ذكر الكفارة مجملا لان موجبها مجمل حيث ذكر التطيب مطلقا من غير تقيد بعضوا او بمادون عضو ثم شرع في بيان هذا المجمل فقال ان تطيب عضوا كاملا فعليه دم ثم وثم الى آخره اعلم ان المحرم ممنوع من استعمال الطيب والدهن لقوله عليه السلام الحاج الشعث التفل واستعمال الدهن والطيب يزيل هذا الوصف وما يكون صفة للعبادة يكره ان الله كذا في المبسوط *

(كتاب الحج باب الجنائيات)

وان طيبه اقل من عضو فعلية الصدقة لقصور الجنائية وقال محمد رحمه الله يجب بقدره من الدم اعتبارا للجزء بالكل وفي المنتقى انه اذا طيب ربع العضو فعلية دم اعتبارا بالخلق ونحن نذكر الفرق بينهما من بعد ان شاء الله ثم واجب الدم يتأدى بالشاة في جميع المواضع الا في موضعين نذكرهما في باب الهدي ان شاء الله تعالى وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاء من بر الا ما يجب بقتل القملة والجرادة هكنا روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى .

قال : ان خضب رأسه بحناء فعلية دم لانه طيب قال صلى الله عليه وسلم الحناء طيب وان صار ملبدا فعليه دمان دم للتطيب ودم للتغطية ولو خضب رأسه بالوسمة لا شيء عليه لانها ليست بطيب وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه انه اذا خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الصداغ فعليه الجزاء باعتبار انه يغلف رأسه وهذا صحيح .

قوله وان طيب اقل من عضو فعلية صدقة وكان الشعبي رحمه الله يقول القليل والكثير من الطيب سواء من وجوب الدم به لان الرأحة الطيب يوجد منه سواء استعمل القليل او الكثير ولكننا نقول الجزاء انما يجب بحسب الجنائية وانما تتكامل الجنائية بما هو المقصود من قضاء التفت والمعتاد استعمال الطيب في عضو كما مل فيتم به جنايته وفيما دون ذلك في جنائية نقصان فتكفيه الصدقة **قوله** ونحن نذكر الفرق بينهما من بعد ان شاء الله تعالى وهو ما ذكر في هذا الباب في قوله واذا حلق ربع رأسه ان حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لانه معتاد بخلاف تطيب ربع العضولانه غير مقصود **قوله** الا في موضعين من طواف الزيادة جنباً ومن جامع بعد الوقوف بعرفة **قوله** وان صار ملبدا بان كان الحناء جامدا غير مائع وهذا اذا غطاه يوما الى الليل فان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وكذا اذا غطي ربع (رحمه)

ثم ذكر في الاصل رأسه ولحيته واقصر على ذكر الرأس في الجا مع الصغير دل ان كل واحد منهما مضمون فان ادهن بزيت فعليه دم عدد ابي حنيفة رح وقال عليه الصدقة وقال الشافعي رحمه الله اذا استعمله في الشعر فعليه دم لازالة الشعث وان استعمله في غيره فلا شيء عليه لانعد امه ولهما انه من الاطعمة الا ان فيه ارتفاقا بمعنى قتل الهوام وازالة الشعث فكانت جناية قاصرة ولا بي حنيفة رحمه الله انه اصل الطيب ولا يخلو من نوع طيب ويقتل الهوام ويلين الشعر ويزيل التفت والشعث تتكا مل الجناية بهذه الجملة فيوجب الدم وكونه مطعوما لا ينافيه كالزعفران وهذا الخلاف في الزيت والبحت والحل البحت اما المطيب منه كالبنفسج والزنبق وما اشبههما يجب باستعماله الدم بالاتفاق لانه طيب وهذا اذا استعمله على وجه التطيب ولود اوى به جرحه او شقوق رجله فلا كفارة عليه لانه ليس بطيب في نفسه انما هو اصل الطيب او هو طيب من وجه فيشترط استعماله على وجه التطيب بخلاف ما اذا تد اوى بالمسك وما اشبهه

الرأس واما اذا كان اقل من ذلك فعليه صدقة كذا في الفوائد الظهيرية الوسمه بكمم السين وسكونه شجرة ورقها خضاب كذا في المغرب.

قوله ثم ذكر في الاصل رأسه ولحيته اي في مسئلة الحناء وبه صرح فخر الاسلام رحمه الله

قوله ولو ادهن بزيت اي بزيت خالص وخص الزيت فانه لو ادهن بالشحم او بالسمن فلا شيء عليه ذكره في التجريد **قوله** فكانت جناية قاصرة لانه ليس فيه معنى الطيب لان رائحته غير مستلذة **قوله** والحل البحت اي الخالص والحل دهن السمسم **قوله** والزنبق بوزن الغبر دهن اليا سمين **قوله** وما اشبههما كدهن البان وهو شجر **قوله** انما هو اصل الطيب فان الروائح يبقى في الدهن فيصير غالبه فيجب باصل الطيب اذا

وان لبس ثوبا مخيطا او غطى رأسه يوما كاملا فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وعن ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه انه اذا لبس اكثر من نصف يوم فعليه دم وهو قول ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه ولا قول الشافعي رحمة الله تعالى عليه يجب الدم بنفس اللبس لان الارتفاق يتكامل بالاشتغال على بدنه ولنا ان معنى الترنق مقصود من اللبس فلا بد من اعتبار المدة ليتحصل على الكمال ويجب الدم فقدر باليوم لانه يلبس فيه ثم ينزع عادة وتتقاصر دونه الجنائية فتجب الصدقة غير ان ابا يوسف رحمه الله اقام الاكثر مقام الكل ولو ارتدى بالقميص او اتشح به او تزر بالسر او ويل فلا لباس به لانه لم يلبسه لبس المخيط وكذا لو ادخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في الكمين خلافا لفر رح لانه ما لبسه لبس القباء

استعمله على وجه الطيب كما اذا كسر المحرم بيض الصيد يلزمه الجزاء كما يلزم بقتل الصيد *

قوله او غطى رأسه يوما كاملا وليلة كاملة كذا في الاسرار ومبسوط فخر الاسلام ولو لبس المحرم اللباس كله من القميص والسر او ويل والقباء والخفين يوما كاملا يلزمه دم واحد وكذا لو دام ايا ما او كان ينزعه في الليل ما لم يعزم على تركه او يكفر الاول وعند محمد رحمة الله تعالى عليه واحدة كذا ذكره الامام المولوا الجي والامام النمر تاشي رحمه الله **قوله** او اتشح توشح الرجل واتشح هو ان يدخله تحت يده اليمنى ويلقيه على منكبه الايسر كما يفعل المحرم وكذا الرجل يتوشح بحمائل سيفه فيقع الحمائل على عاتقه اليسرى ويكون اليمنى مكشوفة وقال الامام السرخسي رحمة الله تعالى عليه التوشح ان يفعل بالثوب ما يفعل القصار في المقصرة قريب مما ذكرت واما ما ذكر الامام خواهر زادة رحمة الله تعالى عليه (ان)

ولهذا يتكلف في حفظه والتقدير في تغطية الرأس من حيث الوقت ما بينا ولا خلاف انه اذا غطي جميع رأسه يوما كاملا يجب عليه الدم لانه ممنوع عنه ولو غطي بعض رأسه فالمروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه اعتبر الربع اعتبارا بالحلق والعورة وهذا لان ستر البعض استمتاع مقصود يعتاده بعض الناس وعن ابي يوسف رحمه الله انه يعتبر اكثر من الرأس اعتبار الحقيقة واذا حلق ربع رأسه اربع لحيت نصابا فعليه دم فان كان اقل من الربع فعليه صدقة وقال مالك رحمه الله لا يجب الا بحلق الكل وقال الشافعي رحمه الله يجب بحلق القليل اعتبارا بنبات الحرم ولنا ان حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لانه معتاد فتكامل به الجنابة وتتقاصر فيما دونه بخلاف تطيب ربع العضو لانه غير مقصود وكذا حلق بعض المحية معتاد بالعراق وارض العرب وان حلق الرقبة كلها فعليه دم لانه عضو مقصود بالحلق وان حلق الابطين او احدهما فعليه دم لان كل واحد منهما مقصود بالحلق لدفع الاذى ونيل الراحة فاشبه العانة ذكر في الابطين الحلق هنا وفي الاصل التتف وهو السنة

ان المعنى يتوشح جميع بدنه كنجواز الملبس او قميص واحد فبعيد على ان استعمال التوشح متعديا هكذا غير مسموع كذا في المغرب .

قوله ولهذا يتكلف في حفظه اي يحتاج الى التكلف في حفظه على منكبيه عند اشتغاله بعمل كما يحتاج اليه لابس الرداء فما اذا ادخل يديه فلا يحتاج الى ذلك فيكون لا بسا للمخيط وكذلك ان زره عليه كان لا بسا لانه لا يحتاج الى تكلف في حفظه عليه بعد زره **قوله** وهذا لان ستر البعض استمتاع مقصود يعتاده بعض الناس اي يفعله الا تراك وغيرهم عادة فانهم يغطون بقلانس الصغار وبعدون ذلك رفقا كاملا **قوله** وعن ابي يوسف رحمه الله انه يعتبر اكثر من الرأس اعتبارا للحقيقة اي الحقيقة لكثرة لان الكثرة انما تثبت حقيقة ان لو كان ما يقابل منه والربع او الثلث كثير حكما لا حقيقة **قوله** ولنا ان حلق بعض الرأس

(كتاب الحج باب الجنائيات)

وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا حلق عضو فعليه دم وان كان اقل فطعام اراد به الصدر والساق وما اشبه ذلك لانه مقصود بطريق التنوير فيتكامل بحلق كله ويتقاصر عند حلق بعضه وان اخذ من شارب فعليه طعام حكومة عدل ومعناه انه ينظر ان هذا الماء خذ كم يكون من ربع اللحية فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثلاً مثل مربع الربع تلزمه قيمة ربع الشاة ولفظة الاخذ من الشارب يدل على انه هو السنن فيه دون الحلق والسنن ان يقص حتى يوازي الاطراف

• ارتفاع كامل لانه معتاد وذكر في المبسوط ان الاتراك يحلقون اوساط رؤسهم وبعض العلوية يحلقون نواصيهم لا بتغاء الراحة والزينة •

قوله قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا حلق عضو فعليه دم وان كان اقل فطعام اراد به الصدر والساق وما اشبه ذلك كالعانة دون الرأس واللحية وهذا ان الربع في الصدر والساق والغخذ لا يعمل عمل الكل في العادة اذا العادة ما جرت في هذه الاعضاء بالاقصاء على الربع بخلاف الرأس واللحية وانما يجب الدم بحلق كل الصدر والساق لانه مقصود بالتنوير وهو استعمال النورة لازالة الشعث فتتكامل الجنائيات بحلق كله ويتقاصر بحلق بعضه ثم لا خلاف لابي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة لانه ذكر في الجامع الصغير التمر تاشي حلق موضع الحجامة فعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله اعتبارا با لعانة والرقبة والصدر والساعد والساق والابطين او احدهما وانما خص قولهما لما انه يلزمه بحلق المحجم عند ابي حنيفة رحمه الله وان كان حلقة غير مقصود فالولى ان يجب هنا وانما يحتاج الى بيان قولهما لانهما خالفاه في المحجم وقالوا عليه صدقة فيه لانه غير مقصود فاحتج الى بيان قولهما في هذه الاعضاء **قوله** كم يكون من ربع اللحية هذا اعتبارا بالاجزاء باجزاء الدم قال الجرجاني هذا قول محمد رحمه الله فانه يعتبر الاجزاء و ابو حنيفة (ر)

قال وان حلق موضع المحاجم فعليه دم عند ابي حنيفة رحمه الله وقال عليه صدقة لانه انما يحلق لاجل الحجامة وهي ليست من المحظورات فكذا ما يكون وسيلة اليها الا لانه فيه ازالة شيء من التفت فتجب الصدقة ولا يبي حنيفة رحمه الله ان حلقه مقصود لانه لا يتوسل الى المقصود الابنه وقد وجد ازالة التفت عن عضو كامل فيجب الدم ولين حلق المحرم رأس محرم بامر او بغير امره فعلى الحالق الصدقة وعلى المخلوق دم وقال الشافعي رحمه الله لا يجب ان كان بغير امره بان كان نائما لان من اصله ان الاكره يخرج المكروه من ان يكون مؤاخذا بحكم الفعل والنوم ابلغ منه وعندنا بسبب النوم والاكره ينتفي المأثم دون الحكم وقد تقرر سببه وهو ما نال من الراحة والزينة فيلزمه الدم حتما بخلاف المضطرب حيث يتخير لان الآفة هناك سماوية وههنا من العباد ثم لا يرجع المخلوق رأسه على الحالق لان الدم انما يلزمه بما نال من الراحة فصار كما بلغ ويوفي حق العترة وكذا اذا كان الحالق حلالا لا يختلف الجواب في حق المخلوق رأسه

رحمه الله لم يعتبر ذلك بل يقول في مثل ذلك بالصدقة وفي الجامع الصغير التمر تاشي قال السرخسي رحمه الله ولم يذكر في الكتاب حلق الشارب من اصحابنا من يقول يلزمه دم ومنهم من يقول يلزمه التصديق والاصح ان ينظر كم يكون المخلوق من ربع اللحمة كما ذكرهنا فان قبل الشارب عضو مقصود بالحلق فان من عادة بعض الناس حلق الشارب دون اللحمة وكذلك الشرع فصل بين الشارب واللحمة فامر باعفاء اللحمة وقص الشارب فينبغي ان تتكامل الجنائية بحلق الشارب فلنا نعم ولكن الكل عضو واحد حقيقة لاتصال البعض ببعض فلا يجعل في حكم اعضاء متفرقة كما لرأس فان من العلوية من يعتاد حلق مقدم الرأس وهذا لا يدل على ان كله لا يكون عضوا واحدا في الحكم •

قوله وان حلق المحرم رأس محرم آخر بامر او بغير امره بان كان نائما او اكبره فعلى الحالق

(كتاب الحج ... باب الجنائيات)

واما الحالق تلزمه الصدقة في مسئلتنا في الوجهين وقال الشافعي رحمه الله لاشي عليه وعلى هذا الخلاف اذا حلق المحرم رأس حلال له ان معنى الارتفاق لا يتحقق بحلق شعر غيره وهو الموجب ولنا ان ازالة ما ينمو من بدن الانسان من محظورات الا حرام لا استحقاؤه الامان بمنزلة نبات الحرم فلا يفترق الحال بين شعرة وشعر غيره الا ان كمال الجنائية في شعرة فان اخذ من شارب حلال او قلم اظافيره اطعم ما شاء والوجه فيه ما بينا ولا يعري عن نوع ارتفاق لانه يتأذى بتفت غير وان كان اقل من التأذي بتفت نفسه فيلزمه اطعام وان قص اظا فيريديه ورجليه فعليه د م لانه من المحظورات لما فيه من قضاء التفت وازالة ما ينمو من البدن فاذا قلمها كلها فهو ارتفاق كامل فيلزمه الدم ولا يزاد على د م ان حصل في مجلس واحد

الصدقة وعلى المخلوق الدم حتما بخلاف المضطر حيث يتخير بين الصدقة والدم وصوم ثلاثة ايام ثم لا يرجع المخلوق رأسه على الحالق لان الدم انما يلزمه بما نال من الراحة فصار كما لمغرور من صور المغروران يغرر رجل رجلا ويقول له تزوج هذه المرأة فانها حرة فتزوجها ودخل بها ثم استحقها مستحق بانها امته فان المولى يأخذ من الزوج العقر ثم لا يرجع به على الامر الغار.

قوله واما الحالق تلزمه الصدقة في مسئلتنا اي فيما اذا كان الحالق محرما في الوجهين اي فيما اذا كان با مرة وبغير مرة وعلى هذا الخلاف اذا حلق المحرم رأس حلال عندنا تجب الصدقة على الحالق وعنده لا تجب لانه لا ارتفاق له فيما فعل كما لبس غيره مخيطا قلنا الانسان يتأذى بتفت غيره فكان ازالته ارتقا فاولبس غير المخيط ليس بتفت حتى يكون الباس المخيط ازالة للتفت **قوله** وان قص اظا فيريديه ورجليه فعليه د م وقال عطاء لاشي عليه لان قص الاظفار من الفطرة ولم يصح حديث في النهي عنه بحسب الاحرام وكان نظير الختان ولا باس بالختان في الاحرام فكذلك (انها)

لان الجنایة من نوع واحد فان كان في مجالس فكذلك عند محمد رحمه الله
 لان مبناها على التد اخل فاشبه كفارة الفطر الا اذا تخللت الكفارة لارتقاء الاولين
 بالتكفير وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تجب اربعة دماء ان قلم
 في كل مجلس يدا ا ورجلا لان الغالب فيه معنى العبادة فيتنقيد التداخل باتخاذ
 المجلس كما في آي السجدة وان قص يدا ا ورجلا فعليه دم اقامة للربع مقام الكل كما
 في الحلق وان قص اقل من خمسة اظافر فعليه صدقة معناه تجب بكل ظفر صدقة
 وقال زفر رحمه الله يجب الدم بقص ثلاثة منها وهو قول ابي حنيفة الاول لان في
 اظافير ابداء الواحد دما والثلاث اكثرها وجه المذكور في الكتاب ان اظافر كف
 واحد اقل مما يجب الدم بقلمه وقد اقمنا لها مقام الكل فلا يقام اكثرها مقام كلها

انها تجب على المعذور كما لمكره والنائم والمخطيء والناسي كالعبادات تجب عليهم
 قص الاظفار ومذهبنا مروى عن ابن عباس رضي ولان قص الاظفار من قضاء النفث
قوله لان الجنایة من نوع واحد اي تسمية ومعنى اما التسمية فلان الكل
 يسمى قصا واما المعنى فهو حصول الارتفاق من جانب القص وهوشي واحد
قوله لان مبناها على التداخل حتى ان المحرم اذا قتل صيد المحرم تكفيه قيمة واحدة
 وان كان الجنایة في حق الاحرام والمحرم وههنا اولي لان هذه الجنایات تستند الى سبب
 واحد فلا يوجب الا كفارة واحدة كما في حلق جميع الرأس لافرق بين ان يكون في
 مجالس متفرقة او في مجلس واحد والمعنى انه لو قصها في مجلس واحد لزمته كفارة واحدة فكذا
 في المجالس دليله النطب وهو يقولان انها من نوع واحد لان الاظافر كلها نوع واحد
 كما في حلق شعر الرأس وهو انواع بالنسبة الى الاعضاء المتميزة عن الاخر كالابط والعانة
 والرأس فعملنا بالشبهين في الحالتين بشبه الاتحاد عند اتحاد المجلس وبشبه الاختلاف
 عند اختلافه كما في آي السجدة لان الغالب في كفارات الاحرام معنى العبادة بدليا

لانه يؤدى الى ما لا يتناهى وان قص خمسة اظفار من يديه ورجليه فعليه صدقة
عند ابني حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله دم اعتبارا
بما لو قصها من كف واحد وبما اذا حلق ربع الرأس من مواضع متفرقة ولهما ان
كمال الجنابة نبيل الراحة والزينة .

فان قيل قص الاظفار جنس واحد وفي الجنس الواحد لا يتعدد الواجب فان اختلفت
الا مكنة كما لو ترك الرمي اصلا لزمه دم واحد وان اختلفت امكنة الرمي وازمنته
وكذلك في حلق الرأس كله دم وان كان في مجالس وكذلك انتطيب قلنا دعوى اتحاد
الواجب باعتبار انه من حيث كذا شيء واحد غير مستقيم فان قتل الصيود من حيث انه
قتل الصيد شيء واحد ومع ذلك تعدد الواجب بتعدد الصيود بالاجماع باعتبار تعدد
محل الفعل ثم انما واجب دم واحد عند ترك الرميات لما ان الرمي نسك من المناسك
وجناية ترك النسك جنائية نقص الاداء والرميات كلها في الاداء نسك واحد لاتفاق
الجنس فيصير الاداء منقوصا بفوات نسك واحد فتجب جبر واحد والجنائية فيما نحن
فيه بجرح في الاحرام وكل جنائية اوجبت جرحا على حدة فتجب لكل جرح كفارة على حدة
والقص عند اختلاف المجلس جنائيات على ما قلنا واما الرأس فانه عضو واحد فكان
حلقة جنائية واحدة وكذا كل البدن في حق تطيب الكل بمنزلة عضو واحد لاتصال البعض
بالبعض والارتفاق بالتطيب معنى واحد .

قوله لانه يؤدى الى ما لا يتناهى فيقال اذا قص الظفرين فقد قص اكثر الثلاثة
ثم اذا قص ظفرا ونصف ظفر فقد قص اكثر الظفرين ولكن يقال ما كان ادنى المقدار شرعا
لا يتعلق بما دونه الحكم المتعلق به كذا في المبسوط ولان في الربع شبهة الكل فذلك
اقيم مقام الكل ثم لو اقمنا اكثر الربع مقام الربع لكان فيه اعتبار شبهة الشبهة والمعتبر فيما
يعمل بالشبهات هو الشبهة لا النازل عنها .
(قوله)

وبالقلم على هذا الوجه يتأذى ويشينه ذلك بخلاف الحلق لانه معتاد على مامر
واذا تقاصرت الجنایة تجب فيها الصدقة فيجب بقلم كل ظفر طعام مسكين وكذلك لو قلم
اكثر من خمسة متفرقا الا ان يبلغ ذلك دما فحينئذ ينقض عنه ما شاء .

قال وان انكسر ظفر المحرم فتعلق فاخذة فلا شيء عليه لانه لا ينمو بعد الا نكسار فاشبه
اليابس من شجر الحرم وان تطيب او لبس او حلق من عذره فهو مخير ان شاء ذبح شاء وان شاء
تصدق على ستة مساكين بثلاثة اصوع من الطعام وان شاء صام ثلاثة ايام لقوله تعالى ففدية
من صيام او صدقة او نسك وكلمة او للتخيير وقد فسرها رسول الله عليه السلام بما ذكرنا
والآية نزلت في المعذور ثم الصوم يجزيه في اي موضع شاء لانه عبادة في كل مكان

قوله وبالقلم على هذا الوجه يتأذى ويشينه ذلك بخلاف الحلق لانه معتاد اي بخلاف
حلق ربع الرأس من مواضع متفرقة لان تفرق الحلق في جوانب الرأس معتاد فبتم
به معنى الزينة والراحة ولا زينة هنا لانه لا يحسن في النظر ان يكون بعض الاظافر مقصوفا
دون البعض ولا ارتفاق لانه يزداد الا ذى بقص البعض دون البعض يشغل قلبه به
قوله وكذلك لو قلم اكثر من خمسة حتى لو قلم ستة عشر ظفرا من كل عضو اربعة يجب
لكل ظفر طعام مسكين الا ان يبلغ دما فحينئذ ينقص منه ما شاء **قوله** والآية نزلت في
المعذور وهو كعب بن عجرة رضي الله عنه قال كعب مر به رسول الله عليه السلام
والقمل ينهات على وجهي وانا اوقد تحت قدر لي فقال اتو ذيك هو ام رأسك
فقلت نعم فانزل الله تعالى ففدية من صيام او صدقة او نسك فقلت ما الصيام يا رسول الله
فقال ثلاثة ايام قلت وما الصدقة فقال ثلاثة اصوع من حنطة على ستة مساكين قلت
وما النسك قال شاة وقد ذكره بحرف او فاجب التخيير ككفارة اليمين وهذا الحكم
ثابت في كل ما اضطررتم اليه مما لو فعله غير مضطر يلزمه الدم لانه في معنى المتصوص عليه
من كل وجه فيكون ملحقا به كذا في المبسوط .

(كتاب الحج - فصل)

وكذلك الصدقة عندنا لما بينا وأما النسك فيختص بالبحرم بالا تفارق لان الراقه لم تعرف
قربة الا في زمان او مكان وهذا الدم لا يختص بزمان فتعين اختصاصه بالمكان
ولو اختار الطعام اجزاء فيه التغذية والتغذية عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه
اعتبر ابكفارة اليمين وعند محمد رحمة الله تعالى عليه لا يجزيه لان الصدقة تنبى
عن التملك وهو المذكور والله تعالى اعلم بالصواب .

فصل

فان نظرا الى فزوج امراته بشهوة فامنى لاشي عليه لان المحرم هو الجماع ولم يوجد فصار
كما لو تفكر فامنى وان قبل او لمس بشهوة فعليه دم وفي الجامع الصغير يقول اذا مس
بشهوة فامنى ولا فرق بين ما اذا انزل اولم ينزل ذكره في الاصل

قوله وكذلك الصدقة عندنا خلافا للشافعي رحمة الله فان عنده لا يجزيه الطعام الا في
الحرم لان المقصود رفع فقراء الحرم **قوله** لما بينا وهو قوله في الصوم لانه عبادة
في كل مكان **قوله** لان الراقه لم تعرف قربة الا في زمان كالنحية وهدى المتعة
والقران في ايام او مكان مخصوص وهو الحرم كما في دماء الكفارات وهذا
الدم غير موقت بالزمان فيكون مختصا بالمكان وهو الحرم ليتحقق معنى
القربة فيه فيكون كفارة لفعله كما قال الله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات
والله اعلم بالصواب .

فصل

قوله وفي الجامع الصغير يقول اذا مس بشهوة فامنى شرط الامناء مع المس بشهوة
في وجوب الدم وفي الجامع الصغير لقاضي خان رحمة الله تعالى عليه وذكر
في الاصل المس ولم يشترط الامناء والصحيح ما ذكرهنا اي في الجامع الصغير حتى
يكون جماعا من وجه (قوله)

وكذا الجواب في الجماع فيما دون الفرج وعن الشافعي رحمه الله انه يفسد احرامه في جميع ذلك
 اذا نزل واعتبره بالصوم ولنا ان فساد الحج يتعلق بالجماع ولهذا لا يفسد بسائر المحظورات
 وهذا ليس بجماع مقصود فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع الا ان فيه معنى الاستمتاع
 والا ارتفاع بالمرأة وذلك محظور الاحرام فيلزمه الدم بخلاف الصوم لان المحرم فيه
 قضاء الشهوة فلا يحصل بدون الانزال فيما دون الفرج وان جامع في احد السبيلين قبل
 الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة ويمضي في الحج كما يمضي من لم يفسده والاصل فيه
 ما روي ان رسول الله عليه السلام سئل عن واقع امرأته وهما محرمان بالحج قال
 يريقان دما ويمضيان في حجتهم وعليهما الحج من قابل وهكذا نقل عن جماعة من
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال الشافعي رحمه الله تجب بدنة اعتبارا بما لو جامع
 بعد الوقوف والحجة عليه اطلاق ما روينا ولا ان القضاء لما وجب ولا يجب الا
 لاستدراك المصلحة خف معنى الجنابة فيكتفى بالشاة بخلاف ما بعد
 الوقوف لانه لا قضاء ثم سوى بين السبيلين وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه

قوله وكذا الجواب في الجماع فيما دون الفرج اي لا يشترط الانزال وذكر في المبسوط
 ويجب الدم في الجماع فيما دون الفرج اما اذا نزل فغير مشكل وكذلك اذا لم ينزل
 عندنا والشافعي رحمه الله تعالى عليه يقول اذا لم ينزل لا يلزمه شيء على قياس الصوم
 فانه لا يلزمه شيء اذا لم ينزل بالتقبيل ولكن نقول الجماع فيما دون الفرج من جملة الرفث
 فيكون منهيا بسبب الاحرام وبالاقدام عليه يصير مرتكبا محظورا حرامه فيلزمه الدم
قوله ولنا ان فساد الحج يتعلق بالجماع ولهذا لا يفسد بسائر المحظورات وما يتعلق بعين
 الجماع لا يتعلق بمادونه كالحدود والكفارات في الصوم ثم ابلغ ما يجب هنا القضاء
 فيكون قياس الكفارة في الصوم ولا يجب هناك بالجماع فيما دون الفرج الكفارة
 فكذلك لا يجب هنا القضاء **قوله** والحجة عليه اطلاق ما روينا وهو قوله يريقان دما وذكر

(كتاب الحج - فصل)

في غير القبل منهما لا يفسده لتقاصر معنى الوطي فكان عنه روايتان وليس عليه ان يفارق امرأته في قضاء ما افسداه عندنا خلا لما لك رحمة الله تعالى عليه اذا خرجا من بينهما ولزفر رحمة الله تعالى عليه اذا احرموا للمشافعي رحمة الله تعالى عليه اذا انتهى الى المكان الذي جامعها فيه لم يمتدح ان ذلك فيقعان في الواقعة فيفترقان ولنا ان الجامع وهو النكاح بينهما قائم فلا معنى للافتراق قبل الاحرام لباحة الوقاع ولا بعده لانهما يتذاكران ما لحقهما من المشقة الشديدة بسبب لذة يسيرة فيزدادان ندماً وتحرزاً فلا معنى للافتراق ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه وعليه بدنة خلا للشافعي رح فيما اذا جامع قبل الرمي لقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة فقد تم حجه وانما تجب البدنة لقول ابن عباس رضي الله عنهما اولانه اعلى انواع الارتفاق فيتغلظ موجهه وان جامع بعد الحلق فعليه شاة لبقاء احرامه في حق النساء دون لبس المخيط وما شبهه فخفت الجناية فاجتفت بالشاة ومن جامع في العمرة قبل ان يطوف اربعة اشواط فسدت عمرته فيمضي فيها ويقضيها وعليه شاة واذا جامع بعد ما طاف اربعة اشواط او اكثر فعليه شاة ولا تفسد عمرته وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه تفسد في الوجهين

الدم مطلقا يتناول الشاة لانه متيقن ولا يقال ان المطلق ينصرف الى الكامل وهو الجزور لانا نقول انه ينصرف الى الكامل في الماهية مع حصول التيقن هو الشاة .
قوله في غير القبل منهما اي من السبيلين لتقاصر معنى الوطي ولهذا لم يجب الحد عنده ولا يجب المهر بالا جماع **قوله** وليس عليه ان يفارق امرأته في قضاء ما افسداه دل هذا ان المرأة كالرجل في فساد الحج به وفي الجامع الصغير التمرقاشي جامعها وهما محرمان بالحج قبل الوقوف بعرفة عامدا وناسيا او هي نائمة او مكرهة فسد حجها ومبضيا فيه ولا افتراق المنقول من الصحابة رضي الله تعالى عنهم محمول على الندب والاستحباب لا على الحتم والایجاب .
 (قوله)

وعليه بدنة اعتبارا بالحج اذ هي فرض عندة كالحج ولنا انها سنة فكانت احط رتبة منه فتجب الشاة فيها والبدنة في الحج اظهار المتفاوت ومن جامع ناسيا كان كمن جامع متعمدا وقال الشافعي رحمه الله جماع الناسي غير مفسد للحج وكذا الخلاف في جماع النائمة والمكرهة هو يقول الحظرين عدم بهذه العوارض فلم يقع الفعل جنائية ولنا ان الفساد باعتبار معنى الارتفاق في الاحرام ارتفاقا مخصوصا وهذا لا ينعدم بهذه العوارض والحج ليس في معنى الصوم لان حالات الاحرام مذكرة بمنزلة حالات الصلوة بخلاف الصوم والله اعلم .

قوله وعليه بدنة خلا فالشافعي رحمه الله فعندة اذا جامع قبل الرمي فسد حجه لان احرامه قبل الرمي مطلق الا ترى انه لا يحل له شي مما هو حرام على المحرم والجماع في الاحرام المطلق مفسد للحج كما قبل الوقوف بعرفة بخلاف بعد الرمي وقد جاء او ان التحلل وحل له الحلق الذي كان حراما على المحرم والرمي محلل عنده ولنا قوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه والتمام حقيقة غير مراد لانه بقي عليه طواف الزيارة فعلم انه اراد به التمام حكما وذا بغراغ ذمته عن الواجب والا من عن الفساد والا ول غير مراد فتعين الثاني **قوله** ومن جامع ناسيا اي ناسيا لاحرامه **قوله** الحظرين عدم بهذه العوارض فلم يقع الفعل جنائية فلا يفسد لان الفساد باعتبار الجنائية وهذا لان حكم النسيان والا كراه مرفوء بالحديث المشهور والنوم في معناهما لان عدم القصد يشمل الكل **قوله** ولنا ان الفساد باعتبار معنى الارتفاق ارتفاقا مخصوصا يريد به ان هذا الحكم تعلق بعين الجماع ولا تفوت عليه بهذه الا عذار وهذا لان المنهي عنه في الاحرام الرفث وهي اسم للجماع الا ترى انه يلزمه الاغتسال به وثبت به حرمة المباحرة فكذا يتعلق به فساد النسيك وهذا بخلاف الصوم فانه لم يقترن بحاله ما يذكره فجعل النسيان عذرا بخلاف القياس وهنا قد اقترن بحاله ما يذكره وهو حقيقة المحرم فلا يعذر في النسيان كما في الصلوة اذا اكل او شرب .

فصل

ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة وقال الشافعي رحمه الله لا يعتد به لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف صلوة الا لمن الله تعالى اباح فيه لمنطق فتكون الطهارة من شرطه ولنا قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق من غير قيد الطهارة فلم تكن فرضا ثم قيل هي سنة والاصح انها واجبة لانها يجب بتركها الجابر ولا ان الخبر يوجب العمل فيثبت به الوجوب فاذا اشرع في هذا الطواف وهو سنة يصبروا جبا بالشرع ويدخله نقص بترك الطهارة فيجبر بالصدقة اظهارا لدنورتبته عن الواجب بايجاب الله وهو طواف الزيارة وكذا الحكم في كل طواف هو تطوع ولو طاف طواف الزيارة محدثا فعليه شاة لانه ادخل النقص في الركن فكان افحش من الاول فيجبر بالدم

فصل

قوله ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة وذكر في مبسوط شيخ الاسلام انه ليس في طواف التحية محدثا او جنباشي لانه لو تركه اصلا لم يكن عليه شيء فكذا اذا تركه من وجه وذكر في الايضاح ان بتركه تجب الصدقة وذكر في فتاوى قاضي خان وان طاف بالبيت تطوعا على غير طهارة عن محمد رحمه الله انه تلزمه الصدقة وقال بعض مشايخ العراق يلزمه الدم وقال الشافعي رحمه الله انه لا يعتد به وهندنا يعتد به حتى لو كان هذا طواف الزيارة خرج به عن احرامه وكان ينبغي ان لا يجب بطواف القدوم محدثا شيئا لانه اذا تركه اصلا لا يجب شيئا وتجب الصدقة في بعض الروايات فلو وجب في الاتيان به محدثا يؤدي الى التسمية بين تركه وبين الاتيان به محدثا والطواف محدثا دون تركه او يؤدي الى ترجيح الاتيان به محدثا حيث وجب هنا ولم يجب في الترك فلنا

وان كان جنبا فعليه بدنة كذا يروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

قلنا اذا تركه فقد ترك ما هو سنة فتجب الصدقة لانه اذا وجب الدم بتركه تلزمه التسوية
بينه وبين ترك طواف الصدر وهو واجب واما اذا انتهى به محدثا فقد ادخل نقصا في
طواف هو واجب وانه يوجب الصدقة كما اذا طاف طواف الصدر محدثا وهذا لان طواف القدمين
وان كان سنة لكنه يصير واجبا بالشروع الا ترى ان طواف التطوع حكمه هكذا
ولا يقال ان الدم في الحج بمنزلة سجدة السهو في الصلوة ثم لا فرق بين الفرض والنفل
فينبغي ان يكون كذلك هنا لان في الحج الجبر بدون الدم مشروع وهو الصدقة فيمكن
اظهار التفرق فيه بخلاف الصلوة لان الجبر بدون سجود السهو غير مشروع
وامتدل الشافعي رحمه الله في اشتراط الطهارة بقوله عليه السلام الطواف بالبيعة صلوة
ولنا ان المنصوص عليه الطواف وهو الدوران حول البيت وذا يتحقق من المحدث كما يتحقق
من الطاهر فاشتراط الطهارة فيه تكون زيادة على النص وهي نسف فلا يثبت بخبر الواحد
والقياس والمراد بالحديث تشبيه الطواف بالصلوة في الثواب دون الحكم الا ترى ان
الكلام لا يعمده ويفسدها والطواف يتأدى بالمشي وهو مفيد للصلوة وعلى هذا
لو طاف منكوسا او عاريا او راكبا لا يعتبر عنده وعندنا يعتبر ثم عند ابن شجاع الطهارة سنة
والصحيح انها واجبة لانه يجب الدم بتركها وذا آية الوجوب ولان خبر الواحد يوجب
العمل دون العلم فلم تصر الطهارة ركنا لان الركنية لا تثبت الا بالنص ولكن جعلناها
واجبة لان الوجوب يثبت بخبر الواحد كخبر الفاتحة والتعديل ولان الطواف من حيث
انه ركن الحج لا يفتقر الى الطهارة كالوقوف ومن حيث تعلقه بالبيت يفتقر اليها كالصلوة
وما تردد بين اصليين يوفرحظه عليهما فلهما بالصلوة تجب الطهارة فيه ولكونه ركنا للحج
يعتده ولو حصل بالطهارة .

(كتاب الحج ... باب الجنائز ... فصل)

ولان الجنابة اغلظ من الحدث فيجب جبر نقصا نها بالبدنة اظهارا للتفاوت وكذا ان طاف اكثره جنبا او محدثا لان اكثر الشيء له حكم كله

قوله ولان الجنابة اغلظ من الحدث الاترى ان المحدث لا يمنع من قراءة القرآن
والجنب يمنع عن ذلك ولان المنع مع الجنابة من وجهين من حيث الطواف ومن
حيث دخول المسجد ومنع المحدث من وجه واحد **قوله** لان اكثر الشيء له حكم كله
اي تركا وتحصيل هذا الاصل لا يطرد فان اكثر الصوم لا يقوم مقام كله وكذا اكثر الصلوة
وانما كان كذلك لان اتمام الصوم الى الليل منصوص عليه وقوله تعالى اقيموا الصلوة
مجملة والتحقق فعل النبي عليه السلام وقوله بيانا للمجمل فاقامة الاكثر فيهما مقام الكل
يؤدي الى خلاف المنصوص وانه لا يجوز وهنا المنصوص عليه الطواف بالبيت وهو
عبارة عن الدوران حوله ولا يقتضي ظاهره التكرار الا انه ثبت عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قولاه فعلا وتقديرا كمال الطواف بسبعة اشواط فيحتمل ان يكون ذلك للاتمام
ويحتمل ان يكون للاعتداده فيثبت منه القدر المتيقن وهو ان يجعل ذلك شرط الاتمام
وان كان شرط الاعتداد يقام الاكثريه مقام الكل لترجم جانب الوجود على جانب العدم
اذا اتى باكثر منه ومثله صحيح في الشرع كمن ادرك الامام في الركوع يجعل اقتداءه
في اكثر الركعة كالاعتداء في جميع الركعة في الاعتداد به والمتطوع بالصوم اذا نوى
قبل الزوال يجعل وجود النية في اكثر اليوم كوجوده في جميع اليوم وكذلك في صوم
رمضان عندنا وذكر الامام السبكي رحمه الله وانما كان كذلك لان الشرع اقام الاكثر
في الحج مقام الكل في وقوع الامن عن الغوات احتياطا وصيانة وتخفيفا بيانه ان النبي
عليه السلام قال من وقف بعرفة فقد تم حجه وقد قلنا ان من جامع بعد الوقوف لا يفصح
وبعد الرمي لا يفسد بالاجماع ولو حلق اكثر الرأس صار متحلا فلما كان الامر على هذا
الوجه للتمييز جرينا على الاصل فاقمنا الاكثر مقام الكل في احد السببين وهو الحلق (بالا)

والأفضل أن يعيد الطواف ما دام بمكة ولا ذبح عليه وفي بعض النسخ وعليه أن يعيد والأصح أنه يؤثر بالعادة في الحدث استحباباً وفي الجنابة إيجاباً لفحش النقصان بسبب الجنابة وقصوره بسبب الحدث ثم إذا أعاد طوافه محدثاً لا ذبح عليه وإن أعاده بعد أيام النحر لأن بعد العادة لا تبقى الأشبهة النقصان وإن أعاده وقد طافه جنباً في أيام النحر فلا شيء عليه لأنه أعاده في وقته وإن أعاده بعد أيام النحر لزمه الدم عند أبي حنيفة رحمه الله بالتأخير على ما عرف من مذهبه ولورجع إلى أهله وقد طافه جنباً عليه أن يعود لأن النقص كثير فيؤمر بالعود استدراكاً له

بالإجماع أقبح في السبب الآخر وهو الطواف أيضاً .

قوله والأفضل أن يعيد الطواف ما دام بمكة ليحصل الجبران بما هو من جنسه **قوله** وفي بعض النسخ أي نسخ المبسوط **قوله** لأن بعد العادة لا تبقى الأشبهة النقصان وهو شبهة التأخير وينبغي أن تلزمه الصدقة وذكر في الأوضح أن هذه المسئلة دليل على أن العبرة في فصل الحدث الأول إذا لو كان للثاني للزم جبران للتأخير عند أبي حنيفة رحمه الله وحيث لم يجب دل أن المعتبر هو الأول لكن الثاني شرع جبراً لنقصان تمكن في الأول ولو طاف جنباً ثم أعاد سقط عنه البدنة ثم اختلف مشايخنا أن المعتبر طوافه الثاني أم الأول فكان أبو الحسن الكرخي رحمه الله يقول المعتبر هو الأول والثاني جبراً لا ول وكان يستدل على هذا بما قال في الكتاب أنه لو طاف لعمرته جنباً في رمضان ثم أعاد طوافه في شهر الحج وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ولو كان المعتبر هو الطواف الثاني لكان متمتعاً وذلك لأن المعتد به هو ما يتحلل به من الإحرام والتحلل حصل بالطواف الأول فكان هو المعتد به والأصح أن المعتد به هو الثاني وإن الأول ينسخ بالثاني ألا ترى أنه قال في الكتاب لو طاف للزيارة جنباً في أيام النحر ثم أعاد طوافه بعد مضي أيام التشريق فعليه دم عند أبي حنيفة رحمه الله

(كتاب الحج ... باب الجنائيات ... فصل)

ويعود باجرأه جديد وأن لم يعدو بعث بدنة اجزائه ما بينا انه جابر له الا ان الافضل هو العود
 ولورجع الى اهله وقد طافه محدثان عاد وطاف جازوان بعث بالشاة فهو افضل لانه خف
 معنى النقصان وفيه نفع للفقراء ولو لم يطف طواف الزيارة اصلا حتى رجع الى اهله
 فعليه ان يعود بذلك الا حرام لانعدام التحلل منه وهو محرم عن النساء ابدأ حتى يطوف
 مومن طاف طواف الصدر محدثا فعليه صدقة لانه دون طواف الزيارة وان كان واجبا فلا بد من
 اظهار التفاوت وعن ابي حنيفة رحانه تجب شاة الا ان الاول اصح ولو طاف جنبا فعليه شاة
 لانه نقص كثير ثم هو دون طواف الزيارة فيكتفى بالشاة ومن ترك من طواف الزيارة ثلثة اشواط
 فمادونها فعليه شاة لان النقصان بترك الاقل يسير فاشبهه النقصان بسبب الحدث نلتزمه شاة
 فلورجع الى اهله اجزاء ان لا يعود ويبعث شاة لما بينا ومن ترك اربعة اشواط بقي محرم ابدأ
 حتى يطوفها لان المتروك اكثر فصار كانه لم يطف اصلا ومن ترك طواف الصدر او اربعة اشواط
 منه فعليه شاة لانه ترك الواجب او الاكثر منه وما دام بمكة يومه وبالاعادة اقامة الواجب في وقته
 لتأخير طواف الزيارة عن وقته ولو كان المعتد به هو الاول لم يلزمه التأخير لان الاول
 مؤدى عنه في وقته واما مسألة النتمتع بلانه بما ادعى من الطواف في رمضان وقع الامن
 عن فساد العمرة فاذا امن عن فسادها قبل دخول وقت الحج لا يكون بهامتمتع لما ان الاول
 حكمه مراعى لتفاحش النقصان فيه فان اعاده انفسخ الاول وصار المعتد به الثاني وان لم يعد
 كان هو معتد به في التحلل كمن قام في صلوته ولم يقرأ حتى ركع كان قيامه وركوعه
 مراعى على سبيل التوقف فان عاد فقرأ انفسخ الاول بالثاني حتى ان من ادرك
 معه الركوع الثاني كان مدركا للركعة وان لم يعد وقرأ في الركعتين الا حريين كان
 الاول معتد به وهذا بخلاف المحدث لان النقصان هنا يسير فلا يتوقف به حكم الطواف الاول
 بل بقي معتد به على الاطلاق فكان الثاني جابرا للنقصان المتمكن فيه كذا في المبسوط .
قوله ويعود با حرام جديد لان الطواف الاول معتد به في حق التحلل وليس له
 ان يدخل مكة بغير احرام فيلزمه احرام جديد له دخول مكة .

ومن ترك ثلاثة اشواط من طواف الصدر فعليه الصدقة ومن طاف طواف الواجب في جوف
الحجر فان كان بمكة اعاده لان الطواف وراء الحطيم واجب على ما قد مناه والطواف في
جوف الحجر ان يه ورحول الكعبة ويدخل الهرجتين اللتين بينهما وبين الحطيم فاذا فعل
ذلك فقد ادخل نقصا في طوافه فما دام بمكة اياه كماله ليكون مؤديا للطواف على
الوجه المشروع وان اعاد على الحجر خاصة جزاء لانه تلا في ما هو المتروك وهو ان
ياخذ من يمينه خارج الحجر حتى ينتهي الى آخره ثم يدخل الحجر من الفرجة
ويخرج من الجانب الآخر هكذا يفعله سبع مرات فان رجع الى اهله ولم يعد فعليه دم
لانه تمكن نقصان في طوافه بترك ما هو قريب من الربع فلا تجزيه الصدقة ومن طاف
طواف الزيارة على غير وضوء وطواف الصدر في آخر ايام التشریق طاهرا فعليه دم
فان كان طاف طواف الزيارة جنبا فعليه دم ان عنداي حنيفته رحمه الله وقال عليه دم
واحد لان في الوجه الاول لم ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لانه واجب
واعادة طواف الزيارة بسبب الحدث غير واجب وانما هو مستحب فلا ينقل اليه وفي الوجه
الثاني ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لانه مستحق الاعادة فيصير تاركا
لطواف الصدر مؤخرا لطواف الزيارة عن ايام النحر فيجب الدم بترك الصدر
بالاتفاق وبناخيرا لآخر على الخلاف الا انه يؤمر باعادة طواف الصدر مادام بمكة
ولا يؤمر بعد الرجوع على ما بينا ومن طاف لعمرته وسعى على غير وضوء وحل فمادام
بمكة يعيدها ولا شيء عليه اما اعادة الطواف فليتمكن النقص فيه بسبب الحدث
واما السعي فلانه تبع للطواف واذا اعادها لا شيء عليه لارتفاع النقصان وان رجع
الى اهله قبل ان يعيده فعليه دم لترك الطهارة فيه ولا يؤمر بالعود لوقوع التحلل باداء
الزكوة اذ النقصان يسير وليس عليه في السعي شيء لانه اتى به على اثر طواف معتد به

قوله ومن ترك ثلاثة اشواط فعليه صدقة اي يطعم ثلاثة مساكين كل مسكن نصف صاع من

(كتاب الحج باب الجنائيات فصل)

وكذا اذا اُعيد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم وهو حجة تام لان السعي من الواجبات عندنا فيلزم بتركه الدم دون الفساد ومن افاض قبل الامام من عرفات فعليه دم وقال الشافعي رحمه الله لا شيء عليه لان الركن اصل الوقوف فلا يلزمه بترك الاطالة شيء ولنا ان الاستدامة الى غروب الشمس واجب لقوله عليه السلام فادفعوا بعد غروب الشمس فيجب بتركه الدم بخلاف ما اذا وقف ليلا لان استدامة الوقوف على من وقف نهار اليل فان عاد الى عرفته بعد غروب الشمس لا يسقط عنه الدم في ظاهر الرواية لان المتروك لا يصير مستدركا واختلوا فيما اذا عاد قبل الغروب ومن ترك الوقوف بالمزدلفة فعليه دم لانه من الواجبات ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه دم لتحقيق ترك الواجب وكفيه دم واحد

بر لكل شوط نصف صاع اظهار الانحطاط وتبته عن طواف الزيارة .

قوله وكذا اذا اُعيد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح اي لاشيء عليه للسعي ذكر في الجامع الصغير لقاضي خان والتمرتاشي والحسامي والفوائد الظهيرية وجوب الدم اذا لم يعد السعي لانه لما اُعيد الطواف فقد نقض طواف الاول فاذا انتقض حصل السعي قبل الطواف فلا يعتبر فيلزمه دم وذكر الامام الزاهد المحقق شمس الائمة السرخسي والامام المحبوبي رحمهما الله وان اُعيد الطواف ولم يعد السعي فلا شيء عليه لان الطهارة ليست بشرط للسعي وانما كانت شرطا في الطواف لاختصاصه بالبيت واعتباره بالصلوة من وجه لما جاء في الحديث وهذا المعنى لا يوجد في السعي وانما الشرط في السعي ان يأتي على اثر طواف معتد به وطواف المحدث بهذه الصفة الا ترى انه يتحلل به فوقع اختيار المصنف على ما اختاره شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى

قوله ومن افاض من عرفات قبل الامام فعليه دم ومعنى المسئلة انه افاض قبل غروب

لان الجنس متحد كما في الحلق والتركت انما يتحقق بعروب الشمس من آخر ايام
الرمي لانه لم يعرف قرينة الا فيها وما دامت الايام باقية فالعادة منهكة فيرميها
على التأليف ثم بتأخيرها يجب الدم عند ابي حنيفة ربح خلا فلهما وان ترك
رمي يوم فعليه دم لانه نسك تام ومن ترك رمي احد من الجمار الثلث فعليه الصدقة
لان الكل في هذا اليوم نسك واحد فكان المتروك اقل الا ان يكون المتروك
اكثر من النصف فحينئذ يلزمه الدم لوجود ترك الاكثر وان ترك رمي جمرة العقبة في
يوم النحر فعليه دم لانه ترك كل وظيفة هذا اليوم رميا وكذا اذا ترك الاكثر منها
وان ترك منها حصة او حصتين او ثلثا نصدق لكل حصة نصف صاع الا ان يبلغ دما
فينقص ما شاء لان المتروك هو الاقل فتكفيه الصدقة ومن اخر الحلق حتى مضت
ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة وكذا اذا اخر طواف الزيارة وقالا لاشي به عليه في
الوجهين وكذا الخلاف في تأخير الرمي وفي تقديم نسك على نسك الحلق قبل الرمي
ونحر القارن قبل الرمي والحلق قبل الذبي لهما ان ما فات مستدرك بالقضاء
الشمس فانه ذكر في الايضاح ولو ابطأ الامام بعدما غربت الشمس جاز للناس ان يدفعو
لانه اذا غربت الشمس جاء وقت الدفع فلا يتركون السنة وان ترك الامام وان عاد
قبل غروب الشمس حتى افاض مع الامام ذكر الكرخي رحمه الله في مختصره
ان الدم يسقط عنه لان الواجب عليه الافاضة مع الامام بعد غروب الشمس فقد
تدارك ذلك في وقته ومن اصحابنا من يقول لا يسقط عنه الدم ههنا ايضا لان استدامة
الوقوف قد انقطع بذهابه ورجوعه لا يصير وقوفه مستدرا ما بل ما فات عنه لا يمكنه
تداركه فلا يسقط عنه الدم كذا في المبسوط وذكر الامام الاسيبجا بي رحمه الله لان الدم
وجب لفوت الامتداد الى غروب الشمس وبالعود لا يقع التدارك بخلاف ما لو طاف
جنبائهم اعاده لان التدارك قد جصل فبطل عنه الدم .

قوله لان الجنس متحد كما في الحلق فانه اذا حلق ربع الرأس في غير اوانه يجب الدم

(كتاب الحج ... باب الجنائيات ... فصل)

ولا يجب مع القضاء شيء آخر وله حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال من قدم نسكا على نسك فعليه دم ولان التأخير عن المكان يوجب الدم فيما هو موقت بالمكان كالا حرام فكذا التأخير عن الزمان فيما هو موقت بالزمان فان حلق في ايام النحر في غير الحرم فعليه دم ومن اتمر فخرج من الحرم وفصر فعليه دم عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله لا شيء عليه قال رضي الله عنه يذكر في الجامع الصغير قول ابي يوسف في المعتسر ولم يذكره في الحاج وقيل هو بالاتفاق لان السنة جرت في الحج بالخلق بمنى ومن الحرم والاصح انه على الخلاف هو يقول الحلق غير مختص بالحرم لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه احصروا بالحد بيته وحلقوا في غير الحرم وآبهما ان الخلق لما جعل محلا صار كاحلام في آخر الصلوة فانه من واجباتها وان كان محلا فاذا صار نسكا اختص بالحرم كالذبح وبعض الحد بيته من الحرم فلعلهم حلقوا فيه

واذا حلق كله لا يجب الا دم واحد وكذا قص اظافر يد واحدة يوجب الدم وقص الاظافر كلها لا يوجب الا دم واحد اعلم انه لا يبعد ان يكون ترك البعض موجبا للدم ولا يجب بترك الكل الا دم واحد والترك انما يتحقق بغروب الشمس من آخر ايام الرمي .
قوله ولا يجب مع القضاء شيء آخر كما لو اخر الصلوة عن وقتها ولا يبي حنيفة رح ان التأخير عن المكان يوجب الدم كالا حرام اذا اخره عن الميقات فكذا التأخير عن الزمان والجامع بينهما ان التأخير نقصان ونقائص الحج يجبر بالدم على ان تأخير الواجب في ايجاب الجبر ملحق بتركه كذا خيرا لو اوجب ملحق بترك الواجب في ايجاب سجود السهو في الصلوة والجواب عن قولهما انه لا يجب مع القضاء شيء آخر لانه اخر ركنا من اركان الحج فيلزمه القضاء مع جبر النقصان كما لو اخر ركنا من اركان الصلوة يلزمه القضاء مع سجدة السهو

فالحاصل ان الحلق يتوقت بالزمان والمكان عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه
وعند ابي يوسف لا يتوقت بهما وعند محمد يتوقت بالمكان دون الزمان وعند فرج
يتوقت بالزمان دون المكان وهذا الخلاف في التوقيت في حق التضمين بالدم اما لا يتوقت
في حق التحلل بالاتفاق والتقصير والحلق في العمرة غير موقت بالزمان بالاجماع لان اصل
العمر لا يتوقت به بخلاف المكان لانه موقت به .

قال فان لم يقصر حتى رجع وفصر فلا شيء عليه في قولهم رحمهم الله جميعا
معناه اذا خرج المعتمر ثم عاد لانه اتي به في مكانه فلا يلزمه ضمائه

قوله فالحاصل ان الحلق يتوقت بالزمان والمكان عند ابي حنيفة رحمة الله
المكان هو الحرم والزمان ايام النحر وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليه لا يختص بهما
وقال محمد رحمة الله تعالى عليه يختص بالمكان دون الزمان لان اختصاص
المناسك بالمكان فوق اختصاصها بالزمان لان جميع المناسك مختصة باماكنها
ومن المناسك ما يقع قضاء في غير وقتها فيعتبر المكان ولا يعتبر الزمان ولا ابي يوسف
رحمة الله تعالى عليه ان الحلق تحلل وخروج عن العباداة والخروج انما يقع
بما يضاد الركن وما يضاده لا يختص بواحد منهما ولا ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه
ان اركان الحج مختصة بالزمان بدليل انه لو وقع في غير وقتها يقع قضاء لاداء وقوله انه
خروج عن العباداة قلنا نعم ولكنه منهي له فاعتبرناه من حيث انه منهي
وبهذا الاعتبار ينزل الحلق ههنا منزلة السلام في باب الصلوة في المعنى الذي
شرع له فاذا اُخِرَ عن الزمان والمكان فقد تمكن النقص فوجب جبره بالدم

(كتاب الحج ... باب الجنائيات ... فصل)

فان حلق القارن قبل ان يذبح فعليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله دم بالحلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق وعندهما يجب عليه دم واحد

قوله فان حلق القارن قبل ان يذبح فعليه دمان قال العلامة حافظ الدين النسفي رخ .
 اختلفت عبارات المشايخ في هذه المسئلة فذكر فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير قارن حلق قبل ان يذبح فعليه دمان وقال ليس عليه الإدم القران لان تأخير النسك عن وقته يوجب الدم عند ابي حنيفة رحمه الله وههنا لما حلق قبل ان يذبح ترك الترتيب بتقديم هذا وتأخير ذلك وهو جنائية واحدة ودم آخر للقران وعندهما لا يجب الاول وذكر محمد رحمه الله في رواية الجامع الصغير قارن حلق قبل الذبح فعليه دمان دم للحلق قبل الذبح ودم للقران وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس عليه الإدم القران وقال الغاصي الامام فخر الدين رحمه الله اتفقوا على وجوب دم واحد وهو دم القران لتحقق سببه ثم عنده يجب دم آخر بتأخير الذبح عن الحلق وعندهما لا يجب بمسبب التأخير شي وقال بعضهم دم القران واجب اجماعا ويجب دم آخر ايضا اجماعا بسبب الجنائية على الاحرام لان الحلق لا يحل الا بعد الذبح فاذا حلق قبل الذبح فقد صار جانيا على احرامه ويجب دم آخر بتأخير الذبح عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما واليه مال صاحب الهداية حيث قال فعليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله دم بالحلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق وعندهما يجب دم واحد وهو الاول ولا يجب بمسبب التأخير شي ومن خطأ صاحب الهداية فقد غفل عن هذه الرواية ثم قال العلامة النسفي ولي اشكال على جميع ما ذكره لان جنائية القارن مضمونة بالدمين فينبغي على ما ذكره صاحب الهداية ان يجب خمسة عنده وثلاثة عندهما قلت وقم اختيار صاحب الهداية على قول البعض وهوان الحلق جنائية بالاجماع وتأخير

وهو الاول ولا يجب بسبب التأخير شيء على ما قلنا والله تعالى اعلم بالصواب .

لذبح ايضا جناية عند ابي حنيفة رحمه الله فتجب ثلاثة دماء عنده ودمان عندهما دم للحلق بل وانته ودم للقران وقول العلامة النسفي راح ينبغي ان تجب خمسة عنده وثلاثة عندهما ليس بوارد لان الحلق وان كان جناية على الاحرام عند هؤلاء لكنه جناية بالنسبة الى احرام الحج دون احرام العمرة لان افعال العمرة قدمت ولم يبق عليه شيء منها الا الخروج من الاحرام وذلك بالحلق لكنه اخر تحرزا عن وقوعه جناية على احرام الحج فلا يكون الحلق جناية على احرام العمرة بوجه فلا يوجب الادما واحدا وتأخير الذي هو جناية عنده لا يتعلق له بالعمرة كما بينا فلا يوجب الادما واحدا ايضا فيجب على قول هؤلاء ثلث دماء عنده ودمان عندهما لا غير ولا يرد ايضا ما ذكره على قول العامة ان يجب عنده ثلث دماء لانه لما ثبت ان الحلق ليس بجناية عندهم وان الجناية تأخير الذبح لا غير والذبح من مناسك الحج دون العمرة فكان هذا التأخير جناية واحدة ولا يكون جنايتين بوجه فلا يجب به الادم واحد وهو الصحيح رواية ومعنى ما الرواية فما ذكره العلامة النسفي رحمه الله وفي الجامع المحبوبي عليه دمان دم للقران ودم للحلق قبل الذبح وقال ليس عليه الادم القران وقال شيخ الاسلام خواهرزاده رحمه الله تعالى في مبسوطه عليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى احدهما دم القران والاخر دم الجناية على احدهما من الاحرامين لانه خرج عن احدهما من الاحرامين بالحلق على سبيل التمام فيكون جناية على الاخر ولم يجب بتأخير الذبح عن الحلق شيء لان هذا ليس بتأخير عن وقته لان ايام النحر وقته ولم يؤخر عنها انما ترك ترتيب الذبح على الحلق وترك ترتيب الذبح لا يوجب الدم عنده كما لو قدم الطواف على الحلق او ترك الترتيب في رمي الجمار لا يلزمه شيء والدم الواجب بالحلق .

(كتاب الحج باب الجنائيات - فصل)

فصل

اعلم ان صيد البر محرم على المحرم وصيد البحر حلال لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الى آخر الآية وصيد البر ما يكون توالده ومثواه في البر وصيد البحر ما يكون توالده ومثواه في الماء

لا يتركه الترتيب بل لخروجه احدى من الاحرامين على سبيل التمام بالخلق وهو جنائية على الاحرام الاخر فيلزمه الدم لهذا لا يتركه الترتيب واما المعنى فلان الحلق قبل الذبح ليس بجنائية موجبة للدم بنفسه ههنا بالا اتفاق اما عندهما فظاهر لانه ما ذون فيه من جهة الشارع فرخص فيه بالنص واما عنده فلان الحلق انما يكون جنائية على الاحرام اذا بقي الاحرام بعده كما لو حلق قبل الوقوف وكما في سائر الجنائيات وهنا وان وجب تاخير الذبح عنه لانه اذا وجد قبله كان مهيأ للاحرام في حق غير النساء كما لو وجد بعده حتى حل له لبس المخيط والتطيب والاصطياد فلا يكون جنائية موجبة للدم لان ما هو منهى لا يعد جنائية بنفسه لكنه لما كان مستلزما لخير الذبح الواجب عن وقته كان جنائية من هذا الوجه فيكون هو موجبا للدم عنده ولا يكون موجبا عندهما ولهذا قال محمد رحمة الله تعالى عليه في الرواية دم للقران ودم للحلق قبل ان يذبح الا ترى ان المفرد لو حلق قبل ان يذبح لم يلزمه شيء بالاتفاق لعدم استلزامه تاخير الواجب والله تعالى اعلم بالصواب

فصل

قوله وصيد البحر ما يكون توالده ومثواه فيه قليل ما يؤوي الي البحر وتوالده في البر من صيد البر وما ينولد في البحر ويكون في البر كما لضفد ع من صيد البحر لا والله الذي هو الاصل والكيونة بعد ذلك امر عارض فيعتبر الاصل

(كتاب الصحيح ... باب الجنائيات ... فصل)

والصيد هو الممتنع المتوحش في أصل الخلقة واستثنى رسول الله صلعم الخمسة الفواسق وهي الكاب العقور والذئب والحدأة والغراب والحية والعقرب فانهما مبتدئات بالإذى والمراد به الغراب الذي يأكل الجيف هو المبروي عن أبي يوسف رحمه الله .
قال وإذا قتل المحرم صيدا أو دلا عليه من قتله فعليه الجزاء أما القتل فلنحوه تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء الآية نص على إيجاب الجزاء وأما الدلالة ففيها خلاف الشافعي رحمه الله تعالى عليه هو يقول الجزاء تعلق بالقتل والدلالة ليست بقتل فاشبه دالة الحلال حلالا

قوله والصيد هو الممتنع المتوحش في أصل الخلقة قيد بالممتنع وهو الذي يمنع نفسه عن قصد اليه أما بقوا ثمه الأربع أو بخناحيه احتراز عن الدجاج والبط الأهلي وقيد بالمتوحش في أصل الخلقة ليدخل فيه الحمام المسرول والطبي المستأنس ويخرج الأبل والغنم المتوحشة لما أن التوحش أصلي في الحمام المسرول والطبي والاستيناس عارض وبالعارض لا يتبدل حكم الأصل وفي الأبل المتوحشة انعكس الحكم لانعكاس العلة فان الاستيناس فيها أصلي والتوحش عارض فلا يثبت لها حكم الصيد باعتبار العارض ولا ينتقض هذا بالجرح الاضطراري في حقها كما في الصيد لأننا نقول الذبح الاضطراري غير مخصص بالصيد فان ذلك دائر مع الضرورة لا مع الصيدية حتى أن الشاة والبعير إذا وقعت في البحر فلم يمكن ذبحه فان هناك يقوم الجرح مقام الذبح وهو ليس بصيد وإذا أخذ الصيد وهو حي لا يحل بدون الذبح الاختياري **قوله** فاشبه دالة الحلال حلالا قوله حلالا ليس بقيد فان الدال إذا كان حلالا لا يضمن في صيد المحرم وإن كان المدلول محرما وفي المحيط جلال دل محرما على صيد الحلال في المحرم فقتل المحرم الصيد فليس على الدال الجزاء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف جرح وقال في الهاروني عليه نصف فيمنع ويدل عليه إطلاق قوله ولو كان الدال حلالا في المحرم لم يكن عليه شيء لما قلنا أنه لا التزام من جهته

(كتاب الحج ... باب الجنائيات ... فصل)

ولنا ما روينا من حديث أبي قتادة رضي الله عنه وقال عطاء رحمه الله اجمع الناس على ان على الدال الجزاء ولان الدلالة من محظورات الاحرام ولانه تفويت الا من على الصيد اذ هو آمن بتوحشه وتواريه فصارك لا تلاف ولان المحرم باحرامه التزم الامتناع عن التعرض فيضمن بترك ما يلتزمه كالمودع بخلاف الاحلال لانه لا التزام من جهته على ان فيه الجزاء على ما روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه والدلالة الموجهة للجزاء ان لا يكون المدلول عالما بمكان الصيد وان يصدقه في الدلالة حتى لو كذب به وصدق غيره لا ضمان على المكذب ولو كان الدال حلالا في الحرم لم يكن عليه شيء لما قلنا وسواء في ذلك العامد والناسي لانه ضمان يعتمد وجوبه لا تلاف

قوله ولنا ما روينا من حديث أبي قتادة رضي الله تعالى عنه أي في باب الاحرام **قوله** اجمع الناس على ان على الدال الجزاء فعلى هذا كان ما روي عن ابن عمر ليس على الدال الجزاء محمولا على ما اذا دل ولم يقتله المدلول حتى يوافق قوله قول سائر الصحابة كذا في مبسوط شيخ الاسلام وفي المنشور ولو امره بقتله ينبغي ان يضمن الجزاء وعلى هذا لو اعار المحرم سكينا من غيره ليقتل صيدا فان لم يكن مع ذلك الغير ما يقتل به الصيد فعلى المعبر الجزاء وان كان معه ما يقتل به الصيد فلا شيء على المعبر لان تمكنه من قتله لم يكن باعارة السكين **قوله** وان يصدقه في الدلالة حتى لو كذبه وصدق غيره فالجزاء على ذلك الغير الذي صدقه وان كانت دلالة ذلك الغير بعد دلالة الاول المكذب وبه صرح في المبسوط فقال فالجزاء على الدال الثاني دون الاول وفيه قيود اخر سوى هذين المذكورين احدهما ان يتصل القتل بهذه الدلالة والثاني ان الجزاء انما يجب على الدال اذا اخذ المدلول الصيد والدال محرم فاما اذا حل من احرامه قبل ان يأخذ المدلول فلا جزاء على الدال لان فعله انما يتم جنائيه

ناشبة غرامات الاموال والمبتدئ والعائد سواء لان الموجب لا يختلف
والجزاء عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ان يقوم الصيد في المكان
الذي قتل فيه او في اقرب المواضع منها ذلك ان في بر

عند بقاء احرامه الى وقت القتل الا ترى ان قتل الغير بدلالته لا يكون اكثر تأثرا من
قتله بنفسه ولو قتله بنفسه لم يلزمه شيء فكذا اذا اخذه غيره بدلالته والثالث ان يأخذه
المدلول قبل ان ينفلت الصيد حتى انه لو صدقه فلم يقتله حتى انفلت ثم اخذه بعد
ذلك فقتله لا شيء على الدال لان ذلك بمنزلة جرح اندمل كذا في المبسوط .
قوله ناشبة غرامات الاموال اي في وجوب الضمان في العمد وفي الخطأ لا في كيفية الضمان
فان المصوم مدخلا في هذا الضمان والمحرم ان اذا اشتركا في قتل صيد واحد فعلى كل واحد
منهما جزاء كامل بخلاف ما اذا اشتركا في اتلاف شاه الغير مثلا فعلى كل واحد منهما
نصف القيمة والذي قلنا من عدم الافتراق بين العمد والخطأ قول عمرو وعبد الرحمن
بن عوف وسعد بن عوف رضي الله عنهم وقال ابن عباس رضي الله عنه ليس على المحرم
في قتل الصيد خطأ جزاء وذكر الامام الاسيبجا بي رحمه الله وبه اخذ داود الاصبهاني
رحمه الله لظا هر قوله تعالى فمن قتله منكم متعمدا فالتقييد بالعمدية ينفي وجوبه عند
عدمها ولنا انه ضمان يعتمد وجوبه الا تلاف فاستوى فيه العمد وغيره كغرامات
الاموال وهذه كفارة تجب جزاء للفعل فيجب على المخطئ ككفارة القتل والتقييد
بالعمدية ليس للجزاء بل للوعيد المذكور في آخر الآية بقوله ليدوق وبال امره وهذا
الوعيد على العمد دون المخطئ على ان ذكر العمد للتنبيه اذ الدلالة قامت على ان
مقتة العمدية في القتل يمنع وجوب الكفارة لمحض الخطر والكفارة دائرة بين
العبادة والعقوبة فلا يناط بالمخطئ المحض فذكرها للتنبيه على انه لما وجبت
الكفارة على العمد لان يجيب على المخطئ اولى والمبتدئ والعائد سواء

(كتاب الحج... باب الجنائيات... فصل)

فيقومه ذوا عدل ثم هو مخير في الفداء أن شاء ابتداء بهاديا وذبحه إن بلغت هديا وإن شاء اشترى بهاطعا ما تصدق على كل مسكين نصف صاع من براوصا

وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول لا يجب الجزاء على العائد وهو قول داود ولكن يقال له اذهب فينتقم الله منك اظاهر قوله تعالى ومن عاد فلينتقم الله منه ولنا ان ضمان الاتلاف لا يختلف بالابتداء والعود اليه فان جناية العائد اظهر والمراد بالآية ومن عاد بعد العلم بالحرمة كما في آية الربوا ومن عادنا وليك اصحاب النار اي ومن عاد الى المباشرة بعد العلم بالجرمة لان يكون المراد به العود الى القتل بعد القتل.

قوله فيقومه ذوا عدل اي يقومانه من حيث نفس الصيد لا من حيث الصفة ذكر في المبسوط في آحر باب جزاء الصيد واذا قتل المحرم البازي المعلم فعليه الكفارة قيمته من غير معلم لان وجوب الجزاء باعتبار معنى الصيدية وكونه معلما صفة عارضة ليست من الصيدية في شيء لان معنى الصيدية في تنفريه وكونه معلما ينتقض ذلك لان توحشه يقل اذا كان معلما فلا يكون معنى زائدا في الجزاء بخلاف ما اذا كان مملوكا لانسان فان متلفه يغرم قيمته معلما لان وجوب القيمة هناك باعتبار المالية وما ليته بكونه منتفعا به وذلك يزداد بكونه معلما وكذلك الحمامة تجبي من موضع كذا ففي ضمان قيمتها على المحرم لا يعتبر ذلك المعنى وفي ضمان قيمتها المعتاد يعتبر فاما اذا كانت تصوت وازداد قيمتها بذلك ففي اعتبار ذلك في الجزاء روايتان في احدهما لا يعتبر لانه ليس من معنى الصيدية في شيء وفي رواية اخرى يعتبر لانه وصف ثابت باصل الخلقة بمنزلة الحمام اذا كان مطوقا **قوله** ثم هو مخير اي القاتل وقال محمد والشافعي رح يجب في الصيد النظر والاختلاف.

من تمر أو شعير أو ان شاء صام على ما نذركم وقال محمد والشافعي يجب في الصيد
لنظير فيما له نظير ففي الظبي شاة وفي الضبع شاة وفي الأرنب عناق وفي البربوع جفرة
وفي النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعمة

في هذه المسئلة في فصول أخذها هذا وهوان الواجب على المحرم القاتل قيمة الصيد
في الموضع الذي قتل فيه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد والشافعي
رحمهما الله يجب النظير فيما له نظير من النعم الذي يشبهه في المنظر لا في القيمة
والثاني أن الذي إلى الحكمين تقويم الصيد فإذا ظهرت قيمته فاختيار للمحرم بين
التكفير بالهدي والأطعام والصيام في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله
وعند محمد رحمه الله الخيار إلى الحكمين وإذا عينا نوعا عليه يلزمه التكفير به بعينه
والثالث يجوز للمحرم أن يختار الصوم مع القدرة على الهدى والأطعام عندنا لقوله تعالى
أو عدل ذلك صيام أو حرف أو للتخيير وعلى قول زفر رحمه الله لا يجوز له الصيام مع قدر
التكفير بالمال وقاس بكفارة اليمين وهدى المتعة والقران وقال حرف أولا ينفي الترتيب
في الواجب كافي قطاع الطريق أو يقطع أيديهما الآية ولكن هذا خلاف الحقيقة والتمسك
بالحقيقة واجب حتى يقوم دليل المجاز وقياس المنصوص على المنصوص باطل
والرابع إذا اختار الطعام فالمعتبر قيمة الصيد يشتري به الطعام عندنا وعند الشافعي رحمه الله
المعتبر قيمة النظير وهو قول محمد رحمه الله بناء على أصلهما أن الواجب هو النظير
والخامس إذا اختار الصيام صام مكان كل نصف صاع يوما عندنا وعند الشافعي رحمه الله يصوم
مكان كل مديوما وهذا بناء على الاختلاف في طعام الكفارة لكل مسكين عندنا يتقدر
بنصف صاع وعنده بمد كذا في المبسوط *

(كتاب الحج ... باب الجنائيات ... فصل)

ومثله من النعم ما يشبه المقتول صورة لان القيمة لا تكون نعماء والصحابة رضي الله عنهم اوجبوا النظر من حيث الخلقة والمنظر في النعمة والطبي وحمار الوحش والا رب تعالى ما بينا وقال صلى الله عليه وسلم الضبع صيد وفيه شاة وما ليس له نظير عند محمد رحمه الله تجب القيمة مثل العصفور والحمام واشياهما واذا اوجبت القيمة كان قوله كقولهما والشا نعي رحمه الله يوجب في الحمامة شاة وينبت المشابهة بينهما من حيث ان كل واحد منهما يعبد ويهدى ولابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن الحمل عليه فحمل على المثل بمعنى اكونه معهود في الشرع كما في حقوق العباد او لكونه مزاذا بالاجماع

قوله ومثله من النعم ما يشبه المقتول صورة فالله تعالى اوجب المثل مقيدا بالنعم حيث قال فجزاء مثل ما قتل من النعم تقديره فعليه جزاء من النعم مثل المقتول فمن قال انه مثله من الدراهم فقد خالف النص **قوله** واذا اوجبت القيمة كان قوله كقولهما اي من حيث ان الوجوب بالقيمة يعتبر قيمة الصيد لان يكون الخيار للمقاتل في ان تجعل القيمة هديا او طعما او صوما وانما الخيار رفيد الى الحكيم عنده **قوله** ولابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ان المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن الحمل عليه والنص اوجب المثل والمثل المطلق في الكتاب والسنة واجماع الامة والمعقول مقيد بالصورة والمعنى او بالمعنى بلا صورة اما الصورة بلا معنى فلا ولا يمكن الحمل على الاول بالاجماع فحمل على الثاني لكونه معهودا في الشرع كما في حقوق العباد قال الله تعالى فجزاء مثل ما قتل قال الله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم وهذا لان الحيوان لا مثل له من جنسه فان النعمة لا تماثل النعمة حتى لا تضمن النعمة بالنعمة فكيف تماثل البدنة النعمة ولو كانت مثلا لها لضمنت بها

(كتاب الحج باب الجنايات - فصل)

ولما فيه من التعميم وفي هذه الشخصين والمراد بالنص والله اعلم فجزاء قيمة ما قتل من النعم الوحش واسم النعم يطلق على الوحشي والاهلي كذا قال ابو عبيد والاصمعي رضي الله عنهما والمراد بما روي للتقدير به دون الجواب المعين ثم الخيار الى القاتل في ان يجعله هديا وطعاما او صنوما عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد والشافعي رحمهما الله الخيار الى الحكمين في ذلك فان حكما بالهدي يجب النظيف على ما ذكرنا وان حكما بالطعام او بالصيام فعلى ما قال ابو حنيفة وابو يوسف مخرج لهما ان التخيير شرع فقال لمن عليه فيكون الخيار اليه كما في كفارة اليمين

عند الاطلاق ولان القيمة اريدت بهذا النص فيما لا مثل له اجما فلم يبق غيره من الاطلاق المثل من الاسماء المشتركة فلا عموم له

قوله ولما فيه من التعميم بانه ان قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد عام وقوله تعالى ومن قتله منصرف الى المذكور فكان بيا ن الحكمه على سبيل العموم والمثل على سبيل العموم هو المثل من حيث القيمة فان من الصيد مالا مثل له في الخلقة كالعصفور وما اشبه ذلك وضمانه يجب بنص الكتاب فيجب حمل المثل على ما يمكن اثبات التعميم فيه وهو المثل من حيث القيمة وفيما ذهب اليه محمد والشافعي رحمهما الله تخصيص والاول اولي لانه اكثر فائدة **قوله** والمراد بالنص والله اعلم فجزاء قيمة ما قتل من النعم الوحش اي فعليه الجزاء وذلك قيمة المقتول اذا كان ذلك المقتول من النعم الوحش وان كان اسم النعم يطلق على الوحشي والاهلي لكن المراد منه هنا الوحشي دون الاهلي لان الجزاء بالقتل انما يجب على المحرم بقتل الصيد **قوله** والمراد بما روي التقدير اي بما روي كل واحد من محمد والشافعي رحمهما الله من اثر الصحابة رضي الله تعالى عنهم تقدير النظائر لا باعتبار اعيانها بل باعتبار القيمة

ولحمد والثانعي رح قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم هدى الآية ذكر الهدى منصوبا

لأنهم كانوا ارباب المواشي فكان ذلك ايجر عليهم من النقود وهو نظير ما قال علي رضي الله عنه في ولد المغرور بفك الغلام بالغلام والجارية بالجارية والمراد القيمة كذا في المبسوط وقد ذكر في الكشف فان قلت فما يصنع من يفسر المثل بالقيمة بقوله تعالى من النعم وهو تفسير للمثل بقوله تعالى هديا بالغ الكعبة قلت قد خبر من اوجب القيمة بين ان يشتري بها هديا او طعاما او بصوم كما خير الله تعالى في الآية فكان قوله من النعم بيا نالهدى المشتري بالقيمة في احد وجوه التخيير لان من قوم الصيد واشترى بالقيمة هديا فاهداه فقد جرى بمثل ما قتل من النعم على ان التخيير الذي في الآية بين ان يجزي بالهدى او يكفوه بالطعام او الصوم انما يستقيم استقامة ظاهرة بغير تعسف اذا قوم ونظر بعد التقويم اي الثلاثة يختار ما اذا عمد النظر وجعله الواجب وحده من غير تخيير فاذا كان شيئا لا نظير له قوم حينئذ ثم يخير بين الطعام والصوم ففيه نبؤ عما في الآية وقرء فجزاء مثل ما قتل برفع جزاء ومثل جميعا بمعنى فعلية جزاء مماثل ما قتل الصيد وهو عندنا بي حنيفة رح قيمة الصيد المأخوذ يقوم حيث صيد فان بلغت قيمته ثمن هدي يخير بين ان يهدي من النعم ما قيمته قيمة الصيد وبين ان يشتري بقيمته طعاما فيعطى كل مسكين نصف صاع من بروتان شاء صام عن طعام كل مسكين يوما وقرء فجزاء مثل ما قتل علي الاضافة واصله فجزاء مثل ما قتل بنصب المثل بمعنى فعلية ان يجزي مثل ما قتل ثم اضيف كما يقول عجب من ضرب زيدا ثم من ضرب زيدا وقرأ السلمي على الاصل وقد قرأ محمد بن مقاتل فجزاء مثل ما قتل بنصهما بمعنى فليجز جزاء مثل ما قتل يحكم به اي بمثل ما قتل ذوا عدل منكم حكمان عادلان من المسلمين وقالوا فيه دليل على ان المثل القيمة لان التقويم مما يحتاج الى النظر والاجتهاد دون الاشياء المشاهدة (قوله)

لانه تفسير لقوله يحكم به او مفعول لحكم الخكم ثم ذكر الطعام والصيام بكلمة او فيكون
 لخير اليهما قلنا الكفارة عطفت على الجزاء لا على الهدي بدليل انه مرفوع وكذا قوله
 تعالى او عدل ذلك صياما مرفوع فلم يك فيهما دلالة اختيار المحكمين وانما يرجع
 اليهما في تقويم المتلف، ثم الاختيار بعد ذلك الى من عليه ويقومان في المكان
 الذي اصابه لاختلاف القيم باختلاف الاماكن فان كان الموضع هراير اليباع فيه
 لصيد يعتبر اقرب المواضع اليه مما يباع فيه ويشترى قالوا الواحد يكفي والمثنى
 والى لانه احوط وابتعد عن الغلط كما في حقوق العباد وقيل يعتبر المثنى ههنا بالنص
 والهدي لا يذبح لابتكائه لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ويجوز الاطعام في غيرها
 خلا فالشأن في رحمة الله هو يعتبره بالهدي والجامع التوسعة على سكان الحرم

قوله لانه تفسير لقوله يحكم به لان الهاء في به مجمل لا يدري ما هو تفسير بقوله
 هديا فكان نصبا على التفسير فيصير كانه قال يحكم به ذوا عدل منكم بالهدي
 ثبت ان المثل انما يصير هديا باختياره وحكمه كذا في الجامع الصغير البرهاني
قوله او مفعول احكم اي يحكم به حكم هدي **قوله** ثم ذكر الطعام والصيام
 بكلمة او اي عطفا على هديا بدليل قراءة عيسى وعمير او كفارة بالنصب قلنا الكفارة
 عطفت على قوله فجزاء وكذا او عدل ذلك صياما لكونهما مرفوعين وفي الكشف
 هديا حال عن جزاء فيمن وصفه بمثل لان الصفة خصته فقربت من المعرفة او بدل
 عن مثل فيمن نصبه او عن محله فيمن جره ويجوز ان ينتصب حالا عن الضمير في به
 فان قلت هم يرفع كفارة من ينصب جزاء قلت يجعلها خبر مبتدأ محذوف كانه قيل او
 انما واجب عليه كفارة او يقدر فعليه ان يجزي جزاء او كفارة فيعطفهما على ان يجزي
 وقرأ او كفارة طعام مساكين على الاضافة وهذه الاعطاف مبينة كانه قيل او كفارة
 من طعام مساكين كقولك خاتم فضة بمعنى خاتم من فضة **قوله** ويقومان في المكان

نحن نقول الهدى قربة غير معقولة فيختص بمكان او زمان اما الصدقة قربة معقولة في كل زمان ومكان والصوم يجوز في غير مكة لانه قربة في كل مكان فان ذبح بالكوفة اجزاه من الطعام معناه اذا تصدق باللحم وفيه وفاء بقيمة الطعام لان الا راقلة تنوب عنه واذا وقع الاختيار على الهدى يهدي ما يجزيه في الاضحية لان مطلق اسم الهدى منصرف اليه وقال محمد والشافعي رح يجزي صغار النعم فيها لان الصحابة رضي الله عنهم اوجبوا اعنفا وجفرة وعن ابي حنيفة وابي يوسف يجوز الصغار على وجه الطعام يعني اذا تصدق واذا وقع الاختيار على الطعام يقوم الملتف بالطعام عندنا لانه هو المضمون فتعتبر قيمته واذا اشترى بالقيمة طعاما تصدق على كل مسكين نصف صاع من برا وصاعا من تمر او شعير ولا يجوز ان يطعم مسكين اقل من نصف صاع لان الطعام المذكور ينصرف الى ما هو المعهود في الشرع وان اختار الصيام يقوم المقتول طعاما ثم يصوم عن كل نصف صاع من برا وصاع من تمر او شعير يوما لان تقدير الصيام بالمقتول غير ممكن اذ لا قيمة للصيام فقد رناه بالطعام والتقدير على هذا الوجه

الذي اصابه وكذلك يعتبر الزمان الذي اصابه فيدلان القيمة تختلف باختلاف الازمنة ايضا **قوله** ونحن نقول الهدى قربة غير معقولة يختص بزمان او مكان وانما اختص الهدى بالحرم ليصير قربة لا لتوسعه سكان الحرم ولهذا لو اريقت خارج الحرم وتصدق بلحمها على فقراء الحرم لا يجوز **قوله** فان ذبح بالكوفة اجزاه عن الطعام كما في كفارة اليمين اذا كسا عشرة مساكين يوما واحدا جاز عن الطعام اذا كانت قيمة ما اصاب كل مسكين نصف صاع من بر ولا يجزيه عن الا طعام ايضا الا اذا اصاب كل مسكين من اللحم ما تبلغ قيمته قيمة نصف صاع **قوله** واذا وقع الاختيار اي اختيار القاتل او الحكمين على حسب الاختلاف **قوله** واذا وقع الاختيار على الطعام يقوم الملتف عندنا وعند محمد والشافعي رحمهم الله يقوم النظير بناء على ان الواجب الاصل هو النظير عندهما وعند ناقيمة الصيد

معهود في الشرع كما في باب الفدية فان فضل من الطعام اقل من نصف صاع فهو
 مخير ان شاء نصدق به وان شاء صام عنه يوما كاملا لان الصوم اقل من يوم
 غير مشروع وكذلك ان كان الواجب دون طعام مسكين يطعم قدر الواجب
 او يصوم يوما كاملا قلنا ولو جرح صيدا او نتف شعرة او قطع عضوا منه
 ضمن ما نقصه اعتبار المبعوض بالكل كما في حقوق العباد ولو نتف ريش طائرا وقطع
 قوائم صيد فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمته كما مله لانه فوت عليه الامن بتفويت
 آلة الامتناع فيغرم جزاه ومن كسر بيض نعامة فعليه قيمته وهذا مروي عن علي
 وابن عباس رضي الله عنهما ولانه اصل الصيد وله عريضة ان يصير صيدا فنزل
 منزلة الصيد احتياطا ما لم يفسد فان خرج من البيض فرخ ميت فعليه قيمته
 وهذا امتحسان والقياس ان لا يغرم سوى البيضة لان حيوة الفرخ غير معلوم
 وجه الامتنحسان ان البيض معد ليخرج منه الفرخ الحي والكسر قبل ماوانه سبب
 لموته فيحال به عليه احتياطا وعلى هذا اذا ضرب بطن طيبة فالت جنينا ميتا وماتت

قوله معهود في الشرع كما في الفدية عهد في الشرع اقامة نصف صاع من حنطة مقام
 صوم في باب الفدية كما في الشيخ الفاني وكذا اذا وصى بفدية الصيام **قوله** فخرج من
 حيز الامتناع هو قد يكون بالطيران او بالعدو او بالدخول في الحجر **قوله** ومن كسر
 بيض صيد فعليه قيمته اي قيمة البيض لانه معد ليكون صيدا فا عطي له حكم الصيد في
 ايجاب الجزاء على المحرم بافساده كما ان الماء في الرحم جعل كالولد في حكم العتق
 والوصية يؤيده قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ليلونكم الله بشيء من الصيد تناوله
 اهد يكم ورماحكم قيل ما تناوله الايدي البيض **قوله** ما لم يفسد احترازا عن بيضة مذرة
 فانه لاشي في كسرها **قوله** فان خرج من البيضة فرخ ميت فعليه قيمته حيا اي اذا علم
 حيوته او لم يعلم حاله ما اذا كان علم انه كان ميتا قبل الكسر لا ضمان عليه (قوله)

فعليه قيمتهم ما وليس في قتل الغراب والحدأة والذئب والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور جزاء لقوله صلى الله عليه وسلم خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم الحدأة والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور وقال صلى الله عليه وسلم يقتل المحرم الفأرة والغراب والحدأة والعقرب والحية والكلب العقور وقد ذكر الذئب في بعض الروايات وقيل المراد بالكلب العقور الذئب أو يقال إن الذئب في معناه والمراد بالغراب الذي يأكل الجيف ويخلط لانه يبتدىء بالاذى اما العقعق فغير مستثنى لانه لا يسمى غرابا ولا يبتدىء بالاذى وعن أبي حنيفة رحمه الله إن الكلب العقور وغير العقور والمستأنس والمتوحش منهما سواء لأن المعتبر في ذلك الجنس وكذا الغارة الأهلية والوحشية سواء والضب واليربوع ليسا من الخمس المستثناة لانهما لا يبتدئان بالاذى وليس في قتل البعوض والنمل والبراغيث والقرادشي لانهما ليست بصيود

قوله فعليه قيمتهما هذا بخلاف ما إذا ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا وماتت الام لما وجب ضمان الام لم يجب ضمان الجنين لان الجنين في حكم النفس من وجه وفي حكم الجزء من وجه والضمان الواجب لحق العباد غير مبني على الاحتياط فلا يجب في موضع الشك فاما جزاء الصيد فمبني على الاحتياط فترجح جهة النفس في الجنين فلهذا وجب جزاؤهما فان قيل فعلى هذا كان ينبغي ان يضمن قيمة البيض والفرخ قلنا البيض انما يضمن لكونه معدا للفرخ ولهذا لا يضمن البيضة المذرة فلما ضمن الفرخ لم يضمن البيض **قوله** وليس في قتل الغراب والحدأة والذئب والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور جزاء لقوله صلى الله عليه وسلم خمس من الفواسق الحدأة والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور المذكور في الرواية سبع وفي الحديث خمس لانه ذكر في بعض الروايات الذئب مكان الكلب العقور او الذئب في معناه وذكر في بعض الروايات الغراب مكان الحدأة او الغراب في معناه فلذلك ذكر في الرواية الصبع وفي الحديث

وليست بمنولدة من البدن ثم هي معززة بطبا عها وأهلراد بالبنمل السوداء
 او الصفراء الذي يؤذي وما لا يؤذي لا يحل قتلها ولكن لا يجب
 الجزاء للعلة الاولى ومن قتل قملة تصدق بما شاء مثل كف من الطعام
 لانها متولدة من التفت الذي على البدن وفي الجاه مع الصغير اطعم شيئا
 وهذا يدل على انه يجزية ان يطعم مسكينا شيئا يسيرا على سبيل الاباحه
 وان لم يكن مشبعاً ومن قتل جرادة تصدق بما شاء لان الجرادة من صيد البر
 فان الصيد مما لا يمكن اخذه الا بحيلة ويقصد به الاخذ وتمره خير من جرادة

الخمس وقوله عليه السلام يقتلن او يقتل بيان لا باحة القتل لاحقيقة الاخبار والالزام
 الخلف في كلام صاحب الشرع فان قيل كيف خص عموم قوله تعالى ولا تقتل
 الصيد وانتم حرم بهذا الحديث وهو خبر واحد قلنا خص هذا الغام ابتداء بالنص القطعي
 وهو قوله تعالى احل لكم صيد البحر لانه لما جهل النار يخ جعل كأنهما وردا
 معا فيجعل مخصصا له فبعد ذلك يجوز تخصيصه بالقياس فكيف بالخبر الواحد ان نقول
 وهو الوجه ان هذا الحديث مشهور وليس بخبر الواحد كذا ذكر في الاسرار فتجوز الزيادة
 به على كتاب الله تعالى *

قوله وليست بمنولدة من البدن احتراز عن القملة فان قتلها شيئا **قوله** وما لا يؤذي
 لا يحل قتلها روي انه عوتب بعض الانبياء عليه السلام باحراق قرية نمل **قوله** للعلة
 الاولى وهي انها ليست بصيود **قوله** ومن قتل قملة تصدق بما شاء ككسرة خبز
 هذا اذا اخذه من بدنه فقتلها واما اذا كانت القملة ساقة على الارض فقتلها فلا شيء
 عليه كما في البرغوث هذا في القملة الواحدة واما في الثنتين او الثلث كف من حنطة
 وفي الزيادة على الثلث نصف صاع من حنطة ولو التقى ثيابه في الشمس ليقتل
 القمل حرا لشمس فمات القمل فعليه من الجزاء نصف صاع من حنطة اذ كان القمل

(كتاب الحج باب الجنائيات ... فصل)

لقول عمر رضي الله عنه تمر خير من جرادة ولا شيء عليه في ذبح السلحفاة لانه من الهوام والعشرات فاشبه الخنافس والوزغات ويمكن اخذه من غير حيلة وكذا لا يقصد بالاخذ فلم يكن صيدا ومن حلب صيد الحرم فعليه قيمته لان اللبن من اجزاء الصيد فاشبه كله ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من المصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء الا باستثناء الشرع وهو ما عدا دناه وقال الشافعي رحمه الله لا يجب الجزاء لانها جبلت على الايذاء فدخلت في الفواسق المستثناة وكذا اسم الكلب يتناول السباع بأسرها لغة ولنا ان السبع صيد لتوحشه وكونه مقصودا بالاخذ اما الجملداه وليصطاد به اولدفع اذاه

كثيرا ما والقي ثوبه ولم يقصد به قتل القمل فمات القمل من حر الشمس فلا شيء عليه كذا في المبسوط .

قوله لقول عمر رضي الله عنه تمر خير من جرادة وقصة هذا الحديث ان اهل حمص اصابو جرادا كثيرا في احرارهم فجعلوا يتصدقون مكان كل جراد بدرهم فقال عمر اري دراهمكم كثيرة يا اهل حمص تمر خير من جرادة وعن ابي يوسف رحمه الله في قتل القنفذ روايتان في احدي الروايتين هونوع من الفأرة وفي رواية جعل كاليربوع كذا في المبسوط **قوله** كالسباع اي كسباع البهايم كالاسد والنمر والفهد وقوله ونحوها اي كسباع الطير كالباري والصقرفان مطلق السباع يقع على سباع البهايم **قوله** وكذا اسم الكلب يتناول السباع بأسرها لغة بمعنى ان الكلب اسم لما يتكلم اي يشتد لا ان يكون المراد منه الكلب المعروف فانه اهلي وليس بصيد ولا يحرم على المحرم اخذه فعلى هذا اسم الكلب يتناول الاسد والنمر وغيرهما الا ترى انه عليه السلام حين دعا على عتبة بن ابي لهب فقال اللهم سلط عليه كلبا من كلابك افرسه اسد بد عتبة ولنا قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم واسم الصيد يعم الكل لانه سمي به لتفروا

(كتاب الحج باب الجنایات فصل)

القياس على الفواسق ممتنع لما فيه من ابطال العدد واسم الخيل لا يقع على السبع عرفا والعرف املك ولا يجاوز قيمته شاة وقال زفر رحمه الله يجب بالغة بما بلغت عتبارهما كول اللحم ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الضبع صيده وفيه الشاة ولان اعتبار قيمته لمكان الانتفاع بجلده لا لانه محارب مؤذ ومن هذا الوجه لا يزداد على نيمة الشاة ظاهرا واذا صال السبع على المحرم فقتله لاشي عليه وقال زفر رح يجب

واستباحته وبعده عن ايدي الناس وذلك موجود فيما لا يؤكل لحمه ولان حرمة الصيد تثبت بالا حرام والحرم تعظيما للحرم والا حرام لا لكونه مأكولا حتى التحق النبات في الحرم بالصيد فصارا لما كول فيه وغيرهما كول سواء *

قوله والقياس على الفواسق ممتنع لما فيه من ابطال العدد فان قيل انكم المحقّم بالخمس غيرها ايضا قلنا الحقنا بهما ما هو في معناها من كل وجه بطريق الدلالة واما القياس على الخمس الفواسق بعلة الايذاء فمتعذر لان اذى الخمس الفواسق متعديا لينا لانها تنتعش بين اظهرنا فالذئب يقرب من مواشينا والحدأة تعيش بالاختطاف والفأرة تعيشها من طعام العباد ولا كذا الغراب والعقرب يلدغ من يتخذة وليا وانبيا والسبع بالبعد منا فلم يكن اذاه متعديا لينا غالبا فلم يكن نظير الخمس الفواسق فالاحاصل ان الشافعي رحمه الله اعتبر نفس الاذى ونحن اعتبرناه بصفة التعدي لينا كما اعتبر نفس الكفر في اباحة القتل ونحن نعتبر الكفر المفضي الى الخراب **قوله** والعرف املك اي اضبط لصاحبه واقرى افعل من المملك كان يملكه ويمسكه ولا يحيله الى الآخر كذا في المغرب **قوله** ولان اعتبار قيمته لمكان الانتفاع بجلده لا لانه محارب مؤذ وهذا الان وجوب الجزاء فيه باعتبار معنى الصيدية لا باعتبار عينه اذ هو غير ما كول وباعتبار معنى الصيدية يكون مرتكبا محظورا حرامه فلا يلزمه اكثر من شاة كسائر محظورات الاحرام ووجوب الجزاء في ما كول اللحم باعتبار عينه لانه افسد لحمه بفعله فتجب قيمته بالغة

عتبارا بالجمل الصائل ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه انه قتل سباعا واهدى كعبشا وقال
 يا ابتداءناه ولان المحرم ممنوع عن التعرض لاعتداف نفع الاذى ولهذا كان مأذونا في دفع
 ملتوهم من الاذى كما في الفواسق فلا يكون مأذونا في دفع المتحقق اولي ومع
 وجود الاذن من الشارع لا يجب الجزاء بحاله بخلاف الجمل الصائل لانه لا اذن له من
 صاحب الحق وهو العبد وان اضطر المحرم الى قتل صيد فقتله فعليه الجزاء لان الاذن مقيد
 بالكفارة بالنص على ما تلونا من قبل ولا باس للمحرم ان يذبح الشاة والبقرة
 والبعير والذباجة والبط الاهلي لان هذه الاشياء ليست بصيود لعدم التوحش والمراد
 بالبط الذي يكون في المساكن والحياض لانه الوفاء بالخلق ولو ذبح حما ما
 منسروا فعليه الجزاء خلا لما لك روح له انه الوفاء مستأنس ولا يمتنع بجناحية لبطونهم ووضه

ما بلغت ولان زيادة القيمة في الفهد والنمر والاسد لما يقصد به من التماخيا مساكته
 والتلهي به وذلك لا يتعلق بكونه صيدا اولانه محارب مؤذ وكل ذلك غير معتبر في حق
 المحرم فلا يجب الضمان به

قوله اعتبارا بالجمل الصائل الجمل اذا صال على انسان فقتله الموصول عليه تجب قيمته
قوله قال انا ابتداءناه في هذا التعليل بيان ان الدابة اذا كانت من السبع لا يوجب شيئا لانه
 لو كان الوجوب ثابتا في الحالين لما حل التخصيص لان السكوت عن البيان في موضع
 الحاجة اليه لا يجوز خصوصا بعلة زائدة مفيدة للخصوص فلولا الريادة لعمت فلما خص
 وسكت في موضع الحاجة صار بيانا على ان حكم المسكوت عنه بخلاف ما بين ولا يدخل
 على ما ذكرنا قتل المحرم القمل فانه يوجب الجزاء عليه وان كان يؤذيه لانه انما يضمن
 بقتلها لمعنى قضاء التفت بازالته ما ينمو من بدنه عن نفسه ولهذا اذا وجدها على الطريق
 فقتلها لا ضمان عليه لانها مؤذية **قوله** ومع وجود الاذن من الشارع لا يجب
 اي الاذن المطلق بخلاف المضطر فان الاذن في حقه مقيد بالكفارة بالنص وهو

ونحن نقول الحمام مستوحش باصل الخلقة ممتنع بطيرانه وان كان بطيء النهوض والاستيناس عارض فلم يعتبر وكذا اذا قتل ظبيا مستأنسا لانه صيد في الاصل فلا يبطله الاستيناس كما لبعير اذا ند لايأخذ حكم الصيد في الحرمة على المحرم واذا ذبح المحرم صيدا فذبحته ميتة لا يحل اكلها وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يحل ما ذبحه المحرم لغيره لانه عامل له فانقل فعله اليه ولنا ان الذكاة فعل مشروع وهذا فعل حرام فلا تكون ذكاة كذبحة المجوسي

قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه فغديقه من صيام او صدقة او نسك واما الاذن عند الاذى ثابته مطلقا بقواه عليه الصلوة والسلام خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم بلا جزاء فلا يجب الضمان عليه والآية وان وردت في الحلق لكونه بمعنى الاضطرار الحقتا المضطر به دلالة

قوله ونحن نقول الحمام مستوحش باصل الخلقة ممتنع بطيرانه اي جنس الحمام متوحش فكان صيدا وان كان نوع منه مستأنسا فلا يعتبر الجارض **قوله** وقال الشافعي رحمه الله يحل ما ذبحه المحرم لغيره لانه عامل له فانقل فعله اليه وهكذا ذكر في الايضاح وما ذكر في المبسوط يدل على انه لا فرق عنده بين ما اذا ذبح المحرم لنفسه او لغيره حيث قال لا يحل تناول ما ذبحه المحرم لاحد من الناس وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يحل للمحرم القاتل تناوله ويحل لغيره من الناس وفي الوجيز الغزالي وما ذبحه المحرم بنفسه فاكله حرام عليه وهل هي ميتة في حق غيره فيه قولان وفي المبسوط وحجته في ذلك ان معنى الزكوة في تسهيل الدم النجس من الحيوان وشرط الحل التسمية تدبا وواجبا على اختلاف الصلح وذلك يتحقق من المحرم كما يتحقق من الحلال الا ان الشارع حرم تناول المحرم القاتل بطريق

كتاب الحج ... باب الجنايات ... فصل (

وهذا الان المشروع هو الذي قام مقام المميز بين الدم واللحم تمييزا فيعدم بانعدامه وان اكل المحرم الذابح من ذلك شيئا فعليه قيمة ما اكل عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ليس عليه جزاء ما اكل وان اكل منه محرم آخر فلا شيء عليه في قولهم جميعا لهما ان هذه ميتة فلا يلزمه باكلها الا الاستغفار و صار كما اذا اكله محرم غيره ولا يبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه ان حرمة باعتبار كونه ميتة كما ذكرنا وباعتبار انه محظور احرامه لان احرامه هو الذي اخرج الصيد عن المحلية والذابح عن الاهلية في حق الذكاة فصا حرمة التناول

العقوبة ليكون زجره وهذا لا يدل على حرمة التناول في حق غيره كما يجعل المقتول ظلما حيا في حق القتيل حتى لا يرثه وهو ميت في حق غيره وحجتنا في ذاك قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم سماه قتلنا فعرفنا ان هذا الفعل غير موجب للحل اطلاقه **قله** وهذا الان المشروع هو الذي قام مقام المميز بدليل انه لو ذبح المسلم الحلال ولم يخرج من المذبوح دم اصلا يحل اكله وان ذبح المجوسي لا يحل اكله وان خرج منه الدم فعلم ان المعتبر هو الفعل المشروع القائم مقام المميز فيعدم المميز بانعدامه فان قيل يشك على هذا ذبح شاة الغير بغير اذنه فانه حرام محض حتى انه لو اضطر المسلم بين اكل الميتة واكل مال الغير كان عليه ان ياكل الميتة لا مال الغير كذا في المحيط قلنا النهي عن الذبح اذا كان لمعنى في الذابح او المذبوح كان ذلك نهيا لمعنى في عين الفعل فكان مانعا من ان يكون المنهي عنه مشروعاً واذا كان المنع بالنهي لمعنى بالثالث وهو المالك كان النهي لمعنى في غيره فلم يصرح في الذبح حراما بل الحرمة هناك كانت لصيانة حق المالك حتى زالت تلك الحرمة باذنه فكان مشروعاً في نفسه **قله** وان اكل المحرم الذابح من ذلك شيئا فعليه قيمة ما اكل عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ليس عليه جزاء ما اكل

بهذه الوسائط مضافة الى احرامه بخلاف محرم آخر لان تناوله ليس من محظورات
احرامه ولا باس بان ياكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه اذ لم يدل
المحرم عليه ولا امره بصيده خلا لما لك رحمة الله تعالى عليه فيما اذا اصطاده
لاجل المحرم له قوله صلى الله عليه وسلم لا باس بنا كل المحرم لحم صيد

يريد به اذا اكل بعد ما أدى جزاءه اما اذا اكل قبل ان يؤدي جزاءه دخل ضمان ما اكل في الجزاء
قوله بهذه الوسائط وهذا لان المحل انما صار ميتة بحرمة قتله وحرمة قتله بسبب
خروج الصيد عن المحلية والذبح عن الاهلية وذلك بسبب الاحرام فاستند حرمة
تناول هذه الميتة الى احرامه بهذه الوسائط فجازا مضافة حرمة اكل هذه الميتة الى الاحرام لان
الحكم كإيضا فإلى العلة يضاف الى علة العلة كما قلنا في شراء القريب انه اعتاق لان للشراء علة
الملك والملك في القريب علة العتق فاضيف الاعتاق الى الشراء بواسطة الملك بخلاف
تناول ميتة لا يقتله لان حرمة تناول تلك الميتة عليه لدينه لا لاحرامه وبخلاف محرم آخر غير
القاتل لان حرمة تناوله ليس من محظورات احرام الاكل بل من محظورات احرام
القاتل فجعل الصيد المقتول حيا في حق القاتل فتناوله يوجب الضمان وهو لحم في حق
غيره وليس بصيد حقيقة ولا حكما فلا يوجب الضمان ولا يقال ان التحلال اذا ذبح
صيدا في الحرم فادى جزاءه ثم اكل منه لا يلزمه شيء آخر وكذلك المحرم اذا كسر
بيض صيد فادى جزاءه ثم شواه واكله لا يلزمه شيء آخر لانا نقول ان وجوب
الجزاء هناك باعتبار لا من الثابت بسبب الحرم وذلك للصيد لا للحرم وكذلك البيض
وجوب الجزاء فيه باعتبار انه اصل الصيد وبعد الكسر انعدم هذا المعنى يقرره
ان المقتول بغير حق في حق القاتل كما لحمي من وجهه حتى لا يرث منه وكما لميت من وجهه

(كتاب الحج باب الجنایات... فصل)

ما لم يصد أو يصاد له ولنا ما روي ان الصحابة رضي الله عنهم تذاكروا لحم الصيد في حق المحرم فقال صلى الله عليه وسلم لا بأس به واللام فيما روي لام تملك فيحمل على ان يهدي اليه الصيد دون اللحم أو معناه ان يصاد بأموه ثم شرط عدم الدلالة وهذا تنصيص على ان الدلالة محرمة قالوا فيه روايتان ووجه الحرمة حديث ابي قتادة رضي الله تعالى عنه وفد ذكرناه وفي صيد الحرم اذا ذبحه احلال فعليه قيمته يتصدق بها على الفقراء لان الصيد استحق الا من بسبب الحرم قال صلى الله عليه وسلم في حديث فيه طول ولا يفر صيدها ولا يجزيه الصوم لانها غرامت وليست بكفارة فاشبه ضمان الاموال وهذا لانه يجب تغويت وصف في المحل

حتى تغتق ام ولد بان قتلت مولاهما فبما يبتني امره على الاحتياط جعلناه كالخني في حق القاتل وهو جزاء الاحرام فيلزمه بالتناول جزاء آخر ما جزاء صيد الحرم فغير مبني على الاحتياط في الايجاب لانه ليس فيه معنى العبادة ولهذا لا مدخل للصوم فيه فلذلك اعتبر نافية معنى المحمية فلا يجب فيه الجزاء كذا في المبسوط.

قوله ما لم يصد او يصاد له قال مولانا حميد الدين رحمه الله الصحيح عندي بالنصب و او هنا بمعنى الى اي لا بأس الى ان يصاد له وحكم ما بعد الغاية يخالف حكم ما قبلها فيستقيم له التمسك به حينئذ لانه صار تقديراً يحل للمحرم اكل لحم الصيد اذا لم يصد بنفسه حتى يصير ممدودا الى اصطياد الغير لاجله فيكون الحل منتفيا عند اصطياد غيره لاجله ومعنى الاصطياد انه ينوي الصائد ان يكون الاصطياد للمحرم سواء امره بذلك او لم يأمره كذا في المبسوط **قوله** وفي صيد الحرم اذا ذبحه احلال قيد بالاحلال لان المحرم اذا قتل صيد الحرم يلزمه كفارة واحدة لاجل الاحرام ولم يجب عليه شيء لاجل الحرم في جواب الاستحسان لان معنى تغويت الامن اذا اعتبر مرة

وهو الأمن والواجب على المحرم بطريق الكفارة جزاء على فعله لان الجحومة باعتبار
معنى فيه وهو احرامه والصوم يصلح جزاء الافعال لاضمان المحال وقال زفر راجح يجزيه
لصوم اعتبارا بما وجب على المحرم والفرق قد ذكرنا قوهل يجزيه الهدى ففيه روايتان

لا يجب الضمان لا يمكن اعتباره ثانيا لا يجب ضمان وإنما اوجبنا ضمان الا حرام لان
فيه معنى الجزاء وضمان المحل وضمان المحرم لا يشتمل على معنى ضمان الاجرام
فكان يجب ما هو مشتمل على المعنيين اولى .

قوله وهو الا من وهذا لانه لما ازال الا من عن محل آمن لحق الله تعالى فيلزمه
بمقابلته اثبات صفة الا من عن الجوع للمسكين حقا لله تعالى وذلك بالا طعام
وهذا لان ما يكون حرمة بسبب الحرم فهو بمنزلة حقوق العباد والواجب
على المحرم كفارة لما ارتكب فعلا محرما حقا لله تعالى ونجب جزاء لفعله
وهو جنايته على احرامه والصوم يصلح جزاء للافعال ولا يصلح لضمان المحال وان كان
وجوبه لحق الله تعالى كاتلاف الزكاة فان قيل لو كان جزاء صيد الحرم من قبيل
الغرامة ومن قبيل ما يشبه ضمان اموال الناس لوجب على الصبي والمجنون والكافر
غرامته اذا استهلكوا كما في اموال الناس وقد نص في الايضاح على انه لا يجب عليهم فلنا هذا
الضمان وان كان ضمان المحل من حيث انه يتعلق بتفويت المحل ولكن فيه معنى
الجزاء ايضا حتى ان حللا لو اصاب صيد الحرم فقتله في يده حلال آخر فعلى كل واحد
منهما جزاء كما مل لما ان كل واحد منهما متلف بجهة احد هما بالاخذ المفوت للامن وذلك
في معنى الاستهلاك والثاني بالاتلاف حقيقة فكان كمال الضمان على كل واحد منهما
لمعنى آخر بخلاف المغصوب اذا اتلفه متلف في يد الغاصب حيث يجب ضمان
واحد لانه عوض عن المحل لا غير ثم يرجع الاخذ على القاتل هنا بما ضمن .

(كتاب الحج باب الجنایات ... فصل)

ومن دخله الحرم بصيده هو حلال فعليه ان يرسله فيه اذا كان في يده خلافا للشافعي رحمه الله فانه يقول حق الشرع لا يظهر في مملوك العبد لحاجة العبد ولنا انه لما دخل في الحرم وجب ترك التعرض لحرمة الحرم اذ صار هو من صيد الحرم فاستحق الامن لما روينا فان باعه رذ البيع فيه ان كان قائما لان البيع لم يحجز لما فيه من التعرض للصيد وذلك حرام وان كان فائتا فعليه الجزاء لانه تعرض للصيد بتفويت الامن الذي يستحقه .

قوله ومن دخل الحرم بصيده فعليه ان يرسله فيه اذا كان في يده اي حقيقة حتى اذا كان في رخله او قصصه لا يجب عليه الا ارسال **قوله** خلافا للشافعي رح فانه يقول حق الشرع لا يظهر في مملوك العبد كما لا شجار فان ما ينبت بها الناس في الحرم لا تثبت فيها حرمة الحرم وكذا الاسلام يمتنع الاسترقاق لحق الشرع فلا يزيد الرق الثابت قبله لكان نقول حرمة الحرم في حق الصيد كحرمة الاحرام فكما ان الحرمة بسبب الاحرام ثبتت في حق الصيد المملوك حتى يجب ارساله فكذلك الحرمة بسبب الحرم وليس هذا نظير الاشجار لان ما ينبت بها الناس ليس بمحل لحرمة الحرم اصلا بمنزلة الاهلي من الحيوانات كالابل والغنم والبقروا ما الصيد مملوكا كان او غير مملوك فهو محل ثبوت الامن له بسبب الحرم كذا في المبسوط واما الجواب عن مسئلة الاسترقاق فان بقاء الرق من الامور الحكمية حتى يثبت بطريق التبعية في اولاد المسلمين فلان يثبت في الرقيق اولى فاما ههنا فالما خوذ صيد بعد دلالة الحرمة بالا حرام فساد خل في الحرم صار الصيد صيد الحرم فانه ليس المراد من صيد الحرم الا ان يكون الصيد موجودا في الحرم وهذا كذلك ثبت في حقه الامن كسائر الصيد فلا يثبت حكم الحل في الاولاد فكذا فيه **قوله** لما روينا فيه اشارة اليه **قوله** ولا ينفر صيدها .

وكذلك بيع المحرم الصيد من محرم أو حلال لما قلنا ومن أحرّم وفي بيته أو في
قفص معه صيد فليس عليه أن يرسله وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه أن يرسله
لأنه متعرض للصيد بامساكه في ملكه فصار كما إذا كان في يده ولنا أن الصحابة
رضي الله عنهم كانوا يحرمون وفي بيوتهم صيود ودوابهم ولم ينقل عنهم أو سألها وبذلك
جرت العادة الفاشية وهي من إحدى الحجج ولأن الواجب ترك التعرض وهو
ليس بمتعرض من جهته لأنه محفوظ بالبيت والقفص لانه غير أنه في ملكه ولو أرسله
في مفازة فهو على ملكه فلا معتبر ببقاء الملك وقيل إذا كان القفص في يده لزمه إرساله
لكن على وجه لا يضيع

قوله وكذلك بيع المحرم الصيد أي يرد البيع أن كان قائما وتجب القيمة
أن كان قائما لما قلنا أن البيع لم يجز لما فيه من التعرض للصيد **قوله** ومن أحرّم وفي
بيته أو في قفص معه صيد ولفظ الجمع الأصغر للمصدر الشهيد وغيره رجل أحرّم ومعه
قفص فيه صيد وقوله ومعه قفص يحتمل أنه أراد أنه معه في يده ويحتمل أنه أراد أنه
مع خادمه أو في رحله فكان لقائل أن يقول إذا كان معه في يده ينبغي أن يرسله لأن
القفص متى كان معه كان الطير في يده لا ترى أنه يصير غا صبا للطير بغصب القفص
ولقائل أن يقول لا يكون الطير في يده وإن كان القفص في يده فلا يلزمه الإرسال فإن الجنب
إذا حمل مصحفاً غلافه لم يكره ولم يكن ذلك كإخذ المصحف بيده بلا غلاف كذا ذكره
العقيد أبو جعفر وذكر عن استاذ أبي بكر الأعمش أنه لا يلزمه الإرسال سواء كان القفص
في يده أو لم يكن كذا في الفوائد الظهيرية وذكر الإمام الكشاني رحمه الله وإذا كان في يده
معليه إرساله ولكن على وجه لا يضيع فإن إرسال الصيد ليس بمنذوب كتسبيب الدابة

(كتاب الحج ... باب الجنایات ... فصل)

قال فان اصاب حلال صيدا ثم احرم فارسله من يده غيره يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمن لأن المرسل أمر بالمعروف ناه عن المنكر وما على المحصنين من سبيل وله أنه مملك الصيد بالآخذ مملوكا محترما فلا يبطل احترامه باحرامه وقد اتلفه المرسل فيضمنه بخلاف ما إذا اخذه في حاله الاحرام لانه لم يملكه والواجب عليه ترك التعرض يمكنه ذلك بان يخليه في بيته فاذا قطع يده عنه كان متعديا ونظيره الاختلاف في كسر المعازف واذا اصاب محرم صيدا فارسله من يده غيره لا ضمان عليه بالاتفاق لانه لم يملكه بالآخذ فان الصيد لم يبق محلا للملك في حق المحرم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر مادامته حرما فصاركما اذا اشترى الخمر فان قتله محرم آخر في يده فعلى كل واحد منهما جزاء لان الآخذ متعرض للصيد بازائه الامن والقاتل مقرر لذلك والتقريب كما لا بداء في حق التضمنين كمشهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا ويرجع الآخذ على القاتل وقال زفر ربح لا يرجع لان الآخذ مؤاخذ بصنعه فلا يرجع على غيره ولنا ان الآخذ انما يصير سببا للضمان عند اتصال الهلاك به فهو بالقتل جعل فعل الآخذ علما

بل هو حرام الا ان يرسله للعلف او يبيع للناس اخذه

قوله فان اصاب حلال صيد الحلال اذا اخذ الصيد ثم احرم فارسله ثم حل فوجد في يد غيره كان له اخذه منه بخلاف ما اذا اخذ الصيد وهو محرم ثم ارسله ثم حل من احرامه فوجده في يد غيره فلا سبيل له عليه كذا في الجامع الصغير لقاضي خازن رحمه الله تعالى عليه **قوله** فان الصيد لم يبق محلا للملك في حق المحرم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر والحرمة اذا اضعفت الى الايمان يخرج المحل عن المجلية كما في قوله تعالى جرمت عليكم امهاتكم *

(كتاب الحج باب الجنایات فصل)

فيكون في معنى مباشرة علة العلة فيحال بالضمان عليه

قوله فيكون في معنى مباشرة علة العلة وذلك لان العلة الاولى مع حكمها تصير حكماً
لعلة الثانية كما في شري القريب فان قيل الاخذ لم يملك الصيد ولا كما نت له فيه يد
محترمة ووجوب الضمان له على القاتل باحد هذين فكيف يرجع عليه بالضمان ولائه
بالقتل لزمته كفارة يفتي بها ويخرج بالصوم منها فلورجع انما يرجع عليه بضمان
يطالبه ويحبسه ولا يجوز ان يرجع عليه باكثر مما لزمه ولان الشيء لما خرج عن محليته
التملك لا يضمن المستهلك وان كان ضمن من في يده كمسلم يغصب خنزير ذمي او
خمرة ثم يجيء مسلم آخر فبستهلكه يضمن الاخذ للذمي ولا يرجع على المستهلك بشيء
فلنا ان اليد على هذا الصيد كانت يدا معتبرة لحق الاخذ لانه يتمكن به من الارسال
واسقاط الجزاء به من نفسه فالقاتل يصير مغتوا عليه هذه اليد فيكون ضامناً له وان
لم يملكه الاخذ كغاصب المدبر اذا قتله انسان في يده فادى الغاصب قيمته فانه يرجع على
القاتل بقيمته كما لو ملكه وان كان المدبر لا ينقل من ملك الى ملك فكذا ههنا لما ان الجزاء
بدل العين فوجب ان يقوم مؤديه مقام المالك في استحقاق ضمان قيمته واما قوله فلورجع
انما يرجع بضمان يحبسه فكان اكثر من الاول فلنا مثل هذا التفارت لا يمنع الرجوع كلاب
اذا غصب مدبر ابنه فغصبه منه آخر ثم ان الابن يضمن اياه رجع الاب على الغاصب منه
وان كان هو لا يحبس فيما لزمه لا ابنه ويكون له ان يحبس الغاصب منه فيما يطالبه به
ولا يقع الفرق بين ضمان يفني به وبين ضمان يقضي به فان زكاة المائمة يدخل تحت القضاء
وزكاة سائر الاموال لا تدخل ولا فرق بينهما ولو كان حق الله اذا كان له طالب معين تكون له
المطالبة واذا لم يكن له طالب معين لا يتعين المطالبة فاما الجواب عن مسألة خمر الذمي فان
الشرع حرم الخمر واهانها لنجاستها وفسادها فجري لذلك مجرى مهبان من المالح

(كتاب الحج ... باب الجنائيات ... فصل)

فإن قطع حشيش الحرم أو شجرة ليست بمملوكة وهو مالا ينبت للناس فعليه قيمته لا فيما جف منه لأن حرمتها ثبتت بسبب الحرم قال عليه السلام لا يختلي خلاها ولا يعصد شوكتها ولا يكون للصوم في هذه القيمة مدخل لأن حرمة تناولها سبب الحرم لا بسبب الحرم فكل من ضمان المحال على ما بيناه ويتصدق بقيمته على الفقراء وإذا أداها ملكه كافي حقوق العباد ويكره بيعه بعد القطع لأنه ملكه بسبب محظور شرعاً فلو أطلق له في بيعه ينطرق الناس إلى مثله إلا أنه يجوز البيع مع الكراهة خلافاً للصيد والفرق ما ذكره والذي ينبت للناس عادة عرصة غير مستحق للامن الإجماع ولأن المحرم المنسوب إلى الحرم والنسبة إليه على الكمال عند عدم النسبة إلى غيره بالانبات وما لا ينبت عادة إذا انبت الإنسان التحق بما ينبت عادة

نشر به ماء أو حبة خنطة ولكن هذا في حق من يعتقد اهانتها وهو المسلم فلذلك لم يرجع المسلم على المسلم المستهلك لاتحاد اعتقادهما على الاهانة وفي التضمن اعزاز لها وأما الصيد فثبت له زيادة احترام في حق المحرم باحرامه كحرمة الأدمي وهذا يدل على تأكيد الضمان لأعلى سقوطه

قوله فإن قطع حشيش الحرم أعلم أن شجرة الحرم أنواع أربعة ثلث منها يحل قطعها والانتفاع بها من غير جزاء وواحدة منها لا يحل قطعها والانتفاع بها وإذا قطعها رجل فعليه الجزاء أما الثلث فكل شجرة انبتت للناس وهو ليس من جنس ما ينبت للناس وكل شجرة انبتت للناس وهو من جنس ما ينبت للناس وكل شجرة نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت للناس وأما الواحدة فهي كل شجرة نبت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبت للناس ويمتوي في هذه الواحدة أن تكون مملوكة لأنها إن تنبت في ملكه أولم يكن حتى قالوا في رجل نبت في ملكه أم غيلان

ولونبت بنفسه في ملك رجل فعلى ناطعه قيمة لحرمة الحرم حقاً للمشرع وقيمة أخرى ضماناً لما لكه كالصيد المملوك في الحرم وما جف من شجر الحرم لأصمان فيه لأنه ليس بنام ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع إلا إذا خرو قال أبو يوسف رحمه الله لا بأس بالرعي فيه لأن فيه ضرورة فإن منع الدواب عنه متعذر ولنا ما روينا والقطع بالمشافر كالقطع بالمناجل وحمل الحشيش من الحل ممكن فلا ضرورة بخلاف إذا خرلانه استثناه رسول صلى الله عليه وسلم فيجوز قطعه ورعيه وبخلاف الكمأة لأنها ليست من جملة النيات

فقطعها إنسان فعليه قيمتها لما لكها وقيمة أخرى لحق الشرع بمنزلة ما لو قبل صيداً مملوكاً في الحرم وبعد ما أدى جزاء الشجرة يكره للمقاطع الانتفاع بها وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله لا بأس لغيره من محرم أن ينتفع به كذا في المحيط **قوله** ولونبت بنفسه يعني مما لا ينبت النامس عادة فإن قيل الضمير عائذ إلى الحشيش والحشيش إذا نبت بنفسه في غير الحرم لا يملكه صاحب الأرض فكذا في الحرم قلنا لأن سلم عود الضمير إلى الحشيش بل يعود إلى الشجرة والشجر النابت في غير الحرم مملوك لما لك الأرض وإن سلمناه ولكن الفرق أن الحشيش في أراضيها ينبت مباح لكل أحد غير مصئون عن التعرض فلم يكن المالك أولى من غيره بخلاف حشيش الحرم فإنه ينبت مصئناً عن التعرض فيكون المالك به أولى من غيره فإن قيل انتساب الحشيش إلى مالكه لم لا يوجب قصوراً في انتسابه إلى الحرم قلنا لأن الحرم هو التعرض لنبات الحرم وهذه الإضافة اختلفت بإضافة النبات إلى غير الحرم بالانبات فإما إذا أضافته إلى غير الحرم بالملكوكية لا ينافي كونه نبات الحرم كالصيد المملوك في الحرم لا ينافي كونه صيد الحرم **قوله** لأنه ليس بنام وفي قطعه زينة الحرم لأنه إذا قطع ما جف نبت مكانه أخضر فكان كهدم المسجد للبناء بأحسن من ذلك و قطع الصلوة ليؤد بها الجماعة ولا فقه لو وجب الضمان بتضرره فغفر

(كتاب الحج باب الجنائيات فصل)

وكل شيء فعله القارن مما ذكرنا ان فيه على المفرد ما فعله دمان دم الحجة ودم لعمرته وقال الشافعي ربح دم واحد بناء على انه محرم باحرام واحد عنده وعندنا باحرامين وقدم من قبل قال الا ان يتجاوز الميقات غير محرم بالجمرة والحج فيلزمه دم واحد حلا فالزفر رحمه الله لما ان المستحق عليه عند الميقات الحرام واحد ويتأخير واجب واحد لا يجب لاجزاء واحد واذا اشترك محرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما جزاء كامل لان كل واحد منهما بالشركة يصير جانيا جناية تفوق الدلالة فيتعدد الجزاء بتعدد الجنائية واذا اشترك حلالان في قتل صيد المحرم فعليهما جزاء واحد لان الضمان بدل عن المحل لاجزاء عن الجنائية فيتحدا بمحل كرجلين قتل رجلا خطأ تجب عليهما دية واحدة وعلى كل واحد منهما كفارة واذا باع المحرم الصيد او ابتاعه فالباع باطل لان بيعه حيلة تعرض للصدا لا من وبيعه بعد ما قتله بيع ميتة ومن اخرج ظبية من الحرم فولدت اولاد اثمات هي واولادها فعليه جزاؤه لان الصيد بعد الاخراج من الحرم بقي مستحقا لا من شرعا وله رد اوجب رده الى ما منه

اهل الحرم في ايقاد النار ولان ما جف بمنزلة الميعة من صيد الحرم قوله وكل شيء فعله القارن فان قيل ينبغي ان يتدا خلا لحرمة الاحرام والحرم فان المحرم اذا قتل صيدا حرم لم يجب عليه الاجزاء واحد قلنا حرمة الاحرام اقوى من حرمة الحرم لانه يحرم قتل الصيد في الاماكن كلها والحرم لا يحرمه الا فيه ولان الاحرام يحرم الصيد والحلق والطيب ولبس المخيط والجماع والحرم لا يحرم الا الصيد وتوابعه مما ينمو كالخشيش والشجر فيتبع اضعف الحرمتين اقواهما لان الاصل ان السببين اذا اجتمعا في ايجاب حكم واحد احدهما اقوى من الآخر فان الحكم يضاف الى اقواهما ويحتمل مادونه كما معدوم كالحائض مع الدافع والجارح مع جاز الرقبة

وهذه صفة شرعية فتسري الى الولد فان ادى جزاءها ثم ولدت ليس عليه جزاء الولد لان بعد اداء الجزاء لم تبق آمنة لان وصول الخلف كوصول الاصل والله اعلم.

وليس كذلك الحج والعمرة لان حرمتها في المحرمات سواء فلم يتبع احد، هما الآخر وذكر شيخ الاسلام رح ان وجوب الدمين على القارن فيما اذا كان قبل الوقوف بعرفة في الجماع وغيره من المحظورات فالما بعد الوقوف بعرفة ففي الجماع يجب دمان وفي سائر المحظورات يجب دم واحد لما ان احرام العمرة انما يبقى في حق التحلل لا غيره.

قوله وهذه صفة شرعية اي كون الطيبة مستحقة للامن بالرد الى الحرم صفة شرعية . فتسري الى الولد كصفة الحرية والرقية والتدبير فان قيل يشكل على هذا ولد المغصوبة فان المغصوبة واجب الرد الى ما لكها على الغاصب بحيث لو هلكت باي وجه كان يجب الضمان ثم صفة كونها مستحقة الرد على الغاصب صفة شرعية فيها ومع ذلك لم تسر الى ولدها حتى لو هلك ولدها لا يجب الضمان لما ان زوا مد الغصب غير مضمونة قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ما ذكره الامام الزاهد الصغار رحمه الله وهوانه انما واجب جزاء الا ولاد لان الذي اخرجته مأمور باعادة الام والاولاد الى المأمن وهو المحرم فاذا لم يفعل دخلت الاولاد في الضمان بخلاف ولدا مغصوبة لانه لم يامر صاحبها باعادته الى يده حتى لو كان مأمورا من صاحبه نقول بضمانه والثاني ما اشار اليه فخرا لاسلام رحمه الله وهوان الصيد آمن بالحرم لكونه متوحشا فيصير الجناية عليه باثبات اليد عليه لان التوحش ومعنى العيدية يزول به فساوى الفرع الاصل في هذا لانه كما اثبت اليد على الام فقد اثبتها على الولد المجتن فيها فلما ساوى الفرع الاصل في علة الضمان ساواه ايضا في الحكم بخلاف ولدا مغصوبة لان اثبات اليد في باب الغصب لا يصلح علة للضمان لان مال المرء انما يضمن بالايدي وانما يضمن بقطع اليد لان حقوق العباد انما يضمن بالتفويت ابدان والولد فارق الاصل في تفويت اليد لانه لا يتصور تفويت اليد قبل الثبوت ففارقته في الحكم ايضا.

(كتاب الحج ... باب مجاوزة الوقت بغير احرام)

باب مجاوزة الوقت بغير احرام

واذا اتى الكوفي بستان بني عامر فاحرم بعمره فان رجع الى ذات عرق
ولم يلب بطل عنه ذلك الوقت وان رجع اليه ولم يلب حتى دخل مكة وطاف
لعمرته فعليه دم وهذا عند ابي حنيفة رجع وقال ان رجع اليه محرما فليس عليه شي لبس
اولم يلب وقال زفر رحمه الله لا يسقط عنه لبس اولم يلب لان جنائنه لم ترتفع بالعود
وصار كما اذا افاض من عرفات ثم عاد اليه بعد الغروب ولنا انه تدارك المتروك في
اوانه وذلك قبل الشروع في الافعال فيسقط الدم بخلاف الافاضة لانه لم يندرك
المتروك على ما مر غير ان التدارك عند هما بعوده محرما لانه اظهر حق الميقات
كما اذا مر به محرما ساكتا وعنده رحمه الله بعوده محرما ملبيا لان العزيمة في حق
الاحرام من دويرة اهله فاذا ترخص بالتأخير الى الميقات وجب عليه قضاء حقه بانشاء
التلبية وكان التلافي بعوده ملبيا وعلى هذا الخلاف اذا احرم بحجة بعد المجاوزة
مكان العمرة في جميع ما ذكرنا وعاد بعد ما ابتدأ الطواف واستلم الحجر لا يسقط
عنه الدم بالاتفاق ولو عاد اليه قبل الاحرام يسقط بالاتفاق وهذا الذي ذكرنا
اذا كان يريد الحج او العمرة

باب مجاوزة الوقت بغير احرام

قوله فان رجع الى ذات عرق تخصيصه بذات عرق بناء على ظاهر حال الكوفي
ذكر في شرح الطحاوي رحمه الله تعالى عليه فان عاد الى ميقات آخر
سوى الميقات الاول الذي جاوزه قبل ان يتصل احرامه بالفعل سقط عنه الدم عند
علمائنا الثلاثة وعوده الى هذا الميقات والى ميقات آخر سواء وروي عن ابي يوسف
رحمه الله انه قال ينظر ان عاد الى ميقات وذلك الميقات يجازى الميقات
الاول وابتعد عن الحرم سقط عنه الدم والا فلا يسقط **قوله** بخلاف الافاضة

فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام ووقته البستان وهو صاحب المنزل سواء لان البستان غير واجب التعظيم فلا يلزمه الا حرام بقصده واذا دخله التحق باهله وللبستاني ان يدخل مكة بغير احرام للحاجة فكذلك له والمراد بقوله ووقته البستان جميع الحل الذي بينه وبين الحرم وقد مر من قبل فكذلك وقت الداخل الملحق به فان احراما من الحل ووقفا بعرفة ثم يكن عليهما شيء يريد به البستاني والداخل فيه لانهما احراما من ميقاتهما

لانه لم يتدارك المتروك لان المتروك هناك استدامة الوقوف الى غروب الشمس وهو بعوده لم يتداركه في وقته حتى قال بعضهم لو عاد قبل غروب الشمس يسقط عنه الدم لانه تدارك المتروك في وقته وهو استدامة الوقوف الى غروب الشمس وبخلاف ما اذا ابتدأ الطواف لان اوان التلا في قد انقضى فلا يمكنه التلا في لان الاحرام وسيلة والمقصود هو اداء الافعال فمالم يشرع في الاداء اوان الوسيلة باق فلما شرع في الاداء لم يبق وقت الوسيلة فلا يرتفع بعد ذلك النقصان الذي تمكن في الوسيلة فلا يسقط عنه الجابر ولانه انما اسقطنا عنه الدم باعتبار انه مبتدئ للاحرام من الميقات تقدير او في اعتبار ذلك بطلان الطواف الذي وجد منه ولا سبيل الى ذلك لوقوعه معتدابه فلا يمكن اعتباره مبتدئا بعد ذلك •

قوله فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام روي عن ابي يوسف رحمه الله انه ان نوى الإقامة بالبستان خمسة عشر يوما كان له ان يدخل مكة وان نوى الإقامة فيه دون خمسة عشر يوما ليس له ان يدخل مكة إلا بالا حرام كذا في المبسوط

(كتاب الحج...باب مجاوزة الوقت بغير احرام)

ومن دخل مكة بغير احرام ثم خرج من عامه ذلك الى الوقت واحرم بحجة عليه اجزاء ذلك من دخوله مكة بغير احرام وقال زفر رحمة الله تعالى عليه لا يجوز وهو القياس اعتبارا بالزمن بسبب النذر وصار كما اذا تحولت السنة ولنا انه تلا في المتروك في وقته لان الواجب عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كما اذا اتاه محرما بحجة الاسلام في الابتداء بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه صار ديناً في ذمته فلا يتأدى الى باحرام مقصود كما في الاعتكاف المنذور فانه يتأدى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني ومن جاوز الوقت فاحرم بعمره وانسد ما مضى فيها وقضاها

قوله ومن دخل مكة بغير احرام ثم خرج من عامه ذلك الآفاقي اذا دخل مكة بغير احرام ولزمه بسبب دخوله مكة اما حجة او عمره عندنا خلافا للشافعي رح على ما مر ثم خرج من عامه ذلك حجة الاسلام او حجة او عمره نذرها سقط به عنه ما لزمه بسبب دخوله مكة بغير احرام خلافا لزفر رح وفي شرح الطحاوي الآفاقي اذا جاء والميقات قاصدا مكة بغير احرام مرارا فانه يجب عليه لكل مرة اما حجة او عمره ثم لو خرج من عامه ذلك الى الميقات فاحرم بحجة الاسلام او غيرها فانه يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة الاخيرة ولا يسقط عندما وجب عليه لاجل مجاوزة قبلها لان الواجب قبل الاخيرة صار ديناً فلا يسقط الا بتعيين النية **قوله** بخلاف ما اذا تحولت السنة فان قيل لو هاد الى الميقات بعد تحول السنة واحرم بالعمره لم يجز ذلك عما لزم بدخول مكة وهو في الابتداء لو احرم بعمره ثم اخرداء الاعمال الى السنة الثانية جاز ذلك فلنا نعم ولكن يكره له تاخير اداء الاعمال بحكم ذلك الاحرام الى السنة الثانية والتأخير الى وقت يوجب الكراهة بمنزلة التفويت في حكم التدارك فلذلك لا ينوب عما لزمه بدخول مكة بغير احرام **قوله** كما في الاعتكاف المنذور الى المنذور في رمضان من هذه السنة

لان الأحرار يقع لازماً فصار كما اذا أفسد الحج وليس عليه دم لترك الوقت وعلى قياس قول زفر رحمه الله لا يسقط عنه وهو نظير الاختلاف في فائت الحج اذا جاوز الوقت بغير إحرام وفيمن جاوز الوقت بغير إحرام واحرم بالحج ثم أفسد حجته فهو يعتبر لمجاوزه هذه بغيرها من المحظورات ولأنه يصير قاضياً حق الميقات بالأحرار منه في القضاء وهو مكّي الفائت ولا ينعدم به غيره من المحظورات فوضي الفرق واذا خرج المكّي يريد الحج فأحرم ولم يعد إلى الحرم ووقف بعرفة فعليه شاة لان وقته الحرم وقد جاوزه بغير إحرام فان عاد إلى الحرم ولبيّن أولم يلزم فهو على الاختلاف الذي ذكرناه في الأفاقي والمتمتع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فأحرم ووقف بعرفة فعليه دم لانه لما دخل مكة واتى بانفال العمرة صار بمنزلة المكّي وأحرام المكّي من الحرم لما ذكرنا فيلزمه الدم بتأخير عنه فان رجع إلى الحرم وأهل فيه قبل ان يقف بعرفة فلا شيء عليه وهو على الخلاف الذي تقدم في الأفاقي والله تعالى اعلم *

قوله لان الأحرار يقع لازماً اي لا يمكن الخروج عنه الا بادهاء ما التزمه من الأفعال وان أفسد **قوله** وليس عليه دم لترك الوقت قيد به لانه لا يسقط عنه دم الا فساد بالقضاء **قوله** وعلى قياس قول زفر رحمه الله تعالى عليه اي قوله فيما اذا جاوز الميقات ثم أحرم وعاد إلى الميقات لا يسقط عنه دم المجاوزة وان عاد ملبياً **قوله** وهو نظير الاختلاف في فائت الحج وهو ان يجاوز الميقات بغير إحرام ثم أحرم ففائت الحج سقط عنه دم الوقت عندنا ولم يسقط عند زفر رحمه الله **قوله** هو يعتبر المجاوزة هذه بغيرها من المحظورات يعني لا يسقط عنه دم المجاوزة كما لا يسقط عنه دم التطيب او لبس المخيط او غير ذلك بهوات الحج او فساد **قوله** وأحرام المكّي من الحرم لما ذكرنا اي في فصل المواقيت وهو قوله لان النبي عليه السلام امر أصحابه بان يحرموا بالحج من جوف مكة والله اعلم *

(كتاب الحج ... باب إضافة الاحرام الى الاحرام)

باب إضافة الاحرام الى الاحرام

قال ابو حنيفة رحمه الله اذا احرم المكي بعمره وطاف لها شوطا ثم احرم بالحج فانه يرفض الحج وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمره وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله رفض العمرة احب اليها وقطعها وعليه دم لرفضها لانه لا بد من رفض احدهما لان الجمع بينهما في حق المكي غير مشروع والعمرة اولى بالرفض لانهما ادنى حالا واقل اعمالا وايسر قضاء لكونها غير موقته وكذا اذا احرم بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشيء من افعال العمرة لما قلنا فان طاف للعمرة اربعة اشواط ثم احرم بالحج رفض الحج بلا خلاف لان لاكثر حكم الكل فتعذر رفضها كما اذا فرغ منها ولا كذلك اذا طاف للعمرة قل من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله ولله ان احرام العمرة قد تأكد باداء شيء من اعمالها و احرام الحج لم يتأكد ورفض غير المتأكد ايسر ولان في رفض العمرة والحالة هذه ابطال العمل وفي رفض الحج امتناع عنه وعليه دم بالرفض ايهما رفضه لانه تحلل قبل اوانه لتعذر المضي فيه فكان في معنى المحصر الا ان في رفض العمرة قضاءها لا غير وفي رفض الحج قضاء وعمره لانه في معنى فائت الحج وان مضى عليهما اجزاة لانه ادنى افعالهما كما التزمهما غيرانه

باب إضافة الاحرام الى الاحرام

وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى عليه اذا احرم المكي بعمره وطاف لها شوطا قيد بالاحرام لان الا فاقى اذا اهل بالعمرة وطاف لها شوطا ثم اهل بالحج كان متمتعا وقيد بالعمرة لان المكي اذا احرم بالحج وطاف له شوطا ثم احرم بالعمرة فانه يرفض العمرة وقيد بالشوط لانه لو لم يطف شيئا يرفض العمرة بالاتفاق **وقوله** ولا كذلك اذا طاف للعمرة

منهيه عنهما والنهي لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف من اصلنا وعليه دم لجمعه بينهما
 لانه تمكن النقصان في عمله لارتكابه المنهي عنه وهذا في حق المكسي دم خبروني
 حق الآفاقي دم شكر ومن احرم بالحج ثم احرم يوم النحر بحجة اخرى فان حلقه
 في الاولى لم يترتب له الاخرى ولا شيء عليه وان لم يحلق في الاولى لم يترتب له الاخرى

اقل من ذلك عندهما هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها ولا كذلك اذا طاف للعمرة
 اقل من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله وذكر الامام حسام الدين الاخسبكتي رحمه الله
 والصواب وكذلك اذا طاف للعمرة اقل من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله فقال
 وهو المثبت في نسخة المصنف رحمه الله لكل واحدة من هذه النسخ وجه اما وجه الاولى
 والثالثة فظاهر واما وجه الثانية لدفع سؤال السائل وهو ان يقال لما اخذ الاكثر حكم لكل
 يكون الاقل معدوما حكما ينبغي ان يرفض العمرة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى حينئذ
 لانه لم يأخذ حكم الوجود فنصار كانه لم يطف للعمرة شيئا وهنا ك يرفض العمرة كما مرفكذا
 في المعدوم الحكمي فقال لا كذلك فانه لما اتى بشيء من افعال العمرة فقد تأكدت
 العمرة ولم يتأكد الحج اصلا فكان رفض غير المتأكد اسهل *

قوله منهيه عنهما وفي بعض النسخ عنها اي عن العمرة وهي المتعينة للرفض اجماعا
 فيما اذا لم يشتغل بالطواف والكلام فيه لانها هي الداخلة في وقت الحج وبسببها وقع النقصان
قوله والنهي لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف من اصلنا وهو ان النهي عن الافعال
 الشرعية يقتضي المشروعية عندنا **قوله** وعليه دم لجمعه بينهما فان قيل هلا لزمه
 دمان لحرمة كل واحد من الاحرامين قلنا لانه غير ممنوع من احدهما فالنقصان حيثما
 تمكن يمكن في احدهما فلذلك لزمه دم واحد كذا في الفوائد الظهيرية *

(كتاب الحج ... باب إضافة الاحرام الى الاحرام)

وعليه دم قصر ولم يقصر عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا ان لم يقصر فلا شيء عليه لان الجمع بين احرامى الحج او احرامى العمرة بدعة فاذا حلق فهو ان كان نكافى الاحرام الاول فهو جناية على الثاني لانه في غيراوانه فلزمه الدم بالاجماع وان لم يحلق حتى حج في العام القابل فقد اضر الحلق عن وقته في الاحرام الاول وذلك يوجب الدم عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يلزمه شيء على ما ذكرنا فلهذا سوي بين التقصير وعدمه عنده وشرط التقصير عندهما ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى فعليه دم لاحرامه قبل الوقت لانه جمع بين احرامى العمرة وهذا مكروه فيلزمه الدم وهو دم جبر وكفارة ومن اهل بالحج ثم احرم بعمرة لزمه لان اجمع بينهما مشروع في حق الا فاقى والمسئلة فيه فيصير بذلك قارنا لكنه 'اخطأ السنة' فيصير مسيئا فلو وقف بعرفات ولم يأت بافعال العمرة فهو رافض لعمرته لانه تعذر عليه ادائها اذ هي مبنية على الحج غير مشروعة فان توجه اليها لم يكن رافضا حتى يقف

قوله وعليه دم قصر ولم يقصر اراد بالتقصير الحلق لان التقصير لا يوجب الدم ولم يذكر في الجامع الصغير في هذا الفصل دم الجمع وذكر في كتاب المناسك ان عليه دما لاضافة الحج الى الحج لانه احرم بحج آخر قبل ان يفرغ عن حج هذه السنة فيجب عليه دمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه دم لتاخير الحلق ودم للمجمع بينهما وفي قولهما لا يجب للتاخير شيء ثم قيل لاختلاف بين الروايتين لانه سكت في الجامع الصغير عن الجواب بالدم بسبب الجمع وما نفاه وقيل بل فيه روايتان وجه رواية الاصل انه اذا احرم بالثاني قبل ان يحلق من الاول فقد جمع وهو جناية فيجب الدم جبراً وجه رواية الجامع الصغير ان هذا الجمع حصل في التوابع لافي الاصول فلا يضمن بالدم **قوله** فلو وقف بعرفات ولم يأت بافعال العمرة فهو رافض لعمرته وفي الفوائد

وقد ذكرناه من قبل فان طاف للحج ثم احرم بعمرة فمضى عليهما لزماؤه وعليه دم لجمعه بينهما لان الجمع بينهما مشروع على ما مر فصح الاحرام بهما والمرا د بهذه الطواف بطواف التحية وانه سنة وليس بركن حتى لا يلزمه تركه شيئا واذا لم يأت بما هو ركن يمكنه ان يأتي بافعال العمرة ثم بافعال الحج فلهذا الوضعي عليهما جازو عليه دم لجمعه بينهما وهو دم كفارة وجبر هو الصحيح لانه بان افعال العمرة على افعال الحج من وجه ويستحب ان يرفض عمرته لان احرام الحج قد تأكد بشي من اعماله بخلاف ما اذا لم يطف للحج واذا رفض عمرته يقضيها لصحة الشروع فيها وعليه دم لرفضها ومن اهل بعمرة في يوم النحر او في ايام التشريق لزومه لما قلنا ويرفضها اي يلزمه الرفض لانه قد ادعى ركن الحج فيصير بانها افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وتذكرت العمرة في هذه الايام ايضا على ما نذكر فلهذا يلزمه رفضها فلان رفضها فعليه دم لرفضها وعمرة مكانها

وكذلك اذا طاف لعمرته شوطا او شوطين او ثلثة اشواط لان المأتي به اقل اعمالها .
قوله وقد ذكرناه من قبل اي في آخري باب القران فقال ولا يصير رافضا بمجرد التوجه هو الصحيح من مذهب ابي حنيفة رحمه الله ايضا **قوله** على ما مر وهو قوله لان الجمع بينهما مشروع في حق الاقاني **قوله** وهو دم كفارة وهو الصحيح قال الامام فاضلخان وهو دم القران لتحقيق القران ثم قال ومن المشايخ من قال يكون دم كفارة لانه خالف السنة فكان حقران المكي فيلزمه دم كفارة فلا يأتى كل منه الحاج **قوله** بخلاف ما اذا لم يطف للحج اي لا يرفضها ويأتي بهما لانه لا يصير بانها بوجه **قوله** لما قلنا اي لصحة الشروع فيها **قوله** على ما نذكر اي في باب الفوات **قوله** وعمرة مكانها اي قضاء لما رفض من العمرة

(كتاب الحج ... باب مجاوزة الوقت بغير احرام)

لما بينا فان مضى عليها اجزاء لان الكراهة لمعنى في غيرها وهو كونه مشغولا في هذه الايام باداء بقية اعمال الحج فيجب تخلص الوقت له تعظيما وعليه دم لجمعه بينهما اما في الاحرام او في الاعمال الباقية قالوا وهذا دم كفارة ايضا وقيل اذا حلق للحج ثم احرم لا يرفضها على ظاهر ما ذكر في الاصل وقيل يرفضها احترازا عن النهي قال الفقيه ابو جعفر ومشا يخار حمهم الله تعالى على هذا فان فاته الحج ثم احرم بعمره او بحجة فانه يرفضها لان فاءت الحج يتحلل بافعال العمرة

قوله لما بينا يريد به قوله لان الجمع بينهما مشروع ثم فرق بين هذا وبين ما اذا شرع في الصوم في يوم النحر ثم افسد لان ثمة بنفس الشروع لا يصير معتمرا مرتكبا للمنهى عنه فصح شروعه بمنزلة الشروع في الصلوة في الاوقات المكروهة فان قيل كيف يكون جامعا بينهما وقد احرم بالعمرة بعد تمام التحلل من احرام الحج بطواف الزيارة قلنا لانه بقي عليه بعض واجبات الحج وهو رمي الجمار في ايام التشريق فيصير جامعا بينهما عملا وان لم يكن جامعا بينهما احراما فلهد الزمة الدم **قوله** على ظاهر ما ذكر في الاصل المذكور فيه انه لا يرفضها وقيل انه ليس بمجرى على ظاهرها ومعنى قوله لا يرفضها اي لا يرفض من غير رفض **قوله** وقيل يرفضها احترازا عن النهي وهو النهي عن العمرة في هذه الايام على ما يجيء ان العمرة مكروهة في هذه الايام فكان عليه الرفض امتناعا من هذا المنهي بمنزلة من شرع في صوم يوم الفطر انه يوم ربا لفطر **قوله** فان فاته الحج ثم احرم بعمره او بحجة فانه يرفضها واصل هذا ان الركن الاصيل في الحج الوقوف بعرفة ومن فاته فعليه ان يتحلل بافعال العمرة للمحديث اذا ثبت هذا فنقول فاءت الحج محرم باحرام الحج مباشر افعال العمرة بمنزلة المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق يكون متنديا في اصل التحريم حتى لا يصح اقتداء الغير به منفردا

من غير ان ينقلب احرامه احرام العمرة على ما يأتيك في باب الفوات ان شاء الله تعالى
 فيصيرجا معاينين العمرتين من حيث الافعال فعليه ان يرفضها كما لو احرم بعمرتين
 وان احرم بحجة يصيرجا معاينين الحجتين احراما فعليه ان يرفضها كما لو احرم بحجتين
 وعليه فضاؤه الصلحة الشروع فيها ود م لرفضها بالتحلل قبل او انه والله اعلم .

باب الاحصار

واذا احصر المحرم بعد واو اصابه مرض فممنعه من المضي جازله التحلل وقال الشافعي
 رحمة الله تعالى عليه لا يكون الا حصارا بالعدو لان التحلل بالهدى شرع
 في حق المحصر لتحصيل النجاة وبالا حلال ينجو من العدو ولا من المرض ولنا ان

في الاعمال فيلزمه القراءة ولو سها يلزمه سجدة السهو .
قوله من غير ان ينقلب احرامه احرام العمرة هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 واما عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ينقلب احرامه احرام العمرة وفائدة هذا
 الاختلاف انما تظهر في لزوم الرفض اذا احرم بحجة اخرى فعندهما يرفضهما
 كيلا يصيرجا معاينين احرامي الحجة وعند ابي يوسف رحمة الله لا يرفضها بل
 يمضي فيها **قوله** على ما يأتيك في باب الفوات اراد به قوله لان فائت الحج يتحلل
 بافعال العمرة والله تعالى اعلم .

باب الاحصار

المحصر هو الذي اهل بحجة او عمرة او بهما ثم منع من الوصول الى البيت
 لمرض او عذر او لغيرهما بان سرقته نفقته او كانت امرأة فمات محرما وزوجها عند
 وتل الشافعي رحمة الله تعالى عليه الاحصار لا يكون الا بالعدو

(كتاب الحج باب الاحصار)

آية الاحصار وردت في الإحصار بالمرض باجماع اهل اللغة فانهم قالوا الاحصار بالمرض والحصار بالعدو التحلل قبل أو انه لدفع الحرج الآتي من قبل امتداد الاحرام والحرج في الاصطبار عليه مع المرض اعظم واذا جاز له التحلل يقال له ابعث شاة تذبح في الحرم وواعد من يبعثه بيوم بعينه يذبح فيه ثم تحلل وانما يبعث الى الحرم لان دم الاحصار قرينة والاراقة لم تعرف قرينة الا في زمان او مكان على ما مر فلا يقع قرينة دونه فلا يقع به التحلل

قوله آية الاحصار وردت في الاحصار بالمرض باجماع اهل اللغة اي يجب ان يكون المراد بالآية المرض نظرا الى موضوع اللغة قال اهل اللغة احصار بالعدو والاحصار بالمرض كذا ذكره القمني والزجاج وابن السكيت وذكر في الاسرار فان قيل كيف يستقيم الحمل على المرض والآية نزلت في رسول الله عم واصحابه رضي الله عنهم وكان المنع بالعدو قلنا ان النصوص اذا وردت لا سباب لم يتعلق بها الا ان يكون السبب منقولا عنها كقول الراوي سها رسول الله عليه السلام فسجد فاما اذا وردت مطلقة عن السباب فتعمل بظاهرها ولا تحمل على السبب ثم ان كان التأويل هو المنع مطلقا عرفوا الاحلال بنص مطلق وان كان التأويل هو المنع بالمرض عرفوا الاحلال بالعدو وبمدلول هذا اللفظ فان النص لما اباح الاحلال يمنع من جهة المرض فالمنع من جهة العدو واولى بالا باحة لان منع العدو واشد فانه حقيقي لا يندفع ومنع المرض مما يزول بالداية والمحمل **قوله** تذبح في الحرم دم الاحصار يختص بالحرم عندنا وعند الشافعي لا يختص به لكنه يذبح الهدى في موضع احصائه **قوله** وواعد من يبعثه بيوم بعينه هذا عند ابي حنيفة واما عندهما فدم الاحصار موقت بيوم النحر فلا حاجة

وَأَلَيْهِ الْإِشَارَةُ بقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فإن الهدى اسم لما يهدي إلى الحرم وقال الشافعي رحمه الله لا يتوقت به لأنه شزع برخصة والتوقيت يبطل التخفيف فلنا المرامي أصل التخفيف لانهايته وتجاوز الشاة لان المنصوص عليه الهدى والشاة ادناه وتجزيه البقرة والبدنة كما في الضحايا وليس المواد بما ذكرنا بعث الشاة بعينها لان ذلك قد يعتذر بل أنه ان يبعث بالقيمة حتى تشتري الشاة هنالك وتذبح عنه وقوله ثم تحلل إشارة إلى أنه ليس عليه التحلق أو التقصير وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف عليه ذلك ولو لم يفعل لأشئ عليه لأنه صلى الله عليه وسلم حلق عام الحديبية وكان محصر أبها وأمر أصحابه بقرضبي الله عنهم بذلك ولهما ان التحلق إنما عرف قرينة مرتبا على أفعال الحج فلا يكون نسكا قبلها وفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ليعرف استحكام عزيمتهم على الانصراف

إلى المواعيد عندهما في المحصر عن الحج وإنما الاحتياج إلى المواعيد في المحصر بالعمرة وإنما قيد بقوله يذبح قيد ثم تحلل لأنه إذا ظن المحصر أنه يذبح فله فعل ما يفعل التحلل ثم ظهر أنه لم يذبح كان عليه ما على الذي ارتكب محظورات إحصاره لبقاء إحصاره كذا ذكره الإمام قاضي خان رحمه الله تعالى عليه

قوله وأليه الإشارة أي إلى المعنى الفقهي الذي ذكرناه وهو ان الرقة لم تعرف قرينة إلا في مكان مخصوص وإلا فالآية صريحة في حكم المسئلة **قوله** ثم تحلل إشارة إلى أنه ليس عليه التحلق أو التقصير وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فإن قيل قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله دليل على التحلق في الآية نزلت في المحصر كذا ذكره في الكشف ثم لما كان المحصر منها بمن التحلق قبل الغاية كان ما مورأ بالتحلق بعد الغاية لان حكم ما بعد الغاية

(كتاب الحج ... باب الاحصار)

قال وان كان قارنا بعث بدمين لا حنياه الى التحلل عن احرامين فان بعث
بهدي واحد ليتحلل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد
منهما لان التحلل منهما شرع في حالة واحدة ولا يجوز ذبح دم الا حضار
الا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز
الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر ويجوز للمحصر بالعمرة متى شاء اعتبارا بهدي
المنعة والقران وربما يعتبرانه بالخلق اذ كل واحد منهما محلل ولا يبي حنيفة رحمه الله
انه دم كفارة حتى لا يجوز الا كل منه فيختص بالمكان دون الزمان كسائر
دماء الكفار ات بخلاف دم المنعة والقران لانه دم نسك وبخلاف الخلق لانه
 في اوانه لان معظم افعال الحج وهو الوقوف ينتهي به .

مخالف لما قبلنا لما قلنا المحصر منهبي عن الخلق بهذه الآية حتى يبلغ الهدي محله فذلك
 دليل الا با حة بعد بلوغ الهدي لادليل الوجوب كما في سائر المحظورات مع ان الخلق
 وجب عليه لا للال والدم اقيم مقامه فيستغني بذلك عن الخلق .

قوله وان كان قارنا بعث بدمين ثم لا يحتاج الى ان يتعين الذي للعمرة منهما
 والذي للحج لان هذا تعيين غير مفيد فان قيل يجب ان يكتفى بهدي واحد لان
 الهدي شرع للتحلل والتحلل عن احرامين يقع بتحلل واحد كما لو حلق قبل الذبح بعد اداء
 الافعال والجواب ليس هذا كما خلق لان الخلق في الاصل محظور للاحرام وانما صار
 قربة بسبب التحلل فكان قربة لمعنى في غيره لا لعينه فينوب الواحد من اثنين كما لظها رة
 الواحدة تكفي لصلوة كثيرة فاما الهدي شرع للتحلل لانها قربة مقصودة بنفسها
 بدون التحلل كما في الاضحية وما شرع قربة بنفسها لا ينوب الواحد من اثنين كما في الصلوة
قوله اعتبارا بهدي المنعة متصل بقوله لا يجوز لذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر

قَالَ والمحصَر بالحج اذا تحلل فعليه حجة وعمره هَكَذَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلَانِ الْحُجَّةَ يَجِبُ قَضَاؤُهَا لِحُجَّةِ الشَّرْعِ وَالْعُمْرَةَ لِمَا أَنَّهُ فِي مَعْنَى
فَائِتِ الْحَجِّ وَعَلَى الْمُحْصَرِ بِالْعُمْرَةِ الْقَضَاءُ وَالْإِحْصَارُ عَنْهَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَنَا وَقَالَ مَا لَكَ
رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ لَانِهَا لَا تَتَوَفَّى وَلَنَا إِنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاصْبَا بِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
أَحْصَرُوا أَبَا لُحْدَيْبَةَ وَكَانُوا عَمَارًا وَلَانِ شَرَعَ التَّحْلُلُ لِدَفْعِ الْحَرَجِ وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي
أَحْرَامِ الْعُمْرَةِ وَإِذَا يَتَحَقَّقُ الْإِحْصَارُ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ إِذَا تَحْلَلُ بِمَا فِي الْحَجِّ وَعَلَى الْقَابِرِ
حَجٌّ وَعُمَرَتَانِ أَمَّا الْحَجُّ وَاحِدٌ فَلَمَّا بَيْنَا وَالثَّانِيَّةُ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنْهَا بَعْدَ صِحَّةِ الشَّرْعِ فِيهَا

قوله والعمره وامافضاء العمره فلانه في معنى فائت الحج من حيث انه خرج منه بعد صحتة
الشروع قبل اداء الاعمال وعلى فائت الحج التحلل بانفعال العمره فاذا لم يأت بها فعملية قضاء
العمره ايضا فان قيل انه شرع في الحج فكيف يجب عليه افعال العمره وهو لم يشرع فيها
قلنا العمره بعض الحج ودونه فجاز ان يتأدى باحرام الحج كصلوة النفل فانها بعض
الفرض ودونه فيتأدى باحرام الفرض بان يصلي الظهر ستا فان الركعتين الاخيرتين
نفل وقد ادها باحرام الفرض فان قيل هذه العمره التي تلزمه بالغوت لا يجب
قضاؤها كما لمكفرا الصوم اذا ايسر ثم افطر قلنا ان من شرع في الحج بنية الفرض
ثم تبين انه ادى الفرض فاقصد النفل لزمه القضاء لان الاحرام بالحج او بالعمره لا يزم بقصد
وبغير قصد بخلاف الصوم والصلوة فان قيل العمره للتحلل في فائت الحج وقد حصل
التحلل بالهدى قلنا فائت الحج تجب عليه افعال العمره وبعث دم الاحصار لاستعجال
التحلل ودفع ضرر دوام الاحرام لا لمقوطة ما وجب عليه بفوات الحج على انه
وجب الدم بالكتاب والعمره بالاثار

فان بعث القارن هديا وواعدهم ان يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الاحصار فان كان لا يدرك الحج والهدي لا يلزمه ان يتوجه بل يصير حتى يتحلل بنحر الهدى في هوات المقصود من التوجه وهو اداء الافعال وان توجه ليتحلل بافعال العمرة له ذلك لانه قامت الحج وان كان يدرك الحج والهدي لزمه التوجه لزوال العجز قبل حصول المقصود بالخلف واذا ادرك هديه صنع به ما شاء لانه ملكه وقد كان عينه المقصود استغنى عنه وان كان يدرك الهدى دون الحج يتحلل لعجزه عن الاصل بان كان يدرك الحج دون الهدى جاز له التحلل استحسانا

قوله فان بعث القارن هديا اي ما يجب عليه من الهدى اراد به الجنس ولذلك لم يتعرض الاعداد الواجب عليه لانه معلوم ان على القارن هديين فاستغنى بذلك عن التنصيص عليه وقيل ذكر القارن ههنا وقع غلطا من الكاتب وبيان الغلط من وجهين احدهما ان عليه هديين والثاني ان المصنف التزم الجمع بين روايتي القدوري والجامع الصغير والمذكور في القدوري واذا بعث المحصر هديا وكذا المذكور في الجامع الصغير المحصر مكان القارن **قوله** وان كان لا يدرك الحج والهدي لا يلزمه ان يتوجه فان قيل كان ينبغي ان يؤمر بالتوجه ليتحلل بالطواف والسعي بمنزلة فائت الحج قلنا ان الطواف والسعي في حق فائت الحج غير مقصود لعينه لكن المقصود هو التحلل وهذا المقصود يحصل له بالهدي **قوله** وان توجه ليتحلل بالعمرة فله ذلك لان فائت الحج يتحلل باعمال العمرة وله في هذا التوجه غرض وهو ان لا يلزمه قضاء العمرة *

وهذا التقسيم لا يستقيم على قولهما في المحصر بالحج بان دم الاخصار عند هنا يتوقت بيوم النحر فمن يدرك الحج يدرك الهدى وانما يستقيم على قول ابي حنيفة رحمه الله وفي المحصر بالعمرة يستقيم بالاتفاق لعدم ثبوت الدم بيوم النحر وجه القياس وهو قول زفر رحمه الله انه قد روي على الاصل وهو الحج قبل حصول المقصود بالبدل وهو الهدى ووجه الاستحسان اننا لو ائزمناه التوجه لضاع ماله لان المبعوث على يديه الهدى يذبحه ولا يحصل مقصوده وحرمة المال كحرمة النفس وله الخيار ان شاء صبر في ذلك المكان او في غيره ليدبح عنه فيتحلل وان شاء توجه ليؤدّي النكاح الذي التزمه بالا حرام هو اضل لانه اقرب الى الوفاء بما وعد ومن وقف بعرفة ثم احصر لا يكون محصرا لوقوع الامن عن الفوات ومن احصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر لانه تعذر عليه الا تمام فصار كما اذا احصر في الحل وان قدّر على احد هما فليس بمحصر اما على الطواف فلان فأت الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل واما على الوقوف فلما بينا

قوله وهذا التقسيم لا يستقيم على قولهما في المحصر بالحج لان دم الاخصار لما كان يتوقت بيوم النحر عند ههنا فادراك الحج يكون مدركا للهدى لا محالة لان وقت ذبح الهدى يوم النحر ووقت الحج وهو الوقوف بعرفة يوم عرفة فلذلك لا يتصور ادراك الحج دون الهدى عند هما **قوله** وحرمة المال كحرمة النفس فكما كان المخوف على نفسه عذرا كذلك المخوف على ماله والافضل ان يتوجه لانه اقرب الى الوفاء بما وعدوه واداء ما شرع فيه **قوله** ومن وقف بعرفة ثم احصر لا يكون محصرا لوقوع الامن عن الفوات لقوله عليه الصلوة والسلام من وقف بعرفة فقد تم حجه فلا يكون محصرا حتى لا يتحلل بالهدى ولكنه يبقى محرما الى ان يطوف طواف الزيارة وطواف الصدر ويحلق او يقصر وعلية دم لترك الوقوف بمزدلفة ولرمي الجمار

وقد قيل في هذه المسئلة خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى والصحيح ما علمتكم من التفصيل والله تعالى اعلم بالصواب.

دمولتاخير الطواف دمولتاخير الحلق دم عند ابي حنيفة رحمه الله فكان عليه اربعة دماء عند ابي حنيفة وكذا ذكره الا سبيجا بي رحمه الله وعندهما ليس عليه دماء خيرا الحلق والطواف شيء وقد تقدم فان قيل قد قلتم ان مدة الاحرام متى زادت ثبت حكم الاحصار وقد زادت مدة الاحرام ايضا فلما ذالا يثبت حكم الاحصار في حقه قلنا لا كذلك فإنه متمكن من التحلل بالحلق الا في النساء والمشفة بالكف عن النساء ليست كنهي بالكف عن سائر المحظورات فلم يتحقق العذر الموجب للتحلل.

قوله وقد قيل في هذه المسئلة خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى اراد بالمسئلة من احصر مكة وهو ممنوع من الطواف والوقوف وهو محصر ذكر في المبسوط قال ابو يوسف رحمه الله سألت ابا حنيفة رضي الله عنه عن المحرم يحصر في الحرم قال لا يكون محصرا قلت اليس ان النبي عليه السلام احصر بالحدبية وهي بالحرم فقال ان مكة يومئذ كانت دار حرب واما اليوم فهي دار الاسلام فلا يتحقق الاحصار فيها قال ابو يوسف رحمه الله اما انا فقول اذا غلب العدو وعلى مكة حتى حالوا بينه وبين البيت كان محصرا وهو قول الشافعي رح والاصح ان يقول اذا كان محرما بالحج فان منع عن الوقوف والطواف فهو محصرا وان لم يمنع من احد هما لم يكن محصرا لانه ان لم يكن ممنوعا من الطواف فيمكنه ان يصبر حتى يفوته الحج فيتحلل بالطواف والسعي وان لم يكن ممنوعا عن الوقوف فيمكنه ان يقف بعرفة لينتم حجه ثم يحلق فيتحلل فلا يزداد عليه احرامه فاما اذا كان ممنوعا عنهما فقد تعذر عليه الاتمام والتحلل بالطواف فيكون محصرا كما لو احصر في الحل والله تعالى اعلم.

باب الفوات

ومن احرم بالحج وفاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاتته الحج لما ذكرنا ان وقت الوقوف يمتد اليه وعليه ان يطوف ويسعى ويتحلل ويقضى الحج من قابل ولا دم عليه لقوله عليه السلام ومن فاتته عرفة بليل فقد فاتته الحج فليتحلل بعمره وعليه الحج من قابل والعمره ليست الا لطواف والسعي ولان الا حرام بعد ما انعقد صحيحا لا طريق للخروج عنه الا باداء احد النسكين كما في الاحرام المبهم وهنا عجز عن الحج فتعين عليه العمره ولا دم عليه لان التحلل ورفع يافعال العمره فكانت في حق فابت الحج بمنزلة الدم في حق المحصر فلا يجتمع بينهما

باب الفوات

قوله ولان الاحرام بعد ما انعقد صحيحا اي نافذا لازما وهذا احتراز عند احرام العبد والامة بغير اذن المولى واحرام المرأة في التطوع بغير اذن الزوج فان للمولى والزوج ان يحللها وليس باحتراز عما انعقد فاسدا لان الاحرام الفاسد وهو ما اذا جامع المحرم قبل الوقوف بعرفة او احرم مجامعا يلزم فيه المضي كما لصحيحه ان قيل يشكل هذا بالمحصر فان فيه خروجا من الاحرام من غير اداء احد النسكين قلنا اجري الكلام على الاصل فلا يرد العوارض نقضا وفصل المحصر من العوارض **قوله** كافي الاحرام المبهم بان احرم ولم يتعين حجة ولا عمره فانه يصح احرامه ولا يخرج عن الاحرام الا باداء احد النسكين

العمرة لأبغوت وهي جائزة في جميع السنة إلا خمسة أيام يكره فيها فعلها وهي يوم
عرفة ويوم النحر وإيام التشريق لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنهما أنها كانت
تكره العمرة في هذه الأيام الخمسة ولأن هذه الأيام أيام الحج فكانت متعينة له
وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال لأن دخول وقت
ركن الحج بعد الزوال لا قبله ولا يظهر من المذهب ما ذكرناه ولكن مع هذا
لو أذاه في هذه الأيام صح ويبقى محرماً بها فيها لأن الكراهة لغيرها وهو تعظيم
أمر الحج وتخليص وقته له فيصح الشروع والعمرة سنة وقال الشافعي رحمه الله
فريضة لقوله عليه السلام العمرة فريضة كفريضة الحج ولما قوله عليه السلام الحج فريضة
والعمرة تطوع ولأنها غير موقته بوقت وتتأدى بنية غيرهما كما في فائت الحج وهذه أماراة النفلية
وتأويل ما رواه ابنهما مقدرة بأعمال كالْحج إذا ثبت الغرضية مع التعارض في الآثار
قال وهي الطواف والسعي وقد ذكرناه في باب التمتع والله أعلم بالصواب

قوله وتتأدى بنية غيرهما ما عند الخصم فإن المحرم بالحج قبل أشهر الحج يكون محرماً بالعمرة
وأما بالاجماع فإن فائت الحج يتحلل بأفعال العمرة والغرض أنما يبين النفل بأن النفل
يتأدى بنية الغرض والغرض الذي هو غير معين لا يتأدى بنية النفل كذا في المسبوط
وقوله غير معين يخرج صوم رمضان فإنه فرض يتأدى بنية النفل **قوله** وتأويل ما رواه
وهو قوله عم العمرة فريضة **قوله** مع التعارض في الآثار لأن ما رواه يعارض بما روينا من
قوله عليه السلام والعمرة تطوع **قوله** وهي الطواف والسعي العمرة هي الأحرام والطواف
والسعي والحلق لأن الأحرام شرط والطواف ركن والسعي والحلق واجبان

باب الحج عن الغير

الأصل في هذا الباب ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة وصوماً أو صدقة أو غيرها عند أهل السنة والجماعة لما روي عن النبي عليه السلام أنه صلى بكشين أمليحين أحدهما عن نفسه والاخر عن أمته ممن أقرب بوحدانية الله تعالى وشهد له بالبلاغ جعل تضحية إحدى الشاتين لأمته والعبادات أنواع مالية محضة كالزكاة وبدنية محضة كالصلوة ومركبة منهما كالحج والنياحة تجري في النوع الأول في حاجتي الاختيار والضرورة لحصول المقصود بفعل النائب ولا تجري في النوع الثاني بحال لان المقصود وهو اتعاب النفس لا يحصل به وتجري في النوع الثالث عند العجز للمعنى الثاني وهو المشقة بتنقيص المال ولا تجري عند القدرة لعدم اتعاب النفس والشرط العجز الدائم الى وقت الموت لان الحج فرض العمرو في الحج النفل تجوز الا نابة حالة القدرة لان باب النفل اوسع ثم ظاهر المذهب ان الحج يقع عن المحتجج عنه وبذلك تشهد الاخبار الواردة في هذا الباب كحديث الخثعمية فانه صلى الله عليه وسلم قال فيه خبي عن ابيك واعتمرى وعن محمد رحمه الله تعالى عليه ان الحج يقع عن الحاج والامر ثواب النفقة لانه عبادت بدنية وعند العجز اقيم الانفاق مقامه

باب الحج عن الغير

قوله لحصول المقصود وهو سد خلة المحتاج بدفع المال وذو الحصول بنائبه كما يحصل به **قوله** للمعنى الثاني وهو المشقة بتنقيص المال كان من حقه ان يقول للمعنى الاول وهو حصول المقصود بفعل النائب لاعتبار جانب المال الا انه اقام مشقة التنقيص مقام مشقة اتعاب النفس عند فعله بنفسه لانه كما يلحق المرء المشقة عند فعله بنفسه تلحقه المشقة ايضا عند تنقيص ماله بالدفع الى الغير **قوله** لان الحج فرض العمر

كَالْفَدْيَةِ فِي بَابِ الصَّوْمِ

قَالَ وَمَنْ أَمْرُهُ رَجُلَانُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُجَّةٌ فَاهْلُ بِحُجَّةٍ عَنْهُمَا

بِأَنْ قِيلَ لَا يَسْتَقِيمُ التَّعْلِيلُ لِأَشْرَاطِ الْعَجْزِ الدَّائِمِ بِأَنَّهُ فَرَضَ الْعُمَرَاءُ الشَّيْخُ الْغَانِي فِي الصَّوْمِ
يَشْتَرُطُ فِيهِ الْعَجْزَ الدَّائِمَ فِي حَقِّ جَوَازِ الْفَدْيَةِ عَنْ صَوْمِهِ مَعَ أَنَّ الصَّوْمَ لَيْسَ بِفَرَضِ الْعُمَرِ
فَلَمَّا فَاتَ الصَّوْمَ عَنْ وَقْتِهِ اتَّحَقَّ بِفَرَضِ الْعُمَرَاءِ قَضَاءُهُ لَا زَمَ عَلَيْهِ مَا دَامَ حَيًّا فَاسْتَغْرَقَ الْعُمَرُ
قَضَاءُ مَنْ لَمْ يَسْتَغْرَقْ أَذَاعُ رَوَى الْمُعَلِّي عَنْ أَبِي يَوْسُفَ رَحِمَهُ فِي الْإِحْجَاجِ أَنَّ بَرَاءَ الْمُرِيضِ
قَبْلَ بَرَاغِ الْمَأْمُورِ تَلَزَمَ الْإِعَادَةُ وَأَنْ بَرَّ أَبْعَدَ الْفَرَاحَ لَا تَلَزَمُ الْإِعَادَةُ ثُمَّ الْعَجْزُ إِنْ كَانَ بَعْدَ
الْإِزْوَالِ كَالْعَدِيِّ وَالزَّمَانَةُ جَازَانِ يَحُجُّ عَنْهُ لِقِيَامِ الْعَجْزِ الدَّائِمِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ رِيحِي
زَوَالِهِ كَالْمُرْصِ وَالْجَنُونِ وَالْحَبْسِ فَإِنْ اسْتَمَرَ إِلَى وَقْتِ الْمَوْتِ حَكَمَ بِوُقُوعِ الْإِحْجَاجِ
مَوْقِعَ الْفَرَضِ لِلْعَذْرَوَانِ صَحَّ عَلَيْهِ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ وَإِذَا احْتَجَّ الرَّجُلُ الصَّحِيحُ رَجُلَانِ ثُمَّ
عَجِزَ لَمْ يَجْزِهِ عَنِ الْحُجَّةِ لَغَقْدِ الْعَذْرِ حَالَةَ الْإِحْجَاجِ .

قوله كَالْفَدْيَةِ فِي بَابِ الصَّوْمِ الْفَدْيَةِ فِي بَابِ الصَّوْمِ أَقِيمَ مَقَامَ الصَّوْمِ فِي حَقِّ سَقُوطِ الصَّوْمِ
فَكَذَا الْإِنْفَاقُ هُنَا أَقِيمَ مَقَامَ الْحَجِّ فِي حَقِّ سَقُوطِ الْأَفْعَالِ وَهَذَا الْإِنْفَاقُ سَبَبٌ لِأَدَاءِ
الْحَجِّ وَأَقَامَةُ السَّبَبِ مَقَامَ الْمُسَبَّبِ أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ هَذَا هُوَ الْكَلَامُ فِي الْحَجِّ الْفَرَضِ فَمَا
إِذَا امْرُؤٌ رَجُلٌ رَجُلَانِ يَحُجُّ عَنْهُ تَطَوُّعًا فَحُجَّ الْمَأْمُورُ وَالْحَجُّ يَقَعُ عَنِ الْمَأْمُورِ وَالْمَرْتَوَابِ
النَّفَقَةِ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَقُوعُ الْحَجِّ عَنِ الْحَاجِّ وَالْحَجُّ عَنِ الْأَمْرَانِمَا وَقَعَ فِي الْفَرَضِ بِالْإِنْصَابِ
حَيْثُ قَالَتِ الْمُتَعَمِّمَةُ أَنَّ فَرِيضَةَ الْحَجِّ إِذْ رَكَتِ أَبِي فَبَقِيَ النَّفْلُ عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ
قوله فَاهْلُ بِحُجَّةٍ عَنْهُمَا أَيُّ شَرَعٍ فِي الْأَفْعَالِ قَبْلَ أَنْ يُعَيَّنَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَى مَا يَأْتِي بَعْدَهَا

فهو من الحاج ويضمن النفقة لان الحج يقع عن الامر حتى لا يخرج الحاج عن حجة الاسلام وكل واحد منهما امره ان يخلص الحج له من غير اشتراك ولا يمكن ايقاعه عن احدهما لعدم الاولوية فيقع عن المأمور ولا يمكنه ان يجعله عن احد هما بعد ذلك بخلاف ما اذا حج عن ابويه فان له ان يجعله عن احد هما لانه متبرع بجعل ثواب عمله لاهل بيته فلهما فيبقى على خياره بعد وقوعه سبباً لثوابه وهنا يفعل بحكم الامر وقد خالف امرهما فيقع عنه ويضمن النفقة ان انفق من مالهما لانه صرف نفقة الامر الى حج نفسه وان ابهم الا حرام بان نوى عن احدهما غير عين فان مضى على ذلك صار مخالفا لعدم الاولوية وان عين احدهما قبل المضي فكذلك عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه وهو القياس لانه مأمور بالتعيين والابهام يخالفه فيقع عن نفسه بخلاف ما اذا لم يعين حجة او عمرة حيث كان له ان يعين ما شاء

قوله فهو من الحاج ويضمن النفقة لان الحج يقع عن الامر اي فيما اذا وافقه واحرم عنه على التعيين وهنا لم يقع عنه لانه خالفهما فيقع عن المأمور فيضمن النفقة **قوله** بخلاف ما اذا حج عن ابويه لان الوارث غير مأمور بالحج ومن حج عن غيره بغير امره لا يكون حاجا عنه بل يكون جاعلا ثواب الحج له فاذا اهل بحجة لغت نيته فيكون الحج لهما فيبقى الحج له وعمله يكون سبباً لثواب فيبقى خياره بعد وقوعه سبباً للثواب على ما كان قبله اما هنا فيفعل ما يفعل بحكم الامر والحج يقع عن الامر من وجه بدليل انه لم يخرج الحاج عن عهدة حجة الاسلام فكان مأموراً بايقاع الحجة لكل واحد منهما على الخلوص بدون الاشتراك فيقع عن نفسه للمخالفة لكل واحد منهما وبعد ما وقع من نفسه لا يمكن ان يقع عن غيره **قوله** بخلاف ما اذا لم يعين حجة او عمرة بان قال ليك اللهم ليك ولم يقل بحجة او بعمرة

(كتاب الحج باب الحج عن الغير)

لان الملتزم هناك مجهول وههنا المجهول من له الحق وجه الاستحسان ان الاحرام شرع ومصلحة الى الافعال لا مقصودا بنفسه والمبهم يصلح وسيلة بواسطة التعيين فاكتفي به شرطا بخلاف ما اذا ادى الافعال على الا بهام لان المؤدى لا يحتمل التعيين فصار مخالفا .

قال فان امره غيره ان يقرن عنه فالدم على من احرم لانه وجب شكر الما وفته الله تعالى من الجمع بين النسكين والمأمور هو المختص بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه وهذه المسئلة تشهد بصحة المروي عن محمد رحمه الله تعالى ان الحج يقع عن المأمور وكذلك ان امره واحد بان يحج عنه والا خربا ان يعتمر عنه واذا ناله بالقران فالدم عليه لما قلنا ودم الإحصار على الامر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف على الحاج لانه وجب التحلل دفعا لضرر امتداد الاحرام وهذا الضرر راجع اليه فيكون الدم عليه

قوله لان الملتزم هناك مجهول وههنا المجهول من له الحق فجها لانه ملتزم غير ما نعت لوجوب التعيين واما جهالة من له الحق فما نعت بدليل مسألة الاقرار فان من اقر بمجهول لمعلوم بان قال لفلان علي شيء يصح ووجب التعيين ولو اقر بمجهول لمجهول بان قال لواحد من الناس علي الف درهم لم يصح **قوله** ان الاحرام شرع ومصلحة بدليل صحة تقديمه على وقت الاداء هو اشهر الحج **قوله** فاكتفي به شرطا اي فاكتفي بالا حرام المبهم من حيث انه شرط **قوله** واذا ناله بالقران فالدم عليه وانما قيد بقوله واذا ناله بالقران فانه لو لم يأذ ناله بالقران لا يجوز له ان يجمع بينهما لاجلهم فلو قرن كان مخالفا كذا في المبسوط فيقع الحج له فيكون الدم عليه لا محالة وانما يتوهم وجوب الدم على الامر عند الاذن بالقران فلدفع هذا الوهم قيد بالاذن فان قيل لما كان هذا دم شكر ينبغي ان يجب على الامر لان المنتفع بالقران هو الامر

ولهما ان الامر هو الذي ادخله في هذه العهدة فعليه خلاصته فان كان بحج من ميت
فا حصر فالدم في مال الميت عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله ثم قيل هو من
ثلث مال الميت لانه صلة كالزكاة وغيرها وقيل من جميع المال لانه وجب حق للمأثور
فصار دينا ودم الجماء على الحاج لانه دم بخباية وهو الجاني عن اختيار ويضمن
النفقة معناه اذا جامع قبل الوقوف حتى فسد حجه لان الصحيح هو المأثور به
بخلاف ما اذا تته الحج حيث لا يضمن النفقة لانه ما فاتته به اختياره اما اذا جامع
بعد الوقوف لا يفسد حجه ولا يضمن النفقة لحصول مقصود الامر وعليه الدم في ماله

فلان هذا الدم دم نسك كسائر المناسك وانه على المأثور فكذا هذا الا ترى انه اذا عجز عن
التهدي كان الصوم عليه وحاصله ان الدماء ثلثة انواع ما يجب جزاء على جناية كجزاء الصيد
ونحوه وما يجب نسكا كدم القران والمنعة وما يجب مؤنة كدم الاخصاء ونكلاها على
المأثور سوى دم الاحصار فانه مختلف فيه .

قوله ولهما ان الامر هو الذي ادخله في هذه العهدة فعليه خلاصته كالعبد اذا احرم
باذن مولاه ثم احصر كان عليه اخراجه توضيحه ان دم الاحصار بمنزلة نفقة
الرجوع ونفقة الرجوع في مال الميت وان كان الحاج هو المنتفع به ولا ضمان
عليه فيما انفق لانه لم يكن مخالفا لمراة الميت فيما انفق الا ترى انه لو مات في
الطريق لم يضمن ما انفق فكذلك اذا احصر كذا في المبسوط **قوله** لانه صلة الصلة عبارة
عن اداء مال ليس في مقابلته عوض مالي **قوله** وغيرها كالنذور والكفارات **قوله** لان
الصحيح هو المأثور يعني اذا افسده كان مخالفا ووقع الفاسد عن الحاج ثم لما قضى الحج في
الحنية الثانية على وجه الصحة لا يسقط به حج الميت لانه لما خالف في السنة لما ضبة بالا فساد
صار الاحرام واقعا من المأثور والحج الذي يأتي به في السنة القابلة قضاء ذلك الحج فصار واقعا

(كتاب الحج باب الحج عن الغير)

لما بينا وكذا سائر هذه الكفارات على الحاج لما قلنا ومن أوصى بأن يحج عنه
 فاحجوا عنه رجلاً فلما بلغ الكوفة مات أو سرفت نفقته وقد انفق النصف يحج عن الميت
 من منزله بثلاث ما بقي وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يحج عنه من حيث مات إلا وإن
 قال كلام ههنا في اعتبار الثالث وفي مكان الحج أما الأول فالمدكور قول أبي حنيفة رحمه الله
 أما عند محمد يحج عنه بما بقي من المال المدفوع إليه إن بقي شيء والأبطل الوصية
 اعتباراً بتعيين الموصى إذ تغيب الوصى كتنعينه وعند أبي يوسف رحمه الله يحج عنه
 بما بقي من الثالث الأول لأنه هو المحل لنفاذ الوصية ولأبي حنيفة أن قسمة الوصى وعزله
 المال لا يصح إلا بالتسليم إلى الوجه الذي سماه الموصى لأنه لا خصم له ليقبض ولم يوجد
 التسليم انتهى ذلك الوجه فصار كما إذا هلك قبل الإفراز والعزل فيحج بثلاث ما بقي

عن الماء أيضاً كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله

قوله لما بينا ولما قلنا راجع إلى قوله لأنه ذم جنايته وهو الجاني عن اختيار **قوله** أما الأول
 وهو اعتبار الثالث وحاصل ذلك أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه يؤخذ
 بثلاث ما بقي فيحج به مرة أخرى ويجعل الها لك كان لم يكن وعلى قول
 أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه أن بقي من الثالث الأول وهو ثلاث جميع المال
 مقدار ما يمكن أن يحج به يحج عنه بما بقي والافتبطل الوصية وعلى قول محمد رح تبطل
 الوصية سواء بقي من الثالث الأول شيء أو لم يبق وهذا الاختلاف بينهم إذا هلك المال أو سرق
 في يد النائب حتى لو هلك المال في يد الوصي قبل الدفع إلى النائب بعد ما قسم الورثة يحج
 عنه من ثلاث ما بقي بالاتفاق ثم وثم إلى أن يبقى من المال حبة **قوله** ولأبي حنيفة
 رحمه الله إن القسمة لا تصح إلا بالتسليم إلى آخره وهذا لأن القسمة لا تتم إلا بالتسليم
 إلى الموصى له وهذا الموصى له هو الحج معنى فلا تتم القسمة إلا بالصرف إلى الحج

واما الثاني فوجه قول ابي حنيفة رحمه الله وهو القياس ان التدبر الموجود من السفر قد بطل في حق احكام الدنيا قال صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلث الحديث وتنفيذ الوصية من احكام الدنيا فثبت الوصية من وطنه كان لم يوجد الخروج وجه قولهما وهو الاستحسان ان سفره لم يبطل لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الاية وقال صلى الله عليه وسلم من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة واذا لم يبطل سفره اعتبرت الوصية من ذلك المكان واصل الاختلاف في الذي يحج بنفسه ويشتري علي ذلك المأثور بالحج .

قال ومن اهل بحجة عن ابويه يجزيه ان يجعله عن احدهما لان من حج عن غيره بغير اذنه فانما يجعل ثواب حجه له وذلك بعد اداء الحج فلفت بيته قبل اداؤه وصح جعله ثوابه لاحدهما بعد اداء بخلاف المأثور على ما فرقنا من قبل والله تعالى اعلم بالصواب .

قوله واما الثاني وهو اعتبار المكان في الحج ذكر الامام المحبوبي رحمه الله وهذا الاختلاف في المكان فيما اذخرج النايب للحج عن الامر ثم مات او خرج الموصي بنفسه ليحج ثم مات في الطريق واما لو خرج رجل من بلده تأجرا لا للحج ثم مات واورصى بان يحج عنه فانه يحج عنه من وطنه اتفاقا **قوله** بخلاف المأثور على ما فرقنا من قبل وهو قوله وهمنا يفعل بحكم الامر قد خالفه والله تعالى اعلم بالصواب .

(كتاب الحج به باب الهدى) باب الهدى

الهدى إذا شاة لما روي أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الهدى فقال إذا شاة
قال وهو من ثلثة أنواع الأبل والبقر والغنم إلا أنه صلى الله عليه وسلم لما جعل الشاة أدنى
لأبدان يكون له أعلى وهو البقر والجوزولان الهدى ما يهدى إلى الحرم
ليقترب به فيه والأصناف الثلاثة سواء في هذا المعنى ولا يجوز في الهدايا إلا ما جاز في الضحايا
لأنه قرينة تعلقت بأراقة الدم كالأضحية فيخصان بمحل واحد والشاة جائزة في كل
شيء إلا في موضعين من طواف الزيارة جنباً ومن جامع بعد الوقوف فإنه لا يجوز
فيهما الأبدنة وقد بينا المعنى فيما سبق ويجوز الأكل من هدي التطوع والمنفعة والقران
لأنه دم فُسك فيجوز الأكل منها بمنزلة الأضحية وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل
من لحم هديه وحساً من المرقعة ويستحب له أن يأكل منها لما روينا وكذا يستحب
أن يتصدق على الوجه الذي عرف في الضحايا ولا يجوز الأكل من بقية الهدايا لأنها دماء
كفارات وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أحصر بالحديبية وبعث الهدايا على
يدي ناجية الأسلمي قال له لا تأكل أنت ورفقتك منها شيئاً

باب الهدى

قوله ولا يجوز في الهدايا إلا ما جاز في الضحايا أي يشترط فيها ما يشترط في الضحايا
من السلامة عن العيوب التي تمنع الجواز كالعور والعرج وغيرهما **قوله** ويجوز الأكل
من هدي التطوع أي للمهدي ولا غنياء هذا إذا ذبح هدي التطوع في محله وهو مكة
وأما إذا ذبحه في الطريق أو عطب لا يجوز له الأكل من هدي التطوع ويجوز من
هدى الواجب على ما يجزى بعد هذا **قوله** لأنها دماء كفارات والمعنى في ذلك

ولا يجوز ذبح هدي التطوع والمنة والقران الا في يوم النحر قال في الاصل
يجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر وذبح يوم النحر افضل وهذا هو الصحيح
لان القرينة في التطوعات باعتبار انها هذا ياؤ لك يتحقق بتبليغها الى الحرم
فاذا وجد ذلك جاز ذبحها في غير يوم النحر وفي ايام النحر افضل لان معنى القرينة في اراقة الدم
فيها اظهر اما دم المنعة والقران فللقوله تعالى نكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ليقتضوا نفثهم
وقضاء النفث يختص بيوم النحر ولا نه دم نسك فيختص بيوم النحر كما لا ضحية
ويجوز ذبح بقية الهدايا في اي وقت شاء وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا في يوم النحر
اعتبار ابد دم المنعة والقران فان كل واحد دم جبر عنده ولنا ان هذه ذماء كفارات
فلا تختص بيوم النحر لانها لما وجبت لجبر النقصان كان التعجيل بها أولى
لا ارتفاع النقصان به من غير تاخير بخلاف دم المنعة والقران لانه دم نسك *
قال ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم لقوله تعالى في جزاء الصيد هدي بالغ الصعبة نصار
اصلا في كل دم هو كفارة ولان الهدى اسم لما يهدي الى مكان ومكانه الحرم قال صلى
الله عليه وسلم منى كلها منحر وفجاج مكة كلها منحر ويجوز ان يتصدق بها على
مساكين الحرم وغيرهم خلا فالشافعي رحمه الله لان الصدقة قربة معقولة والصدقة
على كل فقير قربة

ان الكفارة شرعت جزاء للجناية فيليق بها الحرمان عن الانتفاع بهديه لزيادة
الزجر ولو جاز له الانتفاع بها لا نقلب العسر يسرا *

قوله وقضاء النفث يختص بيوم النحر فكذا الذبح يختص به ليكون الكلام مسرودا على
نسق واحد **قوله** نصار ذلك اصلا لا تفاوت بين الكفارات في معنى الجبر والجزاء
فاذا ثبت وجوب التبليغ في البعض بالنص ثبت وجوب التبليغ في الباقي بدلالة

ولا يجب التعريف بالهدى الا لان الهدى ينبئ عن النفل الى مكان ليتقرب بآراقة دم فيه لا من التعريف فلا يجب ان عرف بهدى المنة فحسن لانه يتوقت بيوم النحر فعسى ان لا يجد من يدسكه فيحتاج الى ان يعرف به ولا نه دم نسك فيكون مبناه على التشهير بخلاف دماء الكفارات لانه يجوز ذبحها قبل يوم النحر على ما ذكرنا وسبهه الجناية فيليق به الستر **قَالَ** والا فضل في البدن النحر وفي البقر والغنم لذبح لقوله تعالى فصل لربك وانحر قيل في تأويله الجزور وقال الله تعالى ان تذبحوا بقرة وقال الله تعالى وفدياه بذبح عظيم والذبح ما اعد للذبح وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم نحر الابل وذبح البقر والغنم ثم ان شاء نحر الابل في الهدايا قيا ما واضجعها واي ذلك فعل فهو حسن والا فضل ان ينحرها قيا لما روي انه صلى الله عليه وسلم نحر الهدايا قيا واصحابه رضي الله تعالى عنهم كانوا ينحرونها قيا ما معقولة اليد اليسرى ولا يذبح البقر والغنم قيا ما لان في حالة الاضطجاع المذبح ايمن فيكون الذبح ايسر والذبح هو السنة فيهما والاولى ان يتولى ذبحها بنفسه اذا كان يحسن ذلك لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة في حجة الوداع

قوله ولا يجب التعريف بالهدى ايا التعريف له معان التشبيه باهل عرفته في غيرها والذهاب بالهدى ايا الى عرفته وتعريف الهدى ايا اعلامها بعلامته مثل التقليد والاشعار وكل ذلك ليس بواجب ثم ههنا يحتمل ان يراد به الثاني بدلالة قوله فعسى لا يجد من يدسكه فيحتاج الى ان يعرف به اي يذهب به الى عرفاته ويحتمل ان يراد به الا حير بدلالة قوله ولا نه نسك فيكون مبناه على التشهير **قوله** الا فصل ان ينحرها قيا لما روي وفي قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها اشارة الى هذا لان السقوط يكون عن حالة القيام **قوله** معقولة اليد اليسرى المراد منه ان يضم الساق مع الفخذ بعد رفع ساقه منحنية الى الفخذ ويربط عليهما كما يربط كذلك عند البروك

(كتاب الحج ... باب الهدي)

فَنَحْرَنِيْفا وَسْتِيْنَ بِنَفْسِهِ وَوَلِيَّ الْبَاقِي عِلْمًا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَلَا نَهْ قَرِيْبَةً وَالتَّوَلَّى فِي الْقُرْبَاتِ أَوَّلِيَّ
لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ الْخُشُوعِ إِلَّا أَنْ الْإِنْسَانَ قَدْ لَا يَهْتَدِيْ لِذَلِكَ وَلَا يَحْسُنُهُ فَجَوَزْنَا تَوَلِّيْتَهُ غَيْرَ
قَالَ وَيَتَصَدَّقُ بِجَلَالِهَا وَخَطَايَاهَا وَلَا يُعْطَى أَجْرَةَ الْجَزَارِ مِنْهَا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لِعَلِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تَصَدَّقْ بِجَلَالِهَا وَبِخَطْمِهَا وَلَا تُعْطَى أَجْرَةُ الْجَزَارِ مِنْهَا وَمَنْ سَاقَ بَدَنَةً
بِأُضْطِرٍّ إِلَى رُكُوبِهَا رُكْبَةً أَوْ أَنْ اسْتَغْنَى عَنْ ذَلِكَ لَمْ يَرْكَبْهَا لِأَنَّهُ جَعَلَهَا خَالِصًا لِلَّهِ
تَعَالَى فَمَا يَنْبَغِيْ أَنْ يَصْرَفَ شَيْئًا مِنْ عَيْنِهَا أَوْ مِنْهَا نَعْمًا إِلَى نَفْسِهِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ ضَحْلَهُ إِلَّا أَنْ
يَجْتَاجَ إِلَى رُكُوبِهِ لِمَا رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يَسْوَاقُ بَدَنَةً فَقَالَ
ارْكَبْهَا وَبَلِّكْ وَتَأْوِيلُهُ أَنَّهُ كَانَ عَاجِزًا مُحْتَاجًا وَلَوْ رَكِبَهَا فَانْتَقَصَ بِرُكُوبِهِ فَعَلِيهِ
ضَمَانٌ مَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ وَأَنْ كَانَ لَهَا لَبَنٌ لَمْ يَحْلِبْهَا لِأَنَّ اللَّبَنَ مَتَوَلَّدٌ مِنْهَا فَلَا يَصْرَفُهُ إِلَى
حَاجَةِ نَفْسِهِ وَيَنْضَحُ صَرْعَهَا بِالْمَاءِ الْبَارِدِ حَتَّى يَنْقُطَعَ اللَّبَنُ وَلَكِنْ هَذَا إِذَا اسْكَنْتَ قَرِيْبًا مِنْ
وَقْتُ الذَّبْحِ فَإِنْ كَانَ بَعِيدًا مِنْهُ يَحْلِبُهَا وَيَتَصَدَّقُ بِلَبْنِهَا كَيْلًا يَضُرُّ ذَلِكَ بِهَا وَإِنْ صَرَفَهُ
إِلَى حَاجَةِ نَفْسِهِ تَصَدَّقَ بِشِئْلِهِ أَوْ بِقِيَمَتِهِ لَا نَهْ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ وَمَنْ سَاقَ هَدِيًّا فَعَطِبَ فَإِنْ
كَانَ تَطَوُّعًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ لِأَنَّ الْقَرِيْبَةَ تَعَلَّقَتْ بِهَذَا الْمَحَلِّ وَقَدَفَاتٍ وَأَنْ كَانَ عَنْ وَاجِبٍ
فَعَلِيهِ أَنْ يَقِيْمَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ لِأَنَّ الْوَاجِبَ بَاقٍ فِي ذِمَّتِهِ وَأَنْ أَصَابَهُ عَيْبٌ كَثِيرٌ يَقِيْمُ
غَيْرُهُ مَقَامَهُ لِأَنَّ الْمَعِيْبَ بِمِثْلِهِ لَا يَتَأَدَّى بِهِ الْوَاجِبُ فَلَا بَدَنَ مِنْ غَيْرِهِ وَصَنَعَ بِالْمَعِيْبِ
مَا شَاءَ لِأَنَّهُ اتَّحَقَّ بِسَائِرِ مَلَاكِهِ

قَوْلُهُ فَنَحْرَنِيْفا وَسْتِيْنَ الْنِيفُ بِالْتَشْدِيدِ كُلِّ مَا بَيْنَ الْعَقْدَيْنِ وَقَدْ يَخْفَفُ وَأَصْلُهُ مِنَ الْوَادِ
وَعَنِ الْمُبْرَدِ الْنِيفُ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ **قَوْلُهُ** فَإِنْ أَصَابَهُ عَيْبٌ كَثِيرٌ يَرِيدُ بِهِ عَيْبًا
يَمْنَعُ التَّضْحِيَةَ بَأَنْ ذَهَبَ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ أَذْ نَهْ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى
وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللهُ أَذْ ذَهَبَ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ الْأَذْنِ

(كتاب الحج باب الهدى)

واذا عطبت البدنة في الطريق فان كان تطوعاً انحراها وصبغ نعلها بد منها وضربها
صفحة سنامها ولا يأكل هو ولا غيره من الاغنياء بذلك امر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ناجية الاسلامي رضي الله عنه والمراد بالنعل قلايتها وفائدة ذلك ان يعلم
الناس انه هدي فيأكل كل منه الفقراء دون الاغنياء وهذا لان الاذن يتناوله معلق بشرط بلوغه
محلته فينبغي ان لا يحل قبل ذلك اصلاً الا ان التصديق على الفقراء افضل من ان يتركه
جزر اللسباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود فان كانت واجبة اقام غيرها مقامها وصنع
بها ما شاء لانه لم يبق صالحاً لما عينه وهو ملكه كسائر املاكه وبقلده هدي التطوع والمتبعة
والقربان الا انه قد منسك وفي التعديد اظهاره وتشهيره فيليق به ولا يقلد دم الا حصار ولا دم
الجنائيات لان سببها الجنائيه والاستراليق بها

على حسب الاختلاف في المانع *

قوله واذا عطبت البدنة في الطريق اي قربت من العطب يدل عليه قوله فان كان تطوعاً
انحراها وبهذا اخرج الجواب لسؤال من قال ان هذا مكرربما ذكر او لا بقوله ومن ساق هذا
فعطب لا نأقول ذلك في حقيقة الهلاك وهذا في القرب من الهلاك **قوله** بذلك امر
رسول الله صلى الله عليه وسلم ناجية الاسلامي روي ان النبي عليه السلام بعد
الهدايا على يدي ناجية الاسلامي وامره ان يسلك بها الفجاج والودية حتى
يخرج بها الى منى فينحراها فقال ما ذا اصنع بما ابدع منها فقال انحراها واصبغ
نعلها بد منها واضرب بها صفحة سنامها ثم خل بينها وبين الناس ولا تأكل انت ولا
احد من رفقتك منها شيئاً وانما نهاه ان يتناول منها لانه كان غنياً مع رفقته **قوله** والمراد
بالنعل قلايتها لان الغالب ان يكون القلادة قطعة نعل **قوله** جزر اللسباع لانه
بغثتين المحرم الذي يأكله السباع

(كتاب الحج مسائل منشور)

وهم ألا حصار جابر فيلحق بجنسها ثم ذكر الهدى ومراعاة البدنية لا نه لا يقلد لها عادة
ولا يسن تقلبها عندنا لعدم فائدة التقليد على ما تقدم والله اعلم .

مسائل منشورة .

أهل عرفته إذا وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر اجزأهم والقياس
ان لا يجربهم اعتبارا بما اذا وقفوا يوم التروية وهذا لانه عبادت تختص بزمان ومكان
فلا يقع عبادته دونهما وجه الاستحسان ان هذه .

قوله ودم الا حصار جابر فيلحق بجنسه وهو الدماء الجابرة كديم الجبايات
قوله لعدم فائدة التقليد وتلك الفائدة ان لا يمنع من الماء والعلف انما اعلم انه
هذي وهذا فيما غاب عن صاحبه كالابل والبقر دون الغنم فان الغنم يضيغ اذا لم يكن
صاحبه معه فلذلك لا تقلد الغنم **قوله** على ما تقدم اشارة الى ما ذكرنا قبيل
باب القرآن بقوله وتقليد الشاة غير معتاد وليس بسنة ولكن لم يذكر هناك عدم
الفائدة والله تعالى اعلم بالصواب .

مسائل منشورة

قوله أهل عرفته إذا وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر صورة هذه الشهادة ان يشهدوا
انهم رؤا هلال ذي الحجة في ليلة كان اليوم الذي وقفوا فيه اليوم العاشر من ذي الحجة
وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في الغلط في العيد انهم اذا صلوا العيد فظهروا انهم فعلوا
ذلك بعد الزوال لا يخرجون من الغد في العيدين لانه في الفطرات الوقت وفي الاصحى
فات السنة وعنه انهم يخرجون فيهما وعنه انهم يخرجون في الاصحى دون الفطر
مؤذاتهم يخرجوا فالصحيح ان ذلك يجزئهم للعذر

(كتاب الحج بمسائل مشورة)

شهادة قامت على النفي وعلى امر لا يدخل تحت الحكم لان المقصود منها نفي حجهم
والحج لا يدخل تحت الحكم فلا تقبل ولان فيه بلوى عما مالتعذر الاحتراز عنه والتدراك غير
ممكّن وفي الامر بالامعة حرج بين فوجب ان يكتفى به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا
يوم التروية لان التدراك ممكن في الجملة بان يزول الاشتباه في يوم عرفة ولان جواز المؤخر له
نظير ولا كذلك جواز المقدم قالوا ينبغي للحاكم ان لا يسمع هذه الشهادة ويقول
قد تم حج الناس فانصرفوا الا انه ليس فيها الايفاع الفتنة وكذا اذا شهدوا عشيّة عرفة
برؤية الهلال فلا يمكنه الوقوف في بقية الليل مع الناس او اكثرهم لم يعمل بتلك الشهادة
قال ومن رمى في اليوم الثاني الجمرة الوسطى والثالثة ولم يرم الاولى فان رمى
الأولى ثم الباقيتين فحسن لانه راعى الترتيب المسنون ولورمى الاولى وخذها اجزاه
لانه تدرك المتروك في وقته وانما ترك الترتيب

قوله شهادة قامت على النفي وعلى ما لا يدخل تحت الحكم علل بهذا
المجموع كيلا يلزمه النقص بما لو شهدا انه لم يستثن الزوج عند قوله انت
طالق ثلثا ولم يقل قول النصارى عند قوله المسيح بن الله والزوج يدعي ذلك
لان هذه الشهادة وان قامت على النفي لكن فيما يدخل تحت الحكم
قوله لان المقصود منها نفي حجهم المعتبر هو المقصود كما لو دعاه اذا دعى
رد الوديعة وانكر رب الوديعة فالقول للمودع وان كان مدعيّا ظاهرا لان المقصود
من دعواه نفي وجوب الضمان فيكون منكرا معنى **قوله** والحج لا يدخل
تحت الحكم لان ما يدخل تحت الحكم هو الذي يجبر الحاكم المحكوم عليه به والحج
عبادة والعبادات لا يجبر عليها **قوله** ولان جواز المؤخر له نظير فان القضاء بعد

(كتاب الحج ... مسائل منثورة)

وقال الشافعي رحمه الله لا يجزيه ما لم يعد الكل لأنه شرع مرتبا فصا ركبا إذا سعى قبل الطواف
أوبدا بالمرورة قبل الصفا ولنا أن كل جمرة قريبة مقصودة بنفسها فلا يتعلق الجواز بتقديم البعض
على البعض بخلاف السعي لأنه تابع للطواف لأنه دونه والمرورة عرف منتهى
السعي بالنص فلا تتعلق به البداءة .

قال ومن جعل على نفسه أن يحج ماشيا فإنه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة
وفي الأصل خيرة بين الركوب والمشي .

لو فلت مشروع ولا كذ لك قبل الوقت قال شمس الأئمة انحلو اني رح ينبغي للقاضي
أن لا يسمع هذه الشهادة ويقول قد تم حج الناس ولا رفق في شهادتكم لهم بل فيه
تهيج الفتنة والفتنة نائمة لعن الله من ايقظها .

قوله وقال الشافعي رح لا يجزيه ما لم يعد الكل لأنه شرع مرتبا أعلم أن الشافعي
رحمه الله ترك أصله وكذا علماء نزارهم الله فإن قيل الترتيب في الفوائت
شرط عندنا وهنالم يشترط والترتيب في الفوائت ليس بشرط عنده وهنالم يشترط فكل احتاج
الى الفرق والشافعي يقول في الصلوة كل واحدة منها مقصودة بنفسها فلا يكون
تبعها لغيرها واما جمرات اليوم فواحدة بدليل انه يجب دم واحد بترك الكل فيجب
رميها كما شرعت وعلماءنا قالوا كل جمرة مقصودة بنفسها لان كل واحدة منها متعلقة
ببقعة على واحدة والبقعة في باب الحج اصل فكان ما شرع فيه أصلا أيضا فلا يتعلق
جواز البعض بالبعض الا ترى انه لو اُعيد على الترتيب كان مؤديا لا قاضيا واما في الصلوة
فقد جاء النص بان ما صلى من غير رعاية الترتيب صلوة قبل وقتها **قوله** والمرورة عرفت
منتهى السعي بالنص وهو قوله عليه السلام انه ابدوا بما بدأ الله تعالى .

(كتاب الحج مسائل مشورة)

فهذا الشاوة التي الوجوب وهو الأصل لأنه التزم الهربة بصفة الكمال فيلزمه بتلك الصفة كما
اذنذر الصوم متتابعاً وانما الحج تنتهي بطواف الزيارة فيمشي الى ان يطوفه ثم قيل يبتدىء
المشي من حين يحرم وقيل من بيته لأن الظاهر انه هو المراد ولوركب اراق دمالانه ادخل
نقصاً فيه قالوا لانما يركب اذا بعدت المسافة وشق المشي واذا اتربت والرجل ممن يعتاد المشي
ولا يشق عليه ينبغي ان لا يركب ومن باع جارية محرمة قد اذن لها في ذلك فللمشتري
ان يحللها ويحج معها وقال زفر ليس له ذلك لان هذا عقد سبق ملكه فلا يتمكن من نسخه كما
اذا اشترى جارية منكوحة ولنا ان المشتري قائم مقام الباع وقد كان للبايع ان يحللها فكذا
المشتري إلا انه يكره ذلك للمبايع لما فيه من خلف الوعد وهذا المعنى لم يوجد في حق المشتري

قوله وهذا إشارة الى الوجوب وهو قوله لا يركب حتى يطوف وهو رواية الجاهل الصغير
وهو الصحيح لأنه التزم قربته بصفة الكمال وهو الحج ماشياً بدليل ما روي عن
ابن عباس انه قال بعدما كف بصره ما تأسفت على شيء كنتأسفي على ان لم احج
ماشياً فان الله تعالى قد م المشاة فقال يا توك رجلاً وعلى كل ضامرو قال عليه السلام
من حج ماشياً فله بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قيل وما حسنات الحرم
قال كل حسنة تسعائة وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما انه كان يمشي في حجة
والجنانب تقاد الى جنبه فان قيل كيف يستقيم هذا وقد كره ابو حنيفة رحمه الله
المشي في طريق الحج قلنا ما كره المشي مطلقاً وانما كره الجمع بين الصوم والمشي
لانه اذا فعل ذلك ساء خلقه فجادل رفيقه والجدال في الحج منهي عنه فان قيل
ليس للمشي نظير في الفرائض والواجبات فينبغي ان لا يصح الذخيرة قلنا بل نه
اصل فان المكسي الفقير اذا لم يملك الزاد والراحلة وامكنه المشي الى عير فأت
وجب عليه الحج وبدليل ما يروى عن عتبة بن عامر الجهني رضي الله عنه
انه جاء الى النبي عليه السلام وقال يا رسول الله ان اختي نذرت ان تحج

(كتاب الحج ... مسائل منشورة)

بخلاف النكاح لانه ما كان للبائع ان يفسخه اذا با شره باذنه فكذلك لا يكون ذلك للمشتري
واذا كان له ان يحللها لا يتمكن من ردها بالعيب عندنا وعند غيرنا يمكن لانه منوع
عن غشيانها وذكر في بعض النسخ او بجامعها والا ولي يدل على انه يحللها بغير الجماع
بقص شعره وبقلم ظفر ثم بجامع والثاني يدل على انه يحللها بالمجامعة لانه لا يخلو
عن تقديم مس يقع به التحلل والاولى ان يحللها بغير المجامعة تعظيماً لأمر الحج والله اعلم .

ما شئت حافية فقال عليه السلام ان الله تعالى لغني عن تعذيب اخذك فلتزكك ولتذبح
لركوبها شاة وفي بعضها ولترق دما فلولم يجب الحج ماشيا لما اوجب الكفارة بالركوب ثم لم يذكر
محمد ر ج في شيء من الكتب من اي موضع يبدأ قبل من بيته وهو الاصح ويدل على
وجوب المشي من وقت الخروج ماروي عن ابي حنيفة ر ج لو ان بغداد ايا حلف وقال ان
كلمت فلانا فعلي ان احج ما شيا فلقية بالكوفة فكلمه فعليه ان يمشي من بغداد .

قوله بخلاف النكاح لانه ما كان للبائع ان يفسخه اذا كان باذنه لما ان النكاح حق الزوج
وقد تعلق حقه باذن المالك فلا يتمكن المالك من فسخه وان بقي ملكه كتعلق
حق المهرتهن به باذنه فلما كان كذلك قام المشتري مقامه بعد الشراء فلذلك لا يكون
له حق الفسخ ايضا واما ما هناء فقد اجتمع في الجارية حقان حق الله تعالى في الاحرام وحق
المشتري في الاستمتاع فيقدم حق العبد لحاجة العبد وغنى الشرع الا ترى انه اذا اجتمع
لقصاص والقتل بقطع الطريق بدى بالقصاص لانه حق العبد **قوله** لا يتمكن من ردها بالعيب
اي بعيب الاحرام ثم التحليل بالتطيب او بالمس او بقص الشعر والظفر وفي المنتقى المعانقة
او التفيل مع العلم بالا حرام تحليل وان لم يرد به التحليل والله تعالى اعلم بالصواب .

الحمد لله على اتمام الجلد الاول من الهداية مع الكفاية

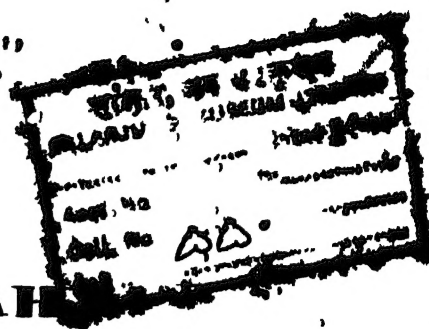
THE HIDAYAH,

WITH,

ITS COMMENTARY,

CALLED

THE KIFAYAH



A Treatise on the Questions of Mohammadan Law,

PUBLISHED UNDER THE AUTHORITY OF THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION

BY

HUKEEM MOULVEE ABDOOL MUJEED,

With the Assistance of several learned Men of Calcutta.

VOLUME I.

PRINTED AT HUKEEM ABDOOL MUJEED'S MEDICAL PRESS, TALTALLAH. NO. 46,
1834.

